

وَهُوَ حَاشِيَةُ الطِّيْتِيَّ عَلَىٰ الكَشَّاف

للإمَامِ شَرَفِ الدِّيْنِ الحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ السِّالِقِ الطِّيبِيِّ المُتَوَفِّى سَنَة ٧٤٣ هِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى



تَفْسِيْرِسُوَرِالانْفَالِ وَالتَّوْبَةِ وَيُؤْنُسُ

حَقِّقَ هَذَا الجُزْءِ الدَّكْتُورِحَمْزَة مُحَمَّدوَسِيْما لبَصْرِيِّ

النشف فالعَامُّ عَلَىٰ الْإِخْرَاجِ العِلْمِيَّ لِلْكِتَابِ الدَّكتورِمُحَمَّدَ عَبْدا لرَّحِيْه سُلْطِان العُلَمَاء



بِنَيْ الْبِيْ الْجِحِ الْجِحِيْنِ



#### فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ©

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٠١٠ / ٧/ ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة

ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبي-الإمارات العربية المتحدة

ماتف: ۲۲۱۰۲۲۲ غ ۹۷۱ <del>+</del>

فاكس: ۲٦١٠٠٨٨ ع ٩٧١ +

الموقع على الإنترنت : www.quran.gov.ae المريد الإنكبتروني : Rs@quran.gov.ae



أشهَ مَ فِي نَشْرِ هَٰذَا الكِتَاب

# سورةُ الأنفال مدنية، سِتُّ وسبعونَ آية

### بيني لِللهُ الْجَهَا الْجَهَا الْجَهَا الْجَهَا

[﴿ يَسْنَكُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ قُلِ ٱلْأَنْفَالُ بِلَهِ وَٱلرَّسُولِ فَاتَقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمُّ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَإِنَّا الْمُؤْمِنُونَ الْلَهُ وَرَسُولَهُ وَإِنَّا الْمُؤْمِنُونَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُكِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيتَ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ وَزَادَتُهُمْ إِيمَننَا وَعَلَى رَبِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ \* ٱلَذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِنَا تُلِيتَ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ وَرَادَتُهُمْ أَلْمُؤْمِنُونَ حَقًا لَهُمْ دَرَجَاتُ عِندَ رَبِهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِذْقُ وَمِثَا لَكُمْ مُرْجَاتُ عِندَ رَبِهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِذْقُ كَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ وَرِذْقُ اللَهُ اللَّهُ عَلَيْهُمْ مُنْفِقُونَ \* أُولَكِيكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًا لَهُمْ دَرَجَاتُ عِندَ رَبِهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِذْقُ اللَّهُ عَرِيمٌ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَمَغْفِرَةً وَرِذْقُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللْمُولِي اللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

النَّـٰ فَلُ: الغَنيمةُ، لأنها من فَصْلِ الله تعالى وعطائه، .....

# سورةُ الأنفال مدنية، سِتُّ وسبعونَ آية (١)

## ينيب لِللهُ الجَمْزِ الجَيْمِ

قولُه: (لأنها من فَضْلِ الله تعالىٰ) وهو عِلَّةُ التسمية، قال الإمام: «سُمِّيت الغنائمُ أنفالاً؛

(١) كذا في (ح) و(ف)، وفي (ط): "وهي خمسٌ وسبعون آية"، وآثرتُ الأول لـمُوافَقَتِهِ ما في "الكشاف"، وهي في المُصاحِفِ المُتداوَلةِ اليوم، المطبوعةِ وَفْقَ روايةِ حَفْصِ عن عاصم: خمسٌ وسبعون آية، ولا إشكالَ في ذلك؛ لأنَّ هذهِ السُّورةَ "في عَدِّ أهلِ المدينةِ وأهلِ مكّةَ وأهلِ البصرة: سِتُّ وسبعون، وفي عَدِّ أهلِ الشام: سبعٌ وسبعون، وفي عَدِّ أهلِ الكوفة: خمسٌ وسبعون». قاله العلامةُ ابنُ عاشور في "التحرير والتنوير" (٩٤ - ٢٤٦)، وعاصمٌ من أهل الكوفة كها هو معلوم.

#### قال لَبِيد:

### إنَّ تقوىٰ ربِّنا خـيرُ نَفَــلْ

والنَّفَلُ: ما يُنفَّلَه الغازي، أي: يُعطاهُ زائداً على سَهْمِهِ من المَغنَم، وهو أن يقولَ الإمامُ تحريضاً على البَلاءِ في الحرب: مَنْ قتلَ قتيلاً فله سَلَبُه. أو قال لسَرِيَّة: ما أصبتُم فهو لكم، أو فلكم نِصفُه أو رُبُعُه. ولا يُحَمَّسُ النَّفَل، ويلزمُ الإمامَ الوفاءُ بها وَعَدَ منه. وعندَ الشافعيِّ رحمه الله \_ في أحدِ قَولَيْه \_: لا يلزم.

لأنَّ المسلمينَ فُضِّلُوا بها على سائرِ الأممِ الذينَ لم تحلَّ الغنائمُ لهم، وقال تعالىٰ: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ و إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، أي: زيادةً على ما سأل»(١).

قوله: (إنَّ تقوىٰ ربِّنا خيرُ نَفَلْ): تمامُه:

وبإذْنِ الله رَيْسي وعَجَلْ الله رَيْسي وعَجَلْ أَحَدُ الله وَيُسي وعَجَلْ أَحَدُ الله وَسَاءَ فَعَلْ أَحَدُ الله وَمَنْ شاءَ أَضَلَ (٢) مَنْ هَذَاهُ سُبُلَ الخير اهتَدَىٰ ناعِمَ البالِ ومَنْ شاءَ أَضَلَ (٢)

قولُه: (على البلاءِ في الحرب)، المُغرِب: «بَلَاهُ وأَبْلاهُ: اختَبرَه، ومنه: أبلىٰ في الحرب؛ إذا أَظهَرَ بأسَه حتَّىٰ اختَبرَه الناس».

قولُه: (مَنْ قَتَلَ قَتيلاً فله سَلَبُه) الحديث: مِنْ رواية البخاريِّ ومُسلِمٍ<sup>(٣)</sup> وغيرهما: «مَنْ قَتَلَ قَتيلاً له عليه بيِّنةٌ فله سَلَبُه»، الحديث.

<sup>(</sup>١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٤٧).

<sup>(</sup>٢) انظر: «ديوان لبيد» ص ١٣٩

وقوله: «رَيْثي وعَجَل»: الرَّيْثُ: خلافُ العَجَل، وهو البُطء.

<sup>(</sup>٣) البخاري (٣١٤٢) و(٤٣٢١) و(٤٣٢٢) و(٤٣٢٠)، ومسلم (١٧٥١) من حديث أبي قتادة. والسَّلَب: ما يكونُ على المُقاتِل من سلاحٍ وثيابٍ ودابةٍ وغيرها، وهو فَعَلٌ بمعنىٰ مفعول، أي: مسلوب. انظر: «النهاية» (٢: ٣٨٧)، مادة (سلب).

ولقد وقع اختِلافٌ بينَ المُسلمينَ في غنائم بَدْر، وفي قِسمتِها، فسألوا رسولَ الله ﷺ كيف تُقسَم؟ ولِمَنِ الحكمُ في قِسمتِها؟ أللمهاجرينَ أم للأنصار؟ أم لهم جميعاً؟ فقيلَ له: قُل لهم: هي لرسول الله ﷺ، وهو الحاكمُ فيها خاصَّة، يحكمُ فيها ما يشاء، ليسَ لأحدِ غيرِهِ فيها حُكم. وقيل: شَرَطَ لمن كانَ له بلاءٌ في ذلكَ اليوم أن يُنفِّلَه، فتسارعَ شُبَّائهُم حتىٰ قَتلوا سبعين، وأسروا سبعين، فلما يَسَّرَ اللهُ لهم الفَتْحَ اختلفوا فيما بينَهم وتنازعوا، فقال الشُّبَان: نحنُ المُقاتِلون، وقال الشُّيوخُ والوُجوهُ الذينَ كانوا عندَ الرايات: كنا رِدْءاً لكم

قوله: (ولقد وقعَ اختِلافٌ بينَ المسلمين) إلى آخِرِه: مبنيٌّ على التفسيرِ الأوَّل، وهو أن يُرادَ بالنَّفَل: الغَنيمة.

وقوله: (شَرَطَ لمنْ كانَ له بَلَاء): مبنيٌّ على التفسيرِ الثاني، وهو أن يُرادَ بالنَّ فَلِ: ما يُنقَّلُه الغازي، فعلى الأول: السُّؤالُ في ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ﴾ للاستِخبار، أي: كيف نُصرِّ فُها ومَنِ الحاكِمُ فيها؟ وعلى الثاني: للاستِعطاء، على ما رُوِيَ أنهم كانوا يقولون: يا رسول الله، أعطِنا كذا، وأعطِنا كذا. قاله الإمام (١). فعلى هذا «عن» بمعنى «من»، وقيل: «عن» صِلة، أي: يَسْأَلُونَكَ الأَنفالَ، وهكذا قرأه ابنُ مسعود. ذكره مُحيي السُّنَة (٢).

قوله: (فقال الشُّبَّان: نحنُ المُقاتِلُون) الحديث: أخرجه أبو داود (٣) عن ابن عباس. وأما حديثُ سعدِ بنِ أبي وقّاص: فرواه مسلمٌ والترمذيُّ وأبو داود (٤) مع اختِلافٍ أيضاً.

قوله: (كُنَّا رِدْءاً لكم) أي: مُعِيناً، الجوهري: «أردأتُه بنفسي: إذا كنتُ له رِدْءاً ، وهو العَوْن».

<sup>(</sup>١) انظر: «مفاتيح الغيب» (١٥: ٤٤٨).

<sup>(</sup>٢) في «معالم التنزيل» (٢: ٢٢٨).

<sup>(</sup>٣) في «سننه» (٢٧٣٧).

<sup>(</sup>٤) مسلم (١٧٤٨)، والترمذي (٢٧٩)، وأبو داود (٢٧٤٠).

وفئةً تنحازونَ إليها إنِ انهَـزَمتُم، وقالوا لرسول الله ﷺ: المَغنَمُ قليل، والناسُ كثير، وإن تُعطِ هؤلاءِ ما شَرَطتَ لهم حَرَمتَ أصحابك، فنزلت.

وعن سعد بنِ أبي وَقَاص: قُتِلَ أخي عُمَيرٌ يومَ بدر، فقَتَلَتُ به سعيدَ بنَ العاص، وأخذتُ سَيفَه، فأعجبني، فجئتُ به إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إنَّ الله قد شَفَى صَدْري مِنَ المُشركين، فهَبْ لي هذا السَّيف، فقال: «ليسَ هذا لي ولا لك، اطرَحْهُ في القبَض»، فظرَحتُه، وبي ما لا يَعلَمُه إلا اللهُ مِن قَتْلِ أخي، وأَخْذِ سَلَبي، فها جاوزتُ إلا قليلاً حتى جاءني رسولُ الله ﷺ، وقد أُنزِلَتْ سورةُ الأنفال، فقال: «يا سعد، إنك سألتني السَّيفَ وليس لي، وإنه قد صار لي، فاذهَبْ فخُذْه».

وعن عُبادةَ بنِ الصَّامِت رضي الله عنه: نزلت فينا \_ يا مَعشَرَ أصحابِ بدر \_ حينَ اختَلَفنا في النَّفَل، وساءت فيه أخلاقُنا، فنزَعَه اللهُ مِن أيدينا، فجَعَلَه لرسولِ الله ﷺ، فقَسَمَه بينَ المُسلمينَ علىٰ السَّواء، وكان في ذلكَ تقوىٰ الله وطاعةُ رسولِهِ، وإصلاحُ ذاتِ البَيْن.

قوله: (تَنحازُونَ إليها)، الجوهريُّ: «الحَوْزُ: الجمعُ، وكُلُّ مَنْ ضَمَّ إلى نفسِه شيئًا فقد حَازَهُ حَوْزًا، وانحازَ القومُ: تركوا مَنزِ لهَم (١)»، إلى آخِرِه.

قوله: (اطرَحْهُ في القَبَض): القَبَضُ \_ بالتحريك \_: ما قُبِضَ مِنَ الغنائم.

قوله: (وكان في ذلك تقوى الله وطاعةُ رسولِهِ، وإصلاحُ ذات البَيْن): أي: في نَزْعِ النَّـ فَلِ من أيدينا وجَعْلِهِ للرسولِ ﷺ وقِسْمَتِهِ على السَّواء.

وأما كونُه تقوى الله: فإنَّ كُلَّ أحدٍ منَّا كانَ يظنُّ أنَّ حَقَّهُ أوفى من حَقِّ صاحبِه؛ لِـمَا كان يرى من جِهادِه، فيقعُ التشاجُرُ والتنازُع، فلمَّا نَـزَعَ اللهُ من بين أيدينا ارتَفَعَ الظَّنُّ والاختِلافُ خشيةً مِنَ الله أن نَتَصرَّفَ في مالِهِ بغير إذنِه.

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ط) و(ح) إلى: «مركزهم»، والمُثبَت من (ف)، وهو المُوافِقُ لِمَا في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (حوز).

وقرأ ابنُ مُحَيصِن: «يسألونكَ عَلَّنفال» بحَذْفِ الهمزة وإلقاءِ حَرَكتِها على اللام، وإدغامِ نونِ «عن» في اللام. وقرأ ابنُ مسعود: «يسألونك الأنفال» أي: يسألُكَ الشُّبَّانُ ما شَرَطتَ لهم مِنَ الأنفال.

وأما كونُه طاعةَ رسولِهِ ﷺ: فإنه لمَّا قُسِمَ بيننا على السَّويَّةِ رَضِينا به.

وأما كونُه إصلاحَ ذاتِ البَيْن: فإنَّا لـم نَرَ حينَئذِ أنَّ لكُلِّ منَّا فَضْلاً على الآخَر، وأنَّ ما نَقَلَه اللهُ تَفَضُّلُ منه لا أَجْرٌ لسَعْينا، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ ثوابَ الآخرةِ على الأعمالِ تَفَضُّل، كما عليه الأصحاب(١). هذا تفسيرٌ حَسَنٌ للآية، فَسَّرَه صاحبُ رسولِ الله ﷺ.

قوله: (ما معنى الجمع بين ذِكْرِ الله ورسولِه (٢)؟): ظاهرُه يقتضي أنَّ السُّؤالَ واردٌ على الوجهَين، وهو أنْ يُرادَ بالأنفالِ الغنائم، والسُّؤالُ عن القِسْمةِ مَنْ يَقسِمُها (٣): أرسولُ الله أم غيرُه؟ وأنْ يُرادَ بالأنفالِ ما يُعطاهُ الغازي زائداً على سَهْمِه، والسُّؤالُ للاستِعطاء، لكنَّ قولَه بعد ذلك: «والمُرادُ أنَّ الذي اقتَضَتْهُ حِكمةُ الله، وأمرَ به رسولَه: أن يُواسِيَ المُقاتِلةَ المشروطَ لهم» بعد ذلك: «والمُرادُ أنَّ الذي اقتَضَتْهُ وَكمةُ الله، وأمرَ به رسولَه: أن يُواسِيَ المُقاتِلةَ المشروطَ لهم» إلى آخِره، يُحصِّصُه بالوجه الثاني، وأنَّ المُرادَ بالجمعِ اختِصاصُ الله تعالى بالأمْر، واختِصاصُ رسولِه ﷺ بالامتِثال.

<sup>(</sup>١) يُريدُ: أهلَ السنة والجماعة، خِلافاً للمعتزلة حيثُ قالوا: إنَّ إثابةَ الْمُطيع وتعذيبَ العاصي واجبٌ على الله.

<sup>(</sup>Y) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «والرسول».

<sup>(</sup>٣) في (ح) و(ف): «من نفسهما»، وأثبت ما في (ط).

ولا يَستَأْثِروا بِهَا شُرِطَ لهم، فإنهم إن فَعَلُوا لم يُؤمَنْ أن يَقدَحَ ذلكَ فيها بينَ المُسلمينَ مِنَ التَّحَابِّ والتَّصافي، ﴿فَأَتَقُوا اللّهَ ﴾ في الاختلافِ والتَّخاصُم، وكونوا مُتَّحِدينَ مُتآخينَ في الله، ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾ وتآسَوْا وتَساعَدوا فيها رزقكم اللهُ وتَفَضَّلَ به عليكم.

وعن عطاء: كان الإصلاحُ بينَهم أنْ دعاهم وقال: «اقسِمُوا غَنائِمَكُم بالعَدْل»، فقالوا: قد أكَلْنا وأنفَقْنا، فقال: «ليَرُدَّ بعضُكم على بعض».

فإن قلتَ: ما حقيقةُ قوله: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾؟ قلتُ: أحوالَ بَيْنِكُم، يعني: ما بينكم مِنَ الأحوال، حتىٰ تكونَ أحوالَ أُلْفةٍ ومحَبَّةٍ واتفاق، كقوله: ﴿فِذَاتِ الصَّدُودِ ﴾ [آل عمران: مِنَ الأحوالُ مُلابِسةً للبَيْن قيلَ لها: ذاتُ البَيْن، كقولهم: اسقِني ذا إنائِك، يُريدون: ما في الإناءِ مِنَ الشراب.

وعلى الوجهِ الأوَّل: ذِكْرُ الله تعالىٰ لِشَرَفِ الرسولِ ﷺ، كقولِه تعالىٰ: ﴿ وَاللّهَ وَرَسُولُهُ وَ وَجُهُ، يَدُلُّ عليه قولُه فيها سبق: «هي لِرسولِ الله ﷺ، وهو الحَكُمُ فيها خاصَّة»، وفيه تعظيمٌ لشأنِ رسول الله ﷺ، وإيذانٌ بأنّ طاعتَه طاعةُ الله تعالىٰ، وأنه خليفةُ الله في أرضِه، وكما أنه لا يَنطِقُ عن الهوىٰ كذلك لا يفعلُ بالهوىٰ، صلواتُ الله وسلامُه عليه، والوجهانِ مَبنيّانِ على معنىٰ السُّوال، هل هو بمعنىٰ استِدعاءِ معرفةٍ أو استِجداءِ عطاء؟

الراغب: «السُّوالُ: إما لاستِدعاءِ معرفةٍ أو ما يُؤدِّي إليها، وإما لاستِدعاءِ مالٍ أو ما يُؤدِّي إليه، فاستِدعاءُ المعرفة: جوابُه على اللسان، واليدُ خليفةٌ له بالكِتابةِ أو الإشارة، واستِدعاءُ المال: جوابُه على اللسانُ خليفةٌ لها؛ إما بوَعْدِ أو رَدِّ. والسُّوالُ إذا كان للتعرُّف يُعدَّىٰ بنفسِهِ وبالجار، نحو: سألتُه كذا، وعن كذا، وبكذا، وبدهن اكثر، وإذا كان لاستِدعاءِ المالِ يتعدَّىٰ بنفسه وبدهن ، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَ مَتَعًا فَسَعَلُوهُنَ مِن وَرَآءِ حِابٍ ﴾ يتعدَّىٰ بنفسه وبدهن ، وقال: ﴿ وَسَعَلُوا اللَّهَ مِن فَضَالِهِ \* ﴾ [النساء: ٣٢] (١).

قوله: (أحوالَ بَيْنِكم): قال الزَّجّاج: «معنىٰ ﴿ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾: حقيقةُ وَصْلِكم، أي:

<sup>(</sup>١) «مفردات القرآن» ص٤٣٧.

وقد جَعَلَ التقوىٰ وإصلاحَ ذاتِ البَيْنِ وطاعةَ الله ورسولِهِ مِن لوازمِ الإيهان ومُوجَباته، ليُعلِمَهم أنّ كهالَ الإيهانِ موقوفٌ علىٰ التَّوفُّر عليها.

ومعنى قوله: ﴿إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴾: إن كنتُم كاملي الإيبان. واللامُ في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ إلله الكامِلو الإيبانِ من صِفَتهم كيتَ وكيت، والدليلُ عليه قولُه: ﴿ أُولَيْكِ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًا ﴾. ﴿ وَجِلَتَ قُلُوبُهُمْ ﴾: فَزِعَت، وعن أمّ الدَّرْداء: الوَجَلُ في القلبِ كاحِتراقِ السَّعَفة، أما تُجِدُ له قَشْعَريرة؟

فاتقوا الله وكونوا مُجتَمِعينَ على ما أمَرَ اللهُ ورسولُه، وكذا معنى: «اللهُمَّ أصلِحْ ذاتِ البَيْن» أي: أصلِح الحالَ التي لها يجتمعُ المسلمون»(١).

قوله: (﴿إِن كُنْتُم مُوْمِنِينَ ﴾: إنْ كنتُم كامِلي الإيبان): وإنها دَلَّ على الكهالِ(٢) ليكونَ الخِطابُ مع مَنْ آمَنَ إيهاناً لا شَكَّ فيه، كها أوماً إليه بقولِه: «ليُعلِمَهم أنَّ كهالَ الإيهانِ موقوفٌ على التَّوفُّر عليها»، وفيه أنَّ الإيهانَ له مراتب، يعني: إن كنتُم من الذين لهمُ المرتبةُ العُليا في الإيهان.

ثم اتَّجَه لهم أن يسألوا: ما لنا خُوطِ بْنا بقولِه: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾، وهل يُشَكُّ في كوننا كامِلي الإيهان؟ فقيل: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ ﴾ الآيات، وهو المُرادُ مِن قولِه: «واللامُ في قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ إشارةٌ إليهم».

قوله: (السَّعَفة)، الجوهري: «السَّعَفةُ بالتحريك ن عُصْنُ النَّخْل، والجمعُ سَعَف».

قوله: (قَشْعَريرة): هي من قولهم: اقشَعَرَّ جِلدُ الإنسانِ اقشِعراراً، يُقال: أَخَلَتهُ قَشعَريرة. كأنه شكىٰ بعضُهم إليها فَزْعةً يجدُها<sup>(٣)</sup> عند استهاعِ الذِّكْر، فقالت: إنَّ تلكَ الفَزْعة تُشيِهُ احتِراقَ الورقةِ اليابسة، وعلامتُها إحساسُ الارتِعادِ في الجِلْد، ثم أرشَدَتهُ بإزالتها بالدُّعاء.

<sup>(</sup>١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٠٠٤).

<sup>(</sup>٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): (وإنها كان الخطابُ دالًّا على الكمال»، والمعنى واحد.

<sup>(</sup>٣) في الأصول الخطية: « يجد»، ولم يظهر لي وجهُه، فقدَّرتُه بها تراه. والله أعلم.

قال: بلى، قالت: فادعُ الله؛ فإنّ الدُّعاءَ يُذهِبُه. يعني: فَزِعَتْ لِذِكرِهِ استِعظاماً له، وتهيبًا مِن جَلالِهِ وعِزَّةِ سُلطانِه وبَطْشِهِ بالعُصاةِ وعقابه، وهذا الذِّكرُ خِلافُ الذِّكرِ في قوله: ﴿ثُمُّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ ﴾ [الزمر: ٢٣] لأن ذلكَ ذِكرُ رحمتِه ورأفتِه وثَوابِه. وقيل: هو الرجلُ يُريدُ أن يَظلِم، أو يَهُمُّ بمعصية، فيُقال له: اتَّقِ اللهَ فينزع. وقُرِئ: «وَجَلَت»، بالفتح، وهي لغة، نحو: «وَبَقَ» في «وَبِقَ»، وفي قِراءةِ عبد الله: «فَرِقَتْ».

﴿ زَادَتُهُمْ إِيمَننا ﴾: ازدادوا بها يقيناً وطُمأنينة نفس؛ لأنّ تظاهُرَ الأدلةِ أقوى للمدلولِ عليه وأثبَتُ لِقَدَمِه، وقد حُمِلَ على زيادةِ العَمَل.

قولُه: (قالت: فادْعُ الله؛ فإنّ الدُّعاءَ يُذهِبُه): يُوهِمُ تَوخِّي إزالةِ الحُوفِ عن القلبِ بالكُلِّية، والرُّكُونَ إلى الرَّجَاء، لكنَّ المُرادَ أنَّ المُبتِدئَ إذا سمعَ الآياتِ القوارعَ والزواجِرَ لم يُطِقْ فينزَعِج، وليس ذلكَ مِن صريحِ الإيمان، بل صريحُ الإيمانِ أن يتداركَ ذلك بآياتِ الرجاءِ ليَحصُلَ له الاطمئنان، كما أنَّ الحوفَ يَجذِبُهُ إلى القَلَقِ والاضطراب، فالرجاءُ يَدعُوهُ إلى السُّكُون، فيطمئِنُ السالِكُ بينَ تَيْنِكَ الجَذْبَتَين، وهو المُرادُ من قولها: «فإنَّ الدُّعاءَ يُذهِبُه».

قال شيخُنا شيخُ الإسلام أبو حفص السُّهْرَوَرْديُّ قُدِّسَ سِرُّه: لـيَّا رأَىٰ أبو بكر الصِّدِّيقُ رضيَ اللهُ عنه الباكيَ عند قِراءةِ القُرآن، قال: هكذا كُنَّا حتى قَسَتِ القُلُوب. أي: أدمَنَتْ سماعَ القرآنِ وألِفَت أنوارَه، فها استَغرَبَتْه حتى تَتَغيَّر.

قولُه: (فيَنزع): مِن: نَـزَعتُ الشيءَ مِن مَكانِهِ نَـزْعاً: قَلَعتُه.

قوله: (ازدادوا به يقيناً وطُمأنينة): قال الشيخُ مُحيي الدِّين في «شرح صحيح مسلم»: «الأظهرُ أنَّ نفسَ التصديقِ يَزيدُ بكثرة النَّظَر وتظاهُر الأدلة، ولهذا يكونُ إيانُ الصِّدِيقين أقوى من إيهانِ غيرِهم، بحيثُ لا تعتريهمُ الشُّبْهةُ، ولا يَتَزلزلُ إيهائهم بعارِض، ولا تزالُ قلوبُهم مُنشَرحة، وإن اختلفت عليهمُ الأحوال، وأما غيرُهم من المُؤلَّفةِ ومَنْ قاربَهم فليسوا كذلك، فهذا مما لا يُمكِنُ إنكارُه» (١). وهذا موافقٌ لقولِ مَنْ قال: الأعمالُ غيرُ داخلةٍ في مُسمَّى الإيهان،

<sup>(</sup>۱) «شرح صحيح مسلم» للإمام النووي (١: ١٤٨ - ١٤٩).

وعن أبي هُريرةَ: «الإيمانُ سبعٌ وسبعونَ شُعْبة، أعلاها: شهادةُ أنْ لا إله إلا الله. وأدناها: إماطةُ الأذى عن الطريق، والحياءُ شُعْبةٌ مِنَ الإيمان».

وعن عُمَرَ بنِ عبد العزيز: «إنّ للإيهانِ سُنَنًا وفَرائِضَ وشرائع، فمَنِ استكمَلَها استكمَلَها استكمَلَها الميان، ومَنْ لم يَستكمِلُها لم يَستَكمِلُ الإيهان.

كما أنَّ قولَه: «وقد مُحِلَ على زيادةِ العَمَل» مُناسِبٌ لقولِ القائلينَ بأنَّ الأعمالَ داخلةٌ فيه، ودلالةُ الآياتِ على الأولِ أظهَرُ، لأنَّ قولَه: ﴿ اللَّينِ يُقِيمُونَ الصَّلَوْةَ وَمِمَّا رَزَقَتَهُمُّ يُنفِقُونَ ﴾ جملةٌ واردةٌ على المدح، إما بتقدير «أعني» أو «هم».

وقلت: يُمكِنُ أن يُقالَ ـ واللهُ أعلم ـ : نبَّه أولاً بقوله: ﴿ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ على بَدْءِ حالِ اللهُ التصقيل (١)، وثانياً بقوله: ﴿ زَادَتُهُمْ إِيمَنناً ﴾ على أخْذِهِ في السُّلُوكِ والتَّجلِّي وعُرُوجِهِ في السُّلُوكِ والتَّجلِّي وعُرُوجِهِ في الأحوال، وثالثاً بقوله: ﴿ وَعَلَىٰ رَبِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ على صُعُوده في الدَّرَجاتِ والمقامات.

ثم في تقديمِ المعمول: الإيذانُ بالتَّبرِّي عن الحَوْلِ والقُوَّة، والتفويضُ الكامل، وقَطْعُ النَّظَر عمَّا سِواه. وفي صيغةِ المُضارع: التلويحُ إلى استيعابِ مراتبِه كُلِّها<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخُ العارفُ أبو إسماعيلَ الأنصاريّ: «التوكُّلُ: كِلَةُ الأمرِ كُلِّه إلى مَالِكِه والتعويلُ على وكالته (٣)، وهو مِن أصعَبِ المنازل».

قوله: (الإيمانُ سبعٌ وسبعون شُعْبة): وفي رواية لمُسلِم والبخاريّ: "بِضْعٌ" (٤٠). النهاية: «البِضْعُ

<sup>(</sup>١) أي: في تزكية نفسِه وتنقيتها من المعاصي والآفات وأمراض القلوب، يُقال: صَقَلتُ السيفَ صَقْلاً وصِقالاً، أي: جَلَوتُه.

<sup>(</sup>٢) يُريدُ بتقديم المعمول: تقديمَ الجار والمجرور «على ربهم» على الفعل «يتوكلون»، وهو المُرادُ بقوله: «في صيغة المضارع».

<sup>(</sup>٣) في (ح): «والتعويل عليه»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «منازل السائرين» للشيخ أبي إسماعيل الأنصاري. كها في شَـرْحِه «مدارج السالكين» لابن القيِّم (٢: ١٢٦).

<sup>(</sup>٤) البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) (٥٨) بلفظ: «بضع وستون»، ومسلم (٣٥) (٩٥) بلفظ: «بضع وسبعون».

في العَدَد بالكسر، وقد يُفتَحُ : ما بين الثلاثِ إلى التَّسْع، وقيل: ما بين الواحد إلى العشرة، لأنه قِطعةٌ من العَدَد». و «الشُّعْبةُ: الطائفةُ من كُلِّ شيء والقطعةُ منه».

وفي «الأساس»: «ومن المجاز: أنا شُعْبةٌ من دَوْحَتِك، وغُصْنٌ من سَرْحَتِك» (١). وقلت: دلالة هذا الحديث على أنَّ الأعمالَ داخلةٌ في مُسمَّىٰ الإيمانِ ظاهرة.

قال الشيخُ محيي الدين (٢): «الإيهانُ قولٌ وعَمَل، وهو مذهبُ مالكِ والنَّوريِّ والأوزاعيِّ ومَنْ بعدَهم من أربابِ العِلمِ الذين كانوا مصابيحَ الهدى وأئمةَ الدِّين، من أهل العِراقِ والشامِ وغيرِهم، وقولُ ابنِ مسعودٍ وحذيفةَ والنَّخَعيِّ والحسنِ وعطاءِ وطاووسَ ومُجاهِدٍ وابنِ المُبارَك».

وقال الشيخُ: «المعنى الذي يَستَحِقُّ به العبدُ المدحَ والوِلايةَ من المؤمنين: هو إتيانُه بهذه الأمور: التصديقِ بالقلْبِ والإقرارِ باللسانِ والعَمَلِ بالجوارح، وذلك أنه إذا أقَرَّ وعَمِلَ على غير عِلمٍ منه ومعرفةٍ برَبِّهِ لا يَستَحِقُّ اسمَ المُؤمِن، وكذا لو عَرَفَه وعملَ وجحدَ بلِسانِهِ وكَذَّبَ ما عرف، وكذا إذا أقرَّ ولم يعمل بالفرائضِ لا يُسمَّى مُؤمِناً بالإطلاق، وإن كان في اللغة يُسمَّى مُؤمِناً؛ لأنه غيرُ مُستَحِقِّ لهذا الاسمِ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونِ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱلللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمُ ﴾».

وقلت: فعلى هذا ﴿ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقُنَهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ بَدَلٌ مِنَ السابِق؛ لأنَّ في إقامةِ الصَّلاةِ إشارةً إلى تعديلِ أركانِها وتوفيةِ حُدودِها وآدابِها، وذلكَ لا يتأتَّىٰ إلا مِنَ

<sup>(</sup>١) السَّرحُ: كُلُّ شَجَر لا شوكَ فيه، والواحدة: سَرْحة. كما في «لسان العرب»، مادة (سرح).

<sup>(</sup>٢) يعني: الإمام النووي، وما نقله المؤلف عنه هو في مواضع متقاربة من «شرح صحيح مسلم» (١٤٦- ١٤٨).

ومن هنا إلى قوله: «قوله: وبهذا تعلق من يستثني» ساقطٌ من (ف).

المُؤمِنِ المُخلِص، ثمَّ في اقتِرانِها بأداءِ الزكاة \_ وهما أُمَّا العِباداتِ البَدَنيَّةِ والماليَّةِ \_ دلالةُ على استِجلاب سائرها.

وقال الشيخُ أيضاً: «أنكرَ أكثرُ المُتكلِّمين زيادتَه ونُقصانَه، وقالوا: متى قَبِلَ الزيادةَ والنقصانَ كانَ شَكَا وكُفْراً، وقال المُحقِّقُونَ مِنَ المُتكلِّمين: نفسُ التصديقِ لا يزيدُ ولا ينقص، والإيمانُ الشَّرْعيُّ يزيدُ وينقصُ بزيادةِ ثَمَراتِهِ ونُقصانها، وفي هذا توفيقٌ بينَ ظواهِرِ النُّصُوص».

وقال: «الإيهانُ في اللغة: هو التصديق، فإن عُـنِـيَ به ذلكَ فلا يزيدُ ولا يَنقُص؛ لأنَّ التصديقَ لا يَتَجزَّأُ، فلا يُتَصَوَّرُ كهالُه مرَّةً ونُقصانُه أخرى، وفي لسان الشَّرْع: هو التصديقُ بالقَلبِ والعملُ بالأركان».

وقال الراغبُ في «الذريعة»: «الإيهانُ: هو الإذعانُ على سبيلِ التصديقِ لله تعالى باليقين، قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللّهُ وَجِلَتَ قُلُوبُهُمْ ﴾ ووَجَلُ القَلْب: هو الخشيةُ للحقيق على سبيلِ التصديقِ له باليقين. هذا أصلُ الإيهان، ثم صار اسماً لشريعة مُحمَّد عَلَا سلام، فعلى الثاني يَصِحُّ إطلاقُه على مَنْ يُظهِرُ ذلك، وإن لم يَتَخصَّصْ بالتصديقِ اليقيني، ولأنَّ اشتقاقَ الإيهانِ لا يمنعُ منه، فإنَّ معنى المُؤمِن: مَنْ صارَ ذا أمْن، وبإظهار الشهادتين يأمَنُ الإنسانُ مِن أن يُهراقَ دَمُهُ ويُباحَ مالُه، على أنه وَرَدَ أنه عَنى الله عين سألَ الجارية عن الله تعالى، فأشارت نحو السهاء، وعن النَّبَوَّة فأشارت إليه، قال: «أعتِقُها فإنها مُؤمِنة» (١٠). وقال بعضُ المُعتزلة: لا يَصِحُّ إطلاقُه على أحدٍ ما لم يُحتَبَر في الأصولِ الخمسة».

وقال أيضاً: «اختُلِفَ في الإيهان: هل هو الاعتقادُ اللُّجرَّد أم الاعتقادُ والعملُ معاً؟ واختلافُهم بسبب اختلافِ نَظَرِهم، فمَنْ قال: هو اعتقادٌ مُجرَّد (٢): فَنَظَـرُه إلىٰ اشتِقاقِ اللفظ،

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السُّلَمي.

<sup>(</sup>٢) من قوله: «أم الاعتقاد والعمل معاً» إلى هنا، سقط من (ح)، وأثبتُه من (ط)، أما (ف) فالفقرة كُلُّها ساقطة منها.

.....

وإلى أنه سُبحانه وتعالى فَصَلَ بينهما في عامَّةِ التنزيلِ بالعَطْف (١)، لأنَّ النبيَّ ﷺ فَرَّقَ بينهما في خَبرِ جِبريلَ (٢) حينَ سأله عن الإسلامِ والإيهان، ففَسَّرَ الأولَ بالأعهال، والثانيَ بالاعتقاد، ومَنْ قال: هو الاعتقادُ والعمل؛ فلِمَا وَرَد: «الإيهانُ معرفةٌ بالقَلْبِ وإقرارٌ باللسانِ وعملٌ بالأركان» (٣).

ولأنّ الإيمانَ ليس بذي منزلةٍ واحدة، قال النبيُّ ﷺ: «الإيمانُ بِضْعٌ وسبعون شُعْبة» (٤) الحديث، ومَنْ تأمَّلَه وعَرَفَ حقيقتَه عَلِمَ أنَّ الإيمانَ الواجبَ هو اثنانِ وسبعونَ درجةً، لا أقلَّ ولا أكثر؛ لأنه صلواتُ الله عليه لا ينطق عن الهوى، إنْ هو إلا وَحْيٌ يُوحَىٰ "(٥). إلى آخر كلامه.

وقلت: قد مَرَّ تأويلُ العَطْفِ في البقرة عند قوله تعالىٰ: ﴿وَبَيْثِرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَكِمِلُوا ٱلصَّكَلِحَنْتِ ﴾ [البقرة: ٢٥].

وأما الجوابُ عن حديثِ جبريلَ عليه السَّلام: فها ذكره محيي السُّنَة في «شرح السُّنَة»: «جعل النبيُّ عَلَيْ في الحديثِ الإسلامَ اسهاً لِهَا ظهرَ من الأعهال، وجعلَ الإيهان اسهاً لِهَا بَطَنَ من الاعتقاد، وليس ذلك لأنَّ الأعهالَ ليست من الإيهان، والتصديقَ بالقلبِ ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيلٌ لجملةٍ هي كُلُّها شيءٌ واحد، وجِماعُها الدِّين، ولذلك قال: «ذاك جبريلُ أتاكم يُعلِّمُكُم أَمْرَ دِينِكم»»(٦).

<sup>(</sup>١) يعني: بعَطفِ قوله: ﴿وَعَكِملُوا الفَّمَنلِحَنتِ ﴾ على قوله: ﴿ ءَامَنُوا ﴾ في أكثر الآيات.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (٨) من حديث ابن عمر.

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن ماجه (٦٥) من حديث علي بن أبي طالب رضيَ اللهُ عنه، وضَعَّفَه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٢). وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عرَّاق (١: ١٥١).

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) (٥٨) بلفظ: «بضع وستون شعبة».

<sup>(</sup>٥) «الذريعة إلى مكارم الشريعة» للراغب الأصفهاني ص١٢٦ - ١٢٩ و١٣٤.

<sup>(</sup>٦) «شرح السنة» للبغوي (١: ١٠).

﴿وَعَلَىٰ رَبِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾: ولا يُفوِّضُونَ أمورَهم إلى غير ربهم، لا يَخشَونَ ولا يَرجُونَ إلا إياه. جَمَعَ بينَ أعمالِ القلوبِ مِنَ الخشيةِ والإخلاصِ والتَّوكُّل، وبينَ أعمالِ الجوارحِ مِنَ الصَّلاةِ والصَّدَقة. ﴿حَقًا ﴾ صفةٌ للمَصدرِ المحذوف، أي: أولئكَ هُمُ المُؤمنونَ إيماناً حقّاً، أو هو مصدرٌ مُؤكِّدٌ للجُملةِ التي هي ﴿ أُولَيَهِكَ هُمُ ٱلْمُؤمِنُونَ ﴾ كقولك: هو عبدُ الله حقاً، أي: حَقَّ ذلكَ حقاً.

وعن الحسن: أنّ رجلاً سأله: أمؤمنٌ أنت؟ قال: الإيهانُ إيهانان، فإن كنتَ تسألُني عن الإيهانِ بالله ومَلائِكتِهِ وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ واليومِ الآخِرِ والجنّةِ والنار والبَعْثِ والحِساب، فأنا مُؤمِن، وإن كنتَ تسألُني عن قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ فوالله لا أدري؛ أمنهم أنا أم لا؟ وعن الثوري: «مَنْ زَعَمَ أنه مُؤمِنٌ بالله حقاً، ثم لم يَشهَدْ أنه مِن أهلِ الجنة، فقد آمَنَ بنصِفِ الآية». وهذا إلزامٌ منه، يعني: كما لا يَقطَعُ بأنه مِن أهلِ ثوابِ المُؤمنينَ حقاً، فلا يَقطَع بأنه مُؤمِنٌ حقاً، وجهذا تعلّق مَنْ يَستَثني في الإيهان.

قوله: (وبهذا تَعَلَّقَ مَنْ يَستَثني): أي: بإلزام الثَّوْرِيِّ تمسَّكَ مَنْ يقول: أنا مُؤمِنٌ إنْ شاءَ الله، وبيانُه: أنه تعالى عَقَّبَ اسمَ الإشارةِ بقوله: ﴿هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًا﴾، وبقوله: ﴿هُمُ آلمُؤمِنُونَ عَلَى المؤمنين، فيلزمُ أن يكونا حَقَينِ ثابتينِ للمُؤمنين، لاتِّصافِهم بتلكَ الفضائل، وقد تَقَرَّرَ أنَّ اسمَ الإشارةِ في مِثلِ هذا المقامِ مُؤذِنٌ بأنَّ ما يَرِدُ عَقِيبَه: المذكورُون قبلَه أهلٌ لاكتِسابِه مِن أجلِ الخِصالِ التي عُدِّدَت، لا سيَّا على الحصر، فكأنها مُعلَّلانِ معاً لتلك الصفاتِ الجاريةِ على الموصوف، فلا يُفارِقانِه أبداً.

وقد تقرَّر - بل أُجِعَ عليه - أنَّ أحداً مِنَ المُسلِمين بعدَ العشرةِ المُبشَّرة (١) لا يَقدِرُ أن يَقطَعَ

<sup>(</sup>١) تقييدُ ذلك بالعَشَرةِ المُبشَّرينَ بالجنَّة فقط محلُّ نَظَر، لأنَّ الحكمَ المذكورَ يَشْمَلُهم ويَشْمَلُ غيرَهم مَّن ثبتَ تبشيرُه بالجنة من النبيِّ ﷺ، كخديجةَ وعائشةَ وفاطمةَ والحسنِ والحسينِ وعُكَاشةَ وعبدِ الله بنِ سَلَام وعمَّارِ بنِ ياسر ووالدَيْه وغيرهم.

وكان أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه ممن لا يَستَـثني فيه، وحُكِيَ عنه أنه قالَ لِقَتَادة: لِـمَ تستثني في إيهانك؟ قال: اتباعاً لإبراهيمَ عليه السَّلام في قوله: ﴿ وَٱلَّذِى ٱلْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي الشعراء: ٨٦] فقال له: هَلَّا اقْتَدَيتَ به في قوله: ﴿ أُولَمْ تُؤْمِنَ ۖ قَالَ بَلَى ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

بأنه مِن أهلِ الثواب، فمَنْ قال: إني مُؤمِنٌ حقاً لا بُدَّ له مِنَ القولِ بأنَّ له درجاتٍ عندَ ربِّه قَطْعاً، وإلا فقد آمَنَ ببعضٍ دونَ البعض، لكنَّه لا يجوزُ القَطْعُ بالثاني، فلا يجوزُ القَطْعُ بالأوَّل، فله أن يقول: أنا مُؤمِنٌ إن شاءَ الله، لا: أنا مُؤمِنٌ حقاً (١)، وإليه الإشارةُ بقوله: «وهذا إلزامٌ منه».

قال الإمامُ: مذهبُ عبدِ الله بنِ مسعودِ جوازُ الاستِثناء، وأن يقول: أنا مُؤمنٌ إن شاء الله، وتَبِعَه جمعٌ عظيمٌ من الصحابةِ والتابعين، وهو قولُ الشافعيِّ، رضيَ اللهُ عنهم. وأنكره أبو حنيفة رضيَ اللهُ عنه؛ ذهاباً إلى أنَّ الاستِثناءَ شَكُّ، فلا يجتمعُ مع الإيهانِ الذي هو اليقين. والشافعيُّ يحملُ الاستِثناءَ إما على التبرُّك، كقوله تعالى: ﴿لَتَدَّخُلُنَّ الْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَاءَ اللهُ عامِنينَ ﴾ يحملُ الاستِثناءَ إما على التبرُّك، كقوله تعالى: ﴿لَتَدَّخُلُنَّ الْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَاءَ اللهُ عالِينَ الْمُسْتَعِدَ اللهِ على العبلُ.

قوله: (هَلَّا اقْتَدَيتَ به في قوله: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى ﴾ [البقرة: ٢٦٠]): يعني: لِـمَ لم تَقتَدِ به (٢) في هذا الجوابِ حيثُ جزمَ به وقطعَه ولم يَتَردَّدْ فيه، ولم يقل: بلي إن شاء الله؟

ويُمكِنُ أَن يُجابَ: بأنَّ الإيهانَ بأنَّ الله تعالى قادرٌ على إحياءِ الموتى مما الشَّكُ فيه مُوجِبٌ للكُفر، وليسَ أيضاً مِن مقام التبرُّك، بخِلافِه في قولِهِ عليه السَّلام: ﴿ وَٱلَّذِى ٓ ٱطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيتَتَى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ [الشعراء: ٨٢]، فإنه عليه السَّلامُ في مقامِ هَضْمِ النَّفْسِ وتحرِّي الوسيلةِ إلى إنجاح المطلوب. وإليه ينظرُ قول الحسن: «الإيهان إيهانان» (٣).

<sup>=</sup> وتقييدُ ذلك بالعشرة وقع أيضاً في كلام الزمخشريِّ في قوله الآتي في تفسير الآية ١٠ من سورة الملك (٥٤: ١٥): «وعِدَّةُ المُبشَّرينَ مِنَ الصَّحابة: عشرة، لم يُضَمَّ إليهم حادي عشر».

<sup>(</sup>١) في (ف): «فله أن يقول: أنا مؤمنٌ حقاً»، وفيه سقطٌ أفسَد المعنى وقَلَبَه، والمُثبَت من (ط) و(ح).

<sup>(</sup>٢) في (ح): «يعني: لم تَقتَدِ به»، دون «لِـمَ»، وله وَجْه، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو الأحسن.

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «الإيهان الإيهانان»، والمُثبَت من (ط)، وهو الموافقُ لِمَا في «الكشاف».

﴿ دَرَجَاتُ ﴾ : شرفٌ وكرامةٌ وعُلُوُّ منزلة ﴿ وَمَغْفِرَةٌ ﴾ : وتجاوُزٌ لسيئاتهم ﴿ وَرِزْقُ صَارِيمٌ ﴾ : نعيمٌ في الجنة، يعني : لهم منافعُ حَسَنةٌ دائمةٌ على سبيلِ التعظيم، وهذا معنىٰ الثواب.

[ ﴿ كَمَاۤ أَخۡرَجُكَ رَبُّكَ مِنَ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِبِقَامِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَنْرِهُونَ ﴾ ٥] ﴿ كُمَاۤ أَخۡرَجُكَ رَبُّكَ﴾ فيه وجهان: أحدهما: أن يرتفعَ محلُّ الكافِ علىٰ أنه خبرُ

مُبتَدَأٍ محذوف، تقديرُه: هذه الحالُ كحالِ إخراجِك، ....

قوله: (هذه الحالُ كحالِ إخراجِك): قال محيي السُّنَّة: «اختلفوا في تعلُّق الكاف؛ قيل: التقدير: امضِ لأمْر الله \_ يعني: في الأنفال \_ وإن كَرِهُوا، كما مَضَيتَ لأمْر الله في الخروجِ مِنَ البيتِ لطَلَبِ العِير وهم كارهون. وعن المُبرِّد: الأنفالُ لله والرسولِ وإن كرهوا، كما أخرَجَكَ ربُّكَ بالحقِّ وإن كرهوا» (١).

قال السَّيِّدُ ابنُ الشَّجَرِيِّ في «الأمالي»: القولُ بأنَّ الكافَ نعتٌ لمصدر \_كما في الوجه الثاني \_ ضعيفٌ؛ لتباعُد ما بينهما بعَشْر جُمَل، والوجهُ: الأول، وهو أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف (٢).

وقلت: بل الوجهُ الثاني أدقُّ البِتاماً من الأوَّل، والتشبيهُ فيه أكثرُ تفصيلاً، لأنه حينَئذِ مِن تتمَّةِ الجملةِ السَّابقةِ داخلٌ في حَيِّزِ المقولِ مع مُراعاةِ الالتِفات (٣)، فالفاءُ في ﴿ فَاتَقُوا اللَّهَ ﴾ رابطةٌ للوَصْف بالحكم، جاعلةٌ (٤) تتمَّةَ الآيةِ مِن جملةِ حالِ المُشبَّه ومُرتَّبة عليه، فكأنه قيل: قُلِ

<sup>(</sup>١) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٢٧).

وقوله: «كما أخرجك ربك بالحق وإن كرهوا» سقط من (ح)، وأثبتُه من (ط) و(ف)، وهو المُوافقُ لِما في «تفسير البغوي».

<sup>(</sup>٢) قوله: «وهو أن يكون خبر مبتدأ محذوف» سقط من (ح) و(ف).

<sup>(</sup>٣) نقله العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المُعاني» (٩: ١٦٩)، وتعقَّبه بقوله: «ولا أُراه سالماً من الاعتراض»، وانظر التفصيلَ هناك.

<sup>(</sup>٤) في (ح) و(ف): «عاجلة»، وهو تحريف، والمثبت من (ط).

الأنفالُ استَقَرَّ لله مع كراهتِكم، وكانَ خيراً لكم؛ لِمَا حَصَلَ لكم مِن تقوىٰ الله وطاعةِ الرسولِ وإصلاحِ ذاتِ البَيْن، كما استَقَرَّ إخراجي من المدينةِ إلى القِتالِ مع كراهتِكم إيّاه، وكانَ خيراً لكم (١١)؛ لِمَا نِلتُم مِنَ الفَتْح والغَنيمة. والأوَّلُ مُركَّبٌ عقليٌّ لقوله: «هذه الحالُ كحالِ إخراجِكَ»، والثاني مُركَّبٌ وهميّ، فلا بُدَّ من تَصَوُّر جُزئياتِ الكلام، لئلَّا يختلَّ أمرُ التمثيل، بخِلافِ الأول، فإنه يحصلُ مِن مُجَرَّدِ أُخْذِ الزُّبْدةِ والخلاصة، كما مَرَّ مِراراً.

ثم استأنفَ مُستَطرِداً بقوله: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتَ قُلُوبُهُمْ ﴾ إلى آخِرِ الآيات، للحَثِّ على طاعةِ الله وطاعةِ رسولِه وقَلْعِ الهوى الكامِن في النُّفُوسِ، والإيذان بأنّ المُؤمِنَ الكاملَ مَنْ يجعلُ هواهُ تَبَعاً لِهَا جاءَ به الرسولُ ﷺ، على ما روينا في «المصابيح» عن المُؤمِنَ الكاملَ مَنْ يجعلُ هواهُ تَبَعاً لِهَا جاءَ به الرسولُ ﷺ، على ما روينا في «المصابيح» عن عبدِ الله بنِ عمرٍو عن النبيِّ ﷺ: «لا يُؤمِنُ أحدُكم حتَّىٰ يكونَ هَوَاهُ تَبَعاً لِهَا جِئتُ به»(٢).

ثم في تقديم عَجُزِ القِصَّة ـ وهي ذِكْرُ قِسْمَةِ الأنفالِ والسُّؤال فيها ـ على صَدْرها؛ وهو الخروجُ مِنَ المدينةِ إلى بَدْرِ، إلى آخِرِ هذه القِصَّةِ الواردةِ في هذه السُّورة: استبعادٌ لكراهتِهم هذه بعدما شاهدُوا أمثالَ هذه الحالة، فكرهُوها، ثم تَبيَّنَ هم حقيقتُها، واستِحضارٌ لمعنى التأديب في قوله: ﴿لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَي اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَى [الحجرات: ١]، ولِمَا تَبيَّنَ هم مِن وَجْهِ الحكمة في قوله: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوَيُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ الْمَالِيَةِ اللَّهِ الحَجرات: ٧].

كأنَّ هذه السُّورةَ الكريمةَ مِن فاتِحتِها إلى خاتِمتِها جوابٌ عن سُؤالٍ واحد، وإرشادٌ للصحابةِ رضوانُ الله عليهم أجمعين في تحرِّي طاعةِ رسولِ الله ﷺ وتوخِّي رِضاه، وامتِنانٌ عليهم بما

<sup>(</sup>١) من قوله: «لِمَا حَصَلَ لكم» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣: ٢٨٩)، والبغوي في «شــرح السنة» (١: ٢١٢ – ٢١٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. وقال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (١٣: ٢٨٩): «رجاله ثقات، وقد صَحَّحَه النوويُّ في آخر الأربعين».

يعني: أنّ حالهُم في كراهةِ ما رأيتَ مِن تنفيلِ الغُزاةِ مِثلُ حالهم في كراهة خُروجِكَ للحرب. والثاني: أن يَنتَصِبَ على أنه صفةُ مَصدرِ الفِعلِ المُقدَّرِ في قوله: ﴿ الْأَنفَالُ لِلّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [الأنفال: ١] أي: الأنفالُ استَقَرَّت لله والرسول وثبتت، مع كراهتِهم، ثباتاً مِثلَ ثباتٍ إخراجِ ربِّكَ إياكَ مِن بَيتِكَ وهم كارهون.

و ﴿ مِنْ يَنْتِكَ ﴾ يُريدُ بيتَه بالمدينة، أو المدينة نفسَها، لأنها مُهاجَرُه ومَسكَنُه، فهي في اختِصاصِها به كاختِصاصِ البيتِ بساكِنِه ﴿ بِٱلْحَقِّ ﴾ أي: إخراجاً مُلتَبِساً بالحِكمةِ والصوابِ الذي لا تحيدَ عنه ﴿ وَإِنَّ فَرِبِهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكُوهُونَ ﴾ في موضع الحال، أي: أخرَجَكَ في حالِ كراهتهم،

مَنَّ لهم مِن نِعمةِ الصُّحْبة، وإن شِئتَ فجَرِّبْ ذَوْقَكَ في تكرار «إذ» في التفصيلِ الواردِ في السُّورةِ وإيرادِ القَصَصِ مِن غير ترتيب، ثم في كُلِّ من تلك الإيراداتِ الرمزُ إلى المقصود، ثم في إدراج تقسيم (١) المسؤولِ عنه في أثناءِ ذلك، يعني قولَه: ﴿وَٱعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءِ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلْسُولِ ﴾ [الأنفال: ١١]: بيانٌ لكيفيَّة تَصَرُّفِ مَنْ وُكِلَ إليه أمرُ الغنائم، فتَفكَّرْ في كُلِّ ذلك تَرَ العجائب، ويَتَحَقَّقْ لك ما ذكرتُ هاهنا، وما أسلفتُ في قِصَّةِ البقرةِ من تقديمِ آخِرِ القِصَّةِ علىٰ أولها، لتقفَ علىٰ شَمَّةٍ مِن أسرار كلام الله تعالىٰ المجيد، واللهُ يقولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل.

قوله: (في كراهةِ ما رأيت): قيل: هو مِنَ الرأي الذي في قول الله تعالى: ﴿مِمَا ٓ أَرَىٰكَ اللّه ﴾ [النساء: ١٠٥]، لا مِن رؤيةِ البصر، ولا مِن رؤيةِ القَلْبِ المُتعدِّي إلى مفعولين، ويَدُلُ عليه قولُه ﷺ في فاتحةِ السُّورة: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فله سَلَبُه»(٢)، وقولُ المُصنَّف: «شرط لمنْ كانَ له بلاءٌ في ذلك اليوم أن يُنفِّلَه».

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ف): «ثم في إدراج تقديم»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، والمُراد: إدراجُ حكم تقسيم الأنفال في أثناء هذه القصص.

<sup>(</sup>٢) تقدَّم تخريجه أولَ السورة.

وذلك أنّ عيرَ قُريشٍ أقبَلَتْ مِنَ الشامِ فيها تجارةٌ عظيمة، معها أربعون راكباً، منهم أبو سُفيانَ وعَمْرُو بنُ العاص وعَمْرُو بنُ هشام، فأخبَرَ جِبريلُ رسولَ الله ﷺ، فأخبَرَ الله عَلَيْ ، فأخبَرَ الله عَلَيْ ، فأخبَرَ الله عَلَيْ ، فأخبَرَ الله عَلَيْ ، فأعجَبَهم تَلَقِّي العير؛ لكثرةِ الخير وقِلَّةِ القوم، فلما خَرَجُوا بلغَ أهلَ مكَّة خبرُ خروجِهم، فنادى أبو جَهْلِ فوقَ الكعبة: يا أهلَ مكَّة، النَّجَاءَ النَّجَاء، على كُلِّ صَعْبٍ وذَلُول، عِيرَكُم أموالكُم، إنْ أصابَها مُحمَّدٌ لن تُفلِحُوا بعدَها أبداً.

# وقد رأت أختُ العَبَّاسِ بنِ عبد المُطَّلبِ رؤيا، فقالت لأخيها: إني رأيتُ عَجَباً، ...

قوله: (وذلكَ أنَّ عِيرَ قُريش): جملةٌ كالمُبيِّنةِ للأولى وإن دخلتِ الواو؛ لأنَّ المُشارَ إليه ما سَبَق، أي: الإخراجُ في حالِ الكراهية، لأنَّ عِيرَ قُريشٍ، إلى آخره.

قوله: (النَّجاءَ النَّجاءَ)، الجوهري: «نَجَوتُ نجاءً، ممدودٌ؛ أي: أسرَعتَ»، منصوبٌ بفعلٍ مُضمَر (١)، واللامُ فيها للجنس.

قوله: (علىٰ كُلِّ صَعْبِ وذَلُول)، أي: أسرِعُوا وبادِرُوا مُجَتَمِعين، ولا تقفوا لأن تختاروا للرُّكُوبِ ذَلُولاً دونَ صَعْبُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (عِيرَكم أموالكُم): «أموالكم» بَـدَلُ «عِيركم»، وهو مِثلُ قولهم: «أهلكَ فقد أعرَيتَ»، قال الميداني: «أي: بادِرْ أهلكَ وعَجِّلِ الرُّجُوعَ إليهم، فقد هَاجَتْ ريحٌ عَريَّة، أي: باردة، أعرَيتَ: دخلتَ في العَرِيَّة» (٣). وقيل: التقدير: الـزَمُوا عِيرَكم.

قوله: (وقد رأتْ أختُ العباس): قال مُحيي السُّنَّة (٤): هي عاتكةُ بنتُ عبد المطلب.

<sup>(</sup>١) أي: اطلبُوا النجاء، أو: اقصدوا النجاء، أو نحو ذلك.

<sup>(</sup>٢) الصَّعْبُ والذَّلُول: صفتان للبعير، فالصَّعْب: الذي لا ينقادُ لصاحبه، والذَّلولُ: ضِدُّه، ثم استُعملتا في شديد الأمور وسَهْلِها. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣: ٢٩)، مادة (صعب).

<sup>(</sup>٣) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٦٢).

<sup>(</sup>٤) تحرَّف في (ف) إلى: «محيي الدين»، فأوهم أنَّ المُراد النووي، والمُثبَت من (ط) و(ح)، والمُرادُ به: البغويُّ، وانظر: «معالم التنزيل» له (٣: ٣٢٩).

رأيتُ كأنّ مَلَكاً نزلَ مِنَ السهاء، فأخَذَ صَخْرةً مِنَ الجبل، ثم حَلَّقَ بها، فلم يَبقَ بيتٌ مِن بيوتِ مكَّة إلا أصابه حَجَرٌ مِن تلكَ الصخرة. فحدَّث بها العباسُ، فقال أبو جَهْل: ما يرضى رجالهُم أن يَتَنبَّؤوا حتى تَتنبَّأ نِساؤُهم، فخرجَ أبو جَهْلِ بجميع أهلِ مكَّة، وهم النّفيرُ في المثلِ السائر: «لا في العيرِ ولا في النّفير»، فقيل له: إنّ العيرَ أخذت طريقَ الساحِلِ ونَجَت، فارجِع بالناسِ إلى مكَّة، فقال: لا والله، لا يكونُ ذلك أبداً، حتى ننحرَ الجزُور، ونشرَبَ الخمور، ونُقيمَ القيناتِ والمعازف ببدر، فيتسامَعَ جميعُ العربِ بمَخرَجِنا، وأنّ عمداً لم يُصِبِ العير، وأنا قد أعضَضْناه. فمضى بهم إلى بدر، وبَدْر: ماءٌ كانتِ العربُ تجمعُ فيه لِسُوقِهم يوماً في السنة.

قوله: (حَلَّقَ بها): التحليقُ بالشيء: الرميُ به إلى فوق(١١).

قوله: (لا في العير ولا في النَّفير): قال المُفضَّل: أوَّلُ مَنْ قال ذلك أبو سُفيانَ بنُ حَرْبٍ حين انصَرَفَ بنو زُهْرة إلى مكّة: يا بني زُهْرة، لا في العِير ولا في النَّفير! عني بالعِير: عِيرَ قُريشٍ التي أقبَلَتْ مع أبي سُفيانَ من الشام، وبالنَّفير: مَنْ خَرَجَ مع عُتْبة بن ربيعة لاستِنقاذِها من أيدي المؤمنين، وكان ببَدْرٍ ما كان. قال الأصمعيُّ: يُضرَبُ للرجل يُحطُّ أمرُه ويُصغَّرُ قَدْرُه (٢).

الجوهري: «النَّفير: القومُ الذين يَتَقدَّمونَ في أمْر»، و «العِيرُ بالكسر: الإبلُ التي تحملُ الحيرة».

قوله: (أعضَضْناه): أي: استَخفَفْنا به وشَتَمْناه وقُلنا له: عَضَضتَ بَظْرَ أُمِّك، والبَظْر: لحمةٌ في الفَرْج، وهي التي ثُختَن، وهذا مِن شتائم العرب. النهاية: «وفي الحديث: «مَنْ تَعَزّىٰ بعَزَاءِ الجاهلية فأعِضُّوهُ بهَنِ أبيه ولا تَكُنُوا (٣)، أي: قولوا له: اعضُضْ بأيْرِ أبيك، ولا تَكُنُوا عن الأَيْرِ بالهَنِ؛ تنكيلاً له». وقول أبي جَهْل لعُتْبة يومَ بَدْر: لو غَيرُكَ يقولُ هذا أعضَضْتُه، أي: شَتَمتُه.

<sup>(</sup>١) هذه الفقرة (مِن: «قوله: حلق بها» إلى هنا) وردت في (ح) و(ف) قبل «قوله: عيركم أموالكم»، أما في (ط) فوردت هنا، وهو الموافقُ لترتيب الكلام في «الكشَّاف».

<sup>(</sup>٢) القولان (قول المُفضَّل وقولُ الأصمعي) منقولان في «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٢٢٢).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢١٢٣٣) و(٢١٢٣٦).

فنزلَ جِبريلُ عليه السلام، فقال: يا محمد، إنّ الله وَعَدَكم إحدى الطائفتين: إما العير، وإما قُريشاً، فاستشار النبيُّ عليه أصحابه وقال: «ما تقولون؟ إنّ القومَ قد خرجوا مِن مكّةَ علىٰ كُلِّ صَعْبِ وذَلُول، فالعيرُ أحبُّ إليكم أم النفير؟» قالوا: بل العيرُ أحبُّ إلينا مِن لقاءِ العدق، فتَغَيَّر وجهُ رسول الله عليهُ: ثم رَدَّدَ عليهم فقال: «إنّ العير قد مَضَتْ على ساحلِ البحر، وهذا أبو جَهْلِ قد أقبل»، فقالوا: يا رسول الله، عليكَ بالعير ودَع العَدُق، فقام عندَ غَضَبِ النبيِّ عليهُ أبو بكر وعُمَرُ رضي اللهُ عنها، فأحسَنا، ثم قام سعدُ بنُ عُبادة فقال: انظر أمرَكَ فامض، فوالله لو سِرتَ إلى عَدَنِ أبينَ ما تخلَف عنك رجلٌ مِنَ الأنصار، ثم قال المقدادُ بنُ عمرو: يا رسول الله، امضِ لِمَا أَمَرَكَ الله، ......

وقيل: من الأدب أن يُقال: يعني «أعضَضْناه»؛ أي: جَعَلْناهُ عَاضَ أنامِلِه، أو قُلنا له: أعضَضْت علينا أنامِلكَ من الغَيْظ، يعني: ما حَصَلَ مطلوبُك، وما ظَفِرتَ إلا بعض أنامِلكَ من الغَيْظ، وتحقيقُ هذه الكِناية: أوقَعْناهُ فيها يَصيرُ به نادِماً يَعَضُّ أنامِلَه، فإنه إذا قَصَدَ العِيرَ ولم يَجِدُهُ نَدِمَ على المَسِير، كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ ﴾ [الفرقان: ٢٨]، أو غَضِبَ كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ ﴾ [الفرقان: ٢٨]، أو غَضِبَ كقوله تعالى: ﴿ عَضُوا عَلَيَكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾ [آل عمران: ١١٩].

قوله: (قالوا: بلِ العِيرُ أحبُّ إلينا من لِقاءِ العَدُق، فتَغيَّرَ وَجْهُ رسولِ الله ﷺ .... فقالوا (١٠): يا رسول الله، عليكَ بالعِيرِ ودَع العَدُق): وهذا هو المُرادِ من إيرادِ هذه القِصَّة؛ لأنَّ القِصَّة سِيقَتْ لبياذِ أنَّ قولَه: ﴿ وَإِنَّ فَرِبِقُا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ﴾ حال، كما عُلِمَ من كلامِه.

قوله: (فأحسَنا): أي: أحسَنا الكلامَ في اتباع مُرادِ رسولِ الله على الله على الله على الله الله الله

قوله: (إلى عَدَنِ أَبِيَنَ)، النهاية: «عَدَنُ أَبِيَنَ: مدينةٌ معروفةٌ باليمن، أُضِيفَتْ إلى «أَبِيَن» بوزن «أبيض»، وهو رجلٌ عَدَنَ بها، أي: أقام».

قوله: (ثم قالَ المِقدادُ بنُ عمرو): روينا في «صحيح البخاري»(٢) عن ابن مسعود قال: «أتى

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فقالوا»، والأمر فيه سهل.

<sup>(</sup>٢) برقم (٢٠٩).

فإنا معك حيثًا أحبَبْت، لا نقولُ لك كما قالت بنو إسرائيلَ لموسىٰ: اذهَبْ أنتَ وربُّكَ فقاتِلا إنا ها هنا قاعدون، ولكنِ اذهَبْ أنت وربُّك فقاتِلا، إنا معكما مُقاتِلون ما دامت عينٌ منا تَطرُف. فضَحِكَ رسول الله على ثم قال: «أشيروا عليَّ أيها الناس»، وهو يُريدُ الأنصار، لأنهم قالوا له حينَ بايعوه على العَقَبة: إنا بُرَآءُ من ذِمامِكَ حتى تَصِلَ إلىٰ ديارنا، فإذا وَصَلتَ إلينا فأنتَ في ذِمامِنا، نَمنَعُكَ مما نَمنَعُ منه أبناءَنا ونِساءَنا، فكان النبيُّ عَلَيْ يَتَحَوَّفُ أن لا تكونَ الأنصارُ لا ترىٰ عليهم نُصْرتَه إلا علىٰ عَدُوِّ دَهمَه بالمدينة.

فقام سعدُ بنُ معاذ فقال: لكأنك تُريدُنا يا رسول الله؟ قال: «أجل»، قال: آمنًا بك وصَدَّقناك، وشَهِدْنا أنَّ ما جِئتَ به هو الحق، وأعطيناكَ علىٰ ذلكَ عُهُودَنا ومَواثيقَنا علىٰ السَّمْعِ والطاعة، فامضِ \_ يا رسول الله \_ لِـ مَا أردت، فوالذي بَعَثَكَ بالحق، لو استَعرَضتَ بنا هذا البَحرَ فخُضتَه لخضناه معك، ما تخلَّف منا رجلٌ واحد، وما نكرهُ أن تلقىٰ .....

المِقدادُ النبيَّ ﷺ وهو يَدعُو على المُشركين، فقال: يا رسول الله، إنَّا لا نقولُ كما قالت بنو إسرائيل: اذَهَبْ أنتَ وربُّكَ فقاتِلا إنَّا هاهنا قاعدون، ولكنِ امضِ ونحنُ معك. فسُرِّيَ عن رسولِ الله ﷺ.

ورواه أحمدُ بنُ حنبل<sup>(۱)</sup> عن طارقِ بنِ شِهاب، وفي آخره: «ولكنِ اذهَبْ أنت وربُّك فقاتِلا إنَّا معكم مُقاتِلُون».

قوله: (يَتَخوَّفُ أَن لا تكونَ الأنصارُ لا ترى عليهم): أي: لا تعتقدُ وُجُوبَ نُصْرته عليهم إلا على عَدُوًّ يَفجَوُه بالمدينة، و (لا) في «أن لا تكون»: زائدة.

قوله: (استَعرَضْتَ): أي: لو عَبَرْتَ بنا البَحْرَ عَرْضاً. النهاية: «في الحديث: «فأتى جرةَ الوادي فاستَعرَضَها» (٢)، أي: أتاها مِنْ جانبِها عَرْضاً».

<sup>(</sup>۱) في «مسنده» (۱۸۸۲۷).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (١٢٩٦) عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ الله عنه.

بنا عَدُوَّنا، إنا لَصُبُرٌ عند الحرب، صُدُقٌ عند اللقاء، ولَعَلَّ اللهُ يُريكَ ما يُقِرُّ به عَينك، فسِرْ بنا على بركةِ الله بنا على بركةِ الله ويَسَطَه قولُ سعد، ثم قال: «سيروا على بركةِ الله وأبشِروا، فإنّ اللهَ وَعَدني إحدى الطائفتين، والله لكأني الآن أنظُرُ إلى مَصَارع القوم».

وروي: أنه قيلَ لرسول الله ﷺ حينَ فَرَغَ مِن بدر: عليكَ بالعير ليسَ دونها شيء، ...

قوله: (لكأني الآنَ أَنظُرُ إلى مَصَارِعِ القوم): روينا عن مُسلِم وأبي داود (١) عن أنسِ قال: «إنَّ النبيَّ عَلَيْ شَاوَرَ حِينَ بَلَغَه إقبالُ أبي سُفيان، فقام (٢) سعدُ بنُ عُبادةَ فقال: يا رسول الله، والذي نفسي بيده، لو أمرتنا أن نُخيضَها البحرَ لأخَضْناها (٣)، ولو أمرتنا أن نضربَ أكبادَها إلى بَرْكِ الغِيادِ لَفَعَلْنا. قال: فندَبَ رسولُ الله عَلَيْ الناس، فانطَلَقُوا حتَّى نزلوا بدراً، فقال رسولُ الله عَلَيْ: «هذا مَصرَعُ فُلان»، ويَضَعُ يَدَهُ على الأرضِ هاهنا وهاهنا، قال: فها مَاطَ (٤) أحدٌ عن موضع يَدِ رسولِ الله عَلَيْ».

الأساس: «خَاضَ الماءَ خَوْضاً، وأخاضُوا الماءَ إخاضَةً: إذا خَاضُوهُ بدواجِّم».

النهاية: «في الحديث: «لا تُضرَبُ أكبادُ المَطِيِّ إلا إلى ثلاثةِ مساجِد» (٥)؛ أي: لا تُركَبُ ولا يُسارُ عليها، يُقال: ضربتُ في الأرض؛ إذا سافرتَ فيها».

وأما «بَرْكُ الغِهاد» بفَتْحِ الباء وكَسْرِها، وضَمِّ الغين وكَسْرِها: فهو اسمُ موضعِ باليمن، وقيل: هو موضعٌ من وراءِ مكّةَ بخَمْسِ ليال.

<sup>(</sup>۱) مسلم في «صحيحه» (۱۷۷۹)، وأبو داود في «سننه» (۲٦۸۱).

<sup>(</sup>٢) من أول الفقرة إلى هنا سقط من (ف).

<sup>(</sup>٣) في (ف) و(ط): «أن نخيض البحر لأخضناها»، وفي (ح): «أن نخوض البحر لخضناه»، والمُثبتُ من "صحيح مسلم»، والضميرُ فيه عائدٌ إلى الخيل.

<sup>(</sup>٤) أي: تنحَّىٰ. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٤: ٣٨١)، مادة (ميط).

<sup>(</sup>٥) أخرجه بهذا اللفظ الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥٨٢)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (٦٥٥٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢١٥٩)، وفي «الأوسط» (٢٧٩٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

فناداه العباسُ وهو في وَثَاقِه: لا يَصلُح، فقال له النبيُّ ﷺ: «لِـمَ»؟ قال: لأنَّ اللهَ وَعَدَكَ إِحدىٰ الطائفتين، وقد أعطاكَ ما وعدك.

وكانت الكراهةُ مِن بعضِهم لقوله: ﴿وَإِنَّ فَرِبِقَامِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَنْرِهُونَ ﴾. [﴿يُجَنِدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا نَبَيَّنَ كَأَنَمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ [3

﴿ يُجَدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِ ﴾ والحقُّ الذي جادلوا فيه رسولَ الله ﷺ تَلَقِّي النفير، لإيثارهم عليه تَلَقِّي العير ﴿ بَعَدَ مَا نَبَيْنَ ﴾ : بعد إعلام رسولِ الله ﷺ بأنهم يُنصَرون. وجدالهُم: قَولُهُم: ما كان خروجُنا إلا للعير، وهَلَّا قلتَ لنا لِنَستَعِدَّ ونتأهَّب! وذلكَ لِكراهتِهم القِتال.

ثم شَبَّهَ حالَهم في فَرْطِ فَزَعِهم ورُعْبِهم، وهم يُسارُ بهم إلى الظَّفَرِ والغَنيمة، ....

قوله: (فناداه العباسُ وهو في وَثَاقِه) الحديث: رواه أحمدُ بنُ حنبل والتِّرمذيُّ (١) عن ابن عباس.

قوله: (لا يَصلُح): أي: لا يَصلُحُ هذا الرأي، وهو قولُ القائل: «عليكَ بالعِير»؛ لأنه تعالى وَعَدَكَ إحدى الطائفتين وأنجَزَ ما وَعَدَه.

قوله: (وكانتِ الكراهةُ مِن بعضِهم): عطفٌ على قوله: «وذلك أنَّ عِيرَ قُريشٍ أَقبَلَتْ مِنَ الشَام» إلى آخِرِ القِصَّة، أو حالُ عاملةٌ معنى الإشارة، وهو كالبيانِ لمضمونِ القِصَّة، لأنَّ القِصَّة آذَنتْ بحُصُولِ الكراهةِ من أصحابِ الرسولِ عَلَيْ لِتَلَقِّي النَّفير، والإعجابِ لتَلَقِّي العِير، ولم يُعلَمْ أنَّ كُلَّهم كَرِهُوا ذلك أو بقي منهم مَنْ لم يكرَه، يدُلُّ عليه قولُه: «فاستَشارَ أصحابَه وقال: ما تقولون: «العِيرُ أحبُّ إليكم أم النَّفير؟» قالوا: بلِ العِيرُ، فتَغيَّرَ وَجْهُ رسول الله عَلَيْهُ. فقال: «وكانت الكراهةُ من بعضِهم بدليلِ قولِه: ﴿ وَإِنَّ فَرِبِقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكُوهُونَ ﴾».

قوله: (ثم شَبَّهَ حالهَم): لفظةُ «ثم» تُوهِمُ أنَّ المُشبَّهَ غيرُ ما سبقَ مِن قوله: ﴿يُجَدِدُلُونَكَ فِي

<sup>(</sup>١) أحمد في «مسنده» (٢٠٢٢) و(٢٨٧٣) و (٣٠٠١)، والترمذي في «جامعه» (٣٠٨٠).

بحالِ مَن يُعْتَلُ إلى القتل، ويُساقُ على الصَّغَارِ إلى الموتِ المُتيقَّن، وهو مُشاهِدٌ لأسبابه، ناظِرٌ إليها، لا يَشُكُّ فيها.

وقيل: كان خَوْفُهم لقِلَّةِ العدد، وأنهم كانوا رَجَّالةً، ورُوِي: أنه ما كان فيهم إلا فارسان.

[﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّآبِفَنَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ
تَكُونُ لَكُوْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَن يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَنتِهِ - وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَفِرِينَ ﴾ ٧]

﴿ وَإِذْ ﴾ منصوبٌ بإضهار: اذكر. و﴿أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ بدلٌ مِن ﴿إِحْدَى الطَّآيِفَنَيْنِ ﴾، والطائفتان: العيرُ والنفير، و﴿غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ ﴾: العير، .....

ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا نَبَيْنَ ﴾، ولكنْ هو المُشبَّه، لأنَّ مِثلَ هذا الجِدال أعني قولهَم: «ما كان خروجُنا إلا للعِير، وهَلَّ قُلتَ لنا لِنَستَعِدَّ ونتأهَّب»، بعد قولِ رسول الله ﷺ: «إنَّ الله وَعَدَني إحدى للعِير، وهَلَّ قُلتَ لنا لِنَستَعِدَّ ونتأهَّب»، بعد قولِ رسول الله ﷺ: «إنَّ الله وَعَدَني إحدى الطائفتين»، وقولِه: «والله لكأني الآنَ أنظُرُ إلى مَصَارع القوم» \_ يدلُّ على جُبْنِ عظيم وإفراطٍ في الرُّعْبِ والفَرَق، فصَحَّ تشبيهُه بقوله: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إلى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾، ثم عُطِفَتْ الرُّعْبِ والفَرَق، فصَحَّ تشبيهُه بقوله: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إلى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ مَنظُرُونَ ﴾، ثم عُطِفَتْ هذه الجملة على ما سبق مِن حيثُ المعنى، يعني: أثبتَ الله همُ الجِدالَ بسَبَبِ الكراهةِ بعدما أعلَمَهم رسولُ الله ﷺ بالنُّصْرة، ثم شَبَّه حالهم.

قوله: (مَنْ يُعتَلُ إلى القَتْل)، الجوهري: «عَتَلتُ الرجلَ أعتِلُه: إذا جَذَبتَه جَذْباً عنيفاً».

قوله: (وقيل: كانَ خوفُهم لقِلَّةِ العَدَد، وأنهم كانوا رَجَالة): عطفٌ على قوله: «لكراهتهم القِتال»، أي: خافوا العَدُوَّ إما جُبْناً وخَوَراً وكانوا مَعذُورين فيه لقِلَّةِ العَدَد والعُدَد، ولهذا قَدَّرَ وجهَ التشبيه في الأول: «في فَرْطِ فَزَعِهم ورُعْبِهم».

قوله: (إلا فارسان): قيل: هما المِقدادُ بنُ الأسود والزُّبيرُ بنُ العَوّام. وفي «مُسنَدِ الإمام أحمدَ بنِ حنبل» (١) عن عليٍّ رضي الله عنه: «ما كان مِنَّا فارسٌ يوم بدر إلا المقداد بن الأسود».

<sup>(</sup>۱) برقم (۱۰۲۳) و(۱۱۲۱).

لأنه لم يكن فيها إلا أربعون فارساً، والشَّوْكةُ كانت في النَّفير لِعَدَدِهم وعُدَّتِهم، والشَّوْكة: الحِدَّة، مُستَعارةٌ مِن واحدةِ الشَّوْك. ويُقال: شَوْكُ القَنَا؛ لِشَبَاها، ومنها قولهم: شائكُ السلاح، أي: تَتَمنَّونَ أن تكونَ لكم العير، لأنها الطائفةُ التي لا حِدَّةَ لها ولا شِدَّة، ولا تُريدونَ الطائفةَ الأخرى ﴿ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾: أن يُشِته ويُعليَه ﴿ بِكَلِمَتِهِ عَن بَآيِهِ المُنزلةِ في مُحاربةِ ذاتِ الشَّوْكة، وبها أَمَرَ الملائكةَ مِن نُزولِهم للنُّصْرة، وبها قَضَى مِن أَسْرِهم وقَتْلِهم وطَرْحِهم في قليبِ بدر.

والدَّابِر: الآخِر، فاعلُ مِن: دَبَـرَ: إذا أدبر، ومنه: دابرةُ الطائر. وقَطْعُ الدابر: عبارةٌ عن الاستئِصال، يعني: أنكم تُريدُونَ الفائدةَ العاجِلةَ وسَفْسافَ الأمور، وأن لا تَلقَوا ......

قوله: (لِشَبَاها)، الجوهري: «شَبَاةُ كُلِّ شيء: حَدُّ طَرَفِه، والجمعُ: الشَّبَا والشَّبَوات »(١).

قوله: (ومنها قولهم: شائكُ السِّلاح): فعلى هذا «شائك» يكونُ أصلاً و «شاكِ» مقلوبة، وذكرَ في «الصافّاتِ» عند قوله: ﴿صَالِ ٱلْمَيْحِيمِ ﴾ [الصافات: ١٦٣] عكسَ ذلك، وحُقِّقَ القولُ فيه هنالك.

قوله: (بآيِيهِ المُنزَلة)، (وبها أمَرَ الملائكة)، (وبها قَضَىٰ من أُسْرِهم): كُلُّها تفسيرٌ لقوله: ﴿ كُلِّمَايِهِ عَلَى المُنزَل ، نحو قوله: ﴿ وَكُلِمَايِهِ عَلَى الْمُنزَل ، نحو قوله: ﴿ وَكُلِمَايِهِ عَلَى الْمُنزَل ، نحو قوله: ﴿ وَكُلِمَا يَاللَّهُ وَكَلِمَايِهِ عَلَى اللَّهُ وَكَلِمَايِهِ وَكَلِمَايِهِ وَكَلِمَا يَاللَّهُ وَكُلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وعلى «كُنْ بمعنى الأمر الحقيقيّ، أو بمعنى «قضى» على المجاز، كقوله تعالى: ﴿ إِذَا قَضَى آمْرًا فَإِنّما يَعُولُ لَهُ وَكُنْ فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران: ٤٧، ومريم: ٣٥].

قوله: (دابرةُ الطائر)، الجوهري: «دابرةُ الطائر: التي يَضرِبُ بها، وهي كالإصبعِ في باطِنِ رِجْلِه».

قوله: (وسَفْسافَ الأمور)، النهاية: «السَّفْسافُ: ضِدُّ المكارم والمعالي، وأصلُه ما يطيرُ من غُبار الدَّقيق إذا نُخِلَ، والتُّرابِ إذا نُثِرَ»، والمُصنِّفُ ذهبَ إلى الاقتِباسِ مما رُوِيَ في

<sup>(</sup>١) وعلىٰ هذا: فقولُ الزمخشري: «يُقال: شَوْكُ القَنا؛ لِشَبَاها»: معناه: أنَّ القَنا وهي الرِّماح، جمعُ قَناة - يُطلَقُ علىٰ شَباها - أي: أطرافها -: شَوْكُ القَنا.

ما يَرزَؤُكم في أبدانِكم وأحوالِكم، والله عَزَّ وعلا يُريدُ معالي الأمور، وما يرجعُ إلى عِارةِ الدِّين، ونُصْرةِ الحق، وعُلُوِّ الكلمة، والفوزِ في الدارين، وشَتَّانَ ما بينَ المُرادَيْن، ولذلكَ الحتار لكم الطائفة ذاتَ الشَّوْكة، وكَسَرَ قُوَّتَهم بضَعْفِكم، وغَلَبَ كثرتَهم بقِلَّيكم، وأعزَّكم وأخذَهم، وحَصَّلَ لكم ما لا تُعارِضُ أدناهُ العِيرُ وما فيها. وقُرِئ: «بكلمته»، على التوحيد.

### [﴿ لِيُحِقُّ ٱلْحَقَّ وَهُمُطِلَ ٱلْبَطِلَ وَلَوْكُرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ ٨]

فإن قلت: بِمَ يَتَعَلَّقُ قُولُه: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾؟ قلت: بمحذوفِ تقديرُه: ليُحِقَّ آلحَقَّ ويُبطِلَ الباطلَ فَعَلَ ذلك، ما فَعَلَه إلا لهما، وهو إثباتُ الإسلامِ وإظهارُه، وإبطالُ الكُفرِ ويَبطِلَ الباطلَ فَعَلَ ذلك، ما فَعَلَه إلا لهما، وهو إثباتُ الإسلامِ وإظهارُه، وإبطالُ الكُفرِ ويحقُه. فإن قلت: اليسَ هذا تكريراً؟ قلت: لا، لأنَّ المَعنَينِ مُتباينان، .....

الحديث: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ معاليَ الأمور ويُبغِضُ سَفْسَافَها»(١)، ومِن ثَمَّ ذَكَرَ في المُقابل: «واللهُ تعالىٰ يُريدُ معاليَ الأمور».

قوله: (يَرزَؤُكُم): أي: يَنقُصُكم، والرُّزْء: المُصيبة.

قوله: (أليس هذا تكريراً؟): يعني: أليس قولُه: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾ بعدَ قوله: ﴿ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ آَن يُحِقَّ ٱلْحَقَ ﴾، مثلَ قولك: أردتُ أن أُكرِمَ زيداً لإكرامِه؟

وتلخيصُ الجواب: أنه ليس نظيراً لذلك، بل هو نظيرُ قولك (٢): أردتَ أن تفعلَ الباطل، وأردتُ أن أفعلَ الباطل، وأردتُ أن أفعلَ الحق، ففعلتُ ما أردتُه لكذا، لا لمُقتضى إرادتك، ولهذا قال: «وَجَبَ أنْ يُقدَّرَ المحذوفُ مُتَأخِّراً حتَّىٰ يُفيدَ معنىٰ الاختِصاص»، لأنَّ المقامَ يقتضي نفيَ إرادةِ القوم وإثباتَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (۱۰۱۰)، وابن أبي شبية في «مصنفه» (۲۷۱٤۹)، والحاكم في «مستدركه» (۱: ٤٨)، والبيهقي (۱: ١٩١) من حديث طلحة بن عبيد الله بن كَريز مرسلاً. ووصَلَه الطبراني في «الكبير» (۹۲۸)، و «الأوسط» (۹۲۰)، والحاكم (۱: ٤٨) من حديث سهل بن سعد، والطبراني في «الكبير» (۲۸۹۶) من حديث الحسين بن علي، وفي «الأوسط» (۲۰۱۳) من حديث جابر بن عبد الله. وانظر تعليق شيخنا الأستاذ الشيخ محمد عوامة على «مصنف ابن أبي شيبة» (۲۷۱٤).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «يعني: أليس» إلى هنا، سقط من (ف).

وذلكَ أنّ الأوَّلَ تمييزٌ بينَ الإرادتَين، وهذا بيانٌ لغَرَضِهِ فيها فَعَلَ مِنَ اختيارِ ذاتِ الشَّوْكةِ على غيرها لهم ونُصْرِجم عليها، وأنه ما نَصَرَهم، ولا خَذَلَ أولئك، إلا لهذا الغَرَضِ الذي هو سَيِّدُ الأغراض. ويجبُ أن يُقدَّرُ المحذوفُ مُتأخِّراً حتى يُفيدَ معنى الاختِصاص، ويَنطَبق عليه المعنىٰ. وقيل: قد تَعَلَّق بـ «يقطع».

[﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَأَسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِي مُعِدُّكُم بِأَلْفِ مِنَ ٱلْمَلَتَهِكَةِ مُرْدِفِين ﴾ ٩] فإن قلت: بِمَ يَتَعلَّق ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ ﴾؟ قلت: هو بَدَلٌ مِن ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ ﴾ [الأنفال: ٧]،

إرادةِ الله لينطبقَ عليه المعنى، ولا يحصُلُ ذلك إلا بتأخير المُقدَّر (١)، وكان أصلُ الكلام: تَودُّونَ أَنَّ العِيرَ تكونُ لكم، ويُريدُ اللهُ مُلاقاة النَّفير، ففَعَلَ اللهُ تعالىٰ ما أراده دونَ ما أردتُم أنتم. فوضَعَ ﴿أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾ موضعَ «مُلاقاة النَّفير» للدَّلالةِ على حُصُولِ الفَوْز في الدارين، ثم وضعَ «ففعل اللهُ تعالىٰ ما أراده دونَ ما أردتُم» قولَه: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَهُبُطِلَ ٱلبَطِلَ ﴾، مع إرادةِ المحذوفِ مُتأخَّراً للدَّلالةِ على تعظيم ذلك الفعل.

وإلى الأولِ الإشارةُ بقوله: «وما يرجعُ إلى عِمارةِ الدِّين، ونُصْرةِ الحق، وعُلُوِّ الكلمة، والفوزِ في الدارَين»، وإلى الثاني الإشارةُ بقوله: «وأنه ما نَصَرَهُم، ولا خَذَلَ أولئك، إلا لهذا الغَرَضِ الذي هو سَيِّدُ الأغراض».

وفي وَضْعِ «تودُّون» موضعَ «تُريدُون»، لكونه مُقابِلاً لقوله: ﴿وَيُكِرِيدُ ٱللَّهُ ﴾: إيذانٌ ببُطلانِ إرادتهم، وفي إيثار ﴿غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ ﴾ على «العِير»: إيهاءٌ إلى جُبْنهم وخَوَرهم، وإنها تركَ الفاءَ في جُملةِ قوله: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾ مع مُعَلَّلِهِ كها في المِثال، ليكون الاتصالُ استئنافاً.

قوله: (فيها فَعَلَ مِنَ اختيارِ ذاتِ الشَّوْكةِ على غيرها لهم، ونُصْرَتِهم عليها، وأنه ما نَصَرَهُم): «مِن» بيانُ «ما فَعَل»، و «أنه» عطفٌ على «غَرَضِه»، أي: هذا بيانٌ لأن ما نَصَرَهُم ولا خَذَلَ أولئك إلا لهذا الغَرَض.

<sup>(</sup>١) في (ف): «المُقدَّم»، والمُثبتُ من (ط) و(ح).

وقيل: بقوله: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَمُبُطِلَ ٱلْبَطِلَ ﴾، واستغاثتُهم: أنهم لَمَّا عَلِمُوا أنه لا بُدَّ مِنَ القتال، طَفِقُوا يَدْعُونَ الله ويقولون: أيْ ربَّنا، انصُرْنا على عَدُوِّك، يا غِياثَ المُستَغيثينَ أغِثنا.

وعن عُمَرَ رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نَظَرَ إلى المُشركين وهم ألفٌ، وإلى المُصحابه وهم ثلاثُ مئة، فاستَقبَلَ القِبلةَ ومَدَّ يَدَيهِ يدعو: «اللهُمَّ أنجِزْ لي ما وَعَدتني، اللهُمَّ إنْ تَهلِكُ هذهِ العِصابةُ لا تُعبَدْ في الأرض، فها زالَ كذلك حتى سَقطَ رِداؤُه، فأخذَه أبو بكر فألقاه على مَنكِبِهِ والتَزَمَه مِن ورائه، وقال: يا نبيَّ الله، كفاكَ مُناشَدَتُك ربَّك، فإنه سينجِزُ لك ما وَعَدَك.

﴿ أَنِي مُمِدُّكُم ﴾ أصلُه: بأني مُمِدُّكم، فحذفَ الجارَّ وسَلَّطَ عليه «استجاب» فنُصِبَ مَحلُّه. وعن أبي عمرو أنه قرأ: «إني مُمِدُّكم» بالكسر؛ على إرادةِ القول، أو على إجراءِ «استجاب» مجرى «قال»؛ لأنَّ الاستجابةَ مِنَ القول.

قوله: (وقيل: بقوله) أي: يَتَعلَّقُ ﴿إِذْ تَسَتَغِيثُونَ ﴾ بقوله: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾، وقيل: هذا أوجَهُ من أن يكونَ بَدَلاً، لأنَّ زمانَ الوعدِ غيرُ زمانِ الاستِغاثة، إلا على تأويلِ أنَّ الوعدَ والاستِغاثة وَقَعَا في زمانِ واسع، كما تقول: لَقِيتُه سنة كذا. وهذا أبلغُ؛ لتكرير التذكير (١) لمزيد الامتِنانِ والتعبير لِمَا وُجِدَ منهم من الكراهة والخوف، كما سبق في قوله: ﴿إِذْ يَخْلَمِمُونَ \* إِذْ قَالَتِ الْمَاتِكَةُ ﴾ في «آل عمران» [الآية ٤٤-٤٥].

قوله: (اللهُمَّ أنجِزْ لِي ما وَعَدتَني): عن مُسلِم وأحمدَ والتِّرمذيِّ (٢) عن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه قال: «ليَّ كان يومُ بَدْرِ نَظَرَ رسولُ الله ﷺ إلى المُشركين وهم ألف، وأصحابُه ثلاثُ مئةٍ وتسعة عشرَ رجلاً، فاستَقبَلَ القِبلة، ثم مَدَّ يدَه، فجعلَ يَهتِفُ برَبِّه، يقول: اللهُمَّ أنجِزْ لي ما وَعَدتني الحديث.

<sup>(</sup>١) في (ف): «لتنكير التذكير»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الصوابُ، فالمُرادُ بتكرير التذكير: تكرير «إذ» في قوله: ﴿ وَلِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ ﴾، وقوله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمٌ ﴾، والتقدير: واذكُرْ إذ، ففي تكرار «إذ» تكرارُ التذكير.

<sup>(</sup>٢) مسلم (١٧٦٣)، وأحمد (٢٠٨) و (٢٢١)، والترمذي (٣٠٨١).

فإن قلتَ: هل قاتَلَتِ الملائكةُ يومَ بدر؟ قلتُ: اختُلِفَ فيه؛ فقيل: نزلَ جبريلُ في خمسِ مئةٍ على خمسِ مئةٍ على المَيمَنة، وفيها أبو بكر رضي الله عنه، وميكائيلُ في خمسِ مئةٍ على المَيسَرة، وفيها عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه، في صُورِ الرجال، عليهم ثيابٌ بِيضٌ وعمائمُ بيض، قد أرخَوْا أذنابَها بينَ أكتافِهم، فقاتلت.

وقيل: قاتَلَتْ يومَ بدر، ولم تُقاتِلْ يومَ الأحزابِ ويومَ حُنَين.

وعن أبي جَهْلِ أنه قالَ لأبن مسعود: مِن أبنَ كانَ ذلكَ الصَّوْتُ الذي كنا نَسمَعُ ولا نرى شخصاً؟ قال: مِنَ الملائكة، فقال أبو جَهْل: هم غَلَبونا، لا أنتم. ورُوِي: أنّ رجلاً مِنَ المُسلمينَ بينها هو يَشتَدُّ في أثرِ رجلٍ مِنَ المُشركين، إذ سَمِعَ صوتَ ضَرْبةٍ بالسَّوْطِ فوقه، فنظر إلى المُشرك قد خَرَّ مُستلقياً وشُقَ وجهه، فحَدَّثَ الأنصاريُّ رسولَ الله عَيْلَة، فقال: «صَدَقت، ذاكَ مِن مَدَدِ السَّهاء». وعن أبي داودَ المازني: تَبِعتُ رجلاً مِنَ المُشركين لأضرِبَه يومَ بدر، فوقعَ رأسُه بينَ يَدَيَ قبلَ أن يَصِلَ إليه سيفي.

وقيل: لم يُقاتِلوا، وإنها كانوا يُكثِّرونَ السَّواد ويُثبِّتُونَ المؤمنين، وإلا فمَلَكُّ واحدٌ كافٍ في إهلاكِ أهلِ الدُّنيا كُلِّهم، فإنَّ جبريلَ عليه السَّلامُ أهلَكَ بريشةٍ من جَناحِهِ مدائنَ قوم لوط، وأهلَكَ بلادَ ثَمُودٍ قوم صالح بصَيْحةٍ واحدة.

وقُرِئَ ﴿مُرْدِفِينَ ﴾ بكَسْرِ الدالِ وفَتْحِها، مِن قولك: رَدِفَه: إذا تَبِعَه، ......

قوله: (وقُرِئَ: ﴿مُرْدِفِينَ ﴾ بكسر الدال وفَتْجِها): بالفَتْح: نافع، وبالكسر: الباقون (١٠). قال الزَّجّاج: «يُقال: رَدِفتُ الرجلَ: إذا رَكِبت خَلفَه، وأردفتُه: إذا أركبتُه خلفي. ويُقال: أردَفتُ الرجلَ: إذا جِئت بعدَه، فمعنىٰ «مُردِفين»: يأتون فِرْقةً بعد فِرقة» (٢).

قال الجوهري: «كُلُّ شيءٍ تَبِعَ شيئًا فهو رِدْفُه، ورَدِفَه ـ بالكسـر ــ: أي: تَبِعَه، وأردَفَه: لغةٌ في رَدِفَه، مثل: تَبِعَهُ وأتبَعَه».

<sup>(</sup>١) انظر: «التيسير» ص١١٦، و «حجة القراءات» ص٧٠٣.

<sup>(</sup>٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٢٠٤).

ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسَتَعْجِلُونَ ﴾ [النمل: ٧٧] بمعنىٰ: رَدِفَكم. وأردَفتُه إياه: إذا أَتبَعتَه، ويُقال: أردَفتُه، كقولك: اتَّبعتُه: إذا جئتَ بعدَه، فلا يخلو المكسورُ الدالِ مِن أن يكونَ بمعنىٰ: مُتْبِعين أو مُتَّبِعين، فإن كان بمعنىٰ «مُتْبِعين»: فلا يخلو مِن أن يكونَ بمعنىٰ: مُتْبِعينَ بعضهم بعضاً، أو مُتْبِعينَ بعضهم لبعض، أو بمعنىٰ: مُتْبِعينَ الله المؤمنين، أي: يَتَقَدَّمُونَهم فيتُبِعُونَهم أنفسهم،

الراغب: «الرِّدْف: التابع، ورِدْفُ المرأة: عَجِيزتُها، والترادُف: التتابُع، والرادِف: المُتأخِّر، والمُردِف: المُتقدِّم الذي أردَف غيرَه، قال أبو عُبَيدة (١) في قوله تعالىٰ: ﴿ بِأَلْفِ مِنَ ٱلْمَلَتَهِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾: جائين، فجَعَلَ «رَدِفَ» و «أردَف» بمعنَّى واحد، وأنشد:

### إذا الجَوْزاءُ أردَفَتِ الثُّرَيَّا(٢)

وقال غيرُه: معناه: مُردِفينَ ملائكةً أخرى، فعلىٰ هذا يكونون مُمَدِّينَ من الملائكة، وقيل: عَنَىٰ بالمُردِفينَ: المُتقدِّمين للعَسْكَر يُلقُون في قُلُوبِ العِدا الرُّعْب. وقُرِئَ: «مُردَفين»، أي: أُردِفَ كُلُّ إنسانِ مَلكاً»(٣).

قوله: (كقولك: اتَّبَعتُه): واعلم أنَّ في كلام المُصنَّفِ دِقَّة، فإنه لـَّا قَسَمَ المكسورةَ الدالِ على قِسمَين، أخذَ في بيانِ أحدِ القِسمَين، وخَلَطَ القِسمَ الآخَرَ به، وكان الظاهرُ أن لا يأتيَ بالآخَر إلا بعدَ الفَراغِ مِنَ الأوَّل، ومن ثَمَّ عَمَدَ إلى إبطالِ سَطْرٍ من الكتاب، فعاد الكلامُ

<sup>(</sup>۱) في الأصول الخطية: «أبو عُبيد»، والمُثبَت من «المفردات» للراغب، مادة (ردف)، يُريدُ أبا عُبيدةَ مَعْمَرَ بنَ المُثنَّى، فإنه أورَدَ هذا التفسيرَ في «مجاز القرآن» (۱: ۲٤۱)، ولكنَّه لم يُنشِدِ البيتَ المذكور، وإنها أنشَدَه أبو عُبَيد القاسمُ ابنُ سَلَّام في «كتاب الأمثال» لأبي عُبيد البكري عُبيد القاسمُ ابنُ سَلَّام في «كتاب الأمثال» لابي عُبيد البكري صح٣٤، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة «ردف»)، ولَعَلَّ هذا هو سَبَبُ التباسِ الأوَّلِ بالثاني، والله أعلم.

<sup>(</sup>٢) صدر بيت لخزيمة بن نهد بن زيد، وتمامه:

ظننتُ بآل فاطمةَ الظُّنونا

وله قِصَّة، انظرها في: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٧٥ و٢٦٦).

<sup>(</sup>٣) «مفردات القرآن» ص٣٤٩ - ٣٥٠.

هكذا: «فلا يخلو المكسورُ الدالِ من أن يكونَ بمعنىٰ: مُتْبِعينَ بعضَهم بعضاً أو مُتبِعين بعضَهم لبعض»، إلىٰ آخِرِه.

وأما وَجْهُ استِقامةِ ما في الكِتاب \_ كها جاء في النُّسَخ كُلِّها \_ : فهو أنَّ للبُلغاءِ في أسلوبِ اللَّفِّ والنَّشْرِ طُرُقاً شَتَّىٰ \_ خِلافَ الظاهر \_ يَسلُكُونها؛ تارةً بإعانةِ (١) اللَّفِّ على النَّشْر، وأخرى عكسَ ذلك، وهاهنا لهَا أتى باللَّفِّ على ظاهره حيثُ قال: «بمعنى: مُتْبِعينَ أو مُتَّبِعين» عَمَدَ في النَّشْرِ إلى خِلافِ الظاهر، ثقةً بأنَّ السامِعَ يُرتِّبُ النَّشْرَ عليه بالإضارِ والتقديم والتأخير، كها يقول: «فإنْ كانَ بمعنى: مُتْبِعين» بالتخفيف «فلا يخلو مِن أن يكونَ بمعنى: مُتْبِعين بعضَهم بعضاً»، أي: يُتبِعُونَ بعضَ الملائكة بعضاً منهم، «أو مُتْبِعين إياهُمُ المُؤمنين، أو مُتْبِعين أنفسَهم، أو مُتْبِعين غيرَهُم مِنَ الملائكة بعضاً منهم، «أو مُتْبِعين غيرَهُم مِنَ الملائكة».

وأعجِبْ بنشر فيه لَفّ! وإنها ارتكَبَ هذا الصَّعْبَ لِيُرِيكَ أَنَّ «مُتْبِعين» و «مُتَّبِعين» عند كُلِّ مِنَ الاختِلافِ مُتَّفقانِ على معنى واحد، فقولُه: «مُتْبِعينَ بعضَهم بعضاً، أو مُتْبِعينَ بعضَهم لبعضاً» أو مُتْبِعينَ بعضَهم المعض» (٢) يشتركانِ في معنى قولِه: «أردَفتُه إياه: إذا أتبَعتَه» إذا كانَ المفعولانِ منهم (٣)، وقولُه: «أو مُتْبِعينَ إياهُمُ المُؤمنين، أو مُتَّبِعينَ لهم يُشيِّعُونهم» يشتركانِ في معنى قولِه: «أردَفتُه: إذا اتَّبَعتَه» إذا كانَ أحدُ المفعولين «المؤمنين» (٤). وكذلك الصورةُ الثالثة، وإنها الفرقُ أن الثالثة واردةٌ في إتباع أنفسِهم المؤمنين (٥).

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ف) إلى: «بإعادة»، والمُثبتُ من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

<sup>(</sup>٢) من قوله: «قوله: كقولك: اتَّبَعتُه» إلى هنا، أثبتُه من (ف)، ووقع في (ح) بتقديمٍ وتأخيرٍ في بعضِ الجمل، وإسقاطِ بعض الكلمات، بحيثُ لا يُفهَمُ المُرادُ منه.

<sup>(</sup>٣) أي: من الملائكة، والمعنى: نُتْبِعُ الألفَ مِنَ الملائكة ملائكة آخرينَ بعدَهم، أو نُتبِعُ الألفَ مِنَ الملائكةِ للائكةِ الملائكةِ آخرينَ قبلَهم.

<sup>(</sup>٤) أي: بأن يكونَ المفعولُ الأولُ «الملائكة» والثاني «المؤمنين»، أو يكونَ المفعولُ الأولُ «المؤمنين» والثاني «الملائكة»، ولذلك قال: «مُتْبِعينَ إياهم المؤمنين»، أي: نُتبِعُ الملائكةَ المؤمنين، «أو مُتَّبعينَ لهم يُشيِّعونهم»، أي: نُتبِعُ المؤمنينَ الملائكة، فالملائكةُ مُتَّبِعُونَ لهم.

<sup>(</sup>٥) من قوله: "وكذلك الصورة الثالثة» سقطً من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

أو مُتَّبِعِينَ لهم يُشيِّعونَهم ويُقدِّمونَهم بينَ أيديهم، وهم على ساقتِهم، ليكونوا على أعيُنِهم وحفظِهم، أو بمعنى: مُتْبِعِينَ أنفسَهم ملائكة آخرين، أو مُتَّبعينَ غيرَهم مِنَ الملائكة، وحفظِهم، أو بمعنى: مُتْبِعينَ أنفسَهم ملائكة آخرين، أو مُتَّبعينَ غيرَهم مِنَ الملائكة، ويَعضُدُ هذا الوجة قولُه تعالى في سورةِ آلِ عمران: ﴿ وَثَلَاثَةِ ءَالَافِ مِّنَ ٱلْمَلَتَهِ كَةِ مُنزَلِينَ ﴾ [آل عمران: ١٢٥]. ﴿ وَخَمْسَةِ ءَالَافِ مِّنَ ٱلْمَلَتَهِ كَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ [آل عمران: ١٢٥].

ومَنْ قرأ: (مُرْدَفِين) بالفتح: فهو بمعنى: مُتْبَعِين أو مُتَّبَعِين. وقُرِئ: (مُرَدِّفِين)، بكسر الراء وضَمِّها وتشديدِ الدال، وأصلُه: مُرتَدِفِين، أي: مُتَرادِفِينَ أو مُتَّبعين، مِن: ارتَدَفَه، فأُدغِمَت تاءُ الافتِعالِ في الدال، فالتقى ساكنان، فحُرِّكَتِ الراءُ بالكسر علىٰ الأصل، أو علىٰ إتباع الدال، وبالضَّمِّ علىٰ إتباع الميم.

وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَمِنْ ءَايَنِهِ عَمَنَا مُكُمُ بِٱلۡيَلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْنِغَاۤ أَوْكُم مِن فَضَلِهِ ۚ ﴾ [الروم: ٢٣]، قال المُصنّف: «التقدير: منامُكم وابتغاؤكم بالليل والنهار، فَصَلَ بين القرينتَيْن الأُولَيينِ بالقرينتَيْنِ الأُخرَيين (١١)، بإعانة اللَّفِّ»، فعلىٰ هذا يتطابقُ بينَ تفسيرهِ القِراءةَ المكسورةَ وبينَ تفسيرهِ القِراءةَ المكسورةَ وبينَ تفسيرهِ المفتوحةَ حيثُ قال: «ومَنْ قرأ «مُرْدَفين» ـ بالفَتْح ـ فهو بمعنىٰ: مُتْبَعينَ أو مُتَّبَعين».

قوله: (ويَعضُدُ هذا الوَجْه): لأنَّ هذا الوَجْهَ يَدُلُّ علىٰ أنَّ الملائكة كانوا أكثرَ من الألف، فيُوافِقُ ما في قوله: ﴿أَن يُعِدَّكُمْ رَبُّكُم مِثْلَاثَةِ ءَالَفِ مِّن ٱلْمَلَكِيكَةِ مُنزَلِينَ \* بَلَيَّ إِن تَصْبِرُوا وَتَنَّقُوا فَيُوافِقُ ما في قوله: ﴿أَن يُعِدَّكُمْ رَبُّكُم بِحَنْسَةِ ءَالَفِ مِّن ٱلْمَلَكِيكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [آل عمران: ١٢٤- وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدُكُمْ رَبُّكُم بِحَنْسَةِ ءَالَفِي فِي الْمَلَكِيكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [آل عمران: ١٢٤- ١٢٥]، وإنها استشهد بقوله: ﴿ بِخَنْسَةِ ءَالَفِي ﴾ وإن لم يَنزِلُوا للنَّصْر ليُقرِّر أنهم نَيَّفُوا على الألفِ البَّة، وأنَّ الكلامَ في الزيادة (٢).

قوله: («مُرِدِّفين» بكسر الراء وضَمِّها وتشديد الدال)، قال الزَّجّاج: «ويجوزُ في اللغة: مُرِدِّفين ومُرَدِّفين، يجوزُ في الراء مع تشديدِ الدالِ وكَسْرِها: فتحُها وضمُّها وكَسْرُها.

<sup>(</sup>١) في (ف): «فصل بين القرينتين الأخرىٰ بإعانة اللف»، ولا معنىٰ له، والمُثبَت من (ط) و(ح).

<sup>(</sup>٢) في (ط): «وإن كان الكلام في الزيادة».

وعن السُّدِّيّ: (بآلافٍ مِنَ الملائكة)؛ على الجميع، ليُوافقَ ما في سورةِ آلِ عمران.

فإن قلتَ: فبِمَ يُعتَذَرُ لمن قرأ على التوحيد، ولم يُفسِّر المُردِفينَ بإردافِ الملائكةِ ملائكةً آخرين، والمُردِّفينَ بارتِدافِهم غيرَهم؟ قلتُ: بأنَّ المُرادَ بالألفِ مَنْ قاتَلَ منهم، أو الوجوة منهم الذينَ مَنْ سِواهُم أتباعٌ لهم.

[﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْــرَىٰ وَلِتَطْمَعِنَّ بِهِ ـ قُلُوبُكُمْ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَنِيدُ خَكِيمٌ ﴾ ١٠]

فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ الضميرُ في ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ﴾؟ قلتُ: إلى قوله: ﴿أَنِي مُمِدُكُم ﴾ [الأنفال: ٩]، لأنَّ المعنىٰ: فاستجابَ لكم بإمدادِكم.

فإن قلتَ: ففيمَنْ قرأ بالكسر؟ قلتُ: إلى قوله: ﴿أَنِّي مُمِدُّكُم ﴾ لأنه مفعولُ القولِ المُضمَر، فهو في معنى القول، ويجوزُ أن يرجعَ إلى الإمدادِ الذي يَدُلُّ عليه ﴿مُمِدُّكُم ﴾.

قال سِيبَوَيه: أصلُه: مُرتَدِفِين، فأُدغِمَتِ التاءُ في الدالِ فصارت مُرَدِّفين، لأنكَ طرحتَ حركةَ التاء، وكَسْرُ الراءِ لالتِقاءِ الساكنين، والذين ضَمُّوا الراءَ جَعَلُوها تابعةً لضَمِّ الميم»(١).

قوله: (لأنَّ المعنى: فاستجابَ لكم بإمدادكم): يعني: ﴿ أَنِي مُمِدُّكُم ﴾ بفَتْح الهمزة: مُفرَدٌ يجوزُ أن يَرجِعَ إليه الضَّمير، وأصلُه: بأني مُمِدُّكم، فحَذَفَ الجارَّ وسَلَّطَ عليه ﴿ فَأَسْتَجَابَ ﴾ فنُصِبَ عَلَّه، أي: ما جعلَ إمدادكم بالملائكةِ لأمرٍ من الأمور، إلا للبُشْرىٰ وللاطمِئنان، لأنَّ النَّصْرَ ليس بالملائكة، فإنَّ النَّاصِرَ هو الله.

قوله: (ففيمَن قرأ بالكسر؟): أي: فما تصنعُ في قراءةِ مَنْ قرأ بكسر الهمزة، فإنها ليست في تأويلِ المُفرَد، فأجاب: «اجعَلْهُ مقولاً للقول» لأنَّ التقدير: فاستجابَ لكم وقال: إني مُمِدُّكم، كأنه قيل: ما جعلَ اللهُ ذلك القولَ - أي: إني مُمِدُّكم - إلا بُشْرىٰ.

<sup>(</sup>١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٣٠٤).

﴿ إِلَّا بُشَرَىٰ ﴾: إلا بِشارةً لكم بالنصر، كالسَّكينةِ لبني إسرائيل، يعني: أنكم استَغَشَّم وتَضَرَّعتُم لِقِلَّتِكم وذِلَّتِكم، فكان الإمدادُ بالملائكةِ بِشارةً لكم بالنصر، وتسكيناً منكم، ورَبْطاً على قلوبكم ﴿ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ يُريد: ولا تَحَسَبُوا النَّصْرَ مِنَ الملائكة، فإنَّ الناصرَ هو الله لكم وللملائكة، أو: ﴿ وَمَا ٱلنَّصَرُ ﴾ بالملائكةِ وغيرهم مِنَ الأسبابِ فإلاً مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾، والمنصور: مَنْ نَصَرَهُ الله.

[﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِلُ عَلَيْكُم مِنَ السَّمَآءِ مَآءً لِيُطَهِّرَكُم بِهِ عَيُدُهِ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً لِيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُدَيِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ ﴾ [1]

«إِذْ يغشاكم» بدلٌ ثانٍ مِن ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ ﴾ [الأنفال: ٧] أو منصوبٌ بـ﴿اَلنَّصَرُ ﴾، أو بها في ﴿مِنْ عِندِ اللهِ ﴾ الأنفال: ١٠] مِن معنى الفعل، أو بـ﴿جَعَلَهُ اللَّهُ ﴾، أو بإضهار: اذكر.

وقُرِئ: ﴿يُغَشِّيكُمُ ﴾ بالتخفيفِ والتشديدِ.

قوله: (أو: ﴿وَمَا ٱلنَّصَرُ ﴾ بالملائكة): عطفٌ على لفظ: «لا تحسَبُوا»، و﴿ٱلنَّصَرُ ﴾ على هذا مُطلَقٌ شائعٌ في جِنسِه، ولذلك قَدَّرَ «وغيرهِم من الأسباب»، وعلى الأوَّلِ مُقيَّدٌ بالملائكة المُنزَلين بقرائنِ المقام، والجملةُ داخلةٌ تحت الجِسْبان، نَزَّ لهَم لاعتبادِهم على نُصْرةِ الملائكة منزلةَ مَنْ يَزعُمُ أَنَّ الملائكة هُمُ الناصرون، فقصَرَ الحكمَ على أَنَّ فاعلَ النَّصر هو الله، فهو إذن من قصر القلب، وعلى الثاني من القصر الإفرادي، لأنه نفي زَعْمَ مَنْ زَعَمَ الفرقَ بين المُؤتِّرِ المُشاهِدِ، وأَنَّ بعضَه مُستَقِلً وبعضَه سَبَبٌ، فقصَرَ الحكمَ على أَنَّ الكُلَّ أسبابٌ لا فرقَ بينها، فقيل: ﴿وَمَا ٱلنَّصَرُ ﴾ بالملائكة وغيرهم مِنَ الأسبابِ ﴿إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾.

قوله: (وقُرِئَ: ﴿ يُعَنِّمَ كُمُ ﴾ ، بالتخفيف والتشديد): ﴿ يَعْشَاكُم ﴾ : بالألف وفَتْحِ الياء ، و «النَّعاسُ » الرفع: قراءة أبي عمرو وابن كثير. وبضَمِّ الياء وتخفيفِ الشِّينِ ونَصْبِ ﴿ النُّعَاسُ » : قراءة أبنِ عامرِ قراءة نافع، وبتشديدِ الشِّين وضَمِّ الياء \_ من التغشية \_ ونَصْبِ ﴿ النُّعَاسُ » : قراءة أبنِ عامرِ وعاصمِ وحمزة والكِسائيّ (١).

<sup>(</sup>۱) انظر: «التيسير» للداني ص١١١، و «حجة القراءات» ص٣٠٨ـ٣٠.

# ونَصْبِ ﴿ٱلنُّعَاسَ ﴾، والضميرُ لله عَزَّ وجَلَّ. و ﴿أَمَنَةً ﴾ مفعولٌ له.

فإن قلتَ: أما وَجَبَ أن يكونَ فاعلُ الفِعلِ المُعلَّلِ والعِلَّةُ واحداً؟ قلتُ: بلى، ولكن لـيًّا كان معنى «يغشاكمُ النُّعاسُ»: تَنعَسون، انتَصَبَ ﴿أَمَنَةً ﴾ على أنّ النُّعاسَ والأمنة لهم. والمعنى: إذ تَنعَسونَ أمَنة، بمعنىٰ: أمنًا، أي: لأمنِكم، و ﴿مِنَّنَهُ ﴾ صفةٌ لها، أي: أمنةً حاصلةً لكم مِنَ الله عَزَّ وجَلَّ.

فإن قلت: فعلى غير هذه القراءة؟ قلت: يجوزُ أن تكونَ الأمنةُ بمعنى الإيهان، أي: يُنعِّسُكم إيهاناً منه، أو على: يُغشيكم النُّعاسَ فتَنعَسُونَ أمناً.

قوله: (و ﴿ أَمَنَةً ﴾ مفعولٌ له): فإن قلت: لِـمَ قَصَـرَ هاهنا على هذا، وجَعَلَ في «آل عمران»: تارةً حالاً، وأخرىٰ مفعولاً به، ومفعولاً له (١٠)؟

قلت: لأنَّ ذلك المقام اقتضَى الاهتهام بشأنِ الأمن، ولذلك قَدَّمَه وبَسَطَ الكلام في الأمْنِ وإذالةِ الخوف، ألا ترى إلى سِياقِ الآية وهو قولُه: ﴿ فَأَثْبَكُمْ غَمَّا بِغَمِّ لِكَيْكَ تُكُمُ عَمَّا بِغَمِّ لِكَيْكَ تَحَدَنُوا ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، وسياقِها وهو قولُه: ﴿ يَغْشَىٰ طَآبِفَتَ ﴾ إلى آخِرِها [آل عمران: ١٥٤]، حيثُ جَعَلَها صفةً لـ ﴿ نُعَاسًا ﴾ وخَتَمَ الكلامَ بقوله: ﴿ لَبَرَدُ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتُلُ ﴾، كيفَ جعلَ الكلام كُلَّه في الأمْنِ والخوفِ بخِلافِه هنا، لأنه في مقام تَعْدادِ النَّعَم، فجيءَ بالقِصَّةِ نُحتَصَرةً للرَّمْز.

قوله: (لمَّمَا كان معنى «يَغشَاكُمُ النُّعاسُ»): هذا الجوابُ على القِراءةِ الأولى، وهي: «يَغشَاكُم» بالألف و «النعاسُ» بالرفع.

قوله: (فعلى غيرِ هذهِ القِراءة؟) يعني: صَحَّ الجوابُ على قِراءةِ «يَغشَاكم»، فما تأويلُه على

<sup>(</sup>١) يُريدُ ما ذكره الزمخشريِّ ـ فيها تقدّم (٤: ٣٠٥) ـ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ بَمَدِ ٱلْفَيْمِ أَمَنَةُ نُعَاسًا ﴾، وهي الآية ١٥٣ من سورة آل عمران، قال: ﴿﴿نُعَاسًا ﴾: بَدَلٌ من ﴿أَمَنَةٌ ﴾، ويجوزُ أن يكونَ هو المفعول، و﴿أَمَنَةٌ ﴾ حالاً منه مُقدَّمةً عليه...، أو مفعولاً له بمعنىٰ: نَعِستُم أمنةً».

فإن قلتَ: هل يجوزُ أن يَنتَصِبَ على أنّ الأمنة للنعاسِ الذي هو فاعلُ «يغشاكم»؟ أي: يغشاكم النُّعاسُ لأمنِه، على أنّ إسنادَ الأمنِ إلى النعاسِ إسنادٌ مجازي، وهو لأصحابِ النعاسِ على الحقيقة، أو على أنه أنامكم في وقتٍ كانَ مِن حَقِّ النعاسِ في مِثلِ ذلكَ الوقتِ المَخُوفِ أن لا يُقدِمَ على غِشيانِكم؟ وإنها غَشِيَكم أمنةً حاصلةً له مِنَ الله لولاها لم يَغْشَكُم، على طريقةِ التمثيلِ والتخييل؟ قلتُ: لا تَبعُدُ فصاحةُ القُرآنِ عن احتهاله، وله فيه نظائر، وقد ألمَّ به مَن قال:

### يَسَهَابُ النَّوْمُ أَنْ يَعْشَىٰ عُيُوناً تَسِهَابُكَ فَهْوَ نَفَّارٌ شَرُودُ

القراءةِ الثانية، يعني: «يُغشِيكُم» بضَمِّ الياءِ وتخفيفِ الشين، والثالثة، أي: ﴿يُغَشِّيكُمُ ﴾؟ بالتشديد؟ أجابَ: بأنَّ الفاعلَ على القِراءتَينِ هو اللهُ تعالىٰ، أي: يُنعِّسُكُمُ (١) اللهُ تعالىٰ إيهاناً منه، أو يُغشِّيكُمُ اللهُ النُّعاسَ فتَنعَسُونَ أَمْناً، على أنَّ عَامِلَه مُضمَر، و ﴿ أَمَنَةً ﴾ بمعنى: أَمْناً.

قوله: (هل يجوزُ أن يَنتَصِبَ؟): هذا السُّؤالُ أيضاً واردُّعلىٰ القِراءةِ الأولىٰ.

قوله: (على طريقة التمثيل والتخييل): أي: على أنه من الاستِعارة المُكْنيَّة، شَبَّه النُّعاسَ بشخصٍ طالبٍ للأمْن، ثم خَيَّل أنه إنسانٌ بعَيْنِه، حيثُ أثبَتَ له على سبيلِ الاستِعارة التَّخييليَّةِ الأَمْنَةَ التي هي من لوازم المُشبَّه به، وجعلَ نِسبَتَها إليه قرينةً مانعةً من إرادة الحقيقة، وفيه إغراقٌ في الوَصْف، لأنه جعلَ النُّعاسَ الذي هو سَبَبٌ للأمنِ بسَبَبِ غِشيانِه إياهم مُلتَمَساً للأمنِ منهم.

قوله: (يهابُ النَّوم) البيت: قيل: إنه للمُصنِّف. «تهابُك»: صفة لـ «عيوناً» (٢).

«نَفَّار»: مبالغةٌ من: نَفَرَتِ الدَّابَّةُ نِفَاراً، و «شُرُود»: من: شَرَدَ البعيرُ، أي: مُستَعصَّىٰ

<sup>(</sup>١) من قوله: «يُغشِيكم بضَمِّ الياء» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) قوله: («تهابك»: صفة له «عيوناً») سقط من (ف).

وقُرِئ: «أَمْنة» بسكون الميم، ونظير: أمِنَ أَمَنةً: حَيِيَ حَيَاة، ونحو: أمِنَ أَمْنة: رَحِمَ وَهُرئ: «أَنْ ما كان بهم مِنَ الخوفِ كان يَمنَعُهم مِنَ النوم، فلما طَمْأَنَ اللهُ قلوبَهم وأَمَّنهم رَقَدُوا. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «النعاسُ في القِتال أَمنةٌ مِنَ الله، وفي الصَّلاة وَسُوسةٌ مِنَ الشَّيطان».

﴿ وَيُنَزِّلُ ﴾ قُرِئ بالتخفيفِ والتثقيل، وقرأ الشَّعْبي: «ما ليُطهِّرَكُم به»، قال ابنُ جِنِّي: «ما» موصولة وصِلتُها حرفُ الجرِّ بها جَـرَّه، فكأنه قال: ما للطُّهور.

عليك، والضميرُ في «فهو» عبارةٌ عن النوم. المعنىٰ: يخافُ النومُ أَن يَدخُلَ عينَ أعدائك، فهو لذلك نَفَّارٌ شَـرُود.

قال في «الانتصاف» (١٠): «وفيه بُعْد؛ لأنَّ هذه الاستعارةَ البعيدةَ للنَّوم قد تُستَحسَنُ في الشَّعْرِ لبِنائِه على المبالغة، وغَلَبةِ باطِلِه على حَقِّه، ولا يُوجَدُ مِثلُها في الكِتابِ العزيز الذي لا يأتيهِ الباطلُ من بينِ يَدَيهِ ولا من خَلْفِه».

قلت: إنْ مَنَعَ<sup>(٢)</sup> استعمالَ المجازَ في كتابِ الله المجيدِ يَتَمَشَّىٰ له هذا المنعُ، وإلا هذا منه غيرُ مُستَحسَن، لأنَّ هذا الأسلوبَ في الدَّرَجةِ القُصْوىٰ من البلاغة، وكلامُ الله إنها كان مُعجِزاً من حيثُ اللفظُ والمعنىٰ إذا استُعمِلَ فيه أمثالُ ذلك.

قوله: (حَبِيَ حياةً): أصلُه: حَيَيَةً، قُلِبَت الياءُ ألفاً؛ لتَحَرُّكها وانفِتاحِ ما قبلَها، وكُتِبَت ألفُه واواً للتفخيم<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وقرأ الشَّعْبيُّ: «ما ليُطهِّرَكم [به]»، قال ابنُ جِنِّي: «ما» موصولة)، فالتقدير: ويُنزِّلُ عليكم من السهاء الذي لِطهارتِكم أو لتطهيركم. واللامُ التي في قراءة الجهاعة هي اللامُ في قولك:

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، ولم أقف عليه فيه! ولعله «الإنصاف»، أي: كتاب عَلَم الدين العراقي.

<sup>(</sup>٢) كذا في (ط) و (ح)، وتحرَّف في (ف) إلى: «إن معنى».

<sup>(</sup>٣) الفقرة كُلُّها سقطت من (ف).

و ﴿ رِجْزَ ٱلشَّيْطَانِ ﴾: وَسُوَستُه إليهم، وتخويفُه إياهم مِنَ العطش. وقيل: الجنابة، لأنها مِن تخييله. وقُرئ: «رِجْسَ الشَّيطَانِ».

وذلك أنّ إبليسَ تمثّل لهم، وكان المشركون قد سَبَقوهم إلى الماء، ونزلَ المؤمنون في كثيبٍ أعفَرَ تَسُوخُ فيه الأقدامُ على غير ماء، وناموا، فاحتَلَمَ أكثرُهم، فقال لهم: أنتمُ \_ يا أصحابَ مُحمَّد \_ تَزعُمونَ أنكم على الحق، وأنكم تُصلُّونَ على غير وضوء وعلى الجنابة، وقد عَطِشتُم، ولو كنتُم على حَقِّ ما غَلَبكم هؤلاءِ على الماء، وما يَنتَظرونَ بكم إلا أن يَجهَدكم العطش، فإذا قطعَ العطش أعناقَكم مَشوا إليكم فقتلُوا مَنْ أحبُّوا، وساقوا بقيَّتكم إلى مكَّة، فحزِنُوا حُزناً شديداً وأشفقوا، فأنزلَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ المطر، فمُطروا ليلاً حتى جرى الوادي، واتخذَرسولُ الله عَلَيْ وأصحابُه الحياضَ على عُدُوةِ الوادي، وسَقَوا الرِّكاب، واغتسلوا وتوضَّؤوا، وتَلبَّدَ الرملُ الذي كانَ بينَهم وبينَ العدو، حتى ثبتَت عليه الأقدام، وزالت وَسُوسةُ الشيطان، وطابتِ النفوس.

زُرتُكَ لتُكرِمَني، وأما اللامُ في القِراءةِ الشاذَّةِ فمُتعلِّقةٌ بمحذوف، كقولك: دفعتُ إليه المالَ الذي له، أي: استَقَرَّ وثبتَ له، وفيها ضميرٌ لتَعَلُّقِها بالمحذوف، ومعنى القراءتين يرجعُ إلى واحد، والمشهورةُ أفصَحُ لتصريح التعليل فيها(١).

قوله: (وقُرِئَ: «رِجْسَ الشَّيطان») قال ابنُ جِنِّي: «الرِّجْسُ في القرآن: العذاب، كالرِّجْز، ورِجْسُ الشيطان: وَسوَستُه، الرِّجْسُ في الأصل: كُلُّ ما تَستَقذِرُه النفس، كالخِنزير ونحوه» (٢٠).

قوله: (كَثيبٍ أعفر): أي: رملٍ أبيضَ تَعْلُوهُ حُمرة، «تَسُوخ» أي: تدخلُ فيه الأقدامُ وتغيب (٣).

<sup>(</sup>۱) انظر: «المحتسب» لابن جني (١: ٢٧٤ - ٢٧٥).

<sup>(</sup>٢) المصدر السابق (١: ٢٧٥).

<sup>(</sup>٣) من «قوله: قرئ: رجس الشيطان» إلى هنا، سقط من (ح).

والضمير في ﴿بِهِ ﴾ للماء، ويجوزُ أن يكونَ للرَّبْط، لأنَّ القلبَ إذا تمكَّنَ فيه الصَّبرُ والجُرُاة ثَبَتَتِ القَدَمُ في مَواطِن القِتال.

[ ﴿ إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَتِهِ كَدِ أَنِي مَعَكُمْ فَثَيِتُوا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَأَلَقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَا مَنُواْ اللَّهِ عَلَى اللَّذِينَ اللَّهِ عَلَى اللَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ فَأَضْرِيُواْ فَوْقَ ٱلْأَغْنَاقِ وَٱضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ ١٢]

﴿إِذْ يُوحِى ﴾ يجوزُ أن يكونَ بَدَلاً ثالثاً مِن ﴿ إِذْ يَعِذُكُمُ ﴾ [الأنفال: ٧]، وأن يَنتَصِبَ بـ «يُثبِّتَ». ﴿أَنِّي مَعَكُمُ ﴾ مفعولُ ﴿يُوحِى ﴾، وقُرِئ: ﴿إِنِّي بالكسر على إرادة القول، أو على إجراءِ ﴿يُوحِى ﴾ مجرى: يقول، كقوله: ﴿إِنَّي مُعِيدُكم »، والمعنى: أني مُعينكم على التثبيت، فشَبِّتُوهم.

قوله: (لأنَّ القَلْبَ إذا تمكَّنَ فيه الصَّبرُ والجرأة): يُؤذِنُ بأنَّ ﴿عَلَى قُلُوبِكُمْ ﴾ صِلَةً لـ «يَربِط»، وعُدِّيَ بـ «علىٰ» مزيداً للتمكُّن، ونحوُه في إرادةِ الاستِعلاءِ: ﴿ أُولَتِكَ عَلَى هُدُى مِن رَبِعِمْ ﴾ [البقرة: ٥] لمزيد التمكُّن.

قال الواحدي: «الرَّبُطُ: معناه الشَّدُّ، يُقال لكُلِّ مَنْ صبرَ على أمر: رَبَطَ قلبَه، و «علىٰ» صِلَةٌ، والمعنىٰ: وليربطَ قلوبكم بها أنزَلَ من الماء، فتَثبُتَ ولا تَضطَرِبَ بوَسْوسةِ الشَّيْطان (١٠).

قوله: (﴿إِذْ يُوحِى ﴾ يجوزُ أن يكونَ بَدَلاً ثالثاً من ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ ﴾ وأن يَنتَصِبَ بـ ﴿يُثَبِّتَ »)، وقد سبقَ أنَّ الـبَدَلَ أولىٰ للتكرير.

قوله: (كقوله: ﴿إِنِي مُمِدُّكُم﴾): يعني: في قراءةِ مَنْ قرأ بكَسْرِ ﴿إِنَّ فِي قوله: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِي مُوضِعِه أَنه مفعولُ النَّصْمَر.

<sup>(</sup>١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤٤٧).

<sup>(</sup>٢) من بداية هذه الفقرة إلى هنا سقط من (ف)، وجاء فيها بدلاً منه: «قوله: (الرعب بالتثقيل)»، وهي زيادة مقحمة هنا، وستأتي في موضعها ص٤٦.

وقوله: ﴿سَأُلِقِي ... فَأَضْرِبُوا ﴾ يجوزُ أن يكونَ تفسيراً لقوله: ﴿أَنِي مَعَكُمْ فَنَيِتُوا ﴾ ولا معونة أعظمُ مِن إلقاءِ الرُّعْب في قُلوبِ الكَفَرة، ولا تثبيت أبلَغُ مِن ضَرْبِ أعناقهم، والجتماعُهما غايةُ النُّصرة. ويجوزُ أن يكونَ غيرَ تفسير، وأن يُرادَ بالتثبيت: أن يُخطِروا ببالهِم ما تَقُوىٰ به قلوبُهم، وتَصِحُّ عزائمُهم ونياتُهم في القِتال، وأن يُظهِرُوا ما يَتَيقَّنونَ به أنهم مُمَدُّونَ بالملائكة.

قوله: (﴿ سَأَلْقِي ... فَأَضْرِبُوا ﴾: يجوزُ أن يكونَ تفسيراً) اعلم أنَّ في فَصْل قولِه: ﴿ سَأَلْقِي فِ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ ﴾ عمَّا قبلَه (١) وَجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ قولُه: ﴿ سَأَلَقِى ﴾ مع ما تَرتَّبَ عليه بالفاء تفسيراً لقوله: ﴿ أَنِي مَعَكُمْ ﴾ مع ما تَرتَّبَ عليه بالفاء تفسيراً لقوله: ﴿ أَنِي مَعَكُمْ ﴾ مع ما تَرتَّبَ عليه بالفاء، فقولُه: ﴿ سَأَلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ ﴾ تفسيرٌ لقوله: ﴿ أَنِي مَعَكُمْ ﴾، وقولُه: ﴿ فَأَضْرِيُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَالصَّرِيُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ تفسيرٌ لقوله: ﴿ فَثَيْتُوا الَّذِينَ مَامَنُوا ﴾.

وثانيها: أن لا يكونَ تفسيراً لذلك، وحينًاذٍ يحتملُ وَجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ معنى قولِه: ﴿ فَثَيِتُوا اللّهِ يَكُ اَمَنُوا ﴾: أخطِرُوا ببالهِم ما تَقْوَىٰ به قلوبُهم، بنحو: أني سمعتُ المُشرِكينَ يقولون: والله لئنْ حَمَلُوا علينا لَـنَنكَشِفَنَّ، وبنحو: أبشِرُوا فإنَّ الله ناصِرُكم، ويكونُ قولُه: ﴿ سَأَلُقِي فِي قُلُوبِ اللّهِ يَكَ فَرُوا الرُّعْبَ ﴾ استِئنافاً، كأنه ليَّا قيل: فأوقِعُوا في قلوبِ المُؤمنين ما تَقُوىٰ به قلوبُهم، وأظهِرُوا ما يَتَقَنُونَ به أنهم قد أُمِدُّوا بالملائكة، فقالوا: فهاذا يكونُ إذن؟ فأجيبُوا بقوله: ﴿ سَأَلْقِي فِي قُلُوبِ اللّهِ يَكَ كُفُرُوا الرُّعْبَ ﴾، وعند فقالوا: فهاذا يكونُ إذن؟ فأجيبُوا بقوله: ﴿ سَأَلْقِي فِي قُلُوبِ اللّهِ يَن كَفَرُوا الرُّعْبَ ﴾، وعند فقالوا: فهاذا يكونُ إذن؟ فأجيبُوا بقوله: ﴿ سَأَلْقِي فِي قُلُوبِ اللّهِ يَن أَنْ مِنْ كُولُوا الرُّعْبَ فَي قُلُوبِ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللهُ الللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللللللللهُ الللللللهُ اللللللهُ الللللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللللهُ الللللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللللهُ الل

<sup>(</sup>١) يُريد بفَصْلِهِ عما قبله: تَـرْكَ حرفِ العطفِ بين الجملتين، كما هو اصطلاحُ علماءِ البلاغةِ في مبحث «الفصل والوصل».

<sup>(</sup>٢) في الأصول الخطية: «عدوهم أنتم»، ولا تَستَقيمُ إلا على وجهِ بعيد، وما أثبتُه أولىٰ لتقدُّم «الإمداد» في نظم الآية.

وقيل: كَانَ الْمَلَكُ يَتَشَبَّهُ بِالرَجلِ الذي يَعرِفُونَ وَجَهَه، فيأَتِي، فيقول: إني سمعتُ المشركين يقولون: والله لئنْ حَمَلُوا علينا لَـنَنكَشِفَنَّ، ويمشي بينَ الصَّفَّين، فيقول: أبشِروا، فإنَّ اللهَ ناصِرُكم؛ لأنكم تَعبُدُونَه، وهؤلاءِ لا يَعبُدُونَه.

فقوله: «كان المَلَكُ يَتَشَبَّهُ بالرَّجُل»: كالاستِشهادِ للإخطارِ بالبالِ بها تَقْوَىٰ به القُلوب، وقولُه: «يمشي بين الصَّفَينِ فيقول» بيانٌ لقوله: «وأن يُظهِروا ما يَتَيقَّنُونَ به أنهم مُمَدُّونَ بالملائكة».

وثانيهما: أن يكونَ قولُه: ﴿سَأَلَقِى ﴾ إلى آخِرِه، بعَيْنه مُلقَّناً، وهو المُرادُ مِن قوله: «ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿سَأُلْقِى ﴾ إلى قوله: ﴿كُلَّ بَنَانِ ﴾ تلقيناً للملائكة»، وهذا أيضاً يحتملُ وَجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ مَقُولاً للقولِ على سبيلِ البيان، كقوله: ﴿فَنْبِتُوا ﴾.

وثانيهما: على الاستئنافِ على طريقةِ السُّؤالِ والجواب، كما صَرَّحَ به قولُه (١): «فالضاربون على هذا»، أي: على أن يكونَ ﴿ سَأَلَقِى ﴾ تلقيناً، وعلى الوُجُوهِ السَّابقةِ هُمُ الملائكة، وفيه دلالةٌ على أنَّ الملائكة قاتلت.

فإن قلتَ: التقسيمُ مُحَتلّ؛ لأنَّ الوَجْهَ الأخيرَ مُشتَمِلٌ على البيان، وهو تفسير، فكيفَ يكونُ قَسِيماً للوَجْهِ الأوَّل؟ قلتُ: ليس كذلك؛ لأنه قال أولاً: «﴿سَأَلْقِي ... فَأَضْرِبُوا ﴾: يكونُ قَسِيماً للوَجْهِ الأوَّل؟ فلتقديرُ: أنَّ المجموع: إما تفسيرٌ أو غيرُ تفسير، والثاني: إما أن يكونَ معنى «التثبيت»: الإخطارَ بالبالِ، أو إظهارَ ما يحصلُ به اليقينُ، أو التلقين، ثم التلقين: إما على البيانِ أو على الاستِئناف.

قوله: (لَنَنكَشِفَنَّ) أي: لَنَنهَزِ مَنَّ، مِن: كَشَفتُ الشيءَ فانكَشَف.

<sup>(</sup>١) ختم ناسخ (ط) هذه الفقرة عند قوله: «كما صرَّح به»، وجعل (قوله: فالضاربون...) فقرة جديدة، وأخَّرها إلى ما يُقابِلُها من «الكشاف» بعد خس فقرات، وهو خطأ، والنُّبتُ من (ح) و(ف).

وقُرئ: (الرُّعُبَ) بالتثقيل، ﴿فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ ﴾: أراد أعالي الأعناقِ التي هي المَذَابح، لأنها مَفاصِل، فكان إيقاعُ الضَّرْبِ فيها حَزّاً وتطييراً للرؤوس.

وقيل: أراد الرؤوسَ لأنها فوقَ الأعناق، يعني: ضَرْبَ الهام، قال:

# وأضْرِبُ هَامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ

و:

غَــشَيْتُهُ وَهْــوَ فِي جَــاواءَ باسِــلةٍ عَضْباً أصابَ سَواءَ الرَّأسِ فانفَلَقا

والبَنَان: الأصابع، يُريدُ الأطراف، والمعنىٰ: فاضربوا المَقَاتِلَ والشَّوَىٰ، ....

قوله: («الرُّعُب» بالتثقيل): أي: بضَمِّ العين، ابنُ عامر والكِسائيّ.

قوله: (وأضرِبُ هَامَةَ البَطَلِ المُشِيح): أولُه:

وإجشَامي(١) على المكروهِ نَفْسي(٢)

إجشامي: تكليفي، والهامُ: وَسَطُ الرأس، والمُشِيحُ \_ بالحاء المُهمَلة \_: المُجِدُّ المُسْرع، ورجلٌ مُشِيح: حَذِرٌ، وأشاحَ الرجل: إذا جَدَّ في القِتال.

قوله: (غَشَيتُه) البيت (٣): الجأواء: العَسْكَرُ العظيمُ الذي اسوَدَّ من كثرةِ السِّلاح، والبَسَالة: الشَّجَاعة، والعَضْب: السَّيفُ القاطِع، والسَّوَاء: الوَسَط، يقول: رُبَّ فارسِ صِفَتُه كيتَ وكيتَ، أنا ضَرَبتُه وهو في جَيْشٍ تامِّ السِّلاح، بسَيفٍ قاطِع نالَ وَسَطَ رأسِه، فشَقَّه.

قوله: (والشَّوَى): وهو اليدانِ والرِّجْلانِ والرأسُ من الإنسان، وكُلُّ ما ليسَ مَقتَلاً، يُقال: رَمَاهُ فأشواهُ: إذا لم يُصِبِ الـمَقتَل.

<sup>(</sup>١) من قوله: «على الاستئناف» إلى هنا، سقط من (ف)، فصارت العبارة: «إما على البيان أو على المكروه نفسي»!

<sup>(</sup>٢) الأبياتُ لعمرو بن الإطنابة الأنصاري، كما في «الكامل» للمبرد (١: ٧٧) و (٤: ٥٥).

<sup>(</sup>٣) البيتُ لبَلْعاء بن قيس الكِناني، كما في «الحماسة» لأبي تمام ص١٥.

لأنَّ الضَّرْبَ إما واقعٌ على مَقتَلِ أو غيرِ مَقتَل، فأمَرَهُم بأن يجمعوا عليهم النَّوعين معاً.

ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿ سَأُلِقِي ﴾ إلى قوله: ﴿ كُلَّ بَنَانٍ ﴾، عَقيبَ قولِه: ﴿ كُلَّ بَنَانٍ ﴾، عَقيبَ قولِه: ﴿ فَكَيْبَتُوا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

[﴿ ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ. فَكَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْمِقَابِ \* ذَالِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَفِرِينَ عَذَابَٱلنَّارِ ﴾ ١٣-١٤]

﴿ ذَالِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما أصابهم مِنَ الضَّرْبِ والقَتْلِ والعِقابِ العاجِل، ومَحَلَّه الرفعُ على الابتداء، و ﴿ إِلَنَهُمْ ﴾ خَبَرُه، أي: ذلكَ العِقابُ وقعَ عليهم بسَبَبِ مُشَاقَّتِهم، والمُشاقَّة: مُشتَقَّةٌ مِنَ الشِّقّ، لأنَّ كِلا المُتعادِيَينِ في شِقِّ خِلافِ شِقِّ صاحبه.

وسُئِلتُ في المنام عن اشتِقاقِ المُعاداة، فقلت: لأنَّ هذا في عُدُوة، وذاك في عُدُوة.

الراغب: «البَنَان: الأصابع، سُمِّيَت بذلك لأنَّ بها صَلاحَ الأحوال التي يُمكِنُ للإنسان أن يُبِنَّ بها صَلاحَ الأحوال التي يُمكِنُ للإنسان أن يُبِنَّ بها، يُريدُ: أن يُقيم، ويُقال: أبَنَّ بالمكانِ يُبِنُّ، ولذلك خُصَّ في قوله تعالىٰ: ﴿ وَالصِّرِينَ عَلَى اللهُ ال

قوله: (فأمَرَهُم بأن يَجمَعُوا عليهمُ النَّوْعَين معاً): وفائدتُه: الضَّرْبُ المُتواتِرُ بلا تَحَاشِ.

قوله: (هذا في عُدُوة): العُدُوة - بضَمِّ العين وكَسْرِها -: جانبُ الوادي وحَافَّتُه، والجمعُ: عِدَاء، مثل: بُرْمَةٌ وبِرَام، وما يُوافِقُ قولَ المُصنِّف في منامه قولُ ابنِ جِنِّي: «﴿وَلَا تُشْطِطُ ﴾ [ص: ٢٢]: أي: لا تُبعِد، وهو من الشَّطِّ، وهو الجانبُ، فمعناه: أخْذُ جانبِ الشيءِ وتَركُ وَسَطِه وأقربِه، كما قيل: تَجَاوَز، وهو مِن الجِيزة، وهو جانبُ الوادي»(٢).

<sup>(</sup>۱) «مفردات القرآن» ص١٤٧.

<sup>(</sup>٢) «المحتسب» لابن جني (٢: ٢٣١).

كما قيل: المُخاصَمةُ والمُشاقَّة؛ لأنَّ هذا في خُصْم \_أي: في جانب \_وذاك في خُصْم، وهذا في شِقّ.

والكاف في ﴿ ذَلِكَ ﴾ لِخطابِ الرسولِ عليه السَّلام، أو لِخطابِ كُلِّ أحد، وفي ﴿ ذَلِكُمُ ﴾ للكَفَرة، على طريقةِ الالتِفات. ومَحَلُّ ﴿ ذَلِكُمُ ﴾ الرفعُ على: ذلكُمُ العِقاب، أو: العِقابُ ذلكم ﴿ فَذُوقُوهُ ﴾، ويجوزُ أن يكونَ نَصْباً على: عليكم ذلكُم فذُوقُوه، كقولك: زيداً فاضْرِبْه، ﴿ وَأَتَ لِلْكَفِرِينَ ﴾ عطفٌ على ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ في وَجْهَيه، ....

قوله: (على طريقةِ الالتِفات): التَفَتَ من ﴿شَآقُواْ ٱللَّهَ ﴾ وهو غَيْبة، إلى ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ وهو خِطاب.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ نَصْباً على: عليكم): قال القاضي: ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ نَصْبٌ بفِعْل دَلَّ عليه ﴿ فَذُوقُوهُ ﴾ أو غيره؛ مثل: بَاشِرُوا، أو: عليكم، فتكونُ الفاءُ عاطفة» (١)، وفيه أنَّ الفاءَ على الأوَّلِ شَرْطيَّة (٢). قلت: هو مِثلُ قوله: خَوْلانُ فانكِحْ (٣)، أي: هؤلاءِ خَوْلان، المعنى: ذلكم العذابُ الذي تَستَحِقُّونَه، فإذا كان كذلك فذُوقُوه.

قوله: (في وَجْهيه): أي: في أن يكونَ مُبتَداً وخَبَرُه محذوف، أو عكسَه، والمعنى: ذلكمُ الجزاءُ في الدُّنيا وكونُكم في النار في الآخرة، فالعقابُ بمعنى الجزاء. ووَضَعَ ﴿لِلْكَفِرِينَ﴾ مَوضِعَ الضمير، واللامُ فيه للعَهْد.

والجملةُ على قراءةِ الحسن تذييلٌ، واللامُ للجِنس، والواوُ للاستِئناف.

<sup>(</sup>١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٩٤).

<sup>(</sup>٢) لفظة «شرطية» سقطت من (ف).

<sup>(</sup>٣) طرفٌ من بيت شعر، استشهد به سيبويه في «الكتاب» (١: ١٣٩ و١٤٣)، وهو بتمامه: وقائلةٍ: خَوْلانُ فانكِحْ فَتَاتَــهُمْ وأُكُرُومَةُ الحَيَّينِ خِلْوٌ كما هِيَـا وانظر: «مغنى اللبيب» لابن هشام (١: ١٦٥) و(٢: ٤٨٣).

أُو نَصْبٌ علىٰ أَنَّ الواوَ بمعنىٰ «مع»، والمعنىٰ: ذوقوا هذا العذابَ العاجِلَ مَعَ الآجِلِ الذي لكم في الآخِرة، فوضعَ الظاهرَ مَوضِعَ الضمير، وقرأ الحسن: «وإنَّ للكافرين»، بالكَسْر.

[﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ \* وَمَن يُولِهِمْ يَوْمَجِذِ دُبُرَهُۥ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِنَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتَةٍ فَقَدَّ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأُونَهُ جَهَنَّمُ ۗ وَبِثْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ ١٥-١٦]

﴿ رَحَفًا ﴾ حالٌ مِن ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، والزَّحْف: الجيشُ الدَّهُم الذي يُرى لكَثْرتِهِ كأنه يَزحَف، أي: يَدِبُّ دَبِيباً، مِن: زَحَفَ الصَّبيُّ: إذا دَبَّ على اسْتِهِ قليلاً ، سُمِّي بالمصدر، والجمع: زُحُوف، والمعنى: إذا لَقِيتُمُوهُم للقِتالِ وهم كثيرٌ جَمُّ، وأنتُم قليل، فلا تَفِرُّوا، فَضْلاً أن تُدانُوهُم في العَدَدِ أو تُساؤُوهُم. أو حالٌ مِنَ الفريقين، أي: إذا لَقِيتُمُوهُم مُتزاحِفِينَ هم وأنتُم، أو حالٌ مِنَ المؤمنين، كأنهم أُشعِرُوا بها كان سيكونُ .....

قوله: (أو نصب): عطفٌ على قوله: «على ذلكم» مِن حيثُ المعنى، أي: ﴿وَأَتَ لِلْكَفِرِينَ ﴾ رفعٌ عطفٌ على ﴿ ذَلِكُمْ ﴾، أو نصبٌ على أنَّ «الواو» بمعنى «مع».

قوله: (فَوَضَعَ الظاهرَ مَوضِعَ المُضمَر (١)): أي: فَوَضَعَ ﴿ لِلْكَفِرِينَ ﴾ مَوضِعَ ﴿ لَا كَفِرِينَ ﴾ مَوضِعَ ﴿ ذَالِكُمْ فِي اللّهُ اللّهُ وَائدةً لَا اللّهُ الأطرافِ لكم التذييل (٢) أن يُقال: أيها الكفار، إنَّ العذابَ في الدُّنيا مِنْ ضَرْبِ الأعناقِ وقَطْعِ الأطرافِ لكم خاصَّةً فَذُوقُوه، ثم الأمرُ في الآخرةِ أن تَدخُلُوا في زُمْرةِ الجاحِدِينَ المُخلَّدِينَ في عذابِ النار.

قوله: (الجيش الدَّهْم): والدَّهْمُ بفتح الدال، الجوهري: «العَدَدُ الكثير».

قوله: (بما كانَ سيكون): «كان» زائدة للتأكيد، كقول الفَرزْدَق:

#### وجِيرانٍ لنا كانوا كِرام<sup>(٣)</sup>

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الضمير»، والمعنى واحد.

<sup>(</sup>٢) في (ف): «وفائدتُه التذييل»، والمُثبَت من (ط) ولمرح)، والمعنىٰ قريب.

<sup>(</sup>٣) في (ف): «وإخوانٍ لنا كانوا كرامٍ».

منهم يومَ حُنَين حينَ تَولَّوا مُدبِرين، وهم زَحْفٌ مِنَ الزُّحُوفِ اثني عَشَرَ أَلفاً، وتَقدِمةُ نَـهْي لهم عن الفِرارِ يومئذٍ، وفي قوله: ﴿ وَمَن يُولِّهِمْ يَوْمَجِذِ ﴾ أمارةٌ عليه.

﴿ إِلَّا مُتَكِرِّفًا لِقِنَالٍ ﴾ هو الكُرُّ بعدَ الفَرِّ، يُخيِّلُ عَدُوَّهُ أَنه مُنهَزِم، ثم يَعطِفُ عليه، وهو بابٌ مِن خُدَع الحرب ومَكايِدِها، ﴿أَوْ مُتَكَيِّرًا ﴾: أو مُنحازاً، ﴿ إِلَى فِئَةِ ﴾: إلى جماعةٍ أخرىٰ مِنَ المُسلِمين سِوىٰ الفِئةِ التي هو فيها.

وعن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: «خَرَجَتْ سَرِيَّةٌ وأنا فيهم، ففرُّوا، فلمَّا رَجَعُوا إلى المدينةِ استَحيَوا، فدَخَلُوا البيوت، فقلت: يا رسول الله، نحنُ الفرَّارون؟ فقال: بل أنتُم العَكَّارون، وأنا فِئتُكُم».

قوله: (وتقدمةُ نهي): عطفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «كأنهم أُشعِرُوا»، أي: كأنهم أُشعِروا وكأنه تَقدِمَةُ نهي لهم، أي: قولُه: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا ﴾ الآية \_ علىٰ أن يكونَ ﴿زَحْفَا ﴾ حالاً مِنَ المؤمنين \_ إشعارٌ بها سيكونُ منهم وتَقدِمَةُ نهي.

قوله: (وفي قوله: ﴿ وَمَن يُولِهِمْ يَوْمَهِ ذِ ﴾ الآية، أمارةٌ عليه): أي: على أنه تَقدِمةُ نهي لهم عن الفِرار، وذلك أنَّ التَّحيُّزَ إلى فئةٍ إنها يَصِحُّ إذا كان للمُسلِمينَ فئةٌ يَنحازُونَ (١) إليها، ويومَ بَدْرٍ لم يكنْ لهم في الأرض فئة، وأما بعدَ ذلك فالمُسلِمونَ كَثُرُوا، يَدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمُ كُثُرَتُكُمُ ﴾ [التوبة: ٢٥].

قوله: (وعن ابن عُمَرَ: خَرَجَتْ سَرِيَّة) الحديث: أخرجه أحمدُ بنُ حنبل والترمذيُّ وأبو داود<sup>(٢)</sup> مع اختِلافٍ فيه.

قوله: (أنتم العَكَّارُون): أي: الكَرَّارُونَ إلى الحربِ والعَطَّافُونَ نَحْوَها، يُقالُ للرجلِ يُولِّي عن الحربِ ثم يَكِرُّ راجِعاً إليها: عَكَرَ واعتَكَر. قاله صاحبُ «النهاية».

والبيت تقدَّم عند الزمخشري في تفسير الآية ١٤٣ من سورة البقرة (٣: ١٤٠)، وانظر الكلام عليه هناك.
 (١) في (ح) و(ف): «يتجاوزون»، وهو تحريف، وفي (ط): «تتحازون»، والصوابُ ما أثبتُ، والله أعلم.
 (٢) أحمد (٥٣٨٤) و(٥٩٩١) و(٥٧٥٢) و(٥٨٩٥)، والترمذي (١٧١٦)، وأبو داود (٢٦٤٧).

وانهَزَمَ رجلٌ مِنَ القادسية، فأتىٰ المدينةَ إلىٰ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه فقال: «يا أمير المُؤمنين هَلَكتُ، فَرَرتُ مِنَ الزَّحْف، فقال عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنا فِئتُك».

وعن ابن عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: «إنَّ الفِرارَ مِنَ الزَّحْفِ مِن أكبرِ الكبائر».

فإن قلتَ: بِمَ انتَصَبَ ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّفًا ﴾؟ قلتُ: على الحال، و ﴿ إِلَّا ﴾ لَغُو، أو على الاستِثناءِ مِنَ المُولِّين، أي: ومَنْ يُولِهُم إلا رجلاً منهم مُتَحرِّفاً أو مُتحيِّزاً.

وقرأ الحسن: «دُبْـرَه» بالسُّكُون، ووَزْنُ «مُتحيِّز»: مُتَفيعِل، لا: مُتَفَعِّل، لأنه مِن: حاز يحوز، فبناءُ «مُتَفعِّل» منه: مُتَحَوِّز.

[﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِكِ اللَّهَ قَنَلَهُمْ وَكَارَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِكِ اللَّهَ رَمَنْ وَلِيكُمْ إِلَى اللَّهَ رَمَنْ وَلِيكُمْ إِلَى اللَّهَ رَمَىٰ وَلِيكُمْ إِلَى اللَّهَ مَا يَكُمُ اللَّهُ وَلَيْكُمُ اللَّهُ مَا يَكُمُ اللَّهُ مَا يَكُمُ اللَّهُ اللَّهُ مَا يَكُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا يَكُمُ اللَّهُ اللَّهُ مَا يَكُمُ اللَّهُ مَا يَكُمُ اللَّهُ اللَّهُ مَا يَكُمُ اللَّهُ مَا يَكُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا يَعْمُ اللَّهُ مَا يَعْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا يَعْمُ اللَّهُ اللَّهُ مَا يَعْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا يَعْمُ اللَّهُ مَا يَعْمُ اللَّهُ اللَّا عَلَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

لَــَّا كَسَـرُوا أَهلَ مكَّة، وقَتَلُوا وأَسَـرُوا، أَقبَلُوا علىٰ التَّفاخُر، فكانَ القائلُ يقول: قتلتُ وأَسَـرْت، ولــَّا طَلَعَتْ قُريشٌ قال رسولُ الله ﷺ: .....

قوله: (رجلٌ مِنَ القادسية)، المُغرِب: «هو مَوضِعٌ بينَه وبينَ الكوفةِ خمسةَ عشرَ ميلاً».

قوله: (و ﴿ إِلَّا ﴾ لَغُوُّ) أي: لفظةُ ﴿ إِلَّا ﴾ لغوٌ مِن حيثُ اللفظ، أي: مَزيدة، لأنَّ العامِلَ يعملُ في الحالِ استِقلالاً، لكنَّها مُعطيةٌ في المعنىٰ فائدتَها، والكلامُ في سياقِ النفي، المعنىٰ (١٠): فلا تُولُّوهُمُ الأدبارَ في حالٍ من الأحوال إلا مُتحرِّفاً.

قوله: (ولمَّا طَلَعَتْ قُريش) إلى قوله: «خُذْ قُبْضةً من تُرابِ فارمِهم بها» إلى آخِرِه: يَدُلَّ على أَنَّ هذه الرَّمْية غيرُ الرَّمْية التي وُجِدَت يومَ حُنَين، قال مُحَيي السُّنَّة: «قال أهلُ التفسير والمغازي: نَدَبَ رسولُ الله ﷺ أصحابه، فانطَلَقُوا حتَّىٰ نزلوا بَدْراً»، وساقَ القِصَّة إلىٰ قوله: «فلمَّا التَقَیٰ الجمْعانِ تناوَل كَفًّا من حَصِّی علیها تُرابُ، فرَمَیٰ به فی وُجُوهِ القوم، وقال: «شَاهَتِ الوُجُوه»، فلم يبقَ منهم مُشرِكُ إلا دخلَ فی عَیْنیهِ و فَمِه ومِنخَریْه، فانهزَ مُوا»(۲).

<sup>(</sup>١) قوله: «والكلام في سياق النفي، المعنىٰ» سقط من (ح) و(ف)، وفيهما مكانه: «أي».

<sup>(</sup>٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٣٩).

.....

وقلت: أما أئمةُ الحديث فلم يذكر أحدٌ منهم أنَّ هذه الرَّمْيةَ كانت يومَ بدر (١)، روينا في «صحيح مسلم» (٢) عن سلمة بنِ الأكوع قال: «غَزَوْنا مع رسولِ الله عَلَيْ حُنيناً، فلمَّا واجَهْنا العَدُوَّ»، وساقَ الحديثَ إلى قوله: «فولَّى أصحابُ النبيِّ عَلَيْه، ومَرَرتُ مُنهَزِماً على رسول الله عَلَيْ وفو على بَعْلتِهِ الشَّهْباء، فقال: لقد رأى ابنُ الأكوع فَزَعاً، فلمَّا غَشُوْا رسولَ الله عَلَيْ نزلَ عن بَعْلتِه، ثم قبضَ قَبْضةً من تُراب الأرض، ثم استَقبَلَ به وُجُوهَهُم، وقال: «شَاهَتِ الوُجُوه»، فا خَلَق اللهُ منهم إنساناً إلا مَلاً عَينيهِ تُراباً بتلك القَبْضة، فهزَمَهُم اللهُ تعالىٰ».

وذكر صاحبُ «المُعتَمد» (٣) حديثَ الرَّمْيِ بعد قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾: ورواهُ مُسلِمٌ (٤) عن العباس، وفيه أنه في يوم حُنَين.

وفي «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل» (٥) عن أبي عبد الرحمن الفِهْريِّ: أنَّ الرَّميةَ كانت يومَ حُنين.

(١) تعقَّبه الحافظُ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشَّاف» (٢: ٢٠)، فساق رواياتِ جاء فيها ذِكرُ ذلك يومَ بدر، وقال بإثرها: «قد ثبت عن غير واحد من الأئمة أن هذه الآية نزلت في يوم بدر، وإن كان النبي ﷺ فعل ذلك يومَ حُنين أيضًا».

ونقل العلامة الألوسيُّ في «روح المعاني» (٩: ١٨٥) عن الحافظ السيوطي تعقُّبه المؤلف في هذا أيضًا، وقال: إن ما جزم به المؤلف «ناشئٌ من قلة الاطلاع، فإنه عليه الرحمة لم يبلغ درجة الحفاظ، ومُنتهىٰ نظره الكتب الستة و «مسند أحمد» و «مسند الدارمي»، وإلَّا فقد ذكر المحدثون أن الرمي قد وقع في اليومين، فنفي وقوعه في يوم بدر عمَّا لا ينبغي». وقال الألوسي: «وذِكرُ ما في حُنين في هذه القصة بعيدٌ جدًا، وما ذكره في تقريب ذلك ليس بشيء، كما لا يخفيٰ علىٰ مَن راجَعَه وأنصف».

وانظر: «الفتح الساوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي» للمناوي (٢: ٢٥٢).

<sup>(</sup>۲) برقم (۱۷۷۷).

<sup>(</sup>٣) «المعتمد» في التفسير، لأبي القاسم إسهاعيل بن محمد الأصبهاني الحافظ المُلقَّب بقوام السَّنة، المُتوفَّل سنة ٥٣٥هـ، رحمه الله تعالى. كذا في «كشف الظنون» (٢: ١٧٣٢).

<sup>(</sup>٤) في «صحيحه» برقم (١٧٧٥).

<sup>(</sup>٥) برقم (٢٢٤٦٧). والراوي المُبهَم الآتي ذكرُه : هو يعليٰ بن عطاء.

••••••

وفيه: قال الراوي: «حَدَّثَني أبناؤُهم عن آبائهم أنهم قالوا: لم يبقَ مِنَّا أحدٌ إلا امتَلَأَتْ عَيْناهُ وفمُه تُراباً».

وللمُفسِّرينَ أن يقولوا: إنَّ هذه الرَّميةَ غيرُ تلك الرَّمية، ثم إنَّ لهم أن يُبيِّنوا صِحَّةَ هذا النَّقْل، وبهذا رَمَزَ مُحيي السُّنَّة: «وقال أهلُ التفسير والمغازي»، وفي إقحام «إذ» في هذه القرينة (١) دونَ أختِها \_ أي: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَنكِ بَ ٱللَّهَ قَنَا لَهُمْ حَدلالةٌ على اختِلافِ وُقُوعِها بحسبِ الزَّمان.

وأما قضيَّةُ النَّظْمِ: فعلى ما سبق أنَّ قوله تعالى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ﴾ كالفاتحةِ التي يُتخطَّصُ منها إلى تَعْدادِ أحوالِ المؤمنين مع رسول الله ﷺ، وكراهةِ بعضِهم رأيه صَلواتُ الله عليه (٢) في كثير من الأمْر، كما سبق في قوله تعالى: ﴿ كُمَّا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِبِهَا عِليه أَلْمَوْمِينِ لَكُوهُونَ ﴾، فبدأ بقِصَّةِ بَدْر، وذكرَ نُبَذاً منها، وخَتَمَها بقوله: ﴿ ذَلِكُمُ مَنْ وَلِيكُمُ وَلَا يَنْ اللَّهُ وَانَّ فَلِهِ اللَّهُ اللَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا فَدُوقُوهُ وَأَنَ لِلْكُفِرِينَ كَفَرُواْزَحْفًا فَلَا تُولُوهُمُ ٱلأَدْبَارَ \* وَمَن يُولِهِمْ يَوْمِينِ ذِدُبُرَهُ ﴾ الآية.

وروىٰ مُحيي السُّنَّة عن بعضِهم: أنَّ حُكمَ الآيةِ عامٌّ في حقِّ كلِّ مَنْ وَلَّىٰ مُنهَزِماً (٣).

ثم رَتَّبَ النهيَ عن التَّولِي على الوَصْفِ المُناسِب، وهو قوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَكَكِرَ ٱللَّهَ وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِرَ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾، يعني: أتحسَبُونَ أنَّ النُّصْرَةَ تحصُلُ بِفِعْلِكم أو بِفِعْلِ الغير، فلم تَقتُلُوهُم حينَ قَتلتُمُوهُم يومَ بدر، ولا هَزَمتُمُوهُم حينَ هَزَمتُمُوهُم يومَ حُنِين، وإذا كان النَّاصِرُ والمُتولِي هو الله عَزَّ وجَلَّ، فكيفَ تُولُّونَ الأدبار؟! كأنه قيل: لا تُولُّوهُمُ الأدبار؛ لأنَّ الله تعالى ناصِرُكم ومُعينُكُم.

<sup>(</sup>١) يعني في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ ﴾.

<sup>(</sup>٢) في (ح): (راية رسول الله صلواتُ الله وسلامُه عليه)، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٣٨).

«هذه قُريشٌ قد جاءت بخُيلائِها وفَخْرها، يُكذِّبُونَ رسولَك، اللهُمَّ إِني أسألُكَ ما وَعَدتني»، فأتاه جَبرئيلُ عليه السَّلام، فقال: خُذْ قَبْضةً مِن تُراب، فارمِهم بها، فقال ليَّا التَقَىٰ الجمعانِ لعليِّ رضيَ اللهُ عنه: «أعطِني قَبْضةً مِن حَصْباءِ الوادي»، فرَمَىٰ بها في وُجُوهِهم، وقال: «شَاهَتِ الوجوه»، فلم يبقَ مُشرِكٌ إلا شُغِلَ بعَيْنيه، فانهزموا، ورَدِفَهم المؤمنونَ يَقتُلونهم ويأسِرُونهم، فقيل لهم: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾، ....

والذي يُؤيِّدُ أَنَّ تَعْدادَ القَصَصِ للاستِذكارِ (١): إيرادُها هكذا على غير ترتيبٍ على مِنْوالِ ما سبقَ في قِصَّةِ البقرة، ألا ترى كيفَ عَقَّبَه بقوله: ﴿ إِن تَسْتَفَيْحُواْ فَقَدْ جَآءَ كُمُ ٱلْفَكَتْحُ ﴾ الآية [الأنفال: ١٩]، وأنه في شأن المُسرِكين حينَ خَرَجُوا من مكَّة لقِتالِ المُسلِمين، وبقوله: ﴿ وَاتَّ قُواْ فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِن كُمَّ خَاصَّكَ ﴾ [الأنفال: ٢٥]، وأنه في أمْرِ عليَّ وعبَّادٍ رضي الله عنهما يومَ صِفِّين، وفي أمْرِه وأمْرِ طلحة والزُّبيرِ يومَ الجَمَل، وبقوله: ﴿ وَإِذْ يَعْكُرُ وَلِهُ فِي أَمْرِ رسول الله عَيْكِ وَ وَالْفَرَا لِيُسْتَوَكَ ﴾ [الأنفال: ٣٠] وأنه في أمْرِ رسول الله عَيْكِ ونَجَاتِهِ من مَكْرِ قُريشٍ قبلَ الهجرة، وعلى هذا إلى آخِرِ السُّورة. هذا هو النَّظُمُ المُعجِزُ الفائتُ للقُوى والقُدَر!

ولهذا السِّرِّ كان التَّحَدِّي بالسُّورةِ وإن كانت قصيرةً (٢)، دونَ الآياتِ وإن كانت ذواتِ عَدَد. واللهُ يقولُ الحَقَّ وهو يهدي السَّبيل.

قوله: (شَاهَتِ الوُجُوه)، النهاية: «شاهت، أي: قَبُحَت، يُقال: شَاهَ يَشُوهُ شَوْهاً، وشَوِهَ شَوْها، وشَوِهَ شَوَها، ورجُلُ أَشَوَهُ، وامرأةُ شَوْهاء، ويُقالُ للخُطبةِ التي لا يُصَلَّىٰ فيها علىٰ النبيِّ ﷺ: شَوْهاء».

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ف) إلى «للاستكبار».

<sup>(</sup>٢) يُريد: أنَّ الله تعالى تحدَّى الناسَ في أن يأتوا بعِثلِ هذا القرآنِ في قوله: ﴿ قُل لَهِن ٱجْمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى النَّاسَ في أن يأتوا بعِثلِ هذا القرآنِ في قوله: ﴿ قُل لَهِن ٱجْمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى الْنَوْا بِعِشْلِ هَذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِعِشْلِهِ. وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضِ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٨٨]، وتحدّاهم في أن يأتوا بعشر سُورٍ مِثلِه في قوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَنَّهُ قُلُ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ في قوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَنَّهُ قُلُ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ في قوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَنَّهُ قُلُ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ في قوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَنَّهُ قُلُ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ . ﴾ [يونس: ١٣٨]، وهو أدنى ما وقع التحدِّي به.

والفاءُ جوابُ شَـرْطِ محذوفِ تقديرُه: إنِ افتَخَرتُم بقَتْلِهم، فأنتُم لم تَقتُلُوهُم ﴿وَلَكِكِتَ اللّهَ قَنْلَهُمْ ﴾، لأنه هو الذي أنزَلَ الملائكة، وألقى الرُّعْبَ في قلوبهم، وشاءَ النَّصْرَ والظَّفَر، وقَوَّىٰ قُلوبهم، وأذهَبَ عنها الفَزَعَ والجَزَع.

﴿ وَمَا رَمَيْتَ ﴾ أنتَ يا مُحمَّد ﴿ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِحَ َ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾، يعني: أنَّ الرَّمْيةَ التي رَمَيتَها لم تَرْمِها أنتَ على الحقيقة، لأنكَ لو رَمَيتَها، لَمَا بلغَ أثرُها إلا ما يَبلُغُه أثرُ رَمْي البشر، ولكنَّها كانت رَمْيةَ الله، حيثُ أثرَتْ ذلكَ الأثرَ العظيم، فأثبَتَ الرَّمْيةَ لرسولِ الله عليه لأنَّ أثرَها الذي لا يُطيقُها البشرُ فِعلُ الله عَزَّ وعلا، فكانَ اللهُ هو فاعلَ الرَّمْيةِ على الحقيقة، وكأنها لم تُوجَدْ مِنَ الرسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أصلاً.

وقُرِئ: «ولكنِ اللهُ قَتَلَهُم»، «ولكنِ اللهُ رَمَىٰ»، بتخفيفِ «لكنْ»، ورَفْعِ ما بعدَه. ﴿وَلِيُ بَلِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾: وليُعطِيهم، ﴿بَلآءٌ حَسَنًا ﴾: عطاءً جميلاً، قال زهير:
فأبُلاهُما خَيْرَ البَلاءِ الذي يَبْلُو

قوله: (فأثبَتَ الرَّميةَ لرسول الله ﷺ؛ لأنَّ صُورَتَها وُجِدَتْ منه، ونَفَاها عنه) إلىٰ قوله: (فكانَ اللهُ هو فاعِلَ الرَّميةِ على الحقيقة): صَريحٌ في مذهبِ أهلِ السُّنَّة، قال الإمامُ رحمه الله: «أَثبَتَ كونَه ﷺ رامياً، ونفىٰ كونَه رامياً، فوَجَبَ حَمْلُه على أنه رَمَاهُ كَسْباً، واللهُ تعالىٰ رَمَاهُ خَلْقاً»(١).

قوله: (لأنَّ أشرَها الذي لا يُطيقُها البَشَرُ فِعلُ الله): نَظَرَ إِلَىٰ لَفظِ «الأثر»، فذَكَرَ وَصْفَه في «الذي»، وإلى اكتِسائهِ التأنيثَ بالإضافة، فأنسَّثَ الراجِعَ في «لا يُطيقُها».

قوله: (فأبلاهُما خيرَ البَلاءِ الذي يَبلُو): أوَّلُه:

جَزَىٰ اللهُ بالإحسانِ ما فَعَلَا بِكُم (٢)

<sup>(</sup>١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٦٦).

<sup>(</sup>٢) انظر: «ديوان زهير بن أبي سلمي، ص ٤٠ لكن فيه: «رأى الله بالإحسان».

والمعنىٰ: وللإحسانِ إلىٰ المُؤمنين فَعَلَ ما فَعَل، وما فَعَلَه إلا لذلك، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ ﴾ لدُعائِهم ﴿عَلِيمٌ ﴾ بأحوالهم.

#### [﴿ ذَالِكُمْ وَأَنَ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَنْفِرِينَ ﴾ ١٨]

﴿ ذَالِكُمْ ﴾ إشارةٌ إلى البلاءِ الحسن، ومَحلَّه الرَّفْع، أي: الغَرَضُ ذلكم، ﴿ وَأَنَ اللّهَ مُوهِنُ ﴾ معطوفٌ على ﴿ ذَالِكُمْ ﴾، يعني: أنَّ الغَرَضَ إبلاءُ المُؤمنينَ وتوهينُ كَيْدِ الكافرين.

يقول: جَزىٰ اللهُ الممدوحينَ بالإحسانِ جَزاءَ ما فَعَلَا بكم، وأعطاهما خيرَ العطاءِ الذي يعطَىٰ لأحد، فـ «ما» موصولة، حُذِفَ منها المُضاف، وأُقيمَتْ مَقامَه.

قلت: الظاهرُ أَنْ يُفسَّرَ قولُه: ﴿ بَكَآءً حَسَنًا ﴾ بالإبلاءِ في الحرب، النهاية: «في حديثِ سَعْدِ يومَ بدر: «عَسَىٰ أَن يُعطَىٰ هذا مَنْ لا يُبلي بلائي»، أي: لا يَعمَلُ مِثلَ عملي في الحرب، كأنه يُريد: أفعلُ فِعْلاً أُختَبرُ فيه، ويظهرُ به خيري وشَرِّي»، لِهَا أنه في مُقابِل توهين كَيْدِ الكافرين كها قال، لأنَّ الغَرضَ إبلاءُ المؤمنين وتوهينُ كَيْدِ الكافرين، المعنیٰ: ما فَعَلَ اللهُ القتلَ والرَّمْيَ إلا ليُعطِيَ المؤمنين منه أي: بسَبَب ذلك (١) وقوقةً ونَجْدةً، وإلا ليُوهِنَ أَمْرَ الكافرين ويُبطِلَ كَيْدَهم.

ويُمكِنُ أن يُوجَّهَ قولُ المُصنِّف بحَمْلِ العطاءِ على ما ذكرنا، لأنَّ العطاءَ الحسنَ في مقام الحربِ<sup>(٢)</sup> النَّجْدةُ والقُوَّة، وأما توسيطُ ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ بين الإعطاء والتَّوْهين؛ فلبُعْدِهما مِنَ العطاءين.

قوله: (﴿ وَأَنَ اللّهَ مُوهِنُ ﴾ معطوفٌ على ﴿ ذَلِكُمْ ﴾): أي: عطفُ خَبَرِ على خَبَر، ويجوزُ أن يكونَ عطفَ جُملة، أي: الغَرَضُ ذلكم والغَرَضُ أنَّ الله مُوهِن. وعليه كلامُ أبي البقاء (٣)، لكنَّه قَدَّرَ «الأَمْرِ» بَدَلَ «الغَرَض»، وهو أبعَدُ من مَذَهَبِ الاعتِزال.

<sup>(</sup>١) قوله: «أي: بسبب ذلك» سقط من (ف)، وهو تفسير لـ «مِن» في قوله: «منه».

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) إلى: «في مقابل الحرب»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

<sup>(</sup>٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٠ ٦٢).

وقُرئ: (مُوَهِّن) بالتشديد، وقُرِئَ علىٰ الإضافة، وعلىٰ الأصلِ الذي هو التنوينُ والإعمال.

[﴿ إِن تَسْتَفْنِحُواْ فَقَدْ جَآءَ كُمُ ٱلْفَتَ ثُمَّ وَإِن تَننَهُواْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدُ وَلَن تُغْفِى عَنكُمْ فِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنكُمْ فِيتَكُمْ شَيْعًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ 19]

﴿ إِن تَسْتَفَيْحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ﴾ خِطابٌ لأهلِ مكَّةَ على سبيلِ التَّهكُّم، وذلكَ أنهم حينَ أرادوا أن يَنفِرُوا تَعَلَقُوا بأستار الكعبة، وقالوا: اللهُمَّ انصُرْ أقرانا للضَّيْف، وأوصَلَنا للرَّحِم، وأفكَّنا للعاني، إنْ كانَ مُحمَّدٌ على حَقِّ فانصُرْه، وإنْ كُنَّا على حَقِّ فانصُرْنا. ورُوِي: أنهم قالوا: اللهُمَّ انصُرْ أعلى الجُندَين، وأهدى الفِئتَين، وأكرَمَ الجِزبَين. ورُوِي: أنَّ وأب جَهْلِ قال يومَ بدر: اللهُمَّ أيتُنا كانَ أهجَرَ وأقطَعَ للرَّحِمِ فأَحِنهُ اليوم. أي: فأهلِكُه.

وقيل: ﴿ إِن تَسْتَفْنِحُوا ﴾ خِطابٌ للمُؤمنين، ﴿وَإِن تَننَهُوا ﴾ خِطابٌ للكافرين، يعني: وإن تَنتَهُوا عن عَدَاوةِ رسولِ الله ﷺ ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ وأسلَمُ، ﴿وَإِن تَعُودُوا ﴾ لمُحاربتِه ﴿نَعُدٌ ﴾ لِنُصْرتِهِ عليكم.

﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ قُرِئَ بالفتح؛ علىٰ: ولأنَّ اللهَ مُعينُ المُؤمنينَ كانَ ذلك، .....

قوله: (وقُرئ: «مُوهِّن» بالتشديد): نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمرو، وبالإضافة: حَفْصٌ (١٠).

قوله: (﴿ إِن تَسْتَفَيْحُوا ﴾ خِطابٌ لأهلِ مكَّة على سبيل التَّهَكُّم): وذلك أنه تعالىٰ لمَّا أجمَلَ في قِصَّةِ بدر، ووَصَّىٰ المؤمنين بالنَّباتِ في مُقابلةِ الأعداءِ، عادَ إلى التفصيل، وحَكَىٰ خِطابَه لأهل مَكَّةَ قبلَ اللقاء.

قوله: (﴿ وَأَتَ ٱللَّهُ ﴾ قُرِئَ بالفَتْح): نافعٌ وابنُ عامر وحَفْص (٢)، والباقون: بالكسر (٣).

<sup>(</sup>١) القراءةُ الأولىٰ: «مُوَهِّنٌ كيدَ»، والقراءةُ الثانية: «مُوهِنُ كيدِ». وانظر: «التيسير» ص١١٦، و «حجة القراءات» ص٢٠٩.

<sup>(</sup>٢) من بداية فقرة «قوله: (إن تسفتحوا)» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٣) انظر: «التيسير» ص١١٦، و «حجة القراءات» ص٠١٦.

وقُرِئَ بالكسر، وهذهِ أوجَه، ويَعضُدُها قِراءةُ ابنِ مسعود: «واللهُ مَعَ المُؤمنين»، وقُرِئ: «ولن يُغنى عنكم»، بالياءِ للفَصْل.

﴿ وَلَا تَوَلَّواً ﴾ فَرِئَ بِطَرْحِ إحدىٰ التاءينِ وإدغامِها، والضَّميرُ في ﴿ عَنْهُ ﴾ لرسولِ الله عَظِيمَ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلْمُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ اللهُهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُهُ اللهُ اللّهُ اللهُ ا

قوله: (وهذه أوجَه): أي: القِراءةُ بكسر «إنَّ» في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ أوجَهُ من القِراءةِ بالفَتْح؛ لأنَّ الجملةَ حينتَذِ تذييلٌ، وكأنه قيل: الغَرَضُ إعلاءُ أمْرِ المؤمنين وتوهينُ كَيْدِ الكافرين، وكيتَ وكيتَ، وأنَّ سُنَّةَ الله وعادتَه عَزَّ وجَلَّ جاريةٌ في نَصْرِ المؤمنين وخِذْلانِ الكافرين، كقوله: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُ كُمُ ٱلْعَلِبُونَ ﴾ [الصافات: ١٧٣].

ويجوزُ على قراءة الفَتْح أيضاً هذا التقرير، كما قال أبو البقاء: ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ أي: الأمرُ ذلكم (١)، والأمرُ أنَّ اللهَ مَعَ المُؤمنين (٢)، ولكنَّ الأوَّلَ ذلكم أنَّ اللهَ مَعَ المُؤمنين (٢)، ولكنَّ الأوَّلَ أحسَنُ وأدلُّ على إرادة (٣) التذييل، لأنه نصُّ فيه.

قوله: (وإدغامِها): أي: بتشديد التاء.

<sup>(</sup>١) قوله: «أي: الأمرُ ذلكم» سقط من (ط) و (ح)، وأثبتُه من (ف)، وهو الموافقُ لِم في «التبيان» للعكبري.

<sup>(</sup>٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٢٢٠).

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ف) إلى: «قراءة».

كقولك: الإحسانُ والإجمالُ لا يَنفَعُ في فُلان، ويجوزُ أن يَرجِعَ إلى الأمرِ بالطاعة، أي: ولا تَوَلَّوا عن هذا الأمر وامتِثالِهِ وأنتُم تَسمَعُونَه، أو: ولا تَتَولُّوا عن رسولِ الله عَلَيْ ولا ثُخالِفُوه، ﴿وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾ أي: تُصَدِّقُون، لأنكم مُؤمنونَ لستُم كالصُّمِّ المُكذِّبينَ مِنَ الكَفَرة، ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ عَالُواْ سَمِعْنَا ﴾ أي: ادَّعَوُا السَّماع، ﴿وَهُمُ لَا يَسَمَعُونَ ﴾ لأنهم ليسوا بمُصَدِّقين، فكأنهم غيرُ سامعين.

والمعنىٰ: أنكُم تُصَدِّقُونَ بالقُرآن والنَّبُوَّة، .....

قوله: (ولا تَتَولُوا عن رسولِ الله على عطفٌ على قوله: «ولا تَتَولُوا عن هذا الأمر»، وكلاهما نَشْرٌ لتقرير عَوْدِ الضمير إما إلى الأمر بالطاعة أو إلى الرسولِ على ولكنْ على غير تربيب، ومعنى السماع في ﴿وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾ على أن يعودَ الضميرُ(١) إلى الأمرِ بالطاعة: على الحقيقة، وعلى العَوْدِ إلى الرسول على: مجازٌ عن التصديق(٢).

واعلَمْ أنه قد سبقَ أنَّ هذه السُّورة الكريمة مُشتَمِلةٌ علىٰ تشديد أمرِ طاعةِ الرسول ﷺ وتحريضِ أصحابِه رضوانُ الله عليهم على الانقيادِ لأمْرِه والامتِناعِ عن مُحالَفَتِه، فلمَّا ذكرَ في مُفتَتَحِ السُّورة: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَإِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ١]، وساقَ حديثَ قِصَّةِ بدر، وأطالَ الكلامَ فيها، كرَّ إلى ما بدأ به، وشَدَّدَ فيه غايةَ التشديد، حيثُ جعلَ طاعةَ الرسول بدر، وأطالَ الكلامَ فيها، كرَّ إلى ما بدأ به، وشَدَّدَ فيه غايةَ التشديد، حيثُ جعلَ طاعةَ الرسول على طاعةَ الله عزَّ وجلَّ، وعَقَّبَ الأمرَ بالطاعةِ النَّهْيَ عن المُخالَفَةِ بقوله: ﴿وَلا تَوَلَقُوا عَنْهُ ﴾، ثم تَمَّمَ المعنى على المُبالَغَةِ بضَوْبِ المَثَلُ ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآتِ عِندَاللَّهِ ٱلشَّمُ الْبُكُمُ ﴾.

ويُؤيِّد ما ذَكَرْنا أنَّ في الآية كَـرّاً إلىٰ المعنىٰ الأول.

<sup>(</sup>١) من قوله: «إما على الأمر بالطاعة» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) هذه الفقرةُ أثبتُها من (طَ)، وكذا هي في (ف) سوىٰ ما أشرتُ إليه من السقط، ووردت في (ح) على نحو ذلك، مع اضطراب وخَلَل.

فإذا تَولَّيتُم عن طاعةِ الرسولِ في بعضِ الأمور مِن قِسمةِ الغنائم وغيرها، كان تصديقُكم كلا تصديق، وأشبهَ سماعُكم سماعَ مَنْ لا يُؤمِن.

ثم قال: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآتِ ﴾ أي: إنَّ شَرَّ مَنْ يَدِبُّ على وَجْهِ الأرض، أو إنَّ شَرَّ البهائم الذينَ هم صُمُّ عن الحقِّ لا يَعقِلُونَه، جَعَلَهم مِن جِنسِ البهائم، ثم جَعَلَهم شَرَّها!

قوله: (فإن(١) تَولَّيتُم عن طاعةِ الرسول): من قِسمَةِ الغنائم وغيرِها.

قوله: (أو: إنَّ شَرَّ البهائم): هذا محمولٌ على العُرْفِ العام، وعلى الأول: على عُرْفِ اللغة(٢).

قوله: (هُم صُمُّ عن الحقِّ لا يَعقِلُونَه): تفسيرٌ لقوله: ﴿ الصُّمُّ الْبُكُمُ ﴾، قال أبو البقاء: "إنها جمع الصُّمَّ، وهو خَبَرُ ﴿ شَرَّ ﴾؛ لأنَّ «شراً» هنا يُرادُ به الكثرة، فجَمَعَ الخبرَ على المعنى، ولو (٣) قال: «الأصَمّ»، لكان الإفرادُ على اللفظ» (٤).

قوله: (جَعَلَهُم مِن جِنسِ البهائم، ثم جَعَلَهُم شَرَّها): آذنَ بهذا الجَعْلِ بأنه مِن بابِ التشبيه، وأنَّ أصلَ التشبيه: الصُّمُّ البُّكُمُ كالبهائم، ثم: الصُّمُّ البُّكُمُ كَشَرِّ البهائم، ثم: شَرُّ البهائم، على التقديم والتأخير، نحوُ قولِ الشاعر:

وبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهُ الخليفةِ حِينَ يُمتَدَحُ (٥)

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فإذا».

<sup>(</sup>٢) العرفُ العامُّ: هو الحقيقةُ العُرفيةُ، وهو ما نَقَلَه العُرفُ عن معناه الأول، كالدَّابَّةِ، فإنها في أصلِ اللغة لكُلِّ ما يَدِبُّ على الأرض، ثم نَقَلَه العُرفُ العامُّ إلى ذاتِ القوائمِ الأربعِ مِنَ الخيلِ والبغالِ والحمير - وهي البهائم في تعبير المُؤلِّف -، ويُقابِلُ العُرفَ العام العُرفُ الخاصُّ، وهو ما كان اصطلاحاً لقوم مخصوصين، كالنُّحاة أو الفقهاء أو غيرهم. قاله العلامةُ الشريفُ الجرجاني في «التعريفات» ص٣٣٣ - ٢٣٤.

أما عُرِفُ اللغة، فهو المعنىٰ الأول الذي وُضِعَ اللفظُ له.

<sup>(</sup>٣) لفظة «لو» سقطت من (ح)، وأثبتها من (ط) ومن «التبيان»، وقولُ أبي البقاء كُلُّه سقط من (ف).

<sup>(</sup>٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٢٢٠).

<sup>(</sup>٥) قائلُه محمدُ بنُ وُهَيب الجِميري من قصيدة له في مدح المأمون، وهذا البيتُ يَشيعُ ذِكرُه في كتب البلاغة، فقد استَشهَدَ به السَّكَّاكيُّ في «مفتاح العلوم» ص٣٤٣، وتَبِعَه كثيرون بمن ألَّفَ في البلاغة.

﴿ وَلَوْعَلِمَ ٱللَّهُ ﴾ في هؤلاءِ الصُّمِّ البُكْم ﴿ خَيْرًا ﴾ أي: انتِفاعاً باللَّطْف، ﴿ لَأَسْمَعَهُمْ ﴾: لَلَطَفَ بهم، حتىٰ يَسمَعُوا سماعَ المُصدِّقين، ثم قال: ﴿ وَلَوْ اَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا ﴾، يعني: ولو لَطَفَ بهم لَهَا نَفَعَ فيهم اللَّطْف، فلذلكَ مَنعَهم ألطافَه، أو: ولو لَطَفَ بهم فصَدَّقُوا لارتَدُّوا بعدَ ذلك وكَذَّبُوا ولم يَستَقيمُوا.

وفي تعريف الخبر الدلالةُ على الحصر، وأنَّ مَنْ لم يُطِعِ اللهَ ورسولَه هو شَـرُّ خَلْقِ الله تعالىٰ، ولا دابَّـةَ شَـرٌّ منه، وإن كانَ مُطاعاً عندَ الناس.

قوله: (ثم قال: ﴿وَلَوْ أَسْمَعُهُمْ ﴾) يعني: تَمَّ الكلامُ عند قوله: ﴿لَأَسَّمَعَهُمْ ﴾، وعُلِمَ منه أنَّ عِلْمَه تعالى بعَدَمِ الانتِفاعِ سَبَبٌ لعَدَمِ الإسهاع.

ثم ابتَدَأَ الكلامَ بناءً عَلىٰ ما سبقَ، أي: لو قُدِّرَ أَنَّ اللهَ تعالىٰ يَلطُفُ بهم ويُسمِعُهم على ذلك التقدير لكان عبثاً، لأن عِلمَ الله تعالىٰ مُتعلِّقٌ بأنه لا ينفعُهم، فلذلك ما لَطَفَ بهم، وقوله: «أو: ولو لَطَفَ بهم علىٰ ذلكَ التقديرِ وآمنُوا لارتَدُّوا»، ونفيُ العِلمِ هاهنا لنفي المعلوم(٢)، كقوله: ﴿أَتُنَبِّوُنَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾ [يونس: ١٨].

واعلَمْ أَنَّ كلمةَ «لو» وَضِعَت للدلالةِ على امتِناعِ الشيءِ لامتِناعِ غيره، فإذا دخلت على النَّفي يصيرُ بمعنى الإثبات، ولو دخل على الإثباتِ صار بمعنى النفي، فيلزمُ مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِم خَيْرًا لَا شَمَعَهُمْ ﴾ أنه تعالىٰ ما أسمَعَهم لأنه ما عَلِمَ فيهم خيراً، ومِنَ الثاني أنهم ما تولُّوا (٣) لأنه تعالىٰ ما أسمَعهم، وعَدَمُ التَّولِي خيرٌ من الخيرات، فالابتِداءُ يقتضي نفيَ الخير، والانتِهاءُ إثباتَه، ولهذا قَدَّرَ الإمام: «لو حَصَلَ فيهم خيرٌ لأسمَعهم اللهُ الحُجَجَ ساعَ تفهيم

<sup>(</sup>١) من قوله: "ويُسمِعُهم علىٰ ذلك التقدير" إلى" هنا، سقط من (ح)، والْمُثبتُ من (ط)، أما (ف) ففيها: "ثم ابتدأ الكلام بناء علىٰ ما سبق، أي: لو قُدِّر أن الله تعالىٰ يلطف بهم عطف علىٰ: ولو لطف بهم لما نفع فيهم..."، وفيه خلل.

 <sup>(</sup>٢) يعني: أنَّ المُرادَ من نفي العلم في قوله: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾: أنه ليس فيهم خير، لأنَّ عِلمَ الله محيطٌ بالمعلومات كلها، فلو كان الخير حاصلًا لَعَلِمَه الله، لاستحالةِ حصوله وعدم تعلُّق العلم به.

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ح) إلى: «أنهم ماتوا»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

••••••

وتعليم، ولو أسمَعَهم بعدَ أَنْ عَلِمَ اللهُ أَنْ لا خيرَ فيهم لم يَنتَفِعُوا بها وتَولَّوْا وهم مُعرِضُون (١٠)، وحاصلُ الكلامين أَنَّ «لو» الثانيةَ مجازٌ لُجَرَّدِ الاستِلزام، لا(٢) لامتِناعِ الشيءِ لامتِناعِ غيرِه (٣).

قال أبو البقاء: لو: في قوله تعالى: ﴿ لَوَ عَلِمَ ﴾ إلى آخره كـ (لو ) (٤) في قولِ عُمَرَ رضيَ الله عنه: (نِعمَ العبدُ صُهَيب، لو لم يَخْفِ اللهَ لم يَعْصِه »: تُفيدُ المبالغة، وهو أنه لو لم يكنْ عندَه خوفٌ لَــَاعَ عَصَىٰ الله، فكيفَ يعصي وعندَه خَوفُه؟ ولو لم يُرِدِ المُبالَغةَ لكان معناه: أنه يعصي اللهَ لأنه يخافُه.

وقال صاحبُ «الانتصاف» على كلام المُصنِّف: «إطلاقُ أنَّ اللَّطفَ يحصلُ مِنَ الله للعَبْدِ ولا يَنفَعُه: قبيحٌ مردود، فاللُّطفُ عندنا: أن يخلقَ في قلبه قَبُولَ (٥) الحقِّ والإصغاءَ له، وهذه عقيدةُ أهل الحق، ولو بُحِثَ معه على مَذهَبه لم يَستَقِمْ قولُه: «ولو عَلِمَ الله فيهم خيراً للَطفَ بهم، ولو لَطفَ لَتَولَّوا»، فيلزمُ تولِّيهم على تقدير عِلمِ الله الخير، فيجبُ أن يُجعَلَ الإسماعُ الوجقعُ جواباً لـ ﴿ لَوَ ﴾ غيرَ الإسماع الواقع شرطاً للثاني (٦)، أي: ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خيراً لأسمَعَهم إسماعاً يحصُلُ لهم به الهدى والقَبُول، ولو أسمَعهم لا على أن يَخلُقَ لهم الهدى إسماعاً مُجَرَّداً لَتَولُوا وهم مُعرِضُون » (٧).

<sup>(</sup>١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٧٠).

<sup>(</sup>٢) سقطت لفظة (٤١) من (ح) ففسَدَ المعنى وانقلب، والمُثبَت من (ف).

<sup>(</sup>٣) انظر: «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (٤: ١٥٨ - ١٥٩)، فكلامُ المُؤلِّف رحمه الله تعالى مُحْتَصَرٌ منه، وقال ابنُ الحاجب في آخره: «اعلم أنَّ هذا الدَّليلَ حَسَن، إلا أنه علىٰ خِلافِ قولِ الجمهورِ مِنَ الأُدَباء».

<sup>(</sup>٤) من قوله: «لو: في قوله تعالى» إلى هنا، سقط من (ط) و(ح).

<sup>(</sup>٥) تحرف في (ح) إلى: «فيقول».

<sup>(</sup>٦) عبارة: «فيجب أن يجعل... خيراً»، وقع فيها اضطراب وتكرار وسقط وخلل في (ح) و(ف)، بحيثُ لا يستقيمُ أيٌّ منها، والمُثبتُ من (ط)، ولفظُ «الانتصاف»: «فيلزمُ عدمُ انتفاعِهم باللَّطف على تقدير علم الله الخيرَ فيهم، وهذا غيرُ مُستقيم؛ لِمَا يلزمُ عليه مِن وقوعِ خِلافِ المعلومِ لله تعالى، وذلك محالً عقلاً، فلا يرتفعُ الإشكال إلا بتقدير الإسماعِ الواقعِ جواباً أولاً خِلافَ الإسماعِ الواقعِ شَرْطاً ثانياً، كي لا يتكرَّر الوسَط، فيلزمُ المُحالَ المذكور، وأقربُ وجهٍ في اختِلافِ الإسماعين...»، وذكر العبارة الآتية. (٧) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٥١ - ١٥٧) بحاشية الكشاف.

وقيل: هم بنو عبدِ الدَّارِ بنِ قُصِيّ، لم يُسلِم منهم إلا رجلان: مُصعَبُ بنُ عُمَير، وسُوَيدُ بنُ حَرمَلة، كانوا يقولون: نحنُ صُمَّ بُكُمٌ عُمْيٌ عما جاء به مُحمَّد، لا نَسمَعُه ولا نُجيبُه، فقُتِلُوا جميعاً بأُحُد، وكانوا أصحابَ اللِّواء.

وعن ابن جُرَيج: هُمُ المنافقون. وعن الحسن: أهلُ الكتاب.

[﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ بِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمُ وَأَعْلَمُواْ أَنْ اللَّهِ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ ٢٤]

﴿إِذَا دَعَاكُمُ ﴾ وَحَّدَ الضَّميرَ أيضاً كما وَحَّدَه فيها قبلَه، لأنَّ استِجابةَ رسولِ الله ﷺ كاستِجابتِه، وإنها يُذكَرُ أحدُهما مَعَ الآخرِ للتوكيد، والمُرادُ بالاستجابة: الطاعةُ والامتثال، وبالدَّعْوة: البَعْثُ والتحريض.

وروى أبو هُريرة رضيَ اللهُ عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ مَرَّ على بابِ أُبِيِّ بنِ كَعْب، فناداه وهو في الصَّلاة، فعَجَّلَ في صَلاتِه، ثم جاء، فقال: «ما مَنَعَكَ عن إجابتي»؟ .....

قوله: (وروى أبو هريرة: أنّ النبيّ ﷺ مَرَّ على بابِ أُبِيّ بنِ كعب) الحديث: من رواية البخاريِّ وأبي داود وابنِ ماجَهْ والدَّارميِّ والنَّسائيِّ (١) عن أبي سعيدِ بنِ المُعلَّىٰ قال: كنتُ أُصَلِّي في المسجد، ودعاني رسولُ الله ﷺ، فلم أُجِبْهُ، ثم أتيتُه وقلت: يا رسولَ الله، إني كنتُ أُصَلِّي، فقال: «ألم يَـقُلِ الله: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾؟».

<sup>(</sup>۱) البخاري (٤٤٧٤) و(٤٦٤٧) و(٤٧٠٣) و(٥٠٠٦)، وأبو داوذ (١٤٥٨)، وابن ماجه (٣٧٨٥)، والدارمي (٣٣٧١)، والنسائي (٩١٣).

ولم يُحَرِّج الطيبيُّ حديثَ أبي هريرة في قصة أُبيِّ بنِ كعب، وهو عند أحمد (٩٣٤٥)، والترمذي (٢٨٧٥) و (٣١٢٥). ولذا قال الحافظُ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشَّاف» (٢: ٢١): «لم يُحسِنِ الطيبيُّ إذ عزاه للبخاري من حديث أبي سعيد بن المعلىٰ، لأنه ليس بحديث الكتاب».

قال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٨: ١٥٧): «جمع البيهقيُّ بأنَّ القِصَّةَ وقعت لأُبيِّ بنِ كعب ولأبي سعيدِ بنِ المُعلَّىٰ، ويَتَعيَّنُ المصيرُ إلىٰ ذلك لاختِلافِ مَحَرَجِ الحديثين، واختِلافِ سياقِهما».

قال: كنتُ أُصَلِّي، قال: «أَلَم تُخبَرْ فيها أُوحِيَ إِليَّ: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ بِللَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾؟!» قال: لا جَرَمَ لا تَدعُوني إلا أجبتُك.

وفيه قولان: أحدهما: أنَّ هذا مما اختُصَّ به رسولُ الله ﷺ، والثاني: أنَّ دُعاءَه كانَ لأمرٍ لم يَحتَمِلِ التأخير، وإذا وقعَ مِثلُه للمُصَلِّي فله أن يَقطَعَ صلاتَه. ﴿لِمَا يُحْيِيكُمُ ﴾ مِن عُلومِ الدِّياناتِ والشَّرائع، لأنَّ العِلمَ حياة، كما أنَّ الجهلَ موت، ولبعضِهم:

لا تُعجِبَنَّ العجَهُولَ حُلَّتُهُ فَذَاكَ مَيْتٌ وثَوبُه كَفَنُ

وقيل: لُجاهَدةِ الكُفَّار، لأنهم لو رَفَضُوها لَغَلَبُوهُم وقَـتَلُوهُم، كقوله: ﴿ وَلَكُمُمْ فِي اللَّهِ اللَّ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةً ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقيل: للشَّهادة، لقوله: ﴿ بَلَ أَحْيَآهُ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٦٩].

﴿ وَأَعْلَمُواْ أَنَ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ . ﴿ يعني: أَنه يُميتُه ، فَتَفُوتُه الفُرْصةُ التي هو واجِدُها ، وهي التَّمكُّنُ مِن إخلاصِ القلب، ومُعالجةِ أدوائِهِ وعِلَلِه ، ورَدِّه سَليهاً كما يُريدُه الله ، فاغتَنِمُوا هذه الفُرْصة ، وأخلِصُوا قُلوبَكُم لِطاعةِ الله ورسولِه ، ﴿ وَاعْلَمُوا اللّهِ اللهِ وَرَسُولِه ، ﴿ وَاعْلَمُوا اللّه اللهِ اللهِ اللهِ وَلَمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ ال

وقيل: معناه: أنَّ الله قد يَملِكُ على العبدِ قلبَه، فيَنفسَخُ عَزائِمَه، ويُغيِّرُ نيَّاتِه ومَقاصِدَه، ويُبدِلَه بالخوفِ أمناً، وبالأمْنِ خَوْفاً، وبالذِّكْرِ نسياناً، وبالنِّسيانِ ذِكْراً، وما أشبَهَ ذلكَ مما هو جائزٌ على الله عَزَّ وجَلَّ،

فعلىٰ هذا الوجه: الدُّعاءُ والاستِجابةُ جاريانِ علىٰ الحقيقة، كما كانَ في الوجهِ الأوَّلِ الدُّعاءُ مجازاً عن البَعْثِ والتحريض، والاستجابةُ عن الطاعةِ والامتثال.

قوله: (لا تُعجِبَنَّ الجَهُول) البيت: من قول أبي الطَّيِّب:

لا يُعجِبَنَّ مَضِيماً حُسْنُ بِزَّتِهِ وهل يَرُوقُ دَفيناً جَوْدةُ الكَفَنِ(١)

<sup>(</sup>١) المَضِيم: المظلوم، والبِزَّة: الهيئة الحسنة واللباس الحسن، كها في «شرح ديوان المتنبي» للعكبري (٤: ٣١٣).

فأما ما يُثابُ عليه العبدُ ويُعاقَبُ مِن أفعالِ القُلوبِ فلا. والمُجبِرةُ على أنه يحولُ بينَ المرءِ والإيهانِ إذا كَفَر، وبينَ الكُفْر إذا آمن، تعالى عمَّا يقولُ الظالمونَ عُلُواً كبيراً.

قوله (١): (والمُجبِرةُ علىٰ أنه يحولُ بينَ المرءِ والإيبانِ إذا كَفَر، وبينَه وبينَ الكُفْر إذا آمَن): روىٰ هذه العبارة مُحيى السُّنَّة عن سعيدِ بنِ جُبَير وعطاء، وروىٰ عن السُّدِّيِّ قريباً منه (٢). وقال الإمام: «إنَّ الأحوالَ القَلْبيَّة: إما العقائدُ وإما الإراداتُ والدَّواعي، فالعقائدُ: إما العِلمُ وإما الجهل، أما العِلمُ فهو من الله، وأما الجهلُ فكذلك، لأنَّ الإنسانَ لا يختارُ الجهلَ لنفسِه، وأما الدَّوَاعي والإراداتُ فحصُولهُا إن لم يَكُن بفاعلٍ لَزِمَ الحدوثُ لا عن مُحدِث، ولا يجوزُ أن يكونَ مُحدِثَه العبدُ، وإلا لَزِمَ توقُفُ ذلك القَصْدِ إلىٰ قَصْدِ آخر، إلىٰ ما لا نهاية له، فتَعيَّنَ أن يكونَ الفاعلُ الله» (٣).

وقلت: قَضِيَّةُ النَّظْم وسياقُ الآياتِ راجعٌ إلى إثباتِ مسألةِ العِلمِ وحَلْقِ الداعية، كما عليه مذهبُ أهلِ السُّنَةِ والجهاعة، وبيانُه: أنه تعالى له نصَّ بقوله: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِم خَيْرًا لَا سَمّعَهُم ﴾ الآية [الأنفال: ٣٣]، على أنَّ الإسماعَ لا ينفعُ فيهم؛ تسجيلاً على أولئك الصَّمِّ البُكْم؛ مَنَّ على المؤمنين بها مَنَحَهُم من الإيهان، ويَسَّرَ لهم من الطاعاتِ، كما قال عَنْ اللهِ المستَّدِ الْكُلُّ مُيسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ وقله؛ بأن يحول وطَلَبِ الحياةِ الأبديةِ واغتَنِمُوا تلك الفُرْصة، واعلَمُوا أنَّ الله يحولُ بينَ المرءِ وقلبه؛ بأن يحول وطَلَبِ الحياةِ الأبديّةِ واغتَنِمُوا تلك الفُرْصة، واعلَمُوا أنَّ الله يحولُ بينَ المرءِ وقلبه؛ بأن يحول بينَ المرء وقلبه؛ بأن يحول بينَ المرء وبينَه وبينَ الطاعة، ثم يُجازيهِ في الآخِرةِ بالنار.

<sup>(</sup>١) من بداية هذه الفقرة إلى الفقرة الآتية ص٩٦: («قوله: الأحابيش»)، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٤٤).

<sup>(</sup>٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٧٢).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧) من حديث علي بن أبي طالب، ومسلم (٢٦٤٨) من حديث جابر بن عبد الله، و(٢٦٤٩) من حديث عمران بن حصين، رَضِيَ الله عنهم.

وقيل: معناه: أنه يَطَّلِعُ علىٰ كُـلِّ ما يُـخطِـرُه الـمرءُ ببالِـه، لا يخفىٰ عليه شيءٌ مِن ضَمائِرِه، فكأنه بينَه وبينَ قلبه.

وقُرِئ: «بينَ الـمَرّ» بتشديد الراء، ووجهُه: أنه قد حَذَفَ الهمزة، وألقىٰ حَرَكتَها علىٰ الراء، كالـخَب، ثم نَـوَىٰ الوقفَ علىٰ لُغةِ مَنْ يقول: مَرَرتُ بعُمَرّ.

[﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةٌ وَاعْلَمُوٓا أَنَ اللَّهَ شَكِيدُ اللَّهَ اللَّهَ شَكِيدُ اللَّهَ اللَّهُ اللَّ

﴿ فِتَّنَةً ﴾: ذنباً؛ قيل: هو إقرارُ المُنكرِ بينَ أظهُرِهِم.

تلخيصُه: أوليتُكُم النِّعمةَ فاشكُرُوها ولا تكفُرُوها لِئلَّا أُزيلَها عنكم.

ويُؤيِّدُ هذا التأويلَ ما روينا عن التِّرمذيِّ (١) عن شَهْرِ بنِ حَوشَبِ قال: قلتُ لأُمُّ سَلَمة: يا أُمَّ المؤمنين، ما كانَ أكثرُ دُعاءِ رسولِ الله ﷺ؟ قالت: يا مُقلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قلبي على دِينِك. قالت: فقلتُ له: يا رسولَ الله، ما أكثرُ دُعائِكَ بهذا؟! قال: «يا أُمَّ سَلَمة، إنه ليسَ آدميُّ إلا وقلبُه بينَ أُصبُعَين مِن أصابعِ الله، فمَنْ شاءَ أقام، ومَنْ شاءَ أزاغ».

قلت: وتصديقُه قولُه تعالىٰ: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: ٨]، والله أعلم.

قوله: (أنه تعالى يَطَّلِعُ على كُلِّ ما يُخطِرُه المرءُ بِبَالِه): فكأنه يحولُ بينه وبين قَلبِه، قال القاضي: «هذا تمثيلٌ لغاية قُرْبِه من العبد، كقوله تعالىٰ: ﴿وَغَنَ أَوْبُ إِلَيْهِمِنْ جَلِل الْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦]، وتنبيهٌ على أنه تعالىٰ مُطَّلِعٌ على مَكنُوناتِ القلوبِ مما عَسَىٰ يَغفُلُ عنه صاحبُها، فيكونُ حَثّاً على المُبادَرة إلى إخلاصِ القُلُوبِ وتصفيتها» (٢) في طاعةِ الله تعالىٰ وطاعةِ رسولِه، ﴿وَأَنَّهُ وَاللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ عَلَىٰ وَالرِّياء.

قوله: (هو إقرارُ المنكر): أي: تمكينُ الفِعلِ (٣) المُنكر بينَ المُسلمين، مِن: أقرَّهُ في مكانِه فاستَقَرّ.

<sup>(</sup>۱) في «جامعه» (٣٥٢٢).

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٩٩).

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ح) إلى: «تكرير فعل»، والمُثبتُ من (ط). وهذه الصفحاتُ ساقطة من (ف) كما تَقَدَّم.

وقيل: افتِراقُ الكلِمة. وقيل: ﴿فِتَّنَدُّ ﴾: عذاباً.

وقوله: ﴿ لَا تُصِيبَنَ ﴾ لا يخلو مِن أن يكونَ جواباً للأمر، أو نهياً بعدَ أمر، أو صفةً للهُونِيَ عَالَمَ اللهُ اللهُ اللهُ المُعلى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

قوله: (افتراقُ الكلمة): وهي أمرُ الله بالإنفاق، وأن يكونوا يداً واحدةً على غيرهم، مِن قولِهِ تعالى: ﴿ وَاُعْتَصِمُوا بِحَبِّلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، أي: تمسَّكُوا بعَهْدِهِ ولا تَنكُثوا. وفي الحديث: «المُسلِمونَ تتكافأُ دِماؤُهم، وهُم يَدٌ على مَنْ سِواهم» (١٠).

قوله: (فإذا كانت جواباً فالمعنى: إن أصابتُكُم لا تُصِبِ الظالمين): قال صاحبُ «التقريب»: هذا ليسَ بجوابِ للأمر، بل هو جوابٌ لشَـرْطِ مُقدَّر؛ إذ لا يَستقيمُ: إنْ تَتَقُوا لا تُصِبْ، وهو ما يَقتَضيهِ جوابُ الأمر، أراد أنَّ ما في كلامِ الله المجيدِ ليسَ مِن بابِ جوابِ الأمر، إذ لو قُدِّرَ ما يَقتَضيهِ جوابُ الأمر، أو لا تُصِبْ، فيَفسُد، بل هو مِن بابِ آخر، وهو أن يُقدَّرَ الشَّرْطُ بقرينةِ الجزاءِ واقتِضاءِ المقام، كما قال: إنْ أصابَتْكُم لا تُصِبِ الظالمين.

وقال ابنُ الحاجب: «الظاهرُ أنه نهي، والمعنىٰ: واتقوا فِتنةً مَقُولاً فيها: لا تُصِيبَنَّ، والنهيُ في الظاهر للفِتنة (٢)، والمعنىٰ للمُتَعرِّضين لها، فكأنه قيل: لا تَتَعرَّضُوا للفِتنةِ التي يُصيبُ المُتعرِّضينَ بلاؤُها، فعَدَلَ مِنَ التعرُّضِ الذي هو سببٌ، إلىٰ الإصابةِ (٣) التي هو المُسبَّب.

فعلىٰ هذا يكونُ «الظالمون» مخصوصينَ بالإصابة، لأنَّ المعنىٰ: لا يَتَعرَّضُ مُتعرِّضٌ للفِتنة، فتُصيبَه خاصَّة، فعَدَلَ إلىٰ ما ذكرنا، فصار: لا تُصيبُ الفِتنةُ مُتَعرِّضاً لها خاصَّة، ثم ذَكرَ «المُتعرِّض» بلفظِ «الظالم»؛ تشنيعاً عليه للصِّفةِ التي يكونُ عليها عندَ التعرُّض.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود (۲۵۳۰)، والنسائي (٤٧٣٤) و(٤٧٣٥) و(٤٧٤٥) من حديث علي بن أبي طالب، وأبو داود (٢٧٥١)، وابن ماجَه (٢٦٨٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وابن ماجَه (٢٦٨٣) من حديث عبد الله بن عباس، و(٢٦٨٤) من حديث معقل بن يسار، رَضِيَ الله عنهم.

<sup>(</sup>٢) في (ح): «والنهي للظاهر للفتنة»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «الأمالي النحوية».

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ح) إلى: «الإجابة»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «الأمالي النحوية».

ويجوزُ أن تكونَ ﴿لَا﴾ نافية، ودخولُ النُّونِ فيها علىٰ وَجْهِ ليس بقويّ، أي: اتقُوا فِتنةً غيرَ مُصيبةٍ للظالمين خاصَّة، ولكنَّها تَعُمُّ الظالم وغيرَه. فعلىٰ هذا تكونُ الإصابةُ عامَّة.

وقد ذكر الزمخشريُّ هذا الوجه، وجعلَ الإصابةَ أيضاً فيه خاصَّة، وليس بجَيِّد؛ إذ المعنىٰ: وَصْفُها بأنها لا تُصِيبُ الظالمين خاصَّة، وإذا لم تُصِبْهُم خاصَّة فكيفَ يَصِتُّ وَصْفُها بكونها خاصَّة؟!

وقد قيل: إنه يجوزُ أن يكونَ جواباً للأمر، ويُقدَّر: واتقُوا فِتنةً إنْ أصبتُمُوها لا تُصِبِ الظالمينَ خاصَّة، ولكنْ تَعُمُّ فتأخذُ الظالمَ وغيرَه. وهو غيرُ مُستقيم؛ إذ جوابُ الأمرِ إنها يُقدَّر فعلُه مِن جِنسِ الأمرِ المُظهَر لا مِن جِنسِ الجواب، وأنْ يُقال: فإنكم إنْ تتقوا لا تُصِبِ الظالمين، فيفسُدُ المعنىٰ؛ لأنه يُصيرُ الاتقاءُ سبباً لانتِفاءِ الإصابةِ عن الظالمِ المُرتَكِب، وهو بالعكسِ أشبه» (١٠).

وقلت: قوله (٢): «وقد ذكر الزمخشريُّ هذا الوجه، وجعلَ الإصابةَ أيضاً فيه خاصَّة»: منظورٌ فيه؛ لأنه ليسَ في كلامِه أنَّ ﴿لَا تُصِيبَنَّ ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿فِتَنَةَ ﴾ و (لا) نافية (٣)، بل الظاهرُ في جَعْلِهِ صفةً أنّ (لا) ناهية (٤)، ولذلك قَدَّرَ «مَقُولاً» (٥)، وشَبَّهه بالبيتِ لأنه إنشائيٌّ مِثلُه وقعَ صفة (٢).

<sup>(</sup>١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٣٩ - ٤١) (١٢).

<sup>(</sup>٢) أي: قول ابن الحاجب، وليس قولَ الزنخشري كما قد يَتبادَرُ إلى الذِّهنِ لأوَّلِ وَهْلة، وكذا هو فيها سيأتي بعد أسطر.

<sup>(</sup>٣) في (ح): «صِفَةٌ لنفسه إلا في المظهر لا من جنس و«لا» نافية»، فتحرَّفت «لـ﴿فِتْـنَةٌ ﴾» إلى: «لنفسه»، وقوله: «إلا في المظهر لا من جنس» زيادةٌ مُقحَمةٌ بسَبَبِ انتِقالِ نَظَرِ الناسخِ إلىٰ سَطْر آخر! والمُثبتُ من (ط).

<sup>(</sup>٤) في (ح): «أنْ لا، و (لا) ناهية )، وله وَجْه، والمُثبتُ من (ط)، وهو أحسن.

<sup>(</sup>٥) تحرَّفَ في (ح) إلىٰ: «قَدَّر مفعولاً»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب، فالمُرادُ أنَّ الزمخشريَّ لـمَّا أعرَبَ قولَه تعالیٰ: ﴿لَا تُصِيبَنَ ﴾ صفةً، قَدَّر قبلها القول، فقال: «واتقوا فِتنةً مقولاً فيها: لا تُصيبَنَّ».

<sup>(</sup>٦) يُريدُ بـ «البيت» قولَه: «حتى إذا جَنَّ الظلامُ واختَلَطْ» إلىٰ آخره، والإنشاءُ فيه هو الجملةُ الاستفهاميةُ: =

ولعلَّ المُصنَّفَ إنها ترك هذا الوجه، لأنَّ نونَ التأكيد قد تجتمعُ مع «لا» النافية في جوابِ الأمر، كما سيجيء، وأما إذا كان وَصْفاً فلا، ولئن سُلِّمَ فليسَ تقديرُ الوَصْفِ ما ذكرَه أخيراً، بل ما ذكرَه أولاً كما سنُقرِّرُه.

وأما قوله: «إنها يُقدَّر فِعلُه مِن جِنسِ المُظهَر لا مِن جِنسِ الجواب» فجوابُه: هذا إذا أُجرِيَ الكلامُ على ظاهره، وأما إذا جُعِلَ الظاهرُ مهجوراً فيُذهَبُ إلى قُوَّةِ المعنى فلا. ألا ترى أَلى قوله في «شرح المُفصَّل»: وقد أجاز الكِسائيُّ مسألة: «لا تَدْنُ» وشِبْهَه، وحُجَّتُه أن يُقَدَّرَ الإِثباتُ نَظراً إلى قوَّة المعنى، فجعلَ القرينةَ المعنويَّةَ حاكمةً على اللفظيَّة، كذا هاهنا. ويجوزُ أن يُعمَلَ على مسألةِ «لا تَدْنُ»، وأن يُقال: واتقُوا فِتنةً فإنكم إنْ لم تَتَّقُوها أصابَتْكُم، فإن أصابتكم لا تُصِبِ الظالمينَ منكم خاصَّة، بل تَعُمَّكُم. فاكتَفَىٰ بالمُسبَّبِ عن السَّبَب.

وقال نورُ الدين الحكيم: تقريرُ كلام الزمخشريِّ أنه مِثلُ قولِ القائل: اتقِ غَضَبَ الله لا يَحُلُّل عليك، فإنَّ مِن شأنِ غَضَبِه إنْ حَلَّ لا يَحُلُّ بالمُجرِمِ خاصَّة، واتقِ الزُّنبُورَ<sup>(١)</sup> لا ينزل، فإنه إن نزلَ لا ينزلْ بالجاني خاصَّة، بل يَعُمَّ. وأقربُ منه: اتقِ غضباً لا يَخُلُل على المُجرِمِ خاصَّة، واتقِ الزُّنبُور لا يَنزِلْ بالجاني خاصَّة (٢).

والمنهجُ الذي سَلَكَهُ المُصنِّفُ أوضَح، والبلاغةُ له أدعى، وذلك أنه حينَ ذهبَ إلى أنَّ ﴿ لَا تُصِيبَنَ ﴾ جوابٌ للأمر؛ جعلَ ﴿ لَا ﴾ نافية، دَلَّ عليه قولُه في الجوابِ عن السُّؤالِ الآتي: «لأنَّ فيه معنىٰ النَّهْي».

 <sup>«</sup>هل رأيت الذئب قَطْ»، وهي صفة لـ «مَذْق»، وهذا يُؤيِّدُ أنَّ «لا» في قوله: ﴿لَا نَصِيبَنَ ﴾ ناهية وليست نافية، لأن النهي إنشاء، بخِلافِ النفي فإنه خَبَر.

<sup>(</sup>١) الزُّنبُور: ذبابٌ لسَّاع ـ كما في «القاموس»، مادة (زنبر) ـ ، وعلى هذا فالمُراد بالجاني: جاني العَسَل، والله أعلم. (٢) وقع في (ح) تقديم وتأخير في كلام نور الدين الحكيم، والمُثبتُ من (ط).

ولِمَا أَنَّ الجوابَ مُسبَّبٌ عن الأمر، فإذا نُفِيَتِ الإصابةُ على الخصوص دَّلَ بالمفهوم على العُمُوم، إذ لا بُدَّ مِن إصابةِ العِقابِ لانتِفاءِ ما تَرتَّبَ النفي عليه من الاتِّقاء قال: «إِنْ أصابَتْكُم لا تُصِبِ الظالمينَ منكم خاصَّة، لكنَّها تَعُمُّكُم».

ولمَّا جعلَ النهيَ قريناً للأمرِ مُؤكِّداً لمعناهُ على طريقةِ الطَّرْدِ والعَكْسِ<sup>(۱)</sup> \_ لِقولِه: «ثم قيل: لا تَتَعَرَّضُوا»، بعدَ قولِه: «واحذروا ذنباً» \_ جَعلَ الإصابة خاصَّة، لأنه لمَّا سَلَّطَ «لا» الناهيةُ على «تَتَعرَّضُوا»، بقي «لا تُصيبُ» مُثبَتاً، والأسلوبُ مِن بابِ الكِناية، كقولِهِ تعالى: ﴿فَلا يَكُن فِي صَدِّرِكَ حَرَبُ ﴾ [الأعراف: ٢]، فالأمرُ في الظاهِرِ للفتنة وفي الحقيقةِ للمُخاطبين، يعني: يَكُن فِي صَدِّرِكَ حَرَبُ ﴾ [الأعراف: ٢]، فالأمرُ في الظاهِرِ للفتنة وفي الحقيقةِ للمُخاطبين، يعني: أنَّ الفِتنة لو كانت مما يُنهى لَنَهُيناها عنكم، فانتَهُوا أنتم عنها بتَرْكِ التعرُّض لها، وإليه الإشارةُ بقوله: «لا تَتَعرَّضُوا للظُّلم فيصيبَ العِقابُ مَنْ ظَلَمَ منكم خاصَّة».

فعلىٰ هذا لا يَفتَقِرُ إلى تقديرِ «مَقُولاً فيه»، كها فعله ابنُ الحاجب، وكذلك التقديرُ علىٰ أن يكونَ صفة، أي: واتقوا فِتنةً يقولُ مَنْ رآها: لا تَتَعرَّضُوا للفِتنةِ التي يُصيبُ<sup>(٢)</sup> المُتعرِّضين خاصَّة بلاؤُها.

ويجوزُ أن تُقدَّرَ علىٰ الوَصْف ـ الاستِعارةُ فيها علىٰ سبيلِ المَكْنيَّة، فالمنهيُّ حينَتْذِ الفِتنةُ لا المُخاطَبون، شُبِّهَت الفِتنةُ بإنسانٍ مُطيع إذا وردعليه أمرُ آمِرٍ مُطَاعٍ أو نهيُ ناهٍ قاهر، امتثَلَ وانتَهَىٰ،

<sup>(</sup>١) الطَّردُ والعكس: هو أن يُؤتى بكلامَينِ يُقرِّرُ كُلُّ منها بمَنطوقِهِ مفهومَ الثاني منها، وبالعكس، فهو مِن الإطناب ذي الفائدة، وفائدتُه تأكيدُ منطوقِ كُلِّ منها لمفهومِ الآخر، ومن أمثلته قولُه تعالى: ﴿يَكَأَيُّهُا اللَّذِينَ ءَامَنُواْ قُواْ أَنفُسَكُمُ وَأَهْلِيكُو نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيّهَا مَلَتِكُةً غِلاَظُ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللّهَ مَا اللّهِ مَا اللّهُ اللهُ اللهُ لَا يَعْصُونَ اللّهَ مَا أَمَرهُمْ ﴾ تُفيدُ بمنطوقِها نفي أَمَرهُمْ وَيَقْعَلُونَ مَا يُؤمَرُونَ ﴾ [التحريم: ٦]، فجملة: ﴿ لَا يَعْصُونَ اللّهَ مَا أَمَرهُمْ ﴾ تُفيدُ بمنطوقِها نفي المعصية عنهم، وتُفيدُ بمفهومِها إثبات الطاعةِ لهم، وجملة: ﴿ وَيَقَعَلُونَ مَا يُؤمَرُونَ ﴾ تُفيدُ بمنطوقِها إثبات الطاعة لهم، وجملة: ﴿ وَيَقَعَلُونَ مَا يُؤمَرُونَ ﴾ تُفيدُ بمفهومِها نفي المعصيةِ عنهم. انظر: «التبيان في البيان» للمُؤلِّفِ العلامةِ الطّيعي ص٠٣٠٥ - ٣٠٥، و «البلاغة العربية» للشيخ عبد الرحمن حَبَنَكة (٢: ٩١).

<sup>(</sup>٢) تحرَّفَ في (ح) إلى: «للفتنة إلى سبب المتعرضين».

\_\_\_\_\_\_

فعلى هذا قولُه: ﴿لَا تُصِيبَنَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمُ خَاصَّةَ ﴾ عبارةٌ عن شِدَّتِها وهَوْلِها مِن غير نظر إلى مُفرداتِ التركيب، كأنه قيل: واتقُوا فِتنةً هائلةً طامَّةً «لا تُصيبَنَّكُم خاصَّةً على ظُلمِكم، لأنَّ الظُّلمَ أقبحُ منكم مِن سائرِ الناس»، كما قال(١)، لأنَّ المُخاطَبين أجِلَّاءُ الصحابة، إذ القَصْدُ حينَئذِ الإغراقُ في الوَصْف، ولذلك عَدَلَ إلى الإنشاء، على طريقةِ قولِه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَجَيْنَا بَنِيَ السَرَهِ مِن أَلْعَدَابِ ٱلْمُهِينِ \* مِن فِرْعَوْنَ ﴾ [الدخان: ٣٠-٣١] على الاستفهام (٢).

وإنها جاءَ الفرقُ بينَ الوجهِ الأولِ والثاني؛ لأنَّ الفِتنةَ على الأول إقرارُ المُنكَر، والمُخاطَبون كُلُّ الأُمة، وقد أُمرَ بعضُهم برفعِها بالإقلاع عنها، فقيل لهم: إنْ لم تَرفَعُوا المُنكَرَ مِن بينِ (٣) أَظُهُرِكم بنَهْي فَاعِلِه، لا تختصُّ الفِتنةُ بالفاعل، بل تَسْري إلى الغير أيضاً، لأنه كها يجبُ على راكِبه الانتِهاءُ عنه، يجبُ على الباقين رَفْعُه، فإذن كُلُّهم مُستَوُون، ومن ثَمَّ أوجَبَ أن يجعلَ «مِن» في ﴿مِنكُمُ ﴾ للتبعيض.

ويُؤيِّدُ هذا التأويل ما روى مُحيي السُّنَّة عن ابنِ عباس رضيَ اللهُ عنه: «أَمَرَ اللهُ المُؤمنين أن لا يُقِرُّوا المُنكر بين أظهُرِهم، فيَعُمَّهُمُ اللهُ بعذابِ يُصيبُ الظالمَ وغيرَ الظالم»<sup>(٤)</sup>، ويَعضُدُه ما

<sup>(</sup>١) أي: الزمخشري، رحمه الله تعالى.

<sup>(</sup>٢) يُريدُ أَنَّ قُولَه تَعالَى: ﴿ وَلَقَدْ نَعَيِّنَا بَنِيَ إِسْرَهِ مِلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾ إخبار، تلاه قُولُه: ﴿ مِن فِرْعَوْتَ ﴾، وهو بدلٌ من ﴿ ٱلْمُدَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾، لكن في قراءة ابن عباس: (مَنْ فرعون)، وهو استفهام، فيكونُ فيه عدولٌ من الخبر إلى الإنشاء، قال الزمخشريُّ في تفسير هذه الآية: ﴿ في قراءة ابن عباس: (مَنْ فرعونُ)؛ اللَّهَ وَصَفَ عذابَ فِرعونَ بالشَّدَةِ والفَظاعةِ قال: مَنْ فرعون؟ على معنىٰ: هل تَعرِفُونَه مَنْ هو في عُتُوهِ فِي شَيطَنتِه؟ ثم عَرَف حاله في ذلك بقوله: ﴿ إِنَّهُ مُ كَانَ عَالِيًا قِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ ».

وعلىٰ هذا فالمُرادُ هنا: أنَّ سياق الآية أولاً كان في وَصْفِ الفتنة أنها هائلةٌ طامَّة، وهو إخبار، ثم تلاهُ نهيُ هذه الفِتنةِ أن تُصيبَ الظالمينَ خاصَّة علىٰ سبيل الاستعارة، وهو إنشاء، فيكونُ في الآية عدولٌ من الخبر إلىٰ الإنشاء، كما في الآية المُستَشهَدِ بها من سورة الدخان.

<sup>(</sup>٣) في (ح): «من بعد»، وهو خطأ.

<sup>(</sup>٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٤٦).

••••••

روينا عن الترمذيِّ وأبي داود (١) عن قيسِ بنِ أبي حازم عن أبي بكر رضيَ اللهُ عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ الناسَ إذا رأوًا الظالمَ فلم يأخُذُوا على يَدَه، أوشَكَ أن يَعُمَّهُمُ اللهُ بعِقابِ».

وروىٰ الترمذيُّ (٢) أيضاً عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَـهَا وَقَعَتْ بنو إسـرائيلَ في المعاصي نهاهم عُلماؤُهم، فلم يَنتَهُوا، فجَالَسُوهم في مجَالِسِهم، وآكلُوهم وشَارَبُوهم، فضَـرَبَ اللهُ قُلُوبَ بعضِهم ببعض، ولَعَنَهم على لِسانِ داودَ وعيسىٰ ابنِ مريم، ذلك بها عَصَوْا وكانوا يَعتَدُون».

والفِتنةُ علىٰ القول الثاني: افتراقُ الكلمة، وهو ما حَدَثَ بين أصحابِ بدرٍ يومَ الجمل، والمُخاطَبونَ هُم حينتَذِ خاصَّة، نُـهُوا عن القُرْبان منها، ولذلك كان «مِن» بياناً.

فإذا قيلَ لك: اتقِ فتنةً شأنُها كيتَ وكيت، أُريدَ: أنك إذا تَعرَّضتَ لها أصابَتْكَ ألبتَّة، وإن اتَّقَيتَ عنها سَلِمْت. وليس معناه: أنَّ تعرُّضَك لها سَبَبٌ لإصابةِ الغير، ولا تعرُّض الغير سببٌ لإصابتِها إياك، كها في الوجهِ الأول.

والواقعُ هذا (٣)؛ لِمَا روينا عن البخاريِّ ومُسلم وأبي داود (٤) عنِ الأحنفِ قال: خَرَجتُ وأنا أريدُ هذا الرجل، فلَقِيني أبو بَكْرة (٥)، فقال: أين تُريد؟ قلت: أُريدُ نَصْرَ ابنِ عَمِّ رسول الله ﷺ يقول: «إذا تَواجَهَ المُسلمانِ بسيفَيهما فالقاتلُ والمقتولُ في النار». قال: فقلت \_ أو: قيل \_ : يا رسول الله، هذا القاتلُ فما بالُ المقتول؟ قال: «إنه كانَ حريصاً على قَتْل صَاحِبه».

<sup>(</sup>١) الترمذي (٢١٦٨) و(٣٠٥٧)، وأبو داود (٤٣٣٨). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٤٠٠٥).

<sup>(</sup>٢) في «جامعه» (٣٠٤٧) و(٣٠٤٨). وأخرجه أيضاً أبو داود (٤٣٣٦)، وابنُ ماجَهُ (٢٠٠٦).

<sup>(</sup>٣) أي: أن يكونَ المُرادُمِنَ الفِتنةِ افتراقَ الكلمة، وهو الوجه الثاني.

<sup>(</sup>٤) البخاري (٧٠٨٣) ومسلم (٢٨٨٨) وأبو داود (٢٦٦٨).

<sup>(</sup>٥) تحرَّف في (ح) إلى : «أبو بكر»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَ افي مصادر التخريج.

وعن الإمام أحمدَ بنِ حَنبَل (١) عن ابنِ صَيْفي وكان له صُحبة: أنَّ علياً رضيَ اللهُ عنه لَــًا قَدِمَ البصرةَ بعثَ إليه: ما يمنعُك أن تتبعني؟! قال: أوصاني خليلي وابنُ عَمِّكَ قال: «إنه ستكونُ فُرقةٌ واختِلافٌ، فاكسِرْ سَيفَكَ، واقعُدْ في بيتك، حتى تأتيكَ يدُّ خاطئةٌ، أو مِيتةٌ (٢) قاضية، ففعلتُ ما أمَرَني، فإنِ استَطَعتَ أن لا تكون اليدَ الخاطئةَ فافعَل».

والمقامُ يقتضي هذا القول (٣)؛ لأنَّ قوله: ﴿ وَأَتَّ قُواْفِتْ نَةً ﴾ عطفٌ على قوله: ﴿ اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ أي: لُجَاهَدَةِ أعداءِ الدِّينِ واتفاقِ الكلمة فيها بينكم، واتقُوا المُخالَفَة لتَتَمكَّنوا على المُجاهَدَة. والمُصنَّفُ راعى هذا الترتيب، وذلك أنه فَسَّر الفِتنة أوَّلاً بإقرار المُنكر بينهم وبافتراقِ الكلمة، ذكر القولَ الأول، واستشهدَ له بقوله: «يُحكَىٰ أنَّ عُلماء بني إسرائيل» إلى آخره، ثم ذكر القولَ الثانيَ وقَرَّرَه بالوجهين، ثم عَقَّبَهما بذِكْرِ حديثِ الجملِ وأصحابِ بدرٍ وما يتَّصِلُ به.

فإن قلت: لِـمَ خَصَّ الوجهَ الأوَّلَ بإقرار المُنكرِ الذي يقتضي عُمُومَ الإصابة، والثانيَ بافتراقِ الكلمةِ (٤) التي تقتضي خُصُوصَ الإصابة؟ قلتُ: التنكيرُ في الفِتنةِ أولاً لنوعٍ ما منها، وهو إقرارُ المُنكر، وفي الثاني لنوع يُوجِبُ التفخيمَ والتهويلَ فيه (٥)، مِنَ افتراقِ الكلمةِ المُوجبِ للهَرْج والمَرْج وثَلْم الدِّين (٦)، فتختصُّ بمَنْ باشَـرَها، ولذلك أكَّدَ بالنهي الأمرَ بعدَ

<sup>(</sup>۱) في «مسنده» (۲۷۲۰۰).

<sup>(</sup>٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي «المسند»: «مَنِيَّة»، وكلاهما بمعنىٰ.

<sup>(</sup>٣) في (ح): «والمقام يقتضي القول»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب، يُريد: أنه يقتضي الوجة الثاني.

<sup>(</sup>٤) من قوله: «فيها بينكم واتقوا المخالفة» إلى هنا، سقط من (ط)، وأثبتُه من (ح).

<sup>(</sup>٥) قولُه: «التنكير في الفتنة أولاً»: أي: علىٰ الوجه الأول، وهو أنَّ الفتنةَ هي إقرار المنكر، «لنوع ما منها»، أي: لأنَّ المرادَ نوعٌ واحدٌ منها، «وفي الثاني» أي: والتنكيرُ علىٰ الوجه الثاني، وهو افتراقُ الكلّمة، «لنوعٍ يُوجِبُ التفخيم»: أي: لأنَّ هذه الفتنةَ من أشَدِّ الفتن وأشنعها.

<sup>(</sup>٦) في (ح): «الموجبة للمدح والمرح وثلم الدين»، وهو تحريف.

ولكنّها تَعُمَّكُم، وهذا كما يُحكىٰ: «أنَّ عُلماءَ بني إسرائيلَ نَهَوا عن المُنكَرِ تعذيراً، فعَمَّهُم اللهُ بالعذاب». وإذا كانت نهياً بعدَ أمر: فكأنه قيل: واحذروا ذَنْباً أو عِقاباً، ثم قيل: لا تَتَعَرَّضُوا للظُّلم فيُصيبَ العِقابُ أو أثرُ الذَّنْبِ ووَبَالُه من ظَلَمَ مِنكُم خاصَّة، وكذلكَ إذا جَعَلتَه صِفةً علىٰ إرادةِ القول، كأنه قيل: واتقُوا فِتنةً مَقُولاً فيها لا تُصِيبَنَّ، ونظيرُه قولُه:

حتَّىٰ إذا جَنَّ الظَّلامُ واختَلَطْ جاؤُوا بِمَذْقِ هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطْ

إخراجِهِ مُحْرَجَ الكِنايةِ لشِدَّةِ الاهتمام، وعلى هذا تقديرُ الوَصْف و «لا» ناهية. وأما إذا جُعِلَ صفةً و «لا» نافية (١٠): فلا يكونُ فيه مُبالغة، فيَنخَرِطُ في الوَجْهِ الأولِ في إفادةِ العُموم.

هذا ما يُمكِنُ أن يُقالَ في هذا المقام الصَّعْب، وهو مِن حَيَّاتِ وعقاربِ هذا الكتاب.

قوله: (تعذيراً): أي: وهو نصبٌ على الحال، أي: مُقصِّرين. الجوهري: «التعذير: التقصير»، وقيل: تعذيراً: من عَذَّر: إذا أزالَ العُذْر، كقَرَّدَ البعير: إذا أزالَ القُرَاد (٢).

قوله: (وكذلك إذا جَعَلتَه صفة): أي: كذلك إذا جَعَلتَه صفةً تختصُّ إصابةُ الفِتنةِ بهم، وقيل: كذلك إذا جَعَلتَه صفةً فهو نهي، والوجهُ هو الأول؛ لِقولِه: «ويَعضُدُ المعنىٰ الأخيرَ قراءةُ ابنِ مسعود: «لَتُصِيبَنَّ»، علىٰ جوابِ القَسَم»، والنهيُ لا يُفارِقُه.

قوله: (جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطْ): أنشَدَه ابنُ جِنِّيّ في «المُحتسِب»، قبلَه:

ما زلتُ أسعىٰ مَعَهُمْ وأَختَبِطْ حتىٰ إذا جاءَ الظَّلامُ المُختَلِطُ (٣) جاؤُوا بضَيْح هل رأيتَ الذِّئبَ قَطْ

الضَّيْح: هو اللبنُ المخلوطُ بالماء (٤)، وهو يَضرِبُ إلى الخضرة، أي: جاؤوا بضَيْحٍ يُشبِهُ

<sup>(</sup>١) في (ح): «ناهية»، وفي (ط): «وأما إذا جعل وصفه و «لا» ناهية، وأما إذا جعل وصفه و «لا» نافية»، وفيه تكرار، وأصلحتُه بحَسَب السِّياق.

<sup>(</sup>٢) القُراد: ما يَتَعلَّقُ بالبعير ونحوه، وهو كالقَمْل للإنسان. كذا في «المصباح المنير»، مادة (قرد).

<sup>(</sup>٣) في (ح): «حتى جاء الظلامُ المختبط»، فسقطت «إذا»، وتحرَّف «المُختَلِط» إلى «المُختَبط».

<sup>(</sup>٤) والمَذَّقُ \_ كما في رواية الزنخشري \_ بمعناه. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (مذق).

أي: بمَذْقٍ مقولٍ فيه هذا القول، لأنه سمارٌ فيه لونُ الورق التي هي لونُ الذئب.

ويَعضُدُ المعنىٰ الأخيرَ قِراءةُ ابنِ مسعود: «لَتُصِيبَنَّ»، على جوابِ القَسَمِ المحذوف.

وعن الحسن: نَزَلَتْ في عَلِيٍّ وعَمَّارٍ وطَلْحةَ والزُّبير، وهو يومَ الجمَلِ خاصَّة، قال الزُّبير: نَزَلَتْ فينا وقرأناها زماناً، وما أُرانا مِن أهلِها، فإذا نحنُ المَعْنيُّون بها. وعن السُّدِّيّ: نَزَلَتْ في أهلِ بَدْر، فاقتَتَلُوا يومَ الجمل.

ورُوِي: أَنَّ الزُّبِيرَ كَان يُسايِرُ النَّبِيَّ ﷺ يوماً، إذ أَقبَلَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه، فضَحِكَ إليه الزُّبِير، فقال رسولُ الله ﷺ: «كيفَ حُبُّكَ لعليّ؟» فقال: يا رسول الله، بأبي أنتَ وأمي، إني أُحِبُّه كحُبِّي لِوالِديَّ أو أشدَّ حُباً، قال: «فكيفَ أنتَ إذا سِرْتَ إليه تُقاتِلُه؟!».

لونُه لونَ الذئب، و «هل رأيت» جملةٌ استفهاميةٌ وُصِفَ بها «الضَّيْحُ» حَمْلاً على معناها دونَ لفظِها، لأنَّ الصِّفة ضَرْبٌ من الخبر، والاستِفهامُ والخبرُ مُتدافِعان (١).

قوله: (ويَعضُدُ المعنىٰ الأخير): أي: إذا كان نهياً أو وَصْفاً، لأنهما يشتركانِ في تخصيصِ العذابِ بالمُتعرِّضين.

قوله: (عن الحسن: نزلت في عليِّ وعبَّارٍ وطلحة والزُّبير): كذا في «المعالم»(٢).

قوله: (قال الزُّبير: نزلت فينا وقرأناها): روينا في «مسند أحمدَ بنِ حنبل» (٣) عن مُطرِّف، قُلنا للزُّبير: يا أبا عبدِ الله، ما جاء بكم، ضَيَّعتُم الخليفة حتى قُتِل، ثم جئتُم تَطلُبُونَ بدَمِه، فقال الزُّبير: إنّا قرأناها على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ وأبي بكر وعُمرَ وعثمانَ ﴿ وَاتَّ قُواْ فِتَنَهَ لَا تُصِيبَنَ الذَّبينَ ظَلَمُواْ مِن كُمُ خَاصَةً ﴾، ولم نَحسَبْ أنَّا أهلُها حتى وقعَتْ منَّا حيثُ وَقعَت».

<sup>(</sup>١) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ١٦٥) (الروم: ٤٨).

وقال ابنُ الحاجبَ في «الأمالي النحوية» (٢: ١٦٣) (١١٦): «معناه: أنه يَصِفُهم بالبُخْل واللَّوم في تَرْك إكرام مَنْ نَزَلَ بهم، وبالغَ في أنهم لم يأتوا بها أتَوْا به مَعَ ما فيه مِنَ اللَّوْم إلا بعدَ سَعْي واختِباطٍ ومُضِيِّ جانبٍ مِنَ اللَّوْم الله بعدَ سَالِهُ في أَنهم لم يأتوا إلا بلَبَنِ قد شِيبَ بالماء، حتىٰ صارَ كلَوْنِ الذئبِ لِزُرْقَتِه».

<sup>(</sup>٢) أي: «مُعالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٤٥).

<sup>(</sup>٣) برقم (١٤١٤).

فإن قلتَ: كيفَ جاز أن تَدخُلَ النُّونُ المُؤكِّدةُ في جوابِ الأمر؟ قلتُ: لأنَّ فيه معنىٰ النهي، إذا قلت: انزِلْ عن الدَّابَّةِ لا تَطرَحْك، فلذلكَ جاز: لا تَطرَحَنَّك، و ﴿لَا يَصُلِمَنَّكُمُ ﴾ [النمل: ١٨].

فإن قلتَ: فما معنىٰ «مِن» في قوله: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمُ ﴾؟ قلتُ: التبعيضُ علىٰ الوجهِ الأول، والتبيينُ علىٰ الثاني، لأنَّ المعنىٰ: لا تُصِيبَنَّكُم خاصَّةً علىٰ ظُلمِكُم، لأنَّ الظُلُّمَ أَقبَحُ منكم مِن سائرِ الناس.

قوله: (كيف جاز أن تَدَحُلَ النونُ المُؤكِّدة): قال أبو البقاء: «يَضعُفُ ذلك؛ لأنَّ جوابَ الأمرِ للشَّرْط، وجوابُ الشَّرطِ مُتَرَدَّد، فلا يليقُ به التوكيد. وأجابَ بقوله: لأنَّ فيه معنى النهي (١). وهو مِن قولِ الزَّجَّاج، قال: «هذا الكلام جزاءٌ (٢)، فيه طَرَفٌ مِنَ النهي، إذا قلت: انزِلْ عن الدابَّةِ لا تَطرَحْك، يكونُ جواباً للأمرِ بلفظِ النهي، فإذا أتيتَ بالنونِ الثقيلةِ أو الحفيفةِ كان أوكَدَ للكلام (٣). يعني: ليَّا عَدَلَ من الإخباريِّ إلى الإنشائيِّ لضَرْبٍ من المبالغة بالتأوُّلِ ناسَبَ لذلك إضافةُ التأكيد. وهذا لا يُتقالُ إلا في أمرٍ يَتَرَدَّدُ فيه القائلُ لفظاعتِه، كما في الفِتنةِ والدَّابَةِ الجَمُوح.

قوله: (التبعيضُ على الوَجْهِ الأوَّل): أي: على أن يكونَ جواباً للأمر، ومَحَلَّه نَصْبُ على أنه بَدَلٌ من ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾، وعلى أن يكون صفةً أو نهياً: «مِن» بيانية، وهو المرادُ من قوله: «التبيينُ على الثاني»، وإلى هذا ذهب القاضي (٤) أيضاً.

قوله: (لأن المعنى): تعليلُ لكون «مِن» بيانية، أي: إذا كانَ المرادُ مِنَ التركيب: لا يُصيبَنّ كم العقابُ خاصَّةً على ظُلمِكم، كان ﴿مِنكُمُ ﴾ تفسيراً لـ ﴿ اللَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾، أي: لا يُصيبَنَّ الظالمَ الذي هو أنتُم.

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٢٢١).

<sup>(</sup>٢) أي: جواب الأمر.

<sup>(</sup>٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٠٤).

<sup>(</sup>٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٠١).

[﴿ وَاَذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَنَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَاوَد كُمْ وَأَيْدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِّنَ ٱلطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ نَشْكُرُونَ ﴾ ٢٦]

### ﴿إِذْ أَنتُمْ ﴾ نَصَبَهُ على أنه مفعولٌ به مذكور، لا ظُرْف، .....

وفي قوله: «لا تُصيبَنَّكُم» إشعارٌ بالتعيير، أي: لا ينبغي أن تختصُّوا بالفِتنةِ وأنتم أصحابُ بدر وعُظَهاءُ الصحابةِ ومن السَّابقينَ الأوَّلين، تعلمونَ عِظمَ شأنِ الفِتنة، فأنتُم أحرياءُ بأنْ لا تَدنُوها، فَضْلاً عن أنْ تَـوَرَّطُوا فيها، لأنَّ الظُّلمَ أقبَحُ منكم من سائرِ الناسِ الذينَ لا يعلمون.

قال صاحبُ «التقريب»: «وفي تخصيص «مِن» بالتبعيض في الأول، والتبيين في الثاني حَرَازة»(١).

وقلت: إذا حُقِّقَ النَّظَرُ فيها أسلَفْناه من أنَّ المُخاطَبين في الأولِ كُلُّ الأُمَّة ورَاكِبُ الفِتنةِ بعضُهم، فُهِمَ لا محالةَ أنَّ «مِن» تبعيض، وأنَّ المُخاطَبين في الثاني بعضُ الأمة الذين باشَـرُوا الفِتنةَ خُصُوصاً، عُلِمَ أنَّ «مِن» بيانٌ لا مَجيدَ عنه.

وفيه (٢) أيضاً: أنَّ قولَه: ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ موضعَ المُضمَر؛ تشنيعاً عليهم، كما قال ابنُ الحاجب (٣).

قوله: (علىٰ أنه مفعولٌ به مذكور): توكيدٌ لقوله: «مفعول به»، لأنه إذا جُعِلَ مفعولاً به، لـ«اذكر»، كانَ ـ لا محالةَ ـ مذكوراً.

<sup>(</sup>١) أي: احتِراز واحتِراس، وهو «أن يُؤتى في كلام يُوهِمُ خِلافَ المقصودِ بما يَدفَعُه، أي: يُؤتىٰ بشيء يَدفَعُ ذلكَ الإيهام» \_ كما في «التعريفات» للجرجاني ص١٣ \_ ، ووجهُ الاحتِراز هنا أنَّ إصابةَ الفتنة على الوجهِ الأوَّلِ عامة، فجعل «مِنْ» في قوله: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُواْمِنكُمُ ﴾ تبعيضية، احتِرازاً من أن يكونَ الظلمُ وصفاً للمُخاطَين جميعاً، أما الوجهُ الثاني فالإصابةُ فيه خاصَّة بمَنْ باشَرَ الفِتنةِ، فتكونُ «من» بيانية، ويبقىٰ وَصْفُ الظَّلم خاصاً أيضاً.

<sup>(</sup>٢) هذه الفقرة من هنا إلى قوله: «ابن الحاجب» مسقطت من (ط).

<sup>(</sup>٣) تَقَدَّمَ قولُه (ص٧٧): « ذَكَرَ «المتعرِّض» بلفظِ «الظالم»؛ تشنيعاً عليه للصِّفةِ التي يكونُ عليها عندَ التعرُّض».

أي: اذكُرُوا وقت كونِكُم أقِلَةً أذِلَةً مُستَضعَفين ﴿فِي ٱلْأَرْضِ ﴾: أرضِ مكَّةَ قبلَ الهِجرةِ تَستَضعِفُكُم قُريش، ﴿قَافُوكَ أَن يَنَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ لأنَّ الناسَ كانوا جميعاً لها أعداءً مُنافينَ مُضَادِّين، ﴿فَاوَرِنكُمْ ﴾ إلى المدينة، ﴿وَأَيْتَدَكُم بِنَصِّرِهِ ﴾: بمُظاهَرةِ الأنصار، وبإمدادِ الملائكةِ يومَ بَدْر، ﴿وَرَزَقَكُم مِنَ ٱلطَيِّبَاتِ ﴾: مِنَ الغنائم، ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾: إرادةَ أن تَشكُرُوا هذهِ النَّعَمَ.

وعن قَتادة: كان هذا الحيُّ مِنَ العربِ أذلَّ الناس، وأشقاهم عَيْشاً، وأعراهُم جِلْداً، وأبينَهم ضَلالاً، يُؤكَلُون ولا يَأكُلون، فَمَكَّنَ اللهُ لهم في البلاد، ووَسَّعَ لهم في الرزقِ والغنائم، وجَعَلَهم مُلُوكاً.

[﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَننَتِكُمُّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ٢٧] معنى الخوْن: النَّقْص، كما أنَّ معنى الوفاء: التهام، ومنه: تَخَوَّنه: إذا تَنقَّصَه، ثم استُعمِلَ في ضِدِّ الأمانةِ والوفاء،

قوله: (وأعراهُم جِلداً): كنايةٌ عن فَقْرِهِم، الجوهري: «عَرَىٰ عن ثيابه يَعرَىٰ عُرْياً، فهو عارِ وعَرْيانُ ؓ».

قوله: (يُؤكَلُون ولا يأكلون)، الأساس: «مأكولُ حِميرَ خيرٌ من آكِلِها، أي: رَعِيَّتُها خيرٌ مِن واليها. وهو مِن ذوي الآكال، أي: مِنَ السَّاداتِ الذين يأكُلونَ المِرْباعَ، ولــَّا قال المُمزَّق (١): فإنْ كُنتُ مأكولاً فكُنْ خيرَ آكِـلِ وإلا فـأدرِكْني ولــَّا أُمَــزَّقِ قال له النُّعهان: لا آكُلُكَ ولا أُوكِلُكَ غيري».

المِرباعُ: الرُّبُع، كان الأميرُ في الجاهلية يأكلُ رُبُعَ الغَنيمة، فخمَّسَتْها الشريعة.

<sup>(</sup>١) في (ح): «المسقب»، وهو تحريف، وفي (ط): «المُثقَّب»، والمُثبتُ من «أساس البلاغة»، مادة (أكل)، واسمُ الـمُمزَّق: شأس بن نهار العبدي، وهو ابنُ أخت الـمُثقَّب. وانظر: «الأصمعيات» ص١٦٦، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٣١٤)، و«القاموس» للفيرزآبادي، مادة (مزق).

لأنكَ إذا خُنتَ الرجلَ في شيءٍ فقد أدخلتَ عليه النُّقصانَ فيه، وقد استُعيرَ فقيل: خانَ الدَّلُو الكَرَبُ، وخانَ المُشتارَ السَّبَ؛ لأنه إذا انقطَع به فكأنه لم يَفِ له. ومنه قولُه: ﴿وَتَخُونُوا أَمَٰنَنَ كُمُ ﴾، والمعنى: لا تخونوا الله بأنْ تُعَطِّلُوا فَرائِضَه، ورسولَه بأن لا تَستَنُّوا به، وأماناتِكم فيها بينكم بأن لا تَحفظُوها، ﴿وَأَنتُم تَعَلَّدُونَ ﴾ تَبِعَةَ ذلكَ ووَبالَه، وقيل: وأنتُم تعلمونَ أنكم تخونون، يعني: أنَّ الخيانة تُوجَدُ مِنكُم عن تَعمَّدٍ لا عن سَهُو، وقيل: وقيل: وقيل: وأنتُم عُلهاءُ تَعلَمُونَ قُبحَ القبيحِ وحُسْنَ الحسن.

قوله: (خانَ الدَّلْوَ الكرَب): الكرَب: حبلٌ قصيرٌ يُوصَلُ بالرِّشاء ويُلوى على العَرَاقي (١)، سُمِّيَ كَرَباً لأنه يَقرُبُ مِنَ الدَّلْو. الأساس: «خانَ الدَّلْوَ الرِّشَاء: إذا انقَطَع. قال ذو الرُّمَّة (٢):

كأنها دَلْوُ بئرٍ جَدَّ ماتِحُها حتى إذا ما رآها خانَها الكَرَبُ

قوله: (وخانَ المُشتارَ السَّبَبُ): المُشتار: الذي يجني العَسَلَ مِنَ الكُوَارة (٣)، والسَّبَب: حبلٌ يُتوصَّلُ به إلى اجتِناءِ العَسَل.

قوله: (وائتم علماء تعلَمُونَ قُبْحَ القبيع): يُريد: أنَّ ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ - في ﴿ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ -: إما مفعولُه مُقدَّرٌ منويٌّ بقَرينةِ السِّياق، وهو أنكم تخونون وأنتم تعلمون تَبِعة ذلك، أو غيرُ منويٌّ بمنزلة اللازم، وهو المُرادُ مِن قولِه: «وأنتم علماء»، فقولُه: «تعلمون قُبْحَ القبيح وحُسْنَ الحسن»: مُقدَّرٌ من جهةِ الالتِزام، لا أنه مفعولٌ منويّ، يعني: إذا كنتُم علماء من أهلِ المعرفةِ فلمَ تُباشِرونَه؟!

<sup>(</sup>١) الرِّشاء: هو حَبْل الدلو، والعَرَاقي: هما الخشبتان اللتان تعترضان على الدَّلو كالصَّليب. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (عرق) و(رشا)، و«فقه اللغة» للثعالبي ص٢٣٨ (فصل ٣٦: في تفصيل أسهاء الحبال وأوصافها).

<sup>(</sup>٢) انظر: «ديوانه» ص٤٣. والماتح: المُسْتَقي.

<sup>(</sup>٣) الكُوارة \_ بضم الكاف وتُكسر \_ : شيءٌ يُتَّخَذُ للنَّحْل من القُضبان أو الطين ضيَّقُ الرأس. كذا في «القاموس»، مادة (كور).

ورُوِي: أَنَّ نبيَّ الله ﷺ حَاصَرَ يهودَ بني قُريظة إحدى وعشرينَ ليلة، فسألوا الصُّلْحَ كما صَالَحَ إخوانَهم بني النَّضِير، على أن يَسيروا إلى أذرِعَاتٍ وأريحا مِن أرضِ الشَّام، فأبي رسولُ الله ﷺ، إلا أن يَنزِلُوا على حُكْمِ سَعدِ بنِ مُعاذ، فأبوّا، وقالوا: أرسِلُ الشّام، فأبي رسولُ الله ﷺ، إلا أن يَنزِلُوا على حُكْمِ سَعدِ بنِ مُعاذ، فأبوّا، ومالَه في أيديهم، إلينا أبا لُبابة مروانَ بنَ [عبد(۱)] المُنذِر، وكان مُناصِحاً لهم، لأنَّ عِيالَهُ ومالَه في أيديهم، فبَعَثَه إليهم، فقالوا له: ما ترى؟ هل نَنزِلُ على حُكْم سَعْد؟ فأشار إلى حَلْقِه: إنه الذَّبْح.

قال أبو لُبابة: فها زالت قَدَماي حتى عَلِمتُ أني قد خُنتُ الله ورسولَه، فنَزَلَت، فشَدَّ نفسَه على سارية مِن سَوَاري المسجد، وقال: والله لا أذوقُ طعاماً ولا شراباً حتى أموتَ أو يتوبَ الله عليّ، فمَكَثَ سبعة أيام، حتَّىٰ خَرَّ مَغْشِياً عليه، ثم تابَ الله عليه، فقيل له: قد تِيبَ عليك، فحُلَّ نفسَك، فقال: لا والله، لا أحُلُّها حتَّىٰ يكونَ رسولُ الله عَلَيْهُ هو الذي يَحُلُّني، فجاءه، فحَلَّه بيده، فقال: إنَّ مِن تمام توبتي أن أهجُرَ دارَ قوميَ التي أصبتُ فيها الذَّنْب، وأنْ أنخَلِعَ مِن مالي. فقال عليه السَّلام: «يجزيكَ الثَّلُثُ أنْ تَتَصَدَّقَ به».

وعن المُغيرة: نَـزَلَتْ في قَـتْلِ عُثمانَ بنِ عَفَّانَ رضيَ اللهُ عنه.

قوله: (أرسِلْ إلينا أبا لُبابةَ مروانَ بنَ [عبد] المُنذِر): وفي «جامع الأصول» (٢): «هو رِفاعةُ ابنُ عبد المُنذِر، صحابيٌ معروف»، وكذا في «الاستيعاب» (٣)، وفيه: «اختُلِفَ في الحالِ التي أوجَبَت فِعلَ أبي لُبابةَ هذا بنفسِه، وأحسَنُ ما قيلَ: إنه ممن تخلَّفَ عن النبيِّ ﷺ في غزوةِ تبوك، فربطَ نفسَه بسارية»، وساقَ القِصَّةَ إلىٰ آخر ما في الكِتاب، مع اختِلافِ في الألفاظ. وقال أبو عمر (٤): «وقد قيل: إنَّ الذنبَ هو الذي أشارَ به أبو لُبابةَ إلىٰ حُلفائه: إنه الذَّبْحُ إن نزلتُم علىٰ حُكمِ سعد، وأشار إلىٰ حَلْقِه، فنزلت الآية».

<sup>(</sup>١) لفظة «عبد» لم ترد في الأصل، ولا في نسخة العلامةِ الطّبيي، وأُثبِتَت في المطبوع من «الكشّاف»، وإثباتُها هو الصوابُ في اسم أبي لبابة، كما في «أسد الغابة» لابن الأثير (٢: ٧٨)، و«الإصابة» لابن حجر (٧: ٣٤٩).

<sup>(</sup>٢) لابن الأثير (١٢: ٣٨٧، ٨٣٠).

<sup>(</sup>٣) لابن عبد البر (٤: ١٦٨) بهامش «الإصابة».

<sup>(</sup>٤) أي: ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» (٤: ١٦٩)، وتحرَّف «أبو عمر» في (ح) إلى: «أبو عمرو».

وقيل: ﴿ أَمَٰنَكَتِكُمُ ﴾: ما التَمنَكُم اللهُ عليه مِن فَرائِضِه وحُدُودِه.

فإن قلتَ: ﴿وَتَخُونُوا ﴾ جَزْمٌ هو أم نَصْب؟ قلتُ: يحتملُ أن يكونَ جَزْماً داخِلاً في حُكْمِ النَّهي، وأن يكونَ نَصْباً بإضمار «أنْ»، كقوله: ﴿وَتَكُنْهُوا ٱلْحَقَ ﴾ [البقرة: ٤٢]، وقرأ مُجاهِد: «وَتَخُونُوا أمانَتَكُم»، على التوحيد.

# [﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمُولُكُمْ وَأَوْلَدُكُمْ فِسْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِندَهُ وَأَجْرُ عَظِيمٌ ﴾ ٢٨]

جَعَلَ الأموالَ والأولادَ فِتْنة، لأنهم سَبَبُ الوقوعِ في الفِتنة، وهي الإثمُ أو العذاب، أو مِحِنةٌ مِنَ الله تعالىٰ لِيَبلُوكُم كيفَ تُحافِظُونَ فيهم على حُدُودِه؟ ﴿وَأَكَ اللّهَ عِندَهُ وَالْحَدُونِ اللهُ عِندَهُ وَعَلَيدُ ﴾ فعليكم أن تَنُوطُوا بطلَبِه، وبها تُؤدِّي إليه هِمَمُكُم، وتَزهَدُوا في الدُّنيا، ولا تَحرِصُوا علىٰ جَمْعِ المالِ وحُبِّ الوَلَد، حتىٰ تُورِّطُوا أنفُسَكُم مِن أجلِهما، كقوله: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ ﴾ الآية [الكهف: ٤٦].

وقيل: هي مِن جُملةِ ما نَـزَلَ في أبي لُبابة، وما فَـرَطَ منه لأجلِ مالِهِ ووَلَدِه.

[﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِن تَنَقُوا ٱللَّهَ يَجْعَل لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُرُ وَيَغْفِرْ لَكُمُّ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ ٢٩]

قوله: (أو مِحِنةٌ مِنَ الله): عطفٌ على قوله: «سببُ الوقوع»، كقوله: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ ﴾ [الكهف: ٤٦]، فقولُه: ﴿ وَاعْلَمُواْ أَنَمَا آمَوَلُكُمُ مَ وَأَوْلَدُكُمُ فِتْنَةٌ ﴾: أي: مِحِنةٌ مِنَ الله لِيَبلُوكُم، كقوله: ﴿ وَالْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الكهف: ٤٦]، وقولُه: ﴿ وَأَنْ اللّهَ عِندَهُ وَ أَجَرُ عَظِيمٌ ﴾ كقوله: ﴿ وَآلَتَ اللّهَ عِندَهُ وَ أَجَرُ عَظِيمٌ ﴾ كقوله: ﴿ وَآلْنَ اللّهَ عِندَهُ وَالْمَالُ وَالْكَهِفَ: ٤٦].

مِن قولهم: بِتُّ أَفَعَلُ كذا حتَّىٰ سَطَعَ الفُرقان، أي: طَلَعَ الفَجْر، أو مَحَرَجاً مِنَ الشُّبُهاتِ وتوفيقاً وشَـرْحاً للصُّدُور، أو تَفرِقةً بينكم وبينَ غيركم مِن أهلِ الأديان، وفَضْلاً ومَزيَّـةً في الدُّنيا والآخرة.

َ [﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثِبِتُوكَ أَوْ يَقَتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ ٱلْمُنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ خَيْرُ ٱلْمُنْ كِينَا ﴾ ٣٠]

لمَّا فَتَحَ اللهُ عليه ذَكَرَهُ مَكْرَ قُريشِ به حينَ كانَ بمكَّة، ليَشكُر نِعْمةَ الله في نَجَاتِهِ مِن مَكْرِهِم واستيلائِهِ عليهم، وما أتاح اللهُ له مِن حُسْنِ العاقبة، والمعنى: واذكُرْ إذ يمكُرونَ بك، وذلكَ أنَّ قُريشاً لمَّا أسلَمَتِ الأنصارُ وبايعُوه فَرقُوا أن يَتَفاقَمَ أمرُه، فاجتَمعُوا في دار النَّدُوةِ مُتَشاوِرينَ في أمرِه، فذَخَلَ عليهم إبليسُ في صُورةِ شَيْخ، .....

قوله: (أو تفرقة بينكم): فإن قلتَ: ذكرَ لقولِه: ﴿فُرْقَانًا ﴾ وجوهاً، وهي أن يكونَ نصراً أو بياناً أو مَحْرَجاً أو تفرقة، فأيُّها أحسَن؟ قلتُ: الجمعُ بينها، لأنَّ هذه الآيةَ كالخاتمةِ لجميع ما سبق، بدليلِ عَوْدِهِ إلىٰ بِدءِ القِصَّة، وهو قوله: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الأنفال: ٣٠]، و«أو» في كلام المُصنِّف للتخيير، كما في قولك: جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرين.

قوله: (لَــَّا فَـتَحَ اللهُ عليه ذَكَّرَه مَكْرَ قُريش به): يعني: بعدَ أَن فَرَغَ رسولُ الله ﷺ مِن أُمرِ قُريش بتهامِه ذَكَرَه بُدُوَّ حالِم معه لِيَعتَبِرَ فيَشكُر. وفيه بيانٌ لتوفيق النَّظْم، وتنبيهٌ على ما أشرنا في فاتحةِ السُّورة وعند تفسير ﴿وَمَارَمَيْتَ ﴾ [الأنفال: ١٧].

قوله: (في دارِ النَّدُوة)، الجوهري: «النَّدِيّ: مجلسُ القوم ومُتَحَدَّثُهم، وكذلك النَّدُوةُ والنادي والمُتَدَىٰ، ومنه سُمِّيَت دارُ النَّدُوةِ التي بمكَّة، بناها قُصَيّ، لأنهم كانوا يَندُونَ فيها، أي: يَجتَمِعُونَ للمُشاوَرة».

والحديثُ مذكورٌ في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل» (١) عن ابن عباس، وليس فيه ذِكْرُ إبليسَ رأساً.

<sup>(</sup>١) برقم (٣٢٥١). وجاء بذِكرِ إبليس في رواية ابن إسحاق في «السيرة»، أخرجه من طريقه ابنُ أبي حاتم «تفسيره» (الأنفال: ٣٠)، والطبري في «جامع البيان» (الأنفال: ٣٠).

وقال: أنا شيخٌ مِن نَجْد، ما أنا مِن تِهامة، دَخَلتُ مكَّة، فسَمِعتُ باجتماعِكم، فأردتُ أن أحضُرَكُم، ولن تَعدَمُوا مِنِّي رأياً ونُصْحاً.

فقال أبو البَخْتَري: رأيي أن تَحبِسُوهُ في بيت، وتَشُدُّوا وَثَاقَه، وتَسُدُّوا بابَه غيرَ كُوَّةٍ تُلقُونَ إليه طعامَه وشَرابَه منها، وتَتَربَّصُوا به رَيْبَ المَنُون. فقال إبليس: بِئسَ الرأي، يأتيكُم مَنْ يُقاتِلُكُم مِن قَومِه، ويُخلِّصُه مِن أيديكم.

فقال هِشامُ بنُ عَمْرو: رأيي أن تَحمِلُوه علىٰ جَمَل، وتُخرِجُوهُ مِن بينِ أظهُرِكُم، فلا يَضُــرُّكُم ما صَنَع، واستَرَحتُم. فقال: بِئسَ الرأي، يُفسِدُ قوماً غيرَكم ويُقاتِلُكُم بهم.

فقال أبو جَهْل: أنا أرى أن تأخذوا مِن كُلِّ بَطْنٍ غُلاماً، وتُعطُوهُ سيفاً صارماً، فقل أبو جَهْل: أنا أرى أن تأخذوا مِن كُلِّ بَطْنٍ غُلاماً، وتُعطُوهُ سيفاً حاربِ في القبائل، فلا يقوى بنو هاشم على حَرْبِ فيضرِبُوهُ ضَرْبةَ رجلِ واحد، فيتَفرَّق دمُه في القبائل، فلا يقوى بنو هاشم على حَرْبِ قُريشٍ كُلِّهم، فإذا طَلَبوا العَقْلَ عَقَلْناه واستَرَحْنا. فقال الشيخ: صَدَقَ هذا الفتى، هو أجوَدُكُم رأياً. فتَفَرَّقُوا على رأي أبي جَهْلِ مُجمِعينَ على قَتْله.

فأخبرَ جَبريلُ رسولَ الله عَلَيْ، وأمرَهُ أن لا يَبيتَ في مَضجَعِه، وأذِنَ له اللهُ في الهِجرة، فأمرَ علياً رضيَ اللهُ عنه، فنامَ في مَضجَعِه، وقال له: اتَّشِحْ ببُردتي، فإنه لن يَخلُصَ إليكَ أمرٌ تكرهُه، وباتوا مُتَرصِّدين، فليَّا أصبَحُوا ثاروا إلى مَضجَعِه، فأبصَروا علياً، فبُهِتُوا، وخَيَّبَ اللهُ لهم سَعْيَهم، واقتَصُّوا أثرَه، فأبطَلَ مَكْرَهُم.

﴿ لِكُثِبِتُوكَ ﴾: لِيَسجُنُوك، أو يُوثِقُوك، أو يُتخِنُوكَ بالضَّرْبِ والجرح، مِن قولهم: ضَرَبُوهُ حتى أثبَتُوه لا حِراكَ به، وفُلانٌ مُثبَتٌ وَجَعاً.

وقُرِئ: «لِيئَبِّتُوك»، بالتشديد. وقرأ النَّخَعي: «لِيئِيِّتُوك»، مِنَ البَيَات. وعن ابن عباس رضيَ اللهُ عنهما: «لِيُقيِّدُوك»، وهو دليلٌ لمن فَسَّرَه بالإيثاق.

قوله: (أو يُثخِنُوك): من: أَثخَنَتْهُ الجراحةُ، أي: أوهَنتْهُ.

﴿وَيَمَكُرُونَ﴾: ويُحَفُونَ المكايدَ له، ﴿وَيَمَكُرُ اللّهُ﴾: ويُحفي اللهُ ما أعَدَّ لهم حتىٰ يأتيهم بَغْتة، ﴿وَاللّهُ خَيْرُ الْمَكِرِينَ ﴾ أي: مَكرُه أنفَذُ مِن مَكْرِ غيره وأبلَغُ تأثيراً، أو لأنه لا يُنزِلُ إلا ما هو حَقَّ وعَدْل، ولا يُصيبُ إلا بها هو مُستَوجَب.

قوله: (أو لأنه لا يُنزِلُ إلا ما هو حق): عطفٌ على قوله: «مَكْرُهُ أَنفَذُ مِن مَكْرِ غيره»، فعلى الأول: التركيبُ مِن بابِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَالْبَافِيَاتُ الصَّلِحَتُ خَيْرُ عِندَرَبِكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ مَرَدًا ﴾ [مريم: ٧٦]، وقولِهم: «الصَّيفُ أحرُّ من الشِّتاء»، وذلك أنه فَسَرَ مَكرَهُم بقوله: «ويُخفُونَ اللهُ بقوله: ﴿وَيُخفُى اللهُ ما أعدَّ لهم حتى يأتيهم بَغْتة»، ثم جمعها بقوله: ﴿خَيْرُ الله بقوله: ﴿إنَّ مَكْرَه أبلغُ تأثيراً»، ولا شكَّ أنْ لا خيرَ في مَكرِهم، بل هو المَندَّ بَحْت، لكنَّ المُرادَ بالـ«خير»: أنَّ مَكْرَ الله أبلغُ تأثيراً في بابِه مِنَ الخير، مِن مَكرِهم في بابِه مِن الخير، على هذا بمعنى التفضيل. والتعريفُ في ﴿ ٱلْمَكِرِينَ ﴾ للعهد.

وأما الوجهُ الثاني فلا شِرْكةَ فيه؛ لأنه مِن باب: «أعْدَلا بني مروان» (٢)، وذلك لأنَّ ما يَفعَلُه اللهُ لا يكونُ إلا حقاً وعَدْلاً، وتسميتُه بالمَكْرِ على سبيلِ الاستِعارةِ بجامع الإخفاءِ والأخْذِ بَغْتة، فشَبَّهَ صُورةَ صُنْع الله ذلك معهم بصُورةِ صُنْع المُخادِع المُحتال، ثم سُمِّي مكراً، فالتعريفُ للجنس، يُؤيِّدُه قولُه في «الأعراف» (٣): «ومَكرُ الله استِعارةٌ لأخذِهِ العبدَ مِن حيثُ لا يَشعُرُ ولاستِدراجِه».

<sup>(</sup>١) قوله: «ويخفون المكايد، ومكر الله بقوله» سقط من (ط).

<sup>(</sup>٢) هو قولهم: «الناقصُ والأشجُّ أعدَلا بني مروان»، وهو مما استَشهَدَ به النَّحويون على أنَّ «أفعل» إذا لم يُقصَد به التفضيلُ تَعَيَّنَتِ المُطابقة بينه وبين ما قبله في التذكير والتأنيث وفي الإفراد والتثنية والجمع، فـ«أعدلا» هنا تثنية «أعدَل»، بمعنى: عادل، كأنه قال: «عادلا بني مروان». انظر: «المُفصَّل» للزمخشري ص٨٩، و«شرح ابن عقيل» (٢: ١٨١).

أما الناقص: فهو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان (ت ١٢٦)، لُقِّبَ بالناقص (لكونه نَقَصَ عطاءَ الجند»، كما في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥: ٣٧٤ – ٣٧٦). وأما الأشج: فهو عمر بن عبد العزيز ابن مروان (ت ٢٠١)، فقد كان «بجَبْهتِهِ أثرُ حافر دابَّة، فلذلك سُمِّيَ أشجَّ بني أمية»، كما في «سير أعلام النبلاء» أيضاً (٥: ١١٥ – ١١٦).

<sup>(</sup>٣) أي: قول الزنخشري فيها تقدَّم في تفسير الآية ٩٩ من سورة الأعراف (٦: ٤٩٠).

[﴿ وَإِذَا نُتُلَى عَلَيْهِمْ وَالْكُتُنَا قَالُواْ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاهُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَأْ إِلَّ السَطِيرُ الْأَوَّلِينَ \* وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَنذَا هُو الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرَ عَلَيْنَا عِجَارَةً مِنَ السَّكَمَةِ أَو اَقْتِنَا بِعَذَابِ أَلِيهِ \* وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ \* وَمَا لَهُمْ أَلَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ \* وَمَا لَهُمْ أَلَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ \* وَمَا لَهُمْ أَلَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَن اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ وَلَكِنَّ أَصَابُواْ أَوْلِيكَا وَهُو إِلَّا اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْقُونَ وَلَكِنَّ أَصَابُواْ أَوْلِيكَا وَهُو إِلَا اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْقُونَ وَلَكِنَّ أَصَافَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ \* ٢١ - ٣٤]

## ﴿ لَوْ نَشَـآهُ لَقُلُنَـا مِثْلَ هَـٰذَآ ﴾ نَفَاجَةٌ منهم، وصَلَفٌ تحتَ الراعِدة، ........

وذهبَ القاضي إلى المشاكلة، قال: «وأمثالُ هذا لا يجوزُ إطلاقُها ابتِداءً لِـمَا فيه من إيهام الذَّمّ، وإنها يَحسُنُ بالمزاوجة»(١)، وهو وجهٌ أيضاً.

الجوهري: «المكرُ: الاحتيالُ والخديعة، وقد مَكرَ به يَمكُرُ فهو ماكِرٌ ومَكَّار».

وقال الراغب: «المكر: صَرْفُ الغير عَمَّا يَقصِدُه بِحِيلة، وذلك ضَرْبان: مكرٌ محمود؛ وهو أن أن يُتحرَّىٰ بذلك فِعلَّ جميل، وعلىٰ ذلك قال: ﴿وَاللّهُ خَيْرُ ٱلْمَكِرِينَ ﴾، ومذموم؛ وهو أن يُتحرَّىٰ به فِعلٌ قبيح، قال: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكُرُ ٱلسَّيِّمُ اللّا بِأَهْلِهِ ﴾ [فاطر: ٤٣]. وقال بعضُهم: مِن مَكِرِ الله تعالىٰ إمهالُ العبد وتمكينُه من أعراضِ الدُّنيا، ولذلك قال عليٌّ رضيَ الله عنه: مَنْ وُسِّعَ عليه دُنياه، ولم يَعلَم أنه مُكِرَ به، فهو مخدوعٌ في عَقْلِه».

قوله: (نَفَاجَةٌ منهم)، الأساس: «نَفَجَتِ الرِّيح: جاءت بقُوَّة، وريحٌ نافِجة، ومن المجاز: فلانٌ نَقَاج، وسمعتُ مَنْ يقول: فيه نَفَاجَة».

الجوهري: «رجلٌ نَفَّاج: إذا كان صاحبَ فَخْر وكِبْر، عن ابنِ السِّكِّيت».

قوله: (وصَلَفٌ تحتَ الراعِدة)، الأساس: «ومن المجازُ: صَلَفَتِ السَّحابة: قلَّ مَطَّرُها. وفي المثل: رُبَّ صَلَفِ تحتَ الراعِدة».

<sup>(</sup>۱) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٠٤).

فإنهم لم يَتُوانَوْا في مَشِيئتِهم لو سَاعَدَتهُم الاستِطاعة، وإلا فها مَنعَهُم، إن كانوا مُستَطيعين، أن يَشاؤُوا غَلَبةَ مَن تحدَّاهم وقَرَعَهم بالعَجْز، حتى يفوزوا بالقِدْحِ المُعلَّىٰ دونَه؟ مع فَرْطِ أَنَفَتِهم، واستِنكافِهم أن يُغلَبوا في بابِ البيانِ خاصَّة، وأن يُماتِنهم واحد، فيتَعلَّلُوا بامتِناعِ المشيئة،

الميداني: «الصَّلَف: قِلَّةُ النُّزُلِ والخير، والراعِدة: السَّحابة ذات الرَّعْد»(١)، يُضرَبُ في الرجلِ يَتَوعَّدُ، ثم لا يقومُ به. وفي الحواشي: يُضرَبُ لمن يُكثِرُ الكلامَ ولا خيرَ عندَه.

قوله: (وإلا فها مَنعَهم): أي: وإن لم يكن نَفَاجَةً فها مَنعَهم عن أن يشاؤُوا غَلَبة مَنْ تَحَدَّاهم حتى يفوزوا بالقِدْحِ المُعلَّى دونَ رسولِ الله عَلَيْه؟ فقولُه: «إن كانوا مُستَطيعين» شَرْطٌ جزاؤُه ما دَلَّ عليه «ما منعهم»، والجملةُ الشَّرْطيةُ مُعترضة، و«أن يشاؤوا» مفعولُ «مَنعَهم»، و «قرعهم عطفٌ على «تَحَدَّاهم»، و «حتى يفوزوا» غايةُ «أن يشاؤوا»، و «مع فَرْطِ أن فَتهم» حالٌ مِن مفعولِ «مَنعَهم»، أي: فها مَنعَهم مع أن فَتِهم و نَخْوَتِهم المُفرِطة، و «أن يُماتِنهم» عطفٌ على «أن يغلبوا».

«فيَتَعلَّلُوا»: قيل: هو جوابُ الاستِفهام، والظاهرُ أنه عطفٌ على «يُهاتِنَهم»، أي: استَنكَفوا أن يَطلُبوا بالمُماتَنة، فيتَعلَّلُوا فيها بامتِناع المشيئة، لأنهم ما كانوا مُستَنكِفينَ عن مُجَرَّدِ المُماتَنة، فكيفَ ودأَبُهم المُفاخَرةُ والمُساجَلة، وَرِثُوها كابِراً عن كابر؟ كها قال: «إن أتاهُم أحدٌ بمَفخَرةٍ أتوه بمَفاخِر، وإن رماهُم بمَأثرةِ رَمَوهُ بمآثِر»، حتى نزلَ فيهم: ﴿ٱلْهَنكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ \* حَتَى نُرْتُمُ التَكاثر: ١ - ٢].

قوله: (أن يُماتِنَهم)، الأساس: «في رأيهِ مَتانة، وماتَنَه في الشعر: عارَضَه، وتماتَنا، وتعالَ<sup>(٢)</sup> أُماتِنْك أينًا أمتَنُ شِعراً، وبينهما مُماتَنة: مُعارَضة في كُلِّ أمرِ ومُباراة».

<sup>(1) «</sup>مجمع الأمثال» للميداني (1: ٢٩٤).

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ط) إلى: «يُقال».

ومَعَ ما عُلِمَ وظَهَرَ ظُهورَ الشمس مِن حِرصِهم علىٰ أن يَقهَرُوا رسولَ الله ﷺ، وتَهالُكِهم علىٰ أن يَقهَرُوا رسولَ الله ﷺ، وتَهالُكِهم علىٰ أن يَغمُروه!

وقيل: قائلُه النَّضْرُ بنُ الحارثِ المقتولُ صَبْراً، حينَ سَوِعَ اقتِصاصَ الله أحاديثَ القرون: لو شِئتُ لقُلتُ مِثَل هذا. وهو الذي جاء مِن بلادِ فارسٍ بنُسْخةِ حديثِ رُسْتُمَ وإسْفِندِيار، فزَعَمَ أنَّ هذا مِثلُ ذاك، وأنه مِن جُملةِ تلكَ الأساطير، وهو القائل: ﴿إِن كَانَ هَذَا هُوَ ٱلْحَقَ ﴾ وهذا أسلوبٌ مِنَ الجحودِ بليغ،

قوله: (علىٰ أن يَعْمُرُوه)، الجوهري: «الغَمْر: الماءُ الكثير، وقد غَمَرَه الماء يَعْمُرُه، أي: عَلَاه، ومنه قيلَ للرجل: غَمَرَهُ القوم: إذا عَلَوهُ شَـرَفاً».

قوله: (المقتولُ صَبراً)، الجوهري: «يقال: قُتِلَ فلانٌ صبراً، وحَلَفَ صَبْراً: إذا حُبِسَ على القتل حتى يُقتَل، أو على اليمينِ حتى يَحلِف». قتلَ النبيُّ ﷺ النَّصْرَ بنَ الحارث صَبْراً، وكانَ يتأذىٰ منه، قال المرزوقيُّ (١): [قالت] قُتيلةُ ابنتُه لـاً جاءت إلى حَضْرةِ النبيِّ ﷺ، وأنشَدَتْه أبياتاً منها:

ظَلَّتْ سُيُوف بني أبيه تَنُوشُهُ لله أرحامٌ هُناكَ تسشقَّقُ المُحَمَّدُ ولأنت نَجْلُ مُعرِقُ (٢) أَمُحَمَّدٌ ولأنت نَجْلُ مُعرِقُ (٢) ما كانَ ضَرَّكَ لو مَننت وربَّما مَنَ الفتى وهو المَغيظُ المُحْنَقُ فالنَّضُرُ أقربُ مَنْ أصبت وسيلةً وأحقُّهم إنْ كانَ عِتقٌ يَعتِقُ المَّخْوَقُ

فرقً لها النبيُّ ﷺ وبكىٰ، وقال: «لو جِئتِني من قبلُ لعَفَوتُ عنه»، ثم قال: «لا يُقتَلُ قرشیُّ بعدَ هذا صَبْراً»<sup>(۳)</sup>.

قوله: (أسلوبٌ مِنَ الجحودِ بليغ): وهو مِن أسلوبِ قولِه تعالىٰ: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَبِّ مِّمًا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، والكلامُ مع المُرتابين، وهذا لا يُصارُ إليه إلا فيها ظَهَرَ خِلافُه ظُهُوراً

<sup>(</sup>۱) في «شرح ديوان الحماسة» (٢: ٦٧٩ -٦٨٣).

<sup>(</sup>٢) أي: عريقً النَّسَب أصيل، كما في «النهاية» لابن الأثير (٣: ٢٢٠).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (١٧٨٢) دونَ قِصَّةِ قُتَيلة.

يعني: إن كانَ القُرآنُ هو الحقَّ، فعاقِبْنا على إنكارِهِ بالسِّجِّيل، كما فَعَلتَ بأصحابِ الفيل، أو بعذاب آخر، ومُرادُه: نفي كونِهِ حقاً، وإذا انتَفَىٰ كونُه حقاً لم يَستَوجِبْ مُنكِرُه عذاباً، فكان تعليقُ العذابِ بكونِهِ حقاً معَ اعتِقادِ أنه ليسَ بحق، كتعليقِهِ بالمُحالِ في قولك: إن كانَ الباطلُ حقاً فأمطِرْ علينا حِجارة.

وقوله: ﴿هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ تَهَكُّمٌ بها يقولُ على سبيلِ التخصيص والتعيين: هذا هو الحق. وقرأ الأعمشُ: «هوَ الحُقُّ» بالرفع، علىٰ أنَّ ﴿هُوَ﴾ مُبتَدأ غيرُ فَصْل، و﴿هُوَ﴾ في القِراءةِ الأولىٰ: فَصْل.

ويُقال: أمطَرَتِ السَّمَاء؛ كقولك: أَثْجَمَتْ (١) وأسبَلَتْ، .....

جَليّاً، فيُفرَضُ كما تُفرَضُ المُحالات، وإليه الإشارةُ بقوله: «إن كانَ الباطلُ حقاً فأمطِرْ علينا حِجارة»، فهو مِنَ الكِنايةِ الإيمائية، ولهذا قال: «وإذا انتفىٰ كونُه حقاً لم يَستَوجِبْ مُنكِرُه عذاباً».

قوله: (على سبيلِ التخصيصِ والتعيين): أما التخصيصُ فمِن تعريفِ الخبر وتوسيطِ ضمير الفَصْل، وأما التعيينُ فمِن اسم الإشارة، كقوله:

### هذا أبو الصَّقْر فَرْداً في محاسِنِهِ (٢)

قوله: (أَثْجَمَت)، الجوهري: «أَثْجَمَ المطرُ: إذا كَثُرَ ودام»، و«أسبَلَ: إذا هَطَل»، و«هتَنَ المطـرُ

#### مِن نَسْلِ شَيْبانَ بينَ الضَّالِ والسَّلَم

والضَّالُ: جمعُ ضَالَة، من شَجَر السَّدْر، والسَّلَم: جمعُ سَلَمة، نوعٌ من الشَّجَر أيضاً. انظر: «القاموس»، مادة (ضيل) و(سلم).

<sup>(</sup>١) تحرَّف في الأصل والمطبوع من «الكشَّاف» إلى: «أنجمت»، وأثبتُّ ما يُوافقُ لفظَ الطَّيبي، وهو الصواب؛ لأنَّ قولك: «أثجَمَ المَطَر»، معناه: كثُر وأسرَع، أما قولك: «أنجَمَ المطر»، فمعناه: أقلَع، كما في «القاموس»، مادة (ثجم) و(نجم)، والمُرادُ هنا الأولُ دونَ الثاني.

<sup>(</sup>٢) قائلُه ابنُ الرومي ـ كما في «معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص» للعباسي (١: ١٠٧) ـ ، يمدحُ أبا الصَّقر وزير المُعتَمِد، وتمامُه:

ومَطَرَت؛ كقولك: هَتَنَت وهَتَلَت، وقد كَثُرَ الإمطارُ في معنى العذاب.

فإن قلت: ما فائدة قوله: ﴿ مِنَ ٱلسَّكَآهِ ﴾، والإمطارُ لا يكونُ إلا منها؟ قلتُ: كأنه أُريدُ أن يُقال: فأمطِرْ علينا السَّجِّيل، وهي الجِجارةُ الـمُسَوَّمةُ للعذاب، فوضع ﴿ حِجَارَةً مِنَ ٱلسَّكَآهِ ﴾ موضعَ السِّجِّيل، كها تقول: صَبَّ عليه مَسْرُودةً مِن حَدِيد، تُريد: دِرْعاً.

يَهِينُ هَنْناً وهُتُوناً وتَمهْتاناً: قَطَر، والتَّهْتان: مَطَرُ ساعة يَفتُرُ (١) ثم يعود،، وكذلك التَّهْتال (٢).

قوله: (موضع السِّجِيل): أي: وُضِع هذا اللفظُ موضع ذلك اللفظ؛ زيادة للبيانِ وتصويراً للمُسمَّى، كما يُعبَّر عن الشيء بمعناه، فتقولُ في الكِنايةِ عن الإنسان: حيَّ مُستَوي القامةِ عريضُ الأظفار. وأصْلُ الكلام: فأمطِرْ علينا السِّجِيل، وهي الحِجارةُ المُسوَّمةُ للعذابِ المُنزَّلةُ من السهاء، فوضَع قولَه: ﴿ حِجَارةً مِن السّكمَلَةِ ﴾ مَوضِعَه. قال (٣) في قوله تعالى: ﴿ وَحَمَلْنَهُ عَنْ ذَاتِ ٱلْوَبَحِ وَدُمُرٍ ﴾ [القمر: ١٣]: «أراد السَّفينة، وهي مِن الصِّفاتِ التي تقومُ مقامَ الموصوفاتِ فتنُوبُ مَنابَها، وتُودِي مُؤدَّاها، بحيثُ لا يُفصَلُ بينها وبينها »، فلا يكونُ هذا استِعارةً كما ظُنَّ، فضلاً عن أن يكونَ تجريداً لها، ولكنَّ لفظة ﴿ فَأَمْطِـرَ ﴾ مُستَعارةٌ لـ «أنزِل »، سواءٌ قلت: حِجارةً من السياء أو سِجِّيلًا، لأنها لا تُستَعمَلُ حقيقةً إلا في الغيث.

قوله: (صبَّ عليه مَسْرودة): سَرَدَ الدُّرْع: نَسَجَها، وهو أَن يُداخِلَ الحِلَقَ بعضَها في بعض، والمسرودةُ: الدِّرعُ المثقوبة، وكذا لا فرقَ بين قولك: «مسرودة مِن حديد»، وبين قولك: «دِرْعاً»، إلا ما سبق.

<sup>(</sup>١) في (ح): «يقطر»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (هتن).

<sup>(</sup>٢) في (ط) و(ح): «التهتان»، وهو تكرار لا معنى له، وصَوَّبتُه إلى «التَّهْتال»، لأنه المُناسِبُ لقول الزخشري: «هَتَنَت وهَتَلَت»، و «التَّهتال» بمعنى «التَّهْتان»، كما في «الصِّحاح»، مادة (هتل).

<sup>(</sup>٣) أي: الزنخشري، فيما سيأتي في تفسير سورة القمر، عند الآية المذكورة (١٥٠: ١٢٧).

﴿ بِعَذَابٍ أَلِيدٍ ﴾ أي: بنَوْعٍ آخَرَ مِن جِنسِ العذابِ الأليم، يعني: أنَّ إمطارَ السِّجِّيلِ بعضُ العذابِ الأليم، فعَذَّبْنا به، أو بنَوْع مِن أنواعِه.

وعن معاوية: أنه قالَ لِرَجُلِ مِن سَبَأَ: ما أَجهَلَ قَومَكَ حينَ مَلَّكُوا عليهم امرأةً! قال: أَجهَلُ مِن قومي قَومُك، قالوا لرسولِ الله ﷺ حينَ دعاهُم إلى الحق: إن كانَ هذا هو الحقَّ فأمطِرْ علينا حِجارة، ولم يقولوا: إن كانَ هذا هو الحقَّ فأهدِنا له.

اللامُ لتأكيدِ النفي، والدلالةِ على أنَّ تعذيبَهم وأنتَ بينَ أظهُرِهِم غيرُ مُستَقيمٍ في الحِكمة، لأنَّ عادةَ الله وقَضِيَّةَ حِكمتِه أنْ لا يُعذِّبَ قوماً عذابَ استِئصالِ .....

قال صاحبُ «التخمير»(١): «اعلَمْ أنَّ الموصوفَ في مِثلِ قوله: «وعليهما مَسْرُودتان قضاهما داود»(٢)، وفي قوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُمْ قَصِرَتُ الطَّرْفِ عِينُ ﴾ [الصافات: ٤٨] مطروحٌ، والجمعُ بينه وبينَ هذه الصَّفةِ قبيح؛ إذ لو قلت: عليهما دِرْعانِ مَسْرُودتانِ قضاهما داود، كان مُستَقبَحاً، لأنه من المعلوم أنَّ «مَسْرُودَتَين قضاهما داود» لا يكونان إلا دِرْعَين، وأنَّ «قاصِراتِ الطَّرْفِ عِين» لم يَكُنَّ إلا حُوراً»(٣).

قوله: (أي: بنوع آخر من جِنسِ العذابِ الأليم): يعني: عطفُ ﴿ أَوِ ٱثْتِنَا بِعَذَابٍ ٱلِيمِ ﴾ علىٰ ﴿ فَأَمْطِرٌ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّكَآءِ ﴾ عَطْفُ الجِنسِ علىٰ النوع، فخصَّ بالعطفِ المعلمِّ الجِنسَ، فتناولَ بعضاً آخَرَ عن ما سبق، أي: اثتِنا بعذابِ أليمٍ سِواه، فهذا من بابِ عطفِ العامِّ الذي خُصَّ بالعطف.

داودُ أو صَنَعُ السَّوابِغ تُسبَّعُ

<sup>(</sup>۱) "التخمير" لمجد الدين أبي محمد القاسم بن الحسين الخوارزمي الحنفي، المعروف بصدر الأفاضل (٥٥٥- ١٦٧)، شـرح فيه كتابَ "المُفصَّل" في النحو للزمخشري، وهو شـرحُه البسيط، وله عليه شـرحٌ آخرُ مُتوسِّط، وثالثٌ مُوجَز. انظر: "كشف الظنون" (٢: ١٧٧٦)، و"الأعلام" للزركلي (٥: ١٧٥).

<sup>(</sup>٢) قطعة من بيت شعر لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من الشَّواهِدِ النَّحْويَة؛ استَشهَادَ به أبو عُبيدة في «مجاز القرآن» (١: ٢٧٥) و(٢: ٢٤ و١٤٣)، والزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص١١٧، والبيتُ بتهامه:

وعليهما مسرودتان قيضاهما

<sup>(</sup>٣) (التخمير) (٢: ١٠٧).

ما دامَ نبيُّهم بينَ أَظهُرهِم، وفيه إشعارٌ بأنهم مُرْصَدُونَ بالعذابِ إذا هاجَرَ عنهم، والدَّليلُ علىٰ هذا الإشعارِ قولُه: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ وإنها يَصِتُّ هذا بعدَ إثباتِ التعذيب، كأنه قال: وما كانَ ليُعذِّبَهم وأنتَ فيهم، وهو مُعذِّبُهم إذا فارقتَهم، وما لهم أنْ لا يُعذِّبَهم.

﴿ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ في موضع الحال، ومعناه: نفي الاستِغفارِ عنهم، أي: ولو كانوا من يُؤمِنُ ويَستَغفِرُ مِنَ الكُفْر لَمَا عَذَّبَهم، كقوله: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهُلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِطُلْمِ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [هود: ١١٧]، ولكنَّهم لا يُؤمِنُونَ ولا يَستَغفِرُون، ولا يُتوقَّعُ ذلكَ منهم.

وقيل: معناه: وما كان اللهُ مُعذِّبَهم وفيهم مَنْ يَستَغفِر، وهم المُسلِمونَ بينَ أظهُرِهِم مَنْ تَخلَّفَ عن رسولِ الله ﷺ مِنَ المُستَضعَفين.

قوله: (ومعناه: نفي الاستغفار عنهم): يعني: ليست هذه القرينة كالقرينة الأولى إلا في انتفاء (۱) العذابِ لوجود الاستغفار، كانتفائه لوجود الرسول ﷺ فيهم، لاقترانها بها؛ إذ المعنى: استحقاق العذابِ يَـدُلُّ على عَدَم الاستغفار، إذ لو استغفروه ما استحقُّوه، وهو نوعٌ من الكِناية. ونظيرُه: ﴿ وَمَا كَانَرَبُّكَ لِينُهُ إِلَى ٱلْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصَلِحُونَ ﴾ [هود: ١١٧]، يعني: إهلاكهم دليلٌ على إفسادهم، إذ لو أصلَحُوا ما أهلكَهُم، لأنَّ الله ليس بظلَّم للعبيد.

انظر إلى مرتبةِ الاستِغفارِ وعِظَمَ مَوقِعِه، كيف قُرِنَ حُصُولُه مع وجودِ سَيِّدَ البَشَـر في استِدفاع البلاء؟

روينا عن أبي داود<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ لَـزِمَ الاستِغفـارَ جَعَلَ اللهُ له من كُلِّ ضِيقٍ مَحْرَجاً، ومن كُلِّ هَمِّ فَـرَجاً، ورَزَقَه من حيثُ لا يَـحتَسِب».

قوله: (وقيل: معناه): هذا الوجهُ أبلغُ من الأول؛ لِمَا دلَّ علىٰ أنَّ استِغفارَ الغير بما يُدفَعُ به العذابُ عن أمثالِ أولئك الكَفَرة.

<sup>(</sup>١) في (ط): «ليست هذه القرينةُ كالقرينة إلا في انتفاء»، وفي (ح): «ليست هذه القرينةُ الأولىٰ كانتفاء»، وهذه الصفحات ساقطة من (ف)، والمُثبتُ مُلفَّقٌ من (ط) و(ف) جميعاً.

<sup>(</sup>٢) في «سننه» (١٥١٨)، وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٣٨١٩).

﴿ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ ﴾: وأيُّ شيءٍ لهم مِن انتِفاءِ العذابِ عنهم؟ يعني: لا حَظَّ لهم في ذلك، وهم مُعذَّبونَ لا مَحالة، وكيفَ لا يُعذَّبُونَ وحالهُم أنهم يَصُدُّونَ عن المسجدِ الحرام، كما صَدُّوا رسولَ الله ﷺ والمؤمنينَ الحرام، كما صَدُّوا رسولَ الله ﷺ والمؤمنينَ مِنَ الصَّدّ، وكانوا يقولون: نحنُ وُلاةُ البيتِ والحَرَم، فنَصُدُّ مَنْ نشاء، ونُدخِلُ مَنْ نشاء.

﴿ وَمَا كَانُوٓا أَوۡلِيَ آءُهُ ﴿ وَمَا استَحَقُّوا مَعَ إِشْراكِهِم وعَدَاوتِهم للدِّينِ أَن يكونوا وُلاةَ أَمْرِهِ وأربابه، ﴿ إِنْ أَوْلِيَآوُهُ وَ إِلَا ٱلْمُنَقُونَ ﴾ مِنَ الْسلِمين، ليسَ كُلُّ مُسلِم أيضاً ممن يَصلُحُ لأَنْ يَلِي أَمْرَه، إنها يَستأهِلُ ولايتَه مَنْ كان بَرّاً تقياً، فكيفَ بالكَّفَرةِ عَبَدةِ الأصنام؟! ﴿ وَلَكِكِنَّ أَكَثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ كأنه استثنى مَنْ كان يَعلَمُ وهو يُعانِدُ ويَطلُبُ الرِّياسة، أو أراد بالأكثر: الجميع، كما يُرادُ بالقِلَّةِ: العَدَم.

[﴿ وَمَا كَانَ صَلَانُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءٌ وَتَصْدِينَةٌ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكُفُرُونَ ﴾ ٣٥]

الـمُكَاء: فُعَال، بوَزْنِ الثَّغَاء والرُّغَاء، مِن: مَكَا يَمكُو: إذا صَفَر، ومنه الـمُكَّاء، كأنه سُمِّي بذلكَ لِكَثْرةِ مُكَائِه،

قوله: (وإخراجُهم): مبتدأ، والخبرُ «مِنَ الصَّدِّ»، قيل: هو عطفٌ على «كما صَدُّوا» مِن حيثُ المعنىٰ، والظاهرُ أنه جملةٌ مُستَطرَدة، يعني: أنهم كانوا يَصُدُّون صَدَّاً حقيقياً وغيرَ حقيقي، لأنَّ إخراجَهم رسولَ الله ﷺ مِن مَكَّةَ حينَ هاجَرَ مُلحَقٌ بالصَّدّ.

قوله: (ليس كلَّ مُسلِم ممن يَصَلُح): يعني: في تخصيصِ ذِكْرِ «المتقين»، والعُدُولِ إلىٰ «المؤمنين»: إشارةٌ إلى الإيغالِ والمبالغة.

قوله: (ومنه الـمُكَّاء)، الجوهري: «الـمُكَّاءُ\_بالمدِّ والتشديد\_: طائر، والجمعُ: المُكَاكيُّ، وبالتخفيف: الصَّفير». وأصلُه الصِّفة، نحو: الوُضَّاء والقُرَّاء، وقُرِئ: «مُكَا» بالقَصْر، ونظيرُ هما: البُكىٰ والبُكاء.

والتَّصْدية: التَّصْفيق؛ تَفعِلةٌ مِن الصَّدَىٰ، أو مِن: صَدَّ يَصدَّ، بمعنى: صاح ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ [الزخرف: ٥٧]، ......

قوله: (والقُرَّاء): أي: المُتنسِّكُون (١). الأساس: «قارئٌ وقُرَّاء: ناسِك، أي: عابد». الجوهري: «وقد تقرَّأ: تنسَّك، والجمعُ القُرَّاؤون».

قوله: (البُكي والبُكاء)، الجوهري: «إذا مَدَدتَ أردتَ الصَّوتَ مع البُكاء، وإذا قَصَرتَ أردتَ الدُّمُوعَ وخروجَها».

قوله: (تَفعِلةٌ مِنَ الصَّدىٰ)، الراغب: «الصَّدَىٰ: صوتٌ يَرجِعُ مِن كُلِّ مكانِ صَقيل، والتَّصْدية: كُلُّ صوتٍ يجرى الصَّدىٰ في أَنْ لا غِناءَ فيه. وقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَانُهُمُ مُ عِناءُ مَا يُورِدُونَه غِناءُ الصَّدىٰ ومُكاءُ (٢) الطير» (٣).

قوله: (أو مِن: صَدَّ يَصدُّ)، الجوهري: صَدَّ يَصُدُّ - بالضَّمِّ والكسر -: ضَجَّ (٤)، فالتَّصدِيةُ على هذا مِن إبدالِ أحدِ حَرفي التضعيف، كقولهم: تَقَضِّيَ البازي (٥)، ووجهُ رَبُطِ هذه الآية هو أنه تعالىٰ لمَّا عَلَّلَ التعذيبَ بقوله: ﴿ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [الأنفال: ٣٤]، عَطَفَ

<sup>(</sup>١) كذا قال، وهو يُحَالِفُ ما سينقلُه عن الجوهري من أنَّ جمعَه «القُرَّاؤون»، وهذا يعني أنَّ القُرَّاء مُفرَد، وهو ما صَرَّحَ به صاحبُ «القاموس» حيثُ قال: القُرَّاء «كرُمَّان: النَّاسِكُ المُتعبِّدُ، كالقارئ والمُتقرِّئ، الجُمعُ: قُرَّاؤونَ وقوارِئ». وعلى هذا فكانَ الأَوْلىٰ بالمُؤلِّفِ أن يقول: «أي: المُتنسِّك».

<sup>(</sup>٢) تحرَّفت في (ح) إلى: «مكان»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «المفردات» للراغب (صدى).

<sup>(</sup>٣) «مفردات القرآن» ص ٤٨١.

<sup>(</sup>٤) أي: صَدَّ يَصُدُّ، وصَدَّ يَصِدُّ، بمعنىٰ: ضَجَّ، ويُقالُ أيضاً: صَدَّ يَصُدُّ بالضَّمِّ لا غير - بمعنىٰ: أعرَضَ، وبمعنىٰ: مَنَع. انظر: «القاموس المحيط»، مادة (صدد).

<sup>(</sup>٥) قال ابنُ منظور في السان العرب، (قضض): اليقال: انقَضَّ البازي على الصَّيْد، وتَقَضَّض: إذا أسرَعَ في طيرانه مُنكَدِراً على الصَّيْد، وربها قالوا: تَقَضَّىٰ يَتَقَضَّىٰ، وكان في الأصل: تَقَضَّضَ، ولمَّا اجتَمَعَتْ ثلاثُ ضاداتٍ قُلِبَت إحداهُنَّ ياءً، كها قالوا: تمطَّىٰ، وأصلُه: تمطَّط، أي: تمدَّد».

وقرأ الأعمش: «وما كانَ صَلاتَهم»، بالنَّصْبِ علىٰ تقديمِ خَبَر ﴿ كَانَ ﴾ علىٰ اسمِه.

فإن قلتَ: ما وَجْهُ هذا الكلام؟ قلتُ: هو نحوٌ مِن قوله:

وما كنتُ أخشىٰ أنْ يكونَ عَطاؤُهُ أداهِمَ سُوداً أو مُحَذَرَجةً سُمْرا

والمعنىٰ: أنه وضعَ القُيودَ والسِّياطَ مَوضِعَ العطاء، ووَضَعُوا الـمُكَاءَ والتَّصْديةَ مَوضِعَ الصَّلاة، وذلكَ أنهم كانوا يطوفون بالبيتِ عُراةً؛ .....

قولَه: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَا نَهُمْ عِنْدَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءٌ وَتَصْدِينَةً ﴾ على ﴿ وَهُمْ يَصُدُّونَ ﴾ ، لأنه نوعٌ مِنَ الصَّدِّ، وقولُه: ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥ إِلَّا ٱلْمُنَقُونَ ﴾ مُعترضة، وقولُه: ﴿ وَلَذِكِنَ ٱكَثَرَهُمْ لاَيَعْلَمُونَ ﴾ يجوزُ أن يَتَعلَّق بالمُعترضة وبها قبلها.

قوله: (على تقديم خَبَرِ ﴿كَانَ ﴾ على اسمِه): فيلزمُ أن يكونَ الخبرُ معرفةً والاسمُ نَكِرة، ذهبَ صاحبُ «المفتاح» إلى أنه مِن بابِ القَلْب، وقال ابنُ جِنِّي: ﴿إِنَّ نكرة الجِنسِ تُفيدُ مفادَ مَعرِفَتِه، فإنك لو قلت: خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب، أو: إذا الأسدُ بالباب، لم تجدِ الفرقَ بينها، لأنك لا تُريدُ بالصُّورَتَين أسداً مُعيَّناً، فكأنه تعالى قال: ما كان صلاتُهم عند البيتِ إلا المُكَاء والتَّصْدية، أي: هذا الجِنسَ من الفِعْل، ولم يجرِ هذا مجرىٰ: كان قائمٌ أخاك، وكان جالسٌ أباك، لأنه ليسَ في «قائم» و «جالس» معنىٰ الجِنسيَّةِ التي تُلاقي مُعيَّناً نكرتُها ومعرفتُها علىٰ ما قدَّمناه» (١).

قوله: (وما كنتُ أخشى): «أخشى»، أي: أعلَم، و«أداهِم»: جمعُ أدهَم، وهو القَيْد، و«المُحَدرَجة» بالحاء المهملة: السِّياطُ المفتولةُ مِنَ الجلود، «يُقال: حَدْرَجَه، أي: فَتَلَه وأحكَمه». كذا ذكره الجوهري.

قوله: (وَضَعُوا(٢) المُكَاءَ والتَّصْدِيةَ مَوضِعَ الصَّلاة): وهو مِن أسلوبُ قولهم في التَّهَكُّم:

<sup>(</sup>١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٧٩).

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «ووضعوا»، والأمر فيه سهل.

الرجالُ والنِّساء، وهم مُشبِّكُونَ بينَ أصابِعهم، يَصفِرُونَ فيها ويُصفِّقُون، وكانوا يفعلون نحو ذلكَ إذا قرأ رسولُ الله ﷺ في صَلاتِه؛ يُخلِّطونَ عليه.

﴿ فَذُوقُوا ﴾ عذابَ القَتْلِ والأسْرِ يومَ بدر، بسَبَبِ كُفْرِكُم وأفعالِكم التي لا يُقدِمُ عليها إلا الكَفَرة.

[﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِ قُونَ أَمْوَلَهُمْ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ \* لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُعْلَبُونَ وَيَجْعَلُهُ فِي جَهَنَّمَ وَيَعْمَلُ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضِ فَيَرْكُمَهُ جَيِعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمُ أَنْ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضِ فَيَرْكُمَهُ جَيِعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمُ أَنْ الْطَيِّبِ وَيَجْعَلُهُ وَي جَهَنَّمُ أَنْ الْطَيِّبِ وَيَجْعَلُهُ فِي جَهَنَّمُ وَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْخَبِيثُ وَلَا اللَّهُ الْمُعَلِّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْمِنَ فَي الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُونَ اللَّهُ الْمُعْمَلُ الْمُعْمَلُونَ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الْمُعْمَلُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ اللَّهُ إِلَا اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ اللْمُومِ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الللَّهِ الللَّهِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِولِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِلِ الْمُعُمِلُولُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الللّهُ الْمُؤْمِق

قيل: نَزَلَتْ فِي المُطعِمينَ يومَ بَدْر، كان يُطعِمُ كُلُّ واحدِ منهم كُلَّ يومٍ عشرَ جَزَائِر.

### تحيَّةُ بَيْنِهِمُ ضَرْبٌ وَجِيعُ(١)

قوله: (وهُم مُشبِّكُونَ بين أصابعِهم): الأصمعيُّ: قلتُ لُنتَجِع بنِ نَبْهان: ما يكون؟ فشَبَّكَ بين أصابعه، ثم وَضَعَها على فمه ونَفَخ.

قوله: (عَشْرَ جَزَاثِر)، النهاية: «الـجَزُور: البعيرُ ذكراً كان أو أنثىٰ، إلا أنَّ اللفظَ مُؤنَّتُة، تقول: هذه الـجَزُور، وإن أردتَ ذَكَراً. والجمعُ: جُزُرٌ وجَزَائِرٍ (٢).

(١) قائلُه عمرُو بنُ مَعْدي كَرِب، كما في «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٢٣) و (٣: ٥٠)، وهو بتمامه:

وخَيْلِ قد دَلَفتُ لها بِخَيلِ تحيةُ بَينِهِمْ ضَربٌ وَجيعُ

ومعنى «دَلَفتُ»: نهضتُ، والدِّلفُ: الشُّجاع، كما في «لسان العرب»، مادة (دلف).

وقد استَشهَدَ الزمخشريُّ به فيها تقدَّم (في تفسير الآية ١٠ من سورة البقرة) على أنَّ (وَجيع) بمعنى: مُوجِع. ثم استَشهَدَ به في مواضعَ أخرى (المائدة: ٢٠، ومريم: ٧٦، والشعراء: ٨٩، والجاثية: ٢٥) على أسلوب التهكُّم، وقد بيَّنه في تفسير الآية المذكورة من سورة الشعراء بها يَحسُنُ الرجوع إليه.

(٢) هنا ينتهي السَّقط الطُويل الواقع في النسخة (ف)، وقد تَقَدَّم التنبية إليه في بدايته ص٦٥، وعادتِ المُقابلةُ علىٰ الأصول الثلاثة. وقيل: قالوا لكُلِّ مَنْ كانت له تجارةٌ في العير: أعينُوا بهذا المالِ على حَرْبِ مُحمَّد، لَعَلَّنا نُدرِكُ منه ثارَنا بها أُصيبَ مِنَّا ببَدْر، وقيل: نَزَلَتْ في أبي سُفيان، وقد استأجَرَ ليومٍ أُحُدِ أَلفينِ مِنَ الأحابيشِ سِوى مَن استَجاشَ مِنَ العرب، وأَنفَقَ عليهم أربعين أُوقيَّة، والأُوقيَّة: اثنانِ وأربعون مِثقالاً.

﴿لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ أي: كانَ غَرَضُهم في الإنفاقِ الصَّدَّ عنِ اتباعِ مُحَمَّد، وهو سبيلُ الله، وإن لم يكن عِندَهم كذلك، ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ﴾ أي: تكونُ عاقبة إنفاقِها نَدَماً وحَسْرة، فكأنَّ ذاتها تصيرُ نَدَماً وتَنقَلِبُ حَسْرة، ﴿ثُمَّ يُغْلَبُونَ ﴾ آخِرَ الأمر،

قوله: (الأحابيش)، الأساس: «هُم فِرَقٌ مُحْتَلِفةٌ مِن قبائلَ شَتَّىٰ حُلَفاءُ لقُريش، تحالَفُوا عند جَبَلِ يُسمَّىٰ: حُبَيشاً، ويُقال: عندي أُحبُوشٌ منهم، أي: جماعة».

قوله: (وإن لم يكنْ عندَهم كذلك): يعني: قيل: ﴿لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾، وإن لم يكونوا يعتقدون أنَّ الذي يُحاوِلُونَه صَدُّ عن سبيل الله، بلِ اعتقدوا أنه صَدُّ عنِ اتباع النبيِّ ﷺ، وفائدتُه التنبيهُ علىٰ غَبَاوَتِهم وجَهْلِهم، يعني: صَدُّهم عنِ اتباع النبيِّ ﷺ هو صَدُّ عن سبيلِ الله، وأنهم غافِلونَ عنه، واللامُ في ﴿لِيَصُدُوا ﴾ لام الصَّيرورة (١).

قوله: (فكأنَّ ذاتَها): يعني: الظاهرُ أنْ يُقال: ثم تكونُ عاقبةُ إنفاقِها حَسْرةً، فأنَّثَ الفِعلَ ليعودَ الراجعُ إلىٰ الأموال، فتصيرَ نفسُ الأموالِ حَسْرةً؛ مُبالغةً.

قوله: (وتَنقَلِبُ حَسْرة): أي: الأموالُ أو النفقة، وتحقيقُ المعنىٰ أنَّ قولَه: ﴿فَسَيُنفِقُونَهَا ﴾ جوابٌ عمَّا تَتَضمَّنُه الموصولةُ مع صِلَتِها من معنىٰ الشَّرْط، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَنَنُواْ الْمُرْعِنِينَ وَٱلْمُرْعِنِينَ وَٱلْمُرْعِنِينَ وَٱلْمُرْعِنِينَ وَٱلْمُرْعِنِينَ وَٱلْمُرْعِنِينَ وَالْمُرْعِنِينَ وَٱلْمُرْعِنِينَ وَاللهِ وج: ١٠].

<sup>(</sup>١) وهي لامُ العاقبة. انظر: «مغنى اللبيب» لابن هشام (١: ٢١٤).

و ﴿ يُنفِ عُونَ ﴾ إما حالٌ أو بَدَلٌ مِن ﴿ كَفَرُوا ﴾ أو عطفُ بيان، وفي تَضَمُّنِ الجزاءِ مِن معنى الإعلام والإخبار: التوبيخُ على الإنفاقِ والإنكارُ عليه، كها في قوله: ﴿ وَمَايِكُم مِّن يَعْمَةِ فَمِنَ الْإعلام والإخبار: التوبيخُ على الإنفاقِ في الشَّرْطِ والجزاء: الدَّلالةُ على كهالِ سوءِ الإنفاق، كها في قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَن تُدَّخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخَرَيْتَهُ ، ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، وقوله: مَن (١) أدرَكَ الصَّمَّانَ (٢) فقد أدرَكَ المرعىٰ.

وتلخيصُ المعنىٰ: أنَّ الذينَ يُنفِقُونَ أموالهَم الإطفاءِ نور الله، والصَّدِّ عن مُتابعةِ رسولِ الله ﷺ، فسيعلمونَ عن قريبٍ سُوءَ مَغَبَّةِ تلكَ الإنفاقِ وانقلابَها إلى حَسْرةِ ما أبعَدَها من الحسرات، ثم المَالُ إلى القتلِ والأُسْرِ في الدُّنيا، والخزي والنَّكَالِ في العُقبىٰ. ما أفصَحَها من آية!

قال القاضي: «الأولُ: إخبارٌ عن إنفاقِهم في تلكَ الحالِ وهو إنفاقُ بَدْر، والثاني: إخبارٌ عن إنفاقِهم في الله الخالِ وهو إنفاقُ بَدْر، والثاني: إخبارٌ عن إنفاقِهم فيها يُستَقبَلُ وهو إنفاقُ أُحُد، ويُحتَملُ (٣) أن يُرادَ بالإنفاقين واحدٌ، على أنَّ مَسَاقَ الإنفاقِ الأولِ لبيانِ عَرَضِ الإنفاق، ومَسَاقَ الثاني لبيانِ عاقبتِه» (٤). وقال الإمامُ في معنى قوله تعالى: ﴿ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمُ مَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ﴾: «سيقَعُ هذا الإنفاقُ وتكونُ عاقبتُه الخسرانَ والحشرة، لأنه يُذهِبُ المالَ ولا يُحصِّلُ المقصود، بل يَصيرونَ مغلوبينَ في آخِر الأمر » (٥).

<sup>(</sup>١) من قوله: «تكرير الإنفاق في الشرط» إلى هنا، سقط من (ح)، وأثبتُه من (ط) و(ف).

<sup>(</sup>٢) الصَّمَّان: أرضٌ صُلبة ذاتُ حجارة إلى جَنْبِ رمل، وهي أرضٌ فيها غِلَظٌ وارتفاع، وفيها قِيعانٌ واسعة تُنبِتُ السَّدْرَ والعُشْب، وإذا أخصبت الصَّمّانُ رَتَعَتِ العربُ جَيعها. كذا في «لسان العرب»، مادة (صمم).

<sup>(</sup>٣) في (ط) و(ح): "إنفاق أُحُد، تم كلامه، ويحتمل"، وفي (ف): «إنفاق أُحُد، ثم كلامُه، ويحتمل"، والكلامُ كُلُّه للبيضاوي، فالزيادةُ مُقحَمة. والله أعلم.

<sup>(</sup>٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٠٦ – ١٠٧).

<sup>(</sup>٥) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٨١).

وإن كانتِ الحربُ بينَهم وبينَ المُؤمنينَ سِجَالاً قبلَ ذلك، فيرجِعُونَ طُلَقاء، ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَ الْخَافِرون منهم ﴿إِلَى جَهَنَّمَ اللَّهُ لَأَغْلِبَ أَنَّا وَرُسُلِ ﴾ [المجادلة: ٢١]، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا ﴾: والكافرون منهم ﴿إِلَى جَهَنَّمَ يُعْشَرُونَ ﴾ لأنَّ منهم مَنْ أسلَمَ وحَسُنَ إسلامُه.

﴿لِيُمَيِّزَ اللهُ الخبيثَ الفريقَ الخبيثَ مِنَ الكُفَّار ﴿مِنَ ﴾ الفريقِ ﴿الطَّيِبِ ﴾ مِنَ الكُفَّار ﴿مِنَ ﴾ الفريقِ ﴿الطَّيِبِ ﴾ مِنَ الكُفَّار ﴿مِنَ ﴾ الفريقَ ﴿الطَّيِبِ ﴾ مِنَ الكُفَّامِنِ، فَيَجَعَلَ الفريقَ ﴿الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضِ فَيَرَّكُمُهُ جَمِيعًا ﴾ عبارةٌ عن الجمع والضَّمّ، حتى يَتَراكَبُوا، كقوله: ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِلدَّا ﴾ [الجن: ١٩]، يعني: لِفَرْطِ الجمع والضَّمّ، ﴿أَوْلَنَهِكَ ﴾ إشارةٌ إلى الفريقِ الخبيث.

وقيل: لِيميزَ المالَ الحبيثَ الذي أَنفَقَه المُشرِكونَ في عَدَاوةِ رسولِ الله عَلَيْهِ مِنَ المالِ الطَّيِّبِ الذي أَنفَقَه المُسلِمون، كأبي بكرِ وعُثمانَ رضيَ اللهُ عنهما في نُصْرته، ﴿فَيَرْكُمهُ هُ فَيَجعَلَه ﴿فِي جَهَنَمُ ﴾: في جُملةِ ما يُعذَّبُونَ به، كقوله: ﴿فَتُكُوكَ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ ﴾ الآية [التوبة: ٣٥]، واللامُ على هذا مُتعلِّقةٌ بقوله: ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسَرَةً ﴾، وعلى الأوّلِ بـ ﴿يُحَمَّرُونَ ﴾، و ﴿أُولَنَيِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾.

قوله: (سِجَالاً)، النهاية (١٠): «هو مِن قولِ أبي سُفيان: «والحربُ بيننا سِجَال»، أي: مرَّةً لنا ومرَّةً علينا».

قوله: (فَيَرجِعُونَ طُلَقاء)، النهاية: «واحِدُه: طَلِيق، فَعِيل بمعنىٰ: مفعول، وهو الأسيرُ إذا أُطلِقَ سَبيلُه»، والطُّلُقاء: هم الذين خُلِّي عنهم يوم فَتْح مكَّة.

قوله: (واللامُ علىٰ هذا مُتَعلِّقةٌ بقوله: ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ ﴾، وعلى الأولِ بـ﴿يُحْشَرُونَ ﴾): وذلك أنّ الخبيثَ والطيِّبَ علىٰ الأول وصفُ الأشخاص، فالمُناسبُ أن يكـونَ الـمُعلَّلُ ما يُعلَـمُ مـن قولـه: ﴿إِلَى جَهَنَـمَ يُحْشَرُونَ ﴾(٢)، والـمُشارُ إليه بقوله:

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ف) إلى: «الجوهري»، والمُثبتُ من (ط) و(ح)، وهو الصواب، فإنه في «النهاية» لابن الأثر (٢: ٣٤٤).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «وذلك أن الخبيث والطيب» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

وقُرِئ: ﴿ لِيَمِيزَ ﴾ علىٰ التخفيف.

[﴿ قُلُ لِلَّذِينَ كَفُرُوٓا إِن يَنتَهُوا يُغَفَرُ لَهُم مَّاقَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ ٣٨]

﴿ قُل لِللَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ مِن أبي سُفيانَ وأصحابه، أي: قُلْ لأجلِهم هذا القول، وهو ﴿إِن يَنتَهُوا يُغفَرْ لكم، وهي وهو ﴿إِن يَنتَهُوا يُغفَرْ لكم، وهي قراءةُ ابنِ مسعود، ونحوه: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَاسَبَقُونَا إلَيْهِ ﴾ قراءةُ ابنِ مسعود، ونحوه: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَاسَبَقُونَا إلَيْهِ ﴾ [الأحقاف: ١١]، خاطبوا به غيرَهم لأجلِهم لِيسمَعُوه، أي: إِنْ يَنتَهوا عمَّا هُم عليه مِن عَدَاوةِ رسولِ الله ﷺ وقِتالِه؛ بالدُّخولِ في الإسلام ﴿ يُغْفَرْ لَهُم مَّافَدْ سَلَفَ ﴾ لهم مِن العَداوة، ﴿وَإِن يَعُودُوا ﴾ لِقِتالِه، ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَتُ ٱلْأُولِينَ ﴾ ....

﴿أُوْلَيْهِكَ ﴾: الفريقُ الخبيث، ولذلك قال: ﴿لِيميزَ اللهُ الفريقَ الخبيث»، والفريقُ الخبيث: هم الحاسرون. وعلى الثاني: المرادُ مِنَ الخبيثِ والطّيّب: المالُ، فالمُناسِبُ أن يكونَ المُعلَّلُ قولَه: ﴿ثُمُّ مَّكُونُ عَلَيْهِ مَ حَسَرَةً ﴾، لأنَّ الضميرَ فيه للأموال، وليسَ إذن المُشارُ إليه القريبُ سِوىٰ قوله: ﴿ النِّذِينَ كَفَرُواْ ﴾، والظاهرُ أن يكونَ تعليلاً لـ ﴿ يُحَمَّمُونَ ﴾ فيدخلُ فيه أيضاً معنىٰ الحسرة، وذلك أنه تعالىٰ ليَّا بيَّن أنَّ إنفاقهم في الصَّدِّ، أثمَرَ لهمُ الحسرة والمغلوبية في الدُّنيا، ضَمَّ إليها حُكمَ ما يَلحَقُهم في الآخرة، فعَطَفَ جملة قوله: ﴿ وَالنِّذِينَ كَفَوُّ اللَّي اللهُ ويُعَلَّمُونَ وبعضُهم يموتون علىٰ الكُفر، أي: بعضُ الذين أنفقوا ليَصُدُّوا عن سبيلِ الله، ويُحشَرون لِيعَيزَ اللهُ الخبيثَ من الطَّيِّبِ مُطلَقاً.

ومعنىٰ ﴿أُوْلَكَيْمِكَ هُمُ ٱلْخَسِرُونَ ﴾: أولئك همُ المخصُوصُونَ بالخسرانِ الكامل، حيثُ خَسِرُوا الدُّنيا والآخرة، ذلك هو الخسرانُ المُين.

قوله: (وقُرِئَ: ﴿ لِيَمِيزَ ﴾ على التخفيف): كلُّهم إلا حمزةَ والكِسائيّ.

منهم الذينَ حَاقَ بهم مَكرُهُم يومَ بدر، أو: فقد مَضَتْ سُنَّةُ الذينَ تَحَزَّبُوا علىٰ أنبيائِهم مِنَ الأُمَم فدُمِّرُوا، فليَتَوقَّعُوا مِثلَ ذلكَ إن لم يَنتَهوا.

وقيل: معناه: أنَّ الكُفَّارَ إذا انتَهَوا عن الكُفْرِ وأسلَمُوا غُفِرَ لهم ما سَلَفَ لهم مِنَ الكُفْر والمعاصي، وخَرَجُوا منها، كما تَنسَلُّ الشَّعْرةُ مِنَ العجين، ومنه قولُه عليه السَّلام: «الإسلامُ يَجُبُّ ما قبلَه»، وقالوا: الحربيُّ إذا أسلَمَ لم تبقَ عليه تَبِعةٌ قطّ، وأما الذِّمِيُّ فلا يلزمُه قضاء حُقُوقِ الله تعالى، وتبقىٰ عليه حُقُوقُ الادميين.

قوله: (وقيل: معناه: أنَّ الكُفَّارَ إذا انتَهَوا): عطفٌ على قوله: ﴿ قُل لِللَّذِينَ كَ فَرُوٓا ﴾ مِن أبي سُفيانَ وأصحابِه»، والقولُ الأولُ تهديدٌ لكُفَّار قُريشٍ المُرادِينَ بقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِعُونَ أَمُوا لَهُمْ ﴾ وهو نَفَقَتُهم يومَ أُحُد، والموصولةُ مع صِلَتِها مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر، وهو على وجهين:

أحدهما: أن يُحمَلُ التعريفُ في الأوَّلِينَ على العَهْد، وهو المرادُ من قوله: «الذين حاقَ بهم مَكرُهُم يومَ بَدْر»، أو على الجِنسِ لِيَدخُلُوا فيه دخولاً أولياً، وهو الذي أراده بقوله: «أو الذين تحزَّبُوا على أنبيائهم».

والقولُ الثاني ـ أي: قولُه: «وقيل: معناه الكُفَّار» ـ ترغيبٌ في الدُّنُول في الإيهان وحَثَّ عليه، وهي عامة. ومعناه ما قاله الإمام: إذا انتَهَوا عن الكُفْر لهم ما للمُسلِمين، وعليهم ما علىٰ المُسلِمين، وإنْ عادوا إلىٰ الكُفر فقد رَجَعَ التَّسَلُّط والقَهْر.

وقلت: على هذا لا يَحسُنُ التقابُلُ بينَ قوله: ﴿وإِن يَـنتَهُوا ﴾ وبينَ قوله: ﴿وَإِن يَعُودُوا ﴾ وغينَ قوله: ﴿وَإِن يَعُودُوا ﴾ وغينَ قوله: ﴿وَإِن يَعُودُوا ﴾ حُسْنَه في الوجهِ الأول؛ لأنَّ التقابُلَ الظاهر: إن ينتهوا عن الكُفر يكونُ كذا، وإن لم ينتهوا ـ أي: دامُوا عليه ـ يكونُ كذا، لأن العَوْدَ الرجوعُ إلىٰ ما كان.

قوله: (الإسلامُ يَـجُبُّ ما قبلَه): روينا عن مُسلِم (١) عن عَمْرِو بنِ العاص: أتيتُ النبيَّ ﷺ

<sup>(</sup>۱) في اصحيحه ابرقم (۱۲۱).

وبه احتَجَّ أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه في أنَّ المُرتَدَّ إذا أسلَمَ لم يَلزَمْهُ قضاءُ العباداتِ المتروكةِ في حالِ الرِّدَةِ وقبلَها، وفَسَّرَ ﴿وَإِن يَعُودُوا ﴾ بالارتداد.

وقُرِئ: «يَغفِرْ لهم»، على أنَّ الضَّميرَ الله عَزَّ وجَلَّ.

[﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَقَىٰ لَا تَكُونَ فِتَنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِللَّهِ فَإِنِ النَّهَوَا فَإِنَ النَّهُوا فَإِنَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ مُولَىٰكُمُ فِعْمَ الْمُولَى وَفِعْمَ فَإِنَ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مُولَىٰكُمُ فِعْمَ الْمُولَى وَفِعْمَ النَّوْلِي وَفِعْمَ النَّوْلِي وَفِعْمَ النَّهِ مِنْ اللَّهُ مُولَىٰكُمُ فِعْمَ الْمُولَى وَفِعْمَ النَّقِيدُ ﴾ ٣٩-٤٠]

﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَقَىٰ لَاتَكُونَ فِتَنَةٌ ﴾: إلى أَنْ لا يُوجَدُ فيهم شِرْكٌ قطّ، ﴿ وَيَكُونَ اللّهِ اللّهِ وَلَهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَالْكُولُولُ وَاللّهُ وَاللّه

وقُرِئ: «تَعمَلون» بالتاء، فيكونُ المعنى: فإنَّ اللهَ بها تَعمَلُونَ مِنَ الجهادِ في سبيله، والدَّعْوةِ إلىٰ دِيـنِه، والإخراجِ مِن ظُلْمةِ الكُفْرِ إلىٰ نُورِ الإسلام.

فقلت: ابسُطْ يَمينَكَ لأُبايِعَك، فبَسَطَ يمينَه، قال: فقَبَضتُ يدي، فقال: «ما لَكَ يا عَمْرُو؟!» قلت: أردتُ أن أشترط، قال: «أما عَلِمتَ أنَّ قلتُ: أن يُغفَرَ لي، قال: «أما عَلِمتَ أنَّ قلت: أردتُ أن يُغفَرَ لي، قال: «أما عَلِمتَ أنَّ الإسلامَ يَهدِمُ ما كان قبلَه، وأنَّ الهجرة تَهدِمُ ما كان قبلَه، وأنَّ الهجرة تَهدِمُ ما كان قبلَه، وأنَّ الحجرة تَهدِمُ ما كان قبلَه، وأنَّ المجرة تَهدِمُ ما كان قبلَه، وأنَّ المحرة تَهدِمُ ما كان قبلَه، وأنَّ الحديث.

قوله: (يَجُبُّ) أي: يَقطَع. الجوهري: (المجبوب: المقطوع».

قوله: (وقُرِئ: تَعمَلُون) بالتاءِ الفوقانية في الشُّذُوذ، والمعنىٰ علىٰ هذه القِراءة: قاتِلُوهُم حتىٰ لا تكونَ فتنة، فإنِ انتهَوْا عنِ الشِّرْك، فإنَّ اللهَ يُجازيكُم بها تعملُونَ مِنَ الجهادِ في سبيله، فإن لم يَنتَهُوا وتَولَّوا فلا تَتَوانَوا في الجهاد، لأنَّ الله ناصِرُكم ومُعينُكم.

وعلىٰ المشهورة: فإنِ انتهَوا فإنَّ اللهَ يُثيبُهم علىٰ توبِتِهم وإسلامِهم، وإنْ لم يَنتَهُوا فإنَّ اللهَ يَنصُــرُ أعداءَهم عليهم، وهم أولياءُ الدِّين، حتىٰ يَقهَرُوهم. ﴿بَصِيرٌ ﴾ يُجازيكُم عليه أحسَنَ الجزاء.

﴿ وَإِن تَوَلَّوْا ﴾ ولم يَنتَهُوا، ﴿ فَأَعْلَمُوٓا أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَكَكُمْ ﴾ أي: ناصِرُكُم ومُعينُكُم، فَثِقُوا بولايتِهِ ونُصْرتِه.

[﴿ وَأَعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى الْقُرْبَى وَالْمِتَهُ وَالْمَسَكِينِ وَالْمِنْ وَالْمِيلِ إِن كُنْتُمْ ءَامَنتُم بِاللَّهِ وَمَا أَنَزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْفَرْقَانِ يَوْمَ الْفَرْقَانِ يَوْمَ الْفَرْقَانِ يَوْمَ الْفَرْقَانِ عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْفَرْقَانِ يَوْمَ الْفَرْقَانِ مَا اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ

واعلَم أنَّ هذه خاتمةٌ شريفةٌ في أمرِ الجِهاد، ولذلك كانت تخلُّصاً إلى ذِكْرِ ما بُدِئَتِ السُّورةُ به من حديثِ الغنائم وقِسْمَتِها.

قوله: (ما: موصولة، و ﴿ مِّن شَيْءٍ ﴾ بيانُه): قال أبو البقاء: ««ما» بمعنىٰ «الذي»، والعائدُ محذوف، و ﴿ مِّن شَيْءٍ ﴾ حالٌ من المحذوف، أي: ما غَنِمتُمُوهُ قليلاً وكثيراً » (١).

قوله: (﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ ﴾ مُبتَدأً، خَبَرُه محذوف): قال أبو البقاء: «الفاءُ دخلت في خبر «ما» بمعنىٰ: الذي، لِـمَا فيها من معنىٰ المُجازاة، و «أنّ» وما عَمِلَتْ فيه في موضع رفع خبر مبتدأ معنىٰ عذوف (٢)، أي: فالحكمُ أنَّ لله خُمُسه، وقيل: ويجوزُ أن تكونَ «ما» مصدرية، والمصدر بمعنىٰ المفعول، أي: واعلَمُوا أنَّ غَنيمَتُكُم، أي: مَعنُومَكُم» (٣).

قوله: («فإنَّ لله» بالكسر): في «فإنَّ»، قال أبو البقاء: «فعلىٰ هذا تكونُ «إنَّ» وما عَمِلَتْ فيه مُبتَدأً وخبراً، في موضع خَبَر المُبتَدأً» (٤).

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٣).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «قال أبو البقاء: الفاء» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

<sup>(</sup>٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٤).

<sup>(</sup>٤) المصدر السابق (٢: ٦٢٤).

ويُقوِّيهِ قِراءةُ النَّخَعيِّ: «فلله خُمُسُه»، والمشهورةُ آكَدُ وأثبَتُ للإيجاب، كأنه قيل: فلا بُدَّ مِن ثباتِ الخُمُسِ فيه، ولا سبيلَ إلى الإخلالِ به والتفريطِ فيه، مِن حيثُ إنه إذا حُذِفَ الخبرُ واحتَملَ غيرَ واحدٍ مِنَ المُقدَّرات، كقولك: ثابت، واجب، حق، لازم، وما أشبَهَ ذلك، كان أقوى لإيجابه مِنَ النَّصِّ على واحد. وقُرِئ: «خُمْسَه» بالسُّكون.

فإن قلت: كيفَ قِسمةُ الخمس؟ قلتُ: عندَ أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه: أنها كانت في عَهْدِ رسولِ الله ﷺ، وسَهْمٌ لذوي قُرْباهُ مِن بني هاشِم وبني الله ﷺ، وسَهْمٌ لذوي قُرْباهُ مِن بني هاشِم وبني المُطَّلِب، دونَ بني عبدِ شَمْسٍ وبني نَوفَل، استَحقُّوهُ حينَيْدِ بالنَّصْرةِ والمُظاهَرة، لِهَا رُوِيَ عن عُثهانَ وجُبير بنِ مُطعِم: أنها قالا لرسولِ الله ﷺ: "هؤلاءِ إخوتُكَ بنو هاشِم، لا نُنكِرُ فَضْلَهم لمكانِكَ الذي جَعَلَكَ اللهُ منهم، أرأيتَ إخواننا بني المُطَّلِبِ أعطيتَهم وحَرَمتنا، وإنها نحنُ وهُم بمنزِلةٍ واحدة!»،

قوله: (إذا حُذِفَ الخبرُ واحتَملَ غيرَ واحد) إلى قوله: (كان أقوى لإيجابهِ مِنَ النَّصِّ على واحد): قال صاحب «التقريب»: هذا مُعارَضٌ بلُزُومِ الإجمال<sup>(١)</sup>. والجواب: إنْ أُريدَ بالإجمال ما يحتملُ الواجبَ والنَّدْبَ والإباحةَ فالمقامُ يأبىٰ إلا الوجوب، وإن أريدَ به ما ذكرَهُ من قوله: «واجبٌ، حتٌّ، لازمٌ، ثابت»، فالتعميمُ يُوجِبُ التفخيمَ والتهويل من شِدّتها.

قوله: (لِـمَا رُوِيَ عن عثمانَ رضيَ اللهُ عنه وجُبَير) الحديث: أخرجه البخاريُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَهْ<sup>(٢)</sup>مع اختِلافٍ فيه.

قوله: (وإنها نحنُ وهُم بمنزلةٍ واحدة): وذلك أنَّ هاشهاً والمُطَّلبَ وعبدَ شمسٍ ونَوفَلاً

<sup>(</sup>١) أي: أنَّ حذفَ الخبر يلزمُ منه الإجمالُ في العبارة، والعبارةُ المجملةُ ليست أقوىٰ من المُبيَّنة المُفسَّرة، فكيف يستقيمُ ما قال الزمخشري!

<sup>(</sup>۲) البخاري (۳۱٤۰) و(۳۰۰۳) و(۲۲۲۹)، وأبو داود (۲۹۷۸) و(۲۹۸۰)، والنسائي (۱۳۷٪)، وابن ماجه (۲۸۸۱).

قال الحافظُ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشَّاف» (٢: ٣٠): «لم يُحسِنِ الطيبيُّ إذ عزا هذا الحديث للبخاري، فإن قوله: «لم يُفارقوني» إلى آخره: ليس في البخاري».

فقال عليه السلام: «إنهم لم يُفارِقُونا في جاهِليةٍ ولا إسلام، وإنها بنو هاشِم وبنو المُطَّلِبِ شيءٌ واحد»، وشَبَّكَ بينَ أصابعه. وثلاثةُ أسهُم: لليتامي والمساكينِ وابنِ السَّبيل.

وأما بعدَ رسولِ الله ﷺ: فسَهمُه ساقِطٌ بمَوتِه، وكذلك سَهْمُ ذوي القُربيٰ، وإنها يُعطَونَ لِفَقْرِهِم، فهم أُسُوةُ سائرِ الفُقَراء، ولا يُعطىٰ أغنياؤُهم، فيُقسَمُ علىٰ اليتامىٰ والمساكينِ وابنِ السَّبيل.

وأما عند الشافعيِّ رحمه اللهُ: فيُقسَمُ على خمسةِ أسهُم: سَهْمٌ لرسولِ الله ﷺ، يُصرَفُ إلى ما كان يَصرِفُه إليه مِن مَصالِحِ المُسلِمين، كعُدَّةِ الغُزاةِ مِنَ الكُراعِ والسَّلاحِ ونحوِ ذلك، وسَهْمٌ لذوي القُربىٰ مِن أغنيائهم وفُقَرائِهم، يُقسَمُ بينَهم للذَّكَرِ مِثلُ حَظِّ الأُنشَين، والباقي للفِرَقِ الثلاث.

وعندَ مالكِ بنِ أنسِ رحمه الله: الأمرُ فيه مُفوَّضٌ إلى اجتِهادِ الإمام، إن رأى قَسَمَهُ بينَ هؤلاء، وإن رأى أعطاه بعضَهم دونَ بعض، وإن رأى غيرَهم أولى وأهمَّ فغيرُهم.

فإن قلتَ: ما معنىٰ ذِكْرِ الله عَزَّ وجَلِّ وعَطْفِ الرسولِ وغيرِه عليه؟ قلتُ: يحتملُ أن يكونَ معنىٰ ﴿ يِلَهِ ... وَلِلرَّسُولِ ﴾: .....

أولادُ عبدِ مناف، ونسبةُ رسولِ الله ﷺ مع هؤلاءِ تنتهي إلى عبدِ مناف؛ هو محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ المُطَّلِبِ بنِ هاشِمِ بنِ عبدِ مناف<sup>(۱)</sup>، صلواتُ الله وسلامُه عليه، وأما عُثمانُ رضيَ اللهُ عنه: فهو ابنُ عفَّانَ بنِ أبي العاصِ بنِ أُميَّةَ بنِ عبدِ شمسِ بنِ عبدِ مناف، وأما جُبير: فهو ابنُ مُطعِمِ ابنِ عَدِيِّ بنِ نَوفَلِ بنِ عبدِ مناف.

قولُه: (من الكُرَاع): أي: الخيل. الأساس: «ومِنَ المجاز: أحبِسُ في سبيلِ الله الكُرَاع، أي: الخيل».

<sup>(</sup>١) من قوله: (ونسبة رسول الله ﷺ) إلىٰ هنا، سقط من (ح).

لِرسولِ الله ﷺ كقوله: ﴿وَاللّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُ أَن يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة: ٢٦]، وأن يُرادَ بذِكرِه: إيجابُ سَهْم سادسٍ يُصرَفُ إلى وَجْهِ مِن وُجُوهِ القُرَب، وأن يُرادَ بقوله: ﴿فَأَنَّ لِلّهِ خُسُكُهُ ﴾: أنَّ مِن حَقِّ الخُمُسِ أن يكونَ مُتَقرَّباً به إليه لا غير، ثم خَصَّ مِن وُجُوهِ القُرَبِ هَذَه الخمسة؛ تفضيلاً لها على غيرها، كقوله تعالى: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَمْلَ ﴾ [البقرة: ٩٨].

فعلىٰ الاحتمالِ الأول: مذهبُ الإمامين، وعلىٰ الثاني: ما قال أبو العالية: إنه يُقسَمُ علىٰ سِتَّةِ أسهُم: سَهْمٌ لله تعالىٰ .....

قوله: (إنَّ من حَقِّ الحُمُسِ أَن يكون مُتقرَّباً به إليه لاغير): الفرقُ بين هذا الوجه والثاني: أنَّ علىٰ الثاني الأصْل إيجابُ التَّسُويةِ بينَ هؤلاء المذكورينَ وبينَ حَقِّ الله، وعلى هذا لا تجبُ المُساواةُ؛ لأنَّ الحُمُسَ ثابتٌ لله، وهؤلاءِ اختصُّوا بالذِّكْرِ لمزيد الشَّرَف، فالمصالحُ هي التي أوجَبَ لهم ذلك، فيُقسَمُ عليهم وعلىٰ غيرهم بالاجتهاد.

قال الزَّجَّاج: «مذهبُ مالكِ في هذا الخمُسِ أنه إنها ذكرَ هؤلاءِ لأنه مِن أهمٍّ مَنْ هو يُدفَعُ إليهم، فيُجيزُ أن يُقسَمَ بينهم، ويُجيزُ أن يُعطيَ بعضاً دون بعض، ويُجيزُ أن يُخرجَهم من القسم إن كان أمرُ غيرهم أهمَّ من أمرِهم. وحُجَّتُه أنَّ ذِكْرَ هؤلاءِ إنها وقع للخُصُوص، كقوله تعالى: ﴿وَمَلَيَهِ كَيْرِهُم الخصوصهما، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَلَيَهِ كَيْرِهِ مَا أَنْ فَعُرُ مَا الْعَرة: ٩٨]، فذِكرُهما لخصوصهما، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَسْتَلُونَكُ مَاذَا يُمنفِقُونَ قُلُ مَا أَنْفَقتُ م مِن خَيْرٍ فَلِلُولِدَيْنِ وَٱلْأَقْرِينَ وَٱلْمَتَكِينِ وَآئِنِ السَيْدِيلِ ﴾ [البقرة: ٩٨]، فلرجل أن يُنفِقَ في البِرِّ على هذه الأصنافِ كيف شاء»(١).

قال في «الانتصاف»: «الأمرُ فيه موكولٌ عندَ مالكِ إلى رأيِ الإمامِ يَصْرِفُه في مصالح المُسلِمين، والآيةُ مُطابِقةٌ له، والمُرادُ منها بيانُ أنَّ الخمُسَ مصروفٌ في وُجُوهِ القُرُباتِ لله تعالى، وتخصيصُ ما ذُكِرَ تنبيهٌ على فَضْله»(٢).

<sup>(</sup>١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ١٥ ٦ـ٤١ ع).

<sup>(</sup>٢) «الانتصاف» (٢: ١٥٨) بحاشية «الكشاف».

يُصرَفُ إلى رِتاجِ الكعبة، وعنه: «كان رسولُ الله ﷺ يأخذُ الخُمُس، فيَضرِبُ بيده فيه، فيأخذُ منه قَبْضة، فيَجعَلُها للكعبة، وهو سَهْمُ الله، ثم يَقسِمُ ما بقيَ على خسة». وقيل: إنَّ سَهْمَ الله لبيتِ المال، وعلى الثالث: مذهبُ مالكِ بنِ أنس.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: أنه كان علىٰ سِتَّة: لله وللرسولِ سَهْمَان، وسَهْمٌ لأقارب حتىٰ قُبِض، فأجرىٰ أبو بكرٍ الخمسَ علىٰ ثلاثة، وكذلك رُوِيَ عن عُمَرَ ومَنْ بعدَه مِنَ الخلفاء.

ورُوِي: أَنَّ أَبا بكر رضيَ اللهُ عنه مَنَعَ بني هاشِمِ الخمسَ، وقال: إنها كانَ لكم أن يُعطىٰ فقيرُكُم، ويُزوَّجُ أيـِّمُكُم، ويُخدَّمَ مَنْ لا خادِمَ له منكم، فأما الغنيُّ منكم فهو بمَنزِلةِ ابنِ سبيلِ غني، لا يُعطىٰ مِنَ الصَّدَقةِ شيئاً، ولا يتيمٌ مُوسِسر.

قوله: (إلى رِتاجِ الكَعْبة)، الجوهري: «الرَّتَجُ ـ بالتحريك ـ: البابُ العظيم، وكذلكَ الرِّتاج، ومنه: رِتاجُ الكعبة (١)، أي: لها، فكُنِّي عنها بالباب، لأنَّ منه يُدخَلُ إليها »، وقيل: يُصرَفُ إلى مَصالِح الكعبةِ مِنَ السَّدَنةِ وغيرهم (٢).

قوله: (فأما الغنيُّ منكُم فهو بمنزلةِ ابنِ سبيل): يُريد: أنَّ «ذا القربىٰ» في الآية، وإنْ كانَ مُطلَقاً ظاهِراً، لكنَّه مُقيَّدٌ بقَيْدِ الفقرِ والاحتياج (٣)، لأنه مُقتَرِنٌ بها يُشتَرطُ فيه ذلك، لأنَّ ابنَ السَّبيلِ إنها يُعطىٰ لانقِطاعِه عن مالِه، و «اليتامىٰ» و «المساكين» علىٰ هذا عطفٌ.

قوله: (ولا يتيمٌ مُوسِر): عطفٌ على الضمير المرفوعِ<sup>(٤)</sup> في قوله: «لا يُعطىٰ من الصَّدَقة شيئاً»، وإنها عُطِفَ من غير تأكيدٍ للفَصْل.

<sup>(</sup>١) قوله: «النهاية: جعل ماله في رتاج الكعبة، سقط من (ح) و(ف).

<sup>(</sup>٢) ولم يُحرِّج الطيبي الحديث المذكور عند الزنخشري بعد قوله: «إلى رتاج الكعبة» مباشرة ـ وهو عند أبي داود في «المراسيل» (٣٧٤) ـ وتعقبه في ذلك السيوطي فقال: «لم يُخرِّجه الطيبي لعِزّبِه، وخرَّج ما بعده لكونه في الأصول المشهورة». نقله عنه المناوي في «الفتح السهاوي» (٢: ٦٥٧).

<sup>(</sup>٣) من بداية الفقرة إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٤) أي: الضمير المُستَر الذي هو في محلِّ رفع فاعل "يُعطى".

وعن زيـدِ بنِ عليِّ رضيَ اللهُ عنه كذلك، قال: «ليسَ لنا أن نبنيَ منه قُصُوراً، ولا أن نَركَبَ منه البَراذِين».

وقيل: الخمسُ كُلَّه للقَرابة، وعن عليٍّ رضي الله عنه أنه قيل له: إنَّ الله تعالى قال: ﴿وَٱلْمَاكَنِينَ وَالْمَسَاكِينِ ﴾؟ فقال: أيتامُنا ومساكينُنا.

وعن الحسنِ في سَهْمِ رسولِ الله ﷺ: أنه لوليِّ الأمرِ مِن بعدِه.

قال محيى السُّنَة: «الكتابُ ثم السُّنَةُ يَدُلانِ علىٰ ثُبُوتِهِ للأغنياءِ منهم (١)، والخلفاءُ بعدَ رسولِ الله ﷺ كانوا يُعطُونَه، ولا يُفضَّلُ فقيرٌ علىٰ غنيّ، والنبيُ ﷺ أعطىٰ العباسَ بنَ عبدِ المُطَّلبِ مع كثرةِ مالِه، والشافعيُّ ألحقَه بالميراثِ الذي يُستَحَقَّ باسم القرابة، فيُعطىٰ الرجلُ سَهْمَين، والأنثىٰ سَهْمً واحداً».

وقلت: وأما دلالةُ الكِتاب (٢): فلأنه تعالىٰ عَطَفَ «ذا القُربىٰ» على الرسولِ ﷺ مُطلقاً مِن غير تقييدِ بالفقر، وأما «ابنُ السَّبيل واليتامىٰ والمساكينُ» فمخصوصٌ بالدليل، ولا يَبعُدُ أن يُجعَلَ الاستِحقاقُ بحَسَبِ مفهومِ الألفاظِ الخمسة.

وفي التنزُّل مِنَ الأعلىٰ إلى الأدنىٰ: التنبيهُ على الاستِحقاقِ بحَسَبِ الأولويَّـة، وعلىٰ أنَّ المقصودَ من ذِكْرِ الله تعظيمُ رسولِ الله ﷺ، كما ذهبَ إليه الإمامان الشافعيُّ وأبو حنيفة رضيَ اللهُ عنهما، وأنَّ العِلَّةَ في الاستِحقاقِ كونُه ذا القُربىٰ، لا الاحتياجُ والفقر.

قوله: (البَراذِين): البِرْذُونُ مِنَ الدابَّة: خِلافُ الحَوَاد، الأساس: «وبَرْذَنَ الجوادُ: صارَ بِرْذُوناً، قال القُلَاخ<sup>(٣)</sup>:

لله دَرُّ جِيـادٍ أنــتَ سائــسُها بَرذَنتَها وبها التحجيلُ والغَرَرُ

<sup>(</sup>١) أي: من ذوي القربي، كما يدلُّ عليه سياقً كلام محيي السُّنة البغوي في «معالم التنزيل» (٣: ٣٥٩).

<sup>(</sup>٢) في (ح) و(ف): «الدلالة الكتاب»، ولا يستقيم، والمُثبتُ من (ط).

<sup>(</sup>٣) ابن حَزْن المِنقَري، وانظر البيت المذكور مع قِصَّتِه في: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٦٥)، و«عيون الأخبار» له (٤: ١٦)، و«الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (٢: ٥٧).

وعن الكَلْبي: أنَّ الآيةَ نزلت ببَدْر، وقال الواقدي: كان الخمسُ في غَزْوةِ بني قَينُقاعِ بعدَ بَدْرِ بشَهْرٍ وثلاثةِ أيام؛ للنِّصفِ مِن شَوَّال، علىٰ رأسِ عشرينَ شهراً مِنَ الهجرة.

فإن قلتَ: بِمَ تَعلَّقَ قُولُه: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِاللهِ ﴾؟ قلتُ: بمحذوفٍ يدلُّ عليه ﴿وَاعْلَمُوا ﴾، المعنى: إن كنتُم آمنتُم بالله فاعلَمُوا أنَّ الخمسَ مِنَ الغَنيمةِ يجبُ التَّقرُّبُ به، فاقطَعُوا عنه أطهاعَكم، واقتَنِعُوا بالأخماسِ الأربعة، وليسَ المُرادُ بالعِلم: المُجرَّد، ولكنَّه العِلمُ المُضمَّنُ بالعملِ والطاعةِ لأمرِ الله؛ لأنَّ العِلمَ المُجرَّدَ يَستَوي فيه المُؤمِنُ والكافر.

﴿ وَمَا آَنَزَلْنَا ﴾ معطوفٌ على ﴿ بِأَللَّهِ ﴾ أي: إن كنتُم آمنتُم بالله وبالـمُنزَلِ ﴿ عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾، وقُرِئ: «عُبُدِنا»، كقوله: «وعُبُدَ الطّاغوتِ» [المائدة: ٦٠] بضَمَّتين.

﴿ وَوَمَ ٱلْفُرْقَانِ ﴾: يومَ بَدْر، و﴿ الْجَمْعَانِ ﴾: الفريقانِ مِنَ الْسَلِمينَ والكافرين، والْكُورِن، والْلُود: ما أنزلَ عليه مِنَ الآياتِ والملائكةِ والفَتْحِ يومَئذ، ﴿ وَٱللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيثُ ﴾: يَقدِرُ على أن يَنصُرَ القليلَ على الكثير، والذَّليلَ على العزيز، كما فَعَلَ بكم ذلكَ اليوم.

قوله: (بِمَ تَعلَّقَ قولُه: ﴿إِن كُنتُدَّ مَامَنتُم بِاللَّهِ ﴾؟) يعني: ما جزاؤُه.

ولــَّا كان في هذا الشَّــرُطِ ــ المُذيَّلِ به الكلامُ السابقُ ــ التأكيدُ؛ لِــَا فيه من التكرير<sup>(۱)</sup>، وضُمَّ معه قَيْدُ الإيمان: كان المُرادُ من العِلمِ العملَ، وهو قَطعُ الطَّمَع بالكُلِّية عن الخمُس، والاقتِناعُ بالأخماس الباقية.

قوله: (وقُرِئَ: «عُبُينا») بالضَّمّ، أي: الرسولِ ﷺ وأصحابِه.

قوله: (من الآياتِ والملائكةِ والفَتْع): يعني: لم يَذكُرْ مفعولَ «ما أَنزَلَ» ليشملَ جميعَ ما يُناسِبُ أَن ينزلَ في ذلك المقام، ثم «الآيات» في قولِ المُصنَّف أيضاً مُطلَقة، فيجوزُ أَن يُرادَ بها ما ذهبَ إليه مُحيي السُّنَّة، قال: «وبما أنزلنا على عبدنا؛ يعني: قولَه: ﴿ يَسْتَكُونَكَ عَنِ اللَّنَّةَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى القَدرةِ الباهِرة، ويكونُ عطفُ «الملائكةِ النَّالةُ على القُدرةِ الباهِرة، ويكونُ عطفُ «الملائكةِ

<sup>(</sup>١) في (ط): «التأكيد لما فيه من التأكيد»، ولا يصحّ.

<sup>(</sup>٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٦٢).

[﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْمُدُوةِ ٱلدُّنِيَا وَهُم بِٱلْمُدُوةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّحْبُ أَسْفَلَ مِنحُمُّ وَلَوَ تَوَاعَكُدَّتُمْ لَاَخْتَلَفْتُدْ فِي ٱلْمِيعَالِهِ وَلَاكِن لِيَقْضِى ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَ عَنْ بَيِّنَةً وَإِنَ ٱللَّهُ لَسَكِيمٌ عَلِيدٌ ﴾ ٤٦]

﴿ إِذْ ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ ﴾ ، والعُدُوة: شَطُّ الوادي ، بالكَسْرِ والضَّمِّ والفَتْح، وقُرِئَ بِهِنَّ وبـ «العِدْية» ، على قَلْبِ الواوياء ، لأنَّ بينَها وبينَ الكسرةِ حاجِزاً غيرَ حَصِين، كما في الصِّبْية.

والفَتْح» مِن بابِ عطفِ ﴿ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ على ﴿ وَمَلَتَهِكَ تِهِ . ﴾ (١) [البقرة: ٩٨]، والذي يُشعِرُ بالثاني قولُه: ﴿ وَاللَّهُ عَلَى حَكِلٍ شَيْءٍ قَدِيدُ ﴾، وقراءةُ مَنْ قرأ: «عُبُدِنا»، بالجمع.

وفي إبدال ﴿ يَوْمَ ٱلْنَقَى ٱلْجَمْعَانِ ﴾ من ﴿ يَوْمَ ٱلْفُرْفَانِ ﴾ معنى التنميم، وأنَّ المُرادَ بالآياتِ الفُدرة، وفيه تصويرُ تلكَ الحالةِ الدالّةِ على ضَعْفِ أحدِ الفريقين وقُوَّةِ الآخر، وغَلَبةِ الضعيفِ على القويِّ بها أنزَلَ اللهُ من أسباب الفَتْح والنُّصْرة، ولو قيل: يومَ بدر، لم يُفِدُ هذا المعنى، والذي يَدُنُّ على التصوير إبدالُ قولِه: ﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْمُدُوةِ ٱلدُّنِيَا ﴾ [الأنفال: ٢٤] ثم إبدالُ وَلِه: ﴿ وَإِذْ أَنتُم بِٱلْمُدُوةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الأنفال: ٢٤] ثم إبدالُ ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلتَّقَيْتُمْ فِي آعَيُنِهُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٤].

قوله: (وقُرِئَ بهِنَّ): ابنُ كثير وأبو عمرو: بالكسر، والباقون: بالضَّمَّ<sup>(٢)</sup>، والفَتْحُ: شاذَ، وكذلك «العِدْية» بالياء.

قوله: (غير حَصِين): يعني: بينَ الواو وبينَ الكسر وَقَعَ الدال، وهو ساكنٌ، مانعٌ غيرُ قويّ، نحوُ الباءِ السَّاكنة في «الصِّبْية»، لأنها حاجزةٌ غيرُ حَصِينِ<sup>(٣)</sup> بينَ الكسرةِ والواو.

<sup>(</sup>١) أي: من باب عطف الخاص على العام.

<sup>(</sup>٢) انظر: «التيسير» للداني ص ١١٦، و «حجة القراءات» ص ١٠٦٠. ٣١.

<sup>(</sup>٣) من قوله: «يعني: بين الواو وبين الكسر» إلى هنا، سقط من (ط).

و ﴿ الدُّنيَا ﴾ و ﴿ القُصْوَى ﴾: تأنيث «الأدنى » و «الأقصى ». فإن قلت: كلتاهما «فُعْلى » مِن بناتِ الواو ، فلِمَ جاءت إحداهما بالياء ، والثانية بالواو ؟ قلت: القياسُ هو قلبُ الواو ياء كـ «العُلْيا» ، وأما ﴿ الْقُصْوَى ﴾ فكـ «القَودِ » في جَيئِهِ على الأصل ، وقد جاء «القُصْيا» ، إلا أنَّ استِعمالَ «القُصْوى » أكثر ، كما كَثُر استِعمالُ «استَصوبَ » مَعَ جيء «استَصاب» و «أغيلَت » مَعَ «أغالت » ، والعُدُوةُ الدُّنيا: مما يلى المدينة ، والقُصْوى: مما يلي مكّة .

﴿وَٱلرَّحَٰبُ أَسَّفَلَ مِنكُم ﴾ يعني الرَّكْبَ الأربعينَ الذينَ كانوا يَقُودُونَ العِيرَ أَسْفَلَ مِن مَكانِكُم، أَسْفَلَ مِن مَكانِكُم، أَسْفَلَ مِن مَكانِكُم، وهو مرفوعُ المَحَل، لأنه خَبَرُ المُبتَدأ.

قوله: (القياسُ هو قلبُ<sup>(۱)</sup> الواوياء كـ «العُلْيا»). فإن قلتَ: لا شَكَّ في وقوع ﴿الدُّنْيَا﴾ و﴿الْقُصَّوَىٰ﴾ في الآيةِ صفتَيْن (٢) لـ «العُدُوة»، فكيف الجمعُ بينَ هذا القولِ وبينَ ما في «اللَّفصَّل»: «وفُعْلىٰ: تُقلَبُ واوُها ياءً [في الاسم] دونَ الصِّفة، فالاسمُ نحو: الدُّنيا والعُليا والقُصْيا، وقد شَذَّ: القُصْوىٰ وحُزْوىٰ، والصِّفةُ قولُك \_ إذا بَنَيتَ «فُعْلىٰ» مِن غَزَوْت ـ: غُزُوىٰ»، صِفةٌ مِن (أفعلُ \_ فُعْلىٰ)، لا يكادُ يُستَعمَلُ اسهاً.

قلتُ: ذكرَ ابنُ جِنِّي: وإنها ذكرَ هذه \_ يعني: «الدُّنيا» و «القُصْيا» في مَوضِع الأسهاء، وأنَّ أصلَها الصِّفة، فإنَّ معنى «الدُّنيا» الدانيةُ القريبة، و «القُصْيا» القاصيةُ البعيدة، و «العُلْيا» بمعنى العالية، لأنها الآن قد ذُهِبَ بها مذهبَ الأسهاء بتَرْكِهم إجراءَها وَصْفاً في أكثرِ الأمْر، واستعمالِم إياها استِعمالَ الأسهاء.

قوله: (كـ«القَوَد»): يعني: القياسُ أن تُقلَبَ واوُها ألفاً كأشباهِه، فتَركُوهُ على ما كان، كذلك «القُصْوي».

<sup>(</sup>١) في (ط): «والقياس هو القلب، يعني: قلب»، وفي (ح) و(ف): «والقياس هو القلب هو قلب»، والمثبت من «الكشاف».

<sup>(</sup>٢) في الأصول الخطية: «صفتان»!

<sup>(</sup>٣) «المُفصَّل» للزمخشري ص ٩٩، وما بين حاصرتين استدركتُه منه، ولم يرد في الأصول الخطية.

فإن قلت: ما فائدةُ هذا التوقيت، وذِكرِ مراكزِ الفريقَين، وأنَّ العِيرَ كانت أسفَلَ منهم؟ قلتُ: الفائدةُ فيه: الإخبارُ عن الحالِ الدَّالَّةِ على قُوَّةِ شأنِ العَدُوِّ وشَوْكتِه، وتكامُلِ عُدَّتِه، وتمامُلِ عُدَّتِه، وتمَّدِ أسبابِ الغَلَبةِ له،

وخلاصةُ الجواب: أنَّ بعضَ الأخبارِ المُرادُ منه لازمُ الفائدة، وتخصيصُه باقتِضاءِ المقام، وخلاصةُ الجواب: أنَّ بعضَ الأخبارِ المُرادُ منه لازمُ الفائدة، وتحصيصُه باقتِضاءِ القليلِ مع والمقامُ هاهنا بيانُ قُدرةِ الله وتصويرُ صُنْعِهِ العجيبِ الشأن، وهو نُصْرةُ الضعيفِ القليلِ مع فُقدانِ الأسبابِ، ولا يحصلُ هذا إلا بأنْ يحكيَ صُورةَ الواقعةِ كما هي، لينتقلَ إلىٰ لازمها.

فإن قلتَ: فأيُّ فرقٍ بينَ هذا اللازمِ وبينَ ما وقعَ في كلامِ صاحبِ «المفتاح»: «وفائدةُ الخبر لـيَّا كانت هي الحكمَ أو لازمَ الحكم، وهو أنكَ تَعلَمُ الحكمَ (١) أيضاً»؟ قلتُ: هذا علىٰ مُقتَضىٰ الظاهر، فإنَّ كُلاً من الأخبار أيًا كان لا يَنفَكُّ عن الفائدةِ ولازمِها، كما قال: «والأولىٰ بدونِ هذهِ تمتنع»(٢)، لكن رُبَّما جُعِلَ ذلك ذريعةً إلىٰ التحسُّر والحِرمان كقولها: ﴿إِنِّي وَضَعْمُهَا لَىٰ التحسُّر والحِرمان كقولها: ﴿إِنِّي وَضَعَمُهَا

<sup>(</sup>١) في الأصلين: «حكم»، والمُثبَت من «مفتاح العلوم» ص١٧٨.

<sup>(</sup>٢) «مفتاح العلوم» ص١٦٦، وقد اختَصَرَه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى اختِصاراً شديداً بحيثُ صار غامضاً لا يُفهَم، ولفظُه بتهامه: «مَرجِعُ كَوْنِ الحَبر مُفيداً للمُخاطَب على استِفادةِ المُخاطَبِ منه ذلك الحكم، ويُسمَّىٰ هذا: فائدةَ الحَبر، كقولك: زيدٌ عالم؛ لمن ليسَ واقِفاً على ذلك، أو استِفادتِه منه أنك تَعلَمُ ذلك، كقولك لمن حَفِظَ التَّوْراة: قد حَفِظتَ التَّوْراة، ويُسمَّىٰ هذا: لازمَ فائدةِ الخبر، والأُولى بدون هذه تمتنع، وهذه بدونِ الأولى لا تمتنع».

فقولُه: «الأُولَىٰ بدون هذهِ تمتنع»: أي: إذا أردتَ بالخبر فائدتَه (حُكمَه) فلا بُدَّ مِن حُصُولِ الفائدةِ ولازمِها (أو: الحكم ولازمه) للمُخاطَب، فإذا قلتَ لمنْ لا عِلمَ له بعِلمِ زيد: زيدٌ عالم، حَصَلَتْ له فائدةُ الحَبر، وهي نِسبةُ العِلم إلىٰ زيد، ولازمُ الفائدة، وهو أنكَ تَعلَمُ هذه النَّسبة.

وضَعْفِ شَأْنِ المُسلِمين، والْتِياثِ أمرِهِم، وأنَّ غَلَبَتَهم في مِثلِ هذه الحالِ ليست إلا صُنْعاً مِنَ الله، ودليلاً على أنَّ ذلكَ أمرٌ لم يَتَيسَّـرْ إلا بحَوْلِهِ وقُوَّتِهِ وباهِرِ قُدْرتِه.

وذلكَ أنَّ العُدُوةَ القُصْوىٰ التي أناخَ بها المُشركونَ كان فيها الماء، وكانت أرضاً لا بأسَ بها، ولا ماءَ بالعُدُوةِ الدُّنيا، وهيَ خَبَارٌ تَسُوخُ فيها الأرجُل، .....

أَنْنَى ﴾ [آل عمران: ٣٦]، أو الامتِنان كقوله: ﴿ إِذَا أَنتُم بِٱلْمُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا ﴾، أو إلى التهديد كقولكَ للجاني: أنتَ الذي فعلتَ كذا، أو إظهارِ التَّحَزُّن نحو قوله:

أنتَ الذي (١) كَلَّفتني دُلَجَ السُّرَىٰ وجُونُ القَطَا بالحَلْهَتَين جُثُومُ (٢)

قوله: (والتِياث أمْرِهم)، الجوهري: «الالتِياث: الاختِلاطُ والالتِفاف، يُقال: التَاثَتِ الخُطُوب، والتاثَ برأسِ القَلَم شَعْرة» (٣).

قوله: (وهي خَبَار)، الجوهري: «هي الأرضُ الرِّخُوةُ ذاتُ الجِحَرة»(٤)، فقوله: «تَسَوخُ فيها الرِّجْلُ ولا يُمشىٰ فيها إلا بتَعَبِ ومَشَقَّة» تفسيرٌ للخَبار.

وقوله: «وهذه بدونِ الأولى لا تمتنع»، أي: إذا أردت بالخبر لازمَ الفائدة، فقد يحصُلُ هذا اللازمُ دونَ الفائدة لعِلمِ المُخاطَبِ بها قبل الخبر، كقولك لمنْ حَفِظَ التوراة: قد حَفِظتَ التوراة، أفادَ لازمَ الفائدة دونَ الفائدة نفسِها، إذ عِلمُه بذلكَ مُتَحَقِّق.

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الحماسة» لأبي تمام ص٢٧١: «أنتِ التي كلَّفتِني ...»، وعَزَاهُ إلى ابنِ الدُّمينة؛ وهو عبدُ الله بنُ عُبيد الله الخثعمي، والدُّمينة أمُّه.

<sup>(</sup>٢) قال المرزوقيُّ في «شسرح الحماسة» (٣: ٩٦٥): «السُّرَىٰ: سَيرُ الليل، والدُّلَج: السَّيرُ في بعض الليل، وإضافتُه إلى السُّرىٰ من باب إضافة البعض إلى الكل، والشاعرُ يُعدَّدُ على مَنْ يُخاطِبُها ما ناله حالاً بعد حالٍ مِن ضُروبِ المشقات والمتالف فيها. وجون القطا: جمع جونية، نوعٌ من الطيور، وجُثُوم: جمع جاثم، يُقال: جَثَم الطائر: إذا ألصَقَ صدرَه بالأرض، والجلْهة: ما استَقبَلَكَ من الوادى». انتهىٰ باختصار وتصرُّف.

<sup>(</sup>٣) في (ف): «الالتياث: الاختلاط والالتفات، يقال: التاثَ كذا بكذا: إذا اختلط به». والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الموافق لمَما في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (لوث).

<sup>(</sup>٤) جمعُ جُحْر، وهو ما يكونُ للضَّبِّ والحية ونحوهما. انظر: «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (جحر).

ولا يُمْشىٰ فيها إلا بتَعَبٍ ومَشَقَّة، وكانتِ العِيرُ وراءَ ظُهُورِ العَدُوِّ معَ كثرةِ عَدَدِهِم، فكانت الحهايةُ دونها تُضاعِفُ حَيَّتَهم، وتَشحَدُ في المُقاتَلةِ عنها نيَّاتِهم، ولهذا كانت العربُ تخرجُ إلىٰ الحربِ بظُعُنِهم وأموالهِم، ليبعثَهم الذَّبُّ عن الحريم، والغيرةُ عن الحُرُم، على بَذْلِ جُهَيْداهُم في القِتال، وأن لا يتركوا وراءَهم ما يُحدِّثُونَ أنفُسَهم بالانحيازِ إليه، فيَجمَعُ ذلكَ قُلوبَهم، ويَضبِطُ هِممَهم، ويُوطِّنُ نفوسَهم علىٰ أن لا يَبرَحُوا مَواطِنَهم، ولا يُخلُوا مَراكِزَهم، ويَبدُلُوا مُنتَهىٰ نَجْدَتِهم وقُصَارىٰ شِدَّتِهم.

وفيه تصويرُ ما دَبَّرَ سُبحانَه مِن أمرِ وَقْعةِ بَدْر؛ ليقضيَ أمراً كانَ مفعولاً؛ مِن إعزازِ دِينِه، وإعلاءِ كَلِمَتِه، حينَ وَعَدَ المُسلِمينَ إحدىٰ الطائفتَين مُبهَمةً غيرَ مُبيَّنة، ......

قوله: (وتَشْحَذُ في المُقاتَلة)، الجوهري: «شَحَذتُ السِّكِّينَ أَشحَذُهُ شَحْذاً، أي: حَدَدتُه، والمِشحَذُ: المِسَنّ»، وهو من الاستِعارةِ المَكْنيَّةِ أو التَّبَعيَّة.

قوله: (على بَذْلِ جُهَـيْداهُم)، الأساس: «بَـلَغَ جَهْدَه وجِهودَه، أي: طاقتَه، ولأبلُـغَنَّ جُهَيداي».

قوله: (مُتتَهىٰ نَجْدتِهم)، الأساس: «نَجُدَ الرَّجُلُ، ورجلٌ نَجِدٌ ونَجِيدٌ، أي: شجاع»(١).

قوله: (وفيه تصويرُ ما دَبَّرَ الله(٢)): قيل: هو عطفٌ على «فيه الإخبارُ عن الحال»، فيكونُ الجوابُ مِن وجهَين (٣). وقلت: بل هيَ واوُ الحال، أي: في التوقيتِ والإخبارِ عن الحالِ الدالَّةِ علىٰ قُوَّةِ شأنِ العَدُوِّ وضَعْفِ شأنِ المسلمين. وفي الإخبارِ علىٰ هذا النَّهْج: إدماجُ تصويرِ ما

<sup>(</sup>١) هذه الفقرة ـ من «قوله: منتهىٰ نجدتهم» إلى هنا ـ تَقَدَّمت في (ح) و(ف) قبل «قوله: علىٰ بَذْلِ جُهَيداهم»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو الصوابُ الموافقُ لترتيب «الكشاف».

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصول الخطية، ولفظ الجلالة ليس في الأصل الخطي من «الكشاف»، ولا في النسخ المطبوعة منه، لكن ورد في نصِّ «الكشاف» من (ط): «ما دَبَّر الله سبحانه»، والأمرُ على كل حال قريب.

<sup>(</sup>٣) أي: جوابُ الزمخشريِّ عن السُّؤالِ السَّالفِ في قوله: «فإن قلت: ما فائدةُ هذا التوقيت ...؟».

حتى خَرَجُوا لَيَأْخُذُوا العِيرَ راغبينَ في الخروج، وشَخَصَ بقُريشٍ مَرْعوبينَ مما بَلَغَهم مِن تَعرُّضِ رسولِ الله ﷺ لأموالهم، حتى نَفَرُوا ليمنعوا عِيرَهم، وسَبَّبَ الأسبابَ حتى أناخَ هؤلاءِ بالعُدْوةِ القُصْوىٰ ووراءَهم العِيرُ يُحامُونَ عليها، حتىٰ قامت الحربُ على ساق، وكانَ ما كان.

﴿ وَلَوْ تَوَاعَكُ أَنتُم وأهلُ مكَّة ، وتواضَعتُم بينكم على مَوعِدِ تَلتَقُونَ فيه للقِتال ، خَالَفَ بعضُكم بعضاً ، فثبَّطكم قِلَّتُكُم وكثرتُهم عن الوفاءِ بالموعد ، وثَبَّطَهم ما في قُلوبهم مِن تَهيُّبِ رسولِ الله ﷺ والمُسلِمين ، فلم يَتَّفِقْ لكم مِنَ التَّلاقي ما وَفَّقَهُ اللهُ وسَبَّبَ له .

﴿لِيَقَضِى ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوف، أي: ليقضي أمراً كان واجباً أن يُفعَل، وهو نَصْرُ أُوليائه، وقَهْرُ أعدائه، دَبَّرَ ذلك،

دَبَرَه اللهُ تعالىٰ، أي: صَوِّرُوا في أنفسِكم تلكَ الحالاتِ العجيبةَ الدالَّةَ على القُدرةِ الباهرةِ من فاتحتِها إلى خاتمتها، لتعرفوا حُسْنَ تدبيرِ الله فيها، في إعلاءِ كلمتِه، ونُصْرةِ أوليائِه، وقَهْرِ أعدائِه، إلى غير ذلك، وإليه الإشارةُ بقوله: «وكانَ ما كان»، وإنها قُلنا: إنَّ الواوَ للحالِ دونَ الإخبار؛ لأنَّ المُرادَ التنبيهُ والتصويرُ كها سبق.

قوله: (و شَخَصَ بقُرَيش)، الجوهري: «شَخَصَ من بلد إلى بلد (١) شُخُوصاً، أي: ذهب، وأشخَصَه غيرُه».

قوله: (أي: ليقضيَ أمراً كانَ واجِباً أن يُفعَل، وهو نصرُ أوليائِهِ وقَهْرُ أعدائِه): هذا (٢) إنْ كانَ بسَبَ الوَعْد \_ كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ٤٧] \_ فلا نزاع، وإن كان سببُه الاستِحقاقَ أو رعايةَ الأصلَح فلا، قال (٣) في «مريم» في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرا مَقْضِدَيًا ﴾ [مريم: ٢١]: «أي: مُقدَّراً مَسطُوراً في اللَّوْح، لا بُدَّ من جَرْيِهِ عليك، أو كانَ

<sup>(</sup>١) في (ط) و(ح): «من بلد كذا إلى بلد»، وفي (ف): «من بلد كذا إلى كذا»، والمُثبَتُ من «الصِّحَاح» للجوهري، مادة (شخص).

<sup>(</sup>٢) أي: وجوبُ الفِعل من سبحانه وتعالىٰ.

<sup>(</sup>٣) أي: الزنخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة مريم (٩: ٥٩٤).

وقوله: ﴿لِيَهْ لِكَ ﴾ بَكُلُ منه، واستُعيرَ «الهلاكُ» و«الحياةُ» للكُفْرِ والإسلام، أي: لِيَصدُرَ كُفْرُ مَنْ كَفَرَ عن وُضُوحِ بيِّنة، لا عن مُخالَجةِ شُبْهة، حتىٰ لا تبقىٰ له علىٰ الله حُجَّة، ويَصدُرَ إسلامُ مَنْ أسلَمَ أيضاً عن يقينِ وعِلم بأنه دينُ الحق الذي يجبُ الدُّخُولُ فيه والتَّمشُكُ به، وذلكَ أنَّ ما كانَ مِن وَقْعة بَدْرٍ مِنَ الآيات الغُرِّ المُحجَّلةِ التي مَنْ كَفَرَ بعدَها كان مُكابِراً لنفسِه مُغالِطاً لها.

## وقُرِئ: «لِيَهلَكَ» بِفَتْح اللام، ..........

أمراً حقيقاً بأن يكونَ ويُقضَىٰ»، إلى قوله: «وما كان سَبَباً في قوَّةِ الاعتِقادِ والتوصُّلِ إلى الطاعةِ والعمل الصالح، فهو جديرٌ بالتكوين».

قوله: (﴿ لِيَهْ لِكَ ﴾ بَدَلٌ منه): قال أبو البقاء: ﴿ ﴿ لِيَهْ لِكَ ﴾: يجوزُ أن يكونَ بَدَلاً من ﴿ لِيَقْضِى ﴾ بإعادةِ الحرف، وأن يكونَ مُتعلِّقاً بـ (يقضي »، أو بـ ﴿ مَفْعُولًا ﴾ » (١).

وقلت: البَدَلُ أُولىٰ؛ لأنَّ المُرادَ بالحياةِ الإيهان، وبالهلاكِ الكُفر، وبالبيِّنة إظهارُ كهالِ القُدرةِ الدالَّةِ على الحجَّةِ الدامغة، أي: فعلنا ذلك لتَظهرَ حُجَّةُ مَنْ أسلَمَ، ويَدحَضَ باطلُ مَنْ كَفَر، ولا ارتيابَ في أنَّ هذه المعاني في هذا التركيبِ أوضَحُ منها في قوله تعالىٰ: ﴿لَيَقَضِى ٱللَّهُ أَمْرًا كَالَ مَنْعُولًا ﴾.

قوله: («لِيهلك»، بفتح اللام): قال ابنُ جِنِّي في «الأحقاف»(٢): «أما «يَهلَكُ» بفتح الياءِ واللامِ جميعاً فشاذةٌ مرغوبٌ عنها، لأنَّ ماضِيَهِ «هَلَكَ» مفتوحُ العين، ولا يأتي: فَعَلَ يَفعَلُ، إلا (٣) إذا كان حرفُ الحلقِ في العينِ أو اللام، فهو من اللغةِ المُتداخِلة».

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٥).

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى : «الأحقاب»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب؛ يُريدُ أَنَّ ابنَ جِنِّي ذكرَ ذلكَ في كلامِهِ على سورةِ الأحقافِ مِنَ «المُحتَسب»، عندَ قولِهِ تعالى : ﴿فَهَلْ يُهُلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

 <sup>(</sup>٣) حرف «إلا» سقط من (ح) و(ف)، وأثبته من (ط)، ولا بُدَّ منه لتستقيمَ العبارة، ولفظُ ابنِ جِنِّي في «المحتسب» (٢: ٢٦٨-٢٦٩): «ولا يأتي «يَفعَلُ» بفَتْح العين فيهما جميعاً إلا الشاذ، وإنها هو أيضاً لغات تَداخَلَت، ولكنه يأتي مع حروفِ الحلقِ إذا كانت عيناً أو لاماً، نحو: قَرَأً يَقرَأ، وسَأَلَ يَسأَل».

و(حَيِيَ) بإظهار التضعيف.

﴿لَسَمِيعٌ عَلِيدٌ ﴾: يَعلَمُ كيفَ يُدبِّرُ أمورَكم ويُسوِّي مَصَالحكم، أو: ﴿لَسَمِيعٌ عَلِيدٌ ﴾ بكُفْرِ مَنْ كَفَرَ وعِقابِه، وبإيهانِ مَنْ آمَنَ وثوابِه.

[﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيكُ أَولَقَ أَرَسَكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَنَسَزَعْتُمْ فِ ٱلْأَمْرِ وَلَنَكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمُ إِنَّـهُ، عَلِيمُ إِذَاتِ ٱلصُّـدُورِ ﴾ ٤٣]

﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ نَصَبَه بإضهار: اذكُر، أو: هو بَدَلٌ ثانٍ مِن ﴿ يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ ﴾ [الأنفال: ٤١]، أو مُتعلِّقٌ بقوله: ﴿ لَسَجِيعٌ عَلِيتُ ﴾ [الأنفال: ٤١]، أي: يَعلَمُ المصالحَ إِذ يُقلِّلُهُم في عَيْنِك، ﴿ فِي مَنَامِكَ ﴾: في رُؤياك، وذلك أنَّ الله عَزَّ وجَلَّ أَراهُ إياهم في رُؤياهُ قليلاً، فأخبَرَ بذلكَ أصحابَه، فكان تثبيتاً لهم وتشجيعاً على عَدُوِّهم.

قوله: (و «حَيِيَ») أي: وقُرِئ : «حَيِيَ» بإظهار التضعيف؛ نافع والبَزِّي وأبو بكر (١١)، قال أبو البقاء: « ﴿حَيَ ﴾: يُقرَأُ بتشديدِ الياء، وهو الأصل، لأنَّ الحرفَينِ مُتَاثِلانِ مُتحرِّكان، مثل: شَدَّ ومَدَّ، ويُقرأُ بالإظهار؛ وفيه وجهان:

أحدهما: أنَّ الماضيَ حُمِلَ على المُستَقبل (٢)، وهو يحيا، فكما لم يُدغَمْ في المُستَقبل، لم يُدغَم في الماضي، وليس كذلك: شَدَّ ومَدَّ، فإنه يُدغَمُ فيهما جميعاً.

والثاني: أنَّ حركةَ الحرفَينِ مُختلفة، فالأولى مكسورة، والثانيةُ مفتوحة، واختِلافُ الحركتَينِ كاختِلافِ الحركتَينِ كاختِلافِ الحرفَين، ولذلك أجازوا في الاختيار: لَحِحَتْ عَينُه، وضَبِبَ البلدُ: إذا كثر ضَبُّه» (٣).

الجوهري: «لَحِحَتْ عَينُه: إذا لَصِقَت بالرَّ مَص (٤)، وهو أحدُ ما جاء على الأصل».

<sup>(</sup>١) انظر: «التيسير» ص١١٦، و «حجة القراءات» ص١١٣.

<sup>(</sup>٢) في (ح): «قال أبو البقاء: حيىٰ يقرأ المستقبل»، وفيه سقط واضح، أخَلَّ بالعبارة، والمُثبَت من (ط) و(ف).

رً (٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٥ - ٦٢٦)، وقوله: «إذا كثُر ضَبُّه»، أي: كَثُرَ فيه الضَّبُّ الحيوانُ المعروف.

<sup>(</sup>٤) الرَّمَص: وَسَخٌ أبيضٌ يجتمعُ في المُوق، كما في «القاموس»، مادة (رمص).

وعن الحسن: ﴿فِي مَنَامِكَ ﴾: في عَيْنِك، لأنها مكانُ النَّوْم، كما قيلَ للقَطِيفة: المنامة؛ لأنه يُنامُ فيها. وهذا تفسيرٌ فيه تعشُّف، وما أحسَبُ الرواية صحيحةً فيه عن الحسن، وما يُلائِمُ عِلمَه بكلام العربِ وفصاحتَه.

قوله: (وهذا تفسيرٌ فيه تعشَّف، وما أحسَبُ الروايةَ صحيحةً): ورواه محيي السُّنَّةِ عن الحسن أيضاً(١).

وقال الزَّجَاج: «رُوِيَ عن الحسن: أنَّ معناها: في عَينِكَ التي تنام (٢) بها، وكثيرٌ من النَّحْويِّين يَـذهبُونَ إليه، يعني: ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ ﴾ في مَوضِع ﴿مَنَامِكَ ﴾، أي: في عَينِك، ثم حُذِفَ الموضِع، وأُقيمَ المنامُ مَقامَه، وهذا حَسَن، ولكنْ قد جاءَ في التفسير: أنَّ النبيَّ ﷺ رآهُم في النَّوم قليلاً، وقَصَّ الرُّؤيا على أصحابِه. وهذا المذهبُ أسوَغُ في العربية، لأنه قد جاءَ ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيِّتُمْ فِ آَعَيُنِكُمْ قَلِيلاً ﴾، فذلَّ بهذا على أنَّ هذه الرُّؤية (٣) رؤيةُ الالتِقاء، وأنَّ تلكَ رؤيةُ النوم) (٤).

قلت: أراد الزَّجَّاج أن هذا الوجه حَسَنٌ من حيثُ التأويل، لكنَّ النَّظْمَ يأباه؛ لأنَّ الآيةَ الثانيةَ داعيةٌ إلى المُخالَفةِ بين الرُّؤيَتَين، فيُقال: إنَّ المُخالَفةَ حاصِلة، وهيَ أنَّ الإراءةَ في الأولِ

<sup>(</sup>١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٦٣)، وقد أورده عن الحسن من غير إسناد.

ورواه ابنُ أبي حاتم في «تفسيره» (٥: ١٧٠٩) قال: «حَدَّثنا أبي، حَدَّثنا يوسفُ بنُ موسىٰ التُّسْتَري، حَدَّثنا أبو تُتيبة، عن سَهْل السَّرَّاج، عن الحسن ...».

قلت: سَهْل السَّرَّاج: هو سهلُ بن أبي الصَّلْت، وهو ثقة، إلا أنَّ يحيىٰ بنَ سعيد القَطَّان أنكرَ له بعضَ ما يرويه عن الحسن، وعلىٰ هذا فيُتوقَّفُ في قبول أفرادِهِ عنه لا سيَّما ما يُستَنكَرُ منها، وبه يَظهَرُ أن ظَنَّ الزخشريِّ رحمه الله في محَلِّه.

<sup>(</sup>٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «التي لا تنام بها»، وهو خطأ. وانظر: «معاني القرآن» للنَّحَّاس (٣: ١٦٠)، و «زاد المسير» لابن الجوزي (٣: ٣٦٣).

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ح) إلى «الرواية»، والمثبت من (ط) و(ف). ووقع مثل هذا التحريف أيضاً فيها سيأتي بعد قليل في قوله: «الرؤيتين».

<sup>(</sup>٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ١٩٤).

﴿ لَفَشِلْتُمْ ﴾: لَجَبُنتُم وهِبتُمُ الإقدام ﴿ وَلَكَنَازَعْتُمْ ﴾ في الرأي، وتَفرَّقَتْ فيها تَصنَعُونَ كَلِمتُكُم، وتَرجَّحتُم بينَ النَّباتِ والفِرار ﴿ وَلَكِ نَ ٱللَّهَ سَلَمَ ﴾ أي: عَصَمَ وأنعَمَ بالسَّلامةِ مِنَ الفَشَلِ والتنازُع والاختلاف، ﴿ إِنَّهُ مَلِيكُ إِذَاتِ ٱلصُّدُودِ ﴾ يَعلَمُ ما سيكونُ فيها مِنَ الجُرْأةِ والجُرْنِ والصَّبْرِ والجُزَع.

[﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِى ٱللهُ أَمْرُاكَاتَ مَفْعُولًا وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ ٤٤]

﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾ الضّميران مفعولان، يعني: وإذ يُبصّرُكُم إياهم، و ﴿ وَلِيكَ ﴾ نصبٌ على الحال، وإنها قَلَ لَهُم في أعينهم تصديقاً لرؤيا رسولِ الله ﷺ، وليُعايِنُوا ما أخبَرَهُم به، فيزدادَ يقينُهم، ويَجِدُّوا ويَثبُتوا.

خُصَّت بالرسولِ ﷺ، وفي الثاني عَمَّت، كأنه صلواتُ الله عليه أُرِيَ في اليقظةِ أنهم قليلونَ ليُشَجِّعَ أصحابَه، فأخبَرَهم بها رأى لئلًا يَجبُنوا، كها قال: ﴿ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَكَ نَرَعْتُهُمْ فَ اللهُ عَليهم أيضاً، وَلَلَـٰنَزَعْتُمْ فَى اللهُ عليهم أيضاً، حيثُ قال: ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِ أَصحابِه رضوان الله عليهم أيضاً، حيثُ قال: ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيِّتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا ﴾ فتجاوبَتِ الإراءتان. والله أعلم.

وفائدةُ العُدولِ عن العينِ إلى مكانها: الإشعارُ بحُصُولِ الأمنِ الوافر، وإنزالِ السَّكينةِ التامة، وعَدَمِ اللَّبالاةِ بهم، وهو كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ بَمَّدِ ٱلْغَيِّرَ أَمَنَةُ نُّمَاسًا ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، قال (١): «أَنزَلَ اللهُ الأمنَ على المؤمنين، وأزالَ عنهمُ الخوفَ الذي كانَ بهم، حتى نَعِسُوا وغلبهمُ النوم».

قوله: (وتَرَجَّحتُم بينَ الثَّباتِ والفِرار)، الأساس: «رَجَحتُ الشيء: وَزَنتُه بيدي، ونظرتُ ما ثِقْلُه».

<sup>(</sup>١) أي: الزمخشريُّ، وذلك فيها تَقَدَّم في تفسير الآية المذكورة من سورة آل عمران (٤: ٢٠٤).

قال ابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: «لقد قُلِّلُوا في أعيُننا حتىٰ قُلتُ لرجلِ إلىٰ جَنْبي: أَتُراهُم سبعين؟ قال: أُراهُم مئة، فأسَرْنا رجلاً منهم، فقُلنا له: كم كنتُم؟ قال: ألفاً، ﴿وَيُقَلِلُكُمْ فِنَ أَعَيْنِهِمْ ﴾ حتىٰ قالَ قائلٌ منهم: إنها هُم أَكَلَةُ جَزُور.

فإن قلت: الغَرَضُ في تقليلِ الكُفَّارِ في أعيُنِ المُؤمنينَ ظاهِر، فما الغَرَضُ في تقليلِ المُؤمنينَ في أعينهم؟ قلتُ: قد قَلَّهم في أعينهم قبلَ اللَّقاء، ثم كَثَرَهُم فيها بعدَه؛ ليَجترِئُوا عليهم قِلَّة مُبالاةٍ بهم، ثم تَفجَأَهُمُ الكثرةُ فيبَهتُوا ويهابوا، وتَفلَّ شَوْكتَهم حينَ يَرُونَ ما لم يكن في حِسابِهم وتقديرهم، وذلكَ قولُه: ﴿ يَرَونَهُم مِثْلَيْهِمْ رَأْي الْمَيْنِ ﴾ [آل عمران: ١٦]، ولِئلًا يَستَعِدُوا لهم، ولِيعَظُمَ الاحتِجاجُ عليهم باستيضاحِ الآيةِ البينةِ مِن قِلَّتِهم أُولاً، وكثرتِهم آخِراً.

فإن قلت: بأيِّ طريقٍ يُبصِرُونَ الكثيرَ قليلاً؟ قلتُ: بأن يَستُرَ اللهُ بعضَه عنهم بسَاتِر، أو يُحدِثَ في عُيُونِهم ما يَستَقِلُّونَ به الكثير، كما أحدَثَ في أعيُنِ الحُوْلِ ما يَرَونَ به الواحدَ اثنين، وكانَ بينَ يَدَيهِ ديكٌ به الواحدَ اثنين، وكانَ بينَ يَدَيهِ ديكٌ واحد، فقال: فما لي لا أرى هذينِ الدِّيكين أربعة؟

قوله: (أَكَلَةُ جَزُور): يُضرَبُ في القِلَّةِ والأمرِ الذي لا يُعبَأُ به. الجوهري: «قولهم: هُم أَكَلَةُ رأس، أي: قليلٌ يُشبِعُهم رأسٌ واحد، وهو جمعُ آكِل».

قوله: (أو يُحدِثَ في عُيُونهم ما يَستَقِلُونَ به الكثير): قال في «الانتصاف»: «فيه دليل بَيِّنٌ على أنَّ الله هو الذي يَخلُقُ الإدراكَ في الحاسَّة، ويكونُ غيرَ موقوفٍ على سَبَبٍ من مُقابَلةٍ أو ارتفاع حُجُبٍ وغيرِها، إذ لو كانت هذه الأسبابُ مُوجِبةً للرُّؤيةِ عقلاً، لَمَا أمكنَ أن يَستَتِرَ عنهمُ البعضُ ويُدرِكوا البعض، فيجوزُ خَلْقُ الإدراكِ مع انتِفاءِ هذه الأسباب، وأن لا يَخلُقَه مع اجتماعها، وهو رَدُّ علىٰ مَنْ أنكرَ رؤيةَ الله تعالىٰ "(۱). انتهى كلامُه.

<sup>(</sup>١) «الانتصاف» (٢: ١٦١) بحاشية «الكشاف».

[﴿ يَكَأَيُّهُمَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَآثَبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَكُمْ لُفَاحُونَ \* وَاَطِيعُواْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَزَعُواْ فَنَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوٓاً إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّنِرِينَ ﴾ 20-23]

﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً ﴾: إذا حاربتُم جماعةً مِنَ الكُفَّار، تركَ أَن يَصِفَها؛ لأنَّ المُؤمنينَ ما كانوا يَلقَونَ إلا الكُفَّار. واللِّقاء: اسمٌ للقِتالِ غالِبٌ، ﴿فَاتْبُتُوا ﴾ لِقِتالِهم ولا تَفِرُّوا، ﴿وَأَذْكُرُوا ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ في مَواطِنِ الحربِ مُستَظهرينَ بذِكرِه، مُستَنصِرينَ به، .....

فإن قلتَ: «لكن» تقتضي أن يكونَ ما قبلَها مُخالِفٌ لِمَا بعدَها، وقوله: ﴿وَلَوَ أَرَسَكَهُمْ ... لَّفَشِلْتُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٣] معناه: ما أراكهم كثيراً وما فَشِلتُم، فأين مُقتضى ذلك؟

قلتُ: هو استدراكٌ من كلام مُقدَّر، أي: ما فَشِلتُم فسَلِمتُم فلا تحسبوا أنَّ تلك السلامةَ المُوجِبةَ للنُّصْرة كانت منكم، لكنَّ اللهَ سَلَّمكم ونَصَرَكم، كقوله: ﴿ فَلَمَ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِحَ اللهَ قَنَلُهُمْ وَلَكِحَ اللهَ قَنلَهُمْ وَلَكِحَ اللهَ قَنلَهُمْ وَلَكِحَ اللهَ قَنلَهُمْ وَلَكِحَ اللهَ قَنلَهُمْ وَلَكِحَ اللهَ قَنلَهُم فإنكم ما قَنلَهُم وَلكَ إلله وَلكَ الله قَتلهم فإنكم ما قَتلتُموهم، ولكنَّ الله قَتلَهم، وما رميتَ إذ رميت.

وفي وَضْع اسم الله تعالى مَوضِعَ المُضمَر إشعارٌ بأن الأمرَ عظيمُ الشأن، فلا يَصدُرَنَّ ذلك إلا عن باهِرِ السُّلطان، وفيها رَدُّ للمعتزلة؛ لأنه نفى أن يكونَ (١) سببُ المُسبَّب سَبَباً.

و يجوزُ أن تُحمَلَ «لو» على معنى: أي: إن فُرِضَ إراءتكم كثيراً لَفَشِلتُم ووقعتُم في العطب، ولكن لم يحصل المفروض، أي: الإراءة، فلم يحصل العطب، فوضعَ المُسبَّبَ موضعَ السبب(٢).

قوله: (تَـرَكَ أَنْ يَصِفَها): أي: تَـرَكَ وَصْفَ قوله: ﴿فِئَكُ ﴾، أي: أطلقَها ولم يُقيِّدها بالكُفَّار؛ لقرينةِ قوله: ﴿إِذَالَقِيـتُمُ ﴾، لأنَّ المُؤمنينَ ما كانوا يَلقَونَ إلا الكُفَّار، واللقاءُ أيضاً مُبهَم، ولكنَّ أغلَبَ استِعمالِه في القِتال، وعلىٰ هذا ﴿فَاقْبُتُوا ﴾.

<sup>(</sup>١) في (ط): «أن لا يكون»، وأصلحتُه بحسب السياق.

<sup>(</sup>٢) من قوله: «انتهى كلامه» إلى هنا، لم يرد في (ح) و(ف)، وأثبتُه من (ط).

داعينَ له علىٰ عَدُوِّكم: اللهُمَّ اخذُهُم، اللهُمَّ اقطَعْ دابِرَهم، ﴿لَعَلَّكُمْ نُفْلِحُونَ ﴾: لعلكم تَظفَرُونَ بمُرادِكم مِنَ النُّصْرةِ والمَثُوبة.

وفيه إشعارٌ بأنَّ على العبدِ أن لا يَفتُرَ عن ذِكرِ ربِّه أشغَلَ ما يكونُ قلباً، وأكثَرَ ما يكونُ همّاً، وأن تكونَ نفسُه مُجتَمِعةً لذلك، .....

قوله: (وفيه إشعار بأنَّ [على] (١) العبد): أي: أُدمِجَ (٢) في الآية معنى وُجُوبِ ذِكرِ الله في جميعِ المواطن، سِيَّما في المواطنِ المُهلِكة، لأنه تعالىٰ جَعَلَ الأمْرَ بالذِّكْر مُسَبَّباً عن لِقاءِ العَدُوِّ في الحرب، ولا مَقامَ أشغَلُ للقلبِ منه، وأُدمِجَ فيه أيضاً إيجابُ التكلُّف لجمعِ النَّفْسِ (٣) لأجل ذِكرِ الله والتوكُّلِ عليه وتفويضِ الأمرِ إليه، وإن كانت أفكارُه مُتوزِّعة، لأنه تعالىٰ قَرنَ الأمرَ بالذِّكرِ بقوله: ﴿ فَأَفَّ بُتُوا ﴾، لِيتُقِلِ إليه بشَرَاشِرِه (٤) فارغَ البالِ واثقاً بأنَّ لُطفَه لا يَنفَكُ عنه في بالذِّكرِ بقوله: ﴿ وَاللّهِ مَن الأحوال.

قوله: (أشغَلَ ما يكونُ قَلْباً): فيه غرابة؛ لأن «ما» مصدرية، والوقتُ مُقدَّر، فيكونُ إسنادُ «أشغل» إلى الوقتِ مِن باب: «نهارُه صائم»، ويلزمُ منه إثباتُ القلبِ للوقت (٥٠). والأحسنُ أن يكونَ «أشغَل ما يكون» استعارةً مكنية؛ شَبَّه أوقاته بالإنسانِ على التصوير، ثم أثبتَ له الشُّغلَ على التخييلية، ثم فَرَّعَ عليه القلبَ على الترشيح. وقيل: «أشغل» حالٌ من الضمير في «يَفتُر»، و هما» بمعنى: شيء، ويكونُ صفتَه، و «قلباً» تمييز. والمعنى: يجبُ على العبدِ أن لا يَفتُرَ عن ذِكرِ ربِّه في حالٍ يكونُ أشغَلَ قلباً من أفراد الناس إذا فَصَلَ الناسُ واحداً واحداً.

<sup>(</sup>١) لفظة «على» ليست في الأصول الخطية، واستدركتُها من «الكشاف».

<sup>(</sup>Y) سيأتي بيان معنى «الإدماج» في تفسير الآية (١١٧) من سورة التوبة ص٣٨١ تعليقاً.

<sup>(</sup>٣) في (ط): «إيجاب التكليف لجميع النفس».

<sup>(</sup>٤) أي: بنفسِه حِرصاً ومحبَّة. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (شرر).

<sup>(</sup>٥) كذا في (ط) و (ف)، وفي (ح): «إثبات الوقت للقلب»، وهو قَلْب.

وإن كانت مُتوزِّعةً عن غيره، وناهِيكَ بها في خُطَبِ أمير المُؤمنينَ في أيام صِفِّين وفي مَشَاهِدِهِ مَعَ البُغاةِ والخوارج؛ مِنَ البلاغةِ والبيان، ولطائفِ المعاني، وبليغاتِ المواعِظِ والنَّصائح، دليلاً على أنهم كانوا لا يَشغَلُهُم عن ذِكرِ الله شَاغِل، وإن تَفاقَم الأمر.

﴿ وَلَا تَنَذَعُوا ﴾ قُرِئَ بتشديد التاء، ﴿ فَنَفْشَلُوا ﴾ منصوبٌ بإضهار «أَنْ»، أو مجزومٌ لِدُخُولِهِ في حُكْم النهي، وتدلُّ على التقديرين قِراءةُ مَنْ قرأ: «وتذْهَبَ رِيْحَكُمْ» بالتاءِ والنَّصْب، وقراءةُ مَنْ قرأ: «ويُذهِبْ ريحُكُم» بالياءِ والجزم.

قوله: (مُتوزِّعة)، الجوهري (١): «وَزَّعَ المالَ والخراجَ توزيعاً: قَسَمَه، وبها أوزاعٌ من الناس: ضُـرُوبٌ مُتفرِّقُون». الأساس: «ومن المجاز: تَوزَّعَتُهُ الأفكار، وهو مُتَوزِّعُ القلب».

قوله: (وناهيك بها في خُطَب): «ما» فاعلٌ أو مُبتَدأ، والباءُ زائدة، و «ناهيك» خبرٌ مُقدَّم، أي: ما في خُطَبِ أمير المؤمنينَ من البلاغةِ كافيكَ في الدَّلالةِ على ما ذكرنا، يعني: أنه في قوَّةِ دلالتِه يَنهاكَ عن تَطَلُّب غيره.

قوله: (في أيام صِفِّينَ وفي مَشاهِدِه): عطفُ العامِّ على الخاص، نحو: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَكَ سَبَعًا مِنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَاكَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ [الحجر: ٨٧]، وحينئذِ يلزمُ المُصنِّفَ تعميمُ ما خَصَّصَ في قوله: ﴿ إِذَا حَارِبَتُم جَمَاعَةَ الكفار »، بأن يقول: جَمَاعَةَ الكُفَّار والبُغاة. ويُمكنُ أن يُقال: إنه غَلَّبَ الكفار على البُغاةِ تغليظاً.

قوله: («وتذْهَبَ رِيْحَكُمْ» بالتاء والنصب): الأئمةُ السبعةُ بالاتفاق، وبالتاء الفوقانية والجزم: شاذة (٢).

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية! والكلامُ للزمخشري في «أساس البلاغة» (وزع)، وليس للجوهري، والأغربُ منه أنَّ المُؤلِّفَ عَطَفَ عليه ما في «الأساس»، مما يُقوِّي الظَّنَّ بأنه ذهولٌ من المُؤلِّف رحمه الله، وليس خطأ في النُّسَخ، ولذا لم أُصلِحْهُ في صُلْب الكتاب.

أما الجوهري فلفظُه في «الصحاح»، مادة (وزع): «التوزيع: القِسمةُ والتفريق، وقولهم: بها أوزاع من الناس، أي: جماعات».

<sup>(</sup>٢) من قوله: «الأثمة السبعة» إلى هنا، أثبتُه من (ط)، وورد موضعَه في (ح) و(ف): «قرأ بها البزِّيّ»!

والرِّيح: الدَّوْلة؛ شُبِّهَتْ في نُفُوذِ أمرِها وتمشِّيه بالرِّيح وهُبُوبِها، فقيل: هَبَّتْ رياحُ فُلان: إذا دَالَتْ له الدُّولةُ ونَفَذَ أمرُه. ومنه قولُه:

أتنظُرانِ قليلاً رَيْثَ غَفْلَتِهِمْ أَمْ تَعْدُوانِ فإنَّ الرِّيْحَ للعادي

قوله: (والرِّيحُ: الدُّولة): يعني: استَعار للدُّولة الرِّيحَ بعدما شُبِّهَتِ الدُّولةُ في نُفُوذِ أَمْرِها (١) وتمشيته بالريح، ثم أُدخِلَ المُشبَّـهُ في جِنسِ المُشبَّه به ادِّعاءً، وأُطلِقَ اسمُ المُشبَّهِ به علىٰ المُشبَّهِ (٢) المتروك، فقيل: هَبَّتْ رياحُ فُلان: إذا دالتْ له الدَّولة. قال:

فِإِنَّ لَكُلِّ خَافَقَةٍ سُكُونُ

فلا تَغفُلْ عن الإحسانِ فيها

إذا هَبَّتْ رياحُكَ فاغتَنِمْها

فها تدري السُّكُونُ متىٰ يكونُ (٣)

قوله: (أتنظُرانِ قليلاً)، البيت: قبله:

الذُّودُ من الإبل: ما بين ثلاثة إلى عشرة.

يا صَاحِبَيَّ ألا لا حَيَّ بالوادي

«أتنظُران»: مِن: انتَظَرَتُه، «ريثَ»: قَدْر، «أم تعدوان»: تَفْتِكان، «للعادي»: للفاتك؛ يُخاطِبُ صاحبَيه حينَ اطَّلَعَ على الحيِّ: أتنظُرانِ قليلاً قَدْرَ ما يَغفُلُونَ، فتَسرِقانِ أو تَقتُلانِ من غير انتِظارِ الغفلة، وذلك أنَّ سُلَيكاً مع صاحِبَينِ له أتوا جَوفَ مُرادٍ من اليمن، فإذا نَعَمُّ كثيرة،

<sup>(</sup>١) قوله: «يعني: استعار ... أمرها»، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) قوله: «ادعاءً، وأطلق اسم المشبه به على المشبه»، سقط من (ح).

 <sup>(</sup>٣) البيتان لأبي الفرج على بن الحسين بن هندو، كما في «غرر الخصائص الواضحة» للوطواط ص٠٤٢.

<sup>(</sup>٤) انظر البيتين مع قصتهما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٢٨٣)، و«عيون الأخبار» له (١: ١٧٦)، و «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» للبكري ص ٣٤، و «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ١١). وقال مُحَقِّقا «فصل المقال» في تعليقهما عليه: «الآم: جمُّ أمة (أي: الجارية المملوكة) إلى العشر، ثم إماء لِمَا بعد العشر، والذُّود: القطيعُ من الإبل، نُحتَلَفٌ في عدده».

وقيل: لم يكن قطُّ نَصْرٌ إلا برِيحٍ يَبعَثُها الله، وفي الحديث: «نُصِرتُ بالصَّبَا، وأُهلِكَتْ عادٌ بالدَّبُور».

[﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيكرِهِم بَطَرًا وَرِثَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴾ ٤٧]

حَذَّرَهُم بالنهي عن التَّنازُعِ واختِلافِ الرأي،....

فخافوا أن يُغِيرُوا، فقال سُلَيك: كُونا قريباً حتىٰ آتي الرِّعاء، فأعلَم لكما أنَّ الحيَّ قريبٌ أم بعيد، فإن كان قريباً رجعتُ إليكما، وإن كان بعيداً قلتُ لكما قولاً، فأغيرا، فانطلَق حتىٰ استَعلَمَ أنَّ الحيَّ بعيد، فقال للرِّعاء: ألا أُغنِّيكُم؟ قالوا: بلىٰ(١)، فغنَّىٰ بأعلىٰ صوته: يا صَاحِبَيَّ ألا لا حَيَّ ... البيتَين. فأتيا، فذهبوا بالإبل، ولم يُدرَكُوا.

قوله: (وقيل: لم يكن قطُّ نصرٌ إلا بريح): فعلى هذا يكونُ ذهابُ الريح حقيقة، ويجوزُ أن يكونَ كِناية. قال مُحيي السُّنَة: «والريحُ هنا: كنايةٌ عن نَفَاذِ الأمرِ وجَرَيانِهِ على المُراد، قال قَتادةُ وابنُ زيد: هو ريحُ النَّصْر، لم يكن نَصْرٌ قَطُّ إلا بريح يَبعَثُها اللهُ تعالى تَضرِبُ وُجُوهَ العَدُوّ، ومنه الحديثُ: «نُصِرتُ بالصَّبَا وأُهلِكَ عادٌ بالدَّبُور» (٢٠)، وعن النَّعانِ بنِ مُقرِّن قال: «شهدتُ مع رسول الله ﷺ، فكان إذا لم يُقاتِلْ أوَّلَ النَّهارِ انتَظَرَ حتى تزولَ الشَّمسُ، وتَهُبَّ الرياحُ، وينزِلَ النَّصْر» (٣) (٤٠).

روىٰ البخاريُّ (٥) عن عبدِ الله بنِ أبي أوفىٰ: «أنَّ رسولَ الله ﷺ (٦) في بعضِ أيامِهِ التي لَقِيَ فيها العَدُوَّ انتَظَرَ حتىٰ مالتِ الشمس»، الحديث.

<sup>(</sup>١) من قوله: "فإن كان قريباً" إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (١٠٣٥) و(٣٢٠٥) و(٣٣٤٣) و(١٠٥٥)، ومسلم (٩٠٠) من حديث ابن عباس.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود (٢٦٥٥)، والترمذي (١٦١٣). وأخرجه بنحوه البخاري (٣١٦٠).

<sup>(</sup>٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٦٤– ٣٦٥).

<sup>(</sup>٥) في «صحيحه» (٢٩٦٥)، وأخرجه مسلم أيضاً (١٧٤٢).

<sup>(</sup>٦) من قوله: «فكان إذا لم يقاتل» إلى هنا، سقط من (ف)، فتداخل الحديثان.

نحوَ ما وقعَ لهم بأُحُدٍ لُخالَفتِهم رسولَ الله ﷺ مِن فَشَلِهم وذهابِ ريحهم. ﴿ كَالَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِينرِهِم ﴾: هُم أهلُ مكَّة حينَ نَفَرُوا لحماية العير، فأتاهُم رسولُ أبي سُفيان، وهُم بالجُحْفة: أنِ ارجِعُوا، فقد سَلِمَتْ عِيرُكُم، فأبى أبو جَهْل، وقال: حتى نَقدُمَ بدراً نَشرَبَ بها الخمور، وتَعزِفَ علينا القِيان، ونُطعِمَ بها مَنْ حَضَرَنا مِنَ العرب، فذلكَ بَطَرُهم ورِئاؤُهُمُ الناسَ بإطعامهم، فوافَوْها، فسُقُوا كُؤوسَ المنايا مكانَ الخمر، وناحت عليهمُ النَّوائِحُ مكانَ القِيان، فنهاهم أن يكونوا مِثلَهم بَطِرِينَ طَرِينَ مُرائينَ بأعماهم، وأن يكونوا مِثلَهم بَطِرِينَ طَرِينِ مُرائينَ بأعماهم، وأن يكونوا مِثلَهم بَطِرِينَ طَرِينَ مُرائينَ بأعماهم، وأن يكونوا مِثلَهم بَطِرِينَ طَرِينَ مُرائينَ بأعماهم، وأن يكونوا مِثلَهم بَطِرِينَ طَرِينَ مُرائينَ بأعماهم، وأن

[﴿ وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطُنَ أَعْمَلُهُ مَ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّ جَارٌ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّ جَارٌ لَكُمُ أَلْيَوْمَ مِنَ ٱلْيَاتَ أَرَىٰ مَا لَا جَارٌ لَكُمُ أَلْفَ اللَّهُ وَاللَّهُ شَدِيدُ ٱلْمِقَابِ ﴾ ٤٨]
تَرَوْنَ إِنِّ أَخَافُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْمِقَابِ ﴾ ٤٨]

قوله: (نحوَ ما وَقَعَ لهم بأُحُد): منصوبٌ علىٰ أنه مفعولٌ به لـ «حَذَّرَهم»، وفيه أنَّ قوله: ﴿وَأَطِيعُوا أَللَهُ وَرَسُولُهُ وَلَا تَنَزَعُوا ﴾ الآية [الأنفال: ٤٦]، وإنْ وقعتْ في أثناء قِصَّةِ بدر، لكنها مُعتَرِضة، والأمرُ عامٌّ في جميع المواطن، لأنَّ حربَ أُحُد وقعتْ بعدَ حربِ بَدْرِ بزمان.

وهذا يُقوِّي أنَّ هذه السُّورة نازلةٌ في بيانِ تَعْدادِ أحوالِ أصحاب النبيِّ ﷺ حالاً فحالاً، من غير ترتيب، ليُكثِّر الحالات، وأنَّ حَمْلَ قولِه: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِرَ اللهَ قَنْلَهُمْ ﴾ [الانفال: ١٧] على قِصَّةِ بدر، وقولِه: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ ﴾ [الانفال: ١٧] على قِصَّةِ جُنَين، صحيحٌ.

قوله: (وتَعزِفَ علينا)، النهاية: «العَزْف: اللعبُ بالمعازف، وهي الدُّفُوفُ وغيرُها مما يُضـرَب، وقيل: إنَّ كُلَّ لَعِبِ عَزْف».

قوله: (وأن يكونوا مِن أهل التقوى): أي: نهى المُسلِمين أن يكونوا بَطِرِين، وأمَرَهُم أن يكونوا متقين، وهو من باب:

﴿و﴾ اذكر ﴿إِذْ زَيِّنَ لَهُمُ الشَّيطَانُ أَعَمَالَهُمْ التي عَمِلُوها في مُعاداة رسولِ الله عَلَيْهُ، ووَسُوسَ إليهم أنهم لا يُغلَبُون ولا يُطاقُون، وأوهَمَهم أنَّ اتباعَ خُطُواتِ الشَّيطانِ وطاعتَه مما يُجيرُهم، فلما تَلاقَىٰ الفريقان نكصَ الشَّيطانُ وتبرأ منهم، أي: بَطَلَ كيدُه حينَ نزلت جُنودُ الله، وكذا عن الحسن رحمه الله: كانَ ذلكَ على سبيلِ الوسوسة، ولم يَتَمثَّلُ لهم.

وقيل: لمّا اجتمَعَتْ قُريشٌ على المسير ذكرَتِ الذي بينها وبينَ بني كِنانة مِنَ الحرب، فكادَ ذلكَ يُشيهم، فتَمثّلَ لهم إبليسُ في صُورةِ سُرَاقةَ بنِ مالكِ بنِ جُعشُم؛ الشاعرِ الكِناني، وكان مِن أشرافهم، في جُندِ مِنَ الشَّياطينَ معه راية، وقال: لا غالبَ لكم اليوم، وإني مُجيرُكُم مِن بني كِنانة، فلمَّا رأى الملائكةَ تَنزِلُ، نكص، وقيل: كانت يَدُه في يَدِ الحارثِ بنِ هِشام، فلمَّا نكصَ قال له الحارث: إلى أين؟ أتخذُلُنا في هذهِ الحال؟ فقال: ين أرى ما لا ترون، ودفع في صَدْرِ الحارث، وانطلق، وانهزموا، فلمَّا بَلغُوا مكَّة، قالوا: في أرى ما لا ترون، ودفع في صَدْرِ الحارث، وانطلق، وانهزموا، فلمَّا بَلغُوا مكَّة، قالوا: هزمَ الناسَ سُرَاقة، فبلغَ ذلك سُرَاقة، فقال: والله ما شَعَرتُ بمسيركم، حتىٰ بَلغَتني هزيمتُكُم، فلما أسلَمُوا عَلِمُوا أنه الشَّيطان.

قوله: (نَكَصَ الشيطان)، الجوهري: «النُّكُوص: الإحجامُ عن الشيء، يُقال: نَكَصَ علىٰ عَقِبَيهِ يَنكُصُ ويَنكِصُ، أي: رجع»(١).

قوله: (وقيل: ولمَّ اجتَمَعَتْ قُريشٌ): عطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «وَسوَسَ إليه»، فالقولُ في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْمَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ مجازٌ عن الوسوسة، والنُّكُوصُ استِعارةٌ تمثيليةٌ كها تقول: أراكَ، أيَّها المُفْتي، تُقَدِّمُ رجلاً وتُؤخِّر أخرىٰ، ولذلك قالَ في تفسير ﴿نَكُصَ ﴾: «بَطَلَ كَيدُه، يَدُلُّ عليه قولُ الحسن: كان ذلك علىٰ سَبيلِ الوسوسة، ولم يَتَمثَّلُ لهم»، وعلىٰ الثاني: الكُلُّ مُجُراةٌ علىٰ الحقيقة.

<sup>(</sup>١) وجعله الفيروآبادي \_ في «القاموس»، مادة (نكص) \_ خاصاً بالرجوع عن الخير، وقال: «وَهِمَ الجوهريُّ في إطلاقه».

# وفي الحديث: «ما رُئيَ إبليسُ يوماً أصغَرَ ولا أدحَرَ ولا أغيَظَ مِن يومِ عَرَفَةً؛ لِــَا يَرَىٰ مِن نُزولِ الرحمة، إلا ما رُئيَ يومَ بدر».

قوله: (وفي الحديث: «ما رُئيَ إبليسُ يوماً أصغرَ ولا أدحَرَ») الحديث: من «الجامع»(١) عن مالك في «المُوطَّا»(٢) عن طلحة بنِ عُبيدِ الله بنِ كُريز: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «ما رُئيَ الشيطانُ في يوم هو فيه أصغرُ ولا أحقرُ ولا أدحَرُ ولا أغيَظُ منه في يومِ عَرَفة؛ وما ذاك إلا لِهَا يَرىٰ من تنزُّلِ الرحمة، وتجاوُزِ الله عن الذُّنوبِ العِظام، إلا ما رُئيَ يوم بدر، فإنه قد رأىٰ جبريلَ يَرَعُ الملائكة».

النهاية: «الدَّحْر: الدَّفْعُ بعُنف على سَبيلِ الإهانةِ والإذلال، وأفعَلُ التفضيل فيه كأشهَرَ وأَجَنَّ، من: شُهِرَ وجُنَّ»، «يَنَعُ الملائكة»: أي: يُرتِّبُهم ويُسَوِّيهم ويَصُفُّهم للحرب، فكأنه يكفُّهم عن التفرُّق والانتشار.

قوله: «في يوم عَرَفة»: في رواية «الموطأ»: مَتعلِّقٌ بـ «أفعَل»، فهو يعملُ في المُستَتِر والظَّرْف ونحوهما، لأنَّ فيه رائحة الفعل. وأما رواية الكتاب (٣): «ولا أغيَظَ من يوم عَرَفة»: فقال صاحبُ «النهاية»: «نُزِّلَ وَصْفُ الشيطان بأنه أدحَرُ منزلةَ وَصْفِ اليوم به، لوُقُوع ذلك فيه، كأنَّ اليوم نفسَه هو الأدحَر».

قلت: فعلى هذا «أصغر» صفةُ «يوماً»، و«من يوم عرفة»: مُتعلِّق به، وهو مُطابِقٌ لروايةِ «الموطأ»، لأنَّ الأصل: ما رُئيَ إبليسُ في يوم من الأيام هو أصغرُ من نفسِه إلا ما رُئيَ في يومِ عرفة»، ثم عَلَّقَ الظَّرْفَ بـ «أفعل من» على التوسُّع، كما في قولهم: «زيدٌ نهارُه صائم»، أي: هو في نهارِه صائم (٤)، وما قيل: إنَّ «أصغر» مفعولٌ ثانٍ لـ «رُثيَ»، أو حالٌ من «إبليس»: فمُتعسَّف.

<sup>(</sup>١) «جامع الأصول» لابن الأثير (٩: ٢٦٣).

<sup>(</sup>٢)(1:773).

<sup>(</sup>٣) أي: هذا الكتاب، وهو «الكشَّاف».

<sup>(</sup>٤) قوله: «أي: هو في نهاره صائم» زيادة تفسيرية أثبتُّها من (ط) و(ف)، ولم ترد في (ح).

فإن قلتَ: هَلَّا قيل: لا غالباً لكم، كما يُقال: لا ضارباً زيداً عندَنا؟ قلتُ: لو كان ﴿لَكُمُ ﴾ مفعولاً لـ ﴿ غَالِبَ ﴾، بمعنىٰ: لا غالباً إياكُم، لكانَ الأمرُ كما قُلتَ، لكنَّه خَبَر، تقديرُه: لا غَالِبَ كائنُ لكم.

[﴿ إِذْ يَكُولُ ٱلْمُنَافِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَنَوُلَآ دِينُهُمُّ وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيدُُّ حَكِيمٌ ﴾ ٤٩]

قوله: (لو كان ﴿لَكُمُ ﴾ مفعولاً لـ﴿غَالِبَ ﴾) إلىٰ آخره: قال أبو البقاء: ﴿﴿غَالِبَ ﴾ هاهنا: مبنية، و ﴿لَكُمُ ﴾ في مَوضِع رَفْعِ خبر ﴿لَا ﴾، و ﴿آلْيُوْمَ ﴾ معمولُ الخبر، و ﴿مِرَ النَّاسِ ﴾ حالً من الضَّمير في ﴿لَكُمُ ﴾. ولا يجوزُ أن يكونَ ﴿آلْيُوْمَ ﴾ منصوباً بـ﴿غَالِبَ ﴾، ولا ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ حالاً من الضَّمير في ﴿غَالِبَ ﴾؛ لأنَّ اسمَ «لا » إذا عَمِلَ فيها بعدَه لا يجوز بناؤُه »(١)، لأنه مُشابِهُ للمُضاف، فكان منصوباً.

قوله: (﴿وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضُ ﴾ يجوزُ أن يكونَ من صفة «المُنافِقين»)، ويجوز أن تكونَ الواوُ في ﴿وَٱلَّذِينَ ﴾ من التي تتوسَّطُ بينَ الصِّفةِ والموصوف؛ لتأكيدِ لُصُوقِ الصِّفة، لأن هذه الصفةَ في المُنافقينَ لاصِقةٌ لا تَنفَك، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضُ ﴾، أو تكونَ من التي تَدخُلُ بين المُفسِّرِ و الـمُفسَّر، نحو: أعجَبني زيدٌ وكرَمُه، قال القاضي: «والعطفُ لتغاير الوَصْفَين» (٢).

قوله: (ليسُوا بثابتي الأقدام في الإسلام): قال (٣) في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَى حَرْفِ ﴾ [الحج: ١١]: « أي: على طَرَفٍ من الدِّين، لا في وَسَطِهِ وقَلْبِه».

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن الأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٧).

<sup>(</sup>٢) ﴿أَنُوارُ التَّنزيلِ﴾ للبيضاوي (٣: ١١٤).

<sup>(</sup>٣) أي: الزمخشري، فيما سيأتي في تفسير الآية المذكورة من سورة الحج (١٠: ٤٩).

﴿غَرَّ هَتُوُّلَآءِ دِينُهُمْ ﴾ يَعنُون: أَنَّ الْمُسلِمِينَ اغتَرُّوا بدينهم، وأنهم يَتَقَوَّونَ به، ويُنصَرُونَ مِن أَجله، فَخَرَجُوا وهم ثلاثُ مئةٍ ويضْعةَ عشر، إلى زُهاءِ ألف، ثم قال جواباً لهم: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ فَإِلَى ٱللَّهُ عَزِيدُ ﴾ غالبٌ يُسلِّطُ القليلَ الضَّعيفَ على الكثير القوي.

[ ﴿ وَلَوْ تَدَى ٓ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَ فَرُواْ الْمَلَيْ كَةُ يَضْرِيُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ الْحَرِيقِ \* ذَالِكَ بِمَاقَدَّمَتُ أَيْدِيكُمْ وَأَكَ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّمِ لِلْعَبِيدِ ﴾ ٥٠ - ٥١]

﴿ وَلَوْ تَدَرَىٰ ﴾: ولو عاينتَ وشاهدت، لأنَّ «لو» تُرُدُّ المُضارعَ إلى معنى الماضي، كما تُرُدُّ «إِنْ» الماضي إلى معنى الاستقبال، و ﴿إِذْ ﴾ نصبٌ على الظَّرْف، وقُرِئ: ﴿ يَتَوَفَّ ﴾ بالياء والتاء، و ﴿ الْمَلَيْمِكُهُ ﴾ رَفَعَها بالفِعل، و ﴿ يَضْرِبُونَ ﴾ حالٌ منهم.

ويجوزُ أن يكونَ في ﴿يَتَوَفَى ﴾ ضميرُ الله عَزَّ وجَلَّ، و﴿ ٱلْمَلَيَهِكَةُ ﴾ مرفوعةٌ بالابتداء، و ﴿يَضْرِبُونَ ﴾ خَبَر. وعن مُجاهِد: ﴿وَأَدْبُكَرَهُمْ ﴾: أستاهَهُم، ولكنَّ الله كريمٌ يكني، وإنها خَصُّوهُما بالضَّـرْب؛ لأنَّ الجِزيَ والنَّكَالَ في ضَـرْبِها أشد.

وبَلَغَني عن أهلِ الصِّين: أنَّ عُقوبة الزاني عندَهم أن يُصبَّر، ثم يُعطى الرجلُ القويُّ البَطْشِ شيئاً عُمِلَ مِن حديد، كهيئةِ الطَّبَق، فيه رَزَانة، وله مِقبَض، فيضرِبُه على دُبُرِه ضَرْبةً واحدةً بقُوَّتِه، فيَجمُدُ في مكانه. وقيل: يَضرِبُونَ ما أقبَلَ منهم وما أدبر.

﴿وَذُوقُوا ﴾ معطوفٌ على ﴿ يَضْرِبُونَ ﴾ على إرادةِ القول، أي: ويقولون: ذُوقُوا ﴿ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴾، أي: مُقدِّمةَ عذابِ النار، أو: وذُوقُوا عذابَ الآخِرة، بِشارةً لهم به، وقيل: كانت معهم مَقامِعُ مِن حديد، كُلَّما ضَرَبُوا بها التَهَبَتِ النار، أو: ويُقالُ لهم يومَ القيامة: ذوقوا.

قوله: (وقُرِئَ ﴿ يَتَوَفَى ﴾ بالياء والتاء): ابنُ عامر: بالتاء الفوقانية، والباقون: بالياء (١٠). قوله: (و ﴿ الْمَكَيْكَةُ ﴾ مرفوعةٌ بالابتداء، و ﴿ يَضْرِبُوكَ ﴾ خَبَر): فالجملةُ على هذا استِئنافية. قوله: (أو: ويُقالُ لهم يومَ القيامة: ذُوقُوا): يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿ وَذُوقُواْ عَذَا اَبُ الْحَرِيقِ ﴾

<sup>(</sup>١) انظر: «التيسير» للداني ص١١٦، و «حجة القراءات» ص١١٦.

وجوابُ «لو» محذوف، أي: لرأيتَ أمراً فَظيعاً مُنكَراً، ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتُ اللهِ عَلَمُ اللهُ وَمِن كلامِ الملائكة، و﴿ ذَلِكَ ﴾ رفعٌ بالابتداء، و﴿ ذَلِكَ ﴾ رفعٌ بالابتداء، و﴿ يَمَا قَدَّمَتُ ﴾ خَبَرُه، ﴿ وَأَكَ ٱللهَ ﴾ عطفٌ عليه، أي: ذلكَ العذابُ بسَبَين: بسَبَبِ كُفْرِكُم ومعاصيكم، وبأنَّ الله ﴿ لَيْسَ بِظِلَّتُو لِلْعَبِيدِ ﴾ لأنَّ تعذيبَ الكُفَّار مِنَ العَدْل، .....

إما أنه محمولٌ على إصابةِ العذابِ في الدُّنيا وأنه مُتصِلٌ بعذابِ النار، بأن يُسَلَّطَ بعد (١) السَّكراتِ عذابُ القبر، وينتهي ذلك إلى دخولِ النار، أو يَضرِبُونَ وجوهَهم ويُبشِّرُونَهم بعذابِ القيامةِ ليجتمعَ لهم العذابُ في الدُّنيا والخوفُ من النَّكَالِ في الآخرة، أو يقعُ الضَّرْبُ في الدُّنيا والقولُ في الآخرة.

وعن بعضهم أنه قال: الذَّوْق: وجودُ الطَّعْمِ بالفم، وأصلُه فيها يَقِلُ تناولُه دونَ ما يَكثُر، فإنه يُقالُ له: الأكْل، وقد يُعبَّـرُ به عن الاختيار، وعن مُطلَقِ الإدراك.

قوله: (لأنَّ تعذيبَ الكُفَّارِ من العَدْل): كأنه قيل: ذلك العذابُ بسَبَبِ كُفرِكُم، وبسَبَبِ أنَّ اللهَ عادل، إذ لا بُدَّ مِن جزاءِ المُسيء، كها لا بُدَّ مِن ثوابِ المُحسِن، فوَضَعَ مَوضِعَه ﴿لَيْسَ بِظَلَّهِ ِلْعَبِيدِ ﴾، بناءً على مذهبه (٢).

قلت: والذي يَقتَضيهِ النَّظْمُ هو: أَنَّ قُولَه تعالىٰ: ﴿ وَأَكَ اللَّهُ لَيْسَ بِظُلَّمِ لِلْعَبِيدِ ﴾ كالتقريرِ لعنى قُولِه: ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتَ أَيْدِيكُمْ ﴾ ، وفائدتُه: الدَّلالةُ على أَنَّ التعذيبَ إنها بلغَ غايتَه لاستِنها لهم ذلك بسَبِ عِظَم جُرْمِهم، وأنه في قوم مخصوصين، وذلك أَنَّ قُوله: ﴿ وَلَوَّتَرَى وَإِذَ يَكُوا فِي يَتُوفَى الدِّينَ الذينَ ناصَبُوا الحربَ يومَ بدر ، لأَنَّ المنافقين ليَّا طَعَنُوا في يَتُوفَى الدِّينَ بقولهم: ﴿ غَرَ هَنُولُا فِي المُسْرِكِينَ الذينَ ناصَبُوا الحربَ يومَ بدر ، لأَنَّ المنافقين ليَّا طَعَنُوا في المُسلمينَ بقولهم: ﴿ غَرَ هَنُولُا فِي بِينُهُم لللهُ بمعنى : أَنَّ المُسلمينَ اغتَرُّوا بدينهم، وأنهم يَتَقَوَّونَ به ويُنصَرُونَ من أجله ، فخرجوا وهم قليلٌ مُستَضعَفُونَ على الكثير القوي ، أجابَ اللهُ تعالى بقوله : ﴿ وَمَن يَتَوكَلُ على اللهِ فهو بقوله : ﴿ وَمَن يَتَوكَلُ على اللهِ فهو يُقدِّلُ أَعداءَهم .

<sup>(</sup>١) من قوله: «القيامة: ذوقوا» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) أي: مُذهب الزنخشري، وهو الاعتزال، وهو قولهم بوجوب إثابة المُطيع وتعذيب العاصي؛ تفريعاً على أصل التحسين والتقبيح العقليين، وتركُ ذلك ظلمٌ عندهم.

كإثابةِ المُؤمنين، وقيل: ظلَّام، للتكثير لأجلِ العبيد، أو لأنَّ العذابَ مِنَ العِظَمِ بحيثُ لولا الاستِحقاقُ لكان المُعذِّبُ بمِثلِه ظلَّاماً بليغَ الظُّلم مُتفاقِمَه.

[﴿كَدَأْبِ اَلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُواْ بِعَايَتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمَّ إِنَّ اللَّهَ قَوِيُّ شَكِيدُ الْعِقَابِ \* ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا يَعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَى يُغَيِّرُواْ مَا إِنَّكَ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا يَعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِمٍ مُ وَأَنَ اللَّهَ سَمِيعُ عَلِيمٌ \* كَذَاْبٍ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَاللَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ بِتَايَنتِ بِأَنفُسِمٍ مَّ وَأَشَلَكُنَهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغَرَقْنَا مَالَ فِرْعَوْنَ وَكُلُّ كَانُواْ ظَلِمِينَ ﴾ ٥٦ - ٥٤]

ثم حَقَّقَ ذلك بقوله: ﴿وَلَوَ تَرَى ﴿، والخطابُ مع هذا القائل، أي: لو رأيتَ، أيها القائلُ، إذ يَتَوفِّ الملائكةُ المُشركينَ الذين تَعُدُّهم كثيرينَ قَويِّينَ، يَضرِبُونَ منهم فوقَ الأعناقِ وكُلَّ بَنَانٍ وَاللَّيْنِ وَعُذَابَ الحريقِ في الآخرة، وأنَّ ذلكَ العذابَ بسَبَبِ مُناصَبَتِكم رسولَ الله ﷺ، وأنَّ الله ليسَ بظلام للعَبيد، لرأيتَ قُوَّةَ أوليائِهِ ونَصْرَهم على أعدائه.

مثاله: إذا نَكَلَ المُتَصِرُ من عَدُوِّه ويُعذِّبُه (١) بأنواع البلاءِ ويقول: هذا بسَبَ ما ارتكبتَ من الظُّلم وأني فيها أفعلُه بكَ من النَّكَالِ العظيمِ ما تجاوزتُ حَدَّ الإنصاف؛ لأنك تَستَحِقُّه. وهذا لا يُفيدُ أنه إن تركَ التعذيبَ كان ظالماً، كذا [ما](٢) نحن بصَدَدِه.

ودَلَّ علىٰ تعظيمِ الذَّنْبِ اسمُ الإشارة، وهو عينُ ما قالَه بعدَ ذلك: «أو لأنَّ العذابَ من العِظَمِ بحيثُ لولا الاستِحقاقُ لكانَ المُعذِّبُ بمِثلِه ظلّاماً».

قوله: (وقيل: ظلّام، للتكثير لأجلِ العَبيد): يعني: أنَّ ظلّاماً بناءُ مُبالغةِ يدلُّ على أنه تعالىٰ ليس بظلّام للعبيد، أي: بكثير الظُّلم، ويُفهَمُ من دليلِ الخِطابِ جوازُ إثبات الظُّلم القليل.

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفيه نَظَر، لأنَّ الفِعلَ «نَكَلَ» يتعدَّى بحرفي الباء و«عن»، فإذا تعدَّىٰ بالباء أفاد معنىٰ الإصابة والظَّفر، تقول: نكلَ بعدوه، أي: أصابه بنازلة، وإذا تعدَّىٰ بـ«عن» أفاد معنىٰ الجبن، تقول: نكلَ عن عدوِّه، أي: جَبُنَ وتأخَّر. ولم أر تعديتَه بـ«من». وفي عطف «يُعذِّبه» بصيغة المُضارع على «نكل» بصيغة الماضي نَظَر أيضاً.

<sup>(</sup>٢) زيادة مني لم ترد في الأصول الخطية، والسِّياقُ يقتضيها.

الكافُ في محلِّ الرفع، أي: دأبُ هؤلاءِ مِثلُ دأبِ آلِ فِرعَون، ودأَبُهم: عادتُهم وعَمَلُهم الذي دأبوا فيه، أي: داوموا عليه وواظبوا، و ﴿كَفَرُوا ﴾ تفسيرٌ لدأبِ آلِ فِرعَون، و ﴿ ذَلِكَ ﴾ الذي دأبوا فيه، أي: داوموا عليه وواظبوا، و ﴿كَفَرُوا ﴾ تفسيرٌ لدأبِ آلِ فِرعَون، و ﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما حَلَّ بهم ين الله لم يَنبَغ له، ولم يَصِحَّ في حِكمتِه، أن يُغيِّر نِعمَته عندَ قوم ﴿ حَقَّ يُغَيِّرُوا ﴾ ما بهم مِنَ الحال.

فإن قلتَ: فما كانَ مِن تغيير آلِ فِر عَونَ ومُشركي مَكَّة، حتى غَيَّرَ اللهُ نِعمَته عليهم، ولم تكن لهم حالٌ مَرْضِيَّة، فيُغيِّرُوها إلى حالٍ مَسخُوطة؟ قلتُ: كما تُغيَّرُ الحالُ المُرْضيَّةُ إلىٰ المسخُوطة، تُغيَّرُ الحالُ المُسخُوطةُ إلىٰ أسخَطَ منها، وأولئك كانوا قبلَ بِعثةِ الرسولِ عَلَيْهِ المَسولِ عَلَيْهِ المُسولِ عَلَيْهِ اللهُ عَبْدَةُ أصنام،

#### أجابَ عنه بوجهَين:

أحدهما: أن نفي الظُّلمِ الكثير عند وجودِ العِقابِ العظيمِ من العادل: عبارةٌ عن حُصُولِ الذنبِ العظيمِ من المُعذَّب. مثالُه: أنا إذا نظرنا إلى مَنْ يُعذَّبُ شخصاً بأنواع العقاب، ويُبالِغُ في الذنبِ العظيم من المُعذَّب، مثالُه: أنا إذا نظرنا إلى مَنْ يُعذِّبُ ظالمٌ كثيرُ الظُّلم، أما لو عَلِمْنا أنه التشديد، وقطَعْنا النَّظرَ عن المُوجِب، حَكَمْنا بأنَّ المُعذَّبَ طالمٌ كثيرُ الظُّلم، أما لو عَلِمْنا أنه عادلٌ لا يَضَعُ الشيءَ إلا في مَوضِعِه قطعْنا بأنَّ المُعذَّبَ مُستَوجِبٌ لذلك، لأنه مُتمرِّدٌ مُتجاوِزٌ في الذنب حَدَّه.

وثانيها: أنَّ قوله: «ظلّامٍ» مُقتَرِنٌ بقوله: ﴿ لِلْعَبِيدِ ﴾، وهو جمعٌ مُحلَّى بلام الاستِغراق، فإذا وُزِّعَ نفى الظُّلْمَ عن كُلِّ فَرْدٍ مَن أفرادِ هذا العام، فصَحَّ أن يُقال: ﴿ لَيْسَ بِظَلَّيهِ ﴾، كما قال (١) في سورة (ق): «هو ظالم لعبده، وظلّام لعبيده»، يعني: المُناسِبُ أن يُقال: ظالم لعبده وظلامٌ لعبيده، لم يتطابق، اللهُمَّ إلا أن يعتَبِرَ كثرة ذَنبِهِ أو عِظَمَه.

قوله: (وأولئك كانوا قبل بعثةِ الرسولِ ﷺ إليهم كَفَرةً عَبَدةَ أصنام) إلى آخره: قيل: إنهم

<sup>(</sup>١) أي: الزمخشري، في تفسير الآية ٢٩ من سورة ق (١٤: ٥٤٧).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «يعني: المناسب أن يقال» إلى هنا، سقط من (ط).

فلما بُعِثَ إليهم بالآياتِ البينات، فكَذَّبُوه، وعادَوْه، وتَحَرَّبُوا عليه، سَاعِينَ في إراقةِ دَمِه، غَيَّرُوا حالهم إلى أسواً مما كانت، فغَيَّرَ اللهُ ما أنعَمَ به عليهم مِنَ الإمهال، وعاجَلَهم بالعذاب.

﴿ وَأَتَ ٱللَّهُ سَمِيعٌ ﴾ لِمَا يقولُ مُكذِّبُو الرُّسُل ﴿ عَلِيدٌ ﴾ بما يَفعَلُون.

﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ تكريرٌ للتأكيد، وفي قوله: ﴿ بِنَايَنَتِ رَبِّهِمٌ ﴾ زيادةُ دلالةٍ علىٰ كُفْرانِ النِّعَمِ وجُحُودِ الحق، وفي ذِكرِ الإغراقِ بيانٌ للأُخذِ بالذُّنُوب، ﴿ وَكُلُّ كَانُواْ ظَلْمِينَ ﴾: وكُلُّهم مِن غَرْقَىٰ القِبْطِ وقتلىٰ قُرَيشٍ كانوا ظالمينَ أَنفُسَهم بالكُفْر والمعاصي.

[﴿ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ \* ٱلَّذِينَ عَهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمُّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَنَقُونَ \* فَإِمَّا نَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرَّبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ ﴾ ٥٥-٥٧]

لَّا كانوا مُتمَكِّنينَ من الإيهان، ثم تركوا ذلك ولم يُؤمِنوا، كأنَّ ذلكَ كانَ حاصِلاً لهم فغَيَّرُوه، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ أُولَكِيكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرُوا ٱلطَّملَالَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٦ و١٧٥].

وقلت: تحريرُه: أنَّ بعثة الرسولِ ﷺ في نفسِها نعمةٌ دونها كُلُّ نِعَم، فلما نسي (١) المُشركونَ هذه النَّعمة الأسنى وتلكَ الآياتِ العُظمى، وكانوا مُتمكِّنين من قَبُولِها والاهتِداءِ بهَدْيها، فلمَّا امتَنَعُوا منه واضطرُّوه إلى المُهاجَرة، ثم استأصَلَ شأفتَهم يومَ بدر، قيل ذلك لهم. وعلى هذا أمرُ فرعونَ مع موسى عليه السلام، ويُؤيِّدُه قولُه هاهنا: ﴿كَفُرُوا بِعَاينَتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ﴾.

قوله: (﴿ كَدَأْبِ مَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ تكرير للتوكيد، وفي قوله: ﴿ بِعَايَنَ اللَّهِ ﴾ زيادةُ دلالةٍ على كُفُرانِ النِّعَم وجُحُودِ الحق): قال القاضي: «يعني: كَرَّرَ ﴿ كَدَأْبِ مَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ للتأكيد، ولِمَا نِيطَ به منَ الدَّلالةِ علىٰ كُفرانِ النِّعَم بقوله: ﴿ بِعَايَنَتِ رَبِّهِمْ ﴾، وبيانِ ما أُخِذَ به آلُ فرعون (٢٠).

<sup>(</sup>١) لفظة «نسي» غير واضحة في (ح) و(ف)، وفي (ط): «مني»، ولعل الصواب ما أثبتُ، والله أعلم.

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١١٦).

وقلتُ: وازَنَ المُصنِّفُ بِينِ الآيتَين (١)، وقابَلَ بِينَ كُلِّ مِنِ القَرِينَتَين، فقوله: ﴿ وَيَايَتِ رَبِّهِم ﴾ رَيِّهِم ﴾ رَيَّهِم ﴾ رَيَّهُم اللهِ على كُفْرانِ النَّعَم وجُحُودِ الحق»: معناه: أنَّ قولَه: ﴿ كَفَرُواْ بِنَايَتِ رَبِّهِم ﴾ في الآيةِ السابقةِ مُبْهَمُ لم يُفهَم منه أنَّ تلكَ النِّعمةَ المكفورةَ من أي نوع من أنواع النَّعَم؟ أهي نعمةُ الآياتِ المنصوبةِ أو الآياتِ المُنزَلة؟ وأنَّ الكُفرانَ من أيِّ قبيل كان؟ أهو مِن قبيلِ (٢) الإعراضِ عنِ الآياتِ المنصوبة، أو هو مِن قبيلِ التكذيبِ بالآياتِ النازلة؟

فعُلِمَ من هذه الآية: أنَّ تلكَ النِّعمة هي نعمةُ الآياتِ المُنزَلة، وأنَّ ذلك الكُفرانَ تكذيبُها وجُحودُ الحق، وقوله: ﴿وَالَّهُ مُلْلَهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ مُشتَمِلٌ لجميعِ أنواعِ التعذيب، وقوله: ﴿وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْكَ ﴾ نصُّ على تعيينِ العذاب.

قال صاحبُ «الفرائد»: هذا ليسَ بتكرير؛ لأن معنى الأول: حالُ هؤلاءِ كحالِ آل فرعونَ في الكُفْرِ والتكذيب، فأخَذَهم بالعذاب، ومعنى الثاني: حالُ هؤلاءِ كحالِ آل فرعونَ في الكُفْرِ والتكذيب، فأخَذَهم بالعذاب، ومعنى الثاني: حالُ هؤلاءِ كحالِ آل فرعونَ في تغييرهمُ النِّعَم، وتغيير الله حالهم بسَبَبِ ذلك التغيير، وهو أنه أغرَقهم، بدليل ما تقدَّمَ عليه، وهو قولُه تعالى: ﴿وَلِكَ بِأَتَ ٱللّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا ﴾ الآية. ولَخَصَ المعنى القاضي وقال: «الأولُ: تشبيهُ التغيير في النِّعمةِ بسَبَبِ تغييرهم ما بأنفُسِهم»(٣).

وقلت: النَّظْمُ يأبىٰ هذا القول؛ لأنَّ وجه التشبيه في التشبيه الأولِ هو قولُه: ﴿ كَفَرُوا بِعَايَتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾، فشَبَّه حالَ كُفَّارِ قُريشِ بحالِ فِرعونَ ومَنْ قبلَه، والوجه للتشبيه: الكفرُ المُرتَّبُ عليه العقابُ، فكذلك ينبغي أن يكونَ الوجهُ في التشبيه الثاني هو قولُه: ﴿كَذَبُوا بِتَايَتِ رَبِّمَ فَأَهْلَكُنَهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾، لأنه مِثلُه (٤).

<sup>(</sup>١) في (ط): «وإن المصنف بَيَّنَ الآيتين»، وضُبِطَت هكذا، والمُثبتُ من (ح) و(ف).

<sup>(</sup>٢) قوله: «كان أهو من قبيل» سقط من (ح) و(ف).

<sup>(</sup>٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١١٦).

<sup>(</sup>٤) وقع في هذه الفقرة خلل وسقط\_في مواضع منها\_في (ح)، والمُثبتُ من (ط) و(ف).

﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ أي: أصَرُّ وا علىٰ الكُفْرِ ولَـجُّوا فيه، فلا يُتَوقَّعُ منهم إيمان، وهم بنو قُريظة، .....

بيانُه: أنَّ قولَه: ﴿ كَفَرُوا بِعَايَتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ جملةٌ مُبتَدَأةٌ بعد ذِكْرِ المُشبَّهِ والمُشبَّهِ به، صالحةٌ لأن تكونَ بياناً لوجهِ التشبيه، فوَجَبَ حَملُها عليه، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ عَادَمٌ خَلَقَكُهُ مِن ثُرَابٍ ﴾ [آل عمران: ٥٥]، قولُه: ﴿ خَلَقَتُهُ مِن ثُرَابٍ ﴾ جملةٌ مُفسِّرةٌ لِهَ لَهُ بُنِهَ عيسىٰ بآدم، ولا فرق بينَه وبينَ قولِه: ﴿ كَذَبُوا بِنَايَتِ رَبِّهِم فَأَهْلَكُنهُم فِي هذا المعنىٰ.

وأما قولُه: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَ اللّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِمِمْ وَأَكَ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ كالتعليل لحلولِ النَّكَالِ للكُفْران، لِمَا تقرَّرَ مِراراً: أنَّ اسمَ الإشارةِ في مِثلِ هذا المقام مُؤذِنٌ بأنَّ ما بعدَه جديرٌ بمَنْ قبله لأجلِ اكتِسابِه مُوجِبَه.

وقد اعتُرِضَ بين التَّشبيهَين، وهو غيرُ مُحتَصِّ بقوم فِرعونَ وقُريش، بل هو مُتناوِلٌ لجميع مَنْ يُغيِّرُ نِعمةَ الله منَ الأمم السَّالفةِ واللاحقة، من الكُفرانِ وتكذيبِ الآيات. فاختِصاصُه بالوجهِ الثاني دونَ الأولِ، وإيقاعُه وجهاً للتشبيه، مع وُجُودِهِ صريحاً كما بيَّنا: بعيدٌ عمَّنْ ذاقَ معرفةَ الفَصاحَتَين، ووَقَفَ على ترتيبِ النَّظْم بينَ الآيتَين.

قوله: (فلا يُتوقَّعُ منهمُ الإيمان (١): يعني: دَلَّ قوله: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ لِهَا فيه مِن بناءِ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ على «هم» المُفيدِ لِتَقَوِّي الحكم - على عَدَم توقَّع الإيمانِ منهم، وذلكَ لترتُّبِ هذهِ الجملةِ على قوله: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَاتِ عِندَ اللهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ حيثُ أوقَعَ ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ حيثُ أوقَعَ ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وهو معرفة \_ خبراً لـ ﴿إِنَّ ﴾، وجَعَلَ اسمَه ﴿ شَرَّ الدَّوَاتِ ﴾.

قال القاضي: «والفاءُ للعَطْفِ والتنبيهِ علىٰ أنَّ تحقُّـقَ المعطوفِ عليه يَستَدعي تحقُّـقَ المعطوف»(٢).

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «إيمان».

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١١٦).

عَاهَدَهُم رَسُولُ الله ﷺ أَن لا يُمالِئُوا عليه، فنَكَثُوا بأن أعانوا مُشْرِكي مَكَّةَ بالسِّلاح، وقالوا: نَسِينا وأخطأنا، ثم عاهَدَهُم فنكَثُوا ومَالُوا معهم يومَ الخندق، وانطَلَقَ كعبُ بنُ الأشرَفِ إلىٰ مَكَّةَ فَحَالَفَهم.

﴿ ٱلَّذِينَ عَهَدتً مِنْهُمْ ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ ، أي: الذينَ عاهَدْتَهم مِنَ الذينَ كَفَرُوا ﴾ ، أي: الذينَ عاهَدْتَهم مِنَ الذينَ كَفَرُوا ، جَعَلَهم شَرَّ الدَّواب؛ لأنَّ شَرَّ الناسِ الكُفَّارِ، وشَرَّ الكُفَّارِ المُصِرُّونَ منهم، وشَرَّ المُصِرِّينَ النَّاكِثُونَ للعُهُود.

﴿وَهُمْ لَا يَنَّقُونَ ﴾: لا يخافونَ عاقبةَ الغَدْر، ولا يُبالُونَ ما فيه مِنَ العارِ والنار.

﴿ فَإِمَّا نَثَقَفَنَّهُمْ ﴾: فإما تُصادِفنَهم وتَظفَرَنَّ بهم ﴿فَشَرِّدٌ بِهِم مَنْ خَلْفَهُمْ ﴾: ففرِّقْ عن مُحارَبَتِكَ ومُناصَبَتِك؛ بقَتْلِهم شَرَّ قِتْلة والنِّكاية فيهم، مَنْ وراءَهُم مِنَ الكَفَرة، حتى لا يَجسُرَ عليكَ بعدَهُم أحد، اعتباراً بهم واتعاظاً بحالهِم.

قوله: (لا يُمالِئُوا): لا يُساعِدُوا. النهاية: «المُهالأة: المُساعَدةُ والمُعاوَنة»(١).

قوله: (لأنَّ شَرَّ الناسِ الكُفَّار): يعني: أبدَلَ ﴿ الَّذِينَ عَنهَدتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ ﴾ من ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾، وهُمُ الذينَ أَصَرُّوا على الكُفر، ولَحَجُّوا فيه، بعدَ أَنْ جَعَلَهم شَرَّ الدَّواب؛ ليدلَّ على أَنَّ شَرَّ الناسِ الكفارُ إلى آخره، لِمَا عرفتَ في إبدالِ ﴿ مِرَطَ الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ليدلَّ على أَنَّ شَرَّ الناسِ الكفارُ إلى آخره، لِمَا عرفتَ في إبدالِ ﴿ مِرَطَ الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧]، من ﴿ القِيرَطَ الشَيْرَطَ الشَيْرَةُ ﴾ [الفاتحة: ٢]، معنى البَدَل.

ثم في عَطْفِ ﴿ يَنْقُضُونَ ﴾ وهو مُضارعٌ، على ﴿ عَنهَدتَ ﴾ وهو ماضٍ: الدلالةُ على السِّمرارِ النَّقْض، ولذلك قال: «فنكثوا، ثم عاهَدَهم فنكثوا».

قوله: (﴿ فَإِمَّانَتْقَفَنَّهُمْ ﴾: فإما تُصادِفنَّهم وتَظفَرَنَّ بهم)، الأساس: «طَلَبْناهُ فَثَقِفْناه في مكانِ كذا، أي: أدركناه». الجوهري: «ثَقِفْتُه ثَقَفاً، أي: صادفتُه».

<sup>(</sup>١) هذه الفقرة ـ من «قوله: لا يُمالئوا» إلى هنا ـ أُخِّرَت في (ح) و(ف) بعد التي تليها، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو الصوابُ الموافقُ لترتيب «الكشاف».

وقرأ ابنُ مسعود: «فَشَرِّ ذْ»، بالذالِ المُعجَمة، بمعنىٰ: فَفَرِّق، وكأنه مقلوبُ «شَذَرَ»، مِن قولهم: ذَهَبُوا شَذَرَ مَذَر، ومنه: الشَّذْر: المُلتَقَطُ مِنَ المَعدِن؛ لِتَفرُّقِه، وقرأ أبو حَيْوة: «مِن خَلْفِهم»، ومعناه: فافعَلِ التَّسريد مِن وَرائِهم، لأنه إذا شَرَّدَ الذينَ وراءَهم فقد فعَلَ التَّسريد في الوراء، وأوقَعه فيه؛ لأنَّ الوراءَ جِهةُ المُشَرَّدين، فإذا جُعِلَ الوراءُ ظَرْفاً للتَّسْريد فقد دلَّ على تشريدِ مَنْ فيه، فلم يبقَ فرقٌ بينَ القِراءتَين.

قلت: والظاهرُ أنَّ الفاءَ في قوله: ﴿ فَشَرِّدٌ بِهِم ﴾ فاءٌ فصيحةٌ تقتضي محذوفاً هو سَبَبُ التشريد، كما قَدَّر: «فإما تُصادِفنَهم وتَظفَرنَّ بهم فَشَرِّدْ بهم»، فالتشريدُ مُسبَّبٌ عن الظَّفر بهم لا الإدراكِ فقط. ولا يَبعُدُ أن تُجعَلَ الفاءُ في قوله: ﴿ أَلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ منها، ويجوزُ أن يكونَ قولُه: «وتَظفَرنَّ بهم» عطفاً تفسيرياً على «تُصادِفَنَّ»، كما في قوله: «فإمّا تَتْقَفُوني فاقتُلوني»، فيكونُ قولُه: ﴿ فَشَرِّدُ بِهِم ﴾ جزاءً للشرطِ فقط.

قوله: (ذهبوا شَنَرَ مَنَر)، الجوهري: «تَفرَّقُوا شَنَرَ مَنَر: إذا ذهبوا في كُلِّ وَجُه»، قال ابنُ جِنِّي: «قرأ الأعمش: «شَـرِّذ» بالذال المُعجَمة، ولم يَمُرَّ بنا في اللغة تركيبُ (ش ر ذ)، والأوجهُ أن تكونَ الذالُ بدلاً من الدال، والجامعُ بينهما أنهما مجهورانِ ومُتقاربان»(١). وقال أبو البقاء: «نحو: خراديل وخراذيل، وقيل: هو مقلوبٌ من «شَذَر» بمعنىٰ: فَرَّقَ، وكُلُّ ذلك تعشُّفٌ بعيد»(٢).

قوله: (فافعَلِ التشريدَ مِنْ ورائهم): يعني: أُجرِيَ الـمُتعدِّي مُجرىٰ اللازم، ثم عُدِّيَ تَعديَتَه، كقوله:

### .... يَجْدرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي (٣)

<sup>(</sup>١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨٠).

<sup>(</sup>٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٩).

<sup>(</sup>٣) جزء من بيت شعر لذي الرُّمّة \_كما في «ديوانه» ص٥٧٥ \_، وهو بتمامه:

وإنْ تَعتَذِرْ بِالمَحْلِ عن ذي ضُرُوعِها إلى الضَّيفِ يَجَرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي وهو من شواهد «المُفصَّل» للزمخشري ص٤٥، و «شرح الكافية» لرضيِّ الدين الأستراباذي (١: ٣٤٤)،=

﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكُّرُونَ ﴾: لَعَلَّ الْمُشرَّدينَ مِنْ وَرائِهم يَتَّعِظُون.

[﴿ وَإِمَّا تَخَافَتَ مِن قَوْمٍ خِيَانَةُ فَانَبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَآءٍ إِنَّ ٱللّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآمِنِينَ ﴾ ٥٥] ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَ مِن قَوْمٍ ﴾ مُعاهِدِينَ ﴿خِيَانَةً ﴾ ونَكْثاً بأماراتٍ تَلُوحُ لك ﴿فَأَنْبِذَ إِلَيْهِمْ ﴾: على طريقٍ مُستَوٍ قَصْد ـ وذلكَ أن تُظهِرَ للمَهْ نَبْذَ العَهْد، وتُخبرهُم إخباراً مكشوفاً بيِّناً أنكَ قَطَعت ما بَينَكَ وبينَهم ـ ولا تُناجِزْهُم الحربَ وهم على تَوهُم بقاءِ العَهْد، فيكون ذلكَ خيانةً منك، ﴿إِنَّ ٱللّهَ لَا يُحِبُ الْخَاهِدِينَ ﴾ فلا يَكُنْ منكَ إخفاءُ نَكْثِ العَهْدِ والخِداع.

وقيل: على استِواء في العِلمِ بنَقْضِ العَهْد، وقيل: على استِواءٍ في العداوة، والجارُّ والمجرورُ في مَوضِع الحال، كأنه قيل: فانبِذْ إليهم ثابتاً على طريقِ قَصْدٍ سَوِيّ، .....

وفي إيقاع التشريد في المكان وإرادة (١) التشريد فيمَنْ يَشْغَلُ المكانَ: كناية، كقول الشَّنفَرىٰ: تبيتُ بمَنْجاةٍ مِنَ اللَّوْمِ بَيتُها(٢)

فإذن صَحَّ قولُه: «فلم يبقَ فرقٌ بينَ القِراءتَين»، اللهُمَّ إلا في المُبالغة.

قال مُحيي السُّنَّةِ في معنىٰ المشهورة: «فَرِّقْ بهم جَمْعَ كُلِّ ناقض، أي: افعَلْ بهؤلاءِ الذينَ نَقَضُوا عَهْدَكَ وحاربُوكَ فِعْلاً من القَتْل والتنكيل، لـيَخافَكَ مَنْ خلفَهم من أهلِ مكَّة»(٣).

قوله: (فانبِذْ إليهم ثابتاً): هذا على أن يكونَ ﴿سَوَآءٍ ﴾ صفةَ موصوفٍ محذوف، كما قال:

و «مغني اللبيب» (٢: ٥٢١)، ومحلَّ الشاهد فيه أنَّ الفِعلَ «يجرح» مُتَعَدِّ أُجرِيَ مجرىٰ اللازم، والأصلُ أن يقول: «يجرحُها»، لكنْ لـمَّا ضَمَّنَه معنىٰ الفعل «يُؤثِّر» عَدَّاهُ تعديتَه، أي: عَدَّاه بالحرف «في».
 وسيأتي عند الزنخشري في تفسير الآية ١٥ من سورة الأحقاف، وانظر كلام المؤلف عليه هناك.

<sup>(</sup>١) من بداية الفقرة إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) انظر: «المُفضَّليات» ص١٠٩، وفيه: «تحلُّ» بدل «تبيتُ»، وتمامُه:

إذا ما بيوتٌ بالمَذَمَّةِ حَلَّتِ

<sup>(</sup>٣) «معالم التنزيل» للبغوى (٣: ٣٦٩).

أو حاصِلِينَ على استِواءٍ في العِلمِ أو العداوة، على أنها حالٌ مِنَ النَّابِذِ والمنبوذ إليهم معاً. [﴿ وَلَا يَعْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوٓاً إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ ٥٩]

﴿ سَبَقُواً ﴾: فاتوا وأفلتُوا مِن أن يُظفَر بهم ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾: إنهم لا يَفُوتُونَ ولا يجدونَ طالبَهم عاجزاً عن إدراكهم، وقُرِئَ: «أنهم» بالفتح؛ بمعنى: لأنهم، كُلُّ واحدة مِنَ المكسورة والمفتوحة تعليل إلا أنَّ المكسورة على طريقة الاستِئناف، والمفتوحة تعليلُ صريح، وقُرِئ: «يُعجِّزون» بالتشديد، وقرأ ابنُ مُحيصِن: «يُعجِزونِ» بكَسْرِ النُّون، وقرأ الأعمش: «ولا تَحسَبِ الذينَ كفروا» بكَسْرِ الباء وبفَتْحِها؛ على حذفِ النُّونِ الخفيفة.

وقرأ حمزة: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء؛ علىٰ أنَّ الفِعلَ لـ ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾، .....

«على طريقٍ مُستَوٍ»، فالجارُّ والمجرورُ حالٌ من فاعل ﴿فَانَيْدَ ﴾. وقولُه: «أو حاصِلِين» على أن يكونَ حالاً من المجرور في ﴿إِلَيْهِمَ ﴾ أو المرفوع في ﴿فَانَيْدَ ﴾ كما في الوجهَين، أي: على استِواءٍ في العِلم أو على استِواءٍ في العداوة.

قوله: (ولا يجدون طالبَهم عاجِزاً)، الراغب: «أعجَزتُ فُلاناً وعَجَزتُه وعاجَزتُه: جعلتَه عاجِزاً. قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلِّذِينَ سَعَوْا فِي عَلَيْتِنَا مُعَجِزِينَ ﴾ [الحج: ٥١]، وقُرِئَ: «مُعجِّزين»، فـ ﴿مُعَجِزِينَ ﴾ معناه: ظائينَ ومُقدِّرينَ أنهم يُعجِزُوننا؛ لأنهم حَسِبُوا أن لا حَشْرَ ولا نَشْر، فيكونَ ثوابٌ وعقاب، و «مُعجِّزين»: يَنسُبُونَ مَنْ تَبِعَ النبيَّ ﷺ إلى العَجْز، نحو: جَهَّلتُه وفَسَّقتُه» (١٠).

قوله: (وقرئ: «أنهم» بالفَتْح): ابنُ عامر، والباقون: بكسرها (٢).

قوله: (وقرأ حمزة: ﴿ وَلَا يَعْسَبَنَ ﴾ بالياء (٣)، على أنَّ الفِعلَ لـ ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾)، وقوله: (واستُدِلَّ)، كأنه أشار إلى ضَعْفِ هذا الوجه؛ إذ لا حاجة إلى تقدير (إنْ المُخفَّفة، قال أبو

<sup>(</sup>۱) «مفردات القرآن» ص۷۵۰-۵۶۸.

<sup>(</sup>٢) انظر: «التيسير» ص١١٧، و «حجة القراءات» ص١٢٣.

<sup>(</sup>٣) وهي قراءة حفص وابن عامر أيضاً. انظر: «التيسير» ص١١٧، و«حجة القراءات» ص٣١٢، وسيأتي تنبيه المؤلف إلى هذا بعد قليل.

وقيل فيه: أصلُه: أنْ سَبَقُوا، فَحُذِفَت «أنْ»، كقوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَنَيْهِ عَيُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ [الروم: ٢٤]، واستُدِلَّ عليه بقِراءة ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه: «أنهم سَبَقُوا»، وقيل: وقع الفِعلُ على «أنهم لا يُعجِزُون»؛ على أنَّ ﴿لا ﴾ صِلة، و ﴿سَبَقُوا ﴾ في محلّ الحال، يعني: سابقين، أي: مُفلِتينَ هاربين، وقيل: معناه: ولا يَحسَبَنَهم الذينَ كَفَروا سَبَقُوا، فحذفَ الظّهميرَ لِكونِهِ مفهوماً، وقيل: ولا يَحسَبَنَّ قبيلُ المُؤمنينَ الذينَ كَفَروا سَبَقُوا. وهذهِ الأقاويلُ كُلُّها مُتَمحَّلة، وليسَت هذهِ القراءةُ التي تَفرَّدَ بها حمزةُ بنيرِّة.

البقاء: «في الفاعل وجهان: أحدُهما: هو مُضمَر، أي: لا يَحسَبَنَّ مَنْ خلفَهم، أو: يحسَبَنَّ أحد، والمفعولُ الأولُ محذوف، أي: والمفعولُ الأولُ محذوف، أي: والمفعولُ الأولُ محذوف، أي: أنفسَهم، وقيل: التقدير: أنْ سَبقُوا، و «أن» مصدرية، حُكِيَ عن الفرَّاء، وهو بعيد؛ لأنَّ المصدرية موصولة، وحَذفُ الموصولِ ضعيفٌ في القياسِ شاذٌ في الاستعمال»(١).

قوله: (وَقَعَ الفِعلُ على «أنهم لا يُعجِزُون»، على أنَّ ﴿لَا﴾ صِلَة): قال الزَّجَاج: «ويجوزُ أن تكونَ ﴿لَا﴾ لَغْواً، أي: ولا يحسَبَنَّ الذينَ كفروا أنهم يُعجِزُون، وأن يكونَ بَدَلاً من ﴿سَبَقُواً ﴾، وهو ضعيف؛ لأنَّ «لا» لا تكون لَغْواً في مَوضِع يجوزُ أن تقعَ فيه غيرَ لَغْو»(٢).

قوله: (قَبيلُ المُؤمنين)، الجوهري: «القَبيل: الجهاعةُ تكونُ من ثلاثةٍ فصاعداً من قَوْمٍ شتَّىٰ، والجمعُ: قُبُل».

قوله: (وليسَت هذهِ القراءةُ التي تَفرَّدَ بها حمزةُ بنيِّرة): يُقال: زَعْمُه ليس بنيِّر، وإنَّ حمزةَ ما تَفرَّدَ بها، وفي «التيسير»: «قرأ حَفْصٌ وابنُ عامر وحمزة: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَ ﴾ بالياء، والباقون بالتاء» (٣)، ووجهُها مُستقيم على وُجُوه كما صَحَّحَه أبو البقاء، ولأنها مُتواتِرة، وما تَواتَرَ فهو نيِّر. علىٰ أنه (٤) أجاز حَذْفَ المفعولِ الأولِ من باب «حَسِبَ» في غير مَوضِعٍ من هذا الكتاب؛

<sup>(</sup>١) (التبيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٩ - ٦٣٠).

<sup>(</sup>٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٢٢).

<sup>(</sup>٣) «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص ١١٧.

<sup>(</sup>٤) أي: الزمخشري.

وعن الزُّهْري: أنها نَـزَلَتْ فيمَنْ أفلَتَ مِن فَلِّ المشركين.

[﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اَسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ ثُرِّهِ بُونَ بِهِ، عَدُوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمُّ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِ سَبِيلِ ٱللّهِ يُوفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا نُظْلَمُونَ ﴾ ٦٠]

﴿ مِن قُوَّةٍ ﴾: مِن كُلِّ ما يُتَقوَّىٰ به في الحربِ مِن عُدَدِها.

وعن عُقبةَ بنِ عامر: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ على المنبر: «ألا إنَّ القُوَّةَ الرمي»، قالها ثلاثاً. وماتَ عُقبةُ عن سبعينَ قوساً في سبيلِ الله. وعن عِكرِمة: هي الحصون.

والرِّباطُ: اسمٌ للخَيْلِ التي تُربَطُ في سبيل الله، ويجوزُ أن تُسمَّىٰ بالرِّباطِ الذي هو بمعنىٰ المُرابَطة، ويجوزُ أن يكونَ جمعَ رَبيط؛ كفَصِيل وفِصَال، وقرأ الحسن: «ومِن رُبُطِ الخيل»، بضَمِّ الباءِ وسُكُونِها، جمعُ رباط.

منها: قالَ في قوله: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَتُا ﴾ [آل عمران: ١٦٩]: «هو في الأصلِ مُبتَداً، فحُذِف كما حُذِف المُبتَداً»(١)، إلى غير ذلك كما سيجيء.

قوله: (مِن فَلِّ المشركين)، النهاية: «الفَلُّ: القومُ المُنهَزِمُون، من الفَلَّ: الكَسْر، وهو مصدرٌ سُمِّيَ به، ويقعُ على الواحدِ والاثنَينِ والجمع».

قوله: (وعن عُقْبةَ بنِ عامر) الحديث: رواه مُسلِمٌ والترمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجَهْ والدارميُّ (٢)، وليسَ فيه: «ماتَ عُقْبةُ عن سبعينَ قَوْساً» (٣).

قوله: (والرِّباط: اسمٌ للخَيْلِ التي تُربَطُ في سبيلِ الله): قيل: فإذن يَلزَمُ من إضافتِه إلى الخيلِ إضافةُ الشيء إلى نفسِه، يُقال: الرِّباط: اسمٌ عامٌّ يُطلَقُ على معان؛ منها ما ذكره، ومنها

<sup>(</sup>١) قاله الزمخشريُّ على قراءة (ولا يحسبنَّ) بالياء، ولا بُدَّ مِنَ الرُّجوعِ إلىٰ كلامِه هناك حتَّىٰ يَتَّضِح.

<sup>(</sup>٢) مسلم (١٩١٧)، والترمذي (٣٠٨٣)، وأبو داود (٢٥١٤)، وابن ماجه (٢٨١٣)، والدارمي (٢٤٠٤).

<sup>(</sup>٣) ليس في عبارة الزمخشري ما يدلُّ على أنَّ هذه الجملة من الحديث المذكور، حتى يُقال: إنها ليست فيه، كما تَوهَّمَ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ.

و يجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ ﴾ تخصيصاً للخَيْلِ مِن بين ما يُتَقوَّىٰ به، كقوله: ﴿ وَجِبْرِيلَ وَمِيكُنلَ ﴾ [البقرة: ٩٨]، وعن ابنِ سِيرين: أنه سُئِلَ عمَّنْ أوصَىٰ بثُلُثِ مَالِهِ في الحصون؟ فقال: يُشتَرَىٰ به الخيل، فتُرابِطُ في سبيلِ الله ويُغزَىٰ عليها، فقيل له: إنما أوصىٰ في الحصون؟ فقال: ألم تَسمَعْ قولَ الشاعر:

### إِنَّ الحُصُونَ الخيلُ لا مَدَرُ القُريٰ

﴿تُرْهِبُونَ ﴾ قُرِئَ بالتخفيف والتشديد، ....

انتِظارُ الصَّلاةِ بعدَ الصَّلاة. في «النهاية»: «الرباطُ في الأصل: الإقامةُ على جِهادِ العَدُوِّ بالحرب، وارتباطُ الخيل: إعدادها، وقيل: الرباطُ: مصدرُ رابطتُ، أي: لازمتُ. وقيل: الرِّباط: اسمٌ لِيَا يُربَط به الشيء، أي: يُشَدّ»، فأُضيفَ إلى الخيلِ للبيان، كقولك: خاتمُ حديد، فعلى هذا اللامُ في قول المُصنَّف: «الرباط» للعَهْد، أي: الرباطُ المذكورُ في الآية، قال في «الانتصاف»: «المطابقُ للرمي أن يكونَ «الرباطُ» على بابه مصدراً»(۱).

قوله: (إنَّ الحصونَ الخيلُ لا مَدَرُ القُرىٰ): أوله:

ولقد عَلِمتُ علىٰ تَـوَقِّيَّ الرَّدَىٰ (٢)

يعني: عَلِمتُ أَنَّ الحصونَ التي يُتَوقَّىٰ بها: الخيل، لا قُصُورُ القُرىٰ والمدائنِ التي يُلجَأُ إليها.

قوله: (تُرهِبُون): بالتخفيف: الجماعة، وبالتشديد: شاذة. الراغب: «الرَّهْبةُ والرَّهْبُ: مُخافةٌ مع تحزُّن (٣) واضطراب، قال عزَّ وجلَّ: ﴿لَأَنتُدُ أَشَدُ رَهْبَهَ فِي صُدُورِهِم ﴾ [الحشر: ١٣]، ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُو اللّهِ ﴾، والترهُّب: التعبُّد، وهو استعمالُ الرَّهْبة،

<sup>(</sup>١) «الانتصاف» لابن المُنتِر (٢: ١٦٦) بحاشية الكشاف.

<sup>(</sup>٢) البيتُ للأسعر بن حُمْران الجُعْفى، كما في «الأصمعيات» ص ١٤١.

<sup>(</sup>٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «المفردات» للراغب، مادة (رهب): «تحرُّز»، والأولُ أحسَن.

وقرأ ابنُ عَبَّاسٍ ومُجاهِد: «تُخْزُونَ»، والضَّميرُ في ﴿بِهِ ، ﴿ رَاجِعٌ إِلَىٰ ﴿ مَّا اَسْتَطَعْتُم ﴾ ، ﴿ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّ كُمْ ﴾ : هم أهلُ مكَّة، ﴿ وَمَاخَرِينَ مِن دُونِهِم ﴾ : هم السَّدِّيّ: هم أهلُ فارس.

وقيل: كَفَرةُ الجن، وجاء في الحديث: «إنَّ الشَّيطانَ لا يَقرَبُ صاحبَ فَرَس، ولا داراً فيها فَرَسٌ عَتيق»، ورُوِي: «إنَّ صَهيلَ الخيل يُرهِبُ الجن».

[﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلِّمِ فَأَجْنَحْ لَمَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ

جَنَحَ له، وإليه: إذا مال، والسَّلْم: تُؤنَّثُ تأنيثَ نقيضِها، وهي الحرب، قال:

السَّلْمُ تَأْخَذُ منها ما رَضِيتَ بهِ والحربُ تَكفيكَ مِن أَنفاسِها جُرَعُ

وقُرِئ بفتح السِّينِ وكَسْرِها.

وعن ابنِ عبَّاس رضيَ اللهُ عنه: أنَّ الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿ قَائِلُوا ٱلَّذِينَ لَا يَوْمِنُونَ بِاللهِ ﴾ [التوبة: ٢٩]، وعن مُجاهِد: بقوله: ﴿ فَاَقْنُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَتُّمُوهُم ﴾ [التوبة: ٥]، والصحيحُ أنَّ الأمرَ موقوفٌ على ما يرى فيه الإمامُ صَلاحَ الإسلام وأهلِه ؛ مِن حَرْبٍ أو سَلْم، وليسَ بحَتْم: أن يُقاتَلُوا أبداً، أو يُجابُوا إلى السهدنةِ أبداً.

والرَّهْبانيَّة: غُلُوُّ في تحمُّل الرَّهْبة من فَرْطِ الرهبة، والرُّهْبانُ يكونُ واحداً وجمعاً، وقالوا: رَهَبُوتُ خيرٌ من رَحَمُوت»(١).

قوله: (قال: السِّلمُ تأخُذ) البيت: مضى شرحه في البقرة (٢).

قوله: (إلى الهدنة): هادنَه: صالحه، والاسمُ: الهدنة.

<sup>(</sup>۱) «مفردات القرآن» ص٣٦٦–٣٦٧.

<sup>(</sup>٢) في تفسير الآية ٢٠٨ منها (٣: ٣٢٠).

وقرأ الأشهَبُ العُقيلي: «فاجنُحْ» بضَمِّ النُّون، ﴿وَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ﴾: ولا تَخَفْ مِن إبطانِهمُ المكرَ في جُنُوجِهم إلى السَّلْم، فإنَّ الله كافيكَ وعاصِمُكَ مِن مَكرِهِم وخَديعتِهم. قال مُجاهِد: يُريدُ قُريظة.

[﴿ وَإِن يُرِيدُوۤا أَن يَغْدَعُوكَ فَإِنَ حَسْبَكَ اللّهُ هُوَ الّذِىٓ أَيدَكَ بِنَصْرِهِ. وَبِالْمُؤْمِنِينَ \* وَالْفَنَ بَيْنَ قُلُومِهِمْ وَلَكِنَ اللّهَ وَالْفَنَ بَيْنَ قُلُومِهِمْ وَلَكِنَ اللّهَ وَاللّهَ مَا فَى الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا اللّهَ اللّهَ عَلَيْهُمُ مُ إِنّهُ مَكِيمٌ ﴾ 77-77]

﴿ فَإِنَّ حَسَّبَكَ ٱللَّهُ ﴾ فإنَّ مُحسِبَكَ الله: قال جَرير:

إني وَجَدتُ مِنَ المحارِم حَسْبَكُم أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثِّيابِ وتَشبَعُوا

﴿ وَأَلَفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ التأليفُ بينَ قُلوبِ مَنْ بُعِثَ إليهم رسولُ الله ﷺ مِنَ الآياتِ الباهرة؛ لأنَّ العربَ لِهَا فيهم مِنَ الحميَّة، والعَصَبيَّة، والانطواءِ على الضَّغينةِ في أدنى شيء، وإلقائِهِ بينَ أعينُهم إلىٰ أن يَنتَقِمُوا، لا يكادُ يأتلِفُ فيهم قلبان،.....

قوله: (إني وَجَدتُ منَ المكارم) البيت، بعده:

فإذا تُذوكِرَتِ المكارمُ مَرَّةً في مَجلِسٍ أنتُمْ بِهِ فتَقَنَّعُوا(١)

«حَسْبُكم»: أي: محسبكم، و «الحُرُّ» مِن كُلِّ شيء: أعتَقُه، ويُروىٰ: «خَزَّ الثياب»، والخز: «الخز: ثيابٌ تُنسَجُ «السمُ دابَّة، سُمِّيَ الثَّوبُ المُتخذُ من وَبَرها خَزَّا». في «المغرب». وفي «النهاية»: «الخز: ثيابٌ تُنسَجُ من إبْريسَم وصُوف، وقيل: الخز: الثيابُ المعمولُ من الإبريسَم، وهذا هو المعروفُ الآن».

يَهجُوهُم بأنهم لِثامٌ أراذِلُ هِـمَمُهم مقصورةٌ علىٰ المآكل والملابس.

«تَقَنَّعُوا»: أي: غَطُّوا وُجُوهَكم من الحياء، «أن تَلبَسُوا» فاعل: «حَسْبُكُم»، وقيل: وقوعُ «حَسْبُكَ» صفةً للنكرة في قولهم: عندي رجلٌ حَسْبُكَ رجلاً، دليلٌ على أنه في معنىٰ اسم الفاعل.

<sup>(</sup>١) كذا عزاه الزمخشريُّ إلى جرير، ولم أقف عليه في «ديوانه»، وقد عزاه سيبويه في «الكتاب» (٣: ١٥٣)، وأبو عُبيد البكري في «فصل المقال» ص ٢٥١ إلى عبد الرحمن بن حَسَّان، والله أعلم.

ثم ائتَلَفَتْ قُلوبُهم على اتباع رسولِ الله ﷺ، واتَّحَدُوا، وأنشَوُوا يَرمُونَ عن قَوْسٍ واحدة، وذلك لِمَ اللهُ مِن أَلفَتِهم، وجمع مِن كَلِمتِهم، وأحدَثَ بينهم مِنَ التَّحابِّ والتَّواد، وأماطَ عنهم مِنَ التباغُض والتماقُت، وكَلَّفَهم مِنَ الحبِّ في الله والبُغْضِ في الله، ولا يَقدِرُ على ذلك إلا مَنْ يَملِكُ القُلوب، فهو يُقلِّبُها كها شاء، ويَصنَعُ فيها ما أراد.

وقيل: هم الأوسُ والخزرج، كانَ بينَهم مِنَ الحروبِ والوقائعِ ما أهلَكَ سادتَهم ورُؤَساءَهم، ودَقَّ جَماجِمَهم، ولم يَكُنْ لَبَغْضائِهم أَمَدُّ ومُنتَهى، وبينهما التجاوُرُ الذي يُبيِّجُ الضَّغائن، ويُديمُ التَّحَاسُدَ والتنافُس، وعادةُ كُلِّ طائفتين كانتا بهذهِ المثابةِ أن تَتَجنَّبَ هذه ما آثَرَتْهُ أختُها، وتكرهُه وتَنفِرُ عنه، فأنسَاهُمُ اللهُ تعالىٰ ذلك كُلَّه، حتى اتَّفَقُوا على الطاعة، وتَصَافَوْا، وصاروا أنصاراً، وعَادُوا أعواناً، وما ذاك إلا بلطِيفِ صُنْعه وبليغ قُدْرته.

# [﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّهِي حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٦٤]

قوله: (وبينها التجاور)، الأساس: «وهُم جيرتي، وتجاوروا» (١).

قوله: (وعادةُ كُـلِّ طائفتين): مُبتَدأ، والخبرُ «أن تَـتَجَنَّب»، و«كانتا بهذهِ المثابة» صفةُ «طائفتَين».

قوله: (وما ذاك إلا بلطيفِ صُنْعِهِ وبليغ قُدرته): ويُمكِنُ أن يُستَنبَط هذا المعنى من قوله: ﴿عَزِيزٌ حَكِيدٌ ﴾، فإنَّ العزيزَ دَلَّ على بَليغِ قُدرتِه (٢)، ومن عِزَّتِه: أنْ بَعَثَ النبيَّ ﷺ إليهم، وجعلَ بعثته من الآياتِ الباهرةِ والمُعجِزاتِ القاهرة، حيثُ ألثّ به قلوبَهم، وأذلَّ صَعْبَهم؛ بأنْ أوقَعَ بينَهمُ الرحمةَ والتواضُع، ورَفَعَ الأنّفة والكِبر، ولا يَقدِرُ على ذلك إلا مَنْ يكونُ قاهِراً على الأشياءِ كُلِّها، مالكاً للقُلوبِ الأبيَّةِ المجبولةِ على الحميَّةِ الجاهلية، كما قال ﷺ: "إنَّ

<sup>(</sup>١) في (ح) و(ف): «هم جيرتي، أي: مرجعي»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الموافقُ لِـمَا في «أساس البلاغة» للزخشري، مادة (جور).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «يمكن أن يستنبط» إلى هنا، سقط من (ح).

﴿ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ ﴾ الواوُ بمعنى «مع»، وما بعدَه: منصوب، تقول: حَسْبُكَ وزيداً دِرهَم، ولا تَـجُـرً؛ لأنَّ عَطْفَ الظاهِرِ المجرورِ علىٰ المَكْنيِّ مُمَتَنِع، قال:

### فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ عَضْبٌ مُهَنَّدُ

والمعنىٰ: كَفَاكَ وكَفَىٰ تُبَّاعَكَ مِنَ الْمُؤمنينَ اللهُ ناصِراً، أو يكونُ في محلِّ الرفع، أي: كَفَاكَ اللهُ وكَفَاكَ الْمُؤمنون.

وهذهِ الآيةُ نَزَلَتْ بالبَيْداءِ في غَزْوةِ بدرٍ قبلَ القِتال، وعن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: نزلت في إسلامِ عُمَر، وعن سعيدِ بنِ جُبَير: أنه أسلَمَ معَ النَّبِيِّ ﷺ ثلاثةٌ وثلاثونَ رجلاً وسِتُّ نِسْوة، ثم أسلَمَ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه، فنزلت.

قُلُوبَ بني آدَمَ كُلَّها بينَ إصبَعَينِ من أصابع الرحمنِ كقَلْبِ واحد، يَصـرِفُها كيفَ يشاء». رواه مُسلِمٌ (١) عن عبد الله بن عمرو، وأحمدُ بنُ حنبل(٢) عن أمَّ سَلَمة.

ومن حِكمتِه: أَنْ دَبَّرَ أمورَهم هذا التدبيرَ العجيب، وأحدَثَ فيهم من التَّوادِّ والتَّحابِّ(٣)، ونَظَمَ أُلفتَهم وجمعَ كلمتَهم، لأنَّ الفاصِلةَ كالتعليلِ للتأليف، ولا بُدَّ من مناسبةٍ لتخصيص الصِّفتَين.

# قوله: (فحَسْبُكُ والضَّحَّاكَ عَضْبُ (٤) مُهنَّد): أوَّلُه:

إذا كانتِ الهيجاءُ وانشَقَّتِ العَصا(٥)

وانشِقاقُ العصا: عبارةٌ عن التفرُّق، ونَصَبَ «الضَّحَّاك» بقوله: «فحَسْبُك»، لأنه في معنىٰ: يكفيك، يقول: إذا كان يومُ الحربِ ووَقَعَ الخِلافُ بينكم فحَسْبُكُم مع الضَّحَّاك سَيفٌ هنديّ.

<sup>(</sup>١) في «صحيحه» (٢٦٥٤)، واللفظ المذكور له.

<sup>(</sup>٢) في «مسنده» (٢٦٥١٩) و(٢٦٥٧٦) و(٢٦٦٧٩)، وقد تقدَّم لفظُه عند المُؤلِّف ص٦٦ في تفسير الآية ٢٤ من هذه السُّورة، وخرَّجه هناك من «جامع الترمذي» (٣٥٢٢).

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ف) إلى: «البوادر العجاب».

<sup>(</sup>٤) في (ح) و(ف): «سيف»، والمُثبتُ من (ط)، وهو لفظُ «الكشاف».

<sup>(</sup>٥) انظر: «الأمالي» لأبي على القالي (٢: ٢٦٢).

[﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّيِّ كَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَكِيرُونَ يَغْلِبُوا مِاتَنَيْنَ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ مِّاتُةٌ يَغْلِبُوا ٱلْفًا مِّن ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِآنَهُمْ قَوْمٌ لَا يَغْلِبُوا مِاتَنَيْنَ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ مِّاتُةٌ يَغْلِبُوا ٱلْفًا مِن ٱللَّهِ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ مَّائَةٌ صَالِرَةٌ يَغْلِبُوا مِاثَنَيْنَ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ ٱلْفُ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ ٱلصَّدِينِ ﴾ ٢٥- ٦٦] يَغْلِبُوا مِاثَنَيْنَ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ ٱلفَّ يَغْلِبُوا ٱلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ ٱلصَّدِينَ ﴾ ٢٥- ٦٦] يغْلِبُوا مِأْتُنَيْنَ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ ٱلفَّ يَغْلِبُوا ٱلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ ٱلصَّدِينَ ﴾ ٢٥- ٦٦] التحريض: اللَّه الغة في الحق على الأمر، مِن الحرَض، وهو أن يُنهِكُهُ المرضُ ويَتَبالَغَ فيه، حتى يُشْفِي على الموت، أو أن تُسمِّيه حَرَضاً، وتقولَ له: ما أراكَ إلا حَرَضاً في هذا الأمر ومُرِضاً فيه؛ ليُهيِّجَه ويُحرِّكَ منه، ويُقال: حَرَّحَه وحَرَّضَه وحَرَّشَه وحَرَّبَه؛ بمعنى.

وقُرِئ: «حَرِّص» بالصَّادِ غير المُعجَمة، حَكَاها الأخفَش؛ مِنَ الحِرْص.

وهذهِ عِدَةٌ مِنَ الله وبِشارةٌ بأنَّ الجهاعةَ مِنَ المُؤمنينَ إِن صَبَروا غَلَبُوا عشرةً أمثالهم مِنَ الكُفَّار بِعَوْنِ الله تعالى وتأييده، ثم قال: ﴿ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ أي: بِسَبَ أَنَّ الكُفَّارَ قومٌ جَهَلةٌ يُقاتِلُونَ على غير احتِسابٍ وطَلَبِ ثوابٍ كالبهائم، فيَقِلَّ ثباتُهم، ويَعدَمُونَ خِذلانَه،

قوله: (أو أن تُسمِّيه حَرَضاً): عطفٌ على قوله: «المُبالغةُ في الحث»، يُريد: أنَّ «حَرَضاً» له معنيان. الأساس: «نُهكَ فلانٌ مَرَضاً حتى أصبَحَ حَرَضاً، أي (١): أشفى على الهلاك، وحَرَّضه على الأمر، وفيه تحريض»، فإذا مُحِلَ على المعنى الأولِ فمعناه: يا أيها النبيُّ حُثَّ المؤمنينَ على القِتال، أي: بالِغْ في الأمرِ بالقِتال، وإذا مُحِلَ على الثاني فمعناه: سَمِّهِم حَرَضاً، كما يُقال: فَسَّقتُه، أي: سَمَّيتُه فاسِقاً، وهذا من بابِ التهييج والإلهاب، ولهذا قال: «ليُهيِّجَه ويُحرِّكَ منه».

قوله: (ويَستَحِقُّونَ خِذْلانَه)، وقوله: «ومعه ما يَستَوجِبُ به النَّصْر»: بناءً على مذهبِه، فإنَّ عندَهم (٢) الوُجُوب عقلي، وفِعْل العبدِ مُؤثِّر، وعندنا: الوجوبُ بسَبَبِ الوعد؛ تفضُّلاً منه تعالىٰ، لقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ٤٧].

<sup>(</sup>١) من قوله: «عطف على قوله» إلى هنا، سقط من (ح)، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو الموافقُ لِمَا في «أساس البلاغة»، مادة (حرض).

<sup>(</sup>٢) أي: عند المعتزلة.

خِلافَ مَنْ يُقاتِلُ على بَصيرة، ومعه ما يَستَوجِبُ به النَّصرَ والإظهارَ مِنَ الله.

وعن ابنِ جُرَيج: كانَ عليهم أن لا يَـفِرُّوا ويَثبُتَ الواحدُ منهم للعشرة، وكانَ رسولُ الله ﷺ بَعَثَ حمزةَ رضيَ اللهُ عنه في ثلاثينَ راكباً، فلَقِيَ أبا جَهْلِ في ثلاثِ مئةِ راكب. قيل: ثم ثَقُلَ عليهم ذلكَ وضَجُّوا منه، وذلكَ بعدَ مُدَّةٍ طويلة، فنُسِخَ وخُفِّفَ عنهم بمُقاومةِ الواحدِ الاثنين.

وقيل: كانَ فيهم قِلَّةٌ في الابتداء، ثم لَـمَّا كَثُرُوا بعدُ نزلَ التخفيف.

قوله: (وقيل: كان فيهم قِلّةٌ في الابتِداء): فإن قلتَ: كيف يَستَقيمُ هذا مع قوله: ﴿ ٱلْكَنَ خَفَّفَ ٱللّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَكَ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾، فإنَّ التحويلَ من القِلَّةِ إلىٰ الكثرةِ يَزيدُ القُوَّةَ لا الضَّعْف؟

قلتُ: لمّا كانَ مُوجِبَ القُوَّةِ اعتهادُهم على الله وتوكُّلُهم عليه، لا على الكثرة، كها في بدر وغيره، أوجَبَ أن يُقاوِمَ واحدٌ منهم عشرةً، ولهذا يُعلَّلُ الأمرُ بها يُقابِلُ قوله: ﴿ بِأَنَهُم قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿ خِلاف مَنْ يُقاتِلُ على بصيرة، ومعه ما يَستَوجِبُ به النَّصْرَ والإظهارَ من الله »، ثم لمّا كَثُرُوا واعتمدوا عليها بعض الاعتماد، كما في حُنَين، خَفَّفَ اللهُ عنهم بعض ذلك. وقال الإمام: «الكُفَّارُ إنها يُعوِّلُونَ على قُوَّتهم وشَوْكَتِهم، والمُسلِمونَ يَستَعينونَ بالدُّعاء والتَّضَرُّع، ومَنْ كانَ كذلك كانَ النصرُ والظَّفَرُ به أليق » (١).

فإن قلتَ: فها معنى عَطْفِ قولِه: ﴿ وَعَلِمَ أَكَ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ على قوله: ﴿ خَفَّفَ ٱللَّهُ ﴾؟ قلتُ: معناه: الآنَ خَفَّفَ اللهُ عنكم لَـ اللهُ عنكم مُوجِبُ ضَعفِكم بعدَ ظُهُور قِلَّتِكم وقُوَّتِكم.

روىٰ السُّلَميُّ عن النَّصْرابادي(٢): هذا التخفيفُ كانَ للأُمةِ دونَ الرسولِ ﷺ، ومَنْ لا

<sup>(</sup>۱) «مفاتيح الغيب» للرازى (۱۵: ۵۰۵).

<sup>(</sup>٢) أبو القاسم إبراهيم بن محمد (٣٦٧هـ) كان من أجلِّ مشايخ خراسان، صَحِبَ الشِّبليَّ والروذباريَّ وغيرهما. وكلامه في علوم القوم كلامُ متمكنِ من الحقائق. له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٦: ١٦٩)، و«طبقات الصوفية» ص٤٨٤.

وقُرِئ: ﴿ضَعْفًا﴾ بالفَتْح والضَّم؛ كالمَكْثِ والمُكْث، والفَقْرِ والفُقْر. و«ضُعُفاً»؛ جمعُ ضَعيف، وقُرِئَ الفِعلُ المُسنَدُ إلىٰ «المئة» بالياءِ والتاءِ في الموضعين.

والمُرادُ بالضَّعْف: الضَّعْفُ في البدن، وقيل: في البصيرةِ والاستِقامةِ في الدِّين، وكانوا مُتفاوتينَ في ذلك.

فإن قلتَ: لِـمَ كَرَّرَ المعنىٰ الواحدَ ـ وهو مُقاومةُ الجهاعةِ لأكثرَ منها ـ مَرَّتَين، قبلَ التخفيفِ وبعدَه؟ قلتُ: للدلالةِ علىٰ أنَّ الحالَ مَعَ القِلَّةِ والكَثْرةِ واحدةٌ لا تَتَفاوت، لأنَّ الحالَ قد تَتَفاوتُ بينَ مُقاومةِ العشرينَ المئتين، والمئةِ الألف، وكذلكَ بينَ مُقاومةِ المئةِ المئتين، والألفِ الألفَيْن.

يُثِقِلُه حَمَّلُ أَمَانَةِ النَّبُوَّةِ كَيْفَ يُخَاطَبُ بتخفيفِ اللقاءِ للأضداد؟ وكيفَ يُخاطَبُ به الرسولُ ﷺ، وهو الذي يقول: «بك أصُولُ وبك أحُول» (١١)، ومَنْ كانَ به كيفَ يُخفَّفُ عنه أو يُثقَّلُ عليه؟

قوله: (وقُرِئَ: ﴿ضَعْفًا﴾ بالفتح والضَّمّ): بالفتح: عاصمٌ وحمزة، والباقون: بضَمِّها (٢).

قوله: (وقُرِئَ الفِعلُ المُسنَدُ إلى المثة): أي: قولُه: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُمْ مِّائَةٌ ﴾، بالياء التحتانية: الثانية (٣): أبو عمرو وعاصمٌ وحمزةُ والكِسائيِّ، والثالثة (٤): عاصمٌ وحمزةُ والكِسائيُّ. والباقون: بالتاء بلا خِلاف.

قوله: (لأنَّ الحالَ قد تَتَمَاوَت): يعني: حالة المُقاومةِ تتفاوت، ترى الواحدَ لا يُقاوِمُ العشرة، والعشرة المئةَ (٥)، فإذا بَلَغَ العددُ إلى مئةٍ مع ألفٍ من العَدُوِّ لا يكونُ الحكمُ كذلك،

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود (٢٦٣٢) من حديث أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه.

<sup>(</sup>٢) انظر: «التيسير» ص١١٧، و «حجة القراءات» ص٣١٣.

<sup>(</sup>٣) يعني: ﴿ يَكُنُ ﴾ الثانية، أما الأولى فهي التي في قوله: ﴿إِن يَكُنُ مِّنكُمْ عِشْرُونَ ﴾، وليس الكلام فيها هنا، وأما الثانية فهي التي في قوله: ﴿ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ مِّأْتَةٌ يُغْلِبُواً ﴾، وهي المُرادةُ هنا.

<sup>(</sup>٤) يعني: ﴿يَكُن ﴾ الواردة في قوله: ﴿ فَإِن يَكُن مِّنكُمْ مِّأَثَةٌ صَابِرَةٌ ﴾.

<sup>(</sup>٥) في (ح): «ترى الواحدَ لا يُقاوِمُ إلا اثنَين، والعشرة والمئة»، وفي (ط) و(ف): «ترى الواحدَ لا يُقاوِمُ =

[﴿ مَا كَانَ لِنَيِّ أَن يَكُونَ لَهُۥ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ ثُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةُ وَاللَّهُ عَرَبِيلُ عَرَفَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةُ وَاللَّهُ عَزِينُ حَكِيدٌ \* لَوْلاَكِنَبُ مِنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابُ عَظِيمٌ ﴾ 77 - 77]

وقُرِئ: «للنّبيّ» على التعريف، و «أَسَارى»، و «يُتَخّن» بالتشديد، ومعنى الإثخان: كثرةُ القَتْلِ والمُبالغةُ فيه، مِن قولهم: أَثْخَنتهُ الجِراحات: إذا أَثبتتُهُ حتى تَثقُلَ عليه الحركة، وأَثخَنهُ المرض: إذا أَثقَلَه؛ مِن الثّخَانة التي هي الغِلَظُ والكَثَافة، يعني: حتى يُلِلّ الكُفرَ ويُضعِفَهُ بإشاعةِ القَتْلِ في أهلِه، ويُعِزّ الإسلامَ ويُقوِّيهُ بالاستيلاءِ والقَهْر، ثم الأسرُ بعدَ ذلك.

فربها يُقاوِمُونَهم على هذه الزيادة، ومن ثَمَّ قيل: الجيشُ العَرمَرَمُ أربعةُ آلاف، فلا يُغلَبُ من أجل القِلَّةِ وكثرةِ العدو، ورُوِيَ في الحديث: «خيرُ الجيوشِ أربعةُ آلاف»(١)، لكنَّ حالَ المُسلِمينَ بخِلافِ ذلك، كما أشارَ إليه بقوله: «للدَّلالةِ علىٰ أنَّ الحالَ مع القِلَّةِ والكثرةِ واحدة».

قوله: (قُرِئ: «للنَّبِيِّ»...، و «أَسارى»، و «يُثَخِّن» بالتشديد): وهو في الشَّواذ. قال الزَّجَّاج: «قُرِئ: أَسْرى وأَسارى، فهو جمعُ أسير؛ وفَعْلىٰ فَعِيل: جمعٌ لكُلِّ مَنْ أُصيبَ في بَدَنِهِ وفي عقله، يقال: مريضٌ ومرضى، وأحقُ وحمقى، ومَنْ قرأ: أَسارىٰ فهو جمعُ الجمع، يقال: أسيرٌ وأَسْرىٰ وأَسارىٰ والفتحُ (٣) هو الأصل.

قوله: (ثم الأُسْرُ بعد ذلك): تفسيرٌ لمعنى الغاية في قوله تعالى: ﴿حَقَّى يُثَخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ يعني: لا يجوزُ الأُسْرُ إلا بعدَ إذلالِ الكَفَرةِ بالقَتْل، وإعزازِ أهل الإسلام بالغَلَبةِ والقَهْر.

الاثنين والعشرة والمئة»، ولم يظهر لي وَجْهُ هذا أو ذاك، وما أثبتُه هو الأوفقُ بالسّياق، والمعنى: أنَّ الواحدَ
 لا يُقاوِمُ العشرةَ، وأنَّ العشرةَ لا تُقاوِمُ المئة، أما المئةُ فيتقاوِمون الألف. والله أعلم.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود (٢٦١١)، والترمذي (١٥٥٥)، وابن ماجه (٢٨٢٧) من حديث ابن عباس.

<sup>(</sup>٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٢٤٤ـ٢٥).

<sup>(</sup>٣) يعني: أنه يجوزُ أن تقول: أَساري وأُساري، بفتح الهمزة وضمِّها، والفتحُ هو الأصل.

ومعنى ﴿ مَاكَاتَ ﴾: ما صَحَّ له وما استَقام، وكان هذا يومَ بَدْر، فلما كَثُرَ الْمُسلِمُونَ نزل: ﴿فَإِمَّا مَثَّا بَعَدُ وَإِمَّا فِدَآةً ﴾ [محمد: ٤].

ورُوِي: أنَّ رسولَ الله ﷺ أَتِي بسبعينَ أَسِيراً فيهمُ العباسُ عَمَّه، وعَقِيلُ بنُ أَبِي طالب، فاستَشارَ أبا بكرٍ فيهم، فقال: قَومُكَ وأهلُك، استَبقِهم، لَعَلَّ اللهَ أن يتوبَ عليهم، وخُذْ منهم فِدْيةً تُقوِّي بها أصحابَك، وقال عُمَر: كَذَّبُوكَ وأخرَجُوك، فقدَّمْهم واضرِبْ أعناقَهم، فإنَّ هؤلاءِ أَثمةُ الكُفْر، وإنَّ اللهَ أغناكَ عنِ الفِداء، مَكِّنْ علياً مِن عَقِيل، وحمزة مِنَ العَبَّاس، ومَكِّني مِن فُلانٍ لِنسِيبٍ له .، فلنَضرِبْ أعناقَهم.

فقال عليه السَّلام: "إنَّ اللهَ لَيُليِّنُ قُلوبَ رجالٍ حتىٰ تكونَ أليَنَ مِنَ اللَّبَن، وإنَّ اللهَ ليُستَدُدُ قُلوبَ رجالٍ حتىٰ تكونَ أشَدَّ مِنَ الحجارة، وإنَّ مَثَلَكَ يا أبا بكرٍ مَثُلُ إبراهيم؛ ليُشدِّدُ قُلوبَ رجالٍ حتىٰ تكونَ أشَدَّ مِنَ الحجارة، وإنَّ مَثَلَكَ يا أبا بكرٍ مَثُلُ إبراهيم؛ قال: ﴿فَمَن تَبِعنِي فَإِنَّكُ عَصَانِي فَإِنَّكَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ومَثَلَكَ يا عُمَرُ مَثَلُ نوح؛ قال: ﴿رَبِ لاَنَدُرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَيفِرِينَ دَيّارًا ﴾ [نوح: ٢٦]»، ثم قالَ لأصحابه: «أنتُمُ اليومَ عالة، فلا يُفلِتَنَّ أحدٌ مِنكُم إلا بفِداءِ أو ضَرْبِ عُنُق».

قوله: (أُتِيَ بسَبعينَ أسيراً فيهمُ العباس) الحديث: نُحُرَّجُ في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل» (١) عن ابنِ مسعودِ إلى قوله: «إلا بفِداءِ أو ضَرْبِ عُنُق» مع اختِلافِ فيه. ومن قوله: «فإذا هو وأبو بكر يبكيان» إلى قوله: «لِشَجَرةِ قَريبةٍ منه»: رواه مُسلِمٌ والترمذيُّ (٢) عن ابن عباس.

قال القاضي: «الآيةُ دليلٌ علىٰ أنَّ الأنبياءَ مُحِتَهِدُون (٣)، وأنه قد يكونُ خطأ، ولكنْ لا يُقَرُّونَ عليه»(٤).

<sup>(</sup>۱) برقم (۳٦٣٢).

<sup>(</sup>٢) مسلم في «صحيحه» (١٧٦٣)، ولم أقف عليه عند الترمذي، والله أعلم.

<sup>(</sup>٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «تفسير البيضاوي»: «يجتهدون»، والأمرُ قريب.

<sup>(</sup>٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٢٢).

ورُوِيَ أنه قال لهم: «إن شِئتُم قَتَلتُمُوهُم، وإن شِئتُم فَادَيتُمُوهُم، واستُشهدَ مِنكُم بعِدَّتِهم، فقالوا: بل نأخذُ الفِداء، فاستُشهدُوا بأُحُد».

وكانَ فِداءُ الأَسَارِيٰ عِشرِينَ أُوقيَّة، وفِداءُ العَبَّاسِ أربعين أُوقيَّة. وعن مُحمَّدِ بنِ سِيرِين: كان فِداؤُهُم مِئةَ أُوقيَّة، والأُوقيَّة: أربعونَ دِرهماً أو سِتَّةُ دنانير.

ورُوِي: أنهم لمَّا أَخَذُوا الفِداءَ نزلتِ الآية، فدَخَلَ عُمَرُ على رسولِ الله ﷺ فإذا هو وأبو بكرٍ يبكيان، فقال: يا رسولَ الله، أخبِرْني، فإنْ وَجَدتُ بُكاءً بَكَيتُ، وإنْ لم أجِدْ بُكاءً تَباكَيْتُ، فقال: «أبكي على أصحابِكَ في أُخْذِهِمُ الفِداءَ، ولقد عُرِضَ عليَّ عذابُهم أدنى مِن هذهِ الشَّجَرة»، لِشَجَرةٍ قريبةٍ منه.

ورُوِيَ أنه قال: «لو نَـزَلَ عذابٌ مِنَ السَّماءِ لَـمَا نَجَا منه غيرُ عُمَرَ وسعدِ بنِ مُعاذ»، لِقولِه: كانَ الإثخانُ في القَتْلِ أحبَّ إليّ.

﴿عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾: حُطامَها، سُمِّي بذلك لأنه حَدَثٌ قليلُ اللُّبْث، يُريدُ الفِداء.

قوله: (﴿عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾: حُطَامَها)، الراغب: «العَرَضُ: ما لا ثباتَ له، ومنه استَعارَ المُتكلِّمونَ العَرَضَ لِمَا لا ثباتَ له إلا بالجوهر، كاللونِ والطَّعْم، وقيل: «الدُّنيا عَرَضٌ حاضِر»(١)، تنبيها علىٰ أنْ لا ثباتَ لها»(٢).

<sup>(</sup>١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير (١٥٨٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١: ٢٦٤)، والبيهقي (٣: ٢١٦) من حديث شداد بن أوس. وضعَّفه الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢: ١٨٨).

وأخرجه الشافعي في «مسنده» عن إبراهيم بن محمد، عن عمرو مرسلاً. وإبراهيم بن محمد ـ وهو الأسلمي ـ شديدُ الضَّعْف.

<sup>(</sup>٢) «مفردات القرآن» ص٥٦٠.

وقرأ بعضُهم «واللهُ يُريدُ الآخرةِ» بجَرِّ «الآخِرة» على حَذْفِ المُضافِ وإبقاءِ المُضافِ إليه على حاله، كقوله:

# ونارٍ تَــوَقَّـدُ باللَّيلِ ناراً

ومعناه: واللهُ يُريدُ عَرَضَ الآخرة؛ على التَّقابُل، يعني: ثوابَها، ﴿وَٱللَّهُ عَزِيرُ ﴾ يُغلِّبُ أُولِياءَه على أعدائه، ويَتَمكَّنُونَ منهم قَتْلاً وأَسْراً، ويُطلِقُ لهمُ الفِداء، ولكنَّه ﴿ حَكِيمً ﴾ يُؤخِّرُ ذلكَ إلى أن يَكثُروا ويَعِزُّوا، وهم يَعجَلون.

﴿ لَوْلَا كِنَابٌ مِنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾ لولا حُكمٌ منه سَبَقَ إثباتُه في اللَّوْح، وهو أنه لا يُعاقِبُ أحداً بخطأ، وكان هذا خَطأً في الاجتِهاد، ...........

قوله: (ونارٍ تَوقَّدُ بالليلِ ناراً): أولُه:

## أَكُلَّ امرِئِ تَحسَبِينَ امْرَأَ(١)

يقول: أكُلَّ امرئ تَظنَّينَ أنه رجلٌ ذو سهاحةٍ وشجاعة، وكُلَّ نارٍ تُرى بالليل تَظنَّينَ أنها نارُ قِرى. قال ابنُ جِنِّي: «هو بيتُ «الكتاب»(٢)، وتقديرُه: «وكُلَّ نار»، فنابَ ذكرُه في أولِ الكلامِ عن إعادتها في آخِرِه، كأنه قال: وكُلَّ نار، هَرَباً من العَطْفِ على عامِلَين، وهما (كُلَّ) و(تحسَبين)»(٣).

وعلى هذا قراءةُ الجر في «الآخرة» بتقدير «عَرَض»، وإنها جاز للمُشاكَلة، لأنَّ العَرَضَ - بالتحريك ـ متاعُ الدُّنيا وحُطامُها، والدارُ الآخرةُ هي الحيَوان، وثوابُه دائمٌ لا ينقطع.

<sup>(</sup>١) البيتُ لأبي داود الأيادي، كما في «الأصمعيات» ص١٩١، وهو من الشواهد النحوية. انظر: «المُفصَّل» للزخشري ص٢٠١، و«شرح ابن عقيل» (٢: ٧٧).

<sup>(</sup>٢) يُريدُ كتابَ سيبويه، فقد استَشهَدَ به فيه (١: ٦٦).

<sup>(</sup>٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨١).

لأنهم نَظَروا في أنَّ استِبقاءَهُم ربها كانَ سَبَباً في إسلامِهم وتَوْبتِهم، وأنَّ فِداءَهُم يُتَقوَّىٰ به على الجهادِ في سبيلِ الله، وخَفِيَ عليهم أنَّ قَتْلَهُم أعزُّ للإسلام، وأهيَبُ لمن وراءَهم، وأفلُّ لِشَوْكتِهم.

وقيل: كِتابُه: أنه سيُحِلُّ لهمُ الفِدْيةَ التي أخذوها، وقيل: أنَّ أهلَ بَدْرٍ مغفورٌ لهم، وقيل: أنَّ لأهلَ بَدْرٍ مغفورٌ لهم، وقيل: أنه لا يُعذِّبُ قوماً إلا بعدَ تأكيدِ الحجَّةِ وتقديم النهي، ولم يَتَقَدَّمْ نهيٌّ عن ذلك.

[﴿ فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَاكُمْ طَيِّبًا وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِلَى ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾ ٢٩]

﴿ فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ ﴾ رُوِيَ أنهم أمسَكُوا عن الغنائم، ولم يَمُدُّوا أيديَهم إليها، فنزلت. وقيل: هو إباحةٌ للفِداء، لأنه مِن جُملةِ الغنائم، ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ فلا تُقدِمُوا على شيءٍ لم يُعهَدْ إليكم فيه.

فإن قلتَ: ما معنىٰ الفاء؟ قلتُ: التَّسبيب، والسَّبَبُ محذوف، معناه: قد أبحتُ لكم الغنائم، فكُلُوا مما غَنِمتُم، و ﴿ حَلَالًا ﴾: نصبٌ على الحالِ مِنَ المغنوم، أو صِفةٌ للمصدر، أي: أكْلاً حلالاً، وقوله: ﴿ إِنَ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيتٌ ﴾ معناه: أنكم إذا اتَّقَيتُمُوهُ بعدَما فَرَطَ مِنَ استباحةِ الفِداءِ قبلَ أن يُؤذَنُ لكم فيه، غَفَرَ لكم، ورَحِمكم، وتابَ عليكم.

[﴿ يَتَأَيُّهَا النَّبِي قُل لِمَن فِي آيدِيكُم مِّنَ الْأَسْرَى إِن يَمْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِنْ اللَّهُ عَنُورٌ رَّحِيدٌ ﴿ ٧]

قوله: (أنَّ أهلَ بدر): بفَتْح «أنَّ»، أي: كتابُه(١) أنَّ أهلَ بدرٍ مغفورٌ لهم، وهو من قوله على لعُمرَ رضي اللهُ عنه في حديثِ حاطِب: «إنه قد شَهِدَ بدراً، وما يُدريكَ لَعَلَ الله اطَّلَعَ على لعُمرَ رضيَ اللهُ عنه في حديثِ حاطِب: «إنه قد شَهِدَ بدراً، وما يُدريكَ لَعَلَ الله اطَّلَعَ على أهلِ بدرٍ وقال: اعمَلُوا ما شِئتُم، قد غَفَرتُ لكم» الحديث، أخرجه البخاريُّ ومُسلِمٌ (٢) وغيرُهما كما سبق.

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «كناية»، ولا يستقيم، وفي (ط): «كتابة» من غير نقط التاء الأولى، وأصلحتُه من سياق عبارة الزمخشري في «الكشَّاف».

<sup>(</sup>٢) البخاري (٢٠٠٧) و(٣٩٨٣) و(٤٨٩٠)، ومسلم (٢٤٩٤).

﴿ فِيَ أَيْدِيكُم ﴾: في مَلَكَتِكُم، كأنَّ أيديكُم قابضةٌ عليهم، وقُرِئ: ﴿ مِنَ الْأَسْرَىٰ ﴾، ﴿ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا ﴾: خُلُوصَ إيهان، وصِحَّة نية، ﴿ يُؤْتِكُمُ خَيْرًا مِمَّا أَخِذَ مِنَ الفِداء، إما أن يُخلِفكُم في الدُّنيا أضعافَه، أو يُثيبَكُم في الآخرة، وفي قِراءة الأعمش: ( يُشِبْكُم خيراً ».

وعن العَبَّاسِ أنه قال: كنتُ مُسلِماً، لكنَّهُمُ استكرَهُوني، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنْ يَكُنْ ما تَذكُرُهُ حقاً فاللهُ يجزيك، فأما ظاهِرُ أمرِكَ فقد كانَ علينا»، وكانَ أَحَدَ الذينَ ضَمِنُوا إطعامَ أهل بَدْر، وخَرَجَ بالذَّهَبِ لذلك.

ورُوِي: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال للعَبَّاس: «افْدِ ابنَيْ أخيك؛ عَقِيلَ بنَ أبي طالب، ونَوْفَلَ بنَ الحارث»، فقال: يا مُحمَّد، تَركتني أتكفَّفُ قُريشاً ما بَقِيتُ، فقال له: «فأينَ الذَّهَبُ الذي دَفَعته إلى أمِّ الفَضْلِ وقتَ خُرُوجِكَ مِن مكَّة، وقُلتَ لها: لا أدري ما يُصيبُني في وَجْهي هذا، فإن حَدَثَ بي حَدَثُ فهو لكِ ولعبدِ الله وعُبيدِ الله والفَضْل؟» يُصيبُني في وَجْهي هذا، فإن حَدَثَ بي حَدَثُ فهو لكِ ولعبدِ الله وعُبيدِ الله والفَضْل؟ فقالَ العَبَّاس: فأنا أشهَدُ أنك صادق، وأن لا إله إلا الله، وأنكَ عَبدُه ورسولُه، والله لم يَطَّلعُ عليه أحدٌ إلا الله، ولقد دَفَعتُه إليها في سَوادِ الليل، ولقد كنتُ مُرْتاباً في أمرِك، فأما إذْ أخبَرتني بذلك فلا رَيْب، قال العباس: فأبدَلني اللهُ خيراً مِن ذلك، لي الآن عِشرونَ عبداً، إنَّ أدناهم لَيضرِبُ في عِشرينَ ألفاً، وأعطاني زَمزَم، ما أُحِبُّ أنَّ لي بها جميعَ أموالِ أهلِ مكَّة، وأنا أنتَظِرُ المغفرة مِن ربي.

قوله: (لَيَضِرِبُ): أي: لَيضِرِبُ الأرض، ويُسافِرُ فيها، ويَتَّجِرُ في عشرينَ أَلْفاً.

قوله: (وعن العَبَّاسِ أنه قال): الحديثُ بتهامه مذكورٌ في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»(١) عن ابن عبّاس مع تغيير، لكنْ ليسَ فيه حديثُ «عشـرون عبداً».

<sup>(</sup>۱) برقم (۲۳۱۰).

ورُوِي: أنه قَدِمَ علىٰ رسولِ الله ﷺ مالُ البَحْرَين ثمانونَ أَلفاً، فتَوضَّاً لِصلاةِ الظُّهر، وما صَلَّىٰ حتىٰ فَرَّقَه، وأمَرَ العَبَّاسَ أن يأخُذَ منه ما قَدِرَ علىٰ حَمْلِه، وكان يقول: هذا خيرٌ مما أُخِذَ منى، وأرجو المغفرة.

وقرأ الحسنُ وشَيْبة: «مما أُخَذَ مِنكُم»، على البناءِ للفاعل.

[﴿ وَإِن يُرِيدُوا خِيانَكَ فَقَدْ خَاثُوا اللّهَ مِن قَبْلُ فَا مَكُنَ مِنْهُمْ وَاللّهُ عَلِيدُ حَكِيمُ ﴾ [٧]
﴿ وَإِن يُرِيدُوا خِيانَكَ ﴾: نَكْتَ ما بايعُوكَ عليه مِنَ الإسلام، والرِّدَّةَ واستِحبابَ
دِينِ آبائهم ﴿ فَقَدْ خَاثُوا اللّهَ مِن قَبْلُ ﴾ في كُفْرِهِم به، ونَقْضِ ما أُخِذَ على كُلِّ عاقِلٍ مِن
ميثاقِه، ﴿ فَأَمْكُنَ مِنْهُمْ ﴾ كما رأيتُم يومَ بدر، فسيُمكِنُ منهم إن أعادوا الخيانة، وقيل: المُرادُ بالخيانة: مَنْعُ ما ضَمِنُوا مِنَ الفِداء.

قوله: (﴿فَأَمْكُنَ مِنْهُمْ ﴾): يُقال: مَكَّنَه من الشيءِ وأمكنَه منه (١): أقدَرَه عليه. الأساس: «مَكَّنتُه من الشيءِ وأمكنتُه منه، فتَمَكَّنَ منه واستَمكن، ويقولُ المُصارعُ لصاحبه: مَكِّني من ظَهْرِك».

وفي إيقاع قولِه تعالىٰ: ﴿فَقَدْ خَانُوا ٱللّهَ مِن قَبْلُ ﴾ جزاءً للشَّرْط: معنى قولِهم: إِنْ تُكرِمْني الآنَ فقد أكرَمتُكَ أمس، وهو مُتضَمِّنٌ للتوبيخ والإخبارِ بالوعيد، ومِن ثَمَّ قال: «فسيُمكِنُ منهم»، وهذه الآيةُ قرينةٌ للسابقة، والمعنىٰ: قُلْ للأسارىٰ إِن أردتُمُ الإخلاصَ في الإيان، وصَحَّتْ نيَّاتُكُم لله فيه، فاللهُ تعالىٰ لا يُضيعَ حَقَّكُم في الدُّنيا والآخرة، وإِن أردتُمُ الأخرىٰ (٢) \_ وهي دابُّكُم وعادتُكُم \_ فاللهُ تعالىٰ قادرٌ علىٰ أَن يُمكِنَ منكم. فَوضَعَ الخيانة مَوضِعَ عَدَم الإخلاصِ في الإيان، ليُؤذِنَ بأنَّ الإيانَ هو الأمانةُ التي استَودَعَ اللهُ في بني آدم ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلمَّمُونِ مِالْمَرْفِ وَالْمَرْفِ وَالْمَرْفِ وَالْمَانَةُ التي استَودَعَ اللهُ في بني آدم ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلمَّمُونِ مَا أُخِذَ وَالْمَرْضِ وَٱلْحِبَالِ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَحَمَلُهَا ٱلْإِنسَانُ ﴾ [الأحزاب: ٢٧]، ولذلك قال: «ونَقْضِ ما أُخِذَ علىٰ كُلِّ عاقلٍ من ميثاقِه) يعني: في قوله: ﴿أَلَسَتُ بِرَيِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

<sup>(</sup>١) من قوله: «حديث: عشرون عبداً» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) أي: ما يُقابِلُ الإخلاصَ في الإيبان وتصحيحَ النية فيه، وليس المُرادُ بــ الأخرى»: الآخرة.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَهَدُوا بِأَمْوَلِهِدَ وَأَنفُسِمِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا وَنَصَرُوا أُولَتِهِ مَ الْكُرُمِن وَلَيَتِهِم مِّن شَيْءٍ مَا وَالَّهِ اللَّهِ مَا لَكُمُ مِن وَلَيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَقَّى يُهَاجِرُوا مَا لَكُمُ مِن وَلَيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَقَّى يُهَاجِرُوا وَاللَّهُ مِن اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ مَيثَنَّ مَعِيثَ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهِ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِنْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللْعُلْمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللْعِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللْعِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللْعُلُولُ اللَّهُ مِنْ اللْعُلِمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللَّهُ مِنْ اللْعُلِمُ اللَّهُ مِنْ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ مِنْ اللْعُلِمُ الللَّهُ مِنْ اللْعُلِمُ الْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ مِنْ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللْعُولِ الللَّهُ مِنْ اللْعُلِمُ الللَّهُ الللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الللِمُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللَّهُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ الْعُلِمُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ الل

الذينَ هاجروا: أي: فارقُوا أوطانَهم وقَومَهم حُبّاً لله ورسوله: هم الـمُهاجِرون، والذينَ آوَوْهُم إلى دِيارِهِم ونَصَرُوهُم على أعدائهم: هم الأنصار.

﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآهُ بَعْضِ﴾ أي: يَتَولَّى بعضُهم بعضاً في الـميراث، وكان المُهاجِرونَ والأنصارُ يَتَوارثُونَ بالهِجرةِ والنُّصرةِ دونَ ذوي القَرَابات، حتى نُسِخَ ذلكَ بقولِهِ: ﴿وَأَوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضِ﴾ [الأحزاب: ٦].

وقُرِئ: ﴿ مِن وَلَيَتِهِم ﴾ بالفَتْحِ والكَسْر، أي: مِن تَولِّيهم في الميراث، ووَجْهُ الكَسْر: أَنَّ تَولِّي بعضِهم بعضاً شُبَهُ بالعملِ والصِّناعة، كأنه بتَولِّيهِ صاحبَه يُزاوِلُ أمراً، ويُباشِرُ عَلَى عَمَلاً، ﴿ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ ﴾ : فواجبٌ عليكم أن تَنصُرُ وهُم على المُشركين ﴿ إِلَّا عَلَى عَمَلاً، ﴿ فَعَلَيْكُمُ وَبَيْنَهُم ﴾ عَهْد، فإنه لا يجوزُ لكم نَصْرُهُم عليهم، لأنهم لا يُبتَدَوُونَ بالقِتال، إذِ الميثاقُ مانعٌ مِن ذلك.

قوله: (وقُرِئ: ﴿مِن وَلَنيَتِهِم ﴾ بالفتح): مصدر، «وبالكسر»: حمزةُ وحدَه، الجوهري: «الوِلايةُ بالكسر: السُّلطان، وبالفَتْح: النُّصْرة، ويُقال: هُم على وَلاية، أي: مُجتَمِعُونَ في النُّصْرة، وقال سِيبَوَيْهِ: الولايةُ بالفتح: المصدر، وبالكسر: السُّلطان، والوِلايةُ مِثلُ الإمارةِ والنَّقابة».

قوله: (أنَّ تَوَلِّي بعضِهم بعضاً شُبَّهُ بالعمل): قيل: الظاهرُ أنه أراد أنَّ المصدرَ في الصَّنائع وما يُزاوَلُ فيه ويُعالَج: يجيءُ علىٰ «فِعالة» بالكسر، مِثل: الكِتابةِ والتِّجارةِ والصِّناعة، فشَبَّه تَوَلِّي<sup>(۱)</sup> بعضِهم بعضاً بالعمل والصِّناعة، ثم استُعير.

وقال الزَّجَّاج: وكُلُّ ما كانَ من جِنسِ الصِّناعة فمكسور، مثل: الخِياطة.

<sup>(</sup>١) تحرف في (ح) إلى: (تعالىٰ)، والمثبت من (ط) و(ف).

# [﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا بَمْضُهُمْ أَوْلِيآهُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنَ فِتَنَةٌ فِ ٱلْأَرْضِ وَفَسَادُ كَبِيرٌ ﴾ ٧٣]

﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاهُ بَعْضٍ ﴾ ظاهِرُهُ إثباتُ المُوالاةِ بينَهم، كقولِهِ في المُسلِمين: ﴿ أُولَيْهِ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاهُ بَعْضِ ﴾ [الأنفال: ٧٧]، ومعناه: نهي المُسلِمين عن مُوالاةِ اللَّذِينَ كَفَروا ومُوارثِتِهم، وإيجابُ مُباعَدَتِهم ومُصَارمتِهم، وإنْ كانوا أقارب، وأن يُتركُوا يَتُوارثونَ بعضهم بعضاً.

ثم قال: ﴿إِلَّا تَغْعَلُوهُ ﴾ أي: إنْ لا تفعلوا ما أمرتُكُم به مِن تواصُل المُسلِمين، وتَولِي بعضِهم بعضاً، حتى في التَّوارُث، تفضيلاً لِنِسبةِ الإسلامِ على نِسبةِ القرابة، ولم تقطَعُوا العَلائقَ بينكم وبينَ الكُفَّار، ولم تجعلوا قرابتَهم كلا قرابة، تحصُلْ فِتنةٌ في الأرضِ ومَفسَدةٌ عظيمة، لأنَّ المُسلِمينَ ما لم يَصيروا يداً واحدةً على الشَّرْك، كانَ الشَّرْكُ ظاهراً، والفسادُ زائداً.

وقُرِئ: «كثير» بالثاء.

[﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓا أَوْلَتَهِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقَّا لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ وَرِزَقٌ كَرِيمٌ ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُولَتِكَ مِنكُرُّ وَأَوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعَضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضِ فِي كِنَبِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ٧٤- ٧٥]

قوله: (أي: إنْ لا تَفْعَلُوا مَا أَمْرَتُكُم بِه): يُريدُ أَنَّ الضميرَ في ﴿تَفْعَلُوهُ ﴾ بمنزلةِ اسم الإشارةِ الذي يُشارُ به إلى جميع ما ذُكِر، والمذكور: قيل: ما دَلَّ على الأمرِ والنَّهي، لأنَّ معنى ﴿أُولَكَهُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاهُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاهُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاهُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاهُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاهُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاهُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاةُ بَعْضِ ﴾ نهيٌ عن تواصُل الكافرين، ومِن ثَمَّ قال: «ومعناه نهيُ المسلمين»، ولذلك صَحَّ أن يجمعها قولُه: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ أي: إن لم تَمَثِلُوا ما أُمرتُم به، ولم تَنتَهُوا عما نُهيتُم عنه.

قوله: (يداً واحدة): عبارةٌ عن الاتفاقِ والتعاضُد. النهاية: «في الحديث: «اجعَل الفُسَّاقَ يداً يداً»: أي: فَرِّق بينَهم، ومنه قولُهم: تَفَرَّقُوا أياديَ سبأ، أي: تَفرَّقُوا في البلاد أشتاتاً».

﴿ أُوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًا﴾ لأنهم صَدَّقُوا إيهانَهم وحَقَّقُوه، بتحصيلِ مُقتَضَياتِهِ مِن هِجرةِ الوَطَن، ومُفارقةِ الأهل، والانسِلاخِ مِنَ المالِ لأجلِ الدِّين، وليسَ بتكرار؛ لأنَّ هذهِ الآيةَ واردةٌ للثناءِ عليهم، والشَّهادةِ لهم مع المَوعِدِ الكريم، والأُولىٰ للأمرِ بالتَّواصُل.

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنْ بَعْدُ ﴾ يرُيدُ اللاحِقينَ بعدَ السَّابِقِينَ إلى الهِجرة، كقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَانِ ﴾ [الحشر: ١٠]، ألحقهم بهم، وجَعَلَهم منهم، تفضُّلاً منه وترغيباً.

﴿ وَأُولُواْ ٱلْأَرْحَامِ ﴾: أُولُو القَراباتِ أَوْلَىٰ بالتَّوارُث، وهو نَسْخٌ للتَّوارُث بالهِجرةِ والنُّصْرة ﴿ فِكِنَكِ ٱللَّهِ ﴾ تعالىٰ: في حُكمِهِ وقِسمَتِه، وقيل: في اللَّوْح، وقيل: في القُرآن، وهو آيةُ المواريث، وقد استَدَلَّ به أصحابُ أبي حنيفةَ علىٰ توريثِ ذوي الأرحام.

وعن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ الأنفالِ وبَراءة، فأنا شفيعٌ له يومَ القيامة، وشاهِدٌ أنه بريءٌ مِنَ النِّفاق، وأُعطِيَ عَشْرَ حَسَناتٍ بعَدَدِ كُلِّ مُنافِقٍ ومُنافِقة، وكانَ العرشُ وحَمَلتُه يَستَغفِرُونَ له أيامَ حياتِهِ في الدُّنيا».

قوله: (وليس بتكرار): يعني: قولُه: ﴿ وَٱلَّذِينَ اَمَنُواْ وَهَاجَرُوا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ اَمَنُواْ وَهَاجَرُوا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ اللَّهِ وَاللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ أَلُولَا ﴾ المُؤذِنَ بأنهمُ السابقونَ في الدّينِ الفائزونَ بالقِدْح المُعلَّى فيه، فلا يُشَقُّ غُبارُهم، فهُم لذلكَ أحرياءُ بأن يكونوا إخواناً، وأن لا يُؤثِرَ بعضُهم نفسه بالمزايا الدُّنيويَّةِ على أخيه، وأُعيدَ ثانياً ليُعلَّق به ما لهم عندَ الله من المراتبِ السَّنيَّة، والفوزِ بالرِّضوان والمقاماتِ العَلِيَّة، فجَمَعَ خيرَ الدارَينِ بتَيْنِكَ الحُلَّتَين.

وأنتَ إذا تأمَّلتَ هذه الخاتمة، وحَقَّقتَ النَّظَرَ في الفاتحة، عندَ قوله: ﴿ فَاتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾ [الأنفال: ١]، عرفتَ إيجابَ رعايةِ النَّظْم في المُبْدأ والوَسَطِ والمُتَهَىٰ. واللهُ أعلمُ بالصواب.

تَـمَّتِ السُّورة

١٦٠ \_\_\_\_\_ الجزء العاشر

# 

لها عِدَّةُ أسهاء: بَراءة، التَّوْبة، المُقَشقِشة، المُبَعثِرة، المُشَرِّدة، المُخزِية، الفاضِحة، المُثيرة، الحافِرة، المُنكِّلة، المُدَمدِمة، سورةُ العذاب؛ لأنَّ فيها التَّوبةَ على المُؤمنين، وهي تُقَشقِشُ مِنَ النَّفاق، أي: تُبرئُ منه، وتُبَعثِرُ عن أسرارِ المُنافقين، تَبحَثُ عنها، وتُثيرُها، وتَحفِرُها، وتَفضَحُهم، وتُنكِّلُهم، وتُشرَّه، وتُخزيهم، وتُذيهم، وتُخرَهم،

وعن حُذيفةَ: «إنكُم تُسَمُّونَهَا سورةَ التَّوْبة، وإنها هي سُورةُ العذاب، والله ما تَرَكَتْ أحداً إلا نالتْ منه».

# سورةُ التوبة مدنية، وهي مئةٌ وثلاثونَ أو تسعٌ وعشرون آية (١)

بِنْدِ الْحَالَ عُلِلْهِ الْحَالَ الْحَلِّي الْحَالَ الْحَالَ الْحَالَ الْحَالَ الْحَالَ الْحَالَ الْحَلِّي الْحَالَ الْحَلِّي الْحَلِّي الْحَلْمُ الْحِلْمُ الْحَلْمُ الْحِلْمُ الْحَلْمُ الْحِلْمُ الْحَلْمُ الْحِلْمُ الْحِلْمُ الْحِلْمُ الْحِلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْمُ الْحَلْ

قوله: (تُسَمُّونها سورةَ التوبة، وإنها هي سورةُ العذاب، والله ما تَرَكَتْ أحداً إلا نالتْ منه)، النهاية: «وفي الحديث: «أنَّ رجلاً كان ينالُ مِنَ الصحابة»، يعني: الوقيعةَ فيهم»، يعني: ما ذُكِرَ

<sup>(</sup>١) الثاني علىٰ عَدِّ الكوفيين، والأولُ علىٰ عَدِّ غيرهم. قاله الإمامُ النَّسَفيُّ في «تفسيره» (١: ٦٦١).

فيها أحدٌ مِن فِرَقِ الناس؛ كالمُشركينَ والمُنافقينَ وأهلِ الكِتابِ والمُؤمنين، إلا بُولِغَ في شأنهم أقصىٰ الغاية، لا ترىٰ أبلغَ منها.

أما المُشركونَ والمُنافقونَ وأحوالهُم فلا حاجةَ إلى البيان. وأما المُؤمنونَ الخُلَّصُ فورودُ قولِه: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوٓا ءَابَاءَكُمُ وَإِخْوَنَكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾، إلى قوله: ﴿أَحَبَ قولِه: ﴿ أَحَبَ إِلَيْكُمْ مِنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ وَنَرَبُصُوا حَتَى يَأْقِبَ ٱللّهُ بِأَمْرِهِ وَاللّهُ لَا يَهْدِى إِلَيْكُمْ مَنَ اللّهُ بِأَمْرِهِ وَاللّهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ ٱلْفَنْسِقِينَ ﴾ [التوبة: ٢٤]، وهو مِن أشدً ما يُخاطَبُ به المُخالِف، فكيفَ المُوافِق؟ ولهذا قال الحسن: عُقوبةٌ آجِلةٌ وعاجِلة، وهذه آيةٌ شديدةٌ لا ترى أشدً منها.

وأما أهلُ الكِتابِ فإنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿ قَـٰنِلُوا ٱلَّذِيكَ لَا يُؤْمِنُوكَ بِاللّهِ وَلَا بِٱلْمُوْمِ ٱلْآخِرِ
وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللّهُ وَرَسُولُهُ, وَلَا يَدِينُوكَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَبَ حَقَّى
يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمَّ صَنْغِرُوكَ ﴾ [التوبة: ٢٩]، إلى مُنتَهىٰ قوله: ﴿ فَبَشِرْهُم بِعَـذَابٍ
أَلِيهِ \* يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّهَ ﴾ [التوبة: ٣٤ - ٣٥] جامعٌ لجزي الدُّنيا والصَّغَارِ
والذِّلَةِ وخِزي الآخرة علىٰ أبلَغ ما يكون.

ويَقرُبُ مَمَا رُوِيَ عَن خُذيفة: مَا رَوَىٰ البخاريُّ ومُسلِمٌ (١) عن سعيدِ بنِ جُبَيرِ قال: «قلتُ لابنِ عباس: سورةُ التوبة، قال: بل هي الفاضِحة، مَا زالتْ تقول: ﴿وَمِنْهُم ﴾، ﴿وَمِنْهُم ﴾، حتىٰ ظَنُّوا أَنْ لا يبقىٰ أحدٌ إلا ذُكِرَ فيها».

وأما تسميتُها بالتوبة: فلقولِهِ تعالىٰ: ﴿ لَقَد تَابَ اللّهُ عَلَى ٱلنَّهِ وَٱلْمُهَاجِرِينَ وَٱلْمُهَاجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ ﴾ [التوبة: ١١٧]، إلى قولِه: ﴿ وَعَلَ ٱلتَّلَاثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِقُوا ﴾ [التوبة: ١١٨]، فعُلِّبَتْ علىٰ العذاب، فسُمِّيَتْ بالتوبة.

وأما ما رواه المُصنَّفُ عن حُذيفة، فمعناه: أنه غَلَّبَ الأغلَبَ الأقوىٰ على الأقلَّ الأضعف، وغيرُ لازم؛ فإنَّ سورةَ البقرةِ سُمِّيَتْ: بقرة، على أنَّ حديثَ البقرةِ نَـزْرٌ قليلٌ بالنِّسبةِ إلىٰ غيره.

<sup>(</sup>١) البخاري (٤٨٨٢)، ومسلم (٣٠٣١).

فإن قلتَ: هَلَّا صُدِّرَتْ بآيةِ التَّسْمية، كما في سائر السُّور؟ قلتُ: سألَ عن ذلكَ ابنُ عَبَّاسٍ عُثَهَانَ رضيَ اللهُ عنهما، فقال: إنَّ رسول الله ﷺ كانَ إذا نزلت عليه السُّورةُ أو الآيةُ قال: «اجعَلُوها في المُوضِعِ الذي يُذكرُ فيه كذا وكذا»، وتُوفِّي رسولُ الله ﷺ ولم يُبيِّنْ لنا أينَ نَضَعُها، وكانت قِصَّتُها شبيهةً بقِصَّتِها، فلذلكَ قَرنتُ بينَهما، وكانتا تُدعَيانِ القَريتَين،....

قوله: (سأل عن ذلك ابنُ عباسٍ عُثهانَ رضي اللهُ عنهها)، الحديث: اعلَمْ أنَّ جَوابَه غيرُ مُطابِقِ للسُّوَال؛ سألَ عن بيانِ عَدَم تصديرِ السُّورةِ بالبسملة، وأجابَ عن مَوقِع السُّورة مع أختِها، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ السُّوَالَ كان عن شيئين، فاختُصِرَ في السُّوَالِ علىٰ أحدِهما، وفي الجواب(١) على الآخر، يدلُّ عليه ما روى أحمدُ بنُ حَنبَلٍ في «مُسندِه»، والترمذيُّ وأبو داودَ في «سننهما» (١٦)، عن ابنِ عباسٍ قال: قلتُ لعُثهانَ رضي اللهُ عنه: ما حَمَلَكُم على أن عَمَدتُم إلى الأنفالِ وهي مِن المثاني، وإلى براءة وهي مِن المثين، فقرَنتُم بينها، ولم تكتبُوا سطرَ وينسولُ اللهُ عَلَيْ عاليه الزمانُ وهو يَنزِلُ عليه السُّورُ ذواتُ العَده، وكانَ إذا نزلَ عليه رسولُ الله عَشَم مَنْ كانَ يَكتُب، يقول: «ضَعُوا هذه الآياتِ في السُّورةِ التي يُذكَرُ فيها كذا وكذا»، وكانت الأنفالُ مِن أوائلِ ما نَزَلَ بالمدينة، وكانت براءةُ من آخِرِ القُرآنِ نُزُولاً، وكانت وكانت براءةُ من آخِرِ القُرآنِ نُزُولاً، وكانت بينها، ولم أكتُب سطرَ ﴿ فِن عِلمَ اللهُ عَلَيْ ولم يُبيِّنُ لنا أنها منها، فمِن أجلِ ذلكَ قَرَنتُ بينها، ولم أكتُب سطرَ ﴿ فِن عِلَةَ التَّوْنَ النَّحِيدِ ﴾، ووضعتُها في السَّبع الطُّوال.

قلت: في الحديثِ دليلٌ ظاهرٌ على بيانِ ترتيبِ الآي والسُّور.

<sup>(</sup>١) في (ف): «وفي السؤال»، والمُثبتُ من (ط)، وجملة: «ويمكن أن يقال ... يدل» كلها ساقطةٌ في (ح).

<sup>(</sup>٢) أحمد (٣٩٩) و(٤٩٩)، والترمذي (٣٠٨٦)، وأبو داود (٧٨٦) و(٧٨٧). وضعَّفه جماعةٌ من المعاصرين، ولشيخنا العلامة المُحدِّث الأستاذ محمد عوامة كلامٌ في تصحيحه والردِّ على مَن ضعَّفه، لم يُطبَع بعد، وفي نيته أن يُلحِقَه بتعليقاته على «مصنف ابن أبي شيبة» في طبعة قادمة.

وعن أُبِيِّ بنِ كعب: «إنها تَوهَّـمُوا ذلك، لأنَّ في الأنفال: ذِكْرَ العُهُود، وفي بَراءة: نَبْذَ العُهُود».

وسُئِلَ ابنُ عُيينةَ فقال: اسمُ الله سَلامٌ وأمان، فلا يُكتَبُ في النَّبْذِ والمُحاربة، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا نَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى ٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَامَ لَسَّتَ مُؤْمِنًا ﴾ [النساء: ٩٤]، .....

قوله: (وعن أُبِيِّ بنِ كعبِ إنها تَوهَّموا [ذلك] (١)؛ لأنَّ في الأنفالِ: ذِكرَ العُهود، وفي براءةَ: نَبْذَ العُهُود): الأولُ إشارَةٌ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَأَجْنَحُ لَمَا ﴾ [الأنفال: ٦١]، والثاني: ما ذكره في آية السَّيْف (٢).

قوله: (قال الله تعالى: ﴿وَلَا نَقُولُواْ لِمَنَ ٱلْقَيَ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَامَ لَسْتَ مُوِّمِنَا ﴾ [النساء: ٩٤]): روينا عن البخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ (٣) عن ابن عباس: «لَقِيَ ناسٌ مِنَ المُسلِمينَ رجلاً في غُنيمةٍ له، فقال: السَّلامُ عليكُم، فأخَذُوه، فقَتلُوه، وأخَذُوا تلكَ الغُنيمات، فنزلت: ﴿وَلَا نَقُولُواْ لِمَنَ ٱلْقَيَ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ لَسَّتَ مُؤْمِنًا ﴾ [النساء: ٩٤]، وقرأ ابنُ عباس: ﴿السَّلَمَ ﴾».

ووجهُ الاستِدلالِ أنَّ الكُفَّارَ ليَّا نَبَذُوا العهدَ وأظهَرُوا المُحاربة، فالمُناسِبُ أن لا يُكتَبَ اليهم في صَدْرِ الكتاب البسملة، لأنها أمارةُ أمانٍ وسلامة؛ لِمَا اشتَمَلَت على الاسم الجامع والوَصْفِ بما يُنبِئ عن جلائلِ النَّعَم ودقائقِها، وهو المُرادُ من قوله: «اسمُ الله سلامٌ وأمان»، كما أنَّ المُحاربَ حينَ طَلَبَ الأمانَ بالتسليم كانَ الواجبُ أن لا يُقالَ له: لستَ مؤمناً؛ لأنَّ السَّلامَ طَلَبُ سلامةٍ وأمان.

قال المُصنَّفُ في قوله: ﴿ فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةُ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَدَرَكَةً ﴾ [النور: ٢١]: «إنَّ التسليمَ والتَّحِيَّةَ طَلَبُ سلامةٍ وحياةٍ للمُسَلَّم عليه».

<sup>(</sup>١) لفظة «ذلك» ليست في الأصول الخطية، وأثبتُها من «الكشاف».

<sup>(</sup>٢) وهي قوله تعالىٰ: ﴿ قَايِنُلُوا الَّذِيكَ لَا يُؤْمِنُوكَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَّوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَنَّمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. وَلَا يَدِينُوكَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِيكَ أُوتُوا الْكِتَبَ حَتَى يُمْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدِ وَهُمَّ صَنْفِرُوكَ ﴾ [التوبة: ٢٩]. (٣) البخاري (٤٥٩١)، ومسلم (٣٠٢٥)، والترمذي (٣٠٣٠). وأخرجه أيضاً أبو داود (٣٩٧٤).

قيل: فإنَّ النَّبيَّ عليه السَّلامُ قد كَتَبَ إلى أهلِ الحرب: «بسم الله الرحمن الرحيم»؟ قال: إنها ذلكَ ابتِداء، يَدعُوهُم ولا يَنبِذُ إليهم، ألا تراهُ يقول: «سَلامٌ على مَنِ اتَّبَعَ الـهُدى»، فمَنْ دُعِيَ إلى الله فأجاب، ودُعِيَ إلى الجِزيةِ فأجاب: فقد اتَّبَعَ الـهُدى، وأما النَّبْذ: فإنها هو البراءةُ واللَّعْنة، وأهلُ الحربِ لا يُسَلَّمُ عليهم، ولا يقال: لا تَفرَقْ ولا تَخف، ومَتَرْسٌ ولا بأس؛ هذا أمانٌ كُلُّه.

وقيل: سورةُ الأنفالِ والتوبةِ سورةٌ واحدة، كِلتاهما نَزَلَتْ في القِتال، تُعَدَّانِ السابعةَ مِنَ الطُّول، وهي سبع، وما بعدَها المِئُون، وهذا قولٌ ظاهر؛ لأنها معا مئتانِ وسِت، فها بمنزلةِ إحدىٰ الطُّول. وقيل: اختلَف أصحابُ رسولِ الله ﷺ؛ فقال بعضُهم: الأنفالُ وبَراءةُ سورةٌ واحدة، وقال بعضُهم: هما سورتان، فتُركتْ بينَهما فُرْجةٌ لِقولِ مَنْ قال: هما سورةٌ واحدة.

[﴿بَرَآءَةُ مِنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَنهَدَّتُم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ \*فَسِيحُواْ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاُعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غَيْرُمُعْ جِزِي اللّهِ وَأَنَّ اللّهَ مُغْزِي ٱلْكَنفِرِينَ ﴾ ١-٢]

﴿بَرَاءَةٌ ﴾ خَبَرُ مُبتَداً محذوف، أي: هذه براءة، و ﴿ مِنَ ﴾ لابتِداءِ الغاية، مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ وليسَ بصِلة، كما في قولك: بَرِئتُ مِنَ الدَّيْن، والمعنىٰ: هذه براءةٌ واصِلةٌ مِنَ اللهُ ورسوله ﴿ إِلَى اللَّذِينَ عَنهَدَتُم ﴾، كما تقول: كِتابٌ مِن فُلانٍ إلىٰ فُلان.

و يجوزُ أن يكونَ ﴿بَرَآءَةٌ ﴾ مُبتَداً لِتَخْصيصِها بصِفَتِها، والخبر: ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ عَنهَدتُم ﴾، كما تقول: رجلٌ مِن بني تميم في الدَّار.

قوله: (قيل: فإنَّ النبيُّ ﷺ): يعني: اعتَـرَضُوا علىٰ ابنِ عُبينةَ بفِعلِ النبيِّ ﷺ.

قوله: (مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ وليس بصِلَة): أي: ظرفٌ مُستَقِرٌ، وليسَ لغواً، كها في قولهم: بَـرِئتُ من الدَّيْن، فإنه صِلَة.

وقُرِئ: «براءةً» بالنَّصْب؛ على: اسمَعُوا بَراءة، وقرأ أهلُ نَجْران: «مِنِ الله» بكَسْرِ النُّون، والوجهُ الفَتْحُ مَعَ لامِ التعريفِ لكَثْرتِه. والمعنى: أنَّ اللهَ ورسولَه قد بَرِئَا مِنَ العَهْدِ الذي عاهدتُم به المُشركين، وأنه منبوذٌ إليهم.

فإن قلتَ: لِمَ عُلِّقَتِ البراءةُ بالله ورسولِه، والمُعاهدةُ بالمُسلمين؟ قلتُ: قد أذِنَ اللهُ في مُعاهَدةِ المُسركينَ أولاً، فاتفَقَ المُسلمونَ مع رسولِ الله ﷺ وعاهَدُوهُم، فلما نَقَضُوا العَهْدَ أوجَبَ اللهُ تعالى النَّبْذَ إليهم، فخُوطِبَ المُسلِمونَ بما تَجدَّدَ مِن ذلك، فقيل لهم: اعلَمُوا أنَّ اللهُ ورسولَه قد بَرِنَا مما عاهدتُم به المشركين.

قوله: («مِنِ الله»، بكسر النون): قال ابنُ جِنِّي: «حكاها سِيبَوَيه، وهو أولى القياس، تكسِرُها لالتِقاءِ الساكنين، غيرَ أنه كَثُرَ استِعهالُ «مِنْ» مع «لام» المعرفة، فهَرَبُوا مِن توالي الكَسرَتَين إلى الفَتْح، وإذا كانوا قد قالوا: «قُمَ الليل» و «قُلَ الحق»، ففتحوا، ولم يَلِقْ هناك كسرتان، فالفَتْحُ في ﴿مِّرَكَ ٱللَّهِ ﴾ لتوالي الكَسْرَتَينِ أولى اللهُ .

قوله: (لِمَ عُلِّقَتِ البراءةُ بالله ورسولِه، والمُعاهَدةُ بالمُسلِمين؟): يعني: كانَ المُناسِبُ أن تُنسَبَ المُعاهَدةُ والبراءةُ كلاهما: إما إلى المُؤمنينَ معاً، أو إلى ذاتِهِ عَزَّ وجَلَّ معاً، كما قال صاحبُ «التقريب»، وإنها عَلَّقَ البراءةَ بالله والرسولِ مع أنَّ المُعاهَدةَ من المُسلِمين، وحَقُّ البراءةِ أن تُنسَبَ إلى المُعاهِد؛ لأنَّ الله تعالى أذِنَ في المُعاهَدة، فكأنه عاهَدَ وبَرِئ.

أجابَ المُصنِّفُ بأنَّ ذلكَ إعلامٌ بحَسَبِ الوُقُوعِ وترتيبِ الوجود، أذِنَ اللهُ لرسولِهِ ﷺ والمُؤمنين أولاً بالمُعاهَدة، فعاهَدُوا، ثم لـمَّا نَقَضَ المُشـركونَ العهدَ جَدَّدَ الله إعلاماً آخَرَ، وقالَ لهم: اعلَمُوا أنَّ اللهَ ورسولَه بَريءٌ منهم، فتَبرَّؤوا أنتم أيضاً.

ويُمكِنُ أَن يُقالَ: إِنَّ المُعاهَدةَ لم تكنْ إلا بإذنِ الله تعالى وإباحتِه، فلمَّا نَبَذَ المُسركونَ العهدَ نَسَبَ اللهُ تعالى البراءةَ إلى نفسه، وضَمَّ مَعَهُ ذِكرَ الرسولِ ﷺ غَضَباً عليهم وتهديداً شديداً، فينطبقُ عليه قولُ المُصنِّف أولاً: «أذِنَ الله»، وثانياً: «أوجَبَ اللهُ النَّبْذ».

<sup>(</sup>١) (المحتسب) لابن جني (١: ٢٨٣).

رُوِي: أنهم عاهَدُوا المُشركينَ مِن أهلِ مكَّةَ وغيرهم مِنَ العرب، فنَكَثُوا إلا ناساً منهم، وهم بنو ضَمْرة وبنو كِنانة، فنُبِذَ العَهْدُ إلى الناكِثين، وأُمِرُوا أن يَسِيحُوا في الأرضِ أربعة أشهُر آمِنينَ أين شاؤوا، وألا يُتَعرَّضَ لهم، وهي الأشهُرُ الحرمُ في قوله: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلأَشْهُرُ ٱلْخُرُمُ ﴾ [التوبة: ٥]، وذلكَ لِصيانةِ الأشهُرِ الحرمِ مِن القَتْلِ والقِتالِ فيها.

وكان نزولهُ اسنة تِسع مِنَ الهِجرة، وفَتْحُ مكَّة سنة ثهان، وكانَ الأميرُ فيها عَتَّابَ بنَ أَسِيد، فأمَّرَ رسولُ الله عَلَيْ أَبا بكرٍ على مَوسِمِ سنة تِسع، ثم أَتبَعَه علياً رضيَ اللهُ عنه راكِبَ العَصْباءِ لِيقَرَأُها على أهلِ الموسِم، فقيل له: لو بَعَثْتَ بها إلى أبي بكر؟ فقال: «لا يُؤدِّي عني إلا رجلٌ مني»، فليًا دَنَا عليُّ سَمِعَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه الرُّغَاء، فوقف، وقال: هذا رُغَاءُ ناقةِ رسولِ الله عَلَيْهُ، فليًا لَحِقَه قال: أميرٌ أو مأمور؟ قال: مأمور.

قال صاحبُ «الانتصاف»: «فيه سِرٌّ، وذلك أنه لا يُسنَدُ العهدُ إلى الله تعالى في مقام يُوهِمُ شائبةَ النَّقْضِ إجلالاً وتعظيماً لكِبريائِه، ألا ترى وَصِيَّة رسولِ الله ﷺ لأُمَراءِ السَّرايا: «وإذا نزلتَ بحِصْن، فطلَبُوا النُّزولَ على حُكم الله تعالى فأنزِهُم على حُكمِك، فإنكَ لا تدري أصادَفْتَ حُكمَ الله تعالى فأنزِهُم على ذِمَّتِك، فلأَنْ تَخفِرَ ذِمَّتَكَ خيرٌ أصادَفْتَ حُكمَ الله تعالى أم لا؟ وإنْ طَلَبُوا ذِمَّةَ الله فأنزِهُم على ذِمَّتِك، فلأَنْ تَخفِرَ ذِمَّتَكَ خيرٌ مِن أن تَخفِرَ ذِمَّةَ الله "(۱)، فتوقيرُ عَهْدِ الله واجب، وقد تحقَّق مِنَ المُشركينَ النَّكُث، وتَبَرَّأُ اللهُ ورسولُه منه، فأحرى بأنْ لا يُنسَبَ العهدُ المنبوذُ إلى الله تعالىٰ "(۲).

قوله: (العَضْباء): وهي مشقوقةُ الأُذُن، وقيل: العَضْباءُ لقبٌ لناقةِ رسولِ الله ﷺ، ولم تكنْ مشقوقةَ الأُذُن.

قوله: (لا يُؤدِّي عنِّي إلا رجلٌ منِّي): روىٰ أحمدُ بنُ حَنبَل<sup>(٣)</sup> عن أبي جُنادةَ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «عليُّ منِّي وأنا منه، ولا يُؤدِّي عنِّي إلا أنا أو عليِّ».

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (١٧٣١) من حديث بُريدة رضي اللهُ عنه.

<sup>(</sup>٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٧٢) بحاشية «الكشاف».

<sup>(</sup>٣) في «مسنده» (١٧٥٠٥) و(١٧٥١-١٧٥١)، وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١١٩).

ورُوِي: أَنَّ أَبَا بِكُرِ رَضِيَ اللهُ عنه لَمَّا كَانَ بِبعضِ الطَّرِيقِ هَبَطَ جِبريلُ عليه السَّلام، فقال: يا مُحمَّد، لا يُبلِّغَنَّ رِسالَتَكَ إلا رجلٌ مِنك، فأرسِلُ علياً، فرَجَعَ أبو بكرٍ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، أشيءٌ نَزَلَ مِنَ السَّماء؟ قال: «نعم، فسِرْ وأنتَ على المَوسِم، وعليٌّ يُنادي بالآي»، فلما كانَ قبلَ التَّرْويةِ خَطَبَ أبو بكرٍ وحَدَّثَهم عن مَناسِكِهم، وقام عليٌّ يومَ النَّحْرِ عندَ جَمْرةِ العَقَبة، فقال: يا أيها الناس، إني رسولُ رسولِ الله إليكم، فقالوا: بهاذا؟ فقرأ عليهم ثلاثينَ أو أربعينَ آية، وعن مُجاهِد: ثلاثَ عشرة.

ثم قال: أُمِرتُ بأربع: أنْ لا يَقرَبَ البيتَ بعدَ هذا العام مُشرِك، ولا يَطُوفَ بالبيتِ عُرْيان، ولا يَدخُل الجنَّةَ إلا كُلُّ نفسٍ مُؤمِنة، وأن يُتَمَّ إلىٰ كُلِّ ذي عَهْدٍ عَهْدُه، فقالوا عندَ ذلك: يا علي، أبلِغ ابنَ عَمِّك أنّا قد نَبَذْنا العَهْدَ وراءَ ظُهُورِنا، وأنه ليسَ بينَنا وبينَه عَهْد؛ إلا طَعْنُ بالرِّماح، وضَرْبٌ بالسُّيوف.

وقيل: إنها أُمِرَ أن لا يُبلِّغَ عنه إلا رجلٌ منه؛ لأنَّ العربَ عادتُها في نَقْضِ عُهُودِها أن يَتَولَّىٰ ذلكَ علىٰ القَبيلةِ رجلٌ منها، فلو تَـوَلَّاهُ أبو بكرٍ لجازَ أن يقولوا: هذا خِلافُ ما يُعرَفُ فينا في نَقْضِ العُهُود، فأُزيـحَتْ عِلَّـتُهم بتَوْليةِ ذلكَ علياً رضيَ الله عنه.

وروى الترمذيُ (١) عن أنس قال: بَعَثَ النبيُّ ﷺ ببراءة مع أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه، ثم دعاه، فقال: «لا ينبغي لأحدٍ أن يُبلِّغَ هذا إلا رجلٌ مِن أهلي»، فدعا علياً رضيَ اللهُ عنه وأعطاه إيّاه.

قوله: (أُمِرتُ بأربع): أي: أن أناديَ بأربع. فإن قلتَ: ما فائدةُ النّداءِ بقولِه: «ولا يَدخُلَنَّ الجُنَّةَ إلا كُلُّ نفسٍ مُؤمِنة»؟ قلتُ: الإعلامُ بأنَّ المُشركَ لا يُقبَلُ منه بعدَ هذا غيرُ الإيمان، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِذَا النَسَلَخُ الْأَشَهُرُ لَلْتُرُمُ فَاقَنُلُوا المُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُم ﴾، إلى قوله: ﴿ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَوْةَوَ التَوْلَةَ اللّهُ منهم سِوىٰ هذا. بأن أناديَ بأن يَتَّصِفُوا بها يَستَعِدُّون (٣) به أن يكونوا أهلاً للجنّة، إذ لا يُقبَلُ منهم سِوىٰ هذا.

<sup>(</sup>١) في «جامعه» (٣٠٩٠)، وقال: «حديث حسن غريب».

<sup>(</sup>٢) سيأتي بيانُه ص٢١٦ تعليقاً عند تفسير الآية ٢٨ من هذه السورة.

<sup>(</sup>٣) في الأصول الخطية: «يستعدوا».

فإن قلتَ: الأشهُرُ الأربعةُ ما هي؟ قلتُ: عن الزُّهْري: أنَّ براءةَ نَزَلَتْ في شَوَّال، فهي أربعةُ أشهُر: شَوَّال، وذو القَعْدة، وذو الحجَّة، والمُحرَّم. وقيل: هي عِشرونَ مِن ذي الحجَّة، والمُحرَّم، وصَفَر، وشهرُ ربيع الأول، وعَشرٌ مِن شهرِ ربيع الآخِر، وكانت حُرُماً؛ لأنهم أُومِنُوا فيها وحُرِّم قَتْلُهم وقِتالهُم، أو على التغليب؛ لأنَّ ذا الحَجَّةِ والمُحرَّم منها.

وقيل: لِعَشْرٍ مِن ذي القَعْدةِ إلى عَشْرٍ مِن شهر ربيعِ الأول؛ لأنَّ الحجَّ في تلكَ السَّنَةِ كانَ في ذلكَ الوقتِ للنَّسيء الذي كانَ فيهم، ثم صار في السَّنَةِ الثانيةِ في ذي الحجَّة.

فإن قلتَ: ما وجهُ إطباقِ أكثرِ العُلماء على جوازِ مُقاتَلةِ المُشركينَ في الأشهُر الحرم، وقد صانَها اللهُ تعالى عن ذلك؟ قلتُ: قالوا: نُسِخَ وُجُوبُ الصِّيانة، وأُبيحَ قِتالُ المُشركينَ فيها.

قوله: (أو على التغليب): عطف على «لأنهم أُومِنُوا»، أي: أُطلِقَ على عشرينَ مِن ذي الحجَّةِ (١) إلى عَشْرِ (٢) مِن ربيع الآخِرِ اسمُ الأشهُرِ الحرُّم، لأنهم أُومِنوا فيها وحُرِّمَ قَتلُهم وقِتالُهم، أو أُطلِقَ هذا الاسمُ على التغليب، يعني: غُلِّبَ ذو الحجّةِ والمُحَرَّمُ، لأنها مِنَ الأشهُرِ الحرُمِ بالاتفاق، على صَفَرٍ وربيعِ الأوَّلِ وبعضِ ربيعٍ الآخِر، لأنها ليست مِنَ الأشهُر الحرم، فسُمُّوا بالأشهُر الحرم.

قوله: (وقيل: لعَشْرٍ مِن ذي القعدةِ إلى عشرٍ مِن ربيعِ الأوَّل): وهذا أقربُ الأقوال؛ لأنَّ نِداءَ عليِّ بالآياتِ كان يومَ النَّحْر عند جمرة العَقَبة <sup>(٣)</sup>، كما سبق.

قوله: (للنَّسيءِ الذي كانَ فيهم): رُوِيَ أنهم كانوا يُنسِئُون الحجَّ كُلَّ عامَين من شهرٍ إلىٰ شهرٍ آخر، ويجعلونَ الشَّهرَ الذي أنسَؤُوا فيه مُلغىً، فتكونُ تلكَ السَّنةُ ثلاثةَ عشرَ شهراً،

<sup>(</sup>١) أي: العشرون الأخيرة منه، فتكون البدايةُ من العاشر من ذي الحجة.

<sup>(</sup>٢) كذا في (ط) و(ف)، وهو الصواب، وفي (ح): «عشرين»، وهو خطأ نشأ عن توهم البدء من اليوم العشرين من ذي الحجة، وليس كذلك كما عُلِمَ من الحاشية السابقة.

<sup>(</sup>٣) ويومُ النَّحْر هو اليومُ العاشر من ذي الحجة، إلا أنه كان في تلك السنة في ذي القعدة؛ للنسيء الذي فعله أهلُ الجاهلية، كما تُفيدُه تتمةُ عبارة الزمخشري.

.....

ويتركونَ العامَ الثاني على ما كانَ عليه الأول، فلا يزالونَ كذلكَ إلى خس وعشرينَ سنة، ثم يَستَديرُ حينَيْدِ الشهرُ الذي بُدِئَ منه، وكانت السَّنةُ التي حَجَّ فيها رسولُ الله ﷺ حَجَّةَ الوداع التي وَصَلَ (١) ذو الحجَّةِ إلى مَوضِعِه، فقال ﷺ في خُطْبتِه: "إنَّ الزمانَ قد استَدار كهيئتِه يومَ خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ والأرض، السَّنةُ (٢) اثنا عشرَ شهراً»، يعني: أنَّ اللهَ تعالى أدحَضَ أمْرَ النَّسيء، فإنَّ حِسابَ السنةِ قد استَقامَ ورَجَعَ إلى الأصلِ الموضوعِ يومَ خَلَقَ السَّماواتِ والأرض. قولُه: «السَّنةُ اثنا عشرَ شهراً» تأكيدٌ في إبطالِ أمْرِ النَّسيء.

وروى عُيي السُّنَةِ في «شرح السُّنَة»: «أنَّ العربَ كانت في الجاهليةِ قد بَدَّلَتُ أشهُرَ الحجّ، وذلك أنهم كانوا يَعتَقِدُونَ تعظيمَ هذه الأشهُرِ الحرم، ويَتَحرَّجُونَ فيها عن القِتال، فاستَحَلَّ بعضُهم القِتالَ فيها مِن أجلِ أنَّ عامَّةَ مَعايِشِهم كانت من الصَّيدِ والغارة، وكان يَشُقُّ عليهم الكَفُّ عن ذلكَ ثلاثةَ أشهرِ على التوالي، وكانوا إذا استَحلُّوا شهراً منها، حَرَّمُوا مكانه شهراً الكَفُّ عن ذلكَ ثلاثةَ أشهرِ على التوالي، وكانوا إذا استَحلُّوا شهراً منها، حَرَّمُوا مكانه شهراً أخر، وهو النَّيءُ الذي ذكر اللهُ تعالى في كتابه: ﴿إنَّمَا ٱلنَّينَ مُ زِيادَةٌ فِ ٱلْكَفْرِ ﴾ [التوبة: ٣٧]، ومعنى النَّبيء: تأخيرُ تحريم رَجب إلى شعبان، والمُحرَّم إلى صَفَر، مأخوذٌ من: نَسَأتُ الشيء (٣): إذا أخَّرُوا تحريمَ المُحرَّم إلى صَفَر، ومَكثُوا كذلكَ زماناً، ثم احتاجوا إلى تأخير تحريم صَفَرٍ إلى الربيع، فَعَلُوا هكذا شهراً بعدَ شهر، حتى استدار التحريمُ على السَّنةِ كُلِّها، فقامَ الإسلام، وقد رَجَعَ المُحرَّمُ إلى مَوضِعِه الذي وَضَعَه الله) (٤).

وقد سبقَ في سورةِ البقرةِ عندَ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ۖ وَلَا جِـدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٩٧] روايةٌ عن بعضِهم علىٰ غير هذهِ الطريقة.

<sup>(</sup>١) كذا في (ف)، فيكون قوله: «التي وصل» هو خبر «كانت»، أي: كانت السَّنَةُ التي حجَّ فيها... السَّنَةَ التي وَصَلَ، إلخ. وفي (ط): «وهي السنة التي وصل...»، ووجهُه أن تُجعَلَ «كان» تامة، والله أعلم.

<sup>(</sup>٢) من قوله: «التي حَجَّ فيها» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٣) في (ط) و(ح): «نسأت الشهر»، والمُثبتُ من (ف)، وهو أكثر فائدة.

<sup>(</sup>٤) «شرح السنة» للبغوي (٧: ٢٢٠-٢٢١).

﴿غَيْرُمُعْجِزِي ٱللَّهِ﴾: لا تَفُوتُونَه وإن أمهَلَكُم، وهو مُحَزِيكُم، أي: مُذِلُّكُم في الدُّنيا بالقَتْل، وفي الآخرةِ بالعذاب.

[﴿ وَأَذَنُّ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَحْتَبِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيَ مُّ مِنَ الْمُشْرِكِينُّ وَرَسُولُهُ فَإِن تُولَيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى اللَّهِ وَبَشِرِ اللِّينَ كَفُرُواْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ ٣]

﴿ وَأَذَنَ ﴾ ارتفاعُه كارتفاعِ ﴿ بَرَآءَ أُ ﴾ على الوجهين، ثم الجملةُ معطوفةٌ على مثلِها، ولا وَجْهَ لِقَولِ مَنْ قال: إنه معطوفٌ على ﴿ بَرَآءَ أُ ﴾ ، كما لا يُقال: «عمرٌو» معطوفٌ على «زيد»، في قولك: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعد، والأذان: بمعنى الإيذان، وهو الإعلام، كما أنَّ الأمانَ والعطاءَ بمعنى الإيمان والإعطاء.

فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بينَ معنى الجملةِ الأولى والثانية؟ قلتُ: تلك إخبارٌ بثُبوتِ البراءة، وهذهِ إخبارٌ بوجوبِ الإعلام بها ثبت.

قوله: (كما لا يُقال: «عمرُو» معطوفٌ على «زيد» في قولك: زيدٌ قائمٌ وعمرُو قاعد): ولقائلٍ أن يقول: لِمَ لا يجوزُ أن يُعطَفَ على «بَرَآءَةٌ »، على أن يكونَ مِن عطفِ الخبر على الخبر، كأنه قيل: هذهِ السُّورةُ براءةٌ مِنَ الله ورسولِه إلى الذينَ عاهَدتُم خاصَّة، وأذانٌ مِنَ الله ورسولِه إلى الذينَ عاهَدتُم خاصَّة، وأذانٌ مِنَ الله ورسولِه إلى الذينَ عاهَدتُم خاصَّة، لئلاً تَتَخلَل ورسولِه إلى الناسِ عامَّة. نعم، الأحسَنُ الأوجَهُ أن يكونَ عطفَ جملةٍ على جملة، لئلاً تَتَخلَل بينَ الخبرينِ جملٌ كثيرةٌ أجنبية، ولئلاً يفوتَ التطابُقُ بينَ المُبتَدأ والخبرِ تأنيساً وتذكيراً (١).

قوله: (تلك إخبارٌ بثُبوتِ البراءة): يعني: قولُه: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ بَهِ يعني: هذه براءةٌ ثابتةٌ من الله ورسوله (٢) ﴿ إِلَى ٱلَّذِينَ عَهَدَتُم ﴾ إخبارٌ مِنَ الله تعالىٰ لـمَنْ خاطبَهم بقولِه: ﴿عَنهَدَتُم ﴾(٣)، بثُبُوتِ هذا الحكم في عِلم الله تعالىٰ، وقولُه: ﴿ وَأَذَنَّ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَى

<sup>(</sup>١) نقلَ كلامَ المُؤلِّفِ هذا: العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١٠: ٢٦)، ونقل عن بعضهم اعتراضاً عليه، ثم الجوابَ عنه، فانظره إن شئت.

<sup>(</sup>٢) قوله: «بمعنى: هذه براءة ثابتة من الله ورسوله» سقط من (ف).

<sup>(</sup>٣) قوله: «إخبار من الله تعالى لمن خاطبهم بقوله: ﴿عَنْهَدَثُم ﴾» سقط من (ح).

فإن قلتَ: لِمَ عُلِّقَتِ البراءةُ بالذينَ عُوهِدُوا مِنَ المُشركين، وعُلِّقَ الأذانُ بالناس؟ قلتُ: لأنَّ البراءةَ مُخْتَصَّةٌ بالمُعاهَدِينَ والنَّاكِثين منهم، وأما الأذانُ فعامٌّ لجميعِ الناس؛ مَنْ عَاهَدَ ومَنْ لم يُعاهِد، ومَنْ نَكَثَ مِنَ المُعاهِدِينَ ومَنْ لم يَنكُث.

﴿يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ ﴾: يوم عَرَفة، وقيل: يوم النَّحْر؛ لأنَّ فيه تمامَ الحجِّ ومُعظَمَ أَفعالِه؛ مِنَ الطواف، والنَّحْر، والحلق، والرَّمْي. وعن عليِّ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ رجلاً أخَذَ بلِجام داتَّتِه، فقال: ما الحجُّ الأكبر؟ قال: يومُك هذا، خَلِّ عن دابتي!

وعن ابن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ وَقَفَ يومَ النَّحْرِ عند الجمراتِ في حَجَّةِ الوداع، فقال: «هذا يومُ الحجِّ الأكبر».

ووُصِفَ الحَجُّ بالأكبر؛ لأنَّ العُمرةَ تُسمَّىٰ الحَجَّ الأصغر، أو جُعِلَ الوقوفُ بعَرَفةَ هو الحَجَّ الأكبر؛ لأنه مُعظَمُ واجباته؛ لأنه إذا فاتَ فاتَ الحج، وكذلك إن أُريدَ به يومُ النحر؛ لأنَّ ما يُفعَلُ فيه مُعظَمُ أفعالِ الحَجِّ فهو الحَجُّ الأكبر.

ٱلنَّاسِ ﴾ إخبارٌ منه تعالىٰ لأولئكَ الـمُخاطَبينَ واجبُ التبليغ إلىٰ كافَّةِ الناسِ في ذلكَ اليومِ المخصوص، بها ثَبَتَ في حُكمِ الله تعالىٰ مِن تلكَ البراءة.

فقولُه: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ إجمالُ لتفصيل ما أخبَرَ أولاً مِن قولِه: ﴿بَرَآءَ أُمِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى اللَّذِينَ عَنهَدَ أُم ﴾، إلى قوله: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ٱرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾، المُشتَمِلِ (١) على التهديدِ والوعيد، بقوله: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللّهِ وَأَنّ اللّهَ مُغْزِى ٱلْكَفِرِينَ ﴾ [التوبة: ١-٢]، ومِن ثَمَّ رتَّبَ عليه قوله: ﴿ وَإَعْلَمُواْ أَنّكُمْ فَهُو خَيْرٌ لَكُمْ ﴾، فالكلامُ مُدمَجٌ بعضُه في بعض، الثاني مُقرِّرٌ للأوَّلِ مُتضمِّنٌ لمعنى زائدِ عليه.

قوله: (أو جُعِلَ الوقوفُ بعَرَفةَ هو الحجَّ الأكبر): عطفٌ معنويٌّ على قوله: «لأنَّ العُمْرة»، كأنه قال: إنها سُمِّيَ مجموعُ الأركانِ بالحجِّ الأكبر، لأنَّ العُمْرةَ حَجُّ أصغَر، أو سُمِّيَ بعضُ

<sup>(</sup>١) من قوله: «لتفصيل ما أخبر» إلى هنا، سقط من (ح).

وعن الحسن: سُمِّيَ يومَ الحجِّ الأكبر؛ لاجتِياعِ المُسلمينَ والمُشركينَ فيه، ومُوافقتِه لأعيادِ أهل الكتاب، ولم يَتَّفِقْ ذلكَ قبلَه ولا بعدَه، فعَظُمَ في قَلبِ كُلِّ مُؤمِنِ وكافر.

حُذِفَتِ الباءُ التي هي صِلةُ «الأذانِ» تخفيفاً، وقُرِئ: «إنَّ اللهَ» بالكَسْر؛ لأنَّ «الأذانَ» في معنىٰ «القول».

# ﴿وَرَسُولُهُ, ﴾ عطفٌ على المّنويّ في ﴿بَرِيٓ ، أو على محلّ «إنَّ » المكسورة واسمِها ، . . .

أركانِ الحبِّ - وهو الوقوفُ بعَرَفة - بالحبِّ الأكبر، لأنه مُعظَمُ أركانِ الحج، وبقيَّةُ الأركانِ دونَه أو أصغَرُ منه؛ تسميةً لمُعظَم الشيءِ باسم كُلِّه.

قوله: (حُلِفَتِ الباءُ التي هي صِلةُ «الأذانِ» تخفيفاً): قال أبو البقاء: «﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيٓ، مِّنَ الله براءتُه المُشْرِكِينَ ﴾ بفتح الهمزة، وفيه وجهان: أحدُهما: هو خبرُ الأذان، أي: الإعلامُ من الله براءتُه من المشركين، والثاني: هو صفة، أي: وأذانٌ كائنٌ بالبراءة، وقيل: التقدير: وإعلامٌ مِنَ الله بالبراءة، فالباءُ مُتعلِّقةٌ بنفسِ المصدر»(١).

قوله: (أو على محلِّ «إنَّ» المكسورة): أي: ﴿وَرَسُولُهُ, ﴾ عطفٌ على محلِّ «إنَّ» المكسورة واسمِها، على تقديرِ عَدَمِها، وذلك لأنَّ المكسورة لمَّا لم تُغيِّرِ المعنى جاز أن تُقدَّر كالعَدَم، فتُعطَف على محلِّ ما عَمِلَتْ فيه. هذا معنى قولهم: يُعطَفُ على محلِّها مَعَ اسمِها (٢).

هذا على ما قُرِئ في الشاذّةِ بكسر «إنَّ» ظاهر، وأما على المشهورةِ بفَتْح «أنَّ»؛ فلأنها في تأويل المكسورة، قال أبو البقاء: «هذا عندَ المُحَقِّقينَ غيرُ جائز، لأنَّ المفتوحةَ لها مَوضِعٌ غيرُ الابتِداء، بخِلافِ المكسورة»(٣).

قال ابنُ الحاجب: ﴿ ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ بالرفع معطوفٌ على ﴿ إِنَّ ﴾ باعتبارِ المَحَلِّ، وإنْ كانت مفتوحةً لأنها في حُكم المكسورة، وهذا مَوضِعٌ لم يُنبِّه عليه النَّحْويُّون، فإنهم إذا قالوا: يُعطَفُ

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبرى (٢: ٦٣٤).

<sup>(</sup>٢) في (ح): «على محلِّ اسمها»، وهو خطأ.

<sup>(</sup>٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٣٥).

على اسم «إنَّ» المكسورةِ دونَ غيرها، تَوهَّـمُوا أنه لا يجوزُ العطفُ علىٰ المفتوحة، والمفتوحةُ تَنقَسِمُ إلىٰ قِسمَين: قسمٌ يجوزُ العطفُ علىٰ اسمِها بالرفع، وقسمٌ لا يجوز.

فالذي يجوز: هو أن تكونَ في حُكمِ المكسورة، كقولك: عَلِمتُ أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، لأنه في معنىٰ: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، فكما جاز العطفُ ثَمَّ جاز هاهنا، ألا ترىٰ أن «عَلِمَ» لا يَدخُلُ إلا على المُبتَدأ والخبر، يَدُلُّ على ذلك وُجُوبُ الكسرِ في قولك: عَلِمتُ إنَّ زيداً لقائم (١١)، وإنما انتَصَبَ بعدَها (٢) توفيراً لِمَا يَقتَضِيهِ «عَلِمتُ» مِن معنىٰ المفعوليَّة، وإذا تحقَّقَ أنها في حُكم المكسورةِ جاز العطفُ علىٰ مَوضِعِها.

وإنْ كانت المفتوحةُ على غير هذهِ الصِّفةِ لم يَجُزِ العطفُ على اسمِها بالرَّفْع، مثلُ قولك: أعجَبَني أنَّ زيداً قائمٌ وعَمْراً، فلا يجوزُ إلا النَّصْب، لأنها ليسَت مكسورةً ولا في حُكَمِها (٣).

وقال في غير هذا الموضع (٤): «إنما لم يُعطَفْ على المفتوحةِ لفظاً ومعنى؛ لأنها واسمَها وخَبَرَها بتأويلِ خَبَرٍ واحد، فلو قَدَّرْتَ أنها في حُكمِ العَدَم لأَخَلَّتْ بموضوعِها، بخِلافِ «إنَّ» المكسورة، لأنها لا تُغيِّرُ المعنى، فجاز تقديرُ عَدَمِها لكونها للتأكيدِ المَحْض، كما جاز تقديرُ عَدَمِها لكونها للتأكيدِ المَحْض، كما جاز تقديرُ عَدَم الباءِ المُؤكِّدةِ في قوله:

#### فلسنا بالجبال ولا الحديدا»(٥)

<sup>(</sup>١) والوجوبُ هنا بسبب دخول اللام، قال الزمخشري في «المُفصَّل» ص٢٩٥: «لأنَّ اللام لا تتأخَّر عن المُبتدأ والخبر»، فيجبُ كسرُ همزة «إنَّ» لأنَّ الجملة اسمية، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنكِفِقِينَ لَكَلَابُونَ ﴾ [المنافقون: ١]. وانظر: «شرح ابن عقيل» (١: ٣٥٤ و٣٧٧).

<sup>(</sup>٢) أي: إنها فُتِحَت همزةُ «أنَّ» في قولك: «علمتُ أنَّ زيداً قائم».

<sup>(</sup>٣) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (٣: ٦١ - ٦٢) رقم (٦٥).

<sup>(</sup>٤) المصدر السابق (١: ٦٣) رقم (٣١).

<sup>(</sup>٥) عَجُز بيت لعُقَيبة بن هُبيرة الأسدي يُخاطِبُ به معاوية بنَ أبي سفيان، وأوله:

وقُرِئَ بالنَّصْب؛ عطفاً على اسم «أنَّ»، أو لأنَّ الواوَ بمعنىٰ «مع»، أي: بَرِيءٌ مَعَهُ منهم، وبالجرِّ على الجِوار، وقيل: على القَسَم؛ كقوله: ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾ [الحجر: ٧٧].

ويُحكَىٰ أَنَّ أعرابياً سَمِعَ رجلاً يَقرَؤُها، فقال: إنْ كانَ اللهُ بريئاً مِن رَسُولِهِ فأنا منه بريء، فلَبَّبَهُ الرجلُ إلىٰ عُمَر، فحكىٰ الأعرابيُّ قِراءتَه، فعِندَها أَمَرَ عُمَرُ رضيَ الله عنه بتعلُّم العربية.

﴿ فَإِن تُبَّتُمُ ﴾ مِنَ الكُفرِ والغَدْر ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ أَوَانِ تَوَلَيْتُمْ ﴾ عن التوبة، أو ثبتُم على التَّولِّي والإعراضِ عن الإسلامِ والوفاء، فاعلَمُوا أنكُم غيرُ سابقينَ الله، ولا فَائِتِينَ أَخْذَه وعِقابَه.

قوله: (وبالجرِّ على الجِوار): يعني: هو منصوبٌ معطوفٌ على اسم «أنَّ»، لكنْ مجرورٌ لِجوارِ قولِه: ﴿الْمُشْرِكِينَ ﴾، نحوُ قولِم: جُحْرُ ضَبِّ خَرِبِ (١). وهذا ليسَ بشيء؛ لأنه قد عُلِمَ من قولِه تعالى: ﴿وَالْمُسْحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَارَّجُلَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] ومن مواضعَ في «كتابه» أنَّ فائدةَ العطفِ على الجِوارِ اكتِسابُ المعطوفِ بعضَ معناهُ مِنَ المعطوفِ عليه، ولا يجوزُ ذلكَ هاهنا، وقال أبو البقاء: «ولا يكونُ عطفاً على ﴿المُشْرِكِينَ ﴾؛ لأنه يُؤدِّي إلى الكفر»(٢).

قوله: (كقولِهِ: ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾): قال ابنُ قُتيبة: لَعَمْرُكَ ولَعَمْرُ الله: هو العُمُر، يقال: أطالَ اللهُ عُمُرَكَ وعَمْرَك، وهو قَسَمُ بالبقاء، يُريدُ المُصنَّفُ أنه تعالىٰ أقسَمَ به ﷺ هاهنا، كما أقسَمَ به في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾، ويجوزُ مِنَ الله أن يُقسِمَ بأشياءَ غيرِه، كما لا يجوزُ منَّا أن نُقسِمَ بغير الله.

قوله: (فلَبَّبَه)، الجوهري: «لَبَّبتُ الرجلَ تلبيباً: إذا جمعتَ ثيابَه عندَ صَدْرِهِ ونَحْرِه، ثم جَرَرتَه في الخصومة».

<sup>=</sup> وانظره مع سياقِه وقِصَّتِه في «العقد الفريد» (١: ٥٢).

والبيتُ من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٦٧) و(٢: ٢٩٢ و٣٤٤) و(٣: ٩١)، و «شرح الرَّضِيِّ على الكافية» (١: ٣٨٠) و(٢: ١٩١)، وغيرهما.

<sup>(</sup>١) فجَرُّوا لفظةَ «خَرِبٍ»، مع أنها صفةُ «جُحْر»، وهو مرفوع. وانظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (٢: ٦٨٢). (٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٥).

[﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَنهَدتُم مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْتًا وَلَمْ يُظْنِهِرُواْ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَاتِيكُمْ أَلَا يَكُمْ اللَّهِ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَاتِينُواْ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُنَّقِينَ ﴾ 2]

فإن قلتَ: مِمَّ استُننِيَ قولُه: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَنهَدتُّم ﴾؟ قلتُ: وَجُهُه أن يكونَ مُستَثنىً مِن قوله: ﴿ فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [التوبة: ٢]، لأنَّ الكلامَ خِطابٌ للمُسلِمين، ...

قوله: (وَجْهُه أَن يكونَ مُستَثنىً مِن قولِه: ﴿فَسِيحُواْ﴾): يُوهِمُ أَنَّ هاهنا (١) وجهاً آخر، قال أبو البقاء: ﴿﴿ إِلَا ٱلَذِينَ عَنهَدتُم ﴾ في مَوضِعِ نَصْبٍ علىٰ الاستِثناءِ مِنَ ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾، ويجوزُ أن يكونَ مُبتَدأ، والخبرُ ﴿فَأَتِتُواْ ﴾»(٢).

واختار الأولَ (٣) صاحبُ «الكواشي» والقاضي (٤)، كأنَّ التقدير: براءةٌ مِنَ الله ورسولِهِ إلى المُشركينَ الناكِثينَ للعَهْدِ والذينَ لم يَنقُضُوا العَهْد، سواءٌ كانتْ مُدَّةُ عَهْدِهم أقلَّ مِن أربعةِ أشهُرٍ أو أكثرَ أو غيرَ محدودة، ثم استَثنى مِنَ الجميعِ الذينَ ضُرِبَ لهم أجلٌ محدودٌ فوقَ أربعةِ أشهُر، ولم يَنقُضُوا العَهْد، فأُمِرُوا أن يُتمُّوا عَهْدَهم. وقولُه: ﴿فَأَرْتُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمُ ﴾ جزاءُ شرطِ محذوف.

وروىٰ مُحيي السُّنةِ عن جماعةٍ من المُفسِّرينَ ما يَقرُبُ مِن هذا الوَجْه (٥).

واختار الزَّجَّاجُ<sup>(1)</sup> والمُصنِّفُ الوَجْهَ الثاني، لأنَّ ﴿ إِلَّا ﴾ إذا جُعِلَ استِدراكاً كانَ قولُه: ﴿ اللَّذِينَ عَنهَدتُّم ﴾ مُبتدأ، وهو مُتضَمِّنٌ لمعنى الشَّرُط، فلذلك جِيءَ في الخبر بالفاء، ورَجَّحَ المُصنَّفُ هذا الوَجْهَ بأنَّ قولَه: ﴿ عَنهَدتُم ﴾ وقولَه: ﴿ فَأَتِثُواْ ﴾ خِطابٌ للمُسلِمين، وقولَه: ﴿ فَأَيتُواْ ﴾ فِطابٌ للمُسلِمين، وقولَه: ﴿ فَنسِيحُواْ ﴾ أيضاً خِطابٌ لهم على إضمارِ القول، فالمُناسِبُ أن يكونَ مُستَثنىً منه، ليتطابقا،

<sup>(</sup>١) من أول الفقرة إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٥٣٥).

<sup>(</sup>٣) وهو أن يكون ما بعد «إلا» منصوباً على الاستثناء.

<sup>(</sup>٤) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٢٩).

<sup>(</sup>٥) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٩-١٣).

<sup>(</sup>٦) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٣٠).

ومعناه: براءةٌ مِنَ الله ورَسُولِهِ إلى الذين عاهدتُم مِنَ المُشركين، فقُولُوا لهم: سِيحُوا، إلا الذينَ عاهدتُم منهم، ثم لم يَنقُضُوا، فأتِمُّوا إليهم عَهْدَهُم. والاستِثناءُ بمعنى الاستِدراك، كأنه قيلَ بعدَ أن أُمِرُوا في النَّاكِثين: ولكنِ الذينَ لم يَنكُثُوا فأتِـمُّوا إليهم عَهْدَهُم، ولا تُجرُوهُم مُجرَاهُم، ولا تجعلوا الوَفِيَّ كالغادر.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُنَّقِينَ ﴾ يعني: أنَّ قَضِيّة التقوى أنْ لا يُسَوّى بينَ القَبيلين، فاتّقُوا اللهَ في ذلك.

بخِلافِه إذا جُعِلَ مُستَنثى مِنَ ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾، اللهم إلا أن يُذهَبَ إلى التأويلِ المذكور، وفيه تعشّف كها قَرَّرْناه، ولهذا قال: (وجهه أن يكونَ مُستَثنى (١) مِن قولِه: ﴿فَسِيحُوا ﴾».

وأيضاً على هذا يَحسُنُ عطفُ قولِه: ﴿ وَأَذَنُ مِنَ اللَّهِ ﴾ الآية، على جملةِ ﴿بَرَآءَةٌ مِنَ اللَّهِ ﴾؛ ليُؤذِنَ بالتَّبرِّي الكُلِّيِّ مِنَ المُشركين، وأنَّ هؤلاءِ المُعاهَدِينَ قد استُدرِكَ منهم ضرورة، وإلا فالحقُّ أن لا يُستَدرَكَ أحدٌ منهم، ولا يَحسُنُ هذا علىٰ المُتصِل(٢).

قال في «الانتصاف»: «ويجوزُ أن يكونَ ﴿ فَيَسِيحُواْ ﴾ خِطاباً مِنَ الله، ولا يُضمَرُ قبلَه: «قولوا»، ويكونُ الاستِثناءُ من قوله: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَلَهَدَتُم ﴾، أي: براءةٌ من الله ورسولِهِ إلى المُعاهَدِين، إلا الباقينَ على العهد، ويكونُ فيه خُروجٌ عن خِطابِ المُسلِمين في ﴿ عَلهَدتُم ﴾ إلى خِطابِ المُسلِمين في ﴿ عَلهَدتُم ﴾ والتِفاتُ بقوله: ﴿ وَأَعْلَمُوا اللَّهُ مَعْجِزِي اللّهِ وَأَنَّ اللّهُ وَأَنَّا لَهُ مُعَجِزِي اللّهُ وَأَن عُمْنِ الكافرين. وفيه افتِنانٌ وتفخيمٌ للشأن، ثم يعودُ إلى الحُطابِ للمُؤمنينَ في قولِه: ﴿ إِلَّا ٱلّذِينَ عَلهَدتُم مِنَ ٱلمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيَّنًا ﴾ "(٣).

قوله: (أنَّ قَضِيَّةَ التقوىٰ أنْ لا يُسَوَّىٰ بينَ القَبيلَين): يُريدُ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ

<sup>(</sup>١) من قوله: «منه ليتطابقا» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٢) أي: على الاستثناء المتصل، وهو الوجه الأول.

<sup>(</sup>٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٧٤) بحاشية «الكشاف».

﴿ لَمْ يَنقُصُوكُمُ شَيْئًا ﴾: لم يَقتُلُوا مِنكُم أحداً، ولم يَضُرُّ وكُم قَطَّ، ﴿ وَلَمْ يُظَلِّهِرُوا ﴾: ولم يُعاوِنُوا ﴿ عَلَيْتُكُمُ ﴾ عَدُوّاً، كما عَدَتْ بنو بكرٍ علىٰ خُزاعةَ عَيْبةِ رسولِ الله ﷺ، وظاهَرَتْهم قُريشٌ بالسِّلاح،....

ٱلْمُنَّقِينَ ﴾ واردٌ على سبيل التعليل، لأنَّ التقوىٰ وَصْفُّ مُرتَّبٌ على الحكمَين، أعني قولَه: «فقولوا لهم: سِيحُوا»، وقولَه: ﴿فَأَيْمُوا ﴾، ومضمونهما عَدَمُ التسويةِ بينَ الغادرِ والوافي.

قوله: (كما عَدَتْ بنو بكر على خُزاعة): مُتعَلِّقٌ بقوله: «أَنْ لا يُسَوَّىٰ بينَ القَبيلَين، فاتقوا اللهَ في ذلك»، أي: فاتقوا الله وَ في عَدَم التسوية، كما اتقىٰ رسولُ الله وَ في فلم يُسَوِّ بينَ بني بكرِ وبني خُزاعة، وقال: «لا نُصِرتُ إن لم أنصُرْكُم»(١).

روىٰ مُحيي السُّنَّة: «دَخَلَتْ خُزاعةً في عَهْدِ النبيِّ ﷺ عامَ الحُديبيَة، ودَخَلَ بنو بكرٍ في عَهْدِ قُريش، ثم عَدَتْ بنو بكرٍ علىٰ خُزاعة، فنالتْ منها، وأعانَتْهُم قُريشُ بالسِّلاح»(٢).

قوله: (عَيْبةِ رسولِ الله ﷺ)، الجوهري: «العَيْبة: ما تُجعَلُ فيه الثَّياب، والجمعُ: عِيَبٌ وعِياب»، النهاية: «في الحديث: «الأنصارُ كَرِشي وعَيْبتي» (٣): أي: خاصَّتي ومَوضِعُ سِرِّي، والعربُ تُكني عن الصَّدُور بالعِياب؛ لأنها مُستَودَعُ السَّرائر، كما أنَّ العِيابَ مُستَودَعُ الثياب» (٤). وفي «الفائق»: «استَعارَ الكرِشَ والعَيْبةَ لموضِعِ السِّرِّ والأمانة، لأنَّ المُجتَرَّ يجمعُ عَلَفَه في كرِشِه، والرجلُ يَحمِلُ ثيابَه في عَيْبتِه» (٥).

<sup>(</sup>١) انظر: «المغازي» للواقدي (٢: ٧٩١)، و «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢: ١٣٤).

<sup>(</sup>٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٣٧٩٩) و(٣٨٠١)، ومسلم (٢٥١٠) من حديث أنس بن مالك. والكَرِشُ: للجَمَل ونَحْوِه من المُجتَرَّات كالمعدة للإنسان.

<sup>(</sup>٤) من قوله: «والجمع عِيَبٌ وعياب» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٥) هذه الفقرة أُخِّرت في (ح) و(ف) بعد التي تليها (بعد الآية الكريمة ﴿ وَيُدَذِهِبَ غَيْظَ قُلُوبِهِم ﴾)، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُوافقُ لترتيب «الكشاف».

حتى وَفَدَ عمرُو بنُ سالم الخزاعيُّ على رسولِ الله عَلَيْهِ، فأنشَدَه:

لاهُ مَّ إِنِي نَاشِدُ مُحَمَّدا حِلْفَ أبينا وأبيكَ الأتلدا إِنَّ قُرِيشاً أَخلَفُ وكَ المَوعِدا ونَقَضُوا ذِمَامَكَ المُؤكَّدا هُمْ بَيَّتُونا بالحَطيم هُجَّدا وقَتَّلُونا رُكَّعاً وسُجَّدا

فقال عليه السَّلام: «لا نُصِرتُ إن لم أنصُرْ كُم».

قوله: (لاهُمَّ إِنِي ناشِدٌ مُحَمَّدا) الأبيات: «لاهُمَّ»: أصله: اللهُمَّ، والميانِ عِوَضانِ عن حرفِ النِّداءِ عند البصريين، وجَوَّزَ سِيبوَيْهِ أَن يكونَ «لاه» أصْلُه اسمُ «الله»، ثم أُدخِلَتْ عليه اللام، فجَرَىٰ مَجرىٰ العَلَم كالعَبَّاس، وأصلُه: يا لاه، فأُبدِلَ الميمُ مِن حرفِ النِّداء، فصار: لاهُمَّ.

«ناشِد»: من قولهم في الاستِعطاف: نَشَدتُكَ بالله، أي: سألتُك بالله، وطَلَبتُ إليك بحَقِّه، ومعنىٰ: إني سائلٌ مُحمَّداً، أي: سائلٌ ربي النُّصْرةَ بمُحمَّد ﷺ.

«الحِلفُ» بالكسر: العهدُ بينَ القوم، والأحلاف: الذين يُحالِفُونَ القومَ على النُّصْرةِ والوفاء. «الأَثْلَد»: أفعَلُ التفضيل؛ مِنَ التالِد: القديم.

«حِلْفَ أبينا»: منصوبٌ بمُضمَر، أي: اذكُرْ وراعِ<sup>(١)</sup> الذِّمامَ القَديمَ الذي جَرَىٰ بينَ آبائنا، وكانَ بينَ عبدِ المُطَّلبِ وخُزاعةَ حِلفٌ قديم.

و «الحَطيم»: الذي فيه الميزاب، وهي الحِجْر (٢)، وسُمِّيَ به لأنهم كانوا في الجاهلية يَحلِفُونَ فيه، فيُحطَمُ الكاذب.

قيل: فَغَضِبَ لهم رسولُ الله ﷺ، وَخَرَجَ إِلَىٰ مكَّة، ونَصَرَ اللهُ رسولَه، وشَفَىٰ اللهُ صُدورَ خُزاعةً من بني بكر بالنبيِّ ﷺ وبالمؤمنين، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمِ مُؤْمِنِينَ ﴾ وَيُدْهِبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ﴾ [التوبة: ١٥].

<sup>(</sup>١) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «اذكر أوزاع»، وله وجه؛ يُقال: وَزَعتُه عن الأمر وَزْعاً: أي، منعتُه عنه \_ كها في «المصباح المنير» (وزع) \_، وعلى هذا: فأوزاع الذِّمام: ما تحفظُه الدِّمَةُ من الوفاء بالحِلفِ وعَدَم نَقْضِه.

<sup>(</sup>٢) يعني بالميزاب: ميزابَ الكعبة المُشرَّفة، زادها الله تعظيهًا، وبالحِجْر: حِجرَ إسماعيل عليه السلام.

وقُرِئ: «لم يَنقُضُوكُم» بالضَّادِ مُعجَمة، أي: لم يَنقُضُوا عَهْدَكُم.

ومعنى ﴿ فَآتِمُوا إِلَيْهِمْ ﴾: فأدُّوهُ إليهم تاماً كامِلاً، قال ابن عَبَّاس: بَقِيَ لحيِّ مِن كِنانةَ مِن عَهْدِهِم تِسعةُ أشهر، فأُتِمَّ إليهم عَهْدُهُم.

[﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَأَقْنُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْمُرُوهُمْ وَاقْمُدُوا لَهُمْ كَانُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَاتُوا ٱلزَّكُوةَ فَخَلُوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كَانُوا الْقَسَلُوةَ وَءَاتُوا ٱلزَّكُوةَ فَخَلُوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ٥]

انسَلَخَ الشَّهْر: كقولهم: انجَرَدَ الشَّهْر، وسنةٌ جَرْداء، و ﴿ اَلْأَشَهُرُ الْحُرُمُ ﴾: التي أبيحَ فيها للنَّاكِثِينَ أن يَسِيحُوا. ﴿ فَأَقَنُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ يعني: الذين نَقَضُوكُم وظاهَرُوا عليكم، ﴿ حَيْثُ وَجَدَتُمُوهُمْ ﴾ ومن حِلِّ أو حَرَم، ﴿ وَخُذُوهُمْ ﴾ وَأسِرُوهُم، والأَخِيد: الأسِير، ﴿ وَخُدُوهُمْ ﴾ وأسرُوهُمْ ﴾: وقيَّدُوهُم وامنعُوهُم مِنَ التَّصَرُّفِ في البلاد، وعن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنها: حَصْرُهُم: أن يُحالَ بينَهم وبينَ المسجدِ الحرام.

﴿ كُلَّ مَرْصَدِ ﴾: كُلَّ مَرِّ ومُجَّازِ تَرصُدُونَهم به، وانتصابُه على الظَّرْف، كقوله: ﴿ لَأَقَعُدُنَّ لَهُمْ صِرَطَكَ ٱلمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف: ١٦]،.....

قوله: (انجَرَدَ الشَّهْر)، النهاية: «في الحديث: «لأُجَرِّدَنَّكَ كها يُجرَّدُ الضَّبّ»(١)، أي: الأسلَخَنَّكَ كها يُسلَخُ الضَّبُ، لأنه إذا شُوِيَ جُرِّدَ مِن جِلدِه». الأساس: «ومن المجاز: وجَرَّدَهُمُ الجارودُ والجارودة، أي: العامُ والسَّنَة. وسنةٌ جَرْداء: كاملةٌ مُنجِرِدةٌ عن النقصان، وما رأيتُه منذُ أجرَدان وجَريدان، أي: نهاران».

قوله: (وانتِصابُه على الظَّرْف، كقوله: ﴿لَأَقَعُدُنَّ أَمُمْ صِرَطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف: ١٦]): أي: على صِراطِك، وهو من الشَّوَاذ (٢).

<sup>(</sup>١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠٤) من كلام الحجاج في قِصَّةٍ له مع أنس بن مالك ـ وليس حديثاً مرفوعاً، كها قد يُتوهَّمُ من ظاهر اللفظ ـ ، وأورده الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٧: ٢٧٤)، وقال: «فيه علي بن زيد ضعيف، وقد وُثِّق».

<sup>(</sup>٢) انظر تفصيلاً في هذا في «البحر المحيط» للإمام أبي حيان الأندلسي (٤: ٢٧٦).

﴿ فَخَلُواْ سَبِيلَهُمْ ﴾: فأطلِقُوا عنهم بعدَ الأَسْرِ والحصر، أو: فَكُفُّوا عنهم ولا تَتَعرَّضُوا لهم، كقوله:

# خَلِّ السَّبيلَ لِـ مَنْ يَبني الـمَنارَ بهِ

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: دَعُوهُم وإتيانَ المَسجِدِ الحرام، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ يَغفِرُ لهم ما سَلَفَ مِنَ الكُفرِ والغَدْر.

[﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرَهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ ٱللَّهِ ثُمَّ ٱبْلِغُهُ مَأْمَنَهُۥ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٦]

الانتصاف: «ويحتملُ أن يكونَ «المَرصَدُ» مصدراً؛ لأنَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ والمصدرَ مِنْ فِعلِه واحد، واقعُدوا: في معنىٰ: ارصُدوا، ويُقرِّبُ الظَّرفيَّةَ قولُه: ﴿حَيْثُ وَجَدَتُمُوهُمْ ﴾، فيُطابِقُ الظَّرفيَّة في المكانين»(١).

قوله: (فَأَطلِقُوا عنهم بعدَ الأَسْر): هذا علىٰ أَنَ يكونَ ﴿وَٱحْصُرُوهُمْ ﴾ مُفسَّراً بالقَيْدِ والمَنْع مِنَ التصرُّ ف.

قوله: (أو: فَكُفُّوا عِنهُم ولا تَتَعَرَّضُوا لهم): هذا على أن يكونَ (٢) معنى ﴿وَاَحْصُرُوهُمْ ﴾: أن يُحالَ بينَهم وبينَ المسجدِ الحرام، وعلى التقديرين فمعنى: ﴿فَخَلُواْ سَبِيلَهُمْ ﴾ كنايةٌ؛ إما عن الإطلاقِ أو عَدَم التعرُّض.

قوله: (خَلِّ السَّبيلَ لـمَنْ يبني المنارَ به): تمامُه:

وابرُزْ ببَـرْزةَ حيثُ اضطَـرَّكَ القَدَرُ<sup>(٣)</sup>

بَرْزة: اسمُ أمِّ عُمَرَ بنِ لَجَا التَّيْميِّ(٤)، قال الجوهري: «البيتُ لجرير»، يهجو يقول: دَعْ

<sup>(</sup>١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٧٥) بحاشية «الكشاف».

<sup>(</sup>٢) في (ح): «على أن لا يكون»، وهو خطأ.

<sup>(</sup>٣) البيتُ لجرير، كما في «ديوانه» ص٢٨٤، إلا أنه فيه: «خَلِّ الطريقَ»، والمعنى واحد.

<sup>(</sup>٤) في الأصول الخطية: «أم عمرو بن لجأ»، وهو تصحيفٌ شائع. والصواب: عُمَرُ بنُ لجأ، أحد شعراء=

﴿ أَحَدُ ﴾ مُرتَفِعٌ بِفِعلِ الشَّرْطِ مُضمَراً يُفسِّرُه الظاهر، تقديرُه: وإنِ استَجارَكَ أحدٌ استَجارَك استَجارَك استَجارَك، ولا يَرتَفِعُ بالابتداء؛ لأنَّ «إنْ» مِن عَوامِلِ الفِعل، لا تَدخُل على غيره.

والمعنى: وإنْ جاءَكَ أحدٌ مِنَ المُشركينَ بعدَ انقِضاءِ الأشهُر، لا عَهْدَ بَينكَ وبينَه ولا ميثاق، فاستأمَنك؛ لِيسمَعَ ما تَدعُو إليه مِنَ التوحيدِ والقُرآن، ويَتَبيَّنَ ما بُعِثتَ له، فأمّنْهُ ﴿ حَتَى يَسْمَعَ كَلَمَ اللّهِ ﴾ ويَتَدبَّرَهُ ويَطَّلِعَ على حقيقةِ الأمر، ﴿ ثُمَّ أَبَلِغَهُ ﴾ بعدَ ذلكَ دارَه التي يَأْمَنُ فيها إن لم يُسلِم، ثم قَاتِلْهُ إنْ شِئتَ مِن غير غَدْرٍ ولا خِيانة، وهذا الحكمُ ثابتٌ في كُلِّ وقت.

سَبيلَ الرَّشادِ لـمَنْ يَطلُبُه ويتعاناه، وابرُزْ منه إلىٰ الطريقِ الغَيِّ والضَّلال إذا اضطَرَّكَ قضاءُ الله وقَدَرُه، فإنَّ مَنْ يُضِلُّه الله فلا هاديَ له، ولا يَنفَعُ الـحَذَرُ عمَّـا قضيٰ وقَدَّر.

قوله: (وإنْ جاءَكَ أحدٌ مِنَ الْمُشرِكِينَ بعدَ انقِضاءِ الأشهُرِ لا عَهْدَ بَينكَ وبينه): هذا يُوجِبُ تفسيرَ قوله: ﴿ وَأَقَنُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾؛ لأنَّ قولَه: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ عطفٌ المُعاهدِينَ عند قوله: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ عطفٌ على قوله: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ الناقِضِينَ وَغيرَ الناقِضِين، على قوله: ﴿ وَإِنْ النَّهُ مِنَ الناقِضِينَ وَغيرَ الناقِضِين، على قوله: ﴿ وَإِن تَابُوا ﴾ ، فالفاءُ تفصيلية ، المعنى: اقتُلُوا المُشركينَ الناقِضِينَ وغيرَ الناقِضِين، أما حُكمُ الناقِضِين: فإنهم إنْ تابوا وأقاموا الصَّلاةَ فخلُوا سَبيلَهم، وغيرُ المُعاهدِين: إنْ جاءَكَ أحدٌ منهم فاستَأْمَنَكَ لسماعِ ما تَدعُو إليه فأمِّنه، فالآيةُ مِن بابِ قولِه تعالى: ﴿ لاّ يَسْتَوِى النَّعَوَدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَدِ ﴾ [النساء: ٩٥] في أحَدِ وَجهَيه.

<sup>=</sup> العصر الأموى. انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٥٧٠-٥٧١).

وعن السُّدِّيِّ والضَّحَّاك: هيَ منسوخةٌ بقولِه: ﴿فَأَقَنُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٥].

﴿ذَلِكَ﴾ أي: ذلكَ الأمر، يعني: الأمرَ بالإجارةِ في قوله: ﴿فَأَحِرُهُ ﴾ بسَبَبِ أَنَّهُمْ ﴿قَوْمٌ ﴾ جَهَلةٌ ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ما الإسلام؟ وما حقيقةُ ما تَدعُو إليه؟ فلا بُدَّ مِن إعطائِهم الأمانَ حتىٰ يَسمَعُوا ويَفْهَمُوا الحق.

﴿ استفهامٌ في معنى الاستِنكارِ والاستِبعاد لأنْ يكونَ للمُشركينَ عَهْدٌ عندَ رسولِ الله ﷺ، وهُم أضدادٌ وَغِرةٌ صُدُورُهم، يعني: مُحالٌ أن يَثبُتَ لهؤلاءِ عَهْد، فلا تَطمَعُوا في ذلك، ولا تُحدِّثُوا به نُفُوسَكُم، ولا تُفكِرُوا في قَتْلِهم.

قوله: (وَغِرةٌ صُدُورُهم)، الجوهري: «الوَغْرة: شِدَّةُ توقُّد الحرّ، ومنه قيل: في صَدْرِه عليَّ وَغْر، بالتسكين، أي: ضِغْنُ وعَداوةٌ وتوقُّدٌ من الغَيْظ، والمصدرُ بالتحريك، تقول: وَغِرَ صَدرُه عليَّ يَوغَرُ وَغَراً».

قوله: (ولا تُفكِرُوا في قَتْلِهم): الروايةُ بتخفيفِ الكافِ المكسورة، الجوهري: «أَفكَرَ في الشيءِ وفكرَ فيه وتَفكَّر، بمعنىٰ».

﴿كَيْفَ ﴾ تكرارٌ لاستبعادِ ثباتِ الْمُشركينَ علىٰ العَهْد، وحذفَ الفِعلَ لِكُونِهِ معلوماً، كها قال:

## وخَبَّرْتُماني أنَّما المَوتُ بالقُرى فكيفَ وهَاتَا هَضْبَةٌ وقَليبُ

يُريد: فكيفَ مات؟ أي: كيفَ يكونُ لهم عَهْد، وحالهُم أنهم ﴿وَإِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمُ وَاللَّهُمُ وَاللَّهُ لا يُراعُوا حِلفاً، وقيل: قرابة، وأُنشِدَ لحسّان:

لَعَمْرُكَ إِنَّ إِلَّكَ مِن قُرَيشٍ كَإِلِّ السَّقْبِ مِن رَأْلِ النَّعَامِ

وقيل: ﴿إِلَّا﴾: إلهاً، وقُرِئ: «إِيلاً»؛ بمعناه، وقيل: جَبرَئيل، وجَبْرَئِل، مِن ذلك.

وقيل: منه اشتُقَّ «الآل» بمعنى: القرابة، كما اشتُقَّتِ «الرَّحِم» مِن: الرحمن، والوجهُ أنَّ اشتِقاقَ «الإلِّ» بمعنى «الحِلْف» لأنهم إذا تَمَاسَحُوا وتَحَالَفوا رَفَعُوا به أصواتَهم وشَهَرُوه مِنَ «الإلِّ»، وهو الجؤار، وله أليل، أي: أنينٌ يَرفَعُ به صَوتَه،.....

قوله: (وخَبَّرْتُماني) البيت: قبله:

وإنَّ الـذي يـأتي غـداً لَقَريـبُ

لَعَمْرُكما إِنَّ البعيدَ الذي مضىٰ قائلُهما كعبُّ الغَنَويُّ (١) يرثي أخاه.

«الهَضْبة»: الجبلُ المُنبَسِطُ على وَجْهِ الأرض، والجمعُ: هِضَبٌ وهِضاب. و «القَليب»: البِئر؛ لقَلْبِ التُّرابِ منها.

قوله: (لَعَمْرُكَ إِنَّ إِلَّك) البيت: «السَّقْب»: الذَّكَرُ مِن وَلَدِ الناقة، «الرَّأْل»: وَلَدُ النَّعَام.

قوله: (مِنَ الإِلِّ، وهو الجُؤَار): خبرُ «إنَّ»، وقوله: «بمعنىٰ الجِلْف»: حالٌ مِنَ «الإِلِّ»، والتعليلُ مُعتَرِضٌ بينَ الاسم والخبر، يعني: الوجهُ الصَّحيحُ أن يُقال: إنَّ أصلَ «الإِلِّ» في

<sup>(</sup>١) انظر: «الأمالي» لأبي على القالي (٢: ١٥١).

ودَعَتْ أَلَكَيها: إذا وَلوَلَت، ثم قيلَ لكُلِّ عَهْدٍ وميثاق: إلّ، وسُمِّيَت به القَرابة؛ لأنَّ القَرابة عَقَدَتْ بينَ الرَّجُلَينِ ما لا يَعقِدُه الميثاق.

﴿ يُرَضُونَكُم ﴾ كلامٌ مُبتَدأ في وَصْفِ حالهِم مِن مُخَالَفةِ الظاهِرِ الباطن، مُقرِّرٌ لاستِبعادِ الثَّباتِ منهم على العَهْد، وإباءُ القُلوب: مُخَالَفةُ ما فيها مِنَ الأضغان، لِهَا يُجرُونَه على ألسِنتِهم مِنَ الكلامِ الجميل.

اللغة: الجؤار، وهو رَفْعُ الصَّوت، واشتُقَ منه الجِلْف؛ لِمَا فيه من رَفْعِ الصَّوت، ثم كَثُرَ استِعمالُه في الجِلف، حتى اشتهرَ في كُلِّ حِلف، وإن لم يكنْ فيه رَفْعُ الصَّوت، ثم استُعمِلَ في كُلِّ عَقْدِ مُوثَّق، سواءٌ كانَ فيه الجِلفُ أم لم يكن، ولمَّ أو جِدَ هذا المعنى في القرابةِ أكثرَ كانت تسميتُها به أولى، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنَّ القرابةَ عَقَدَتْ بينَ الرجلينِ ما لا يَعقِدُه الميثاق».

وإنها كانَ هذا الوجهُ أوجَهَ مِن كَونِهِ مُشتَقاً من «الإِلّ» الذي هو بمعنى: الإله؛ لأنَّ المأخوذَ منه إذا كانَ عربياً كانَ أولىٰ مِن كَونِهِ سُريانياً، قال الزَّجَّاج: «وقيل: الإِلُّ: اسمٌ من أسهاءِ الله تعالى، وهذا ليسَ بالوجه؛ لأنَّ أسهاءَ الله معروفةٌ معلومةٌ في الكِتابِ والسُّنَّة، ولم يُسمَع: يا إلّ»(١).

قوله: (ودَعَتْ أَلْكَيها): عطفٌ علىٰ قوله: «وله أليل»، أي: يُقالُ كذا ويُقالُ كذا.

الجوهري: «يجوز أن يُريدَ الألــَلَ، ثم ثَنَىٰ، كأنه يُريدُ صوتاً بعدَ صوت، وأن يُريدَ حِكايةَ أصواتِ النَّساءِ بالنَّبَطيَّة إذا صَــرَخن».

قوله: (وإباءُ القُلوب: مُخالَفةُ ما فيها من الأضغان، لِمَا يُجرُونَه): «إباءُ القلوب» مُبتدأ، و «مُخالَفةُ ما فيها» الخبر، و «لِمَا يُجرُونَه على السِنتِهم» مُتَعلِّقٌ بالمُخالفة، والجملةُ تفسيرٌ لقوله: ﴿وَتَأْبِى قُلُوبُهُم ﴾، يعني (٢): تأبى قُلُوبُهم مُخالفة الباطنِ الظاهر؛ أما الباطنُ فها في القُلوبِ من الحِقْد، وأما الظاهرُ فهو إجراءُ كلمةِ الرِّضا على السِنتِهم.

<sup>(</sup>١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٣٤\_٤٣٤).

<sup>(</sup>٢) في الأصول الخطية: «يعني: معنى»، ولم يظهر لي وجهه.

﴿وَأَكَ ثَرُهُمْ فَاسِقُونَ ﴾: مُتَمَرِّدُونَ خُلَعاءُ، لا مُروءة تَزَعُهم، ولا شهائلَ مَرْضيَّةً تَردَعُهم، كما يُوجَدُ ذلكَ في بعضِ الكَفَرة، مِنَ التَّفادي عن الكذبِ والنَّكْث، والتَّعفُّفِ عها يَثِلِمُ العِرْض، ويَجُرُّ أُحدُوثةَ السُّوء.

[﴿ ٱشۡتَرَوْا بِعَايَنتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِهِ ۚ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ \* لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنِ إِلَّا وَلَاذِمَةٌ وَأَوْلَئَهِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ ﴾ ٩- ١٠]

﴿ أَشَّتَرَوَا ﴾: استَبدَلُوا ﴿ بِعَايَنتِ ٱللَّهِ ﴾: بالقُرآنِ والإسلام ﴿ ثَمَنًا قَلِيـلَا ﴾، وهو اتباعُ الأهواءِ والشَّهَوات، ﴿ فَصَدَّدُوا عَنسَبِيلِهِ \* فَعَدَلُوا عَنه، أو صَرَفُوا غيرَهم.

قال أبو البقاء: «﴿ يُرَضُّونَكُم ﴾ حالٌ مِن فاعل ﴿ لا يَرْقُبُوا ﴾ عندَ قوم، وليسَ بشيء الله وقال القاضي: «﴿ يُرَضُّونَكُم بِأَفْوَهِم ﴾ استِئناف لبيانِ حالهِم المُنافيةِ لثباتِهم على العَهْد، المُؤدِّيةِ إلىٰ عَدَم مُراقَبَتِهم عندَ الظَّفَر، ولا يجوزُ جَعْلُه حالاً مِن فاعل ﴿ لا يَرْقُبُوا ﴾ ، فإنهم بعدَ ظُهُورِهم لا يُرضُونَ المُؤمنين، ولأنَّ المُرادَ إثباتُ إرضائِهم المُؤمنينَ بوَعْدِ الإيهانِ والطاعةِ والوفاءِ بالعَهْدِ في الحال، واستِبطانِ الكُفرِ والمُعاداة، بحيثُ إن ظَفِرُوا لم يُبقُوا عليهم، والحاليَّةُ تُنافيه اللهُ وكذا عن أبي البقاء.

قوله: (﴿وَأَكُثُرُهُمْ فَنسِقُونَ ﴾ مُتمَرِّدُونَ خُلَعاءُ): والكافرُ إذا وُصِفَ بالفِسقِ دَلَّ علىٰ نهاية ما هو فيه مِنَ الكُفر، ودَلَّ بمفهومِه أنَّ بعضهم ليسوا كذلك، وهو المُرادُ من قوله: «كما يُوجَدُ ذلك في بعضِ الكَفَرةِ مِنَ التفادي عن الكَذِب»، يُقال: تفادى الرجلُ عن كذا: إذا تحاماه. و «مِن» مُتعلِّقُ بـ «تَردَعُهم».

قوله: (أو صَرَفُوا غيرَهم): يعني: قولُه تعالى: ﴿فَصَدُدُوا عَنسَبِيلِهِ ۗ: إِما لازمٌ مِنَ الصَّدُود، أي: العُدُول، أو مُتَعَدِّ مِن: صَدَّه: إذا صَرَفَه. الجوهري: «صَدَّ يَصُدُّ صُدُوداً: أعرَضَ، وصَدَّه عن الأمر صَدَّا: مَنَعَه وصَرَفَه عنه، وأصَدَّه: لغة».

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٧).

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٢).

وقيل: هم الأعرابُ الذينَ جَمَعَهم أبو سُفيانَ وأطعَمَهم. ﴿ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ ﴾: المُجاوِزُونَ الغايةَ في الظُّلمِ والشَّرارة.

[﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّكَاوَةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكُوةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِ ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلآينتِ لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴾ ١١]

﴿ فَإِن تَابُواْ ﴾ عن الكُفرِ ونَقْضِ العَهْد ﴿ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾: فهم إخوانُكم، على حَذْفِ الْمُبَداْ، كقوله: ﴿ فَإِن لَمْ تَعْلَمُواْءَ البَآءَ هُمْ فَإِخْوَنُكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٥]، ﴿ وَنُفَصِّلُ ٱلْآيِكَ ِ ﴾: ونُبيِّنُها، وهذا اعتراض، كأنه قيل: وإنَّ مَن تأمَّل تفصيلها فهو العالِم؛ بَعْثاً وتحريضاً علىٰ تأمَّلِ ما فَصَّلَ مِن أحكامِ المُشركينَ المُعاهَدين، وعلىٰ المُحافظة عليها.

قوله: (وقيل: همُ الأعراب): عطفٌ على محذوف، يدلُّ عليه قولُه: «وهو اتباعُ الأهواءِ والشَّهَوات»، لأنَّ الثمنَ القليلَ على الأول عبازٌ عن استبدالِ مُتابعةِ الشَّهَواتِ بالإيهان (١٠)، والمُشتري جميعُ الكُفَّار أو المُنافقون، وعلى الثاني: الثمنُ القليلُ ما أطعَمَهم أبو سُفيان، والمُشتري الأعراب.

ثم المُناسِبُ على الأولِ أن يكونَ «صَدُّوا» بمعنى: عَدَلُوا، وعلى الثاني بمعنى: صَرَفُوا، والتفسيرُ الأولُ أقربُ إلى النَّظْم، لأنَّ قولَه: ﴿ اَشْتَرَوَاْ بِاَيَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ جملةٌ مُستأنفةٌ كالتعليل لقوله: ﴿ وَأَكْبُ مُؤَمَّمُ فَسِقُونَ ﴾ [التوبة: ٨]، وفيه: أنَّ مَنْ فَسَقَ وتمرَّدَ كان سَبَبُه مُجُرَّدَ الشَّهَواتِ والرُّكُونِ إلى الدُّنيا ولذَّاتها.

قوله: (﴿ وَنُفَصِّلُ الْكَيْنَتِ ﴾: ونُبيِّنُها، وهذا اعتراض): أي: تأكيدٌ لمضمونِ ما سبقَ مِن أولِ السُّورة، وعامٌ في الإيراد، ومن ثَمَّ قال: «وإنَّ مَنْ تأمَّلَ تفصيلَها».

وقوله: ﴿يَعْلَمُونَ ﴾ مُطلَق، نحو: فُلانٌ يُعطي ويَمنَع، ولهذا قال: «فهو العالِم». وفي كلامه ـ وهو «إنَّ مَنْ تأمَّلَ تفصيلَها فهو العالِم» \_ إشعارٌ أنَّ ﴿يَعْلَمُونَ ﴾ وُضِعَ مَوضِعَ «يَتَفكَّرونَ»

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «مجازٌ عن استبدال الإيهانِ بمُتابعةِ الشَّهَوات»، ولا يستقيم، لأنَّ الباءَ تدخلُ على المتروك، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ أَتَشَـتَبْدِلُورِكَ الَّذِي هُوَ أَذْنَكَ بِالَّذِيكِ هُوَخَيْرٌ ﴾ [البقرة: ٢١].

[﴿ وَإِن نَّكُثُواْ أَيْمَنَهُم مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمْ فَقَائِلُوْ أَابِمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴾ ١٦]

﴿ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ ﴾: وثَلَمُوهُ وعَابُوه، ﴿ فَقَائِلُواْ أَيِمَةَ ٱلْكُفْرِ ﴾: فقاتِلُوهُم، فَوَضَعَ ﴿ أَيِمَةَ ٱلْكُفْرِ فِي حَالِ الشِّرْكِ فَوَضَعَ ﴿ أَيِمَةَ ٱلْكُفْرِ فَي مَوضِعَ ضَميرِهِم؛ إشعاراً بأنهم إذا نَكَثُوا في حالِ الشِّرْكِ تَمَرُّداً وطُغياناً وطَرْحاً لعاداتِ الكِرامِ الأوفياءِ مِنَ العرب، ثم آمَنُوا وأقاموا الصَّلاةَ وآتوا الزكاةَ وصاروا إخواناً للمُسلِمينَ في الدِّين، ثم رَجَعُوا فارتَدُّوا عن الإسلام، ونَكَثُوا ما بايعوا عليه مِنَ الإيهانِ والوفاءِ بالعُهُود، وقَعَدُوا يَطعُنُون في دِينِ الله، ويقولون: ليسَ بايعوا عليه مِنَ الإيهانِ والوفاءِ بالعُهُود، وقَعَدُوا يَطعُنُون في دِينِ الله، ويقولون: ليسَ دينُ مُحَمَّدٍ بشيء، فهُمْ أَثمَّةُ الكُفر، وذَوُو الرِّياسةِ والتَّقَدُّم فيه، لا يَشُقُّ كافرٌ غُبارَهُم.

وقالوا: إذا طَعَنَ الذِّمِّيُّ في دينِ الإسلام طَعْناً ظاهِراً جازَ قَتلُه؛ لأنَّ العَهْدَ معقودٌ معه على أنْ لا يَطعَن، فإذا طَعَنَ فقد نَكَثَ عَهدَه، وخَرَجَ مِنَ الذِّمَّة.

﴿ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَنَ لَهُمْ ﴾ جمعُ يمين، وقُرِئ: «لا إيهانَ لهم»، أي: لا إسلامَ لهم، أو: لا يُعطَونَ الأمانَ بعدَ الرِّدّةِ والنَّكْث، ولا سبيلَ إليه.

فإن قلت: كيف أثبت لهمُ الأيهانَ في قوله: ﴿ وَإِن نَكَثُواْ أَيْمَننَهُم ﴾، ثم نَفَاها عنهم؟ قلتُ: أراد: أيها نَهُم التي أظهرُوها، ثم قال: لا أيهانَ لهم على الحقيقة، وأيها نُهم ليسَت بأيهان، وبه استَشهَدَ أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه علىٰ أنَّ يمينَ الكافِرِ لا تكونُ يميناً،.....

و «يَتَأَمَّلُونَ» وَضْعاً للمُسبَّبِ مَوضِعَ السَّبَبِ بَعْثاً وتحريضاً، لأن العِلمَ مطلوبٌ لذاته، فالسامعُ إذا سَمِعَ ذلك اجتَهَدَ في التأمُّل والتدبُّر، لينخَرِطَ في سِلكِ العالِمين.

قوله: (إذا طَعَنَ الذِّمِّيُّ في دينِ الإسلامِ طَعْناً ظاهِراً جازَ قَتلُه): كذا عن الزَّجَّاج ومُحيى السُّنَّة (١).

<sup>(</sup>١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٣٤)، و«معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٧).

وعندَ الشافعيِّ رحمه الله: يمينُهم يمين، وقال: معناه أنهم لا يُوفُون بها، بدليلِ أنه وَصَفَها بالنَّكْث.

قوله: (وعندَ الشافعيّ): قال الإمام: «وعندَ الشافعيِّ أنَّ يمينَهم يمين، ومعنىٰ الآية: أنهم لـيَّا لم يَفُوا بها صارت أيانُهم كأنها ليسَت بأيهان، والدليلُ علىٰ أنَّ أيهانَهم أيهانٌ أنه تعالىٰ وَصَفَها بالنَّكْثُ»(١).

وقلت: مثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَـٰلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُ, فِي ٱلْآخِـرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُ, فِي ٱلْآخِـرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَقِيْسُ مَا شَكَرُواْ بِهِ ٱنفُسَهُمُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، قال صاحبُ «المفتاح»: ﴿وَصَفَ أَهلَ الكِتابِ فِي صَدْرِهِ بالعِلمِ على سَبيلِ التوكيد القَسَمي، وآخِرَهُ نفاه عنهم حيثُ لم يَعمَلُوا بعِلمِهم»(٢).

ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ في وَضْع المُظهَر \_ وهو قولُه: ﴿أَيِمَةَ الْكُفْرِ ﴾ \_ إشعاراً بأنَّ أيها مَ تكنْ إلا خَديعة بالمُؤمنين واستِهزاءً، ولم تكنْ مِنَ الأيهانِ الحقيقية في شيء، ولكنْ ليها أُجرِي عليها حُكمُ الأيهانِ الحقيقية بأن قُبِلَت، ورُفِعَ عنهم بسَبِها التعرُّضُ بالقَتْل والنَّهْب، وأَمِنُوا مِن سائرِ التَّبِعات، سُمِّيت أيهاناً، ووُصِفَت بالنَّكْث، نحوُه مَرَّ في قوله تعالى: ﴿ يُخَدِيعُونَ وَأَمِنُوا مِن سائرِ التَّبِعات، سُمِّيت أيهاناً، ووُصِفَت بالنَّكْث، نحوُه مَرَّ في قوله تعالى: ﴿ يُخَدِيعُونَ اللهُ وَاللَّهُ وَاللَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [البقرة: ٩]، قال المُصنَّف (٣): «كانت صورة صُنْع الله \_ حيثُ أمَرَ بإجراءِ أحكام الإيهانَ وأبطنوا الكُفرَ \_ صُورة صُنْع الله \_ حيثُ أمَرَ بإجراءِ أحكام المُسلمينَ عليهم وهم عندَه في عِدادِ أخبَثِ الكَفَرةِ \_ صورة صُنْع الخادع».

فظَهَرَ أَنَّ اعتِدادَ الأيمانِ منهم وإن لم يكنْ حقيقة، إنها هو لأجل فوائدَ دينيَّة ومصالحَ مَنُوطة بها، لا أنها أيمانُ حقيقة، فليَّا أظهَروا النَّكْثَ ارتَفَعَ الاعتِدادُ بها ورَجَعَتْ إلى ما كانت، فقيل: ﴿إِنَّهُمْ لاَ أَيْهَا لَهُمْ ﴾، وهكذا مبنىٰ الأيمان، فإنها لقَطْعِ الخصوماتِ والمُطالَباتِ في الحال، لا أنها مُسقِطةٌ للحَقّ، وتحصُلُ بها براءةُ الذِّمَّةِ في المآل.

<sup>(</sup>١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٥٣٥).

<sup>(</sup>٢) «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص١٧٢.

<sup>(</sup>٣) في تفسير الآية المذكورة من سورة البقرة (٢: ١٦٢).

﴿ لَعَلَهُمْ يَنتَهُونَ ﴾ مُتعلِّقٌ بقوله: ﴿ فَقَائِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ﴾، أي: ليَكُنْ غَرَضُكُم في مُقاتَلتِهم بعدَما وُجِدَ منهم ما وُجِدَ مِنَ العظائم: أن تكونَ المُقاتَلةُ سَبَباً في انتِهائِهم عمَّا هُم عليه. وهذا مِن غايةِ كَرَمِه، وفَضْلِه، وعَوْدِهِ على المُسيءِ بالرحمة كُلَّما عاد.

فإن قلتَ: كيفَ لفظُ ﴿ آبِمَّةَ ﴾؟ قلتُ: همزةٌ بعدَها همزةٌ بَينَ بَيْن، أي: بينَ مَحْرَج

روينا عن مُسلِم وأبي داود والترمذي (١) عن وائلِ بنِ حُجْرِ قال: جاءَ رجلٌ مِن حَضْرَ مَوتَ ورجلٌ من كِندة إلى النبي على أرض كانت ورجلٌ من كِندة إلى النبي على أرض كانت لأبي، فقال الكِندي: هي أرضي في يدي أزرعها، ليسَ له فيها حَقّ، فقال النبي على الحَضْرمي: «ألك بينة؟» قال: لا، قال: «فلكَ يمينُه»، قال: يا رسول الله، إنَّ الرجلَ فاجرٌ لا يُبالي على ما حَلفَ عليه، وليسَ يَتَورَّعُ عن شيء، فقال: «ليسَ لك منه إلا ذلك». فانطلَقَ ليَحلِف... الحديث.

وأما حديثُ القَسَامة، وقولُه ﷺ: «فتُبرِئكُمُ اليهودُ بخمسين، فقالوا: كيفَ نَاخُذُ بأيانِ قومٍ كُفَّار»: فمشهور، أخرَجَه الشَّيْخانِ<sup>(٢)</sup> وغيرُهما.

وقيل: ومن فائدةِ الخِلافِ أنه لو أسلَمَ بعدَ انعِقادِ اليمينِ وحَنِثَ فيه: لا كَفّارةَ فيه عندَ أبي حنيفة، وعندَ الشافعيِّ عليه الكَفّارة.

قوله: (همزةٌ بعدَها همزةٌ بَينَ بَيْن): قال أبو البقاء: «لا يجوزُ أن تُجعَلَ بينَ بين، كها جُعِلَتْ همزةُ «أإذا»، لأنَّ الكسرةَ هاهنا على القياسِ «أإذا»، لأنَّ الكسرةَ هاهنا على القياسِ لكانت ألفاً؛ لانفِتاحِ ما قبلَها، ولكنْ تُرِكَ ذلك لتَتَحرَّكَ بحركةِ الميمِ في الأصل»(٣)، وفيه نَظرَ (٤).

<sup>(</sup>١) مسلم (١٣٩)، وأبو داود (٣٢٤٥) و(٣٦٢٣)، والترمذي (١٣٤٠).

<sup>(</sup>٢) البخاري (٣١٧٣)، ومسلم (١٦٦٩) من حديث سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه.

<sup>(</sup>٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٧-٦٣٨).

<sup>(</sup>٤) هذه الفقرة أخّرت في (ح) و(ف) بعد خمس فقرات؛ بعد قوله: «فهو حكاية قول النحويين»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُوافقُ لترتيب «الكشاف».

وتحقيقُ الهمزتَينِ قِراءةٌ مشهورة، وإن لم تكُنْ بمقبولةٍ عندَ البصريين، وأما التصريحُ بالياءِ فليسَ بقراءة، ولا يجوزُ أن تكون، ومَنْ صَرَّحَ بها فهو لاحِنٌ مُحرِّف.

قوله: (قراءةٌ مشهورةٌ وإن لم تكن مقبولة (١): في «التيسير»: «قرأ الكوفيُّونَ وابنُ عامر: ﴿أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ﴾، بهمزتين حيثُ وقع، وأدخل هشامٌ بينهما ألفاً، والباقونَ بهمزةٍ وياءٍ نُحتَلَسةِ الكسرةِ مِن غيرِ مَدّ»(٢).

وفي «الكواشي»: أصلُ «أئمة»: أعْمِمَة؛ أفعِلة، جمعُ إمام، كعِماد وأعمِدة، ثُقِلَت كسرةُ الميم الأولى إلى الهمزة، ثم أُدغِمَت في الثانية، فصارت: أئمَّة، ثم قُلِبَت الهمزةُ ياءً فصارت: أيمَّة، وزَعَمَ بعضُهم أنَّ النَّحاةَ لا يُجيزُونَ اجتماعَ همزتين للثُقَل، وفي زَعْمِهِ نَظَر؛ لصِحَّةِ نَقْلِها عن النبيِّ ﷺ، بل لتواتُره، فيجبُ لذلك أن تُجعَلَ لغةً للعربِ استُعمِلَت على الأصل، وهو أقيسُ وإن ثَقُل!

وزَعَمَ أيضاً أنَّ التصريحَ بالياءِ ليسَ بقراءة، ولا يجوزُ أن يكونَ قراءة، ومَنْ صَرَّحَ بها فهو لاحِنٌ مُحِرِّف! وفي زَعْمِهِ نَظَر؛ لأنَّ أكثرَ القُرَّاءِ يَقرؤونَ بهمزةٍ بعدَها ياءٌ مكسورة.

وقلت: وفي هذا النَّظَر نَظَر، لأنَّ قولَه: «فليسَ بقراءة» معناه: أنَّ أحداً مِنَ القُرَّاءِ السبعةِ لم يقرأ بها، وهو كذلك، كما نقلناه عن صاحب «التيسير»، ولكنَّ النَّظَرَ مِن وجهٍ آخر، وهو أنه ذَكَرَ في «المُفصَّل»: «إذا اجتَمَعَتْ همزتانِ في كلمةٍ فالوَجْهُ قَلبُ الثانيةِ إلىٰ حرفِ ليّن، كقولهم: آدم وأيمة»(٣).

وقال ابنُ الحاجب في «شرحه»: «يجبُ عند النَّحْويينَ أَنْ تُقلَبَ الثانيةُ حرفَ لِينٍ، وقَلبُها حرفَ لينٍ وقَلبُها حرفَ لينٍ على حَسَبِ حَرَكَتِها إِنْ أَمكَنَ ذلك، كقولك: أيمّة، بياء مَحْضة»(٤).

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بمقبولة»، والمعنى واحد.

<sup>(</sup>٢) «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١١٧.

<sup>(</sup>٣) «المُفصَّل» للزمخشري ص ٥٥٦.

<sup>(</sup>٤) «الإيضاح في شرح المُفصّل» لابن الحاجب (٢: ٣٤٧).

[﴿ أَلَا نُقَائِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَنَهُمْ وَهَكُمُوا بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم كَا الْمَالُولِ وَهُم كَا الْمَالُولِ وَهُم كَا الْمَالُولُ وَهُم اللهُ الْمَالُولُ وَهُم اللهُ ال

﴿ أَلَانُقَائِلُونَ ﴾ دخلت الهمزة على «لا تُقاتِلُونَ»؛ تقريراً بانتِفاءِ المُقاتَلة، ومعناه: الحضَّ عليها على سبيلِ المُبالغة، ﴿ نَكَ ثُوا أَيْمَنَهُمْ ﴾ التي حَلَفُوها في المُعاهَدة، ﴿ وَهَمُ مُوابِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ ﴾ مِن مكَّةَ حينَ تَشاوَرُوا في أمرِهِ بدارِ النَّدُوة، حتى أذِنَ اللهُ له في الحِجرة، فخرَجَ بنفسِه، ﴿ وَهُم بكد مُوكُمْ مَلَوْكُمْ أَوَّلَكَ مَرَةٍ ﴾ أي: وهُمُ الذين كانت منهم البداءةُ بالمُقاتَلة، لأنَّ رسولَ الله ﷺ جاءهم أولاً بالكِتابِ المُنير، وتَحدَّاهُم به، فعَدَلُوا عن المُعارَضة؛ لِعَجْزِهِم عنها، إلى القِتال، فهُمُ البادِئونَ بالقِتال، والبادئ أظلم، فها يَمنَعُكُم مِن أن تُقابِلُوهُم بمِثلِه؟! وأن تَصدِمُوهُم بالشَّرِّ كها صَدَمُوكُم؟!

وقال أبو شامة (١) في شرح قوله (٢): «وفي النَّحْوِ أبدِلا»: أي: رأى أهلُ النَّحْوِ إبدالَ الهمزة ياءً في «أيمة»، نصَّ عليه أبو علي (٣) في «الحجة»، ووَجْهُهُ: النَّظُرُ إلى أصلِ الهمزة، وهو الشُّكون، وذلك يقتضي الإبدالَ مُطلَقاً، وتَعيَّنَتِ الياءُ للكسرة، ولم يُوافِقْ أبو القاسم الزمخشريُّ أهلَ النَّحْو، واختارَ مَذَهَبَ القُرَّاءِ في «الكَشَّاف». وأما في «المُفصَّل» فهو حِكايةُ قولِ النَّحْويِّين.

قوله: (تقريراً بانتِفاءِ المُقاتَلة): قيل: «تقريراً» مِنَ الإقرارِ لا مِنَ القَرار، أي: يجعلُهم مُقرِّينَ بانتِفاءِ القِتال. وقلت: العكس أولى؛ لأنَّ حرفَ الاستِفهام دخلَ على نفي المُقاتَلة (٤)، والكلامُ

<sup>(</sup>۱) هو الإمام شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسهاعيل المقدسي ثم الدمشقي الشافعي (۹۹ - ٦٦٧)، صاحب التصانيف المشهورة، منها: «الروضتين» و «ذيلها» و «إبراز المعاني من حرز الأماني». ترجمته في «طبقات الشافعية» للسبكي (٨: ١٦٥).

<sup>(</sup>٢) أي: قول الإمام الشاطبيِّ في منظومته في القراءات «حِرْز الأماني»، المعروفة بــ«الشاطبية»، وذلك في البيت ١٩٩ منها.

<sup>(</sup>٣) الحسن بن أحمد الفارسي المتوفي سنة ٣٧٧، وانظر: «الحجة للقرّاء السبعة» (٤: ١٦٩).

<sup>(</sup>٤) من قوله: «قيل: تقريراً» إلى هنا، سقط من (ح).

وَبَّحَهُم بِتَرْكِ مُقَاتَلَتِهم وحَضَّهُم عليها، ثم وَصَفَهم بها يُوجِبُ الحضَّ عليها، ويُقرِّرُ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي مِثلِ صِفاتِهم مِن نَكْثِ العَهْد، وإخراجِ الرسول، والبَدْءِ بالقِتالِ مِن غيرِ مُوجِب: حقيقٌ بأنْ لا تُترَكَ مُصادمتُه، وأن يُوبَّخ مَن فَرَّطَ فيها.

﴿ أَتَخَشُونَهُ مَ ﴾ تقريرٌ بالخشيةِ منهم وتوبيخٌ عليها ﴿ فَاللَّهُ أَحَقُ أَن تَخْشُوهُ ﴾ فتُقاتِلُوا أعداءَه ﴿ إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴾ يعني: أنَّ قَضِيّةَ الإيهانِ الصحيح أنْ لا يخشىٰ المُؤمِنُ إلا ربَّه، ولا يُبالي بمَنْ سِواه، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب: ٣٩].

مَعَ الذينَ قَعَدُوا عن الـمُقاتَلة، فمعنى قولِه: ﴿ أَلَا نُقَدْنِلُونَ قَوْمًا ﴾: أنتُم بعدُ مُستَقِرُّونَ على ما كنتُم عليه مِن عَدَم المُقاتَلة! يُوبِّخُهم على التمريض (١) عن القِتال، ويُحرِّضُهم عليه على المبالغة، والاستِفهامُ إذا كانَ للتقرير قَرَر الفِعلَ الذي دخلَ عليه (٢)، فظنُّوا أنَّ تقريراً لا يُعدَّىٰ بالباء، فقالوا: هو بمعنى الاعتراف، وقد جاء تعديتُه بها، قال الجوهري: «القرارُ في المكان: الاستِقرارُ فيه، وقَرَرتُ بالمكان»، وعليه قولُه بعدَ هذا: «﴿ أَتَخَشَوْنَهُ مَ فَه مَ وَتوبيخٌ عليها ».

قوله: (وَبَّخَهِم بِتَرْكِ مُقَاتَلَتِهم وحَضَّهُم عليها، ثم وَصَفَهم بها يُوجِبُ الحضَّ): يعني: وَلَدَ ذلك التوبيخُ معنى الحضِّ على المُقاتَلة، فرَتَّبَ ذلكَ الحكمَ على الوَصْفِ المُناسِب، وهو نَكْثُ العَهْدِ وإخراجُ الرسولِ ﷺ والبَدْءُ بالقِتال.

قوله: (أنَّ قضيةَ الإيهانِ الصحيح أن لا يخشىٰ المُؤمِنُ إلا ربَّه): وذلك أنَّ المُؤمِنَ إذا اعتَقَدَ أنْ لا ضارَّ ولا نافعَ إلا الله، وأنَّ أحداً لا يَقدِرُ أنْ يَضُرَّه أو يَنفَعَه إلا بإذنِهِ ومشيئتِه، فلا يخافُ إلا ربَّه.

روينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حَنبَل» وفي «سنن الترمذي» (٣) عن ابنِ عباس، عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «إذا سألتَ فاسألِ الله، وإذا استَعنتَ فاستَعِنْ بالله، فإنَّ العِبادَ لو اجتَمَعُوا علىٰ أن

<sup>(</sup>١) أي: التوهين، قال ابن منظور في «لسان العرب» (مرض): «تمريض الأمور: توهينها».

<sup>(</sup>٢) من قوله: «من عدم المقاتلة» إلى هنا سقط من (ح).

<sup>(</sup>٣) «مسند الإمام أحمد» (٢٦٦٩) و (٢٧٦٣) و (٢٨٠٣)، و «سنن الترمذي» (٢٥١٦).

[﴿ فَنْتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُغْزِهِمْ وَيَضُرَّكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ \* وَيُذَهِبْ غَيْظُ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللّهُ عَلَى مَن يَشَآهُ وَاللّهُ عَلِيمُ حَكِيمُ ﴾ ١٤ - ١٥]

لَـ الْوَاعِيدَ كُلّها، فكانَ ذلكَ دليلاً على حَرْد القِتال، جَرَّدَ هُمُ الأَمرَ بِه، فقال: ﴿ قَنْتِلُوهُمْ ﴾، ووَعَدَهُم النَّهُ وَيُرْتِهِم اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهِم اللهُ عَنْهُ عَلَيْهِم اللهُ عَنْهُ عَلَيْهِم اللهُ عَنْهُ عَلَيْهِم اللهُ عَنْهُ عَلَيْهُم اللهُ عَنْهُ عَنْهُ عَلَيْهُم اللهُ عَنْهُ عَلَيْهِم اللهُ عَنْهُ عَلَيْهُم اللهُ عَلَيْهُم اللهُ عَلَيْهُم عَنْهُم عَنْهُم عَنْهُ عَلَيْهُم عَنْهُم عَنْهُمُ

﴿وَيَتُوبُ اللّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ﴾ ابتِداءُ كلام، وإخبارٌ بأنَّ بعضَ أهلِ مَكَّةَ يتوبُ عن كُفْره، وكانَ ذلكَ أيضاً، فقد أسلَمَ ناسٌ منهم وحَسُنَ إسلامُهم، وقُرِئ: «ويَتُوبَ» كُفْره، وكانَ ذلكَ أيضاً فقد أسلَمَ ناسٌ منهم أجيبَ به الأمرُ مِن طريق المعنى، ﴿وَاللّهُ عَلِيمٌ ﴾: يَعلَمُ ما سيكون، كما يَعلَمُ ما قد كان ﴿حَرِيمُ ﴾: لا يَفعَلُ إلا ما اقتَضَتْهُ الحِكمة.

يَنفَعُوكَ بشيءٍ لم يَكتُبُهُ اللهُ لك لم يَقدِرُوا علىٰ ذلك، ولو اجتَمَعُوا علىٰ أن يَضُـرُّوكَ بشيءٍ لم يَكتُبُهُ اللهُ عليك لم يَقدِرُوا علىٰ ذلك».

قوله: (جَرَّدَ لهمُ الأمرَ به): يعني: لمَّا أمرهم بالقتال في ضمن الاستفهام التوبيخي في قوله: ﴿ أَلَا نُقَائِلُونَ ﴾ صَرَّحَ الأمرَ به (١) في قوله: ﴿ قَائِلُوهُمْ ﴾ تقريراً أو تأكيداً.

قوله: (وقُرِئ: «ويتوب»، بالنَّصْب؛ بإضهار «أن»، ودخولِ التوبةِ في جُملةِ ما أُجيبَ به الأمرُ مِن طريقِ المعنى): قال ابنُ جِنِّي: «هي قراءةُ الأعرج وابنِ أبي إسحاقَ وعيسى وعَمْرو بنِ عُبَيد، ورُوِيَتْ عن أبي عَمْرو، فالتوبةُ داخلةٌ في جوابِ الشرطِ معنى، لأنَّ التقدير: إنْ يُقاتِلُوكُم

<sup>(</sup>١) من قوله: «يعني: لما أمرهم» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

[﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتَرَكُواْ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَهَدُواْ مِنكُمُ وَلَمْ يَتَخِذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ١٦]

﴿ أَمَّ ﴾ منقطعة، ومعنى الهمزة فيها التوبيخُ على وُجُودِ الحِسْبان، والمعنى: أنكم لا تُتركُونَ على ما أنتُم عليه، حتى نَتَبيَّنَ الخُلَّصُ منكم، وهم الذينَ جاهدوا في سبيلِ الله لوَجْهِ الله، ولم يَتَّخِذُوا وَليجةً \_ أي: بطانةً \_ مِنَ الذينَ يُصَادُّونَ رسولَ الله عَلَيْ والمُؤمنين، وَوَدُ دَلَّتُ على أَنَّ تَبيُّنَ ذلكَ واتَّضَاحَه مُتَوقَّعٌ كائن، وأنَّ الذينَ لم يُخلِصُوا دينَهم لله يُميَّزُ بينَهم وبينَ المُخلِصِين.

تكنْ هذهِ الأشياء، أي: يُعذِّبْهُمُ اللهُ بأيديكُم، ويُخزِهِم، ويَنصُرْكُم عليهم، ويَشفِ صُدُورَ قوم مُؤمنين، ويُذهِبْ عَيظَ قُلوبهم، ويتوبَ اللهُ على مَنْ يشاء. وفيه ضَرْبٌ من التعشَف، لأنَّ هذه الحالَ موجودةٌ مِنَ الله تعالى، قاتَلُوهُم أو لم يُقاتِلُوهُم، فلا وَجْهَ لتعليقها بقِتالهِم، إلا أن يُقال: هو كقولك: إنْ تَزُرْني أُحسنْ إليك وأعطيَ زيداً دِرهماً، فتنصِبُه على إضهارِ «أن»، أي: إنْ تَزُرْني أَجَعْ بينَ الإحسانِ إليكَ والإعطاء لزيد. والوجهُ قراءةُ الجهاعةِ على الاستِئناف»(١). تَمَّ كلامُه.

ويُمكِنُ أن تُوجَّهُ قراءةُ النَّصْبِ بوجهِ آخر، وهو أن يُقال: لا شكَّ أنَّ مُقاتَلتَهم سَبَبٌ لتوهينِ أمرِهم وفلِّ شَوْكَتِهم (٢)، فتَقِلُّ بذلك نَخْوتُهم وجَيَّتُهم، ويكونُ ذلك سبباً لاستِكانتِهم وخُضُوعِهم، فيتَدَبَّروا ويتَ أمَّلُوا أمرَ رسولِ الله ﷺ، وأنه على الحقِّ المُبين، وأنهم على الباطلِ والنَّيْع، فيرَجِعُوا عن كُفْرِهم إلى الإسلام، كما شُوهِدَ مِن أبي سُفيانَ وعَمْرِو بنِ العاصِ وخالدِ ابنِ الوليدِ وعِكرمة وغيرِهم، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصَّرُ اللّهِ وَالْفَتَ مُ \* وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللّهِ أَفُواجًا \* فَسَيِّحْ بِحَمْدِرَبِكَ \* [النصر: ١-٣]، هذا هو المُرادُ مِن كلام المُصنِّ في دينِ اللهِ في جُملةِ ما أُجيبَ به الأمرُ مِن طريقِ المعنىٰ».

قوله: (وَليجةً ـ أي: بِطانةً ـ مِنَ الذينَ يُصادُّونَ رسولَ الله عَلَيْ ): عن بعضهم: الوليجة: ما

<sup>(</sup>۱) «المحتسب» لابن جني (۱: ۲۸۶–۲۸۵).

<sup>(</sup>٢) أي: كَسْرها وتَلْمِها.

وقوله: ﴿وَلَمْ يَتَخِذُوا ﴾ معطوفٌ على ﴿جَهَدُوا ﴾، داخلٌ في حَيِّزِ الصَّلة، كأنه قيل: وليَّا يَعلَمِ اللهُ المُجاهِدِينَ مِنكُم المُخلِصِينَ غيرَ المُتَّخِذِينَ وَليجةً مِن دونِ الله. والوَليجة: فَعيلة؛ مِن: وَلَج، كالدَّخيلة؛ مِن: دَخل، والمُرادُ بنفي العِلمِ نفيُ المعلوم، كقول القائل. ما عَلِمَ اللهُ منِّي ما قيلَ فيَّ، يُريد: ما وُجِدَ ذلكَ منِّي.

[﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَنجِدَ ٱللَّهِ شَنهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِّ أَوْلَتِهِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي ٱلنَّارِهُمْ خَلِدُونَ ﴾ ١٧]

﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾: ما صَحَّ لهم وما استقام «أَنْ يَعمُرُوا مَسجِدَ الله»، يعني: المسجد الحرام، لِقولِه: ﴿وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [التوبة: ١٩]، وأما القِراءة بالجمع: ففيها وجهان: أحدُهما: أن يُرادَ المسجدُ الحرام، وإنها قيل: ﴿مَسْرِجِدَ ﴾ لأنه قبلةُ المساجدِ كُلِّها وإمامُها، فعامِرُه كعامِر جميع المساجد، ولأنَّ كُلَّ بُقْعةٍ منه مسجد. والثاني: أن يُرادَ جِنسُ المساجد، وإذا لم يَصدُحُوا لأنْ يَعمُروا جِنسَها، دَخَلَ تحتَ ذلكَ أن لا يَعمُروا المسجدَ الحرامَ الذي هو صَدْرُ الجِنسِ ومُقدِّمتُه، وهو آكد؛ لأنَّ طريقتَه طريقةُ الكِناية، كها لو قلتَ: فُلانٌ لا يقرأُ كُتُبَ الله، كنتَ أنفي لِقِراءتِهِ القُرآنَ مِن تصريحكَ بذلك.

يَتَّخِذُه الإنسانُ مُعتمداً عليه، وليسَ من أهله، من قولهم: فُلانٌ وليجةٌ (١) في القوم: إذا لحقَ جم وليسَ منهم، إنساناً كان أو غيره.

قوله: (وأما القراءةُ بالجمع): أي: ﴿مَسَنجِدَ ٱللَّهِ ﴾، كُلُّهم إلا ابنَ كثيرٍ وأبا عَمْرو (٢).

قوله: (كما لو قلت: فُلانٌ لا يقرأ كُتُبَ الله، كنتَ أنفىٰ لقِراءتِه القُرآن): فإن قلتَ: أليسَ هذا مُخالِفاً لِمَا سبقَ في آخِرِ البقرة (٣): أنَّ «الكِتابَ» أكثرُ مِنَ «الكُتُب»؟ قلت: بلى، لأنَّ الكلامَ هاهنا في كِتابٍ واحد\_وهو القرآن ـ لا الجِنس، كما أنَّ ظاهرَ الآيةِ في مَسجِدٍ واحد،

<sup>(</sup>١) من قوله: «ما يتخذه الإنسان» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) انظر: «التيسير» ص١١٨، و «حجة القراءات» ص٢١٦.

<sup>(</sup>٣) في تفسير الآية ٢٨٥ من سورة البقرة (٣: ٥٧٤).

و ﴿ شَنِهِدِينَ ﴾ حالٌ مِنَ الواو في ﴿ يَعَمُوا ﴾، والمعنىٰ: ما استقامَ لهم أن يَجمَعُوا بينَ أمرَينِ مُتنافِيَن: عِهارةِ مُتعبَّداتِ الله، مَعَ الكُفرِ بالله وبعِبادتِه، ومعنى شهادتِهم على أنفُسِهم بالكُفْر: ظُهورُ كُفْرِهِم، وأنهم نَصَبُوا أصنامهم حولَ البيت، وكانوا يطوفونَ عُراة، ويقولون: لا نطوفُ عليها بثيابٍ قد أصَبْنا فيها المعاصي، وكُلَّها طافوا شَوْطاً سَجَدُوا لها. وقيل: هو قولُهم: لَبَيْكَ لا شَريكَ لك، إلا شَريكٌ هو لك، تملكه وما مَلك.

وقيل: قد أقبَلَ المُهاجِرونَ والأنصارُ على أَسَارىٰ بَدْر، فعَيَّرُوهُم بِالشَّرْك، فطَفِقَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ يُوبِّخُ العَبَّاسَ بقِتالِ رسولِ الله عَيَّ وقطيعةِ الرَّحِم، وأغلَظ له في القول، فقالَ العباس: تَذكُرُونَ مَساوتنا، وتكتُمونَ مَحاسِنَا! فقال: أوَلَكُم مَحاسِنُ؟ قالوا: نعم، ونحنُ أفضَلُ مِنكُم أجراً، إنَّا لَنعمُرُ المسجدَ الحرام، ونَحجُبُ الكعبة، ونسقي الحجيج، ونفَّكُ العاني، فنزلت.

﴿حَبِطَتَ أَعْمَنْكُهُمْ ﴾ التي هي العارةُ والحِجابةُ والسِّقايةُ وفَكُّ العُناة، وإذا هَدَمَ الكُفرُ أو الكبيرةُ الأعال الثابتة الصَّحيحة إذا تَعَقَّبَها، فما ظَنَّكَ بالمُقارِن، وإلى ذلك أشار في قوله: ﴿شَهِدِينَ ﴾، حيثُ جَعَلَهُ حالاً عنهم، ودَلَّ علىٰ أنهم قَارِنُونَ بينَ العِمارةِ والشَّهادةِ بالكُفْرِ علىٰ أنفُسِهم في حالٍ واحدة، وذلكَ مُحالٌ غيرُ مُستَقيم.

وهو المسجدُ الحرام، فإذا قيل: أن يَعمُرُوا مَسجِدَ الله، لم يكنْ مِنَ الكِنايـةِ في شيء، فلا يَدُلُّ علىٰ المُبالغة، بخِلافِه لو قيل: مساجد الله.

وأما في آخِرِ البقرةِ فكان المُقتضى الجمعَ ليُناسِبَ ﴿وَمَلَتَمِكَنِهِ ﴾ ﴿وَرُسُلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فعَدَلَ إلىٰ الإفرادِ للمُبالغةِ أيضاً.

قوله: (أو الكبيرةُ الأعمالَ الثابتةَ الصحيحة): مذهبُه، والآيةُ لا دلالةَ (١) لها عليه، قال في «الانتصاف»: «أصابَ في حديثِ الكُفر، وأخطأ في الكبيرة، فهو على قاعِدتِه» (٢)، أي: مُعتَقَدِه.

<sup>(</sup>١) في (ح): «والآيةُ دلالة»، وهو فاسد.

<sup>(</sup>٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٧٩) بحاشية «الكشاف».

## [﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَنجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوْةَ وَءَاتَى الزَّكُونُوا مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ 1٨] الزَّكُونُوا مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ 1٨]

﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَنِجِدَ ٱللَّهِ ﴾ وقُرِئ بالتوحيد أي: إنها تَستقيمُ عِمارةُ هؤلاء، وتكونُ مُعتَدّاً بها، والعِهارةُ تَتناوَلُ رَمَّ ما استَرَمَّ منها، وقَمَّها، وتَنظيفَها، وتَنويرَها بالمصابيح، وتعظيمَها، واعتيادَها للعِبادةِ والذِّكْر ومِنَ الذِّكْرِ دَرْسُ العِلم، بل هو أجلُّه وأعظمُه .، وصيانتَها مما لم تُبنَ له المساجدُ مِن أحاديثِ الدُّنيا، فَضْلاً عن فُضُولِ الحديث.

وعن النّبي عَلَيْ الدُّنيا وحُبُّ الدُّنيا، لا تُجالِسُوهُم، فليسَ لله بهم حاجة»، وفي الحديث: حِلَقاً، ذِكرُهُمُ الدُّنيا وحُبُّ الدُّنيا، لا تُجالِسُوهُم، فليسَ لله بهم حاجة»، وفي الحديث: «الحديثُ في المسجدِ يأكُلُ الحسناتِ كها تأكُلُ البهيمةُ الحشيش»، وقالَ عليه السّلام: «قال اللهُ تعالىٰ: إنَّ بُيوتِي في أرضي المساجد، وإنَّ زُوَّاري فيها عُمَّارُها، فطُوبىٰ لِعَبْدِ تَطَهَّرَ في بيته، ثم زارني في بيتي، فحَقُّ علىٰ المَزُورِ أنْ يُكرِمَ زائرَه»، وعنه عليه السّلام: «مَن أَلِفَ المسجدَ أَلِفَهُ الله»، وقالَ عليه : «إذا رأيتُم الرجلَ يَعتَادُ المساجدَ فاشهَدوا له بالإيهان»، وعن أنسٍ رضيَ اللهُ عنه: «مَنْ أسرَجَ في مسجدٍ سِراجاً لم تَزَلِ الملائكةُ وحَمَلةُ العَرْشِ تَستَغفِرُ له ما دام في ذلك المسجدِ ضوؤُه».

قلت: وكذلك ما أصابَ في الكُفر الطارئ، لأنه سبقَ في البقرة عند قوله تعالىٰ: ﴿وَبَيْتِرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَكِمِلُواْ ٱلطَّهَا لِحَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٥] بيانُه.

قوله: (ما استَرَمَّ منها)، الجوهري: «استَرَمَّ الحائط: إذا حانَ له أن يَرِمّ، وذلك إذا بَعُدَ عَهْدُه بالتطيين».

و «قَمَّها»: كَنْسَها، والمِقَمَّة: المِكنَسة، وقَمَمتُ البيت: كَنَستُه، والقُمامة: الكُناسة، والجُمعُ: قُمَام.

فإن قلتَ: هَلَّا ذكرَ الإيمانَ برسولِ الله عَلَيْهِ؟ قلتُ: لَمَّا عُلِمَ وشُهِرَ أَنَّ الإيمانَ بالله قرينتُه الإيمانُ بالرسولِ عليه السَّلام؛ لاشتمالِ كلمةِ الشَّهادةِ والأذانِ والإقامةِ وغيرها عليها مُقتَرِنَينَ مُزدَوِجَين، كأنها شيءٌ واحدٌ غيرُ مُنفَكِّ أحدُهما عن صاحبه، انطوى تحتَ ذِكرِ الإيمانِ بالله الإيمانُ بالرسولِ عليه السَّلام.

وقيل: دلُّ عليه بذِكرِ إقامةِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزكاة.

فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿وَلَمْ يَغْشَ إِلَا ٱللَّهَ ﴾، والمُؤمنُ يخشى المحاذير، ولا يَتَمالَكُ أَنْ لا يخشاها؟ قلتُ: هي الخشيةُ والتقوى في أبوابِ الدين، وأن لا يختارَ على رِضَا الله رضا غيره لِتَوقُّعِ مَحُوف، وإذا اعتَرَضَهُ أمران: أحدُهما حَقُّ الله،

قوله: (لمّا عُلِمَ وشُهِرَ أَنَّ الإيمانَ بالله قرينتُه الإيمانُ بالرسولِ ﷺ)، إلى قوله: (انطوى تحت ذِكر الإيمانِ بالله الإيمانُ بالرسول): وخلاصةُ الجواب: أنَّ في الكلامِ دلالةً على ذِكرِه، وليس فيه بيانُ الفائدةِ في طيِّ ذِكرِه، ويُمكِنُ أَن يُقال: إنَّ الكلامَ لمَّا وقعَ في عَدَم استِقامةِ الجمع بينَ عِمارةِ بيتِ الله والإشراكِ بالله، وفي استِقامةِ العِمارةِ مِن رسولِ الله ﷺ، لأنه يدعو الناسَ إلى توحيدِه وعبادتِه، لم يَذكُرُه، ولكنْ ذكرَ لفظاً جامعاً يَجمَعُه ﷺ وغيرَه، كأنه قيل: ما ينبغي لهم أن يَعمُرُوا مساجدَ الله، والحالُ أنهم شاهدون على أنفُسِهم بالكُفر، وإنها يَستَقيمُ عن يُؤمِنُ بالله ويأمرُ الناسَ بالإيمانِ بالله وبالعِبادةِ كائناً مَنْ كان. والمُرادُ الرسولُ ﷺ وأصحابُه، وهو آكَد، لأنَّ طريقَه الكِناية.

ولمَّا كَانَ الرسولُ ﷺ داخِلاً في لفظة «مَنْ»، لم يَحسُنْ أن يُقال: «ورسولِه»، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ إِنِّى رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ إلى قوله: ﴿ فَعَامِنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ ٱلْأَتِيِّ الْأَثِيِّ اللَّاتِيِّ الْأَثِيِّ اللَّاتِيِّ الْأَثِيِّ اللَّاتِيِّ اللَّهِ وَكَلِمُ اللَّهِ وَكَلَمْ لِيسَ في اللَّهِ وَلَا يَعَالَىٰ بِهُ اللَّهِ وَكَلَمْ اللَّهِ وَعِمَارِيِّهِ المُسجِدَ الحرامُ واستِحقاقِهِ لها.

والآخَرُ حَقُّ نفسِه: أن يخافَ الله، فيُؤثِرَ حَقَّ الله علىٰ حَقِّ نفسِه. وقيل: كانوا يَخشُونَ الأصنامَ ويَرجُونَها، فأُريدَ نفيُ تلكَ الخشيةِ عنهم.

﴿فَعَسَىٰ أُولَيْكَ أَن يَكُونُوا مِنَ ٱلْمُهُتَدِينَ ﴾ تبعيدٌ للمُشركينَ عن مواقفِ الاهتِداء، وحَسْمٌ لأطهاعِهم في الانتِفاعِ بأعهاهم التي استَعظمُوها، وافتَخروا بها، وأمَّلُوا عاقبتَها، بأنَّ الذينَ آمنوا وضَمُّوا إلى إيمانهم العملَ بالشَّرائِع معَ استِشعارِ الخشيةِ والتقوى، اهتِداؤهُم دائرٌ بينَ «عَسَىٰ» و «لَعَلّ»، فها بالُ المُشركينَ يَقطَعُونَ أنهم مُهتَدُونَ ونَائِلُونَ عندَ الله الحسنىٰ؟!

وفي هذا الكلام ونَحْوِه لُطْفٌ للمُؤمنينَ في ترجيحِ الخشية على الرجاء، ورَفْضِ الاغتِرارِ بالله.

[﴿ أَجَعَلَتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجَ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَهَدَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَوُرُنَ عِندَ ٱللَّهِ وَإِللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ ١٩]

قوله: (أن يخافَ الله) أي: وأن يخافَ الله إذا اعتَرَضَه أمران، والجملةُ معطوفةٌ على قوله: «وأن لا يختار \_على تقدير: وهي أن لا يختار \_على رِضا الله رِضا غيره»(١)، لأنه تفسيرٌ للتقوىٰ في أبوابِ الدِّين.

قوله: (بأنَّ الذينَ آمنوا): الباءُ مُتعلِّقٌ بقوله: «تبعيد»، و«اهتِداؤُهم» خبرُ «أنَّ».

قوله: (اهتِداؤُهم دائرٌ بينَ «عسىٰ» و«لعل»)، إلىٰ قوله: (ورَفْضِ الاغتِرارِ بالله): مُؤذِنٌ بأنَّ «عسىٰ» علىٰ ظاهره، وقد تَقرَّرَ أنَّ اسمَ الإشارةِ في مِثلِ هذا المقام مُؤذِنٌ بالتعظيم، وأنَّ مَنْ قبلَه جديرٌ بها بعدَه؛ لِـمَا عَـدَّدَ له مِنَ الخِصالِ الفاضِلة، ثم في مزيدِ التعميمِ في قولِه: ﴿مِنَ

<sup>(</sup>١) في (ح): «معطوفة على قوله: وأن يختار على تقدير وهي أن لا يختار على رضا الله عنه»، وفي (ف): «معطوفة على قوله: وأن لا يختار علي وتقدير وهي أن لا يختار على رضا الله عنه غيره»، والمُثبتُ من (ط).

السِّقايةُ والعِمارة: مصدران؛ مِن: سَقَىٰ وعَمَر، كالصِّيانة والوِقاية، ولا بُدَّ مِن مُضافٍ مَخدوف، تقديرُه: ﴿ أَجَعَلْتُمُ ﴾ أهلَ سِقايةِ الحاجِّ وعِمارةِ ﴿ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْخَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾، تُصَدِّقُهُ قِراءةُ ابنِ الزُّبير وأبي وَجْزةَ السَّعْدي ـ وكانَ مِنَ القُرَّاء ـ : «سُقاةَ الحاجِّ وعَمَرةَ المسجدِ الحرام»، والمعنىٰ: إنكارُ أن يُشَبَّهَ المُشركونَ بالمُؤمنين،.....

ٱلْمُهَتَدِينَ ﴾: الدلالةُ علىٰ الكِنايةِ والمُبالغةِ في التعظيم (١)، علىٰ أنَّ الآيةَ في الرسولِ ﷺ وأصحابِه كما سبق، وكُلُّ ذلك لا يليقُ بها قال.

والقولُ ما قاله مُحيي السُّنَّة: «و«عسىٰ» مِنَ الله واجب، أي: أولئك هُمُ الـمُهتَدُونَ المُتمَسِّكُونَ بطاعتِهِ التي تُؤدِّي إلىٰ جَنَّتِه»(٢).

يُؤيِّدُه ما روينا عن الترمذيِّ وابنِ ماجَهْ والدارميِّ (٣) عن أبي سعيد قال: قال رسولُ الله ﷺ: 
﴿إِذَا رأيتُم الرجلُ يَتَعَاهَدُ السَّجِدَ فاشهَدُوا له بالإيهان، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَيَجِدَ اللهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ (ولهذا استَدَلَّ مُحيي السُّنَّةِ بهذا الحديثِ على الوجوب (٤) 
فعلى هذا ليسَ الحقُّ مَعَ المُصنِّفِ وصاحبِ (الانتصاف)، فإنه قال: (أكثرُهُم قالوا: إنَّ (عسىٰ) 
مِنَ الله واجب، ظناً أنَّ استِعها لها غيرُ مصروفٍ للمُخاطَبين. والحقُّ مَعَ الزنخشري، أي: حالُ 
هؤلاءِ المؤمنينَ حالُ مَنْ يطمعُ في الاهتِداء، وإلا فالعاقبةُ عندَ الله معلومة (٥).

قوله: (وكانَ مِنَ القُرَّاء): قيل: كان أبو وَجْزة مشهوراً بالشعر، فلذلك قال: كانَ مِنَ القُرَّاء(٦).

<sup>(</sup>١) من قوله: «وأن من قبله» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢٠).

<sup>(</sup>٣) الترمذي (٢٦١٧) و(٣٠٩٣)، وابن ماجه (٨٠٢)، والدارمي (١٢٢٣).

<sup>(</sup>٤) انظر: «معالم التنزيل» (٤: ٢١). ويُريدُ بالوجوب: وجوبَ تحقُّق المذكور بعدَ «عسىٰ».

<sup>(</sup>٥) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٧٩) بحاشية «الكشاف».

<sup>(</sup>٦) قد يُتَوهَّمُ من كلام المُؤلِّف رحمه اللهُ تعالى هذا أنَّ أبا وَجْزة \_ واسمُه يزيدُ بنُ عُبيد السَّعْدي \_ لم يكن من القُرَّاء حقيقةٌ، وإنها ذُكِرَ فيهم لشُهرتِه بالشَّعر، وليس كذلك، فقد قال أبو حاتم \_ كها في «الجرح والتعديل» لابنه (٩: ٢٧٩) \_: «صاحبُ قرآن»، وقال الدارقطنيُّ في «المُؤتَلِف والمُختَلِف» (٤: ٢٢٩٠)، وابنُ ماكولا في «الإكهال» (٧: ٣٠٠): «من القُرَّاء».

وأعمالُهم المُحبَطةُ بأعمالِهم المُثبَتة، وأن يُسَوَّىٰ بينهم، وجَعْلُ تَسْويتهم ظُلمًا بعدَ ظُلمِهم بالكُفر.

ورُوِي: «أنَّ المُشركينَ قالوا لليهود: نحنُ سُقاةُ الحجيجِ وعُمَّارُ المسجدِ الحرام، أفضلُ أم مُحَمَّدُ وأصحابُه؟ فقالت لهم اليهود: أنتُم أفضل». وقيل: إنَّ علياً قال للعبَّاس: يا عمُّ، ألا تُهاجِرُون؟ ألا تَلحَقُونَ برسولِ الله عَلَيْ؟! فقال: ألستُ في أفضلَ من الهجرة؟ أسقي حاجَّ بيتِ الله، وأعمُرُ المسجدَ الحرام! فلما نَزَلَتْ قالَ العباس: ما أُراني إلا تَارِكَ سِقايتِنا، فقال عليه السَّلام: «أقيموا على سِقايتِكُم، فإنَّ لكم فيها خيراً».

[﴿ اللَّذِينَ مَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِالْمُولِفِمْ وَأَنفُسِمِمْ أَعْظُمُ دَرَجَةً عِندَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُرُ الْفَا إِرْوُنَ \* يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةِ مِنْهُ وَرِضْوَانِ وَجَنَّتِ لَمَّمْ فِيهَا نَعِيمُ مُواْلِكُ هُرُ الْفَا إِرْوُنَ \* يُبَا أَبِدُ اللَّهُ عِندَهُ وَأَجْرُ عَظِيمٌ \* ٢٠-٢٢]

هم أعظمُ درجةً عندَ الله من أهل السقايةِ والعِمارةِ عندكم، ﴿وَأُولَيَهِكَ هُمُ ٱلْفَآيِرُونَ ﴾ لا أنتم، والمُختَصُّونَ بالفَوْزِ دونكم. قُرِئ: ﴿يُبَشِّرُهُمْ ﴾ بالتخفيفِ والتثقيل، ......

قوله: (وجَعْلُ تَسوِيَتِهم ظُلُماً): عطفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «إنكارُ أن يُشبَّه»، أي: أنكرَ أن يُشبَّه، وجَعَلَ تَسوِيَتَهم ظُلماً، حيثُ وُضِعَ المُظهَرُ مَوضِعَ المُضمَر في قوله: ﴿وَاللّهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّلِمِينَ ﴾.

قوله: (وقيل: إنَّ علياً قالَ للعبَّاسِ رضيَ اللهُ عنها: يا عَمّ، ألا تُهاجِرُون! ألا تَلحَقُونَ برسولِ الله ﷺ) إلىٰ آخره: يُؤذِنُ أنَّ العباسَ كانَ مُسلِماً، والآيةُ نزلت وهو مُسلِم، وقولُه قبل هذا: «نحنُ أفضَلُ منكُم أجراً، إنَّا لَنعمُرُ المَسجِدَ الحرامَ ونسقي الحجيج» يُشعِرُ بأنه لم يكن مُسلِماً.

قوله: (قرئ: ﴿يُكِشِّرُهُمْ ﴾ بالتخفيف): أي: بفتح الياء، مِـن: بَشَـرَ<sup>(١)</sup>؛ حـمزة. والباقون: بالتثقيل<sup>(٢)</sup>.

<sup>(</sup>١) يُقال: بَشَرتُه أبشُرُه بَشْراً، وهي لغةُ تهامة، وعامةُ العرب يقولون: بَشَرتُه، بالتثقيل، واسمُ الفاعل من المُخفَّف: بَشير، ومن المُثقَّل: مُبشِّـر، وكلاهما في كتاب الله. انظر: «المصباح المنير»، مادة (بشــر).

<sup>(</sup>٢) انظر: «التيسير» ص٨٧.

وتنكيرُ المُبشَّر به لوقوعِهِ وراءَ صفةِ الواصِفِ وتعريفِ المُعرِّف، وعن ابن عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: هي في المُهاجرينَ خاصّة.

[﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخُونَكُمْ أَوْلِياءَ إِنِ اَسْتَحَبُّواُ الْكَفْرَعَى الْمِيْلِيمَ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّلِلِمُونَ \* قُلْ إِن كَانَ ءَابَا وَكُمُ الْكَفْرَعَى الْإِيمَنِ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّن اللَّهِ وَالْمَوالُ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَجَهَرَةُ تَخْشُونَ كَسَادَهَا وَأَسْلَاكُونَ مُن تَرْضُونَ كَمَا وَمَسَلِكُنُ تَرْضُونَهُمَ وَأَزْوَجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمُولُ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَجِهَا دِفِ سَبِيلِهِ وَفَرَبُهُوا حَتَى وَمَسَلِكُنُ تَرْضُونَهُمَ اللّهِ لَكَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَا دِفِ سَبِيلِهِ وَقَرَبُهُوا حَتَى يَأْقِلُ اللّهُ لِيَهُمُ وَاللّهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الْفَنسِقِينَ \* ٢٧-٢٤]

وكانَ قبلَ فَتْح مكَّةَ مَنْ آمَنَ لم يَتِمَّ إيهانُه إلا بأن يُهاجِرَ ويُصارِمَ أقاربَه الكَفَرة، ويَقطَعَ مُوالاتَهم، فقالوا: يا رسول الله: إنْ نحنُ اعتَـزَلْنا مَنْ خَالَفَنا في الدِّين، قَطَعْنا آباءَنا وأبناءَنا وعَشائِرَنا، وذَهَبَتْ تِجارتُنا، وهَلَكَتْ أموالُنا، وخَرِبَتْ دِيارُنا، وبقينا ضائعين، فنزلت، فهاجَروا، فجَعَلَ الرجلُ يأتيه ابنُه أو أبوه أو أخوه أو بعضُ أقربائه، فلا يَلتَفِتُ إليه، ولا يُنفِقُ عليه، ثم رُخِّصَ لهم بعدَ ذلك.

وقيل: نزلت في التِّسعةِ الذين ارتَدُّوا ولَحِقُوا بِمَكَّة، فنهي اللهُ عن مُوالاتِهم.

وعن النَّبِيِّ ﷺ: «لا يَطعَمُ أحدُكُم طَعْمَ الإيهان، حتى يُحِبَّ في الله، ويُبغِضَ في الله؛ حتى يُحِبَّ في الله؛ حتى يُحِبَّ في الله أبعَدَ الناس، ويُبغِضَ في الله أقرَبَ الناسِ إليه».

وقُرِئ: «عَشِيرَتُكُم» و «عَشِيراتُكُم»، وقرأ الحسن: «وعَشَائِرُكُم».

﴿ فَتَرَبَّصُواْ حَتَىٰ يَأْقِ كَاللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ وعيد، عن ابنِ عباس: هو فَتْحُ مكَّة، وعن الحسن: عُقوبةٌ عاجِلةٌ أو آجِلة. وهذهِ آيةٌ شديدةٌ لا تَرَىٰ أَشَدَّ منها،.....

قوله: (حتىٰ يُحَبَّ في الله، ويُبغِضَ في الله): عن أبي داود (١١) عن أبي ذر: «أفضَلُ الأعمالِ الحبُّ في الله والبُغضُ في الله».

<sup>(</sup>١) في «سننه» (٩٩٥٤).

كأنها تَنعَىٰ على الناسِ ما هم عليه مِن رَخَاوةِ عَقْدِ الدِّين، واضطِرابِ حَبْلِ اليقين، فليُنصِفْ أورَعُ الناسِ وأتقاهُم مِن نفسِه: هل يَجِدُ عندَه مِنَ التَّصَلُّبِ في ذاتِ الله والثباتِ علىٰ دينِ الله ما يَستَحِبُّ له دينه على الآباءِ والأبناءِ والإخوانِ والعَشَائِرِ والمالِ والمساكِنِ وجميعِ حُظُوظِ الدُّنيا، ويَتَجرَّدُ منها لأجلِه؟ أم يَـزُوي الله عنه أحقَرُ شيءٍ منها لمصلحتِه، فلا يدري أيُّ طَرَفَيهِ أطول؟

قوله: (ما يَستَحِبُّ له دينه): «ما» في «ما يَستَحِبُّ» مفعولُ «يجد»، وفاعلُ «يَستَحِبُّ» ضميرُ «أورع» مُستَتِرٌ فيه، و «دينَه» مفعولُه، و «يَتَجرَّد» يجوزُ أن يكونَ معطوفاً علىٰ «يجد» أو علىٰ «يَستَحِب».

قوله: (أم يزوي الله عنه): الجوهري: «زوى فُلانٌ المالَ عن وارثه زَيّاً»، ومنه قوله: فيا لَقُصَيِّ ما زَوَىٰ اللهُ عنكُمُ (١)

أي: ما نَحَّىٰ اللهُ وقَبَضَه.

قوله: (لمصلحتِه): أي: للابتِلاء، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَكُم بِثَىْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْضٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَالِ وَٱلْأَنْفُسِ وَٱلثَّمَرَتِ ﴾ [البقرة: ١٥٥]، إلىٰ قوله: ﴿ وَأُوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٧].

قوله: (أيُّ طَرَفَيهِ أطول؟): قيل: لا تُدرىٰ نِسبتُه مِن قِبَلِ أبيه أطولُ - أي: أفضل - أم نِسبتُه مِن قِبَلِ أبيه أطولُ - أي: أفضل - أم نِسبتُه مِن قِبَلِ أُمِّه، يُضرَبُ عندَ التحيُّر، هذا قولُ الأصمعي، وقال غيرُه: المُرادُ به الذَّكَرُ واللِّسان، وقيل: وَسَطُ الإنسان: سُرَّتُه، أي: طَرَفُه الأسفَلُ أطولُ أم أعلاه (٢).

<sup>(</sup>١) عَجُزُ بيتٍ قاله أبو مَعبَد في قِصَّةِ أم مَعبَدِ مع النبيِّ ﷺ في الهجرة، وقد ذكره الزمخشريُّ بتمامه في تفسير الآية ١٩٠ من سورة الأعراف (٦: ٧٠٨).

<sup>(</sup>٢) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٢١٤)، و «الصحاح» للجوهري، مادة (طرف).

ويُغويهِ الشَّيطانُ عن أَجَلِّ حَظِّ مِن حُظُوظِ الدِّين، فلا يبالي، كأنها وقعَ على أَنفِهِ ذُبابٌ، فطَيَّرَه!

[﴿ لَقَدُ نَصَرَكُمُ ٱللّهُ فِي مَواطِنَ كَثِيرَةٌ وَيَوْمَ حُنَيْنٌ إِذَ أَعْجَبَتْكُمُ كَثَرَتُكُمُ فَكُمْ تُعُنِّ عَنَكُمُ اللّهُ فِي مَواطِنَ كَثِيرَةٌ وَيَوْمَ حُنَيْنٌ إِذَ أَعْجَبَتْكُمُ كَثَرَتُكُمُ فَكُمْ تَعْفِي عَنَكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمُ وَلَيْتُمُ مُّذَيِرِينَ \* ثُمَّ أَنزَلَ ٱللّهُ سَكِينَتُهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَرْ تَرَوْهَا وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ \* ثُمَّ اَنزَلَ اللّهُ سَكِينَتُهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَرُ تَرَوْهَا وَعَلَى اللّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ تَرَوْهَا وَعَلَى اللّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَرَوْهَا وَخَلِكَ جَزَآهُ ٱلْكَفِرِينَ \* ثُمَّ يَتُوبُ ٱللّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَن يَشَاةً وَاللّهُ عَفُورٌ رَجِيمُ ﴾ ٢٥ - ٢٧]

مَواطِنُ الحرب: مقاماتُها ومواقفُها، قال:

وكم مَوْطِنِ لَوْلايَ طِحْتَ كما هَوَىٰ

بأجْرامِـهِ مِن قُلَّةِ النِّيـقِ مُنْهَـوِي

قوله: (كأنها وَقَعَ الذُّبابُ في أنفِه) (١): قيل: هو عبارةٌ عن الدَّهَشِ والتحيُّر، كها ترىٰ بعضَ المجانين، والظاهرُ أنه كِنايةٌ عن قِلَّةِ الالتِفاتِ وعَدَم المُبالاة.

قوله: (وكم مَوطِن لولاي) البيت (٢): الجوهري: «الوطن: مكانُ الإنسانِ ومحلُّه، والموطِن: المَشهَدُ مِن مشاهدِ الحرب، قال طَرَفة:

## على مَوطِنٍ يخشى الفتى عندَه الرَّدَىٰ»(٣)

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفيه بعضُ اختلافٍ عن لفظ «الكشاف».

<sup>(</sup>٢) البيتُ ليزيدَ بنِ الحُكمِ الثقفي، كما في «الأمالي» لأبي علي القالي (١: ٦٨)، و«عيون الأخبار» لابن قُتيبة (٣: ٨٣)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (جرم).

وهو من الشواهد النحوية، كما في «المُفصَّل» للزمخشري ص١٣٥، و«شـرح ابن عقيل» (٢: ٩)، وغيرهما.

<sup>(</sup>٣) انظر: «ديوان طرفة» بشرح الأعلم الشنتمري، ص ٥٨، وهو من مُعلَّقتِه، وتمامه:

متىٰ تَعتَركْ فيهِ الفَرائصُ تُرعَدِ

وامتِناعُه مِنَ الصَّرْف؛ لأنه جمعٌ وعلى صيغةٍ لم يأتِ عليها واحد، والمواطنُ الكثيرة: وَقَعاتُ بدر، وقُريظة، والنَّضِير، والحديبية، وخَيبَر، وفَتْح مكَّة.

فإن قلتَ: كيفَ عُطِفَ الزمانُ والمكانُ وهو «يومَ حُنَينٍ» على «المواطن»؟ قلتُ: معناه: ومَوطِنِ يومِ حُنَين، أو: في أيامِ مَواطِنَ كثيرةٍ ويومِ حُنَين، ويجوزُ أن يُراد بالموطن الوقت، كمَقتَلِ الحسين، على أنَّ الواجبَ أن يكونَ «يومَ حُنَين» منصوباً بفِعلٍ مُضمَرٍ لا بهذا الظاهر، ومُوجِبُ ذلكَ أنَّ قولَه: ﴿إذَ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ بَدَلٌ مِن «يومَ حُنَين»، ....

«طِحْتَ»: أي: هَلَكْت، هوىٰ مِن جَبَلِ عالٍ يهوي هَوِيّاً: سَقَط، «بأجرامِه»: بيْقْلِه، و«قُلَّة النِّيق»: رأسُ الجبل، والجمع: نِياق. يقول: رُبَّ مَوطِنٍ لولايَ هَلَكَتَ فيه كما يَهلِكُ الذي يَسقُطُ مِن رأسِ الجبل.

قوله: (كيفَ عُطِفَ الزمانُ والمكانُ ـ وهو «يومَ حُنَين» ـ على «المواطن»؟): قيل: يعني: أنَّ الفِعلَ كما يقتضي ظرفَ المكان (١) يقتضي ظرفَ الزمان، فلا يجوزُ أن يُجعَلَ أحدُهما تابعاً للآخر، كما لا يُعطَفُ المفعولُ به على المفعولِ فيه، ولا الفاعلُ على المفعول، ولا المصدرُ على شيءٍ مِن ذلك، ولا بالعكس.

قال صاحبُ «الانتصاف»: «لا مانعَ مِن عَطفِ ظرفِ الزمانِ على المكان، كعطفِ أحدِ المفعولَين على الآخر، تقول: ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً يومَ الجمعة وفي المسجد، كما تقول: ضَرَبتُ زيداً وعَمْراً، مع أنه لا بُدَّ مِن تغايُر الفِعلَين الواقعَين بالمفعولين، فإنك إذا قلت: اضرِبْ زيداً اليومَ وعَمْراً غداً، لم يُشكُ في أنَّ الضَّربينِ مُتغايرانِ بتغايُر الظَّرْفَين، والفِعلُ واحدُّ(٢) في الصِّياغة، فيجوزُ في الآيةِ أن يكونَ كُلُّ واحدٍ مِنَ الظَّرْفَين على حاله.

<sup>(</sup>١) من أول الفقرة إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) في (ط) و(ف): «أنَّ الضَّربَين مُتغايران، والظَّرفان والفعلُ واحد»، والمُثبَت من «الانتصاف»، والجملة ساقطة في (ح) من قوله: «اضرب زيداً» إلى قوله: «فيجوز في الآية أن يكون».

واستِدلالُ الزمخشريِّ على وجوبِ إضهارِ فِعْل؛ بأنَّ ﴿إِذَ أَعَجَبَتْكُمْ ﴾ بَدَل، وكثرتُهم لم تكنْ ثابتةً في جميع المواطن: غيرُ لازم، تقول: اضرِبْ زيداً حينَ يقومُ وحينَ يَقعُد، فالناصِبُ للظَّرفَين واحد، وهما مُتغايران، وإنها يَمتَنِعُ أن يَنصِبَ الفِعلُ الواحدُ ظَرفَي زمانٍ مُحتَلفَينِ عندَ عَدَم العَطْف»(١).

وعليه قول القاضي: «ولا يَمتَنِعُ إبدالُ قولِه: ﴿إِذْ أَعَجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ منه، وأن يُعطَفَ على مَوضِعِ ﴿فِي مَواطِنَ ﴾، فإنه لا يقتضي تَشارُكَهما فيما أُضِيفَ إليه المعطوف، حتىٰ يقتضي كثرتَهم وإعجابَها إياهم في جميع المواطن»(٢).

وقال صاحب «التقريب» ـ تقريباً لقول المُصنِّف ـ : الواجبُ أن يُنصَبَ «يومَ حُنينٍ» بد «نَصَرَ» مُضمراً (٣)؛ لئلا يُعطَف زمانٌ على مكان، بل يكونَ عطفَ جملة، لا بهذا الظاهر، إن جُعِلَ ﴿إِذَ أَعَجَبَتْكُم كُثُرَتُكُم ﴾ بدلاً من «يومَ حُنينٍ»، لا مُنتَصِباً بـ«اذكر» (٤)؛ إذ التقديرُ على البَدَليَّة: نَصَرَكُم في مَواطِنَ كثيرةٍ زمانَ أعجَبتكُم كَثُرتُكُم. ولا يَصِحّ؛ لأنَّ الإعجابَ والكثرةَ لم يكونا في جميع تلك المواطن. وقد يُقال: يُمكِنُ أن يَنتَصِبَ بهذا الظاهرِ مُطلَقاً لا مُقيَّداً بالظرف.

<sup>(</sup>١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٨١ -١٨٢) بحاشية «الكشاف».

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٧).

<sup>(</sup>٣) قوله: «بـ(نَصَرَ)» سقط من (ح) و(ف)، والمُرادُ أنَّ يكونَ قوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنِ ﴾ منصوباً بفعلٍ مُضمَرٍ خاصٌ به، لا بالفعل: ﴿نَصَرَكُمُ ﴾ المُتقدِّم في الآية، وهو المُرادُ بقوله بعد قليل: «لا بهذا الظاهر»، أي: لا بهذا الفعل الظاهر المُتقدِّم.

<sup>(</sup>٤) يعني: يجبُ نَصْبُ ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنِ ﴾ بفعل مضمر لا بالفعل الظاهر ﴿نَصَرَكُمُ ﴾ إِنْ قُلنا: إِنَّ قوله: ﴿إِذْ أَعَجَبَتُكُمُ ﴾ إِنْ قُلنا: إِنَّ منصوبٌ بفعلٍ مُضمَر، والتقدير: اذكُر إِذ أعجبتكم كثرتُكم، فلا إشكالَ حينئذِ أَنْ يَنتَصِبَ قولُه: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾ بالفِعلِ الظاهر ﴿نَصَرَكُمُ ﴾.

.....

وغايةُ الجواب: أنه إذا تَقَدَّمَ فِعلٌ مُقيَّدٌ بحالٍ على ظرف، نحو: صَلَّيتُ قائماً في المسجد، فالمعنى: أنَّ الصَّلاةَ المُقيَّدةَ بالقِيامِ وقعت في المسجد، والحالُ في المعنى ظرفٌ، فيُعتَبرُ في الثاني ذلك الظَّرفُ، كما يُعتَبرُ في الحال. وللبحثِ فيه مجال.

وقلت: تمامُ التقرير أنَّ المُصنِّفَ سأل: كيف يُعطَفُ ظرفُ الزمانِ على ظرفِ المكان، ومُراعاةُ المُناسَبةِ واجبةٌ عندَ عُلماءِ البيانِ دونَ النَّحْويِّين (١)! على أنَّ الأُصُوليِّين ذَكَرُوا أنَّ الأصلَ اشتراكُ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في المُتعلَّقات، كالحالِ والشَّـرْطِ وغيرهما.

هذا هو المُرادُ مِن كلامِ المُصنَّفِ وصاحبِ «التقريب»: لا يُعطَفُ زمانٌ على مكان، وأنْ لا بُدَّ مِن تقديرِ عاملِ آخر؛ إما «عندَ يوم حُنين»، لأنَّ ﴿إِذْ أَعَجَبَتْكُمْ ﴾ بَدَلٌ مِن «يومَ حُنينٍ»، وإما «عند (٢) ﴿إِذْ أَعَجَبَتْكُمْ ﴾»، لأنه لو لم يُقدَّر لَزِمَ أن يكون (٣) ﴿إِذْ أَعَجَبَتْكُمْ ﴾ قيدَ النَّصْرِ المذكور، فيلزمُ الإعجابُ في جميع تلك المواطن، والواقعُ بخِلافِه.

وأما تنزيلُ جوابِ المُصنِّف على هذا التقرير: فهو أنَّ المُناسِبَ أن يُقدَّر في الظرفِ الأولِ ما يُناسِبُ الثاني، أو في الثاني ما يُناسِبُ الأول، على أنَّ الواجبَ أن يُضرَبَ عن هذا صَفْحاً، لأنَّ هذا (٤) ليسَ مِن بابِ عَطفِ المُفرَدِ على المُفرَد، حتى تراعى فيه المُناسَبةُ المُعتبَرة، أو جواذُ مِثل: ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً يومَ الجمعة وفي المسجد، كما ذكره صاحبُ «الانتصاف»، بل هو مِن عطفِ الجملةِ على الجملة؛ إما على تقديرِ ناصِبٍ مِن جِنسِ المذكور، أو تقديرِ «اذكر» من غير إبدال، لئلًا يَلزَمَ المحذور.

<sup>(</sup>١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «عند علماء النحو والبيان». وانظر المسألة في: «حاشية الصَّبَّان على شرح الأُشْمُوني لألفيَّة ابن مالك» (٢: ١٩٦-١٩٧).

<sup>(</sup>٢) لفظة «عند» سقطت من (ف)، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب.

<sup>(</sup>٣) من قوله: «وأن لا بد من تقدير» إلى هنا سقط من (ح).

<sup>(</sup>٤) في (ط): «لأن ما في الآية»، والمعنى واحد.

وبيانُه: أنَّ «نَصَرَ» مطلق، وتقييدُه بحَسَبِ كُلِّ واحدٍ مِنَ الظَّرفَين، فإنَّ الأحوالَ والظُّرُوفَ كُلَّها تقييدُ الفِعلِ به، لأنَّ القيدَ والظُّرُوفَ كُلَّها تقييداتُ للفِعلِ المُطلَق، فإذا قُيِّدَ أحدُها بقيْدٍ لَزِمَ تقييدُ الفِعلِ به، لأنَّ القيدَ بيانُ المُرادِ مِنَ المُطلَق، فيسري منه إلىٰ الآخر. لعلَّ هذا هو المعنىٰ مِن قولِ صاحبِ «التقريب»: إذا تَقَدَّمَ فِعلُ مُقيَّدٌ بحالٍ على ظرف، نحو: صَلَّيتُ قائماً في المسجد، فيُعتَبرُ في الثاني ذلك القيد. هذا البحثُ قريبٌ مِن قولهم المُتعقَّب: الجمعُ للحَمْل (١).

وقيل: عُطِفَ قولُه: ﴿وَيُومَ حُنَيْنٍ إِذَ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ على ﴿مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾، على مِنوال: ﴿وَمَلَتَهِكَيهِ مِن اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ الل

نعم، يُمكِنُ أن يُقال: إنَّ الكلامَ واردٌ للامتِنانِ على الصَّحابةِ بنُصرتِهِ إياهم في المواطنِ الكثيرة، وكانت النُّصرة في هذا اليوم المخصوصِ أجلَّ امتِناناً، كما شُوهِدَ منهم ما يُنافي النُّصرةَ

<sup>(</sup>١) في (ح): «الحمل الجمع»، وفي (ف): «للحمل للجمع»، وفي (ط): «المعتقب للحمل للجميع»، ولم يظهر لي وَجْهُ أيِّ منها، وأثبتُه بلفظ: «الجمع للحَمْل»، بمعنى: الجمع بين الظَّرْفَين، أو بينَ الظَّرْفِ والحال، أو يَحْوِهما، من أجل حَمْل المعنى على ذلك كُلِّه، والله أعلم.

<sup>(</sup>٢) أي: لِذِكرِ جبريل وميكال، في قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا يَلَةِ وَمَلَتَمِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾، وقد ذَكَرَها المُؤلِّفُ قبلَ قليل مُحْتَصَرة.

<sup>(</sup>٣) كإفراد ذِكرِ جبريلَ وميكالَ بعد ذِكرِ الملائكة في الآيةِ الكريمةِ السالِفِ ذِكرُها.

فلو جَعَلتَ ناصِبَه هذا الظاهِرَ لم يَصِح؛ لأنَّ كَثْرَتَهم لم تُعجِبْهم في جميع تلكَ المواطن، ولم يكونوا كثيراً في جميعها، فبقيَ أن يكونَ ناصِبُه فِعلاً خاصاً به، إلا إذا نَصَبتَ «إذ» بإضهار: اذكُر.

مِنَ الإعجابِ بالكثرة، ولولا فَضْلُ الله وكرامتُه لرسوله ﷺ وللمؤمنين، لتمَّتِ الدائرةُ عليهم، والنُّصرةُ للأعداء.

أَلْ تَرَىٰ كَيْفَ أُقِيمَ الْمُظْهَرُ مَقَامَ الْمُضَمَرِ فِي قُولُه: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾، ليُؤذِنَ بأنَّ وَصْفَ الرسالةِ والإيهانِ أَهَّلَا الانتِصارَ بعدَ الفِرار، والعفوَ عن الاغترار، ومن ثَمَّ عَدَلَ إلى اليوم من المواطن، لأنهم إنها يَستَعمِلُونَه فيها يَستكرِهُونَه مِن المواطن، الأنهم إنها يَستعمِلُونَه فيها يَستكرِهُونَه مِن المواطن، المؤقعات، نحو: يوم ذي قارٍ ويوم بُعاث، وقالوا: أيامُ العرب، وقال تعالى: ﴿أَيَّامَ اللّهِ ﴾ المَوقَعات، نحو: يوم ذي قارٍ ويوم بُعاث، وقالوا: أيامُ العرب، وقال تعالى: ﴿أَيَّامُ اللّهِ ﴾ [الجائية: ١٤]، ويَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿وَضَافَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتُ ثُمَّ وَلَيْتُمُ مَلّا لِينَ عَلَيْكَ ﴾.

قوله: (إلا إذا نَصَبَت): استثناءٌ مِن قولِه: «الواجبُ أن يكون» إلى آخره؛ أي: الواجبُ أن يكونَ «يومَ حُنينٍ» منصوباً بفِعلٍ مُضمَر، لأنَّ قولَه: ﴿إذَّ أَعَجَبَتَكُمُ ﴾ بَدَلٌ منه، إلا إذا نَصَبتَ ﴿إِذَّ أَعَجَبَتَكُمُ ﴾ بَدَلٌ منه، فإذن لا إذا نَصَبتَ ﴿إِذَّ أَعَجَبَتُكُمُ ﴾ بإضهار «اذكر»، فإنه على هذا لا يكونُ بَدَلاً منه، فإذن لا يجبُ «يومَ حُنينٍ» أن يَنتَصِبَ بفِعلٍ مُضمَر، بل يكونُ منصوباً بهذا الظاهر، ولا يلزمُ الإعجابُ والكثرةُ في جميع المواطن، ويجوزُ أن يكونَ مُستَثنىً مِن قوله: «فينبغي أن يكونَ ناصبُه فِعلاً خاصاً»، والمعنى عائدٌ إلى الأول.

قوله: (مُنضَمّاً إليهم): قيل: هو حالٌ مِنَ «الذين»، لا مِن فاعل «حَضَروا»، لأنه يلزمُ منه أن يزيدوا على اثني عشرَ ألفاً.

وبينَ هَوازِنَ وثقيف \_ وهم أربعةُ آلافٍ فيمَنْ ضَامَّهُم مِن أمدادِ سائرِ العرب، فكانوا الجمَّ الغفير \_ ، فلمَّ التَقَوا قال رجلٌ مِنَ المُسلِمين: «لن نُغلَبَ اليومَ مِن قِلَة»، فكانوا الجمَّ الغفير \_ ، فلمَّ التَقَوا قال رجلٌ مِنَ المُسلِمين: «لن نُغلَبَ اليومَ مِن قِلَة»، فسَاءَتْ رسولَ الله ﷺ. وقيل: أبو بكر، وذلكَ قولُه: ﴿ أَعْجَبَتُ حَمُّمُ كُمْ تَكُمُ مُ ﴾ \_ فاقتَ تلُوا قِتالاً شديداً، وأدركتِ المُسلِمينَ كلمةُ الإعجابِ بالكَثْرة، وزَلَّ عنهم أنَّ اللهَ هو الناصِر، لا كثرةُ الجنود، فانهزموا، حتى بَلَغَ فَلُهُم مَكَّة.

وقلت: الصَّحيحُ أنه حالٌ منه، وقولُه: «الذين» مع صِلَتِه: بَدَلٌ مِن «اثنا عشرَ ألفاً»، والمعنى: وهُمُ الذين حَضَرُوا مكَّة، وكانوا عشرةَ آلاف، وانضَمَّ إليهم ألفانِ مِنَ الطُّلَقاء، فصاروا اثني عشرَ ألفاً (۱).

قال ابنُ الجوزي في كتابِ «الوفا»: «حُنين: واد بينَه وبينَ مكة ثلاثُ ليال، وإنَّ رسولَ الله ﷺ لمَّا فتحَ مكَّة حَشَدَتْ هَوازِنُ وثَقيف، فجاؤوا بأموالِهم وأهليهم، وخرجَ رسولُ الله ﷺ مِن مكَّة في اثني عشرَ ألفاً»، القِصَّة إلىٰ آخِرِها.

قوله: (لن نُغلَبَ اليومَ مِن قِلَّة): هو مِثلُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَرَّ يَخِرُواْ عَلَيْهَا صُمُّا وَعُمْيَانًا ﴾ [الفرقان: ٧٧]، قال (٢٠): ﴿ وَلَمْ يَخِرُواْ ﴾ ليسَ نفياً للخُرُور، وإنها هو إثباتُ له ونفيٌ للقِلَّة، يعني: متىٰ والعَمَىٰ ». كذا «لن نُغلَب» ليسَ نفياً للمَغْلوبيَّة، وإنها هو إثباتُ له ونفيٌ للقِلَّة، يعني: متىٰ غُلِبْنا كانَ سَبَبُه غيرَ القِلَّة، هذا \_ مِن حيثُ الظاهر \_ ليسَ كلمةَ إعجاب، لكنَّها كنايةٌ عنها، فكأنه قال: ما أكثرَ عَدَدَنا، مثلُه قول الشاعر:

.... غَلَتْ نابٌ كُلَيبٌ بَواؤُها(٣)

<sup>(</sup>١) هذه الفقرة \_ من قوله: «وقلت»، إلى هنا \_ سقطت من (ط).

<sup>(</sup>٢) أي: الزنخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الفرقان (١١: ٣٠٠).

<sup>(</sup>٣) عَجُزُ بيتٍ، ذكره الزمخشريُّ في «المستقصى من أمثال العرب» (١: ١٧٨) رقم (٧٢٢)، وهو بتهامه: وجارةُ جَسّاس أبأنا بناها كُليبًا غَلَت نابٌ كُليبًّ بَواؤُها

وبقي رسولُ الله ﷺ وحدَه، وهو ثابتٌ في مَركَزِه لا يَتَحَلَّحَل، ليسَ مَعَه إلا عَمُّهُ العَبَّاسُ آخِذاً بلِجامِ دَابَّتِه، وأبو سُفيانَ بنُ الحارث ابنُ عَمِّه، وناهِيكَ بهذهِ الواحدةِ شهادةَ صِدْقٍ علىٰ تناهي شجاعتِه، ورَبَاطةِ جَأْشِهِ ﷺ، وما هي إلا مِن آياتِ النَّبوة، وقال: يا ربي، ائتِني بها وَعَدتَني.

قوله: (لا يَتَحَلَّحُل): أي: لا يزول، الأساس: «وتَحَلَّحَلَ عن المكان: تحرَّك».

قوله: (ليسَ معَه إلا عَمُّهُ العباسُ آخِذاً بلِجام دابتِه، وأبو سُفيانَ بنُ الحارثِ ابنُ عَمِّه): عن البخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ (۱) عن أبي إسحاقَ قال: جاء رجلٌ إلى البراء فقال: أكنتُم وَلَّيتُم مُدبِرينَ يومَ حُنَين يا أبا عُهارة؟ فقال: أشهدُ على نبيِّ الله عَلَيْ ما وَلَى، ولكنَّه انطلقَ أخفّاءُ مِن الناسِ وحُسَّرُ (۲) إلى هذا الحيِّ مِن هَوازِن، وهُم قومٌ رُماة، فرَمَوهُم برَشْقِ مِن نَبْل (۳)، كأنها رِجُلٌ مِن جَراد، فانكشفوا، فأقبلَ القومُ إلى رسول الله على وأبو سُفيانَ بنُ الحارثِ يَقودُ به بَعْلتَه، فنزلَ ودعا واستنصر، وهو يقول: «أنا النبيُّ لا كَذِبْ، أنا ابنُ عبدِ المُطَّلِب، اللهُمَّ أنزِلُ نَصْرَك»، ثم صَفَّهم، قال البراء: كُنَّا \_ والله \_ إذا احمَّ البأسُ نتقي به، وإنَّ الشُّجاعَ منا للذي يُحاذي به، يعني: النبيَّ عَلِيْ

<sup>(</sup>۱) البخاري (۲۸۷۶) و(۲۹۳۰) و(۳۰۶۲) و(۳۰۱۵–۱۳۱۷)، ومسلم (۱۷۷۱)، والترمذي (۱۲۸۸).

<sup>(</sup>٢) قوله: «أخفّاء»: جمعُ خفيف، و «حُسَّرٌ»: جمعُ حاسر، وهو الذي لا دِرْعَ عليه ولا مِغفَر، كما قال ابنُ الأثير في «النهاية» (١: ٣٨٣) مادة (حسر)، وقال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٨: ٢٩): «حُسَّراً: ليسَ عليهم سلاح».

<sup>(</sup>٣) قال ابنُ الأثير في «النهاية» (٢: ٢٢٥) مادة (رشق): «الرَّشْقُ: مصدر رَشَقَه يَرشُقُه رَشْقاً: إذا رماه بالسَّهام، والرِّشْقُ ـ بالكسر ـ: الوجهُ من الرَّمْي، وإذا رمىٰ القومُ كُلُّهم دفعةً واحدةً قالوا: رَمَيْناً رشْقاً». انتهىٰ باختصار.

وقال عَلَيْ للعَبَّاس، وكانَ صَيِّتاً: «صَيِّحْ بالناس»، فنادى الأنصار فَخِذاً فَخِذاً، ثم نادى: يا أصحابَ الشَّجَرة، يا أصحابَ البقرة، فكرُّوا عُنُقاً واحداً، وهم يقولون: لَبَيكَ نادى: يا أصحابَ السَّجَرة، يا أصحابَ البقرة، فكرُّوا عُنُقاً واحداً، وهم يقولون: لَبَيكَ لَبَيك، ونزلتِ الملائكة، عليهمُ البياض، على خُيُولِ بُلْق، فنَظَرَ رسولُ الله عَلَيْ إلى قِتالِ المُسلِمين، فقال: «هذا حينَ مَمِيَ الوَطِيس»، ثم أَخَذَ كفّاً مِن تُراب، فرَمَاهُم به، ......

وقوله: «رِجْلٌ مِن جَراد»، النهاية: «الرِّجْلُ ـ بالكسر ـ: الجرادُ الكثير».

قوله: (فَخِذاً فَخِذاً)، النهاية: «وهم أقربُ العَشِيرةِ إليه، وأولُ العَشيرة: الشَّعْب، ثم القَبيلة، ثم العِمَارة، ثم البَطْن، ثم الفَخِذ».

قوله: (يا أصحابَ الشَّجَرة): وهيَ الشَّجَرةُ التي هي في قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَقَدْ رَضِى اللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَعْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨] (١).

قوله: (يا أصحابَ البقرة): قيل: أُريدَ المذكورون في قولِهِ تعالى: ﴿ عَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أَنْزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّيِهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقيل: الذينَ نزلَ عليهم سورةُ البقرة.

قوله: (فكرُّوا عُنُقاً): قال المُصنَّف: أي: جماعة، مِن قولِه: ﴿فَظَلَّتْ أَعَنَاقُهُمْ ﴾ [الشعراء: ٤]، أي: رُؤَساؤُهم أو الجماعات.

قوله: (هذا حينَ حَمِيَ الوَطيس)، النهاية: «الوَطيس: التَّنُّور» (٢)، وهو كِنايةٌ عن شِدَّةِ الأُمرِ واضطِرامِ الحرب، ويُقال: أوَّلُ مَنْ قالَه النبيُّ ﷺ لمَّا اشتَدَّ البأسُ يومئذ، ولم يُسمَع قبلَه، وهو مِن أحسَنِ الاستِعارات.

قوله: (ثم أَخَذَ كَفَّاً مِن تُراب، فرماهم به): عن مُسلِم (٣): عن سَلَمةَ بنِ الأكوع قال: غَـزَوْنا مَعَ رسولِ الله ﷺ نزلَ عنِ البَغْلة، ثم أَخَذَ كَفّاً من

<sup>(</sup>١) الفقرة كلها ساقطة من (ح).

<sup>(</sup>٢) في «النهاية» (٥: ٢٠٤): «شِبهُ التَّنُور».

<sup>(</sup>۳) فی «صحیحه» (۱۷۷۷).

ثم قال: «انهزموا وربِّ الكعبة»، فانهَزَمُوا، قال العَبَّاس: لكأني أنظُرُ إلى رسولِ الله ﷺ يَرَكُضُ خَلفَهم على بَغْلتِه.

﴿ بِمَا رَحُبَتُ ﴾: «ما » مصدرية ، والباءُ بمعنى «مع »، أي: مَعَ رُحْبِها ، وحقيقته : مُلتَسِسةً برُحْبِها ، على أنَّ الجارَّ والمجرورَ في مَوضِع الحال ، كقولك : دخلتُ عليه بثيابِ السَّفَر ، أي: مُلتَبِساً بها لم أُحُلَّها ، تعني : مَعَ ثيابِ السَّفَر ، والمعنى : لا تجدونَ مَوضِعاً تَستَصلِحُونَه لِهَرَبِكُم إليه ونجاتِكم لِفَرْطِ الرُّعْب ، فكأنها ضاقت عليكم ، ﴿ ثُمَّ وَلَيْتُم مُثَدِّرِينَ ﴾ : ثم انهَ زَمتُم .

﴿ سَكِينَتُهُ ﴾: رحمته التي سَكَنُوا بها وآمنوا، ﴿ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الذينَ انهزموا، وقيل: همُ الذينَ شَبَتُوا مَعَ رسولِ الله ﷺ حينَ وقعَ الهرب، ﴿ وَأَنزَلَ جُنُودًا ﴾ يعني: الملائكة، وكانوا ثمانية آلاف، وقيل: خسة آلاف، وقيل: سِتَّةَ عَشَرَ أَلفاً، ﴿ وَعَذَبَ النِّينَ كَفَرُوا ﴾ بالقَتْلِ والأَسْر، وسَبْيِ النِّساءِ والذَّرَاري.

﴿ ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ ﴾ أي: يُسلِمُ بعدَ ذلك ناسٌ منهم.

ورُوِي: أنَّ ناساً منهم جاؤوا فبايعوا رسولَ الله ﷺ على الإسلام، وقالوا: يا رسولَ الله، أنتَ خيرُ الناس، وأبرُّ الناس، وقد سُبِيَ أهلُونا وأولادنا، وأُخِذَتْ أموالُنا \_ قيل: سُبِيَ يومَئذٍ سِتةُ آلافِ نفس، وأُخِذَ مِنَ الإبلِ والغَنَمِ ما لا يُحصى \_ ، فقال: "إنَّ عندي ما تَرُون، إنَّ خيرَ القولِ أصدَقُه، اختاروا: إما ذَرَاريَكُم ونِساءَكُم، .......

تُرابٍ من الأرض، ثم استَقبَلَ به وُجُوهَهُم، فقال: «شَاهَتِ الوُجُوه»، فها خَلَقَ اللهُ منهم إنسانًا إلا مَلاً عَينَيهِ تُرابًا بتلك القَبْضة، فوَلُوا مُدبِرِين، فهَزَمَهُم الله.

قوله: (مُلتَبِساً بها لم أَحُلَّها): بيانٌ لهيئتِه عندَ الدُّخول، وتصويرٌ لتلكَ الحالة، كذلكَ قولُه: ﴿ بِمَارَحُبَتُ ﴾، أي: برُحْبِها، بيانٌ لهيئةِ الأرض، وهي مع سَعَتِها ضاقَتْ بهم.

وإما أموالكم»، قالوا: ما كُنّا نَعدِلُ بالأحسابِ شيئًا، فقام رسولُ الله ﷺ فقال: «إنَّ هؤلاءِ جاؤوا مُسلِمين، وإنَّا خَيَّرْناهُم بينَ الذَّرَاري والأموال، فلم يَعدِلُوا بالأحسابِ شيئًا، فمَنْ كانَ بيَدِهِ شيءٌ وطابتْ نفسُه أن يَرُدَّه فشأنه، ومَنْ لا فليُعطِنا وليَكُنْ قَرْضاً علينا، حتى نُصِيبَ شيئاً، فنُعطِيه مكانَه»، قالوا: رَضِينا وسَلَّمنا، فقال: «إني لا أدري، لَعَلَّ فيكم مَنْ لا يرضى، فمُرُوا عُرَفاءً أنْ قد رَضُوا.

[﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسُّ فَلَا يَقْرَبُوا ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَكَذَاْ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضَلِهِ وَإِن شَآءً إِنَ اللَّهَ عَلِيمُ حَكِيمٌ ﴾ ٢٨]

قوله: (ما كُنّا نَعدِلُ بالأحسابِ شيئاً): الأساس: «فُلانٌ لا حَسَبَ له ولا نَسَب، وهو ما يَحسُبُه ويَعُدُّهُ مِن مَفاخِرِ آبائِه». روينا عن البخاريِّ وأبي داود والنَّسائيِّ (١٠): أنَّ رسول الله ﷺ قال: «اختاروا مِن أموالِكم أو مِن نِسائِكم»، فقالوا: بل نختارُ نِساءَنا. وفي «النهاية»: «قال لهم: «اختاروا إحدى الطائفتين؛ إما الأموالُ وإما السَّبْي»، فقالوا: أمّا إذا خَيَّرتَنا بينَ الأموالِ والمحسَب، فإنَّا نختارُ الحَسَب، فاختاروا أبناءَهم ونِساءَهم: أرادوا أنَّ فِكاكَ الأسرىٰ وإيثارَه على استِرجاع المالِ حَسَبُ وفَعَالٌ حَسَن، فهو بالاختيارِ أُجدَر».

<sup>(</sup>۱) البخاري (۲۳۰۷ و ۲۳۰۸) و (۲۵۹۹ و ۲۵۰۷) و (۲۲۰۷ و ۲۲۰۸) و (۳۱۳۱ و ۳۱۳۲) و (۳۱۸۸ و ۳۱۸۸) و (۳۱۸۸ و ۳۱۸۸) من حديث مروان بن الحکم والمِسْوَر بن مخرمة، والنسائي (۳۸۸۸) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جَدِّه.

ولفظُ البخاريِّ وأبي داود: «اختاروا إحدىٰ الطائفتين؛ إما السَّبي وإما المال ...، فقالوا: إنا نختار سَبْيَنا»، ولفظُ النَّسائي: «اختاروا مِن أموالِكُم أو مِن نِسائِكُم وأبنائِكُم، فقالوا: قد خَيَّرتَنا بينَ أحسابنا وأموالنا، بل نختارُ نِساءَنا وأبناءَنا»، وهو أقربُ إلى لفظ المُؤلِّف رحمه اللهُ تعالىٰ، وفيه ذِكرُ «الأحساب» التي هي محلُّ الشاهد من الحديث.

النَّجَس: مصدر؛ يُقال: نَجِسَ نَجَساً، وقَذِرَ قَذَراً، ومعناه: ذَوُو نَجَس؛ لأنَّ معهم الشَّرْكَ الذي هو بمنزلةِ النَّجَس، ولأنهم لا يَتَطَهَّرُونَ ولا يَغتَسِلُونَ ولا يَحتَنِبُونَ النَّجاسات، فهي مُلابِسةٌ لهم، أو: جُعِلُوا كأنهم النجاسةُ بعَيْنها؛ مُبالغةً في وَصْفِهم بها.

وعن ابنِ عباس رضيَ اللهُ عنهما: أعيائهم نَجِسةٌ كالكِلابِ والخنازير، وعن الحسن: مَنْ صَافَحَ مُشرِكاً تَوضَّا، وأهلُ المذاهبِ على خِلافِ هذينِ القَولَين.

وقُرِئ: «نِجْس»، بكَسْرِ النُّونِ وسُكونِ الجيم، على تقدير حَذْفِ الموصوف، كأنه قيل: إنها المُشركونَ جِنسٌ نِجْس، أو: ضَرْب نِجْس، وأكثرُ ما جاءَ تابِعاً لـ«رِجْس»، وهو تخفيفُ «نَجِس»، نحو: كِبْد، في كَبِد.

﴿ فَلَا يَقَرَبُوا ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾: فلا يَحُجُّوا ولا يَعتَمِرُوا، كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ في الجاهلية، ﴿ بَعْدَ عَامِهِمْ هذا، وهو عامُ تِسعِ مِنَ الهِجرة، حينَ أَمِّرَ أَبُو بِكُرِ رَضِيَ اللهُ عنه على الموسم، وهو مذهبُ أبي حنيفة وأصحابِه رضيَ اللهُ عنهم، ويَدُلُّ عليه قولُ عليِّ رضيَ اللهُ عنه حينَ نادى بـ (براءة): «ألا لا يَحُجَّ بعد عامِنا هذا مُشرِك»، ولا يُمنَعُونَ مِن دخولِ الحرمِ والمسجدِ الحرامِ وسائرِ المساجدِ عِندَهم.

وعند الشافعي: يُمنَعونَ مِنَ المسجدِ الحرامِ خاصَّة، وعند مالك: يُمنَعونَ منه ومن غيره مِنَ المساجد. وعن عطاء: أنَّ المُرادَ بـ ﴿ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَكَرَامَ ﴾: الحرم،......

قوله: (وأكثرُ ما جاءَ تابعاً لـ«رِجْس»): أي: أكثرُ ما جاء «نِجْس» بكسر النون. الجوهري: «قال الفَرّاء: إذا قالوهُ مع «الرِّجْس» أتبَعُوهُ إياه، قالوا: رِجْسٌ نِجْس، بالكسر».

قوله: (مذهبُ أبي حنيفة): أي: يحملُ قولَه: ﴿فَلَا يَقَرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَلَا، فلا يَدُلُّ حيتَلْهِ على أنهم يُمنَعونَ مِنَ دخولِ هَلَا: أن لا يَحُجُّوا بعدَ حَجِّ عامِهم هذا، فلا يَدُلُّ حيتَلْهِ على أنهم يُمنَعونَ مِنَ دخولِ المسجدِ الحرام، قال القاضي: ﴿إنها نهى عن الاقترابِ للمُبالغةِ أو المَنعِ عن دخولِ الحرم»(١).

<sup>(</sup>١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٩).

وأنَّ علىٰ المُسلِمينَ أنْ لا يُمكِّنُوهُم مِن دُخُولِه، ونهيُ المُشركينَ أن يَقرَبُوهُ راجعٌ إلى نهي المُسلمين عن تمكينهم منه. وقيل: المُرادُ أن يُمنَعُوا مِن تَولِّي المسجدِ الحرامِ والقيامِ بمَصَالِحِه، ويُعزَلُوا عن ذلك.

الجزء العاشر

﴿وَإِنَّ خِفْتُمْ عَيْـلَةٌ ﴾ أي: فَقْراً بسَبَبِ مَنْعِ الْمُشركينَ مِنَ الحَجِّ، وما كانَ لكم في قُدُومِهم عليكُم مِنَ الإرفاقِ والمكاسِب، ﴿ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضَـلِهِ عَ ﴾: مِن عَطائِه، أو تَفَضَّلِهِ بوَجْهٍ آخر، فأرسَلَ السَّماءَ عليهم مِدْراراً، فأغزَرَ بها خيرَهم، وأكثرَ مَيْـرَهُم، وأكثرَ مَيْـرَهُم، وأكثرَ

قوله: (ونهيُ المُسركينَ أن يَقرَبُوهُ راجعٌ إلى نهي المُسلِمينَ عن تمكينهم منه): وهو على منوال: لا أرَيَنَكَ هاهنا(١). وأجراه القاضي على ظاهره، وقال: «فيه دليلٌ على أنَّ الكُفّارَ مُخاطَبونَ بالفُرُوع»(٢). وقال صاحبُ «الانتصاف»: «وقد يَستَدِلُّونَ بها على أنَّ الكُفّارَ مُخاطَبونَ بفُروعِ الشرائع، لا سيَّا المناهي، وهو بعيد؛ لأنَّ الظاهرَ مِنَ المُشركينَ أنهم لا يَنزَجِرُونَ بهذا النهي، والمُرادُ خِطابُ المؤمنين، لأنَّ الآية مُصدَّرةٌ بخِطابِهم: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلّذِينَ ءَامَنُوا ﴾، وهو مِن باب: لا وآخِرُها خِطابُهم: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةٌ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضَلِهِ ٤ ﴾، وهو مِن باب: لا أريَنَكَ هاهنا»(٣). هذا كلامٌ متين.

قوله: (أهلُ تَبالة)، النهاية: «تَبالة \_ بفتح التاءِ وتخفيفِ الباء \_: بلدةٌ صغيرةٌ مِن بِلادِ اليمنِ معروفة، وفي المَثَل: أهوَنُ مِن تَبالةَ على الحجَّاج». و«جُرَش»: بضم الجيم وفتح الراء: مِخلافٌ مِن مخاليفِ اليمن، وبفَتْحِهما(٤): بَلَدٌ في الشام، والمِخلافُ في اليمن: كالرُّسْتاق

<sup>(</sup>١) الأصلُ أن يُنهىٰ المُخاطَبُ عن فِعلِه لا عن فِعلِ غيره، فإذا خُوطِبَ بالنهي عن فِعلِ الغير فإنها هو نهيٌ عن أسبابه، سواءٌ كان الفِعلُ للمُتكلِّم أو لغيره، فيُقال: لا أريَنَّكَ تفعل كذا، ولا يَريَنَّكَ زيدٌ تفعل كذا، أي: لا تفعل حتى أراك، ولا تفعل حتى يراك زيد.

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٩).

<sup>(</sup>٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٨٣) بحاشية «الكشاف».

<sup>(</sup>٤) قوله: «مخلاف من مخاليف اليمن، ويفتحهما» سقط من (ح).

فحَمَلُوا إلىٰ مَكَّةَ الطعامَ وما يُعاشُ به، فكان ذلك أعوَدَ عليهم مما خافوا العَيْلةَ لِفَواتِه.

وعن ابن عباس: ألقى الشَّيطانُ في قُلوبِهم الـخوف، وقال: مِن أينَ تأكلون؟ فأمَرَهُم اللهُ بقِتالِ أهلِ الكِتاب، وأغناهُم بالجِزية، وقيل: بفَتْح البِلادِ والغنائم.

وقُرِئ: «عائِلة»، بمعنى المصدر، كالعافية، أو: حالاً عائِلة.

في العراق<sup>(۱)</sup>. وقال الميداني: «تبالة: بلدةٌ صغيرةٌ مِن بلادِ اليمن، قيل: إنَّ أُولَ عَمَلٍ وَلِيهَ الحَجَّاجُ عَمَلُ تَبالة، فلمَّا قَرُبَ منها، قالَ للدَّليل: أينَ هي؟ قال: سَتَرَها عنكَ هذه الأكمة (<sup>۲)</sup>، فقال: أهوِنْ بعَمَلِ بلدةٍ تَستُرُها عني أكمة، ورجعَ عن مكانه، فقالتِ العرب: أهوَنُ من تَبالةَ علىٰ الحجاج» (<sup>۳)</sup>.

قوله: (أعوَدَ عليهم)، الجوهري: «العائدة: العطفُ والمنفعة، يُقال: هذا الشيءُ أعوَدُ عليكَ مِن كذا، أي: أنفع».

قوله: (أغناهُم بالجِزية، وقيل: بفَتْح البِلاد): يَشْهَدُ للأُولِ قُولُه تَعالىٰ: ﴿ قَائِلُوا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ الآية، لأنها واردةٌ لبيانِ قولِه: ﴿فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضَّلِهِ ۗ ﴾.

قوله: (وقُرِئ: «عائلة»): قال ابنُ جِنِّي: «هذه مِنَ المصادرِ التي جاءت على «فاعِلة»، كالعافية والعاقبة، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿لَا تَسَمَعُ فِيهَا لَغِيةٌ ﴾ [الغاشية: ١١]، أي: لَغْواً، ومنه قولُهم: مَرَرتُ به خاصَّة، أي: خصوصاً. وأما قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا نَزَالُ تَطَلِعُ عَلَى خَابِّنَةٍ مِنْهُمٌ ﴾ [المائدة: ١٣]: فيجوزُ فيه أن يكونَ مصدراً، أي: خيانة، وأن يكونَ على تقدير: نيَّةٍ خائنة، أو: عقيدةٍ خائنة، وكذا هاهنا، يُقَدَّر: إن خِفتُم حالاً عائلة، والمصدرُ أحسن (٤).

<sup>(</sup>١) وكلاهما بمعنى: الناحية من البلد.

<sup>(</sup>٢) الأكمة: تلَّ من حجارة مجتمعة في مكان واحد، أو الموضع الذي ارتفع عمَّا حوله، أو ما دون الجبل - كما في «القاموس» مادة (أكم) ـ ، ولعل المعنى الأول هو الأقرب هنا.

<sup>(</sup>٣) «تجمع الأمثال» للميداني (٢: ٨٠٨). والأكمة: تلِّ مرتفعٌ من الأرض دون الجبل، ويكون من حجارة مجتمعة.

<sup>(</sup>٤) (المحتسب) لابن جِنِّي (١: ٢٨٧).

ومعنىٰ قوله: ﴿ إِن شَكَآءَ﴾: إنْ أُوجَبَتِ الحِكمةُ إغناءَكم، وكان مصلحةً لكم في دينكم.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ ﴾ بأحوالِكم ﴿حَكِيمٌ ﴾ لا يُعطي ولا يَمنَعُ إلا عن حِكمةٍ وصواب.

[﴿ قَائِلُوا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَكَمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَكِينُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن وَرَسُولُهُ وَلَا يَكِينُونَ حَقَّ يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدِ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ٢٩]

﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ ﴾ بيانٌ لـ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ مَعَ ما في حَيِّزِه، نَفَىٰ عنهمُ الإيهانَ بالله؛ لأنَّ اليهودَ مُثنيَّة، والنَّصَارىٰ مُثلِّثة، وإيهانَ لهم باليوم الآخر؛ ..........

ومن ثُمَّ لَمَّا فَرَغَ مِن كلامِهم عادَ إلى نوع آخَرَ مِن قبائح المُشركين، وهو القولُ بالنَّسيء، وجعلَ قولَه: ﴿ إِنَّ عِـدَةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَبِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٦] توطئةً لذِكرِه، والجامعُ بينَه وبينَ ما قبلَه \_ وهو قولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ بَحَسُ فَلا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [التوبة: ٢٨] \_ أنَّ كُلَّ واحدٍ منها حديثٌ في الحُرْمة؛ لتعظيم المكانِ والزمان، والمنع مِن هَنْكِ المُشركينَ بتَينِكَ الحُرْمتين، وتوبيخِهم بذلك.

قوله: (وإيمانَهم): نصبٌ؛ عطفاً على «الإيهانَ بالله»، وكذا «تحريمَ ما حَرَّمَ الله»، وكذا «أن يَدينُوا». وقولُه: «وأن يعتقدوا دينَ الإسلام»: عطفٌ تفسيريٌّ لقوله: «أن يَدينُوا».

لأنهم فيه على خِلافِ ما يجب، وتحريمَ ما حَرَّمَ اللهُ ورسولُه؛ لأنهم لا يُحرِّمُونَ ما حَرَّمَ اللهُ في الكِتابِ والسُّنة، وعن أبي رَوْق: لا يَعمَلُونَ بها في التَّوْراةِ والإنجيل، وأن يَدينُوا دينَ الحق: وأن يَعتَقِدُوا دينَ الإسلامِ الذي هو الحق، وما سِواهُ الباطل. وقيل: دين الله، يُقال: فُلانٌ يَدينُ بكذا: إذا اتخذَهُ دِينَه ومُعتَقَدَه.

قوله: (أن يَجِزُوه): مُتعلِّقٌ بقوله: «على أهل الذِّمَّة»، أي: طائفةٌ مِنَ التي وَجَبَتْ على أهل الذِّمَّة أن يَقضُوه، فالجزيةُ مِنَ الحُزءِ والتجزئة، وعلى الوجهِ الآتي من الجزاء، يُقال: جَزَيتُه بها صَنَعَ جَزاءً وجازيتُه.

قوله: (إما أن يُراد: يَدُ المُعطي أو الآخِذ) إلى آخِرِه: خلاصتُه: أنَّ ﴿عَن يَدِ﴾: إما أن يُحمَلَ علىٰ يَدِ المُعطي، فهو علىٰ (١) وجهين: أحدهما: أن يُعطُوها مُطيعةً غيرَ مُمَتَنِعة. وثانيهما: أن يُعطُوها نَقْداً غيرَ نسيئة. وإما أن يُحمَلَ علىٰ يَدِ الأخذ، فهو أيضاً علىٰ وجهين: إما أن يُعطُوها عن يَدِ قاهرةٍ مُستَولية، أو عن إنعامٍ مِنَ المُسلمين عليهم.

قال صاحبُ "التقريب": وفي الوُجُوهِ نَظَر، لأنَّ الكلامَ في "أعطىٰ عن يَلِه"، ولا يُفيدُه كونُ: أعطىٰ يَدَه أو بيده؛ بمعنىٰ: انقاد، إذ لو ورد: "أعطىٰ عن يَلِه" بمعناه، كان كافياً، وأيضاً هذه المُضمَراتُ الثلاثُ لا دلالةَ عليها، اللهُمَّ إلا قرينةُ الجِزية، وأيضاً على تقديرِ جَعْلِ اليلِ للآخِذِ كان حَقَّه: "إلىٰ يد"، فإما أن يكونَ على إقامةِ بعضِ الحروفِ مقامَ بعض (٢)، أو على أنَّ التقدير: عن جهةِ يدٍ قاهرةٍ أو عن جهةِ إنعام، نحو: كَسَاهُ عن العُرْي.

<sup>(</sup>١) من بداية الفقرة إلى هنا سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) أي: أنَّ الحرف «عن» أُقيمَ مقام «إلىٰ»، وهو ما يُسمَّىٰ بـ «التناوب في حروف الجر».

قلت: وفي كلامِهِ تعقيد، وخُلاصتُه: أنَّ المُضمَراتِ لا دلالةَ عليها في الآية، فيُقال: لا شكَّ أنَّ «أعطىٰ» لا يُعدَّىٰ بـ «عن» إلا على جهة التضمين، نحوُ قولِه:

## يُنهُونَ عن أكلِ وعن شُرْبِ(١)

أي: يَتَناهَونَ في السِّمَنِ بسَبَبِ الأكلِ والشُّرب، وأنَّ «اليكَ» تُستَعمَلُ بإعانةِ القرائن:

تارةً في معنى الانقياد، كما قال عثمان رضي الله عنه: «هذي يدي لعبّار»(٢)، أي: أنا مُستَسلِمٌ له مُنقاد، فليَحكُم عَليّ. وتنزيلُ الآيةِ على هذا: حتىٰ يَصدُر إعطاؤُهمُ الجِزيةَ عنِ انقيادٍ وطاعةٍ منهم. وأما استشهادُه بقوله: أعطىٰ بيدِهِ وأعطىٰ يَدَه وهما كِنايتانِ عن الانقياد، وما نحنُ بصَدَدِهِ مِن قَبيلِ المجاز فلمُجرَّدِ المعنىٰ، ولبيانِ العلاقةِ المُعتبَرةِ في المجاز، والتنبيهِ علىٰ الاستعمال.

وتارةً في معنىٰ الحلولِ والأداء، كها ورد في حديثِ أبي سعيد الخدريِّ في الرِّبا: «يداً بيد»(٣)، فتنزيلُها عليه: حتىٰ يُعطُوها إياكُم صادرةً عن يـدِ إلىٰ يـد، أي: نَقْداً.

وأخرىٰ في معنىٰ النّعمة، أي: بسَبَبِ إنعامِ منكم عليهم، أو: يُعطُوها صادرةً عن يد، أي: نِعمةٍ حاصلةٍ لهم، وهي إبقاءُ أرواحِهم وأخذُ شيءٍ قليلٍ منهم بَدَلهَا، وإطلاقُ اليدِ علىٰ النّعمةِ بابٌ واسِع.

يَمشُونَ دُسْماً حولَ قُبَّتِهِ يُنهُونَ عن أكْلِ وعن شُرْبِ

فمعنىٰ «يُنهُون»: يَشبَعُونَ ويَكتَفُون». ومثلُه في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نهي).

قلت: وقولُه في أول كلامه: «نَـهِيَ الرجل وأنهىٰ» يقتضي صِحَّةَ «يَنهَون» و«يُنهُون» في مُضارعِه.

<sup>(</sup>١) قال ابنُ الأنباري في «الزاهر في معاني كلمات الناس» (٢: ٢٠): «نَـهِيَ الرجلُ مِنَ اللحم وأنهىٰ: إذا اكتفىٰ منه وْشَبِع، قال الشاعر:

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٨٤٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (١٥٨٤)، وأصله عند البخاري (٢١٧٦) و(٢١٧٧).

# أي: عن يدٍ مُؤاتِيةٍ غير مُمتَنِعة، لأنَّ مَنْ أبلى وامتَنَعَ لم يُعطِ يَدَه،....

وأخرى بمعنى القُدرةِ والغَلَبة، ومما وردَ في حديثِ يأجوجَ ومأجوج: «وقد أخرَجتُ عِباداً لي لا يَدَانِ لأحدِ بقِتالهِم» (١)، فالتقدير: يُعطُوها إياكم بسَبَبِ قُدرةِ لكم عليهم، كما يأخذُ القاهرُ المُستولي مِنَ المُستوليٰ منه.

وأمثالُ هذه المعاني لا تخفي على مَنْ له اليدُ الطُّوليٰ في المعاني والبيان.

علىٰ أنَّ الزَّجَاجَ قد ذكرَ الوُجوهَ فقال: ﴿ عَن يَدِ ﴾ أي: عن ذُلِّ عنِ اعتِرافِ للمُسلِمينَ بأنَّ أيديهم فوقَ أيديهم، وقيل: عن يَدِ قَهْر، فهو كها تقول: اليدُ في هذا لفُلان، أي: الأمرُ النافذُ له، وقيل: عن إنعامٍ عليهم بذلك، لأنَّ قَبُولَ الجِزيةِ منهم وتَرْكَ أنفسِهم عليهم نعمةٌ عظيمة (٢).

وأما صاحبُ «الانتصاف» فقد أنصَف وقبِلَ الوُجوة بأسْرِها، وقال في قوله: «حتى يعطُوها عن يد إلى يد [نَقْداً] (٣) غيرَ نسيئة»: «هو كقوله ﷺ: (لا تبيعوا الذهب بالذهب إلى قوله ي يداً بيد)» (٤)، وفي قوله: «عن يد قاهرة مُستَولية، أو المُرادُ باليدِ هاهنا الإنعام»: «هذا الوجهُ أملاً بالفائدة» (٥).

قوله: (عن يد مُؤاتية): أي: مُوافِقة، الجوهري: «تقول: آتيتُه على ذلك الأمرِ مؤاتاة: إذا وافقتَه وطاوعتَه».

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (٢٩٣٧) من حديث النوَّاس بن سمعان رضي اللهُ عنه.

<sup>(</sup>٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٢).

<sup>(</sup>٣) لفظة «نقداً» ليست في الأصول الخطية، وهي ثابتة في «الكشاف»، وسيذكرُ ها المُؤلفُ بعد قليل.

<sup>(</sup>٤) أخرجه بهذا اللفظ مسلم (١٥٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضيَ اللهُ عنه، وأصله عند البخاري (٢١٧٦) و (٢١٧٧).

وروي بألفاظ مقاربة عن جماعة من الصحابة في «الصحيحين» وغيرهما.

<sup>(</sup>٥) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٨٤) بحاشية «الكشاف».

بخِلافِ المُطيع المُنقاد، ولذلكَ قالوا: أعطىٰ بيده: إذا انقادَ وأصحَب، ألا ترىٰ إلى قولهم: نَزَعَ يدَه عن الطاعة، كما يُقال: خَلَعَ رِبْقةَ الطاعةِ عن عُنْقِه، أو: حتىٰ يُعطُوها عن يدٍ إلىٰ يدِ نَثِرَ نَفَدًا غيرَ نسيئة، لا مبعوثاً علىٰ يَدِ أحد، ولكنْ عن يَدِ المُعطى إلىٰ يَدِ الآخِذ.

وأما على إرادة يدِ الآخِذ: فمعناه: حتى يُعطُوها عن يد قاهرةٍ مُستَولية، أو: عن إنعام عليهم، لأنَّ قَبولَ الجِزيةِ منهم، وتَرْكَ أرواحِهم لهم: نِعمَةٌ عظيمةٌ عليهم.

﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ أي: تُؤخَذُ منهم على الصَّغَارِ والذُّل، وهو أن يأتي بها بنفسِه ماشِياً غيرَ راكِب، ويُسَلِّمَها وهو قائم، والمُتسَلِّمُ جالِس، وأن يُتَلتَلَ تَلْتَلة، ويُؤخَدَ بتَلْبيبه، ويُقالَ له: أدِّ الجِزْية، وإن كانَ يُؤدِّيها، ويُزَخَّ في قَفَاه.

قوله: (إذا انقاد وأصحب)، الأساس: «أصحَبَ له الرجلُ والدابَّة: إذا انقادَ له، ومعناه: دخلَ في صُحبَتِه بعدَ أن كان نافِراً عنه، أو صارَ ذا صاحب».

قوله: (عن يَهِ إِلَىٰ يَهِ نَقْداً غيرَ نسيئةٍ لا مبعوثاً): «غير نسيئة» و «لا مبعوثاً» صفتان له الأولى: صفة مُؤكِّدة، والثانية: مُميِّزة، وذلك أنَّ «عن يه إلى يه» صريحة أن يأخذ المُستَحِقُّ حَقَّهُ من يَهِ الغَريم إلى يَهِ مه صار كِناية عنِ المُنجَزِ مُطلَقاً، سواءٌ أعطاه مِن يَهِ المُستَحِقُّ حَقَّهُ من يه الغريم إلى يه غيره، فهاهنا لو اقتصر على قوله: «نَقْداً غيرَ نسيئة» لاحتَمَلَ المعنى الاَخر، فقال: «لا مبعوثاً على يه غيره»؛ ليشملَهما معاً، ومقامُ التحقير والهوانِ يَقتضيه، الآخر، فقال: «لا مبعوثاً على يه غيره»؛ ليشملَهما معاً، ومقامُ التحقير والهوانِ يَقتضيه، فوجَبَ حَلُه عليهما، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿ وَلَكَا سُقِطَ فِتَ آيْدِيهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٤٩] فإنه كنايةٌ عنِ النَّدَم، ولا يَمتَنِعُ مِن إرادةِ عَضِّ اليهِ معه أيضاً، لأنَّ الكِناية لا تُنافي إرادة حقيقتِه.

قوله: (يُتَلتَلُ تَلْتَلة)، الأساس: «تَلتَلَه: أَزعَجَه. ولَقُوا منه التلاتِل».

قوله: (ويُزَخَّ في قَفَاه)، الجوهري: «زَخَّه: دَفَعَه في وَهْدة<sup>(٢)</sup>، وفي الحديث: (ومَنْ يَتَّبِعُهُ القُرآنُ يَزُخُّ في قَفاهُ حتىٰ يَقذِفَ به في نارِ جهنَّم)»، أخرجه الدارمي<sup>(٣)</sup>.

<sup>(</sup>١) من قوله: «ثم صار كناية» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) الوَهْدة: المكان المُنخفِضُ مِنَ الأرض، كأنه حُفرة. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (وهد).

<sup>(</sup>٣) في «سننه» (٣٣٢٨) عن أبي موسى الأشعري موقوفاً.

وتَسقُطُ بالإسلام عندَ أبي حنيفة رضيَ اللهُ عنه، ولا يَسقُطُ به خَرَاجُ الأرض.

واختُلِفَ فيمَنْ تُضرَبُ عليه، فعندَ أبي حنيفة: تُضرَبُ على كُلِّ كافِر؛ مِن ذِمِّيٍّ ومجوسيٍّ وصابئ وحرْبيّ، إلا على مُشرِكي العربِ وحدَهم، رَوَى الزُّهْري: أنَّ رسولَ الله ﷺ صَالَحَ عَبَدةَ الأوثانِ على الجِزية، إلا مَنْ كانَ مِنَ العرب، وقالَ لأهلِ مَكَّة: «هل لكم في كلمةٍ إذا قُلتُمُوها دانَتْ لكم بها العرب، وأدَّتْ إليكُمُ الجِزيةَ العَجَمُّ»، وعندَ الشافعي رحمه الله: لا تُؤخَذُ مِن مُشرِكي العَجَم.

والمأخوذُ عندَ أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه في أوَّلِ كُلِّ سنة: مِنَ الفقير الذي له كَسْبُ: اثنا عَشَـرَ دِرهماً، ومِنَ الْمُتوسِّطِ في الغِنىٰ: ضِعفُها، ومِنَ الْمُكثِر: ضِعفُ الضِّعف؛ ثمانيةٌ وأربعون، ولا تُؤخَذُ مِن فقيرٍ لا كَسْبَ له. وعندَ الشافعي: يُؤخَذُ في آخِرِ السَّنَةِ مِن كُلِّ واحدٍ دينار، فقيراً كانَ أو غنياً، كانَ له كَسْبُ أو لم يكن.

[﴿ وَقَالَتِ ٱلْمَهُودُ عُنَيْرٌ ٱبْنُ ٱللّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَدَرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَدَرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَدَرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللّهُ مُ ذَالِكَ فَوَلُهُم بِأَفْوَهِ مِنْ قَبْلُ قَدَنَا لَهُ مُ اللّهُ أَنَّ يُؤْفَكُونَ ﴾ ٣٠] اللّهُ أَنَّ يُؤْفَكُونَ ﴾ ٣٠]

﴿عُـزَرُ ٱبْنُ ٱللّهِ ﴾ مُبتَدأٌ وخَبَر، كقوله: ﴿الْمَسِيحُ ٱبْنُ اللّهِ ﴾، وعُزير: اسمٌ أعجمي، كعَازَرَ وعِيزَارَ وعُزْرائيل، ولِعُجْمَتِهِ وتعريفِه: امتَنَعَ صَـرْفُه، ومَنْ نَوَّنَ فقد جَعَلَه عربياً، وأما قولُ مَنْ قال: سقوطُ التنوينِ لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ \_ كقِراءةِ مَنْ قرأ: ﴿أَحَدُ اللهُ ﴾ [الإخلاص: ١ - ٢]، أو لأنَّ «الابنَ» وقعَ وَصْفاً، والخبرَ محذوف،.......

قوله: (ومَنْ نَوَّنَ فقد جَعَلَهُ عربياً): وهو عاصمٌ والكِسائيّ.

قوله: (وأما قولُ مَنْ قال: سُقُوطُ التنوينِ لالتِقاءِ الساكنين... فتمحُّل): قال الزَّجَّاج: «قُرِئَت ﴿عُـُزَيِّرُ﴾ بالتنوين وبغير تنوين، والوجهُ إثباتُ التنوين، لأن ﴿ ٱبَنُ﴾ خبر، وإنها يُحذفُ التنوينُ في الصِّفة، نحو: جاءني زيدُ بنُ عمرو؛ لالتِقاءِ الساكِنَين، فإنَّ النَّعْتَ والمنعوتَ

### وهو معبودُنا ـ فتَمَحُّـلٌ عنه مَنْـدُوحة.

كالشيء الواحد، وإذا كان خبراً فالتنوين، وقد يجوزُ حذفُ (١) التنوين لالتِقاءِ الساكِنَين علىٰ ضَعْف، نحو: «قل هُوَ اللـهُ أحدُ \* اللـهُ الصمدُ» [الإخلاص: ١-٢]، وفيه وجهُ آخَر، وهو أن يكونَ الخبرُ محذوفاً، أي: عُزيرُ ابنُ الله معبودُنا»(٢).

قوله: (فتمحُّل): الجوهري: «تمحَّل: احتال، فهو مُتمحِّل».

قوله: (عنه مندوحة)(٣): «مندوحة» مُبتدأ، و «عنه» خَبَرُه، والجملةُ صِفةُ «تمحُّل».

بيانُ التمخُّلِ ما نَقَلَه الإمامُ عن الشيخ عبد القاهر: أنه طعنَ في هذا الوجهِ في كتاب «دلائل الإعجاز»، وقال: «الاسمُ إذا وُصِفَ بصِفة، ثم أُخبِرَ عنه، فمَنْ كَذَّبَهُ انصَرَفَ التكذيبُ إلى الخبر، وصار ذلكَ الوَصْفُ مُسلَّماً، فلو كانَ المقصودُ بالإنكار قولهم: «عزيرُ ابنُ الله معبودُنا»، لَتَوجَّه الإنكارَ إلىٰ كونِهِ معبوداً لهم، وحَصَلَ تسليمُ كَونِه ابناً لله ، وذلك (٤) كُفر»(٥).

ثم قال الإمام: «وهذا الطَّعْنُ ضعيف، أما قوله: «إنَّ مَنْ أَخبَرَ عن ذاتٍ موصوفةٍ بأمرٍ من الأمور، وأنكرَه مُنكِرٌ تَوجَّه الإنكارُ إلى الخبر»: فهذا مُسَلَّم، وأما قوله: «ويكونُ ذلك تسليهاً للوَصْف»، فهذا ممنوع، لأنه لا يلزمُ مِن كَونِهِ مُكذِّباً لذلك الخبر كَونُه مُصدِّقاً لذلك الوَصْف، إلا أن يُقال: تخصيصُ ذلك الخبر يَدُنُّ علىٰ أنَّ ما سِواهُ لا يُكذِّبُه، وهذا بناءٌ علىٰ دليل الخِطاب، وهو ضعيف» (١٠).

وقلت: هذا الكلامُ يحتملُ أمراً آخر، وهو أن يُقال: إنَّ المُرادَ مِن إجراءِ تلكَ الصِّفةِ

<sup>(</sup>١) سقطت لفظة «حذف» من (ف)، وهو خطأ يَقلِبُ المعنىٰ.

<sup>(</sup>٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٢).

<sup>(</sup>٣) من قوله: «آخر، وهو أن يكون» إلى هنا، سقط من (ح). وأضفتُ ما بين حاصرتين فيها بعده للتوضيح.

<sup>(</sup>٤) من قوله: «الوصف مُسلَّماً» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

<sup>(</sup>٥) الدلائل الإعجاز» ص٢٨٨، والنقلُ عنه بتصرُّف.

<sup>(</sup>٦) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٢٩).

وهو قولُ ناسٍ مِنَ اليهود ممن كان بالمدينة، وما هو بقولِ كُلِّهم، عن ابنِ عباس: جاء رسولَ الله على سَلَامُ بنُ مِشْكَم، ونُعانُ بنُ أوفى، وشاسُ بنُ قيس، ومالكُ بنُ الظَّيْف، فقالوا ذلك. وقيل: قاله فِنْحاص، وسَبَبُ هذا القول: أنَّ اليهودَ قَتَلُوا الأنبياءَ بعدَ موسىٰ عليه السَّلام، فرَفَعَ اللهُ عنهم التَّوْراة، ويحَاها مِن قُلوبِهم، فخَرَجَ عُزيرٌ وهو غُلامٌ يَسِيحُ في الأرض، فأتاه جِبريل، فقال له: إلىٰ أينَ تذهب؟ قال: أطلُبُ العِلم، فحَفَظُه التوراة، فأملاها عليهم عن ظَهْرِ لِسانِه، لا يَخرِمُ حَرْفاً، فقالوا: ما جَمَعَ اللهُ التَّوْراة في صَدْرِه، وهو غُلام، إلا أنه ابنه.

والدليلُ علىٰ أنَّ هذا القولَ كانَ فيهم: أنَّ الآيةَ تُلِيَتْ عليهم، فما أنكَرُوا ولا كَذَّبُوا، مَعَ تَهالُكِهم علىٰ التكذيب.

فإن قلتَ: كُلُّ قَولٍ يُقالُ بالفم، فما معنى قوله: ﴿ ذَالِكَ قُولُهُم بِأَفُواهِ هِمْ ﴾؟ قلتُ: فيه وَجْهان:

علىٰ الموصوفِ بناءُ الخبر عليه، فحينئذٍ يرجعُ التكذيبُ إلىٰ جَعْلِ الوَصْفِ عِلَّـةً للخبر، فَبَطَلَ ذلك التَّمَحُّل.

قوله: (وما هو بقولِ كُلِّهم): اعتِذارٌ عن نِسبةِ هذه الهيئةِ إلى اليهود، وهم يَتَبرَّؤونَ عنه. قال الإمام: «القائلُ بهذا المَذَهَبِ بعضُ اليهود (١)، إلا أنه نَسَبَ ذلكَ إلى الجميع بناءً على عادةِ العربِ في إيقاع اسمِ الجهاعةِ على الواحد»، ثم قال: «ولعلَّ هذا المذهبَ كان فاشياً فيهم، ثم انقطع، فحكى الله تعالى عنهم، ولا عبرة بإنكارِ اليهودِ لذلك، فإنَّ حكاية الله عنهم أصدق»(١).

قوله: (فيه وجهان): فإن قلتَ: فهَلَّا يُعتَبِرُ التأكيد، نحو: رأيتُه بعيني، وقُلتُه بفمي، وأخذتُه بيدي؟ قلتُ؛ الشنيع الذي يخرجُ وأخذتُه بيدي؟ قلتُ: يأباه المقام؛ لأنَّ المقصودَ الإخبارُ عن ذلكَ القولِ الشنيع الذي يخرجُ مِن أفواهِهم، مِن غيرِ تحاشٍ ولا مُبالاة، كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ بِأَفْواهِكُمْ مَالَيْسَ لَكُم بِهِ، عِلْمُ

<sup>(</sup>١) من قوله: «وهم يتبرؤون عنه» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٢٨).

أحدُهما: أن يُراد أنه قولٌ لا يَعضُدُه بُرْهان، فها هو إلا لفظٌ يَفُوهُونَ به، فارغٌ مِن معنى تحتَه، كالألفاظِ المُهمَلةِ التي هي أجراسٌ ونَغَمٌ لا تَدُلُّ على معان، وذلكَ أنَّ القولَ الدَّالَ على معنى: لَفظُهُ مَقُولٌ بالفم، ومعناهُ مُؤثِّرٌ في القَلْب، وما لا معنىٰ له: مَقُولٌ بالفَم لا غير.

والثاني: أن يُرادَ بالقول: المَذهَب، كقولهم: قولُ أبي حنيفة، يُريدُونَ مَذهَبَه وما يقولُ به، كأنه قيل: ذلكَ مَذهَبُهم ودينُهم بأفواهِهم لا بقُلُوبِهم، لأنه لا حُجَّةَ معه، ولا شُبهة، حتى يُؤثِّرُ في القُلُوب، وذلكَ أنهم إذا اعتَرَفُوا أنه لا صاحبة له، لم تَبقَ شُبهةٌ في انتِفاءِ الوَلَد.

«يُضَاهُون»: لا بُدَّ فيه مِن حَذْفِ مُضاف، تقديرُه: يُضاهِي قَوهُم قَوهَم، ثم حُذِفَ النُّضافُ وأُقيمَ الضَّميرُ المُضافُ إليه مَقامَه، فانقَلَبَ مرفوعاً.

والمعنىٰ: أنَّ الذينَ كانوا في عَهْدِ رسولِ الله ﷺ مِنَ اليهودِ والنَّصَارَىٰ يُضاهِي قَولُمُ قَولُمُ قُولُم قُولَ قُدَمائِهِم، يعني: أنه كُفُرُ قَديمٌ فيهم غيرُ مُستَحدَث. أو: يُضاهِي قولَ المُسركين: «الملائكةُ بناتُ الله». وقيل: الضَّميرُ للنَّصَارَىٰ، أي: يُضاهِي قَولُم: «المسيحُ ابنُ الله»، قولَ اليهود: «عُزَيرٌ ابنُ الله»، لأنهم أقدَمُ منهم.

وقُرِئ: ﴿ يُضَاهِ تُونَ ﴾ بالهمز، مِن قَولِهِم: امرأَةٌ ضَهْيَاً؛ علىٰ فَعْيَل، وهي التي ضَاهَأَتِ الرِّجالَ في أنها لا تحيض، وهمزتُها مَزيدة،

وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنَا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴾ [النور: ١٥]، ولا يُقالُ ذلك الأسلوبُ إلا في أمرٍ يَعظُمُ مِثالُه، ويَعِزُّ الوُصُولُ إليه، ليُؤذِنَ علىٰ نَيلِهِ وحُصُولِه.

قوله: (وقرئ: ﴿يُضَابِهِ تُونَ ﴾ بالهمزة (١)، مِن قولهِم: امرأةٌ ضَهْيَاً، على: فَعْسَل) إلى قوله: (وهمزتُها مَزيدة): قيل: الصوابُ أن يُقال: أو همزتُها مَزيدة (٢)، وإلا ففي كلامِهِ تناقُض؛

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالهمز»، والأمر قريب.

<sup>(</sup>٢) قوله: «قيل: الصواب أن يقال: أو همزتها مزيدة» سقط من (ط).

#### كما في «غِرقِئ».

﴿ وَكَ نَكَهُ مُ اللَّهُ ﴾ أي: هُم أَحِقًاءُ بأن يُقالَ لهم هذا؛ تعجُّباً مِن شَناعةِ قَولِهِم، كَمَا يُقالُ لقوم رَكِبُوا شَنْعاء: قاتَلَهم الله، ما أعجَبَ فِعلَهم! ﴿ أَنَّ يُؤْفَكُونَ ﴾ كيفَ يُصرِّرَفُونَ عن الحق؟

[﴿ اَتَّحَٰكُذُوٓا اَحْبَكَارَهُمْ وَرُهْبَكَنَهُمْ أَرْبَكَابًا مِن دُونِ اللّهِ وَٱلْمَسِيحَ أَبْكَ مَرْيَكُمْ وَمَا أَمِرُوٓا إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا إِلَىٰهَا وَحِدُ اللّهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَكِنَهُ عَكَمًا يُشْرِكُونَ ﴾ ٣١]

اتخاذُهم أرباباً: أنهم أطاعوهم في الأمرِ بالمعاصي، وتحليلِ ما حَرَّمَ الله، وتحريمِ ما حَلَّله، كما يُطاعُ الأربابُ في أوامِرِهم، ونحوُه تسميةُ اتَّباعِ الشَّيطانِ فيما يُوسوِسُ به: عِبادة، ﴿بَلْكَانُواْيَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ﴾ [سبا: ٤١]، ﴿ يَنَأْبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ﴾ [مريم: ٤٤].

لأنَّ «ضَهيَأً» همزتُها أصليَّة، ويجوزُ أن تكونَ الواوُ بمعنىٰ «أو»، وقيل: جاء بقوله: «فَعْيَل» لُجَرَّدِ الوزنِ لا لبيانِ الأصل.

وقال الزَّجَاج: «و «ضَهْياً»: فَعْلَا، الهمزةُ زائدة، كها زيدت في «شَمْال» و «غِرْقِئ»، ولا نعلمُ زيادة الهمزةِ غيرَ أولِ إلا في هذهِ الأشياء، ويجوزُ أن تكونَ «فَعْيَل»، وإن كانت بِنيةً ليسَ لها في الكلامِ نَظِير، فإنَّا قد نعرفُ كثيراً مما لا يأتي له نَظِير، مِن ذلك قولهُم: كَنَهْبَل، وهو الشَّجَرُ العِظام، وتقديرُه: فَنَعْلَل، وكذلك: قَرَنْفُل، وتقديره: فَنَعْلُل، ويجوزُ أن يكونَ ﴿يُضَاعِئُونَ ﴾ من هذا بالهمز، وتكونَ همزةُ «ضَهْياً» أصلاً» (١).

قوله: (كما في غِرْقِئ): قال الفرَّاء: همزتُه زائدة، لأنه مِنَ الغَرَق (٢)، وهو قِشـرُ البيضِ الذي تحتَ القَيْض، والقَيْض: ما يَعلَقُ مِن قُشُورِ البيضِ الأعلىٰ.

<sup>(</sup>١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٣)، وانظر: «لسان العرب» لابن منظور (ضها)، فقد توسّع في بحثه وبيانه.

<sup>(</sup>٢) قول الفرّاء منقول من «الصحاح» للجوهري، مادة (غرقاً).

وعن عَدِيِّ بنِ حاتِم رضيَ اللهُ عنه: انتَهَيتُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، وفي عُنُقي صَليبٌ مِن ذَهَب، فقال: «أليسُوا يُحَرِّمُونَ ما أَحَلَّ الله، فتُحرِّمُونَه، ويُحِلُّونَ ما حَرَّمَهُ الله، فتُحرِّمُونَه، ويُحِلُّونَ ما حَرَّمَهُ الله، فتُحرِّمُونَه، ويُحِلُّونَ ما حَرَّمَهُ الله، فتُحِلُّونَه؟» قلت: بلىٰ. قال: «فتلكَ عِبادتُهم».

وعن فُضَيل: ما أُبالي أطعتُ مخلوقاً في معصيةِ الخالق، أو صَلَّيتُ لِغيرِ القِبلة.

وأما المسيح: فحينَ جَعَلُوهُ ابناً لله، فقد أهَّلُوهُ للعبادة، ألا ترى إلى قوله: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّمْنِ وَلَدُ فَأَنَا أُوَّلُ ٱلْمَنِدِينَ ﴾ [الزخرف: ٨١]، ﴿ وَمَا أُمِرُوۤا إِلَا لِيعَبُ دُوۤا إِلَاهَا وَرَحِدُا ﴾ أمَرَتْهم بذلكَ أدلةُ العَقل، والنُّصُوصُ في الإنجيل، .......

قوله: (وعن عَدِيِّ بنِ حاتم) الحديث: مِن روايةِ الترمذيِّ (۱) قال: «أتيتُ النبيَّ ﷺ، وفي عُنُقي صَليبٌ مِن ذَهَب، فقال: اطرَحْ عنكَ هذا الوَهْن (۲)، وسَمِعتُه صَلَواتُ الله عليه يقول: ﴿ أَتَحَكُنُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَكنَهُمْ أَرْبَكابًا مِن دُونِ اللهِ ﴾، قال: «إنهم لم يكونوا يعبُدُونَهم، ولكنْ كانوا إذا أَحَلُوا لهم شيئاً استَحَلُّوه، وإذا حَرَّمُوا عليهم شيئاً حَرَّمُوه».

النهاية: «في حديث عِمرانَ بنِ حُصَين: «أَنَّ فُلاناً دخلَ عليه، وفي عَضُدِهِ حَلْقةٌ من صُفْر، فقال: ما هذا؟ قال: هذا مِنَ الواهِنة، قال: أمّا إنها لا تَزيدُكَ إلا وَهْناً»(٣)؛ الواهِنة: عِرقٌ يأخذُ في المَنكِب وفي اليدِ كُلِّها، فيرقىٰ منها، وربها عُلِّقَ عليها جِنسٌ من الخَرَز، يُقالُ لها: خَرَزُ الواهِنة، وإنها نهاه عنها، لأنه إنها اتخذها علىٰ أنها تعصِمُه مِنَ الألم، فكانَ في معنىٰ التهائم المنهيِّ عنها».

قوله: (ألا ترى إلى قوله: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّمْ كَنِ وَلَدُ ﴾ [الزخرف: ٨١]): يعني: معنى الألوهية مُقتَضٍ للعُبُودية، ومَنْ جُعِلَ ابناً للإله الحقِّ فقد استَحَقَّ أن يُعبَدَ لـهَا وُجِدَ فيه ذلكَ المعنىٰ، فإن قُدِّرَ كذا فأنا أوَّلُ مَنْ قامَ بها وَجَبَ عليه.

<sup>(</sup>۱) في «جامعه» (۳۰۹۵).

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «جامع الترمذي»: «هذا الوَثَن».

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن ماجه (٣٥٣١).

والمسيحُ عليه السَّلام: ﴿إِنَّهُ, مَن يُشْرِكَ بِأَللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [المائدة: ٧٧]، ﴿ سُبُحَانَهُ، ﴾: تنزيةٌ له عن الإشراكِ به، واستبعادٌ له.

ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ في ﴿وَمَا أَمِـرُوٓا ﴾ للمُتَّخَذِينَ أرباباً، أي: وما أُمِرَ هؤلاءِ الذينَ هُم عِندَهم أربابُ إلا لِيَعبُدُوا اللهَ ويُوحِّدُوه، فكيفَ يَصِحُّ أن يكونوا أرباباً، وهم مأمورون مُستَعبَدُونَ مِثلهم.

[﴿ رُبِيدُونَ أَن يُطْفِئُواْ نُورَ اللّهِ بِأَفْوَهِ فِي أَبِكَ اللّهُ إِلّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْكَرِهَ الْكَنفِرُونَ \* هُو الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِهِ وَلَوْكَرِهُ الْمُشْرِكُونَ ﴾ ٣٢ -٣٣]

مَثَّلَ حَالَهُم فِي طَلَبِهِم أَن يُبطِلُوا نُبوَّةَ مُحُمَّدٍ ﷺ بالتكذيب، بحالِ مَنْ يُريدُ أَن يَنفُخَ في نُورٍ عظيم مُنبَثُّ في الآفاق ـ يُريدُ اللهُ أَن يَزيدَه ويُبلِّغُه الغاية القصوىٰ مِنَ الإشراقِ والإضاءة ِ لِيُطفِئه بنَفْخِه، ويَطمُسَه.

﴿لِيُظْهِرَهُ ﴾: لِيُظهِرَ الرسولَ عليه السَّلام ﴿عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِ عَلَىٰ أَهلِ الأَديانِ كُلِّهم، أَو لِيُظهِرَ دينَ الحقِّ علىٰ كُلِّ دين.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ في ﴿وَمَاۤ أُمِـرُوٓا ﴾): عطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «أَمَرَ ثُهُم بذلك»، والضَّميرُ فيه للمُتَّخِذِينَ، بكسر الخاء، وعلىٰ هذا: للمُتَّخَذَين، بفَتْحها.

إنها خَصَّ المُصنِّفُ ما يختصُّ بالنَّصارىٰ بالذِّكْر، والظاهرُ العُمومُ في اليهودِ والنَّصارىٰ، لدلالةِ السِّياقِ عليه، أو لأنَّ النَّصارىٰ أوغَلُ في إثباتِ هذا المعنیٰ(١).

قوله: (مَشَّلَ حالهَم) إلىٰ آخره: وهو استعارةٌ مُصَـرِّحةٌ تمثيلية، والمُستَعارُ جُملةُ الكلام، لأنَّ حالهَم في مُحَاولةِ إبطالِ نُبُوَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ بالتكذيبِ هو المُشبَّه، وهو مَطوِيّ، والمُشبَّةُ به حالُ مَنْ يُريدُ أَنْ يَنفُخَ في نُورٍ عظيم مُنبَثِّ في الآفاقِ، المَعْنيُّ بقولِه: ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِعُوا نُورَ اللّهِ بِأَفْرَهِمِهِم ﴾، وهو الطَّرَفُ المَّذكور.

<sup>(</sup>١) من قوله: «ويجوز أن يكون الضمير» إلى هنا، سقط من (ف).

### فإن قلتَ: كيفَ جاز: «أبي اللهُ إلا كذا»،

وقوله: ﴿ وَيَأْبِكَ اللّهُ إِلاّ آنَ يُتِمَّ نُوْرَهُ ﴾ ترشيحٌ للاستِعارة، لأنَّ إتمامَ النُّورِ زيادةٌ في استِنارتِه وفُشُوِّ ضوئه، فهو تفريعٌ على الأصل، أي: المُشبَّه به، وقوله: ﴿ هُو ٱلَّذِي آرَسَلَ رَسُولَهُ وَفُشُوِّ ضوئه، فهو تفريعٌ على الأصل، بإلَّهُ كَنْ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى ٱلدِّينِ صُحِلِهِ عَلَى للاستِعارة، وتفريعٌ على الأصل، ورُوعِيَ فِي كُلِّ مِنَ المُمثَّلِ والمُمثَّلِ به معنى الإفراطِ والتفريط، حيثُ شَبَّه الإبطالَ بالإطفاءِ بالفم، ونَسَبَ النُّورَ إلى الله تعالى، وما شأنُ نور يُضافُ (١) إلى الله تعالى، وكيفَ السَّبيلُ إلى إطفائه، لا ويَسَبَ النُّورَ إلى الله تعالى، وما شأنُ نور عظيم مُنبَثِّ في الآفاق»، وتَمَّمَ كُلاً مِنَ الترشيح والتجريدِ بقولِه: ﴿ وَلَوَ كَرِهُ ٱلْمُشْرِكُونِ ﴾ ، وأوهَمَ التناسُبَ بينَ بقولِه: ﴿ وَلَوَ كَرِهُ ٱلْمُشْرِكُونِ ﴾ ، وأوهَمَ التناسُبَ بينَ الكُفرِ والإطفاء، لأنَّ الكُفرَ التغطيةُ والسَّتْر، وبينَ الشَّركِ ودينِ الحق، لأنَّ دينَ الحق التوحيد.

قوله: (كيفَ جاز: أبي اللهُ إلا كذا)، أي: كيفَ جازَ أن يكونَ الاستِثناءُ المُفرَّغُ في الكلام المُوجِب؟ قال الزَّجَاج: «زعمَ بعضُ النَّحْويِّين أن في «يأبَي» طَرَفاً من الجَحْد، والجحدُ والتحقيقُ ليسا بذوي أطراف، وأداةُ الجحد: «لا» و«ما» و«لم» و«لن» و«ليس»، ولا يكون الإيجابُ جَحْداً، ولو جازَ هذا لجاز: كَرِهتُ إلا أخاك، ولا دليلَ هاهنا على المكروه ما هو؟ لكنَّ معناه: يأبي اللهُ كُلَّ شيءٍ إلا إتمامُ نوره»(٢).

<sup>(</sup>١) في (ف): «لا يُضاف»، وهو خطأ.

<sup>(</sup>٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٤-٤٤٥).

ولا يُقال: كَرِهتُ \_ أو: أبغَضتُ \_ إلا زيداً؟ قلتُ: قد أجرىٰ «أبیٰ» جَریٰ «لم يُرِدْ»، ألا تریٰ كيفَ قُوبِلَ ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِعُواْ ﴾ بقوله: ﴿وَيَأْبِكَ ٱللهُ ﴾؟ وكيفَ أوقَعَ مَوقِعَ «ولا يُريدُ الله»: ﴿إِلَّاآن يُتِعَرَّوُرَهُ ﴾.

[﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ الْمَثُواْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْ كُلُونَ أَمُولَ النَّاسِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَةَ وَلَا بِالْبَعْطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِرَهُم بِعَذَابٍ السِمِ \* يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَمَ يُعْفَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَمَ فَتُكُونَهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَنذَا مَا كَنَرَّتُمْ لِأَنفُسِكُو فَذُوفُواْ مَا كُنتُمُ تَكُونُونَ ﴾ ٢٤- ٣٥]

معنىٰ أَكْلِ الأموالِ علىٰ وجهين: إما أن يُستَعارَ الأكلُ للأخذ،....

وأجابَ المُصنِّفُ عنه: بأنَّ الدليلَ الدالَّ على إرادةِ الجحدِ إيقاعُ قولِه: ﴿وَيَأْبُ اللهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُوْرَهُۥ﴾ مُقابِلاً لقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُواْ نُورَ ٱللَّهِ ﴾، يعني: هُم يُريدُونَ الإطفاء، واللهُ تعالىٰ لا يُريدُ إلا الإتمام.

وكأنّ صاحبَ «الانتصاف» ردَّ هذا التأويلَ بقوله: «لا يُقال: إنَّ الإباءَ بمعنى نفي الإرادة، فكما صَحَّ الإيجابُ بعدَ نفي الإرادة، فينبغي أن يَصِحَّ بعدَ ما هو في معناه، لأنا نقول: لوجودِ حرفِ النفي أثرٌ في تصحيح مجيءِ الإيجاب» (١٠).

وقلت: لعلَّه نَسِيَ قولَ المُصنَّفِ في قوله تعالىٰ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ بالرَّفْع (٢): «هذا مِن مَيلِهم مَعَ المعنىٰ، والإعراضِ عنِ اللفظِ جانباً، لأنَّ المعنىٰ: فلم يُطيعُوهُ إلا قليلٌ منهم».

قوله: (أن يُستَعارَ الأكلُ للأخْذ): وذلك بأن تُشبَّهَ حالةُ أخذِهم أموالَ الناسِ مِن غيرِ تمييزِ بينَ الحقّ والباطل، وتفرقةٍ بينَ الحلالِ والحرام، للتهالُكِ علىٰ الدُّنيا والحرصِ علىٰ جَمْع

<sup>(</sup>١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٨٦) بحاشية «الكشاف».

<sup>(</sup>٢) يُريدُ الآيةَ ٢٤٩ من سورة البقرة، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿فَشَرِيُواْ مِنْـهُ إِلَّا قَلِيـلَا مِنْهُمْ ﴾، على قراءة «قليلٌ» بالرفع.

ألا ترىٰ إلىٰ قَولِهِم: أَخَذَ الطَّعامَ وتَناوَلَه. وإما علىٰ أنَّ الأموالَ يُؤكِّلُ بها، فهي سَبَبٌ للأكل. ومنه قولُه:

### يَأْكُلْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ إِكَافًا

يُريد: عَلَفاً يُشتَرَىٰ بِثَمَنِ إِكاف.

ومعنىٰ أكلِهِم بالباطل: أنهم كانوا يأخذونَ الرِّشَا في الأحكامِ والتخفيفِ والمُسامَحةِ في الشَّرائع.

﴿وَٱلَّذِينَ يَكَنِرُونَ ﴾ يجوزُ أن يكونَ إشارةً إلى الكثير مِنَ الأحبارِ والرُّهْبان، للدَّلالةِ على الجتِماعِ خَصْلتَينِ مَذْمُومَتَينِ فيهم: أَخْذِ البَرَاطيل، وكَنْزِ الأموالِ والضَّنِّ بها عن الإنفاقِ في سُبُلِ الخير.

ويجوزُ أن يُرادَ المُسلِمونَ الكانِزونَ غيرُ المُنفِقين، ويُقرَنُ بينَهم وبينَ المُرتَشِين مِنَ اللهودِ والنَّصَارىٰ؛ تغليظاً ودلالةً علىٰ أنَّ مَنْ يأخذُ منهم السُّحْت، ومَنْ لا يُعطي مِنكُم طَيِّبَ ماله؛ سواءٌ في استِحقاقِ البِشارةِ بالعذاب الأليم.

حُطامِها، بحالةِ مُنهَمِكِ جائع لا يُميِّنُ بينَ طعامٍ وطعامٍ في التناول. ولا طائلَ تحتَ هذه الاستِعارة، واستِشهادُه بقولِهم: «أَخَذَ الطَّعامَ وتَناوَّلَه» أسمَج، والوجهُ هو الثاني<sup>(١)</sup>، وما قال القاضي: «سُمِّيَ أَخذُ المالِ أَكْلاً لأنه الغَرَضُ الأعظمُ منه»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أُخْذِ البراطيل)، الأساس: «البِرْطيل: هو الحجرُ المُستَطيل، ومنه: ألقَمَهُ البِرطيل، وهو الرِّشُوة، وبَـرْطَلَ فُلان: أرشى، ومنه قولهُم: إنَّ البراطيل تَنصُّـرُ الأباطيل».

قوله: (ويجوزُ أَن يُرادَ المُسلِمونَ الكانِزون): يُريدُ أَنَّ التعريفَ في ﴿وَٱلَّذِينَ يَكُنِزُونَ ﴾ للعَهْد، والمعهود: إما الأحبارُ والرُّهْبان، وإما المُسلِمون؛ لـجَرْيِ ذِكْرِ الفريقَين، والأَوْلَىٰ حَملُه علىٰ العُموم.

<sup>(</sup>١) يُريدُ ما ذكره الزمخشريُّ من «أنَّ الأموالَ يُؤكِّلُ بها، فهي سَبَبُ الأكل».

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٤٢).

وقال صاحب «المرشد»(١): ﴿عَن سَكِيلِ ٱللّهِ ﴾ هو وقف صَسَرُ إِذَا جعلتَ ﴿وَٱلَذِينَ يَكْنِرُونَ ﴾ في مَوضِع رفع بالابتداء، وخبرُه: ﴿فَبَشِّرُهُم يِعَذَابِ ٱليمِ ﴾، وإليه ذَهَبَ أبو حاتم (٣)، وإن ذَهَبَ به إلى النَّصْب؛ بالعطفِ على قوله: ﴿كَثِيرًا ﴾، أي: إنَّ كثيرًا منهم ليأكلونَ والذينَ يَكنِزُونَ يأكلونَ أيضاً، فالوقفُ على قوله: ﴿فَبَشِّرَهُم بِعَذَابٍ ٱليمِهِ ﴾، ولكنْ ليسَ بحَسَن، لأنَّ قوله: ﴿ يَوْمَ يُحْمَىٰ ﴾ يَنتَصِبُ بالظَّرف، والعاملُ فيه ما قبله.

وقلت: لا يخفى على مَنْ له مُسْكة (٤) أنَّ الثانيَ بعيدٌ عن مُقتَضى البلاغة، والأولُ هو الوجهُ، ليكونَ كالتذييلِ للكلامِ السابق ويُؤيِّدُه إجراؤُه على العُمُوم، لأنَّ قولَه: ﴿فَبَشِرَهُم ﴾ أمرٌ لكُلِّ مَنْ تتأتىٰ منه البِشارةُ بالعذاب بأن يُبشِّر؛ على التهكُّمية، فالتعريفُ في ﴿وَالَّذِينَ مَكْزِرُونَ ﴾ إذن للجِنس، فيَدخُلُ في هذا العُمُومِ الأحبارُ والرُّهْبانُ دُخُولاً أولياً -، وليُعلَمَ أَنَّ قَصْدَهم في أخذِ الرِّشا كانَ كنزَ المالِ والضَّنَّ بها.

وأما قضيةُ النَّظْم: فإنه تعالىٰ لـمَّا أخبَـرَ المُؤمنينَ أنَّ أَخْذَ الرِّشا لإبطالِ الحقِّ دأَبُ الأحبارِ والـرُّهْبانِ، لـثــلَّا يَتَّصِفُوا به، بيَّنَ أيضاً أنَّ قَصْدَهم فيه جَمعُ الأموالِ والمنعُ مِن حُقــوقِ الله،

<sup>(</sup>۱) يُريدُ «المُرشِد في الوقف والابتداء» للعلامة أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العُماني، المُتوفى في حدود سنة ٤٠٠، على ما في «كشف الظنون» (٢: ١٦٥٥)، ولكن ذكر ابنُ الجزري في «غاية النهاية» (١: ٢٠٣) (١٠١٣) أنه نزل مِصرَ بُعيد الخمس مئة.

وقد لَخَّصَ هذا الكتابَ شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري في «المقصد لتلخيص ما في المرشد»، وقد طُبعَ مرَّات.

<sup>(</sup>٢) يُريد بالحسن أحد أقسام الوقف، فإنه «قَسَّمَ الوقفَ فيه إلى التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم». كذا في «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٣٠٣) (١٠١٣).

<sup>(</sup>٣) يعني: السِّجِستانيَّ، سهل بن محمد الـجُشَمي، المُتوفُّل سنة ٢٤٨، وقيل: ٢٥٠، وقيل: ٢٥٥. وله تصنيفٌ في الوقف والابتداء.

<sup>(</sup>٤) أي: عَقْل. انظر: «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (مسك).

وقيل: نَسَخَتِ الزكاةُ آيةَ الكَنْز، وقيل: هي ثابتة، وإنها عُنِيَ بتَـرْكِ الإنفاقِ في سبيلِ الله مَنْعُ الزكاة. وعن النبي ﷺ: «ما أُدِّيَ زكاتُه فليسَ بكَنْز، .....

فيَعلَموا أَنَّ الجمعَ مِنَ الحلالِ مَعَ مَنْعِ الحقوقِ منه داخلٌ في ذلكَ الحكم ومُستَوجِبٌ للبِشارةِ بالعذابِ الأليم.

وفيه أنَّ القَصْدَ في الجمعِ لا ينبغي أن يكونَ إلا للإنفاقِ في سبيلِ الله، ولا يَصلُحُ إلا لذلك، روينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حَنبَل» (١) عن أبي هُريرة، عن رسولِ الله ﷺ قال: «هَلكَ لذلك، روينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حَنبَل» (١) عن أبي هُريرة، عن رسولِ الله ﷺ قال: «هَلكَ المُكثِرون، إنَّ المُكثِرينَ هُمُ الأقلُونَ يومَ القيامة، إلا مَنْ قالَ بالمالِ هكذا وهكذا، وقليلٌ ما هم يا أبا هُريرة»، وفي جَعلِهم في الآخرة «الأقلِّين»، وفي الدُّنيا «قليلاً»: لطيفة.

ويَنصُّرُ دلالتَها علىٰ العُمُوم: ما روينا عن البخاريِّ (٢) عن زيدِ بنِ وَهْب، عن أبي ذر قال: «اختَلَفتُ أنا ومعاويةُ في هذه الآية، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ﴾، فقال معاوية: نَـزَلَتْ في أهلِ الكِتاب، فقلت: نَـزَلَتْ فينا وفيهم، فكان بيني وبينَه كلامٌ في ذلك»، الحديث.

وما روينا عن البخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ والنَّسائيِّ (٣) عن أبي هُريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما مِن صاحبِ ذَهبِ ولا فِضَّةٍ لا يُؤدِّي منها حَقَّها إلا إذا كانَ يومُ القيامة، صُفِّحَتْ له صَفائِحُ مِن نارِ جهنَّم، فيكوىٰ بها جَنبُه وجَبينُه وظَهْرُه، كُلَّما رُدَّتْ أُعيدَتْ عليه، في يوم كانَ مِقدارُه خمسينَ ألفَ سنة، حتىٰ يُقضىٰ بينَ العِباد، فيرىٰ سَبيلَه؛ إما إلىٰ الجنة، وإما إلىٰ النار»، الحديث.

قوله: (ما أُدِّيَ زكاتُه فليسَ بكَنْز)الحديث عن البخاريِّ ومالكِ وابنِ ماجه (٤) عن ابنِ عُمَر: «قالَ له أعرابي: أخبِرني عن قولِ الله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْمِنْزُونَ ﴾ الآية، فقال ابنُ

<sup>(</sup>۱) برقم (۸۰۸۵) و (۹۰۷۵) و (۲۲۵۹) و (۹۰۷۵).

وأُخْرِجه البخاري (٦٤٤٣) من حديثِ أبي ذر رضيَ اللهُ عنه، ضِمنَ حديث مُطوَّل.

<sup>(</sup>۲) في «صحيحه» (۱٤٠٦) و(٢٦٦٠).

<sup>(</sup>٣) البخاري (١٤٠٢)، ومسلم (٩٨٧)، وأبو داود (١٦٥٨)، والنسائي (٢٤٤٢).

<sup>(</sup>٤) البخاري (١٤٠٤)، ومالك (١: ٢٥٦)، وابن ماجه (١٧٨٧).

وإن كانَ باطناً، وما بَلَغَ أن يُزكَّىٰ فلم يُزكَّ فهو كَنْز، وإن كانَ ظاهِراً»، وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ رجلاً سأله عن أرضِ له باعها، فقال: أحرِزْ مالكَ الذي أخَذْت، احفِرْ له تحتَ فِراشِ امرأتِك. قال: أليسَ بكَنْز؟ قال: ما أُدِّيَ زكاتُه فليسَ بكَنْز، وعن ابنِ عُمَرَ رضيَ الله عنها: كُلُّ ما أُدِّيتُ زكاتُه فليسَ بكَنْز، وإن كانَ تحتَ سَبْعِ أرَضِين، وما لم يُؤدَّ زكاتُه فهو الذي ذَكرَ الله، وإن كانَ على ظَهْرِ الأرض.

فإن قلتَ: فها تَصنَعُ بها رَوَىٰ سالمُ بنُ أبي الجعدِ: أنها لهّا نَزَلَت، قالَ رسولُ الله ﷺ: «تبّاً للذَّهَب، تبّاً للفِضَّة»، قالها ثلاثاً، فقالوا له: أيَّ مالٍ نَتَّخِذ؟ قال: «لِساناً ذاكِراً، وقلباً خاشِعاً، وزوجةً تُعينُ أحدَكُم على دِينِه»، وبقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «مَنْ تَرَكَ صَفْراءَ أو بَيْضاءَ كُوِيَ بها»، وتُوفِي رجلٌ فوُجِدَ في مِئزَرِهِ دينار، فقال رسولُ الله ﷺ: «كَيَّة»، وتُوفِي آخَرُ فوُجِدَ في مِئزَرِهِ ديناران، فقال: «كَيَّتان»؟

عمر: مَنْ كَنَـزَها فلم يُؤَدِّ زكاتَها وَيْلُ له، هذا قبلَ أن تَنزِلَ الزَّكاةُ، فليَّا نَزَلَتْ جَعَلَها اللهُ طُهْرةَ الأموال».

قوله: (احفِرْ له تحتَ فِراشِ امرأتِك): كنايةٌ عن المُبالغةِ في الحِفظِ واختيارِ حِرْزِ حَريز.

قوله: (بما روى سالمُ بنُ [أي] الجعد)، الحديث: مِن روايةِ أحمدَ بنِ حنبل والترمذيِّ وابنِ ماجه (١) عن ثوبانَ قال: لمَّا نزلتِ الآيةُ قال بعضُ أصحابه: فلو عَلِمْنا أيُّ المالِ خيرٌ اتخذنا، فقال رسولُ الله ﷺ: «أفضَلُه لِسانٌ ذاكِر، وقلبٌ شاكِر، وزوجةٌ صالحةٌ تُعينُ المُؤمِنَ على إيهانِه».

قوله: (وتُوفِي رجلٌ فوجد)، الحديث: في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل» (٢) عن أبي أُمامة: أنَّ رجلاً مِن أهلِ الصُّفَّةِ تُوفِي وتركَ ديناراً، فقال رسولُ الله ﷺ: «كَيَّة»، قال: ثم تُوفِي آخر، فتركَ دينارين، فقال رسولُ الله ﷺ: «كَيَّتان». وقلتُ: أمرُ أهلِ الصُّفَّةِ كان على التجريدِ وتَـرْكِ الادِّخار، فلما وُجِدَ خِلافُه رُتِّبَ عليه الوعيد، لأنَّ ذلكَ ظلمٌ منهم.

<sup>(</sup>١) أحمد (٢٢٣٩٢) و(٢٢٤٣٧)، والترمذي (٣٠٩٤)، وابن ماجه (١٨٥٦).

<sup>(</sup>۲) برقم (۱۷۲) و (۲۲۱۷۶) و (۲۲۱۷۸) و (۲۲۱۸۰) و (۲۲۲۲۱).

قلتُ: كانَ هذا قبلَ أن تُفرَضَ الزكاة، فأما بعدَ فَرْضِ الزكاة، فاللهُ أعدَلُ وأكرَمُ مِن أن يَجمَعَ عَبدُه مالاً مِن حيثُ أَذِنَ له فيه، ويُؤدِّي عنه ما أُوجَبَ عليه فيه، ثم يُعاقِبه، ولقد كانَ كثيرٌ مِنَ الصَّحابة، كعبدِ الرحمن بنِ عَوْف، وطَلْحة بنِ عُبيدِ الله، يَقتَنُونَ الأموال، ويَتَصرَّفُونَ فيها، وما عابَهم أحدٌ ممن أعرَضَ عنِ القُنْية، لأنَّ الإعراضَ اختيارٌ للأفضلِ والأدخلِ في الوَرَعِ والزُّهْدِ في الدُّنيا، والاقتِناءُ مُباحٌ مُوسَّعٌ لا يُذَمُّ صاحبُه، ولكُلِّ شيءٍ حدّ، وما رُويَ عن عليِّ رضيَ اللهُ عنه: «أربعةُ آلافٍ فيا دونها نَفقة، فيا زاد فهو كَنْز» كلامٌ في الأفضل.

فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿ وَلَا يُنفِقُونَهَا ﴾، وقد ذُكِرَ شيئان؟ قلتُ: ذهاباً بالضَّمير إلىٰ المعنىٰ دونَ اللفظ؛ لأنَّ كُلُّ واحدٍ منهما جُملةٌ وافية، وعِدَّةٌ كثيرة، ودنانيرُ ودراهِم، .....

قوله: (لِمَ قيل: ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾، وقد ذُكِرَ شيئان؟)، الراغب: أُعيدَ الضَّميرُ إلىٰ الفِضَّةِ دونَ الذَّهَب؛ لأنَّ حَبْسَ الفِضَّةِ عنِ الناسِ أعظمُ ضَرَرا (())؛ إذِ الحاجةُ إليها أمسّ، ومنعُها للمَضَرَّةِ أجلب، وعلى ذلك أيضاً قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوَا يَجَدَرَةً أَوَ لَمُوا الفَضُّوا الفَضُولَ اللهو (٢) لمَّا كانت سَبَبَ انفِضاضِ إليَّها ﴾ [الجمعة: ١١]، أُعيدَ الضَّميرُ إلى التجارةِ دونَ اللهو (٢) لمَّا كانت سَبَبَ انفِضاضِ الذينَ نزلت الآيةُ فيهم (٣).

وقال الإمام: «إنها خُلِقَ الأموالُ ليُتَوسَّلَ بها إلى دَفْع الحاجات، فإذا حَصَلَ للإنسانِ قَدْرُ ما يَدفَعُ به حاجتَه، ثم جَمَعَ الأموالَ الزائدةَ عليه، فهو لا يَنتَفِعُ بها، لكونِها زائدةً على قَدْرِ حاجتِه، ومنعُها من الغير لِيكفَعَ بها حاجتَه، كأنه منعٌ مِن ظُهُورِ حِكمةِ الله، ومن وُصُولِ إحسانِه إلى عَبيدِه»(٤).

<sup>(</sup>١) في (ط): «لأنَّ جنسَ الفضة عن الناس أعظم».

<sup>(</sup>٢) في (ط) و(ح): «دون الانفضاض»، وهو خطأ ظاهر.

<sup>(</sup>٣) لم أقف عليه في «مفردات القرآن»، فلعله في «تفسيره» أو في غيره من كتبه.

<sup>(</sup>٤) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٧٩).

فهو كقوله: ﴿ وَإِن طَآبِهَنَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْنَـٰتَكُواْ ﴾ [الحجرات: ٩]، وقيل: ذَهَبَ به إلىٰ الكُنُوز، وقيل: إلىٰ الأموال، وقيل: معناه: ولا يُنفِقُونَهَا والذَّهَب، كما أنَّ معنىٰ قوله: فإنِّى وقَيَّـارٌ بها لَغَريبُ

وقَـيَّارٌ كذلك.

فإن قلتَ: لِم خُصَّا بالذِّكْرِ مِن بينِ سائرِ الأموال؟ قلتُ: لأنها قانونُ التَّمَوُّكِ وأثمانُ الأشياء، ولا يَكنِزُهما إلا مَنْ فَضَلَا عن حاجته، ومَنْ كَبثُرَا عِندَه حتىٰ يَكنِزَهما لم يَعدَمْ سائرَ أجناسِ المال، فكان ذِكرُ كَنْزِهما دليلاً علىٰ ما سِواهما.

فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿ يُحُمَّى عَلَيْهَا ﴾ ؟ وهَلَّا قيل: ( تُحَمَى ) ، مِن قولِك: حَمِيَ الحِيسَمُ وأَحَيتُه ، ولا تقول: أحمَيتُ على الحديد ؟ قلتُ: معناه: أنَّ النارَ تُحمَى عليها ، أي: تُوقَدُ ذاتَ حَمْي وحَرِّ شديد ، مِن قوله: ﴿ نَارُّ حَامِيكَ الله القارعة: ١١] ، ولو قيل: (يومَ تُحمَى ) ، لم يُعطِ هذا المعنى .

قوله: (قانونُ التَّمَوُّل)، الجوهري: «القوانين: الأصول، الواحدُ قانون، وليس بعربي».

قوله: (معناه: أنَّ النارَ تُحمَىٰ عليها): قال الواحدي: «يُقال: أَحمَيتُ الحديدةَ في النارِ إحماءً حتىٰ حَمِيَت حَمْيًا: إذا أوقدتَ عليها النار»<sup>(١)</sup>، وهو كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَلهَا مَلَنُ عَلَى ٱلطِّينِ ﴾ [القصص: ٣٨].

قوله: (ولو قيل: «يومَ تُحمىٰ»، لم يُعطِ هذا المعنىٰ): لأنك إذا قلت: يوم تُحمىٰ الكُنوزُ في نار جهنَّم، أفاد أنها حَمِيَت، وهي كائنةٌ في النار، كما يُحمىٰ الجيسَمُ (٢) فيها، فلا تُعلَمُ شِدَّةُ وقودِ النارِ فيها. وأما لو قيل: «تَحمىٰ عليها»، وأسندَ «تحمىٰ» إلىٰ النار، أفاد أنَّ النارَ بنفسِها تَحمىٰ، فتكونُ كما قال: «تُوقَدُ ذاتَ حَمْيِ وحَرِّ شديد»، ثم إذا قيل: «علىٰ الكنوز» دلَّ علىٰ الاستِعلاء،

<sup>(</sup>١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٩٣٤).

<sup>(</sup>٢) هو الآلةُ التي يُكوىٰ بها ويُعلَّم. انظر: «المصباح المنير» للفيومي، مادة (وسم).

فإن قلتَ: فإذا كانَ الإحماءُ للنار، فلِمَ ذَكَّرَ الفِعْل؟ قلتُ: لأنه مُسنَدُّ إلى الجارِّ والمجرور، أصلُه: يومَ تُحمَىٰ النارُ عليها، فلما حُذِفَتِ «النار»، قيل: يُحمَىٰ عليها، لانتِقالِ الإسنادِ عن «النار» إلى ﴿عَلَيْهَا ﴾، كما تقول: رُفِعَتِ القِصَّةُ إلىٰ الأمير، فإن لم تَذكُرِ «القِصَّةَ» قُلت: رُفِعَ إلىٰ الأمير.

وعن ابنِ عامرٍ أنه قرأ: «تُحمَىٰ» بالتاء، وقرأ أبو حَيْوة: «فيُكُوىٰ» بالياء.

فإن قلتَ: لِمَ خُصَّتْ هذهِ الأعضاء؟ قلتُ: لأنهم لم يَطلُبُوا بأموالهِم - حيثُ لم يُنفِقُوها في سبيلِ الله - إلا الأغراض الدُّنيويَّة؛ مِن وَجَاهةٍ عندَ الناس وتَقَدُّم، وأن يكونَ ماءُ وُجُوهِهم مَصُوناً عِندَهم، يُتَلقَّونَ بالجميل، ويُحَيَّونَ بالإكرام، ويُبجَّلُونَ ويُحتَشَمُون، ماءُ وُجُوهِهم مَصُوناً عِندَهم، يُتَلقَّونَ بالجميل، وينفُخُونَ بالإكرام، ويبجَّلُونَ ويُحتَشَمُون، ومِن أكْلِ طَيِّباتٍ يَتَصلَّعُونَ منها، ويَنفُخُونَ جُنُوبَهم، ومِن لُبْسِ ناعمةٍ مِنَ الثيِّاب، يَطرَحُونَها على ظُهُورِهم، كما ترى أغنياءَ زمانِك: هذهِ أغراضُهم وطلِباتُهم مِن أمواهم، لا يُخطِرُونَ ببالهِم قولَ رسولِ الله ﷺ: «ذَهَبَ أهلُ الدُّثُورِ بالأُجُور».

فكان أبلغ. ولهذا أكَّدَ الواحديُّ في قوله: «أَحَمَيتُ الحديدةَ في النارِ إحماءً حتى حَمِيَتْ حَمْياً: إذا أوقدتَ عليها النار».

قوله: (ومِن أَكْلِ طيِّباتٍ يَتَضلَّعُونَ منها): أي: يأكُلُونَ حتىٰ تمتلئَ أضلاعُهم منها، وهو عظفٌ علىٰ قوله: «مِن وَجاهةٍ عندَ الناس».

قوله: (ذهبَ أهلُ الدُّنُورِ بالأُجُور)، الحديث: مِن روايةِ البخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ (١) عن أبي هُريرة: أنَّ فُقراءَ المُهاجِرينَ أتوا رسولَ الله ﷺ فقالوا: ذهبَ أهلُ الدُّثُورِ بالدَّرجاتِ العظيم (٢) والنَّعيمِ المُقيم، فقال ﷺ: «وما ذاك؟» قالوا: يُصَلُّونَ كما نُصلِّي، ويَصومونَ كما نَصُوم، ويَتَصَدَّقُونَ ولا نُعتِق... الحديث. «الدُّثُور»: المالُ الكثير.

<sup>(</sup>١) البخاري (٨٤٣) و(٦٣٢٩)، ومسلم (٥٩٥)، وأبو داود (١٥٠٤).

وأخرجه مسلم (١٠٠٦) من حديث أبي ذر، والترمذي (٤١٠)، والنسائي (١٣٥٣) من حديث ابن عباس. (٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الصحيحين»: «بالدرجات العلي».

وقيل: لأنهم كانوا إذا أبصَرُوا الفقيرَ عَبَسُوا، وإذا ضَمَّهُم وإياهُ مجلسٌ ازوَرُّوا عنه، وتَولَّوا بأركانهم، ووَلَّوْهُ ظُهُورَهم.

وقيل: معناه: يُكوونَ على الجِهاتِ الأربعِ مَقَاديمِهم ومَآخِيرِهم وجُنُوبِهم.

﴿ هَنذَا مَا كَنَرْتُمُ ﴾ على إرادة القول، وقوله: ﴿ لِأَنفُسِكُمُ ﴾ أي: كَنَرْتُمُوهُ لِيَتَتَفِعَ به نُفُوسُكُم، وتَلتَذَّ وتَحصُل لها الأغراضُ التي حَامَتْ حَولَهَا، وما عَلِمتُم أَنكُم كَنَرْتُمُوهُ لِيتَستَضِرَّ به أَنفُسُكُم، وتَتَعَذَّب، وهو توبيخٌ لهم، ﴿ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمُ تَكَيْرُونَ ﴾ كَنَرْتُمُوهُ لِيتَستَضِرَّ به أَنفُسُكُم، وتَتَعَذَّب، وهو توبيخٌ لهم، ﴿ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمُ تَكَيْرُونَ ﴾ وقُورِئ: «تَكنُرُون»، بضَمِّ النُّون، أي: وَبَالَ المالِ الذي كنتُم تَكنِرُونَه، أو: وَبَالَ وَقُورِئَ كُونِكُم كانِزِين.

قوله: (ازَوَرُّوا عنه)، الجوهري: «الازوِرارُ عنِ الشيء: العُدُولُ عنه، وقد ازوَرَّ عنه ازوِراراً.

قوله: (وَتَولَّوْا بِأَركانِهِم): أي: بالجِباهِ والجُنوب، لأنها أركانُ مَنْ يَستَقبِلُ الشيء، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ فَتَوَلَّى بِرُكِيْهِ ﴾ [الذاريات: ٣٩]، وراعىٰ الجِناسَ بين «تَولَّوْا» و «وَلَّوْا».

قوله: ( وقيل: معناه: يُكوَونَ على الجِهاتِ الأربع)، يعني: ليسَ هاهنا اختِصاص، بل فيه إشارةٌ إلى الجِهاتِ الأربع للاستيعاب.

قوله: (أي: كَنَرْتُمُوهُ لِـتَنتَفِعَ به نفوسُكم) إلى قوله: (وما عَلِمتُم أَنكُم كَنَرْتُمُوهُ لِـتَستَضِرَّ به أنفسُكم): إشارةٌ إلى أنَّ اللامَ في ﴿لِأَنفُسِكُو ﴾ مثلُها في قوله تعالى: ﴿فَالْنَقَطَهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَال

قوله: (أي: وَبِالَ المال): هذا على أن تكون ﴿مَا ﴾ موصولة.

قوله: (أو: وَبِالَ كونِكم): علىٰ أن تكونَ مصدرية.

<sup>(</sup>١) أي: هي لامُ العاقبة، وليست لامَ التعليل.

[﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشَّهُورِ عِندَاللَّهِ الْنَاعَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَ آرُبَعَةُ حُرُمٌ ذَالِكَ ٱللِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَ ٱنْفُسَكُمُ وَقَانِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَأَفَّةُ حُرُمٌ ذَالِكَ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُنْقِينَ ﴾ ٢٦] الْمُشْرِكِينَ كَأَفَّةُ وَاعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُنْقِينَ ﴾ ٢٦] الْمُشْرِكِينَ كَأَفَّةُ وَاعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُنْقِينَ ﴾ ٢٦] ﴿فِيلَ اللَّهُ فِي كَتَبِ ٱللَّهِ ﴾: فيها أثبتَه وأوجَبه مِن حُكمِه، ورآهُ حِكمة وصواباً. وقيل: في اللَّوْح، ﴿أَرْبَعَةُ حُرُمٌ ﴾: ثلاثةٌ سَرْد: ذو القَعْدةِ وذو الحجَّةِ والمُحَرَّم، وواحدٌ فَرْد، وهو رَجَب. ومنه قولُه عليه السَّلامُ في خُطْبِيهِ في حَجَّةِ الوداع: «ألا إنَّ الزمان قد استَدارَ كَهَيْتِيهِ يومَ خَلَقَ السَّمَاواتِ والأرض، والسنةُ اثنا عَشَرَ شَهْراً، منها أربعةٌ حُرُم، ثلاثٌ مُتُواليات: ذو القَعْدةِ وذو الحجَّة والمُحَرَّم، ورَجَبُ مُضَرَ الذي بينَ جُمَادى وشَعْبان».

والمعنىٰ: رَجَعَتِ الأشهُرُ إلىٰ ما كانت عليه،....

قوله: (في اللَّوْح): هذا أقربُ مِنَ الأولِ وأتمُّ فائدة؛ لذِكرِ ﴿شَهْرًا ﴾، لأنه تعالىٰ أخبر أنَّ عَدَدَ شُهُورِ السَّنةِ عندَ الله اثنا عشر شهراً، وكانَ يكفي أن يُقال: اثنا عشر، أي: عِدَّةُ الشُّهُورِ اثنا عشر، فعلىٰ هذا ﴿عِندَ ٱللَّهِ ﴾ خبرُ ﴿ إِنَّ ﴾، و﴿ أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ مُبتدأ علىٰ تأويلِ هذا اللفظ، و﴿ فِي كِتَبِ ٱللّهِ ﴾ خبرُه.

و يجوزُ أن يكونَ ﴿ فِي كِتَنِ ٱللّهِ ﴾ صفة ﴿ أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾، ويكونَ خبرَ مبتدأٍ عندوف، والجملةُ مُستَأنفة، أي: ليسَ حُكمُ عِدَّةِ شُهُورِ السَّنةِ عندَكم، وإنها حُكمُها عندَ الله، فكأنه قيل: كيفَ حُكمُها عندَه؟ فأُجيب: حُكمُها اثنا عشرَ شهراً مُثبَتٌ في اللوح المحفوظ.

قال أبو البقاء: «﴿عِـدَّةَ ﴾ مصدرٌ مِثلُ «العدد»، و﴿عِندَ﴾ معمولٌ له، و﴿فِي كِتَبِ ٱللَّهِ ﴾ صفةٌ لـ﴿أَثْنَا عَشَرَ ﴾، وليسَ بمعمولٍ لـ﴿عِـدَّةَ ﴾، لأنَّ المصدرَ إذا أُخبِرَ عنه لا يَعمَلُ فيها بعدَ الخبر»(١).

قوله: (ورَجَبُ مُضَرَ الذي بينَ جُمادىٰ وشَعبان)، الحديث: مِن روايةِ البخاريِّ ومُسلِم (٢) عن أبي بَكْرة، عن النبي ﷺ قال: «الزمانُ قد استَدارَ كهيئتِه يومَ خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ والأرض،

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٢).

<sup>(</sup>٢) البخاري (٣١٩٧) و(٤٤٠٦) و(٢٦٦٧) و(٥٥٥٠) و(٧٤٤٧)، ومسلم (١٦٧٩).

وعاد الحجُّ في ذي الحجَّة، وبَطَلَ النَّسيءُ الذي كانَ في الجاهلية، وقد وَافَقَتْ حَجَّةُ الوداع ذا الحجَّة، وكانت حَجَّةُ أبي بكرٍ قبلَها في ذي القَعْدة.

﴿ وَاللَّكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾ يعني: أنَّ تحريمَ الأشهُرِ الأربعةِ هو الدِّينُ المُستقيم، دينُ إبراهيمَ وإساعيل، وكانتِ العربُ قد تَـمَسَّكَت به وراثةً منها، وكانوا يُعظِّمُونَ الأشهُرَ الحرم، ويُحرِّمُونَ القِتالَ فيها، حتىٰ لو لَقِيَ الرجلُ قَاتِلَ أبيه أو أخيه لم يَـهِجْه،.....

السَّنةُ اثنا عشرَ شهراً، منها أربعةٌ حُرُم؛ ثلاثٌ مُتواليات(١): ذو القعدةِ وذو الحجَّةِ ومُحَرَّم، ورَجَبُ مُضَرَ الذي بينَ جُمادي وشَعبان».

النهاية: «أضاف رَجَباً إلى مُضَر<sup>(٢)</sup>؛ لأنهم كانوا يُعظِّمُونَه بخِلافِ غيرِهم، فكأنهم اختَصُّوا به، وقوله: «بينَ جُمادىٰ وشَعبان» تأكيدٌ للبيانِ وإيضاحٌ؛ لأنهم كانوا يُنسِئُونَه ويُؤخِّرُونَه مِن شهرٍ إلىٰ شهر، فيَتَحَوَّلُ عن مَوضِعِه المُختَصِّ به، فبيَّنَ لهم أنه الشهرُ المُختَصُّ الذي هو بينَ جُمادىٰ وشعبان، لا ما كانوا يُسَمُّونَه علىٰ حِسابِ النَّسيء».

الحديثُ مُحُرَّجٌ في «الصحيحين» وفي «سنن أبي داود» عن أبي بَكْرة.

هذه الآيةُ مُتَّصِلةٌ بقوله: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ بَجَسُّ فَلَا يَقَرَبُواْ الْمُشْرِكُونَ بَجَسُّ فَلَا يَقَرَبُواْ الْمُشْرِكُونَ بَجَسُّ فَلَا يَقَرَبُواْ الْمُشْرِحِدَ الْخَرَامَ ﴾ [التوبة: ٢٨]، وما بينهما مُستَطرَدٌ لذِكرِ آيةِ السَّيفُ (٣)، وإباحةِ القِتالِ مع أَلْمَلُ سائرِ الأديانِ المُختَلِفةِ لمُخالَفَتِهم دينَ الحق.

قوله: (لم يَهِجه): لم يُثوِّرُه، الأساس: «هاجَ به الدَّمُ والمِرَّة (٤)، وهاجَ الشَّرُّ بينَ القوم، وهَيَّجَه فُلان».

<sup>(</sup>١) من قوله: «عن النبي عَلَيْدُ» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) وهو مُضَـرُ بنُ نزار بن مَعَدِّ بن عدنان، من وَلَد إسماعيل عليه السلام، وهو جَدُّ قديم تُنسَبُ إليه عِدَّةُ قبائل كبيرة، مثل كِنانة وقُضاعة وخُزاعة. انظر: «جهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٠١٠

<sup>(</sup>٣) في تعيين آية السيف عدةُ أقوال عند المُفسِّرين، والذي يُناسبُ سياق كلام المؤلف هنا: أنها قوله تعالىٰ: ﴿ قَائِلُوا اَلَذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُ دِينَ اللّهِ عَلَى يَدِ وَلَا يُحَرِّمُ عَن يَدِ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩].

<sup>(</sup>٤) أي: القوّة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَو مِرَّةٍ فَآسّتُوكَ ﴾، أي: ذو قوّة.

وسَمُّوا رَجَباً: الأَصَمُّ ومُنصِلَ الأسِنَّة، حتى أحدَثَتِ النَّسيءَ، فغَيَّرُوا.

﴿ فَلَا تَظَلِمُواْ فِيهِنَ ﴾: في الحُرُم، ﴿ أَنفُسَكُمْ ﴾ أي: لا تجعلوا حرامَها حلالاً، وعن عطاء: بالله، ما يَحِلُ للناسِ أن يَغزُوا في الحَرَم، ولا في الأشهُرِ الحُرُم، إلا أن يُقاتَلُوا، وما نُسِخَت. وعن عطاء الخراساني: أَحَلَّتِ القِتالَ في الأشهُرِ الحُرُم ﴿ بَرَآءَةُ مِن اللّهِ وَرَسُولِهِ ﴾. وقيل: معناه: لا تأثمُوا فيهن، بياناً لِعِظَم حُرْمتِهن، كما عَظَمَ أشهُرَ الحجِّ بقوله: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِ كَ الْحَجَّ فَلا رَفَتُ وَلا فَسُوقَ ﴾ الآية [البقرة: ١٩٧]، وإن كانَ ذلكَ مُرَّماً في سائرِ الشَّهُور. ﴿ كَافَةً ﴾ حالٌ مِنَ الفاعِلِ أو المفعول، ﴿ مَعَ ٱلمُنَقِينَ ﴾ ذلكَ مُحَرَّماً في سائرِ الشَّهُور. ﴿ كَافَةً ﴾ حالٌ مِنَ الفاعِلِ أو المفعول، ﴿ مَعَ ٱلمُنَقِينَ ﴾ ناصِرٌ لهم، حَثَّهم على التقوى بضَمَانِ النَّصْرِ لأهلِها.

[﴿إِنَّمَا ٱلنَّبِيَّ أَنِهَا وَيُكَوِّرُهُ فِ ٱلْكُفْرِيْضَلُ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ. عَامًا لِيُوَاطِئُواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللّهُ فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللّهُ زُيِّنَ لَهُمْ سُوَّهُ أَعْمَلِهِ مِّ وَٱللّهُ لَا عَامًا لِيُوَاطِئُواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللّهُ وَيُحِلُوا مَا حَرَّمَ ٱللّهُ زُيِّنَ لَهُمْ سُوَّهُ أَعْمَلِهِ مِّ وَٱللّهُ لَا عَمَالِهِ مِّ وَٱللّهُ لَا اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ وَيُحِلُوا مَا حَرَّمَ ٱللّهُ وَيُعِلَى اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ وَيُعْمَلُوا مَا حَرَّمَ ٱللّهُ وَيُعْمَلُونَ اللّهُ وَاللّهُ لَا اللّهُ وَيُعْمَلُوا عَلَيْهُ وَاللّهُ لَا اللّهُ وَيُعْمِلُوا مَا حَرَّمَ ٱلللّهُ وَيُعْمَلُوا عَلَيْهُ مَا حَرَّمَ اللّهُ وَيُعْمَلُوا عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ لَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ لَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَوْلُولُوا مُنْ اللّهُ وَاللّهُ وَالللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّه

قوله: (سَمَّوا رجباً: الأصَمِّ): قيل: لأنه لا يُسمَعُ فيه صوتُ مُستَغيث، ولا حركةُ قِتال، ولا قَعقَعةُ سِلاح.

قوله: (ومُنصِلَ الأسِنّة)، الجوهري: «نَصَلتُ السَّهْم: نَزَعتَ نَصْلَه، كقولهم: قَرَدتُ البعير: إذا نزعتَ منه القُراد (١)، وكذلك إذا رَكَّبتَ عليه النَّصْل، وهو مِنَ الأضداد، وأنصَلتُ الرُّمْح: إذا نزعتَ مَنه القُراد (١)، وكذلك إذا رَكَّبتَ عليه النَّصْل، وهو مِنَ الأضداد، وأنصَلُ الرُّمْح: إذا نَزَعتَ نَصْلَه، وكان يُقالُ لرجبِ في الجاهلية: مُنصِلُ الأسِنَّة ومُنصِلُ الألِّ، لأنهم كانوا يَنزِعُون الأسِنَّة ولا يَعزُون، ولا يُغيرُ بعضُّهم على بعض». «الألُّ» بالفتح: جمع ألَّة، وهي الحَرْبة.

قوله: (وقيل: معناه: لا تأثموا فيهن): معطوفٌ على قوله: «لا تجعلوا حَرامَها حلالاً»، فالظُّلمُ على الأولِ بمعنى الإثمُ ظُلمًا ليُؤذِنَ فالظُّلمُ على الأولِ بمعنى الإثمُ ظُلمًا ليُؤذِنَ الظُّلمُ على الأشهر بمنزلةِ الظُّلمِ على النفس، وإليه الإشارةُ بقوله: «بياناً لعِظَم حُرْمَتِهن»، وعليه قولُه تعالى: ﴿فَلا رَفَتَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي ٱلْحَجّ ﴾ [البقرة: ١٩٧].

<sup>(</sup>١) وهو ما يتعلقُ بالبعير ونحوه، وهو كالقَمْل للإنسان. كذا في «المصباح المنير»، مادة (قرد).

﴿ النَّيْنَ ﴾ : تأخيرُ حُرْمةِ الشَّهْرِ إلى شَهْرِ آخر، وذلكَ أنهم كانوا أصحابَ حُرُوبٍ وغارات، فإذا جاءَ الشّهرُ الحرامُ وهم مُحارِبُون، شَقَّ عليهم تَرْكُ المُحاربة، فيُحِلُونَه ويُحرِّمُونَ مكانه شهراً آخر، حتى رَفَضُوا تخصيصَ الأشهرِ الحُرُم بالتحريم، فكانوا يُحرِّمُونَ مِن شِقِّ شُهُورِ العامِ أربعة أشهر، وذلكَ قولُه: ﴿ لَيُواطِعُوا عِدَة مَا حَرَّمَ الله ﴾ يُحرِّمُونَ مِن شِقِّ شُهُورِ العامِ أربعة أشهر، وذلكَ قولُه: ﴿ لَيُواطِعُوا عِدَة مَا حَرَّمَ الله ﴾ أي: لِيُوافِقُوا العِدَّة التي هي الأربعة، ولا يُخالِفُوها، وقد خالفوا التخصيصَ الذي هو أحدُ الواجِبَين، وربها زادوا في عَدَدِ الشُّهُور، فيَجعَلُونَها ثلاثةَ عَشَرَ أو أربعة عَشَر، لِيتَسِعَ لهم الوقت. ولذلكَ قالَ عَزَّ وعَلا: ﴿ إِنَّ عِدَةَ ٱلشُّهُورِ عِندَٱللَّهِ أَثَنَا عَشَرَ شَهَرًا ﴾، يعنى: مِن غير زيادةٍ زادوها.

والضّميرُ في: ﴿ يُعِلُّونَ مُ ﴾ ﴿ وَيُحَرِّمُونَ مُ ﴾ للنّسيء، أي: إذا أَحَلُّوا شَهْراً مِنَ الأشهُرِ الحرمِ عاماً، رجعوا فحَرَّمُوهُ في العامِ القابِل، يُروىٰ: أنه حَدَثَ ذلكَ في كِنانة ؛ لأشهر كانوا فُقَراءَ مَحَاوِيجَ إلىٰ الغارة، وكانَ جُنادةُ بنُ عَوْفِ الكِنانيُّ مُطاعاً في الجاهلية، وكان يقومُ علىٰ جَمَلٍ في المَوسِم، فيقولُ بأعلى صوته: إنَّ آلهتكم قد أَحَلَّتْ لكم المُحَرَّم، فَحَرِّمُوه. فَأُحِلُّوه، ثم يقومُ في القابل، فيقول: إنَّ آلهتكم قد حَرَّمَتْ عليكم المُحَرَّم، فحَرِّمُوه.

قوله: (مِن شِقِّ شهور)، الأساس: «قعدَ في شِقِّ مِنَ الدار، أي: في ناحيةٍ منها، وخُذْ مِن شِقِّ الثِّياب: مِن عَرْضِها».

قوله: (أحدُ الواجِبَين): قيل: أحدُهما: تخصيصُ الأشهر، والآخر: حُرمةُ القِتال. وقيل: أحدُهما: العددُ وهو أربعةُ أشهُر، والآخر: تخصيصُها بالأشهُر المذكورة.

قوله: (والضميرُ في ﴿ يُحِلُّونَهُ ﴾ ﴿ وَيُحَكِرِمُونَهُ ﴾ ، للنَّسيء): قال الواحدي: «أي: يُحِلُّونَ التأخيرَ عاماً ، وهو العامُ الذي يُريدُونَ أن يُقاتِلُوا في المُحرَّم، ويُحرِّمُونَ التأخيرَ عاماً ، وهو العامُ الذي يَدَعُونَ المُحرَّمَ على تحريمه » (١) .

<sup>(</sup>١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٩٤٤-٩٥٥) بنحوه.

جُعِلَ النَّسِيءُ زيادةً في الكُفْر؛ لأنَّ الكافرَ كُلَّما أحدَثَ معصيةً ازداد كفراً، ﴿فَزَادَ تَهُمَّ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ ﴾ [التوبة: ١٢٥]، كما أنَّ المُؤمنَ إذا أحدَثَ الطاعة ازدادَ إيهاناً، ﴿فَزَادَ تَهُمَّ إِيمَنَا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٤].

وَقُرِئ: ﴿يُضَـٰلُ ﴾ على البناء للمفعول، و «يَضَلُّ» بِفَتْحِ الياءِ والضَّاد، و «يُضِلُّ» على أنَّ الفِعلَ لله عَزَّ وجَلَّ. وقرأ الزُّهْري: «لِيبُوطِّئوا» بالتشديد.

والنَّسيء: مَصدَرُ نَسَأَه: إذا أخَّرَه، يُقال: نَسَأَهُ نَسْأً ونَسَاءً ونَسِيئاً، كقولك: مَسَّهُ مَسَّاً ومَسَاساً ومَسِيساً، وقُرِئ بهِنَّ جميعاً. وقُرِئ: (النَّسِيُّ) بوَزْن: النَّدِيّ، و«النَّسْيُ» بوَزْن: النَّدِيّ، و«النَّسْيُ» بوَزْن: النَّهي، وهما تخفيفُ النَّسيء والنَّسْء.

فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿فَيُحِلُواْ مَا حَكَرَّمَ اللهُ ﴾؟ قلتُ: معناه: فيُحِلُّوا ـ بمُواطأةِ العِدَّةِ وحدَها مِن غير تخصيصٍ ـ ما حَرَّمَ اللهُ مِنَ القِتالِ ........

قال الإمام: «هذا إنها يَصِتُّ لو حَمَلْنا ﴿ ٱلنَّسِيَّ ۗ ﴾ علىٰ المفعول (١)، وهو مُشكِل؛ لأنه يقتضي أن يكونَ الشَّهرُ المُؤخَّرُ كُفراً، اللهُمَّ إلا أن يُقال: إن المراد: العملُ الذي به يَصيرُ الشهرُ نسيئاً زيادةٌ في الكفر، والمعنىٰ: يُحلُّونَ ذلك الإنساءَ عاماً، ويُحرِّمُونَه عاماً» (٢).

قوله: (وقُرِئ: ﴿يُضَـلُ ﴾ على البناء للمفعول): حفصٌ وحمزةُ والكِسائي، والباقون: بفَتحِ الياء وكَسْرِ الضاد: فشاذ.

قوله: (**وقُرِئَ: «النَّسِيُّ» بوزن النَّـدِيّ**)، ورش: «إنها النَّسِيُّ» بتشديدِ الياءِ بغيـرِ همز، والباقون: بالهمزِ وإسكانِ الياءِ مع المد<sup>(٤)</sup>.

<sup>(</sup>١) أي: المنسوء، بمعنىٰ: المُؤخَّر، وهو الشهرُ الذي أُخِّرَ عن موضعه.

<sup>(</sup>٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٢٦).

<sup>(</sup>٣) انظر: «التيسير» ص١١٨، و«حجة القراءات» ص٣١٨.

<sup>(</sup>٤) انظر: «التيسير» ص ١١٨.

أو مِن تَرْكِ الاختِصاصِ الأشهر بعَيْنها.

﴿ رُبِينَ لَهُ مِ سُوَّءُ أَعْمَالِهِ مَ ﴾: خَذَهَمُ الله، فحَسِبُوا أَعَهَ هُمَ القَبيحةَ حَسَنة، ﴿ وَأَللَّهُ لَا يَهُ مِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللهُ الل

وقُرِئ: «زَيَّنَ لهم سُوءَ أعمالِهم» على البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عَزَّ وجَلَّ.

[﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُورُ إِذَا قِيلَ لَكُو انفِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ اثّاقَلْتُمْ إِلَى الْآرَضِ أَرَضِيتُم اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ الْآرَضِ أَرَضِيتُم اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

قوله: (أو مِن تَـرْكِ الاختِصَاصِ الأشهرَ): «الأشهر»: منصوبٌ بنَزعِ الخافِض، ويُروىٰ: «للأشهر»، و «الاختصاص»: مفعولُ «تَـرْك» (١)، «أو مِن تَـرْك» عطفٌ على «مِنَ القِتال».

أي: يلزمُهم بمُواطأةِ العِدَّةِ وحدَها مِن غيرِ تخصيصٍ تحليلُ ما حَرَّمَ اللهُ مِنَ القِتال، أو تحليلُ ما حَرَّمَ اللهُ مِن تَـرْكِ الاختِصاصِ للأشهُر بعَيْنها، وهما الواجبانِ المذكورانِ في قوله: «وقد خالفوا التخصيصَ الذي هو أحدُ الواجبَين».

وتحريرُه: أنه تعالى أمَرَهُم بشيء، ونهاهُم عن شيء؛ أمَرَهُم أن يُعظِّمُوا الأشهُرَ الحُرُمَ بعَيْنِها، وحَرَّمَ عليهمُ القِتالَ فيها، كما سبقَ في قوله: «وكانت العربُ قد تَـمَسَّكَت به وِراثةً

<sup>(</sup>١) كأنه يريد: أنه مفعول من حيث المعنى، وإن كان محلُّه هنا الإضافة.

﴿ آَنَا قَلْتُمْ ﴾ : تثاقلتُم، وبه قرأ الأعمش، أي: تباطأتُم وتقاعستُم، وضُمِّنَ معنىٰ الميلِ والإخلاد، فعُدِّيَ بـ ﴿ إِلَى ﴾ ، والمعنىٰ : مِلتُم إلى الدُّنيا وشَهَواتِها، وكرهتُم مَشَاقَّ السَّفَر ومتاعبَه، ونحوه : ﴿ أَخَلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَأَتَّبَعَ هَوَنهُ ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وقيل : مِلتُم إلى الإقامةِ بأرضِكُم وديارِكم.

وقُرِئ: «أَثَّاقَلتُم؟» على الاستفهام الذي معناهُ الإنكارُ والتوبيخ.

منها - أي: من إبراهيم وإسماعيلَ عليهما السَّلام - فكانوا يُعظِّمُونَ الأشهُرَ الحُرُم، ويُحرِّمُونَ القتال فيها، وإن استَحفَظُوا الحُرمةَ بمُواطأةِ العِدَّة، فقد أَحلُّوا ما حَرَّمَ اللهُ مِنَ القِتالِ فيها، أو هَتَكُوا بسَبَبِ تَرْكِ الاختِصاصِ بالأشهُرِ بعَينِها حُرْمتَها وتعظيمَها، حيثُ أوقَعُوا القِتالَ فيها، ولو حُمِل «أو» في قوله: «أو مِن تَرْكِ الاختِصاص» (١) على معنى الواو، كقوله تعالى: ﴿ عُذَرًا أَوْ نُذَرًا ﴾ [المرسلات: ٦]، كان أوجَة لـمًا لَزِمَهُمُ الأمرانِ معاً.

ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ معنىٰ الآية: أنه تعالىٰ أخبَرَ عنهم أنهم إنها أحَلُّوا النَّسيءَ عاماً وحَرَّمُوهُ عاماً لِيُواطِئُوا العِدَّة، فيَتَسلَّقُوا بذلكَ علىٰ تحليل ما حَرَّمَه اللهُ تعالىٰ.

قوله: (﴿ أَشَاقَلْتُمْ ﴾: تَثَاقَلَتُم): قال الزَّجَّاج: «إنَّ التاءَ أُدغِمَت في الثاء، فصارت ثاءً ساكنة، فابتُدِئَتْ بألفِ الوَصْل (٢٠).

قوله: (وتَقاعَستُم): تَقاعَسَ عن الأمر: تأخَّرَ ولم يُقدِمْ عليه.

قوله: (مِلتُم إلى الإقامةِ بأرضِكُم): هذا تصريح، والوجهُ الأولُ كناية، لقولِه: «مِلتُم إلى الدُّنيا وشهواتها» (٣)، واستِشهادِه بقوله: ﴿ أَخَلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَنهُ ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وهو الوجهُ لُطابقةِ قولِه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَكَوْةِ ٱلدُّنيَا ﴾.

<sup>(</sup>١) من قوله «بالأشهر بعينها» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٧).

<sup>(</sup>٣) أي: أنَّ «الأرض» في قوله تعالىٰ: ﴿أَنَّا قَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ كنايةٌ عن «الدنيا وشهواتها».

فإن قلتَ: فما العاملُ في ﴿إِذَا ﴾، وحرفُ الاستِفهام مانعةٌ أن يُعمَلَ فيه؟ قلتُ: ما دَلَّ عليه قولُه: ﴿أَتَا قَلْتُمْ ﴾، أو ما في ﴿مَالَكُو ﴾ مِن معنى الفِعل، كأنه قيل: ما تَصنَعونَ إذا قيلَ لكم؟ كما تُعمِلُه في الحالِ إذا قلتَ: ما لك قائماً؟

وكانَ ذلكَ في غَزْوةِ تبوكٍ في سنةِ عشرٍ، بعدَ رُجُوعِهم مِنَ الطائف، استُنفِرُوا في وقتِ عُسْرةٍ وقَيْظٍ وقَحْطٍ مَعَ بُعْدِ الشُّقَّةِ وكثرةِ العَدُق، فشَقَّ عليهم. وقيل: ما خَرَجَ رسولُ الله ﷺ في غَزْوةٍ إلا وَرَى عنها بغيرها، إلا في غَزْوةِ تبوك؛ لِيَستَعِدَّ الناسُ تمامَ العُدَّة.

﴿ مِنَ ٱلْآخِرَةِ ﴾ أي: بَدَلَ الآخِرة، كقوله: ﴿ لَمَعَلَّنَامِنكُم مَّلَتِهِكَةً ﴾ [الزخرف: ٦٠]، ﴿ فِي ٱلْآخِرةِ ﴾: في جَنْبِ الآخِرة.

﴿ إِلَّا نَنفِرُوا ﴾ سَخَطٌ عظيمٌ على المُتثاقِلِينَ حيثُ أوعَدَهُم بعذابِ أليمٍ مُطلَقٍ يَتَناوَلُ عذابَ الدارين، وأنه يُملِكُهم، ويَستَبدِلُ بهم قوماً آخرينَ خيراً منهم وأطوع، وأنه غنيٌ عنهم في نُصْرةِ دينه، لا يَقدَحُ تَثاقُلُهم فيها شيئاً.

قوله: (وحرفُ الاستِفهام مانعة): أي: مَنَعَ أن يَعمَلَ ﴿ أَشَاقَلْتُمْ ﴾ في الظرف؟ وأجاب: أنَّ العامِلَ معنىٰ ﴿ آفَاقَلْتُمْ ﴾ ، وهو: مِلتُم، مثالُه: ﴿ آءِ ذَا كُنَّا تُرَبًا أَءِنَا لَفِي خَلْقِ جَدِيدٍ ﴾ [الرعد: ٥]، أي: أنْعادُ إذا كُنَّا تراباً؟

قوله: (الشُّقَّة): وهي السَّفَر البعيد.

قوله: (وَرَّىٰ عنها): هو مِن: وَرَّيتُ الخبرَ تورية: إذا سَتَـرتَه وأظهرتَ غيرَه.

قوله: (وأنه يُهلِكُهم): عطفٌ على قوله: «عذابِ أليم» على سبيلِ التفسير، ليَصِحَّ عطفُ «ويَستَبدِلُ» عليه، وكذلك قوله: «وأنه غنيٌّ عنهم»، يعني: دلَّ جوابُ الشَّرط - وهو (يُعَدِّبَكُمُ » - وما عُطِفَ عليه، على الإخبارِ بأنهم إنْ لا يَنفِرُوا يَستَحِقُوا سخطاً عظياً مِنَ الله تعالى، بأنْ يجمعَ لهم عذابَ الدارَين، وأنه يُهلِكُهم ويَستَبدِلُ بهم قوماً آخرين، وأن ذلك لا يَضُرُّ اللهُ شيئاً، لأنه غنيٌّ عنهم في نُصْرةِ دينِه.

وقيل: الضميرُ للرسول، أي: ولا تَضَرُّوه؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ وَعَدَهُ أَن يَعصِمَه مِنَ الناس، وأَن يَنصُرَه، ووَعْدُ الله كائنُ لا محالة، وقيل: يُريدُ بقوله: ﴿قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ أهلَ اليمن، وقيل: أبناءَ فارس، والظاهرُ مُستَغنِ عن التخصيص.

فإن قلتَ: كيفَ يكونُ قولُه: ﴿فَقَدَ نَصَرَهُ ٱللّهُ ﴾ جواباً للشَّرُط؟ قلتُ: فيه وَجُهان: أحدُهما: إلا تَنصُرُوهُ فسينصُرُه مَنْ نَصَرَه حينَ لم يَكُنْ معه إلا رجلٌ واحد، ولا أقلَّ مِنَ الواحد، فدلَّ بقوله: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللّهُ ﴾ علىٰ أنه يَنصُرُه في المُستقبل، كما نَصَرَه في ذلك الوقت، والثاني: أنه أوجَبَ له النُّصْرة، وجَعَلَه منصوراً في ذلك الوقت، فلن يُخذَلَ مِن بعده.

وأسندَ الإخراجَ إلى الكُفَّار، كما أسندَهُ إليهم في قوله: ﴿ مِن قَرْبَيْكِ ٱلَّتِيَ أَخْرَجُنْكَ ﴾ [محمد: ١٣]، لأنهم حينَ هَــمُّوا بإخراجِه أَذِنَ اللهُ له في الخروج، فكأنهم أخرَجُوه.

قوله: (وقيل: الضميرُ للرسولِ ﷺ): أي: لا تَضُرُوا رسولَ الله ﷺ، قال صاحبُ «الانتصاف»: «يُؤيِّدُ هذا الوَجْهَ قولُه: ﴿ إِلَّا نَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱلله ﴾»(١). وقلت: المعنى: إلا تَنفِرُوا مَعَ مَنْ يَستَنفِرُكُم بقوله: «انفِرُوا في سبيل الله»، لا تَضُرُّوه شيئاً، واللهُ ناصرُه، واللهُ علىٰ كُلِّ شيءٍ قدير، ألا تَرُونَ كيفَ نَصَرَهُ اللهُ تعالى حينَ لم يكنْ مَعَهُ إلا رجلٌ واحد؟!

قوله: (فيه وجهان)، الانتصاف: «الفرقُ بينَ الوَجْهَين عَسِر، وغايتُه: أنه في الأولِ وَعَدَهُ بنُصْرةٍ مُستَقبَلةٍ أَكَّدَ اللهُ تحقيقَه بوجود نُصْرةٍ مِن قبل، وفي الثاني إخبارٌ باستِمرارِ نَصْرٍ ماض، والأمرُ فيهما مُتقارِب»(٢).

<sup>(</sup>١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٩٠) بحاشية «الكشاف»، ولفظُه: «ويُقرِّبُ إعادة الضمير إلى الرسول عَنَّة: أنَّ الضمير في قوله: ﴿ إِلَّا نَصُرُوهُ ﴾ عقيبَ ذلك عائد إليه اتفاقاً»، وهو أوضح من عبارة المُؤلِّف رحمه الله تعالى المختصرة جداً.

<sup>(</sup>٢) لم أقف عليه في المطبوع من «الانتصاف» بحاشية «الكشاف»، والله أعلم.

﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ ﴾: أَحَدَ الاثنين، كقوله: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ [المائدة: ٧٣]، وها رسولُ الله ﷺ وأبو بكر الصِّدِيقُ رضيَ اللهُ عنه، يُروى: «أنَّ جِبريلَ صلواتُ الله عليه ليًّا أمَرَهُ بالخروج، قال: مَنْ يخرجُ معي؟ قال: أبو بكر»، وانتصابُه على الحال، وقُرِئ: «ثاني اثنينِ» بالسُّكُون.

و ﴿إِذْ هُمَا ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ﴾، والغار: نَقْبٌ في أعلى «تَوْر»، وهو جبلٌ في يَمَنيِّ مَكَّةَ على مسيرةِ ساعة، مَكَثَا فيه ثلاثاً، ﴿إِذْيَتَقُولُ ﴾ بَدَلٌ ثان.

وقلت: قوله: ﴿ إِلَّا نَنْصُرُوهُ فَقَدٌ نَصَكَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ مِن بابِ قولك: إِنْ تُكرِمْني الآنَ فقد أكرمتُكَ أمسٍ. فقولُه: «فسَيَنصُرُه مَنْ نَصَرَه»: إخبارٌ على سبيلِ التوبيخ، والمقصودُ أَنَّ اللهَ ناصِرُه الآنَ كما كانَ ناصِرَه فيما مضى، فهو مُستَغنِ عنكم، ولا يَضُرُه خِذلانُكُم.

وقولُه: «أوجَبَ له النُّصْرة» (١) إخبارٌ بأنَّ اللهَ تعالىٰ حَكَمَ بأنه منصور، فالنُّصْرةُ على الأولِ واقعةٌ تحقيقاً، وهي أمارةٌ للنُّصْرةِ المُستَقبَلة، وعلىٰ الثاني: النُّصْرةُ محتومٌ عليها مُقَدَّرة، وما قَدَّرَهُ اللهُ تعالىٰ واجبُ الوقوع.

قوله: (وانتِصابُه على الحال): قال الزَّجَّاج: «المعنى: فقد نَصَرَهُ اللهُ تعالى أحدَ اثنَين، أي: مُنفَرداً إلا مِن أبي بكر رضيَ اللهُ عنه»(٢)، وقال أبو البقاء: «فهو حالٌ مِنَ الهاء، أي: أحدَ اثنين»(٣).

قوله: (وقُرِئ: «ثاني اثنَين» بالسُّكُون)، قيل: هو على حَذْفِ الحركة، قال أبو البقاء: «حَقُّها التحريك، وهو مِن أحسَنِ الضَّرُورةِ في الشِّعر، وقال قوم: ليسَ بضَرورة، ولذلك أجازوه في القُرآن» (٤).

قوله: (و ﴿ إِذْ هُمَا ﴾ بَدَلُ من ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ ﴾ ): قال أبو البقاء: « ﴿ إِذْ هُمَا ﴾ ظرفٌ لـ ﴿ نَصَــَرَهُ ﴾، لأنه بَدَلُ من ﴿ إِذْ ﴾ الأُولَىٰ، ومَنْ قال: العامِلُ في البَدَلِ غيرُ العامِلِ في المُبدَلِ

<sup>(</sup>١) من قوله: (إخبار على سبيل التوبيخ» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٩).

<sup>(</sup>٣) (التبيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٤).

<sup>(</sup>٤) المصدر السابق (٢: ٦٤٤). ونحوه في «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨٩).

قيل: طَلَعَ المُشركونَ فوقَ الغار، فأشفَقَ أبو بكرٍ على رسولِ الله ﷺ، فقال: إنْ تُصَبِ اليومَ ذهبَ دينُ الله، فقال عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «ما ظَنَّكَ باثنينِ اللهُ ثالثُها»، وقيل: لمَّا دَخَلَا الغارَ بعثَ اللهُ حمامتينِ فباضَتا في أسفَلِه، والعنكبوتَ فنسَجَتْ عليه، وقيل: لمَّا دَخَلَا الغارَ بعثَ اللهُ حمامتينِ فباضَتا في أسفَلِه، والعنكبوتَ فنسَجَتْ عليه، وقال رسولُ الله ﷺ: «اللهُمَّ أعمِ أبصارهُم»، فجَعَلُوا يَتَرَدَّدُونَ حولَ الغار ولا يَفطُنون، قد أَخَذَ اللهُ بأبصارهم عنه.

وقالوا: مَنْ أَنكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه فقد كَفَر؛ لإنكارِه كلامَ الله، وليسَ ذلكَ لِسائرِ الصَّحابة.

﴿ سَكِينَتُهُ ﴾: ما ألقى في قَلبِهِ مِنَ الأَمَنةِ التي سَكَنَ عِندَها، وعَلِمَ أنهم لا يَصِلُونَ إليه، و «الجنود»: الملائكةُ يومَ بَدْرٍ والأحزابِ وحُنين، و ﴿ كَلِمَةَ ٱللَّهِ ﴾: دَعْوتُه إلى الكُفر، ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ ﴾: دَعْوتُه إلى الإسلام، وقُرِئ: «كَلِمةَ الله» بالنَّصْب،

قَدَّرَ لها فِعْلاً آخر، أي: نَصَرَهُ إذ هما، ﴿إِذْ يَكَثُولُ ﴾ [بَدَلٌ أيضاً](١)، وقيل: ﴿إِذْ هُمَا ﴾ ظرفٌ لـ﴿ثَافِحُ

قوله: (وقالوا: مَنْ أَنكَرَ صُحْبةَ أَبِي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه فقد كَفَر): عن الترمذيِّ (٢) عن ابن عُمَر: أَنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ لأبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: «أَنتَ صاحِبي في الحوض، وصاحِبي في الغار».

قوله: (وقُرِئ: «وكلمةَ الله» بالنَّـصْب): قال القاضي: «قرأها يعقوب، عَطْفاً علىٰ ﴿ كَلِمَةَ اللَّهِ ﴾ (٣).

<sup>(</sup>١) ما بين حاصرتين سقط من الأصول الخطية، واستدركتُه من «التبيان» (٢: ٦٤٤).

<sup>(</sup>۲) في (جامعه) (۳۲۷۰).

<sup>(</sup>٣) ﴿أنوار التنزيلِ للبيضاوي (٣: ١٤٦).

والرفعُ أوجَه، و ﴿ هِ فَصْلٌ أَو مُبتَداً، وفيها تأكيدُ فَضْلِ كلمةِ الله في العُلُوّ، وأنها اللُّختَصَّةُ به دونَ سائرِ الكَلِم.

## ﴿خِفَافًا وَثِقَ الَّا ﴾: خِفافاً في النُّفُورِ لِنشاطِكم له، وثِقالاً عنه لِـمَشَقَّتِهِ عليكم،...

قوله: (والرَّفْعُ أُوجَه): لأنه يدلُّ على النُّبُوتِ والدَّوام، وأنَّ الجعْلَ لم يَتَطَرَّقْ على كلمةِ الله، وأنها في نفسِها عالية، وفيه إشارةٌ إلى قِدَمِ كلماتِ الله. قال أبو البقاء: «النَّصْبُ ضعيف(١)؛ لأنَّ فيه دلالةً على أنَّ كلمةَ الله كانت شُفلى، فصارت عُليا، وليسَ كذلك، وأنَّ التوكيدَ بالضَّميرِ المرفوعِ للمنصوب(٢) بعيد، إذِ القياسُ يأباها»(٣).

قوله: (خِفافاً في النُّفُورِ لِنشاطِكم)، الراغب: «الخفيف: بإزاء الثقيل، ويُقالُ ذلكَ باعتبارِ

قلت: وَهُو غيرُ مُتَّجِه، ويَنقُضُه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ٓ اَتَنهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِ مُوَخَيْرًا لَمْمُ ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا لُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَخَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ [المزمل: ٢٠].

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٥٤٥).

هذا وقد تابع المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى أبا البقاء العُكبريَّ في تضعيف قراءة النصب، مع أنها قراءة يعقوب، وهو أحدُ القُرَّاء العشرة، وقراءتُه متواترة، فلا يُسلَّمُ تضعيفُها. أما ترجيحُ قراءة الرفع عليها كما فعل الزخشريُّ فالأمرُ فيه أهون.

وقد وَجَّهَ العلامةُ ابنُ عاشور هذه القراءة فقال في «التحرير والتنوير» (١٠٠ ٢٠٦): "فتكون كلمةُ الله عُليا بجَعْلِ الله وتقديرِه». قلتُ: ولا يلزمُ مِنْ ذلك أن تكونَ سفلىٰ ثم صارت عُليا، لأنَّ الواو لا تقتضي الترتيب، فيكونُ جَعْلُه سبحانه كلمتَه عُليا أزلياً، وإن كان مُتأخِّراً في الذِّكْر عن جَعْلِه كلمةَ الذين كفروا سُفلیٰ، والله أعلم.

<sup>(</sup>١) وهي قراءةً يعقوب، كما في «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ٢٧٩)، و «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» للدمياطي ص٢٤٢، و «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» للشيخ عبد الفتاح القاضي ص١٣٦.

<sup>(</sup>٢) يُريدُ بالضمير المرفوع: «هي»، وهو ضميرُ الفَصْلِ الواقعُ بينَ المبتدأ والخبر على قراءة الرفع، أما على قراءة النصب فإنه واقعٌ بين المفعولِ الأولِ والمفعولِ الثاني، والغايةُ منه التأكيد، فيلزمُ توكيدُ الاسمِ المنصوبِ بالضَّمير المرفوع.

أو: خِفافاً لِقِلَّةِ عِيالِكم وأذيالكم، وثِقالاً لِكَثْرِتِها، أو: خِفافاً مِنَ السِّلاحِ وثِقالاً منه، أو: رُكْباناً ومُشاة، أو: شباباً وشُيوخاً، أو مَهَازِيلَ وسِمَاناً، أو: صِحَاحاً ومِراضاً.

وعن ابنِ أُمِّ مكتوم أنه قالَ لِرسولِ الله ﷺ: أعليَّ أن أنفر؟ قال: «نعم»، حتى نَزَلَ قولُه: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَى حَرَّجٌ ﴾ [الفتح: ١٧]، وعن ابنِ عباس: نُسِخَتْ بقوله: ﴿ لَيْسَ عَلَى الْمُحْفَاءِ وَلاَ عَلَى الْمَرْضَىٰ ﴾ [التوبة: ٩١]، وعن صَفْوانَ بنِ عَمْرٍ و: كنتُ والياً على حِمْص، فَلَقِيتُ شَيْخاً كبيراً قد سَقَطَ حاجِباهُ مِن أهلِ دِمَشقِ على راجِلتِه يُريدُ الغَزْو. فقلت: يا فَلَقِيتُ شَيْخاً كبيراً قد سَقَطَ حاجِباهُ مِن أهلِ دِمَشقِ على راجِلتِه يُريدُ الغَزْو. فقلت: يا عَمُّ، لقد أعذَرَ اللهُ إليك، فرفع حاجِبيه، وقال: يا ابنَ أخي، استَنفَرَ اللهُ خِفافاً وثِقالاً، عَمُّ، لقد أعذَرَ اللهُ يَبتَلِه. وعن الزُّهْري: خَرَجَ سعيدُ بنُ المُسيّبِ إلى الغَزْو، وقد ذَهَبَتْ إحدىٰ عَينَه، فقيل له: إنكَ عَليلٌ صاحِبُ ضَرَر، فقال: استَنفَرَ اللهُ الخفيفَ والثقيل، إحدىٰ عَينَه، فقيل له: إنكَ عَليلٌ صاحِبُ ضَرَر، فقال: استَنفَرَ اللهُ الخفيفَ والثقيل، فإن لم يُمكِنِّي الحربُ كَثَّرتُ السَّواد، وحَفِظتُ المتاع.

﴿وَجَهِدُواْ بِأَمُوَلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ إيجابٌ للجهادِ بهما إنْ أمكن، أو بأحدِهما، على حَسَبِ الحالِ والحاجة.

المُضايفة بالوزن، وقياس أحدِ الشَّيئين إلى الآخر، نحو: دِرهَمٌ خفيفٌ ودِرهَمٌ ثقيل. وباعتبارِ مُضايفةِ الزَّمان، نحو: فَرَسٌ خفيفٌ وفَرَسٌ ثقيل: إذا عَدَا أحدُهما أكثرَ في زمانِ واحد، مُضايفةِ الزَّمان، نحو: فَرَسٌ خفيفٌ وفَرَسٌ ثقيل: إذا عَدَا أحدُهما أكثرَ في زمانِ واحد، ويُقالُ: خفيف؛ فيها يَستَوخِمُه، فيكونُ الخفيفُ مدحاً، والثقيل ذمّاً، وفي عَكسِهِ يُقال: خفيفٌ؛ فيمَنْ فيه طَيْش، وثقيلٌ؛ فيها فيه وَقار»(١).

قوله: (لقد أعذَرَ اللهُ إليك)، النهاية: «أعذَرَ اللهُ إليك: معناه: عَذَرَكَ الله، وجَعَلَكَ مَوضِعَ العُذْر، وأسقَطَ عنكَ الجِهاد، ورخَّصَ لك في تَرْكِه».

قوله: (إيجابٌ للجهادِ بهما إنْ أمكن، أو بأحدِهما، على حَسَبِ الحال): هذا التخييرُ (٢) يُعطِيهِ عطفُ «جَاهِدُوا» على ﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾، لأنه كالتفسير له.

<sup>(</sup>۱) «مفردات القرآن» ص ۲۸۸\_۲۸۹.

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «هذا التحقير»، والمُثبتُ من (ط).

[﴿ لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبَعُوكَ وَلَكِئَ بَعُدَتُ عَلَيْهِمُ ٱلشَّقَةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَامَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَيْنِبُونَ ﴾ ٤٦]

العَرَض: ما عَرَضَ لكَ مِن منافعِ الدُّنيا، يُقال: الدُّنيا عَرَضٌ حاضِرٌ يأكلُ منه البَرُّ والفاجِر، أي: لو كانَ ما دُعُوا إليه خُنْماً قريباً سَهْلَ المنال، ﴿وَسَفَرًا قَاصِدًا ﴾: وَسَطاً مُقارِباً، ﴿الشُّقَةُ ﴾: المسافةُ الشَّاطَّةُ الشَّاقَة، وقرأ عيسىٰ بنُ عُمَر: «بَعِدَتْ عليهمُ الشَّقَة»، بكَسْرِ العَينِ والشِّين، ومنه قولُه:

يقولون: لا تَبعِدْ، وهُمْ يَدفِنُونَهُ ولا بُعْدَ إلا ما تُواري الصَّفَائِحُ

﴿ إِلَا لَهِ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿ وَسَيَحْلِفُونَ ﴾، أو هو مِن جُملةِ كلامِهم، .....

قوله: (يقولون: لا تَبعِد) البيت (١): بَعِدَ ويَعُدَ: لغتان (٢)، إلا أنَّ «بَعِدَ» ـ بكَسْرِ العَين ـ أخصَّ ببُعْدِ الموت. و «لا تَبعُد»: يُستَعمَلُ في المصائب، وليسَ فيها طَلَبُ ولا سُؤال، وإنها هو تنبيهٌ على شِدَّةِ الحَاجةِ إلى المفقود (٣)، وتناهي الـجَزَعِ على المُفجَعِ به، وغَلَبةِ التَّحَسُّرِ عليه، وقال الآخر: لا يُبعِدُ اللهَ إخواناً لنا ذَهَبُوا أَفناهُمُ حَدَثانُ الدَّهْرِ والأبدُ (١٤)

قوله: (﴿ بِأَللَّهِ ﴾ مُتعلِّق) إلى آخِرِه: فيه لَفُّ ونَشْرٌ من غير ترتيب، فإنَّ قولَه: «أي: سيَحلِفُون؛ يقولون: بالله» مبنيٌّ على الوَجْهِ الثاني، وهو أن يكونَ ﴿ بِأَللَّهِ ﴾ مِن جُملةِ كلامِهم، وقوله: «أو سيَحلِفُونَ بالله يقولون» على الوَجْهِ الأول، وهو أنَّ ﴿ بِأَللَّهِ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿ وَسَيَحَلِفُونَ ﴾ .

يقولونَ: لا تَبعِدْ وهُم يدفنونني وأينَ مكانُ البُّعْـدِ إلا مَكانِــيا

انظره في: «المحرَّر الوجيز» لابن عطية (٣: ٢٠٤)، و «لسان العرب»، مادة (بعد).

<sup>(</sup>١) لم أقف عليه عند غير الزمخشري، ونحوُّه قول مالك بن الرَّيْب المازني:

 <sup>(</sup>٢) واللغتانِ في كتابِ الله عَزَّ وجَلَّ علىٰ قِراءة حَفْص، فَضْلاً عن غيرها ـ ، فمِنَ الأولىٰ: قولُه تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِمَانَيْنَكُمَا بَعِدَتْ نَـمُودُ ﴾ [هود: ٩٥]، ومِنَ الثانية: هذهِ الآيةُ: ﴿بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ ٱلشُّقَةُ ﴾.

<sup>(</sup>٣) تحرف في (ح) إلى: «المقصود»، والمثبت من (ط) و(ف).

<sup>(</sup>٤) ذكره أبو تمام في «الحماسة» ص٩٥١، ولم يُسَمِّ قائله، وعزاه أبو الفتح المطرزي في «المُعرِب»، مادة (أبد)، إلى خلف بن خليفة. وحَدَثانُ الدَّهْر: نوائبه، كما في «لسان العرب»، مادة (حدث).

والقولُ مُرادٌ في الوجهين، أي: سيَحلِفُونَ ـ يعني: المُتخلِّفينَ ـ عِندَ رُجُوعِكَ مِن غَزْوةِ تبوكٍ مُعتَذِرين؛ يقولون: بالله لوِ استَطَعْنا لَخَرَجْنا معكم، أو: سيَحلِفُونَ بالله ويقولون: لو استَطَعْنا.

وقولُه: ﴿ لَخَرَجُنَا﴾ سَدَّ مَسَدَّ جوابي القَسَم و ﴿ لَوِ ﴾ جميعاً، والإخبارُ بها سوفَ يكونُ بعدَ القُفُول؛ مِن حَلِفِهم واعتِذارِهم، وقد كان: مِن جُملةِ المُعجِزات، ومعنىٰ «الاستِطاعة»: استِطاعةُ العُدَّة، أو استِطاعةُ الأبدان، كأنهم تمارضوا.

وقُرِئ: «لَوُ استَطَعْنا»، بضَمِّ الواو؛ تشبيهاً لها بواوِ الجمعِ في قوله: ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ ﴾ [البقرة: ٩٤].

﴿ يُمْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ ﴾ إما أن يكونَ بَدَلاً مِن ﴿ سَيَعْلِفُونَ ﴾، أو حالاً بمعنى: مُهلَكِين، والمعنى: أنهم يُوقِعُونَها في الهلاكِ بحلفِهم الكاذب، وما يحلفونَ عليه مِن التَّخَلُّف، ويحتملُ أن يكونَ حالاً مِن قوله: ﴿ لَحَرَجْنا ﴾ أي: لَخَرَجْنا مَعَكُم وإنْ أهلكنا أنفُسنا، وألقَيْناها في التَّهلُكة بها نُحمِّلُها مِنَ المسير في تلكَ الشُّقَّة، وجاء به على لفظِ الغائب، لأنه مُخبِرٌ عنهم، ألا ترى أنه لو قيل: سيَحلِفُونَ بالله لو استطاعوا لخرجوا، لكانَ سَديداً، يُقال: حَلفَ بالله ليَفعَلَنَّ ولأَفعَلَنَّ ، فالغيبةُ على حُكم الإخبار، والتكلُّمُ على الحكاية.

قوله: (سَدَّ مَسَدَّ جَوابَي القَسَم و ﴿لَوِ ﴾ جميعاً): نحوه: لئنْ أكرَمْتَني لأكرَمْتُك.

قوله: (وجاء به على لفظِ الغائب، لأنه مُخبِرٌ عنهم)، يعني: ﴿يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ ﴾ حالٌ مِن ضمير الجماعةِ في ﴿ لَخَرَجْنَا ﴾، وإنِ اختَلفا حِكايةً وغَيْبة، لأنه على سَبيلِ الإخبارِ عنهم، لأنه قال: ﴿ وَاللّهِ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿ وَسَيَحْلِفُورَ ﴾ ، أو هو مِن جُملةِ كلامِهم، والقولُ مُرادٌ في الوجهَين » وإذا كانَ هذا مَقُولاً لقولِم احتَمَلَ الوجهَين، فلو حُكِيَ لفظُهم لقيل: وإنْ أهلكُنا أنفُسَنا، ولكنْ جِيءَ بمعناه، فقيل: ﴿ يُهْلِكُونَ ﴾ ، كما يُقال: حَلفَ بالله لأفعَلَنَّ ولَيفعَلَنَّ، فالغَيبةُ في الآية على حُكمِ الإخبار، والتكلُّم في المِثال (١) على حُكمِ الحِكاية.

<sup>(</sup>١) يعنى: قوله: «لأفعَلَنَّ» في المثالِ الذي ذَكَرَه.

[﴿ عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ اللَّذِينِ ﴾ [٤٦]

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ ﴾ كِنايةٌ عنِ الجِناية، لأنَّ العَفْوَ رادِفٌ لها، ومعناه: أخطأتَ وبئسَ ما فَعَلت، و ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ بيانٌ لِمَا كُنِيَ عنه بالعفو، .....

قوله: (﴿ عَفَا ٱللّهُ عَنكَ ﴾ كنايةٌ عن الجِناية): وهو كذلك، ونحوه ما يُعزىٰ إلىٰ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه في قولِه: «أولُ الوقتِ رضوانُ الله، وآخِرُه عَفْوُ الله»: «إنَّ العَفْوَ مُؤذِنٌ بَسَبْقِ الذَّنْب». لكنَّ قولَه: «أخطأتَ وبئسَ ما فَعَلت» خطأٌ فاحِشٌ، وبئسَ ما فَعَل، ولا أعلَمُ كيفَ ذَهَبَ إلىٰ هذا القولِ الشنيع، وإنه العَلَمُ في استِخراجِ لطائفِ المعاني، وذَهَبَ عنه أنَّ في أمثالِ هذهِ الإشارات \_ وهي تقديمُ العَفْوِ علىٰ الذَّنْب \_ إشعاراً بتعظيمِ المُخاطَبِ وتوقيرِه وتوقيرِه وتوقيرِ حُرْمتِه، قال عليُّ بنُ الجهم يُخاطِبُ المُتوكِّل، وقد أَمَرَ بنَفيِه:

وعن سُفيانَ بنِ عُيَنة: «انظُرُوا إلى هذا اللَّطْف، بدأ بالعَفوِ قبلَ أن يُعيِّرُه (٢) بالذَّنب»، وأمثالُ هذا الذَّنبِ مما يُتَمَنَّىٰ حُصولُه، ألا ترى إلى قولِ بعضِ الصَّحابةِ عندَ نُزُولِ قولِه تعالىٰ: ﴿إِذَ هَمَّت طَّآبِفَتَانِ مِنكُمُ أَن تَفَّشَكُ وَلَيْهُمَا ﴾ [آل عمران: ١٢٢]: «ما يَسُرُّنا أنَّا لم نَهُمَّ بالذي هَمَمْنا به، وأخبَرَنا اللهُ بأنه وَلِيتُنا» (٣).

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «ابن العلا»، ولم أقف عليه هكذا في مصدر من مصادره، وقافيةُ ما بعده تُحتَّمُ كونَه تحريفاً، والتصويبُ من «عيون الأخبار» لابن قتيبة (١: ١٠١)، و«نفح الطيب» (١: ٥٩٥).

على أنه في «عيون الأخبار» بلفظ: «تعوذُ بعفوك أن أبعدا»، وفي «نفح الطيب»: «ألا رحمة تجود بعفوك».

<sup>(</sup>٢) كذا في (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٥٥)، والظاهرُ أنَّ المُؤلِّفَ يَنقُلُ منه، وفي (ح) و(ف): «يسره»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (آل عمران: ١٢٢)، وتَقَدَّمَ عند الزمخشريِّ في تفسير الآية ١٢٢ من سورة آل عمران (٤: ٧٤٧).

ومعناه: ما لَكَ أَذِنتَ لهم في القُعُودِ عن الغَزْوِ حينَ استأذنوك، واعتلُّوا لكَ بعِلَلِهم، وهَلَّا استَأْنيتَ بالإذن، ﴿حَقَّ يَتَبَيَّنَ لَكَ ﴾ مَنْ صَدَقَ في عُذْرِهِ ممن كَذَبَ فيه. وقيل: شيئانِ فعَلَهما رسولُ الله ولم يُؤمَرْ بهما: إذنه للمُنافِقين، وأَخْذُهُ من الأَسَارِي، فعاتبه الله.

[﴿ لَا يَسْتَغَذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ أَن يُجَلِهِدُوا بِٱمْوَلِهِمْ وَأَنْفُسِهِمُّ وَٱللَّهُ عَلِيمُ إِلَّالُمُنَّقِينَ ﴾ ٤٤]

﴿ لَا يَسْتَتْ فِي أَنْ كَا لِيسَ مِن عادةِ المُؤمنينَ أَن يَستأذِنوكَ فِي أَن يُجاهِدُوا، ......

قال السَّجَاوَنْدي: ﴿عَفَا اللَّهُ ﴾: تعليمُ تعظيمِه صَلَواتُ الله عليه، ولولا تصديرُ العَفوِ في العِتاب لَــَا قامَ بصَوْلةِ الخِطاب، وربما يُستَعمَلُ فيما لم يَسبِقْ به ذنب، ولا يُتَصَوَّر، كما تقولُ لــمَنْ تُعظِّمُه: عفا اللهُ عنكَ ما صَنَعتَ في أمري؟ ورضيَ اللهُ عنكَ ما جَوابُكَ عن كلامي؟

ومنه ما روى المُصنِّفُ<sup>(۱)</sup> عن النبيِّ ﷺ: «لقد عَجِبتُ مِن يُوسُفَ وكَرَمِهِ وصَبْرِه، واللهُ يَغفِرُ له، حينَ سُئِلَ عنِ البقراتِ العِجافِ والسِّهان، ولو كنتُ مَكانَه ما أخبرتُهم حتىٰ أشتَرِطَ أَنْ يُخرِجُونَ»، الحديثُ مذكورٌ في سورة يُوسُف، وهو لا يُشعِرُ إلا بالتعظيم.

قال الإمام: «يُحمَلُ قولُه: ﴿ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ علىٰ تَـرْكِ الأَوْلَىٰ والأكمَل، ولا سِيَّمـا هذه الواقعةُ مِن جِنسِ ما يَتَعلَّقُ بالاجتهاد» (٢)، وغايتُه: أنه صَلَواتُ الله عليه ما أصابَ فيه، فذَخَلَ تحتَ قولِه: «مَنِ اجتَهَدَ وأخطأً فله أجر» (٣).

قوله: (وهَلَّا استَأْنيَتَ بالإِذْن)، النهاية: «استَأْنيتُ، أي: انتظرتُ وتَرَبَّصْت. ويُقال: آنيتُ وأنيتُ وتَانَّيتُ واستأنيت».

قوله: ﴿ لَا يَسْتَغَذِنُكَ ﴾ ليسَ مِن عادةِ الْمؤمنين): نفيُ العادةِ مُستفادٌ مِن نفي فِعلِ المُستَقبَلِ المُرادِ به الاستِمرار، على نحو: فُلانٌ يَقري الضَّيفَ ويَـحْمي الـحَريم.

<sup>(</sup>١) في تفسير الآية ٥٠ من سورة يوسف (٨: ٣٦٣)، وانظر تخريجه هناك.

<sup>(</sup>٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٥٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٧٣٥٢) من حديث عمرو بن العاص.

وكانَ الخُلَّصُ مِنَ المُهاجِرينَ والأنصارِ يقولون: لا نَستأذِنُ النَّبِيَّ ﷺ أبداً، ولَنُجاهِدَنَّ أبداً معَه بأموالنا وأنفُسِنا. ومعنى ﴿أَن يُجَنِهِدُوا ﴾: في أن يُجاهِدُوا، ......

قوله: (﴿ أَن يُجَدِهِ دُوا ﴾: في أَنْ يُجاهِدُوا): قال الزَّجَّاج: «مَوضِعُ ﴿ أَن ﴾ نَصْب، المعنى: لا يَستَأذِنُكَ هؤلاءِ في أَن يُجاهِدوا، فحَذَفَ الجارَّ وأوصَل (١٠)، والمعنى: ليسَ مِن شأنِ المؤمنين أن يَستَأذِنُوكَ في أمرِ الجِهاد، لأنَّ عادتَهم أن يكونوا مُتَرَصِّدِينَ مُرابِطينَ باذِلينَ أرواحَهم في سبيلِ الله.

روينا عن مسلم (٢) عن أبي هُريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مِن خَيـرِ مَعَاشِ الناسِ لهم رجلٌ مُمسِكٌ بعِنانِ فَرَسِهِ في سبيلِ الله يَطيرُ علىٰ مَتْنِه، كُلَّما سَمِعَ هَيْعةً ـ أو: فَزَعاً ـ طارَ علیٰ مَتْنِه، يبتغي القَتلَ أو الموتَ مَظانَّه». ومثلُه قولُ الحماسيّ:

لا يَسألونَ أخاهُمْ حينَ يَندُبُهُمْ في النائباتِ على ما قالَ بُرْهانــا(٣)

وعلىٰ هذا معنىٰ قوله: «كراهة أن يُجاهِدُوا»: يعني: لا يَستَأذِنُونَكَ لأجل كراهةِ المجاهَدة، فإن مَن يستَأذنُ إنها يستَأذنُ لأنه يكرهُ المجاهَدة، فالنفيُ داخلٌ على الفعل المُعلَّل، ثم أكَّدَ اللهُ المعنى بقوله: ﴿ إِنَّمَايَسَّتَقَذِنُكَ (٤) ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِأَللَّهِ (٥) ﴾ [التوبة: ٤٥].

<sup>(</sup>١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٠٥٠).

<sup>(</sup>٢) في الصحيحه (١٨٨٩).

<sup>(</sup>٣) البيتُ لقُرَيط بن أُنيف العنبري، انظر: «الحماسة» ص١١.

<sup>(</sup>٤) من قوله: «لأجل كراهة المجاهدة» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

<sup>(</sup>٥) الذي يَتَلَخَّصُ من التفاسير في هذه الآية: أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿ لَا يَسْتَتَّفِونَكَ ٱلَّذِينَ يُوِّمِنُونَ عِاللَّهِ وَٱلْيُوْمِ ٱلْآنِ يَكُونَ مُتعلَّقُ الاستِئذانِ قولَه: ﴿ أَن يُجَلِهِدُوا ﴾، والتقدير: لا يَستَأذِنُكَ المؤمنون في الجهاد، أو يكونَ مُتعلَّقُ الاستِئذانِ محذوفاً، والتقديرُ: لا يَستَأذِنُكَ المؤمنون في التخلُّفِ كراهة الجهاد، أو: لا يَستَأذِنُكَ المؤمنون في التخلُّفِ كراهة الجهاد. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥: ٤٩)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٤٨)، و«روح المعاني» للألوسي (١٠: ١١٠).

أو: كراهةَ أن يُجاهِدُوا، ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمُ الْمِالْمُنَّقِينَ ﴾ شهادةٌ لهم بالانتظامِ في زُمْرةِ المتقين، وعِدَةٌ لهم بالانتظامِ في زُمْرةِ المتقين، وعِدَةٌ لهم بأجزَلِ الثواب.

[﴿ إِنَّمَا يَسْتَغَذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ وَاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَٱرْتَابَتَ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَثَرَدُونَ \* وَلَوْ أَرَادُوا ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهِ ٱللّهُ الْمِعْمَةُ وَلَكِن كَرْمُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمُ إِلّا الْمُعَافَهُمْ فَشَبَطَهُمْ وَقِيلَ أَقْصُدُوا مَعَ ٱلْقَسَعِدِينَ \* لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَّا زَادُوكُمُ إِلّا خَبَالًا وَلَا وَضَعُوا خِلْلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِئْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّعُونَ لَمُمُ وَاللّهُ عَلِيمُ الْفَلْدِلِمِينَ \* لَقَدِ ٱلنَّعَوَّا ٱلْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَكَلّبُوا لَكَ ٱلْأَمُورَ حَتَّى جَاءَ ٱلْحَقُ وَظَهِرَ أَمْرُ اللّهِ وَهُمْ كَرِهُونَ ﴾ ٤٥-٤٥]

قال صاحبُ «الانتصاف»: «لا ينبغي لأحد أن يَستأذِنَ أخاه في فِعلِ معروف، ولا للمُضيفِ أن يَستأذِنَ أخاه في فِعلِ معروف، ولا للمُضيفِ أن يَستأذِنَ ضَيفَه في تقديم الطعام إليه، وذلك أمارةٌ على التكلُّف، ووَصَفَ اللهُ الخليلَ عليه السَّلامُ بقوله: ﴿ فَرَاعَ إِلَى آهَلِهِ ٤ ﴾ [الذرايات: ٢٦]، أي: ذَهَبَ خُفْيةٌ، فأتى بعِجلٍ سَمينِ مِن أَجوَدِ ما عندَه، فهذا ما يجبُ أن يُتأذَّبَ به، وأشَدُّ مِن هذا التثاقُلُ عنِ الخروجِ بعدَ الطَّلَب »(١).

قوله: (﴿وَاللَّهُ عَلِيمُ اللَّهُ عَلِيمُ اللَّهُ عَلِيمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىمُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّا الللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

وأما العِدَةُ: فإنَّ مُقتَضَىٰ العِلمِ بعدَ ذِكرِ أعمالِ العِبادِ خيراً أو شـراً، إما الوعدُ بالثوابِ أو الوعيدُ بالعِقاب.

<sup>(</sup>١) «الانتصاف» لابن المُنتِّر (٢: ١٩٢) بحاشية «الكشاف».

<sup>(</sup>٢) أي: وَعْدٌ، يُقال: وَعَدَهُ وَعْداً وعِدةً.

<sup>(</sup>٣) في الأصول الخطية: «فيدخلوا».

﴿ إِنَّمَا يَسْتَتَّذِنُكَ ﴾ يعني: المُنافِقين، وكانوا تسعة وثلاثينَ رجلاً، ﴿ يَتَرَدُّدُونَ ﴾ عبارةٌ عن التَّحيُّر، لأنَّ التَّرَدُّدَ دَيْدَنُ المُتحيِّر، كها أنَّ الثباتَ والاستِقرارَ دَيْدَنُ المُستَبصِر، وقُرِئ: «عُدَّهُ»؛ بمعنىٰ: عُدَّتَه، فَعَلَ بـ «العُدَّقِ» ما فَعَلَ بـ «العِدَقِ» مَنْ قال:

### وأخلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدُوا

مِن حَذْفِ تاءِ التأنيث، وتعويضِ المُضافِ إليه منها، وقُرِئ: «عِدَّة»، بكَسْرِ العينِ بغير إضافة، و«عِدَّهُ» بإضافة.

فإن قلتَ: كيفَ مَوقِعُ حرفِ الاستِدراك؟ قلتُ: لمَّا كانَ قولُه: ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا اللَّهُ اللْمُوالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُواللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُوالِمُ اللْمُوالِمُولِمُ اللْمُولِمُ اللْمُولِمُ اللْمُولُولُولُولُولُول

قوله: (عُدَّهُ، بمعنىٰ: عُدَّتِه)، قال ابنُ جِنِّي: «سُمِعَ محمدُ بنُ عبدِ المَلِكِ يقرأُ بها، وطريقُه: أن يُراد: ولو أرادوا الخروجَ لأعَدُّوا له عُدَّتَه، أي: تَأهَّبُوا له، إلا أنه حَذَفَ تاءَ التأنيث، وجَعَلَ هاءَ الضمير كالعِوَضِ منها» (١).

قوله: (وأخلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا): أُولُه:

إنَّ الخليطَ أجَدُّوا البَينَ فانجَرَدُوا(٢)

«الخليط»: كالنَّديمِ والمُنادِم، و«الانجراد»: المُضِيُّ في الأمر.

<sup>(</sup>١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٢).

<sup>(</sup>٢) البيت للفضل بن عباس بن عُتبة بن أبي لهب، كها في «لسان العرب»، مادة (وعد)، وانظر الكلام على محل الشاهد فيه فيها ألحقه الأستاذ محمد محبي الدين عبد الحميد آخر «شرح ابن عقيل» (٤: ٦٢٣)، بعنوان «تكملة في تصريف الأفعال».

ونَصَّ ابنُ الأنباري - كما في «اللسان» على أنَّ «عِدَىٰ» تُكتب بالياء، يعني: بالألف التي على صورة الياء.

كأنه قيل: ما خَرَجُوا ولكنْ تَثبَّطُوا عن الخروجِ لِكراهةِ انبِعاثِهم، كما تقول: ما أحسَنَ إليَّ زيد، ولكنْ أساءَ إليَّ، ﴿فَثَبَّطَهُمُ ﴾: فكسَّلَهم وخَذَّهُم وضَعَّفَ رغبتَهم في الانبعاث.

﴿وَقِيلَ اَقَعُدُواْ ﴾ جَعَلَ إلقاءَ الله في قُلُوبِهم كراهةَ الخروجِ أمراً بالقُعُود، وقيل: هو قولُ الشَّيطانِ بالوَسْوَسة، وقيل: هو قولُم لأنفُسِهم، وقيل: هو إذنُ رسولِ الله ﷺ لهم في القُعُود.

فإن قلتَ: كيفَ جاز أن يُوقِعَ اللهُ تعالىٰ في نفوسِهم كراهةَ الخروجِ إلىٰ الغَزْو، وهي قبيحة، وتعالىٰ اللهُ عن إلهامِ القبائح؟ قلتُ: خُرُوجُهم كانَ مَفسَدة؛ لقوله: ﴿ لَوَ خَرَجُواْ فِيكُمْ مَا زَادُوكُمُ إِلَّا خَبَالًا ﴾، فكانَ إيقاعُ كراهةِ ذلكَ الخروجِ في نفوسِهم حَسَناً ومَصلَحة.

قوله: (كأنه قيل: ما خَرَجُوا ولكنْ تَثبَّطُوا عنِ الخروج لكراهةِ انبِعاثِهم): جَعَلَ فِعلَ العبدِ أصلاً في الاعتبار، وذلك أنَّ «لكنْ» تقتضي مُغايرةَ ما قبلَها لِمَا بعدَها، وفي التنزيل<sup>(۱)</sup>: أحدُ المُتغايِرَينِ مِن جانبِ العبد، والآخرُ مِن جانبِ الرَّبّ، والمصنَّفُ اعتَبرَ المُتغايرَينِ مِن جانبِ العبد.

وأما تقريرُه على رأينا (٢): لو أراد الله خُرُوجَهُم لجعَلَهم مُريدِينَ للخُروج، فيستَعِدُّونَ عُدَّتَه، ولكنْ أرادَ تثبيطَهم. وهذا التقديرُ أولى، لأنَّ قوله: ﴿وَقِيلَ القَّعُدُواْ مَعَ ٱلْقَلَعِدِينَ ﴾، إنها أُردِفَ ليُؤكِّدَ هذا المعنىٰ، ويُوجِبَ تأويلَ المُستدرك، وإنها أسندَ عَدَمَ إرادةِ الخروجِ إليهم، والكراهة إلى الله تعالىٰ، لأنَّ المقامَ التوبيخيَّ يقتضي النعيَ عليهم، ونحنُ إنْ قُلنا بخَلْقِ الأفعالِ فلا نقولُ بنفي الاستِطاعةِ والكَسْب، والذي يَدُلُّ على التوبيخِ قوله: ﴿وَقِيلَ اقْعُدُواْ مَعَ المرضىٰ والزَّمْنىٰ والنِّساء، وجِيءَ بلفظِ ما لم يُسَمَّ فاعله؛ طَرْداً لهم وبعُداً عن مَظانٌ الزُّلْفىٰ.

<sup>(</sup>١) أي: في الآية الكريمة، وهي قولُه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُــُرُوجَ لَأَعَدُواْ لَهُ عُدَّةً وَلَكِكن كَــِهِ ٱللّهُ ٱلنِّمَـاثَهُمْ فَشَبَطَهُمْ ﴾، وفيها: الفعلُ السابقُ لـ «لكنْ» فعلُ العبد، والفعلُ اللاحقُ لها: فعلُ الرَّبّ.

<sup>(</sup>٢) أي: على مذهب أهل السنة والجماعة في القول بأنَّ أفعالَ العبد كاثنةٌ بإرادة الله وخَلْقِه، والعبدُ مُكتَسِبٌ لها.

فإن قلت: فلِمَ خُطِّئ رسولُ الله عَلَيْ في الإذنِ لهم فيها هو مَصلَحة؟ قلتُ: لأنَّ إذنَ رسولِ الله عَلَيْ هم لم يَكُنْ للنَّظَرِ في هذهِ المُصلَحة، ولا عَلِمَها إلا بعدَ القُفُولِ بإعلامِ الله تعلىٰ، ولكنْ لأنهم استأذنُوهُ واعتذروا إليه، فكانَ عليه أن يَتفحَّصَ عن كُنْهِ مَعاذيرِهم، ولا يَتَجوَّزَ في قَبولِها، فمِن ثَمَّ أتاه العِتاب، ويجوزُ أن يكونَ في تَرْكِ رسولِ الله عليه الإذنَ لهم مَعَ تثبيطِ الله إياهُم مَصلَحةٌ أخرىٰ، فبإذنِهِ لهم فُقِدَتْ تلكَ المصلحة، وذلك أنهم إذا ثَبَّطَهم اللهُ فلم يَنبَعِثُوا، وكانَ قُعُودُهم بغير إذنٍ مِن رسولِ الله عليه، قامت عليهم الحجَّة، ولم تبقى لهم مَعذِرة، ولقد تَدَارَكَ اللهُ ذلكَ حيثُ هَتكَ أستارهم، وكَشَفَ أسرارهم، وشَهِدَ عليهم بالنِّفاق، وأنهم لا يُؤمِنُونَ بالله واليومِ الآخِر.

فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿مَعَ ٱلْقَدَعِدِينَ ﴾؟ قلتُ: هو ذمٌّ لهم، وتعجيز، وإلحاقٌ بالنِّساءِ والصِّبيانِ والزَّمْنى الذينَ شأنُهمُ القعودُ والجُثومُ في البيوت، وهم القاعِدونَ والخالِفونَ والخوالِف، ويُبيِّنُه قولُه تعالىٰ: ﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ ٱلْخَوَالِفِ ﴾ [التوبة: ٨٧، ٩٣].

وأما بيانُ التمثيلِ في ﴿ وَقِيلَ اقْعُدُوا ﴾: فإنه تعالى جَعَلَ خَلْقَ داعيةِ القُعُودِ فيهم بمنزلةِ الأمرِ والقولِ الطالبِ للفِعل، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهُمُ اللّهُ مُوتُوا ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أي: أماتَهم، وقولُه: ﴿ إِنَّمَا آمَرُهُ ۚ إِذَا آرَادَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيكُونُ ﴾ [يس: ٨٦]، وهو المُرادُ مِن قولِه: ﴿ جَعَلَ إِلْقاءَ الله في قُلوبِهم كراهة الخروجِ أَمْراً بالقُعود».

قوله: (فلِمَ خُطِّعَ): جاء بالفاء مُنكِراً، أي: إذا جازَ إسنادُ كراهةِ الخروج إلى الله تعالى، فلِمَ لا يجوزُ الإذنُ مِنَ الرسولِ ﷺ؟ أجاب: أنه ﷺ ما أذِنَ لهم (١) بالقُعُودِ لتلكَ الحكمة، وهي أنَّ خُرُوجَهُم كان مَفسَدة، ولذلكَ أُنكِرَ عليه، ومن ثَمَّ فَسَّرَ ﴿ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ بقوله: «هَلَّا استأنيتَ بالإذنِ حتىٰ يَتَبيَّنَ لكَ مَنْ صَدَقَ في عُذْرِهِ مَّن كَذَبَ فيه».

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «ما أذِنَهم»!

﴿ إِلَّا خَبَالًا ﴾ ليسَ مِنَ الاستِثناءِ المُنقَطِعِ في شيء، كما يقولون، لأنَّ الاستِثناءَ المُنقَطِعَ هو أن يكونَ المُستَثنى مِن غير جِنسِ المُستَثنىٰ منه، كقولك: ما زادُوكُم خيراً إلا خَبَالاً، والمُستَثنىٰ منه في هذا الكلامِ غيرُ مذكور، وإذا لم يُذكر وقعَ الاستِثناءُ مِن أعمِّ العام، كأن قيل: العامِّ الذي هو «الشيء»، فكانَ استِثناءً مُتَّصِلاً؛ لأنَّ الخبالَ بعضُ أعمِّ العام، كأن قيل: ما زادُوكُم شيئاً إلا خَبَالاً، والخبال: الفسادُ والشَّرِ.

﴿ وَلَا تَوْضَعُواْ خِلَنَكُمُمْ ﴾: ولَسَعَوْا بينكم بالتضريبِ والنَّمائِمِ وإفسادِ ذاتِ البَيْن، يُقال: وَضَعَ البعيرُ وَضْعاً: إذا أسرَع، وأوضَعتُه أنا، والمعنىٰ: ولأوضَعُوا ركائبَهم بينكم، والمُراد: الإسراعُ بالنَّمائم؛ لأنَّ الراكبَ أسرَعُ مِنَ الماشي.

وقرأ ابنُ الزُّبير: «ولأَرْقَصُوا»؛ مِن: رَقَصَتِ الناقةُ رَقْصاً: إذا أسرَعَت، وأرقَصتُها، قال:

### والراقِصاتِ إلى مِنىٰ فالغَبْغَبِ

قوله: (ولأُوضَعُوا ركائبَهم بينكم، والمُرادُ: الإسراعُ بالنهائم): يعني: أنه مِنَ الاستِعارةِ التَّبَعيّة، شَبَّهَ سُرعةَ إفسادِهم لذاتِ البَيْن بالنهائم بسُرعةِ سَيْرِ الركائب، ثم استُعيرَ لها الإيضاع، وهو (١) للبعير، وأصْلُ الاستعارة: ولأُوضَعُوا ركائبَ نمائمِهم خِلالكم، ثم حَذَفَ النهائم، وأُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَها، كها قال: «ولأُوضَعُوا ركائبَهم»، لدلالةِ سِياقِ الكلامِ علىٰ أنَّ المُوادَ النميمة، ثم حَذَفَ الركائب.

قوله: (والراقِصاتِ إلى مِنى فالغَبغَبِ): أوله:

يا عام لو قَدِرَتْ عليكَ رِماحُنا(٢)

<sup>(</sup>١) من قوله: «بينكم والمراد» إلى هنا، سقط من (ف).

 <sup>(</sup>۲) في (ط): «ألا والغادياتُ غداةَ جمع»، وفي (ح): «ألا الغادياتُ غداةَ جَمْع»، وفي (ف): «الغاديات غداة جمع»، وهذان الأخيران لا يستقيهان وزناً ولا معنى، والمُتبَتُ من «روح المعاني» للألوسي (١٠: ١١٢) نقلاً عن المؤلف، وهكذا هو في «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس، مادة (حسب).

وقُرِئ: «ولأَوْفَضُوا».

فإن قلتَ: كيفَ خُطَّ في المُصحَف: «ولا أَوْضَعُوا»، بزيادةِ أَلِف<sup>(۱)</sup>؟ قلتُ: كانتِ الفتحةُ تُكتَبُ أَلِفاً قبلَ الخطِّ العربي، والخطُّ العربيُّ اختُرعَ قريباً مِن نُزولِ القُرآن، وقد بقيَ مِن ذلكَ الألفُ أثرٌ في الطِّباع، فكتَبوا صُورةَ الهمزةِ أَلِفاً، وفَتحَتَها أَلِفاً أخرىٰ، ونحوه: ﴿أَوْ لَأَاذْبَعَنَهُ وَ﴾ [النمل: ٢١].

﴿ يَبَغُونَكُمُ ٱلْفِئْنَةَ ﴾: يُحاوِلُونَ أَنْ يَفْتِنُوكُم بأَن يُوقِعُوا الخِلافَ فيا بينكم، ويُفسِدُوا نيَّاتِكُم في مَغْزاكم، ﴿ وَفِيكُرُ سَمَّعُونَ لَهُمٌ ﴾ أي: نَمَّامُونَ يَسمَعُونَ حَدِيثَكُم فَيُنْ فَيُطيعُونَهُم. فينَقُلُونَه إليهم، أو: فيكُم قومٌ يَسمَعُونَ للمُنافِقينَ ويُطيعُونَهم.

﴿ لَقَدِ ٱبْتَغَوَّا ٱلْفِتْ نَةَ ﴾ أي: العَنَتَ ونَصْبَ الغَوائِلِ والسَّعْيَ في تشتيتِ شَملِك ....

«الغَبغَب»: المَنحَرُ بمِني، وهو جُبَيل.

قوله: (ولأُوفَضُوا): الوَفْض: العَجَلة، وأوفَضَ واستَوفَض: استَعجَل.

قوله: (كانتِ الفتحةُ تُكتَبُ ألفاً) إلىٰ آخره: كلامُ الزَّجَّاجِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (في مَغْزاكُم): أي: مَقصِدِكم، الأساس: «أغزىٰ (٣) الأميرُ الجيش، ومِنَ المجاز: غَزَوتُ بقَوْلي كذا، أي: قَصَدتُه، وما أغزُو إلا السَّدادَ فيها أقول».

قوله: (العَنَت): هو الوقوعُ في أمرٍ شاقّ.

قوله: (الغوائل)، النهاية: «الغائلة: صفةٌ لخَصْلةٍ مُهلِكة»، وجَمعُها: غوائل.

<sup>=</sup> وقائلُه نُهيكةُ الفَزَاري، انظر: «الصحاح» للجوهري، مادة (حسب)، مع التعليق عليه.

<sup>(</sup>١) وهو في المصاحف المتداولة في أيامنا من غير زيادة ألف، أما المثال الآي: ﴿ أَوْ لِاَ أَذْ بَحَنَهُ وَ ﴾: فبزيادة الألف، قال أبو عمرو الداني في «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» ص ٥١: «اختلفت المصاحف في الذي في النول».

<sup>(</sup>٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٥١).

<sup>(</sup>٣) في الأصول الخطية: «غزا»، والمُثبَت من «أساس البلاغة»، مادة (غزو).

وتفريقِ أصحابِكَ عنك، كما فَعَلَ عبدُ الله بنُ أُبِيِّ يومَ أُحُدٍ حينَ انصَرَفَ بمَنْ معه، وعن ابنِ جُرَيج: وَقَفُوا لرسولِ الله ﷺ على الثَّنيَّةِ ليلةَ العَقَبة، وهم اثنا عَشَرَ رَجُلاً لِيَفْتِكُوا به.

﴿ مِن قَبْـلُ ﴾: مِن قَبلِ غَزْوةِ تبوك، ﴿ وَقَـكَلَبُوا لَكَ ٱلْأَمُورَ ﴾: ودَبَّـرُوا لكَ الحِيلَ والمكايد، ودَوَّرُوا الآراءَ في إبطالِ أمرِك. وقُرِئ: ﴿ وقَلَبُوا ﴾ بالتخفيف، ﴿ حَتَى جَاءَ ٱلْحَقُ ﴾ وهو تأييدُكَ ونَصْرُك، ﴿ وَظَلَهَـرَ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾: وغَلَبَ دينُه، وعَلَا شَـرْعُه.

[﴿ وَمِنْهُم مَّن يَكُولُ أَثَذَن لِي وَلَا نَفْتِنِيَّ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواً وَإِنَ جَهَنَّمَ لَمُ

﴿ آَنَدُن لِي ﴾ في القُعُود، ﴿ وَلَا نَفْتِنِي ٓ ﴾: ولا تُوقِعْني في الفِتنةِ \_ وهي الإثم \_ ؛ بأنْ لا تأذَنَ لي، فإني إن تَخَلَّفتُ بغيرِ إذنِكَ أَثِمْت. وقيل: ولا تُلقِني في الهَلكة، فإني إذا خَرَجتُ مَعَكَ هَلَكَ مالي وعِيالي، وقيل: قال الحَدُّ بنُ قيس: قد عَلِمَتِ الأنصارُ أني مُستَهتَرٌ بالنِّساء، فلا تَفْتِنِي ببناتِ الأصفر، يعني: نساءَ الروم، ولكني أُعينُك بهالٍ فاتركني، وقُرِئ: (ولا تُفِتنِي من: أفتنَه.

قوله: (مُستَهَتَرٌ بالنِّساء)، الجوهري: «مُستَهتَرٌ بالشراب، أي: مُولَعٌ به، ولا يُبالي ما قيلَ فيه».

قوله: (أي: إنَّ الفِتنةَ هي التي سَقَطُوا فيها): التخصيصُ يُفيدُه معنىٰ تقديمِ الظَّرْفِ علىٰ علىٰ علىٰ علىٰ علىٰ علىٰ عَقْقِ ما بعدَها. عامِلِه، والتحقيقُ (١) مِن تصديرِ الجملةِ بأداةِ التنبيه، فإنها تَدُلُّ علىٰ تحقُّقِ ما بعدَها.

<sup>(</sup>١) أي: تحقيقُ الجملةِ بتوكيدها بـ ﴿إِنَّ ۗ فِي كلام الزخشريِّ مُستفادٌ من تصدير الآية بأداة التنبيه، وهي ﴿ أَلاَّ ﴾.

[﴿ إِن تُصِبُّكَ حَسَنَةٌ تَسُوُّهُم ۚ وَإِن تُصِبُّكَ مُصِيبَةٌ يَعُولُواْ قَدْ أَخَذْنَا اللَّهِ اللَّهِ الْمَانَا مِن قَبْلُ وَيَكَوَلُواْ قَدْ أَخَذْنَا مِن قَبْلُ وَيَكَوَلُواْ قَدْ أَخَذْنَا مِن قَبْلُ وَيَكَوَلُواْ وَهُمْ فَرِحُونَ ﴾ ٥٠]

﴿إِن تُصِبّك ﴾ في بعضِ الغزواتِ ﴿ حَسَنَةٌ ﴾ : ظَفَرٌ وغَنيمةٌ ﴿ تَسُوّهُم مَ وَإِن تُصِبّك مُصِيبَةٌ ﴾ : فَكُم و شِكَةٌ في بعضِها، نحو ما جَرَىٰ يومَ أُحُد، يَفرَحُوا بحالهِم في الانجِرافِ عنك، و ﴿ يَ تُحُولُواْ قَدَّ أَخَذَنَا آمَرَنَا ﴾ أي: أَمْرَنَا الذي نحنُ مُتّسِمُونَ بهِ في الانجِرافِ عنك، و ﴿ يَ تُحُولُواْ قَدَّ أَخَذَنَا آمَرَنَا ﴾ أي: أَمْرَنَا الذي نحنُ مُتّسِمُونَ بهِ مِنَ الحذرِ والتيقُظِ والعَمَلِ بالحزم، ﴿ مِن قَبْلُ ﴾ : مِن قَبلِ ما وَقَع، وتَولَّوْا عن مَقامِ التَّحَدُّثِ بذلك والاجتِهاع له، إلى أهاليهم، ﴿ وَهُمُ مَورِحُونَ ﴾ : مسرورون، وقيل: تَولَّوْا: أَعرَضُوا عن رسولِ الله ﷺ.

[﴿ قُلُ لَن يُصِيبَ نَآ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَـنَنَأَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَـتَوَكَّلِ الْمُؤْمِـنُونَ﴾ ٥١]

قرأ ابنُ مسعود: «قُلْ هَلْ يُصِيبُنا»، وقرأ طَلْحة: «هَلْ يُصَيِّبُنا» بتشديدِ الياء، ....

قوله: (أي: أَمْرَنا الذي نحنُ مُتَّسِمُونَ به): يعني: المُرادُ بالأمر: الشأن، أي: شأنُنا وعادتُنا الحَزْمُ والتيقُّظُ في الأمور، وقد أخَذْنا شأننا، نحو، قولُه تعالى: ﴿وَخُذُواْ حِذْرَكُمْ ﴾ [النساء: ١٠٢].

قوله: (وقرأ طلحة: «قُلُ<sup>(۱)</sup> هل يُصَيِّبنا» بتشديدِ الياء): قال ابنُ جِنِّي: «ظاهرُ أمرِ عَينِ «أصابَ يُصيب» أنها واو، ولذلك قالوا في جَمعِ «مُصيبة»: «مَصاوِب» بالواو، وهي القَويَّةُ الفاشِية (٢)، فأما «مَصائب» \_ بالهمز \_ فغَلَطٌ مِنَ العرب، كهَمْزِهم: رَثَأَتُ زَوْجي وحَلَّاتُ السَّويق (٣).

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، ولفظة «قل» لم ترد في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في النسخ المطبوعة منه، لكنها وردت في نصِّ «الكشاف» من (ط).

<sup>(</sup>٢) كذا في «الأصول الخطية»، وفي «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٤): «القياسية»، ولكُلِّ منهما وجهُه.

<sup>(</sup>٣) أي: رَثَيتُ زوجي وحَلَّيتُ السَّويق، الأول من الرثاء، والثاني من التحلية، وانظر: "الخصائص" لابن جني (٣: ١٤٦) (باب في شواذ الهمز)، و(٣: ٢٧٩) (باب في أغلاط العرب)، و"لسان العرب" لابن منظور، مادة (حلا) و(رثا).

وأنا أرىٰ أن تكونَ «مصائب» جمع «مُصاب»، لأنَّ الألفَ وإن كان بَدَلاً مِنَ العين هنا تُشَبَّهُ بألفِ «رسالة»، التي يُقال في تكسيرها: «رسائل»، وذلكَ أنَّ الألفَ لا تكونُ أصلاً في الأسماءِ المُتمكِّنة (١)، ولا في الأفعال، وإنها تكونُ زائدةً أو بَدَلاً (٢)، وليسَت كذلكَ الواوُ والياء، لأنها قد تكونان أصلينِ في القبيلينِ جميعاً، كما قد تكونانِ بَدَلَينِ وزائدَتَين، فألفُ «مُصاب» لأنها قد تكونان أصلينِ في القبيلينِ جميعاً، كما قد تكونانِ بَدَلَينِ وزائدَتَين، فألفُ «مُصاب» و«مُصابة» أشبَهُ بالزائدةِ مِن ياءِ «مُصيبة» وواوِ «مَصُوبة»، فافهَم ذلك، فإنَّ أحداً لم يَذكُرْه.

وبعدُ، فقد مَرَّ بنا تركيبُ (ص ي ب) في هذا المعنى، فإنهم قالوا: أصابَ السَّهْمُ الهدَفَ يُصيبُه، كباعه يَبيعُه، ومنه قولُ الكُمَيت:

### أسهُمِي الصائباتُ والصُّيَّبُ(٣)

ومن هذا الأصْلِ قراءةُ طلحة: «يُصَيِّبَنا» بالياء؛ «يُفعِّلنا» منه، فـ«يُصَيِّب» على هذا كـ «يُسَيِّر» و«يُبيِّع»(٤).

وقد يجوزُ أيضاً أن يكونَ «يُصَيِّبَنا» مِن لفظِ (ص و ب)، إلا أنه بناه علىٰ: فَيْعَلَ يُفَيعِل، وأصلُه: يُصَوِّبُنا، فاجتَمَعَتِ الواوُ والياء، وسُبِقَتِ الياءُ بالسُّكون، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَت، فصارت: يُصَيِّنا» (٥).

#### واستبى الكاعِبَ العَقِيلةَ إذْ

<sup>(</sup>١) أي: المُعرَبة، كما في «التعريفات» للجرجاني ص٢٥.

<sup>(</sup>٢) أي: مُبدَلةً عن واو أو ياء.

<sup>(</sup>٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٤): «أسهمُها الصائداتُ والصُّيَّبُ»، وكذا هو في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (صيب)، واقتصروا جميعاً على الشَّطْر الأول منه، ولم يذكروا صَدْرَه، وهو ـ عليٰ ما في «روح المعاني» للعلامة الألوسي (١٠: ١١٥)\_:

والعَقِيلة: المرأةُ الكريمةُ النفيسة، كما في «النهاية» لابن الأثير (٣: ٢٨٢)، مادة (عقل).

<sup>(</sup>٤) تحرَّف في (ح) إلى: «على هذا التفسير ويتبع»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو الموافقُ لِمَا في «المحتسب».

<sup>(</sup>٥) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٤).

ووجهُه أن يكونَ «يُفَيعِل»، لا: «يُفعِّل»، لأنه مِن بناتِ الواو، كقولهم: الصَّوَاب، وصَابَ السَّهُمُ يَصُوب، ومَصَاوِب؛ في جَمْعِ «مُصِيبة»، فحَقُّ «يُفعِّل» منه «يُصَوِّب»، ألا ترى إلىٰ قولم: صَوَّبَ رأيه؟ إلا أنْ يكونَ مِن لُغَةِ مَنْ يقول: صَابَ السَّهمُ يَصِيب، ومن قوله:

### أسهُمي الصَّائباتُ والصُّيَّبُ

واللامُ في قوله: ﴿إِلَّا مَا كَتَبَ اللهُ لَنَا ﴾ مُفيدةٌ معنى الاختِصاص، كأنه قيل: لن يُصِيبَنا إلا ما اختَصَّنا اللهُ به، بإثباتِهِ وإيجابِهِ مِنَ النُّصْرةِ عليكم أو الشهادة، ألا ترى إلى قوله: ﴿هُوَ مَوْلَى اللَّهِ اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَامَنُواْ وَأَنَّ قوله: ﴿هُوَ مَوْلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمَا عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمَا عَلْمُ عَلَّه

والوجهُ أنَّ «فَعَلَ» في الكلام أكثرُ مِن «فَيعَلَ»، والمُصنِّفُ اختارَ الأوَّل.

قوله: (ألا ترى إلى قولِه: ﴿ هُو مَوْلَـننَا ﴾؟): يعني: ﴿ هُو مَوْلَـننَا ﴾ يُبيِّنُ أنَّ معنى اللام في ﴿ حَتَبَ اللهُ لَنَا ﴾ الاختِصاص، وتخصيصُ قولِنا: ﴿ لَن يُصِيبَـنَآ إِلَّا مَا حَتَبَ اللهُ لَنَا ﴾ بالنَّصْرةِ والشهادةِ دونَ الخِذْلانِ والشقاوةِ الأبديَّة، كما هو مصيرُ حالِكم؛ لأنَّا مُؤمِنونَ وأنَّ ﴿ اللهُ مَوْلَى اللهُ مَوْلَى المُمْ ﴾ [محمد: ١١].

قوله: (وحَقُّ المُؤمنينَ أَنْ لا يَتَوكَّ لُوا على غيرِ الله سُبحانَه وتعالى): يعني: قَدَّمَ صِلَةَ ﴿ فَلَيْتَوكَّ لِ ﴾ عليه ليُفيدَ التخصيص، ووَضَعَ المُؤمنينَ على إرادةِ الجنسِ مَوضِعَ ضميرِ المُتكلِّم؛ ليُؤذِنَ بأنَّ شأنَ المُؤمِنِ اختِصاصُ التَّوكُّلِ بالله، وجِيءَ بالفاءِ الجزائيَّة ليُشعِرَ بالترتُّب، أي: إذا كانَ لن يُصيبنا إلا ما اختَصَّنا اللهُ تعالىٰ به مِنَ النَّصْرةِ أو الشهادة، وأنه يَتَولَّى أَمْرَنا، فلنفعَلُ ما هو حَقُّنا مِنَ اختِصاصِه بالتوكُّل، وإليه الإشارةُ بقوله: «فليَفعَلُوا ما هو حَقُّهم»، كأنه تُوبِلَ قولُ المُنافقين: ﴿ قَدُ أَخَذُنَا أَمْرَنَا الذي نحنُ مُتَسِمُون به مِنَ الحذرِ والتيقُظِ والعملِ بالحزم» بهذه الفاصِلة، والمعنى: دأبُ المُؤمنينَ أنْ لا يَتَوكَّلُوا على حَزْمِهم وتيقُّظِ والعملِ بالحزم» بهذه الفاصِلة، والمعنى: دأبُ المُؤمنينَ أنْ لا يَتَوكَّلُوا على حَزْمِهم وتيقُّظِ أنفسِهم كها هو دأبُ المُنافقين ذلك، بل أن يَتَوكَّلُوا على الله وحدَه، ويُفوِّضُوا أمورَهم إليه.

[﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنِيَ يَنِّ وَنَحَنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُو ٱللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِنْدِهِ ۚ أَقَ بِأَيْدِينَ ۚ فَتَرَبَّصُوۤ إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ ﴾ ٥٦]

﴿ إِلّا إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَةِ ﴾: إلا إحدى العاقبتينِ اللَّتينِ كُلُّ واحدةٍ منها هي حُسْنى العواقِب، وهما النُّصْرةُ والشَّهادة، ﴿ وَنَحَنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ ﴾ إحدى السُّوْاتين مِنَ العواقِب، العواقِب، وهما النُّصْرةُ والشَّهادة، ﴿ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ ﴾ إحدى السُّوْاتين مِنَ العواقِب، إما ﴿ أَن يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنَ عِن عِن عِن عِن وهو قارعةٌ مِنَ السَّماء، كما نَزَلَتْ على عادٍ وثمود، ﴿ أَقَ ﴾ بعذابٍ ﴿ بِأَيْدِينَا ﴾ وهو القَتْلُ على الكُفْر، ﴿ فَتَرَبَّصُهُ وَاللَّهُ مِن عواقِبنا، ﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّتَربِصُونَ ﴾ ما هو عاقبتُكم، فلا بُدَّ أن يلقى كُلُنا ما يَرَبَّصُه لا يَتَجاوَزُه.

[﴿ قُلْ أَنفِقُواْ طَوَّعًا أَوْ كَرِّهًا لَن يُنَقَبَّلَ مِنكُمُّ إِنَّكُمْ كُنتُدٌ قَوِّمَا فَسِقِينَ ﴾ ٥٣] ﴿ أَنفِقُوا ﴾ يعني: في سبيلِ الله ووُجُوهِ البِرّ، ﴿ طَوَعًا أَوْ كَرَهًا ﴾ نصبٌ على الحال، أي: طائعينَ أو مُكرَهِين، فإن قلتَ: كيفَ أَمَرَهُم بالإنفاق، ثم قال: ﴿ لَن يُنقَبَّلَ مِنكُمْ ﴾؟ قلتُ: هو أمرٌ في معنى الخبر، كقوله: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَالَةِ فَلْيَمَّدُدُ لَهُ ٱلرَّمْنَ مَنَّا ﴾ [مريم: ٧٥]، ومعناه: لن يُتَقبَّلُ منكم، أنفقتُم طَوْعًا أو كَرْهاً .....

قوله: (إحدى الشُّوْأتين): قيل: القياس: السُّوائين، فإنَّ السُّوائي نقيضُ الحسني، فالمناسِبُ في مقابلةِ الحُسنَيين: هو السُّوائيين، نحو: حُبليَين، في تثنية: حُبْلي.

قوله: (ما ذكرنا مِن عَواقبنا): أي: النَّصْرة والشهادة، و «ما هو عاقبَتُكُم» أي: القارعةُ أو القَتْل. قوله: (وهو أمرٌ في معنى الخبر) كأنه قيل: «لن يُتقبَّلَ منكم أنفَقتُم طَوْعاً أو كَرْهاً»، ففَعَلَ بالأمرِ ما فَعَلَ بالاستفهام في قوله: ﴿سَوَآءُ عَلَيْهِمْ اَنْذَرْتَهُمْ أَمْلَمْ أَنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦]، أي: مُستَو عليهم إنذارُك أو عَدَمُ إنذارِك(١).

قوله: (﴿ فَلَيْمَدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ [مريم: ٧٥]): قال (٢): «أي: مَدَّ له الرحمنُ مدًّا وأمهَله،

<sup>(</sup>١) من قوله: «ما ذكرنا من عواقبنا» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) أي: الزمخشريُّ فيها سيأتي في تفسير الآية المذكورة من سورة مريم (١٠: ٨٥).

# ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿أَسْتَغْفِرٌ لَهُمْ أَوَ لَا شَتْغَفِرْ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقولُ الشاعر: أسِيئي بنا أو أحسِني لا مَلُومةٌ

أي: لن يَغفِرَ اللهُ لهم، استَغفَرتَ لهم أم لم تَستَغفِرْ لهم، ولا نَلُومُكِ أسأتِ إلينا أم أحسَنت.

فإن قلتَ: متى يجوزُ نحوُ هذا؟ قلتُ: إذا دلَّ الكلامُ عليه، كها جاز عكسُه في قولك: رَحِمَ اللهُ زيداً وغَفَرَ له. فإن قلتَ: لِمَ فَعَلَ ذلك؟ قلتُ: لِنُكْتةٍ فيه، .....

علىٰ لفظِ الأمر؛ إيذاناً بو بُحوبِ ذلك، وأنه مفعولٌ لا محالة».

قوله: (أسِيئي بنا أو أحسِني لا مَلُومة): تمامه:

### لدينا(١) ولا مَقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتِ (٢)

تقلُّ: أي: تُبخِض (٣). قال الزَّجَّاج: «معنى الآيةِ معنى الشَّرْطِ والجزاء، أي: إنْ أنفقتُم (٤) طائعَينَ أو مُكرَهَينَ لن يُتَقبَّل منكم، ومعنى البيت: أنه أعلَمَها أنها إنْ أساءَتْ أو إنْ أحسَنَتْ فهو على عَهْدِها» (٥).

<sup>(</sup>١) في (ح) و(ف): «لديّ»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الموافقُ لمصادر تخريج البيت.

<sup>(</sup>٢) البيت لكُثيِّر عَزَّة، كما سيُصرِّحُ به الزَّخشريُّ في سياقِ كلامِه، وانظر: «الأمالي» لأبي على القالي (٢: ٩٠١)، و «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٤٢٢)، و «عيون الأخبار» له (٢: ٣٣٠).

ويُضبَطُ قولُه: «ملومة» و«مقلية» بالرفع، على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لا أنتِ ملومةٌ ولا أنتِ مَقْلية، أي: مُبغَضة، يُقال: قليتُ الرَّجُلَ قِليَ، أي: أَبغَضتُه.

 <sup>(</sup>٣) إن تَقَلَّت: أي: إن تَبغَّضَتْ، بصيغة الغائب، وفيه التفاتٌ من صيغة الخطاب في أول البيت إلى صيغة الغيبة في آخره، ولذلك فسَّرَه المُؤلِّفُ بقوله: «تُبغِض» بصيغة الخطاب، رجوعاً إلى الأصل.

<sup>(</sup>٤) في (ف): «أنتم أنفقتم»، والمُثبتُ من (ط)، والجملة من قوله: «أي: تبغض» إلى قوله: «أنه أعلمها» ساقطة من (ح).

<sup>(</sup>٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٥٣).

وهي أنَّ كُثيِّراً كأنه يقولُ لِعزَّة: امتَحِني لُطْفَ مَحلَّكِ عِندِي وقُوَّةَ مَحَبَّتي لك، وعَامِلِيني بالإساءةِ والإحسان، وانظُري: هل تَتفاوَتُ حالي مَعَك، مُسيئةً كُنتِ أو مُحسِنة؟ وفي معناهُ قولُ القائل:

### أخوكَ الذي إِنْ قُمْتَ بِالسَّيْفِ عامِداً لِتَضْرِبَهُ لَم يَسْتَغِشَّكَ فِي الوَّدِّ

وكذلكَ المعنىٰ: أَنفِقُوا وانظُرُوا: هل يُتَقبَّلُ منكم؟ واستَغفِرْ لهم أو لا تَستَغفِرْ لهم وانظُر: هل ترىٰ اختِلافاً بينَ حالِ الاستِغفارِ وتَرْكِه؟

فإن قلتَ: ما الغَرَضُ في نفي التَّقبُّل؟ أهو تَـرْكُ رسولِ الله ﷺ تَقَبُّلَه منهم، ورَدُّه عليهم ما يَبذُلُونَ منه؟ أم هو كونُه غيرَ مقبولٍ عندَ الله تعالىٰ، ذاهِباً هَبَاءً لا ثوابَ له؟ قلتُ: يحتملُ الأمرين جميعاً.

وقوله: ﴿طَوَعًا أَوْ كَرَهًا ﴾: معناه: طائعينَ مِن غير إلزام مِنَ الله ورسوله، أو مُلزَمِين، وسُمِّيَ الإلزامُ إكراهاً، لأنهم مُنافِقون، فكان إلزامُهم الإنفاقَ شاقاً عليهم كالإكراه، أو: طائِعينَ مِن غير إكراهِ مِن رُؤَسائِكُم،

قوله: (وهي أنَّ كُثَيِّـراً كأنه يقول): وخلاصتُه: أنَّ النُّكْتةَ هيَ توخِّي إظهارِ نفي أن تَتَفاوَتَ الحالُ في أمرِ ثابتٍ يُزاوِلُ المُخاطَبَ خِلافُه.

قوله: (أخوك الذي) البيت: يقول: أخوكَ هو الذي إنْ أسأتَ إليه أحسَنَ إليك، حتىٰ لو قُمتَ تَضرِبُه بالسَّيفِ لا يَغُشُّكُ في المَودة.

قوله: (يَحتَمِلُ الأمرَينِ جميعاً): قال القاضي: «نفيُ التقبُّل يحتملُ أمرَين: أنْ لا يُؤخَذَ منهم، وأنْ لا يُثابُوا عليه» (١)، يعني: يُؤخَذُ منهم ولكنْ يَصيرُ هَباءً منثوراً.

قوله: (معناه: طائعينَ مِن غيرِ إلزام): يُريدُ أنَّ قولَه: ﴿طَوَّعًا أَوَّ كَرِّهًا ﴾ يحتملُ أن يكونا مِن جهةِ الله أو مِن جهةِ الرُّؤَساء؛ فعلىٰ الأول: معنىٰ ﴿طَوَّعًا ﴾ طائعينَ مِن غير إلزام(٢٠)

<sup>(</sup>۱) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥١).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «يُريد أن قوله» إلى هنا، سقط من (ط).

لأنَّ رُؤَساءَ أهلِ النِّفاقِ كانوا يَحمِلُونَ على الإنفاق؛ لِهَا يَرَونَ مِنَ المصلحةِ فيه، أو مُكرَهِينَ مِن جِهَتِهم. ورُوِي: أنها نَزَلَتْ في الحَدِّ بنِ قيس حينَ تخلَّفَ عن غَزْوةِ تبوك، وقالَ لِرسولِ الله ﷺ: هذا مالي أُعينُكَ به، فاترُكْني.

﴿إِنَّكُمْ ﴾ تعليلٌ لِرَدِّ إنفاقِهم، والمُرادُ بـ «الفِسْق»: التَّمَرُّدُ والعُتُوّ.

[﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقَبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَنتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَنْ هُونَ ﴾ ٤٥] يَأْتُونَ ٱلصَّكَافَةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَنْ هِونَ ﴾ ١٥٤

﴿أَنَّهُمْ ﴾ فاعلُ «مَنَع»، و «هُمْ» و ﴿أَن تُقَبَلَ ﴾: مفعولاه، وقُرِئ: ﴿أَن تُقَبَلَ ﴾ ....

مِنَ الله، ومعنى ﴿كَرَّهَا ﴾ مُلزَمين، وإنها سُمِّيَ الإلزامُ كُرْهاً لأنهم ليسوا كالمُؤمنينَ في أن يُنفِقُوا عن طَوْعٍ ورغبةٍ ونشاطِ قَلْب، بل هم كالمُكرَهينَ فيه. وعلى الثاني: معنى ﴿طَوَعا أَوْ كَرْهَا ﴾ على حقيقتها، ولهذا قال: «أو طائعينَ مِن غيرِ إكراه»، وقال: «أو مُكرَهينَ مِن جِهَتِهم».

قوله: (﴿أَنَّهُمَّ ﴾ فاعلُ «مَنَعَ»، و «هُم» و ﴿أَن تُقْبَلَ ﴾: مفعولاه)، الأساس: «منعَه الشيءَ ومنعَه [منه] (١) وعنه»، والزَّجَّاجُ أَخَذَ بالثاني (٢) حيثُ قال: «مَوضِعُ ﴿أَن ﴾ الأولىٰ نَصْب، والثانيةَ رَفْع، أي: ما مَنَعَهُم مِن قَبُولِ نفقاتِهم إلا كُفرُهم، والنفقاتُ في معنىٰ الإنفاق (٣).

وقال أبو البقاء: «﴿ أَن تُقَبَلَ مِنْهُمْ ﴾ في مَوضِع نَصْبِ بَدَلاً مِنَ المفعولِ في ﴿ مَنَعَهُمْ ﴾ ، ويجوزُ أن يكونَ فاعلُ «منع»: الله، و ﴿ أَنَّهُمْ كَ فَرُوا ﴾ مفعولٌ له (٤)، وفيه بحث.

ومعنىٰ قولِ الزَّجَّاجَ والمُصنِّفِ واحد، وهو أنهم قَصَدُوا في الإنفاقِ أن يكونَ مقبولاً، وما مَنعَهُم شيءٌ مِنَ الأشياء عمّا قَصَدُوهُ إلا الكُفر.

قوله: (قُرِئ: ﴿ أَن تُقْبَلَ ﴾): بالياء: حمزةُ والكِسائي، والباقون: بالتاء الفوقانية (٥٠).

<sup>(</sup>١) زيادة من «أساس البلاغة»، ولا بُدَّ من إثباتها لِـمَا سيأتي من تفريع كلام الزَّجَّاج عليها.

<sup>(</sup>٢) أي: «منعَه عنه»، يعني: أن يتعدَّىٰ «منع» إلى مفعولٍ واحد، لا مفعولين.

<sup>(</sup>٣) «مُعاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٥٣).

<sup>(</sup>٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٦-٦٤٧).

<sup>(</sup>٥) من قوله: «قوله: معناه طائعين» إلى هنا، سقط من (ف).

بالتاءِ والياءِ على البناءِ للمفعول، و ﴿ نَفَقَاتُهُمْ ﴾ و «نَفَقَتُهم » على الجمع والتوحيد، وقرأ الشُّلَمي: «أَن يَقبَلَ منهُم نَفَقاتِهم » على أَنَّ الفِعلَ لله عَزَّ وجَلَّ، ﴿ كُسَالَى ﴾ بالضَّمِّ والفَتْح، جمعُ كَسْلان، نحو: سُكَارى وغَيَارى، في جَمْع سَكْران وغَيْران، وكَسَلُهم لأنهم لا يَرجُونَ بصلاتِهم ثواباً، ولا يَخشَونَ بتَرْكِها عِقاباً، فهي ثقيلةٌ عليهم، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةُ إِلَّا عَلَى الْخَيْشِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٥].

وقرأتُ في بعضِ الأخبار: «أنَّ رسولَ الله ﷺ كَرِهَ للمُؤمِنِ أن يقول: كَسِلْت»، كأنه ذَهَبَ إلىٰ هذهِ الآية، فإنَّ الكَسَلَ مِن صِفاتِ النَّافِقين، فها ينبغي أن يُسنِدَهُ المُؤمِنُ إلىٰ نفسِه.

فإن قلت: الكراهيةُ خِلافُ الطَّواعِية، وقد جَعَلَهم اللهُ تعالى طائعينَ في قوله: ﴿طَوَّعًا ﴾، ثم وَصَفَهم بأنهم لا يُنفِقُونَ إلا وهُم كارهون! قلتُ: المُرادُ بطَوْعِهم: أنهم يَبذُلُونَه مِن غير إلزامٍ مِن رسولِ الله ﷺ، أو مِن رُوَسائِهم، وما طَوعُهم ذاك إلا عن كراهيةٍ واضطِرار، لا عن رغبةٍ واختيار.

[﴿ فَلَا تُعْجِبُكَ أَمْوَلُهُمْ وَلَا أَوْلَنُدُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَنفِرُونَ ﴾ ٥٥]

الإعجابُ بالشيء: أن يُسَـرَّ به سُـرُورَ راضٍ به مُتعجِّبٍ مِن حُسْنِه، .....

قوله: (وقد جعلَهمُ اللهُ طائعين في قوله: ﴿طَوَّعًا ﴾): وجهُ السُّؤال: أنه تعالىٰ أَثبَتَ لهم طَوْعاً، ثم نفاهُ عنهم علىٰ سبيلِ المُبالغةِ في قوله: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمَّ كَدِهُونَ ﴾، والجواب: أنَّ المُرادَ بالطَّوْع الـبَذلُ مِن غيرِ إلزام، كأنه قيل: أنفِقُوا غيرَ مُلزَمين أو مُلزَمين.

قوله: (الإعجابُ بالشيءِ أن يُسَرَّ به سُـرُورَ راضٍ به) ، الراغب: «التعجُّب: حالةٌ تَعرِضُ

<sup>=</sup> وانظر: «التيسير» ص١١٨، و «حجة القراءات» ص٣١٩.

والمعنى: فلا تَستَحسِنْ ولا تَفتَنِنْ بها أُوتُوا مِن زينةِ الدُّنيا، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَ عَرَّضَه عَيْنَكَ إِلَى مَا مَتَعَنَا بِهِ = ﴾ [طه: ١٣١]، فإنَّ الله إنها أعطاهُم ما أعطاهُم للعذاب، بأنْ عَرَّضَه للتغنَّم والسَّبْي، وبَلَاهُم فيه بالآفاتِ والمصائب، وكَلَّفَهُمُ الإنفاقَ منه في أبوابِ الخير، وهُم كارهون له على رَغْمِ أُنهُ وفِهم، وأذاقهم أنواعَ الكُلفِ والمَجاشِمِ في جَمْعِهِ واكتِسابِه، وفي تربيةِ أولادِهم.

للإنسانِ عندَ الجهلِ بسَبَبِ الشيء، ولهذا قالوا: العَجَبُ: ما لا يُعرَفُ سببُه، ومن ثَمَّ لا يَصِحُ على الله التَّعَجُّب؛ إذ هو عَلَّامُ الغُيوب، ويُقالُ للشيء الذي يُتعجَّبُ منه: عَجَب، ويُقالُ لِمَا لم يُعهَد مِثلُه: عَجَب، قال تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنَّ أَوْحَيَّنَا ﴾ [يونس: ٢]، ويُستَعارُ لم يُعهَد مِثلُه: عَجَب، قال تعالى: ﴿ وَلا تُعْجَبُ أَمُولُكُمُ ﴾ [التوبة: تارةً للمُونِق، فيُقال: أعجَبني كذا، أي: راقني، قال تعالى: ﴿ وَلا تُعْجِبُكَ أَمُولُكُمُ ﴾ [التوبة: ٥٨]، ويُقالُ لمَنْ تَرُوقُه نفسُه: فُلانٌ مُعجَبٌ بنفسِه» (١).

قوله: (عَرَّضَهُ للتغنُّم والسَّبْي): أي: جَعَلَ أموالهَم عُرْضةً لِغَنيمَتِكُم، وأولادَهم عُرْضةً لِسَبِيكُم.

قوله: (والمَجاشِم)، الأساس: «جَشِمتُ الأمرَ وتَجشَّمتُه: تكلَّفتَه علىٰ مَشَقَّة. وألقىٰ عليه جَشَمَه، أي: كُلْفتَه وثِقْلَه، ويُروىٰ بضَمِّ الجيم... قال المُرقِّش (٢):

ألم تر أنَّ المَرْءَ يَجِذِمُ كَفَّهُ ويَجشَمُ مِن أَجلِ الصَّديقِ المَجاشِما»

<sup>(</sup>١) «مفردات القرآن» ص ٥٤٧.

<sup>(</sup>٢) الأصغر، كما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ١٤٤)، و «مجمع الأمثال» للميداني (١: ١٤٨)، إلا أنه في الأول بلفظ: «ويَجِشَمُ مِن لَوْمِ الصَّديق». وهو في «أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (جشم)، كما ذكره المُؤلِّف.

والمُرقِّش الأصغر: هو ربيعة بن سفيان بن سعد، شاعرٌ جاهلي، وهو ابنُ أخي المُرقِّش الأكبر، وعمُّ طرفة بن العبد. انظر: «الأعلام» للزركلي (٣: ١٦).

فإن قلتَ: إِنْ صَحَّ تعليقُ التعذيبِ بإرادةِ الله تعالى، في ابالُ زُهُوقِ أَنفُسِهم ﴿ وَهُمْ مَ كَفِرُونَ ﴾؟ قلتُ: المُرادُ الاستِدراجُ بالنَّعَم، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا نُمْلِ لَهُمْ لِيَزِدَادُوۤ أَ إِشْمَا ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، كأنه قيل: ويُريدُ أن يُديمَ عليهم نِعْمَتَه إلىٰ أن يموتوا وهُم كافرونَ مُلتَهُونَ بالتَّمتُّع عنِ النَّظَرِ للعاقبة.

[﴿وَيَعْلِفُونَ بِأَللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَضْرَقُونَ \* لَوْ يَجْدُونَ ﴾ ٥٦ - ٥٧] يَجِدُونَ ﴾ ٥٦ - ٥٧]

﴿لَمِنكُمْ ﴾: لَـمِنْ جُملةِ المُسلِمين، ﴿يَفَرَقُونَ ﴾: يخافونَ القَتْـلَ وما يُفعَلُ بِالْمُشركين، فيتظاهرونَ بالإسلام تَقِيَّة.

﴿ مَلْجَئًا ﴾: مكاناً يَلتَجِئُونَ إليه مُتحصِّنينَ به؛ مِن رأسِ جَبَلِ أَو قَلْعةٍ أَو جَزيرة، ﴿ أَوْ مَغَكَرَتٍ ﴾: أو غيراناً، وقُرِئَ بضَمِّ الميم، مِن: أغار الرجلُ وغار: إذا دَخَلَ الغَوْر، وقيل: هو تُعْدِيةُ: غارَ الشَّيءُ وأغَرْتُه أنا، يعني: أمكِنةً يُغيرُونَ فيها أنفُسَهم، ويجوزُ أن يكونَ مِن: أغار الثَّعْلَب: إذا أسرَع، بمعنىٰ: مَهارِبَ ومَفَارّ.

قوله: (إن صَحَّ): أي: إن صَحَّ تعليقُ التعذيبِ بإرادةِ الله، فكيفَ يَصِحُّ إرادةُ مَوتِهم على الكُفْر؟ السؤالُ مبنيٌّ على مَذهبه (١) أنَّ كُفرَ الكافرِ لا يجوزُ أن يكونَ مُسبَّباً عن إرادةِ الله. وحاصِلُ الجواب: أنَّ المرادَ بتعليقِ الكُفرِ بإرادةِ الله: إبلاءُ الله إياهم ما به يَشتَغِلونَ عنِ النَّظرِ في العاقبةِ استِدراجاً، فيُؤدِّيهم ذلك إلى الكُفر. وهذا لا يُجديهِ شيئاً؛ لأنَّ سَبَبَ السَّبَ سَبَبٌ في الحقيقة (٢).

قوله: (أو قَلْعة): سُمِّيَتِ الحصونُ بالقَلْعة \_ وهي السَّحابةُ العظيمةُ \_ لارتفاعِها وانقِطاعِها عنِ الجبال. نحوُه في «الأساس».

<sup>(</sup>١) أي: مذهبه العَقَديّ، وهو الاعتزال، وعقيدتُهم: أنَّ إرادةَ الله لا تتعلقُ بالشَّـرِّ ولا بالقَبيح.

<sup>(</sup>٢) نقله العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١١٠)، وفَسَّـرَه بقوله: «وحاصِلُه أنَّ ما يُؤدِّي إلى القُبْح ويكونُ سبباً له حُكمُه حُكمُه في القُبْح، وهو في حَيِّز المنع»، أي: علىٰ مُعتَقَدِ المُعتزلة.

﴿ أَوْ مُدَّخَلًا ﴾: أو نَفَقاً يَندَسُّونَ فيه ويَنحَجِزُون، وهو «مُفتَعَل» مِنَ الدُّخُول، وقُو رَعْ: «مَدْخَلاً»؛ مِن: دَخَل، و «مُدْخَلاً»؛ مِن: أدخَل: مكاناً يُدخِلُونَ فيه أنفُسَهم، وقرأ أُبيُّ بنُ كعب: «مُتَدَخَلاً» وقُرِئ: «لَوَالُوا إليه»: المُتَجَوُّوا إليه، ﴿ يَجْمَحُونَ ﴾: يُسرِعُونَ إسراعاً لا يَرُدُّهُم شيء؛ مِنَ الفَرسِ الجَمُوح، وهو الذي إذا حَمَلَ لم يَرُدَّهُ اللِّجَام، وقرأ أنسٌ: «يَجمِزُون»، فسُئِل، فقال: «يَجمَحُونَ ويَجمِزُونَ ويَشتَدُّونَ: واحد».

[﴿ وَمِنْهُمْ مَن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَاتِ فَإِنْ أَعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَمْ يُعْطَوُا مِنْهَآ إِذَا هُمَّ يَسْخَطُونَ ﴾ ٥٨]

قوله: (يَندَسُّون)، الأساس: «كُلُّ شيءٍ أخفَيتَه تحتَ شيء، فقد دَسَسْتَه».

قوله: (لَوَ أَلُوا إليه: اللَّهَ جَوُّوا): المَويِّل: المَلْجَأ، وقد وألَ إليه يَئِل.

قوله: (وقرأ أنس: يَجمِزُون): قال ابنُ جِنِّي: «قال الأعمش: سمعتُ أنساً (١) يقرأ: (لَوَلَّوا إليه وهم يَجمِزُون)، قيل: إنها هي ﴿يَجْمَحُونَ ﴾، فقال: يَجمَحُونَ ويَجمِزُونَ ويَشتَدُّونَ واحد.

ظاهرُ هذا أنَّ السَّلَفَ كانوا يقرؤونَ الحرفَ مكانَ نظيره، مِن غيرِ أن تَتَقدَّمَ القراءةُ بذلك، وهو موضعٌ يجدُ الطاعِنُ به مجالاً(٢)، ويقول: ليسَت هذه الحروفُ كُلُّها عنِ النبيِّ ﷺ،

<sup>(</sup>١) تحرَّفَ في (ح) إلى: «إنساناً»، والمُثبَت من (ف).

<sup>(</sup>٢) رَحِمَ اللهُ الإمامَ ابنَ جِنِّي المُتوفى سنة ٣٩٢، كيفَ لو أدرَكَ عَصْرَنا الذي كَثُرُ فيه طَعْنُ الطاعنين وتشكيكُ المُشكِّكين، فهاذا كان سيقول؟! وأنت ترى كيفَ سَدَّ باباً قد يُستَغلُّ لإثارةِ شُبهةٍ على كتابِ الله تعالى، وأوَّلَه تأويلاً سائغاً يَحتَمِلُه اللفظ، ولا يُنكِرُه العقل، وبه يحصلُ التوفيقُ بينَ الروايةِ الظَّنِّيةِ والأصول القطعية.

وهذا الذي سَلَكَه ابنُ جِنِّي، وتابَعَه عليه المؤلِّف، رحمهما الله تعالى: هو ما يَتَعَيَّنُ المصيرُ إليه في فَهم أمثال هذه الروايات، ما دامت ظنِّيةَ الثبوت، أو ظنِّية الدلالة، أو ظنِّيةَ الثبوت والدلالة جميعاً.

ولستُ أعتِبُ هنا على المُستَشرقين أو مَنْ يُسَمُّونَ أَنفسَهم بالحداثيّين أو التنويريِّين، وأُنكِرُ عليهم التَّمسُّكَ بأمثالِ هذه الجزئيات لإثارة بعض الشُّبَه والمطاعن، فإنَّ ذلكَ معهودٌ منهم، وإنها أعتِبُ وأُنكِرُ على بعض المُعاصِدينَ مِن سَرَتْ إليهم هذهِ اللَّوْثة، فأنكرَ تَواتُرَ القراءات السَّبْعة، وزعم أنها اجتهاديةٌ من أصحابها!

﴿ يَلْمِزُكَ ﴾: يَعيبُكَ في قِسمةِ الصَّدَقاتِ ويَطعُنُ عليك، قيل: هُمُ المُؤلَّفةُ قلوبُهم، وقيل: هو ابنُ ذي الخُويصِرةِ رأسُ الخوارج؛ .....

إذ لو كانت عنه ﷺ لَمَا ساغَ إبدالُ لفظِ مكانَ لفظ، إذ لم يَثبُت التخييرُ عنه في ذلك، ولَمَا أُنكِرَ عليه أيضاً «يَجمِزُون»، إلا أنَّ حُسْنَ الظَّنِّ بأنسٍ يدعو إلى اعتِقادِ تَقَدُّم القِراءةِ بهذه الأحرفِ الثلاثة، أي: يَجمَحُونَ ويَجمِزُونَ ويَشتَدُّون، وقال ﷺ: «أُنزِلَ القُرآنُ على سبعةِ أحرُفٍ كُلُّها كافٍ شاف»(١)»(٢). فعلى هذا: معنى قولِ أنس: أنها كُلُّها مَرْويَّة.

قوله: (هو ذو الخُويصِرة)، وفي نسخة (٣): «هو ابنُ ذي الخُويصِرة»: اسمُه حُرْقُوص (٤).

روينا عن البخاري ومُسلِم ومالكِ وأبي داودَ والنَّسائيِّ وابنِ ماجَهْ (٥) عن أبي سعيدِ قال: بينها نحنُ عندَ رسولِ الله ﷺ، وهو يَقسِمُ قَسْماً، أتاهُ ذو الخويصِرة، وهو رجلٌ مِن بني تميم، فقال: يا رسولَ الله ﷺ: «وَيْلَك! مَنْ يَعدِلُ إذا لم أعدِل، قد خِبْتَ وخَسِرتَ (٢) إن لم أعدِل»، فقال رسولُ الله ﷺ: وأن لم أعدِل»، فقال رسولُ الله ﷺ: «دَعْه، فإنَّ له أصحاباً يَحِقِرُ أحدُكُم صَلاتَه مَعَ صَلاتِهم، وصِيامَه مَعَ صِيامِهم، يقرؤونَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه النسائي (۹٤٠) و (۹٤١) من حديث أُبيِّ بن كعب، وأحمد (٢٠٤٢٥) من حديث أبي بكرة. وحديثُ أُبيِّ أخرجه مسلم (٨٢٠) و (٨٢١) دونَ قوله: «كُلُّها كافٍ شاف»، وأخرجه دونَ هذه الزيادةِ أيضاً: البخاري (٢٤١٩) و (٤٩٩٢) و (٥٠٤١) و (٢٩٣٦) و (٢٥٥٠)، ومسلم (٨١٨) من حديث عمر بن الخطاب، والبخاري (٣٢١٩) و (٤٩٩١)، ومسلم (٨١٩) من حديث ابن عباس.

<sup>(</sup>٢) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٦).

<sup>(</sup>٣) وهي ما بين أيدينا من «الكشاف».

<sup>(</sup>٤) انظر الخلاف في ذلك في «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر (٢: ٤٩ و٢٠٩ و٢١١).

<sup>(</sup>٥) البخاري (٣٦١٠) و(٣٦٦٣) و(٦٩٣١) و(٦٩٣٣) و(٢٠٥٧)، ومسلم (١٠٦٤) ومالك (١: ٢٠٤)، وأبو داود (٤٧٦٤) و(٤٧٦٥)، والنسائي (٢٥٧٨) و(٢٠١١)، وابن ماجه (١٦٩).

وأخرجه مسلم (١٠٦٣)، وابن ماجه (١٧٢) من حديث جابر.

 <sup>(</sup>٦) قال الإمامُ النووي في «شرح صحيح مسلم» (٧: ١٥٩): «رُوِيَ بَفَتْحِ التاءِ وبضَمِّها فيهما، ومعنىٰ الضَّمِّ ظاهر، وتقديرُ الفَتْح: خِبتَ أنتَ أيها التابعُ إذا كنتُ لا أعدِل؛ لكونِكَ تابعاً ومُقتَدياً بمَنْ لا يعدِل، والفَتْحُ أشهَر».

كان رسولُ الله ﷺ يَقسِمُ غنائمَ حُنَين، فقال: اعدِلْ يا رسولَ الله، فقالَ صَلَواتُ الله عليه وسلامُه: «وَيلَك! إنْ لَم أعدِلْ فَمَنْ يَعدِل؟»، وقيل: هو أبو الجَوّاظ؛ مِنَ المُنافِقين، قال: ألا تَرَونَ إلى صاحبكم، إنها يَقسِمُ صَدَقاتِكُم في رُعاةِ الغَنَم، وهو يَزعُمُ أنه يَعدِل!، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «لا أبا لك، أما كانَ موسى راعياً؟! أما كانَ داودُ راعياً؟!»، فلها ذَهَبَ قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «احذَرُوا هذا وأصحابَه، فإنهم مُنافِقُون».

وقُرِئ: «يَلمُزُك» بالضَّم، و«يُلمِّزُك»، و«يُلامِزُك»؛ التثقيلُ والبناءُ علىٰ «المُفاعَلة» مُبالغةٌ في اللَّمْز.

القُرآنَ لا يُجاوِزُ تَراقِيهم، يَمرُقُونَ مِنَ الإسلام كما يَمرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّميَّة، يَنظُرُ إلى نَصْلِهِ فلا يُوجَدُ فيه شيء، ثم يَنظُرُ إلى نَضِيِّهِ (٢) فلا يُوجَدُ فيه شيء، ثم يَنظُرُ إلى نَضِيِّهِ (٢) فلا يُوجَدُ فيه شيء، ثم يَنظُرُ إلى نَضِيِّهُ وَالدم، آيتُهم فيه شيء، وهو القِدْح، ثم يَنظُرُ إلى قُذَذِهِ (٣) فلا يُوجَدُ فيه شيءٌ، سبقَ الفَرْثَ والدم، آيتُهم رجلٌ أسودُ إحدىٰ عَضُدَيه مِثلُ ثَدْي المرأة» \_ وفي رواية: «إحدىٰ يَدَيهِ مِثلُ البَضْعةِ تَدَردَرُ (٤)» \_ «يخرجونَ علىٰ حينِ فُرْقةٍ من الناس».

قال أبو سعيد: فأشهَدُ أني سَمِعتُ هذا مِن رسولِ الله ﷺ، وأشهَدُ أنَّ علياً رضيَ اللهُ عنه قاتَلَهُم وأنا مَعَه، فأمَرَ بذلكَ الرجل، فالتُمِسَ فوُجِد، فأُتِيَ به، حتى نَظَرتُ إليه على نَعْتِ رسولِ الله ﷺ الذي نَعَت، فنَزَلَتْ فيهم: ﴿ وَمِنْهُم مَن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَاتِ ﴾.

قوله: (هو أبو الحَوّاظ)، النهاية: «الحَوّاظ: الحَمُوعُ الـمَنُوع، وقيل: كثيرُ اللَّحْمِ اللَّهُ اللَّحْمِ اللَّحْمِ اللَّحْمِ اللَّهُ اللَّمْ اللَّحْمِ اللَّحْمِ اللَّحْمِ اللَّحْمُ اللَّمْ اللَّحْمِ اللَّمْ اللَّمْ اللَّحْمِ اللَّحْمِ اللَّمْ اللَّمُ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمُ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمُ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمْ اللَّمِ اللَّمْ اللْ

<sup>(</sup>١) هو عَقَبٌ يُلويٰ علىٰ مدخل النَّصْل في السهم. «النهاية» لابن الأثير (٢: ٢٢٧)، مادة (رصف).

<sup>(</sup>٢) هو نَصْلُ السهم، أو هو السهم قبل أن يُنحَتَ، قال ابن الأثير في «النهاية» (٥: ٧٣)، مادة (نضي): «وهو أولى، لأنه قد جاء في الحديث ذِكرُ النَّصْل بعد النضي».

<sup>(</sup>٣) هو ريشُ السهم. «النهاية» (٤: ٢٨)، مادة (قذذ).

<sup>(</sup>٤) قال ابنُ الأثير في «النهاية» (٢: ١١٢)، مادة (دردر): «تَدَردَر: أي: تَرَجرَج؛ تجيءُ وتذهب، والأصل: تَتَدَردَر، فحَذَفَ إحدى التاءين تخفيفاً».

ثم وَصَفَهُم بأنَّ رِضَاهُم وسَخَطَهم لأنفُسِهم، لا للدِّينِ وما فيه صَلاحُ أهلِه، لأنَّ رسولَ الله ﷺ استَعطَفَ قُلوبَ أهلِ مكَّة يَومَئذِ بتوفير الغنائم عليهم، فضَجَّ المُنافِقُون منه، و ﴿إِذَا ﴾ للمُفاجَأَة، أي: وإنْ لم يُعطَوْا منها فاجَؤُوا السَّخَط.

قوله: (ثم وَصَفَهُم بِأَنَّ رِضاهُم): يُريدُ أنه تعالى لمَّا ذكرَ أَنَّ بعضاً مِنَ المُنافِقينَ عابَ رسولَ الله ﷺ في قِسْمةِ الصدقات، بيَّنَ بعدَ ذلكَ بقوله: ﴿ فَإِنْ أَعَظُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَمْ يُعْطُوّا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخُطُونَ ﴾: أنَّ النبي ﷺ كان يَقسِمُها للدِّينِ وصَلاح أهلِه، لا للأغراضِ النفسانيَّة، وهؤلاءِ لمَّا كانت أغراضُهم نفسانيَّة، ورضاهُم وسَخَطُهم لُجَرَّدِ الإعطاءِ والمنع، منعَهُم إياها، فطَعَنُوا فيه وعابُوه.

وينطَبِقُ على هذا قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْمَكِينِ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلِّفَةِ فُلُوبُهُمْ ﴾ الآية [التوبة: ٢٠]، فإنه تعالى صَدَّرَ الجملة بأداةِ الحَصْرِ المُستَدعيةِ لإثباتِ الحكم للمذكور ونفيه عما عداه، يعني: أنَّ الذي ينبغي أن تُقسَمَ الصَّدَقاتُ عليه هو الموصوفُ بإحدى الصِّفاتِ المذكورةِ دونَ غيره، لأنَّ سَبَبَ الاستِحقاقِ صلاحُ الدِّين وصلاحُ أهلِه، لا الفساد، وأنَّ المُنافقينَ لا يَستَحِقُونَها، لأنه ليسَ منهم سِوى الفساد، ويُؤيِّدُ هذا الترتيبَ قولُ المُصنِّف: «دلَّ بكوْنِ هذهِ الأوصافِ مَصارِفَ الصَّدَقات، على أنهم (١) ليسوا منهم (٢)، حَسْاً لأطهاعِهم في جوابِ قولِه: «كيفَ وقعت هذهِ الآيةُ في تضاعيفِ ذِكرِ المُنافِقين».

قوله: (لأنَّ رسولَ الله ﷺ) إلى آخره: تعليلُ لقوله: «وَصَفَهم»، إذ التقدير: وَصَفَهُم بذلك لأنهم ضَجِرُوا حينَ استَعطَفَ رسولُ الله ﷺ قُلوبَ أهل مكَّة.

قوله: (و ﴿إِذَا ﴾ للمفاجأة): قال أبو البقاء: « ﴿إِذَا ﴾ هاهنا ظرفُ مكان، وجُعِلَتْ في جوابِ الشَّـرْطِ كالفاء، لِـمَا فيها من الـمفاجأة، وما بعدها ابتـداءٌ وخَبَر، والعامِلُ فيها ﴿يَسْخَطُونَ ﴾ (٣).

<sup>(</sup>١) «على أنهم»: أي: المنافقين، «ليسوا منهم»: ليسوا مِن مَصارِفِ الصَّدَقات.

<sup>(</sup>٢) من قوله: «سوى الفساد» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٧).

## [﴿ وَلَوَّ أَنَّهُ مُرَضُواْ مَا ءَاتَنَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ وَلَا أَنَّهُ مِنَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَغِبُونَ ﴾ ٥٩]

جوابُ (الو) محذوف، تقديرُه: لو أنهم رَضُوا لكانَ خيراً لهم، والمعنىٰ: ولو أنهم رَضُوا ما أصابَهم به الرسولُ مِنَ الغنيمة، وطابت به نُفوسُهم، وإنْ قَلَّ نصيبُهم، وقالوا: كَفَانا فَضُلُ الله وصُنعُه، وحَسْبُنا ما قُسِمَ لنا، سيَرزُقُنا اللهُ غنيمةً أُخرىٰ، فيُؤتينا رسولُ الله ﷺ أَكْثَرَ مما آتانا اليوم، ﴿إِنَّا إِلَى ٱللَّهِ ﴾ في أنْ يُغنِمَنا ويُخَوِّلنا فَضْلَه لَراغِبُون.

[﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْعَكِيلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلِّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِ ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَكِرِمِينَ وَفِ سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِّ فَرِيضَكَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمُ حَكِيمٌ ﴾ ٦٠]

﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُ قَرَآءِ ﴾ قَصْرٌ لجِنسِ الصَّدَقاتِ على الأصنافِ المعدودة، وأنها مُحتصَّةٌ بها، لا تَتَجاوزُها إلى غيرها، كأنه قيل: إنها هي لهم لا لِغيرِهِم. ونحوه قولُك: إنها الخلافةُ لِقُرَيش، تُريد: لا تَتَعدَّاهُم ولا تكونُ لغيرهم، فيَحتَمِلُ أن تُصرَفَ إلى الأصنافِ كُلِّها، وأن تُصرَفَ إلى بعضِها، وعليه مذهبُ أبي حنيفةَ رحمه الله.

قوله: (فَيَحتَمِلُ أَن تُصرَفَ إلى الأصناف ويُروى: إلى الأوصاف كُلِّها، وأن تُصرَفَ إلى العضِها): الفاءُ سَبَيَّة، أي: يَلزَمُ مِن معنى التركيبِ هذان الاحتمالان، وذلك أنَّ ﴿إِنَّمَا ﴾ وُضِعَت لقَصْرِ ما يليها في الجزء الأخيرِ مِنَ الكلام، وهاهنا المذكورُ أولاً جِنسُ الصَّدَقات، لأنَّ الجمعَ المُحلِّى يُفيدُ العُمُوم، وأجزاءُ الأصنافِ الثمانيةِ تدلُّ على أنَّ جميعَ الصَّدَقاتِ لا تَتَجاوَزُ المذكورينَ إلى غيرهمُ البتَّة.

وأما وجوبُ صَرْفِ بعضِها إلى الأصنافِ كُلِّها فليسَ فيها ذلك، ولذلك احتَمَلَ الأمرين، ويَنصُرُهُ ما قال الإمام: «الآيةُ لا دلالةَ فيها على قولِ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه في أنه لا بُدَّ مِن

.....

صَرفِها إلىٰ الأصناف، لأنه تعالىٰ جَعَلَ جُملةَ الصَّدَقاتِ لهؤلاءِ الأوصاف، فأما أنَّ صدقة زيدٍ بعَيْنها يُوجَبُ تُوزِيعُها علىٰ الأصنافِ كُلِّها فلا؛ كما أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَأَعْلَمُواْ أَنَّما غَنِمْتُم مِّن بَعَيْنها يُوجَبُ تُولِيهِ اللهِ الْأَيْفال: ٤١]، تُوجِبُ تقسيمَ الخُمُسِ على الطوائفِ مِن غير توزيع بالاتفاق، يعني: لم يَقُل أحدُ أنَّ كُلَّ شيءٍ يُغنَمُ بعَيْنِه يجبُ تفريقُ ذلكَ الشيءِ على الطوائفِ كُلِّها، وأيضاً أنَّ الحكمَ الثابتَ في مجموع لا يُوجبُ ثبوته في كُلِّ جُزءٍ مِن أجزائه»(١).

وقال صاحبُ «الانتصاف»: «القولُ بوُجُوبِ صَـرْفها إلى جميعِهم أَخْذاً مِن لام التمليك وواو التَّشريكِ لا تُساعِدُ عليه الآية، لأنها مُصَدَّرةٌ بـ ﴿إِنَّمَا ﴾ الدالَّةِ على أنَّ غيرَهم لا يَستَحِقُّ فيها نصيباً»(٢).

وقال صاحب «الإنصاف» (٣): الآيةُ إن لم تَدُلَّ مِن جِهَةِ ﴿إِنَّمَا ﴾، فقد دَلَّتْ مِن جهةِ اللهمِ والواو، وإنها تُفيدُ حَصْرَ الأولِ في الثاني، ولا تَمَنَعُ مِن حَصْرِ الثاني في الأولِ لدليلِ خارج. قال مُحيي السُّنة في «معالم التنزيل»: «واختَلَفَ الفُقهاءُ في كيفية قَسْمِ الصَّدَقات:

فذهبَ جماعةٌ إلى أنه لا يجوزُ صَرْفُ كُلِّها إلى بعضِهم مَعَ وجودِ سائرِ الأصناف، وهو قولُ عِكرِمة، وبه قالَ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهما، وقال: يجبُ أن تُقسَمَ زكاةً كُلِّ صِنفٍ مِن مالِهِ على الموجودينَ مِنَ الأصنافِ قِسْمةً على السَّواء، ثم حِصَّةُ كُلِّ صِنفٍ لا يجوزُ أن تُصرَفَ إلى أقلَّ مِن ثلاثةٍ منهم إن وُجِد.

وذهبَ جماعةٌ إلى أنه لو صُرِفَ الكُلُّ إلى صِنفٍ واحدٍ مِن هذهِ الأصناف، أو إلى شخصٍ

<sup>(</sup>١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٨٢).

<sup>(</sup>٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٩٧) بحاشية «الكشاف».

<sup>(</sup>٣) كذا في (ط) و(ح)، وتحرَّف في (ف) إلى: «الانتصاف».

ومُرادُه بـ «الإنصاف»: «الإنصاف من الانتصاف بين الزمخشري وابن المُنيِّر» للعلامة عَلَم الدين عبد الكريم ابن علي، المعروف بالعراقي أو بابن بنت العراقي، المتوفى سنة ٢٠٧، رحمه الله تعالى. انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٢: ٣٩٩-٠٠٤)، و «كشف الظنون» (٢: ١٤٧٥)، و «الأعلام» للزركلي (٤: ٥٣).

.....

واحدٍ منهم جاز، وإنها سَمَّىٰ اللهُ تعالىٰ هذهِ الأصنافَ الثهانيةَ إعلاماً منه أنَّ الصَّدَقةَ لا تخرجُ عن هذهِ الأصناف، لا إيجاباً لقِسمَتِها بينهم جميعاً، وهو قولُ عُمَرَ وابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهم، وبه قال سعيدُ بنُ جُبَير وعطاء، وإليه ذهبَ سُفيانُ الثَّوريُّ وأصحابُ الرأي.

وقال أحمد: يجوزُ أن يَضَعَها في صِنفٍ واحد، وتفريقُها أَوْليٰ.

وقال مالك: يَتَحَرَّىٰ موضعَ الحاجةِ منهم، ويُقَدِّم الأَوْلَىٰ فالأَوْلَىٰ، فإن رأَىٰ الحاجةَ في الفُقراءِ في عامٍ أكثَرَ قَدَّمهم، وإن رآها في عامٍ في صِنفٍ آخَرَ حَوَّلَما إليهم. وكُلُّ مَنْ دَفَعَ إليه صَدَقتَه لا يزيدُ علىٰ قَدْرِ الاستِحقاق»(١).

وقال القاضي: «قولُ الأئمةِ الثلاثةِ جوازُ الصَّـرْفِ إلى صِنفِ واحد، واختاره بعضُ أصحابنا، وبه كان يُفتي شيخي ووالدي، على أنَّ الآيةَ بيانُ أنَّ الصَّدَقةَ لا تخرجُ منهم، لا إيجابُ قِسمَتِها عليهم»(٢).

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ قولَ مالكِ أوفَقُ لتأليفِ النَّظْم، على ما سبقَ أنَّ الصَّرْفَ مُعلَّلُ بمصالح الدِّينِ وإصلاحِ أهلِه، وأنَّ البعضَ أَوْلى مِنَ البعض، ولإفادةِ التغيير في عبارةِ الآيةِ أيضاً، كما أشارَ إليه المُصنِّفُ بقوله: «إنها عَدَلَ عنِ اللام إلى «في» في الأربعةِ الأخيرة؛ ليُؤذِنَ بأنهم أرسَخُ في استِحقاقِ التَّصَدُّقِ عليهم ممَّن سبقَ ذِكرُه»، وذلك لمكانِ الكِناية.

ويُعلَمُ مِن أقوالِ الأثمةِ على ظاهِرِ الآية: أنَّ القاسِمَ إذا كانَ الإمامَ يجبُ الصَّـرْفُ إلىٰ الكُلّ، وإذا كانَ المالكَ فلا، وأنَّ الصَّـرْفَ إلىٰ الأصنافِ والتسويةَ في القَسْمِ وعَدَمَها مَنُوطةٌ بالمصالح.

<sup>(</sup>١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٦٥-٦٦). وانظر في مذهب الحنفية في هذه المسألة: «الهداية» للمرغيناني (١: ١١١)، وفي مذهب المالكية: «الشرح الكبير» للدردير مع «حاشية الدسوقي» (١: ٩٨١)، وفي مذهب الشافعية: «روضة الطالبين» للنووي (٢: ٣٢٩)، وفي مذهب الحنابلة: «المغني» لابن قدامة (٢: ٤٩٨ـ٤٩).

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥٤).

وعن حُذيفةَ وابنِ عباسٍ وغيرهما مِنَ الصَّحَابةِ والتابعين أنهم قالوا: في أيِّ صِنفٍ منها وَضَعتَها أجزأك، وعن سعيدِ بنِ جُبَير: لو نَظَرتَ إلى أهلِ بيتٍ مِنَ المُسلِمينَ فَقُراءَ مُتعفِّفين، فَجَبَرْتَهم بها كانَ أحَبَّ إليَّ.

وعندَ الشافعيِّ رحمه الله: لا بُدَّ مِن صَـرْفِها إلىٰ الأصناف، وعن عِكرِمة: أنها تُفرَّقُ في الأصنافِ الثهانية، وعن الزُّهْري: أنه كَتَبَ لِعُمَرَ بنِ عبدِ العزيز تفريقَ الصَّدَقاتِ علىٰ الأصنافِ الثهانية.

﴿ وَٱلْعَنِمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾: السُّعاةِ الذينَ يَقبِضُونَها، ﴿ وَٱلْمُؤَلِّفَةِ فُلُوبُهُمْ ﴾: أشرافٌ مِنَ العرب، كانَ رسولُ الله ﷺ يَستألِفُهم على أن يُسلِمُوا، فيرضَخُ لهم شيئاً منها، حينَ كانَ في المُسلِمينَ قِلَّة، و ﴿ ٱلرِّقَابِ ﴾: المُكاتَبُون؛ يُعانُونَ منها، وقيل: الأَسَارَىٰ، وقيل: تُبتاعُ الرِّقابُ فتُعتَق.

وأما استِدلالُ الإمامِ بقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَأَعَلَمُواْ أَنَمَا غَنِمَتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِللّهِ مُحْسَمُهُ ﴾ [الأنفال: ٤١]: فمُؤيَّدٌ بها رويناه في «صحيح البخاري» (١) عن أنس: «لـيًّا كانَ يومُ هَوازِن، فانهزَمَ المُشرِكون، فأصابَ يومَئذٍ غَنائِمَ كثيرة، فقسَمَ في المُهاجِرينَ والطُّلَقاء، ولم يُعطِ الأنصارَ شيئاً»، الحديث. والله أعلم.

قوله: (فيَرضَخُ لهم): الرَّضْخ: العطاء القليل.

قوله: (و ﴿ ٱلرِّقَابِ ﴾: المُكاتَبون): قال مُحيي السُّنَّة: «هذا قولُ أكثرِ الفُقهاء، وبه قالَ سعيدُ بنُ جُبَيرِ والنَّخَعيُّ والزُّهْريُّ والليثُ بنُ سعدِ والشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهم. وقال جماعة: تُشتُرىٰ بسَهْمُ الرقاب عَبيدٌ فيُعتَقُون، وهو قولُ الحسن، وبه قال مالكُ وأحمدُ وإسحاق» (٢).

<sup>(</sup>١) برقم (٤٣٣٣) و(٤٣٣٧)، وأخرجه مسلم (١٠٥٩) أيضاً.

<sup>(</sup>٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٦٤).

﴿وَٱلْغَنرِمِينَ ﴾: الذينَ رَكِبَتْهُمُ الدُّيون، ولا يَملِكُونَ بعدَها ما يَبلُغُ النِّصاب، وقيل: الذينَ تَحَمَّلُوا الحَمَالات، فتدايَنُوا فيها، وغَرِمُوا، ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾: فُقراء الغُزاةِ والحجيجِ المُنقَطَعِ جهم، ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾: المُسافِر المُنقَطِع عن مالِه، فهو فقيرٌ حيثُ هو، غَنِيٌ حيث مالُه.

﴿ فَرِيضَكَ ﴾ في معنىٰ المصدرِ المُؤكِّد، لأنَّ قولَه: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ ﴾: معناه: فَرَضَ اللهُ الصَّدَقاتِ لهم، وقُرِئ: «فَرِيضةٌ» بالرفع؛ علىٰ: تلكَ فَريضة.

فإن قلتَ: لِمَ عَدَلَ عن اللامِ إلى «في» في الأربعة الأخيرة؟ قلتُ: للإيذانِ بأنهم أرسَخُ في استِحقاقِ التَّصَدُّقِ عليهم ممَّنْ سَبَقَ ذِكرُه، لأنَّ «في» للوعاء، فنبَّه على أنهم أَحقَّاءُ بأنْ تُوضَعُ فيهمُ الصَّدَقات، ويُجعَلُوا مَظِنَّةً لها ومَصَبّاً،....

قوله: (الحَمَالات)، النهاية: «الحَمَالةُ بالفَتْح نَ ما يَتَحمَّلُه الإنسانُ عن غيره مِن دِيَةٍ أو غرامة، مثلُ أن تقعَ حربٌ بينَ فَريقَينِ (١) تُسفَكُ فيه الدِّماء، فيَدخُلُ بينَهم رجلٌ يَتَحمَّلُ دِياتِ القَتْلىٰ ليُصلِحَ ذاتَ البَيْن، والتَّحمُّلُ أن يَتَحمَّلَها عنهم علىٰ نفسِه».

قوله: (المُنقَطَع بهم): أي: عَطِبَتْ دابَّتُه أو نَفِدَ زادُه، فانقَطَعَ به السَّفَرُ دونَ وطنِه، فهو مُنقَطَعٌ به، ويُقال: حاجٌّ بمُنقَطِع ـ بالكسـر ـ ، والباءُ للتعدية؛ لأنَّ الانقِطاعَ لازم (٢)، فإذا حُذِفَ الجارُّ قيل: المُنقَطِع، كها قال بُعَيدَ هذا: «الفقير أو المُنقَطِع».

قوله: (فهو فقير): مُبتَدأ وخَبَر، و «حيثُ» ظرفُ الفقيرِ مُضافٌ إلىٰ ما بعدَه، أي: حيثُ هو حاصِلٌ الله عاصِلٌ فيه. هو حاصِلٌ الله عاصِلٌ فيه.

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «الفريقين»، والمُتبَت من «النهاية» (١: ٤٤٢)، وهو أحسن.

<sup>(</sup>٢) يعني: أنَّ الفِعلَ «انقَطَع» فِعلٌ لازم، فلا يُؤخَذُ منه اسمُ المفعول، إلا إذا عُدِّيَ بحرف الجار، كما قال: «المُنقَطَع بهم».

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ح) إلى: «صالح».

وذلكَ لِمَا فِي فَكَّ الرِّقابِ مِنَ الكِتابةِ أو الرِّقِّ أو الأَسْر، وفي فَكِّ الغارِمينَ مِنَ الغُرْم؛ مِنَ التخليصِ والإنقاذ، ولِجَمْعِ الغازي الفقير أو المُنقَطِعِ في الحجِّ بينَ الفَقْرِ والعِبادة، وكذلكَ ابنُ السَّبيل جامعٌ بينَ الفَقْرِ والغُرْبةِ عن الأهل والمال.

وتكريرُ ﴿فِي﴾ في قوله: ﴿وَفِ سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ فيه فَضْلُ ترجيحٍ لهذينِ علىٰ ﴿ٱلرِّقَابِ وَٱلْخَدرِمِينَ ﴾.

فإن قلتَ: فكيفَ وَقَعَتْ هذهِ الآيةُ في تضاعيفِ ذِكرِ المُنافِقينَ ومَكايِدِهم؟ قلتُ: دلَّ بكوْنِ هذهِ الأصنافِ مَصَارِفَ الصَّدَقاتِ خاصَّةً دونَ غيرهم، على أنهم ليسُوا منهم؛ حَسْماً لأطماعِهم، وإشعاراً باستيجابِهمُ الجرمان،

قوله: (لِمَا فِي فَكِّ الرِّقابِ مِنَ الكِتابة) إلى آخره: «مِن»: في قوله: «مِنَ الكِتابة»: صِلَةُ «فَكّ»، وفي «مِنَ التخليص» (١): بيانُ «ما» في «لِمَا»، و«في فَكِّ الغارِمين» عطفٌ على «في فَكِّ الرِّقابِ والغارِمين الرِّقابِ والغارِمين الرِّقابِ والغارِمين مِنَ الإنقاذِ والتخليص. و«لِجَمْعِ الغازي» عطفٌ على «لِمَا في فَكِّ الرِّقابِ» (٢).

قال صاحبُ «الانتصاف»: «إنها عَدَلَ مِنَ اللام إلى «في» في الأربعةِ الأخيرة؛ لأنَّ الأربعةَ الأُولَ مُلَّاكُ لِمَا عَسَىٰ أن يُدفَعَ إليهم، والأربعةَ الأخيرةَ لا يَملِكُونَ ما يُدفَعُ إليهم، إنها يُصرَفُ اللهم في مَصالِحَ تتعلقُ بهم، لأنَّ التعديةَ به في مُقدَّرةٌ بالصَّرْف، فهالُ الرِّقابِ يَملِكُه السادة، والمُكاتَبُونَ لا يَحصُلُ في أيديهم شيء، والغارِمونَ يُصرَفُ نصيبُهم لأربابِ الدُّيُون، وكذلكَ في سبيلِ الله، وأفرِدَ بالذِّكرِ تنبيها على خُصُوصيَّتِه، وهو مُجَرَّدُ في سبيلِ الله، وأفرِدَ بالذِّكرِ تنبيها على خُصُوصيَّتِه، وهو مُجَرَّدُ عن الحرفين جميعاً، أي: اللام و (في "، وعَطفُه على اللام مُمكِن، و (في " أقرب) (٣).

<sup>(</sup>١) أي: و (مِن) في قوله: (مِنَ التخليص) بيانُ... إلخ.

<sup>(</sup>٢) من قوله: «والغارمين من الإنقاذ» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٣) «الانتصاف» لابن المُنبِّر (٢: ١٩٨) بحاشية «الكشاف».

وأنهم بُعَداء عنها وعن مَصَارِفِها، فما لهم وما لها! وما سَلَّطَهُم على التكلَّم فيها، ولَـمْزِ قاسِمِها، صَلَواتُ الله عليه وسلامُه!

[﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنَّ قُلَ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللّهِ وَيُوْمِنُ لِلْمُؤْمِزِينَ وَرَحْمَةٌ لِلّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُونً وَٱلّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللّهِ لَهُمُ عَذَابُ ٱلِيمٌ ﴾ [٦]

الأُذُن: الرجلُ الذي يُصَدِّقُ كُلَّ ما يَسمَع، ويَقبَلُ قولَ كُلِّ أحد، سُمِّي بالجارحة التي هي آلةُ السماع، كأنَّ جُملتَه أُذُنُ سامِعة، ونظيرُه قولُهم للرَّبِيثة: عَيْن، وإيذاؤُهم له: هو قولُهم فيه: ﴿هُوَ أُذُنُ ﴾.

و ﴿أُذُنُ حَيْرٍ ﴾: كقولك: رجلُ صِدْق، تُريدُ الجَوْدةَ والصَّلاح، كأنه قيل: نعم، هو أُذُنُ سامِعة، ولكنْ نِعمَ الأُذُن. ويجوزُ أن يُريد: هو أُذُنٌ في الخير والحقِّ ...........

قوله: (فها لهم وما لها!): قيل: هما جُملتان، أي: فها لهم ولها، وما لها ولهم؟(١).

قوله: (وما سَلَّطَهُم علىٰ التكلُّم فيها): أي: أيُّ شيءٍ جَسَّرَهُم علىٰ أن يَتكلَّمُوا فيها؟

قوله: (و﴿أَذُنُ حَكِيرٍ ﴾: كقولك: رجلُ صِدْق): أي: أنه مِن إضافةِ الموصوفِ إلى الصَّفةِ للمُبالغة، فهو خَبَـرُ مُبتَداً محذوف، أي: هو أُذُن، والجملةُ جوابٌ عن قَولهِم: ﴿هُوَ أُذُنُ ﴾، وقولُه: ﴿يُؤَمِنُ بِأَللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ تفسيرٌ وبيانٌ لقولِه: ﴿أَذُنُ حَكِيرٍ لَكُمُ مَ

قوله: (ويجوزُ أن يُريد: هو أُذُنَّ في الخير) عطفٌ على قوله: «كقولك: رجلُ صِدْق»، قال القاضي: «قوله: ﴿هُوَ أَذُنَّ ﴾: أي: يَسمَعُ كُلَّ ما يُقالُ له، سُمِّيَ بالجارحة للمُبالغة، كأنه مِن فَرْطِ استهاعِهِ صارَ أُذُناً »(٢)، أو اشتُقَّ له فِعلٌ مِن: أذِنَ أذَناً: إذا استَمَع، كأَنِفَ، وأنشَدَ الجوهريُّ لقَعنَب:

صُمُّ إذا سَمِعُوا خَيراً ذُكِرتُ بِهِ وإنْ ذُكِرتُ بِشَرِّ عِندَهُم أَذِنُوا (٣)

<sup>(</sup>١) في (ف): «أي: فما لهم ولها ولهم»، وفيها خلل واضح، والمُثبَت من (ط) و(ف).

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥٤).

<sup>(</sup>٣) البيت لقَعنَبِ بن أُمِّ صاحب، كما في «الأمالي» لأبي علي القالي (١: ١٢٢)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة=

وفيها يجبُ سهاعُه وقَبولُه، وليسَ بأُذُنِ في غير ذلك، ودلَّ عليه قِراءةُ حمزة: (ورَحْمةٍ) بالجرِّ عطفاً عليه، أي: هو أُذُنُ خير ورَحْمةٍ لا يَسمَعُ غيـرَهما ولا يَقبَلُه.

ثم فَسَّرَ كُونَه أُذُنَ خير؛ بأنه يُصَدِّقُ بالله، لِهَا قامَ عندَه مِنَ الأَدلَة، ويَقبَلُ مِنَ المُؤمنينَ الحُلَّصِ مِنَ المُهاجِرينَ والأنصار، وهو رحمةٌ لِمَنْ آمَنَ منكم ـ أي: أظهَرَ الإيهان ـ أيشها المُنافِقُون؛ حيثُ يَسمَعُ منكم، ويَقبَلُ إيهانكم الظاهِر، ولا يَكشِفُ أسرارَكم، ولا يَفضَحُكُم، ولا يَفعَلُ بكم ما يَفعَلُ بالمُشركين، .......

الراغب: «الأُذُن: الجارحة، ويُستَعارُ لَمَنْ كَثُرَ استهاعُه وقَبُولُه ما يَسمَع، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ هُو أَذُنُ قُلُ أَذُنُ خَيْرٍ لَكَ مُ اللهِ السّماعُه لِهَا يعودُ بخيركم. وأذِنَ: استمَع، نحوُ قولِه: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبّهَا وَحُقّتْ ﴾ [الانشقاق: ٢]، ويُستَعمَلُ ذلكَ في العِلم المُتوصَّلِ إليه بالسّماع، نحوُ قولِه: ﴿وَأَذَنُوا بِحَرْبِ مِنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، والإذنُ والأذانُ لِهَا يُسمَع، ويُعبَّرُ بذلكَ عنِ العِلم، إذ هو مَبدأً كثيرٍ مِنَ العِلم، والإذنُ في الشيء: إعلامٌ بإجازتِهِ والرُّخصةِ فيه» (١).

قوله: (ودلَّ عليه قِراءةُ حمزة: «ورَحمةٍ» بالجر): لأنه حينَئذِ معطوفٌ علىٰ ﴿خَيْرٍ ﴾، ولا يَحسُنُ أن تكونَ (رحمةٍ) صفة ﴿أَذُنُ ﴾ علىٰ نحو: رجلُ صِدقِ وحاتِمُ الجود(٢)، حُسْنَه إذا قيل: أُذُنٌ في الخيرِ وأُذُنٌ في الرحمة، لا يَسمَعُ غيرَهما ولا يَقبَلُه.

<sup>= (</sup>٣: ٨٤)، «الحماسة» ص ٢٩، و «الصحاح» للجوهري، مادة (أذن)، و «لسان العرب» لابن منظور، مادة (شور) ومادة (أذن).

وهو في بعض هذه المصادر بلفظ: «بسوء» مكان «بشَـرٌّ»، والمعنى واحد.

<sup>(</sup>۱) «مفر دات القرآن» ص۷۰-۷۱.

<sup>(</sup>٢) أي: رجلٌ صادق، وحاتمٌ الجواد. وانظر ما تَقَدَّمَ عند الزمخشري في تفسير الآية ٨٧ من سورة البقرة (٢: ٥٦٦)، والآية ١٥٤ من سورة آل عمران (٤: ٣٠٧).

مُراعاةً لِمَا رأى اللهُ مِنَ المصلحةِ في الإبقاءِ عليكم، فهو أُذُنُ كما قلتُم، إلا أنه أُذُنُ خير لكم، لا أُذُنُ سُوْء، فسَلَّمَ لهم قولهَم فيه، إلا أنه فُسِّرَ بها هو مَدْحٌ له وثناءٌ عليه، وإن كانوا قَصَدُوا به المَذَمَّةَ والتقصيرَ بفِطْنتِه وشَهَامتِه، وأنه مِن أهلِ سلامةِ القُلُوبِ والغِرَّة.

### وقيل: إنَّ جماعةً منهم ذَمُّوهُ صَلَواتُ الله عليه وسلامُه وبَلَغَه ذلك، ......

قوله: (في الإبقاء عليكم)، الجوهري: «أبقَيتُ على فُلان: إذا أرعَيتَ(١) عليه ورَحِتَه».

قوله: (فسَلَّمَ لهم قَوهَم فيه، إلا أنه فُسِّرَ بها هو مَدحٌ له وثناءٌ عليه): يعني: أنه مِن باب القولِ بالمُوجَب (٢)، قال صاحبُ «الانتصاف»: «ولا شيءَ أبلَغُ في الرَّدِّ مِن هذا الأسلوب، لأنَّ فيه إطهاعاً في المُوافَقة، وكذا على إجابتهم بالإبطال، وهو كالقولِ بالمُوجَبِ في استعمال الفقهاء» (٣). وقلت: مثالُه قولهُم: الخيلُ يُسابَقُ عليها، فتَجِبُ الزكاةُ فيها كالإبل، فيُقال: مُسَلَّمٌ في زكاةِ التجارة، أي: نحنُ نقولُ بمُوجَبِه في مالِ التِّجارة، والخِلافُ في زكاةِ العين.

قوله: (بفِطنَتِه): صلةُ «التقصير»، وقوله: «وأنه مِن أهلِ سَلامةِ القُلُوب»: عطفٌ على «المَذَمّة»، المعنى: أنهم قَصَدُوا بقولِهم: ﴿هُو أَذُنُ ﴾ قِلَّةَ فِطنَتِهِ وشَهامتِه، وقَصَدُوا به أنه ﷺ سَليمُ القِلبِ غِرُّ غيرُ مُحِرِّب الأمور.

قوله: (وشَهامته): شَهُمَ الرجل \_ بالضَّمِّ \_ شَهامةً فهو شَهْم، النهاية: «كانَ شَهْمَ، أي: نافذاً في الأمور ماضِياً، والشَّهْمُ: الذكيُّ الفُؤاد».

قوله: (وقيل: إنَّ جماعةً منهم ذَمُّوه) عطفٌ على قولِه: «الأُذُن: الرجلُ الذي يُصَدِّقُ كُلَّ ما سَمِع، ويَقبَل»، والفرق: أنَّ على الأولِ المُقُول المُتأذى منه لفظُ ﴿هُوَ أَذُنٌ ﴾، لقولِه: «وإيذاؤُهم له هو قولهُم فيه: هو أُذُن»، ﴿وَيَقُولُونَ ﴾ في التنزيل عطفُ تفسيرٍ لقوله: ﴿وَيُقُولُونَ ٱلنَّيِّيَ ﴾.

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «رعيت»، والتصويبُ من «الصَّحَاح» للجوهري.

<sup>(</sup>٢) سيأتي التعريف به تعليقاً عند تفسير الآية ١١ من سورة إبراهيم عليه السلام (٨: ٥٦٤).

<sup>(</sup>٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٩٨) بحاشية «الكشاف».

فاشتَغَلَتْ قُلوبُهم، فقال بعضُهم: لا عليكم، فإنها هو أُذُنُّ سامِعةٌ قد سَمِعَ كلامَ المُبلِّغِ فَاشتَغَلَتْ وَنحنُ نأتيه فنَعتَذِرُ إليه، فيسمَعُ عُذْرَنا أيضاً، فيرضيٰ، فقيل: هو أُذُنُ خيرٍ لكم.

وقُرِئ: «أُذُنُ خَيرٌ لكُم»؛ على أنَّ «أذنٌ» خَبَرُ مُبتَداً محذوف، و «خَيرٌ» كذلك، أي: هو أُذُنُّ هو خَيرٌ لكم، يعني: إن كانَ كما تقولونَ فهو خيرٌ لكم، لأنه يَقبَلُ مَعَاذِيرَكُم، ولا يُكافِئُكُم علىٰ سُوءِ دُخْلَتِكُم. وقرأ نافعٌ بتخفيفِ الذال.

فإن قلتَ: لِمَ عُدِّيَ فِعلَ الإيهانِ بالباءِ إلى الله، وإلى المُؤمنينَ باللام؟ قلتُ: لأنه قُصِدَ التصديقُ بالله الذي هو نقيضُ الكُفْر به، فعُدِّيَ بالباء، .....

وعلىٰ الثاني: المقولُ المُتأذىٰ منه غيرُ مذكور، و ﴿ يُؤُذُونَ ﴾ مُعبِّرٌ عنه، ﴿ وَيَقُولُونَ ﴾ عطفٌ عليه، لقوله: «ذَمُّوهُ وبَلَغَهُ ذلك» إلى قوله: «لا عليكُم، فإنها هو أُذُنُّ سامعة».

قال الزَّجَّاج: «مِنَ المُنافِقينَ مَنْ كَانَ يَعِيبُ رسولَ الله ﷺ، ويقول: إن بَلَغَهُ عنِّي حَلَفتُ له وقَبِلَ مني، لأنه أُذُنَّ يَسمَعُ العُذْر، فأعلَم اللهُ تعالى أنه أُذُنُ خير، أي: مُستَمِعُ خيرٍ لكم، ثم ييَّنَ مَمَّن يَقبَل، فقال: ﴿وَيُوْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةُ لِللَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾، أي: هو أُذُنُ خيرٍ لكم، لا أُذُنُ مَمَّن يَقبَل، فقال: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةُ لِللَّهِ عِلْمَ اللهُ عليه، فيصدِّقُ به، ويُصدِّقُ المُؤمنينَ فيها يُخِيرُونَه به، ورحمةٌ للمؤمنين منكم (١)، ويُعلَمُ منه: أنه لا يَقبَلُ منهم، ولا يَسمَعُ عُذرَهُم ولا يَرحَمُهُم، لأنهم ليسوا بمُؤمنين (١).

قوله: (وقُرِئ: «أُذُنٌ خَيرٌ لكُم»): قال أبو البقاء: «(خيرٌ) على هذا صِفةُ «أُذُن»، أي: أُذُنٌ ذو خير، ويجوزُ أن يكونَ «خير» بمعنى «أفعَل»، أي: أُذُنٌ أكشَرُ خَيراً لكم»(٣).

قوله: (سُوءِ دُخْلَتِكُم)، الأساس: «إنه لخبيثُ الدُّخْلةِ وعفيفُ الدُّخْلة، وهو باطنُ أمرِه، وأنا عالمُ بدُخْلةِ أمرِك». الجوهري: «داخِلةُ الرجل: باطنُ أمرِه، وكذلك الدُّخْلةُ بالضَّم».

<sup>(</sup>١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٥٧).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «إن جماعةً منهم ذمُّوه» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٨).

وقُصِدَ السَّمَاعُ مِنَ الْمُؤمنين، وأن يُسَلِّمَ لهم ما يقولونه، ويُصَدِّقَه؛ لِكَوْخِهم صادقينَ عندَه، فعُدِّي باللام، ألا ترى إلى قوله: ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنِ لَنَا وَلَوْكُنَا صَدِقِينَ ﴾ [يوسف: ١٧] ما أنباهُ عن الباء. ونحوه: ﴿ فَمَا ءَامَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِيَّةٌ مِن قَوْمِهِ ﴾ [يونس: ١٨]، ﴿ أَنُوْمِنُ لَكَ وَأَتَبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ ﴾ [الشعراء: ١١١]، ﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُ, قَبْلَ أَنْ ءَادَنَ ﴾ [طه: ٧١].

فإن قلتَ: ما وَجْهُ قِراءةِ ابنِ أبي عَبْلة: «ورَحْمةً»، بالنَّصْب؟ قلتُ: هي عِلَّةُ مُعلَّلُها محذوف، تقديرُه: «ورَحْمةً لكم يأذنُ لكم»، فحُذِفَ لأنَّ قولَه: ﴿أَذُنُ حَكْمٍ لَّكُمُ ﴾ يَذُلُّ عليه.

قوله: (وأن يُسَلِّمَ لهم ما يقولونَه): أي: ﴿وَيُؤَمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ مُضَمَّنٌ معنى التسليم، فالأحسَنُ أن يُضَمَّنَ ﴿يُؤْمِنُ بِأَللَهِ ﴾ معنى الوُثوقِ والاعتِراف، فيكونَ المعنىٰ: هو أُذُنُ خير يَسمَعُ آياتِ الله ودلائله، فيَعتَرِفُ بصِدقِها ويَثِقُ بها، ويَستَمِعُ إلىٰ المُسلِمين، فيُسَلِّمُ لهم ما يقولون، ويُصَدِّقُهم.

وفيه تعريضٌ بأنَّ المُنافِقينَ أُذُنُ شَـرِّ يَسمَعونَ آياتِ الله، ولا يَثِقُونَ بها، فيُعرِضُونَ عنها، ويَسمَعُونَ قولَ المُسلِمينَ فلا يُسلِّمُونَ لهم قَولهَم، ولا يَقبَلُونَ نصيحتَهم.

أو أنَّ رسولَ الله ﷺ لا يَقبَلُ قولَ المُنافِقين، ولا يَسمَعُ إلى خِداعِهم، وهذا أوجَهُ في الرد، أي: يَقبَلُ قولَ المُنافقين(١).

قوله: (ما أنباه): أي: ما أشدَّه نُبُوّاً (٢) عنِ استعمالِ الباء، أي: ألا ترى إلى قوله: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُوْمِنِ لَنا ﴾ [يوسف: ١٧] كيف كانَ بعيداً عن استِعمالِ الباء، لأنَّ قولَه: ﴿بِمُوْمِنِ لَنا ﴾: بمُصَدِّقِ لنا، لقولِه بعدَه: ﴿وَلَوَكُنَا صَدِقِينَ ﴾ [يوسف: ١٧].

<sup>(</sup>١) من قوله: «قوله: وأن يُسلِّم لهم» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) في الأصول الخطية: «ما أشدُّ نبواً»، ولم يظهر لي وجهُّه، فأصلحتُه بها ترِاه.

والنُّبُوّ: البُعْدُ عن الشيء والنُّفُور، يُقال: نَبا الشيءُ، أي: بَعُدَ، ونَبا الطَّبْعُ عن الشيء، أي: نَفَر، ولم يَقبَلُه. انظر: «المصباح المنير»، مادة (نبو).

[﴿يَعْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمُ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ آَحَقُ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواً مُؤْمِنِينَ ﴾ ٦٢]

﴿لَكُمُ لِيُرْضُوكُم ﴾ الخطابُ للمُسلِمين، وكانَ المُنافِقُونَ يتكلَّمونَ بالمَطَاعِن، أو يَتَخلَّفُونَ عن الجهاد، ثم يأتونَهم فيعتَذِرُونَ إليهم، ويُؤكِّدُونَ مَعَاذِيرَهُم بالحَلِف؛ لِيعَذُرُوهُم ويَرضَوْا عنهم، فقيلَ لهم: إن كتتُم مُؤمنينَ كما تَزعُمُونَ فأحقُّ مَنْ أرضَيتُمُ: اللهُ ورسولُه بالطاعةِ والوفاق.

وإنها وَحَدَ الضمير؛ لأنه لا تَفَاوُتَ بينَ رِضَا الله ورِضَا رَسُولِهِ ﷺ، فكانا في حُكْم مُرْضَىً واحد، كقولك: إحسانُ زيدٍ وإجمالُه نَعَشَني وجَبَرَ منِّي. أو: واللهُ أحقُّ أن يُرضُوهُ، ورسولُه كذلك.

قوله: (الخِطابُ للمُسلِمين، وكانَ المُنافِقون) إلىٰ آخره: بيانٌ لكيفيَّةِ الخِطابِ معهم.

قوله: و(إنها وَحَّدَ الضمير): جوابٌ عن سُؤالٍ مُقدَّر، وتقريرُه أن يُقال: لـمَّا كان ﴿أَحَقُ ﴾ خَبَراً عنها، بمعنىٰ: اللهُ ورسولُه أحقُّ مِن غيرِهما بالرِّضا، فكانَ الظاهرُ أن يُثنَّىٰ الضمير، ويُقال: أن يُرضُوهُما؟ فأجابَ بقوله: «وإنها» إلى آخره.

قوله: (فكانا في حُكم مُرْضَى واحد): قال أبو البقاء: «فعلىٰ هذا ﴿أَحَقُ أَن يُرْضُوهُ ﴾ خَبَرٌ عن الاسمَين، لأنَّ الرسولَ ﷺ قائمٌ مقام الله، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يَبُايِعُونَكَ إِنَّمَا يَبُونَ اللهِ ﴾ [الفتح: ١٠]» (١٠).

قوله: (نَعَشَني): أي: قَوَّاني ورَفَعَني.

قوله: (أو: واللهُ أحقُّ أن يُرضُوهُ (٢)، ورسولُه كذلك): قال أبو البقاء: «﴿وَاللّهُ ﴾ مُبتَداً و﴿ اللّهَ ﴾ مُبتَداً و﴿ اللّهَ ﴾ خَبَرُه، و ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ مُبتَداً ثانٍ وخَبَرُه محذوف، دلَّ عليه الأول، وقال سِيبَوَيْه: ﴿ السّول ﴾ وخبرُ الأولِ محذوف، وهو أقوىٰ ؛ إذ لا يَلزَمُ منهُ التفريقُ بينَ

<sup>(</sup>١) "التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٨-٦٤٩).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «خبر عن الاسمين» إلى هنا، سقط من (ح).

[﴿ أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ لَهُ وَنَارَ جَهَنَّمَ خَلِدًا فِيهَأْ ذَالِكَ الْخِـزْيُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ ٦٣]

المُحادَّة: مُفاعَلةٌ مِنَ الحدِّ، كالمُشاقَّةِ مِنَ الشَّقّ، ﴿فَأَتَ لَهُ ﴾ على حَذْفِ الخبر، أي: فحَقُّ أَنَّ له ﴿نَارَ جَهَنَّمَ ﴾، وقيل: معناه: فله، و ﴿أَنَّ » تكرير ؛ .....

المُبتَدارُ وخبره، وفيه (١) أيضاً أنه خبرُ الأقربِ إليه، قال الشاعر (٢):

نحنُ بما عِندَنا وأنتَ بما عِندَكَ راضٍ والرأيُ مُحْتَلِفُ (٣)

قوله: (مُفاعَلَةٌ مِنَ الحد): قال الزَّجَّاج: «معناه: مَنْ يُجانِبِ اللهَ ورسولَه، أي: مَنْ يكونُ في حَدِّ، واللهُ ورسولُه في حَدّ»(٤).

الراغب: «الحدُّ: الحاجزُ بينَ الشَّيئين الذي يَمنَعُ اختِلاطَ أحدِهما بالآخر، يُقال: حَدَدتُ كذا: جعلت له حدَّا يُميِّز، وحَدُّ الدار: ما تَتَميَّزُ به عن غيرها، وحَدُّ الشيء: الوصفُ المُحيطُ بمعناه المُميِّزُ له عن غيره، قال تعالىٰ: ﴿وَيَلْكَ حُدُودُ ٱللّهِ ﴾ [الطلاق: ١]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُعانِعُونَ اللّهَ وَرَسُولُهُ ﴾ [المجادلة: ٥ و ٢٠]، أي: يُهانِعُون، فذلك إما باعتِبارِ المُمانعة وإما باستِعمالِ الحديد» (٥).

قوله: (وقيل: معناه: فله، و «أنَّ» تكرير): أي: كَرَّرَ «أنَّ» للتوكيد، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ إذ يَلزَمُ الفَصْلُ بينَ المُؤكِّدِ والمُؤكَّدِ بجُملةِ الشرط، وإيقاعُ أجنبيٍّ بين فاءِ الجزاءِ وما في حَيِّزِه، ويُشكِلُ أيضاً نصبُ ﴿نَارَ جَهَنَّمَ﴾.

<sup>(</sup>١) من قوله: «وقال سيبويه» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) عمرو بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري. وانظر الكلام على موضع الشاهد فيه في: «الكتاب» لسيبويه (١: ٧٥)، و«مجاز القرآن» لأبي عُبيدة مَعمَر بن المثنى (١: ٣٩)، و«مفتاح العلوم» ص٨٩، و«شـرح ابن عقيل» (١: ٢٤٤)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (قعد) ومادة (فجر).

<sup>(</sup>٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٤٨).

<sup>(</sup>٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٥٨).

<sup>(</sup>٥) «مفردات القرآن» ص ٢٢١-٢٢٢.

لأنَّ في قوله: ﴿أَنَّهُۥ تأكيداً، ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَأَتَ لَهُۥ معطوفاً على ﴿أَنَّهُۥ على ﴿أَنَّهُۥ على ﴿أَنَّهُ ﴾ على أنَّ جوابَ ﴿مَن ﴾ محذوف، تقديرُه: ألم يَعلَمُوا أنه مَنْ يُحادِدِ اللهَ ورسولَه يَهلِك، فأنَّ له نارَ جَهنَّم. وقُرِئ: «ألم تَعلَمُوا» بالتاء.

[﴿ يَحَدَّرُ ٱلْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ نُنَيِّتُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ ٱسْتَهْزِهُوَّا إِنَّ ٱللَّهَ تُخْدِجٌ مَّا تَحَدَّرُونَ ﴾ ٦٤]

كانوا يَستَهزِئُونَ بالإسلامِ وأهلِه، وكانوا يحذرونَ أن يَفضَحَهم اللهُ بالوَحْي فيهم، حتى قالَ بعضُهم: والله لا أُرانا إلا شَرَّ خَلْقِ الله، لَوَدِدتُ أني قُدِّمْت، فجُلِدتُ مئةَ جَلْدة، ولا يَنزِلُ فينا شيءٌ يَفضَحُنا.

والضَّميرُ في ﴿عَلَيْهِم ﴾ و﴿نُنَيِنَهُم ﴾: للمُؤمنين، وفي ﴿قُلُوبِهِم ﴾: للمُنافِقين، وصَحَّ ذلك؛ لأنَّ المعنىٰ يقودُ إليه، ويجوز أن تكونَ الضَّمائرُ للمُنافِقين؛ ......

قلت: قد سبقَ مِراراً أنَّ مِثلَ هذا التأكيدِ مُقحَمٌ بينَ الكلام، فلا يكونُ أجنبياً، قال أبو البقاء: "إنها كُرِّرَتْ توكيداً، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشَّوَءَ بِجَهَالَةِ ﴾، ثم قال: ﴿إنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النحل: ١١٩]، والفاءُ جوابُ الشرط» (١). ومثلُه قولُ الحماسيِّ:

وإنَّ امرَأَ دامَتْ مواثيقُ عَهْدِهِ على مِثلِ هذا إنَّهُ لكريمُ (٢)

وأما نصبُ «النار» فليس بمُشكِل؛ لأنها (٣) ليست بزائدةٍ حتى لا تعمل، وفيه بَحْث.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَأَتَ لَهُۥ﴾ معطوفاً علىٰ ﴿أَنَّـهُۥ﴾) أي: ألم يعلموا هذا وهذا عَقِيبَه أيضاً.

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٩).

<sup>(</sup>٢) انظر: المصدر السابق (٢: ٦٤٨).

<sup>(</sup>٣) الضمير يعودُ على «إنَّ»، أي: لأنَّ «إنَّ» ليست بزائدة ... إلخ.

لأنَّ السُّورةَ إذا نَزَلَتْ في معناهم فهي نازلةٌ عليهم، ومعنى ﴿ نُنِبَّتُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾: كأنها تقولُ لهم: في قُلُوبِكم كَيْتَ وكيث، يعني: أنها تُذيعُ أسرارَهُم عليهم حتىٰ يسمَعُوها مُذاعةً مُتَشِرة، فكأنها تُخبِرُهُم بها.

وقيل: معنى ﴿ يَحَدُّرُ ﴾: الأمرُ بالحذر، أي: لِيَحذَرِ المُنافِقُون.

فإن قلتَ: الحذرُ واقعٌ على إنزالِ السُّورةِ في قوله: ﴿ يَحَدُرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمُ سُورَةٌ ﴾، فما معنى قوله: ﴿إِنَّ اللهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحَدُرُونَ ﴾؟ قلتُ: معناه: مُحُصِّلٌ مُبرِزٌ إنزالَ السُّورة، أو أنَّ اللهَ مُظهِرٌ ما كنتُم تحذرونَه، أي: تحذرونَ إظهارَه مِن نِفاقِكم.

قوله: (كأنها تقولُ لهم: في قلوبكم (١) كيتَ وكيت): هذا على أن تقعَ الاستِعارةُ في الضَّمير المرفوع في ﴿ نُنَيِنَهُم ﴾ على المَكْنيَّة.

قوله: (الحَدْرُ واقعٌ على إنزالِ السُّورة): هذا إذا كانَ ﴿ يَحَدْرُ ﴾ على الإخبار، لأنه فِعلٌ مضارعٌ محكيٌّ عن شأنهم وعادتهم، ومن ثَمَّ قال: «وكانوا يحذرونَ أن يَفضَحَهُمُ الله»، وحاصِلُ السُّؤال: أنَّ الطِّباقَ هو أن يُقال: واللهُ مُنزِلٌ ما يَحذرونَه، فكيفَ وَضَعَ مَوضِعَه ﴿ مُخْرِجُ ﴾؟ وحاصلُ الجواب: أنَّ الزيادةَ للمُبالغة.

قوله: (مُحصِّلٌ مُبرِزٌ إنزالَ السُّورة): فالمُحذَّرُ منه علىٰ هذا إنزالُ السُّورة، والمرادُ بقوله: ﴿ اَسْتَهْزِءُوا ﴾: هو ما في قُلُوبِهم مِنَ النِّفاق، لأنَّ المُنافِقَ مُستَهزِئ، كما سبق في البقرة في قوله: ﴿ يُحَندِعُونَ اللَّهَ ﴾ [البقرة: ٩]: أنه تفسيرٌ لقوله: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ مَامَنَا بِاللَّهِ وَبِالْيُوْمِ الْلَاخِرِ وَمَاهُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨].

قوله: (أو أنَّ الله مُظهِرٌ ما كُنتُم تَحَذَرُونَه): فالمُحذَّرُ منه إظهارُ النَّفاق، لأنَّ قولَه: «مِن نِفاقِكم» بيانُ «ما كُنتُم تَحذَرُونَه»، أي: يَكشِفُ نِفاقَكُم كَشْفاً تاماً، وهو ما قالَ في القِصَّةِ

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «قلوبهم»، والمُثبَت من «الكشاف».

[﴿ وَلَهِن سَاَلَتَهُمْ لَيَقُولُكَ إِنَّمَا كُنَّا خَفُوشُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلَ أَبِاللَّهِ وَءَايَكِنِهِ - وَرَسُولِهِ - كَنْتُمُ تَسْتُمْ زِءُونَ \* لَا تَعْلَذِرُواْ قَدْكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَنِكُمْ ۚ إِن نَعْفُ عَن طَآبِفَةٍ مِّرَكُمْ نُعَذِبُ طَآبِفَةً إِنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ ﴾ ٦٥ -٦٦]

بَيْنا رسولُ الله ﷺ يَسيرُ في غَزْوةِ تبوك، ورَكْبٌ مِنَ الْمَنافِقينَ يَسيرونَ بينَ يَدَيه، فقالوا: انظُرُوا إلى هذا الرجل، يُريدُ أن يَفتَحَ قُصُورَ الشَّامِ وحُصُونَه، هَيْهاتَ هَيْهات! فأطلَعَ اللهُ نبيّه عليه السَّلامُ على ذلك، فقال: «احبِسُوا عليّ الرَّكْبَ»، فأتاهم، فقال: «قُلتُم كذا وكذا»، فقالوا: يا نبيّ الله، لا والله ما كُنَّا في شيءٍ مِن أمرِك، ولا مِن أمرِ أصحابِك، ولكنْ كُنَّا في شيءٍ مِن أمرِك، ولا مِن أمرِ أصحابِك، ولكنْ كُنَّا في شيءٍ مِن أمرِك، السَّفَر.

﴿ أَوَاللَّهِ وَهَ ايَنْهِ وَ وَرَسُولِهِ عَنْتُمْ تَسْتَهْ زِءُونَ ﴾ لم يَعبَأ باعتِذارِهِم؛ لأنهم كانوا كاذبين فيه، فجُعِلُوا كأنهم مُعتَرِفُونَ باستِهزائِهم، وبأنه موجودٌ منهم، حتى وُبّخُوا بإخطائِهم مَوقِعَ الاستِهزاء،

الآتية (١): «فقال لهم: قُلتُم كذا وكذا، والدالُّ على الكَشْفِ التامِّ معنى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا تَعَالَى ؟!

قوله: (لم يَعبَأُ باعتِذارِهم)، الجوهري: «ما عَبَأْتُ بفُلان عَبْأً، أي: ما باليتُ به»، واعتِذارُهم: هو قولُهم: ﴿إِنَّمَا كُنَّا غَنُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾، نُزِّلَ هذا الاعتِذارُ منزلةَ اعتِرافِهم بالاستِهزاءِ لكونِهم كاذبين فيه، كأنهم قالوا: نحنُ مُستَهزِؤون، وهو المُرادُ مِن قوله: «فجُعِلُوا كأنهم مُعتَرِفُونَ باستِهزائِهم»، ولهذا قُدِّمَ المعمولُ على العامِل (٢).

قوله: (حتى وُبِّخُوا بإخطائِهم مَوقِعَ الاستِهزاء): أي: ليسَ مكانُ الاستِهزاء (٣) الحاصِل

<sup>(</sup>١) في الآية الآتية بعد هذه مباشرة.

<sup>(</sup>٢) أي: في قوله: ﴿ قُلَلَ أَبِأَللَّهِ وَهَ الْيَنْهِ ، وَرَسُولِهِ ، كُنْنُدُّ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾.

<sup>(</sup>٣) قوله: «أي: ليس مكان الاستهزاء» سقط من (ح).

حيثُ جَعَلَ الْمُستَهزَأَ به يلي حرفَ التقرير، وذلكَ إنها يَستقيمُ بعدَ وقوعِ الاستِهزاءِ وثبوتِه.

﴿ لَا تَعْنَاذِرُوا ﴾: لا تَشْتَغِلُوا باعتِذاراتِكُمُ الكاذبة، فإنها لا تَنفَعُكُم بعدَ ظُهُورِ سِرِّكِم، ﴿ فَذَكُورُمُ ﴾: لا تَشْتَغِلُوا باعتِذاراتِكُمُ الكاذبة، فإنها لا تَنفَعُكُم بعد إظهارِكُمُ السِرِّكِم، ﴿ فَذَكُورُمُ ﴾: قد أظهَرْتُم كُفرَكُم باستِهزائِكُم ﴿ بَعْدَ إِيمَنِكُو ﴾: بعد إظهارِكُمُ الإيان، «إِن يُعْفَ عن طائِفةٍ مِنكُم» بإحداثِهمُ التوبة وإخلاصِهمُ الإيانَ بعدَ النفاق، «تُعذَّبُ طائِفةٌ بأنهم كانوا مُجرِمينَ » مُصِرِّينَ على النفاقِ غيرَ تائين منه، أو: «إنْ يُعْفَ عن طائفةٍ مِنكُم» لم يُؤذُوا رسولَ الله عَيْنِ ، ولم يَستَهزِئُوا، فلَمْ نُعَذِّبُم في العاجِل، تُعَذَّبُ في الآجِلِ طائفةٌ بأنهم كانوا مُجرِمينَ مُؤذِينَ لِرسولِ الله عَيْنَ مُستَهزِئين.

وقرأ مجاهد: «إن تُعفَ عن طائفة» على البناءِ للمفعولِ مَعَ التأنيث، والوَجْهُ التذكير، لأنَّ المُسنَدَ إليه الظَّرْف، كما تقولُ: سِيرَ بالدَّابَّة، .....

هذهِ المذكورات، لأنَّ همزة التقرير (١)، على سبيلِ التوبيخ، المُصدَّرةَ على الجارِّ والمجرور، المُقدَّم على عامِلِه: مُؤذِنةٌ بأنَّ الاستِهزاءَ واقعٌ لا محالة، لكنَّ الخطأَ في المُستَهزَأ به، يعني: مكانُ الاستِهزاء غيرُ المذكورات، فأخطأتُم حيثُ جَعَلتُمُوها مَكانَه، قال صاحبُ «المفتاح» (٢): «لا يجوزُ بعدَما عرفتَ أنَّ التقديمَ يَستَدعي العِلمَ بحالِ نفسِ الفِعلِ وقوعاً: أزيداً ضَرَبت، سائلاً عن حالِ وقوعاً الضَّرب، وذلك أنَّ تقديمَ المفعولِ يَستَدعي حُصُولَ (٣) الفِعل، كما عرفتَ في بابِ التقديم، وأنَّ الشَّوْالَ عن وُقُوع الضَّرْب، هذا معنى قولِ المُصنِّف: «وذلك وأنَّ السَّوالَ عن وُقُوع الاستِهزاءِ وثُبُوتِه».

قوله: (والوجهُ التذكير؛ لأنَّ المُسنَد إليه الظرف) إلىٰ آخره: حكايةُ كلامِ ابنِ جِنِّي (٥٠).

<sup>(</sup>١) أي: همزة الاستفهام في قوله: ﴿ أَبِأَلَّهِ ﴾، وهو للتقرير.

<sup>(</sup>٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص١٤١.

<sup>(</sup>٣) من قوله: «العلم بحال نفس الفعل» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٤) تحرَّف في (ح) إلى: «يستدعي به حصوله».

<sup>(</sup>٥) انظر: «المحتسب» (١: ٢٩٨).

ولا تقول: سِيرَتْ بالدابَّة، ولكنَّه ذَهَبَ إلى المعنى، كأنه قيل: إن تُرحَمْ طائفةٌ، فأنتَّ لذلك، وهو غريب، والجيِّدُ قراءةُ العامة: «إنْ يُعْفَ عن طائفة» بالتذكير، و «تُعذَّبْ طائفة» بالتأنيث، وقُرِئ: «إن يَعْفُ عن طائفةٍ مِنكُم يُعَذِّبْ طائفةً»، علىٰ البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عَزَّ وجَلَّ.

[﴿ الْمُنَفِقُونَ وَالْمُنَفِقَاتُ بَعَضُهُ مِ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنصَوِ وَيَنْهُونَ عَنِ الْمُنفِقُونَ وَالْمُنَفِقَاتُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنفِقِينَ هُمُ الْفلسِقُونَ \* الْمُعَرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ فَسُواْ اللّهَ فَنَسِيهُمْ إِنَّ الْمُنفِقِينَ هُمُ الْفلسِقُونَ \* وَكَمَاللهُ اللّهُ فَاللّهُ وَلَعَنَهُمُ خَلِدِينَ فِيها هِي حَسَّبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ وَكَمَاللهُ وَلَعَنَهُمُ وَكَمَاللهُ وَلَعَنَهُمُ وَلَعُمْ وَلَعَنَهُمُ وَلَعَنَهُمُ وَلَهُمُ وَلَهُمُ وَلَهُمُ وَلَعُمُ وَلَعَنَهُمُ وَلَعَنَهُمُ وَلَعَنَا وَلَا لَكُونُ وَلَهُمُ وَلَهُ مَعْ وَلَعَنَا وَلَا لَكُونُ اللّهُ وَلَمُ اللّهُ وَلَا لَعُنْ مَا وَلَعَنَهُمُ وَلَهُ مَعْ وَلَعُلُونَ وَلَهُمُ وَلَهُ وَلَهُ مُعَلِّمُ وَلِيقُونَ وَلَا لَكُولُهُمُ وَلَهُمُ وَلَهُ وَلَهُمُ وَلَكُونُ وَلَهُ وَلَهُمُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَعَلَمُ وَلَا لَا مُعْلَقِهُمُ وَلَهُمُ وَلِي اللّهُ وَلَهُمُ مُنْ وَلَهُ وَلَهُمُ وَلَا اللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا لَا مُعْلِقُونَ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا مُؤْلِقُونَ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِهُ اللّهُ اللّهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ ولَا لَا اللّهُ وَالْمُولِقُونَ وَاللّهُ وَالْمُنْ وَاللّهُ وَالْمُولِقُونَ وَالْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْ وَالْمُنْفُولِ وَالْمُنْفِقُ وَالْمُنْفُولِ وَالْمُنْفُولِكُمُ وَالْمُنْفُولِ وَالْمُنْفُولِ وَالْمُولِ وَلَالْمُنْفُولُ وَالْمُنْفُولِ وَالْمُنْ اللّهُ وَالْمُنْفُولِ وَالْمُنْفُولُ

﴿بَعَشُهُ مِ مِنَ بَعْضِ ﴾ أُريدَ به نفيُ أن يكونوا مِنَ المؤمنين، وتكذيبُهم في قولهم: ﴿وَيَعْلِفُونَ بِأَللّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ ﴾ [التوبة: ٥٦]، وتقريرُ قولِه: ﴿وَمَا هُم مِّنكُرُ ﴾ [التوبة: ٥٦]، ثم وَصَفَهُم بها يَدُلُّ على مُضادَّةِ حالِم لحالِ المُؤمنين: ﴿يَأْمُرُونَ بِأَلْمُنكِ بِأَلْمُنكِ بِالكُفْرِ والمعاصي، ﴿وَيَنْهُونَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ ﴾: عن الإيهانِ والطاعات، ﴿وَيَقَبِضُونَ اللهُ يَهُمُ مَ اللّهِ مَا لَبُهَارٌ والصَّدَقاتِ والإنفاقِ في سبيل الله.

﴿ نَسُوا اللَّهَ ﴾: أغفَلُوا ذِكرَه، ﴿ فَنَسِيَهُمْ ﴾: فتركَهُم مِن رَحْمتِهِ وفَضْلِه، ﴿ هُمُ مُ الْفَاسِقُونَ ﴾: هُمُ الكامِلونَ في الفِسْقِ الذي هو التَّمَرُّدُ في الكُفْر، ......

قولُه (١): ﴿إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ ﴾ بالرَّدِّ بقولِه: ﴿وَمَا هُم مِّنكُرُ ﴾ [التوبة: ٥٦]، لأنه على مِنوالِ قولِه: ﴿ اَمَنَا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَاهُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨]، وأكَّدَ الرَّدَّ بقولِه: ﴿ ٱلْمُنَفِقُونَ وَٱلْمُنَفِقَاتُ بَعْضُ هُم مِّنْ بَعْضٍ ﴾، وعَلَّلَهُ بقولِه: ﴿ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ ﴾.

وفي تَعليلِهِ بهذا الوَصْف، وتعليلِ قولِه: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُكُمُ أَوْلِيَآ لُهُ بَعْضٍ عَلَيْهِ بَهْ الْمُنكَرِ ﴾ [التوبة: ٧١]: اعتِناءٌ عظيمٌ واهتهامٌ شديدٌ بشأنِ الأمرِ بالمعروفِ والنهي عنِ المُنكر، وفي العَوْدِ إلىٰ تقريرِ الرَّدِّ بعدَ الطُّولِ الدَّلالةُ علىٰ أنَّ الكذبَ مُنافٍ للإيهانِ الذي هو التصديق، وهذا أقبَحُ القبائح.

قوله: (﴿ الْفَسِقُونَ ﴾ هُمُ الكامِلونَ في الفِسْق): يُريدُ أَنَّ اللامَ في ﴿ الْفَسِقُونَ ﴾ للجنس، فدَلَّ علىٰ كمالِ هذا المعنى فيهم، نظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَأُوْلَتَهِكَ هُمُ الْمُفَلِحُونَ ﴾ اللجنس، فدَلَّ علىٰ كمالِ هذا المعنى فيهم، نظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَأُوْلَتَهِكَ هُمُ الْمُفَلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥]، والكافرُ إذا وُصِفَ بالفِسقِ دَلَّ علىٰ المُبالغة، ومن ثَمَّ قال: «هو التَّمَرُّدُ في الكُفر والانسِلاخُ عن كُلِّ خير»، ثم في وَصْفِ المُنافِقينَ بالفِسقِ والنِّفاقُ أوغَلُ منه (٢) في الكُفر تعريفُ بالمُؤمنين، ورَدْعٌ لهم عن الاتصافِ بها يُشارِكُونَ مَنْ تَبَوَّا مَقعَدَه في الدَّرْكِ الأسفلِ مِنَ النَّار، وإليه الإشارةُ بقولِه (٣): «وكفىٰ المُسلِمَ زاجِراً أَن يُلِمَّ بها يُكسِبُه هذا الاسمَ» وهو مِن بابِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَوَيُلُ لِلمُشْرِكِينَ \* الَذِينَ لَا يُؤتُونَ الزَّكَوَ ﴾ [فصّلت: ٢-٧](٤).

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «وقوله»، ولا يستقيم مع السِّياق.

<sup>(</sup>٢) في الأصول الخطية: «أوغل عنه»، ولا يستقيمُ لغةً.

<sup>(</sup>٣) من قوله: «تعريض بالمؤمنين» إلى هنا، سقط من (ف)، وأُثبِتَ محلَّه: «هذا الاسم، فهو من باب قوله تعالىٰ: ﴿وَوَيَلُ لِلمُشْرِكِينَ \* اللَّينَ لَا يُؤَتُّونَ الزَّكَوْةَ ﴾ [فصلت: ٦-٧]»، وهي زيادة مقحمة هنا، وستأتي في موضعها بعد قليل باتفاق الأصلين.

<sup>(</sup>٤) قوله: «وهو من باب قوله تعالى...» ورد هنا في (ط) و(ف)، وكُرِّرَ في (ف) آخرَ فقرة «قيل: يجوز»، وورد في (ح) هناك ولم يرد هنا.

والانسِلاخُ عن كُلِّ خير، وكَفَى المُسلِمَ زاجراً أن يُلِمَّ بها يُكسِبُه هذا الاسمَ الفاحشَ الذي وَصَفَ الله عَلَيْ للمُسلِمِ أن الذي وَصَفَ الله عَلَيْ للمُسلِمِ أن يقول: كَسِلْت؛ لأنَّ المُنافِقينَ وُصِفُوا بالكَسَلِ في قوله: ﴿ كُسَالَى ﴾ [النساء: ١٤٢]، فها ظنَّكَ بالفِسْق!

﴿ خَلِدِينَ فِيهَا ﴾: مُقدِّرِينَ الخلود، ﴿ هِيَ حَسَّبُهُ مَ ﴾ دلالةٌ على عِظَم عذابِها، وأنه لا شيء أبلغُ منه، وأنه بحيثُ لا يُزادُ عليه، نعوذُ بالله مِن سَخَطِهِ وعذابه، ﴿ وَلَعَنَهُ مُ ٱللَّهُ ﴾: وأهانهم مَعَ التعذيب، وجَعَلَهم مَذمُومِينَ مُلحَقِينَ بالشَّياطينِ المَلاعين، كما عَظَّمَ أهلَ الجنَّة، وأحقهم بالملائكةِ المُكرَمين، ﴿ وَلَهُ مُ عَذَابُ ﴾: ولهم نوعٌ مِنَ العذابِ سوى الصِّلِيِّ بالنار، ...

قوله: (وكفى المسلمَ زاجراً أن يُلمَّ بها يُكسِبُه هذا الاسم): «كفىٰ»: يَتَعدَّىٰ إلىٰ مفعولَين. الجوهري: «كَفَاهُ مَؤَمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾ الجوهري: «كَفَاهُ مَؤَمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾ [الأحزاب: ٢٥]. الأساس: «ما فَعَلَ ذلك وما ألمَّ وما كاد، وهذه ناقةٌ قد ألمَّتِ للكِبَر، وألمَّ بالأمر: لم يَتَعمَّقْ فيه، وألمَّ بالطعام: لم يُسرِفْ في أكلِه».

قيل: يجوزُ أن يكونَ فاعلُ «كفيٰ»: «أن يُلِمَّ بها يُكسِبُه»، و «زاجراً» تمييزٌ مُقدَّمٌ على الفاعل، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَاللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٣]، الفاعل، ونحوُه قولُه بشيءٍ يُكسِبُه وَصْفَ المُنافِقينَ زاجِراً. والأَوْلىٰ أنَّ فاعِلَ «كفیٰ» قولُه أي: كفیٰ المُسلِمَ إلمامُه بشيءٍ يُكسِبُه وَصْفَ المُنافِقينَ زاجِراً. والأَوْلىٰ أنَّ فاعِلَ «كفیٰ» تعالىٰ: ﴿إِنَّ المُنكفِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾، و «زاجراً» تمييز، و «أن يُلمَّ» ثاني مَفعوليْ «كفی» («كفیٰ»، ويجوزُ أن يُجعَلَ «زاجراً» حالاً من الفاعل، وأن يُجعَلَ ثاني مَفعوليْ «كفی» (۱) وأن يَتعَلَّقَ «أن يُبلِمَّ» بـ «زاجِراً أن يَقرَبَ إلى ما يُكسِبُه اسمَ الفِسق.

قوله: (ولهم نوعٌ مِنَ العذاب) إلىٰ آخره: يُريدُ أنه تعالىٰ لــيًّا وَعَدَ المُنافِقينَ والكَفَّارِ بأنَّ

<sup>(</sup>١) من قوله: «ويجوز أن يجعل «زاجراً حالاً من الفاعل» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «زاجراً تمييز، وأن يلم ثاني مفعولي كفىٰ» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

﴿مُّقِيمٌ ﴾: دائم كعذاب النار. ويجوزُ أن يُريد: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ مَعَهم في العاجِلِ لا يَنفكُونَ عنه، وهو ما يُقاسُونَه مِن تَعَبِ النَّفاق، والظاهِرِ المُخالِفِ للباطِن، خَوْفاً مِنَ المُسلِمين، وما يحذرونَه أبداً مِنَ الفَضِيحةِ ونُزولِ العذابِ إن اطُّلِعَ على أسرارهم.

[﴿ كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوّا أَشَدَ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمَوْلًا وَأَوْلَدُا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَقِهِمْ فَاسْتَمْتَعُمُ بِخَلَقِهِمْ بِخَلَقِهُمْ بِخَلَقِهُمْ بِخَلَقِهِمْ بِخَلَقِهِمْ فَاسْتَمْتَعُمُ أَوْلَكِيكَ مِن قَبْلِكُمْ بِخَلَقِهِمْ وَفَاسَتُمْتُكُ اللَّذِينَ وَاللَّهِمْ فِي الدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةُ وَأُولَتِهِكَ وَخُضْتُمُ كَالَّذِي خَاصُوا أَوْلَكِيكَ حَبِطَتَ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةُ وَأُولَتِهِكَ مَبْطَتُ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةُ وَأُولَتِهِكَ هُمُ الْخَسِرُونَ ﴾ 19]

الكافُ محلُّها رَفْع؛ على: أنتُم مِثلُ الذينَ مِن قَبلِكُم، أو نَصْب؛ على: فَعَلتُم مِثلَ فِعلِ الذينَ مِن قَبلِكُم، وهو أنكم استَمتَعتُم وخُضتُم كها استَمتَعُوا وخَاضُوا، ونحوُه قولُ النَّمِر: كالدينَ مِن قَبلِكُم، وهو أنكم استَمتَعتُم وخُضتُم كها استَمتَعُوا وخَاضُوا، ونحوُه قولُ النَّمِر: كالدوم مَطلُوباً ولا طَلَبا

## بإضمار: «لم أرَ».

لهم نارَ جَهَنَّمَ خالدين، خَصَّ مِنَ الفريقَينِ بالذِّكْرِ المُنافِقين، وقَدَّم الخبرَ (١) على المُبتَدأ ونكَّرَه ووَصَفَه بالمُقيم؛ ليَدُلَّ علىٰ أنهم اختَصُّوا بعذابٍ لا يُكتَنَهُ كُنهُه، ومع ذلك أنه مُقيمٌ خالدٌ كالعذابِ المذكورِ قبلُ.

قوله: (كاليومِ مَطلُوباً ولا طَلَبا): أولُه:

حتى إذا الكَلَّابُ قالَ لهـا(٢)

<sup>(</sup>١) لفظة «الخبر» سقطت من (ح)، والفقرةُ كلُّها ساقطة من (ف).

<sup>(</sup>٢) ذكره الزمخشريُّ بتهامه في تفسير الآية ٦٥ من سورة الواقعة (١٥: ٢١١)، ونَسَبَه إلى أوس، يعني: أوسَ ابنَ حُجْر، وكذا عزاه إليه في كتابه «المُفصَّل» ص٣٥ و٤٩، وهو في «ديوان أوس بن حُجْر» ص٣.

وقولُه: ﴿كَانُواْ أَشَدَ مِنكُمْ قُوَّةٌ ﴾ تفسيرٌ لتشبيههم بهم، وتمثيلِ فِعلِهم بفِعلِهم، وقولُه: ﴿كَانُواْ أَشَدَ مِنكُمْ قُوَّةٌ ﴾ تفسيرٌ لتشبيههم بهم، وتمثيلِ فِعلِهم بفِعلِهم، و«الخولَ»: النَّصِيب، وهو ما خُلِقَ للإنسان؛ أي: قُدِّرَ مِن خير، كما قيل له: «قَسْم»؛ لأنه نُصِب، أي: أُثبِت، و«الخوض»: الدخولُ في الباطِلِ واللَّهُو، ﴿كَالْمَوْ الذي خَاضُوا ﴾: كالفَوْج الذينَ خاضوا، وكالخوضِ الذي خاضُوا. ....

يَصِفُ ثُورَ وَحْشٍ وكَلَّابًا، أي: قالَ الكَلَّابُ لها، أي: لأجل الكِلاب، يُريدُ بالمطلوب: الثور، وبالطَّلَب: الكِلاب، وهو جمعُ طالب، كخدَم وخادِم، أي: الثَّورُ يَجِدُّ في الفِرار، والكِلابُ لا تَجِدُّ (١) في الطَّلَب، الكافُ في «كاليوم» في مَوضِع الحال، وصاحبُها المفعولُ به، وهو «مطلوباً»، وأصلُ الكلام: لم أر مطلوباً مثلَ مطلوبٍ أراهُ اليوم، قُدِّمَتِ الصَّفةُ على الموصوفِ الذي هو مطلوباً، فصارت حالاً، ثم حُذِفَ المُضافُ إليه مع صِفَتِهِ الذي هو «أراه»، وأقيمَ الظرفُ مقامَه، فصار الكلامُ كما ترىٰ.

قوله: (تفسيرٌ لِتشبيهِهم بهم، وتمثيلِ فِعلِهم بفِعلِهم): يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ تشبيهٌ مُبهَم، لم يُعلم أنهم فيمَ شُبِّهوا بمَنْ قبلَهم؟ فبيَّنَ بقولِه: ﴿كَانُوا أَشَدَّ مِن قَبْلِكُمْ قُوَّةً ﴾ إلىٰ آخِرِ الآيةِ وجهَ الشَّبه، وهو القُوَّةُ والمال، والتشبيهُ تمثيليّ؛ لِهَا فيه مِن تشبيهِ حالِ المُخاطبين بحالِهم، وكانَ أصلُ الكلام: أنتُم (٢) كالذينَ مِن قبلِكم ذوي قُوَّةٍ وشِدَّةٍ وأصحاب أموال، أبطَرَتهُم قُوَّتُهم وأموالهُم حتىٰ اشتَغَلُوا بها أُوتُوا مِن حُظُوظِ الدُّنيا وشَهَواتِها، عن طَلَبِ الفَوزِ برضوانِ الله، فبَطَلَ ما كانوا فيه، وخَسِرُوا خُسْراناً مُبيناً.

قوله: (﴿كَٱلَّذِى خَاصُّواً ﴾: كالفَوْجِ الذينَ خاصُّوا): قَدَّرَ «الفَوْجِ» لِيُطابِقَ المُشبَّهَ به، قال أبو البقاء: «(الذي) فيه وجهان: أحدُهما: أنه جنس، أي: خَوْضاً كخَوْضِ الذينَ خاضوا، والثاني: أنَّ «الذي» هاهنا مصدرية، أي: كخَوْضِهم، وهو نادر»(٣).

<sup>(</sup>١) في (ح): «والكلابُ تجدُّ»، والمُثبتُ من (ط) و(ف).

<sup>(</sup>٢) في (ح): «أنهم»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

<sup>(</sup>٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٠٥٠-٥١).

فإن قلت: أيُّ فائدةٍ في قولِه: ﴿فَأَسْتَمْتَعُوا بِخَلَقِهِمْ ﴾، وقولُه: ﴿كَأَلَذِى حَاضُوا ﴾ عن اللَّين مِن قَبْلِكُم بِخَلَقِهِمْ ﴾ مُغْنِ عنه، كما أغنى قولُه: ﴿كَأَلَذِى حَاضُوا ﴾ عن أن يُقال: وخَاضُوا فخُضتُم كالذي خَاضُوا ؟ قلتُ: فائدتُه: أن يَذُمَّ الأوّلينَ بالاستِمتاع بها أو يُقال: وخَاضُوا الدُّنيا، ورِضَاهُم بها، والتِهائِهم بشَهواتِهم الفانية، عن النَّظَرِ في العاقبة، وطَلَبِ الفَلاحِ في الآخِرة، وأن يُخسَّسَ أمرُ الاستِمتاع، ويُحجَّنُ أمرُ الرِّضا به، ثم يُشَبَّهُ وطَلَبِ الفَلاحِ في الآخِرة، وأن يُخسَّسَ أمرُ الاستِمتاع، ويُحجَّنُ أمرُ الرِّضا به، ثم يُشَبَّهُ بعدَ ذلكَ حالُ المُخاطَبين بحالِهم، كما تُريدُ أن تُنبّة بعضَ الظَّلَمةِ على سَمَاجةِ فِعلِه، فتقول: بعدَ ويُعسِف، وأنتَ تَفعَلُ مِثلَ فِعلِه،

وأما ﴿وَخُضَّتُمُ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا ﴾ فمعطوفٌ علىٰ ما قبلَه، مُستَنِدٌ إليه، مُستَغنِ باستِنادِهِ إليه عن تلكَ التَّقْدِمة.

قوله: (أيُّ فائدةٍ في قوله: ﴿ فَأَسْتَمْتَعُوا بِعَلَقِهِمْ ﴾): تلخيصُ السُّؤال: أنَّ هاهنا تَشبيهَين؛ أحدهما يجري على ظاهِرِه، وهو قولُه: ﴿ وَخُضْتُمُ كَالَّذِى خَاضُوۤ ا ﴾ (١)، وثانيها فيه إطناب، لأنَّ أصْلَه: فاستَمتَعتُم بخَلاقِكُم كها استَمتَعَ الذينَ مِن قَبلِكُم بخَلاقِهم، فأيُّ فائدةٍ في زيادة ﴿ فَأَسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ ﴾ ؟

وأجاب: أنَّ هذه الزِّيادةَ كالتوطِئةِ والتمهيدِ للتمثيل؛ لمزيدِ تقبيحِ الاستِمتاعِ بشَهَواتِ الدُّنيا ولذَّاتِها، وتوطينِ ذلكَ في قَلبِ السَّامِع إجمالاً وتفصيلاً، فيُقدِّرُ مِثلَه للتمثيلِ الثالث؛ لكونه معطوفاً عليه، ويُمكِنُ أن يُقال: التمثيلُ الثاني كالمُفرَّع على الأولِ بشهادةِ الفاءينِ للإيذانِ بأنَّ «حُبَّ الدُّنيا رأسُ كُلِّ خطيئة»(٢).

قوله: (والتِهائِهم بشَهَواتِهم)، الجوهري: «لَهَوتُ بالشيءِ أَلَمو لَهُواً: إذا لَعِبتَ به. ولَهِيتُ عنه \_بالكسر \_ألهى لَهياً ولَهَياناً: إذا سَلَوتَ عنه وتركتَ ذِكرَه».

<sup>(</sup>١) من قوله: «والثاني: أن (الذي) هاهنا مصدرية» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٢) يُرويٰ حديثًا مرفوعًا، وصَحَّ موقوفًا. وانظر تفصيل الكلام عليه في «المقاصد الحسنة» للسخاوي (٣٨٤).

﴿حَبِطَتَ أَعْمَالُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ﴾ نقيضُ قوله: ﴿وَءَاتَيْنَهُ أَجْرَهُۥ فِي ٱلدُّنْيَا ۗ وَاللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّاللَّلْمُ الللللَّاللَّا الللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

[﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْدِ نُوجِ وَعَادِ وَثَمُودَ وَقَوْدِ إِبْرَهِيمَ وَأَضْحَنبِ مَدِّينَ وَٱلْمُؤْتَفِكَتِ أَنَهُمُ رُسُلُهُم وَٱلْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ ٱللهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَالْبَيْنَاتِ فَمَا كَانَ ٱللهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَنكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ ٧٠]

﴿وَأَصَحَبِ مَدِّيَ ﴾: وأهل مَدْيَن، وهم قومُ شُعَيب، ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَتِ ﴾: مَدَائِنِ قومِ لوط، وقيل: قرياتِ قومِ لُوطٍ وهُودٍ وصالِح، وائتِفاكُهُنَّ: انقِلابُ أحوالهِنَّ عن الخير إلى الشرّ، ﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾: فها صَحَّ منه أن يَظلِمَهم، وهو حَكيم، لا يجوزُ عليه القبيحُ وأن يُعاقِبَهم بغير جُرْم، ولكنْ ظَلَمُوا أنفُسَهم حيثُ كَفَروا به، فاستَحَقُّوا عِقابَه.

قوله: (وائتِفاكُهُنَّ: انقِلابُ أحوالهِنَّ عنِ الخيرِ إلى الشرّ): الائتِفاكُ في الأصل: الانقِلاب، وحقيقتُه: أن يُجعَلَ الشيءُ عاليه سافِلَه، ثم يُستعارُ لانقِلابِ الأحوالِ عنِ الخيرِ إلى الشَّرّ<sup>(۱)</sup>، فإذا حُمِلَ «الـمُؤْتَفِكَاتِ» على مَدائنِ قوم لوطٍ فالانقِلابُ على حقيقتِه، وإذا حُمِلَ على العُمومِ فالانقِلابُ على حقيقتِه، وإذا حُمِلَ على العُمومِ فالانقِلابُ عالى حقيقتِه، وإذا حُمِلَ على العُمومِ فالانقِلابُ عالى مَدائنِ مَا انقَلَبَتْ عاليها سافِلَها.

قوله: (فها صَحَّ مِنهُ أن يَظلِمَهُم، وهو حَكيمٌ لا يجوزُ عليه القبيح): مذهبه (٢)، قال القاضي: «معناه: لم يكنْ مِن عادتِه تعالىٰ ما يُشابِهُ ظُلمَ الناس، كالعُقوبةِ بلا جُرْم» (٣).

<sup>(</sup>١) من قوله: «الائتفاك في الأصل» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) أي: هو على أصلِ المعتزلة في التحسين والتقبيح العقليَّين، وحُكِمهم بوجوب فعل الحسن عقلاً على الله، وعدم جواز فعل القبيح عقلاً عليه، سبحانه وتعالىٰ.

<sup>(</sup>٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥٧).

[﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيآ لَهُ بَعْضٌ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكرِ وَيُقِيمُونَ ٱلْمُؤْمِنَاتُ الصَّلَوْةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكُوةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ ۚ أُوْلَيْهَا سَيَرْمُهُمُ اللَّهُ إِنَّا اللَّهَ عَزِيدُ حَكِيمٌ \* وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ جَنَّتِ جَنِّي مِن تَعْنِها ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيدُ حَكِيمٌ \* وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَاللَّهُ وَيَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ أَيْنَ اللَّهُ عَزِيدُ وَرِضُونَ أُمِّنَاتِ جَنَّتِ عَدْذُ وَرِضُونَ أُمِّنَا اللَّهِ أَكْبَرُ ذَالِكَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّتِ عَدْذً وَرِضُونَ أُمِّينَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَالْكَ هُواللَّهُ وَلَيْمُ ﴾ [27 - 27]

﴿ بَعْضُهُمْ أَوْلِيآ أُ بَعْضٍ ﴾ في مُقابِلةِ قولِه في المُنافقين: ﴿ بَعْضُ لَهُ مِرْمِنَ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٦٧].

﴿ سَيَرَ حَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ السِّينُ مُفيدةٌ وجودَ الرحةِ لا محالة، فهي تُؤكِّدُ الوعد، كما تُؤكِّدُ الوعد، كما تُؤكِّدُ الوعيدَ في قولك: سأنتَقِمُ مِنكَ يوماً، تعني: أنكَ لا تَفُوتُني وإنْ تباطأ ذلك، ونحوه: ﴿ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْنَنُ وُدًا ﴾ [مريم: ٩٦]، ﴿ وَلَسَوْفَ يُعَطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَضَى ﴾ [الضحى: ٥]، ﴿ وَلَسَوْفَ يُعَطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَضَى ﴾ [الضحى: ٥]، ﴿ وَلَسَوْفَ يُعَطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَضَى ﴾ [النساء: ١٥٢].

﴿عَزِيـزُ ﴾: غالبٌ علىٰ كُـلِّ شيءٍ قادرٌ عليه، فهو يَقدِرُ علىٰ الثوابِ والعقاب، ﴿حَكِيـمُ ﴾: واضِعٌ كُلاً مَوضِعَه علىٰ حَسَبِ الاستحقاق.

قوله: (﴿ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآهُ بَعْضِ ﴾ في مُقابَلةِ قولِه في المُنافِقين): فيكونُ «يَقْبِضُونَ أَيديَهم» [التوبة: ٢٧] الله عَبْرُ عن البُخلِ في مُقابَلة ﴿ وَيُؤْتُونَ ۖ الزَّكُوةَ ﴾، و﴿ نَسُوا اللهَ ﴾ [التوبة: ٢٧] في مُقابَلةِ ﴿ وَيُطِيعُونَ اللهَ ﴾ والوعيدُ في مُقابَلةِ الوَعْد.

قوله: (فهيَ تُؤكِّدُ الوعدَ كما تُؤكِّدُ الوعيد): قال صاحبُ «التقريب»: «وفيه نَظَر». والجواب: أنَّ المقصودَ بالتأكيدِ أنَّ السِّينَ في الإثباتِ مُقابِلةُ «لن» في النفي، فتكونُ بهذا الاعتبارِ تأكيداً (۱).

<sup>(</sup>١) تعقّبه الإمامُ الزركشيُّ في «البرهان» (٤: ٢٨١) فقال: «هذا مردود، لأنه لو أراد ذلك لم يَقُل: «السِّينُ توكيدٌ للوعد»، بل كانت حينئذِ توكيداً للموعود به، كها أنَّ «لن» تُفيدُ تأكيد النفي بها». وانظر: «روح المعاني» للألوسي (١٠: ١٣٥).

﴿ وَمَسَكِنَ طَيِّبَةَ ﴾: عن الحسن: قُصُوراً مِنَ اللَّوْلُوَ والياقوتِ الأحمر والزَّبَرْجَد، و ﴿ عَذْنِ ﴾ [مريم: ٢٦]، و يَدُلُّ عليه ما روى أبو الدَّرْداء، عن رسول الله ﷺ: ﴿ عَدْن: دارُ الله التي لم تَرَها عَيْن، ولم تَخطُرْ على قَلْبِ بَشَر، لا يَسكُنُها غيرُ ثلاثة: النَّبيُّون، والصِّدِيقُون، والشُّهَداء، يقولُ الله تعالى: طُوبَىٰ لِمَنْ دَخَلَك ﴾، وقيل: هي مدينةٌ في الجنَّة، وقيل: نهرٌ جَنَّاتُه علىٰ حافَّاتِه.

﴿ وَرِضَوَانَ مِن ذلكَ كُلّه، لأنَّ وشيءٌ مِن رضوانِ الله أكبرُ مِن ذلكَ كُلّه، لأنَّ رِضَاهُ هو سَبَبُ كُلِّ فَوْزِ وسَعَادة، ولأنهم يَنالُونَ برِضَاهُ عنهم تعظيمَه وكرامتَه، والكرامةُ أكبرُ أصنافِ الثواب، ولأنَّ العبدَ إذا عَلِمَ أنَّ مَوْلاهُ راضٍ عنه فهو أكبرُ في نفسِه مما وراءَه مِنَ النَّعَم، وإنها تَتَهَنَّأُ له برِضَاه، كها إذا عَلِمَ بسَخْطَتِهِ تَنغَّصَت عليه، ولم يجد لها لذَّةً وإن عَظُمَت.

قوله (١٠): (بدليلِ قولِه: ﴿ جَنَّنتِ عَدْدٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّمْنَ ﴾ [مريم: ٦١]): أي: بدليلِ وَصْفِها بالمعرفة (٢٠).

قوله: (وشيءٌ مِن رضوانِ الله أكبر): قال صاحبُ «المفتاح»: «قال: ﴿وَرِضُوَانُ مِّرَ َ اللَّهِ﴾ دونَ أن يقول: ورضوانُ الله أكبر، قَصْداً إلىٰ إفادة: قَدْرٌ يَسيرٌ مِن رضوانِه خيرٌ مِن ذلكَ كُلِّه»<sup>(٣)</sup>.

الراغب: «رضيَ يَرضَىٰ رِضاً فهو مَرضِيٌّ ومَرضُوّ، رضا العبدِ عن الله: أن لا يَكرَهَ ما يجري به قضاؤُه، ورضا الله عن العبد: هو أن يراهُ مُؤتمراً لأمرِه، ومُتتَهياً عن نهيه. والرضوان: الرضا الكثير، ولـيًا كانَ أعظَمُ الرضا رِضا الله خُصَّ لفظُ «الرضوان» في القُرآن بها كانَ مِنَ الله تعالىٰ» (٤٠).

قوله: (تَتَهَنَّأُ له): الضميرُ الفاعلُ راجعٌ إلى «النَّعَم»، أي: إنها يُمْرَىٰ النعيمُ والتطيُّبُ للعبدِ بواسطةِ رِضاه وعِلمِه أنه تعالىٰ راضٍ عنه.

<sup>(</sup>١) من قوله: «عن البخل» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) وهي الاسمُ الموصولُ «التي».

<sup>(</sup>٣) «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص٨٤.

<sup>(</sup>٤) «مفردات القرآن» ص ٣٥٦.

وسمعتُ بعضَ أولي الهِمّةِ البعيدة، والنَّفْسِ المِرّةِ مِن مشايخنا، يقول: لا تَطمَحُ عَيْني، ولا تُنازعُ نفسي إلى شيءٍ مما وَعَدَ اللهُ في دارِ الكرامة، كها تَطمَحُ وتُنازعُ إلى رِضَاهُ عنى، وأن أُحشَرَ في زُمْرةِ المَهْديِّين المَرْضِيِّينَ عندَه.

﴿ ذَالِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما وَعَدَ الله، أو إلى الرضوان، أي: ﴿ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ وحدَه دونَ ما يَعُدُّه الناسُ فوزاً.

ورُوِي: «أنَّ اللهَ عَنَّ وجَلَّ يقولُ لأهلِ الجنَّة: هل رَضِيتُم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى، وقد أعطَيتَنا ما لم تُعطِ أحداً مِن خَلقِك! فيقول: أنا أُعطيكُم أفضَلَ مِن ذلك، قالوا: وأيُّ شيءٍ أفضَلُ مِن ذلك؟ قال: أُحِلُّ عليكُم رضواني، فلا أسخَطُ عليكم أبداً».

[﴿يَتَأَيُّهَا ٱلنَّنِيُّ جَنِهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَافِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمٌ وَمَأْوَلَهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِلْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ ٧٣]

﴿ جَهِدِ ٱلْكُفَّارَ ﴾ بالسَّيْف، ﴿ وَٱلْمُنَافِقِينَ ﴾ بالحجَّة، ﴿ وَٱغْلُظُ عَلَيْهِمَ ﴾ في الجِهادَيْن جميعاً، ولا تُحابِمِم، وكُلُّ مَنْ وُقِفَ منه على فسادٍ في العقيدة: فهذا الحكمُ ثابتُ فيه، ..

قوله: (بعضُ أولي الهِمّةِ البعيدة): قيل: عَنَىٰ به عبدَ السَّيِّدِ الخطيبي (١) أخا صاعد.

قوله: (والنفس الِرَّة)، الجوهري: «الِرَّة: القُوَّةُ وشِدَّةُ العقل أيضاً».

قوله: (هل رَضِيتُم؟ فيقولون: وما لنا لا نَرضَيٰ)، الحديث: مُخَرَّجٌ في «الصحيحين»(٢) عن أبي سعيد.

«أُحِلُّ عليكُم رضواني»، أي: أُوجِب. الجوهري: «حَلَّ العذابُ يَحِلُّ ـ بالكسر ـ : وَجَب، ويَحُلُّ ـ بالخَسر ـ : وَجَب، ويَحُلُّ ـ بالضَّمِّ ـ : نَزَل، وقُرِئَ بهما قولُه تعالىٰ: ﴿ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ [طه : ٨١]».

قوله: (وكُلُّ مَنْ وُقِفَ منه على فسادٍ في العَقيدة: فهذا الحكمُ ثابتٌ فيه): اعتَبرَ في قوله:

<sup>(</sup>١) له ترجمة مختصرة في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» للقرشي (٢: ٤٢٥).

<sup>(</sup>٢) البخاري (٦٥٤٩) و(١٨٥٧)، ومسلم (٢٨٢٩).

يُجاهَدُ بالحجَّة، وتُستَعمَلُ معَه الغِلظةُ ما أمكَنَ منها، عن ابنِ مسعود: «إن لم يَستَطِعْ بيَدِهِ فبلِسانِه، فإن لم يَستَطِعْ فليَكفَهِرَّ في وَجْهِه، فإن لم يَستَطِعْ فبقَلْبِه»، يُريدُ الكراهةَ والبَغْضاءَ والتَّبرُّؤَ منه.

وقد حَمَلَ الحسنُ جِهادَ المُّنافِقين على إقامةِ الحدودِ عليهم إذا تَعَاطَوْا أسبابَها.

[﴿ يَحْلِفُونَ بِاللّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَنِهِمْ وَهَمُّواْ بِمَا لَهُ وَرَسُولُهُ مِن فَضَّلِهِ عَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيْرًا وَهَمُّواْ بِمَا لَوْ يَسَالُوهُ وَمَا لَهُ مُواللهُ وَرَسُولُهُ مِن فَضَّلِهِ عَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيْرًا لَمُن وَلِي مَا لَهُ مُن اللّهُ فَي اللّهُ فَي اللّهُ وَمَا لَهُمُ فِي الْأَرْضِ مِن وَلِي لَمُن وَلِي مَا يَا لَكُن مِن وَلِي مِن وَلِي مَا لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مِن وَلِي وَلَا نَصِيرٍ ﴾ ١٧٤]

﴿ جَهِدِ ﴾ اشتِراكاً معنوياً، وحَمَلَه على المعاني المُختَلِفةِ للقَدْرِ المُشتَرَك، وهو التغليبُ على المُخالِفِ لإظهارِ الحق، وفيها وَرَدَ عليه الأمرُ مِنَ الكُفرِ والنَّفاقِ اعتَبرَ معنى فسادِ العقيدةِ لتكونَ الحِلّةُ الباعثةُ على الجِهادِ مُشتَرَكةً أيضاً.

قوله: (فليَكفَهِرَّ في وَجْهِه)، الجوهري: «اكفَهَرَّ الرجلُ: إذا عَبَس، ومنه قولُ ابنِ مسعود: «إذا لَقِيتَ الكافِرَ فالقَهُ بوَجْهٍ مُكفَهِر» (١)، أي: لا تَلقَهُ بوَجْهٍ مُنبَسِط».

ويُشبِهُ كلامَ ابنِ مسعودِ (٢): ما روينا عن مُسلِم والترمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ (٣) عن أبي سعيد، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ رأى مِنكُم مُنكَراً فليُغيِّرهُ بيَدِه، فإنْ لم يَستَطِعْ فبقَلْبِه، وذلك أضعَفُ الإيهان».

<sup>(</sup>١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٨٠) بلفظ: «الفاجر»، بَدَلَ «الكافر».

<sup>(</sup>٢) من قوله: «إذا لقيت» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٣) مسلم (٤٩)، والترمذي (٢١٧٢)، وأبو داود (١١٤٠) و(٤٣٤٠)، والنسائي (٥٠٠٨). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١٢٧٥) و(٤٠١٣).

أقامَ رسولُ الله عَلَيْ فَي عَزْوةِ تبوكِ شَهْرَينِ يَنزِلُ عليه القُرآن، ويَعيبُ المُنافِقينَ المُتخلِّفين، فيسمَعُ مَنْ معَه، منهم الجُلاسُ بنُ سُويد، فقال الجلاس: إنْ كانَ ما يقولُه عُمَّدٌ حقاً لإخواننا الذينَ خَلَّفْناهُم، وهُم ساداتُنا وأشرافُنا، فنحنُ شَرُّ مِنَ الحمير، فقال عامرُ بنُ قيسِ الأنصاريُّ للجُلاس: أجل، والله إنَّ مُحمَّداً صَادِق، وأنتَ شَرُّ مِنَ الحهار! وبَلغَ ذلكَ رسولَ الله عَلَيْهُ، فاستُحضِر، فحَلَفَ بالله ما قال، فرفع عامرٌ يدَه، فقال: اللهُمَّ أنزِلْ على عَبْدِكَ ونبيِّكَ تصديقَ الكاذبِ وتكذيبَ الصادق، فنزل: ﴿ يَعْلِفُونَ اللهُمَّ أَنزِلْ على عَبْدِكَ ونبيِّكَ تصديقَ الكاذبِ وتكذيبَ الصادق، فنزل: ﴿ يَعْلِفُونَ عامر، فقال الجلاس: يا رسول الله، عَرضَ اللهُ عليَّ التَوْبة، والله لقد قُلتُه، وصَدَقَ عامر، فتابَ الحُلاس، وحَسُنَت توبتُه.

﴿ وَكَ فَرُواْ بَعْدَ إِسْلَامِهُمْ ﴾: وأظهرُوا كُفرَهُم بعدَ إظهارِهِمُ الإسلام، ﴿ وَهَمُّواْ يِمَا لَمْ يَنَالُواْ ﴾ وهو الفَتْكُ برسولِ الله ﷺ، وذلك عند مَرجِعِه مِن تبوك، توافق خمسةَ عَشَرَ منهم على أن يَدفَعُوهُ عن راجِلتِه إلى الوادي، إذا تَسَنَّمَ العَقَبةَ بالليل، فأخَذَ عَمَّارُ ابنُ ياسرِ بزِمامِ راجِلتِه يقودُها، وحُذيفةُ خَلفَها يَسُوقُها، فبينها هما كذلك، إذْ سَمِعَ حُذيفةُ بوَقْع أخفافِ الإبل، وبِقَعْقعةِ السِّلاح، فالتَفَت فإذا قومٌ مُتلثمُون، فقال: إليكُم إليكُم يا أعداءَ الله! فهرَبُوا.

وقيل: هَمَّ الْمُنافِقُونَ بِقَتْلِ عامرٍ لِرَدِّهِ علىٰ الجُلَاس، وقيل: أرادوا أن يُتوِّجُوا عبدَ الله ابنَ أُبِيّ، وإن لم يَرْضَ رسولُ الله ﷺ.

قوله: (تصديق الكاذب وتكذيب الصادق): يُريد: أنزِلْ تصديقي في حقيقة الأمر، وإن كنتُ كاذباً عندَ الناسِ لحَلِفِ الجُلاس، وأنزِلْ تكذيبه في حقيقة الأمر، وإن كانَ صادِقاً (١) عندَ الناسِ لحَلِفِه، فسَمَّىٰ نفسَه الكاذبَ لِظاهِرِ حاله، وخَصْمَه الصادقَ لذلك، تحريرُه: أنزِلْ في شأنِ مَنْ كذبَ وهو مُصَدَّق، ومَنْ صَدَقَ وهو مُكذَّب.

<sup>(</sup>١) في (ف): «كاذباً»، وهو خطأ.

﴿ وَمَا نَقَمُواً ﴾: وما أنكرُوا وما عابوا، ﴿ إِلَّا أَنْ أَغْنَىٰ هُمُ اللَّهُ ﴾ وذلك أنهم كانوا حينَ قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينة في ضَنْكِ مِنَ العَيْش، لا يَركَبُونَ الخيل، ولا يَحُوزُونَ الغَنيمة، فأُشرُوا بالغنائم، وقُتِلَ للجُلَاسِ مَوْلَىٰ، فأمَرَ رسولُ الله ﷺ بدِيَتِهِ اثنَيْ عَشَرَ الفاً، فاستغنىٰ.

﴿ فَإِن يَتُوبُوا ﴾ هي الآيةُ التي تابَ عندَها الجُلَاس، ﴿ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ﴾ بالقَتْلِ والنار.

[﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَنهَ دَاللَّهَ لَهِ مَا تَنْنا مِن فَضْلِهِ عَلَى النَّمَدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَ مِنَ الصَّلِحِينَ \* فَلَمَّا ءَاتَنهُ مِين فَضْلِهِ عَ بَعْلُوا بِهِ وَتَوَلَّوا وَهُم مُعْرِضُونَ \* فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ فَلَمَا اللَّهُ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ \* ٧٥-٧٧]

يَلْقَوْنَهُ وَبِمَا أَخْلَفُواْ اللَّهُ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ \* ٧٥-٧٧]

رُوِي: أَنَّ ثعلبة بَنَ حَاطِبِ قال: يا رسول الله، ادعُ الله أَن يَرزُقني مالاً، فقال عليه السَّلام: «يا ثعلبة، قليلٌ تُؤدِّي شُكْرَهُ خيرٌ مِن كثير لا تُطيقُه». فراجَعه وقال: والذي بَعَثَكَ بالحق، لَئِنْ رَزَقَني اللهُ مالاً لأُعطِينَ كُلَّ ذي حَقِّ حَقَّه، فدَعَا له، فاتخذ غَنَما، فنمَتْ كها بالحق، لَئِنْ رَزَقَني اللهُ مالاً لأُعطِينَ كُلَّ ذي حَقِّ حَقَّه، فدَعَا له، فاتخذ غَنَما، فنمَتْ كها يَنْمي الدُّود، حتى ضاقت بها المدينة، فنزل بها وادياً، وانقَطَعَ عن الجهاعة والجمعة، فسأل عنه رسولُ الله ﷺ، فقيل: كَثرُ مالُه حتىٰ لا يَسَعُهُ واد! فقال: «يا وَيْحَ ثعلبة!»

قوله: (فأُثرُوا بالغنائم): أي: صاروا أغنياء، الجوهري: «أثرىٰ الرجل: إذا كَثُرَ مالُه».

قوله: (اثنَيْ عَشَرَ أَلَفاً): قيل: يجوزُ أَن تكونَ زيادةُ الأَلفَين شَنَقاً، كانوا يُعطُونَ الدِّيةَ ويَتكرَّمُونَ بزيادةٍ عليها ويُسمُّونها شَنَقاً. الجوهري: «الشَّنَق: ما دونَ الدِّية، وذلكَ أَنْ يَسُوقَ ذو الحَمَالةِ الدِّيةَ كامِلة، فإذا كانت معها دِياتُ جَرَاحات، فتلك تُسمَّىٰ الأشناق، كأنها مُتعلِّقةٌ بالدِّيةِ العُظميٰي».

قوله: (يا وَيْحَ ثعلبة!): مُحْتَصَرٌ مِن قِصَّتِهِ مذكورٌ في «الاستيعاب»(١). النهاية: «وَيْح:

<sup>(</sup>١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (١: ٠٠٠-٢٠١) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

وفي نسبةِ هذه القصة إلى تعلبةَ بنِ حاطب\_وهو بَدْريٌّ \_نَظَر، وقد نبَّه على ضَعْفِ إسنادها الحافظُ =

فبَعَثَ رسولُ الله عَلَيْهِ مُصَدِّقَين لأَخْذِ الصَّدَقات، فاستَقبَلَهما الناسُ بصَدَقاتِهم، ومَرَّا بثعلبة، فسألاه الصَّدَقة، وأقرآه كتابَ رسولِ الله عَلَيْهُ الذي فيه الفرائض، فقال: ما هذه إلا جِزْية! ما هذه إلا أختُ الجزية! وقال: ارجِعا حتى أرى رأيي، فلما رَجَعا قال لهما رسولُ الله عَلَيْهُ: «يا وَيْحَ ثعلبة!»، مَرَّتَين، فنزلت، فجاءه ثعلبة بالصَّدَقة، فقال: «إنَّ اللهَ منعني أن أقبَلَ منك»، فجعَلَ الترابَ على رأسِه، فقال: «هذا عَمَلُك، قد أمَرتُكَ فلم تُطِعْني».

فَقُبِضَ رسولُ الله ﷺ، فجاء بها إلىٰ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه، فلم يَقبَلُها، وجاءَ إلىٰ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه في خِلافتِه فلم يَقبَلُها، وهَلَكَ تُعلبةُ في زمانِ عُثمانَ رضيَ اللهُ عنه.

وقُرِئ: «لَنَصَّدَّقَنْ ولَنكُونَنْ» بالنُّونِ الخفيفةِ فيها، ﴿مِنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾ قالَ ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: يُريدُ الحج.

﴿ فَأَعَقَبَهُمْ ﴾: عن الحسنِ وقتادة: أنَّ الضَّميرَ للبُخْل، يعني: فأورَثَهُمُ البُخْل، ﴿ فَأَعَقَبَهُمْ ﴾ البُخْل، ﴿ فِنَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ

كلمةُ تَرَحُّمٍ وتوجُّع، تُقالُ لمن وقعَ في هَلكةٍ لا يَستَحِقُّها، وهي منصوبةٌ على المصدر». قوله: (هذا عَمَلُك): أي: مَنْعُ الله إيايَ قَبولَ صَدَقتِكَ جزاءُ عملِك.

قوله: (يُريدُ الحج): يعني: عطفُ ﴿ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾ على ﴿لَنَصَّدَقَنَّ ﴾ ـ بعدَ قوله: ﴿ لَيِثَ مَاتَنَنَا مِن فَضَّلِهِ ـ ﴾ ـ : يُفيدُ الصَّلاحَ في المال، والصلاحُ في المال بعدَ الصَّدَقة هو النفقةُ في الحجِّ والغَزُو (١١).

الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٢: ٨٦)، ونقل ذلكَ عن البيهقي والسُّهيلي، والحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٣: ٢٦٦)، وفي «الإصابة» (١: ٤٠٠)، وغيرُهما.

<sup>(</sup>١) في (ح): «مفيد الصلاح في المال بعد الصدقة هي النفقة في الحج والغزو»، والمُثبتُ من (ط)، والفقرة ساقطة من (ف)، كما سيأتي التنبيهُ إليه.

وكَونِهم كاذبين، ومنه جُعِلَ خُلْفُ الوعدِ ثُلُثَ النَّفاق.

وقُرِئ: «يُكذِّبُون» بالتشديد، و «ألم تَعلَموا» بالتاء، عن عليِّ رضيَ اللهُ عنه.

[﴿ أَلَّرْ يَعْلَمُواْ أَنَ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجُونِهُمْ وَأَنَ اللَّهَ عَلَىٰمُ الْغُنيُوبِ ﴾ ٧٨] ﴿ سِرَّهُمْ وَنَجُونِهُمْ ﴾: ما أَسَرُّوهُ مِنَ النِّفاقِ والعَزْمِ على إخلافِ ما وَعَدُوه، وما يَتَناجَوْنَ به فيها بينَهم؛ مِنَ المَطَاعِنِ في الدِّين، وتسميةِ الصَّدَقةِ جِزْية، وتدبيرِ مَنْعِها.

[﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِ ٱلصَّدَقَاتِ وَٱلَّذِينَ الصَّدَقَاتِ وَٱلَّذِينَ لَا الصَّدَقَاتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمُ لَسَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلِيمُ ﴾ ٧٩]

﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ﴾ محلُّه النَّصْبُ أو الرَّفْعُ علىٰ الذَّم، ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ الحِرِّ بَـدَلاً مِنَ الضَّمير في ﴿ سِرَّهُمْ وَنَجُونِهُ مِّ ﴾ [التوبة: ٧٨]، وقُرِئ: «يَلمُـزُونَ» بالضَّم، ﴿ٱلْمُطَّوِّعِينَ ﴾: المُتطوِّعينَ المُتبرِّعين.

قوله: (ومنه جُعِلَ خُلْفُ الوعدِ ثُلُثَ النّفاق): أي: مِن أَجلِ أَنَّ خُلفَ الوعدِ سببٌ لإعقابِ النّفاقِ قيل: خُلفُ الوعدِ ثُلُثُ النّفاق، لَـمَحَ إلى قولِه ﷺ: "آيةُ المُنافِقِ ثلاثة: إذا كَدَّثَ كَذَب، وإذا وَعَدَ أَخلَف، وإذا عاهَدَ غَدَر»، وفي رواية: "وإذا اوْتُمِنَ خان»، أخرجه البخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ والنّسائيُّ عن أبي هريرة (١). ويُمكِنُ أَن تُستَنبَطَ الجِلالُ كُلُها مِنَ البخاريُّ ومُسلِمٌ والدمذيُّ والنّسائيُّ عن أبي هريرة (١). ويُمكِنُ أَن تُستَنبَطَ الجِلالُ كُلُها مِن اللّهَ ، والوعدُ مِن قوله: ﴿ وَلَنكُونَنَّ مِنَ الصَّلِحِينَ ﴾، والوعدُ مِن قوله: ﴿ وَلَنكُونَنَّ مِنَ الصَّلِحِينَ ﴾، والكذبُ مِن قوله: ﴿ وَلَنكُونَنَ مِن الصَّلِحِينَ ﴾،

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۳۳) و (۲۲۸۲) و (۲۷٤۹) و (۲۰۹۰)، ومسلم (۵۹)، والترمذي (۲٦٣١)، والنسائي (۲۰۱۱) من حديث أبي هريرة، بلفظ: «آيةُ المُنافقِ ثلاث: إذا حَدَّثَ كذب، وإذا وَعَدَ أَخلَف، وإذا اؤتُمِنَ خان».

وأخرجه البخاري (٢٤٥٩) و(٣١٧٨)، ومسلم (٥٨)، وأبو داود (٢٦٨٨)، والترمذي (٢٦٣٢)، والنسائي (٥٠٢٠) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، بلفظ: «أربعٌ مَن كُنَّ فيه كان مُنافِقاً خالصاً، ومَن كانت فيه خَصْلةٌ منهن كانت فيه خَصْلةٌ مِنَ النفاقِ حتَّىٰ يَدَعَها: إذا حَدَّثَ كذب، وإذا وَعَدَ أَخلَف، وإذا عاهَدَ غَدَر، وإذا خاصَمَ فَجَر».

<sup>(</sup>٢) من قوله: «قوله: يريد الحج» إلى هنا، سقط من (ف).

رُوِي: أنَّ رسولَ الله ﷺ حَثَّ على الصَّدَقة، فجاء عبدُ الرحمن بنُ عوفِ بأربعينَ أُوقيَّةً مِن ذَهَب، وقيل: بأربعةِ آلافِ دِرهَم، وقال: كانَ لي ثهانيةُ آلاف، فأقرَضتُ ربي أُوقيَّةً مِن ذَهَب، وقيل! بأربعة لِعِيالي، فقالَ له رسولُ الله ﷺ: «باركَ اللهُ لكَ فيها أعطَيتَ وفيها أمسَكْت»، فباركَ اللهُ له حتى صُولِحَتْ تَمَاضُرُ امرأتُه عن رُبُع الثَّمُنِ على ثهانينَ ألفاً، وتَصَدَّقَ عاصمُ بنُ عَدِيٍّ بمئةٍ وَسْقٍ مِن تمر، وجاء أبو عقيلِ الأنصاريُّ رضيَ الله عنه بصاع مِن تمر، فقال: بتُ ليلتي أَجُرُّ بالجَريرِ على صَاعَيْن، فتركتُ صاعاً لِعِيالي، وجِئتُ بصاع مِن تمر، فقال: بيتُ ليلتي أَجُرُّ بالجَريرِ على صَاعَيْن، فتركتُ صاعاً لِعِيالي، وجِئتُ بصاع مِن تمر، فقال: ما أَمرَهُ رسولُ الله ﷺ أن يَنشُرَه على الصَّدَقات، فلمَزَهُمُ المُنافِقُون، فقالوا: ما أعطىٰ عبدُ الرحمن وعاصمٌ إلا رياء، وإن كانَ اللهُ ورسولُه لَغَنيَّنِ عن صاع أبي عقيل، ولكنَّه أحَبَّ أن يُذكِّر بنفسِه لِيُعطىٰ مِنَ الصَّدَقات، فنزلت.

﴿ إِلَّا جُهْدَهُمْ ﴾: إلا طاقتَهم، قُرِئَ بالفَتْحِ والضَّم، ﴿ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ ﴾: كقولِه: ﴿ اللّهُ يَسْتُهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥] في أنه خَبَرٌ غيرُ دُعاء، ألا ترىٰ إلى قوله: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمُ ﴾.

قوله: (صُولِحَتْ تماضُرُ امرأَتُه عن<sup>(۱)</sup> رُبُعِ الثُّمُن على ثهانينَ ألفاً): القِصَّةُ مذكورةٌ في «الاستيعاب»<sup>(۲)</sup>، وعلى تقديرِ أن تكونَ ثهانين ألفاً تمام<sup>(۳)</sup> حِصَّتِها، يكونُ مجموعُ المالِ ألفا ألفٍ وخسُ مئةِ ألفٍ وسِتُّونَ ألفاً.

قوله: (أَجُرُّ بِالْجَرِيرِ): الْجَرير: حَبْلٌ يُجَرُّ البعيرُ به، بمنزلةِ العِذارِ للدابَّةِ غيرُ الزِّمَام. النهاية: «(أَنَّ رجلاً يجرُّ الجرير، فأصابَ صاعَينِ مِن تمر، فتَصَدَّقَ بأحدِهما)؛ يُريدُ أنه كانَ يَستَقي الماءَ بحَبْل».

قوله: (ألا ترى إلى قوله: ﴿وَلَمْتُمْ عَذَاكُ أَلِيمٌ ﴾): أي: عَطْفِ قولِه: ﴿وَلَمُتُمْ عَذَاكُ أَلِيمٌ ﴾

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «على»، وهو خطأ، وتحرَّف «الثمن» في (ح) إلى: «الثلث».

<sup>(</sup>٢) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٢: ٣٩٦) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ح) إلى: الثما.

<sup>(</sup>٤) قوله: «أي: عطف قوله: ﴿ وَلَمْمُ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ » سقط من (ح).

[﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمُ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمُ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمُ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِر ٱللَّهُ لَهُمُ ذَلِكَ إِنَّهُمُ مَا اللَّهُ لَكَمَ اللَّهُ لَكَمَ اللَّهُ لَكَمَ الْفَلْسِقِينَ ﴾ ١٨]

سألَ عبدُ الله بنُ عبدِ الله بنِ أُبِيِّ رسولَ الله ﷺ، وكانَ رجلاً صالحاً: أَنْ يَستَغفِرَ لأبيهِ فِي مَرَضِه، ففَعَل، فنزَلَت، فقال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ قد رَخَّصَ لِي، فسأزيدُ على السبعين»، فنزلت: ﴿ سَوَآءُ عَلَيْهِ عَرَأَسَتَغَفَرَتَ لَهُ عَ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [المنافقون: ٦].

وقد ذَكَرْنا أَنَّ هذا الأمرَ في معنىٰ الخبر، كأنه قيل: لن يَغفِرَ اللهُ لهم استَغفَرتَ لهم أم لم تستغفر لهم، وأن! فيه معنى الشرط. وذَكَرْنا النُّكْتةَ في المجيءِ به على لفظِ الأمر، و«السَّبعون» جارٍ مجرىٰ المَثلِ في كلامِهم للتكثير، قال عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه:

لأُصبَحَنَّ العاص وابنَ العاصي سَبْعينَ ألفاً عاقِدِي النَّواصي

على قولِه ﴿سَخِرَ ٱللّهُ مِنْهُمُ ﴾، ولو كانَ ﴿سَخِرَ ٱللّهُ مِنْهُمْ ﴾ دُعاء، لَزِمَ عَطفُ الخبريِّ على الطَّلَبي، وإنها خُولِفَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بالجملةِ الاسميةِ والفِعلية، ليُؤذِنَ أنَّ العذابَ الأليمَ وعيدٌ دائم، وأما استِهزاءُ الله إياهُم فعلى التجدُّد، كما قال: ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِ وَعيدٌ دائم، وأما استِهزاءُ الله إياهُم فعلى التجدُّد، كما قال: ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي الدُّنيا، والعذابَ الأليمَ كائنٌ في الآخرة على الدوام.

قوله: (وقد ذَكَرْنا أَنَّ هذا الأمرَ في معنىٰ الخبر): يعني: في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ قُلْ آَنفِ قُواْ طَوَعًا أَوَ كَرِّهًا لَّن يُنَقَبَّلَ مِنكُمُ ﴾ [التوبة: ٥٣]، لنُكْتةٍ فيه، وهي أنَّ المعنىٰ: استَغفِرْ لهم أو لا تَستَغفِرْ لهم، وانظر هل ترىٰ اختِلافاً بينَ حالِ الاستِغفارِ وتَرْكِه.

قوله: (لَأَصْبَحَنَّ العاص) البيت: «لَأَصْبَحَنَّ»: مِنَ الصُّبْح، أي: لأُعطِيَنَّ الصَّبُوح، يُقالُ في الحرب: صَبَّحْناهُم، أي: عادَيْناهُم بالخيل، ويومُ الصَّباح: يومُ الغارة، يُريدُ بـ «العاص»: فإن قلت: كيفَ خَفِيَ على رسولِ الله ﷺ، وهو أفصَحُ العربِ وأخبَرُهُم بأساليبِ الكلامِ وتمثيلاتِه، والذي يُفهَمُ مِن ذِكرِ هذا العَدَدِ كثرةُ الاستِغفار، كيفَ وقد تَلَاه بقوله: ﴿ ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ كَ فَرُوا ﴾ الآية، فبَيَّنَ الصَّارِفَ عن المغفرةِ لهم، .........

الذي عَصَاه، و «ابن العاص»: بيانٌ له، وهو عَمرُو بنُ العاص، «سبعين ألفاً»: أي: مِنَ الجيش، «عاقِدِي النَّواصي»: أي: نواصي خَيْلهم، والعاقدُ بمعنىٰ المعقود.

رُوِيَ عن عليِّ بنِ عيسىٰ أنه قال: العربُ تُبالِغُ بالسَّبْع وبالسَّبْعين، لأنَّ التعديل (١) في نصفِ العَقْد، وهو خمسة، وإذا زِيدَ عليها واحدٌ كانَ لأدنىٰ المُبالغة، وإذا زِيدَ اثنان كانَ لأقصىٰ المُبالغة، ولذلكَ قالوا للأسد: سَبْع (٢)، لأنه قد ضُوعِفَ قُوَّتُه سَبعَ مَرَّات.

وقال القاضي: «قد شاعَ استِعمالُ السَّبْعةِ والسَّبعينَ والسَّبعِ مئةٍ ونحوِها في التكثير، لاشتِهالِ السَّبعةِ علىٰ جُملةِ أقسام العَدَد، فكأنه العَدَدُ بأسْـرِه»(٣).

وقال صاحبُ «الإيجاز»: «السَّبعةُ أكمَلُ الأعدادِ بجَمْعِها معاني الأعداد، لأنَّ السِّتَةَ أُولُ عَدَدِ تام، لأنها تُعادِلُ أجزاءَها، إذ نِصفُها ثلاثة، وثُلُثُها اثنان، وسُدُسُها واحد، وجُملَتُها سِتّ، وهي مَعَ الواحِدةِ (٤) سبع، فكانت كامِلة، إذ ليسَ بعدَ التمآم سِوى الكهال، ولعلَّ واضِعَ اللغة سَمَّىٰ الأسَدَ سَبْعاً لكهالِ قُوَّتِه، كها أنه أسدٌ لإسآدِهِ في السَّيْر، ثم «سبعون» غايةُ الغاية، إذ الآحادُ غايتُها العَشرات، فكانَ المعنىٰ: أنه لا يُغفَرُ لهم، وإن استَغفَرتَ أبداً» (٥).

قوله: (كيفَ خَفِيَ): أي: هذا المعنىٰ، وهو أنَّ السَّبعينَ مَثَلٌ في التكثير.

<sup>(</sup>١) كذا في في (ط) و(ف)، وفي (ح): «التقدير».

<sup>(</sup>٢) بضَمَّ الباء وسكونها: لغتان، وضبطتُها بسكونها لأنه أنسَبُ للسياق، وإن كان الضَّمُّ أشهر.

<sup>(</sup>٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٢).

<sup>(</sup>٤) في (ح): «وهي من الوحدة سبع»، ولا معنىٰ له، وفي (ف): «وهي مع الواحد»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لما في «إيجاز البيان».

<sup>(</sup>٥) ﴿إِيجَازِ البيانِ عن معانى القرآنِ» (١: ٣٨٧-٣٨٨).

## حتىٰ قال: «قد رَخَّصَ لِي ربي، فسأزيدُ على السَّبْعين»؟

قلتُ: لم يخفَ عليه ذلك، ولكنَّه خَيَّلَ بها قالَ إظهاراً لغاية رحمتِه ورأفتِه على مَنْ بُعِثَ إليه، كقولِ إبراهيم عليه السَّلام: ﴿وَمَنْ عَصَافِ فَإِنَّكَ عَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وفي إظهارِ النَّبيِّ عَلَيْ الرأفة والرحمة: لُطْفٌ لأُمتِه ودُعاءٌ لهم إلى ترحُّم بعضِهم على بعض.

قوله: (قد رَخَّصَ لي ربي، فسأزيدُ على السَّبْعين): قال في «الانتصاف»: «أَنكَرَ القاضي (١) حديثَ الاستِغفارِ ولم يُصَحِّحُه، وقَبِلَه قوم، وجَعَلُوهُ عُمْدةَ مفهوم المُخالَفة»(٢).

وقلت: إنها يُنكِرُه مَنْ لا يَدَ له في عِلمِ الحديث، والحديثُ رواه البخاريُّ ومُسلِمٌ وابنُ ماجَهُ والنَّسائيُ (٣) عن ابنِ عُمَرَ قال: قال رسولُ الله ﷺ لِعُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: «إنها خَيَّرَني اللهُ تعالىٰ، فقال: ﴿اَسْتَغْفِرَ لَهُمُ أَوْ لَاتَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ الآية، وسأزيدُ على السَّبْعين».

قوله: (ولكنَّه خَيَّلَ بها قال): أي: صَوَّرَ في خَيالِهِ أو في خَيالِ السَّامِعِ ظاهرَ اللفظ \_ وهو العَدَدُ المخصوص \_ ، دونَ المعنىٰ الخفيِّ المُراد \_ وهو التكثير \_ ، كما أنَّ إبراهيمَ عليه السَّلامُ ما

<sup>(</sup>١) أي: الإمام الباقلاني المتوفى سنة ٣٠٤هــ وإن كان يُتوهم أنَّ المراد به البيضاوي، كما هي عادة المؤلف رحمه الله تعالى إذا أطلق «القاضي»، لكن الكلام هنا لابن المُنيِّر لا للمؤلف ، وكلام الإمام أبي بكر الباقلاني في هذا الحديث منقول في «عمدة القاري» للعيني، في شرح الحديث (٤٦٧٢).

<sup>(</sup>٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٠٥) بحاشية «الكشاف».

<sup>(</sup>٣) البخاري (٢٧٠) و(٤٦٧٦)، ومسلم (٢٤٠٠) و(٢٧٧٤)، وابن ماجَهُ (١٥٢٣)، والنسائي (١٩٠٠)، وهو أيضًا عند الترمذي (٣٠٩٨).

لكن أخرجه البخاري (١٣٦٦) و(٤٦٧١)، والترمذي (٣٠٩٧)، النساثي (١٩٦٦) من حديث ابن عباس، عن عمر، بلفظ: (لو أعلم أني إن زدتُ على السبعين يُغفَرُ له لزدتُ عليها».

والحادثة واحدة، واللفظان مختلفان بل مُتنافيان، فلا شك أن الحديث في أحدهما مرويٌّ بالمعنىٰ، ولفظ حديث ابن عباس لا إشكال فيه، فهو أولىٰ بالقَبول والتعويل عليه.

وعليه فإنكار صحة حديث ابن عمر: إن أريد به لفظ: «سأزيده على السبعين» خاصّة: فله وجه، أما إن أريد القصة بتهامها فلا، والله تعالى أعلم.

.....

عَدَّ عِصِيانَه \_ في قوله: ﴿وَمَنْ عَصَانِى ﴾ \_ عصيانَ الله المُرادَ منه عبادةُ الأصنام لدلالةِ السِّياق، كما سيجيء (١)، فعَقَبَه بقولِه: ﴿فَإِنَّكَ عَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، لغايةِ رحمتِهِ ورأفتِهِ على أُمَّتِه، وهو من أسلوبِ التَّوْرية (٢)، وهو أن يُطلَق لفظٌ له معنيان: قريبٌ وبعيد، فيُرادُ البعيدُ منهما، كقولِ القَبَعثرىٰ \_ في جوابِ الحجَّاج: ﴿لأَحِلَنَكَ على الأَدهَمِ الْأَدهَم والأَشهَب (٣)، أبرزَ الوعيدَ في معرِضِ الوعد.

قال القاضي: «فَهِمَ رسولُ الله ﷺ مِنَ «السَّبعين» العَدَدَ المخصوص؛ لأنه الأصل، فجوَّزَ أن يكونَ ذلك حَدًا يُخالِفُه حُكمُ ما وراءه، وقولُه: ﴿وَاللَّهُ لاَ يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَسْقِينَ ﴾ كالتنبيهِ على عُذْرِ الرسولِ ﷺ في استِغفارِه، وهو عَدَمُ يأسِهِ مِن إيمانهم ما لم يَعلَم أنهم مطبوعونَ على الضَّلالة، والممنوعُ هو الاستِغفارُ بعدَ العِلم، لقولِهِ تعالىٰ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّيِّ وَٱلَّذِينَ عَلَىٰ الضَّلالة، والممنوعُ هو الاستِغفارُ بعدَ العِلم، لقولِهِ تعالىٰ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّيِ وَٱلَّذِينَ عَلَىٰ الثَّمَ اللهُ مَنْ اللهُ ا

<sup>(</sup>١) في تفسير الآية المذكورة من سورة إبراهيم (٨: ٦١٣).

<sup>(</sup>٢) تحرف في (ح) إلى: «التوبة».

<sup>(</sup>٣) عبارةُ الْمُؤلِّف نُحتصرة ، وتفصيلُها: أنَّ الحجاجِ تَوَعَّدَ القَبَعثرىٰ بقوله: «لأهِلنَّكَ على الأدهم»، يعني بالأدهم: القيْد، فأجابَه القَبَعثرىٰ مُتَجاهِلاً كونَ المُرادِ بالأدهم القيْد: «مِثلُ الأمير حَمَلَ - أو: يَحيلُ، كها في بعض المصادر - على الأدهم والأشهب»، يعني: الأدهم والأشهبَ من الخيل، فجَعَلَ الوعيدَ وَعْداً، فقال له الحجاج: «إنه الحديد»، أي: أقصِدُ بالأدهم الأدهم من الحديد، وهو القيّد، فقال القبَعثرىٰ: لأن يكونَ الفرسُ ذا قوةٍ وحِدَّة، خيرٌ من أن يكونَ ذا بَلادة وضَعْف وفُتُور.

وهذا الأسلوبُ من الجواب يُسمِّيه علماءُ البلاغة: «أسلوب الحكيم»، وسَمَّاه الإمامُ عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» ص٧٠ : «مغالطة».

وانظر: «فقه اللغة» للثعالبي ص٣٣٩، و«فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» ص٥٣، و«مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص٧٢٧-٣٢٨، و«المختصر» للتفتاز اني ص ١٢١-١٢٢، و«الكليات» للكفوي (١: ١٦٨).

<sup>(</sup>٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٢).

[﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلِّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوَا أَن يُجَهِدُواْ بِأَمْوَلِمِمْ وَأَنْسِمِمْ فِي سَبِيلِٱللَّهِ وَقَالُواْ لَانَنفِرُواْ فِي ٱلْحَرِّ قُلُ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرَّأَ لَوْكَانُواْ يَفْقَهُونَ ﴾ [ ٨]

﴿الْمُخَلَّفُونَ ﴾: الذينَ استأذنوا رسولَ الله ﷺ مِنَ المُنافِقين، فأَذِنَ لهم، وخَلَّفَهم في المدينةِ في غَزْوةِ تبوك، أو الذينَ خَلَّفَهم كَسَلُهم وَنَفَاقُهم والشَّيْطان، ﴿يِمَقَّعَدِهِمّ ﴾: بقُعُودِهِم عن الغَزْو، ﴿خِلَفَ رَسُولِ ٱللّهِ ﴾: خَلفَه، يُقال: أقام خِلافَ الحيّ، بمعنى: بقُعُودِهِم عن الغَزُو ، ﴿خِلَفَ رَسُولِ ٱللّهِ ﴾: خَلفَه، يُقال: أقام خِلافَ الحيّ، بمعنى: بعدَهم، ظَعَنُوا ولم يَظعَن معهم، وتَشهَدُ له قِراءة أبي حيوة: «خَلفَ رسولِ الله»، وقيل: هو بمعنىٰ المُخالَفة، لأنهم خَالَفُوهُ حيثُ قَعَدُوا ونَهض، وانتصابُه علىٰ أنه مفعولٌ له أو حال، أي: قَعَدُوا لمُخالَفَة، أو: مُخالِفِينَ له.

﴿ أَن يُجَاهِدُواْ بِأَمْوَلِمِ وَأَنفُسِمٍ ﴾ تعريضٌ بالـمُؤمنين، وبتَحَمُّلِهم المَشَاقَ العِظامَ لِوَجْهِ الله تعالى، وبها فَعَلُوا مِن بَذْلِ أموالهِم وأرواجِهم في سبيلِ الله تعالى، وإيثارِهِم ذلكَ على الدَّعَة والخفض، وكرة ذلكَ المُنافِقون، وكيفَ لا يَكرَهُونَه وما فيهم ما في المؤمنينَ مِن باعِثِ الإيهان وداعي الإيقان؟!

قوله: (وانتِصابُه علىٰ أنه مفعولٌ له): قال أبو البقاء: «و ﴿خِلَافَ ﴾ ظرفٌ بمعنىٰ: خَلْف، أي: بَعْد، والعاملُ فيه «مَقعَد» أو ﴿ فَرِحَ ﴾، وقيل: هو مفعولٌ مِن أجلِه، فعلىٰ هذا هو مَصدَر، أي: لُخالَفَتِه، وقيل: هو مصدرٌ دَلَّ عليه الكلام، لأن مَقعَدَهُم عنه تخلُّف»(١).

قوله: ﴿ أَن يُجَنِهِدُواْ بِأَمْوَلِمِمْ وَأَنْشِيهِمْ ﴾ تعريضٌ بالْمؤمنين): يعني: في ذِكرِ الْمُجاهَدةِ بالأموالِ والأنفُسِ تعريضٌ بالْمؤمنين ومَدْحٌ لهم، وذَمٌّ للمُنافِقين.

قوله: (وبها فَعَلُوا مِن بَذْكِ أموالهِم وأرواحِهم) إلىٰ آخره: عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «وبتَحَمُّلهِمُ المَشَاقَ العِظامَ لوَجْهِ الله»، وهو علىٰ هذا تفسيرٌ لقولِه: «بالمُؤمنينَ أيضاً».

قوله: (وكرِهَ ذلك): المُشارُ إليه هو المذكورُ مِن بَذْلِ الأموالِ والإيثار. و«كَرِهَ»: إما حالٌ مِن فاعِلِ «فَعَلُوا»، و«قد» مُقدَّرة، أو مِنَ الراجِع المنصوبِ إلىٰ «ما».

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبرى (٢: ٣٥٣).

﴿ قُلُ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُ حَرًا ﴾ استِجهالُ لهم، لأنَّ مَنْ تَصَوَّنَ مِن مَشَقَّةِ ساعة، فوقعَ بسَبَبِ ذلكَ التَّصَوُّنِ في مَشَقَّةِ الأبد، كان أجهَلَ مِن كُلِّ جاهِل، ولبعضِهم:

مَسَرَّةُ أَحقابٍ تَلَقَّيتَ بعدَها مَسَاءَةَ يَومٍ أَرْيُها شَبَهُ الصَّابِ فكيفَ بأَنْ تَلقَىٰ مَسَرَّةَ ساعةٍ وَراءَ تَقَضِّيها مَسَاءَةُ أحقابِ

[﴿ فَلْيَضْحَكُواْ فَلِيلًا وَلْيَبَكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [٨]

معناه: فسيَضحَكُونَ قليلاً، ويَبكُونَ كثيراً ﴿جَزَآءً﴾، إلا أنه أُخرِجَ على لَفْظِ الأمر؛ للدَّلالةِ على أنه حَتْمٌ واجِبٌ لا يكونُ غيرُه، .....

قوله: (استِجهالُ (١) لهم): يعني نَظَرُوا إلى هذا الحَرِّ النَّزْر (٢)، وغَفَلُوا عن تلكَ النارِ التي لا تُقاسُ حرارتُها بشيءٍ مِنَ النِّيران، بَلْهَ حَرِّ القَيْظ، ومَنْ تَصَوَّنَ مِن مَشَقَّةِ ساعة، فوَقَعَ به في مَشَقَّةِ الأبد: كانَ أجهَلَ مِن كُلِّ جاهل.

ويُمكِنُ أَن يُقال: إِنَّ قولَه: ﴿ لَوَكَانُواْ يَفْقَهُونَ ﴾ تتميمٌ للتجهيل، أي: قُلْ لهم هذا وجَهِّلْهُم به (٣)، وليتَهم يَفقَهُونَ ﴾ أنها كيفَ هي، ما اختاروها بإيثارِ الدَّعَةِ على الطاعة »(٤).

قوله: (مَسَرَّةُ أحقاب) البيتين: «الأحقاب»: الأزمانُ الكثيرة، و «الأرْي»: العَسَل، و «الصَّاب»: نَبْتُ مُرَّ، وقيل: هو الحنظل، «مَساءةُ أحقاب»: مُبتَدأ، والخبرُ «وَراءَ تَقَضِّيها»، والجملةُ ثاني مفعولي «تلقيٰ».

قوله: (حَتْمٌ واجب): لأنَّ الأمرَ لا يحتملُ الصِّدقَ والكذب، كما يَحتَمِلُه الخبر، ولذلك قال: «لا يكونُ غيرُه»، أو أنَّ أمرَ الله للأشياءِ حَتْمٌ لوُجُودِها وقَطْعٌ في كَوْنِها لقولِهِ تعالىٰ: ﴿لَا يَكُونُ فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٦]، و﴿فَقَالَ لَهُمُ اللّهُ مُوتُوا ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ح) إلى: «استجهان».

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) إلى: «الحق الفوز»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، يُرِيد: الحر القليل العارض.

<sup>(</sup>٣) في (ح): «قيل لهم هذا وحصلهم به»، ولم يظهر لي وجهه، والمُثبَت من (ط) و(ف).

<sup>(</sup>٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٢).

يُروىٰ: أَنَّ أَهِلَ النِّفاقَ يَبِكُونَ فِي النارِ عُمْرَ الدُّنيا، لا يَرقَأُ لهم دَمْعٌ ولا يَكتَحِلُونَ بنَوْم.

[﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَى طَآبِفَةِ مِنْهُمْ فَأَسْتَغَذَنُوكَ لِلْحُرُوجِ فَقُل لَن تَغُرُجُواْ مَعِي أَبَدًا وَلَن نُقَلِلُواْ مَعِي عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةِ فَاقَعُدُواْ مَعَ ٱلْخَيْلِفِينَ ﴾ [٨٣]

وإنها قال: ﴿إِلَى طَآبِهَ مِنْهُم ﴾؛ لأنَّ منهم مَنْ تابَ عن النَّفاقِ ونَدِمَ على التَّخَلُف، أو اعتَذَرَ بعُنْدٍ صحيح، وقيل: لم يَكُنِ المُتخلِّفُونَ كُلُّهم مُنافِقين، فأراد بالطائفة: المُنافِقين منهم، ﴿فَالسَّتَ ذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ ﴾ يعني: إلى غَزْوةِ بعدَ غَزْوةِ تبوك، ﴿أُوَّلَ مَرَةٍ ﴾ هي منهم، ﴿فَالسَّتَ ذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ ﴾ يعني: إلى غَزْوةِ بعدَ غَزْوةِ تبوك، ﴿أُوَّلَ مَرَةٍ ﴾ هي المنورجة إلى غَزْوةِ تبوك، وكانَ إسقاطُهم عن ديوانِ الغُزاةِ عُقوبةً لهم على تخلُّفهم الذي عَلِمَ الله أنه لم يَدْعُهم إليه إلا النفاق، بخِلافِ غيرهم مِنَ المُتخلِّفين، ﴿مَعَ ٱلمُنَافِينَ ﴾ قد مَرَّ تفسيرُه، وقرأ مالكُ بنُ دينار: «مَعَ المَخلِفِين»؛ على قَصْر الخالِفِين.

فإن قلتَ: ﴿مَرَّةِ ﴾ نكرةٌ وُضِعَت مَوضِعَ «الـمَرَّاتِ» للتفصيل(١)، .....

قوله: (لا يَرقَأُ لهم دَمْع)، النهاية: «رَقاً الدَّمعُ يَرقاً [رُقُوءاً](٢) بالضَّمّ: إذا سَكَنَ وانقَطَع، والاسمُ الرَّقُوء بالفَتْح».

قوله: (مَوضِعَ المَرَّاتِ للتفصيل): صَحَّ بالصَّادِ اللهَمَلة، يعني: أنَّ «أفعَلَ» التفضيل: إذا أُريدَ به بيانُ زيادتِهِ في المعنى، يقتضي أن يكونَ المُفضَّلُ داخِلاً فيها أُضيفَ إليه، فالأصلُ الجمع، فوُضِعَ (٣) المُفرَدُ مَوضِعَه، لإرادةِ التفصيل، أي: فَضَلَ المذكورُ على الجِنسِ المذكور إذا فصلَ الجِنسَ واحِداً بعدَ واحِد، فعلى هذا ﴿أَوَّلَ ﴾ بعضُ ما أُضيفَ إليه، وهي ﴿مَرَّةٍ ﴾، فحقُّه التأنيث، فلِمَ ذُكِّر؟

<sup>(</sup>١) في الأصل وفي المطبوع من «الكشَّاف»: «للتفضيل»، وأثبتُّ ما يُوافِقُ ضَبْطَ العلامةِ الطِّيبي.

<sup>(</sup>٢) كلمة «رقوءاً» سقطت من الأصول الخطية، واستدركتُها من «النهاية»، ولا تستقيمُ العبارةُ إلا بها.

<sup>(</sup>٣) في (ف): «فوصف»، ولا يَصِحُّ، والمُثبتُ من (ط)، والجملةُ ـ من قوله: «التفضيل إذا أريد» إلى قوله: «الإرادة» ـ سقطت من (ح).

فَلِمَ ذَكَّرَ اسمَ التفضيلِ المُضافَ إليها، وهو دالٌّ على واحدةٍ مِنَ المَّرَات؟ قلتُ: أكثرُ اللَّغَتَين: هِندُ أكبرُ النِّساء، وهيَ أكبرُهُنَّ، ثم إنَّ قولك: هيَ كُبرى امرأة، لا تكادُ تَعثُرُ عليه، ولكن: هيَ أكبرُ امرأة، وأولُ مرَّة، وآخِرُ مرَّة.

وعن قَتادة: ذُكِرَ لنا أنهم كانوا اثنَيْ عَشَـرَ رجلاً، قيلَ فيهم ما قيل.

[﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدِ مِنْهُم مَاتَ أَبْدًا وَلَا نَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِقَ ۚ إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاثُواْ وَهُمْ فَاسِقُونَ \* وَلَا نَعْجِبْكَ أَمُولُكُمْ وَأَوْلَدُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ أَن يُعَذِّبُهُم بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ الْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ \* ١٤-٨٥]

رُوِي: أَنَّ رسولَ الله ﷺ كَانَ يقومُ على قُبورِ المُنافِقين، ويدعو لهم، فلما مَرِضَ رأسُ المُنافقينَ عبدُ الله بنُ أُبِي، بَعَثَ إليه ليأتيه، فلما دَخَلَ عليه، ....

قوله: (إنَّ قَولَك: هي كُبرى امرأة، لا تكادُ تَعثُرُ عليه): قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: تقديرُه: هندٌ إنسانٌ أكبرُ النساء (١١)، وزماناً أولَ مَرَّة (٢١)، واختيرَ التذكيرُ لأنَّ التأنيثَ ظاهرٌ هاهنا، واستُغنِيَ عنه كما استَغنَوا بـ «تركتُ» عن «وَذَرتُ» (٣)، مثلُه قولُ الذبياني:

نُسبِّتُ نُعْماً علىٰ الهِجْرانِ عاتبة سَفْياً ورَعْياً لذاكَ العاتِبِ الزاري(٤)

أي: لذلكَ الشَّخْص، قال أبو البقاء: «المرةُ في الأصل: مَصدَرُ: مَرَّ يَمُرَّ، ثم استُعمِلَ ظرفاً اتِّساعاً، وهذا يَدُلُّ على قُوَّةِ شَبَهِ الزِّمانِ بالفِعل»(٥).

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ف) إلى: «هذا لسان أكثر النساء».

<sup>(</sup>٢) أي: قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّكُرْ رَضِيتُم بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾، تقديرُه: «إنكم رَضَيتُم بالقُعودِ زماناً أولَ مرَّة»، و«الزمانُ» مُذكَّر، فلذلك ذَكَّرَ أفعل التفصيل «أوَّل».

<sup>(</sup>٣) في (ح): «بتركه عن وردت»، والمثبت من (ط) و(ف).

<sup>(</sup>٤) انظر: «ديوان النابغة الذبياني» ص١٩، وتقدَّم عند الزنخشري في تفسير الآية ٢ من سورة البقرة (٢: ٤٦)، وانظر كلامَه عليه هناك.

<sup>(</sup>٥) (التبيان في إعراب القرآن الأبي البقاء العكبري (١: ٥٢٢).

قال: أهلككَ حُبُّ اليهود، فقال: يا رسول الله، بَعَثُ إليك لِتَستَغفِرَ لِي، لا لِتُؤنِّبني، وسأله أن يُكفِّنَه في شِعارِه الذي يلي جِلدَه، ويُصَلِّي عليه، فلما مات دعاه ابنه حُبابٌ إلى جنازتِه، فسأله عن اسمِه، فقال: أنتَ عبدُ الله بنُ عبدِ الله، الحُباب: اسمُ شَيْطان، فلما هَمَّ بالصَّلاةِ عليه قال له عُمَر: أَتُصَلِّي على عَدُوِّ الله؟ فنزلت. وقيل: أرادَ أن يُصَلِّي عليه، فجَذَبَه جِبريل.

فإن قلت: كيفَ جازت له تكرِمةُ المُنافِق وتكفينُه في ثوبه؟ قلتُ: كانَ ذلك مُكافأةً له على صَنيع سَبَقَ له. وذلكَ أنَّ العباسَ عَمَّ رسولِ الله عَلَيْ، لَمَّا أُخِذَ ببدر أسيراً، لم يَجِدُوا له قَميصاً، وكان رَجُلاً طُوالاً، فكَسَاهُ عبدُ الله قَميصه. وقالَ له المُشركونَ يومَ اللهُ عَمينَة: إنَّا لا نَأذَنُ لُحمَّد، ولكنَّا نَأذَنُ لك، فقال: لا، إنَّ لي في رسولِ الله عَلَيْ أُسْوةً حَسَنة، فشكرَ رسولُ الله عَلَيْ له ذلك.

قوله: (لا لِتُؤنِّبَني)، الجوهري: «أنَّبَه تأنيباً: عَنَّفَه ولامَه».

قوله: (وسأله أن يُكَفِّنَه في شِعاره): عن البخاريِّ ومُسلِم (١) عن جابر قال: «أتىٰ رسولُ الله ﷺ عبدَ الله بنَ أُبيِّ بعدَما أُدخِلَ حُفْرتَه، فأمَرَ به فأُخرِجَ، فوضَعَه علىٰ رُكبَتَيه، ونَفَثَ فيه مِن رِيقِه، وألبَسَه قَميصَه، قال: وكان كَسَا عَبّاساً قَميصاً» (٢).

وفي رواية (٣): «قالَ له ابنُ عبد الله: ألبِسْ عبدَ الله قَميصَكَ الذي يَلِي جِلدَك».

وفي أخرىٰ (٤): «لـمَّا كَانَ يومُ بدرٍ أُتِيَ بأسارىٰ، وأُتِيَ بالعَبَّاس، ولم يكنْ عليه ثوب، فنَظَرَ النبيُّ عَلَيْ له قَميصاً، فوجدوا قَميصَ عبدِ الله بنِ أُبيّ، يُقدَرُ عليه، فكَسَاهُ إياه، فلذلكَ نَزَعَ النبيُّ عَلَيْ قَميصه الذي ألبَسَه». قال ابنُ عيينة: «كانت له عندَ النبيِّ عَلَيْ يَد، فأحَبَّ أن يُكافِئه».

<sup>(</sup>١) البخاري (١٢٧٠) و(١٣٥٠) و(٥٩٧٥)، ومسلم (٢٧٧٣).

<sup>(</sup>٢) في (ح): «وكسا عتابياً»، وفي (ف): «وكان كساءً عاتابياً»، وفي (ط): «وكان كساء عبابياً» دون نقط الباء الثانية، وكلها تحريف، والمُثبَت من «صحيح البخاري» (١٣٥٠).

<sup>(</sup>٣) عند البخاري (١٣٥٠).

<sup>(</sup>٤) عند البخاري (٣٠٠٨).

وإجابةً له إلى مسألتِه إياه، فقد كانَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لا يَرُدُّ سائلاً، وكانَ يَتَوفَّرُ على دواعي المُروءة، فعَمِلَ بعاداتِ الكِرام، وإكراماً لابنِهِ الرَّجُلِ الصالح، فقد رُوِيَ أنه قالَ له: «أسألُكَ أن تُكفِّنه في بعضِ قُمصانِك، وأن تقومَ على قَبْره، لا يَشمَت به الأعداء»، وعِلماً بأنَّ تكفينه في قميصِه لا يَنفَعُه مَعَ كُفْره، فلا فرقَ بينه وبينَ غيره مِنَ الأكفان، وليكونَ إلباسُه إياه لُطفاً لغيره، فقد رُوِيَ أنه قيل له: لِمَ وَجَهتَ إليه بقَميصِكَ وهو كليكونَ إلباسُه إياه لُطفاً لغيره، فقد رُوِيَ أنه قيل له: لِمَ وَجَهتَ إليه بقَميصِكَ وهو كافِر؟ فقال: «إنَّ قَميصِي لن يُغنيَ عنه مِنَ الله شيئاً، وإني أُؤمِّلُ مِنَ الله أن يَدخُلَ في الإسلامِ كثيرٌ بهذا السَّبَب»، فيروى أنه أسلَمَ ألفٌ مِنَ الخزرج، لَمَّا رأوهُ طَلَبَ الاستِشفاءَ بثَوْبِ رسولِ الله ﷺ.

وكذلكَ ترجُّمُه واستِغفارُه كانَ للدُّعاءِ إلى التراحُم والتعاطُف؛ لأنهم إذا رأَوهُ يَتَرحَّمُ علىٰ مَنْ يُظهِرُ الإيهانَ وباطِنُه علىٰ خِلافِ ذلك، دعا المُسلِمَ إلىٰ أن يَتَعطَّف علىٰ مَنْ وَاطَأَ قلبُه لِسانَه، ورآهُ حَتْماً عليه.

فإن قلتَ: فكيفَ جازتِ الصَّلاةُ عليه؟ قلتُ: لم يَتَقَدَّمْ نهيٌ عن الصَّلاةِ عليهم، وكانوا يُجرَونَ مُجرَىٰ المُسلِمينَ لِظاهِرِ إِيهانِهم، لِمَا في ذلكَ مِنَ المصلحة، وعن ابنِ عباس: «ما أدري ما هذه الصلاة، إلا أني أعلَمُ أنَّ رسولَ الله ﷺ لا يُخادِع».

قوله: (وإجابةً له إلى مسألته): صَحَّ بالنَّصْبِ عطفاً على «مكافأةً له»، وكذا «وإكراماً» و و«عِلمًا»، وكذا قولُه: «وليكونَ إلباسُه إياه نُطْفاً لغيره»، وإنها أدخَلَ اللامَ في الأخير لأن الكونَ ليسَ فِعْلاً لفاعِلِ الفِعلِ المُعلَّل.

قوله: (وعن ابن عباس: ما أدري ما هذه الصَّلاة): روينا عن البخاريِّ والترمذيِّ والنَّسائيِّ (١) عن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه قال: «لـيًّا ماتَ عبدُ الله بنُ أُبيُّ ابنُ سَلُول، دُعِيَ له رسولُ الله ﷺ وَثَبتُ إليه، وقلت: يا رسول الله، أتُصلِّ

<sup>(</sup>۱) البخاري (۱۳۲٦) و (۲۷۱۱)، والترمذي (۳۰۹۷)، والنسائي (۱۹۲۱).

﴿مَاتَ ﴾ صِفةٌ لـ﴿ أَحَدِ ﴾، وإنها قيل: ﴿مَاتَ ﴾ ﴿ وَمَاتُواً ﴾ بلفظِ الماضي، والمعنىٰ علىٰ الاستِقبال، علىٰ تقدير الكوْنِ والوجود؛ لأنه كائنٌ موجودٌ لا محالة، ﴿ إِنَّهُمْ كَفَرُواً ﴾ تعليلٌ للنهى.

وقد أُعيدَ قولُه: ﴿ وَلَا تُعَجِّبُكَ ﴾ لأنَّ تجدُّدَ النَّزولِ له شأنٌ في تقريرِ ما نَزَلَ له وتأكيدِه، وإرادةِ أن يكونَ على بالٍ مِنَ المُخاطَبِ لا ينساهُ ولا يَسهُو عنه، وأن يَعتَقِدَ أنَّ العَمَلَ به مُهِمٌّ يَفتَقِرُ إلى فَضْلِ عِنايةٍ به، لا سِيَّا إذا تَراخَىٰ ما بينَ النَّزولَين، فأشبَهَ ذلكَ الشَّيءَ الذي أهَمَّ صَاحِبَه، فهو يَرجعُ إليه في أثناءِ حَديثه ويَتَحَلَّصُ إليه. وإنها أُعيدَ هذا المعنىٰ لِقُوّتِهِ فيها يجبُ أن يُحذَرَ منه.

يجوزُ أن يُرادَ السُّورةُ بتمامِها، وأن يُرادَ بعضُها، في قوله: ﴿ وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾، كما يقعُ القُرآنُ والكِتابُ على كُلِّه، وعلى بَعضِه.

علىٰ ابنِ أُبِيّ، وقد قالَ يومَ كذا وكذا: [كذا وكذا](١)؟ أُعَدِّدُ عليه، فتَبسَّمَ رسولُ الله ﷺ، وقال: «أخِّرْ عنِي يا عُمَر»، قال: فصَلَّىٰ رسولُ الله ﷺ، ثم انصَرَف، فلم يَمكُثْ إلا يسيراً حتىٰ نزلتِ الآيتانِ مِن براءة: ﴿ وَلَا تُصَلِّى إلىٰ قولِه: ﴿ وَهُمْ فَسِقُونَ ﴾. قال: فعَجِبتُ بعدُ مِن جُرأتي علىٰ رسولِ الله ﷺ يَومَئذٍ، واللهُ ورسولُه أعلم».

قوله: (فهو يَرجِعُ إليه في أثناءِ حَديثهِ ويَتَخلَّصُ إليه): ويُسمَّىٰ هذا الأسلوبُ في البديع: الترجيع.

<sup>(</sup>١) ما بين حاصرتين سقط من الأصول الخطية، وأثبتُه من مصادر تخريج الحديث، وهو مَقول القول.

وقيل: هي (براءة)، لأنَّ فيها الأمرَ بالإيهانِ والجهاد، ﴿أَنَّ ءَامِنُوا ﴾ هي «أَنْ» المُفسِّرة، ﴿أَوْلُوا الطَّوْلِ ﴾: ذَوُو الفَضْلِ والسَّعَة؛ مِن: طَالَ عليه طَوْلاً، ﴿مَّعَ الْقَعِدِينَ ﴾: الذينَ لهم عِلَّةٌ وعُذرٌ في التَّخَلُّف، ﴿فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ ما في الجِهادِ مِنَ الفَوْزِ والسَّعَادة، وما في التَّخَلُّفِ مِنَ الشَّقَاءِ والهلاك.

﴿ لَكِكِنِ ٱلرَّسُولُ ﴾ أي: إنْ تخلَّفَ هؤلاءِ فقد نَهَدَ إلى الغَزْوِ مَنْ هو خيرٌ منهم وأخلَصُ نيَّةً ومُعتَقداً، كقوله: ﴿ فَإِن يَكُفُرُ بِهَا هَتُؤُلآهِ فَقَدْ وَكُلْنَا بِهَا قَوْمًا ﴾ [الأنعام: ٨٩]، ﴿ فَإِنِ ٱسۡتَكِّبُرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَرَبِّكَ ﴾ [نصلت: ٣٨].

﴿ٱلْخَيْرَاتُ﴾ تَتَنَاوَلُ مَنافِعَ الدَّارَيْن؛ لإطلاقِ اللفظ، وقيل: الـحُوْر، لِقولِه: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَتُ ﴾ [الرحمن: ٧٠].

قوله: (وقيل: هي براءة): عطفٌ على قوله: «أن يُرادَ السُّورةُ بتهامها»، أي: أيَّ سورةٍ كانت، ولا تخلو كُلُّ سورةٍ مِنَ الاشتِهالِ على الأمرِ بالإيهانِ والجِهادِ إما حقيقةً أو ضِمناً، لأنَّ المقصودَ الأوليَّ مِن إنزالهِا الدعوةُ إلى الله تعالىٰ وإلىٰ طريقِ الحق.

[قوله: (﴿أَنَّ ءَامِنُوا ﴾ هي «أَنْ» المُفسِّرة)](١): قال أبو البقاء: ﴿ إَنَّ ءَامِنُوا ﴾، أي: آمِنُوا، والتقديرُ: يُقالُ فيها: آمِنوا. وقيل: ﴿أَنَّ ﴾ هاهنا مَصدَريَّة، تقديرُه: أُنزِلَتْ بأَنْ آمِنُوا، أي: بالإيهان (٢). وإنها اختارَ المُصنِّفُ أَن تكونَ مُفسِّرة، لأَنَّ قو لَهم في الجواب: ﴿ذَرَنَا نَكُن مَعَ ٱلْقَاعِدِينَ ﴾ يَستَدعي الأمرَ بالجهاد، وفي جَعْلِها مَصدَريَّةً ثم تأويلِها بالأمر - أي: مُلتَبسة بالإيهان، أي: بالأمر بالإيهان - توسيعُ الدائرة.

قوله: (نَهَدَ ") إلى الغَزْو): يَنهَدُ \_ بالفتح (٤) \_ : يَنهَضُ مُحَتَشِداً مُستَعِداً مُتهيِّئاً.

<sup>(</sup>١) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأضفتُه للتوضيح.

<sup>(</sup>٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٢٥٤).

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ح) إلى: «فهذا».

<sup>(</sup>٤) أي: بفتح الهاء، فيكونُ من باب «نَفَعَ»، ويجوزُ فيه ضمُّها أيضاً من باب «قَتَلَ»، والمصدرُ على البابين واحد، وهو «نَهدَ مُهْداً». انظر: «المصباح المنير» للفيومي، مادة (نهد).

[﴿وَجَاءَٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَكُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْٱللَّهَ وَرَسُولَهُ, سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْٱللَّهَ وَرَسُولَهُ, سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابُ ٱلِيدُ ﴾ • ٩]

﴿ ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾ مِن: عَذَّرَ فِي الأمر: إذا قَصَّرَ فيه وتوانى ولم يَجِدَّ، وحقيقتُه: أن يُوهِمَ أَنَّ له عُذْراً فيها يَفعَل، ولا عُذْرَ له. أو: المُعتَذِرُون ـ بإدغام التاء في الذَّال، ونَقْلِ حَرَكتِها إلى العَيْن، ويجوزُ في العربيَّةِ كَسْرُ العَيْنِ لالتِقاءِ السَّاكِنَين، وضَمُّها لإتباع الميم، ولكنْ لم تَشبُتْ بها قِراءة ـ ، وهُمُ الذينَ يَعتَذِرونَ بالباطل، كقوله: ﴿ يَعَتَذِرُونَ إِلْيَكُمُ إِذَا رَجَعْتُمُ إِلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ٩٤].

وقُرِئ: «المُعذِرُون» بالتخفيف، وهو الذي يَجتَهِدُ في العُذْرِ ويَحتَشِدُ فيه، قيل: هُم أَسَدُ وغَطَفان؛ قالوا: إنَّ لنا عِيالاً، وإنَّ بنا جَهْداً فائذَنْ لنا في التَّخَلُف. وقيل: هم رَهْطُ عامِرِ بنِ الطُّفَيل؛ قالوا: إنْ غَزَوْنا مَعَكَ غارتْ أعرابُ طَيِّ علىٰ أهالينا ومواشينا، فقال ﷺ: «سيُغنيني اللهُ عنكم». وعن مُجاهِد: نَفَرٌ مِن غِفَار، اعتَذَرُوا فلم يَعذِرْهُمُ الله. وعن قَتادة: اعتَذَرُوا بالكَذِب.

وقُرِئ: «المُعَّذِّرُون» بتشديدِ العَيْنِ والذَّال؛ مِن: تَعَذَّر، بمعنىٰ: اعتَذَر، وهذا غيرُ صحيح؛ لأنَّ التاءَ لا تُدغَمُ في العَيْن إدغامَها في الطاءِ والزاي والصَّاد؛ في «المُطَّوِّعين» و«ازَّكَىٰ» و«اصَّدَّق».

وقيل: أُريدَ المُعتَذِرُونَ بالصِّحّة، وبه فُسِّرَ ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾ و «المُعْذِرُون» \_ على قِراءةِ ابنِ عباس \_ : الذينَ لم يُفرِّطُوا في العُذْر.

قوله: (وقيل: أُريدَ المُعتَذِرونَ بالصِّحّة): أي: بالحقّ لا الباطِل.

قال صاحبُ «التقريب»: قوله: «أُريدَ المُعتَذِرونَ بالصِّحّة، وبه فُسّرَ ﴿الْمُعَذِّرُونَ ﴾» مُشَدَّداً ونحُفَّفاً (١)، مِن: أعذَرَ: إذا لم يُفرِّط في العُذر. وفيه نَظَر؛ إذِ «المُعذِّر» على زِنةِ «المُفعِّل» هو المُمرِّضُ والمُقصِّرُ يَعتَذِرُ بغير عُذر. ذكرَه في «الصِّحاح». تَمَّ كلامُه.

<sup>(</sup>١) أي: المُعَذِّرُونَ والمُعنِرُون. وهو صَريحُ لفظ الزمخشري.

﴿ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا اللهَ وَرَسُولَهُ ﴾ هُم مُنافِقُو الأعرابِ الذينَ لم يجيئُوا ولم يَعتَذِرُوا، وظَهَرَ بذلكَ أنهم كَذَبُوا اللهَ ورسولَه في ادِّعائِهمُ الإيهان، وقرأ أُبيِّ: «كَذَّبُوا» بالتشديد.

﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَ فَرُواْ مِنْهُمْ ﴾: مِنَ الأعراب، ﴿عَذَابُ ٱلِيدُ ﴾ في الدُّنيا: بالقَتْل، وفي الآخِرة: بالنار.

[﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلضَّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَى وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَصِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجُ إِذَا نَصَحُواْ لِلّهِ وَرَسُولِهِ، مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَٱللّهُ عَنَفُورٌ تَحِيثٌ \* وَلَا عَلَى ٱلْذِينَ إِذَا مَا ٱتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَا آخِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَآعَيْنُهُمْ تَفْيِينَ إِذَا مَا ٱتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَا آخِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَآعَيْنُهُمْ تَفْيِينَ إِذَا مَا ٱلدَّمْعِ كَزَنَا ٱلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴾ ٩١- ٩٢]

﴿ الضُّعَفَآءِ ﴾: الهَرْمَىٰ والزَّمْنَىٰ، و ﴿ اللَّذِينَ لَا يَعَدُونَ ﴾: الفقراء، قيل: هُم مُزَينةُ وجُهَينةُ وبنو عُذْرة. و «النَّصْحُ لله ورسولِه»: الإيمانُ بهما، ......

والمذكورُ في «الصِّحاح»: «﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ ﴾: يُقرأُ بالتشديد والتخفيف:

أما «المُعنَّر» بالتشديد: فقد يكونُ مُجِقاً وقد يكونَ غيرَ مُجَقّ؛ فأما المُحِقُّ فهو في المعنى: المُعتَلِر، لأنَّ له عُذْراً، لكنَّ التاءَ قُلِبَتْ ذالاً، فأُدغِمَت فيها، وجُعِلَت حَرَكتُها على العَين، كما قُرِئ: «يَخَصِّمُون» بفَتح الخاء (١١)، ويجوزُ كَسْرُ العَينِ لاجتِهاع الساكِنين، ويجوزُ ضَمُّها إتباعاً للميم. «يَخَصِّمُون» بفَتح الخاء (١١)، ويجوزُ كَسْرُ العَينِ لاجتِهاع الساكِنين، ويجوزُ ضَمُّها إتباعاً للميم. وأما الذي ليسَ بمُحِقِّ فهو المُعلِّر، على جهة المُفعِّل (٢)، لأنه المُمرِّضُ والمُقصِّرُ يَعتَلِرُ بغير عُذْر.

وكانَ ابنُ عباسٍ يقرأ: «وجاءَ المُعذِرُون» عَنْفَقة، مِن: أعذَرَ ويقول: والله هكذا أُنزِلَت، وكان يقول: لعنَ اللهُ المُعذِرين! كأنَّ الأمرَ عندَه أنَّ المُعذِّر بالتشديد هو المُظهِرُ للعُذْرِ اعتِلالاً مِن غير حقيقةٍ له في العُذْر، وهذا لا عُذْرَ له. والمُعذِر: الذي له عُذْر (٣). وقد بَيَّنا الوجة الثانيَ في المُشَدَّد».

<sup>(</sup>١) أي: في قوله تعالى: ﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَخِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَغِضِّمُونَ ﴾ [بس: ٤٩]، وأصلُ ﴿ يَغِضِّمُونَ ﴾: يَحْتَصِمُونَ.

<sup>(</sup>٢) في (ح): «على جهل المفعل»، وهو تحريف.

والمُراد بقوله: «على جهة المُفعَل»: أنَّ «المُعنِّر» هنا من «عَنَّر»، وليس من «اعتنر»، كما هو في الوجه الأول. (٣) في (ح): «والمُعنِر: له عُنر»، وفي (ف): «والمُعنر: الذي عنر»، والتُبَتُ مِنَ (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «الصَّحاح».

وطاعتُهما في السِّرِّ والعَلَن، وتَوَلِّيهما، والحبُّ والبُغضُ فيهما، كما يَفْعَلُ المُوالي النَّاصِحُ بصاحبه، ﴿عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾: على النَّاصِحِين المُعْذِرين، ومعنى: «لا سَبيلَ عليهم»: لا جُناحَ عليهم، ولا طريقَ للعِتابِ عليهم.

﴿ قُلْتَ ﴾ حالٌ من الكافِ في ﴿ أَتَوْكَ ﴾، و ﴿ قَدْ » قبلَه مُضمَرة، كما قيلَ في قوله: ﴿ أَوْجَا أَوْكُمْ حَصِرَتُ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠]، أي: إذا ما أتوْكَ قائِلاً: لا أَجِدُ ﴿ تَوَلُّواْ ﴾.

وقد حَصَرَ اللهُ المَعْذُورِينَ في التَّخَلُّف: الذينَ ليسَ لهم في أبدانهم استِطاعة، والذينَ عَدِمُوا آلةَ الخروج، والذين سألوا المَعُونةَ فلم يَجِدُوها.

## وقيل: المُستَحمِلُون: أبو موسىٰ الأشعريُّ وأصحابُه. .....

فعلىٰ هذا قولُه: «الـمُعتَـذِرُونَ بالصِّحَّة» معطوفٌ علىٰ قولِه: «وهُمُ الذينَ يَعتَـذِرُونَ بالباطل»، والوجهانِ مَبْنيَّانِ علىٰ قوله: «أو المُعتَذِرون بإدغام التاء»، وهو عطفٌ علىٰ قوله: «مِن: عَذَّرَ في الأمر».

فالحاصِل: أنَّ ﴿ ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾ إما محمولٌ على أنه مِنَ اللَّفعِّل، مِن: عَذَّر في الأمر: إذا قَصَّر فيه، أو على: مُعتَذِرُون، بإدغام التاء، وهو أيضاً إما أن يُرادَ منه الذينَ يَعتَذِرُونَ بالباطِلِ (١)، كما ذهبَ إليه ابنُ عباس، أو أُريدَ المُعتَذِرُونَ بالصِّحَّة، أي: بالحقِّ لا الباطل، كما ذكره الجوهري. ومعنىٰ قراءةِ ابنِ عَبَّاسٍ مِن هذا الأخير.

قوله: (كما يَفْعَلُ المُوالِي الناصِحُ بصاحِبه): يُريد: أنَّ النَّصْحَ لله ولرسولِهِ مُستَعارٌ للإيهانِ والطاعةِ والتَّولِيِّ والحبِّ والبُغضِ فيهما.

قوله: (المُستَحمِلُونَ أبو موسىٰ [الأشعريُّ] وأصحابه): عن أبي موسىٰ قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ في رَهْطٍ مِنَ الأشعريِّينَ نَستَحمِلُه، قال: «والله لا أَحمِلُكُم، وما عندي ما أحمِلُكُم عليه». ثم لَبِثنا ما شاءَ الله، فأُتِيَ بإبل، فأمَرَ لنا بثَلاثِ ذَوْد، فلما انطَلَقْنا قال بعضُنا لبعض: لا باركَ اللهُ لنا، أتينا رسولَ الله ﷺ نَستَحمِلُه، فحَلَفَ أن لا يَحمِلَنا. قال أبو موسىٰ:

<sup>(</sup>١) من قوله: «والوجهان مبنيان» إلى هنا، سقط من (ح).

## وقيل: البكَّاؤُون، وهُم سِتَّةُ نَفَرٍ مِنَ الأنصار.

﴿ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمِٰعِ ﴾: كقولك: تفيضُ دَمْعاً، وهو أَبلَغُ مِن: يَفيضُ دَمْعُها، لأنَّ العَينَ جُعِلَتْ كأنَّ كُلَّها دَمْعٌ فائض، و ﴿ مِنَ ﴾ للبيان، كقولك: أفدِيكَ مِن رَجُل، .....

فأتينا النبيَّ ﷺ، فذَكَرْنا ذلكَ له، فقال: «ما أنا حَمَلتُكُم، بلِ اللهُ حَمَلَكُم، إني والله لا أحلِفُ على يمينٍ فأرى غيرَها خيراً منها إلا كَفَّرتُ عن يميني وأتيتُ الذي هو خير». هذه روايةُ النَّسائيِّ (۱)، وفي رواية البخاريِّ ومُسلِم (۲) نحوُ هذه.

قوله: (وقيل البَكَّاؤون، وهُم سِتَّةُ نَفَرٍ مِنَ الأنصار): قال مُحيي السنة: «هُم سبعةُ نَفَر، سُمُّوا البَكَّائِين: مَعقِلُ بنُ يسار، وصَخْرُ بنُ خَنْساء، وعبدُ الله بنُ كعبِ الأنصاري، وعُلْبةُ (٣) ابنُ زيدِ الأنصاري، وسالمُ بنُ عُمَير، وثعلبةُ بنُ عَنَمة، وعبدُ الله بنُ مُغَفَّل المُزَني، أتوْا رسولَ الله عَلَيْ فقالوا: يا رسولَ الله، إنَّ اللهَ قد نَدَبْنا إلىٰ الخروج مَعَكَ فاحِلْنا، فقال رسولُ الله عَلَيْ: «لا أَجِدُ ما أَحِلُكُم عليه، فولَوْا وهُم يبكون»، الحديث» (٤).

قوله: (و ﴿ مِنَ ﴾ للبيان، كقولك: أفديكَ مِن رَجُل): يعني: «مِن» تجريد، جُرِّدَ من الرَّجُلِ شَخْصٌ، فخُوطِبَ بقوله: أفديك، وهو هو، وهو مِن قَولِك: رأيتُكَ مِن أسد، وهو أبلَغُ مِن قَولِك: رأيتُ منكَ أسداً، فكذلك جَرَّدَ مِنَ الدَّمْع أعيُناً، وجُعِلَت كأنها دُمُوعٌ فائضة، وهو المُرادُ مِن قولِه: «لأنَّ العَينَ جُعِلَت كأنَّ كُلَّها دَمْعٌ فائض».

<sup>(</sup>۱) في «سننه» (۳۷۸۰).

<sup>(</sup>۲) البخاري (۳۱۳۳) و(۲۳۸۵) و(۲۸۵۸) و(۲۲۲۳) و(۲۲۸۹) و(۲۸۸۰) و(۲۷۱۸) و(۲۰۱۸) ومسلم (۱۲۶۹).

<sup>(</sup>٣) في (ط) و(ح): «عُليَّة»، ولكن لم تُنقَّط الياء في (ط)، إلا أنها ضُبطت بالتشديد، وهو تحريف، والكلمة غير واضحة في (ف)، والمُثبَت من «معالم التنزيل» للبغوي، وهو الصوابُ في اسمه، كما ضبطه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤: ٥٤٦).

<sup>(</sup>٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٨٤).

ومحلُّ الجارِّ والمجرور: النَّصْبُ علىٰ التمييز، ﴿أَلَّا يَجِدُوا ﴾: لِئَلَّا يَجِدُوا، ومَحَلُّه نصبٌ علىٰ أنه مفعولٌ له، وناصبُه المفعولُ له الذي هو ﴿حَزَنًا ﴾.

[ ﴿إِنَّمَا السّبِيلُ عَلَى الّذِينَ يَسْتَعْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغَنِياَةً رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللّهَ عَلَى قُلُومِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ \* يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلُ اللّهُ مِنْ الْغَبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ مَنْ تَوْدُونَ إِلَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ مُ تُرَدُّونَ إِلَى عَلَيْهِ الْغَيْبِ وَالشَّهَدَةِ فَيُنْتِثُكُم بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ \* ٩٣ - ٩٤]

فإن قلتَ: ﴿رَضُواْ ﴾ ما مَوقِعُه؟ قلتُ: هو استِئناف،.....

فإن قلتَ: ذكر في المائدة (١) هذا الوجه، وجَعَلَ ﴿مِنَ ﴾ ابتدائيةً حيثُ قال: (فجُعِلَت أُعيُنُهم كأنها تفيضُ بأنفُسِها»، وقال: (﴿مِنَ ﴾ لابتداء الغاية، على أنَّ فَيْضَ الدَّمْعِ ابتَدَأَ ونَشَأَ وَنَشَأً مِن معرفةِ الحق، وكانَ مِن أجلِهِ وبسَبَيه»، فهل مِن فَرْق؟

قلتُ: أما مِن حيثُ المعنى والمُبالَغةُ فلا، وأما مِن حيثُ الطريقة: فإنَّ طريقةَ ذلك ما ذكرناه (٢) عن صاحب «الانتصاف»: «أَصْلُه: فاضَ دَمْعُ عَيْنِه، ثم: فاضَتْ عَينُه دَمْعاً، فحُوِّلَ الفاعل، وجُعِلَ تمييزاً للإبهام والتبيين، ثم: فاضَتْ عَينُه مِنَ الدَّمْع، فلم يَبْنِهِ على الأصل، بل أَبرَزَهُ في صُورةِ التعليل» (٣)، وطريقةُ هذه (١٤) طريقةُ التجريد كها بيَّناها.

قوله: (وناصِبُه المفعولُ له): أي: قوله: ﴿حَرَزًا ﴾، فهو مِنَ التداخُل في المفعولِ له.

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الفائدة»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو الصوابُ، لأنَّ المرادَ أنَّ الزخشريَّ ذكر ذلك في تفسير سورة المائدة، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِمُواْ مَاۤ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَى ٓ أَعَيُـنَهُمْ تَفِيضُ مِرَّ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَقُواْمِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ [المائدة: ٨٣].

<sup>(</sup>٢) أي: ذكره المُؤلِّف العلامةُ الطيبيُّ في كتابه هذا في تفسير الآية المذكورة من سورة المائدة، نقلاً عن العلامة ابن المُنيِّر في «الانتصاف».

<sup>(</sup>٣) «الانتصاف» (١: ٦٣٨) بحاشية «الكشَّاف».

<sup>(</sup>٤) أي: هذه الآية من سورة التوبة التي هو بصَدَد الكلام عليها.

كأنه قيل: ما بالهُم استأذنوا وهُم أغنياء؟ فقيل: رَضُوا بالدَّناءَةِ والضَّعَةِ والانتِظامِ في جُملةِ الخوالف، ﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ يعني: أنَّ السَّبَبَ في استِئذانهم: رِضَاهُم بالدَّناءةِ وخِذْلانُ الله إياهم.

فإن قلتَ: فهل يجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ ﴾ استِئنافاً مِثلَه، كأنه قيل: إذا ما أتوْكَ لِتَحمِلَهم تَولُوا، فقيل: ما لهم تَولُوا باكين؟ فقيل: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَجِدُ مَآ أَجِدُ مَآ أَجِدُ مَآ أَجِدُ مَآ فَيْكُمْ عَلَيْهِ ﴾ [التوبة: ٩٢]، إلا أنه وُسِّطَ بينَ الشَّرْطِ والجزاءِ كالاعتراض؟ قلتُ: نعم، ويَحسُنُ.

﴿ لَن نُوْمِنَ لَكُمْ ﴾ عِلَّةٌ للنهي عن الاعتِذار؛ لأنَّ غَرَضَ المُعتَذِرِ أَنْ يُصَدَّقَ فيها يَعتَذِرُ به، فإذا عَلِمَ أنه مُكذَّبٌ وجب عليه الإخلال به، وقولُه: ﴿ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾ عِلَّةٌ لانتِفاءِ تصديقهم،

قوله: (إنَّ السَّبَبَ في استِئذانهم: رضاهُم بالدناءة وخِذْلانُ الله إياهُم): جَعَلَ الرِّضا والطَّبْع سَبَباً واحداً للاستِئذان، والظاهرُ أنَّ قولَه: ﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ ﴾ كالتذييلِ لِهَا سبق، فيكونُ الطَّبْعُ سَبَباً للجَهْلِ المُؤدِّي إلىٰ الرِّضا بالدناءة والدَّعَة، ويُؤيِّدُه الفاءُ في قوله: ﴿فَهُمَّ لاَ يَعْلَمُونَ ﴾، فالمجموعُ سَبَبُ لذلك المجموع، وهذا ظاهرٌ على مَذهبِ أهلِ السُّنَّة (١). وكذلك جَعَلَ القاضي كُلاً مِنَ الرِّضا والطَّبْع سَبَباً مُستَقِلاً ٢٧.

قولُه: (إذا ما أتَوْكَ لِتَحمِلَهم تَوَلَّوْا): فإن قلتَ: كيفَ يكونُ إتيانُهم للحِمْلان سَبَاً للتَّولِي إذا لم يُقيَّد بقوله: ﴿لَاۤ أَجِـدُمَاۤ أَجِّمُكُمُ عَلَيْهِ ﴾؟ قلتُ: دلَّ الإتيانُ للحِمْلانِ علىٰ رغبتهم في التجهيزِ معه ﷺ، ودلَّ التَّولِّي علىٰ حِرمانِهم ما يَرُومُونَه، فصَحَّتِ السَّبَيَّة.

قوله: (﴿قَدْ نَبَّانَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾ عِلَّةٌ لانتِفاءِ تصديقهم): فهو عِلَّةٌ للعِلَّة، يعني: قولُه: ﴿لَن نُوْمِنَ لَكُمْ ﴾ استئنافٌ لبيانِ مُوجِبِ ﴿لَا تَعْتَذِرُوا ﴾، وقولُه: ﴿قَدْ نَبَّانَا اللَّهُ ﴾ استِئنافٌ آخَرُ لبيانِ مُوجِبِ ﴿لَنَ نُوْمِنَ لَكُمْ ﴾، كأنه لـيًا قيل: لا تعتذروا،

<sup>(</sup>١) من قوله: «فالمجموع» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٦).

لأنَّ اللهَ تعالىٰ إذا أوحىٰ إلىٰ رسولِه الإعلامَ بأخبارِهم وأحوالهِم وما في ضَمَـائِرِهم مِنَ الشَّـرِّ والفساد، لم يَستَقِمْ مَعَ ذلكَ تصديقُهم في مَعَاذيرِهِم.

﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمُ ﴾ أتُنيبُونَ أم تَثبُتونَ علىٰ كُفْرِكُم، ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ ﴾ إليه وهو عالِـمُ كُلِّ غيبٍ وشهادة، وسِـرٍّ وعَلانية،

فقيل: لِمَ لا نَعتَذِر؟ قيل: لأنا لن نُؤمِنَ لكم، أي: لا نُصَدِّقُكُم في عُذْرِكُم، فقيل: لِمَ لم تؤمنوا لنا؟ قيل: لأنَّ اللهَ قد نَبَّ أنا مما في ضمائرِكم مِنَ الشر.

قوله: (الإعلامَ بأخبارِهم وأحوالهِم): ظاهِرُه أنَّ ﴿مِنْ أَخَبَارِكُمْ ﴾ مفعولٌ ثانٍ لقوله: ﴿نَبَانَا ٱللَّهُ ﴾، قال أبو البقاء: «هذا الفعلُ قد يَتَعدّىٰ إلىٰ ثلاثة، أولهُا ضميرُ الجمع، والآخرانِ محذوفان، تقديرُه: أخباراً مِن أخباركم مُبيّنةً (١)، و ﴿مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾ تنبيةٌ على المحذوف، وليس ﴿مِنْ ﴾ زائدة؛ إذ لو كانت زائدةً (٢) لكانت مفعولاً ثانياً والثالثُ محذوف، وهو خطأ، لأنَّ المفعولَ الثاني إذا ذُكِرَ في هذا البابِ لَزِمَ ذِكرُ الثالث» (٣).

قوله: (أَتْنيبُونَ أَم تَشُبُتُونَ): إشارة إلى أَنَّ قولَه: ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ ﴾ بمعنى العِلم، وقد أَخَذَ أَحَدَ مَفَعُولَيْه، ويَقتَضِي الثاني، فيكونُ بمعنى قولِه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَجْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود: ٧، والملك: ٢]، وقد ذكرَ في سُورةِ المُلك: أنه ليسَ بتعليق (٤)، والتقدير: سيرى اللهُ عَمَلَكُم أَتْنيبُون عنه \_ أي: تَرجِعُون \_ أَم تَشُبُونَ عليه. والمعنى: سيَعلَمُ اللهُ عَمَلَكُم مِنَ الإنابةِ عن الكُفرِ أوالثباتِ عليه عِلمًا يَتَعلَّقُ به الجزاء.

<sup>(</sup>١) كذا في (ط) و(ف) وسقطت هذه اللفظة مع قوله: «ومن أخباركم» في (ح)، وفي «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٢٥٥): «مثبتة».

<sup>(</sup>٢) قوله: «إذ لو كانت زائدة»، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٣) تَعَقَّبَ العلامةُ السَّمينُ الحلبيُّ في «اللَّرِّ المصون» (٦: ١٠٤) أبا البقاء العُكْبَريَّ في لُزُومِ ذِكرِ المفعولِ الثالث، وفَصَّلَ في المسألة، فانظره.

<sup>(</sup>٤) أي: ذكر الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الملك أنه ليس بتعليق، ولفظُه هناك: «فإن قلت: أُتُسَمِّي هذا تعليقاً؟ قلتُ: لا، إنها التعليقُ أن تُوقِعَ بعدَه ما يَسُدُّ مَسَدَّ المفعولين جميعاً، كقولك: عَلِمتُ أينُّهما عمرٌو، وعَلِمتُ أزيدٌ مُنطَلِق». وانظر للاستزادة تَيَمَّتَه.

#### فيُجازيكُم على حَسَبِ ذلك.

[﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللّهِ لَكُمْ إِذَا انقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسُ ۗ وَمَأُونِهُمْ جَهَنَّمُ جَنَاءً بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ ٩٥]

﴿لِتُعْرِضُواْ عَنْهُمْ ﴾ فلا تُوبِّخُوهُم ولا تُعاتِبُوهُم، ﴿فَأَعْرِضُواْ عَنْهُمْ ﴾: فأعطُوهُم طِلْبُتَهم، ﴿إِنَّهُمْ رِجْسُ ﴾ تعليلٌ لِتَرْكِ مُعاتبتِهم، يعني: أنَّ المُعاتبة لا تَنفَعُ فيهم ولا تُصلِحُهم، إنها يُعاتبُ الأديمُ ذو البَسَرة، والمؤمِنُ يُوبَّخُ علىٰ زَلَّةٍ تَفرُطُ منه، ليُطهِّرهُ التوبيخُ بالحملِ على التوبةِ والاستغفار، وأما هؤلاءِ فأرجاسٌ لا سبيلَ إلى تطهيرهم، ﴿وَمَأْوَلِهُمْ جَهَنَّهُمُ النارُ عِتاباً وتوبيخاً، فلا تتكلَّفوا عِتابَهم.

[﴿ يَخْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَواْ عَنْهُمٌ فَإِن تَرْضَواْ عَنْهُمْ فَإِنَ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَسِقِينَ﴾ ٩٦]

قوله: (فيُجازيكُم على حَسَبِ ذلك): يعني: وَضَعَ ﴿عَسَلِمِ ٱلْعَنْيَبِ وَٱلشَّهَدَدَةِ ﴾ مَوضِعَ ضمير الله عَزَّ وجَلَّ ليَدُلَّ على التهديدِ والوعيد، وأنه تعالىٰ مُطَّلِعٌ علىٰ سِرِّكُم وعَلَنِكُم لا يَفُوتُ عن عِلمِه شيءٌ مِن ضهائركم وأعهالكم، فيُجازيكُم علىٰ حَسَب ذلك.

قوله: (فلا تُوبِّخُوهُم): نَصْب؛ عطفٌ على قولِه: «لِتُعرِضُوا عنهم» على وَجْهِ التسبُّب، أي: لِتُعرِضُوا فلا تُوبِّخُوا. ذكرَ نحوَه في قولِه تعالى: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّلْلِمِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٦].

قوله: (إنها يُعاتَبُ الأديمُ ذو البَشَرة): قال الميداني: «المُعاتَبة: المُعاوَدة، وبَشَرةُ الأديم: ظاهِرُه الذي عليه الشَّعَر، أي: إنها يُعادُ إلىٰ الدِّباغ مِنَ الأديم ما سَلِمَت بَشَرَتُه، يُضرَبُ لمن فيه مُراجَعةٌ ومُستَعتَب، قال الأصمعي: كُلُّ ما كان في الأديم مَتَحَمَّلٌ ما سَلِمَتِ البَشَرة، فإذا نَغِلَتْ البَشَرةُ بَطَلَ الأديم»(١).

<sup>(</sup>١) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٠٤-١٤). والأديم: الجلد، ونَغِلَت: فَسَدَت.

﴿لِرَّضَوَّا عَنْهُمْ ﴾ أي: عَرضُهم في الحلِفِ بالله طَلَبُ رِضَاكُم ليَنفَعَهم ذلك في دُنياهُم، ﴿فَإِن تَرْضَوًا عَنْهُمْ ﴾: فإنَّ رِضَاكُم وَحْدَكُم لا يَنفَعُهم إذا كانَ اللهُ ساخِطاً عُنياهُم، ﴿فَإِن تَرْضَوّا عَنْهُمْ ﴾: فإنَّ رِضَاكُم وَحْدَكُم لا يَنفَعُهم إذا كانَ اللهُ ساخِطاً عليهم، وكانوا عُرْضةً لِعاجِلِ عُقُوبتِه وآجِلِها، وقيل: إنها قيلَ ذلكَ لِئلَّا يَتَوهَم مُتوهِمٌ أَنَّ رِضَا الله عنهم. وقيل: هم جَدُّ بنُ قيس، ومُعتِّبُ بنُ قُشير، وأصحابُها، وكانوا ثمانينَ رجلاً مُنافِقين، فقال النبيُّ عَلِيْ حينَ قَدِمَ المدينة: «لا تُجَالِسُوهُم ولا تُكلِّمُوهُم». وقيل: جاء عبدُ الله بنُ أُبيِّ يَجلِفُ أن لا يَتَخلَّفَ عنه أبداً.

[﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَ اقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُواْ حُدُودَ مَا أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ. وَاللَّهُ عَلِيمُ حَكِيمٌ ﴾ ٩٧]

# ﴿ ٱلْأَعْرَابُ ﴾: أهلُ البَدُو ﴿أَشَدُّكُفْرًا وَنِفَاقًا ﴾ مِن أهلِ الحَضَر؛ ......

قوله: (﴿ ٱلْأَعْرَابُ ﴾ أهلُ البَدُو): روينا في «مسند أحمد بن حنبل» (١) عن عائشة رضي اللهُ عنها: أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى أن يُؤكلَ مِن طعام الأعراب، فأهدَتْ أمُّ سُنبُلة لبناً، فناوَلَتْ رسولَ الله ﷺ، فَشَرِب، فقالت عائشةُ رضي اللهُ عنها: قد كنتَ نَهَيتَ عن طعام الأعراب؟ فقال: «إنهم ليسُوا بالأعراب، إنهم أهلُ باديتنا، ونحنُ أهلُ حاضِرَتِهم، وإذا دُعُوا أجابوا، فليسُوا بالأعراب». ومنه قولُه ﷺ: «لا تَعْلِبَنَّكُمُ الأعرابُ على اسم صلاتِكم» (٢)، للعِشاء.

النهاية: «في الحديث: «ثلاثٌ مِنَ الكبائر»، منها: «التَّعرُّبُ بعدَ الهجرة» (٣): هو أن يعودَ إلى البادية ويُقيمَ مَعَ الأعرابِ بعدَ أن كانَ مُهاجِراً»، جَعَلَ المُهاجِرَ ضِدَّ الأعرابِ.

<sup>(</sup>۱) برقم (۲۵۰۱۰).

<sup>(</sup>٢) أخرَجه البخاري (٥٦٣)، ومسلم (٦٤٤). وروايةُ البخاري بلفظ: «على اسم صلاتكم المغرب، والأعراب تقول: هي العشاء»، وتُخالِفُها روايةُ مسلم: «على اسم صلاتكم العشاء، فإنها في كتاب الله العشاء، وإنها تعتمُ بحِلابِ الإبل»، وأوضح منها رواية ابن ماجه (٧٠٥): «فإنها هي العشاء، وإنها يقولون: العتمة، لإعتامهم بالإبل». ولا تَعارُضَ بينَ الروايتَين؛ لأن الأعرابَ يُسمُّون المغربَ عِشاءً، والعِشاءَ عَتَمة. وانظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٢: ٣٤-٤٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٣٦٥) من حديث سهل بن أبي حَثْمة. وذكر له الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٤: ١٧) شواهد، وضعَّفها.

لِجَفَائِهِم وقَسُوتِهم وتَوَحُّشِهم، ونَشْئِهِم في بُعْدٍ مِن مُشاهَدَةِ العُلماء، ومعرفةِ الكِتابِ والسُّنَّة، ﴿وَأَجَدُرُ أَلَّا يَعْلَمُوا ﴾: وأحقُّ بجَهْلِ حُدُودِ الدِّينِ وما أنزَلَ اللهُ مِنَ الشَّرائعِ والأحكام، ومنه قولُه عليه السَّلام: «إنَّ الجفاءَ والقَسْوةَ في الفَدَّادِين».

﴿وَٱللَّهُ عَلِيدُ ﴾: يَعلَمُ حالَ كُلِّ أحدٍ مِن أهلِ الوَبَرِ والمَدَر، ﴿حَكِمٌ ﴾ فيما يُصيبُ به مُسِيتَهم ومُحْسِنَهم، ومُحْطِنَهم ومُصِيبَهم؛ مِن عِقابِه وثوابِه.

والأعرابُ: سَاكِنُو الباديةِ مِنَ العربِ الذينَ لا يُقيمونَ في الأمصار، ولا يَدخُلونها إلا لحاجة. والعرب: اسمٌ لهذا الجيلِ المعروفِ مِنَ الناس، ولا واحدَ له مِن لَفْظِه، وسواءٌ أقامَ الباديةَ أو المُدُن، والنِّسبةُ إليه: أعرابيٌّ وعربي. وقال صاحبُ «المُغرِب»: «العربي: واحدُ العَرَب، وهُمُ الذينَ استَوطَنوا المُدُنَ والقُرى، والأعرابُ: أهلُ البَدُو».

قوله: (لجفائِهم وقَسُوتِهم وتَوَحُشِهم)، الأساس: «جفاني فُلان: فَعَلَ بي ما ساءني، وثوبٌ جافٍ: غليظ، وهو مِن جُفاةِ العرب».

قال الإمام: "إنها حَكَمَ عليهم بشِدَّةِ الكُفرِ والنِّفاق، لأنهم ما كانوا تحتَ سياسةِ سائس، ولا تأديبِ مُؤدِّب، ولا ضَبْطِ ضابط، فنَشَؤُوا كها شاؤوا، ومَنْ أصبَحَ وأمسى [مُشاهِداً] لوَعْظِ رسولِ الله عَلَيْ، وبياناتِه الشافية، وتأديباتِه الكامِلة، كيفَ يكونُ مُساوِياً لمن لم يُؤاثِر هذا الخير؟! فقابِلِ الفواكِة الجبليَّة بالبُستانيَّة لِتَعرِفَ الفرق، ولِشَبَهِهِم بالوحوش، واستيلاءِ المُواءِ الحارِّ اليابس المُوجِبِ لمزيدِ التكبُّرِ والنَّخُوة»(١).

روينا عن أحمدَ بنِ حَنبَل وأبي داودَ والترمذيِّ والنَّسائيِّ (٢) عن ابن عَبَّاس: «مَنْ سَكَنَ الباديةَ جفا، ومَنِ اتبَعَ الصَّيدَ غَفَل، ومَنْ أتى السُّلطانَ افتُتِن».

قوله: (في الفَدَّادِين)، النهاية: «الفَدَّادونَ ـ بالتشديد ـ : الذينَ تَعلُو أصواتُهم في حُرُوثهم ومواشيهم، وقيل: هم المُكثِرُونَ مِنَ الإبل، وقيل: هُمُ الجمَّالونَ والبَقَّارونَ والحَمَّارونَ والرُّعيان».

<sup>(</sup>١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ١٢٥)، وما بين حاصرتين زيادةٌ منه.

<sup>(</sup>٢) أحمد (٣٣٦٢)، وأبو داود (٢٨٥٩)، والترمذي (٢٢٥٦)، والنسائي (٤٣٠٩).

[﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُو الدَّوَآيِرُ عَلَيْهِ مِ دَآبِرَةُ ٱلسَّوَةً وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيثٌ \* وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبُنتٍ عِندَ اللَّهِ وَصَلَوَتِ ٱلرَّسُولِ ٱلآإِنَّا قُرْبَةً لَهُمَّ سَيُدْ خِلُهُ مُ ٱللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٩٨-٩٩]

﴿مَغْرَمًا ﴾: غرامةً وخُسْراناً، والغرامة: ما يُنفِقُه الرجلُ وليسَ يَلزَمُه، لأنه لا يُنفِقُ إلا تَقِيَّةً مِنَ المُسلِمينَ ورِياءً، لا لِوَجْهِ الله عَزَّ وجَلَّ، وابتَغاءَ المُثُوبةِ عندَه، ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَا عَلَ

﴿عَلَيْهِمْ دَآيِرَةُ ٱلسَّوْءِ ﴾ دعاءٌ مُعتَرِض، دَعَا عليهم بنَحْوِ ما دَعَوا به، كقولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَتَ ٱيَدِيهِمْ ﴾ [المائدة: ٢٤].

قوله: (دُولُه وعُقَبُه): جمع عُقْبة؛ النَّوْبة. الأساس: «الدَّهرُ دُوَل، واللهُ يُداوِلُ الأيامَ بينَ الناس؛ مَرَّةً لهم ومَرَّةً عليهم، والدَّهرُ دُولُ وعُقَبٌ ونُوَب، وتَداوَلوا الشيءَ بينهم».

قوله: (دعا عليهم بنَحْوِ ما دَعَوْا به، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغَلُولَةً عُلَّتَ ٱيَدِيهِمَ ﴾ [المائدة: ٢٤]): «الانتصاف»: «ما في هذه الآية (١) زيادة مُناسَبة بآية المائدة، لأنَّ الذي نُسِبَ إليهم - انتِظارُ الدَّوائر - مُطلَق، ودعاؤُه عليهم بدائرة السَّوْءِ مُقيَّد» (٢).

قلت: يكفي في تشبيهه به أن تكونَ المُشاكَلةُ مِن حيثُ اللفظُ لا مِن حيثُ المعنى، كما قال (٣) هناك: «والطِّباقُ مِن حيثُ اللفظ»، على أنَّ استعمالَ هذا اللفظِ في الشَّرِّ أكثر، لا سيَّما مِن أعداءِ الله، فإذن لا يكونُ مُطلَقاً، لكنْ في قولِ المُصنِّف: «دعا عليهم بنَحْوِ ما دَعَوا به» بَحْث؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُو الدَّوَابِهِ لا دعاءَ فيه، بل هو إخبار، اللهُمَّ إلا أن يُقال: إنَّ مَنْ تَرَبَّصَ بغيره السَّوءَ لا يخلو مِنَ الدُّعاء عليه.

<sup>(</sup>١) أي: قولُه تعالىٰ: ﴿ وَيَتَرَبَّصُ بِكُو الدَّوَآيِرُّ عَلَيْهِـ مَّد دَآيِرَةُ ٱلسَّوْءِ ﴾.

<sup>(</sup>٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٠٩) بحاشية «الكشاف».

<sup>(</sup>٣) أي: الزنخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة المائدة (٥: ١٧٤).

وقُرِئ: (الشُّوء) بالضَّمّ، وهو العذاب، كما قيلَ له: سَيِّئة، و﴿ السَّوْءِ ﴾ بالفتح، وهو ذَمُّ للدائرة، كقولك: رَجُلُ صِدْق، لأنَّ مَنْ دَارَتْ عليه ذامُّ للدائرة، كقولك: رَجُلُ صِدْق، لأنَّ مَنْ دَارَتْ عليه ذامُّ لها، ﴿ وَاللّهُ سَمِيعُ ﴾ لِمَا يقولونَ إذا تَوَجَّهَتْ عليهم الصَّدَقة، ﴿ عَلِيكُ ﴾ بما يُضمِرُون.

وقيل: هم أعرابُ أسَدٍ وغَطَفانَ وتميم.

﴿ فَرُبَنَتٍ ﴾ مفعولٌ ثانٍ لِـ ﴿ يَتَّخِذُ ﴾، والمعنى: أنَّ ما يُنفِقُه سَبَبٌ لحصولِ القُرُباتِ عندَ الله، ﴿ وَصَلَوَتِ ٱلرَّسُولِ ﴾، لأنَّ الرسولَ كانَ يَدعُو للمُتَصَدِّقِينَ بالخير والبركة، ويَستَغفِرُ لهم، كقوله: «اللهم صَلِّ على آلِ أبي أوفى »، وقال تعالى: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِم ﴾ [التوبة: ويَستَغفِرُ لهم، كقوله: «اللهم صَلِّ على آلِ أبي أوفى »، وقال تعالى: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِم ﴾ [التوبة: على الله كانَ ما يُنفِقُ سَبَباً لذلك، قيل: ﴿ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَنَتٍ ... وَصَلَوَتِ ﴾.

قوله: (وقرئ: «السُّوء» بالضَّم): ابنُ كثير وأبو عَمْرو هنا وفي الفَتْح<sup>(۱)</sup>، والباقونَ: بفَتْحِها<sup>(۲)</sup>.

قوله: (لأنَّ مَنْ دارت عليه ذامٌ لها): تعليلُ لتصحيح وَصْفِ الدائرةِ بالسَّوْء، أي: الذَّمّ، لأنه مِن إضافةِ الموصوفِ إلى الصِّفة، كرجلِ صِدْقِ وسَوْءٍ؛ للمُبالَغةِ والبيان، فإذن الدائرةُ مُطلَقة، وإنها تَتَبيَّنُ بالإضافة، فيصِحُّ أن يُقالَ أيضاً: دائرةُ صِدْق، قالَ في سورةِ الفَتْح: «فهيَ عندَهم دائرةُ سَوْء، وعندَ المُؤمنينَ دائرةُ صِدْق».

قوله: (اللهُمَّ صَلِّ علىٰ آلِ أبي أوفیٰ): عن البخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ (٣) عن عبدِ الله بنِ أبي أوفیٰ قال: كان أبي مِن أصحابِ الشَّجَرة، وكانَ النبيُّ ﷺ إذا أتاه قومٌ بصَدَقَتِهم قال: اللهُمَّ صَلِّ علىٰ آلِ فُلان، فأتاه أبي بصَدَقتِه، فقال: «اللهُمَّ صَلِّ علىٰ آلِ أبي أوفیٰ».

 <sup>(</sup>١) أي: في هذه الآية من سورة التوبة، وفي قوله تعالىٰ في سورة الفتح: ﴿وَيُعَـذِبُ ٱلْمُنَفِقِينَ وَٱلْمُنَفِقَاتِ
 وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَاتِ ٱلظَّـآتِينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّرَّةَ عَلَيْهِمْ دَآبِرَةُ ٱلسَّرْهِ ﴾ [الفتح: ٦].

<sup>(</sup>٢) انظر: «التيسير» ص١١٩، و «حجة القراءات» ص٢١-٣٢٢.

<sup>(</sup>٣) البخاري (١٤٩٧) و(٢٦٦١) و(٦٣٣٢) و(٦٣٥٩)، ومسلم (١٠٧٨)، وأبو داود (١٥٩٠). وأخرجه أيضاً النسائي (٢٤٥٩)، وابن ماجه (١٧٩٦).

﴿ أَلَآ إِنَّهَا ﴾ شهادةٌ مِنَ الله للمُتَصَدِّقِينَ بصِحَّةِ ما اعتَقَدوا؛ مِن كَوْنِ نَفَقاتِهم قُرُبات، وتصديقٌ لِرَجَائِهم، على طريقِ الاستِئناف، مَعَ حَرفي التنبيهِ والتحقيقِ المُؤذِنَينِ بثَباتِ الأمرِ وتَمَكُّنِه، وكذلكَ ﴿ سَيُدُخِلُهُمُ ﴾ وما في «السَّين» مِن تحقيقِ الوعد.

وما أدلَّ هذا الكلامَ علىٰ رِضا الله عن المُتصَدِّقين، وأنَّ الصَّدَقةَ منه بمكان، إذا خَلَصَتِ النِّيَّةُ مِن صاحبها.

وقُرِئ: «قُرُبة»، بضَمِّ الراء.

وقيل: هم عبدُ الله ذو البِجادَيْنِ ورَهْطُه.

قوله: (مَعَ حَرِفَي التنبيهِ والتحقيق)، أي: «ألا» و «إنَّ».

قوله: (عبدُ الله ذو البِجادَينِ ورَهُطُه): روى ابنُ عبد البر في «الاستيعاب»: «هو عبدُ الله ابنُ عبدِ نَهْمِ الـمُزَنِي، سُمِّي به لأنه حينَ أراد المسيرَ إلى رسولِ الله على قَطَعَت أمَّه بِجاداً لها نصفَين، فاتَّزَر بواحدٍ منها، وارتَدَىٰ بالآخر. قال ابنُ هشام: إنها سُمِّي ذا البِجادَينِ لأنه كانَ يُنازعُ إلى الإسلام، فمَنعَه قومُه، وكانوا يُضيقونَ عليه، حتى تُرِكَ في بِجادٍ له ليسَ عليه غيرُه، والبِجاد: الكِساءُ الغُليظُ الجافي، فهرَبَ منهم إلى رسولِ الله على وشَقَّ بِجادَه نِصفَين، فاتَّزَر بواحد، واشتَمَل بالآخر، وأتى رسولَ الله على فقيل له: ذو البِجادَيْن، فلمَّا ماتَ دَفنَه رسولُ الله على عنه، فارضَ عنه»، وكان عبدُ الله بنُ مسعود يقول: «[اللهُمَّ إني قد] أمسَيتُ راضِياً عنه، فارضَ عنه»، وكان عبدُ الله بنُ مسعود يقول: يا ليتني كنتُ صاحبَ الحُفَيرة» (١).

<sup>(</sup>١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٢: ٢٩٢) بهامش «الإصابة» لابن حجر.

﴿ وَٱلسَّنِيقُونَ ٱلْأُولُونَ مِنَ ٱلْمُهَاجِرِينَ ﴾ هُمُ الذينَ صَلَّوا إلى القِبْلَتَين، وقيل: الذينَ شَهِدُوا بدراً، وعن الشَّعْبيّ: مَنْ بَايَعَ بالحديبية، وهي بَيْعةُ الرِّضْوانِ ما بينَ الحَجْرَتَين، ﴿ وَ ﴾ مِنَ ﴿ الأَنصارِ ﴾ أهلُ بَيْعةِ العَقَبةِ الأُولى، وكانوا سبعةَ نَفَر، وأهلُ العَقبةِ الثانية، وكانوا سبعين، والذينَ آمَنُوا حينَ قَدِمَ عليهم أبو زُرَارةَ مُصعَبُ بنُ عُمَير، فعَلَمَهم القُرآن.

قوله: (﴿و﴾ من ﴿الأنصارِ﴾: أهلُ بَيْعةِ العَقَبة): معطوفٌ على قوله: «مِنَ المُهاجِرين»، وقولُه: «والذينَ آمنوا حينَ قَدِم» معطوفٌ على قوله: «أهلُ بَيْعةِ العَقَبة»، وهذا موضعٌ يَفتَقِرُ إلى فَضْلِ بَسْطٍ لاشتِهالِهِ على طبقاتِ الصَّحابةِ رضوانُ الله عليهم، وقد اضطَرَبَ فيه كلامُ المُصنَف، فنقولُ واللهُ أعلم -:

لا يخلو مِن أن يُفسَّرَ ﴿وَالسَّنبِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ﴾ بالذينَ أدركوا رسولَ الله ﷺ، وحَصَلَ لهم السَّبْقُ بإدراكِه وصُحْبتِه، فتكونَ ﴿مِنَ ﴾ بيانية، أو بالذينَ سَبَقُوا علىٰ بَعضِهم بها نالوا مِنَ الكرامةِ التي لم تحصُل لغيرهم، وتكونَ ﴿مِنَ ﴾ تَبعيضيّة.

يُؤيِّدُه ما روى مُحيي السُّنَّةِ والواحديُّ عن سعيدِ بنِ المُسيِّبِ وقَتادةَ وابنِ سِيرينَ وجماعة: هُمُ الذينَ صَلَّوا إلى القِبلتَين. وعن عطاءِ بنِ أبي رباح: هم أهلُ بَدْر. وعن الشَّعْبي: مَنْ شَهِدَ بيعةَ الرِّضوان، وكانت بيعةُ الرِّضوانِ بالحُديبِية.

وروى عن أبي صَخْر قال: أتيتُ مُحمَّدَ بنَ كعبِ القُرَظيَّ فقلتُ له: ما قَولُكَ في أصحابِ رسولِ الله ﷺ في الجنَّة، مُحسِنهم ومُسيئُهم. فقلت: مِن أينَ تقول؟ قال: اقرأ ﴿وَٱلسَّنِهُونَ مَنَ ٱلْمُهَاجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ﴾ إلى أن قال: ﴿رَّضِ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾، ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَنِ ﴾ شَرَطَ في التابعينَ شَريطة، وهو أن يَتَبِعُوهُم في أفعالهِم الحسنةِ دونَ السَّيئة. قال أبو صَخْر: فكأني لم أقرأ هذهِ الآية قَطُّ (١).

<sup>(</sup>١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٨٨).

فعلى الأول: يُحمَلُ ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَنِ ﴾ على التابعينَ الذينَ لم يَلحَقُوا النبيَّ صَلَواتُ الله عليه، كما روىٰ مُحيي السُّنَّةِ عن بعضِهم: هُمُ الذينَ سَلَكُوا سَبيلَ الصحابةِ في

الإيهانِ والهِجرةِ والنُّصْرةِ إلىٰ يومِ القيامة. وعلىٰ الثاني: يُحمَلُ علىٰ الصحابةِ الذينَ لم تحصُل لهم تلكَ المزايا والفضائل، روىٰ مُحيي السُّنَّةِ أيضاً: هم بقيةُ المُهاجِرينَ والأنصارِ سِوىٰ السابقينَ الأوَّلين.

وروىٰ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب» عن الحسن قال: «حَضَرَ الناسُ بابَ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رضيَ اللهُ عنه، وفيهم سُهيلُ بنُ عَمْرِو وأبو سُفيانَ بنُ حَرْبٍ وأولئكَ الشُّيوخُ مِن قُريش، فخَرَجَ آذِنُه، فجَعَلَ يأذنُ لأهلِ بَدْر، كصُهيبٍ وبلال، فقال أبو سُفيان: ما رأيتُ كاليوم قَطُّ، إنه لَيُؤذنُ لهؤلاءِ العَبيد، ونحنُ جُلُوسٌ لا يُلتَفَتُ إلينا! فقال سُهيل: أيها القوم، إني والله و قلُه و أرى الذي (١) في وُجُوهِكُم، فإن كنتُم غِضاباً فاغضَبُوا على أنفُسِكُم، وأي القوم، إني والله و قله عنه مِن الفَصْلِ أشدُ عليكم فَوْتا وأبطأتُم، أما والله لَمَا سَبَقُوكُم به مِن الفَصْلِ أشدُ عليكم فَوْتا مِن بايِكُم هذا الذي تنافَستُم فيه، ثم قال: أيها القوم، إنَّ هؤلاء القوم (٢) قد سَبقُوكُم بها تَرَون، ولا سَبيلَ لكم إلى ما سَبقُوكُم إليه، فانظُروا هذا الجِهادَ فالزَمُوه، عَسَىٰ اللهُ أن يَرزُقَكُم شهادة، ثم نَفَضَ ثوبَه، فقام ولحق بالشام». فقال الحسن: «ويا له مِن رجلٍ ما كانَ أعقلَه! وصَدَقَ والله، لا يَبَعَلُ اللهُ عَبْدًا أسرَعَ إليه كعَبْدٍ أبطاً عنه»(٣). ولأنَّ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه كانَ عُقدَمُهم في العطاء.

وهذا القولُ أظهَرُ مِنَ الأوَّل، وأجرى على تأليفِ النَّظْم.

قال أبو البقاء: «﴿وَالسَّنبِقُونَ ﴾ يجوزُ أن يكونَ معطوفاً على قوله: ﴿مَن يُؤْمِنُ ﴾ [التوبة: ٩٩]، أي: ومنهمُ السَّابِقُون، ويجوزُ أن يكونَ مُبتَداً، وفي الخبر ثلاثةُ أوجُه: أحدها: ﴿الْأَوَّلُونَ ﴾،

<sup>(</sup>١) كذا في (ط) و(ح)، وهو موافقٌ لِمَ في «الاستيعاب»، وفي (ف): «الذُّل».

<sup>(</sup>٢) قوله: «إن هؤ لاء القوم»، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٣) «الاستيعاب» (٢: ١٠١٠) بهامش «الإصابة» لابن حجر.

والمعنى: والسَّابِقُونَ إلى الهِجرةِ (١) الأوَّلُونَ مِن أهلِ المِلَّة، [أو] (٢): والسابِقُونَ إلى الجنَّةِ الأُوَّلُونَ إلى الجنَّةِ الأُوَّلُونَ إلى الجنَّةِ الأَوْلُونَ إلى الهِجرة. والثاني: الخبرُ ﴿مِنَ ٱلْمُهَجِيِنَ وَٱلأَنْصَارِ ﴾، وفيه الإعلامُ بأنَّ السابقينَ مِن هذهِ الأُمَّةِ هُمُ المُهاجِرونَ والأنصار. والثالث: أنَّ الخبرَ ﴿رَضِي ٱللَّهُ عَنْهُمْ ﴾»(٣).

وقلت: على الوجهِ الأوَّل: ﴿ رَضِى اللهُ عَنْهُمْ ﴾ جُملةٌ مُستأنفةٌ على تقدير: ما السُّؤالُ عمَّا يَتَرَتَّبُ على السَّبْق، ويَدخُلُ على هذا تحتَ حُكمِ الأعرابِ جميعُ مَنْ أدرَكَ النبيَّ ﷺ ، ويَشمَلُهُم رِضوانُ الله. وعلى الوجهِ الثاني: يكونُ ﴿ وَٱلسَّبِقُونَ ﴾ عطفَ جُملةٍ على جُملة، ويختصُّ الرِّضوانُ بالسابقينَ والتابعين.

وعلى الجملة يحصلُ مِنَ النَّظْمِ مراتبُ الصحابةِ على خمسِ طبقات؛ لأنَّ السابقين: إما مِنَ المُهاجِرينَ وإما مِنَ الأنصار، والتابعين: إما منهما وإما مِن غيرهما(٤).

وبناءُ كلام المُصنِّفِ على القولِ الثاني<sup>(٥)</sup>، لكنْ في كلامِهِ بَحْث، وكانَ مِنَ الواجبِ أن يَجَعَلَ السَّابِقِينَ مِنَ المُهاجِرِين: مَنْ هاجَرَ الهِجرَتَين ومَنْ شَهِدَ بَدْراً والحُديبيةَ ومَنْ صَلَّىٰ القبلتين، ومِنَ الأنصار: مَنْ شَهِدَ العَقبتينِ ومَنْ شَهِدَ بَدْراً والحُديبيةَ ومَنْ صَلَّىٰ القبلتين (٢٠)؛ لاشتِراكِ الثلاثةِ الأخيرةِ فيهها.

وأما حديثُ مَنْ بايعَ بالحُدَيبية: فقد رويناه عن مُسلِم والترمذيِّ والدارِميِّ والنَّسائيِّ (٧)

<sup>(</sup>١) قوله: «والسابقون إلى الهجرة»، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) لفظة «أو» لم ترد في الأصول الخطية، وأثبتُها من «التبيان».

<sup>(</sup>٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٦-٦٥٧).

<sup>(</sup>٤) هذه أربعُ طبقاتِ للصحابة؛ السابقون من المهاجرين، والسابقون من الأنصار، والتابعون من المهاجرين، والتابعون من الأنصار، أما الخامسة فهي الأعرابُ من الصحابة، المذكورون في الآية السابقة لهذه الآية.

<sup>(</sup>٥) الظاهرُ أنه يُريد: أنَّ الزمخشريَّ بني كلامَه في تفسير الآية على أنَّ المُرادَ بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَنِ ﴾ مَنْ لم يُدركِ النبيَّ ﷺ، وليس الصَّحابة الذين تَبعُوا السابقين.

<sup>(</sup>٦) من قوله: «ومن الأنصار: من شهد العقبتين» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٧) مسلم (١٨٥٦)، والترمذي (١٥٩١) و (١٥٩٤)، والدارمي (٢٤٥٤)، والنسائي (١٥٨٤).

.....

عن جابرٍ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَقَدَّ رَضِى ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَعْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨]، قال: «بايعنا رسولَ الله ﷺ علىٰ أن لا نَفِرَّ، ولم نُبايعهُ علىٰ الموت».

وعن مُسلِم (١): «سُئِلَ جابر: كم كانوا يوم الحديبية؟ قال: كُنَّا أربعةَ عَشَرَ مئة، فبايعناه، وعمرُ رضيَ اللهُ عنه آخِذٌ بيَـدِهِ تحتَ الشَّجَرة، وهي سَمُرة (٢)، فبايعناه، غيرَ جَـدِّ بنِ قيسٍ الأنصاريِّ اختَفَىٰ (٣) تحتَ بَطْنِ بَعيره». وروايةُ الدارميِّ نحوُ روايةِ مُسلِم.

وأما حديثُ أهلِ بَيْعةِ العَقَبةِ الأولىٰ: فعلىٰ ما رواه ابنُ الجوزي رحمه الله في كتابِ «الوفا»: أنها كانت في سنة إحدىٰ عشرة مِنَ النَّبوَّة، لَقِيَ سِتَّةَ نَفَرٍ مِنَ الخزرج، والعَقَبةُ الثانيةُ في السنةِ المقبلةِ منها، لقيَ اثني عشرَ رجلاً من الأنصارِ فيها (٤)، فبايعوه.

وقد أثبتنا نُبَذاً مِنَ القِصَّةِ في أولِ البقرة، عندَ قوله (٥): ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَنقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧].

وأما حديثُ مُصعَبِ بنِ عُمير: فقد رواه ابنُ الجوزي: أنَّ أهلَ البَيْعةِ الثانيةِ لـمَّا انصَرَفُوا بَعَثَ معهم رسولُ الله ﷺ مُصعَبَ بنَ عُمير إلىٰ المدينةِ يُفقّهُ أهلَها، ويُقرِئُهُمُ القُرآن، فأسلَمَ خلقٌ كثير.

قال صاحبُ «الـجامع»<sup>(١)</sup>: هو مُصعَبُ بنُ عُمَير بنِ هاشِم بنِ عبدِ مَناف، بعثَه رسولُ الله ﷺ إلىٰ المدينةِ يُقرِئُهُمُ القُرآنَ ويُفقِّهُهم في الدِّين، وهو أولُ مَنْ جَمَعَ الجمعةَ بالمدينةِ قبلَ الهِجرة.

<sup>(</sup>۱) في «صحيحه» (۱۸۵٦) (۲۷).

<sup>(</sup>٢) هي ضَرْبٌ من شَجَر الطَّلْح، الواحدةُ سَمُرة، والجمع سَمُر. كما في «النهاية» لابن الأثير (٢: ٣٠٠)، مادة (سمر)، والطَّلْح: الموزُ ومن شَجَر العِضَاه، أي: الشَّوك، كما في «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (طلح) و(عضه).

<sup>(</sup>٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «صحيح مسلم»: «اختبأ»، وهما بمعنى.

<sup>(</sup>٤) من قوله: «والعقبة الثانية» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

<sup>(</sup>٥) من قوله: «فبايعوه» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٦) أي: ابنُ الأثير في «جامع الأصول» (١٢: ١٥٨).

.....

وأما حديثُ الهجرةِ الأولىٰ: فعلىٰ ما رواه ابنُ الجوزي: أنه أمَرَ رسولُ الله ﷺ بالخروج الله ألله عَلَيْ الله الله عَلَيْ الله عَلْمُ الله عَلَيْ الله عَلْمُ الله عَلَيْ الله عَلْمُ الله عَلَيْ الله عَلْمُ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ عَلْ عَلَيْ عَلِيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلْمُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَي

وعن عبدِ الله بنِ عُتْبة، عن ابنِ مسعودِ قال: بَعَثَنا رسولُ الله ﷺ إلى النجاشيّ، ونحنُ نَحْوٌ مِن ثهانينَ رجلاً، وبَعَثَ قُريشٌ عَمْرَو بنَ العاصِ وعُهارةَ بنَ الوليد بهدِيَّة، فليّا دَخَلا على النجاشيّ سَجَدا له، وقالا: إنَّ نَفَراً مِن بني عَمِّنا نزلوا بأرضِك، ورَغِبُوا عنا وعن مِلَّتِنا، فبعثَ إليهم، فقال جعفرُ بنُ أبي طالب رضي الله عنه: أنا خطيبُكُمُ اليوم، فليّا دَخَلُوا قيلَ له: لِيمَ لا تَسجُد؟ فقال: إنّا لا نَسجُدُ لغير الله.

وروينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حَنبَل» (١) رضيَ اللهُ عنه: «قال: فدعانا، قال جعفر: أيتُها المَلِك، كُنَّا قوماً أهلَ جاهلية، نعبدُ الأصنام، ونأكُلُ الميتة، ونأتي الفواحِش، حتى بعثَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ إلينا رسولاً مِنَّا، نعرفُ نَسَبهُ وصِدقَهُ وأمانتهُ وعَفافَه، فدعانا إلى الله تعالى وتوحيدِه وعبادتِه، وأمَرنا بصدقِ الحديث، وأداءِ الأمانة، وصِلَةِ الرَّحِم، ونهانا عنِ الفواحِشِ وقولِ الزُّورِ وقَذْفِ المُحصَنات، وأمَرنا بالصَّلاةِ والزكاةِ والصِّيام \_ وعَدَّدَ عليه أمورَ الإسلام ، فصدَّقناه وآمنًا به واتبعناه على ما جاءَ به، فعَدَا علينا قومُنا، فعَذَبونا وفَتنونا، لِيرُدُّونا إلى عِبادةِ الأوثان، وأن نَستَحِلَّ الخبائث، فلمَّا قَهَرونا وظَلَمونا خَرَجْنا إلى بَلَدِك، واختَرْناكَ علىٰ مَنْ سِواك، ورَغِبْنا في جِوارِك.

فقال له النجاشي: هل معكَ مما جاء به عن الله عَزَّ وجَلَّ؟ فقال جَعفَر: نعم، فقرأ عليه صَدْراً مِن ﴿ صَنَّ هِيعَصَ ﴾ [سورة مريم]، فبكلي \_ والله \_ النجاشي حتى أخضَلَ لحيتَه، وبَكَتْ أساقِفَتُه حتى أخضَلُوا مَصاحِفَهم، فقال النَّجاشي: إنَّ هذا والذي جاء به عيسىٰ عليه السَّلامُ مِن مِشكاةٍ واحدة ».

<sup>(</sup>١) برقم (١٧٤٠) و(٢٢٤٩٨) من حديث أم سلمة رضي اللهُ عنها.

وقرأ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه: «والأنصارُ» بالرفع؛ عَطْفاً على ﴿وَالسَّدِيقُونَ ﴾، وعن عُمَر: أنه كانَ يَرَىٰ أَنَّ قولَه: (والأنصارِ الذينَ اتَّبَعُوهُم بإحسانٍ) بغير واو؛ صِفةٌ للأنصار، حتىٰ قالَ له زيد: إنه بالواو، فقال: ائتُوني بأبيّ، فقال: تصديقُ ذلكَ في أولِ الجمعة: ......

وقال ابنُ الجوزي: «قال عَمرُو بنُ العاص: فإنهم يُخالِفُونَكَ في عيسىٰ ابنِ مريم. قال: فها تقولونَ في عيسىٰ ابنِ مريمَ عليه السَّلام؟ قال: نقولُ كها قالَ اللهُ تعالىٰ: هو كلمةُ الله ورُوحُه ألقاها إلى العَنْراءِ البَّولِ التي لم يَمَسَّها بَشَر. قال: فرفعَ عُوداً مِنَ الأرض، وقال: يا مَعشَر الحبشةِ والقِسِّيسِينَ والرُّهبان، والله ما يَزيدونَ علىٰ ما نقولُ فيه، مرحباً بكم وبمَنْ جِئتُم مِن عنده، أشهدُ أنه رسولُ الله، فإنه الذي نَجِدُهُ في الإنجيل، وإنه الذي بَشَّرَ به عيسىٰ ابنُ مريم، انزِلُوا حيثُ شِئتُم، لولا ما أنا فيه مِن المُلكِ لأتيتُه حتىٰ أكونَ أنا أحمِلُ نعليْه، وأمَرَ بهدايا الآخَرينِ فرُدَّتْ إليهها».

وأما الهجرة الثانية: فهي ما رويناه في «صحيح البخاري» (١) عن ابن عباس: «أُنزِلَ علىٰ النبيِّ ﷺ وهو ابنُ أربعين، فمَكَثَ ثلاثَ عشـرةَ سنة، ثم أَمَرَ بالهِجرة، فهاجَرَ إلىٰ المدينة، فمَكَثَ بها عشـرَ سِنين، ثم تُوفِّي ﷺ.

وأما تحويلُ القِبلةِ مِن بيتِ المَقدِسِ إلى الكعبة: فقد روى صاحبُ «الكامل»: أنه في يوم الشُّلاثاء النِّصفِ مِن شعبانَ على رأسِ ثهانيةَ عَشَـرَ شهراً مِن مُقامِهِ بالمدينة، وقيل: على رأسِ سَتّةَ عشـر.

وفي هذهِ السَّنة وقعت غَزوةُ بَدْرٍ الكُبرىٰ في شهرِ رمضان، في سابعِ عَشْرِه، وقيل: في تاسعِ عَشْرِه، وكانت يومَ الجمعة (٢).

وفي سنةِ سِتٍّ مِنَ الهِجرةِ كانت عُمْرةُ الحُدَيبيَة، وفيها بَيْعةُ الرِّضوان.

فعُلِمَ أَنَّ بيعةَ الرِّضوانِ (٣) لم تكن بينَ الهِجرَتَين، كما نقله المُصنِّف.

قوله: (تصديقُ ذلكَ في أولِ الجمعة): يعني: يَشهَدُ لِمَا ذكرتُ مِن أنَّ الواوَ لازمٌ:

<sup>(</sup>۱) برقم (۳۸۵۱).

<sup>(</sup>٢) انظر: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٢: ١١)، حوادث سنة ٢ هـ.

<sup>(</sup>٣) قوله: «فعُلِمَ أنَّ بيعة الرضوان» سقط من (ف).

﴿ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ ﴾ [الجمعة: ٣]، وأوسَطِ الحشر: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُ و مِنْ بَعَدِهِمْ ﴾ [الحشر: ١٠]، وآخِرِ الأنفال: ﴿ وَٱلَّذِينَءَامَنُواْ مِنْ بَعَدُ ﴾ [الانفال: ٧٥]. ورُوِيَ: أنه سَمِعَ رجلاً يَقرَؤُهُ بالواو، فقال: مَنْ أقرأك؟ قال: أُبِيّ، فدَعَاه، فقال: أقرأنيه رسولُ الله ﷺ، وإنَّكَ لَتبيعُ القَرَطَ بالبقيع، قال: صَدَقْت، وإن شِئتَ قُلت: شَهِدْنا وغِبتُم، ونَصَرْنا وخَذَلتُم، وآوَيْنا وطَرَدتُم. ومِن ثَمَّ قال عُمَر: لقد كنتُ أُرانا رُفِعْنا رِفْعةً لا يَبلُغها أحدٌ بعدَنا.

وارتَفَعَ «السَّابِقُون» بالابتداء، وخَبَرُه ﴿رَّضِي اللَّهُ عَنْهُمَ ﴾، ومعناه: رضيَ عنهم لأعمالهِم، ﴿وَرَضُواْعَنْهُ ﴾ لِـمَا أفاضَ عليهم مِن نِعْمتِه الدِّينية والدُّنيوية.

وفي مَصَاحِفِ أهلِ مكَّـة: «تجري مِن تحتها»، وهي قِراءةُ ابنِ كثير، وفي سائـرِ المصاحِف: ﴿تَحَتَّهَـا ﴾، بغير «مِن».

قولُه تعالىٰ: ﴿ هُوَ الَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِيِّتِنَ رَسُولًا مِنْهُمْ ﴾ [الجمعة: ٢] إلىٰ قولِـه: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ ﴾ [الجمعة: ٣]، كما في قولِه: ﴿ وَالَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ [الحشر: ١٠]، كذلكَ ينبغي أن يجريَ قولُه: ﴿ وَالَّذِينَ آتَبَعُوهُم بِإِحْسَنِ ﴾.

قوله: (لَتَبيعُ القَرَظ): القَرَظ: وَرَقُ السَّلَم يُدبَغُ به، ومنه: أديمٌ مقروظ.

قوله: (كنتُ أُرانا رُفِعْنا)، النهاية: «أُرِيَ(١): فعلٌ لم يُسَمَّ فاعلُه، مِن: رأيت، بمعنىٰ: ظننت، وهو يَتَعدَّىٰ إلى مفعولين، فإذا بَنيَته إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه تَعَدَّىٰ إلى مفعولي واحد، فقلت: أُرىٰ زيداً». ومعنىٰ كلامِه رضيَ الله عنه: إني كنتُ أظنُّ أنَّ المُهاجِرينَ هُمُ السابقونَ فقط، حيثُ جَعَلَ «الذينَ اتَّبعوهُم بإحسان» صفةً للأنصار، فإذا الأنصارُ مِثلُنا في الرِّفعةِ ومُنخَرِطُونَ في سِلكِ السابقينَ الأوَّلينَ، والآياتُ التي جاء بها أُبيُّ مُستَشهِداً دالةٌ على أنَّ المُرادَ بـ «التابعين» غيرُ «الأنصار».

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفي «النهاية»: «رُثيَ»، والظاهرُ أنه من تَصَرُّفِ الْمُؤلِّف رحمه الله في النَّقْل، ليُناسِبَ قولَه: «كنتُ أُرانا رُفِعنا»، وكذا فَعَلَ في قولِهِ بعدَ قليل: «أُرىٰ زيداً»، فإنه في «النهاية»: «رُئيَ زيدٌ عاقلاً».

[﴿ وَمِمَّنْ حَوَّلَكُمُ مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَّ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُرُّ نَعْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ ١٠١]

﴿ وَمِمَّنَ حَوْلَكُمُ ﴾ يعني: حولَ بَلْدَتِكُم، وهي المدينة، ﴿مُنَافِقُونَ ﴾ وهُم جُهَينةُ وأسلَمُ وأشجَعُ وغِفَار، كانوا نازِلينَ حولها، ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ﴾ عطفٌ على خَبَرِ المُبتَدأ الذي هو «مَّنْ حَوْلَكُم»، ويجوزُ أن تكونَ جُملةً معطوفةً على المُبتَدأ والخبر إذا قَدَّرْت: ومِن أهلِ المدينةِ قومٌ مَرَدُوا على النَّفاق، على أنَّ ﴿مَرَدُوا ﴾ صِفةُ موصوفٍ محذوف، كقوله:

#### أنا ابنُ جَلَا...

قوله: (أنا ابنُ جَلًا): تمامُه:

متى أضَعِ العِمامةَ تَعرِفُوني

أنا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنايــا

القائلُ سُحَيمُ بنُ وَثيلِ الرِّيَاحِي<sup>(۱)</sup>، أي: أنا ابنُ رَجُلِ كشفَ الأمورَ وأوضَحَها، وقيل: «جَلَا» مَصدَرٌ مقصور، وهو انحِسارُ الشَّعرِ مِنَ الرأس، أي: أنا ابنُ مَنْ باشَرَ الحروب<sup>(۲)</sup>، لأنَّ مَنْ أكثَرَ وَضْعَ البَيْضةِ (۳) علىٰ رأسِه انحَسَرَ شَعرُه.

«طَلّاع الثنايا»: أي: ثنايا الجِبال<sup>(٤)</sup>، ويُقال: رجلٌ طَلّاعُ الثَّنايا وطَلّاعُ أنجُد<sup>(٥)</sup>، أي: يَقصِدُ عظائمَ الأمور.

<sup>(</sup>١) انظر: «الأصمعيات» ص١٧ \_ وهو أولُ بيتٍ فيه \_ ، و «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٥٣٨)، و «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٣١)، و «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جلا).

<sup>(</sup>٢) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «الأمور».

<sup>(</sup>٣) أي: الخوذة، وهي ما يَلبَسُه المُقاتِلُ على رأسه من الحديد.

<sup>(</sup>٤) الثنايا: جمعُ نَشِيَّة، وهي العَقَبَةُ أو طريقُها أو الجبلُ أو الطريقةُ فيه أو إليه، كها في «القاموس» للفيرزآبادي، مادة (ثني).

<sup>(</sup>٥) في (ح): «الحد»، وفي (ف): «الجهد»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب. والأنجد: جمعُ نَجْد، وهو ما غَلُظَ من الأرض وأشرَف وارتفعَ واستوى. كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نجد).

وعلىٰ الوَجْهِ الأول: لا يخلو مِن أن يكونَ كلاماً مَبتَداً، أو صِفةً لـ ﴿مُنَافِقُونَ ﴾، فُصِلَ بينَها وبينَه بمعطوفٍ علىٰ خَبَرِه.

«متىٰ أضَع العِمامةَ تعرفوني»: أي: بالصِّفة المذكورةِ التي هي انحِسارُ الشعر، التقدير: أنا ابنُ رَجُلِ يُقالُ له: جَلا.

قال ابنُ الحاجِبِ في «الأمالي»: «معنى البيتِ هو: أنني أرتكِبُ الأهوالَ ولا أجبُنُ عنها، وقوله: «متى أضَع العِمامة تعرفوني»: إما أن يُريدَ به كثرة المُباشَرة للحَرْب، فلا يراه الأكثرُ الا بغير عِمامة، فقال: متى أضَع العِمامة يَعرِفْني الذي ما رآني (١١) إلا غير مُتَعمِّم (٢)، أو يُريد: إني مُكثِرٌ (٣) لمُباشَرة الحربِ ولباسِ عُدَّة الحرب، فمتى أضَع العِمامة وألبَسْ آلة الحربِ تعرفوني، يعني: إني إذا حاربتُ عُرِفتُ بإقدامي وشجاعتي.

وأما قولُه: «جَلَا» ففيه غيرُ قول، تقديرُه: أنا ابنُ رَجُلِ جَلَا، فحُذِفَ الموصوفُ وأُقيمَ الصِّفة مقامَه، وقيل: إنَّ «جَلَا» عَلَمٌ غَلَبَ علىٰ أبيه، وقيل: إنها أرادَ أنا ابنُ ذي جَلَا، والجلا: انحِسارُ الشعر عن مُقدَّم الرأس»(٤).

قوله: (وعلى الوجهِ الأول: لا يخلو مِن أن يكونَ كلاماً مُبتَداً): فيكونُ قولُه: «مِن أهلِ المدينة» مع ما عُطِفَ عليه (٥) خَبرَين لقوله: ﴿مُنَافِقُونَ ﴾، و﴿مَرَدُوا ﴾: إما استِئنافٌ على تقدير: ما حالهُم وما دَيدنَهُم، وأُجيب: ﴿مَرَدُوا عَلَى النِّفاقِ ﴾، أو صفة. قال أبو البقاء: «﴿مَرَدُوا عَلَى النِّفاقِ ﴾، أو صفة للمُنافقين، وقد فَصَلَ بينهما بقوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ﴾ خبرُ مُبتَداً محذوف،

<sup>(</sup>١) في (ح): «يعرفني ما رآني»، وفي (ف): «تعرفوني ما رآني»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «الأمالي النحوية» لابن الحاجب.

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «متهم»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «الأمالي النحوية» لابن الحاجب.

<sup>(</sup>٣) في (ح): «غير مُكثِر»، وهو خطأ، والمُثبَت من (ف)، وهو المُوافق لِمَا في «الأمالي النحوية».

<sup>(</sup>٤) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (٢: ١٥٥ - ١٥٦) رقم (١٠٨).

<sup>(</sup>٥) أي: ما عُطِفَ عليه قولُه: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ﴾، وهو قولُه: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِّنَ ٱلْأَغْرَابِ ﴾.

﴿ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ ﴾: تَمَهّروا فيه، مِن: مَرَنَ فُلانٌ على عَمَلِه، ومَرَدَ عليه: إذا دَرِبَ به وضَرِيَ عليه، حتى لانَ عليه ومَهَرَ فيه، ودلَّ على مَرَانتِهم عليه ومَهَارتِهم فيه بقوله: ﴿لَا تَعْلَمُهُو ﴾، أي: يَخفُونَ عليكَ مَعَ فِطنَتكَ وشَهامَتِكَ وصِدْقِ فِراستِك، لِفَرْطِ تَنوُّقِهم في تحامي ما يُشكِّكُ في أمرِهِم، ثم قال: ﴿خَتْنُ نَعْلَمُهُم ﴾، أي: لا يعلَمُهم لِلْوَرْطِ تَنوُّقِهم في تحامي ما يُشكِّكُ في أمرِهِم، ثم قال: ﴿خَتْنُ نَعْلَمُهُم ﴾، أي: لا يعلَمُهم إلا الله، ولا يَطلَعُ على سِرِّهِم غيرُه، لأنهم يُبطِنُونَ الكُفْر في سُويْداواتِ قُلُوبِهم إبطاناً، ويُبرِزُونَ لك ظاهِراً كظاهِرِ المُخلِصِينَ مِنَ المُؤمنين، لا تَشُكُّ معَه في إيهانهم، وذلك أنهم مَرَدُوا على النَّفاق، وضَرُوا به، فلهم فيه اليدُ الطُّوليُ.

﴿ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ﴾ قيل: هما القَتْلُ وعذابُ القبر، وقيل: الفَضِيحةُ وعذابُ القبر، وعن ابنِ عباس: أنهم اختَلَفُوا في هاتَيْنِ المَّرَّتَين، فقال: «قام رسولُ الله ﷺ خَطيباً يومَ الجمعة، فقال: «اخرُجْ يا فُلانُ فإنك مُنافِق»، فأخرَجَ يا فُلانُ فإنك مُنافِق»، فأخرَجَ ناساً وفَضَحَهم»، فهذا العذابُ الأول، والثاني: عذاب القبر.

وعن الحسن: أخْذُ الزكاةِ مِن أموالهِم، ونَهْكُ أبدانِهم.

أي: مِن أهلِ المدينةِ قومٌ كذلك، ﴿لَا تَعَلَمُهُمُ ﴾ صفةٌ أخرى، والعِلمُ بمعنى المعرفة، يَتَعدَّىٰ إلى مفعولٍ واحد»(١).

قوله: (إذا دَرِبَ به وضَرِي)، أي: مَهَرَ واعتاد.

قوله: (تَنوُّقِهم): تَنَوَّق: أي: تأنَّق، الأساس: «تَنوَّق في الأمر، وفُلانٌ له نِيقة. وفي المَثَل: خَرقاءُ ذاتُ نيقة، يُضرَبُ لجاهلِ يَدَّعي المعرفة».

قوله: (فقال: قامَ رسولُ الله ﷺ): الفاءُ فصيحة، والتقدير: رُوِيَ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ أنه قال: إنَّ الصَّحابةَ اختَلَفوا في هاتَينِ الـمَرَّتَينِ علىٰ أقوال، وأنكرَ هذا الاختِلاف، فقال: قام...

<sup>(</sup>١) "التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء العكبري (٢: ٢٥٧).

﴿ إِلَّ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾: إلى عذاب النار.

[﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّعًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمُّ إِنَّ اللهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ٢٠١]

﴿آعَّرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ أي: لم يَعتَذِرُوا مِن تخلُّفِهم بالمَعَاذِيرِ الكاذبةِ كغيرهم، ولكنِ اعتَرَفُوا علىٰ أنفُسِهم بأنهم بئسَ ما فَعَلُوا مُتَذَمِّينَ نادِمين، وكانوا ثلاثة: أبو لُبابةَ مروانُ ابنُ عبدِ المُنذِر، وأوسُ بنُ ثعلبة، ووَديعةُ بنُ حَرَام.

وروينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حَنبَل» (١) عن ابنِ مسعودٍ قال: «خَطَبنا رسولُ الله ﷺ، فحَمِدَ الله، وأثنىٰ عليه، ثم قال: «قُمْ يا فُلان»، حتىٰ الله، وأثنىٰ عليه، ثم قال: «قُمْ يا فُلان»، حتىٰ سَمَّىٰ سِتةً وثلاثين».

قوله: (﴿ أَعَٰتَرَفُواْ بِذُنُوجِهِمْ ﴾ \_ إلى قوله \_: وكانوا ثلاثة: أبو لُبابةَ مروانُ بنُ عبدِ المُنذِر، وأُوسُ بنُ ثعلبة، ووديعةُ بنُ حَرَام): وفي هذا المقامِ اختِلافٌ كثيرٌ بينَ المُحدِّثينَ والمُفسِّرينَ لا يكادُ يَنضَبط.

أما أبو لُبابة: فعلىٰ ما ذكرَه صاحبُ «الاستيعاب» و«جامع الأصول»<sup>(٣)</sup>: «هو أبو لُبابةَ رِفاعةُ بنُ عبدِ <sup>(٣)</sup> المُنذِر»، وأما أوسُ بنُ ثعلبة ووديعةُ بنُ حَرَام: فليسَ لهما ذِكرٌ في هذينِ الكتابين<sup>(٤)</sup>.

<sup>(</sup>۱) برقم (۲۲۳٤۸).

<sup>(</sup>٢) «الاستيعاب» (٤: ١٦٨) بهامش «الإصابة» لابن حجر، و «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٨٧). و ٨٣٠).

<sup>(</sup>٣) لفظة «عبد» لم ترد في (ح) و(ف)، وأثبتُها من (ط)، وهي ثابتة في «الاستيعاب» و«جامع الأصول»، وقد نقله المُؤلِّفُ رحمه الله\_فيها تقدم في تفسير الآية ٢٧ من سورة الأنفال ص٨٠ عنهما بإثبات «عبد».

<sup>(</sup>٤) أما أوسُ بنُ ثعلبة: فانظر ترجمته في «الإصابة» لابن حجر (١: ١٤٦)، وسَمَّـاه ابنُ الأثير في «أسد الغابة» (١: ١٧٠): أوسَ بنَ خِذام!

وأما وديعةُ بنُ حَرَام: فالظاهرُ أنه مُحُرَّف عن «وداعة بن حَرَام، ويُقال: خِذام»، وانظر ترجمته بهذا الاسم في «أسد الغابة» لابن الأثير (٤: ٦٦٥)، و«الإصابة» لابن حجر (٦: ٦٠١).

وقيل: كانوا عشرة، فسبعة منهم أوثَقُوا أنفُسهم له بَلَغَهُم ما نَزَلَ في المُتخلِّفين، فأيقَنُوا بالهلاك، فأوثَقُوا أنفُسهم على سَوَارِي المسجد، فقدِم رسولُ الله على فدَخلَ المسجد، فصَلَىٰ ركعتَين، وكانت عادته على كُلَّا قَدِمَ مِن سَفَر، فرآهُم مُوثَقِين، فسألَ عنهم، فذُكِرَ له أنهم أقسَمُوا أن لا يَحُلُّوا أنفُسهم حتى يكونَ رسولُ الله على هو الذي يحُلُّهم، فقال: «وأنا أُقسِمُ أن لا أَحُلَّهم حتى أُؤمَر فيهم»، فنزلت، فأطلقهم وعَذَرَهم، فقالوا: يا رسول الله، هذه أموالنا التي خَلَّفْتنا عنك، فتَصَدَّقْ بها وطَهرْنا، فقال: «ما أُمِرتُ أن آمُولِمْ صَدَفَة ﴾ [التوبة: ١٠٣].

﴿عَمَلًاصَلِمًا﴾: خُرُوجاً إلى الجِهاد، ﴿وَءَاخَرَ سَيِتًا﴾: تخلُّفاً عنه. عن الحسنِ وعن الكَلْبي: التوبةَ والإثم.

وذكر مُحيي السُّنَّةِ في «المعالم» عن ابن عَبَّاسٍ أنه قال: كانوا عشرةً منهم أبو لُبابة. وروى عَطيةُ (١) [عنه]: أنهم كانوا خسةً أحدُهم أبو لُبابة، وقال سعيدُ بنُ جُبَير وزيدُ بنُ أسلَم: كانوا ثهانية، وقال قَتادةُ والضَّحَّاكُ: كانوا سبعة، وقالوا جميعاً: أحدُهم أبو لُبابة (٢).

قوله: (وكانت عادتَه): أي: كانت دخولُ المسجدِ للصَّلاةِ بعدَ القُدُومِ عادتَه صَلَواتُ الله عليه، فأنَّثَ اسمَ «كان» باعتبارِ الخبر، كقوله: مَنْ كانت أمَّك؟

قوله: (وفيه ما ليسَ في قَولِك: خَلَطتُ الماءَ باللبن): أي: مِن أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما مخلوطٌ

<sup>(</sup>١) في (ح): «ابن عطية»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافق لِـــَا في «معالم التنزيل» للبغوي، ومنه أثبتُ «ع:۵»

<sup>(</sup>٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٩٠).

.....

صريحاً ومخلوطٌ به، بخِلافِ ما إذا جِيءَ بالباء، قال صاحبُ «الانتصاف»: «فإذا ذكرتَ الباءَ صَرَّحتَ باختِلاطِ أَحَدِ القِسمَينِ بالآخَر، واختِلاط الآخَرِ به مِن جِهةِ اللَّزوم، وبالواو صَرَّحتَ بأنَّ كُلَّ واحدٍ علوطاً به مأخوذٌ مِنَ اللَّزوم، فقول الزمخشري: «هو بالواو يُفيدُ ما تُفيدُه الباءُ وزيادة» بعيد، بلِ الوجهُ أنه ضَمَّنَ ﴿خَلَطُواُ﴾ معنىٰ: عَمِلُوا» (١).

وقال صاحبُ «التقريب»: وفيه بَحْث؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منها إما أن يَدُلَّ على الآخِرِ أو لا؛ فإن لم يَدُلَّ فلا نُسَلِّم كونَهما مخلوطاً بها في الأوَّل (٢)، وإن دَلَّ لَزِم كونُهما مخلوطينِ ومخلوطاً بها في الثاني (٣)، ويُمكِنُ أن يُقال: مُقتَضىٰ الخلط ذِكرُ الباء، ففي (٤) الأولِ لا بُدَّ مِن تقديرِ المخلوط به، وهو إما أحدُ المذكورينِ أو غيرُهما، والثاني (٥) مُنتَفِ بالأصل وبالقرينة، وكذا بالعكس (٢)، فتَعيَّنَ الآخر، فكُلُّ واحدٍ مخلوطٌ به لتَوفُّرِ مُقتَضىٰ الخلط ومخلوطٌ صريحاً (٧)، وأما الثاني \_ وهو ما ذُكِرَ الباءُ معه \_ فقد وَفَدَ على الخلط ما يَقتضيه، ولا ضَرُورة تُلجِئُ إلىٰ جَعْلِ الآخرِ مخلوطاً به لعَولًا به لعَر في الباء، ولا مخلوطاً بها لعَدَم شُمُولِ الباء الآخرِ مخلوطاً بها لعَدَم شُمُولِ الباء فلما، بل أحدُهما مخلوطً والآخرُ مخلوطً به، كها هو صَريحُ اللفظ، فالأولُ أبلَغُ، وهو المطلوب.

<sup>(</sup>١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢١٢) بحاشية «الكشاف».

<sup>(</sup>٢) أي: في قولك: «خلطتُ الماءَ واللبن».

<sup>(</sup>٣) أي: في قولك: «خلطتُ الماءَ باللبن».

<sup>(</sup>٤) في (ف): «قصر الأول»، والمُثبتُ من (ط)، وهذه الأسطر ساقطة من (ح) كما سيأتي التنبية إليه.

<sup>(</sup>٥) أي: أن يكونَ المخلوط به غيرَ المذكورين في قولك: «خلطت الماء واللبن».

<sup>(</sup>٦) لعله يُريد: أنك لو عكستَ العبارة فقلت: «خلطتُ اللبن والماء»، أفادت المعنى نفسَه، فدَلَّ ذلك على أن المخلوطَ به ليس غيرَ المذكورَين، والله أعلم.

 <sup>(</sup>٧) في (ف): «فكلُّ مخلوط به لتوفُّر مقتضىٰ الخلط ومخلوطاً صريحاً»، وفيها خَلَل، والمُثبتُ من (ط)، وهذه
 الأسطر ساقطة من (ح)، كما سيأتي التنبيه إليه.

<sup>(</sup>٨) من قوله: «في الأول» إلى هنا، سقط من (ح).

وإذا قُلتَه بالواو جَعَلتَ الماءَ واللبَنَ مخلوطَين ومخلوطاً بهما، كأنك قلت: خَلَطتُ الماءَ باللبَنِ واللَّبَنَ بالماء، ويحوزُ أن يكونَ مِن قولهم: بعثُ الشَّاةَ شاةً ودِرهماً، بمعنى: شاةً بدِرهَم.

وقلت: يَلزَمُ مِنَ الأُوَّلِ خلطانِ صريحاً، ومِنَ الثاني خَلْطٌ واحد، على ما قالَ صاحبُ «المفتاح»: «﴿ وَءَاخُرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَلِحًا ﴾ بسَيِّع ﴿ وَءَاخَرَ سَيِّتًا ﴾ بصالح، لأنَّ الخلطَ يَستَدعي مخلوطاً ومخلوطاً به، أي: تارةً أطاعوا وأحبَطوا الطاعة بكبيرة، وأخرى عَصَوْا وتَدارَكُوا المعصية بالتوبة» (١).

وقلت: الحُبُوطُ مَذْهَبُه (٢)، مع أنه دَفْعٌ لا خَلْط.

قوله: (شاة ودرهماً): عن سِيبَوَيْه: الواو في «ودرهماً» بمعنى الباء، أي: بدرهم، لأنَّ الواوَ للجَمْع، والباءَ للإلصاق، والجمعُ والإلصاقُ مِن بابِ(٣) واحد. قاله شارحُ «الكتاب».

وقال ابنُ الحاجب: «بِعتُ الشاةَ شاةً ودرهماً: أصلُه: شاةً بدِرهَم، أي: شاةً مَعَ دِرهَم، ثم دَرهَم، ثم كَثُرَ ذلك فنصَبوا «شاةً» نَصْبَ «يداً»، ثم أبدَلوا مِن باءِ المُصاحَبةِ واواً، وإذا أُبدِلَتْ باءُ المُصاحَبةِ واواً وَجَبَ أن يُعرَبَ ما بعدَها بإعرابِ ما قبلَها، كقولِم: كُلُّ رجلٍ وضَيعَتُه (٥)، وقولهم: امْرَأُ ونفسَه» (٦).

<sup>(</sup>١) «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص١٢٥.

<sup>(</sup>٢) أي: الْمَذَهُبُ الْعَقَدَيُّ للسَّكَّاكِيِّ رحمه الله تعالىٰ، وهو الاعتزال، والكبيرةُ عندهم تُحبِطُ العمل، وصاحبُها لا يُسمَّىٰ مؤمناً ولا كافراً، وحكمُه الخلودُ في النار. أما عند أهل السنة، فالكبيرةُ لا تُحبِطُ العمل، وصاحبُها فاسق، ولا يُحلَّدُ في النار

<sup>(</sup>٣) كذا في (ف)، وفي (ط) و (ح): «مِن وادٍ واحد»، وهما بمعنىٰ.

<sup>(</sup>٤) قوله: «وإذا أبدلت باءُ المُصاحَبة واواً»، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٥) في (ح): "وصَنعَته"، ويُمكِنُ أن تُقرأ في (ف) على الوجهين، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «الإيضاح» لابن الحاجب، وهو كذلك في كتب النحو الأخرى، فإنه مثالٌ مشهورٌ عندهم. وانظر: «شرح الرضيِّ على الكافية» (٢: ١٩)، و«شـرح ابن عقيل» (١: ٢٥٣).

<sup>(</sup>٦) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (١: ٣٤٠).

فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ وما ذُكِرَت توبتُهم؟ قلتُ: إذا ذُكِرَ اعتِرافُهم بذُنُوبِهم، وهو دليلٌ على التوبة، فقد ذُكِرَت توبتُهم.

[﴿خُذْ مِنْ أَمْوَلِهِمْ صَدَقَةَ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمٌ إِنَّ صَلَوْتَكَ سَكَنُّ لَمُثُمُّ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيثُ ﴾ ١٠٣]

﴿ ثُطُهِّرُهُم ﴾ صفةٌ لـ ﴿ صَدَقَةَ ﴾ ، وقُرِئ: ( تُطْهِرُهُم ) ؛ مِن: أطهرَه ، بمعنى : طَهّرَه ، و التَّعُ فِ و التَّطهِّرُهُم ) بالجزم ؛ جواباً للأمر ، ولم يُقرَأ ﴿ وَثُرَكِمِم ﴾ إلا بإثباتِ الياء ، والتا أَ في ﴿ تُطَهّرُهُم ﴾ للخطابِ أو لِغَيْبةِ المُؤنَّث ، والتزكية : مُبالغةٌ في التطهير وزيادةٌ فيه ، أو بمعنى الإنهاءِ والبركةِ في المال ، ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِم ﴾ واعطف عليم بالدُّعاء لهم وتَرحَم ، والسُّنَةُ أَن يَدعُو المُصَدِّقُ لِصاحِبِ الصَّدَقة إذا أخذَها ، وعن الشافعيِّ رحمه الله : أُحِبُ أن يقولَ الوالي عندَ أُخذِ الصَّدَقة : ﴿ آجَرَكَ الله أَ فيها أعطيت ، وجَعَلَه لكَ طَهُوراً ، وباركَ لكَ فيها أبقيت » .

قوله: (ولم يُقرَأ ﴿وَتُرَكِّهِم ﴾ إلا بإثباتِ الياء): أي: ولم يَقرَأ أحدٌ مِنَ الأَثمَّةِ السَّبعةِ إلا بإثباتِ الياء، ووَجُهُ إثباتِ الياء أنه استِئناف، بإثباتِ الياء، ووَجُهُ إثباتِ الياء أنه استِئناف، كما في قوله تعالى: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمُ ۚ وَنُقِرُ فِ ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾ [الحج: ٥]، أي: نحنُ نُقِرُ، فكذا هاهنا، أي: هي تُزكِّيهم. قاله السَّجاوَنْدي.

قوله: (والتاء في ﴿ تُطَهِّرُهُم ﴾ للخطابِ أو لِغيبةِ المُؤنَّث): قال أبو البقاء: ﴿ ﴿ تُطَهِّرُهُم ﴾ نصب صفةٌ لـ ﴿ صَدَقَةٌ ﴾ ، ويجوزُ أن يكونَ مُستأنفاً ، والتاء للخطاب ، أي: تُطهِّرُهُم أنتَ ، ﴿ وَتُرَكِّهِم ﴾ التاء للخطاب لا غير ، لقوله: ﴿ إِمَا ﴾ ، ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿ تُطَهِّرُهُم وَتُركِّهِم عَلَى التاء فيها للخطاب ، لأنَّ قولَه: ﴿ تُطَهِّرُهُم ﴾ مَعَ قولنا: إنَّ التاء فيها للخطاب ، لأنَّ قولَه: ﴿ تُطَهِّرُهُم ﴾ تقديرُه: بها ، ودلَّ عليه ﴿ إِمَا ﴾ الثانية ، على أن يكونَ مِن بابِ التنازُع ، وإذا كانَ

## وقُرِئ: ﴿إِنَّ صَلَوْتَكَ ﴾ علىٰ التوحيد.

﴿ سَكَنُ لَمُهُ ﴾ يَسكُنُونَ إليه، وتَطمَئِنُ قُلُوبَهم بأنَّ الله قد تابَ عليهم، ﴿ وَاللّهُ سَمِيعُ ﴾ يَسمَعُ اعتِرافَهم بذُنُوبِهم ودُعاءَهم، ﴿ عَلِيثُ ﴾ بها في ضهائرهم مِنَ الغَمِّ مِنَ النَّمَ مِنَ النَّمَ مِنَ النَّمَ لِهَا فَي ضهائرهم مِنَ الغَمِّ مِنَ النَّدَم لِهَا فَي ضهائرهم مِنَ الغَمِّ مِنَ النَّدَم لِهَا فَرَطَ منهم.

[﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ ٱللَّهَ هُوَيَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَاتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَابُ الرَّحِيمُ ﴾ ١٠٤]

فيهما ضميرُ الصَّدَقةِ جاز أن يكونَ صِفةً لها، ويجوزُ أن تكونَ الجملتانِ حالاً مِن ضمير الفاعلِ في ﴿خُذَ ﴾»(١)، وذكرَ الزَّجَّاجُ نحوَه (٢).

قوله: (وقُرِئ: ﴿إِنَّ صَلَوْتَكَ ﴾ علىٰ التوحيد): حفصٌ وحمزةُ والكِسائي (٣).

قوله: (﴿ سَكُنَّ لَمُّمُ ﴾: يَسكُنونَ إليه)، الراغب: «الشُّكون: ثُبوتُ الشَّيءِ بعدَ تحرُّك، ويُستَعمَلُ في الاستيطان، نحو: سَكَنَ مكانَ كذا، أي: استَوطنَه، واسمُ المكان: مَسكَن، قال تعالى: ﴿ وَلَلَهُ مَاسَكَنَ فِي اليَّلِ وَالنَّهَارِ ﴾ تعالى: ﴿ وَلَلَهُ مَاسَكَنَ فِي اليَّلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وقال: ﴿ وَلَهُ مَاسَكَنَ فِي اليِّلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [الأنعام: ٢١]، وقال: ﴿ وَلَلهُ مَسَكَنُ إِلَيْهَا وَالنَّهَا وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالْكَ وَالنَّهُ اللَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَلَا وَالنَّهُ وَالْعُولُ وَالنَّهُ وَالْمُ وَالْمُولُونُ وَالْمُ وَالْمُولُونُ وَالْمُولُونُ وَالْمُولُونُ وَالْمُولِكُ وَالنَّهُ وَالْمُولُونُ وَالْمُ وَالْمُولُونُ وَالْمُولُونُ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُولِي وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُولِقُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُولُونُ وَالْمُولُونُ وَالْمُولُونُ وَالْمُولِ وَالْمُولُونُ وَالْمُولُونُ وَالْمُولُونُ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُولِقُولُ وَلَا وَاللَّهُ وَالْمُولِ وَالْمُولُولُولُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُولُ وَلَالْمُولِلُولُ وَلَالْمُولُولُولُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلُولُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلُولُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلُولُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللْ

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٢٥٨).

<sup>(</sup>٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٦٧٤).

<sup>(</sup>٣) قوله: «وحمزة والكسائي» سقط من (ح)، وأثبتُه من (ط) و(ف)، وهو الصواب، كما في «التيسير» ص١١٩، و«البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» للشيخ عبد الفتاح القاضي ص١٣٩.

<sup>(</sup>٤) «مفردات القرآن» ص٤١٧.

قُرِئ: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا ﴾ بالياء والتاء، وفيه وَجُهان:

أحدُهما: أن يُرادَ المَتُوبُ عليهم، يعني: ألم يَعلَمُوا قبلَ أن يُتابَ عليهم وتُقبَلَ صَدَقاتُهم ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ ﴾ إذا صَحَّت، ويَقبَلُ الصَّدَقاتِ إذا صَدَرَتْ عن خُلُوصِ النية، و ﴿ هُو ﴾ للتخصيص والتأكيد، وأنَّ اللهَ تعالىٰ مِن شأنِه قَبُولُ توبةِ التائبين.

وقيل: معنىٰ التخصيص في ﴿هُوَ﴾: أنَّ ذلكَ ليسَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، إنها اللهُ هو الذي يَقبَلُ التوبةَ ويَرُدُّها، فاقصِدُوهُ بها، ووَجِّهُوها إليه.

[﴿ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرِى اللَّهُ عَمَلَكُمُ وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ ۚ وَسَتُرَدُّوكَ إِلَى عَلِمِ الْفَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَيِّتُكُمُ بِمَاكُنتُمُ تَعْمَلُونَ ﴾ ١٠٥]

﴿ وَقُلِ ﴾ لهؤلاءِ التائبين: ﴿ أَعْمَلُوا ﴾ فإنَّ عَمَلَكُم لا يخفىٰ، خيراً كانَ أو شراً، على الله وعبادِه، كها رأيتُم وتَبيَّنَ لكم.

والثاني: أن يُرادَ غيرُ التائبين؛ ترغيباً لهم في التوبة، فقد رُوِي: أنهم لَـــ اليبَ عليهم..

قوله: (قُرئ: ﴿ أَلَرّ يَعْلَمُوا ﴾ بالياء والتاء): بالياء التحتانية: السبعة(١)، وبالتاء شاذة.

قوله: (و ﴿ هُو ﴾ للتخصيص): أي: لفظة ﴿ هُو ﴾ مُفيدةٌ للتخصيصِ والتأكيد، وأنَّ اللهَ مِن شأنِهِ قَبولُ توبةِ التائبين، مثال (٢) للتخصيصِ والتأكيدِ معاً، يعني: لا بُدَّ أن يَقبَلَ التوبة، ولا يكونُ خِلافُه ألبتَّة، لأنَّ مِن شأنِه وعادتِهِ سُبحانه وتعالى أن يفعلَه ولا يَترُكه، وذلكَ أنَّ الضميرَ المرفوعَ للفَصْل أو للتأكيد، ثم في قولِه: ﴿ يَقْبَلُ ﴾ ضميرٌ يرجعُ إلى المُسنَدِ إليه، فيزيدُ الحكمُ به تأكيداً.

قوله: (والثاني: أن يُرادَ غيرُ التائبين (٣) ترغيباً لهم في التوبة): فعلىٰ الأول: الكلامُ (٤) مع

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ح) إلى: «شعبة».

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصول الخطية!

<sup>(</sup>٣) من قوله: «ولا يتركه» إلى هنا سقط من (ف).

<sup>(</sup>٤) في (ح) و(ف): «اللام»، والمُثبتُ من (ط).

قال الذينَ لم يتوبوا: هؤلاءِ الذين تابوا كانوا بالأمسِ معَنا، لا يُكلَّمُونَ ولا يُجالَسُون، فما لهم، فنزلت.

فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَاتِ ﴾؟ قلتُ: هو مجازٌ عن قَبُولِهِ لها، وعن ابنِ مسعود: ﴿إِنَّ الصَّدَقَةَ تَقَعُ فِي يَدِ الله تعالىٰ قبلَ أن تقعَ في يَدِ السَّائِل»، والمعنى: أنه يَتَقبَّلُها ويُضاعِفُ عليها، وقوله: ﴿فَسَيَرَى ٱللهُ ﴾ وعيدٌ لهم وتحذيرٌ مِن عاقبةِ الإصرارِ والذُّهُولِ عن التوبة.

التائبين، والاستفهامُ في ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا ﴾ لاستبطاءِ توبِتِهم، ولذلكَ قَدَّر: «أَلَمْ يَعلَمُوا قبلَ أَن يُتابَ عليهم»، ولم يُقدِّر في الثاني، لأنَّ المُرادَ ترغيبُ مَنِ استَمَرَّ عِلمُه، فالاستِفهامُ للتقرير والتوبيخ.

قوله: (قالَ الذينَ لم يتوبوا: هؤلاءِ الذينَ كانوا [بالأمس] معنا): يعني: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا ﴾ (١) استِفهامٌ على سبيلِ التقرير، والجملةُ مفصولةٌ (٢) على الاستِئناف، فإنه تعالى لممّا قسَمَ الأعرابَ المتخلفينَ أقساماً؛ منهمُ المُنافِقونَ ومنهمُ التائبون ومنهمُ المُرجَون، وذكرَ توبةَ التائبينَ بقوله: ﴿ عَسَى اللّهَ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِم ﴾ [التوبة: ٢٠٠]، وأمرَ النبيَّ ﷺ بأخْذِ الصَّدقاتِ منهم أمارةً لقَبولِ التوبة، قَرَّرَ لهم ذلكَ المعنى بقوله: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا ﴾ [التوبة: ٢٠١]، يعني: أما تقرَّر عِندَهم قبلَ التوبة، قَرَّرَ لهم ذلكَ المعنى بقوله: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا ﴾ [التوبة: ٢٠١]، يعني: أما تقرَّر عِندَهم قبلَ أن يتوبَ اللهُ عليهم أنَّ الأمرَ على هذا، أو قَرَّرَ المعنى (٣) لغير التائبينَ منهم؛ ترغيباً لهم في التوبة، ثم أتبَعَه بقولِه: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيرَى اللهُ عَلَكُو ﴾؛ ترهيباً لهم ووعيداً مِن عاقبةِ الإصرارِ والذُّهُولِ عنِ التوبة، وهذا الوجهُ أوفَقُ مِنَ الأول؛ لأنَّ الوعيدَ بقوله: ﴿ فَسَيرَى اللهُ عَلَكُو ﴾ لا يليقُ بالتائبينَ المأمورِ بقَبولِ صَدَقاتِهمُ النبيُّ ﷺ.

قوله: (إنَّ الصَّدَقةَ تقعُ في يَدِ الله): روينا عن مُسلِم (٤) عن أبي هُريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ:

<sup>(</sup>١) من قوله: «قبل أن يُتاب عليهم» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٢) أي: لم تُعطَف على الجملة التي قبلها بالواو، كما هو معلومٌ من مبحث الفَصْل والوَّصْل من كتب البلاغة.

<sup>(</sup>٣) قوله: «أو قرَّر المعنيٰ» معطوفٌ على قوله: «قرَّر لهم ذلك».

<sup>(</sup>٤) في «صحيحه» برقم (١٠١٤).

[﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمٌ وَاللّهُ عَلِيمُ حَكِيمٌ ﴾ 10 وقُوع: ﴿ مُرْجَوْنَ ﴾ و(مُرجَوُون) ؛ مِن: أرجَيتُه وأرجَأتُه: إذا أخّرتُه، ومنه المُرجِئة، يعني: وآخرُونَ مِن المُتخلِّفين موقوفٌ أمرُهُم، ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ ﴾ إِنْ بَقُوا على الإصرار ولم يتنوبُوا، ﴿ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ إِن تابوا، وهُم ثلاثة: كعبُ بنُ مالك، وهلالُ بنُ أمية، ومرَارةُ بنُ الربيع، أمرَ رسولُ الله ﷺ أصحابَه أن لا يُسَلِّمُوا عليهم ولا يُحلِّمُوهُم، ولم يَفعلُوا كما فعلَ أبو لُبابة وأصحابُه مِن شَدِّ أنفُسِهم على السَّواري، وإظهارِ الجَزع والغَمّ، فلما عَلِمُوا أَنَّ أحداً لا يَنظُرُ إليهم فَوَّضُوا أَمرَهُم إلى الله، وأخلَصُوا نِيَّاتِهم، ونَصَحَت نوبتُهم، فرَحِهم الله.

(مَا تَصَدَّقَ أَحَدُّ بِصَدَقَةٍ مِن طَيِّب، ولا يَقبَلُ اللهُ إلا الطَّيِّب، إلا أَخَذَها الرحمنُ بيَمينِه، وإن كانت تمرة، فتَرْبُو في كُفِّ الرحمن، حتى تكونَ أعظَمَ مِنَ الجبل، كما يُرْبي أحدُكم فَلُوَّهُ (١) وفَصِيلَه»، ورواه البخاريُّ (٢) مَعَ تغيير فيه.

قوله: (وقُرِئ: ﴿مُرْجَوِنَ﴾ و«مُرجَوْنَ»): ابنُ كثير وأبو بكرٍ وابنُ عامرٍ وأبو عَمْرو: (مُرجَؤون)، والباقون: بغير همز<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ومنه المُرجِئة): وهُمُ الذينَ لا يقطعونَ على أهلِ الكبائرِ بشيءٍ مِن عُقوبـةٍ أو عَفْو، بل يُؤخِّرُونَ الحكمَ في ذلكَ إلىٰ يومِ القيامة (٤)، يُقال: أرجَأتُ الأمرَ وأرجَيتُه ـ بالهمزةِ أو الياءِ ـ: إذا أخَّرتَه.

<sup>(</sup>١) قال الإمام النووي في «شـرح صحيح مسلم» (٧: ٩٩): «قال أهلُ اللغة: الفَلُوُّ: المُهْر، والفَصِيل: وَلَدُ الناقة إذا فَصَلَ من إرضاعِ أُمِّه، فَعيلٌ بمعنىٰ: مفعول، وفي الفَلُوِّ لغتانِ فصيحتان: أفصَحُهما وأشهَرُهما: فتحُ الفاءِ وضَمَّ اللامِ وتشديدُ الواو، والثانية: كسرُ الفاءِ وإسكانُ اللامِ وتخفيفُ الواو». انتهى باختصار.

<sup>(</sup>٢) في «صحيحه» برقم (١٤١٠).

<sup>(</sup>٣) انظر: «التيسير» ص١١٩، و «حجة القراءات» ص٣٢٣.

<sup>(</sup>٤) وهذا الإرجاء محمود، وقال به جماعة من أئمة السلف، ويُطلق الإرجاء أيضًا على القول بأنه لا تضر مع الإيهان معصية، كها لا تنفع مع الكفر طاعة، وهو الإرجاء البدِعيُّ المذموم.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَرِيمٌ ﴾، وفي قِراءةِ عبدِ الله: «غفورٌ رحيم»، و ﴿إِمَّا ﴾ للعباد، أي: خافوا عليهمُ العذاب، وارجُوا لهمُ الرحمة.

[﴿وَالَّذِينَ اَتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِهِقَا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنَ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ مِن قَبْلُ وَلِيَحْلِفُنَ إِنْ أَرَدُنَا إِلَّا ٱلْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَنَذِبُونَ \* لَا نَقُمُ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقَوَىٰ مِنْ أَوَّلِيتَوْمٍ أَحَقُ أَن تَقُومَ فِيهً فِيهِ رِجَالُ يُحِبُّونَ أَن يَنَطَهَّ رُواً وَاللَّهُ يُحِبُ ٱلْمُطَّقِ رِينَ ﴾ ١٠٧-١٠٨]

في مَصَاحِفِ أهلِ المدينةِ والشام: (الذينَ اتَّخَذُوا) بغير واو؛ لأنها قِصَّةٌ على حِيالهِا، وفي سائرِها بالواو؛ على عَطْفِ قِصَّةِ مَسجِدِ الضِّرَار الذي أحدَثَه المُنافِقُونَ علىٰ سائرِ قَصَصِهم.

قوله: (و ﴿ إِمَّا ﴾ للعباد): أي: لفظةُ ﴿ إِمَّا ﴾ لِشَكِّ العباد، قال الزَّجَّاج: ﴿ ﴿ إِمَّا ﴾ لوقوع أحدِ الشيئين، واللهُ عَزَّ وجَلَّ عالمٌ بها يَصيرُ إليه أمرُهُم، إلا أنَّ هذا للعباد، خُوطِبُوا بها يعلمون، فالمعنىٰ: ليكنْ أمرُهُم عندكم على هذا في الخوفِ والرجاء » (١)، وهو المُرادُ بقوله: «خافوا عليهمُ العذابَ وارجُوا لهم الرحمة » على الأمرين.

وقال الإمام: «فجَعَلَ أناسٌ يقولون: هَلَكُوا إِن لَم يُنزِلِ اللهُ لَهُم عُذْراً، وآخرونَ يقولون: عسىٰ اللهُ أن يَغفِرَ لهم (٢٠)، وقال القاضي: «وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ كِلَا الأمرينِ بإرادةِ الله تعالىٰ»(٣٠). فعلىٰ هذا: ﴿إِمَّا ﴾ لترديدِ الأمرِ بحَسَبِ المشيئة، لا بشَكِّ العباد، وهو مِثلُ «أو» التنويعية.

قوله: (في مَصاحِفِ أهلِ المدينةِ والشام: «الذين اتخذوا» بغير واو): وكذا قرأ نافعٌ وابنُ عامر (٤).

<sup>(</sup>١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٦٨).

<sup>(</sup>٢) "مفاتيح الغيب" للرازي (١٦: ١٤٥).

<sup>(</sup>٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧١).

<sup>(</sup>٤) انظر: «التيسير» ص١١٩، و «حجة القراءات» ص٣٢٣.

رُوِي: أنَّ بني عَمْرِو بنِ عَوْفٍ لهَّ بَنُوا مَسجِدَ قُباء، بَعَثُوا إلى رسولِ الله ﷺ أَنْ يأتيهم، فأتاهُم، فصلًى فيه، فحسَدَهُم إخوتُهم بنو غَنْم بنِ عَوْف، وقالوا: نبني مَسجِداً، ونبعثُ إلى رسولِ الله ﷺ يُصلِّى فيه، ويُصلِّى فيه أبو عامِر الراهِبُ إذا قَدِمَ مِنَ الشام، لِيَثبُتَ لهمُ الفَضْلُ والزِّيادةُ على إخوتهم، وهو الذي سَمَّاهُ رسولُ الله ﷺ: الفاسق، وقال لِرسولِ الله ﷺ يومَ أُحُد: لا أَجِدُ قوماً يُقاتِلُونَكَ إلا قَاتَلتُكَ معَهم، فلم يَزَلْ يُقاتِلُه إلى يومٍ حُنين، فلما انهَ زَمَتْ هَوَازِنُ خَرَجَ هارباً إلى الشام، وأرسَلَ إلى المنافقين: أنِ استَعِدُّوا بها استطعتُم مِن قُوَّةٍ وسِلاح، فإني ذاهبٌ إلى قَيصَر، وآتٍ بجُنُود، ونحُرِجٌ هارباً وأصحابَه مِن المدينة.

فَبَنَوْا مَسجِداً بِجَنْبِ مَسجِدِ قُباء، وقالوا للنَّبِيِّ عَلَيْهُ: بَنَيْنا مَسجِداً لذي العِلَّةِ والحاجةِ والليلةِ المَطِيرةِ والشَّاتية، ونحنُ نُحِبُّ أن تُصَلِّي لنا فيه، وتَدعُو لنا بالبركة، فقال: "إني على جَنَاحِ سَفَرٍ وحالِ شُغُل، وإذا قَدِمْنا - إنْ شاءَ الله - صَلَّينا فيه"، فلما قَفَلَ مِن غَزُوةِ تبوك، سألوهُ إتيانَ المسجد، فنزلت عليه.

فدَعَا بمالِكِ بنِ الدُّخْشُم، ومَعْنِ بنِ عَدِيّ، وعامرِ بنِ السَّكَن، ووَحْشِيٍّ قاتِلِ حزة، فقالَ لهم: «انطَلِقُوا إلى هذا المسجِدِ الظالِمِ أهلُه، فاهدِمُوه، واحرِقُوه»، ففَعَلُوا، وأمَرَ أن يُتَّخَذُ مكانَه كُنَاسةً تُلقَىٰ فيها الجِيفُ والقُهامة، وماتَ أبو عامرِ بالشَّامِ بقِنَسْرِين.

قوله: (فَيَغْتَصُّ بهم): أي: يَمتَـ لِئُ بهم. الأساس: «الـمسجدُ غاصٌّ بأهلِه، وأغَصَّ الأرضَ (١) علينا، فغَصَّت بنا».

<sup>(</sup>١) في (ح): «وأغصَّ الأمر علينا»، وفي (ف): «وأغصَّه علينا»، ولا يستقيمُ أيُّ منهما مع قولِهِ بعدَه: «فغصَّت بنا»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «أساس البلاغة»، مادة (غصص).

﴿ وَإِرْصَادًا ﴾: وإعداداً لأجلِ مَنْ ﴿ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾، وهو الراهِب، أعَدُّوهُ له ليُصلِّي فيه، ويَظهَرَ على رسولِ الله ﷺ.

وقيل: كُلُّ مَسجِدٍ بُنيَ مُباهاةً أو رِياءً وسُمْعةً أو لِغَرَضٍ سِوَى ابتِغاءِ وَجْهِ الله، أو بِمالٍ غير طَيِّب: فهو لاحِقٌ بمَسجِدِ الضِّرَار.

وعن شَقيق: أنه لم يُدرِكِ الصَّلاةَ في مَسجِدِ بني عامر، فقيلَ له: مَسجِدُ بني فُلانٍ لم يُصَلُّوا فيه بعد، فقال: لا أُحِبُّ أن أُصَلِّيَ فيه، فإنه بُنيَ على ضِرار، وكُلُّ مَسجِدٍ بُنيَ علىٰ ضِرادٍ أو رِياءٍ أو سُمْعة، فإنَّ أصلَه يَنتَهي إلىٰ المَسجِدِ الذي بُنيَ ضِراراً.

وعن عطاء: لـمَّا فَـتَحَ اللهُ تعالىٰ الأمصارَ علىٰ يَـدِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، أمَرَ الْسلِمينَ أن يَبنُوا المَساجِد، وأنْ لا يَتَّخِذُوا في مدينةٍ مَسجِدَين، يُضَارُّ أحدُهما صاحبَه.

فإن قلتَ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَاذُواْ ﴾ ما مَحَلُّه مِنَ الإعراب؟ .....

قوله: (﴿وَإِرْصَادًا ﴾: وإعداداً)، الراغب: «الـرَّصْد: الإعدادُ للترقُّب، يقال: رَصَدَ وتَرصَّدَ وأرصَدتُه له، قال تعالى: ﴿ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللّهَ وَرَسُولُهُ, ﴾، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبِّكَ لَهِ الْمِرْصَادِ ﴾ [الفجر: ١٤]، تنبيها أنه لا مَلجَأَ ولا مَهرَب. المَرصَد: مَوضِعُ الرَّصْد، والمِرصاد: نحوُه، لكنْ يقالُ للمكانِ الذي اختُصَّ بالتَّرَصُّد» (١).

قوله: (أنه لم يُدرِكِ الصَّلاة): يعني: كانَ مِن عادةِ شَقيقٍ أن يُصَلِّيَ في مَسجِدِ بني عامِرِ بالجَاعة، وقد اتفَقَ يوماً أنه لم يُدرِكِ الجَاعة فيه، فقيلَ له: مَسجِدُ بني فُلانٍ لم يُصَلُّوا فيه، أي: لم يُقيموا فيه الجَاعة، فهَلَّا تُصَلِّي فيه بالجَاعة، فأجابَ بها أجاب.

قوله: ﴿ ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَـٰذُواْ ﴾ ما تحمُّلُهُ مِنَ الإعراب؟): هذا السُّؤالُ مبنيٌّ على ما ذكرَه أولاً: «أنَّ قولَه: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَـٰذُواْ ﴾ إذا رُوِيَ بالواو: هو عطفُ قِصَّةِ مَسجِدِ الضِّـرارِ الذي

<sup>(</sup>١) «مفردات القرآن» ص ٣٥٥.

قلتُ: عَلَّه النَّصْبُ على الاختِصاص، كقوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوْةَ ﴾ [النساء: ١٦٢]، وقيل: هو مُبتَدأً خَبَرُه محذوف، معناه: وفيمَنْ وَصَفْنا الذينَ اتخذوا، كقوله: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣٨].

فإن قلتَ: بِمَ يَتَّصِلُ قولُه: ﴿مِن قَبَّلُ ﴾؟ قلتُ: بـ﴿ أَتَّخَكُواْ ﴾، أي: اتخذوا مَسجِداً مِن قبلِ أن يُنافِقَ هؤلاءِ بالتَّخَلُّف.

﴿إِنَّ أَرَدْنَا ﴾: ما أردْنا ببناءِ هذا المسجد ﴿إِلَّا ﴾: إلا الـخَصْلةَ ﴿ٱلْحُسْنَى ﴾، أو الإرادةَ الحسنى، وهي الصَّلاةُ وذِكرُ الله والتَّوْسِعةُ علىٰ المُصَلِّين.

﴿لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقَوَىٰ ﴾ قيل: هو مَسجِدُ قُباءٍ أُسَّسَهُ رسولُ الله ﷺ، وصَلَّىٰ فيه أيامَ مُقامِهِ بقُباء، وهي يومُ الاثنينِ والثُّلاثاءِ والأربعاءِ والخميس، وخَرَجَ يومَ الجمعة. ...

أحدَثُه المُنافِقونَ على سائرِ قصصِهم، وبغير الواو: على أنها قِصَّةٌ على حِيالِها». وعلى هذا ينبغي أن يكونَ جُملة، وهو مُفرَد، فلا بُدَّ مِن تقديرِ ما تَتِمُّ به جُملة، وما ذلك؟

وأجاب: إن أُريدَ بإيرادِها الذَّمُّ - لأنها أفظَعُ القصص - فتكونُ نصباً على الاختِصاص، كما أنَّ قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوْةَ ﴾ [النساء: ١٦٢] أفضَلُ الصِّفات، فقُطِعَ لذلك(١)، وإن أُريدَ مُجَرَّدُ العَطفِ فتكونُ رَفْعاً؛ على أنه مُبتَدأٌ خَبَرُهُ محذوف.

قوله: (أي: اتخذوا مَسجِداً مِن قبلِ أن يُنافِقَ هؤلاءِ بالتَّخَلُف): يُريد: أنَّ هذه الآية مُتصِلةٌ بقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا ٱلْزِلَتَ سُورَةٌ أَنَ ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَجَنِهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ اسْتَثَذَنَكَ أُولُواْ الطَّوْلِ مُتصِلةٌ بقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا ٱلْزِلَتَ سُورَةٌ أَنَ ءَامِنُوا بِاللّهِ وَجَنِهِدُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ ﴾ [التوبة: ٨٦-٨٧]، مِنْهُم وَقَالُواْ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَنعِدِينَ \* رَضُوا بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ ﴾ [التوبة: ٨٦-٨٧]،

<sup>(</sup>١) أي: قُطِعَ عما قبلَه وما بعدَه مِنَ المرفوعات، فنُصِبَ، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ لَكِينِ ٱلرَّسِخُونَ فِي ٱلْفِلْمِ مِنْهُمّ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوْةَ وَٱلْمُؤَنُّوكَ ٱلزَّكُوهَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللّهِ وَٱلْيُوْمِ ٱلْآئِذِ أُوْلَيْكَ سَنُؤْتِهِمَ أَجْرًاعَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢].

وهو أَوْلَىٰ، لأَنَّ المُوازَنةَ بِينَ مَسجِدَيْ قُباءِ أُوقَع. وقيل: هو مَسجِدُ رسولِ الله ﷺ بالمدينة، وعن أبي سعيد الخدري: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن المسجدِ الذي أُسِّسَ على التقوى، فأخذَ حَصْباء، فضَرَبَ بها الأرض، وقال: «هو مَسجِدُكُم هذا» لِـمَسجِدِ المدينة.

يَشْهَدُ له سَبَبُ النَّزُول، وهو قولُه: «فَبَنُوا مَسجِداً بجَنْبِ مَسجِدِ قُباء، وقالوا للنَّبِيِّ ﷺ: نحنُ نُحِبُّ أَن تُصَلِّي لنا فيه، قال: «إني على جَناح سَفَر، وإذا قَدِمْنا، إنْ شاءَ اللهُ تعالى، صَلَّيْنا فيه»، فلمَّا قَفَلَ مِن غَزْوةِ تَبوكٍ سألوه إتيانَ المَسجِد، فنزلت»، إلى آخِرِه.

وعن مُحيي السُّنَّة: ﴿ فِمِن قَبِّلُ ﴾: يَرجِعُ إلىٰ أبي عامر (١)، يعني: قولَه: ﴿ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ مِن قَبِّلُ ﴾ من قبلِ أن يُبنىٰ مَسجِدُ الضِّرار، والمُحارِبُ هو أبو عامر الفاسق، لأنه لم يَزَلْ يُقاتِلُ إلى يوم حُنَين » (٢).

قوله: (لأنَّ اللوازنة بينَ مَسجِدَيْ قُباءٍ أوقع): يعني: إذا جَعَلنا المَسجِدَ مَسجِدَ قُباء، ولم نَجعَلهُ مَسجِدَ المدينة، كان أنسَبَ؛ لأنَّ كِلا المَسجِدَينِ مَبنيانِ في قُباء، وبانيهما إخوان؛ بنو عَمْرِو بنِ عَوْف، وبنو غَنْم بنِ عَوْف (٣).

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «من قبلِ أن يرجعَ أبو عامر»، ولا يستقيم هكذا، والمُثبَت من «معالم التنزيل».

<sup>(</sup>٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٩٤).

 <sup>(</sup>٣) كذا قال المؤلِّفُ رحمه الله تعالى، تَبَعاً للرواية التي أوردها الزمخشريُّ رحمه الله، وفي تلك الرواية نكارة،
 كما أنَّ فيما ذَكَرَهُ مِن كَوْن بني عمرو بن عوف وبني غنم بن عوف هم بُناة المسجدين نظراً أيضاً.

أما الرواية: فقد قال الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله تعالىٰ في «الكافي الشاف» ص١٥٢: «لم أجِدْهُ بهذا السِّياقِ إلا في التَّعْلبيِّ بلا إسناد، وليسَ صَدْرُهُ بصحيح، فإنَّ مَسجِدَ قُباءٍ كانَ قد أُسِّسَ والنبيُّ ﷺ بقُباءٍ أوَّلَ ما هاجر، وبُنيَ مسجدُ الضِّرار، وكان في غَزْوةِ تبوك، فبينهما تسعُ سنين».

وأما بُناةُ المسجدَيْن: فمسجدُ قُباءِ هو مسجدُ بني عَمْرِو بنِ عوفٍ مِنَ الخزرج، وهو أمرٌ مشهورٌ لا يكادُ يخفىٰ علىٰ أحد، أما مسجدُ الضِّـرار ففي هذه الرواية أنَّ الذي بناه هم إخوائهُم بنو غَنْمِ بنِ عَوْف، ولا يَصِحُّ لأمرين:

الأول: أنَّ بني غَنْم بنِ عَوْفٍ ليسوا إخواناً لبني عَمْرِو بنِ عَوْف، فبنو عَمْرِو بنِ عَوْف: هم بنو عَمْرِو ابنِ عَوْفِ بنِ الحُزرَج\_وهم الذين كانت منازلهُم بقُباء، وهم غيرُ بني عَمْرِو بنِ عوفِ بنِ مالكِ بنِ=

وقلتُ: بلِ الأنسَبُ ما نَصَّ عليه صَلَواتُ الله عليه، على ما روينا عن مُسلِم والترمذيِّ والنَّسائيِّ (١) عن أبي سعيد: قلت: يا رسول الله، أيُّ المَسجِدينِ الذي أُسِّسَ علىٰ التقوىٰ؟ قال: فأخذ كَفَّا مِن حَصْباء، فضَرَبَ به الأرض، ثم قال: «هو مَسجِدُكُم هذا»، لِمسجدِ المدينة.

وفي روايةِ الترمذيِّ والنَّسائيِّ: تمارىٰ رجلانِ في المسجدِ الذي أُسِّسَ علىٰ التقویٰ، فقال رجل: هو مسجدُ قُباء، وقال الآخر: هو مسجدُ رسولِ الله ﷺ: «هو مسجدي هذا».

وأما بيانُ حقيقةِ المُوازَنة: فإنَّ مسجدَ رسولِ الله ﷺ أحَقُّ بالوَصْفِ بالتقوىٰ مِن أوَّلِ يومٍ مِن مسجدِ قُباء، لأنَّ هذا الوَصْفَ وقعَ مُقابِلاً لقوله: ﴿ضِرَارَا وَكُفُرا وَتَفْرِبِهَا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾، وكُلُّ ما يُقابِلُ هذه الأوصافَ مفقودٌ في مسجدِ تُباء (٢)، موجودٌ في مسجدِ رسول الله ﷺ، ولأنَّ التعبيرَ بالقيام عن الصَّلاةِ في قوله:

الأوس ، وهم بُطونٌ ثلاثة: بنو سالم بنِ عوفِ بنِ عمرِو بنِ عوفِ بنِ الحزرج، وبنو غَنْم بنِ عوفِ بنِ عمرِو بنِ عوفِ بنِ عمرِو بنِ عوفِ بنِ الحزرج، فبنو سالم وبنو غَنْم وبنو غَنْم وبنو عَنْزٍ إخوان، وكلُّهم بنو عمرِو بنِ عوف، لأنه جَدُّهُم. وانظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٣٥٣ – ٣٥٤ و ٤٧١.

والثاني: أنهم ذكروا أنَّ المُنافقين الذين بَنُوا مسجدَ الضرار اثنا عشر رجلاً، ذكرهم ابنُ كثير في «تفسيره» وغيرُه، فمنهم: أبو عامر الراهب، واسمُه: عمرُو بنُ صَيْفيّ، ووَديعةُ بنُ ثابت، وخِذامُ بنُ خالد، ومُعتِّبُ بنُ قُشَير، وعَبَّادُ بنُ حُنيف، وجاريةُ بنُ عامر، وغيرُهم، وقد تَتَبَّعتُ أسهاءَهم وأنسابَهم فوجدتُ أكثرَهم مِن الأوس، من بني عَمْرِو بنِ عَوْفِ بنِ مالكِ بنِ الأوس، وبعضَهم مِن حُلفائهم، وتفصيلُ ذلك في هذا المقام يطول.

وقد تَوارَدَ علىٰ ذِكْرِ روايةِ الثعلبيِّ هذه ـ علىٰ ما فيها مِن ضعفٍ ونكارة ـ جماعةٌ مِنَ المُفسِّرين، كابنِ عَطِيَّة، والقُرطبيِّ، والنَّسَفيِّ، وأبي حَيَّانَ الأندلسي، ثم الطاهرِ ابنِ عاشور، وزاد عليهم خَطأً في تسميةِ أبي عامر الراهب وفي نِسبيّهِ إلىٰ الخزرج، فتَنبَّه إلىٰ ذلك.

<sup>(</sup>١) مسلم (١٣٩٨)، والترمذي (٢٩٩٩)، والنسائي (٦٩٧).

<sup>(</sup>٢) في إطلاق المُؤلِّفِ رحمه الله تعالى العبارةَ هكذا نَظَّرُ لا يخفىٰ.

.....

﴿ أَحَقُ أَن تَنَقُومَ فِيهِ ﴾ \_ يَستَدعي المُداوَمة، كما مَرَّ في أول البقرة (١)، يَعضُدُه توكيدُه المنهيَّ بقوله: ﴿ أَبَدُا ﴾، ومُداومةُ رسولِ الله ﷺ لم تُوجَد إلا في مَسجِدِهِ صَلَواتُ الله عليه (٢).

وأما ما جاءَ عن الترمذيِّ وأبي داود (٣) عن أبي هُريرةَ قال: «نَزَلَتْ هذهِ الآيةُ في أهلِ قُباء: ﴿فِيهِ رِجَالُ يُحِبُّونَ أَن يَنَطَهَّرُواْ﴾، وكانوا يَستَنجُونَ بالماء، فنزلت».

وعن ابن ماجه (٤) عن أبي أيوبَ وجابرٍ وأنس: أنَّ هذهِ الآيةَ لـمَّا نزلت: ﴿فِيهِ رِجَالُ يُحِبُّونَ أَن يَنَطَهَّرُواْ﴾، قالَ رسولُ الله ﷺ: "يا مَعشَرَ الأنصار، إنَّ الله قد أثنى عليكُم في الطُّهُور، فما طُهُورُكم؟" قالوا: نَتَوضَّأُ للصَّلاة، ونَعتَسِلُ مِنَ الجنابة، ونَستَنجي بالماء، قال: «هو ذاك، فعَلَيكُمُوه».

وكلامُ أبي هُريرةَ لا يُعارِضُ نصَّ رسولِ الله ﷺ، وحديثُ جابرِ وأنسٍ وأبي أيوبَ عتمل (٥)، بل هو إلى مسجدِ رسولِ الله ﷺ أقرب (٦).

<sup>(</sup>١) في قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَوْمِنُونَ بِٱلْفَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوْةَ وَمَمَّا رَنَقَتْهُمٌ يُتُفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣].

<sup>(</sup>٢) روىٰ البخاري (١١٩١) و(١١٩٣)، ومسلم (١٣٩٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ كان يأتي قُباءَ كُلَّ سَبتِ، راكباً وماشياً، ويُصَلِّي فيه. ولا يخفىٰ أنَّ هذا الإتيانَ نوعٌ مِنَ المُداومة.

<sup>(</sup>٣) الترمذي (٣١٠٠)، وأبو داود (٤٤). وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٣٥٧).

<sup>(</sup>٤) في «سننه» (٣٥٥).

<sup>(</sup>٥) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «مُجمَل»، والأمرُ قريب. يُريد: أنَّ لفظَ «الأنصار» فيه يحتملُ أن يُرادَ به أهلُ المدينة أو أهلُ قُباء.

<sup>(</sup>٦) نقل العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالى في «روح المعاني» (١١: ٢٠) كلامَ المُؤلِّفِ هذا في ترجيح القول بأنَّ المُرادَ مسجدُ المدينة، وصَدَّرَه بقوله: «اختار بعضُ المُحقِّقين»، وعَقَّبَه بقوله: «الجمعُ فيها أرى بينَ الأخبارِ والأقوالِ مُتعذِّر، وليس عندي أحسَنَ مِنَ التنقير عن حالِ تلكَ الرواياتِ صِحَّةً وضعفاً، فمتىٰ ظَهَرَ وَالأقوالِ مُتعذِّر، وليس عندي أحسَنَ مِنَ التنقير عن حالِ تلكَ الرواياتِ صِحَّةً وضعفاً، فمتىٰ ظَهَرَ قُولًا عَلَى الأقوىٰ، وظاهِرُ كلامِ البعضِ يُشعِرُ بأنَّ الأقوىٰ روايةُ ما يَدُلُّ علىٰ أنَّ المُرادَ مسجدُ الرسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام».

## ﴿مِنْ أَوَّلِيَوْمٍ ﴾: مِن أولِ يوم مِن أيام وُجُودِه.

﴿ فِيهِ رِجَالُ يُحِبُّونَ أَن يَنَطَهَ رُوا ﴾: قيل: لمَّا نَزَلَتْ مَشَىٰ رسولُ الله ﷺ ومعَه المُهاجِرونَ حتىٰ وَقَفَ على بابِ مَسجِدِ قُباء، فإذا الأنصارُ جُلُوس، فقال: «أَمُؤمِنُونَ أَنتُم؟» فسَكَتَ القوم، ثم أعادها، فقال عُمَر: يا رسولَ الله، إنهم لَمُؤمِنُون وأنا معَهم. فقال ﷺ: «أترضَونَ بالقَضَاء؟» قالوا: نعم، قال: «أتصبِرونَ علىٰ البلاء؟» قالوا: نعم،..

علىٰ أنه لا يَبعُدُ أن يُحمَلَ التَّطهُّرُ علىٰ الطهارتَينِ الظاهرةِ والباطنة، كما قال القاضي: «الطَّهارةُ مِنَ المعاصي والخِصالِ المذمومةِ [طَلَباً] لمرضاةِ الله تعالىٰ (١٠). هذا أوفَقُ للنَّظْمِ والتعريضِ بأنَّ أصحابَ الضِّرار علىٰ خِلافِ ذلك، والله أعلم.

قوله: (مِن أَوَّلِ يوم مِن أَيام وُجُودِه): أي: حينَ وُجِدَ وأُسِّسَ كانَ مبنياً على التقوى، قال الزَّجَّاج: «﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾: دخلت «مِن» في الزمان، والأصلُ «منذُ» وهم أكثَرُ الاستِعالِ في الزمان، و «مِن» جائزٌ دخو لها أيضاً، لأنها الأصلُ في ابتِداءِ الغايةِ والتبعيض، قال زُهَر:

## لِـمَنِ الـدِّيارُ بِقُنَّةِ الـحِجْرِ أَقَوَيْنَ مِن حِجَجٍ ومن شَهْرِ (٢)

قلت: الرواياتُ في الطرفين صحيحة، ولذا جمع الإمامُ السُّهيليُّ رحمه الله تعالى بينها - فيها نقله عنه الألوسيُّ نفسُه ... بأنَّ «كُلاً مِنَ المَسجِدينِ مُراد؛ لأنَّ كُلاً منها أُسِّسَ على التقوىٰ مِن أولِ يومِ تأسيسِه، والسِّرُ في إجابِتِه ﷺ السُّؤالَ عن ذلك بها في الحديث: دَفْعُ ما تَوَهَّمهُ السَّائِلُ مِنَ اختِصاصِ ذلك بمسجِدِ قُباء، والتنويهُ بمَزِيَّة هذا علىٰ ذاك»، وإن استبعدَه الألوسيُّ بقوله: «ولا يخفىٰ بُعْدُ هذا الجمع». قلت: ليسَ هو ببعيد عند التأمُّل والنَّظر، ولذلك قال العلامةُ ابنُ عاشور في «التحرير والتنوير» (١١: ٣٧): «وجهُ الجمع بينَ هذين عندي: أن يكونَ المُرادُ بقوله تعالىٰ: ﴿لَمَسْجِدُ أُسِسَ عَلَى التَّقَوَىٰ مِنَ أَلُوبَوْمٍ ﴾: المسجد الذي هذه صِفَتُه، لا مسجداً واحداً مُعيَّناً، فيكونُ هذا الوصفُ كُلِّياً انحَصَرَ في فَرْ دَين؛ المسجد النبويُّ ومسجدِ قُباء ...» إلخ.

<sup>(</sup>١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٢)، وما بين حاصرتين استدركتُه منه.

<sup>(</sup>٢) انظر: «ديوان زهير بن أبي سلمي ، ص١١٤.

قال: «أتشكُرونَ في الرَّخَاء؟» قالوا: نعم. قال عَلَيْ: «مُؤمِنُونَ وربِّ الكعبة»، فجلس، ثم قال: «يا مَعشَرَ الأنصار، إنَّ الله عَزَّ وجَلَّ قد أثنى عليكم، فها الذي تَصنَعُونَ عندَ الوُضُوءِ وعندَ الغائط»، فقالوا: يا رسول الله، نُتبِعُ الغائطَ الأحجارَ الثلاثة، ثم نُتبِعُ الأحجارَ الماء، فتلا النَّبَيُّ عَلَيْهُ: ﴿فِيهِ رِجَالُ يُحِبُونِ أَن يَنَطَهَ رُواً ﴾.

وقُرِئ: «أَن يَطَّهَّرُوا» بالإدغام، وقيل: هو عامٌ في التَّطهُّر مِنَ النَّجَاساتِ كُلِّها. وقيل: كانوا لا ينامونَ الليلَ على الجنابة، ويُتبِعُونَ الماءَ أثرَ البول. وعن الحسن: هو التَّطهُّرُ مِنَ الذُّنُوبِ بالتوبة. وقيل: يُحِبُّونَ أَن يَتَطهَّرُوا بالحُمَّىٰ المُكفِّرةِ لِذُنُوبِم، فحُمُّوا عن آخِرِهم.

فإن قلتَ: ما معنىٰ المَحَبَّتَين؟ قلتُ: مَجَبَّتُهم للتَّطهُّر: أنهم يُؤثِرُونَه، ويَحرِصُونَ عليه حِرصَ المُحِبِّ للشيءِ المُشتَهىٰ له علىٰ إيثاره، وحَبَّةُ الله تعالىٰ إياهم: أنه يرضىٰ عنهم ويُحسِنُ إليهم، كما يَفعَلُ المُحِبُّ بمَحبُوبه.

[﴿ أَفَ مَنْ أَسَسَ بُنْكَنَهُ، عَلَى تَقُوىَى مِنَ اللَّهِ وَرِضُونٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَسَ بُنْكَنَهُ، عَلَى شَفَاجُرُفٍ هَادٍ خَيْرٌ أَمْ مَّنْ أَسَسَ بُنْكَنَهُ، عَلَى شَفَاجُرُفٍ هَادٍ فَأَنْهَ ارْبِهِ عِنِى نَادِ جَهَنَّمُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ ١٠٩]

قال أبو البقاء: ﴿ أَوَّلُو ﴾ يَتَعَلَّقُ بـ ﴿ أُسِّسَ ﴾ ، والتقديرُ عندَ البصريِّين: مِن تأسيسِ أوَّلِ يوم ، لأنهم يَرَونَ أنَّ «مِن » لا تَدخُلُ على ابتِداءِ الزمان ، وأنَّ ذلكَ لـ «مُنذ » ، وهو ضعيف ، لأنَّ التأسيسَ المُقدَّرَ ليسَ بمكانٍ حتى تكونَ «مِن » لابتِداءِ الغاية ، ويدلُّ على جوازِ دخولِ «مِن » على الزَّمانِ ما جاءَ في القُرآنِ مِن دخولِ اعلىٰ (قبل) و (بعد ) » (١) .

قوله: (المُشتَهيٰ): بالفَتْح، فالضَّميرُ المُستَتِرُ يعودُ إلىٰ اللام، والمجرورُ في ﴿لَهُۥ ۗ إلىٰ «المُحِبّ»، وجاز «المُشتَهِي» بالكَسْر، فالمجرورُ يعود إلىٰ «الشيء»، والمُستَتِرُ يعودُ إلىٰ اللام.

<sup>=</sup> و «قُنَّةُ الحِجْر»: جُبيلٌ ليس بالشامخ، والقُنَّة في الأصل: ذورةُ الجبل وأعلاه، والحِجْر: اسمُ قرية. انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٤: ٩٠٩) (قنة).

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٠٠٠).

قُرِئ: ﴿أَسَسَ بُنْكَهُ ﴾ و(أُسِّسَ بُنيانه) على البناءِ للفاعِلِ والمفعول، و «أُسُسُ بُنيانِه» بجع «أساس بُنيانِه» بالفَتْحِ وبالكَسْر ؛ جمع «أُسّ» و «آساس بُنيانِه» بالفَتْحِ وبالكَسْر ؛ جمع «أُسّ» و «آساس بُنيانِه» على «أفعال»، جمع «أُسّ» أيضاً، و «أُسُّ بُنيانِه».

والمعنى: أفمَنْ أَسَّسَ بُنيانَ دِينِهِ على قاعدةٍ قَويَّةٍ مُحكَمة، وهي الحقُّ الذي هو تقوى الله ورضوانُه، ﴿خَيْرُأُم مَّنَ ﴾ أسَّسَهُ على قاعدةٍ هي أضعَفُ القواعِدِ وأرخاها وأقلُها بقاء، وهو الباطلُ والنّفاقُ الذي مَثلُه مَثلُ ﴿شَفَاجُرُفٍ هَادٍ ﴾ في قِلَّةِ الثّباتِ والاستِمساك، وُضِعَ «شَفَا الجُرُف» في مُقابلة «التقوىٰ»؛ لأنه جُعِلَ مجازاً عما يُنافي التقوىٰ.

قوله: (قُرِئ: ﴿أَسَّسَ بُنْيَكَنَهُۥ ﴾ و «أُسِّسَ بنيانُه»): قرأ نافعٌ وابنُ عامر (١) «أُسِّسَ بنيانُه»؛ بضَمِّ الهمزةِ وكَسْرِ السِّينِ ورفعِ النون، والباقونَ: بفَتْح الهمزةِ والسِّينِ ونَصْبِ النُّونِ مِن ﴿بُنْيَكَنَهُۥ ﴾ (٢).

قوله: (والمعنى: أفمَنْ أَسَّسَ بُنيانَ دِينِه): قال الواحدي: «البُنيان: مَصدَرُّ يُرادُ به المَبنيُّ هاهنا، والتأسيس: إحكامُ أُسِّ البناء، وهو أصلُه، المعنى: المُؤسِّسُ بُنيانَه مُتقياً يَخافُ اللهَ ويَرجُو ثُوابَه ورضوانَه» (٣). تَمَّ كلامُه.

اعلم أنَّ أصلَ المعنىٰ أن يُقال: أفمَنْ أسَّسَ بُنيانَ دِينِهِ على قاعدةٍ قَويَّةٍ مُحكَمةٍ خيرٌ أم مَنْ مَنْ أسَّسَ البُنيانَ على قاعدةٍ ضَعيفةٍ رِخوة، ثم: أفمَنْ أسَّسَ بُنيانَ دِينِهِ على الحقِّ خيرٌ أم مَنْ أسَّسَ بُنيانَ دِينِهِ على الحقِّ خيرٌ أم مَنْ أسَّسَ بُنيانَ دِينِهِ على الباطل، لأنَّ الحقَّ هو الثابتُ الذي لا يزول، والباطلَ بخِلافِه. فوضَعَ أسَّسَ بُنيانَ دِينِهِ على الباطل، لأنَّ التقوىٰ تستلزِمُ الحق، وموضعَ الباطل: ﴿ شَفَا جُرُفٍ هَادٍ ﴾، موضعَ الجق «التقوىٰ مُستلزِمٌ للباطل.

<sup>(</sup>١) قوله: «قرأ نافع وابن عامر»، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «والباقون» إلى هنا، سقط من (ف).

وانظر في القراءات المذكورة: «التيسير» ص١١٩، و «حجة القراءات» ص٣٢٣.

<sup>(</sup>٣) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٢٥).

<sup>(</sup>٤) من قوله: «أفمن أسس بنيان دينه على الحق» إلى هنا، سقط من (ح).

فإن قلتَ: فها معنى قوله: ﴿ فَٱنَّهَارَ بِهِ فِ نَارِجَهَنَّمَ ﴾؟ قلتُ: لمَّا جُعِلَ الجُرُفُ الْهَائرُ مِجازاً عن الباطِل، قيل: ﴿ فَٱنَّهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾، على معنى: فطاح به الباطِلُ في نارِ جَهَنَّم، إلا أنه رُشِّحَ المجاز، فجيء بلفظِ «الانهيار» الذي هو للجُرُف، .....

قوله: (فيما معنىٰ قوله: ﴿ فَٱنَّهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾؟) يعني: حين جَعَلتَ ﴿شَفَا جُرُفٍ هَـَارِ ﴾ مجازاً عما يُنافي التقوىٰ، فأيُّ مُناسَبةٍ بينَه وبينَ قولِه: ﴿فَأَنْهَارَ ﴾؟

وأجاب: أنه مُتفرِّعٌ على التشبيه، لأنه صفةٌ مُلائمةٌ للمُستعارِ منه ترشيحاً للاستِعارة، ولحَّا كان مَبنَى الترشيح على تناسي التشبيهِ رأساً، وعلى صَرْفِ النَّفْسِ عن تَوهُّمِه أصلاً، قال: «وليُصَوِّرَ أَنَّ المُبطِلَ كأنه أسَّسَ بُنياناً على شفا جُرُفٍ مِن أوديةِ جَهَنَّم، فانهار به ذلك الجرف، فهَوىٰ في قَعْرِها».

قال القاضي: ﴿ ﴿ شَكَا جُرُفِ هَادِ ﴾ في مُقابلةِ التقوىٰ، وترشيحُه بانهيارِهِ في النار في مُقابلةِ التقوىٰ، وترشيحُه بانهيارِهِ في النار مُقابلةِ الرِّضوان؛ تنبيهاً على أنَّ تأسيسَ ذاك على أمرٍ يحفظُه عن النار، ويُوصِلُه إلىٰ رِضوانِ الله ومُقتضياتِهِ التي الجنةُ أدناها، وتأسيسَ هذا علىٰ ما هُم بسَبَه علىٰ صَدَدِ (١) الوقوعِ في النار ساعةً فساعة، ثم إنَّ مَصيرَهم إلىٰ النار لا محالة (٢).

وقلت: تمامُ تقريره: أنه قُوبِلَ ﴿ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ \_ المُرادُ منه قَصْدُ المُؤمنينَ في تأسيسِهم مسجدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ، المُنجِحُ لمقاصِدِهم؛ مِنَ الظَّفَرِ والنَّصْرةِ في الدُّنيا، والفَلاح بالعُقْبىٰ، وهو الحقُّ الثابتُ الواجب، المُشبّةُ بالقاعدةِ المُحكَمةِ القَوِيَّةِ علىٰ الاستِعارةِ المَكنيَّة \_ بقوله (٣): ﴿ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾ ، وهو عَزْمُ المُنافِقينَ فيها أضمَرُوا في تأسيسِهم مِنَ الكَيْدِ بالمُؤمنين، ثم خَيْبتُهم فيها عَزَمُوا عليه، وهو الباطلُ الزائل، المُشبّةُ بالقاعدةِ الرِّحوةِ الواهية.

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «على ما هم بصدد»، والمُثبَتُ من «تفسير البيضاوي».

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٣).

<sup>(</sup>٣) قوله: «بقوله» مُتعلقٌ بالفِعْل: «قُوبِل».

وليُصَوِّرَ أَنَّ المُبطِلَ كأنه أسَّسَ بُنياناً على شَفَا جُرُفٍ مِن أوديةِ جَهنَّم، فانهارَ به ذلكَ الـجُرُف، فهَوَىٰ في قَعْرِها.

والشَّفَا: الحرفُ والشَّفِير، وجُرُفُ الوادي: جانبُه الذي يَتَحفَّرُ أصلُه بالماء، وتَجرُفُه الشَّيول، فيبقى واهياً، والهار: الهائر، وهو المُنصَدِعُ الذي أشفى على التهدُّم والسُّقُوط، ووَزنُه «فَعِلٌ»؛ قُصِرَ عن «فاعل»، كخَلِف، مِن: خالِف، ونظيرُه: شاكُ وصات، في: شائكُ وصائت، وأَلِفُه ليسَت بألِفِ «فاعل»، إنها هي عَينُه، وأصلُه: هَوِرٌ وشَوِكٌ وصَوِت. ولا ترى أبلَغَ مِن هذا الكلام، ولا أدَلَّ على حقيقةِ الباطلِ وكُنْهِ أمره.

ثم فَرَّعَ على المُستَعارِ له «الرضوان» تجريداً، كما فَرَّعَ على المُستَعارِ منه «الانهيار» ترشيحاً، وكِلا التفريعَين مُنبِئانِ عن أقصى الدَّرَجاتِ وأبعَدِ الدَّرَكات، وقُوبِلَ الواوُ في ﴿وَرِضُونٍ ﴾ بالفاءِ في ﴿فَاتُهَارَ ﴾، وكِلا التفريعَين مُنبِئانِ عنِ استِعارتَين، للدَّلالةِ على أنَّ التقوى تَقتضي مُسبِّباتٍ خارجةً عن الحدِّ والعدِّ، وهو على مِنوال: ﴿حَتَّى إِذَا جَآءُوهَا فُرْحَتُ أَبُوبَهُا ﴾ [الزمر: ٧١]، و ﴿إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتُ أَبُوبَهُا ﴾ [الزمر: ٧٧].

قوله: (وليُصَوِّر): عطفٌ على محذوف، يعني: لـيَّا أرادَ أن يُقال: فطاح به، رشَّحَ المجازَ وقال: ﴿فَأَنَّهَارَ﴾، ليكونَ أبلغ، وليُصَوِّرَ أنَّ المُبطِل.

قوله: (والشَّفا: الحرف)، الراغب: «شَفا البئرِ والنهر: طَرَفُه، ويُضرَبُ به المثلُ في القُرْبِ مِنَ السَّهَا كَفَرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، مِنَ السَّهَا على الهلاك، أي: حَصَلَ على شَفَاه، وتثنيتُه: شَفَوان، والشِّفاءُ مِنَ المرض: موافاةُ شَفَا السلامة، وصار اسمَّ للبُرْء» (١٠).

قوله: (وأصلُه: هَوِرٌ): قال الزجّاج: «ومعنى ﴿هَادٍ ﴾: هائر، وهذا مِنَ المقلوب، كما قالوا: شاكُ السَّلاح، يُريدُون: شائك»(٢).

<sup>(</sup>١) «مفردات القرآن» ص٥٥.

<sup>(</sup>٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٧٠).

وقُرِئ: (جُرْف) بسُكونِ الراء.

فإن قلتَ: فما وَجْهُ ما روىٰ سِيبَوَيهِ عن عيسىٰ بنِ عُمَر: «علىٰ تَقْوىً مِنَ الله»؛ بالتنوين؟ قلتُ: قد جَعَلَ الألِفَ للإلحاقِ لا للتأنيث، كتَتْرىً؛ فيمَنْ نَوَّن، ألحقها بـ «جَعفَر». وفي مُصحَفِ أُبيّ: «فانهارت به قَواعِدُه».

وقيل: خُفِرَتْ بُقْعةٌ مِن مَسجِدِ الضِّرار، فرئيَ الدُّخَانُ يخرِجُ منه، ورُوِي: أَنَّ مُجمَّعَ ابنَ حارثة كانَ إمامَهم في مَسجِدِ الضِّرار،

الراغب: «هارَ البناءُ وتَهوَّر: سَقَط، وقُرِئ: (شفا جرف هائر)، يُقال: بئرٌ هارٍ وهائرٌ ومُنهار، ويُقال: انهار فُلان: إذا سَقَطَ مِن مكانٍ عال، ورجلٌ هارٍ وهائر: ضعيفٌ في أمرِه؛ تشبيهاً بالبئرِ الهائر»(١).

قوله: (وقُرِئ «جُرْف» بسكون الراء): ابنُ عامرٍ وحمزةُ وأبو بكر، والباقون: بضَمِّها(٢).

قوله: (قد جَعَلَ الألِفَ للإلحاق، لا للتأنيث): قال ابنُ جِنِّي: «حَكَىٰ ابنُ سلام: قال سِيبَوَيْه: كانَ عيسىٰ بنُ عُمَرَ يقرأُ (على تقوىً مِنَ الله)، قلت: على أيِّ شيءٍ نَوَّن؟ قال: لا أدري ولا أعرِفُه، قلت: فهل نَوَّنَ أحدٌ غيرُه؟ قال: لا». قال ابنُ جِنِّي: «أما التنوينُ فإنه وإن كانَ غيرَ مسموع إلا في هذهِ القِراءة، فإنَّ قياسَه أن تكونَ الألِفُ للإلحاق لا للتأنيث، كتَتْري، فيمن نَوَّن، وجَعَلَها مُلحَقةً بجَعفَر». ثم قال: «أما قولُ سِيبَوَيْه: «لم يَقرأ بها أحد»، فجائزٌ يعني: ما سَمِعَه (٣)، لكنْ لا عُذْرَ له في أن يقول: لا أدري، لأنَّ قياسَ ذلك أخَفُّ وأسهَلُ علىٰ ما قُلنا مِن أن تكونَ ألِفُه للإلحاق» (٤).

قوله: (رُوِيَ أَنَّ مُجمّع بنَ حارثة): «مُجمّع»: بفتح الميم الثاني مُشدَّداً، «حارثة»: بالحاءِ المُهمَلةِ

<sup>(</sup>١) «مفردات القرآن» ص٨٤٧.

<sup>(</sup>٢) انظر: «التيسير» ص١١٩، و «حجة القراءات» ص٣٢٤.

<sup>(</sup>٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٤): «فيها سمعه»، وهو أحسن.

<sup>(</sup>٤) «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٤).

فكلَّمَ بنو عَمْرِو بنِ عَوْف \_ أصحابُ مسجدِ قُباء \_ عُمَرَ بنَ الخطَّابِ رضيَ اللهُ عنه في خلافتِه: أن يَأْذَنَ لُجمِّعِ أن يَؤُمَّهم في مَسجِدِهم، فقال: لا، ولا نُعْمةَ عَيْن، أليسَ بإمامِ مِسجِدِ الضِّرار؟ فقال: يا أميرَ المُؤمنين، لا تَعجَلْ عليّ، فوالله لقد صَلَّيتُ بهم، والله يَعلَمُ أني لا أعلَمُ ما أضمَرُوا فيه، ولو عَلِمتُ ما صَلَّيتُ معهم فيه، كنتُ غُلاماً قارئاً للقُرآن، وكانوا شُيُوخاً لا يَقرَؤُونَ مِنَ القُرآن شيئاً، فعَذَرَه، وصَدَّقَه، وأمَرَهُ بالصَّلاةِ بقومه.

[﴿ لَا يَـزَالُ بُنْيَنَـُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوًا رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ اِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُـلُوبُهُمُّ وَٱللّهُ عَلِيمُّ حَكِيمُ ﴾ ١١٠]

﴿ رِيبَةً ﴾: شكّاً في الدِّينِ ونِفاقاً، وكانَ القومُ مُنافِقين، وإنها حَمَلَهم على بناءِ ذلكَ المسجدِ كُفرُهُم ونفاقُهم، كما قالَ عَزَّ وجَلَّ: ﴿ ضِرَارًا وَكُفْرًا ﴾ [التوبة: ١٠٧]، فلما هَدَمَهُ رسولُ الله ﷺ ازدادوا \_ لِمَا غاظَهم مِن ذلك وعَظُمَ عليهم \_ تصميماً على النّفاق، ومَقْتاً للإسلام، فمعنى قولِه: ﴿ لَاينَزَالُ بُنْيَنَهُ مُ ٱلَّذِى بَنَوّا ربّعةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾: .....

والثاءِ المُثلَّثة في نُسَخِ "الكشَّاف"، والروايةُ في "جامع الأصول": "مُجمِّعُ بنُ حارثةَ ـ ويُقال: ابنُ جاريةَ ـ بنِ عامرِ الأنصاري، وكان أبوه مُنافِقاً مِن أهلِ مسجدِ الضِّرار، وكانَ مُجمِّعٌ مُستَقياً، وكان قارئاً».

«مُجُمِّع»: بضَمِّ الميمِ وفَتحِ الجيمِ وتشديدِ الميمِ الثانيةِ وكَسْرِها وبالعينِ المُهمَلة، و «جارية»: بالجيمِ والياءِ تحتَها نقطتان والراء. نحوُه في «الاستيعاب»(١).

قوله: (ولا نُعْمةَ عَيْن): النُّعمة: مصدرٌ سهاعيٌّ بمعنى الإنعام، الجوهري: «نُعْمةُ العين - بالضَّمّ -: قُرَّتُها، ويُقال: نُعْمَ عين، [ونَعامَ عين]، ونَعامةَ عين، ونَعمةَ عين، ونُعْمىٰ عين، كُلُّه بمعنىٰ، أي: أفعلُ ذلكَ كرامةً لك وإنعاماً لِعَينِك وما أشبَهَه».

<sup>(</sup>١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣: ٤١٤) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

لا يزالُ هَدْمُه سَبَبَ شَكِّ ونفاقِ زائدٍ على شَكِّهم ونفاقِهم، لا يَزولُ وَسْمُه عن قُلُوبِهم، ولا يَضمَه عن قُلُوبِهم، ولا يَضمَحِلُّ أثرُه «إلا أَنْ تُقَطَّعَ قُلُوبُهم» قِطَعاً، وتُفرَّقَ أجزاء، فحينَئذِ يُسَلُّونَ عنه، وأما ما دامت سالمة مُجتَمِعة، فالريبةُ باقيةٌ فيها مُتمكِّنة.

قوله: (لا يزالُ هَدمُهُ سَبَبَ شَكُّ ونفاق زائدٍ على شَكِّهم): قال الإمام: «ليَّا صار بناءُ ذلكَ البُنيانِ ريبة، وفيه وجوه: أحدُها: ذلكَ البُنيانِ مَببًا لحصولِ الرِّيبةِ في قُلُوبِهم، جَعَلَ نفسَ ذلكَ البُنيانِ ريبة، وفيه وجوه: أحدُها: أنَّ المُنافِقينَ عَظُمَ فَرَحُهم ببناء المسجد، فليَّا أَمَرَهُم بتَخْريبهِ ثَقُلَ ذلكَ عليهم، وازدادَ بُغضُهم له، وارتيابُهم في نُبوَّتِه. وثانيها: أنه ليَّا أَمَرَ بتَخْريبهِ ظنُّوا أَنَّ ذلك للحَسَد، فارتَفَعَ أمانُهم عنه، وعظم خَوفُهم، فارتابوا في أنه هل يُتركُوا على ما هُم فيه، أو يُؤمَّرُ بقَتْلِهم ونَهْبِ أموالهم؟ وثالثُها: اعتَقَدوا أنهم كانوا محسِنينَ في البناء، فلما أمرَ بتخريبه بَقُوا (١) شاكِينَ مُرْتابينَ في أنه لأيِّ سَبَبٍ أَمَرَ بتخريبه. والصحيحُ هو الأول» (٢).

وقلت: يُمكِنُ أَن يُرجَّحَ المعنى الثاني على أَنَّ الرِّيبةَ محمولةٌ على موضوعها الأصلي، قال الراغب: «الرِّيبة: اسمٌ مِنَ الرَّيْب» (٣)، وقال المُصنِّفُ في قوله تعالى: ﴿لاَرَيْبُ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢]: «الريب (٤): مَصدَر: رابَني، إذا حصلَ فيكَ الرِّيبة، وحقيقةُ الرِّيبة: قَلَقُ النفسِ واضطرابُها، ومنه: رَيْبُ الزمان، وهو ما يُقلِقُ النفوسَ ويَشخَصُ بالقُلوبِ مِن نوائبه».

المعنى: لا يزالُ هَدْمُ بُنيانهم الذي بَنَوْا سَبَباً للقَلَقِ والاضطِرابِ والوَجَلِ في الصُّدور، والشُّخُوصِ في القُلوب، إلى أن تَقَطَّعَ قُلوبُهم كما قال، فارتفعَ أمانُهم عنه، وعَظُمَ خَوفُهم على أنفُسِهم وأموالهِم وذَرَاريهم، واللهُ تعالىٰ أعلم.

<sup>(</sup>١) من قوله: «أنهم كانوا محسنين» إلى هنا، سقط من(ح) و(ف).

<sup>(</sup>٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ١٤٩).

<sup>(</sup>٣) «مفردات القرآن» ص٣٦٩.

<sup>(</sup>٤) من قوله: «وقال المصنف» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

فيجوزُ أن يكونَ ذِكرُ التقطيعِ تصويراً لحالِ زوالِ الرِّيبة عنها، ويجوزُ أن يُرادَ حقيقةُ تقطيعها، وما هو كائنٌ منه بقَتْلِهم، أو في القُبور، أو في النار.

وقُرِئ: «يُقَطَّعَ» بالياء، و «تُقْطَعَ» بالتخفيف، و ﴿تَقَطَّعَ ﴾ بِفَتْح التاء؛ بمعنى: تتقطع، و «تَقْطَعَ قلوبَهم»؛ على أنَّ الخِطابَ للرسول، أي: إلا أن تقطع أنت قُلُوبَهم بقَتْلِهم. وقرأ الحسن: «إلى أنْ»، وفي قِراءة عبدِ الله: «ولو قُطِّعَتْ قُلُوبُهم»، وعن طلحة: «ولو قَطَّعتَ قُلُوبَهم»؛ على خِطاب الرسول أو كُلِّ مُحاطَب.

وقيل: معناه: إلا أن يتوبوا توبةً تَتَقطَّعُ بها قُلُوبُهم نَدَماً وأَسَفاً على تفريطهم.

[﴿إِنَّ اللَّهَ اَشَّتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اَنفُسَهُمْ وَأَمْوَلَهُمْ بِأَنَ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَائِلُونَ في سَكِيلِ اللَّهِ فَيَقَّ نُلُونَ وَيُقَّ نَلُونَ وَيُقَاعَلَتِهِ حَقًّا فِي التَّوْرَدِيةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَالْقُرْءَانَ وَمَنْ أَوْفَ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهُ فَأَسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِ وَذَلِكَ هُو الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [11]

قوله: (ذِكرُ التقطيع تصويراً لحالِ زوالِ الرِّيبةِ عنها): أي: كِنايةً عن أنَّ الرِّيبةَ باقيةٌ مُتمكِّنةٌ فيها غيرُ زائلة، فلو صُوِّرَ أنَّ قُلوبَهم تُقطَّعُ وتُفرَّقُ قِطَعاً حتىٰ تخرجَ الرِّيبةُ منها لزالت، وأما ما دامت سالمة مُجتَمِعةً فالرِّيبةُ باقيةٌ مُتمكِّنةٌ فيها، وليَّا كانت الكِنايةُ غيرَ مُنافيةٍ لإرادةِ غيرِ ما وُضِعَ له اللفظُ ولإرادةِ ما وُضِعَ له، قال: «فيجوز» بالفاء(١)، وعَطَفَ عليه: «ويجوزُ أن يُرادَ حقيقتُه».

قال القاضي: «﴿إِلَآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ قِطَعاً بحيثُ لا يبقى لها قابليةُ الإدراكِ والإضمار، وهو في غايةِ المُبالَغة، والاستِثناءُ مِن أَعَمِّ الأزمنة»(٢).

قوله: (و ﴿ نَقَطَّعَ ﴾ بفتح التاء): ابنُ عامرٍ وحفصٌ وحمزة، والباقون: بضَمِّها (٣).

سورة التوبة

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «تألُّفاً».

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٤).

 <sup>(</sup>٣) في (ط): «بفتحها»، وهو خطأ، والمُثبتُ من (ح)، وهذه الفقرة سقطت من (ف). وانظر: «التيسير»
 ص١٢٠، و «حجة القراءات» ص٣٢٤.

مَثَّلَ اللهُ إثابتهم بالجنةِ على بَذْلهِم أَنفُسَهم وأموالهم في سبيله بالشَّروى، وروي: تاجَرَهُم فأغلى لهم الشَّمَن، وعن عُمَر رضي اللهُ عنه: فجَعَلَ لهمُ الصَّفقتينِ جميعاً، وعن الحسن: أَنفُساً هو خَلقَها، وأموالاً هو رَزَقها. ورُوي: أنَّ الأنصارَ حينَ بايعُوهُ على الحسن: أَنفُساً هو خَلقَها، وأموالاً هو رَزَقها. ورُوي: أنَّ الأنصارَ حينَ بايعُوهُ على العَقَبة، قال عبدُ الله بنُ رَوَاحة: اشترِطْ لِربِّكَ ولِنفسِكَ ما شِئت، قال: «أشترِطُ لربي أن تعبدُوهُ ولا تُشرِكُوا به شيئاً، وأشترِطُ لنفسي أن تمنعوني مما تمنعونَ منه أنفُسكم». قال: فإذا فَعَلْنا ذلك، فما لنا؟ قال: «لكم الجنَّة». قالوا: رَبِحَ البيع، لا نُقِيلُ ولا نَستقيل.

ومَرَّ برسولِ الله ﷺ أعرابيُّ وهو يَقرَؤُها، فقال: كلامُ مَنْ؟ قال: «كلامُ الله»، فقال: بَيعٌ ـ والله ـ مُربِح، لا نُقيلُه ولا نَستَقيلُه، فخَرَجَ إلىٰ الغَزْو، فاستُشهد فيه.

﴿ يُقَائِلُونَ ﴾ فيه معنى الأمر، كقوله: ﴿ رَبُّكِهِ دُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِكُرُ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [الصف: ١١]، وقُرِئ: ﴿ فَيَقَنْلُونَ وَيُقَنْلُونَ ﴾ على بناء الأولِ للفاعِل، والثاني للمفعول،

قوله: (فَجَعَلَ هُمُ الصَّفقَتَين): أي: المعقودَ عليه، وهو الثمنُ والمُثمَّن، أي: لا يعودُ الرِّبحُ مِنَ البيع والشِّراءِ إلا إليهم. النهاية: «الصَّفْقة: الـمَرَّةُ مِنَ الصَّفْقِ باليدَينِ عندَ المُبايعة، ومنه قولُ أبي هُريرة: «ألهاهُم الصَّفْقُ بالأسواق» (١)، أي: التبايُع».

قوله: (فيه معنى الأمر)، وذلك أنه تعالى أتى بالمضارع كأنه قيل: اشتريتُ منكم أنفُسكم في الأزل، وأعطيتُ ثمنَها الجنة، فسَلِّموا المبيعَ واستَمِرّوا على القتال، ومن ثَمَّ عقَّبه بقوله: ﴿فَٱسْتَبْشِرُوا﴾ (٢).

قوله: (وقُرِئ: ﴿فَيَقَّنُلُونَ وَيُقَّنَلُونَ ﴾ على بناءِ الأولِ للفاعل، والثاني للمفعول): حزةُ والكِسائيّ: يَبْدآنِ بالمفعول قبل الفاعل، والباقون: يَبدَؤُونَ بالفاعلِ قبلَ المفعول (٣).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (١١٨) و(٢٣٥٠) و(٧٣٥٤)، ومسلم (٢٤٩٢) و(٢٤٩٣) بنحوه.

<sup>(</sup>٢) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُها من (ط).

<sup>(</sup>٣) انظر: «التيسير» ص٩٣، و «حجة القراءات» ص٥٣٥.

وعلى العكس، ﴿وَعَدَّا ﴾ مَصدَرُ مُؤكِّد، وأخبَرَ بأنَّ هذا الوعدَ الذي وَعَدَهُ للمُجاهِدِينَ في سبيله وعدٌ ثابت، قد أَثبَتَه ﴿ فِ التَّوْرَكِةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾ كما أَثبَتَه في القُرآن، ثم قال: ﴿ وَمَنْ أَوْفَلَ بِعَهْدِهِ وَ مِن اللّهِ ﴾ لأنَّ إخلاف الميعادِ قبيح، لا يُقدِمُ عليه الكِرامُ مِنَ الخلق، مَعَ جَوازِهِ عليهم لحاجتِهم إليه، فكيفَ بالغَنِيِّ الذي لا يجوزُ عليه قبيحٌ قَطّ؟ ولا ترى ترغيباً في الجِهادِ أحسَنَ منه وأبلَغ.

قوله: (وعدٌ ثابتٌ قد أثبتَه ﴿ فِ النَّوْرَكَةِ ﴾ ): يعني: ﴿ حَقَّا ﴾ بمعنىٰ: ثابتاً، وكانَ مِنَ المعلومِ ثُبوتُ هذا الحكمِ في القُرآن، فقَرَنَ التَّوراةَ والإنجيلَ معه في سِلكٍ واحد، ليُؤذِنَ بالاشتِراك، ولذلك أتىٰ بحرفِ التشبيه وقال: «كما أثبتَه في القُرآن»، إلحاقاً لِمَا لا يُعرَفُ بما يُعرَف.

قوله: (لأنَّ إخلافَ الميعادِ قبيح) إلى آخره: تعليلٌ لِمَا يُعطيهِ الاستِفهامُ وبناءُ «أفعَل» في قوله: ﴿وَمَنَ أَوْفَكِ ﴾ مِن معنىٰ المُبالغة.

قوله: (ولا ترى ترغيباً في الجِهادِ أحسَنَ منه وأبلغ): وذلك أنه تعالى لها مَشَلَ صُورةَ بَذْكِ المُؤمنينَ أنفُسهم وأموالهَم، وصُورةَ إثابتِهِ عَزَّ وجَلَّ إياهُم به بالجنَّة، بالبيع والشِّراء، أتى بقوله: ﴿ يُقَالِلُونَ فِي سَكِيلِ اللَّهِ فَيَقَنُلُونَ وَيُقَلَلُونَ ﴾ بياناً، لأنَّ مكانَ التسليم المعركة، لأنَّ البيع سَلَم (١)، ومن ثَمَّ قيل: ﴿ إِأْتَ لَهُ مُ ٱلْجَنَّةَ ﴾، ولم يقل: بالجنة، وأبرزَ الأمرَ في صُورةِ الخبر، ثم ألزَمَ البيعَ مِن جانبه، وضَمِنَ إيصالَ الثَّمَنِ إليهم، بقوله: ﴿ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًا ﴾، أي: الخبر، ثم ألزَمَ البيعَ مِن جانبه، وضَمِنَ إيصالَ الثَّمَنِ إليهم، بقوله: ﴿ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًا ﴾، أي: لا إقالةَ ولا استِقالة (٢) مِن حَضْرةِ ربِّ العِزَّةِ شُبحانه وتعالى، ثمَّ ما اكتَفَى بذلك، بل عَيَنَ الصَّكُوكَ المُثبَتَ فيها هذه المبايعةُ (٣)، وهي التوراةُ والإنجيلُ والفُرقان، وأذِنَ بالسجلِّ أيضاً، وهو قولُه: ﴿ وَمَنَ أَوْفَلَ بِعَهْدِهِ عِمِنَ السَّمِهِ الجَامع (٤)،

<sup>(</sup>١) قال العلامةُ الشريفُ الجرجاني في «التعريفات» ص١٢٠: «السَّلَم: اسمٌ لِعَقْدٍ يُوجِبُ اللِكَ للبائعِ في الشَّمَنِ عاجِلاً، وللمُشتري في المُشمَّن (أي: المبيع أو السَّلعة) آجِلاً».

<sup>(</sup>٢) الإقالَة في البيع: فَسْخُه، وعودةُ المبيع إلى مالكه، والثمن إلى المُشتري، والاستقالة: طَلَبُ الإقالة. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٤: ١٣٤)، مادة (قيل).

<sup>(</sup>٣) في (ح) و(ف): «المبالغة»، والمُثبتُ من (ط).

<sup>(</sup>٤) أي: بلفظ الجلالة.

[﴿ التَّنَيِبُونَ الْعَنبِدُونَ الْمُنجِدُونَ السَّنَيِحُونَ الرَّكِعُونَ السَّنَجِدُونَ السَّنَجِدُونَ السَّنَجِدُونَ اللَّهِ وَالْسَاهُونَ عَنِ الْمُنكِرِ وَالْمُنْفِونَ لِحُدُودِ اللَّهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [117]

﴿التَّنَيْبُونَ ﴾ رفعٌ على المُدْح، أي: هُمُ التائبون، يعني المُؤمنينَ المذكورين، ويَدُلُّ عليه قِراءةُ عبدِ الله وأُبيِّ رضيَ اللهُ عنهما: «التائبين» بالياء، إلى قوله: «والحافظين»؛ نَصْباً على المَدْح، ويجوزُ أن يكونَ جراً؛ صفةً لـ ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، وجَوَّزَ الزَّجَاجُ أن يكونَ مُبتَداً خَبَرُه محذوف، أي: التائبونَ العابِدونَ مِن أهلِ الجنَّةِ أيضاً وإن لم يُجاهِدُوا، كقوله: ﴿وَكُلًا وَعَدَاللّهُ ٱلْحُنْمَى ﴾ [النساء: ٩٥]، وقيل: هو رفعٌ على البَدَلِ مِنَ الضَّمير في ﴿يُقَدَيْلُونَ ﴾، ويجوزُ أن يكونَ مُبتَداً، وخَبَرُه: ﴿الْعَدِدُونَ هَذِهِ الجِصال.

وعن الحسن: هُمُ الذين تابوا مِنَ الشِّرْك، وتَبَرَّؤُوا مِنَ النِّفاق.

ووَضَعَه مَوضِعَ الْمُضمَر، وأَبَرَزَ التركيبَ في صيغةِ الإنشائية ـ وقد سَبَقَت خَواصُّهُ في قولِه: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذَّنُوبِ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٣٥] ـ ، ثم خَتَمَها بفَذْلَكةٍ (١) حَسَنةٍ على سبيلِ التذييل، وهو قولُه: ﴿وَذَلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾.

قوله: (كقوله: ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَى ﴾) أي: في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَعِدُونَ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَى ﴾ [النساء: ٩٥] (٢)، أي: كُلاً مِنَ القاعِدِينَ والمُجاهِدِينَ وَعَدَ اللهُ المثوبة (٣)، وهو الجنَّة.

قوله: (أي: التائبونَ مِنَ الكُفرِ على الحقيقةِ: الجامِعُونَ لهذهِ الخِصال)، كقولك: المُتقي: هو

<sup>(</sup>١) قال أبو البقاء الكفوي في «الكُلِيَّات» (٣: ٣٥٥): «الفَذْلكة: مأخوذٌ مِن قولِ الحُسَّاب: «فذلكَ كانَ كذا»، «فذلك»: إشارةٌ إلى حاصِلِ الجِسابِ ونتيجتِه، ثم أُطلِقَ لفظُ «الفَذْلكة» لكُلِّ ما هو نتيجةٌ مُتفرِّعةٌ علىٰ ما سَبَق، حِساباً كانَ أو غيرَه».

<sup>(</sup>٢) من قوله: «في قوله تعالىٰ» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٣) في (ح): «الحسنى»، والأمرُ قريب.

و ﴿ ٱلْعَكْبِدُونَ ﴾: الذينَ عَبَدُوا اللهَ وَحْدَه، وأَخلَصُوا له العبادة، وحَرَصُوا عليها.

و ﴿ اَلسَّنَبِحُونَ ﴾: الصائمون؛ شُبِّهُوا بذوي السِّياحةِ في الأرضِ في امتِناعِهم مِن شَهَواتِهم، وقيل: هم طلبةُ العِلم يَسِيحُونَ في الأرض، يَطلُبُونَه في مَظَانِّه.

[﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَنْ يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُواْ أُولِي قُرْبَكَ مِنْ بَعْدِمَا تَبَيَّنَ هُمُمْ أَنَهُمْ أَصْحَابُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ ١١٣]

قيل: قال ﷺ لِعَمِّهِ أبي طالب: «أنتَ أعظَمُ الناسِ عليَّ حقاً، وأحسَنُهم عندي يداً، فقُلْ كَلِمةً تجبُ لكَ ما لم أُنهَ عنه»، فنزلت.

وقيل: لمَّا افتَتَحَ مَكَّةَ سأل: أيُّ أبويه أحدَثُ به عَهْداً؟ فقيل: أمُّكَ آمِنة، فزار قَبرَها بالأبواء، ثم قامَ مُستَعبِراً، فقال: «إني استأذنتُ ربي في زيارةِ قبر أُمِّي، فأذِنَ لي، واستأذنتُه في الاستِغفارِ لها، فلم يَأذَنْ لي»، فنزلت.

وهذا أصح؛ لأنَّ موتَ أبي طالب كانَ قبلَ الهِجرة، وهذا آخِرُ ما نزلَ بالمدينة.

الذي يُؤمِنُ ويُصَلِّي ويُزكِّي، وإنها قال: «علىٰ الحقيقة»، وفَسَّرَ ﴿الْعَكِيدُونَ ﴾ بقوله: «الذينَ عَبَدُوا الله وحدَه وأخلَصُوا له العِبادة»؛ لأن الأخبارَ (١) مُعرَّفةٌ باللام، وقد عُطِفَت بعضُها علىٰ بعض، للتنبيهِ علىٰ استِقلالِ كُلِّ بالكهال، فلا يُحمَلُ مِثلُها علىٰ المُبتَدأ علىٰ الحصرِ إلا لِيئؤذِنَ ببُلوغ الغاية، وعليه كلامُ الحسن.

قوله: (مُستَعبراً): يُقال: استَعبَرَ بالبُكاء: بالغَ فيه. و «الأبواء»: موضعٌ بينَ مَكَّةَ والمدينة، وعندَه بلدٌ يُنسَبُ إليه. النهاية: «الأبواء - بفَتح الهمزةِ وسُكونِ الباء والمدّ - : جَبَلٌ بينَ مكَّة والمدنية، وعندَه بلدٌ يُنسَبُ إليه».

قوله: (وهذا أَصَحُّ؛ لأنَّ موتَ أبي طالبٍ كانَ قبلَ الهجرة، وهذا آخِرُ ما نزلَ بالمدينة):

<sup>(</sup>١) يُريد: أنَّ الزمخشريَّ أعرَبَ قولَه تعالىٰ: ﴿التَّنَيِبُونِ ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف، أي: «هُمُ التائبون»، ثم أتبَعَه بقوله: ﴿اَلْعَكِيدُونِ ٱلْمُحَدِدُونِ ...﴾ إلى آخر الآية، وكُلُّها أخبار، وهذه الأخبار مُعرَّفةٌ باللام، وفي ذلك إفادةُ الحصر كما سيُصَرِّح به.

.....

قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، إذ يجوزُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ مُستَغفِراً لأبي طالب إلى نُزولِها، والتشديدُ مَعَ الكُفَّارِ إنها ظَهَرَ في هذهِ السُّورة.

وقلت: هذا هو الحق، والروايةُ الأولى \_ وهيَ أن تكونَ نازلةً في أبي طالب \_ هيَ الصحيحة، لِهَا روينا عن البخاريِّ ومُسلِم والنَّسائيِّ (١) عن المُسيّبِ بنِ حَزْن: ليَّا حَضَرْت أبا طالبِ الوفاةُ، جاءه رسولُ الله ﷺ، قال: «أيْ عَمُّ، قُل: لا إلله إلا الله، كلمة أحاجُّ لكَ بها عندَ الله الله الله وله: قال أبو طالبِ آخَرَ ما كَلَّمَهم: أنا على مِلَّةِ عبدِ المُطَّلِب، وأبى أن يقول: لا إلله إلا الله، فقال رسولُ الله ﷺ: «لأستَغفِرَنَّ لكَ ما لم أُنهَ عنك»، فنزلت: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّيِ لللَّهِ اللهُ اللهُ عَلَيْ وَلَوْ كَانُواْ أُولِي قُرُنَ ﴾ الآية (٢).

وأما حديثُ أُمِّه: فرويناه عن مُسلِم وأحمدَ بنِ حنبلٍ وأبي داودَ وابنِ ماجَهْ والنَّسائيِّ (٣) عن أبي هُريرة: أتىٰ رسولُ الله ﷺ: «استأذنتُ أن أزورَ قَبرَها فأذِنَ لي، فرُورُوا القُبور، فإنها تُذكِّرُ الموت».

وأما قولُ المُصنِّف: «سألَ أيُّ أبويه أحدَثُ به عَهْداً» لا وَجْهَ له، ولا جاءتِ الرواية به؛

<sup>(</sup>١) البخاري (٣٨٨٤) و(٤٧٧٦) و(٤٧٧١) و(١٦٨١)، ومسلم (٢٤)، والنسائي (٢٠٣٥).

<sup>(</sup>٢) وفي أكثر الروايات زيادةُ نزولِ آيةِ أخرىٰ في هذه القِصَّة، وهيٰ قولُه تعالىٰ: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾.

قال الإمامُ الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله تعالى في «فتح الباري» (٧: ١٩٥): «أما نُزولُ هذه الآيةِ الثانيةِ فواضحٌ في قِصَّةِ أبي طالب، وأما نُزولُ التي قبلها ففيه نَظَر، ويَظهَرُ أن المُرادَ أنَّ الآيةَ المُتعلَّقةَ بالاستغفار نزلت بعدَ أبي طالب بمُدَّة، وهي عامَّةٌ في حَقِّه وفي حَقِّ غيره، ويُوضِّحُ ذلك ما سيأتي في التفسير [أي: عند البخاري برقم (٤٧٧٢)] بلفظ: «فانزلَ اللهُ بعدَ ذلك: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَذِينَ مَامَنُوا ﴾ الآية، وأنزل في أبي طالب: ﴿ إِنَّكَ لاَ تَهْرِى مَنْ أَخْبَبْتَ ﴾، ولأحمد [ في «مسنده» (٩٦١٠) و (٩٦٨٧)] من طريق أبي حازم عن أبي هُريرة - في قِصَّةِ أبي طالب - قال: «فانزل الله: ﴿ إِنَّكَ لاَ تَهْدِى مَنْ أَخْبَبْتَ ﴾». قلت: وبه يظهرُ أنَّ ما تَعَقَّبَ به المؤلِّفُ الزنخشريَّ رحهها الله تعالى لا يُسَلَّمُ له.

<sup>(</sup>٣) مسلم (٩٧٦)، وأحمد (٩٦٨٨)، وأبو داود (٣٢٣٤)، وابن ماجه (١٥٧٢)، والنسائي (٢٠٣٤).

وقيل: استَغفَرَ لأبيه. وقيل: قال المُسلِمون: ما يَمنَعُنا أَن نَستَغفِرَ لآبائِنا وذوي قَرابَتِنا، وقد استَغفَرَ إبراهيمُ لأبيه، وهذا مُحُمَّدٌ يَستَغفِرُ لِعَمِّه.

﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﴾: ما صَحَّ له الاستِغفارُ في حُكمِ الله وحِكمتِه، ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ أَنَّهُمُ أَصْحَنَ ٱلْجَحِيمِ ﴾ لأنهم ماتوا على الشِّرْك.

[﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَ آ إِيَّاهُ فَلَمَّا لَبَيْنَ لَهُ وَ أَنَّهُ عَدُوُّ لِلَهِ تَبَرَّأُ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَهِيمَ لَأَوَّهُ حَلِيمٌ ﴾ ١١٤]

قرأ طلحة: «وما استَغفَرَ إبراهيمُ لأبيه»، وعنه: «وما يَستَغفِرُ إبراهيم»، على حِكايةِ الحالِ الماضية، ﴿ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيّاهُ ﴾ أي: وَعَدَها إبراهيمُ أباه، وهو قوله: ﴿ لَأَسَّتَغْفِرَنَّ لَكَ ﴾ [المتحنة: ٤]، ويَدُلُّ عليه قِراءةُ الحسنِ وحَّادٍ الراوية: «وَعَدَها أباه».

فإن قلت: كيفَ خَفِيَ على إبراهيمَ أنَّ الاستِغفارَ للكافر غيرُ جائز، حتى وَعَدَه؟ قلت: يجوزُ أن يُظنَّ أنه ما دامَ يُرجَى منه الإيهان، جاز الاستِغفارُ له، على أنَّ امتِناعَ جوازِ الاستِغفارِ للكافرِ إنها عُلِمَ بالوَحْي، لأنَّ العقلَ يُجوِّزُ أن يَغفِرَ اللهُ للكافر، ألا ترى إلى قولِه عليه السَّلامُ لِعَمِّه: «لأستَغفِرَنَّ لكَ ما لم أُنهَ»، وعن الحسن: قيلَ لرسولِ الله عَلَيْة: إنَّ فُلاناً يَستَغفِرُ لآبائه المُشركين، فقال: «ونحنُ نَستَغفِرُ لهم»، فنزلت. وعن عليٍّ رضي اللهُ عنه: رأيتُ رجلاً يَستَغفِرُ لأبويه، وهما مُشركان، فقلت له، فقال: أليسَ قد استَغفَرَ إبراهيمُ؟

للعِلم بأنه صَلَواتُ الله عليه وُلِدَ وأبوه لم يكن حياً، قال ابنُ الجوزيِّ في كتابِ «الوفا»: «وُلِدَ عبدُ الله لأربع وعشرينَ سنةً مَضَتْ مِن مُلكِ كِسرى، ثم تَزَوَّجَت به آمنة، فلمَّا حَمَلَتْ برسول الله ﷺ، ولا يَصِحُّ ذلك. برسول الله ﷺ، ولا يَصِحُّ ذلك. وكانَ رسولُ الله ﷺ، ولا يَصِحُّ ذلك. وكانَ رسولُ الله ﷺ مَعَ أُمِّه آمِنة، فلمَّا بلغَ سِتَّ سِنينَ خَرَجَتْ إلى أخوالها بني عَدِيِّ بنِ النَّجَار بالمدينة تَزورُهُم، ثم رَجَعَتْ به إلى مكَّة، فلمَّا كانوا بالأبواء تُوفِيت أمُّه، فقبرُها هناك».

قوله: (وعن عليِّ رضيَ اللهُ عنه: رأيتُ رجلاً يَستَغفِرُ لأبويه) الحديث: رواه الترمذيُّ والنَّسائيُّ(١)، وفي آخره: «فذكرتُ ذلك لرسولِ الله ﷺ، فنزلت الآية».

<sup>(</sup>۱) الترمذي (۲۰۳۱)، والنسائي (۲۰۳٦).

فإن قلتَ: فها معنى قوله: ﴿فَلَمَّا نَبَيْنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوُّ لِلَّهِ تَبَرَّأُ مِنْهُ ﴾؟ قلتُ: معناه: فلَّا تَبيَّنَ له مِن جِهةِ الوَحْي أنه لن يُؤمِن، وأنه يموتُ كافراً، وانقَطَعَ رجاؤُه عنه، قَطَعَ استِغفارَه، فهو كقوله: ﴿مِنْ بَعْدِمَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَنْ لُلْمُ الْمُحَدِيدِ ﴾ [التوبة: ١١٣].

﴿ أَوَّدُ ﴾ فَعَالَ ؛ مِن: أَوَّهَ، كـ « لآَّل » مِنَ اللَّوْلُو، وهو الذي يُكثِرُ التَأوُّه، ومعناه: أنه لِفَرْطِ ترحُّمِه ورِقَّتِهِ وحِلمِه كان يَتَعطَّفُ علىٰ أبيه الكافِرِ ويَستَغفِرُ له، مع شَكاسَتِهِ عليه، وقولِه: ﴿ لَأَرْجُمُنَك ﴾ [مريم: ٤٦].

قوله: (فها معنى قوله: ﴿فَلَمَّا لَبَيَّنَ ﴾؟): وَجْهُ السُّؤال: لم يَزَلْ أبو إبراهيمَ كافِراً، والكافِرُ عَدُوُّ الله، فكيفَ قيل: ﴿فَلَمَّا لَبَيَّنَ ﴾، كأنه كانَ خفياً كُفرُه؟ وأجاب: أنه ما كانَ كُفرُه خفياً (١)، بل كانَ يُرجَىٰ منه الإيهان، فلها تَبيَّنَ له مِن جِهةِ الوَحْي أنه يموتُ كافراً انقَطَعَ رجاؤُه.

قوله: (﴿أَوَّهُ ﴾ فَعَالَ؛ مِن: أَوَّهَ): قال الحريريُّ في «دُرَّةِ الغَوَّاص»: «يقولونَ في التأوُّه: أوَّه، والأفصَحُ أَن يُقال: أَوْهِ، بكسرِ الهاءِ وضَمِّها وفَتحِها، والكسرُ أغلَبُ، وعليه قولُ الشاعر: فَا وَهُ لَا يُعْدِ] (٢) أرضِ بيننا وسهاءِ فَا وَمِن [بُعْدِ] (٢) أرضِ بيننا وسهاءِ

وقد شَدَّدَ بعضُهم الواو، فقال: أَوِّهُ، ومنهم مَنْ حَذَفَ الهاء وكَسَرَ الواو، فقال: أَوِّ، وتصريفُ الفِعلِ منها: أَوَّهَ وتأوَّه، المَصدَر: الآهة، ومنه قولُ مُثقَّبِ العَبْديّ:

إذا ما قُمتُ أرحَلُها بليلٍ تأوَّهَ آهَةَ الرجلِ الحزينِ (٣)

<sup>(</sup>١) قوله: «خفياً كفره، وأجاب أنه ما كان كفرُه خفياً»، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) قوله: «بُعْد» سقط من الأصول الخطية، وأثبتُه من «درة الغواص»، وكذا هو في «الصحاح» للجوهري، مادة (أوه)، و «لسان العرب» لابن منظور، مادة (أوه).

<sup>(</sup>٣) «ديوان الـمُثقَّب» ص١٩٤، وانظر: «المُفضَّليات» ص٢٩١، و«مجمع الأمثال» للميداني (١: ٤٧)، و «الصحاح» للجوهري، مادة (رحل) و(أوه)، و «لسان العرب» لابن منظور، مادة (رحل) و(أوه).

[﴿ وَمَا كَانَ ٱللّهُ لِيُضِلَ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَنهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ إِنَّ ٱللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيدٌ \* إِنَّ ٱللّهَ لَهُ، مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يُحِيء وَيُمِيتُ وَمَا لَكُمْ مِّن دُونِ اللّهِ مِن وَلِيّ وَلَانَصِيرٍ ﴾ ١١٥-١١٦]

يعني: ما أمَرَ اللهُ باتّقائهِ واجتِنابِه \_ كالاستِغفارِ للمُشركينَ وغيره مما نهى عنه، وتَبيّنَ أنه محظور \_ لا يُؤاخِذُ به عِبادَه الذينَ هَدَاهُم للإسلام، ولا يُسَمّيهم ضُلّالاً، .....

وفَسَّرَ بعضُهم «الأوَّاه» بأنه: الذي يَتأوَّهُ مِنَ الذُّنوب، وقيل: المُتضَرِّعُ في الدُّعاء»(١).

وقيل: لآَل (٢): فَعَال، كضَرَّاب، ولُؤلُؤ: رُباعيٌّ مِثلُ: بُرثُن، والرُّباعيُّ لا يُؤخَذُ منه فَعَال، لأنه يعودُ إلى الحذف، فتصيرُ هادِماً، وأنتَ تقصِدُ البناء، ف (لآَّل» وُضِعَ مِن تركيب (لأَل»، لِمَنْ يُلابِسُ اللُّؤلُؤ ويَبيعُه، كالسَّمَّانِ والعَوَّاج (٣)، قال الفَرَّاء: سمعتُ العربَ تقولُ لِصاحِبِ اللُّؤلؤة: لآَّل، مِثل: لعَّال، والقياسُ: لاَّء، مِثل: لعَّاع. نَقَلَه الجوهري (٤).

قوله: (ما أَمَرَ اللهُ باتِّقائِه): تفسيرٌ لقوله: ﴿يُبَيِّنَ لَهُم مَّايَتَّقُونَ﴾، و﴿مَّا﴾ موصولة، وكذا في «ما أَمَرَ اللهُ» موصولة، و«مِن» في «مما نهى عنه» بيانٌ لـ «غيره»، والخبرُ «لا يُؤاخِذُ به»، وفي هذا التقرير بيانٌ لاتصالِ هذهِ الآيةِ بها قبلَها.

قوله: (ولا يُسَمِّيهِم ضُلَّالاً): قيل: فيه إيهاءٌ إلى مَذَهَبه، وقال الواحدي: «وما كانَ اللهُ ليُوقِعَ الضَّلالةَ في قلوبهم» (٥).

<sup>(</sup>١) «درة الغواص» للحريري ص١٨٠.

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «لأن»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب.

<sup>(</sup>٣) الأول: مَنْ يبيعُ السَّمْن، والثاني: مَنْ يبيعُ العاج.

<sup>(</sup>٤) ووهَّمه الفيروزَآبادي في «القاموس»، مادة (لؤلؤ)، في أنَّ القياسَ ما ذكر، فقال: «بائعُه: لأَّل ولاَّء ولألاء، والقياسُ: لؤلؤيُّ، لا لاَّء ولا لاَّل، ووَهِمَ الجوهري»، يعني: أنَّ «لاَّء» و«لاَّل» مستعملتان في كلام العرب، لكنهما علىٰ خِلافِ القياس. وانظر التفصيل في شرحه «تاج العروس» للزبيدي.

وتُرسَمُ الكلمةُ في بعض المعاجم «لأَّال»، و«لأأل»، ولعلَّهما أوجَهُ لئلا تجتمع الشدّة والمدّة.

<sup>(</sup>٥) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٢٩).

ولا يَخذُهُم، إلا إذا أقدَمُوا عليه بعدَ بيانِ حَظْرِهِ عليهم، وعِلمِهم بأنه واجبُ الاتِّقَاءِ والاجتِناب، وأما قبلَ العِلمِ والبيانِ فلا سبيلَ عليهم، كما لا يُؤاخَذُونَ بشُـرْبِ الخمر، ولا ببَيْع الصاع بالصاعَينِ قبلَ التحريم.

وهذا بيانٌ لِعُذْرِ مَنْ خافَ المُؤاخَذةَ بالاستِغفارِ للمُشركينَ قبلَ وُرُودِ النهي عنه.

وفي هذهِ الآيةِ شديدةٌ ما ينبغي أن يُغفَل عنها، وهي أنَّ المَهْدِيَّ للإسلام إذا أقدَمَ علىٰ بعضِ محظوراتِ الله داخِلُ في حُكْمِ الإضلال،

وقلت: بل الحقُّ ما ذكرَه المُصنِّف؛ لأنَّ الآياتِ الثلاثَ المُصَدَّرةَ بقوله: ﴿ مَا كَانَ ﴾ في نظام واحد، وهو في الآيةِ الأولى والثانيةِ بمعنى: لا ينبغي، المعنى: لا يَصِحُّ ولا يَستقيمُ مِنَ المُومنينَ أن يَستَغفِرُ واللمُشركينَ مِنْ بعدِ ما بَيَّنَ اللهُ تعالىٰ لهم أنهم مِن أصحابِ النار، وكذلكَ المؤمنينَ أن يَستقيمُ مِن لطفِ الباري وأفضالِهِ أن يَذُمَّ المؤمنينَ ويُؤاخِذَهم ويُسمِّيهِم ضُلَّالاً حتى يُبيِّن لم ما يتقون، وهو أنّ الاستغفارَ على مَن ماتَ مُشركاً غيرُ جائز، فإذا بيَّن لهم ذلك فلم يتركوا الاستغفار فحينئذِ يُسمِّيهم ضُلَّلاً ويَذُمُّهم (١)، ثمَّ أوقَعَ حالَ الخليلِ عليه السَّلامُ بينَ الآيتينِ مُستَظرِداً مُؤكِّداً كالاعتِراض، ويُؤيِّدُه كلامُ القاضي: ﴿ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِلّ قَوْمًا ﴾ أي: ليسمِّهم ضُلَّالاً ويُؤيِّدُه كلامُ القاضي: ﴿ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِلّ قَوْمًا ﴾ أي: ليسمِّم ضُلَّالاً ويُؤاخِذَهم (٢).

قوله: (كما لا يُؤاخَذُونَ بشُرْبِ الخمر، ولا ببَيْع الصاع بالصاعَين): يعني: الاستغفارُ لآباءِ المُشرِكينَ مِن قَبيلِ هاتينِ المَعصِيتَين؛ في أنَّ العقلَ يُجوِّزُ ذلك قبلَ ورودِ الشَّرْع.

قوله: (وفي هذه الآية شديدة): أي: خَصْلةٌ أو بَليَّةٌ أو قارعةٌ أو داهية، حَذَفَ الموصوف، كَا حُذِفَ الصَّلةُ في قولهِم: «جاءَ بعدَ اللَّتَيَّا والتي» (٣)؛ لِشِدَّةِ الأمرِ وفظاعته.

<sup>(</sup>١) من قوله: «حتى يبين لهم ما يتقون، وهو أن الاستغفار» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٦).

<sup>(</sup>٣) اللَّتَيَّا واللُّتَيَّا: تصغير «التي»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (لتا)، والتصغيرُ هنا للتعظيم، قال اللَّداني في «مجمع الأمثال» (١: ١٦٤): «يُكنَىٰ بها عن الشَّدَّة، واللَّتَيَّا: تصغيرُ «التي»، وهي عبارةٌ عن عن الداهيةِ المُتناهية، كما قالوا: الدُّهَيم واللَّهيم ...، وكُلُّ هذا تصغيرٌ يُرادُ به التكبير، والتي: عبارةٌ عن عن الداهيةِ المُتناهية، كما قالوا: الدُّهيم واللَّهيم ...،

والْمُرادُ بِ ﴿مَّايَتَقُونَ ﴾: ما يجبُ اتِّقَاؤُه للنهي، فأما ما يُعلَمُ بالعقل - كالصِّدْقِ في الخبر، ورَدِّ الوديعة - : فغيرُ موقوفٍ على التوقيف.

[﴿ لَقَد تَابَ اللّهُ عَلَى ٱلنَّبِي وَٱلْمُهَاجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْفُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَيَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقِ مِنْ لَهُدُ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ, بِهِمْ رَءُونُ تَجِيمٌ ﴾ 11٧]

﴿ لَقَد تَابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّهِي ﴾ كقوله: ﴿ لِيَغَفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخَرَ ﴾ [الفتح: ٢]، وقولِه: ﴿ وَٱلسَّتَغْفِرُ لِذَنْبِكَ ﴾ [غافر: ٥٥، محمد: ١٩]، .....

قوله: (وأما ما يُعلَمُ بالعقل): ففيه الخِلافُ المشهور (٢)، الانتصاف: «قاعدةُ الحسنِ والقُبحِ تَقتَضي أنَّ العقلَ حاكم، والشَّرْعَ كاشِفٌ لَمَا غَمُضَ، وقد تَقَدَّمَ بُطلانُها» (٣).

قوله: (﴿ نَاكِ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّهِيِّ ﴾ كقولِه: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾): وبيانُ وَجْهِ تشبيهِ الآيتَين ما

الداهية التي لم تبلغ تلك النهاية، وهما عَلَمانِ للدَّاهية، ولهذا استَغنيا عن الصِّلَة»، وقال في موضع آخر
 (١: ٩٢): «هما الدَّاهيةُ الكبيرةُ والصَّغيرة، كَنَىٰ عن الكبيرةِ بلفظِ التصغير؛ تشبيهاً بالحية، فإنها إذا كَثُرُ سَمُّها صَغُرَتْ، لأنَّ السُّمَّ يأكلُ جَسَدَها».

<sup>(</sup>١) قال المُؤلِّفُ العلامةُ الطيبيُّ رحمه اللهُ تعالىٰ في «التبيان في البيان» ص٣٢٢: «الإدماج: هو أن يُضمَّنَ كلامٌ سِيقَ لِوَصْفِ وَصْفاً آخر، كقوله تعالىٰ: ﴿وَحَمَّلُهُ، وَفِصَالُهُ، ثَلَتْتُونَ شَهْرًا﴾ [الاحقاف: ١٥]، سِيقَت لإثباتِ مِنَّةِ الوالدةِ علىٰ الوالد، وفيها أنَّ أقلَّ مُدَّةِ الحمل ستةُ أشهر، ويُسمَّىٰ هذا النوعُ في أصول الحنفية بإشارة النص».

وسيتَعَرَّضُ المُؤلِّفُ للإدماج بشيءٍ مِنَ التوضيحِ والتمثيل في تفسير الآية ٣٥ من سورة يونس ص٤٨٣. (٢) أي: بين أهل السُّنَّة والمعتزلة.

<sup>(</sup>٣) «الانتصاف» لابن المُنتر (٢: ٢١٧) بحاشية «الكشاف».

وهو بَعْثُ للمُؤمنينَ على التوبة، وأنه ما مِن مُؤمِنِ إلا وهو مُحتاجٌ إلى التوبةِ والاستِغفار، حتى النّبيُّ والمُهاجِرونَ والأنصار، وإبانةٌ لِفَصْلِ التوبةِ ومِقدارِها عندَ الله، وأنَّ صِفةَ التَّوَابينَ الأوَّابين صِفةُ الأنبياء، كما وَصَفَهم بالصَّالحينَ لِيُظهِرَ فَضِيلةَ الصَّلاح.

وقيل: معناه: تابَ اللهُ عليه مِن إذنِهِ للمُنافقين في التخلُّ فِ عنه، كقوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ ﴾ [التوبة: ٤٣].

﴿ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسَرَةِ ﴾: في وقتِها، والساعةُ مُستَعملةٌ في معنى الزمانِ المُطلَق، كما استُعمِلَتِ الغَداةُ والعَشِيَّةُ واليوم:

## غَدَاةَ طَفَتْ عَلْماءِ بكرُ بنُ وائِـلِ

قال: «وهو بَعْثُ للمُؤمنينَ على التوبة» على سبيلِ التعريض، وذلك أنه صَلَواتُ الله عليه ممَّن يَستَغني عن التوبة، فوصف بها ليكونَ بَعْثاً للمُؤمنينَ على التوبة، «وإبانةً لفَضْلِ التوبة» على طريقة قوله تعالى: ﴿ اللَّذِينَ يَعِلُونَ الْعَرْشُ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَيّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُوْمِنُونَ بِهِ ﴾ [غافر: ٧]، طريقة قوله تعالى: ﴿ اللَّذِينَ يَعِلُونَ الْعَرْشُ وَمَنْ حَوْلَهُ الْكِيانُ لِشَرَفِهِ والترغيبِ فيه، وإليه الإشارةُ وحَمَلةُ العَرْشِ ليسوا ممَّن لا يُؤمنون، لكنْ ذُكِرَ الإيانُ لِشَرَفِهِ والترغيبِ فيه، وإليه الإشارةُ بقوله: «وأنَّ صفة الأوَّابِينَ صفة الأنبياء»، والذي يَدُلُّ على أنَّ ﴿ قَابَ اللهُ ﴾ لمُجرَّدِ الوَصْفِ عَطفُ قولِه: «وقيل: معناه: تابَ اللهُ [عليه] (١) من إذنِهِ للمُنافِقين» على هذا الوجه، لأنه بإزاءِ ما الأَوْلىٰ عَدَمُه.

قوله: (وأنه ما مِن مُؤمِنٍ إلا وهو مُحتاج): عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «وهو بَعْث»، كها أنَّ قوله: «وأنَّ صِفةَ التوَّابين» عطفٌ علىٰ قوله: «وإبانةٌ لفَضْلِ التوبة» كذلك.

قوله: (غَدَاةَ طَفَتْ عَلْماءِ بَكْرُ بنُ وائلِ): تمامُه:

وعَاجَتْ صُدُورُ الخيلِ شَطْرَ تميمِ (٢)

<sup>(</sup>١) لفظة «عليه» ليست في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «الكشاف».

<sup>(</sup>٢) البيتُ لقَطَري بن الفُجاءة أحد الخوارج، كما في «الكامل» للمُبرِّد (٣: ٢١٥)، إلا أنه ذكره بلفظ: «وعُجْنا صُدورَ الخيلِ نحوَ تميم»، والمعنى واحد.

## عَـشِيَّةَ قارَعْنا جُـذَامَ وحِيَـرا إذا جاء يوماً وارِثي يَبتَغي الغِنىٰ

والعُسْرة: حالهُم في غَزْوةِ تبوك، ......

يقول: إنهم عَلَوا في المنزلةِ والغَلَبةِ على العَدُو. «عاج»: أي: مال، والعَوْج: عَطفُ رأسِ البعير بالزِّمَام، «شَطْرَ تميم»: نحوَهم، طفا العُودُ على الماء؛ أي: جَرَىٰ، «عَلْماء»: أصلُه: على الماء، والقياسُ الإدغامُ لاجتماعِ المُتجانِسَين، فلمَّا شُكِّنَ الثاني شُكوناً لازماً لم يتأتّ فيه الإدغام، لأنه عَكسُ ما يُوجِبُه، وهو سكونُ الأوَّلِ وتحرُّكُ الثاني، والتخفيفُ مطلوب، فعَدَلُوا إلىٰ الحذف، كما في: مَسَّت وظَلَّت.

قوله: (عَشِيَّةَ قارَعْنا جُذامَ وحِميَرا): وصَدرُه: وكُنَّا حَسِبْنا كُلَّ بيضاءَ شَحْمةً (١)

قال الأصمعي: في الأمثال: «ما كُلُّ بيضاءَ شَحْمة، ولا سوداءَ تمرة»(٢)، أي: ليسَ كُلُّ ما يُشبِهُ شيئاً ذلكَ الشيء، و «جُذَام»: أبو القَبيلة. يقول: لــَّا التَقَيْنا جُذامَ وحِميَـرَ ظَنَنَّا أَنَّ سَبيلَهم سَبيلُ سائرِ الناس، وأنـَّا سنَغلِبُهم، فوَجَدْناهم بخِلافِ ذلك.

> قوله: (إذا جاءَ يَوماً<sup>٣)</sup> وارثي يَبتَغي الغِنىٰ): عَجُزُه: يَجِدْ جُمْعَ كَفِّ غيرَ مَلْءٍ ولا صِفْرِ<sup>(٤)</sup>

وهو من شواهد «المُفصَّل» للزمخشري ص٥٠٥ \_ وهو آخرُ شاهدٍ فيه\_باللفظِ الذي ذكرَه المؤلِّف.

<sup>(</sup>١) البيتُ لزُفَرَ بنِ الحارث، كما في «الحماسة» لأبي تمام ص٢٧، إلا أنه فيه: «لياليَ لاقَيْنا جُذامَ وحِميَرا»، والمعنىٰ واحد.

<sup>(</sup>٢) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٢٨١-٢٨٢).

<sup>(</sup>٣) لفظة «يوماً» تحرَّفت في (ح) إلى: «يرعيٰ»، وسقطت من (ف)، وأثبتُها من (ط).

<sup>(</sup>٤) البيت لحاتم الطائي، كما في «الحماسة» لأبي تمام، وهو في «ديوانه» ص٢٠.

كانوا في عُسْرةٍ مِنَ الظَّهْر؛ يَعتَقِبُ العَشَرةُ على بعيرِ واحد، وفي عُسْرةٍ مِنَ الزَّاد؛ تَزَوَّدُوا التَّمْرَ المُكوَّد، والشَّعيرَ المُسَوَّس، والإهالةَ الزَّنِخَة، وبلغت بهم الشِّدَّةُ أنِ اقتسَمَ التمرةَ اثنان، وربها مَصَّها الجهاعة، ليشربوا عليها الماء، وفي عُسْرةٍ مِنَ الماء؛ حتى نَحَرُوا الإبلَ واعتَصَرُوا فَرُوثَها، وفي شِدَّةِ زمان؛ مِن حَمَارةِ القَيْظ، ومِنَ الحَدْبِ والقَحْطِ والضِّيقةِ الشَّديدة.

﴿ كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقِ مِنْهُمْ فَ عِن الثباتِ على الإيمان، أو عن اتباعِ الرسولِ في تلكَ الغَزْوةِ والخروجِ معه، وفي ﴿كَادَ ﴾ ضميرُ الشأن، وشَبَّهَهُ سِيبَوَيهِ بقولهِم: ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَه.

يُقال: أعطيتُ فُلاناً جُمْعَ كَفّ، أي: مَلْءَ كَفّ، وضَربتُه بجُمْع كَفِّي، والصِّفْر: الخالي، يقول: إذا جاء وارثي يبتغي الميراث يجدُ مِن تَرِكَتي ما هو غيرُ كثير ولا قليل؛ فرسٌ ضامِر، وسَيفٌ صارِم، ورُمْحٌ خَطِّيّ<sup>(1)</sup>.

قوله: (في عُسْرة مِنَ الظَّهْر)، النهاية: «الظَّهْر: الإبل يُحمَلُ عليها ويُركَب».

قوله: (التمرُ المُدوَّد): قال الحريري: «يقولون: باقلاءُ مُدوَّد، وطعامٌ مُسوَّس، ومتاعٌ مُقارَب، ورجلٌ مُوَسوَس، فيَفتَحُونَ ما قبلَ الحرفِ الأخيرِ مِن كُلِّ كلمة، والصوابُ كَسْرُه، ويُقالُ في الفِعلِ مِنَ «المُدوَّد»: قد دادَ وأدادَ ودَوَّدَ ودَيَّد».

قوله: (والإهالةَ الزَّنِخة)، النهاية: «الإهالة: كُلُّ شيءٍ مِنَ الأدهانِ يُؤتَدَمُ به، وقيل: هي ما أُذيبَ مِنَ الأَليَةِ والشَّحْم»، و«الزَّنِخَة: المُتغيِّرةُ الرائحة، ويقال: سَنِخة، بالسين».

قوله: (مِن مَمَارَّةِ القَيْظ)، الجوهري: «حَمَارَّةُ القَيْظ\_بتشديدِ الراء\_: حَرُّه» (٢٠).

قوله: (ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثلَه) أي: ليسَ الشأنُ خَلَقَ اللهُ مِثلَه.

وشَطرُه الأول في «الحماسة»: «متىٰ ما يَجِئ يوماً إلىٰ المالِ وارثي»، وفي «ديوان حاتم»: «متىٰ يأتِ يوماً وارثي يبتغي الغِنىٰ».

<sup>(</sup>١) الخَطّ: أرضٌ تُنسَبُ إليها الرماح، وهي من بلاد عُمَان. انظر: «لسان العرب»، مادة (خطط).

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «آخره»، والمُثبَت من (ط) و (ف)، وفي «الصِّحاح»: «شِدَّة حَرِّه».

وقُرِئ: ﴿يَزِيغُ ﴾ بالياء، وفي قِراءةِ عبدِ الله: «مِن بَعْدِ ما زَاغَتْ قُلُوبُ فريقٍ منهم»، يُريدُ المُتخلِّفينَ مِنَ المُؤمنين، كأبي لُبابةَ وأمثالِه، ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمَ ﴾ تكريرٌ للتوكيد، ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للفريق، تاب عليهم لكيدودتهم.

﴿ اَلثَّلَاتَةِ ﴾: كعبُ بنُ مالك، ومَرَارةُ بنُ الربيع، وهِلالُ بنُ أمية، ومعنى ﴿ خُلِقُوا ﴾ خُلِفُوا عن الغَزْو، وقيل: عن أبي لُبابة وأصحابِهِ حيثُ تِيبَ عليهم بعدَهم، وقُرِئ: «خَلَفُوا»؛ أي: خَلَفُوا الغازِينَ بالمدينة، أو فَسَدُوا؛ مِنَ الخالِفةِ ......

قوله: (وقُرِئ: ﴿يَزِيغُ ﴾ بالياء): حمزةُ وحَفْص، والباقون: بالتاءِ الفَوْقانية(١).

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للفريق): عطفٌ على قوله: (﴿ ثُمَّةَ تَابَ عَلَيْهِمُ ﴾ تكريرٌ للتوكيد» مِن حيثُ المعنى، يعني: إذا كانَ قولُه: ﴿ تَابَ عَلَيْهِمُ ﴾ تكريراً كانَ الضميرُ للنَّبِيُ ﷺ والمُهاجِرينَ والأنصارِ رضوانُ الله عليهم كها سَبَق، وإذا لم يكن تكريراً كانَ ذلكَ الضميرُ للفريقِ المذكورِ في قوله: ﴿ كَا دَيْزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقِ مِنْهُمُ \* ﴾ لصُدُورِ الكَيْدودةِ منهم.

قوله: (أو فَسَدُوا، مِنَ الخالِفة)، النهاية: «وفي حديثِ أبي بكر رضيَ اللهُ عنه: «جاءه أعرابيٌّ فقال له: أنتَ خَليفةُ رسولِ الله ﷺ؛ فقال: لا، فقال: فها أنت؟ فقال: أنا الخالِفةُ بعدَه»، الخليفة: مَنْ يقومُ مَقامَ الذاهِبِ ويَسُدُّ مَسَدَّه، والهاءُ فيه للمُبالغة، وجمعُه الخلفاء على معنى التذكير، لا على اللفظ، مِثل: ظَريف وظُرَفاء، ويُجمَعُ على اللفظ: خلائف، كظريفة وظرائِف. وأما الخالفة: فهو الذي لا غَناءَ عندَه ولا خيرَ فيه. وإنها قالَ ذلكَ تواضعاً وهَضْماً مِن نفسِه حينَ قال له: أنتَ خَليفةُ رسولِ الله ﷺ».

<sup>(</sup>١) انظر: «التيسير» ص١٢٠، و «حجة القراءات» ص٣٢٥.

وخُلُوفِ الفم. وقرأ جَعفَرٌ الصَّادِقُ رضيَ اللهُ عنه: «خَالَفُوا»، وقرأ الأعمش: «وعلىٰ الثلاثة المُخَلَّفين».

﴿ بِمَا رَحُبَتَ ﴾: برُحْبِها، أي: مَعَ سَعَتِها، وهو مَثُلُّ للحَيْرةِ في أمرِهِم، كأنهم لا يجدونَ فيها مكاناً يَقِرُّونَ فيه قَلَقاً وجَزَعاً مما هم فيه، ﴿ وَضَاقَتَ عَلَيْهِم آنفُسُهُم ﴾ أي: قُلُوبُهم، لا يَسَعُها أُنسُ ولا سُرُور؛ لأنها خَرَجَتْ مِن فَرْطِ الوَحْشةِ والغَمّ، ﴿ وَظَنُّواً ﴾: وعَلِمُوا ﴿ أَن لَا مَلْجَ أَمِن ﴾ سَخَطِ ﴿ اللّهِ إِلّا ﴾ إلى استغفاره، ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِم لِيتُوبُوا ﴾: ثم رَجَعَ عليهم بالقبُولِ والرحمةِ كَرَّةً بعدَ أُخرى، ليستقيمُوا على تَوْبِتِهم ويَثبُتُوا، أو: ليتوبوا أيضاً فيها يُستَقبَلُ إن فَرَطَتْ منهم خطيئة، عِلماً منهم أنَّ الله توابُّ على مَنْ تاب، ولو عاد في اليوم مئة مَرَّة.

قوله: (وخُلُوفِ الفَم)، النهاية: «الخِلْفة \_ بالكسر \_: تَغَيُّرُ رِيح الفم، وأصلُها في النبات: أن يَنبُتَ الشيءُ بعدَ الشيء، لأنها رائحةٌ حديثةٌ بعدَ الرائحةِ الأولىٰ، يُقال: خَلَفَ فَمُهُ خِلْفةً وخُلُوفاً».

قوله: (﴿ أَنفُسُهُمْ مَ ﴾: أي: قُلوبُهم): أي: لا يجوزُ أن تُجرَىٰ الأنفُس ـ وهيَ الذَّوَات ـ على معناها الحقيقي، لأنَّ الضَّيقَ والسَّعَةَ لا يُستَعمَلانِ فيها، فتكونُ مجازاً عنِ القُلوب، لأنَّ النُّفُوسَ بها، كقوله: «الـمَرْءُ بأصغَرَيْه»، كما سبق في البقرة.

قوله: (ثمَّ رجعَ عليهم بالقَبُول): يعني: قولُه: ﴿ ثُمَّ قَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ تكريرٌ لقوله: ﴿ وَعَلَ النَّهَ عَلَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى النَّهِ عَلَى اللهُ عَلَى النَّهِ عَلَى اللهُ عَلَى النَّهِ عَلَى اللهُ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهُ عَلَيْهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَيْهُ عَلَى النَّهُ عَلَيْهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَيْهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَيْهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَيْهُ عَلَى النَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَيْهُ عَلَى النَّهُ عَلَيْهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَيْهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَيْهُ عَلَى النَّهُ عَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعُلِي الْعُلَى الْعُلَا عَلَى الْعُلِي الْعُلِي الْعُلَى الْعُلِي الْعُلَى الْعُلِي الْعُلَى الْعُلِي الْعُلَى الْعُلِي الْعُلِي الْعُلَى الْعُلِي الْعُلْمُ عَلَى الْعُلْمُ الْعُلِي الْعُلِي الْعُلْمُ عَلَى الْعُلِمُ الْعُلْمُ عَلَى الْعُلْمُ عَلَى الْعُلْمُ عَلَيْ الْعُلْمُ عَلَى الْعُلْمُ عَلَى الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ عَلَمُ الْ

قوله: (أو لِيَتوبوا أيضاً فيها يُستَقبَل): يعني: أنه تعالىٰ عامَلَهُم بقَبُولِ التَّوبةِ والرَّحْمةِ مَرَّةً

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «ثم تاب الله».

رُوِي أَنَّ ناساً مِنَ المُؤمنين تَخَلَّفُوا عن رسولِ الله ﷺ، منهم مَنْ بَدَاله وكره مكانه فَلَحِقَ به، عن الحسن: بلغني أنه كانَ لأحَدِهِم حائطٌ كانَ خيراً مِن مئة ألفِ دِرهَم فقال: يا حائطاه، ما خَلَفني إلا ظِلُّكَ وانتِظارُ ثَمَرِك، اذهَبْ فأنتَ في سبيل الله، ولم يَكُنْ لآخَرَ إلا أهلُه، فقال: يا أهلاه، ما بَطَّأني ولا خَلَّفني إلا الضَّنُ بكِ، لا جَرَمَ والله لأَكابِدَنَّ المَفَاوِزَ حتى ألحق برسول الله ﷺ، فركِبَ ولَحِقَ به، ولم يَكُنْ لآخَرَ إلا نفسُه، لا أهلَ ولا مال، فقال: يا نفس، ما خَلَّفني إلا حُبُّ الحياةِ لك،

بعدَ أخرى؛ ليَستَقيمُوا على التوبة، أو ليَستَجِدُّوها كُلَّما فَرَطَتْ منهم زَلَّة، لأنهم عَلِمُوا بالنُّصُوصِ الصحيحةِ أنَّ طريانَ<sup>(١)</sup> الخطيئةِ يَستَدعي تجدُّدَ التَّوبة، وإليه الإشارةُ بقوله: "عِلماً منهم أنَّ اللهَ توَّابٌ على مَنْ تاب، ولو عادَ في اليوم مِئةَ مَرَّة، واقتَبسَه مِن قولِهِ ﷺ: "ما أصرَّ مَنِ استَغفَر، ولو عادَ في اليوم سبعينَ مَرَّة» رُوي عن أبي بكر، وألحقه الصَّغاني إلى الحِسانِ في "كشف الحجاب" (٣).

قوله: (بَدَا له): أي: نَدِم، البَدَاء\_بالفَتْح والمَدّ\_: الندامة.

قوله: (إلا الضَّنُّ بكِ): إنها أنَّتَ «بك»؛ لأنَّ المُرادَ مِنَ الأهلِ المرأة، وإلا فالأهلُ يُذكَّرُ ويُؤنَّث.

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، ولم أقف على هذه اللفظة في «معاجم» اللغة مصدراً للفعل «طرأ»، إنها قالوا: «طَرَأَ يَطرَأُ طَرْءاً وطُرُوءاً، وقد يُترَكُ الهمزُ فيُقال: طَرَا يَطرُو طُرُّواً»، كها في «لسان العرب»، مادة (طرأ)، والله أعلم.

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود (١٥١٤)، والترمذي (٣٥٥٩) من حديث أبي بكر الصِّدِّيق رضيَ اللهُ عنه، وقال الترمذي: «ليسَ إسنادُه بالقوي».

<sup>(</sup>٣) يعني كتابَ «كشف الحجاب عن أحاديث الشهاب» للعلامة اللغوي المُحدِّث رضيِّ الدِّين الحسن بن عمد الصَّغَاني ويُقال: الصاغاني - الحنفي (٥٧٧ - ٢٥٠)، رتَّبَ فيه كتاب «مسند الشهاب» للقُضاعي علم الأبواب، ووضع علامة للصحيح والضعيف والمُرسَل. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٠٦٧)، و «الأعلام» للزركلي (٢: ٢١٤).

والله لأُكابِدَنَّ الشَّدائدَ حتى ألحقَ برسول الله ﷺ، فتأبَّطَ زادَه ولَحِقَ به، قال الحسن: كذلكَ ـ واللهِ ـ المؤمنُ يتوبُ مِن ذُنُوبِهِ ولا يُصِـرُّ عليها.

وعن أبي ذَرِّ الغِفاري: أنَّ بَعيرَه أبطاً به، فحَمَلَ مَتاعَه على ظَهْرِه، واتَّبَعَ أَثرَ رسولِ الله ﷺ لَمَّا رأى سَوَادَه: «كُنْ أبا ذر»، فقال الناس: هو ذاك، فقال: «رَحِمَ اللهُ أبا ذر، يمشي وَحْدَه، ويَمُوتُ وَحْدَه، ويُبعَثُ وَحْدَه».

قوله: (رَحِمَ اللهُ أَبا ذر، يمشي وحدَه، ويموتُ وحدَه، ويُبعَثُ وحدَه): أما مَشيُهُ وحدَه: فهذه المشية. وأما مَوتُهُ وحدَه: فإنه ماتَ بالرَّبَذةِ وحدَه، وسَبَبُه: أنه خَرَجَ بعدَ وفاةِ أبي بكرِ رضيَ اللهُ عنه إلى الشام، فلم يَزَلْ بها حتى ولي عثمانُ رضيَ اللهُ عنه، ثم استقدَمَه عثمانُ لِشَكُوى مُعاوية، وأسكَنه الرَّبَذة، فهاتَ بها.

وعن أُمِّ ذَرِّ روجِتِه قالت: ليَّا حَضَرَت أَبا ذَرِّ الوفاةُ بَكَيت، فقال لي: ما يُبكيك؟ فقلت: ما لي لا أبكي، وأنتَ بفَلاةٍ مِنَ الأرض، وليسَ عندي ثوبٌ يَسَعُكَ كفناً، ولا بُدَّ للقيام بجهازِك! قال: فأبشِري ولا تبكي، فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ لنفَرِ أنا فيهم: «لَيمُوتَنَّ مِنكُم رجلٌ بفَلاةٍ مِنَ الأرضِ يَشهَدُه عِصابةٌ مِنَ المؤمنين»(١)، وليسَ مِن أولئكَ النَّفَرِ أحدٌ إلا قد ماتَ في قومِهِ وجماعتِه، فأنا ذلكَ الرجل، والله ما كَذَبْتُ، فأبصِري الطريق، فبينا نحنُ كذلكَ إذا برجالٍ على رَوَاحِلِهم، قالوا: يا أمةَ الله، ما لك؟ قلت: امرُوُّ مِنَ المُسلِمين يموتُ فكفنُوه، فكَفَّنُوهُ وقاموا عليه ودَفَنُوهُ في نَفَرِ كُلُّهم يَمَانٍ (٢). هذا مُحتَصَرٌ مِن روايةِ ابنِ عبد البَرِّ في «الاستيعاب»(٣)، وليس فيه: «كُنْ أبا ذر»(٤).

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢١٣٧٣) و(٢١٤٦٧) بنحو القِصَّةِ المذكورة.

<sup>(</sup>٢) نسبة إلى بلاد اليمن.

<sup>(</sup>٣) (١: ٢١٣-٢١٣) بحاشية «الإصابة».

<sup>(</sup>٤) أخرج هذا اللفظ الحاكم في «المستدرك» (٣: ٥٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضيَ الله عنه.

وعن أبي خَيثَمة: أنه بَلَغَ بُستانه، وكانت له امرأةٌ حَسْناء، فَرَشَتْ له في الظِّل، وبَسَطَت له الحصير، وقَرَّبَتْ إليه الرُّطَبَ والماءَ البارد، فنَظَر، فقال: ظِلَّ ظَلِيل، ورُطَبٌ يانِع، وماءٌ بارد، وامرأةٌ حَسْناء، ورسولُ الله ﷺ في الضِّع والرِّيح، ما هذا بخير! فقام، فرَحَل ناقته، وأخذ سيفه ورُمحة، ومرَّ كالرِّيح، فمدَّ رسولُ الله ﷺ طَرْفَه إلى الطريق، فإذا براكبٍ يَزْهاهُ السَّرَاب، فقال: «كُنْ أبا خَيثَمة»، فكانَه، ففرح به رسولُ الله ﷺ، واستَغفَر له.

قوله: (في الضّعّ)، النهاية: «في حديثِ أبي خَيثَمةَ رضيَ اللهُ عنه: «يكونُ رسولُ الله ﷺ في الضّعّ والرّيح، وأنا في الظّلِ والتّنعُّم»، الضّعّ: ضوءُ الشمسِ إذا استَمكنَ مِنَ الأرض، وهو كالقَمْراءِ للقَمَر».

قوله: (يَزهاهُ السَّرَابِ)، الجوهري: «زَهَا السَّرابُ الشيءَ يَزهاه: إذا رفعه».

قوله: (فكانَه): أي: كان هو إياه، ومنه قولُه:

ومُعَذَّرٍ قالَ الجهالُ لِوَجْهِهِ كُنْ مَجَمَعاً للطيِّباتِ فكانَهُ (١)

الجوهري: «كُنتُكَ وكُنتُ إياك، كما تقول: ظَننتُكَ زيداً، وظَننتُ زيداً إياك، تَضَعُ المُنفَصِلَ فِي موضع المُتصِل في الكِنايةِ عن الاسم والخبر، لأنها مُنفَصِلانِ في الأصل، لأنها مُبتَدأ وخَبَر، قال أبو الأسود الدُّوَلي:

دَعِ الخمرَ يَسْرَبُها الغُواةُ فإنّني رأيتُ أخاها كافياً بمكانها(٢) في الخوها فَذَتْهُ أُمُّهُ بلبانِها في الآيكُنْهُ فإنّه وأنّه للبانِها

<sup>(</sup>١) البيتُ لأبي هلال العسكري، قال في «ديوان المعاني» (١: ٢٤٩): «وقلتُ أيضاً ولم أُسبَق إلى معناه ... ومُغنَّج قالَ الكمالُ لِوَجْهِمِ

وقال فيه أيضاً (٢: ٢٤): «وقلتُ في الهنةِ النادرةِ تحتَ ورقة البَنَفَسَج، ولم أسمع فيها من الشَّعْرِ العربيِّ شيئاً»، فذكره، إلا أنه قال: «لِـخَلْقِهِ» بدل «لوَجْهه».

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصول الخطية، أما في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (كون)، و «الزاهر في معاني كلمات الناس» لأبي بكر الأنباري (١: ٤٩٢): «جُزِياً لمكانها»، ولم يختلفوا في نِسبتِه إلى أبي الأسود الدُّوَلي.

ومنهم مَنْ بقي لم يَلحَقْ به، منهمُ الثلاثة، قال كعب: لـبَّا قَفَلَ رسولُ الله ﷺ مَنْ مَنْ بقي لم يَلحَقْ به، منهمُ الثلاثة، قال كعب: لـبًّا قَفَلَ رسولُ الله ﷺ مَنْ عليه، فردَّ عليَّ كالمُغضَبِ بعدَما ذَكرني، وقال: «ليتَ شِعْري ما خَلَفَ كعباً؟» فقيل له: ما خَلَفَه إلا حُسْنُ بُرْدَيه، والنَّظَرُ في عِطفَيْه. فقال مُعاذ: [و]الله(۱) ما أعلَمُ إلا فَضْلاً وإسلاماً،

يعني: الزَّبيب».

وأما الروايةُ الصحيحةُ عن البخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ عن ابنِ شِهابٍ: فقال رسولُ الله ﷺ: «كُنْ أبا خَيثَمة»، فإذا هو أبو خَيثَمة (٢). وتمامُ حديثِ كعبِ بنِ مالكٍ بطُولِهِ مَروِيٌّ بهذهِ الرواية الصحيحة، وليسَ فيه: «كُنْ أبا ذر».

قوله: (إلا حُسْنُ بُرْدَيْه، والنَّظَرُ في عِطفَيْه): كِنايةٌ عن كَوْنِهِ مُعجَباً بنفسِه ذا زَهْوٍ وتكبُّر. وأما قولُه ﷺ (٣): «ما أعلَمُ إلا فَضْلاً وإسلاماً»: فإشارةٌ إلى الرَّدِّ فيها يُتصوَّرُ مِن ذلكَ

<sup>(</sup>١) في الأصل: «فقال: مَعاذَ الله! ما أعلم إلا...»، ويُوافِقُه كلامُ العلامة الطِّيبي، والظاهرُ أنه خطأ قديمٌ في أصل «الكشَّاف»، وفي المطبوع: «فقال معاذ: ما أعلمُ إلا فضلاً وإسلاماً»، يعني: أنَّ قائلَ ذلك معاذُ بنُ جبل رضيَ الله عنه، وهو الصواب، فقد أخرجه مسلم (٢٧٦٩) (٥٣) بلفظ: «فقال معاذ: والله \_ يا رسول الله \_ ما عَلِمنا عليه إلا خيراً».

ثم وقفتُ على تنبيه من العلامة سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى إلى هذا الخطأ، نقله عنه المناوي في «الفتح السهاوي» (٢: ٧١٠)، وتعقَّبه في شيء منه، فلم يأتِ بشيء، والسَّعْدُ مع السَّعْد.

<sup>(</sup>٢) أخرجه بذِكرِ قِصَّةِ أبي خيثمة: مسلم (٢٧٦٩).

وأخرج منه قِصَّةَ توبةِ كعبِ بنِ مالك دونَ قِصَّةِ أبي خيثمة: البخاري (٤٤١٨) و(٦٧٧)، والترمذي (٣١٠٢).

وأخرجه أطرافاً من قِصَّةِ كعب: البخاري (۲۷۵۷) و(۲۹۵۷–۲۹۵۰) و(۳۰۸۸) و(۳۰۸۸) و(۳۸۸۹) و(۲۹۵۱) و(۳۷۲۶) و(۲۷۲۶) و(۲۷۸۶) و(۲۲۵۸) و(۲۲۵۰) و(۲۲۹۰)، وأبو داود (۲۲۰۲) و(۲۷۷۳) و(۲۷۷۳–۲۳۳۰)، والنسائی (۲۲۲۳–۳۵۲۲) و(۲۸۲۶–۳۸۲۳).

<sup>(</sup>٣) كذا قال المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، تَبَعا لِمَا في «الكشاف»، وقد عرفتَ أنَّ فيه تحريفاً، وأنه من قول مُعاذِ بنِ جبلِ رضيَ اللهُ عنه.

ونهى عن كلامِنا أيُّها الثلاثة، فتَنكَّر لنا الناس، ولم يُكلِّمْنا أحدٌ مِن قريبٍ ولا بعيد.

فلما مَضَتْ أربعونَ ليلةً أُمِرْنا أن نَعتَزِلَ نِساءَنا، ولا نَقرَ بَهُنَّ، فلما تَمَّتْ خمسونَ ليلة، إذا أنا بنِداءِ مِن ذُرُوةِ سَلْع: أبشِرْ يا كعبُ بنَ مالك، فخَرَرتُ ساجِداً، وكنتُ كما وَصَفَني ربي ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَجْبَتُ وَضَاقَتُ عَلَيْهِمُ ٱلْفُسُهُمْ ﴾، وتَتَابَعَتِ البِشارة، فلبِستُ ثوبي، وانطلَقتُ إلى رسولِ الله ﷺ، فإذا هو جالسٌ في المسجدِ وحوله المسلمون، فقامَ إلى طلحةُ بنُ عُبيدِ الله يُهرولُ إلى، حتى صَافَحني وقال: لِتَهنِكَ توبه الله عليك،

الكلام، وهو النُّقصانُ في الإنسانيَّةِ والنُّقصانُ في الدِّين، يعني: هو كاملٌ خُلقاً ودِيناً، وذكر ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب» قِصَّتَه، وليسَ فيها هذه الزِّيادة، وقال: «هو أبو خَيثَمة الأنصاريُّ أحدُ بني سالمِ بنِ الخزرج، شَهِدَ أُحُداً مع النبيِّ ﷺ، وبقيَ إلىٰ أيام يزيدَ بنِ معاوية» (١).

قوله: (ونهى عن كلامِنا أيُّها الثلاثة): أي: خُصُوصاً الثلاثة، كقولهم: «اللهُمَّ اغفِرْ لنا أيتُها العِصابة»، قال أبو سعيد السِّيرافي: إنه مفعولُ فِعلِ محذوف، أي: أُريدُ الثلاثة، وأخصُّ الثلاثة. وخالَفه الجمهور، وقالوا: «أيُّ»: مُنادى، و«الثلاثة»: صفة له، وإنها أوجَبُوا ذلك لأنه في الأصلِ كانَ كذلك (٢)، فنُقِلَ إلى الاختصاص، وكُلَّما نُقِلَ مِن بابِ إلى باب، فإعرابُه بحَسَبِ أصلِه، كأفعالِ التعجُّب.

قوله: (يُه هَروِلُ إليّ)، النهاية: «الهرولة: ضَرْبٌ مِنَ السَّير، بينَ المشي والعَدْو».

<sup>(</sup>١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤: ٥١) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

<sup>(</sup>٢) ويرى القاضي عياض أنَّ أصلَه «أيّ» الموصولة، وليس «أيّ» المُنادى، قال في «مشارق الأنوار» (١: ٥٦): «أيًّا الثلاثة: هذا عندَ سِيبَوَيْهِ على الاختِصاص، وحُكِيَ عن العرب: اللهُمَّ اغفِر لنا أيتُها العِصابة، وأمينُنا أيتُها الأُمَّةُ أبو عُبيدة، وتكونُ «أيّ» هنا بمعنىٰ: الذي، كقولهم: عَلِمتُ أيَّهم في الدار، أي: الذي في الدار، فكأنه قال في الحديث: الذينَ هُمُ الثلاثة».

فلن أنساها لِطَلْحة، وقال رسولُ الله ﷺ، وهو يَستَنيرُ استِنارةَ القَمَر: «أَبشِـرْ يا كعبُ بخيرِ يوم مَرَّ عليك منذُ وَلَدَتْكَ أُمُّك»، ثم تَلَا علينا الآية.

وعن أبي بكرٍ الوَرَّاق: أنه سُئِلَ عن التوبةِ النَّصُوح؟ فقال: أن تَضِيقَ على التائبِ الأرضُ بها رَحُبَت، وتَضِيقَ عليه نفسُه، كتوبةِ كَعْبِ بنِ مالكٍ وصَاحِبَيْه.

﴿ مَعَ الصَّدِقِينَ ﴾: وقُرِئ: «مِنَ الصَّادِقِين»، وهُمُ الذينَ صَدَقُوا في دينِ الله نِيَّة وقولاً وعَمَلاً، أو الذينَ صَدَقُوا في إيهانهم ومُعاهَدَتهم الله ورسولَهُ على الطاعة، مِن قوله: ﴿ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَنهَدُوا الله عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، وقيل: هُمُ الثلاثة، أي: كُونُوا مِثلَ هؤلاءِ في صِدقِهم وثباتهم. وعن ابنِ عباس: الخطابُ لِمَنْ آمَنَ مِن أهل الكِتاب، أي: كُونُوا مِعَ اللها عِرِينَ والأنصار، ووافِقُوهُم، وانتظِمُوا في جُملَتِهم، واصدُقُوا مِثلَ صِدقِهم. ......

قوله: (فلن أنساها لطلحة) أي: هذه الخصلة، وهي بِشارتُه إيايَ بالتوبة، أي: لا أزالُ أذكُرُ إحسانَه إليَّ بذلك، وكنتُ (١) رَهينَ مِنَّتِهِ به.

قوله: (وعن ابنِ عَبَّاس: الخِطابُ لمن آمَنَ مِن أهلِ الكِتاب): عطفٌ على قوله: «وهُمُ الذينَ صَدَقُوا» مِن حيثُ المعنىٰ.

<sup>(</sup>١) في (ح): «وليت»، وفي (ف): «وليس»، والمُثبتُ من (ط).

وقيل: لِمَنْ تخلَّفَ مِنَ الطُّلَقاءِ عن غَزْوةِ تبوك. وعن ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: «لا يَصلُحُ الكَذِبُ في جِدِّ ولا هَزْل، ولا أن يَعِدَ أحدُكُم صَبِيَّه، ثم لا يُنجِزَه، اقرؤوا إن شِئتُم: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّدِقِينَ ﴾، فهل فيها مِن رُخْصة؟!».

اعلم أنَّ الخِطابَ في قوله: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اَتَّقُواْ اللّهَ ﴾: إن كانَ الـمُرادُ عاماً فالمُناسِبُ أن يُرادَ بـ ﴿ الصَّدِقِينَ ﴾: ما قال أو لاً: ﴿ وهُمُ الذينَ صَدَقُوا في دينِ الله نية وقو لا وعملاً ﴾، وإن كانَ الخِطابُ لأهلِ الكِتابِ فالظاهرُ أن يُرادَ بـ ﴿ الصَّدِقِينَ ﴾: «الذينَ صَدَقُوا في إيانهم ومُعاهَدَتِهم الله ورسولَه على الطاعة »، وهذا ما عليه الصحابةُ رضوانُ الله عليهم، ولذلك قال: ﴿ رِجَالُ صَدَقُواْ مَا عَنهَدُواْ اللّهَ عَلَيْتِ فَيَنْهُم مَّن قَضَىٰ غَبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنفَظِرُ ﴾ ولذلك قال: ﴿ رَجَالُ صَدَقُوا مَا عَنهَدُواْ اللهُ عَلَيْتِ فَيَنْهُم مَّن قَضَىٰ غَبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنفَظِرُ ﴾ والأحزاب: ٢٣]، وإن كانَ الخِطابُ لمن تخلَّفَ مِنَ الطُلقاء، فالمُناسِبُ أن يُرادَ بـ ﴿ الصَّدِقِينَ ﴾: الثلاثة، كما قال: «كونوا مِثلَ هؤ لاء في صِدقِهم ونيَّاتِهم ».

وكلامُ ابنِ مسعودٍ مبنيٌّ على الوجهِ الأول، أما القرينةُ الدالَّةُ على الوجهِ الثاني: فهي قولُه: ﴿ لَقَد تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ ﴾ الآية [التوبة: ١١٧]، وعلىٰ الثالث: قولُه: ﴿ وَعَلَى الثَّلَثَةِ النَّبِينَ خُلِقُواً ﴾ الآية [التوبة: ١١٨].

والأولُ أُولَىٰ الوجوه؛ لأنه كالخاتمةِ للآياتِ تَشتَمِلُ علىٰ الفَريقَين وغيرهما، فيَدخُلُوا فيه دُخُولاً أولياً مِن غير ترجيح، وليكونَ كالتَّخَلُّصِ إلىٰ العَوْدِ إلىٰ ما بُدِئَ به الكلام، وهو قولُه: ﴿ مَاكَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَرْفَتُم ﴾.

قولُه: (مِنَ الطُّلَقاء): قيل: هم السبعةُ الذينَ أُوثَقُوا أَنفُسَهم على سَوَاري المسجد، فأطلَقَهم رسولُ الله ﷺ بعدَ نُزولِ الآية.

قوله: (فهل فيها مِن رُخْصة؟): يعني: لمَّا أَمَرَ المُكلَّفَ بأن يُدخِلَ نفسَه في زُمْرة الصادِقينَ مِنَ الأنبياءِ والمُرسَلين، وأن تكونَ له مُساهَمةٌ فيمَن صَدقَه نيةً وقولاً وعملاً، فيكونُ قد كَلَّفَه في الصِّدقِ بها لا يَحتَمِلُ أدنىٰ ما يَصدُقُ عليه الكذب. ﴿ وَلَا يَرْغَبُوا بِإِنْفُسِمِ مَن نَفْسِهِ ﴾ أُمِرُوا بأنْ يَصحَبُوهُ على البأساءِ والضَّرَّاء، وأن يُكابِدُوا معَه الأهوالَ برغبةٍ ونشاطٍ واغتباط، وأن يُلقُوا أنفُسهم من الشَّدائدِ ما تلقاهُ نفسُه، عِلمَا بأنها أعزُّ نفسٍ عندَ الله وأكرَمُها عليه، فإذا تَعَرَّضَتْ مَعَ كرامتِها وعِزَّتِها للخَوْضِ في شِدَّةٍ وهَوْل، وَجَبَ على سائرِ الأنفُسِ أن تَتَهافَتَ فيما تَعَرَّضَتْ له، ولا يكترِثَ لها أصحابُها، ولا يُقيموا لها وَزْناً، وتكونَ أخفَّ شيءٍ عليهم وأهونَه، ....

قوله: (أُمِرُوا أن يَصحَبُوهُ على البأساءِ والضَّرَّاء)، ثم قولُه: «وهذا نهيٌ بليغ»: يَدُلُّ على أنَّ الآيةَ مُتضمِّنةٌ للأمرِ أو النهي؛ أما النهيُ فمِن قولِه: ﴿ مَاكَانَ ﴾، فإنَّ معناها: لا ينبغي ولا يَستَقيمُ ولا يَصِحّ، وهو أبلغُ مِن صَريح النَّهي، فإذا نُهُوا عن أن يَتَخَلَّفُوا عنه، وعن أن يَرغَبُوا بأنفُسِهم عن نفسِه، وَجَبَ عليهم أن يَصحَبُوهُ في البأساءِ والضَّرَّاء، وأن يُلقُوا أنفُسَهم ما تَلقَاهُ نفسُه مِنَ الشدائد، فيكونوا مأمورينَ بذلك، بناءً على أنَّ النهي أمرٌ بضِدِّه.

وإنها أفادَ قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَرْغَبُواْ بِأَنْفُسِمِ عَن نَّفْسِهِ ٤﴾ ما ذُكِرَ مِنَ المُبالغات، لأنه تعالى عَدَّاهُ بالباء وبـ «عن»، قال الواحدي: «يُقال: رغبتُ بنفسي عن هذا الأمر، أي: تَرفَّعَتُ عنه» (١). النهاية: «يُقال: رَغِبتُ بفُلانٍ عن هذا الأمر: إذا كَرِهتَه له وزَهِدتَ له فيه، ومنه الحديث: إني لأرغَبُ بكَ عن الأذان».

وقلت: معناه أنَّ هذا الأمرَ مما لا يَليقُ بمَنزِلتِك، لأنكَ أرفَعُ قَدْراً مِن أن تُزاوِلَه، المعنى: ما صحَّ لهم (٢) ولا استَقامَ أن يَتَرَفَّعُوا بأنفُسِهم عن نفسِه، أي: بأن يكرهوا الشدائد لأنفسهم، ولا يكرهوها له، فإنه مُستَهجَنُ جداً، بل عليهم أن يَعكِسُوا القَضِيَّة، وإليه الإشارةُ بقوله: «ولا يُعرِهوا لها وَزْناً... فَضْلاً عن أن يَربَؤُوا بأنفُسِهم عن مُتابعتها».

<sup>(</sup>١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٣٤).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «وزهدتُ له فيه» إلى هنا، سقط من (ح).

فَضْلاً عن أن يَرْبَؤوا بأنفُسِهم عن مُتابعتِها ومُصاحبتِها، ويَضِنُّوا بها على ما سَمَحَ بنفسِه عليه، وهذا نهيٌ بليغٌ مَعَ تقبيحٍ لأمرِهِم، وتوبيخٍ لهم عليه، وتهييجٍ لمُتابَعتِه بأنفَةٍ وحَمِيَّة.

﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما ذَلَ عليه قولُه: «ما كانَ لهم أن يَتَخلَّفُوا» مِن وُجُوبِ
مُشَايَعَتِه، كأنه قيل: ذلك الوُجُوبُ بسَبَبِ أنهم ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ﴾ شيءٌ مِن عَطَشٍ ولا
تَعَبِ ولا مجاعةٍ في طريقِ الجِهاد، ولا يَدُوسُونَ مكاناً مِن أمكنةِ الكُفَّار بحَوافِر خُيُولِهِم
وأخفَافِ رَواحِلِهم وأرجُلِهم، ولا يَتَصرَّفُونَ في أرضِهم تَصَرُّفاً يَغيظُهم ويُضيِّقُ
صُدُورَهم، ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُو ِّنَيَلًا ﴾: ولا يَرْزَؤُونَهم شيئاً بقَتْلٍ أو أُسْرٍ أو غَنيمةٍ
أو هَزيمةٍ أو غير ذلك،

قوله: (يَربَؤُوا بِأَنفُسِهم عن مُتابعتها)، الأساس: «وإني لأربَأُ بِكَ عنِ الأمر: أرفَعُكَ عنه ولا أرضاهُ لك، ورَبَأتُ بنفسي عن عَمَلِ كذا، وما عَبَأتُ بكذا ولا رَبَأتُ به».

قوله: (﴿ ذَالِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما دلَّ عليه قولُه: «ما كانَ لهم أن يَتَخَلَّفُوا »): وهو تلخيصٌ للتِّلاوةِ ودلالتِها على وُجُوبِ مُشايَعَتِه (١)؛ لِمَا مَرَّ في قولِه: ﴿ مَاكَانَ لِأَهَلِ ٱلْمَدِينَةِ ﴾ أنه مُتضمِّنٌ للأمرِ بالنَّفير معه، صَلَواتُ الله عليه.

والمعنىٰ: أنَّ ذلكَ الأمرَ والتهييجَ بسَبَبِ تَرتُّبِ هذهِ الفوائدِ الْمُتكاثِرةِ عليه ديناً ودُنيا، ومن حَقِّ العاقِل أن لا يَتَقاعَدَ عنها.

فقولُه: ﴿وَلَا يَطَعُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْصَّفَارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا ﴾ القريتتانِ واردتانِ لبيانِ ما لهم مِن الغنيمةِ والنُّصْرة بعدَ بيانِ ما كانَ عليهم من التعبِ والنَّصَبِ في قوله: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبُّ وَلَا عَنْمَصَةٌ فِي سَكِيلِ ٱللَّهِ ﴾، ثم جُمِعًا في قولِه: ﴿إِلَّا كُنْبَ لَهُ مِهِهِ عَمَلُ صَدَاحً ﴾.

قوله: (ولا يَرزَؤُونَهم شيئاً): أي: لا يَنقُصُونهم، ومنه: الرَّزِيَّة: المُصيبة.

<sup>(</sup>١) في (ح) و(ف): «متابعته»، والمُثبتُ من (ط)، ويُوافِقُه لفظُ الزخشري في «الكشاف»، والأمرُ فيه قريب.

﴿ إِلَّا كُنِبَ لَهُ م بِهِ عَمَلُ صَلِحٌ ﴾، وفازوا واستَوجَبُوا الثَّوابَ ونَيْلَ الزُّلْفَىٰ عندَ الله، وذلكَ مما يُوجِبُ المُشايَعة.

ويجوز أن يُرادَ بالوَطْء: الإيقاعُ والإبادة، لا الوَطْءُ بالأقدام والحوافِر، كقولِه عليه السَّلام: «آخِرُ وَطْأَةٍ وَطِئَها اللهُ بوَجّ»، و «المَوطِئ»: إما مَصدَرُ كالمَورِد، وإما مكان، فإنْ كانَ مكاناً: فمعنى ﴿ يَغِيظُ ٱلْكُ قُلَارَ ﴾: يَغيظُهم وَطْؤُه، و «النَّيْلُ» أيضاً: يجوزُ أن يكونَ مَصدَراً مُؤكِّداً، وأن يكونَ بمنعىٰ المنيل، ويُقال: نالَ منه: إذا رَزَاهُ ونَقَصَه، وهو عامٌ في كُلِّ ما يَسُوؤُهُم ويَنكُبُهم ويُلحِقُ بهم ضَرَراً.

قوله: (آخِرُ وَطْأَةٍ وَطِئَهَا اللهُ بُوجٌ): النهاية: «زَعَمَتِ المرأةُ الصَّالحةُ خَوْلةُ بنتُ حَكيم: أنَّ رسولَ اللهُ عَلَيْ خرجَ وهو مُحتَضِنٌ أحدَ ابني ابنتِه، وهو يقول: «إنكم لَتُبخِّلُونَ وتُجبِّنُون، وإنكم لمن ريحانِ الله، وإنّ آخرَ وَطْأَةٍ وَطِئَهَا [اللهُ] (١) بوج» (٢)، يعني: تَحمِلُونَ على البُخْلِ والجُبْن، فإنَّ الأبَ يَبخُلُ بإنفاقِ مالِهِ ليُخلِّفَه لهم، ويجبُنُ عن القِتالِ ليعيشَ لهم ويُربِّيهم. و«ريحانُ الله»: رزقُه وعطاؤُه. و«وَجّ»: مِنَ الطائف.

والوَطْءُ في الأصل: الدَّوسُ بالقَدَم، فسُمِّي به الغَزْوُ والقَتْل، لأنَّ مَنْ يَطَأُ الشيءَ برِجْلِهِ فقد استَقصَىٰ في هلاكِه وإهانتِه. والمعنیٰ: إنَّ آخِرَ أخذةٍ ووَقْعةٍ أوقَعَها اللهُ تعالیٰ بالكُفَّارِ كانت بوجّ، وكانت غزوةُ الطائفِ آخِرَ غَزَواتِ رسولِ الله ﷺ، ولم يَغزُ بعدَها إلا غزوةَ تبوك، ولم يكن فيها قتال.

ووَجْهُ تَعَلُّقِ هذا القولِ بالأولاد: أنه إشارةٌ إلىٰ تقليلِ ما بقيَ مِن عُمُرِه، صَلَواتُ الله عليه، فكَنَىٰ به عن ذلك».

قوله: (ويَنكُبُهم): وروي: «ويُنكِيهم»، النهاية: «يُقال: نكيتُ في العَدُوِّ أنكِي نِكاية، فأنا

<sup>(</sup>١) لفظ الجلالة لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتُّه من «النهاية» لابن الأثير (٥: ٢٠٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه بتهامه أحمد في «مسنده» (٢٧٣١٤). وأخرجه الترمذي (١٩١٠) دون قِصَّةِ وطأة وَجّ. وأخرجه أحمد (١٧٥٦٢)، وابن ماجه (٣٦٦٦) من حديث يعلىٰ العامري، وروايةُ أحمد دونَ قوله: «وإنكم لمن ريحان الله»، وروايةُ ابن ماجه مختصـرةٌ بقوله: «إنَّ الولدَ مَبْخَلةٌ مُجَبَنةٌ».

وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ مَنْ قَصَدَ خيراً كانَ سَعيه فيه مشكوراً؛ مِن قيام وقُعُودٍ ومَشْي وكلام وغير ذلك، وكذلكَ الشَّر، وبهذهِ الآيةِ استَشهَدَ أصحابُ أبي حَنيفة رحمه الله: أنَّ المَدَدَ القادِمَ بعدَ انقِضاءِ الحربِ يُشارِكُ الجيشَ في الغنيمة، لأنَّ وَطْءَ دِيارِهِم مما يَغيظُهم ويُنكِي فيهم.

ولقد أسهَمَ النَّبِيُّ عَلَيْ لابنيْ عامر، وقد قَدِمَا بعدَ تَقَضِّي الحرب، وأمَدَّ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه المُهاجِرَ بنَ أبي أُمية، وزيادَ بنَ أبي لَبيد، بعِكرِمةَ بنِ أبي جَهْلٍ مع خمسِ مئةِ نفس، فلَحِقُوا بعدَما فَتَحُوا، فأُسهِمَ لهم.

ناكِ: إذا أكثرتَ فيهمُ الجِراحَ والقَتْل، فوَهَنُوا لذلك، وقد يُهمَز؛ لغةٌ فيه. يُقال: نَكَأْتُ القَرْحةَ أنكَوُها: إذا قَشَرتَها».

قوله: (ولقد أسهَمَ رسولُ الله عَلَيْ): روينا عن الترمذيِّ(١) عن أبي موسىٰ قال: «قَدِمتُ علىٰ رسولِ الله عَلَيْ فِي نَفَرٍ مِنَ الأَشْعَريِّينَ بعدَ أن افتَتَحَ خَيبَر، فقسَمَ لنا، ولم يَقسِمُ لأَحَدِ لم يَشْهَدِ الفَتْحَ غيرَنا»(٢).

وعن أبي داود (٣) عن أبي موسى قال: «قَدِمْنا فوافَقْنا رسولَ الله ﷺ حينَ افتَتَحَ خَيبَر، فأسهَمَ لنا \_ أو قال: فأعطانا منها \_ ، وما قَسَمَ لأَحَدِ غابَ عن فَتْحِ خَيبَرَ منها شيئاً، إلا لمن شَهِدَ معه، إلا أصحابَ سَفينتِنا؛ جعفراً وأصحابَه، قَسَمَ لهم معه».

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، ولعل صوابه: «البخاري»، فإنَّ روايتَه تكاد تُطابِقُ اللفظَ المذكور بخِلافِ رواية الترمذي، كما سيأتي بيانُه في التعليق التالي.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٤٢٣٣) بلفظ: «قَدِمْنا على النبيِّ ﷺ بعدَ أن افتتَحَ خَيبَر، فقَسَمَ لنا، ولم يَقسِمْ لأَحَدِ لم يَشْهَدِ الْفَتْحَ غِيرَنا».

وأخرجه الترمذي (١٥٥٩) بلفظ: «قَدِمتُ على رسولِ الله ﷺ في نَفَرٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّنَ خَيبَر، فأسهَمَ لنا مَعَ الذينَ افتَتَحُوها».

<sup>(</sup>٣) في «سننه» (٢٧٢٥). وأخرجه البخاري (٣١٣٦)، ومسلم (٢٥٠٢) باللفظِ نفسِه، فيُستَغربُ من المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ اقتصارُه في تخريجه على «سنن أبي داود».

## وعندَ الشافعيّ: لا يُشارِكُ الـمَدَدُ الغانِمِين.

وقرأ عُبَيدُ بنُ عُمَير: «ظَمَاءٌ» بالمد، يُقال: ظَمِأ ظَمَاءةً وظَمَاء.

﴿ وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً ﴾ ولو تمرة، ولو عِلاقةَ سَوْط، ﴿ وَلَا كَبِيرَةً ﴾ مِثل ما أَنفَقَ عُثمانُ رضيَ اللهُ عنه في جَيْشِ العُسْرة، ﴿ وَلَا يَقَطَعُونَ وَادِيًا ﴾ أي: أرضاً في ذهابِهم وبجَيئِهم.

قوله: (وعند الشافعيّ: لا يُشارِكُ المَدُ الغانِمين): في «الروضة»: «يَستَحِقُّ السَّهْمَ مَنْ شَهِدَ الوَقْعةَ بنيَّةِ الجهاد، قاتَلَ أم لم يُقاتِل، إذا كانَ مَنَ يُسهَمُ له؛ مَنْ حَضَرَ قبلَ انقِضاءِ القِتال: استَحَقّ، وإن حَضَرَ بعدَ حِيازةِ المال: فلا، وإن حَضَرَ بعدَ انقِضائِهِ وقبلَ حِيازةِ المال: أظهَرُ الوَجْهَين: لا يَستَحِقّ، ولو أقاموا على حِصْن، وأشرَفُوا على فَتْجِه، فلَحِقَ مَدَدٌ قبلَ الفَتْح: شاركوهم، وإن فَتَحُوا ودَخَلُوا آمِنين، ثم جاءَ المَدَد: لم يُشارِكُوهُم»(١).

قلت: ويُؤيِّدُه ما روى البخاريُّ (٢) عن أبي هُريرةَ قال: بَعَثَ رسولُ الله ﷺ أباناً على سَرِيَّةٍ مِنَ المدينةِ قِبَلَ نَجْد، فقَدِمَ أبانٌ وأصحابُه على النَّبيِّ ﷺ بخَيبَرَ بعدَما افتَتَحَها، وإنَّ حُزُمَ خَيْلِهِم اللَّيْف، فلم يَقسِم له».

ودلَّ أيضاً قولُ أبي موسىٰ في الحديثِ الأوَّل: «وما قَسَمَ لأحدِ غابَ عن فَتْحِ خَيبَر» إلىٰ آخِرِه، علىٰ مَذهَبِ الشافعيّ.

قوله: (مِثْلَ مَا أَنْفَقَ عُثْمَانُ فِي جَيْشِ العُسْرة): في «مُسنَدِ أَحمدَ بنِ حنبل» (٣) عن عبدِ الرحمن ابنِ سَمُرةَ قال: «جاءَ عُثمانُ رضيَ اللهُ عنه إلى النّبيِّ عَلَيْهِ بألفِ دينارٍ في ثَوْبهِ حينَ جَهَّزَ جيشَ العُسْرة، فصَبَّها في حِجْرِ رسولِ الله عَلَيْهَ، فجعلَ يُقلِّبُها بيَدِه، وقال: «ما ضَرَّ ابنَ عَفّانَ ما عَمِلَ بعدَ اليوم»، يُردِّدُها مراراً».

<sup>(</sup>١) «روضة الطالبين» للنووي (٦: ٣٧٧).

<sup>(</sup>٢) في «صحيحه» (٤٢٣٨).

<sup>(</sup>٣) برقم (٢٠٦٣)، وأخرجه أيضاً الترمذي (٢٠٧١).

والوادي: كُلُّ مُنعَرَجٍ بينَ جِبالٍ وآكامٍ يكونُ مَنفَذاً للسَّبيل، وهو في الأصل: «فاعِل»؛ مِن: وَدَىٰ: إذا سال، ومنه: الوَدْي، وقد شاعَ في استِعمالِ العَرَبِ بمعنىٰ: الأرض، يقولون: لا تُصَلِّ في وادي غيرك.

﴿ إِلَّا كُتِبَ لَمُمْ ﴾ ذلكَ مِنَ الإنفاقِ وقَطْعِ الوادي، ويجوزُ أَن يَرجِعَ الضميرُ فيه الىٰ ﴿عَمَلُ صَـُلِحُ ﴾، أي: أُثبِتَ في صَحَائِفِهم لأجل الجزاء.

[﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَافَةً فَلُولَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْفَةِ مِنْهُمْ طَآبِفَةً لِيَنفَقُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوۤاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْذَرُونَ ﴾ ١٢٢]

اللامُ لتأكيد النفي، ومعناه: أنَّ نَفيرَ الكافَّةِ عن أوطانهم لِطَلَبِ العِلمِ غيرُ صحيحٍ ولا مُحكِن، وفيه: أنه لو صَحَّ وأمكَنَ ولم يُؤَدِّ إلى مَفسَدةٍ ......

قوله: (كل مُنعَرَجٍ)، الجوهري: «مُنعَرَجُ الوادي: مُنعَطَفُه يَمنةً ويَسْرة».

قوله: (ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ فيه): عطفٌ على قوله: «﴿ إِلَّا كُنِبَ لَهُ مِ ذلك»، يعني: أنّ الضميرَ المرفوعَ القائمَ مقامَ الفاعلِ في ﴿ كُنِبَ ﴾: إما مُجْرى مُجْرى اسمِ الإشارة، والمُشارُ له ما سَبَقَ مِنَ الإنفاقِ وقَطْع الوادي، أو راجع إلى ﴿ عَمَلُ صَلِحٌ ﴾، أي: يُقدَّرُ له: «عَمَلٌ صالح»، ليقومَ مقامَ الفاعل، بقَرينةِ قولِهِ تعالى: ﴿ إِلَّا كُنِبَ لَهُ مِيهِ عَمَلُ صَلِحُ ﴾ (١).

وقوله: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ ﴾ تعليلٌ لهذا الفِعْل، كما أنَّ قوله: ﴿إِنَ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ اللهُ عَلَيْ المُ

قوله: (وفيه: أنه لو صَحَّ): يعني: أشار في هذهِ الآية إلى أنَّ طَلَبَ العِلم فريضةٌ على كُلِّ مُسلِم؛ على سبيلِ الإدماج (٢)، لأنَّ سَوْقَ الكلام: أنه لولا ضَرورةٌ دَعَتِ المُسلِمينَ إلى المنع

<sup>(</sup>١) من قوله: «أي: يُقدَّر» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) تقدَّم تعريفُ الإدماج في تفسير الآية (١١٧) من هذه السورة ص٣٨١ تعليقاً.

.....

مِن تنفيرهم كافَّةً في طَلَبِ العِلم، لَوَجَبَ تنفيرُ الكُلِّ، فيُفهَمُ مِن هذا أَنَّ قولَه: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَمِن كُلِّ فِرْقَةِ مِنْهُمْ طَآبِفَةٌ ﴾ ترخيصُ (١) للبعضِ مِنَ القُعُودِ لمصلحةٍ دينية، وعزيمةٌ (٢) لآخرينَ في التنفير لِطَلَبِ العِلم، ثم الرجوعِ إلى القاعِدينَ لأجل التعليم.

وكانَ مِن حَقِّ الظاهر أن يُقال: «ليَتَفقَّهوا في الدِّينِ وليُعلِّموا قومَهم إذا رَجَعُوا إليهم لَعَلَّهم يفقهون»، فوضعَ «يفقهون»: ﴿ يَحُذُرُونَ ﴾؛ لَعَلَهم يفقهون»، فوضعَ موضعَ «التعليم»: «الإنذار»، وموضعَ «يفقهون»: ﴿ يَحُذُرُونَ ﴾؛ ليُؤذِنَ بأنَّ الغَرَضَ مِنَ التعليم والتفقُّه اكتِسابُ خشيةِ الله والحذر مِن بأسِه وعِقابِه.

قال حُجَّةُ الإسلام الغزاليُّ رحمة الله عليه: «لقد كان اسمُ «الفِقه» بالعَصْرِ الأوَّلِ مُطلَقاً على عِلم الآخرة، ومعرفة دقائقِ آفاتِ النُّفوس ومُفسِداتِ الأعال، وقُوَّةِ الإحاطةِ بحقارةِ الدُّنيا، وشِدَّةِ التَّطلُّع إلى نعيم الآخرة، واستيلاءِ الخوفِ على القلب، ويَدُلُّكَ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿ لِلسَّلَم وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى القلب، ويَدُلُّكَ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿ لِلسَّلَم وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى القلب، والتخويفُ هو الفقه، ونَ تعريفاتِ الطلاقِ واللَّعانِ والسَّلَم والإجارة.

وسأل فَرْقَدُ السَّبَخيُّ الحَسَنَ عن شيء، فأجابه، فقال: إنَّ الفُقهاءَ يُخالِفُونَك. فقال الحسن: ثَكِلَتكَ أَمُّكَ فُرَيقِدُ، هل رأيتُ فقيها قطُّ بعَينيك؟! إنها الفقيه: الزاهِدُ في الدُّنيا، الراغبُ في الآخرة، البصيرُ بدينه، المُداوِمُ على عِبادةِ ربِّه، الوَرعُ الكافُّ عن أعراضِ المُسلِمين، العفيفُ عن أموالهم، الناصِحُ لجماعتِهم. ولم يَقُلْ في جميع ذلك: الحافظُ لفُرُوع الفتاويٰ». تَمَّ كلامُه.

ومنه أَخَذَ المُصنِّفُ في الطَّعْنِ في المُتسَمَّينَ باسمِ الفِقهِ قائلاً: «لا ما يَنتَحِيهِ الفُقهاءُ مِنَ الأغراضِ الخسيسة»، إلى آخره.

<sup>(</sup>١) في (ط) و(ح): «ترخص»، وأثبتها «ترخيص» لتُناسِبَ قوله بعد قليل: «وعزيمة».

<sup>(</sup>٢) من قوله: «كافة» إلى هنا، سقط من (ف).

لَوَجَبَ لوجوبِ التفقُّه علىٰ الكافَّة، ولأنَّ طَلَبَ العِلمِ فريضةٌ علىٰ كُلِّ مُسلِمٍ ومُسلِمة.

﴿ فَلُولَا نَفَرَ ﴾ فحينَ لم يُمكِنْ نَفيرُ الكافّة، ولم يَكُنْ مصلحةً، فهَ لَا نَفَرَ ﴿ مِن كُلِّ فِ وَلَا يَكُنُ مصلحةً، فهَ لَا نَفُرَ ﴿ مِن كُلِّ فِي اللّهُ مِن كُلِّ جَاعَةٍ كثيرةٍ جَماعةٌ قليلةٌ منهم، يَكفُونَهُمُ النَّفير.

﴿لِيَانَفَقَهُواْ فِي ٱلدِّينِ ﴾: لِيَتكَلَّفُوا الفَقَاهةِ فيه، ويَتَجَشَّمُوا المَشَاقَ فِي أُخْذِها وَتحصيلِها، ﴿وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُم ﴾: ولِيَجعَلُوا غَرَضَهم ومَرْمَىٰ هِمَّتِهم في التفقُّه: إنذارَ قَوْمِهم وإرشادَهُم والنَّصيحة لهم، لا ما يَنتَجِيهِ الفقهاءُ مِنَ الأغراضِ الحسيسة، ويَوُمُّونَها مِنَ المقاصِدِ الركيكة، ومِنَ التَّصَدُّرِ والتَّرَوُّسِ والتَّبشُّطِ في البلاد، والتَّشبُّهِ بالظَّلَمةِ في من المقاصِدِ الركيكة، ومِنَ التَّصَدُّرِ والتَّرَوُّسِ والتَّبشُّطِ في البلاد، والتَّشبُّهِ بالظَّلَمةِ في مَلابِسِهم ومَراكِبِهم، ومُنافسةِ بعضِهم بعضاً،

قوله: (طَلَبَ العِلمِ فريضةٌ علىٰ كُلِّ مُسلِم ومُسلِمة): رواه الصَّغَانيُّ في «كِشفِ الحِجاب» عن أبي سعيد (١١)، ولم يَذكُر «ومُسلِمة»، وضَعَّفَه (٢).

قوله: (لم يُمكِن نفيرُ الكافّة): النَّفيرُ هنا: مصدر، الأساس: «نَفَرَ القومُ إلىٰ الثَّغْرِ نَفيراً، وجاءَ نفيرُ بني فُلانٍ ونَفَرُهُم».

قوله: (أي: مِن كُلِّ جماعةٍ كثيرةٍ جماعةٌ قليلة): كأنه استَنبَطَ مِنَ استِعمالِ التنزيلِ الفرقَ بينَ «الفِرْقة» و«الطائفة»، لأنَّ القياسَ أن يُنتَزَعَ مِنَ الكثيرِ القليل، وإلا فالجوهريُّ لم يُفرِّق بينهما.

<sup>(</sup>١) تَقَدَّمَ التعريفُ بـ (كشف الحجاب) عند تفسير الآية ١١٨ من سورة التوبة ص٣٨٧.

وحديثُ أبي سعيد: أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٥٦٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٦٧)، والقُضاعي في «مسند الشهاب» (١٧٤). وإسناده شديدُ الضعف، وانظر «مجمع الزوائد» للهيثمي (١: ١٢٠).

<sup>(</sup>٢) وأخرجه ابن ماجه (٢٢٤) من حديث أنس بن مالك، وإسناده ضعيف جداً، لكن له شواهد كثيرة ذكر بعضها الحافظ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١: ١١٩-١٦٠)، والحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٢٧٥-٢٧٧ (٦٦٠)، ويَيَّنا أنه لا يرتقي إسنادٌ منها إلى الحسن، فَضْلاً عن الصحيح، إلا أنه يُمكِنُ أن يُقال: إنه حَسَنٌ بمجموع طرقه وشواهده، كما صَرَّح به الحافظ المزيُّ، ومالَ إليه الحافظ العراقي.

أما تنبيهُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ إلى عَدَم ورودِ لفظةِ «ومُسلِمة» فيه: فيُؤيِّدُه قولُ السخاويِّ: «ألحق بعضُ المُصنَّفين بآخِر هذا الحديث: «ومُسلِمة»، وليسَ لها ذِكْرٌ في شيءٍ من طرقه، وإن كان معناها صحيحاً».

وفُشُوِّ داءِ الضَّرائرِ بينَهم، وانقِلابِ حماليقِ أَحَدِهِم إذا لَـمَحَ ببَصَرِهِ مدرسةً لآخر، أو شِرْذِمةً جَثَوْا بينَ يَدَيه، وتَـهَالُكِهِ علىٰ أن يكونَ مُوطًّا العَقِبِ دونَ الناسِ كلِّهم، فما أبعَدَ هؤ لاءِ مِن قولِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿لاَيُرِيدُونَ عُلُوًا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾ [القصص: ٨٣]!

﴿لَعَلَّهُمْ يَعْذَرُونَ ﴾: إرادةَ أن يَحذَرُوا اللهَ فيَعمَلُوا عَمَلاً صالحاً.

ووجهٌ آخَر: وهو أنَّ رسول الله ﷺ كانَ .....

قوله: (وفُشُوِّ داءِ الضرائر بينَهم): الضَّرائر: جمعُ ضَريرة. الأساس: «مِنَ المجاز: ما أَشَدَّ ضَريرتَه عليها: غَيْرتَه، وبينَهم داءُ الضَّرائر: الحسد، وامرأةٌ ضَريرة». وفيه تعييرٌ شديدٌ وتوبيخٌ عظيم، وذلكَ أنَّ العُلَماءَ إذا وقعَ بينَهمُ التحاسُدُ دَخَلُوا في حُكم النِّساء.

قوله: (مُوَطَّأُ العَقِبِ دونَ الناس)، النهاية: «وفي حديثِ عَيَّار: «أنَّ رجلاً وَشَىٰ به إلىٰ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، فقال: اللهُمَّ إن كان كَذَبَ فاجعَلْهُ مُوطَّأُ العَقِب»(١)، أي: كثيرَ الأتباع، دعا عليه بأن يكونَ سُلطاناً أو مُقدَّماً، فيَتبَعُه الناسُ ويَمشُونَ وراءَه».

قوله: (وَوَجْهٌ آخر): عطفٌ على قوله: «أنَّ نفيرَ الكافَّةِ عن أوطانهم لِطَلَبِ العِلمِ غيرُ صحيح».

والمعنى على الأول: ما ينبغي للمُؤمنين، ولا يَصِحُّ منهم، أن يخرجوا مِن أوطانهم جميعاً إلى المدينة، ليَتَفَقَّهوا في الدِّين، وإذا كانَ كذلكَ فهَلَّا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرقةٍ منهم طائفةٌ ليَتَفَقَّهوا في الدِّين. فحذفَ مِنَ الأول: «ليَتَفَقَّهوا في الدِّين» مَعَ الشرط؛ لِدلالةِ الكلام عليه.

وعلىٰ الثاني: ﴿ لِيَــنَفَقَهُواْ ﴾ عِلَّةٌ لمعنىٰ النهي في قولِه: ﴿ وَمَاكَاتَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَــنفِرُوا ﴾، وعِلَّةُ قولِه: ﴿ وَمَاكَاتَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَــنفِرُوا ﴾، وعِلَّةُ قولِه: ﴿ وَمَاكَاتَ الْمَوْمِنَ تَنفيرُ الجميع إلىٰ الغَزْو، لأنَّ التفقُّه أيضاً مِن فُـرُوضِ الكِفايات، وإذا كانَ كذلكَ فهلَّا نَـفَرَ مِن كُلِّ فِرقةٍ منهم طائفةٌ للغَزْو، وتبقىٰ أعقابُهم يتفقهون، حتى لا يَنقطِعوا عن التفقُّهِ الذي هو الجهادُ الأكبر.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابنُ سعد في «الطبقات الكبرى» (٣: ٢٥٦)، وابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٢٦٣٣٢).

إذا بَعَثَ بَعْثاً بعدَ غَزْوةِ تبوك، وبعدَما أُنزِلَ في المُتخلِّفينَ مِنَ الآياتِ الشِّداد، استَبَقَ المُؤمِنونَ عن آخِرِهِم إلى النَّفير، وانقَطَعُوا جميعاً عن استِماعِ الوحي والتَّفقُّهِ في الدِّين، فأُمِرُوا أَن يَنفِرَ مِن كُلِّ فِرقةٍ منهم طائفةٌ إلى الجِهاد، وتبقى أعقابُهم يَتفقَّهُون، حتى لا يَنقَطِعُوا عن التَّفقُّهِ الذي هو الجِهادُ الأكبر، لأنَّ الجِدالَ بالحجَّةِ أعظمُ أثراً من الجِلادِ بالسَّيْف.

الانتصاف: «قولُه تعالى: ﴿ وَمَا كَاكَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَافَةً ﴾ على الأول: خَبَر، وعلى الثاني: معناهُ النهي (١)، لأنَّ المُرادَ بالأولِ تنفيرُ أهلِ البوادي إلى المدينةِ للتفقُّه، وهذا لو أمكنَ فِعلُه مِنَ الجميع لكانَ جائزاً أو واجباً، ولمَّا لم يُمكِنْ (٢) فُعِلَ على طريقِ فَرْضِ الكِفاية، وفي الثاني فلأنَّ المؤمنين (٣) نَفروا مِنَ المدينةِ للجِهاد، ولو أنهم نَفروا أجمعينَ لكانَ مُمكِناً، فنهُوا عن اطراح التفقُّه، وأُمِرُوا به أمْرَ كِفاية (٤).

وقال القاضي: «وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ التفقُّهَ والتذكيرَ مِن فُرُوضِ الكِفاية»(٥).

وقلت: وفي توسيطِها بينَ آياتِ الجِهادِ دليلٌ على أنَّ المقصودَ الأوليَّ مِنَ التفقُّه: الإنذارُ والبعثُ على الجِهادِ والهِجرةِ إلى رسولِ الله ﷺ لإقامةِ الدِّين، والحذرُ عن أن يَدخُلُوا في زُمْرةِ المُنافقينَ المُتخلِّفينَ عن رسولِ الله ﷺ.

قوله: (بَعَثَ بَعْثاً)، الجوهري: «البعوث: الجيوش، وكنتُ في بَعْثِ فلان، أي: في جيشه».

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الانتصاف»: «علىٰ التفسير الأول: أمرٌ لا نهي، وعلىٰ الثاني: خَبَـرٌ والمُرادُ به النهي».

<sup>(</sup>٢) في (ح): «ولـــًا لم يكن فعلُه»، ولا يستقيم، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، أي: ولــَـّا لم يكن مُمكِناً فِعْلُه من الجميع، فُعِلَ على طريق الكفاية. ولفظُ ابنِ المُنيِّر في «الانتصاف»: «وإن لم يُمكِن وَجَبَ على بعضهم القيامُ عن باقيهم على طريق وجوبِ الكِفاية»، وهو أوضح.

<sup>(</sup>٣) في الأصول الخطية: «وبالثاني نفروا»، والمُثبَتُ من «الانتصاف».

<sup>(</sup>٤) «الانتصاف» (٢: ٢٢١) بحاشية «الكشاف».

<sup>(</sup>٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٠).

وقوله: ﴿لِيَـــُنَفَقَهُوا ﴾ الضَّميرُ فيه للفِرَقِ الباقية بعدَ الطَّوائِفِ النَّافِرةِ مِن بينهم، ﴿ وَلِيُنذِرُوا فَوْمَهُمُ النَّافِرِينَ إذا رَجَعُوا إليهم، بما حَصَّلُوا فِي أَيام غَيْبِهُم مِنَ العُلُوم، وعلى الأول: الضَّميرُ للطائفةِ النَّافِرةِ إلىٰ المدينةِ للتَّفقُّه.

اً ﴿ يَكَأَيُّهُا ۚ الَّذِينَ ءَامَنُواْ قَانِلُواْ الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْصُّفَادِ وَلَيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً وَأَعْلَمُوٓاْ أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُنَّقِينَ ﴾ ١٢٣]

﴿ يَكُونَكُم ﴾: يَقرُبُونَ منكم، والقِتالُ واجبٌ مَعَ كافَّةِ الكَفَرة؛ قريبِهم وبعيدِهم، ولكنَّ الأقربَ فالأقربَ أوجَب، ونظيرُه: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، وقد حارَبَ رسولُ الله ﷺ قومَه، ثم غيرَهم مِن عَرَبِ الحِجاز، ثم غزَا الشَّام. وقيل: هم قُريظةُ والنَّضِيرُ وفَدَكُ وخَيبَر. وقيل: الروم، لأنهم كانوا يَسكُنُونَ الشَّام، والشَّامُ أقرَبُ إلى المدينةِ مِنَ العراقِ وغيره.

وهكذا المفروضُ على أهلِ كُلِّ ناحيةٍ أن يُقاتِلُوا مَنْ وَلِيهِم، ما لم يُضْطَرَّ إليهم أهلُ ناحيةٍ أخرى. وعن ابنِ عُمَر: أنه سُئِلَ عن قِتالِ الدَّيْلَم؟ فقال: عليكم بالرُّوم.

وقُرِئ: ﴿غِلَظَةَ ﴾ بالحركاتِ الثلاث؛ فالغِلظةُ كالشِّدَة، والغُلظة كالضُّغْطة، والغَلْظة كالضُّغْطة، والغَلْظة كالسَّخْطة، والغُلظة كالسَّخْطة، ونحوُه: ﴿وَلَا تَهِنُوا ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وهو يجمعُ البحرُ أَةَ والصَّبرَ على القِتال، وشِدَّةِ العَدَاوةِ والعُنفِ في القَتْلِ والأسْر، ومنه: ﴿وَلَا تَأَخُدُكُمْ بِهِمَا رَأَفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ [النور: ٢].

﴿مَعَ ٱلْمُنَّقِينَ ﴾ يَنصُرُ مَنِ اتَّقَاهُ فلم يَتَرَأَّفْ على عَدُوِّه.

[﴿ وَإِذَا مَآ أُنْزِلَتَ سُورَةً فَمِنْهُم مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتُهُ هَلَاهِ عِإِيمَنَاً فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتُهُمْ إِيمَنَا وَهُرْ يَسْتَبْشِرُونَ \* وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضُ فَزَادَتْهُمْ ......

قوله: (وقرئ: ﴿غِلْظَةٌ ﴾ بالحركاتِ الثلاث): بالكسر: السَّبْعة.

قوله: (وهو يجمعُ الجُرْأَةَ والصَّبْرَ على القِتال، وشِدَّةَ العَداوةِ والعُنفِ في القَتْلِ والأَسْر): يعني: قولُه: ﴿وَلَيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةُ ﴾ كلمةٌ جامعةٌ لهذهِ المعاني، وذلكَ لأنه أمَرَ الكُفَّارَ بأن يَجِدُوا في المُؤمنينَ الغِلْظة، وفي الحقيقةِ أمرٌ للمُؤمنينَ بأن يَتَّصِفُوا بصِفاتٍ إن وَجَدَهُم الكُفَّارُ

# رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَا تُواْ وَهُمْ كَنْفِرُونَ ﴾ ١٢٤ - ١٢٥]

﴿ فَهِنَّهُ مِ مَن يَقُولُ ﴾: فمِنَ المُنافِقينَ مَنْ يقولُ بعضُهم لبعض: ﴿ أَيُّكُمُ ذَادَتُهُ هَذِهِ ٤ ﴾ السُّورةُ ﴿ إِيمَننَا ﴾ إنكاراً واستِهزاءً بالمؤمنينَ واعتِقادِهِم زيادةَ الإيانِ بزيادةِ العِلمِ الحاصِلِ بالوحي، والعَمَلِ به.

وَجَدُوا فيهم تلكَ الصِّفات (١)، ومثله \_ لكنْ في النهي \_ قولُه تعالىٰ لموسىٰ عليه السَّلام: ﴿ فَلَا يَصُدَّنَكَ عَنْهَا مَن لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَأَتَّبَعَ هَوَكُ ﴾ [طه: ١٦].

ولمَّا كَانَ المطلوبُ مِن أمرِ الكافرينَ اتصافُ المُؤمنينَ بتلكَ الصِّفات، وهي مُضادَّةٌ للرأفةِ والرحمةِ التي يَقتَضيها صِلةُ الموصول - أعني: قولَه: ﴿ يَلُونَكُم ﴾ - ؛ لأنَّ الظاهِرَ من حَقِّ الجارِ مَعَ الجارِ (٢) الترأفُ والترحُّم، ذيَّلَ (٣) الكلام بقوله: ﴿ وَآعَ لَمُوّا أَنَّ اللهَ مَعَ ٱلْمُنَّقِينَ ﴾، ومعناه: ما قال: إنَّ اللهَ «يَنصُرُ مَنِ اتَّقاه، فلم يَتَرَأَفْ على عَدُوِّه»، أي: عَدُوِّ الله، فاللام في ﴿ ٱلمُنَّقِينَ ﴾ موضعَ المُضمَر، أي: معكم، إذا لم يُوجَد منكم الترأُفُ والترحُّم، والله أعلم.

قوله: (إنكاراً واستِهزاءً بالمؤمنين): ﴿ فَينَهُم ﴾ جوابٌ للشرط، وقولُه: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ السَّرَا ﴾ ، ﴿ وَآمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَرَثُ ﴾ (٤) ليسا بمَعطوفَينِ على الجزاء (٥) ، بل تفصيلانِ لمُفصَّلٍ محذوف، كأنه قيل: فأما إذا ما أُنزِلَتْ سورةٌ فالناسُ مِن بينِ مُستَهزِئ مطبوعٍ على قلوبهم، ومُؤمِنٍ مُستَبشِرٍ مُستَزيدِ للإيمان، فمنهم مَنْ يقول: أيكُم زادتُهُ هذهِ إيماناً، ومنهم مَنْ قلوبهم، ومُؤمِنٍ مُستَبشِرٍ مُستَزيدِ للإيمان، فمنهم مَنْ يقول: أيكُم زادتُهُ هذهِ إيماناً، ومنهم مَنْ

<sup>(</sup>١) قال ابنُ الحاجب في «الأمالي النحوية» (١: ١١٤) رقم (٧٩): «ووجهُه أنَّ العربَ تَعدِلُ عن المطلوب تارةً إلى مُسبَّبه لأنه المقصود، وتارةً إلى سببه تنبيهاً للمأمور على تحصيل المطلوب بسببه، وإذا عَدَلَتْ إلىٰ ذلك أتت بالفِعل فيصيرُ في اللفظ كأنه المطلوب، وفاعلُه كأنه المطلوبُ منه»، ثم قال: «وهذا البابُ أكثرُ من أن يُحصَىٰ».

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) إلى: «الجارِّ مع المجرور».

<sup>(</sup>٣) قوله «ذيَّل»: هو جواب «ليَّا» الواردة في أول الفقرة.

<sup>(</sup>٤) في الأصول الخطية: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَ فَرُوا ﴾، وهو سبقُ قَلَم، لأنه ليست في هذه السورة.

<sup>(</sup>٥) أي: على جواب الشرط، وهو قولُه تعالىٰ: ﴿فَينَّهُم مَّن يَـقُولُ ﴾.

و ﴿ أَيُّكُمُ ﴾ مرفوعٌ بالابتداء، وقرأ عُبيدُ بنُ عُمَير: ﴿ أَيَّكُم ﴾ بالفتح؛ على إضهارِ فِعْلِ يُفسِّرهُ ﴿ زَادَتُهُ ﴾ تقديرُه: أيتكُم زادتْ زَادَتْهُ هذه إيهاناً ، ﴿ فَزَادَتْهُمْ إِيمَنَا ﴾ لأنها أزيدُ لليقين والثبات، وأثلَجُ للصَّدْر، أو: فزادتُهم عَمَلاً، فإنَّ زيادةَ العَمَلِ زيادةٌ في الإيهان، لأنَّ الإيهانَ يقعُ على الاعتقادِ والعَمَل، ﴿ فَزَادَتُهُمْ رِجُسًا إِلَى رِجُسِهِمْ ﴾ : كُفْراً مضموماً إلى كُفْرِهِم، لأنهم كُلما جَدَّدُوا \_ بتجديد الله الوحي \_ كُفْراً ونفاقاً، ازداد كُفْرُهُم، واستَحكم وتضاعَفَ عِقابُهم.

[﴿ أُوَلاَ يَرُوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامِ مَّرَّةً أَوْ مَرَّيَّيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمَّ يَذَّكَّرُونَ \* وَإِذَا مَا أُنزِلَتَ سُورَةً نَظَرَبَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلَ يَرَبْكُم مِّنَ أَحَدِ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ ١٢٦-١٢٧]

قُرِئ: ﴿ أُولَا يَرَوْنَ ﴾ بالياء والتاء، ﴿ يُفَتَنُونَ ﴾ : يُبتَلُونَ بالمرضِ والقَحْطِ وغيرِ هما مِن بَلاءِ الله، ثم لا يَنتَهُونَ ولا يَتُوبُونَ عن نِفاقِهم، ولا يَذَّكُرون: ولا يَعتَبِرُونَ ولا يَنظُرُونَ في أَمرِهِم، أو: يُبتَلُونَ بالجِهادِ مَعَ رسولِ الله ﷺ، ويُعايِنُونَ أَمْرَه، وما يُنزِلُ اللهُ عليه مِن نُصْرَته و تأييده،

يقول: آمنًا بالله وما أُنزِلَ إلينا، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتُهُمْ إِيمَنَا ﴾ الآية، ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِ مَّرَضُّ فَزَادَتُهُمْ رِجْسًاإِلَى رِجْسِهِ مَ ﴾، الآية (١).

قوله: (وأثلَجُ للصَّدْر)، النهاية: «ثَلِجَتْ نفسي بالأمرِ تَثلَجُ ثَلَجاً، وثَلَجَتْ تَثلَجُ ثُلُوجاً: اطمَأنَتْ إليه وسَكَنت، وثَبَتَتْ فيه ووَثقَت».

قوله: (لأنَّ الإيمانَ يقعُ على الاعتِقادِ والعمل): تعليلٌ للاعتِبارَيْن، أي: إذا كانَ الإيمانُ يُرادُ به الاعتِقادُ فزيادتُه بزيادة اليقين، وإن كانَ العَمَلُ فزيادتُه بزيادةِ العمل.

قوله: (قُرِئ: ﴿ أَوَلَا يَرُونَ ﴾ بالياء والتاء): بالتاء الفوقانية: حمزة، والباقون: بالياء (٢).

<sup>(</sup>١) نقله مُحْتَصراً العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١١: ٥٠)، وتَردَّدَ في قبوله فقال: إنه «لا يميلُ القلبُ إليه».

<sup>(</sup>٢) انظر: «التيسير» ص٠١٢، و «حجة القراءات» ص٣٢٦.

أو: يَفْتِنُهُمُ الشَّيطانُ فيُكذِّبُونَ ويَنقُضُونَ العُهُودَ معَ رسولِ الله ﷺ، فيَقتُلُهم ويُنكِّلُ بهم، ثم لا يَنزَجِرُون.

﴿نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾: تغامزوا بالعُيُونِ إنكاراً للوَحْي وسُخْريةً به، قائِلِين: ﴿هَـٰ لَ يَرَىٰكُم مِّنَ أَحَدٍ ﴾ مِنَ المُسلِمين؛ لِـنَنصَرِف، فإنَّا لانَصبِرُ على استِهاعِه، ويَغلِبُنا الضَّحِك، فنخافُ الافتِضاحَ بينَهم.

أو: تَرامَقُوا يَتَشَاوَرُونَ في تدبير الخروجِ والانسِلالِ لِوَاذاً، يقولون: ﴿ هَـُلْ يَرَىٰكُمُ مِّ وَاللَّهُ مَا أَنْزِلَتْ شُورةٌ في عَيْبِ الْمُنافقين.

﴿ صَرَفَ اللَّهُ قُلُو بَهُم ﴾ دُعاءٌ عليهم بالخِذْلانِ وبصَرْفِ قُلُوبِهم عمَّا في قُلُوبِ أهلِ الإيمانِ مِنَ الانشِراح، ﴿ إِنَّا بَهُمْ ﴾: بسَبَبِ أنهم ﴿ قَوْمٌ لَا يَقْقَهُونَ ﴾: لا يَتَدَبَّرونَ حتى يفقهوا.

[﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُوكُ مِنْ أَنفُسِكُمْ عَنِيزُ عَلَيْهِ مَا عَنِتُدُ حَرِيعُ عَلَيْهِ مَا عَنِتُدُ حَرِيعُ عَلَيْكُمْ مَا عَنِتُ مُ حَرِيعُ عَلَيْكُمْ مِا أَلْمُؤْمِنِينَ رَءُ وَثُ رَجِيدٌ \* فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسِمِ اللَّهُ لَآ إِلَهُ إِلَّا هُوَّ عَلَيْهِ مَا اللَّهُ الْمُولِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْمُولِي اللَّهُ الللللْمُولِي اللْمُولِي اللللْمُولِي اللْمُولُولُولُ الللْمُولُولُ اللَّهُ اللللْمُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُولُولُولُ

قوله: (لواذاً)، الأساس: «لاذَ به لِياذاً، ولاذَ لِواذاً، واعتَصَمَ بلَوْذِ الجبل، أي: بجانبه».

قوله: (﴿ صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم ﴾ دعاءٌ عليهم بالجِنْدلان)، الانتصاف: «يَحتَمِلُ أنه أخبَر تعالىٰ بأنه صَرَفَ قُلُوبَهم، ومَنعَها مِن تَلَقِّي الحق، لكنَّ الزمخشريِّ نَفَرَ<sup>(١)</sup> مِن ذلكَ رعايةً لقاعدةِ الحُسْنِ والقُبْح (٢)، ثم في هذا الدُّعاء مُناسَبةٌ لِهَا فَعَلُوا، وهو الانصِراف، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ عُلَّتَ الْحُسْنِ والقُبْح (٢)، ثم قولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَيَمَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَا مِنْ مَا اللهُ عَلَى التوبة: ٩٨]» (٣).

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الانتصاف»: «يَفِرُّ»، والأمرُ قريب.

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الانتصاف»: «قاعدة الصَّلاح والأصلح». وليس في ذلك كبيرُ فَرْق، لأنَّ بين المسألتين أعني: قاعدة الحُسْن والقُبْح، وقاعدةَ الصَّلاح والأصلح -ارتباطاً وتلازُماً، والله أعلم. (٣) «الانتصاف» لابن المُنبِّر (٢: ٣٢٣) بحاشية «الكشاف».

﴿ مِّنَ أَنفُسِكُمْ ﴾: مِن جِنسِكُم ومِن نَسَبِكُم، عربيٌّ قرشيٌّ مِثلُكُم، ثم ذَكر ما يَتبَعُ اللَّجانَسَةَ والمُناسَبةَ مِن النتائج، بقوله: ﴿ عَزِيزُ عَلَيْهِ مَا عَنِـتُمْ ﴾ أي: شديدٌ عليه شاقٌ ـ المُجانَسَةَ والمُناسَبةَ مِن النتائج، بقوله: ﴿ عَزِيزُ عَلَيْهِ مَا عَنِـتُمْ ﴾ أي: شديدٌ عليه شاقٌ ـ لِكونِهِ بعضاً منكم \_ عَنتُكُم ولِقاؤكُم المكروه، فهو يخافُ عليكم سُوءَ العاقبةِ والوُقُوعَ في العذاب.

﴿ حَرِيصُ عَلَيْكُم ﴾ حتى لا يخرجَ أحدٌ مِنكُم عنِ اتباعِهِ والاستِسعادِ بدِينِ الحقّ الذي جاءَ به، ﴿ يَالْمُؤْمِنِينَ ﴾ مِنكُم ومِن غيركم ﴿ رَءُ وَثُ رَحِيثٌ ﴾.

وقُرِئ: «مِن أَنفَسِكُم»؛ أي: مِن أَشرَفِكُم وأَفضَلِكُم، وقيل: هي قِراءةُ رسولِ الله ﷺ وفاطمةَ وعائشةَ رضيَ اللهُ عنهما.

قوله: (ثم ذكرَ ما يَتبَعُ المُجانسةَ والمُناسَبة مِنَ النتائج): وذلك مِن إجراءِ هذهِ الصَّفاتِ على الرسولِ صَلَواتُ الله عليه، لِتَعْدادِ المِنَن على المُرسَل إليهم، فيجبُ أَن يُعتَبرَ في كُلِّ مِن تلكَ الصِّفاتِ فائدةٌ جليلة، ليصحَّ الامتِنانُ بكُلِّ منها، فأُجرِيَ عليه أولاً ﴿مِنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ أي: الصِّفاتِ فائدةٌ جليلة، ليصحَّ الامتِنانُ بكُلِّ منها، فأُجرِيَ عليه أولاً ﴿مِنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ أي: مِن جِنسِكم، لأنَّ الجِنسَ إلىٰ الجِنسِ أميل، ثم رَتَّبَ عليه صِفاتٍ أُخَرَ علىٰ سبيلِ التَّرَقِّي، كما سينبِئُ عنه كلامه.

قوله: (﴿عَزِيرُ عَلَيْهِ مَا عَنِتُمْ ﴾: أي: شديدٌ عليه شاقّ): وعن الراغب(١): «العِزَّة: حالةٌ مانعةٌ للإنسانِ أن يُغلَب، مِن قولهم: أرضٌ عَزَاز، أي: صُلْبة، والعزيز: الذي يَقهَرُ ولا يُقهَر. قال تعالى: ﴿وَلِلّهِ ٱلْمِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ ﴾ [المنافقون: ٨]، وقد يُذَمَّ بالعِزَّة، كقوله تعالى: ﴿ بَلِ لَقَهَرُ وَلا تعالى: ﴿ وَلِلّهِ ٱلْمِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ ﴾ [ص: ٢]، وقد تُستَعارُ للحَمِيَّةِ والأنفَةِ المذمومة، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللّهَ أَخَذَتُهُ ٱلْمِزَّةُ بِٱلْإِشْمِ ﴾ [البقرة: ٢٠٦]، ويقال: عَزَّ عليَّ كذا، أي: صَعُب، ﴿وَعَزَّنِ فِ ٱلْخِطَابِ ﴾ [ص: ٢٣]، أي: غَلَبني، وعَزَّ الشيء: قلَّ، اعتباراً بها قيل: كُلُّ موجودٍ مملول، وكُلُّ مفقودٍ مطلوب (٢٠).

<sup>(</sup>١) في «مفردات القرآن» ص ٦٣ ٥.

 <sup>(</sup>٢) هذه الفِقرةُ قُدِّمت في (ح) و(ف) قبل فقرة (ثم ذكر ما يتبع المجانسة)، وسقطت لفظة «قوله» بينهما،
 فاختلط الكلامُ بعضُه ببعض، والترتيبُ المُثبتُ من (ط)، وهو الصواب.

وقيل: لم يجمع اللهُ اسمَينِ مِن أسمائِهِ لأحدٍ غيرِ رسولِ الله ﷺ في قوله: ﴿رَءُ وفُُّ رَاءُ وَفُُّ رَاءُ وَفُّ رَحِيمٌ ﴾.

﴿ فَإِن تَوَلَّواً ﴾: فإن أعرَضُوا عن الإيهانِ بكَ وناصَبُوك، فاستَغْنِ بالله وفَوِّضْ إليه، فهو كافيكَ مَعَرَّتُهم، ولا يَضُـرُّونَك، وهو نَاصِـرُكَ عليهم.

وقُرِئ: «العَظيمُ» بالرَّفْع.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: العَرْشُ لا يَقدُرُ أحدٌ قَدْرَه. وعن أُبيِّ بنِ كعب: آخِرُ آيةٍ نزلت: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُوكُ ۖ مِّنْ ٱنفُسِكُمْ ﴾.

عن رسول الله ﷺ: «ما نَزَلَ عليَّ القُرآنُ إلا آيةً آية، وحَرْفاً حَرْفاً، ما خَلَا سورةَ ﴿ وَرَاءَةُ ﴾، فإنهما أُنزِلَتا عليَّ، ومعهما سبعونَ ألفَ صَفِّ مِنَ المَلائكة». والملائكة».

قوله: (كافيكَ مَعَرَّتَهم)، النهاية: «المَعَرَّة: الأمرُ القَبيحُ المكروهُ والأذى، وهيَ مَفعَلة، مِنَ العَرِّ، أي: مَوضِع الـجَرَب»، و«ناصَبُوك»: أي: عادَوك.

قوله: (وحَرْفاً حَرْفاً)، النهاية: «الحرف في الأصل: الطَّرَفُ والجانِب، وسُمِّي به الحرفُ مِن حُروفِ الهِجاء»، فالمُرادُ به هاهنا الجملةُ المُفيدة، سواءٌ كانت آيةً أو أقلَّ أو أكثر، على معنى: لم تَبلُغْ تمامَ السُّورة (١١).

واللهُ أعلَمُ بالصَّواب. تَـمَّتِ السُّورةُ حامِداً لله ومُصَلِّياً.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) والحديث المذكور عند الزمخشري منكر جداً، كما قال الوليُّ العراقي، وإسناده واهِ كما قال الحافظ ابن حجر. كذا في «الفتح السماوي» للبيضاوي (٢: ٧١١).

وقال السعد التفتازاني - فيها نقله المناوي أيضاً -: «هذا يخالف ما أورده في فضيلة سورة الأنعام من أنها نزلت جملة...».

# 

[﴿ الْمَرْ تِلْكَ مَايَتُ الْكِئْبِ الْحَكِيدِ \* أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلِ مِنْهُمْ أَنْ الْنَاسَ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلِ مِنْهُمْ أَنْ الْنَاسَ وَكَثِيرِ النَّاسَ وَكَثِيرِ النَّاسَ وَكَثِيرِ النَّاسَ وَكَثِيرِ النَّاسَ وَكَثِيرِ النَّاسَ وَكَثِيرِ النَّاسَ عَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقِ عِندَ رَبِّهِمْ قَالَ الْصَكِيرُ النَّاسَ وَكَثِيرِ النَّاسَ وَكَثِيرِ النَّاسَ وَكَثِيرِ النَّاسَ وَكَثِيرِ النَّاسَ وَكِثِيرِ النَّاسَ وَكِثِيرٍ النَّاسَ وَكِثِيرِ النَّاسِ عَجَبًا أَنْ الْمُعْمَ اللَّهُ اللَّاسَ وَكِثِيرٍ النَّاسَ وَكِثِيرِ النَّاسِ وَكِثِيرِ النَّاسَ وَكِيثِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِّمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِّمِ اللَّهُ الْمُعَلِّمِ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُعْلَقِيلِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِّمُ الْعَلَالُ الْمُعْمَالُولَ الْمُعْلَقِيلُ الْمُعْلَقِ اللَّهُ الْمُعْلَقِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَقِ اللَّهُ الْمُعْلَقِ اللَّهُ الْمُعْلَقِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ اللَّهُ الْمُعْلَقِ اللللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْمُولِي الْمُعْلَقِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَقِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقِ الْم

﴿الَّـرَ ﴾ تعديدٌ للحروفِ علىٰ طريقِ التَّحَدِّي، .....

# سورةُ يونُسَ عليه السَّلام مكيَّة، وهي مئةٌ وتسعُ آيات بنيِّ لِلْمُؤَالِمُ الْمَرَالِ الْمَيْنِ

قوله: (﴿ الله ﴾ تعديدٌ للحُروفِ على طريقِ التَّحَدِّي): أي: بالقُرآن، كما قالَ في البقرة (١٠): «هو كقَرْعِ العصا، وكالتحريكِ للنَّظَر في أنَّ هذا المتلوَّ عليهم وقد عَجَزُوا عنه كلامٌ منظومٌ مِن عَيْنِ (٢) ما يَنظِمُونَ منه كلامَهم، ليُؤدِّيهم إلىٰ النَّظَرِ إلىٰ أنه ليسَ مِن كلامِ البَشَر، وأنه كلامُ خالقِ القُوىٰ والقُدَر».

<sup>(</sup>١) في تفسير الآية الأولىٰ منها.

<sup>(</sup>٢) في الأصول الخطية: «من غير»، وهو تحريف، والمُثبّت من «الكشَّاف».

و ﴿ تِلْكَ مَا يَنَتُ ٱلْكِنَابِ ﴾ إشارةٌ إلى ما تَضَمَّنَتهُ السُّورةُ مِنَ الآيات، و «الكتابُ»: السُّورة، و «الحكيمُ»: ذو الحِكمة؛ لا شتِمالِهِ عليها ونُطقِهِ بها، أو وُصِفَ بصفةِ مُحدِثِه. قال الأعشىٰ:

وغَريبةٍ تأتي المُلُوكَ حَكيمةٍ قد قُلتُها لِيُقالَ: مَنْ ذا قالهَا؟!

الهمزةُ لإنكارِ التعجَّبِ والتعجيبِ منه، و ﴿أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ اسمُ «كان»، و ﴿عَجَبًا ﴾ خَبَرُها. وقرأ ابنُ مسعود: «عَجَبٌ»،

قوله: (و ﴿ تِلْكَ ءَايَتُ ٱلْكِنَابِ ﴾ إشارةٌ إلى ما تَضَمَّتَهُ السُّورةُ مِنَ الآيات): فإن قلتَ: كيفَ يُشارُ إلى ما تَضَمَّتَهُ السُّورة، وهو مُترقَّب؟ قلتُ: قالَ<sup>(١)</sup> في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ هَاذَا فِرَاقَ بَيْنِي كَيْفَ يُشارُ إلى الله عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى ا

قوله: (ونُطقِهِ بها): يعني: وُصِفَ ﴿ٱلْكِنَبِ ﴾ بـ ﴿ٱلْحَكِيدِ ﴾ على الاستِعارةِ المَكْنيَّةِ بجامع اشتِهالِهِ على الحِكمة.

قوله: (أو وُصِفَ بصِفةِ مُحدِثِه): وعندَ أهلِ السُّنَّة: بصِفةِ مُتكلِّمِه الحكيم، وهو مِنَ الإسنادِ المجازي، كقولهم: نهارُه صائم، وليله قائم.

الراغب: «الحِكمة: إصابةُ الحقّ بالعِلم والعَمَل، فالحِكمةُ مِنَ الله تعالىٰ: معرفةُ الأشياءِ وإيجادُها علىٰ غايةِ الإحكام، وإذا وُصِفَ بها القُرآنُ فلِتَضَمُّنِهِ الحِكمة»(٢).

قوله: (وغريبة) البيت: أي: رُبَّ قصيدةٍ غريبةٍ قد قُلتُها في مَدْحِ الْلُوكِ<sup>(٣)</sup> ذاتِ حِكمة؛ لِيَتَعجَّبَ الناسُ ويقولوا: مَنْ قالها؟!

<sup>(</sup>١) أي: الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة الكهف (٩: ٥٣٢).

<sup>(</sup>٢) «مفردات القرآن» ص٢٤٩.

<sup>(</sup>٣) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «في وَصْف الملوك»، والمعنى واحد.

## فجَعَلَه اسماً، وهو نكرة، و ﴿ أَنَّ أَوْحَيُّنَآ ﴾ خبراً، وهو معرفة، كقوله:

#### يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

والأجودُ أن تكون «كانَ» تامة، و ﴿أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ بَدَلاً مِن «عَجَبٌ».

فإن قلتَ: فها معنىٰ اللام في قوله: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًّا ﴾؟ وما الفرقُ بينَه وبينَ قولك: أكانَ عندَ الناسِ عَجَباً؟

قوله: (فَجَعَلَهُ اسهًا، وهو نكرة، و﴿أَنَّ أَوْحَيَّنَا ﴾ خبراً، وهو معرفة): أي: هو مِنَ بابِ القَلْبِ لأمْنِ الإلباس، والضميرُ في «كقوله» لحسَّان، أولُه:

## كأنَّ سُلافةً مِن بَيْتِ رأسٍ(١)

وروايةُ «الصِّحاح»: «كأنَّ سَبيئةً مِن بَيْتِ رأسٍ»(٢).

«السُّلافة»: أولُ ما يَسيلُ مِن ماءِ العنب، وهو أرقُّ ما فيه، «السَّبيئة»: الخمر، يقال: سَبَأْتُ الخمر سَبْأُ: إذا اشتَريتَها لِتَسْرَبَها، و «بيتُ رأس»: اسمُ قريةِ بالشام تُباعُ فيه الخمر.

قال ابنُ جِنِّي: «إنها جازَ ذلكَ مِن حيثُ كان «عسلٌ وماءُ» جِنسَين، فكأنه قال: يكونُ مزاجَها العَسَلُ والماء، لأنَّ نكرةَ الجِنسِ تُفيدُ مَفادَ معرفتِه، ألا ترى أنكَ تقول: خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب، أي: فإذا الأسدُ بالباب، لا فَرْقَ بينهها، لأنكَ في المَوضِعَين لا تُريدُ أسداً مُعيَّناً،

<sup>(</sup>١) كذا ذكره الخليلُ بنُ أحمد الفراهيديُّ في «الجمل في النحو» ص١٤٧، والمُبرِّدُ في «المقتضب» (٤: ٩٢)، وابنُ السَّرَّاجِ في «الأصول في النحو» (١: ٦٧ و٨٣).

<sup>(</sup>٢) وهكذا ذكره سيبويه في «الكتاب» (١: ٤٩)، وابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (رأس) و(سبأ). ويُروىٰ أيضاً: «كَأَنَّ جَنِيَّةً»\_كها في «المحكم» لابن سيده (الجيم والنون والياء)، و«لسان العرب» مادة (جنیٰ)\_، و«كأنَّ خَبيئةً»، كها في «ديوان حسّان» ص١٧.

وقال ابنُ منظور في «اللسان»، مادة (سبأ): «وخبر «كأنَّ» في البيت الثاني، وهو: علىٰ أنيابِها، أو طَعْمَ غَضًّ مِنَ التُّفَّاحِ هَصَّرَهُ اجتِناءُ»

قلتُ: معناه: أنهم جَعَلُوهُ لهم أُعجُوبةً يَتَعجَّبُونَ منها، ونَصَبُوهُ عَلَماً لهم يُوجِّهونَ نحوَه استِهزاءَهم وإنكارَهم، وليسَ في «عند الناس» هذا المعنى.

والذي تَعَجَّبُوا منه أن يُوحَىٰ إلىٰ بَشَر، وأن يكونَ رجلاً مِن أفناءِ رجالهم، دونَ عظيمٍ مِن عُظهائهم، فقد كانوا يقولون: العَجَبُ أنَّ اللهَ لم يجد رسولاً يُرسِلُه.....

وإنها لم يَحُبُزْ هذا في قولك: كان قائمٌ أخاك، وكان جالسٌ أباك، لأنه ليسَ في «جالس» و«قائم» معنى الجنسيَّة التي تُلاقي (١) مُعيَّناً نَكِرَتُها ومَعرِفتُها [على ما قَدَّمْناه]»(٢).

ومعنى الآيةِ على هذا: أكانَ الوَحْيُ للناسِ هذا الجِنسَ مِنَ الفِعْل، وهو التَّعَجُّب.

وقال ابنُ جِنِّي أيضاً: «يجوزُ مَعَ النفي جَعْلُ اسمِ «كان» وأخواتِها نكرة، ولا يجوزُ مَعَ الإيجاب، ألا تراكَ تقول: ما كانَ إنسانٌ خيراً منك، ولا تقول: كانَ إنسانٌ خيراً منك» (٣).

والاستِفهامُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا ﴾ للتَّوْبيخ، فيُفيدُ معنى النفي.

قوله: (معناه: أنهم جَعَلُوهُ لهم أُعجُوبة): فإذن اللامُ مِثلُها في قولِهِ تعالىٰ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، قال أبو البقاء: «اللامُ مُتعلِّقٌ بـ (عَجَب) للتبيين (٤٠).

قوله: (أفناءِ رِجالهِم)، الجوهري: «يُقال: هو مِن أفناءِ الناس: إذا لم يُعلَمْ مَّنْ هو»، ولم يُردْ هاهنا خُمولَ نَسَبِه، لأنه صَلَواتُ الله عليه كان مِنَ الأعلام المشاهير كابِراً عن كابِر، لكنْ أُريدَ أنه لم يكنْ مِنَ العُظَهاءِ والرُّوَساء، يَدُلُّ عليه قولهُم: ﴿عَلَى رَجُلِ مِّنَ ٱلْقَرِّيَةَ يَّنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، وقولهُم: «يتيم أبي طالب».

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «تتلاقىٰ»، والتصويبُ من «المحتسب»، وقد تقدَّم علىٰ الصواب ص٩٤ في تفسير الآية ٣٥ من سورة الأنفال.

<sup>(</sup>٢) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٧٩). وما بين حاصرتين استدركتُه منه، ولا بُدَّ من إثباته لإتمام الجملة، وقد تَقَدَّم بإثباته في الموضع المشار إليه في الحاشية السابقة.

<sup>(</sup>٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٧٩).

<sup>(</sup>٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٤)، وصَدَّرَه بـ «قيل»، ولم يَعتَمِدْه.

إلى الناسِ إلا يتيمَ أبي طالب، وأن يَذكُر لهم البَعْث، ويُنذِرَ بالنار، ويُبشِّرَ بالجنَّة.

وكُلُّ واحدٍ مِن هذهِ الأمور ليسَ بعَجَب؛ لأنَّ الرُّسُلَ المبعوثينَ إلىٰ الأُمَمِ لم يكونوا الا بَشَراً مِثلَهِم، وقالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ قُل لَوْكَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلَتِهِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَينِينَ لَلاَ بَشَراً مِثلَهِم، وقالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ قُل لَوْكَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلَتِهِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَينِينَ لَلَّذَلْنَا عَلَيْهِم مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكُ رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ٩٥]، وإرسالُ الفقير أو اليتيم ليسَ بعَجَبٍ أيضاً، لأنَّ اللهُ تعالىٰ: إنها يختارُ مَنِ استَحَقَّ الاختيار، لِجَمْعِهِ أسبابَ ليسَ بعَجَبٍ أيضاً، لأنَّ اللهُ تعالىٰ: إنها يختارُ مَنِ استَحَقَّ الاختيار، لِجَمْعِهِ أسبابِ في الاستِقلالِ بها اختيرَ له مِنَ النَّبوَّة، والغِنَىٰ والتَّقدُّم في الدُّنيا ليسَ مِن تلكَ الأسبابِ في شيء، ﴿ وَمَا أَمُولُكُمْ وَلَا أَوْلَكُمُ لِمُ النَّيَ تُقَرِّبُكُمْ عِندَانُازُلْفَيْ ﴾ [سبأ: ٣٧]، والبعثُ للجزاءِ علىٰ الخير والشَّرِّ هو الحكمةُ العُظمىٰ، فكيفَ يكونُ عَجَباً؟ إنها العَجَبُ العَجيبُ والمُنكرُ في العُقولِ تعطيلُ الجزاء.

﴿أَنَّ أَنْذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾: ﴿أَنَّ ﴾ هي المُفسِّرة، لأنَّ الإيحاءَ فيه معنى القول، ويجوزُ أن تكونَ المُخفَّفة مِنَ الثقيلة، وأصلُه: أنه أنذِرِ الناس، على معنى: أنَّ الشَّأْنَ قولُنا: أنذِرِ الناس، و﴿أَنَّ لَهُمْ ﴾ أي: سابِقةً وفَضْلاً ومنزلةً رفيعة.

قوله: (وأن يَذكُرَ لهمُ البَعْث): معطوفٌ على محذوفٍ تقديرُه: لم يَجِدْ رسولاً يُرسِلُه إلىٰ الناس؛ لأنْ يَدعُوهُم إلىٰ الله، وأن يَذكُرَ لهمُ البَعْث، إلا يتيمَ أبي طالب.

قوله: (والبعثُ للجزاء): عطفٌ على قوله: «وإرسالُ الفقير»، وهو على قوله: «لأنَّ الرُّسُلَ المبعوثينَ إلى الأُمَم لم يكونوا إلا بَشَراً» مِن حيثُ المعنى، وذلكَ أن المُتعجَّبَ منه في قولِه: ﴿أَنَّ البُعوثينَ إلى الأُمَم لم يكونوا إلا بَشَراً» مِن حيثُ المعنى، وذلكَ أن المُتعجَّب منه في قولِه: ﴿أَنَّ الْحَيْنَا إِلَى رَجُلِمِنَهُم أَنَ أَنْذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾ ثلاثةُ أشياء: كونُ الرسولِ رجلاً، وكونُه بعضاً منهم، وكونُ المُنذرِ البَعْث. وأجابَ عن كُلِّ واحدٍ على سبيلِ التفصيلِ وأحسن، لا سِيَّا قولُه: ﴿إنها العَجَبُ العَجيبُ والمُنكَرُ في العُقولِ تعطيلُ الجزاء»، لكنْ في قولِه: ﴿إنها يختارُ مَنِ استَحَقَّ الاختيار» بَحْث.

وعَلَّلَ نَفِيَ التَعجُّبِ بقوله: «لأنَّ الرُّسُل» إلىٰ آخره، لأنَّ العَجَب: هو حالٌ يَعتَري الإِنسانَ مِن رُؤيةِ خِلافِ العادة.

فإن قلتَ: لِمَ شُمِّيَتِ السَّابِقةُ قَدَماً؟ قلتُ: لمَّا كانَ السَّعيُ والسَّبْقُ بالقَدَم، سُمِّيَتِ المسعاةُ الجميلةُ والسَّابقةُ قَدَماً، كما سُمِّيَتِ النِّعمة يداً؛ لأنها تُعطىٰ باليد، وباعاً؛ لأنَّ صاحبَها يَبُوعُ بها، فقيل: لِفُلانِ قَدَمٌ في الخير، وإضافتُه إلىٰ ﴿صِدْقِ ﴾ دلالةٌ علىٰ زيادةِ فَضْل، وأنه مِنَ السَّوابِقِ العظيمة. وقيل: مَقامَ صَدْق.

#### ﴿ إِنَّ هَٰذَا ﴾: إنَّ هذا الكِتابَ وما جاءَ به مُحَمَّدٌ «لَسِحْرٌ»، .....

قوله: (سُمِّيَتِ المسعاةُ الجميلةُ والسابِقةُ قَدَماً): قال السَّجَاوَنْدي: «سُمِّيَ المُقدَّمُ قَدَماً، كما سُمِّيَ الجاسوس عَيْناً، والمُستَعلي رأساً، بل كُلُّ صِفةٍ مَرْضِيَّةٍ للعَبْدِ عندَ سَيِّدِه: قَدَم، وكُلُّ نِعمةِ شاملةٍ للسَّيِّدِ علىٰ عَبْدِه: يد».

قوله: (لأنَّ صاحِبَها يَبُوعُ بها)، الأساس: «ومن المجاز: لِفُلانٍ سابِقةٌ وباع، وتَبوَّعَ للمساعى: مَدَّ باعَه».

قوله: (مَقامَ صِدْق): هو كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكِ مُقْنَدِرٍ ﴾ [القمر: ٥٥]، الأساس: «مشىٰ فُلانٌ اليَقْدُميَّةَ والقُدَميَّة: إذا تَقَدَّمَ في المكارم ومعالي الأمور».

الانتصاف: «لم يُسَمُّوا السابِقةَ السُّوء: قَدَماً، إما لكَوْنِ المجازِ لم يَطَّرِد، أو اطَّرَدَ ولكنْ غَلَّبَ العُرفُ علىٰ قَصْرِها»(١).

قوله: (إنَّ هذا الكِتابَ وما جاءَ به مُحمَّدٌ لَسِحْر): إشارةٌ إلى اتِّصَالِ هذهِ الآيةِ بالآيتينِ السابقَتين (٢)، آذنتِ الأُولىٰ: بأنَّ السُّورةَ تُحدِّيَ بها، وأُفحِمَ مَنْ تُحِدَّيَ بها، وأثبتَتْ رسالةَ المُدَّعي، والثانيةُ: بأنهم بعدَ العَجْزِ عاندوا وتَعجَّبوا مُستَهزِئين، والثالثةُ: بأنهم أظهَرُوا ما به يَتَبيَّنُ عَجْزُهُم مِن تلكَ الكلمةِ التي يَرمي بها العاجزُ المبهوت (٣)، وإليه الإشارةُ بقوله: «وهو دليلُ عَجْزِهِم واعتِرافِهم به».

<sup>(</sup>١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٢٤) بحاشية «الكشاف».

<sup>(</sup>٢) يعنى: بالآية الأولى، وبصَدْر الآية الثانية.

<sup>(</sup>٣) وهي دعويٰ أنَّ ما أتيٰ به مَنْ تحدَّاه سِحر.

ومَنْ قرأ: ﴿لَسَحِرُ ﴾: فهذا إشارةٌ إلى رسول الله ﷺ، وهو دليلُ عَجْزِهِم واعتِرافِهم به، وإن كانوا كاذبينَ في تَسْميتِهِ سِحْراً، وفي قِراءةِ أُبيّ: «ما هذا إلا سِحْر».

[﴿ إِنَّ رَبَّكُو اللهُ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامِ ثُمَّ اَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَـرْشِ يُدَيِّرُ الْأَمْرُ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ عَذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمُ اللهُ رَبُكُمُ مَا فَاعَبُدُوهُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ \* إِلَيْهِ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ عَذَلِكُمُ اللهُ رَبُكُمُ اللهُ رَبُكُمُ مَا فَاعَبُدُوهُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ \* إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَيِعًا وَعْدَ اللّهِ حَقَّا إِنَّهُ يَبْدَوُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِى الّذِينَ عَامَنُواْ وَعَمِلُوا الصَّلِحَتِ مِلْوَا لِمَا مِنْ وَعَدَالِهُ مِنْ حَيْمِ وَعَذَا بُأَلِيمُ إِنِمَا كَانُواْ يَكُفُرُونَ ﴾ ٣-٤]

﴿ يُدَبِّرُ ﴾: يقضي ويُقدِّرُ علىٰ حَسَبِ مُقتَضىٰ الحِكمة، ويفعلُ ما يفعلُ المُتحرِّي للصَّوابِ الناظِرُ في أدبارِ الأُمُورِ وعَواقِبِها، لِئلَّا يَلقَاهُ ما يَكرَهُ آخِراً، و ﴿ اَلْأَمْرَ ﴾: أَمْرُ الخَلقِ كُلَّه، وأمرُ مَلَكُوتِ السَّماواتِ والأرضِ والعَرْش.

وإنها فُصِلَتْ الجملُ (١) لاختِلافِها خَبَراً وطَلَباً على سبيلِ التَّعْداد، نَحْوُ قولِهم: «واعبُدْ ربَّك، العبادةُ حَقُّ له»، على تَعْويلِ الترتيبِ إلى الذِّهْنِ دونَ اللفظ.

قوله: (ومن قرأ: ﴿لَسَاحِرٌ ﴾): ابنُ كثير وعاصمٌ وحمزةُ والكِسائيُّ (٢).

قوله: (الناظِرُ في أدبارِ الأُمُورِ [وعواقبها] لِئلًا يَلقَاهُ ما يَكرَهُ آخِراً): لخَّصَ المعنىٰ القاضي حيثُ قال: «التدبير: النَّظَرُ في أدبارِ الأُمُورِ (٣) لِتجيءَ محمودةَ العاقبة»(٤).

قلتُ: هذا تمثيل، ولذلك قال: «ويَفعَلُ ما يَفعَلُ الْمُتحَرِّي».

<sup>(</sup>١) يعني: أتَىٰ بقولِه: ﴿وَلَكَءَايَتُٱلۡكِنَبِٱلۡحَكِيمِ ﴾، وقولِه: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِعَجَبًّا﴾، وقولِه: ﴿قَالَ ٱلۡحَكَفِرُونَ إِنَّ هَنذَالسَّحِرُّ ثُمِّينًا ﴾ علىٰ أسلوبِ الفَصْل، أي: دونَ عَطْفِ بعضِها علىٰ بعضِ بالواو.

<sup>(</sup>٢) قوله: «ابن كثير وعاصم» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُه من (ط)، وهو الصواب، كما في «التيسير» لأبي عمرو الداني ص ١٢٠، و «النشر» لابن الجزري (٢: ٢٥٦).

<sup>(</sup>٣) من قوله: «لئلا يلقاه» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٤).

فإن قلت: ما مَوقِعُ هذهِ الجملة؟ قلتُ: قد دلَّ بالجملةِ قبلَها على عَظَمةِ شأنِهِ ومُلكِهِ بخُلْقِ السَّماواتِ والأرض، مَعَ بَسْطتِها واتِّسَاعِها في وقتٍ يسير، وبالاستواءِ على العرش، وأتبَعَها هذه الجملة؛ لزيادةِ الدَّلالةِ على العَظَمة، وأنه لا يخرجُ أمرٌ مِنَ الأمورِ مِن قَضَائِهِ وتقديره.

وكذلكَ قولُه: ﴿ مَامِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ، ﴾ دليلٌ على العِزَّةِ والكِبرياء، كقوله: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَيِّكَةُ صَفًا ۖ لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَنُ ﴾ [النبأ: ٣٨].

و ﴿ ذَالِكُمُ ﴾ إشارة إلى المعلومِ بتلكَ العَظَمة، أي: ذلكَ العظيمُ الموصوفُ بما وُصِفَ به: هو رَبُّكُم، وهو الذي يَستَحِقُّ منكمُ العبادة، ﴿ فَأَعَبُ دُوهُ ﴾ وَحْدَه، ......

قال القاضي: «فيه ردُّ على مَنْ زَعَمَ أَنَّ آلهَتَهُم تَشْفَعُ لهم عندَ الله، وإثباتُ الشفاعةِ لمنْ أَذِنَ له» (٢). قلتُ: آذنَ \_ رحمه الله \_ بارتباطِ هذهِ الآيةِ مَعَ قوله: ﴿وَيَـقُولُونَ هَـتَوُلآءِ شُفَعَـتُوُنَا عِندَ ٱللهِ ﴾ [يونس: ١٨].

قوله: (أي: ذلكَ العظيمُ الموصوفُ بها وُصِفَ به) إلىٰ آخره: إشارةٌ إلىٰ أنَّ في اسم الإشارةِ

<sup>(</sup>١) يُريدُ بالأول: ﴿ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِنَّةِ أَيَّامِ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾، وبالثاني: ﴿ يُدَيِّرُ ٱلْأَمَّرِ ﴾.

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٤).

ولا تُشرِكُوا به بعضَ خَلْقِهِ مِن مَلَكٍ أو إنسان، فَضْلاً عن جمادٍ لا يَضُـرُّ ولا ينفع، ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ فإنَّ أدنى التَّفكُرِ والنَّظَرِ يُنبِّهُكُم على الخطأ فيها أنتُم عليه.

﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ أي: لا تَرجِعُونَ في العاقبة إلا إليه، فاستَعِدُّوا للِقائِه.

﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مُؤكَّدٌ لقوله: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾، و﴿حَقًّا ﴾ مصدرٌ مُؤكِّدٌ للهوله: ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ﴾.

﴿إِنَّهُ يَبْدَوُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾ استِثنافٌ معناه التعليلُ لوجوبِ المَرجِعِ إليه، وهو أنَّ الغَرضَ ومُقتَضَىٰ الحِكمةِ بابتداءِ الخلقِ وإعادتِه: هو جزاءُ المُكلَّفينَ علىٰ أعمالهم.

إشعاراً بأنَّ ما قبله \_ وهو اللهُ الموصوفُ بكَوْنِهِ رباً، خالِقاً، مُستَوِياً علىٰ العَرْش، مُدبِّراً للأمور -حَقيقٌ بها بعدَه؛ وهو أن يُـخَصَّ بالعِبادة، ولا يُشـرَكَ فيها غيرُه، كها سبق في أول البقرة.

قوله: (﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ فإنَّ أدنىٰ التفكُّرِ والنَّظَرِ يُنبَّهُكُم علىٰ الخطأ): مُشعِرٌ بأنَّ التذكُّر دونَ التَّفكُّر، الجوهري: «ذَكَرتُه بلِساني وبقَلْبي، وتَذَكَّرتُه»، وقال: «التَّفكُّر: التأمُّل».

يعني: كانَ مِن حَقِّ الظاهِرِ أن يُقال: «أفلا تَـتَفكَّرون»، أي: في تلكَ الدلائلِ القاهِرةِ الباهِرة؛ لِتَعرِفُوا أنَّ اللهَ هو المُستَحِقُّ للعبادة، لأنه هو المُنعِمُ بجميع تلكَ النَّعَمِ المُتظاهِرة، فوُضِعَ مَوضِعَه ﴿تَذَكَّرُونَ ﴾؛ تتمياً للمعنىٰ وتربيةً للفائدة، يعني: يَكفيكُمُ الإخطارُ بالبالِ دونَ استِعالِ الرؤية.

قال الإمام: «هذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ التَّفكُّرَ في المخلوقاتِ والاستِدلالَ بها علىٰ جَلالِ الله وعِزَّتِهِ وعَظَمتِهِ مِن أعلىٰ المراتِب، وأكمَل الدَّرَجات»(١).

قوله: (لا تَرجِعُونَ في العاقبة إلا إليه): الحصرُ ومعنى التخصيص مُستَفادٌ مِنَ التقديم (٢). قوله: (وهو أنَّ الغَرَض): الجملةُ معطوفةٌ على جُملةِ قولِه: «معناهُ التعليل»؛ على سبيلِ البيان،

<sup>(</sup>١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ١٩٣).

<sup>(</sup>٢) أي: تقديم الجار والمجرور على المبتدأ في قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾.

وقُرِئ: «أنه يَبدَأُ الخلْق»، بمعنى: لأنه، أو: هو منصوبٌ بالفِعلِ الذي نَصَبَ ﴿ وَعَدَ اللهُ وَعُداً بَدْءَ الخلقِ ثُمَّ إعادتَه، والمعنى: إعادةَ الخلقِ بعدَ بَدْئِه، وقُرِئ: «وَعَدَ اللهُ»، على لفظِ الفِعْل، و «يُبدِئُ»؛ مِن: أبداً، ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً بما نَصَبَ ﴿ حَقًا ﴾، أي: حَقَّ حقاً بَدْءُ الخلق، كقوله:

أَحَقّاً عِبادَ الله أَنْ لَسْتُ جائياً ولا ذاهِباً إلا عليَّ رَقيبُ

والضميرُ المرفوعُ<sup>(۱)</sup> راجعٌ إلىٰ «معناه»، أي: قولُه: ﴿إِنَّهُۥيَبْدَوُّا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ استِئنافٌ معناه<sup>(۲)</sup> أنَّ الغَرَضَ يقتضي الحِكمةَ، إلىٰ آخِرِه.

قوله: (والمعنىٰ: إعادةَ الخلْقِ بعدَ بَـدْئِه): يعني: على تقديرِ المَصدَرِ لا بُدَّ مِنَ التقديمِ والتأخير؛ لأنَّ الإبداءَ ليسَ موعوداً، بل الموعودُ الإعادة، فتُقَدَّر «إعادة الخلق بعدَ بَدْئِه».

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً): عطفٌ على قوله: «أو هو منصوبٌ بالفِعْل»، يعني: على قراءةِ مَنْ قرأ «أنه يبدأُ الخلْق» بالفَتْح، يجوزُ أن يكونَ منصوباً بفِعلٍ مُقَدَّرٍ ناصِبٍ له، أي: وَعَدَ اللهُ وَعْداً بَدْءَ الخلق، أو أن يكونَ مرفوعاً بفِعلٍ مُقدَّرٍ (٣) رافِعٍ له، أي: حَقَّ حَقاً بَدْءُ الخلق (٤).

قوله: (مرفوعاً بها نَصَبَ ﴿حَقًا ﴾): لأنه مَصدَرٌ مُؤكِّدٌ لغيره، وهو قولُه: «حَقَّ»، وإليه الإشارةُ بقوله: «أي: حَقَّ بَدْءُ الخلقِ حَقاً».

قوله: (أحقّاً عِبادَ الله)، البيت (٥): قيل: «أحقّاً»: في مَوضِع الظَّرْف، كأنه قال: أفي حَقٌّ؟

<sup>(</sup>١) أي: «هو»، في قوله: «وهو أنَّ الغَرَض».

<sup>(</sup>٢) قوله: «أي: قوله: ﴿إِنَّهُ بَيِّدُوا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾، استنتاف معناه، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٣) من قوله: «ناصِب له» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

رُ ) في (ح) و(ف): «حَقَّ حقاً يبدأ الحلق»، ولا يستقيم، والمُثبتُ من (ط).

<sup>(</sup>٥) قَيل: لقيس بن الـمُلوِّح (مجنون ليليٰ)، كما في «ديوانه» ص ٤٠، وقيل: لابن الدُّمَينة، كما في «الحماسة» ص ٢٦٨، وهو فيهما بلفظ: «أن لستُ وارداً ولا صادراً» بَدَل «أن لستُ جائياً ولا ذاهباً»، والمعنى واحد.

.....

و «أَنْ»: مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثقيلة، ومَوضِعُه مَعَ ما بعدَه مَوضِعُ المُبَدَأ، و «أحقّاً» في مَوضِع الخبر، يقول: أفي حَقِّ، يا عِبادَ الله، أني لا أجيءُ ولا أذهَبُ إلا عليَّ رقيبٌ مُحافِظٌ يَعُدُّ خُطايَ وأنفاسي، ويَتَأَمَّلُ قُصُورِي.

ومِثله قولُ الحماسيّ:

أحقًّا عبادَ الله أنْ لستُ رائياً رِفاعةَ طُولَ الدَّهْرِ إلا تَوَهُّما (١)

قال المرزوقيّ: «أحقّاً: انتَصَبَ عندَ سِيبَوَيْهِ على الظَّرْف، كأنه قال: أفي الحقِّ ذلك، فإن قيل: وكيفَ جاز أن يكونَ ظَرْفاً؟ قلت: لـهَّا رآهُم يقولون: أفي حَقِّ كذا، أو: أفي الحقِّ(٢)، جَعَلُوهُ إذا نَصَبُوهُ علىٰ تلكَ الطريقة، قال:

#### أفي الحقِّ أني مُغرَمٌ بكِ هائمٌ (٣)

والمعنىٰ: أفي الحقِّ [لستُ رائياً] (٤) هذا الفتيٰ إلا مُتوهِّماً أبدَ الدَّهْر، وفائدةُ قولِه: «عباد الله»،

وأنكِ لا خَلُّ لديٌّ ولا خَمْرُ

وقال المرزوقي في «شرحه» (٣: ٨٨٩): «المُعَرَم: الذي قد لَزِمَهُ الحبّ، والهائم: المُتحيِّر. والمعنىٰ: أنه لا يَدخُلُ في الحقِّ ووُجُوهِهِ أن يكونَ حُبِّي لكِ غراماً، وحُبُّكِ لا يَرجِعُ إلىٰ معلوم، ولا يحصُلُ علىٰ حَدَّ محصور، يُقال: ما هو بخَلِّ ولا خمر، يعني: أنه ليسَ بشيء يَخلُصُ ويُتبَيَّنَ». انتهىٰ باختصار وتصرُّف يسير.

<sup>(</sup>١) «الحماسة» لأبي تمام ص١٧٧ ونَسَبَه لرُقَيبةَ الجَرْمي.

<sup>(</sup>٢) من قوله: «ذلك، فإن قيل» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٣) في (ف): «هائمٌ بك مُغرَم»، والمُثبَت من (ح)، وهو الموافقُ لِمَا في «شرح الحماسة» للمرزوقي. وهو صَدرُ بيتٍ، وتمامُه كما في «الحماسة» ص ٢٤٠:

<sup>(</sup>٤) ما بين حاصرتين سقط من الأصول الخطية، واستدركتُه من «شرح الحماسة» للمرزوقي.

وقُرِئ: «حَقُّ أنه يَبدَأُ الخلق»؛ كقولك: حَقُّ أنَّ زيداً مُنطَلِق.

﴿ وَالْقِسْطِ ﴾: بالعَدْل، وهو مُتعلِّق بـ «يجزي»، والمعنى: لِيَجزِيَهم بقِسْطِهِ ويُوفِّيهم أو: بقِسطِهم وبها أقسَطُوا وعَدَلُوا ولم يَظلِمُوا حينَ آمنوا وعَمِلُوا صالحاً، لأنَّ الشَّرْكَ ظُلُم، قال اللهُ تعالى: ﴿ إِنَ الشِّرْكَ لَظُلَّمُ عَظِيدٌ ﴾ [لقان: ١٣]، والعُصاة: ظُلَّامُ أَنفُسِهم، وهذا أوجَه، لمُقابَلةِ قولِه: ﴿ بِمَا كَانُواْ يَكَفُرُونَ ﴾.

أنه رَجَعَ فيها (١) كان لا يُؤمِنُ به ولا يَسكُنُ إليه بشاعةً وقباحةً إلى الناسِ كافَّة، يَستَنبِئُهُم فيه ويَستَفتيهم (٢).

قوله: (وهذا أوجَه): أي: إذا كانَ ﴿ إِلَقِسَطِ ﴾ معناه: بقِسْطِهم، على أن تكونَ اللامُ بَدَلاً مِنَ المضافِ إليه، والفاعل (٣): ﴿ اللَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ، كان أوجَهَ مِن أن يكونَ معناه: بقِسطِه، والفاعل: الله، لِيتَجاوَبَ كُلٌّ مِنَ المُتقابِلَين، وهما ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ﴿ وَالَّذِينَ كَ فَرُوا ﴾ ، فيما استَحَقُّوا به الجزاءَ وَعْداً وتفضُّلاً ، فإنَّ قولَه: ﴿ بِمَا كَانُوا يَكَفُرُونَ ﴾ يُوجِبُ أن يقال: بقِسْطِهم.

قال القاضي: «معنى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرِهم، لَكَنَّه خَيَّرَ النَّظْمَ لَلْمُبالَغةِ في استِحقاقِهم بشرابٍ مِن حَميمٍ وعذابٍ أليمٍ بسَبَبٍ كُفرِهم، لكنَّه خَيَّرَ النَّظْمَ للمُبالَغةِ في استِحقاقِهم للعِقاب، والتنبيهِ على أنَّ المقصودَ بالذاتِ من الإبداءِ والإعادةِ هو الإثابة، والعِقابُ واقعٌ بالعَرض، وأنه تعالى يَتَولَّى إثابةَ المُؤمنينَ بها يليقُ بلُطفِهِ وكَرَمِه، ولذلك لم يُعيِّنه، وأما عقابُ

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «عمًّا»، والمُثبَت من «شرح الحماسة» للمرزوقي، وهو الصوابُ لقوله بعدَ قليل: «إلىٰ الناس»، يُقال: رَجَعَ فيه إلىٰ فُلان، ولا يُقال: رَجَعَ عنه إلىٰ فُلان.

<sup>(</sup>٢) «شسرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٢: ١٩٤-١٩٥).

<sup>(</sup>٤) من قوله: «فيها استحقوا» إلى هنا، سقط من (ف).

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيآءٌ وَٱلْقَمَرَ ثُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِنَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ مَاخَلَقَ ٱللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ يُفَصِّلُ ٱلْآيَنتِ لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴾ ٥]

الياءُ في ﴿ضِيَآءُ ﴾ مُنقَلبةٌ عن واو «ضِوَاء» لكَسْرةِ ما قبلَها، وقُرِئ: «ضِئَاء» بَمْزتَينِ بينَهما أَلِفٌ على القَلْب، بتقديمِ اللامِ على العين، كما قيلَ في عاق: عقا، والضِّياءُ أقوىٰ مِنَ النُّور.

الكَفَرةِ فكأنه داءٌ ساقه إليه سُوءُ اعتِقادِهم وشُؤْمُ أفعالهِم، والآيةُ كالتعليلِ لِقولِه: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾، فإنه لـبًا كانَ المقصودُ مِنَ الإبداءِ والإعادةِ مُجازاةَ المُكلَّفينَ على أعمالهم، كانَ مَرجِعُ الجميع إليه لا محالة، ويُؤيِّدُه قراءةُ مَنْ قرأ: «أنه يبدأ» بالفَتْح، أي: لأنه»(١).

قوله: (وقُرِئ: «ضِتَاء» بهمزتين): قُنبُل ابن كثير (٢)، قال أبو البقاء: «الياءُ في «ضياء» مُنقَلِبةٌ عن واو، لقولك: ضُوء، والهمزةُ أصل، ويُقرأُ بهَمزتينِ بينها ألف، والوجهُ فيه: أن يكونَ أخَرَ الياء، وقَدَّمَ الهمزة، فلما وقعتِ الياءُ طَرَفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ قُلِبَتْ همزةً عندَ قوم، وعندَ آخرين قُلِبَتْ ألفاً، ثم قُلِبَتْ الألفُ همزة؛ لِئلَّا تجتمعَ ألفان» (٣).

قوله: (والضِّياءُ أقوى مِنَ النُّور): قد سبق بيانُه في أوَّلِ البقرة (٤)، قال القاضي: «ما بالذات: ضُوء، وما بالعَرَض: نُور، وقد نبَّه سبحانه وتعالى بذلكَ على أنه خلقَ الشَّمسَ نيِّرةً في ذاتِها، والقَمَرَ نيِّراً بعَرَضِ الاكتِساب» (٥)، قال السَّجَاوَنْدي: «﴿جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيآةٍ ﴾ مُضيئةً مَعَ سياسة (٦) قاهِرة للبَصَر، ﴿وَٱلْقَمَرَ نُورًا ﴾، أي: ظهوراً بلُطْف».

<sup>(</sup>١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٥).

<sup>(</sup>٢) في رواية القوّاس عنه، كما في «حجة القراءات» ص٣٢٨.

<sup>(</sup>٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٥).

<sup>(</sup>٤) (٢: ٢٣٦) في تفسير الآية ١٧ منها.

<sup>(</sup>٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٦).

<sup>(</sup>٦) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «مع شائبة».

﴿ وَقَدَّرَهُ ﴾: وقَدَّرَ القَمَر، والمعنى: وقَدَّرَ مَسيرَه ﴿ مَنَاذِلَ ﴾، أو قَدَّرَه ذا مَناذِل، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَقَدَّرْنَكُ مَنَاذِلَ ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿ وَٱلْحِسَابَ ﴾: وحِسابَ الأوقاتِ مِنَ الشُّهُورِ والأيامِ والليالي، ﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى المذكور، أي: ما خَلَقَه إلا مُلتبِساً بالحقّ الذي هو الحِكمةُ البالغة، ولم يخلقه عبثاً. وقُرِئ: «يُفصِّلُ»، بالياء.

[﴿ إِنَّ فِي الْخَيْلَافِ النَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَوَٰتِ وَالْأَرْضِ لَآيَٰتِ لِقَوْمِـ يَـنَّقُونَ ﴾ ٦]

خَصَّ الْمُتقينَ لأنهم يحذرونَ العاقبة، فيَدعُوهُمُ الحذرُ إلى النَّظَر والتَّدبُّر.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُواْ بِٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّواْ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَئِنَا غَفِلُونَ \* أُوْلَيِكَ مَأْوَنِهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ ٧-٨]

قوله: (﴿ وَقَدَّرَهُ ﴾: وقَدَّرَ القمر): قال مُحيي السُّنَة: «قيل: تقديرُ المنازلِ يَنصَرِفُ إلى القَمَرِ خاصَّة، لأنَّ بالقمرِ يُعرَفُ انقِضاءُ الشُّهُورِ والسِّنينَ لا بالشمس، ومنازلُ القمر ثمانيةٌ وعشرون، وقيل: يَنصَرِفُ إليهما، واكتفىٰ بذِكرِ أحدِهما عن الآخر، لأنَّ مُقامَ الشمسِ في كُلِّ منزلةٍ ثلاثةَ عشرَ يوماً، فيكونُ انقِضاءُ السَّنةِ مَعَ انقِضائِها »(١).

قوله: (﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى المذكور): قال مُحيي السُّنَّة: ﴿ فَالِكَ ﴾ ردُّ إلى الجعْلِ والتقدير » (٢).

وقلت \_ واللهُ أعلم \_: وفيه إشعارٌ بأنَّ ذلكَ الجعْلَ والتقديرَ مُنحَصِرٌ ومقصورٌ على الحقِّ الذي هو معرفةُ الله تعالى، ومعرفةُ صِفاتِه، واستِحقاقِه لأنْ يُعبَدَ ولا يُشرَكَ به شيء، والعبادةَ لها أوقاتٌ معلومةٌ وحُسْباناتٌ مُعيَّنة، وأنَّ الفائدةَ مِنَ الجعْل والتقديرِ هيَ الحُسْبانُ المنوطُ به العبادةُ لا غير، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَهِ لَةَ قُلُ هِي مَوْقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَ ﴾ [البقرة: ١٨٩].

<sup>(</sup>١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٢١–١٢٢).

<sup>(</sup>٢) المصدر السابق (٤: ١٢٢).

وأنَّ الْمَتْقِيَ العالمَ العاملَ مَنْ يَستَدِلُّ بذلكَ على معرفةِ بارئهِ ومُنشِئه؛ لِيُنشِئَ له العبادة، وإليه لَوَّحَ اللهُ تعالى بقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلِقِ السَّكَمُوتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَفِ النَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ فِي اَخْدِلَفِ النَّهَارِ ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ فِي اَخْدِلَفِ النَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ إلى قوله: ﴿النَّهَ مِنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُولِ اللهُ اللهُ

وأنَّ المُنجِّمَ المخذولُ<sup>(۲)</sup> القائلَ بأنْ لا مَرجِعَ ولا مَعاد، يَشْتَغِلُ بها لا يَعنيه، ويَخلُدُ إلى الأرضِ مُتَّبِعاً لهواه، فيَغفُلُ عن تلكَ المعرفةِ والعبادةِ فيهلِك، وإليه أوماً بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرَجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُواْ بِالْحَيْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَاطْمَأَنُواْ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ مَاينَيْنَا عَنفِلُونَ \* أُولَئِكَ مَأُونَهُمُ يَرَجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُواْ بِالْحَيْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَاطْمَأَنُواْ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ مَاينِيْنَا عَنفِلُونَ \* أُولَئِكَ مَأُونَهُمُ النَّارُ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾، ألا ترى كيف خَتَمَ الآية بالكسب والعَمَل، كما استَعقَب النَّارُ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾، ألا ترى كيف خَتَمَ الآية بالكسب والعَمَل، كما استَعقَب الآية السابقة بقولِه: ﴿لِيَجْزِى ٱلذِينَ ءَامَنُواْ وَعِلُوا ٱلصَّلِحَتِ بِٱلْقِسْطِ وَالْعَبادةِ وما يَتَعلَّقُ بها. (بِمَاكَانُواْ يَكُفُرُونَ ﴾ [يونس: ١٤]، ليُعلَمَ أنَّ الكلامَ في المعرفةِ والعبادةِ وما يَتَعلَّقُ بها.

ويُؤيِّدُ هذا التأويلَ ما روينا في «صحيح البخاري» عن قَتادةَ قال: «خَلَقَ اللهُ تعالىٰ هذهِ النُّجُومَ لِثلاث: جَعَلَها زينةً للسَّماء، ورُجُوماً للشياطين، وعلاماتٍ يُهتَدىٰ بها، فمَنْ تأوَّلَ فيها بغير ذلكَ أخطاً وأضاعَ نصيبَه وتكلَّفَ بها لا يَعلَم»(٣).

وروى أبو داود (٤) عن ابنِ عَبَّاس: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنِ اقتَبسَ باباً مِن عِلمِ النُّجُومِ لغير ما ذَكَرَ الله، فقد اقتَبسَ شُعْبةً مِنَ السَّحْر، المُنجِّمُ كاهِن، والكاهِنُ ساحِر، والساحِرُ كافِر».

<sup>(</sup>١) من قوله: «بقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلِّقِ ٱلسَّكَمَوَتِ ﴾» إلىٰ هنا، سقط من (ط) و(ح).

<sup>(</sup>٢) قوله: «المخذول»: لم تُنقَط في (ح)، بينها نُقِطت بنقطة تحت الحاء في (ف)، فتُقرأ: «المجدول»! والمُثبتُ من (ط).

<sup>(</sup>٣) عَلَّقه البخاري في «صحيحه»، كتاب بَدْء الخلق، باب في النجوم.

<sup>(</sup>٤) برقم (٣٩٠٥)، وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٣٧٢٦)، وليس عندهما: «المُنجِّم كاهن...» إلىٰ آخره، والمُؤلِّفُ رحمَه اللهُ تعالىٰ يُخرِّجُ بواسطة «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٥٧٦)، علىٰ أنَّ ابنَ الأثير بيَّن لفظَ أبي داود، وعزىٰ هذه الرواية لِرَزين.

# ﴿ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ﴾: لا يَتُوقَّعُونَه أصلاً، ولا يُخطِرُونَه ببالهِم؛ لِغَفْلتِهم المُستَوليةِ عليهم، المُذَهَلةِ باللَّذَاتِ وحُبِّ العاجِل عن التفطُّنِ للحقائق، .....

وفي روايةِ رَزينٍ عن قَتَادة (١): «والله، ما جَعَلَ اللهُ في النَّجْمِ حياةَ أَحَدِ ولا رِزقَهُ ولا مَوتَه، وإنها يَفتَرونَ على الله الكَذِب، ويَتَعلَّلُونَ بالنُّجُوم».

قال صاحبُ «الجامع»: «جَعَلَ المُنجَّمَ الذي يَتَعَلَّمُ النَّجُومَ للحُكم بها وعليها، ويَنسُبُ التَّثيراتِ مِنَ السعادةِ والشقاوةِ إليها كافراً، نعوذُ بالله مِن ذلك، ونسألُه العِصْمةَ في القَوْلِ والعَمَل» (٢).

قوله: (﴿لَا يَرَجُونَ لِقَآءَنَا ﴾: لا يَتَوقَّعُونَه أصلاً): اعلَم أنَّ الرجاءَ حقيقتُه تَوقُّعُ الخير، ويُستَعمَلُ في معنىٰ الخوفِ مجازاً، قال في «الأساس»: «أرجو مِنَ الله المغفرة، ورَجَوتُ في وَلَدي الرُّشْد، وأتيتُ فُلاناً رَجاءَ أن يُحسِنَ إلي، ومِنَ المجاز: استِعمالُ الرجاءِ في معنىٰ الخوفِ والاكتراث(٣)، يُقال: لَقِيتُ هَوْلاً ما رَجَوتُه وما ارتَجَيتُه».

والوجهُ الأولُ مبنيُّ على معنى الاكتِراث، ولهذا زاد: «أصلاً»، وفَسَّرَ «لا يَتَوقَّعُونَه» بقوله: «ولا يُخطِرُونَه ببالهِم؛ لِغَفْلتِهم»، والثاني على حقيقته، ولهذا قال: «لا يَأْمُلُونَ حُسْنَ لِقَاءِنا»، والثالثُ علىٰ مُجرَّدِ الخوف، ومن ثَمَّ قال: «ولا يُخافونَ سُوءَ لِقاءِنا».

قوله: (ولا يُخطِرُونَه ببالهِم؛ لِغَفْلتِهم): إيذانٌ بأنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمَّ عَنْ ءَايَنِنَا عَنفِلُونَ ﴾ [يونس: ٧] مِن عَطْفِ الصِّفةِ على الصِّفة، بمعنى: أنهم الجامِعونَ بينَ عَدَم التَّوقُّع وثُبُوتِ الغَفْلة، وأنَّ كُلَّ واحدةٍ مِن هاتَينِ الصِّفتَينِ مُستَقِلَّةٌ فيهم مُستَقِرَّةٌ بهم مُعيِّزةٌ لِذواتِهم، وليَّا صَحَّ أن تكونَ الثانيةُ سبباً في الأولىٰ (٤٤)، قال: «ولا يُخطِرُونَه ببالهِم؛ لِغَفْلتِهم »، فوكَلَ التَّرَتُّبَ إلىٰ ذِهنِ الذكيّ.

<sup>(</sup>١) بل عن الربيع، كما في «جامع الأصول» (٤: ٢٩) و(١١: ٥٨٠).

<sup>(</sup>٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٥٨١).

رم) قوله: «والاكثراث»: تحرَّف في (ح) إلى: «والأكثرون»، وسقط من (ف)، وأثبتُه من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «أساس البلاغة»، مادة (رجو).

<sup>(</sup>٤) أي: الغفلةُ سببٌ في عَدَم الرجاء.

أو لا يُؤمِّلُونَ حُسْنَ لِقائِنا كَمَا يُؤمِّلُه السُّعَداء، أو لا يخافونَ سُوءَ لِقائِنا الذي يجبُ أن يُخاف، ﴿وَرَضُواْ بِٱلْحَيْوَةِ ٱلدُّنِيَا ﴾ مِنَ الآخِرة، وآثَـرُوا القليلَ الفاني على الكثير الباقي، كقوله تعالىٰ: ﴿أَرْضِيتُ مَ بِٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنِيَا مِنَ ٱلآخِيرَةِ ﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿وَأَطْمَأَنُّواْ بِهَا ﴾ كقوله تعالىٰ: ﴿أَرْضِيتُ مَ بِٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنِيَا مِنَ الْآيَا ﴾ أي: وسَكَنُوا فيها سُكُونَ مَنْ لا يزعج عنها، فبنَوا شديداً، وأمَّلُوا بعيداً.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَنِهِمُّ تَجْرِي مِن تَعْنِهِمُ ٱلْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ ٱلنَّعِيمِ \* دَعْوَنِهُمْ فِيهَا سُبْحَنَكَ ٱللَّهُمَّ وَيَحِيَّنُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَءَاخِرُ دَعْوَنِهُمْ أَنْ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِرَتِ ٱلْعَنكِيرِينَ ﴾ ٩-١٠]

﴿ يَهْدِيهِ مَ رَبُّهُم بِالمَنْهِم ﴾: يُسَدِّدُهم بسَبَ إيهانهم للاستِقامةِ على سُلُوكِ السَّبيلِ المُؤدِّي إلى الثواب، ولذلك جَعَلَ ﴿ تَجْرِف مِن تَعْنِهِمُ ٱلْأَنْهَارُ ﴾ بياناً له وتفسيراً، لأنَّ التمسُّكَ بسَبَبِ السَّعادةِ كالوُصُولِ إليها.

قال القاضي: «يجوزُ أن يكونَ العطفُ لِتغايُرِ الفريقَين، والمُرادُ بالأوَّلينَ مَنْ أنكَرَ البعث، ولم يُرِدِ الحياةَ الدُّنيا، وبالآخرين مَنْ ألهاهُ حُبُّ العاجِلِ عنِ التأمُّلِ في الآجِلِ والإعدادِ له»(١).

قوله: (يُسَدِّدُهم)، الأساس: «سَدَّ الرجلُ يَسِدُّ: صار سَدِيداً، وسَدَّ قَولُه وأمرُه يَسَدُّ، وأمرُه سَديد، وتَسَدَّد على الرمي: استَقام، وسَدَّدَ السَّهْمَ نحوَه».

قوله: (ولذلك جَعَلَ ﴿ تَجْرِى مِن تَعْلِيمُ ٱلْأَنْهَارُ ﴾ بياناً له)، أي: ولأجلِ أنّ معنى ﴿ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَنِهِمْ ﴾: ﴿ يُسَدِّدُهم بِسَبِ إيانِم للاستِقامةِ على سُلوكِ السبيلِ المُؤدِّي إلى الثواب »، جَعَلَ ﴿ تَجْرِى مِن تَعْلِيمُ ٱلْأَنْهَارُ ﴾ بياناً له، لأن ما يُؤدِّي إلى الثوابِ كأنه نفسُ الثواب تنزيلاً للسَّبَ منزلة المُسبَّب، وذلك أنّ في إيقاع ﴿ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَنِهِمْ ﴾ خبراً لقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَاتِ ﴾، وهو عَينُ الهداية، الدلالة على الثوابِ قالاستِقامةِ والمزيدِ منها، قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلّذِينَ عَامَنُوا فَرَادَتُهُمُ إِيمَنَا ﴾ [التوبة: ١٢٤]، ولم تكن الهدايةُ بهذه المثابةِ إلا أن تكونَ مُوجِبةً للثواب ومُستَحقّةً للأجرِ عندَهم، ولذلك قال: ﴿ لأنَ

<sup>(</sup>١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٦).

ويجوزُ أن يُريد: يهديهم في الآخِرةِ بنُورِ إيهانهم إلى طريقِ الجنة، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَنِهِم ﴾ [الحديد: ١٢].

ومنه الحديث: «إنَّ المُؤمِنَ إذا خَرَجَ مِن قَبرِهِ صُوِّرَ له عَمَلُه في صُورةٍ حَسَنة، فيقولُ له: أنا عَمَلُك، فيكونُ له نُوراً وقائداً إلى الجنَّة، وأما الكافرُ إذا خَرَجَ مِن قَبرِهِ صُوِّرَ له عَمَلُك، في صُورةٍ سَيِّئة، فيقولُ له: أنا عَمَلُك، فينطَلِقُ به حتىٰ يُدخِلَه النار».

التمسُّكَ بسَبَ السعادة كالوصولِ إليها»، [فالهداية ] على هذا التفسير عبارة عن الدلالةِ المُوصِلةِ إلى البغية، وسبيلُ هذا البيانِ سبيلُ البَدَلِ في قوله تعالىٰ: ﴿ فَالِلَكَ هُو اَلْفَضْلُ الْكَبِيرُ \* جَنَّتُ عَدْنِ يَدْخُلُونَهَا ﴾ [فاطر: ٣٢-٣٣]، قال (١): ﴿ جَعَلَ ﴿ جَنَّتُ عَدْنِ ﴾ بَدَلاً من ﴿ اللَّفَضْلُ السَّبَقُ عَدْنِ ﴾ بَدَلاً من ﴿ اللَّفَضَلُ السَّبَقُ في نَيْلِ الثوابِ نُزِّلَ منزلةَ السَّبَقِ في نَيْلِ الثوابِ نُزِّلَ منزلة السَّبَق عنه ﴿ جَنَّتُ عَدْنِ ﴾ (٢).

قوله: (يهديهم في الآخِرةِ بنُورِ إيهانهم إلى طريقِ الجنَّة): فعلى هذا الهدايةُ مُجَرَّدُ الدَّلالة، وقال أبو البقاء: «﴿تَجْرِف مِن تَعْنِهِمُ ﴾ يجوزُ أن يكونَ مُستَأْنفاً، وأن يكونَ حالاً مِن ضَمير المفعولِ في ﴿يَهْدِيهِم ﴾ والمعنى: يهديهم في الجنَّةِ إلى مُراداتِهم في هذهِ الحال»(٤)، وقال القاضي: «يجوزُ أن يكونَ خبراً ثانياً»(٥).

<sup>(</sup>١) أي: الزخشري؛ في تفسير الآية المذكورة من سورة فاطر (١٢: ٥٥٥).

<sup>(</sup>٢) هذه الفِقرة لم ترد في (ح) و(ف)، وأثبتها من (ط).

<sup>(</sup>٣) من قوله: «إلى طريق الجنة» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٦).

<sup>(</sup>٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٧).

قلتُ: الأمرُ كذلك، ألا ترى كيفَ أوقَعَ الصِّلةَ مجموعاً فيها بينَ الإيهانِ والعمل، كأنه قال: إنَّ الذينَ جَمَعُوا بينَ الإيهانِ والعملِ الصالح،

قوله: (ألا ترى كيف أوقع الصِّلة مجموعاً فيها بين الإيبانِ والعَمَل): اعلَم أنَّ مِن خَواصً «الذي» إيقاعَ صِلَتِهِ عِلَّةً لخبره، قال صاحبُ «المفتاح»: «أو أن تُومِئ بذلكَ \_ أي: بالإتيانِ بالموصول \_ إلى وَجْهِ بناءِ الخبر الذي تبنيه عليه، فتقول: الذينَ آمنوا وعَمِلُوا الصَّالِجاتِ لهم جَنَّاتُ النَّعيم» (١)، وإذا كان كذلك كانَ مجموعُ الصِّلةِ عِلّةً لكوْنِهِ تعالىٰ يهديهم، ومن انتِفاءِ فَرْدٍ مِن أفرادِ المجموعِ يَنتَفي حُكمُ التعليل.

فإن قلتَ: فإذا حَصَلَ التعليلُ مِن بناءِ الخبر على الموصولِ وصِلَتِهِ \_ كما ذَكَر \_ ، فأيُّ فائدةٍ في ذِكرِ تعليلٍ آخر، وهو ﴿بِإِيمَنِهِم ﴾؟ قلتُ: الظاهرُ أن يُحمَلَ بناءُ الخبر على الموصولِ(٢) على تحقيق الخبر، كقوله:

إنَّ التي ضَرَبَتْ بَيْتًا مُهاجِرةً بكُوفةِ الجُنْدِ غَالَتْ وُدَّها غُولُ (٣)

فتبقىٰ الباءُ مُحلِّصةً للتعليل، فيَحصُلُ التحقيقُ مَعَ التعليل، ويُؤذِنُ (٤) بأنَّ الإيمانَ الموصوفَ له أثرٌ عظيمٌ في تحصيل البُغْية، قال القاضي: «ومفهومُ الترتيبِ، وإنْ دلَّ علىٰ أنَّ سَبَبَ الهِدايةِ

<sup>(</sup>١) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص٧٩.

<sup>(</sup>٢) من قوله: «وصلته» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٣) البيتُ لِعَبْدة بن الطبيب، كما في «المُفضَّليات» ص١٣٦.

والغُولُ: كُلُّ ما أهلَكَ الإنسان، وكُلُّ ما أذْهَبَ عَقْلَه ـ كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (غول) ـ ، فالمرادُ بقوله: «غالت وُدَّها غُولُ»، أي: أزالَ وُدَّها وأذْهَبَه ما أزالَه وأذْهَبَه.

قال العلامةُ سعدُ الدين التفتازاني رحمَه اللهُ تعالىٰ في «مختصر المعاني» ص٧٤: «في ضَرْبِ البيتِ بكوفة، والمُهاجَرةِ إليها: إيهاءٌ إلىٰ أنَّ طريقَ بناءِ الخبر مما يُنبِئُ عن زوالِ المَحَبَّة وانقِطاعِ المودَّة، ثم إنه يُحقِّقُ زوالَ المودَّة ويُقرِّرُه حتىٰ كأنه بُرهانٌّ عليه، وهذا معنىٰ تحقيق الخبر».

<sup>(</sup>٤) كذا في (ط) و (ح)، وفي (ف): «ويؤثر».

·····

هو الإيهانُ والعَمَلُ الصالِح، لكنْ دلَّ منطوقُ قوله: ﴿بِإِيمَنِيمَ ﴾ على استِقلالِ الإيهانِ بالسَّبَبيَّة، وأنَّ العَمَلَ الصالِحَ كالتتمَّةِ والرَّديفِ له»(١).

وقلت: الحقُّ أنَّ الضَّميرَ في ﴿يَهِدِيهِم ﴾ وفي ﴿إِيمَنِهِم ﴾، راجعٌ إلى الموصولِ مَعَ صِلَتِه، والصِّلةُ مُشتَمِلةٌ على المعنين، وتخصيصُ أحدِهما بالذِّكرِ لإنافتِه وشَرَفِه، لا أنَّ مُجرَّدَ الإيهان كافٍ في السَّبَيَّة، ولأنَّ مذهبَ السَّلَفِ الصالِحِ على أنَّ الأعهالَ داخِلةٌ في الإيهان، وروينا في «سنن ابن ماجه»(٢) عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الإيهانُ معرفةٌ بالقلب، وقولٌ باللسان، وعَمَلٌ بالأركان».

وفي (٣) «شرح السُّنَّة»: «أنَّ الصحابةَ والتابعينَ ومَنْ بعدَهم مِن عُلماءِ السُّنَّةِ اتَّفَقَتْ علىٰ أَنَّ الأعمالَ مِنَ الإيمان، قالوا: إنَّ الإيمانَ قولٌ وعَمَلٌ وعَقْد، يَزيدُ بالطاعة ويَنقُصُ بالمعصية (٤)، وأيَّدَهُ بالآياتِ والأخبار، وقد سبقَ الكلامُ فيه مُستَقصىٰ في الأنفال (٥).

علىٰ أنَّ المقامَ مقامُ مدح، ولا شَكَّ أنَّ مُجرَّدَ التصديقِ لا مدحَ فيه، وأنَّ الكَلِمَ الطَّيِّبَ إنها يرفَعُ أنَّ المعملِ النافعية اللهُ اللهِ منزلتَهم إلىٰ يَرفَعُ اللهُ منزلتَهم إلىٰ مَبَاغيهم (٦) بسببِ إيهانِهم المُعتَبر المُحلَّىٰ بالعملِ الصالِح.

<sup>(</sup>١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٧).

<sup>(</sup>٢) برقم (٦٥)، وضَعَّفَه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٢). وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عرَّاق (١٥١:١).

<sup>(</sup>٣) من قوله: «سنن ابن ماجه عن علي» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٤) «شرح السنة» للبغوي (١: ٣٨-٣٩).

<sup>(</sup>٥) ص١٥ في تفسير الآية ٢ منها.

<sup>(</sup>٦) أي: مطالبهم وحاجاتهم، قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (بغا): «البِغْيةُ والبُغْية: الحاجة، والبَغِيّة: الحاجة، والبَغِيّة: الحاجة، والبَغِيّة: الحاجة، والبَغِيّة: ما ابتُغيَ».

ثم قال: ﴿بِإِيمَنِهِمْ ﴾، أي: بإيهانهم هذا المضمومِ إليه العَمَلُ الصالح، وهو بَيِّنٌ واضحٌ لا شُبهة فيه.

روينا في «مُسنَد أحمد بن حنبل» (١) عن أبي ذرِّ وأبي الدَّرْداء: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إني الأعرِفُ أُمتي يومَ القِيامةِ مِن بينِ سائرِ الأُمَم بسِيماهُم في وُجُوهِهم مِن أثرِ السُّجُود، وأعرِفُهم بنُورِهِم يَسعَىٰ بينَ أيديهم»، وفي رواية (٢) قال: «هم غُرُّ مُحَجَّلُونَ مِن أثرِ الوضوء، ليسَ كذلكَ أحدٌ غيرُهم».

وأما خِلافُ الأُصُوليِّين فمشهورٌ لا حاجةَ إلى عَرْضِه (٣).

ومقامُ المَدْحِ لا يَدُنُّ على ما أورَدَهُ صاحبُ «الانتصاف» مِن أنه يَلزَمُ أنَّ المُؤمِنَ إذا لم يَعمَل صالحاً مُحُلَّدٌ في النار، وقال: «إنه تعالى جَعَلَ سَبَبَ الهِدايةِ إلى الجنَّةِ مُطلَقَ الإيهان، فقال: ﴿يَهْدِيهِمْ رَتَّهُم بِإِيمَنِهِمْ ﴾، وقوله (٤): «إنَّ المُرادَ إضافةُ العَمَلِ إلى الإيهان» لا تَنتَهِضُ به الدَّعوى، وشُبْهتُه أنَّ الإيهانَ الذي جُعِلَ سَبَباً مُقيَّدٌ بالأعمالِ الصالحة، فيُقيَّدُ به الثاني (٥)، وهو ممنوع، فإنَّ الضَّميرَ يعودُ إلى الذَّواتِ لا باعتِبارِ الصِّفات» (٦).

وقلت: قد ذكرنا أنّ هذا مما يأباه اللفظ.

قوله: (ثم قال: ﴿بِإِيمَنِيمَ ﴾): يعني: أنَّ الإضافةَ بَدَلٌ مِن لام التعريف، كقولِهِ تعالىٰ حِكايةً عن زكريًّا عليه السَّلام: ﴿وَالشَّ تَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤]، أي: رأسي، أو أنَّ الإيهانَ إذا قُرِنَ بالعَمَلِ أُريدَ بُه المجموع.

<sup>(</sup>۱) برقم (۲۱۷٤٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجها أيضاً أحمدُ في «مسنده» (٢١٧٣٧).

<sup>(</sup>٣) في (ط): «إلىٰ تعريفه»، والمعنىٰ واحد.

<sup>(</sup>٤) أي: قول الزمخشري، والكلامُ ما زال لابن المُنيِّر في «الانتصاف».

<sup>(</sup>٥) توضيحُه \_ كها هو لفظُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف» \_: «شُبْهتُه أنَّ الإيهانَ المجعولَ سبباً مُضافٌ إلىٰ ضمير الصالحين، فلَزِمَ أخْدُ الصَّلاحِ قَيْداً في التَّسَبُّب»، يعني: أنَّ «الإيهان» في قوله: ﴿بِإِيمَنِهِم ﴾ مُضافٌ إلىٰ الضامير «هم»، وهو يعودُ إلى ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَكِمُوا الْفَمَدلِحَنْتِ ﴾ المذكورينَ في أوَّل الآية.

<sup>(</sup>٦) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٢٦) بحاشية «الكشَّاف».

﴿ دَعُولِهُمْ ﴿ دُعَاوُهُم ، لأنَّ ﴿ اللَّهُمَّ ﴾ نداءٌ لله ، ومعناه: اللهُمَّ إِنَّا نُسَبِّحُك ، كقولِ القانِتِ في دُعاءِ القُنوت: «اللهُمَّ إِياكَ نَعبُد ، ولكَ نُصَلِّي ونَسجُد » ويجوزُ أن يُرادَ بالدُّعاء: العبادة ، ﴿ وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ ﴾ [مريم: ٤٨] ، على معنى: أنْ لا تكليفَ في الجنَّةِ ولا عبادة ، وما عبادتُهم إلا أن يُسَبِّحوا اللهَ ويَحمَدُوه ، وذلكَ ليسَ بعبادة ، إنها يُلهَمُونَه ، فينطِقُونَ به تلذُّذاً بلا كُلْفة ، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَا ثُهُمُ عِندَ ٱلْمِيْتِ إِلَا مُكَانَ صَلَا ثُهُمُ عِندَ ٱلْمِيْتِ إِلَا مُكَانَ وَتَصْدِينَة ﴾ [الأنفال: ٣٥].

﴿وَءَاخِرُ دَعُونِهُمْ ﴾: وخاتمةً دُعائِهم الذي هو التسبيحُ ﴿أَنْ ﴾ يقولوا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾: أنَّ بعضَهم يُحيِّي بعضاً بالسَّلام، ...

قوله: (اللهُمَّ إياكَ نَعبُد، ولَكَ نُصَلِّي ونَسجُد): قال صاحبُ «الروضة» في «الأذكار»(١): «قال أصحابُنا: وإن قَنَتَ بما جاءَ عن عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رضي اللهُ عنها [كان حَسَناً، وهو]: اللهُمَّ إنا نَستَعينُكَ ونَستَغفِرُكَ ولا نكفُرُك، ونُؤمِنُ بك، ونَخلَعُ ونَترُكُ مَنْ يَفجُرُك، اللهُمَّ إياكَ نَعبُد، ولَكَ نُصلِّي ونَسجُد، وإليكَ نَسعَىٰ ونَحفِد، نَرجُو رَحمتَكَ ونَخشَىٰ عذابَك، إنَّ عذابَك الجدَّ بالكُفَّارِ مُلحِق»(٢).

قوله: (وخاتمة دُعائِهِم الذي هو التسبيحُ ﴿أَنْ ﴾ يقولوا: ﴿ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِرَبِ ٱلْعَكَمِينِ ﴾): قال القاضي: «ولَعَلَّ المعنىٰ: أنهم إذا دَخَلُوا الجنَّةَ وعاينُوا عَظَمةَ الله وكِبرياءَه مجَّدُوهُ ونَعتُوهُ بنُعُوتِ الجلالِ، ثم حَيَّاهُمُ الملائكةُ بالسَّلامةِ مِنَ الآفات، والفَوْزِ بأصنافِ الكرامات، فحَمِدُوهُ وأثنَوْ عليه بصِفاتِ الإكرام»(٣).

<sup>(</sup>١) أي: قال الإمامُ النوويُّ رحمه الله تعالى \_ وهو صاحبُ «روضة الطالبين» \_ في كتاب «الأذكار».

<sup>(</sup>٢) «الأذكار» للنووي ص٥٨. وما بين الحاصرتين استدركته منه.

وقُنوتُ عُمَرَ هذا: أخرجه عبدُ الرزاق في «مُصنَّفه» (٤٩٦٨) و(٤٩٦٩) و(٤٩٧٨)، وابنُ أبي شيبة في «مُصنَّفه» (٧١٠٠) و(٧١٠١) و(٧١٠٣) و(٣٠٣٣٠) و(٣٠٣٣٠)، و(٣٠٣٣١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٤٤١)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٢: ٢١٠ و ٢١١).

<sup>(</sup>٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٧).

.....

وقلت: ولَعَلَّ الظاهر هو أن يُضافَ السَّلامُ إلى الله عَزَّ وجَلَّ إكراماً لأهلِ الجنة، كما ذكرَ السُّمَّ عَنَّ وجَلَّ إكراماً لأهلِ الجنة، كما ذكرَ السُّمُ عَنْ في الوَجْهِ الأخير، ويَنصُرُه قولُه تعالى في سورةِ يـس: ﴿ سَلَمُ قَوْلًا مِن رَّبٍ رَحِيمٍ ﴾ [يس: ٥٨]، «أي: يُسَلِّمُ عليهم بغير واسِطةٍ مُبالغةً في تعظيمهم، وذلكَ مُتَمَنَّاهُم» (١)، كذا فَسَرَهُ المُصنَّف.

وهذا يَدُنُّ على أنه يحصلُ للمُؤمنينَ بعدَ نعيمهم في الجنَّةِ ثلاثةُ أنواع من الكرامة: وَسَطُها: ﴿ سَلَنَمُ قَوْلًا مِن رَبِّ رَحِيمٍ ﴾.

وأوَّهُا: ما يَقُولُونَ عندَ مُشاهَدَتِها: ﴿سُبَحَنكَ ٱللَّهُمَّ ﴾، وهيَ سُطوعُ نُورِ الجهالِ مِن وراءِ حِجابِ الجلال، وما أفخَمَ شأنِ اقتِرانِ ﴿ٱللَّهُمَّ ﴾ بـ﴿سُبَحَنكَ ﴾ في هذا المقام، كأنهم لـمَّا رأوا أشِعَةَ تلكَ الأنوارِ لم يَتَهالَكُوا أن لا يَرفَعُوا أصواتَهم به.

وآخِرُها: أَجلُّ منهما، ولذلكَ خَتَمُوا الدُّعاءَ عندَ رُؤيتها بـ ﴿ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَكَمِينَ ﴾، وما هي إلا نِعمةُ الرُّؤيةِ التي كُلُّ نِعمةٍ دونَها.

فكانتِ الكرامةُ الأولىٰ كالتميهدِ للثالثة (٢)، وما أشَدَّ طِباقاً لهذا التأويل ما روينا عن ابنِ ماجَه (٣) عن جابر، عن النَّبيِّ ﷺ: «بَيْنا أهلُ الجنَّةِ في نعيمِهم إذ سَطَعَ لهم نُور، فرَفَعُوا رُوُّوسَهُم، فإذا الرَّبُ (٤) قد أشرَفَ عليهم مِن فَوْقِهم، فقال: السَّلامُ عليكُم يا أهلَ الجنَّة، قال: وذلكَ قولُه تعالىٰ: ﴿ سَلَمُ فَوْلًا مِن رَبِ رَحِيمٍ ﴾ [يس: ٥٥]، قال: فينظرُ إليهم وينظرُ ونَ إليه،

<sup>(</sup>١) في (ح): «ولذلكَ هَنَّـأهُم»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافقُ لِمَا في «الكشَّاف».

<sup>(</sup>٢) في (ف): «للثانية»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الصحيح.

<sup>(</sup>٣) برقم (١٨٤)، وضعَّفه البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (٦٧).

قلت: فيه ألفاظٌ مُشكِلة، كقوله: «من فوقهم»، وقوله: «حتىٰ يَحَتَجِبَ عنهم»، ومع ذلك فتأويلُها علىٰ فَرَض ثُبُوتها مُتيسِّر.

<sup>(</sup>٤) تحرَّف في (ح) إلى «التراب»!

وقيل: هي تحيةُ الملائكةِ إياهم؛ إضافةً للمَصدَرِ إلى المفعول، وقيل: تحيةُ الله لهم، و«أنْ» هيَ المُخفَّفةُ مِنَ الثقيلة، وأصلُه: أنه الحمدُ لله، على أنَّ الضَّميرَ للشأن، كقوله:

# أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَـحْفَىٰ ويَنتَعِلُ

فلا يَلتَفِتُونَ إلى شيءٍ مِنَ النَّعيم ما داموا يَنظُرُونَ إليه، حتى يَحتَجِبَ عنهم، ويبقى نُورُه». واللهُ يقولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل(١).

## قوله: (أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحَفَىٰ ويَنتَعِلُ): صَدْرُه:

### في فِتْيةٍ كَسُيُوفِ الهِندِ قد عَلِمُوا(٢)

«كَشُيُوفِ الهِند»: أي: تَبرُقُ أساريرُ جَبْهتِهم كالسُّيُوف، خَفَّفَ «أَنْ» المفتوحة، وأضمَرَ اسمَها، وهو ضميرُ الشأن، «مَنْ يَحَفَىٰ»: كِنايةٌ عن الفقير، كما أنَّ «مَنْ يَنتَعِلُ» كِنايةٌ عن الغني، يقولُ: قد عَلِمَ هؤلاءِ الفِتيانِ أنَّ الهلاكَ يَعُمُّ الناسَ فقيرَهُم وغنيَّهم، وهم يَتَبادرونَ إلىٰ اللّذَاتِ قبلَ أن يُحال بينَهم وبينَها.

والشِّعرُ للأعشى، وهو مُحرَّف، وفي «ديوانه»(٤):

.....قد عَلِمُ وا أَنْ ليسَ يَدَفَعُ عن ذي الجِيلةِ الجِيلُ

<sup>(</sup>١) في (ح): «ويبقىٰ نورُ الله سبحانه وتعالىٰ»، دون قوله: «والله يقول الحق...»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وآثرتُه لأنَّ لفظَ الحديث عند ابن ماجه: «ويبقىٰ نورُه».

<sup>(</sup>٢) كذا ذكره سيبويه في «الكتاب» (٢: ١٣٧) و(٣: ٧٤ و١٦٤) و وَنَسَبَه للأعشىٰ ـ، والمُبرِّدُ في «المقتضب» (٣: ٩)، والزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص ٢٩٨، وغيرُهم مِنَ النَّحْويِّين. وسيأتي مزيدُ كلامٍ عليه عند المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ.

<sup>(</sup>٣) في (ط) و(ف): «عبارة»، والمُثبَت من (ح).

<sup>(</sup>٤) «ديوان الأعشىٰ» ص١٤٧، ومُرادُ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ من قوله: «إنه مُحَرَّف»: أنه مُلفَّقٌ من بيتَين، مع تغيير بعض الألفاظ.

وتُرِئ: «أنَّ الحمد لله» بالتشديدِ ونَصْبِ «الحمد».

[﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِى إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ فَنَذَرُ اللَّيِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَنَيِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ١١]

أَصلُه: ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ﴾ تَعْجيلَه لهمُ الخير، .....

### وقَبْلَه:

أَنَّا بُرِئنا(١) حُفاةً لا نِعالَ لنا أنَّا كذلكَ قد نَحفَىٰ ونَتَعِلُ

قوله: (وقُرِئ: «أَنَّ الحمدَ لله»): قال ابنُ جِنِّي: «قرأها ابنُ مُحيصِن، وهي تدلُّ علىٰ أنَّ قِراءةَ الجهاعة: ﴿أَنْ الْمَعْمُدُ لِللَّهِ﴾: «أَنْ هالِكُ»(٢) البيت، ولا يجوزُ أن تكونَ زائدة، كقوله:

ويَوْماً تُوافِينا بوَجْهِ مُقاسَمٍ كَأَنْ ظَبْيةٍ تَعْطُو إِلَىٰ وَارِقِ السَّلَمْ (٣)

أي: كظَبْية »<sup>(٤)</sup>.

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وكتب فوقها في (ح): «أي: خُلقنا»، وفي «ديوان الأعشىٰ»: «إمّا تَرَيْنا».

<sup>(</sup>٢) ذكره ابنُ جِنَّي بتهامه، علىٰ نَحْوِ ما ذكره سيبويه والزمخشري، لاكما في «الديوان»، ولذا اختَصَرَه المُؤلِّف.

<sup>(</sup>٣) انظر: «الأصمعيات» ص١٥٧، وعزاهُ إلى عَلْباءِ بنِ أرقم، أما ابنُ منظور فنقَلَ في «لسان العرب»، مادة (قسم)، أنه لباعِثِ بنِ صُريم اليَشكُري، ثم رَجَّحَ أنه لكعبِ بنِ أرقَمَ اليَشكُري، ونَقَلَ في «اللسان» أيضاً، مادة (أنن): أنه يُروىٰ بنَصْبِ «ظَبْية» وجَرِّها ورَفعِها، قال: «فمَن نَصَبَ أرادَ: كأنَّ ظَبْيةً، فخَقَف وأعمَل، ومَن خَفَضَ أرادَ: كظبْيةٍ، ومَن رَفعَ أراد: كأنها ظبْيةٌ، فخَقَف وأعمَل». وانظر: «شرح شذور وأعمَل، ومن خَفضَ أرادَ: كظبْيةٍ، ومَن رَفعَ أراد: كأنها ظبيةٌ، فخَقَف وأعمَل». وانظر: «شرح الأُشمُوني الذهب» لابن هشام ص٢٨٤، و«شرح قطر النَّدى» له ص٢١٨، و«حاشية الصَّبَّان علىٰ شرح الأُشمُوني علىٰ الألفية» (١: ٤٣٢-٤٣٣).

والبيت سيأتي عند الزنخشري في تفسير الآية ٨ من سورة الجاثية (١٤: ٢٤٠)، وسيتكلم المؤلفُ رحمه الله تعالى هناك في شرحه وإعرابه.

<sup>(</sup>٤) «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٨).

فُوضَعَ ﴿ ٱستِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ ﴾ مَوضِعَ «تَعْجيلَه لهم الخير» إشعاراً بسرعة إجابته لهم وإسعافِه بطِلْبَتِهم، كأنَّ استِعجالهُم بالخير تعجيلُ له، والمُرادُ أهلُ مَكَّةَ وقولهُم: ﴿ فَأَمْطِرُ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّعَآءِ ﴾ [الأنفال: ٣٢]، يعني: ولو عَجَّلْنا لهمُ الشَّرَّ الذي دَعُوا به، كما نُعجِّلُ الخير ونُجيبُهم إليه، ﴿ لَقُضِى إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ ﴾: لأميتُوا وأُهلِكُوا.

وقُرِئ: «لَقَضَىٰ إليهم أَجَلَهُم» علىٰ البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عَزَّ وجَلَّ، وتَنصُرُه قِراءةُ عبد الله: «لَقَضَيْنا إليهم أَجَلَهم».

قوله: (إشعاراً بسُرعةِ إجابتِهِ لهم)، الانتصاف: «هذا مِن بَديع القُرآن، لا ترى العُدولَ مِن لفظ إلىٰ آخَرَ إلا لمعنى، والنَّحُويُّ يقولُ في ﴿أَنْبَتَكُم مِن الفظ إلىٰ آخَرَ إلا لمعنى، والنَّحُويُّ يقولُ في ﴿أَنْبَتَكُم مِن الفظ إلىٰ آخَرَ إلا لمعنى، والنَّحُويُّ يقولُ في ﴿أَنْبَتَكُم مِن الفِعْل، كأنه قال: «فنَبتُّم نباتاً»، وله المصدرَ علىٰ غير فِعلِه، وهذا المصدرُ لفِعلِ دلَّ عليه هذا الفِعْل، كأنه قال: «فنَبتُّم نباتاً»، وله فائدةٌ في التحقيق وراء هذا، وهو التنبيهُ على تحتُّم القُدْرةِ وسُرعةِ نفاذِ حُكمِها، حتىٰ كأنّ إنباتَ الله نفسُ النَّبات، فقُرنَ أحدُهما بالآخر»(١).

وقلت: كان أصلُ الكلام: «ولو يُعجِّلُ اللهُ للناسِ الشرَّ تعجيله»، ثم وَضَعَ مَوضِعَه «الاستعجال»، ثم نُسِبَ إليهم، فقيل: ﴿آسَتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ ﴾؛ لأنَّ المُرادَ أنَّ رحمته سَبقَتْ غَضَبَه، فأُريدَ مزيدُ المُبالَغة، وذلكَ أنَّ استِعجاهَم الخيرَ أسرَعُ مِن تعجيلِ الله همُ الخير، فإنَّ الإنسانَ خُلِقَ عَجُولاً، إذا سَمِعَ بخيرٍ لا يَثبُتُ على شيءٍ حتى يُسرعَ إليه، واللهُ صَبُورٌ حَليم؛ يُؤخِّرُ للمَصالِح الجمَّة التي لا يَهتَدي إليها عَقْلُ الإنسان، ومَعَ ذلكَ يُسعِفُ بطَلِبَتِهم ويُسرعُ بإجابتِهم.

فإن قلت: كيفَ اتَّصَالُ هذهِ الآيةِ بها قبلَها؟ قلتُ واللهُ أعلم : إنه تعالىٰ لمَّا افتتَعَ السُّورة بقوله: ﴿ اللَّ قِلْكَ ءَايَتُ الْكِئَبِ اَلْحَكِيمِ ﴾، وذكر تَعَجُّبَ قُريشٍ عن إرسالِهِ صلواتُ الله عليه، واختِصاصِه بالنُّبوَّةِ دونهم، وقولِهم تَعنَّتًا وعِناداً: ﴿ إِنَ هَذَا لَسَحِرُ مُبِينٌ ﴾ [يونس: ٢]؛ طَعْناً في كلامِهِ المجيد، آذنَ بذلكَ أنَّ هذهِ السُّورة الشريفة مُحتويةٌ علىٰ بيانِ تكذيبِ قُريشٍ رسولَ الله ﷺ، وإيذائِهم له، وطَعْنِهم فيه، ومُشتَمِلةٌ علىٰ بيانِ الآياتِ الدالَّةِ علىٰ عَظَمةِ الله تعالىٰ وكبرياءِ شأنِه؛

<sup>(</sup>١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٢٧) بحاشية «الكشَّاف».

فإن قلت: فكيفَ اتَّصَلَ به قولُه: ﴿ فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا فِي طُغْيَنِهِمْ ﴾، وما معناه؟ قلتُ: قولُه: ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللّهُ ﴾ مُتضمِّنٌ معنى نفي التعجيل، كأنه قيل: ولا نُعجِّلُ لهمُ الشَّر، ولا نقضي إليهم أَجَلَهم، فنذَرُهُم ﴿ فِي طُغْيَنِهِمْ ﴾ أي: فنُمهِلُهم ونُفيضُ عليهمُ النَّعمةَ مَعَ طُغْيانِهم، إلزاماً للحُجَّة عليهم.

[﴿ وَإِذَا مَسَ ٱلْإِنسَانَ ٱلضَّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ ۚ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآبِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَا اللهُ عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَا اللهُ عَنْهُ عَنْهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ ١٢]

تنبيها وتفريعاً، فجعلَ قولَه: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوَّحَيْنَا ﴾ إلى قولِه: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَحِرُ مُبِينٌ ﴾ [يونس: ٢]، تمهيداً وتَوطِئةً لذِكرِ أُصُولِ الآياتِ وأُمَّهاتِها، وهو قولُه: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللّهُ اللّهِ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهَ اللهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وبيانُ كيفيَّة عِبادتِه، لأنَّ برسالتِهِ مَنْ يشاء، وأنَّ المقصودَ مِنَ الإرسالِ الدعوةُ إلى معرفةِ الله، وبيانُ كيفيَّة عِبادتِه، لأنَّ المَبدأُ منه والمَرجِعَ إليه، لِيمُثيبَ المُحسِنَ ويُعاقِبَ المُسيء، فقد حَصَلَ هذا المقصودُ مِن هذا الرَّسُولِ الكريمِ والكِتابِ المَجيد، وقَطَعَ بهما المَعاذير، وأزاحَ الحُجَج.

وَبَيَّنَ بِعِدَ ذَلِكَ صِفَةَ عَفْوِهِ وَحِلْمِهِ بَهْذِهِ الآية، حيثُ لَم يُملِكُهُم بَغْتَة بِهَا تَكلَّمُوا بِه مِن تلكَ الشَّنْعَاءِ فِي كِتَابِهِ الْمَجَيْدِ: ﴿ إِنَّ اللهَ لَم يَجِدْ لَشَيْعً اللهَ اللَّهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ ال

قوله: (فكيفَ اتَّصَل): الفاءُ تَدُلُّ على الإنكار، أي: لَزِمَ مِن قَضِيَّةِ «لو»، وقولِك: «﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ ﴾: لأُميتُوا وأُهلِكُوا»: أنهم ما أُهلِكُوا، بل أُمهِلُوا، ومعنى قولِه: ﴿فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ﴾ الإمهالُ إيضاً، فكيفَ اتَّصَلَ به؟

<sup>(</sup>١) أي: علىٰ قراءة ﴿لَسِخُرُ﴾، أما علىٰ قراءة ﴿لَسَحِرُ﴾ \_كما هي في رواية حفص عن عاصم \_ فقد تكلَّموا بالشَّنْعاءِ في رَسُولِهِ ﷺ.

﴿لِجَنْبِهِ ﴾ في مَوضِع الحال، بدليلِ عَطْفِ الحالَين عليه، أي: دعانا مُضطَجِعاً، ﴿ وَاللَّهِ مَا اللَّهِ عَلْمُ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا اللَّهِ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِ مَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ

وأجاب: أنَّ اتِّصَالَه به مِن حيثُ المعنىٰ لا اللفظ، لأنَّ قولَه: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ ﴾ مُتَضَمِّنٌ معنىٰ نفي التعجيل، لأن «لو» لتعليقِ ما امتنَع بامتِناعِ غيره، يعني: لم يَكُنِ التَّعجيلُ ولا قضاءُ العذاب، فيكلزَمُ مِن ذلكَ حُصُولُ المُهْلة، قال القاضي: «﴿فَنَذَرُ ﴾ معطوفٌ على فِعلِ محذوفِ دلَّ عليه الشَّرْطيَّة، كأنه قيل: لا نُعجِّلُ ولا نقضي، فنذَرُهُم إمهالاً لهم واستِدراجاً»(١).

وقلتُ: الظاهرُ أنَّ الفاء في ﴿ فَنَذَرُ ﴾ جوابُ شَرْطِ محذوف، وقوله: ﴿ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ﴾ تكريرٌ لِمَا سَبَقَ مِن قوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُواْ بِالْحَيْوَ الدُّيْلَ ﴾ [يونس: ٧]، كُرِّرَ للذَّمِّ ولإناطةِ ما لم يُنَطْ به أُولاً، ويُرادُ بهم مُنكِرُ و البَعْثِ مِن أهلِ مكَّة الذينَ قالوا: ﴿ اللّهُ مَدَ إِن كَانَ هَنَاهُو الْحَقَ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاةِ أَو الثِينَا بِعَذَابٍ ﴿ اللّهُ مَدْ إِن كَانَ هَنَاهُ وَلَا يَعَدُ اللّهُ مَا لَهُ وَلَهُ اللّهُ مَا اللّهُ مَا إِن كَانَ مُحُوداً وإنكاراً، كها مرَّ في تفسيره، ويكونُ قولُه: ﴿ وَلَقَ يُعَجِّلُ اللّهُ لِلنّاسِ الشَّرَ السَّعَجَالَهُم فِاللّهَ عَلَيْ وَالتَّمهيدِ لِذِكرِهِم، و ﴿ النّاسُ ﴾ يُرادُ به: إلنّاسِ الشَّرَ اسْتِعْجَالَهُم فِالْحَيْرِ ﴾ كالتَّوطِئةِ والتَّمهيدِ لِذِكرِهِم، و ﴿ النّاسُ ﴾ يُرادُ به: جِنسُ المُعانِدِين.

والمعنى: ولو يُعجِّلُ اللهُ لهذا الجِنسِ مِنَ الأُمْمِ الشَّرَ تعجيلَه لهمُ الخيرَ لأبادَهُم وأهلكهم، ولكنْ يُمهِلُهمُ استِدراجاً؛ ليزيدوا في طُغيانهم، ثم يَستأصِلُهم، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ يُوَاخِدُ ٱللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهِمَا مِن دَآبَةٍ (٢) وَلَكِن يُوَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلِ النَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِن دَآبَةٍ (٢) وَلَكِن يُوَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلِ أَسَاسَ مِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِن دَآبَةٍ (٢) وَلَكِن يُوَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلِ مُستَى الآية [فاطر: ٤٥]، فإذا كان كذلك فنحنُ نذرُ هؤلاء \_ الذينَ لا يُؤمنونَ بالبعثِ ولا يرجُونَ لِقاءَنا، ويقولون: إن كانَ هذا هو الحقَّ من عِندِكَ فأمطِرْ علينا حِجارةً مِنَ السَّاء \_ في طُغْيانِهم يَعمَهون، ثم نقطعُ دابِرَهُم.

قوله: (﴿لِجَنْبِهِ \* فِي مَوضِع الحال): قال أبو البقاء: «واللامُ في ﴿لِجَنْبِهِ \* على أَصْلِها

<sup>(</sup>١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٨).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «قوله: (فكيف اتصل)» إلى هنا، سقط من (ط).

.....

عندَ البصريِّين، أي: دعانا مُلقياً لجنبه»(١)، وقال السَّجَاوَنْدي: ﴿لِجَنْبِهِ ﴾: مُضطَجِعاً عليه، كقوله:

## فخَرَّ صَريعاً لليَدَيْنِ وللفَمِ (٢)

قال المُصنِّف (٣): «اللامُ ـ في ﴿ يَخِرُونَ لِللَّذَقَانِ ﴾ [الإسراء: ١٠٧] ـ للاختصاص»، أي: أنهم ما يَدعُونَ الله إلا عندَ الاضطرار، ويخصُّونَ هذهِ الحالةَ بالخضوع أكثرَ مِن تلكَ الحالات، ومجازُ هذه اللام كمجاز [ (في »] (٤) في قوله: ﴿ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١].

وكما خُصِّصَتْ هذهِ الحالةُ باللامِ قُدِّمَتْ على الحالتَين (٥)؛ لِينُبِّهَ على كَوْنِ الإنسانِ هَلُوعاً، إذا مسَّه الشَّرُّ جَزُوعاً لا صبرَ له في الصَّدَمةِ الأولىٰ علىٰ المُصيبات، ثمَّ إنه إذا أصابه بعضُ التَّسَلِّي قعد، ثم قام.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٨).

(٢) عَجُزُ بيتٍ لجابر بن حُنَيِّ التغلبي، كما في «المُفضَّليات» ص٢١٢، وأوَّلُه: تناولتُه بالرُّمح ثم اتَّنيٰ لهُ

ثم اقتَبسَه قاتلُ محمدِ بنِ طلحةَ بنِ عُبيدِ الله رضي الله عنها، فقال:

هَتَكتُ له بالزُّمْح خُضْنَيْ قَميصِهِ فَخَرَّ صَريعاً لليدينِ وللفَمِ

ويُروىٰ: «جَيْبَ قَميصِه»، واختُلِفَ في قاتلِ محمدِ بنِ طلحة، فقيل: هو عصامُ بنُ المُقشَعِرّ، وقيل: هو شُمرَيحُ بنُ أُوفىٰ العَبْسي، وقيل: هو الأشتَرُ النَّخَعي. انظر: «فصل المقال» لأبي عُبيد البكري ص٣١٣. ومحلُّ الشاهد منه أنَّ «اللامَ» في قوله: «لليدين» بمعنىٰ «علىٰ»، وبه استشهَدَ الزمخشريُّ فيها سيأتي في قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَخِرُونَ لِلْأَذَقَانِ ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، وانظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٢١٢).

- (٣) في تفسير الآية المذكورة من سورة الإسراء.
- (٤) الحرف (في) لم يرد في الأصول الخطية، ولا بُدَّ منه لتستقيمَ العبارة.
- (٥) يُريدُ بالحالات الثلاث: ما ورد في قوله تعالىٰ: ﴿لِجَنْبِهِ ۚ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآبِمًا ﴾، خُصِّصَ الـجَنْبُ باللام، دونَ القعودِ والقيام، وقُدِّمَ عليهما.

قلتُ: معناه: أنَّ المضرورَ لا يزالُ داعياً لا يَفتُرُ عن الدُّعاء حتىٰ يَزولَ عنه الضُّرّ، فهو يدعونا في حالاتِهِ كُلِّها؛ إن كانَ مُنبَطِحاً عاجِزَ النَّهْضِ مُتَخاذِلَ النَّوْء، أو كانَ قاعِداً لا يَقدِرُ علىٰ القيام، أو كانَ قائماً لا يُطيقُ المشي، والمُضطربَ إلىٰ أن يَـخِفَّ كُلَّ الجِفَّة، ويُرزَقَ الصِّحَّة بكمالها، والمَسْحة بتمامِها.

ويجوزُ أن يُراد: أنَّ مِنَ المضرورينَ مَنْ هو أشَدُّ حالاً وهو صاحبُ الفِراش، ومنهم مَنْ هو أَشَدُّ عالاً وهو القادرُ على القعود، ومنهم المُستَطيعُ للقيام، وكُلُّهم لا يَستَغنُونَ عن الدُّعاء واستِدفاع البلاء، لأنَّ الإنسانَ للجِنس.

وأما قولُه تعالىٰ: ﴿ اللَّذِينَ يَذَكُرُونَ اللّهَ قِيكَمُا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِم ﴾ [آل عمران: ١٩١]: ففي شأنِ الخاصَّةِ الذينَ يَبذُلُونَ جُهْدَهَم في خِدمةِ بارتهم، ويَستَغرِقُونَ أوقاتَهم في طاعته، فإذا قيرُوا على القيام في أداءِ العبادةِ لا يَقعُدُونَ ولا يَذكُرُونَ مُضطَجِعينَ إلا عند الاضطِرار، فتلك الآيةُ في شأنِ الإنسانِ الضَّجُور، وهذهِ في شأنِ المُؤمنِ الصَّبُور.

قوله: (مُنبَطِحاً)، الجوهري: «بَطَحَه: ألقاهُ على وَجْهه، فانبَطَح».

قوله: (مُتخاذِلَ النَّوْء)، الجوهري: «ناءَ يَنُوء: نهضَ بجُهْدٍ ومَشَقَّة»، الأساس: «ونُؤتُ بالحِمْل: نهضتُ به. وفلانٌ نَوْؤُه مُتخاذِل: إذا كان ضعيفَ النَّهْض».

قوله: (والمَسْحةَ بتَمامِها)، الأساس: «يُقال: مَنَّ الله عليكَ بالمَسْحة، وأذاقَكَ حَلاوةَ الصِّحَة، وبه مَسْحةٌ مِن جمال، ومَسَحَ اللهُ ما بك».

قوله: (ويجوزُ أن يُراد: أنَّ مِنَ المضرورين): عطفٌ على قوله: «أنَّ المضرورَ لا يزالُ داعياً»، فاعتَبرَ الجِنسَ في «الإنسانِ» على الأولِ بحسبِ كُلِّ فَرْدٍ مِن أفراده، فالتفصيلُ بحسبِ أحوالِ كُلِّ شَخْص، ولهذا قال: «معناهُ أنَّ المضرورَ لا يزالُ(١) داعياً، فهو يَدعُونا في حالاتِه كُلِّها»، واعتبرَ في الثاني الجِنسَ بحسبِ الأنواع، فالتفصيلُ بحسبِ أحوالِ الأشخاص، قال: «ومِنَ المضرورينَ مَن هو أشدُّ حالاً، ومَن هو كذا ومَن هو كذا».

<sup>(</sup>١) من قوله: «فاعتبر الجنس في الإنسان» إلى هنا، سقط من (ح).

﴿مَرَّ﴾ أي: مَضَىٰ على طريقتِهِ الأُولىٰ قبلَ مَسِّ الضُّـرّ، ونَسِيَ حالَ الـجَهْد، أو: مَرَّ عن مَوقِفِ الابتِهالِ والتَّضَرُّعِ لا يَرجِعُ إليه، كأنه لا عَهْدَ له به، ﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا ﴾: كأنه لم يَدعُنا، فخَفَّفَ وحَذَفَ ضَميرَ الشَّأن، قال:

## كأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ

قوله: (أو: مَرَّ عن مَوقِفِ الابتِهال): يعني: لم يذكر مُتعلِّقُ ﴿مَرَّ﴾، فيحتملُ أن يُعَدَّىٰ بـ«علىٰ» تارةً لِتضمينهِ معنىٰ «مضیٰ»، وأخرىٰ بـ«عن» لتضمينِ معنىٰ المجاوزة.

قوله: (كأنْ تُدْياهُ حُقَّانِ): أَوَّلُه:

## ونَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّـوْنِ(١)

«النَّحْر»: مَوضِعُ القِلادةِ مِنَ الصَّدْر، والأصل: حُقَّتان، لأنَّ التاءَ الثابتة (٢) في الواحدةِ ثابتةٌ في التثنية (٣)، فحَذَفَ على خِلافِ القياس، وخَفَّفَ «كأن»، وأبطَلَ العَمَل، وقال: «ثَدْياهُ عُقَان»، وهما مرفوعانِ بالابتداءِ والخبر، والضميرُ في «ثَدْياهُ» يعود إلىٰ «النَّحْر».

(۱) هكذا ذكره الزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص ۳۰، وأبو البقاء الكفوي في «الكُلِّيات»، مادة (كأنَّ). ويُروىٰ: «وصَدْرٍ مُشرِقِ اللَّوْن»، كها في «شرح الرَّضِيِّ علىٰ الكافية» (١: ٣٧٠)، ويُروىٰ: «وصَدْرٍ مُشرِقِ النَّوْن»، كها في «شرح ابن عقيل» (١: ٣٩١)، و«شرح الأشموني علىٰ الألفية» (١: ٤٣٢) مع «حاشية الصبان»، ويُروىٰ: «ووَجْهٍ مُشرِقِ اللَّوْن»، كها في «الكتاب» لسيبويه (٢: ١٣٥)، ويُروىٰ: «ووَجْهٍ مُشرِقِ اللَّوْن»، كها في «الكتاب» لسيبويه (٢: ١٣٥)، ويُروىٰ: «ووَجْهٍ مُشرِقِ اللَّوْن»، كها في «الصبان» لبن منظور، كلاهما في مادة (أنن).

(٢) تحرَّفَ في الأُصُول الْخطية إلىٰ: «الثانية»، كمّا تحرَّفت لفظة: «ثابتة» ــ الآتية بعد كلمتين ــ إلىٰ: «ثانية» في (ح) و(ف) دون (ط)، وأصلحتُه في الموضعين بحَسَبِ السِّياق.

(٣) كذا قال المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى، وهو يُوهِمُ أنَّ المُفرَدَ «حُقَّه» بالتاء، ولا يُقال: «حُقّ». قلت: وليس بصحيح، فقد ذكر أهلُ اللغة «الحُقَّ» و«الحُقَّة»، وهو الوعاءُ مِنَ الخشبِ والعاج وغير ذلك، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (حقق)، وإنِ اقتصرَ صاحبُ «القاموس» على «الحُقّة» بالتاء. ثم رأيتُ في تعليق الأستاذِ المُحقِّق محمد محيي الدِّين عبد الحميد على «شرح ابن عقيل» (١: ٣٩١) قولَه: «حُقان: تثنية «حُقَّة»، وحُذِفَتِ التاءُ التي في المُفردِ مِنَ التثنية، كما حُذِفَت في تثنية «خُصْية» و «أَلْية»، فقالوا: خُصْيان وأَلْيان. وليسَ هذا الكلامُ بشيء، بل حُقّان تثنية حُقِّ بضم الحاء وبدون تاء ـ، وقد ورد في فصيح شِعرِ العرب بغير تاء»، انتهى. فالحمدُ لله على توفيقه.

﴿ كَذَالِكَ ﴾ مِثُلُ ذلكَ التزيين ﴿ زُبِينَ اللَّمُسْرِفِينَ ﴾: زَيَّنَ الشَّيطانُ بوَسْوَستِه، أو: اللهُ عَزَّ وجَلَّ بخِذْ لانِهِ وتخليته، ﴿ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ مِنَ الإعراضِ عنِ الذِّكْرِ واتباعِ الشَّهَوات.

[﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكُنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمُ لَمَّا ظَلَمُواْ وَجَآءَتُهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِنَتِ وَمَاكَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ كَذَالِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمُ ٱلْمُجْرِمِينَ \* ثُمَّ جَعَلْنَكُمْ خَلَيْهِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِيَنظُرَكَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ ١٣-١٤]

﴿لَمَّا ﴾ ظرفٌ لـ ﴿ أَهْلَكُنَا ﴾، والواو في ﴿ وَجَاءَ تُهُمْ ﴾ للحال، أي: ظَلَمُوا بالتكذيبِ وقد جاءتهم رُسُلُهم بالحجج والشَّواهِدِ على صِدقِهم، وهي المُعجِزات.

وقولُه: ﴿وَمَاكَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ يجوزُ أن يكونَ عَطْفاً على ﴿ ظَلَمُوا ﴾، وأن يكون اعتراضاً، واللامُ لتأكيدِ النفي، يعني: وما كانوا يُؤمِنُونَ حقاً؛ تأكيداً لنفي إيانهم،.....

قوله: (وأن يكونَ اعتِراضاً): وإذا كانَ عطفاً كانَ تفسيراً للمعطوف عليه، لأنَّ ظُلمَهم على الأنبياءِ عندَ مجيئهم بالبيِّناتِ والمُعجِزاتِ هو الظُّلمُ (١) كُلُّه، وهو الكُفرُ البالغُ (٢).

وإذا كانَ اعتِراضاً كانَ تأكيداً لمضمونِ الجملة، وهو الهلاكُ لِـمَا يَستَحِقُّونَ مِنَ الإجرام، لأنَّ مِثلَ ذلكَ الإهلاكِ لا يكونُ إلا لمن لم يُؤمن قطّ، ولَزِمَتْهُ الحجَّة (٣).

قوله: (واللامُ لتأكيدِ<sup>(٤)</sup> النفي): ليسَ تقريراً لمعنى الاعتِراض، بل ابتِداءَ تفسيرِ لِقولِه: ﴿وَمَاكَانُواْلِيُوْمِنُوا ﴾، وقوله: «وأنَّ اللهَ قد عَلِمَ منهم أنهم يُصِرُّ ونَ على كُفرِهم» عطفٌ تفسيريُّ على قوله: «تأكيداً»، وهو مفعولٌ له لمُقدَّر، أي: إنها أتى باللام في الكلام المنفيِّ لهذا الأمر، ويُريدُ

<sup>(</sup>١) في (ح) و(ف): «الكلم»، ولا معنىٰ له، والمُثبتُ من (ط).

<sup>(</sup>٢) في الأصول الخطية: «المبالغ»، وأصلحتُه إلى «البالغ».

<sup>(</sup>٣) في (ح): «ومنه الحجة»! وفي (ط): «لزمته الحجة»، والجملة سقطت من (ف) كما سيأتي، وأثبتُ ما في (ط)، وأضفتُ إليه الواو.

<sup>(</sup>٤) من قوله: «تأكيداً لمضمون الجملة» إلى هنا، سقط من (ف).

وأنَّ الله قد عَلِمَ منهم أنهم يُصِـرُّونَ على كُفْرِهم، وأنَّ الإيمانَ مُستَبعدٌ منهم.

والمعنىٰ: أنَّ السَّبَبَ في إهلاكِهم تكذيبُهم الرُّسُل، وعَلِمَ اللهُ أنه لا فائدةَ في إمهالهِم بعدَ أن أُلزِمُوا الحجَّةَ ببعثةِ الرُّسُل.

﴿ كَذَلِكَ ﴾ مِثْلَ ذلكَ الجزاء، يعني: الإهلاك، ﴿ بَجْزِي ﴾ كُلَّ مُجْرِم، وهو وعيدٌ لأهلِ مَكَّةَ على إجرامِهم بتكذيبِ رسول الله ﷺ. وقُرِئ: «يجزي» بالياء.

﴿ ثُمَّ جَعَلْنَكُمُ ﴾ الخِطابُ للذينَ بُعِثَ إليهم مُحَمَّدٌ ﷺ، أي: استَخلَفْناكُم في الأرضِ بعدَ القُرُونِ التي أهلَكْنا، ﴿لِنَنظُرَ ﴾ أتعمَلُونَ خيراً أم شراً، فنُعامِلَكُم علىٰ حَسَبِ عَمَلِكم، و﴿كَيْفَ ﴾ في محلِّ النَّصْب بـ ﴿تَعَمَلُونَ ﴾ لا بـ «ننظُر»، لأنَّ معنىٰ الاستِفهام فيه يَحجُبُ أن يَتَقدَّمَ عليه عامِلُه.

به: أنَّ معنىٰ العِلم مُستفادٌ مِن معنى التأكيد، وأنَّ نفيَ الإيهان عنهم بهذهِ الحيثيَّةِ تابعٌ لِسَبْقِ عِلم الله فيهم بأنهم لا يُؤمنون، وقولُه: «والمعنىٰ أنَّ السَّبَبَ» إلىٰ آخره: تلخيصُ لمعنى الآيةِ بحَسَبِ العطفِ لا الاعتِراض، فظهرَ منه أنَّ عِلمَ الله ليسَ سبباً مُستَقِلاً في إهلاكهم، وهو مَذَهَبُه.

وأما بيانُ وَجْهِ الاعتِراض<sup>(۱)</sup>: فهو أنَّ السَّبَبَ في إهلاكِهم تكذيبُهم الرُّسُل، والسَّبَبَ في التكذيبِ والإهلاكِ سَبْقُ عِلم الله أنهم يُصِرُّونَ على الكُفر، وأنه تعالى مُهلِكُهم، ونحوه في التكذيبِ والإهلاكِ سَبْقُ عِلم الله أنهم يُصِرُّونَ على الكُفر، وأنه تعالى مُهلِكُهم، ونحوه في الاعتِراضِ قولُه تعالى: ﴿ ثُمَّ الْغَنَدُ ثُمُ الْمِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَللِمُونَ ﴾ [البقرة: ٥١ و ٩٦]، العتِراضِ قومٌ عادتُكُمُ الظُّلم»، فرجعَ مآلُ التأويلِ إلى بُطلانِ مذهبه.

قوله: (و ﴿ كَيْفَ ﴾ في محلِّ النَّصْبِ بـ ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾): المعنىٰ: لِنَنظُرَ عَمَلَكُم أهو خيرٌ أم شرّ، إيانٌ أم كُفر؟ وهذا هو الوَجْه، وقيل: «نَنظُر» بمعنىٰ «نعلم»، أي: لِنَعلَمَ جوابَ كيفَ تعملون؟ كها ذكرَ سِيبَوَيْهِ في قولِك: عَلِمتُ أزيدٌ (٢) عِندَكَ أم عَمْرو؟ والمعنىٰ: عَلِمتُ جوابَ ذلك.

<sup>(</sup>١) من قوله: «فظهر منه» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>Y) في (ح): «أعلمتُ زيداً»، والمُثبَت من (ط) و (ف).

فإن قلتَ: كيفَ جاز النَّظَرُ علىٰ الله تعالىٰ، وفيه معنىٰ المُقابلة؟ قلتُ: هو مُستَعارٌ للعِلم المُحقَّقِ الذي هو العِلمُ بالشيءِ موجوداً، شُبِّهَ بنَظَرِ النَّاظِرِ وعِيانِ المُعايِنِ في تحقُّقِه.

وبيانُه: أنَّ الرُّسُلَ إذا قالوا للقوم: كيفَ تَعمَلون؟ أتعملونَ الخيرَ أم الشَّرَ \_ مَثَلاً \_؟ فإجابتُهم: إما بالقول؛ بأن يقولوا: سَمِعْنا وأطَعْنا، وإما بالفِعل؛ بأن يَشتَغِلُوا بالعمل، وإما لا يُجيبُون. وعلىٰ أيِّ وَجْهِ كان، فلا بُدَّ مِن حُصُولِ جوابٍ لِقولِهم: كيفَ تَعمَلون؟ فيَعلَمُ اللهُ الجوابَ واقِعاً بالفِعل حاصِلاً، بعدَما عَلِمَ أنه سيَحصُل. حاصِلُ المعنىٰ يَؤُولُ إلىٰ أنَّ المعنىٰ: جَعَلناكُم خَلائفَ في الأرضِ لِنَعلَمَ ما تُجيبُونَ به الأنبياءَ مِن قَولِهم: كيفَ تعملون؟

وليًّا كانَ «نَنظُر» بمعنىٰ «نَعلَم» يكونُ مُعلَّقاً (١) عنِ العملِ فيها بعدَه، قالَ ابنُ الحاجب: «فإذا قلت: عَلِمتُ أُزيدٌ عِندَكَ أَم عَمْرو؟ فمعناه: عَلِمتُ أحدَهما مُعيَّناً على صِفةٍ هو كونُه عِندَك، لأنه ذلكَ الذي يُقالُ في جوابه» (٢)، فعلىٰ هذا: فإذا قيل: عَلِمتُ كيفَ زيد، فمعناه: عَلِمتُ زيداً علىٰ حالةٍ هو كونُه صحيحاً أم سَقيها، لأنه ذلكَ الذي يُقالُ في جوابه، فإنَّ «كيفَ» يُسألُ بها عن الحال.

فمعنى ﴿لِنَنظُرَكَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾: نَعلَمَ عَمَلَكُم (٣) على أيِّ حالٍ كانَ مِنَ الخير والشر، قال القاضي: ﴿وفائدتُه الدلالةُ علىٰ أنَّ المُعتَبرَ في الجزاءِ جِهاتُ الأفعالِ وكيفيَّاتُها، لا هيَ مِن حيثُ ذاتُها، ولذلك يَحسُنُ الفِعلُ تارة، ويَقبُحُ أخرىٰ (٤).

قوله: (هو مُستعارٌ للعِلم المُحقَّق)، الانتصاف: «لو اقتصَرَ الزَّغشَريُّ رحمه اللهُ تعالىٰ علىٰ إنكارِ الرُّؤيةِ مِنَ العبدِ لله تعالىٰ لَقَبُح، فكيفَ وقد ضَمَّ إليه إنكارَ رؤيةِ الله للعبد، وليسَ النَّظَرُ مُستَلزِماً للمُقابلة، وقد أُبطِلَ في مَوضِعِه»(٥).

<sup>(</sup>١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «متعلقاً».

<sup>(</sup>٢) «الإيضاح في شرح المُفصّل» لابن الحاجب (٢: ٦٩-٧٠).

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: (علمكم)، والمُثبتُ من (ط).

<sup>(</sup>٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٩).

<sup>(</sup>٥) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٢٨) بحاشية «الكشَّاف».

[﴿ وَإِذَا ثُنَانَ عَلَيْهِمْ ءَايَانُنَا بَيِنَتِ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ٱثَّتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَنَدَا ٱوْبَدِّلَهُ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهَ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَمُ عَلَ

غاظهم ما في القُرآن مِن ذمِّ عبادةِ الأوثانِ والوعيدِ للمُشركين، فقالوا: ﴿أَثُتِ عِلْمَانَ هَا يَغيظُنا مِن ذلكَ نَتَّبِعْك، ﴿أَوْ بَدِلْهُ ﴾ بأنْ تجعلَ مكانَ آيةِ عذاب آية رحمة، وتُسقِطَ ذِكْرَ الآلهةِ وذمَّ عبادتِها، فأُمِرَ بأن يُجيبَ عن التبديل، لأنه داخِلٌ تحت قُدرةِ الإنسان، وهو أن يضعَ مكانَ آيةِ عذابِ آيةَ رحمةٍ مما أُنزِل، وأن يُسقِطَ ذِكْرَ الآلهة، وأما الإتيانُ بقُرآنِ آخر، فغيرُ مقدورٍ عليه للإنسان.

قوله: (فأُمِرَ بأن يُجيبَ عن التبديل؛ لأنه داخِلٌ تحتَ قُدرةِ الإنسان...، وأما الإتيانُ بقُرآنِ آخَرَ فغيرُ مقدور): اعلَم أنَّ التبديلَ يجيءُ بمَعنيَين، قالَ المُصنِّفُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم: ٤٨]: «التبديل: التغيير، وقد يكونُ في الذواتِ كقولك: بَدَّلتُ الدراهِمَ دنانير، وفي الأوصافِ كقولك: بَدَّلتُ الحُلْقةَ خاتماً».

ويُمكِنُ أن يُنزَّلَ قولُه: ﴿آئَتِ بِقُرْءَانِ غَيْرِ هَاذَاۤ ﴾ على المعنى الأول، ولهذا قال: ﴿إِن نُسِخَتْ آيةٌ تَبِعتُ النَّسْخِ»، لأنَّ النَّسْخَ إبطالُ للمنسوخ مَعَ إبدالِه الناسِخ، ويُنزَّلَ قولُه: ﴿أَوَّ بَيِخَلَهُ ﴾ على المعنى الثاني، ولهذا قال: ﴿وهو أن يَضَعَ مكانَ آيةِ عذابِ آيةَ رحمةٍ مما أُنزِل، وأن يُسقِطَ ذِكْرَ الآلهة»، ثم الجوابُ وهو قولُه: ﴿قُلُ مَا يَكُونُ لِى آنَ أُبَدِلَهُ مِن تِلْقَآبِي نَفْسِي ﴾ يسقِطَ ذِكْرَ الآلهة»، ثم الجوابُ وهو قولُه: ﴿قُلُ مَا يَكُونُ لِى آنَ أُبَدِلَهُ مِن تِلْقَآبِي نَفْسِي ﴾ يحتملُ أن يُجرَىٰ على المَعنين، فيكونَ جواباً عن الاقتِراحَيْن (١)، وأن يُحمَلُ على الأهون، فيكونَ جواباً عن الاقتِراحَيْن (١)، وأن يُحمَلَ على الأهون، فيكونَ جواباً عن الاقتِراحَيْن (١)، وأن يُحمَلَ على الأهون، فيكونَ جواباً عن الاقتِراحَيْن (١)،

<sup>(</sup>١) نَـقَلَه العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالى في «روح المعاني» (١١: ٨٤)، وقال بإثره: «وأُورِدَ عليه: بأنَّ تقييدَ «التبديلِ» بقولِه سُبحانه: ﴿مِن تِـلَقَآيِ نَفْسِيٓ ﴾ يَمنَعُ حَمْلَهُ على الأعم، لأنه يُشعِرُ بأنَّ ذلكَ مقدورٌ له ﷺ، ولكنْ لا يَفعَلُه بغير إِذنِهِ تعالىٰ، والتبديلُ الذي أشاروا إليه أولاً غيرُ مقدورٍ له عليه الصَّلاةُ والسَّلام».

﴿ مَا يَكُونُ لِنَ ﴾ : ما ينبغي لي وما يَحِلّ ، كقوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ لِنَ أَنَّ أَقُولَ مَا لَيَسَ لِي بِحَقٍ ﴾ [المائدة: ١١٦] ، ﴿ أَنَّ أَبَدِلُهُ مِن تِلْقَآي نَفْسِي ﴾ : مِن قِبَلِ نفسي - وقُرِئ بفتْحِ التاء - مِن غير أن يأمُرني بذلك ربي ، ﴿ إِنَّ أَتَبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَى ﴾ لا آي ولا أذرُ شيئاً مِن نَحْوِ ذلك إلا مُتَبِعاً لِوَحْي الله وأوامره ، إن نُسِخَتْ آيةٌ تَبِعتُ النَّسْخ ، وإنْ بُدلت آيةٌ مَكانَ آيةٍ تَبِعتُ التبديل ، وليسَ إليَّ تبديلٌ ولا نَسْخ .

﴿ إِنِّ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّ ﴾ بالتبديلِ والنَّسْخِ مِن عندِ نفسي ﴿عَذَابَ يَوْمِ عَظِيمٍ ﴾.

فإن قلت: أما ظَهَرَ وتَبيَّنَ لهمُ العَجْزُ عنِ الإتيانِ بمِثلِ القُرآنِ حتىٰ قالوا: ﴿أَثَتِ بِفُرَ وَلَا يَعَرَفُونَ بِالعَجْزِ، وكانوا يقولون: لو بِقُرْءَانِ غَيْرِ هَنذَآ ﴾؟ قلت: بلى، ولكنَّهم كانوا لا يَعتَرفونَ بالعَجْز، وكانوا يقولون: لو نشاءُ لقُلنا مِثلَ هذا، ويقولون: افترىٰ على الله كذباً، فينسِبُونَه إلى الرسول، ويَزعُمُونَه قادراً عليه وعلىٰ مِثلِه، مَعَ عِلمِهم بأنَّ العَرَبَ مَعَ كثرةِ فُصَحائها وبُلَغائها إذا عَجَزُوا عنه، كان الواحدُ منهم أعجز.

فإن قلتَ: لعلهم أرادوا: ﴿أَتَٰتِ بِقُرْءَانِ غَيْرِ هَنذَآ أَوْبَدِّلْهُ ﴾ مِن جِهةِ الوَحْي، كما أَتيتَ بالقُرآنِ مِن جِهتِه، وأراد بقوله: ﴿مَا يَكُونُ لِي﴾: ما يَتَسهَّلُ لي، وما يُمكِنني أن أُبدِّلَه؟ قلتُ: يَرُدُّه قوله: ﴿إِنِّ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى ﴾.

وأما قولُه: ﴿إِنَّ أَتَبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَى ﴾ فجاءَ مُستَأنفاً وعلى الانحِصار (١)؛ بياناً لُوجِبِ أَنْ ليسَ إليه النَّسْخُ والتغيير، ولا أمرٌ مِنَ الأُمورِ مما يَتَعلَّقُ بالوَحْي، لأنَّ المعنىٰ: ما أتَّبعُ شيئاً مما يَتَعلَّقُ بالدِّينِ إلا ما يُوحَىٰ إليّ.

قوله: (لَعَلَّهُم أرادوا: ﴿أَثْتِ بِقُـرْءَانِ غَيْرِ هَـٰذَآ﴾): السُّؤالُ واردٌ على قولِهِ فيها سبق: «وأما الإتيانُ بقُرآنِ آخَرَ غيرُ مقدورِ عليه للإنسان».

قوله: (يَرُدُّهُ قوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي ﴾): يعني: أنه صلواتُ الله عليه عَلَّلَ

<sup>(</sup>١) أي: علىٰ أسلوب الحصر، أي: بالنفي والاستثناء.

فإن قلتَ: فما كانَ غَرَضُهم وهُم أدهى الناسِ وأنكُرُهُم في هذا الاقتِراح؟ قلتُ: الكَيْدَ والمَكْر، أما اقتراحُ إبدالِ قُرآنِ بقُرآن: ففيه أنه مِن عِندِك، وأنكَ قادرٌ على مِثلِه، فأبدِلْ مكانَه آخر، وأما اقتراحُ التبديلِ والتغيير: فللطَّمَعِ ولاختبارِ الحال، وأنه إن وُجِدَ منه تبديل، فإما أن يُهلِكَهُ اللهُ فيَنجُوا منه، أو لا يُهلِكَه فيسخروا منه، ويجعلوا التبديلَ حُجَّةً عليه، وتصحيحاً لافتِرائِهِ على الله.

[﴿ قُل لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ، عَلَيْكُمْ وَلاّ أَدْرَىنكُمْ بِلِهِ ۚ فَقَدْ لِبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ ۚ قَلَدُ لِبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [1]

﴿ لَوْ شَاءَ ٱللَّهُ مَا تَكُوتُهُ مَكَيَكُمْ ﴾ يعني: أنَّ تِلاوتَه ليسَت إلا بمشيئةِ الله، وإحداثِهِ أمراً عجيباً خارجاً عن العادات، وهو أن يخرجَ رجلٌ أُمِّيٌّ لم يَتَعلَّم ولم يَستَمِع ولم يُشاهِدِ العُلَهَاء ساعةً مِن عُمُره، ولا نَشَأَ في بَلَدِ فيه عُلَماءُ،

قولَه: ﴿إِنَّ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَى ﴾ بقولِه: ﴿إِنِّ آَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمِ عَظِيمٍ ﴾، ولو مُحِلَ النَّسْخُ والتبديلُ على أن يكونَ مِن جِهةِ الوحي \_ كما جاءَ في كثير مِنَ القُرآن \_ لم يَستَقِمْ تَرتُّبُ العذابِ عليه.

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: معناه: ما يَتَسهَّلُ لي ولا يُمكِنُني أن أقترحَ على الله بأن يَنسَخَ ويُغيِّرَ ويأتيَ بها تُريدُونَه؛ لأنه عِصيانٌ وطُغْيان، لأني أخافُ إنْ عَصَيتُ ربي عذابَ يومٍ عظيم، ويكونُ تعريضاً بأنهم استَوجَبُوا العذابَ بهذا الاقتِراح.

قوله: (وأَنكَرُهُم)، الأساس: «فُلانٌ فيه نَكَارةٌ ونَكْرٌ \_ بِالفَتْح (١) \_ : أي: دَهَاءٌ وفِطنة». الراغب: «النَّكْر: الدَّهاءُ والأمرُ الصَّعْبُ الذي لا يُعرَف، وقد نَكُر نَكَارة، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَلْكُمُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ فَكُرٍ ﴾ [القمر: ٦]» (٢).

قوله: (وهو أن يخرجَ رجلٌ أُمِّيٌّ لم يَتَعلُّم) إلىٰ آخره: بيانٌ وتفسيرٌ لِقولِه: «أمراً عجيباً»،

<sup>(</sup>١) أي: بفتح النون. قلت: ويجوزُ ضَمُّها، والنُّكْرُ أيضاً: المُنكَر. كما في «القاموس»، مادة (نكر).

<sup>(</sup>٢) «مفردات القرآن» ص ٨٢٤.

فيقراً عليهم كتاباً فصيحاً، يُبهِرُ كُلَّ كلام فَصِيح، ويَعلُو على كُلِّ منثورٍ ومنظوم، مشحوناً بعلوم مِن علوم الأصولِ والفُروع، وأخبارٍ مما كان وما يكون، ناطِقاً بالغُيُوبِ التي لا يعلَمُها إلا الله، وقد بَلَغَ بينَ ظَهْرانيكم أربعينَ سنةً تَطَّلِعُونَ على أحواله، ولا يخفى عليكم شيءٌ مِن أسراره، وما سمعتُم منه حرفاً مِن ذلك، ولا عَرَفَهُ به أحدٌ مِن أقربِ الناسِ منه، وألصَقِهم به.

﴿ وَلا آذَرَكُم بِهِ - ﴾: ولا أعلَمَكُم به على لساني، وقرأ الحسن: «ولا أدراتُكُم به» على لُغةِ مَنْ يقول: أعطاتُهُ وأرضاتُه، في معنى: أعطيتُه وأرضيتُه، ....

وهو مفعولُ "إحداثِه"، ومعنىٰ قوله: ﴿لَقِ شَآءَ اللّهُ مَا تَلَوّتُهُ عَلَيْكُمْ ﴾: أبي عبدٌ مجبورٌ في التلاوة، وليسَ في وُسْعي أن لا أتلُوهُ وأحُطَّ عِبْهُ (١)، فَضْلاً عن أن آتيَ بها اقتَرَحتُموهُ مِنَ الإتيانِ بغيره أو إبدالِهِ مِن عندِ نفسي، ولله في كوني مجبوراً أسرارٌ وحِكَمٌ وإحداثُ أمرٍ عجيبٍ غريب.

وفيه إبطالٌ لمذهبه (٢)؛ لأنه جَعَلَ التِّلاوةَ تابعةً لمشيئةِ الله، وقرَّرَ أنه مجبورٌ في ذلك.

قوله: (﴿وَلَآ أَدَّرَكُمُ بِهِ ﴾ ولا أعلَمَكُم به على لِساني): أي: لو شاءَ اللهُ ما تَلَوتُه عليكم، ولا أعلَمَكُم اللهُ به على لساني، قال القاضي: «المعنى: أنه الحقُّ الذي لا تحيصَ عنه، لو لم أُرسَلُ به لأُرسِلَ به غيري» (٣).

قوله: (وقرأ الحسن: «ولا أَدْرَاتُكُم به»): قال ابنُ جِنِّي: «قراءةُ ابنِ عَبَّاسٍ والحسنِ وابنِ سِيرين، وهي قراءةٌ قديمةُ التناكُرِ لها والتَّعجُّبِ منها، ولَعَمْري إنها في بادِئِ أمرِها على ذلك، غيرَ أنَّ لها وَجْها، وإن كانت فيه صَنْعةٌ وإطالة، وطريقُه: أنه أراد: «ولا أدرَيْتُكُم به»، ثم قُلِبَت الياءُ لانفِتاح ما قبلَها ـ وإن كانت ساكنة ـ ألفاً، كقولهم في يَيْأس: ياءَسَ، وقالوا: عَاعَيْتَ

<sup>(</sup>١) قوله: «وأحط عناءه»: لم يُنقَط ولم يهمز في (ح)، أما في (ف) فُنُقِطَ هكذا: «وأخط عباءه»، ولم يظهر لي وجهه، وقدَّرتُه: «وأحُطَّ عناءَه»، أي: ليسَ في وُسْعي أن أحُطَّ عَناءَ تلاوتِهِ وتبليغِه عن نفسي، والله أعلم.

<sup>(</sup>٢) أي: في كلام الزمخشريِّ إبطالٌ لمذهب المعتزلة في مسألة خَلْق أفعال العبد.

<sup>(</sup>٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٩).

وتَعضُدُه قِراءةُ ابنِ عباس: «ولا أنذَرْتُكُم به». ورواه الفرَّاء: «ولا ادرأتُكُم به» بالهمزة، وفيه وجهان: أحدهما: أن تُقلَبَ الألفُ همزة، كما قيل: لبَّأْتُ بالحج، ورَثَأْتُ الميت، وحَلَّاتُ السَّويق، وذلكَ لأنَّ الألفَ والهمزةَ مِن وادٍ واحد، ألا ترى أنَّ الألفَ إذا مَسَّتها الحركةُ انقلَبَتْ همزة. والثاني: أن يكونَ مِن: دَرَأتَه: إذا دَفَعتَه، وأدرأتَه: إذا جَعَلتَه دارئاً، والمعنىٰ: ولا جَعَلتُ كُم بتِلاوتِهِ خُصَهاءَ تَدرَؤُونني بالجِدالِ وتُكذِّبونني.

وعن ابن كثير: "ولأَذْرَاكُم به" بلامِ الابتداء؛ لإثباتِ الإدراء، ومعناه: لو شاءَ اللهُ ما تَلُوتُه أنا عليكم ولأَعلَمَكُم به على لسانِ غيري، ولكنه يَمُنُّ علىٰ مَنْ يشاءُ مِن عبادِه، فخصَّني بهذهِ الكرامة، ورآني لها أهْلاً دونَ سائرِ الناس.

﴿ فَقَكُ لِيَثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا ﴾ وقُرِئ: «عُمْراً» بالسُّكُون، يعني: فقد أقمتُ فيها بينكم يافِعاً وكَهْلاً،

وهَاهَيْت، والأصل: عَيْعَيْتَ وهَيْهَيْت، فقُلِبَتِ الياءُ الساكِنةُ فيها ألفاً، وكذلك قُلِبَت ياءُ «أدريتُكم» ألفاً، فصارت «أدراتكم»، وروينا أيضاً عن قُطرُب أن لغة عقيل في قولك: أعطيتُك: أعطاتُك، فلما صار من «أدريتكم» (١) إلى «أدْرَاتُكُم»، هُمِزَ على لُغَةِ مَنْ قالَ في الباز: البأز، وفي العالم: العالم، وفي الخاتم، ولها نظائر، وقد أوردناها في «الخصائص» (٢) في بابِ [ما] همزَتهُ العربُ ولا أصلَ له في همزِ مِثلِه» (٣).

قوله: (وتَعضُدُه قِراءةُ ابنِ عَبَّاس): يعني: كما أنَّ «أنذرتُكُم» مُسنَدٌ إلى رسول الله ﷺ، كذلك «أدرأتُكُم» مُسنَدٌ إليه بخِلافِ المشهورة، فإنها مُسنَدٌ إلى الله تعالىٰ.

قوله: (يافِعاً)، الجوهري: «أيفَعَ الغُلام، أي: ارتفع، فهو يافِع، ولا يُقال: مُوفِع، وهو مِنَ النوادِر».

<sup>(</sup>١) من قوله: «فيها ألفاً، وكذلك قُلبت» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُه من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «المحتسب».

<sup>(</sup>٢) انظر: «الخصائص» لابن جنِّي (٣: ١٤٢) وما بعدها، (باب في شواذ الهمز).

<sup>(</sup>٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٩-٣١).

فلم يَعرِفْني أحدٌ منكم مُتعاطياً شيئاً مِن نَحْوِه، ولا قَدِرتُ عليه، ولا كنتُ مُتواصِفاً بعِلم وبيانٍ فتَـتَّهِمُوني باختِراعِه.

﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ فتعلموا أنه ليسَ إلا مِنَ الله، لا مِن مثلي، وهذا جوابٌ عما دَسُّوهُ تحتَ قولِهم: ﴿ أَتُتِ بِقُدَرَ اَنِ غَيْرِ هَنَذَآ ﴾؛ مِن إضافةِ الافتراءِ إليه.

[﴿ فَمَنَ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَكَ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْكَذَبَ بِعَايَنَتِفِيَّ إِنَّكُهُ لَا يُغْلِحُ ٱلْمُجَرِمُونَ ﴾ ١٧]

﴿ مِمْنِ ٱفْتَرَكِ عَلَى ٱللّهِ كَذِبًا ﴾ يحتملُ أن يُريدَ افتِراءَ المُشركينَ على الله في قولهم: إنه ذو شريكٍ وذو وَلَد، وأن يكونَ تفادياً مما أضافوهُ إليه مِنَ الافتراء.

قوله: (دَسُّوه)، الجوهري: «ودَسَستُ الشيءَ في التُّراب: أخفَيتُه، والدَّسِيس: إخفاءُ المُكْر». والذي دَسُّوهُ فيه: ما ذكرَهُ في الجواب: «كانَ غَرَضُهُم في هذا القول الكَيْدَ والمَكْر، وفيه أنه مِن عِندِكَ وأنكَ قادِرٌ علىٰ مِثلِه، وأنه إن وُجِدَ منه تبديل، فإما أن يُهلِكَهُ الله، أو يَسخَروا منه، ويَجعَلُوهُ حُجَّةً عليه وتصحيحاً لافتِرائِه».

قوله: (تفادياً)، الأساس: «ومن المجاز: تفادى منه: تحاماه، قال(١): تفادى الأُسُو دُ الغُلْبُ مِنهُ تفاديا»

يعني: إذا عُلِّق قولُه: ﴿ فَمَنَّ أَظُلُمُ مِتَنِ ٱفْتَرَك ﴾ بقولِه: ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكُنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمُّ لَمَا ظَلَمُوا ﴾، أي: أشركوا، كانَ المُرادُ افتِراءَ المُشرِكينَ في قولِم: إنه ذو شريكِ ووَلَد، ويكونُ قولُه: ﴿ وَإِذَا تُتَلَى عَلَيْهِمْ مَا يَانُنَا بَيِّنَتِ قَالَ قُولُه: ﴿ وَإِذَا تُتَلَى عَلَيْهِمْ مَا يَانُنَا بَيِّنَتِ قَالَ اللهِ عَلَيْهِمْ لَا يَرْجُونَ لِقَاآءَنَا ﴾ [يونس: ١٥] إلى هاهنا، إعلاماً بأنَّ المُشرِكينَ الذينَ بُعِثَ إليهم

<sup>(</sup>١) من قوله: «ومن المجاز» إلى هنا، سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط) و(ف). أما الفعلُ «قال» ففاعلُه ذو الرمة، كما صَرَّح به في «أساس البلاغة» أيضاً، وانظر «ديوانه» ص٧٣٣.

[﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَتَوُلَآءِ شُفَعَتَوُنَا عِندَ اللّهِ قُلْ أَتُنبِّئُونَ اللّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَننَهُ، وَتَعَكَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ١٨]

﴿مَا لَا يَضُرُّهُمُ وَلَا يَنفَعُهُمُ ۗ الأوثانَ التي هي جمادٌ لا تَقدِرُ علىٰ نَفْعِ ولا ضــرّ، وقيل: إنْ عَبَدُوها لا تنفعهم،

رسولُ الله ﷺ استَنُّوا سَنَنَ مَنْ قَبلَهم في تكذيبِ آياتِ الله والرُّسُل، في قوله: ﴿وَجَآءَتُهُمْ رُسُلُهُ م بِٱلْمِيْنَتِ وَمَاكَافُوا لِيُوْمِنُوا ﴾ [يونس: ١٣]، ولـمَّا فَرَغَ مِن قِصَّةِ المُشركينَ عاد إلىٰ الأول، ورَبَطَ به قولَه: ﴿ فَمَنَ أَظْلُوُ﴾.

وإذا عُلِّقَ بقولِه: ﴿فَقَكُ لِبِثَتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِن قَبَّلِمِ الْفَلَا تَعَ قِلُونَ ﴾ [يونس: ١٦]، ومعناهُ كها قال: «وهو جوابٌ عها دَشُّوهُ تحتَ قولهم: ائتِ بقرآنِ غير هذا من إضافةِ الافتراءِ للفتراءِ كان احتِرازاً أو تحامياً مما أضافوه إليه من الافتراء، وجيءَ بالعامِّ ليكون أبلغ<sup>(١)</sup>، وهذا الوَجْهُ أنسَبُ وأدلُّ على معنىٰ التعريض.

قوله: (الأوثان): بالنَّصْب؛ عطفُ بيانٍ لِقولِه: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ ﴾، وهو مفعولُ ﴿ يَعْبُدُونَ ﴾.

قوله: (وقيل: إنْ عَبَدُوها لا تَنفَعُهم): والفرقُ أنَّ المقصودَ الأوليَّ على الأولِ مِن قولِه: ﴿ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَنفعُهُمْ وَلَا يَنفعُهُمُ عَلَى ذَاتِ ٱلْوَيْجِ وَدُسُرٍ ﴾ [القمر: ١٣]، أي: على السَّفينة. وعلى الثاني: للقصودُ فُقْدانُ أوصافِ المعبوديَّة، فإنَّ مِن حَقِّ المعبودِ أن يُثيبَ عابدَه إن عبد، ويُعاقِبَ إن قعد (٢)، ويجوزُ أن يَدخُلَ في الثاني غيرُ الأصنام مِنَ الملائكةِ والمسيح، تلخيصُه: ويَعبُدونَ لِمَا لا يُعتَدُّبُه، أو لِمَا لا يَستَحِقُّ العِبادة.

<sup>(</sup>١) من قوله: «وهو جواب عما دسوه» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) إلى: «إن فقد»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

وإن تركوا عبادتَها لا تَضُرُّهُم، ومن حَقِّ المعبودِ أن يكونَ مُثيباً على الطاعة، مُعاقِباً على المعصية، وكانَ أهلُ الطائِفِ يَعبُدُونَ اللَّات، وأهلُ مكَّةَ العُزَّىٰ ومَناةَ وهُبَلَ وإسافاً ونائِلة، وكانوا يقولون: ﴿هَـُولُلآءِ شُفَعَـُولُناعِنـدَ ٱللَّهِ ﴾، وعن النَّضرِ بنِ الحارث: إذا كانَ يومُ القيامةِ شَفَعَتْ لِيَ اللَّاتُ والعُزَّىٰ.

﴿ أَتُنَبِّوُنَ اللّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾: أتُخبِرونَه بكَوْنِكِم شُفَعاءَ عنده، وهو إنباءٌ بها ليسَ بمعلوم لله، وإذا لم يَكُنْ معلوماً له وهو العالِمُ الذاتِ المُحيطُ بجميعِ المعلومات لم يَكُنْ شيئاً، لأَنَّ الشيءَ ما يُعلَمُ ويُخبَرُ عنه، فكان خَبراً ليسَ له مُحبَرُ عنه. فإن قلتَ: كيفَ أنبؤوا الله بذلك؟ قلتُ: هو تهكُّمُ جم وبها ادَّعَوهُ مِنَ المُحالِ الذي هو شفاعةُ الأصنام، وإعلامٌ بأنَّ الذي أنبؤوا به باطلٌ غيرُ مُنطَو تحتَ الصِّحَة، فكأنهم يُخبِرُونَه بشيءٍ لا يَتَعلَّقُ به عِلمُه، كما يُخبِرُ الرجلُ الرجلَ بها لا يَعلَمُه. وقُرِئ: «أتنبؤونَ» بالتخفيف.

قوله: (العالِمُ الذات)، وقوله: (لأنَّ الشيءَ ما يُعلَمُ ويُخبَرُ عنه): كلاهما مذهبُه (١).

قوله: (فكانَ خَبَراً): أي: قولهُم: ﴿هَا وَلَآءِ شُفَعَا وَنَاعِندَ ٱللَّهِ ﴾ ليسَ له مُحْبَرٌ عنه، لأنه لو كان له مُحْبَرٌ عنه لَتَعلَّقَ عِلمُ الله تعالى [به](٢) لِشُمُولِ عِلم الله جميعَ الكائنات، وحينَ لم يَتَعلَّقْ عِلمُ الله به عُلِمَ أنه لم يكن مُحْبَراً عنه.

<sup>(</sup>١) أما الأول وهو قولُه: «العالم الذات» وفقد استَعمَلَ الزنخشريُّ رحمه الله تعالى هذا التعبيرَ في موضعين؛ في تفسير الآية ٢٩ من سورة آل عمران وهنا، وعبَّر بقوله: «عالم الذات» في تفسير الآية ٩٣ من سورة النمل، كما عبَّر بقوله: «القادر الذات» في موضعين؛ في تفسير الآية ٤٤ من سورة ق، وتفسير الآية ٢ من سورة الانشقاق، وعبَّر بقوله: «قادر الذات» في تفسير الآية ١٩ من سورة إبراهيم.

وهو مبنيٌّ على مذهب المعتزلة في قولهم: إنَّ الله عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته، وهكذا، أما عندَ أهلِ السُّنَّة: فهو سبحانه عالم بعِلم، قادرٌ بقُدرة، حيٌّ بحياة، وهكذا.

وأما الثاني: ففيه إطلاقُ «الشيء» علىٰ الموجود والمعدوم، وهو مذهبُ المعتزلة، أما عند أهل السُّنَّة: فإنه يُطلِّقُ علىٰ الموجود دون المعدوم.

<sup>(</sup>٢) لفظة «به» لم ترد في الأصول الخطية، وأضفتُها لتتميم الجملة.

وقوله: ﴿فِ ٱلسَّمَوَتِ وَلَافِ ٱلْأَرْضِ ﴾ تأكيدٌ لنفيه؛ لأنَّ ما لم يُوجَدْ فيهما فهو مُنتَفِ معدوم، ﴿يُشْرِكُونَ ﴾ قُرِئَ بالتاء والياء، و «ما» موصولةٌ أو مصدرية، أي: عن الشُّركاءِ الذينَ يُشرِكُونَهم به، أو عن إشراكهم.

[﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّا أَمْتَةً وَحِدَةً فَآخَتَكَفُواً وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَبِّهِ وَلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَبِّهِ فَكَ لَقُضِى بَلْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ \* وَيَقُولُونَ لَوْلَاۤ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَاكَةً مِّن رَبِّهِ وَ فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ فَأَنتَظِرُوا إِنِّى مَعَكُم مِّرَ لَلْمُنظِرِينَ ﴾ ١٩-٢٠]

﴿ وَمَاكَانَ ٱلنَّكَاسُ إِلَّا أَمْتَةً وَلِحِدَةً ﴾ حُنفاءَ مُتفقِينَ على مِلَّةٍ واحدةٍ مِن غير أن يختلفوا بينَهم، وذلكَ في عَهْدِ آدَمَ عليه السَّلامُ إلىٰ أن قَتلَ قابيلُ هابيل، وقيل: بعدَ الطُّوفانِ حينَ لم يَذَرِ اللهُ مِنَ الكافرينَ دَيَّاراً.

﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةُ سَبَقَتَ مِن رَّيِّاكَ ﴾ وهو تأخيرُ الحكم بينَهم إلى يومِ القيامة، ﴿ لَقُضِى بَيْنَهُمْ اللَّهِ عَاجِلاً فيما اختَلَفُوا فيه، ولَـمُيِّـزَ اللُّحِقُّ مِنَ اللَّبطِل، وسَبْقُ كَلِمتِهِ بِالتَّاخِيرِ لِحِكمةٍ أوجبَتَ أن تكونَ هذهِ الدارُ دارَ تكليف، وتلكَ دارَ ثوابٍ وعِقاب.

قوله: (لأنَّ ما لم يُوجَد فيها - أي: في السَّاواتِ والأرض - فهو مُنتَفٍ مَعدُوم): كلامٌ على سبيلِ إلزامِ الخصم على الفَرْضِ والتقدير، وإلا فالمُسلِمونَ مُنزَّ هُونَ عن أمثالِه، قال الإمامُ الداعي إلى الله فخرُ الدِّين الرازيُّ رحمه اللهُ تعالىٰ: «ثبتَ بالدليل أنه حَصَلَ خارجَ العالَمِ خَلاءٌ لا نهاية لها، وثبتَ أنه تعالىٰ قادرٌ على جميع المُمكِنات، فهو تعالىٰ قادرٌ أن يخلقَ خارجَ العالَمِ الفَلَّ الفَلْ الفَلْ عَلَى اللهُ و يُباتِ أَنَّ المُعنَّ مَنه، ودلائلُ الفلاسِفةِ - خَذَلهمُ الله - في إثباتِ أنَّ العالَمِ العالَمِ العالَمِ العالَمِ العالَمِ العالَمِ واحِدٌ دلائلُ ضعيفةٌ مَبْنيَّةٌ على مُقدِّماتٍ واهية»(١). على أنَّ المُصنَّفَ فَسَرَ ﴿وَسِعَ العالَمَ واحِدٌ دلائلُ ضعيفةٌ مَبْنيَّةٌ على مُقدِّماتٍ واهية»(١). على أنَّ المُصنَّفَ فَسَرَ ﴿وَسِعَ العالَمَ واحِدٌ دلائلُ ضعيفةٌ مَبْنيَّةٌ على مُقدِّماتٍ واهية»(١). على أنَّ المُصنَّفَ فَسَرَ ﴿وَسِعَ العَرْشِ كأصغَرَ شيء».

<sup>(</sup>١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١: ٢٤).

وقالوا: ﴿لُولا آأنزِلَ عَلَيْهِ عَايَةٌ مِن رَبِّهِ اللهِ أَرادوا: آيةً مِنَ الآياتِ التي كانوا يَقتَرِحُونَها، وكانوا لا يَعتَدُّونَ بها أُنزِلَ عليه مِنَ الآياتِ العِظامِ المُتكاثِرةِ التي لم يَنزِلْ على أحدِ مِنَ الأنبياءِ مِثلُها، وكَفَى بالقُرآنِ وَحْدَه آيةً باقيةً على وَجْهِ الدَّهْر، بديعةً غريبةً في الآيات، دقيقة المسلكِ مِن بينِ المُعجِزات، وجَعلُوا نُزولَها كلا نُزول، وكأنه لم تُنزَلْ عليه آيةٌ قطّ، حتى قالوا: ﴿لُولا آأنزِلَ عَلَيْهِ عَالِيَةٌ ﴾ واحدةٌ مِن ﴿رَبِّهِ عَلَى وَجُهُ وَلَكَ لِفَرْطِ عِنادِهم، ومَاديم في التَّمَرُّد، وانهِ ما كِهم في الغَيّ.

﴿ فَقُلُ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ ﴾ أي: هو المُختَصُّ بعِلمِ الغَيْبِ الْمُستَأْثِرُ به، لا عِلمَ لي ولا لأحدِ به، يعني: أنَّ الصارِفَ عن إنزالِ الآياتِ المُقتَرَحةِ أُمرٌ مُغيَّبٌ لا يَعلَمُه إلا هو، ﴿ فَا اَنتَظِرُوا ﴾ نُزولَ ما اقترحتُموه، ﴿ إِنِّ مَعَكُم مِّرَ ﴾ ٱلْمُنظِرِينَ ﴾ لِمَا يَفعَلُ اللهُ بكم؛ لِعنادِكم وجُحُودِكمُ الآيات.

قوله: (وقالوا: ﴿لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةً مِّن رَّبِهِ ٤﴾): والتلاوةُ ﴿وَيَقُولُونَ ﴾، وإنها عَدَلَ عنه لِيُؤذِنَ به أنَّ قولَه: ﴿وَيَقُولُونَ ﴾ ليسَ معطوفاً على قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ هَوَلَهُ عَدَوُلَا عَلَى قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ هَمَوُلَا عَلَى عَلَى قولِهِ تعالىٰ فَولِه: ﴿قَالَ هَمَوُلُا وَ شُفَعَتُونَا ﴾ [يونس: ١٥]، كما يَقتَضيهِ ظاهِرُ اللفظ، وإنها هو معطوف على قولِه: ﴿قَالَ اللّهَ عَلَى اللّهُ وَعَلَى عَلَى اللّهُ وَعَلَى عَلَى اللّهُ وَعَلَى عَلَى اللّهُ وَعَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَعَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ا

قوله: (أنَّ الصارِفَ عن إنزالِ الآياتِ [المُقتَرَحةِ] أمرٌ مُغيَّب): فيه إشارةٌ إلى أنَّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْفَيْبُ بِللَّهِ فَأَنتَظِرُوٓا ﴾ جوابٌ على الأسلوبِ الحكيم (٢)، فإنهم حينَ طلبوا إنزالَ آيةٍ واحدة، مَعَ تلكَ الآياتِ المُتكاثِرة، دلَّ علىٰ أنَّ سُؤالهُم للتَّعنُّتِ والعِناد، فأُجيبُوا بما أُجيبُوا وليُؤذَنَ بأنَّ سؤالهُم سؤالُ المُقترحين يَستَحِقُّونَ به نِقمةَ الله وحُلُولَ عِقابِه، يعني: أنه لا بُدَّ أن

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ح) إلى: «ذاتهم»، والدأب بسُكُونِ الهمزة وفَتْحِها ــ: الشأن والعادة، كما في «القاموس»، مادة (دأب).

<sup>(</sup>٢) تَقَدَّمَ التعريفُ بهذا الأسلوب عند تفسير الآية (٨٠) من سورة التوبة ص٣١٥ تعليقاً.

[﴿ وَإِذَآ أَذَفَنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنُ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتَهُمَّ إِذَا لَهُم مَّكُرٌّ فِيٓ ءَايَانِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكُرًا ۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكُنْبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴾ ٢١]

سَلَّطَ اللهُ القَحْطَ سبعَ سِنينَ على أهلِ مَكَّة، حتى كادوا يَهلِكون، ثم رَحِمَهم بالحياة، فلم رَحِمَهم طَفِقُوا يَطعُنونَ في الآيات، ويُعادُونَ رسولَ الله ﷺ ويَكيدُونَه، و (إذا الأُولى للشَّرْط، والآخرةُ جوابُها، وهي للمُفاجأة، و (الكُر »: إخفاءُ الكَيْد وطَيُّه، مِن: الجارية الممكورة: المَطْويَّة الحَلْق، ومعنى ﴿مَسَّتَهُم ﴾: خَالَطَتْهم حتى أحسُّوا بسُوءِ أثرِها فيهم.

فإن قلتَ: ما وَصَفَهم بسُرعةِ المَكْر، فكيفَ صَحَّ قولُه: ﴿أَسَرَعُ مَكُرًا ﴾؟ قلتُ: بلى، دلَّتْ علىٰ ذلكَ كَلِمةُ المُفاجأة، كأنه قال: وإذا رَحِناهُم مِن بَعْدِ ضَرَّاءَ .....

تُستأصَلَ شأفتُكُم، لكنْ أنا لا أعلَمُ متى يكون، وأنتُم كذلك (١)، لأنه مِن عِلم الغيب، وإذا كانَ كذلكَ فانتظِرُوا ما يُوجِبُه اقتِراحُكُم، إني مَعَكُم مِنَ الـمُنتَظِرين إياه. هذا التقريرُ أنسَبُ مِن تقريره؛ لأنَّ قولَه: «أنَّ الصارِفَ عن إنزالِ الآياتِ المُقتَرَحةِ أمرُّ مُغيَّب» لا وَجْهَ لنسَبُ مِن تقريره؛ لأنَّ قولَه: «أنَّ الصارِفَ عن إنزالِ الآياتِ المُقتَرَحةِ أمرُّ مُغيَّب» لا وَجْهَ لله اللهُ تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمُ أَنَّهَا إِذَا جَآءَتَ لا يُوقِمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

قوله: (و ﴿إِذَا ﴾ الأولى للشَّـرُط، والآخرةُ جوابُها (٢)، وهيَ للمُفاجأة): قال أبو البقاء: ﴿والعامل في الثانية الاستِقرارُ الذي في ﴿لَهُم ﴾، وقيل: ﴿إذا ﴾ الثانيةُ زمانيةٌ أيضاً، وهيَ وما بعدَها جوابُ الأولى (٣).

قوله: (مِن: الحارية المَمْكُورة)، الجوهري: «الممكورة: المَطْوِيَّةُ الخَلْقِ مِنَ النِّساء». الأساس: «امرأةٌ ممكورةُ السَّاقين: خَدَلَّجَتُهما (٤٠)».

<sup>(</sup>١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «لكنْ أنا لا أعلمُ متىٰ ذلك»، والأولُ أحسن.

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) إلى: «خواتمها»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِمَا في «الكشَّاف».

<sup>(</sup>٣) «التبيان في إَعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٩).

<sup>(</sup>٤) كذا في الأصول الخطية، والخدلجة: الرّيّاء الممتلئة الذراعين والساقين، كما في «لسان العرب» (خدلج)،=

فاجؤوا وقوعَ المَكْرِ منهم، وسارعوا إليه قبلَ أن يَغسِلُوا رؤوسَهم مِن مَسِّ الضَّـرَّاء، ولم يَتَلَبَّوا رَيْثَما يُسيغُونَ غَصَّتَهم. والمعنىٰ: أنَّ اللهَ قد دَبَّـرَ عِقابَكم، وهو مُوقِعُه بكم قبلَ أن تُدبِّروا كيفَ تعملون في إطفاءِ نُورِ الإسلام.

﴿ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْنُبُونَ ﴾ إعلامٌ بأنَّ ما تَظُنُّونَه خافياً مَطْوياً لا يخفى على الله، وهو مُنتَقِمٌ منكم. وقُرِئ: ﴿تَمَكُرُونَ﴾ بالتاء والياء.

وقيل: مَكرُهم قَوهُم: سُقينا بنَوْءِ كذا. وعن أبي هريرة: «إنَّ اللهَ ليُصَبِّحُ القومَ بالنَّعمةِ ويُمَسِّيهم بها، فتُصبحُ طائفةٌ منهم بها كافرين؛ يقولون: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا».

قوله: (رَيْشَمَا يُسيغُون)، الجوهري: «راثَ عليَّ خَبَرُكَ يَريثُ رَيْثاً: أبطأً». و «ما» مصدرية، أي: مقدار ساعةِ غَصَّتِهم، فأطلقَ «رَيْث» على المقدار، وجاز لأنَّ البُطْءَ للمِقدار.

قوله: (وقُرِئ: ﴿تَمَكُرُونَ ﴾ بالتاء والياء): بالتاء الفوقانية: السَّبْعة، وبالياء: شاذة.

قوله: (وعن أبي هريرة) الحديث: مِن رواية مُسلِم والنَّسائيِّ(١) عن أبي هُريرةَ أنه قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «أَلَم تَرَوا إلىٰ ما قالَ ربُّكُم؟ قال: ما أنعمتُ علىٰ عبادي مِن نِعمةِ إلا أصبَحَ فريقٌ منهم بها كافِرين، يقولون: الكواكب، الكواكب».

<sup>=</sup> وفي المطبوع من «أساس البلاغة» (مكر): «خَدْلَتُهما»، وهو صحيح أيضاً، فـ «الحَدْلُ: العظيمُ المُمتَلِئ، وامرأةُ خَدْلةُ السَّاق، وخَدْلاءُ بيَّنةُ الحَدَلِ والحَدَالة: مُمتَلِئةُ السَّاقَيْن والذِّراعَين»، كما في «اللسان» (خدل).

<sup>(</sup>۱) مسلم (۷۲)، والنسائي (۱۵۲٤). ولفظُ مسلم: «الكواكب وبالكواكب»، ولفظُ النسائي: «الكوكب وبالكوكب».

وروينا عن البُخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ والنَّسائيِّ (١) عن زيدِ بنِ خالدِ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «قالَ اللهُ تعالىٰ: أصبَحَ مِن عبادي مُؤمِنٌ بي وكافِرٌ بالكَوْكَب، فأما مَنْ قال: مُطِرْنا بفَضْلِ الله ورحمتِه، فذلكَ مُؤمِنٌ بي كافرٌ بالكَوْكَب، وأما مَنْ قال: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا وكذا، فذلكَ كافرٌ بي مُؤمِنٌ بالكَوْكَب».

قال صاحبُ «الجامع»: «النَّوء: واحدُ الأنواء، وهيَ ثمانٍ وعشرونَ منزلة، يَنزِلُ القمرُ كُلَّ ليلةٍ في مَنزِلةٍ منها، يَسقُطُ في الغَرْبِ كُلَّ ثلاثةَ عشرَ ليلةً مَنزِلةٌ مَعَ طُلُوع الفَجْر، وتَطلُعُ أُخرىٰ مُقابِلَها، فتَنقَضي جميعُها مَعَ انقِضاءِ السَّنة، وكانتِ العربُ تَزعُمُ أنَّ مع سُقوطِ المنزلةِ وطلُوع نَظيرها: يكونُ مَطَر، فينسُبُونَ المَطرَ إلىٰ المنزلة، ويقولون: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا، وإنها سُمِّي «نَوْءاً»؛ لأنه إذا سَقَطَ الساقِطُ منها بالمَغرِب، ناء الطالِعُ بالمَشرِق يَنُوءُ نَوْءاً، أي: نهضَ وطلَع، وقيل: النَّوْء: هو الغُروب، فهو مِنَ الأضداد»(٢).

ثم قال: «وعِلمُ النُّجُوم المنهيُّ عنه: هو ما يَدَّعيهِ أهلُ التنجيم مِن عِلم الكائِناتِ والحوادثِ التي لم تقع، وأنهم يُدرِكُونَ معرفتَها بتسيير الكواكِب وانتِقالاتِها، واجتِهاعِها وافتِراقِها، وأنَّ لما تأثيراً اختِيارياً في العالم، وأما ما يُعرَفُ مِنَ (٣) النَّجُوم، كمعرفةِ الأوقات، والاهتِداءِ بها في الطُّرُقات، ومعرفةِ القِبلة، وأشباهِ ذلك، فليسَ به بأس»(٤).

فإن قلتَ: بَيِّنْ لِي صُورةَ هذا المَكْر؟ قلتُ: إنهم بعدَما أنجاهُمُ اللهُ تعالىٰ مِنَ الـمَكارِهِ والضَّرَّاءِ كانوا يُلبِّسُونَ الأمرَ على أتباعِهم في أنَّ ذلكَ مِنَ الله ومن قُدْرتِه، لِسُوءِ صَنيعِهم وتكذيبِهِمُ الأنبياء، ويَنسُبُونَ ذلكَ إلى الأنواء؛ إرادةَ أن لا يُؤمِنُوا، ولا يَشكُرُوا الله، ولا يَستَدِلُّوا على وجودِ الخالق.

<sup>(</sup>١) البخاري (٨٤٦) و(٨٤٨) و(١٠٣٨)، ومسلم (٧١)، وأبو داود (٣٩٠٦)، والنسائي (١٥٢٥).

<sup>(</sup>٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (٧: ٦٣٨-٣٣٩) و(١١: ٧٧٥-٧٧٨).

<sup>(</sup>٣) في (ح) و(ف): «بين النجوم»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «جامع الأصول».

<sup>(</sup>٤) «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٥٧٨-٥٧٩).

قرأ زيدُ بنُ ثابت: «يَنشُـرُكُم»، ومِثلُه قولُه: ﴿فَأَنتَشِـرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠]، ﴿ثُمَّ إِذَاۤ أَنتُد بَشَـرُ تَنتَشِرُونِ ﴾ [الروم: ٢٠].

فإن قلتَ: كيفَ جَعَلَ الكَوْنَ في الفُلكِ غايةً للتسيير في البحر، ....

قوله: (قرأ زيدُ بنُ ثابت: «يَنشُـرُكُم»): قال صاحبُ «التيسير»: «قرأ ابنُ عامِر: (يَنشُـرُكُم في البَرِّ والبَحْر) بالنُّونِ والشِّين؛ مِنَ النَّشْر، والباقُونَ: بالياءِ والسِّين، أي: من التسيير»(١).

قوله: (كيفَ جَعَلَ الكُوْنَ فِي الفُلْكِ غاية؟): يعني: أنه تعالىٰ قال: ﴿ هُوَالَّذِى يُسَيِّرُكُمُ فِي ٱلْمَرِّ وَٱلْبَحْرِ َحَتَّىٰۤ إِذَا كُنتُمُ فِ ٱلفُلْكِ﴾، والسَّيرُ في البحر ابتِداؤُه الكَوْنُ في الفُلْكِ لا غايتُه؟

و نُحلاصة الجواب: أنه تعالى لم يجعل ابتداءَ السَّيْرِ مُحْتَصاً بالبحر، بل بالبَرِّ والبحر (٢)، ولم يجعلِ الكَوْنَ في البحرِ وَحْدَهُ غايةً للسَّير، بل جعلَ الكَوْنَ مع ما عُطِفَ عليه وما اتَّصلَ به غايةً للمذكور قبلَه، كأنه قيل: هو الذي قَدَّرَ لكم في البَرِّ والبحرِ الرَّفاهِيةَ والرخاءَ فتنقلِبُونَ فيها كيفَ شِئتُم، وتسيرونَ أنى أردتُم، لا تُصيبُكُم شِدَّةٌ وبأساء، وأنتُم مَعَ ذلكَ لا تَذكُرُونَ اللهَ فيها كيفَ شِئتُم، وتسيرونَ أنى أردتُم، لا تُصيبُكُم شِدَّةٌ وبأساء، وأنتُم مَعَ ذلكَ لا تَذكُرُونَ اللهَ ولا تَشكُرُونَه بها أَوْلاكُم، حتى إذا وقعتُم في الضَّرِّ والشِّدَةِ التي لا غاية لها دَعَوتُمُ اللهَ مُخلِصِينَ له الدِّين، فوضَعَ موضعَ هذهِ الغاية: ﴿إِذَا كُنتُمْ فِ ٱلفُلكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾ إلى آخره، لِيدُلَّ على النهايةِ في الضَّرِّ، لأنه لا غاية (٣) بعدها.

وتلخيصُه: أنَّ في ذِكرِ البَرِّ والبحرِ بيانَ غايةِ حالةِ الرفاهيةِ في السَّيْر، وفي اختصاصِه بحالةِ البحرِ بيانَ انتِهاءِ حالةِ الشَّدَّةِ والمَشَقَّة، ونحوُه في المعنى قولُه تعالىٰ: ﴿ وَمَايِكُم مِّن يَعْمَةِ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُ فَإِلَيْهِ تَجَعَرُونَ \* ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقُ مِّنكُم بِرَجِّهِمْ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُ فَإِلَيْهِ تَجَعَرُونَ \* ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقُ مِّنكُم بِرَجِّهِمْ فَمِنَ اللَّهُ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضَّرَ عَنكُم الفَّرَ عَنكُم المُسْرَفِيقَ مِنكُم بِرَجِهِمْ فَمَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) «التيسير في القراءات السَّبْع» لأبي عمرو الداني ص١٢١.

<sup>(</sup>٢) من قوله: «وخلاصة الجواب» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٣) من قوله: «لها دَعَوتُمُ الله» إلى هنا، سقط من (ف)، وذُكِرَ هذا السقطُ نفسُه بعدَ كلماتٍ عندَ قوله: «أنَّ في ذِكْرِ البرِ»، وهو اضطراب، والمُثبَت من (ط) و(ح).

والتسييرُ في البحر إنها هو بالكَوْنِ في الفُلْك؟ قلتُ: لم يجعلِ الكَوْنَ في الفُلكِ غايةً للتسيير في البحر، ولكنْ مضمونَ الجملةِ الشَّـرْطيةِ الواقعةِ بعد «حتىٰ» بها في حَيِّزِها، كأنه قيل: يُسيِّرُكُم حتىٰ إذا وَقَعَتْ هذهِ الحادثة، وكانَ كيتَ وكيت؛ مِن مجيءِ الرِّيحِ العاصِف، وتراكُم الأمواج، والظَّنِّ للهلاك، والدُّعاءِ بالإنجاء.

فإن قلت: ما جواب ﴿إِذَا ﴾؟ قلتُ: ﴿ جَآءَتُهَا ﴾. فإن قلت: فَ ﴿ دَعَوُا ﴾؟ قلتُ: مَ اللَّهُ مِن ﴿ طَنَهُمُ الْملاك، فهو مُلتَبِسٌ به. فإن قلت: ما فائدةُ صَرْفِ الكلامِ عنِ الخِطابِ إلى الغَيْبة؟ قلتُ: اللّهالغة، كأنه يَذكُرُ لغيرهم حالهَم ليعجّبَهم منها، ويستدعي منهم الإنكارَ والتقبيح. فإن قلتَ: ما وَجْهُ قِراءةِ أمِّ الدَّرْداء: ﴿ فِي الفُلكيّ " بزيادةِ ياءِ النَّسب؟ قلتُ: قيل: هما زائدتان، كما في الخارجيِّ والأحمريّ، ويجوزُ أن يُرادَبه اللَّهُ والماءُ الغَمْرُ الذي لا تجري الفُلكُ إلا فيه.

الانتصاف: «مِثلُه في الاعتِبارِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَبْنَلُوا ٱلْمِنكَىٰ حَقَّ إِذَا بَلَغُوا ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسَتُم مِّنْهُمُّ دُشَّدًا فَأَدْفَعُواْ﴾ [النساء: ٦]، واستدلَّ أبو حنيفة رضي الله عنه بأنَّ الصَّغيرَ يُبتَلَىٰ قبلَ البُلوغ، فجَعَلَ البُلوغَ غايةً وُقُوع الابتِلاءِ، فيكزَمُ وُقُوعَ الابتِلاءِ قبلَه»(١).

الإنصاف: «المجعولُ غايةً هو جُملةُ ما في حَيِّـزِ ﴿حَقَّ ﴾؛ مِنَ البُلوغ المقرونِ بإيناسِ الرُّشْد، وهذا المجموعُ يلزمُ وُقُوعُه بعدَ الابتِلاء، فلا يلزمُ أن يَقَعَ كُلُّ واحدٍ بعدَ الابتِلاء، وهذهِ الآيةُ مُوضِحةٌ لذلك».

وقلت: بينَ الآيتَينِ بَوْنٌ بعيد؛ لِمَا ذَكَرْنا مِن أَخْذِ الزُّبْدةِ والخلاصةِ مِنَ الغايةِ والمُغيَّا.

قوله: (فإن قلتَ: فـ ﴿ دَعَوُا ﴾؟): أي: إذا كانَ جوابُ ﴿إِذَا ﴾ قولَه: ﴿ جَآءَتُهَا ﴾، فها مَوقِعُ قولِه: ﴿ دَعَوُا اللَّهَ ﴾؟

قوله: (قيل: هما زائدتان، كما في الخارجي): قال ابنُ جِنِّي: «العربُ قد زادت في الإضافةِ

<sup>(</sup>١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٣٢) بحاشية «الكشَّاف».

# والضَّميرُ في «جرين» للفُلْك، لأنه جمعُ «فَلَك» كالأُسْد، في «فُعْل» أخي «فَعَل»....

ما لا يُحتاجُ إليها، مِن قولِم في الأحمر: أحمري، وفي الأشقر: أشقري.

فإن قلت: هذا أمرٌ يختصُّ بالصِّفات، وليسَ ﴿ٱلْفُلَكِ﴾ بصفة؟ قيل: قد جاءَ ذلكَ في الاسم أيضاً، قال الصَّلَتان:

### أنا الصَّلَتانيُّ الذي...(١)

وأيضاً قد شُبِّه كُلُّ واحدٍ مِنَ الاسم والصِّفةِ بصاحبه»(٢).

قوله: (لأنه جَمعُ «فَلَك»): قيل: الضَّمَّةُ في «فُلْك» إذا أُريدَ به الواحدُ كالضَّمَّةِ في «بُرْد»، وإذا أُريدَ به الجمعُ كالضَّمَّة في «كُتْب».

قوله: (كالأُسْد في «فُعُل» أخي «فَعَل»): قال المُصنَّفُ: في «القَصْريات» (٣) عن أبي عليٍّ الفارسي: أنَّ الضَّمَّةَ في «فُعُل» لِثِقَلِها: بمنزلةِ الفَتحَتَين في «فَعَل»، فلذلك آخَوْا بينَهما، وجَمَعُوا «فَعَلاً» على «فُعُل» على «فُعُل» على «فُعُل».

(١) جزءٌ من بيت شعر، وهو بتمامه:

أنـا الـصَّلَتانيُّ الـذي قـد عَلِمـتُمُ متىٰ ما يُحكَّمْ فهُو بـالحقِّ صـادِعُ انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٤٠٨).

(٢) «المحتسب» لابن جني (١: ٣١٠ - ٣١١).

(٣) كتابٌ في النَّحْو، أملاً الإمامُ أبو على الحسنُ بنُ أحمد الفارسي (٢٨٨-٣٧٧) على تلميذه أبي الطيِّب محمد بن طوس القَصري، فسُمَّيت به، واسمُه تاماً: «المسائلُ القصريات». انظر: «كشف الظنون» حمد بن طوس القَصْرية»، كما في مادتي (شتت) ورتبم) من «تاج العروس».

(٤) وقال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (فلك): «الفُلكُ ـ بالضَّمِّ ـ: السَّفينة، ويُذكَّر، وهو للواحِدِ والجميع، أو: الفُلكُ التي هي جَمْع: تكسيرٌ للفُلكِ التي هي واحد، وليسَت كـ «جُنُب» التي هي واحدٌ وجَمْع، وأمثالِه، لأنَّ «فُعْلاً» و«فَعَلاً» يشتركانِ في الشَّيءِ الواحد، كالعُرْبِ والعَرَب، وليَّا جازَ أن يُجمَعَ «فَعُل» على «فَعُل» على «فُعْل» أيضاً».

وفي قِراءةِ أُمِّ الدَّرْداء: للفُلْكِ أيضاً؛ لأنَّ «الفُلْكي» يدلُّ عليه.

﴿ جَاءَتُهَا ﴾ : جاءتِ الرِّيحَ الطيِّبة، أي : تَلَقَّتُها، وقيل : الضَّميرُ للفُلْك، ﴿ مِن كُلِّ مَكَانِ ﴾ : مِن جميعِ أمكنةِ المَوْج، ﴿ أُحِيطَ بِهِمْ ﴾ أي : أُهلِكُوا، جَعَلَ إحاطةَ العَدُوِّ بالحيِّ مَثَلاً في الهلاك، ﴿ مُغْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ مِن غير إشراكِ به، لأنهم لا يَدعُونَ حينتَذِ غيرَه معه، ﴿ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا ﴾ على إرادة القول، أو لأنَّ ﴿ دَعَوُا ﴾ مِن جُملةِ القول، ﴿ يَبَغُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ : يُفسِدُونَ فيها ويَعيثُونَ مُتَرافِينَ في ذلك، مُعِنينَ فيه، مِن قولك : بَغَى الجرح : إذا ترامىٰ إلى الفساد.

قوله: (للفُلْكِ أيضاً): أي: الضميرُ في قِراءةِ أُمِّ الدَّرْداءِ للفُلْكِ أيضاً، لأنَّ «الفُلْكي» يَدُلُّ عليه، قال المُصنِّفُ رحمه الله تعالى: هذا كقولك:

### إذا زُجِرَ السَّفيةُ(١) جَرَىٰ إليه(٢)

أي: إلىٰ السَّفَه، لأنَّ السفيهَ يدلُّ عليه، فاستغنىٰ عن ذِكْرِ السَّفَه بذِكْرِ السَّفيه.

قوله: (جاءتِ الرِّيحَ الطيِّبة، أي: تَلَقَّتُها) ريحٌ عاصِف، فالضميرانِ للرِّيحَيْن، إحداهما: ريحٌ عاصف، والأُخرىٰ: ريحٌ طيِّبة.

قوله: (جعلَ إحاطةَ العَدُقِّ بالحيِّ مَثَلاً): هو مِثلُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطًا بِٱلْكَنِفِينَ ﴾ [البقرة: ١٩]، وقد سَبَقَ تحقيقُه.

قوله: (مُتَرَافِينَ): هو اسمُ فاعِلِ مِنَ الترافُق، وهو التوافُق، مهموزُ اللام، «والمُرافاة: الاتفاق،

#### وخالَفَ والسَّفيةُ إلىٰ خِلافِ

ويُروىٰ صَدْرُه: «إذا نُهِيَ السَّفيهُ». انظر: «الخصائص» لابن جني (٣: ٤٩)، و «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ١٧٨)، و «شرح الرضي علىٰ الكافية» (٢: ٥٠٥)، وذكروه جميعاً شاهداً علىٰ إرادةِ «السَّفَه» في قوله: «جرىٰ إليه».

<sup>(</sup>١) في (ح): «إذا زجر إذا زجر السفيه جرىٰ إليه»، وفيه تكرار، وفي (ف): «إذا جَرَىٰ السفيه جَرَىٰ إليه»، وهو خطأ.

<sup>(</sup>٢) صدر بيتٍ من الشعر، وتمامُه:

فإن قلتَ: فها معنىٰ قوله: ﴿ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾، والبغيُ لا يكونُ بحق؟ قلتُ: بلى، وهو استيلاءُ الله الممينَ علىٰ أرضِ الكَفَرة، وهَدْمُ دُورِهِم، وإحراقُ زروعِهم، وقطعُ أشجارِهم، كما فَعَلَ رسولُ الله عَلَيْ ببني قُريظة.

والرِّفَاء: الالتِحام والاتفاق»، ذكره الجوهريُّ؛ الرِّفاء في المهموز، والمُرافاة في الناقص<sup>(۱)</sup>، وإنها بالغَ المُصنِّفُ في تفسير ﴿يَبَّغُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾؛ بقولِه: «ويَعيثُون»، فإنه الغُلُوُّ في الفساد، وبقوله (۲): «مُتَرَافِين»؛ لِتَعْدية ﴿يَبَغُونَ ﴾ بـ ﴿فِي ﴾، وهو يَتَعدَّىٰ بـ «علىٰ» للمُبالَغة، علىٰ نَحْوِ قولِه:

## يَجْرَحْ فِي عَراقيبِها نَصْلِي (٢)

قال الجوهري: «بَغَي الرجل على الرجل: استطال».

قوله: (بلى): أي: بلى، يكونُ البَغْيُ بحَقِّ، كهَدْم المُسلِمينَ دُورَ الكَفَرة، وإحراقِ زُرُوعِهم، قال صاحبُ «الفرائد»: هذا يُشعِرُ بأنَّ البغيَ موضوعٌ للاستيلاء، سواءٌ كانَ حقاً أو باطلاً، وقيدُ ﴿ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ لإخراج ما هو حق، وهذا منظورٌ فيه، لأنه قالَ قبلَ هذا: «هو مِن قَولِك: بغى الجرح: إذا ترامى إلى الفساد». وقال الزَّجَاج: «البغي: الترامي في الفساد» (٤)، وإذا ذُكِرَ البغيُ لا يَخطُرُ بالبالِ إلا الظُّلم.

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: البغيُ بحَسَبِ اللغة: هو ترامي (٥) الشيء إلى الفساد، سواءٌ كانَ الفسادُ عَدْلاً أو ظُلمًا، لأنَّ الفسادَ: خروجُ الشيءِ مِن أن يكونَ مُتتَفَعاً به، فهذا قد يكونُ عَدْلاً، كهَدم دُورِ المشركين وإحراقِ زُرُوعِهم وقَتْلِهم، ثم خَصَّهُ العُرْفُ بها يكونُ ظُلمًا، فالقَيدُ بالنَّظَر إلى ما يكونُ بحَسَبِ اللغة.

<sup>(</sup>١) أي: ذكر الجوهري في «الصِّحاح»: «الرِّفاء» في مادة (رفأ)، و «المُرافاة» في مادة (رفو).

<sup>(</sup>٢) أي: وفَسَّرَ الزمخشريُّ ﴿ يَبَّغُونَ ﴾ بـ «مُترافين».

<sup>(</sup>٣) تَقَدَّمَ ص١٣٧ في تفسير الآية ٥٨ من سورة الأنفال، وبيَّنتُ هناك موضعَ الشاهد منه.

<sup>(</sup>٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ١٤).

<sup>(</sup>٥) من قوله: «إلى الفساد. وقال الزَّجَّاج» إلى هنا، سقط من (ح).

وقُرِئ: ﴿ مَّتَهُ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ بالنَّصْب، فإن قلتَ: ما الفرقُ بينَ القِراءتَين؟ قلتُ: إذا رَفَعتَ كانَ «المتاعُ» خَبراً للمُبتَداِ الذي هو ﴿بَغْيُكُمْ ﴾، و﴿عَلَىٰ أَنفُسِكُم ﴾ وطعلَىٰ أنفُسِكُم ﴾ وطعلَىٰ أمثالِكم والذينَ صِلتُه \_ كقوله: ﴿فَبَغَىٰ عَلَيْهِم ﴾ [القصص: ٧٦] \_ ، ومعناه: إنها بَغْيُكُم علىٰ أمثالِكم والذينَ جِنسُهم جِنسُكُم، يعني: بغيُ بعضِكم علىٰ بعضٍ منفعةُ الحياةِ الدُّنيا، لا بقاءَ لها.

وإذا نَصَبتَ فَ﴿ عَلَىٰ أَنفُسِكُم ﴾ خَبَرٌ غيرُ صِلة، معناه: إنما بَغيُكُم وبالٌ على أنفُسِكم، و ﴿ مَّتَنعَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنيا ﴾ في مَوضِع المَصدَرِ المُؤكِّد، كأنه قيل: تَتَمتَّعونَ متاعَ الحياةِ الدُّنيا، بعدَ تمام الكلام. الحياةِ الدُّنيا، بعدَ تمام الكلام.

وعن النَّبِيِّ عَلِيْهِ أَنه قال: «لا تَمكُرْ ولا تُعِنْ ماكِراً، ولا تبغ ولا تُعِنْ باغياً، ولا تَنكُثُ ولا تُعِنْ ناكِثاً»، وكانَ يَتلُوها. وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «أسرَعُ الخير ثواباً: صِلةُ الرَّحِم، وأعجَلُ الشَّرِّ عِقاباً: البغيُ واليمينُ الفاجِرة»،

قوله: (وقُرِئ: ﴿مَّتَكَ ٱلْحَكَوْةِ ﴾ (١) بالنَّصْب): حفصٌ، والباقون: بالرفع (٢).

قوله: (على: هو متاع الحياق الدُّنيا، بعدَ تمام الكلام): قال صاحبُ «المُرشِد»: «﴿مَتَنَعَ ﴾: مَنْ قرأ بالرفع: فيه وَجُهان: أحدهما: أن يكون خبراً لِقولِه: ﴿بَغَيُكُمُ عَلَى آنفُسِكُم ﴾، ولا يَحسُنُ المُقَدُ على قوله: ﴿بَغَيْكُمُ عَلَى آنفُسِكُم ﴾ للفَصْلِ بينَ المُبتَدأ والخبر. والآخر: أن يكونَ خَبَرَ مُبتَدأ مِخوف، ويكونُ خبر ﴿بَغَيْكُمُ ﴾ قولَه: ﴿عَلَى آنفُسِكُم ﴾، وهو كلامٌ تامّ، والوقفُ عليه مُبتَدأ محذوف، ويكونُ خبر ﴿بَغَيْكُم ﴾ على: هو متاع الحياةِ الدُّنيا»(٣).

قوله: (واليمينُ الفاجِرة): أي: الكاذبة، الجوهري: «فَجَر، أي: كَذَب، وأصلُه: الـمَيْل، والفاجِر: المائل».

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصارٌ عما في «الكشاف».

<sup>(</sup>٢) انظر: «التيسير» ص ١٢١، و «حجة القراءات» ص ٣٣٠.

<sup>(</sup>٣) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٣٥٦-٣٥٧، وهو اختصار «المرشد» للعُماني، وقد تَقَدَّمَ التعريفُ به عند تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة ص٣٣٣ تعليقاً.

ورُوِي: «ثِنتانِ يُعجِّلُهما اللهُ في الدُّنيا: البغيُ وعُقوقُ الوالدَيْن»، وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «لو بَغَىٰ جَبَلُ علىٰ جَبَلِ لدُكَّ الباغي»، وكانَ المأمونُ رحمةُ الله عليه يَتَمثَّلُ بهذين البيتينِ في أخيه:

قوله: (وكان المأمونُ يَتَمثَّلُ بهذينِ البيتَينِ في أخيه): أي: الأمين، وكانَ مِن خَبَرهما على ما ذكره الفقية أبو حنيفة الدِّينَ وَريُّ (١): أنه بُويعَ الأمينُ بعدَ وفاةِ أبيهِ هارونَ الرشيدِ بالجِلافة، ووَصَلَ الخبرُ إلىٰ أخيه المأمون، وهو بمَرْ وِ الرُّوْذ، فركبَ إلى المسجدِ الأعظم، وصَعِدَ المِنبَر، فحَمِدَ اللهُ وَأَثنى عليه، ثم قال: أيها الناس، أحسَنَ اللهُ عَزاءَنا وعَزاءَكُم في الخليفةِ الماضي، وباركَ لنا ولكم في خَليفَتِكُم الحادِث، ومَدَّ اللهُ في عُمُره، جَدِّدُوا البَيْعة لإمامِكُمُ الأمين، فبايعَه الناس.

ثم إنَّ الأمينَ استَشارَ إسماعيلَ بنَ صُبيح في عَزْلِ أخيه المأمونِ مِن خُراسان، فقالَ له: أُعيدُكَ الله أن تَنقُضَ ما استَنَّهُ الرشيدُ ومَهَّدَه، فقالَ له الأمين: ويحكَ يا ابنَ صُبيح، إنَّ عبدَ المَلكِ ابنَ مروانَ كان أحزَمَ رأياً منك؛ حيثُ قال: لا يَجتَمعُ الفَحْلانِ في هَجْمة (٢) إلا قتلَ أحدُهما صاحبَه. ثم كتبَ إليه وسأله أن يَقدُمَ عليه لِيعينَه على أموره، فامتَنعَ المأمون، فجرى بينهما ما جرى حتى قُتِلَ الأمين.

وقال ابنُ حمدون: ولـيَّا أُتِيَ طاهرٌ (٣) برأسِ الأمينِ حَمِدَ اللهَ وأثنى عليه، وقال: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ

<sup>(</sup>١) كذا في (ح) و(ط)، وفي (ف): «على ما ذكر القصة أبو حنيفة الدينوري»، ووَصْفُ أبي حنيفة الدينوري - وهو أحمد بن داود بن وَنَنْد المتوفى سنة ٢٨٢ ـ بالفقه غريب، وهو علامةٌ في النحو واللغة والهندسة والفلك، ولو لا أن هذه الصيغة تكررت عند المؤلف في غير موضع من هذا الكتاب لكنتُ اعتمدتُ ما في (ف)، بل نقل العلامة أبو السعود في «تفسيره» (٧: ٢٢٨) أحد هذه المواضع عن المؤلف بالصيغة نفسها.

<sup>(</sup>٢) في (ح) و(ف): «في هجنة»، والمُثبَت من (ط)، وكذا هي «تاريخ الطبري» (حوادث سنة ١٩٥)، والـهَجْمة: القطعةُ الضخمةُ من الإبل، وفي تحديدها بعَدَدِ اختِلاف. انظر: «لسان العرب»، مادة (هجم).

<sup>(</sup>٣) هو الأميرُ طاهرُ بنُ الحسين بنِ مُصعَب، أبو طلحةَ الحزاعي، وَجَّهَه المأمونُ إلىٰ بغداد لمحاربة الأمين، فسار إليه في جيش، وحاصَرَه، حتىٰ قَتَلَه، قال الذهبي: «ومُقِتَ لتسرُّعه في قَتْلِه»، وتوفي سنة ٢٠٧. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠٨-١٠٩).

يا صاحبَ البَغْيِ إِنَّ البغيَ مَصرَعةٌ فاربَعْ فخيرُ فِعَالِ المَوْءِ أَعدَلُهُ فلو بَغَىٰ جَبَلٌ يوماً علىٰ جَبَل لاندَكَّ منه أعاليهِ وأسفَلُهُ فلو بَغَىٰ جَبَلٌ يوماً علىٰ جَبَل

وعن مُحَمَّدِ بنِ كعب: ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه: كُنَّ عليه؛ البغيُ والنَّكْثُ والمَكْر، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا بَغُيُكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُم ﴾.

[﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنَيَا كُمْآهِ أَنزَلْنَهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَآخَنَلَطَ بِهِ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَنُهُ حَتَى إِنَّا أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتَ وَظَرَى أَهْلُهَاۤ أَنَّهُمْ قَلْدِرُونَ عَلَيْهَاۤ أَتَنْهَاۤ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَهَا حَصِيدًا كَأَن لَمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآينتِ لِقَوْمِ يَنَفَكَّرُونَ ﴾ ٢٤]

هذا مِنَ التشبيهِ المُركَّب، شُبِّهَت حالُ الدُّنيا في سُرعةِ تَقَضَّيها، وانقِراضِ نعيمِها بعدَ الإقبال، بحالِ نباتِ الأرضِ في جَفافِهِ وذَهابِهِ حُطاماً، بعدَما التَفَّ وتكاثَف، وزَيَّنَ الأرضَ بخُضْرتِهِ ورَفيفِه، ﴿فَٱخْنَاطَ بِهِ عَهُ: فاشتَبكَ بسَبَه حتى خالَطَ بعضُه بعضاً.

مَنْكِ ٱلْمُلَّكِ تُوَقِي ٱلْمُلَكَ مَن تَشَاءُ وَتَنْغُ ٱلْمُلَكَ مِمَّن تَشَاءُ ﴾ [آل عمران: ٢٦]، فبَعَثَ بالرأسِ والبُرْدةِ إلى المُامونُ بالخِلافة، والله أعلم.

قوله: (يا صاحبَ البَغْيِ) البيتَين: «مَصرَعة»: أي: كثيرُ المُصارعةِ شديدُها، «فاربَع» أي: ارفُق وكُفَّ، رَبَعَ الرجلُ: إذا وَقَف، و «الفَعَال» \_ بفَتْح الفاء \_ : غالبٌ في المكارم، واستُعمِلَ هاهنا لمُجرَّدِ الفِعل.

قوله: (هذا مِنَ التشبيهِ المُركَّب): لأنَّ الوَجْهَ علىٰ ما ذكرَهُ مُنتَزَعٌ مِن عِدَّةِ أَمور مُتَوهَّمة، وقولُه: ﴿ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخَرُهَهَا ﴾ استِعارةٌ وقعت في طَرَفِ المُشبَّهِ به، فالمُشبَّهُ به مُركَّبٌ مِن أمورٍ حقيقيةٍ وأمورٍ مَجازيَّة.

قوله: (ورَفيفِه)، الجوهري: الرَفَّ لونُه يَرِفُّ بالكسر - رَفّاً ورَفيفاً، أي: بَـرَقَ وتَلاّلاً».

﴿ أَخَذَتِ ٱلأَرْضُ زُخُرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتَ ﴾ كلامٌ فَصِيح؛ جُعِلَتِ الأرضُ آخِذةً زُخرُفَها على التمثيل بالعُرُوسِ إذا أَخَذَتِ الثيابَ الفاخِرةَ مِن كُلِّ لَوْن، فاكتَسَتْها وتَزيَّنَتْ بغيرها مِن أَلوانِ الزَّيْن، وأصلُ ﴿ وَٱزَيَّنَتُ ﴾: تَزَيَّنَت، فأُدغِم، وبالأصلِ قرأ عبدُ الله، وقُرِئ: «وأزْيَنَتْ»، على: أفعَلَتْ، مِن غير إعلالِ الفِعل، كأغيلَت، أي: صارت ذات زينة، و ازْيَانَتْ»، بوزْن: ابْيَاضَتْ.

قوله: (﴿ أَخَذَتِ ٱلأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَنَتَ ﴾ كلامٌ فَصِيح): ومجيءُ ﴿ وَٱزَّيَّنَتَ ﴾ عَقِيبَ قولِه: ﴿ حَتَى إِنَاۤ أَخَذَتِ ٱلأَرْضُ بالعَرُوس، قولِه: ﴿ حَتَى إِنَاۤ أَخَذَتِ ٱلأَرْضُ بالعَرُوس، قولِه: ﴿ حَتَى الْمُشبَّةُ به، وأُقيمُ المُشبَّةُ مَقامَه على المَكْنيَّة، ثم جُعِلَتِ القرينة أَخْذَها الزُّخرُف، ثم فُرِّعَ عليها قولُه (١٠): ﴿ وَٱزَّيَنَتَ ﴾.

قال المُصنَّفُ في البقرة (٢): «إني أُراعي الكيفيَّةَ المُتَزِعةَ مِن مجموعِ الكلامِ فلا عليَّ أَوَلِي (٣) حرف التَّشبيهِ مُفرَدٌ يَتأتَّىٰ التشبيهُ به أم لم يَلِه، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوْةِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الكَاف، وليسَ الغَرَضُ تشبيهَ «الدُّنيا» بـ «الماء»، ولا بمُفرَدِ آخَرَ يُتَمحَّلُ لتقديره» (٤).

قوله: («وأزْيَنَتْ» على: أفعَلَتْ): ابنُ جِنِّي: «قرأ الأعرج: «وأزْيَنَتْ»، وأبو عُثمانَ النَّهْدي: «وازيَأَنَّتْ»، أما «أزيَنَتْ» فمعناه: صارت ذا زينةٍ بالنَّبْت، ومِثلُه: أجذَعَ المُهْر، أي: صار إلى الإجذاع (٥)، وأحصَدَ الزرع، أي: صار إلى الحصاد، إلا أنه أخرَجَ العَينَ على الصِّحّة،

<sup>(1)</sup> من قوله: «﴿ حَتَّى إِذَا آخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخُّرُهُهَا ﴾ ترشيح لتلك الاستعارة» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «الفقرة»، والصوابُ ما أثبتُ، والمُرادُ أنه ذكر ذلك في تفسير الآية ١٩ من سورة البقرة.

<sup>(</sup>٣) أي: أتبع حرف التشبيه وتلاه.

<sup>(</sup>٤) في (ح) و (ف): «لتقريره»، وله وجهٌ صحيح، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَ ا في «الكشَّاف».

<sup>(</sup>٥) قال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (جنَّع): «تقولُ لِوَلَدِ الشَّاةِ في السَّنةِ الثانية، وللبقرِ وذواتِ الحافرِ في الثالثة، وللإبلِ في الخامسة: أجْذَعَ»

﴿ أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا ﴾: مُتَمَكِّنُونَ مِن منفعتِها، مُحَصِّلُونَ لِثَمَرتِها، رافعونَ لِغَلَّتِها، ﴿ أَتَهُ اَ أَمُّنَا ﴾ وهو ضَرْبُ زَرْعِها ببعضِ العاهاتِ بعدَ أَمْنِهم واستيقانِهم أنه قد سَلِم، ﴿ فَجَعَلْنَهَا ﴾: فجَعَلْنا زَرْعَها، ﴿ حَصِيدًا ﴾: شبيها بها يُحصَدُ مِنَ الزَّرْعِ في قطعِهِ واستِئصالِه، ﴿ كَأَن لَمْ تَغْنَ كَأَنْ لَمْ يَغْنَ زَرْعُها، أي: لم يَنبُت، على حذفِ المُضافِ في هذه المواضع لا بُدَّ منه، وإلا لم يَستَقِم المعنىٰ.

وقرأ الحسن: «كأنْ لم يَغْنَ» بالياء، على أنَّ الضَّميرَ للمُضافِ المحذوف، الذي هو: الزَّرْع، وعن مَرْوان: أنه قرأ على المنبر: «كأنْ لم تَتَغَنَّ» بالأمس، مِن قولِ الأعشىٰ:

## طَويلُ الثُّواءِ طَويلُ التَّغَنْ

وكان قياسُه: «أزانت»، مثل: أشاعَ الحديث، وأباعَ الثَّوبَ<sup>(١)</sup>، أي: عَرَضَهُ للبيع. وأما «ازيَأَنَّت»: فإنه أراد «افْعَالَّتْ»، مثل: ابياضَّت واسوادَّت، إلا أنه كَرِهَ التِقاءَ الألِفِ والنُّونِ الأُولَىٰ ساكنتَين، فحرَّكَ الألِف، فانقَلَبَ همزة (٢)»(٣).

قوله: (لم يَغْنَ زَرْعُها): فَحَذَفَ الْمُضاف، فانقَلَبَ الضميرُ المجرورُ مرفوعاً، واستَتَرَ في الفِعْل.

قوله: (طَويلُ الثَّواءِ طَويلُ التَّغَنْ): ويُروَىٰ أَوَّلُه:

لَعَمْرُكَ ما طُولُ هذا الزَّمَنْ

علىٰ الـمَرْءِ إلا عَنَاءٌ مُعَنْ (٤)

أراد: مُعنِّي (٥)، طَرَحَ الياءَ ثم خَفَّف.

<sup>(</sup>١) من قوله: «أي: صار إلى الإجذاع» إلى هنا، أثبتُّه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلى: «فانقلب ساكناً»، والمُثبَت من «المحتسب».

<sup>(</sup>٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٣١١-٣١٢).

<sup>(</sup>٤) في الأصول الخطية: «إلا عناء المُعنّ»، والمُثبَت من «ديوان الأعشىٰ» ص٢٠٥، و«لسان العرب»، مادة (عنا)، وهو الصواب؛ لأنَّ «مُعَنّ» صفةٌ لـ«عناء»، فلا يَصِحُّ تنكيرُ الموصوف وتعريفُ الصفة، قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (عنا): «عَناءٌ عانٍ ومُعَنَّ، كما يُقال: شِعرٌ شاعِرٌ ومَوْتٌ مائِتٌ».

<sup>(</sup>٥) في الأصول الخطية: «المُعنِّي»، ولمَّا أصلحتُ ما قبلَه اقتَضَىٰ ذلكَ إصلاحَ هذا أيضاً.

و «الأَمْس»: مَثَلٌ في الوقتِ القريب، كأنه قيل: كأنْ لم تَغْنَ آنِفاً.

[﴿ وَاللَّهُ يَدْعُوٓ ا إِلَى دَارِ ٱلسَّلَامِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَى صِرَطِ مُسْنَقِيمٍ ﴾ ٢٥]

﴿ وَارِ ٱلسَّلَامِ: الجنة، أضافَها إلى اسمِهِ تعظيماً لها، وقيل: السَّلام: السَّلامة، لأنَّ أهلَها سالمونَ مِن كُلِّ مكروه. وقيل: لِفُشُوِّ السَّلام بينَهم وتسليم الملائكةِ عليهم، ﴿ إِلَا قِيلًا سَلَمًا سَلَمًا سَلَمًا ﴾ [الواقعة: ٢٦]، ﴿ وَيَهُدِى ﴾: ويُوفَّقُ ﴿ مَن يَشَآهُ ﴾، وهم الذينَ عَلِمَ أنَّ اللَّطفَ يُجِدِي عليهم، لأنَّ مَشِيئتَه تابعةٌ لِحكمتِه، ومعناه: يدعو العِبادَ كُلَّهم إلى دارِ السَّلام، ولا يَدخُلُها إلا المَهْدِيُّون.

[﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا ٱلْحُسْنَى وَزِيَادَةً ۚ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةً أَوْلَتِهِكَ أَصْحَبُ ٱلجُنَاةً هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ ٢٦]

﴿ اَلْمُسَنَىٰ ﴾: المثوبةُ الحسنى، ﴿ وَزِيادَةً ﴾: وما يَزيدُ على المثوبة، وهي التفضَّل، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضَّلِهِ ۦ ﴾ [النساء: ١٧٣]، وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: الزيادة: غُرْفةٌ مِن لُؤلُؤةٍ واحدة.

قوله: (لأنَّ مَشيئةَ الله (۱) تابعةٌ لجِكمتِه): تعليلٌ لاختِصاصِ الهِدايةِ بمَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّطْفَ يُجِدِي عليهم، أي: يَنفَعُهم، يُريد: أنه تعالى لا يُوفِّقُ مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّطْفَ لا يَنفَعُه، فإنه مُنافِ لِحِكمتِه؛ لوقوع التوفيقِ حينَئذٍ عَبَئاً، وهو تعالىٰ مُنزَّهٌ عن فِعلِ العَبَث، لأنه حَكيم.

وعندنا<sup>(٢)</sup>: أنَّ اللهَ تعالىٰ يخلقُ الهِدايةَ فيمَن يشاء، ولَا غِنىٰ له عن أن لا يَهتَدي؛ لأنَّ الكائناتِ تابعةٌ لمشيئةِ الله وإرادتِه، وأفعالُه كُلُّها حِكمةٌ وصواب، وإن خَفِيَ علينا وَجْهُها.

قال القاضي: «وفي تَعْميم الدعوة، وتخصيصِ الهِدايةِ بالمشيئة: دليلٌ علىٰ أنَّ الأمرَ غيرُ الإِرادة، وأنَّ المُصِـرَّ علىٰ الضَّلالةِ لم يُرِدِ اللهُ رُشْدَه»(٣).

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «لأن مشيئته»، والمعنى واحد.

<sup>(</sup>٢) أي: عند أهل السُّنَّة والجماعة.

<sup>(</sup>٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٩٣).

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: الحسنى: الحسنة، والزيادة: عشرُ أمثالها. وعن الحسن: عشرُ أمثالها إلى سبع مئة ضعف، وعن مجاهد: الزِّيادة: مَغفِرةٌ مِنَ الله ورضوان. وعن يزيد بنِ شَجَرة: الزِّيادة: أن تَـمُرَّ السَّحَابةُ بأهلِ الجنَّة، فتقول: ما تُريدُونَ أمطِرَتُهم.

وزَعَمَتِ الْمُشبِّهةُ والْمُجبِرة: أَنَّ الزِّيادةَ النَّظَرُ إلى وَجْهِ الله تعالى، وجاءت بحديثٍ مرقوع (١): "إذا دَخَلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ نُودُوا: أَنْ يا أهلَ الجنَّة، فيُكشَفُ الحِجاب، فينظُرونَ إليه، فوالله ما أعطاهُمُ اللهُ شيئاً هو أحبُّ إليهم منه».

قوله: (أنَّ الزِّيادةَ النَّظَرُ إلى وَجْهِ الله تعالىٰ): قال مُحيي السُّنَّة: «هذا قولُ جماعةٍ مِنَ الصَّحابة، منهم أبو بكرٍ الصَّدِّيق رضيَ اللهُ عنه، وحُذَيفة، وأبو موسىٰ، وعُبادةُ بنُ الصامِت. وهو قولُ الحسنِ وعِكرِمةَ وعطاءِ ومُقاتِلِ والضَّحَّاكِ والسُّدِّيّ»(٢)، رضوانُ الله عليهم أجمعين.

قوله: (بحديث مرقوع): صَحَّ بالقافِ عنده، أي: مُرقَّع مُفترى، وأما عندَ أهلِ السُّنَة فهو مرفوعٌ بالفاء به قال مُحيي الدِّينِ النَّواويُّ في «مُختَصَرِ ابنِ الصَّلاح»(٣): «المرفوع: هو ما أُضيفَ إلى رسولِ الله ﷺ ولا يَقَعُ مُطلَقُه على غيره (٤)، ويَدخُلُ فيه مُتَّصِلُ الإسنادِ ومُنقَطِعُه، هذا هو المشهور. وقال الخطيبُ الحافظ (٥): المرفوع: ما أُخبَرَ به الصحابيُّ عن قولِ رسولِ الله ﷺ أو فِعْلِه، فخصَّه بالصحابي».

<sup>(</sup>١) في الأصلِ الخطيِّ والنسخ المطبوعة من «الكشَّاف»: «مرفوع»، وكذا في نصِّ «الكشاف» من (ط)، وأثبتُ ما يُوافقُ ضَبْطَ الطِّيبي.

<sup>(</sup>٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٣٠).

<sup>(</sup>٣) المُسمَّىٰ بـ «الإرشاد في أصول الحديث»، ثم اختَصَرَه الإمامُ النوويُّ نفسُه في كتابِ آخر سَمَّاه «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»، وهو ما شَرَحَه الحافظُ السُّيوطيُّ في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي».

<sup>(</sup>٤) أي: إذا قيل: حديثٌ مرفوعٌ ـ بلا تقييد ـ ، أُريد: أنه مُضافٌ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ، أما إذا قيل: مرفوعٌ إلىٰ فلان، أو رَفَعَه إلىٰ فلان، فالمُرادُ إضافتُه إلىٰ المذكور، سواءٌ كان النَّبيَّ ﷺ أم غيرَه.

<sup>(</sup>٥) يعني: أبا بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣، رحمه الله تعالى.

﴿ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ ﴾: لا يغشاها، ﴿ قَتَرٌ ﴾: غَبَرةٌ فيها سواد، ﴿ وَلَا ذِلَّةً ﴾: ولا أَثَرُ هَوَانٍ وكُسُوفِ بال، والمعنى: لا يَرهَقُهم ما يَرهَقُ أهلَ النار؛ إذكاراً بما يُنقِذُهم منه برحمته. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ تَرْهَلُهَا قَنَرَةً ﴾ [عبس: ٤١]، ﴿ وَتَرْهَلُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ [يونس: ٢٧].

وأما هذا الحديث: فقد رويناه عن مُسلِم وأحمدَ بنِ حنبلِ والترمذيِّ وابنِ ماجَهُ(١) عن صُهَيب، عن النَّبيِّ ﷺ قال: ﴿إِذَا دِخَلَ أَهلُ ٱلجِنَّةِ الجَنَّةَ نِادِيُّ مُنِادٍ: إِنَّ لِكُم عَندَ الله مَوعِدِاً يُريدُ أَن يُنجِزَكُمُوه، قالوا: ألم تُبيِّض وُجُوهَنا، وتُنجِنا مِنَ النار، وتُدخِلْنا الجِنة؟! قال: فكَشَفَ الحِجاب، قال: فوالله ما أعطاهُم شيئاً أحَبَّ إليهم مِنَ النَّظُرِ إليه»، زاد في رواية لمُسلِم: «ثمَّ تَلَا: ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْخُسُنَىٰ وَزِيَادَهُ ﴾ ﴾ ، وفي روايةِ ابنِ ماجَهْ: «تَلَا رسولُ الله ﷺ هذهِ الآية: ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لَلْمُسْنَى وَزِيادَةً ﴾، وقال: إذا دخل أهلُ الجنَّة ١١٠ الحديث.

قوله: (إذكاراً بما يُنقِذُهُم): هو مفعولٌ له لقولٍ مُقدَّر، أي: قالَ اللهُ تعالى: لا يَرهَقُ وُجُوهَهُم قَتَرٌ؛ لِيُذكِّرَ أهلَ الجنَّةِ بما يُنقِذُهُمُ اللهُ منه، وهو إرهاقُ وُجُوهِهم، أي: غِشيانُها غَبَرةً فيها سواد، بسَبَبِ رحمتِه، فإنهم إذا ذَكَرُوا ذلكَ زادَ فَرَحُهُم وتَبجُّحُهم، كما أنَّ أهلَ النارِ إذا ذَكَرُوا ما فاتَهم مِنَ النعيم المُقيم ازدادَ غَمُّهُم وحَسْرتُهم.

روىٰ مُحيي السُّنَّةِ عن ابنِ أبي ليليٰ: «هذا بعدَ نَظَرِهِم إلىٰ رَبهم » (٢).

وقال السَّجَاوَنْدي: «قَتَر: غِبارُ الحِرمَان والخيبة».

وقلت: في هذا الكلام مَسْحةٌ مِن قولِهِ تعالى: ﴿ وَجُونٌ يَوْمَيْدِنَّا ضِرَةً \* إِلَّى رَبَّهَا نَاظِرَهُ ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، فيكونُ قولُه: ﴿ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةً ﴾ كنايةً عن حُصُولِ غايـةِ مَبَاغيهم (٣) ونهاية سُرُورِهِم ـ يُقالُ للكَئيبِ الحزين: كأنَّ على وجههِ قِتراً (٤) وذِلَّةً ـ لأنَّ الجنّةَ مَعَ نعيمِها ولَذَّاتِها ـ عندَ العارِفِ إذا لم يَظفَرُ بتلكَ النِّعمةِ الكُبري ـ مكانَ حُزْنٍ وكآبةٍ .

<sup>(</sup>١) مسلم (١٨١)، وأحد (١٨٩٤)، والترمذي (٢٥٥٢) و(٢٠١٩)، وابن ماجه (١٨٧).

<sup>(</sup>٢) المعالم التنزيل؛ للبغوي (٤: ١٣٠).

<sup>(</sup>٣) أي: مطالبهم وحاجاتهم، قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (بغاً): «البُغْيةُ: الحاجة، والبَغِيّة: الطّلبة، er and the state of the second section is

والبغْيةُ والبُغْيةُ والبَغِيَّة، ما ابتُغِيَّ». (٤) في الأصول الخطية: «قتر» بالرفع!

[﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّئَاتِ جَزَآهُ سَيِّعَةٍ بِعِفْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةً ثَمَّا لَهُمْ مِنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمْ كِأَنَّمَا أَغْشِيتَ وُجُوهُ لِهُمْ قِطَعًا مِنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا أَوْلَيْكَ أَصْحَابُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ ٢٧]

فإن قلت: ما وجه قوله: ﴿ وَاللَّايِنَ كَسَبُوا السَّيِّعَاتِ جَزَآهُ سَيِعَةٍ بِمِثْلِها ﴾، وكيف يتلاءَم؟ قلتُ: لا يخلو، إما أن يكونَ ﴿ وَاللَّذِينَ كَسَبُوا ﴾ معطوفاً على قوله: ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا ﴾، كأنه قيل: وللذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّةٍ بِمِثْلِها، وإما أن يُقدَّر: وجَزاءُ الذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّةٍ مِثْلِها لا السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّةٌ واحدةٌ بسَيِّةٍ مِثْلِها لا يُزادُ عليها.

وهذا أوجَهُ مِنَ الأول؛ لأنَّ في الأوّلِ عَطْفاً علىٰ عامِلَين، .....

قوله: (ما وَجْهُ قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّنَاتِ ﴾؟): أي: ما وَجْهُ إعرابهِ في التركيب؟ وكيفَ يَلتَئِمُ بها قبلَه؟

وأجابَ بجوابين:

أحدهما: أنه مِن عَطفِ المُفرَدِ على المُفرَد، ووَجهُه: أنَّ «الذينَ كَسَبُوا» مجرور؛ خبرُ لقوله: ﴿ جَزَاءُ سَيِتَةٍ ﴾، كما أنَّ المعطوفَ عليه كذلك، نحوُ قولِك: في الدارِ زيدٌ والحُجْرةِ عَمْرٌو.

وثانيهما: أنه مِن عَطفِ الجملةِ على مِثلِها، فلا يَلزَمُ العطفُ على عَامِلَين مُختَلِفَين، لكنْ لا بُدَّ مِن تقديرِ محذوف؛ لأنه لا يجوزُ حَمْلُ الجزاءِ على المسيء، فيُقدَّرُ مُضافٌ لِيَصِحِّ<sup>(١)</sup>.

قوله: (عطفاً على عَامِلَين): العامِلُ الأول: اللام، والعامِلُ الثاني: الابتِداء، وسِيبَوَيْهِ لا يُجيزُه (٢).

<sup>(</sup>١) أي: إذا كانَ مِن عَطفِ الجملةِ على الجملة، فإنَّ «الذينَ كَسَبُوا» مُبتَداً، وخَبَرُه الجملةُ الاسمية ﴿جَزَآهُ سَيِّتَةٍ بِمِثْلِهَا﴾، لكنْ لا يَصِتُّ في الظاهر الإخبارُ عن الذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ بالجزاء، فيُقدَّرُ مضافٌ، وقَدَّرَه الزخشري: «وجزاءُ الذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جزاءُ سَيِّة بِمِثْلِها».

<sup>(</sup>٢) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: من يُعصُمُهم»، وقدَّمتها إلى هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف»

وإن كان الأخفشُ يُجيزُه، وفي هذا دليلٌ على أنَّ المُرادَ بالزِّيادة: الفَضْل، لأنه دلَّ بتَـرْكِ الزِّيادةِ على السَّيِّةِ على عَدْلِه، ودلَّ ثَمَّ بإثباتِ الزِّيادةِ على المثوبةِ على فَضْله.

وقُرِئ: «يَرهَقُهم» بالياء.

قوله: (وفي هذا دليل): أي: في هذا النّظم والترتيبِ دليلٌ على أنّ المُرادَ بالزّيادةِ الفَصْلُ لا الرُّؤية، وذلكَ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿ وَاللّهُ يَدُعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾ [يونس: ٢٥] مجمَلٌ يَعُمُّ الفريقين: المُهتَدي والضال، لأنَّ الدعوة عامة، وقوله: ﴿ وَاللّهُ يَهْدِى مَن يَشَكَهُ ﴾ [يونس: ٢٥] تفصيلٌ له، وذكر فيه أحدَ الفريقين وهم المُهتَدون و وتركَ الضَّالِّين؛ بدلالةِ قولِه: ﴿ لِلَّذِينَ آحَسَنُوا المُسْنَىٰ ﴾ [يونس: ٢٦] ﴿ وَاللّهِ يَن كَسَبُوا السَّيّاتِ ﴾ عليه، كأنه قيل: واللهُ يهدي مَنْ يشاءُ ويُضِلُّ مَنْ يشاءُ ويُضِلُّ مَنْ يشاء، ثم فَرَقَ ما لكُلِّ مِنَ الفريقين (١) مِنَ الجزاءِ والفَضْل، فقيل: ﴿ لِلّذِينَ آحَسَنُوا المُسْنَىٰ ﴾ مَنْ يشاء، ثم فَرَقَ ما لكُلِّ مِنَ الفريقين (١) مِنَ الجزاءِ والفَضْل، فقيل: ﴿ لَلّهَ يَاتِ جَزَآهُ سَيّتَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾، فإنَّ قولَه: ﴿ جَزَآهُ سَيّتَةٍ ﴾ مُقابِلٌ لِقولِه: ﴿ المُسْنَىٰ ﴾ وهو العَدْل، ولا تكونُ الزيادةُ علىٰ العَدْلِ إلا الفَضْل.

وقلتُ: نِعْمَ مَا قُلتَ، ولكنْ لا بُدَّ للنَّظْم (٢) المُعجِزِ والعُدولِ مِنَ الأصل مِن فائدة؛ وفي تقييدِ جانبِ السَّيِّئةِ بالجزاء، والتخصيصِ بالمِثل، وإطلاقِ جانبِ الحسنة، ثم تقييدِه بالزيادة: إعلامٌ بالفرقِ العظيم، وأنَّ ﴿المُسُنّى ﴾ أيضاً فَضْل، كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَا يُحْرَى إِلَّا مِثْلَهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ولا ارتيابَ أنَّ ﴿عَشُرُ أَمْثَالِهَا ﴾ الواقعَ في مُقابَلةِ ﴿لاَ يُجْرَى إِلّا مِثْلَهَا ﴾ ليسَ غيرَ الفَضْل، ولأنه لا بُدَّ في نُصُوصيَّةِ الجزاء وإطلاقِ ما يُقابِلُه في كلام الله المجيد مِن مزيدِ فائدة.

وتفسيرُ «الزيادة» على ما جاءً عن أفضلِ البَشَرِ واجبُ المصير لا مَحيدَ عنه، ثم إنَّ الإمامَ

<sup>(</sup>١) من قوله: «المهتدي والضَّال» إلى هنا، سقط من (ط) و(ف).

<sup>(</sup>٢) في (ح): «للفضل»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

﴿ مِنَ ٱللَّهِ مِنَ عَاصِمٍ ﴾ أي: لا يَعصِمُهم أحدٌ مِن سَخَطِ الله وعذابه، ويجوز: ما لهم مِن جِهةِ الله ومن عِندِه مَنْ يَعصِمُهم، كما يكونُ للمُؤمنين. ﴿ مُظّلِمًا ﴾ حالٌ مِن ﴿ النَّيْلِ ﴾ ، ومَنْ قرأ: (قِطْعاً) بالسُّكُون \_ مِن قوله: ﴿ بِقِطْعِ مِنَ ٱلَّيْلِ ﴾ [هود: ٨١] \_ جَعَلَه صِفةً له، وتَعضُدُه قِراءة أبيّ بنِ كعب: «كأنها يَغشَىٰ وُجُوهَهم قِطْعٌ مِنَ الليلِ مُظلِم».

نقلَ تَفْسَيرَ الزِّيادةِ بالفَضْل عن القاضي (١)، وأتى بدلائلَ جَمَّةٍ على أنَّ المُرادَ بالزيادةِ الرؤية، فليُنظَر هناك (٢).

قُولُه: (مَنْ يَعْصِمُهُم): يُريد: أنَّ ﴿مِنَ ﴾ في ﴿مِنْ عَاصِمِ ﴾: زائدة، وفي ﴿مِّنَ ٱللَّهِ ﴾: حالٌ منه، أي: كائناً مِن جِهةِ الله وشفيعاً بإذنه.

قوله: (ومن قرأ: «قِطْعاً» بالسُّكون): ابنُ كثير والكِسائي (٣)، والباقون: بفتحِها.

قوله: (جَعَلَه): أي جعلَ ﴿مُظْلِمًا﴾ صِفةً لـ(قِطْعاً)، إنها قَيَّدَ هذهِ القِراءةَ به؛ لأنَّ قِطْعاً علىٰ هذا مُفرَدٌ يُطابِقُ قولَه: ﴿بِقِطْعِ مِّنَ ٱلْيَلِ﴾»، أي: مأخوذٌ مِن قوله: ﴿بِقِطْعِ مِّنَ ٱلْيَلِ﴾»، أي: مأخوذٌ مِن قوله: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْ لِكَ بِقِطْعِ مِّنَ ٱلْيَلِ ﴾ [هود: ٨١]، أي: بَعْضِه، وأما ﴿ قِطَعًا ﴾ \_بفَتح الطاء\_: فهو

<sup>(</sup>۱) يعني: الجبائي، فهو الذي نقل عنه ذلك الإمامُ الرازي في «تفسيره»، ولم يَصِفْهُ بـ «القاضي»، بل صَرَّح باسمه، فأبدل المؤلفُ الوصفَ بالاسم، وكأنه يُتابعُ في هذا الإمامَ النوويَّ حيثُ ذكر في «تهذيب الأسماء واللغات» (۱: ١٦٥) إنه «إذا أُطلق «القاضي» في كتب المعتزلة أو كتب أصحابنا الأصوليين حِكايةً عن المعتزلة، فالمُرادُ به القاضي الجبائي».

قَلَت: لكنْ قال الحافظ ابنُ كثير في «طبقات الشافعيين» ص٤٤٤ لما نقله عنه: «كذا قاله، ولعله أراد القاضي عبد الجبار».

قلت: ولم أقف في ترجمة الجبائي على ذِكرِ توليه القضاء، والله أعلم.

<sup>(</sup>٢) انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٢٤٠).

<sup>(</sup>٣) لفظة: «والكسائي» سقطت من (ط)، وأثبتُها من (ح) و(ف)، وإثباتها هو الصواب، كما في «التيسير» للداني ص١٢١.

فإن قلتَ: إذا جَعَلتَ ﴿ مُظْلِمًا ﴾ حالاً مِنَ ﴿ ٱلَّيْلِ ﴾، فِما العاملُ فيه؟ قلتُ: لا يخلو: إما أن يكونَ ﴿أُغْشِيَتَ ﴾ مِن قبل، أو ﴿مِنَ ٱلَّيْلِ ﴾ صِفةً لقوله: ﴿قِطَعًا ﴾، فكانَ إفضاؤُه إلىٰ الموصوفِ كإفضائِهِ إلىٰ الصِّفة، وإما أن يكونَ معنىٰ الفِعل في ﴿ مِنَ ٱلَّيْلِ ﴾.

جِمعُ «قِطْعة» غيرُ مُطابِقٍ لقوله: ﴿مُظْلِمًا﴾(١)، اللهُمَّ إلا أن يُقال: «إنَّ ﴿قِطَعًا ﴾(٢) في معنىٰ الكثير"، كما قاله أبو البقاء (٣).

قوله: (فكانَ إفضاؤُه إلى الموصوفِ كإفضائهِ إلى الصِّفة): قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ لأنَّ ﴿مِّنَ ٱلَّذِلِ ﴾ ليسَ صِلةَ ﴿أُغْشِيَتَ ﴾ حتى يكونَ عامِلاً في المجرور، بل التقديرُ أنه صِفة، فيكونُ العاملُ فيه معنى الفعل، وهو «كائنة»(٤)، فلا يكونُ العاملُ فيه ﴿أُغْشِيَتَ ﴾، وأيضاً الصِّفةُ هو ﴿ مِّنَ ٱلَّيْلِ ﴾، وذو الحالِ هو ﴿ ٱلَّيْلِ ﴾، فلا يكونُ ﴿ أُغْشِيَتَ ﴾ (٥) عامِلاً في ذي الحال، مع أنه المقصود.

وقد يُقال: إنَّ ﴿مِّنَ ﴾ للتبيين (٦)، والتقدير: كائنةً مِنَ الليل، فِـ ﴿أُغْشِيَتٍ ﴾ عِامِلٌ في الصِّفة، وهي «كائنة»، فكأنه عاملٌ في ﴿ٱلَّيْلِ ﴾، لكنَّكَ تعلِمُ أنه مبنيٌّ علىٰ أنَّ العاملَ في الشيءِ عاملٌ فيه، فهو فاسد، فالوجهُ أن يُقال(٧): إنَّ ﴿ مِّن ﴾ للتبعيض، أي: بعض الليل، ويكونُ يَدَلاً مِن ﴿ وَطَعًا ﴾، ويُجِعَلُ ﴿ مُظْلِمًا ﴾ حِالاً مِنَ «البعض» لا مِنَ ﴿ ٱلِّيلِ ﴾، فيكونُ العاملُ في ذي الحال

end of the second second

<sup>(</sup>١) أي: غير مطابِق له من حيثُ التذكيرُ والتأنيث، كما صَرَّحَ به في أول الفقرة.

<sup>(</sup>٢) في الأصول الخطية: ﴿ مُظْلِمًا ﴾، ولا يستقيم، والمُثبَت من «التبيان».

<sup>(</sup>٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٧٣).

<sup>(</sup>٤) أي: لأنَّ التقدير: «قِطَعاً كائنةً من الليل».

<sup>(</sup>٥) من قوله: «وأيضاً الصفة» إلى هنا، سقط من (ح):

<sup>(</sup>٦) في (ح) و(ف): «التبيين»، والجملة ساقطة من (ط) كما سيأتي التنبيه إليه، وأصلحتُها بحسب السياق، وكذا هي في «روح المعاني» للألوسي (١١٪ إم١٠) نقلاً عن المُؤلِّف: هذه الله الله المراكب المعادية المعاد (٧) من قوله: «إن «من» للتبيين» إلى هنا، سقط من (ط).

﴿ أُغْشِيَتَ ﴾. قال مكيُّ بنُ أبي طالب: «الواجبُ أن يُقال: إنَّ العاملَ في ذي الحالِ هو العاملُ في الحالِ هو العاملُ في الحال؛ لأنها هو في المعنى، إذ لو اختلَفَ لكانَ قد عَمِلَ عامِلانِ في معمول واحد »(١).

وأجاب الإمامُ المعفورُ [له] أمينُ الدِّينِ (٢) الشرفشاهيُّ رحمه الله: إنَّ نِسبةَ ﴿أُغَشِيتَ ﴾ إلى ﴿ وَطَعًا ﴾ إنها هي باعتبارِ ذاتِها المُبهَمةِ المُفسَّرةِ بـ ﴿ النِّيلِ ﴾ ، لا باعتبارِ مفهوم «القِطع» في نفسِها، وإنها ذُكِرَت لبيانِ مِقدارِ ما أُغشِيَت به وجوهُهم، وهو الليلُ مُظلِماً، فإفضاءُ الفِعل إلى ﴿ وَطَعًا ﴾ باعتبارِ ما لا يتمُّ معناها المُرادُ إلا به - كإفضاءِ الفِعل إليه، كها إذا قيل: اشتريتُ أرطالاً مِنَ الزَّيْتِ صافياً، فإنَّ المُشترى منه: الزيت، والأرطالُ مُبيِّنةٌ لِقدارِ المُشترى صافياً، فالعاملُ في الحالِ إنها هو الفِعلُ اللفظيُّ، ولا يُلاحَظُ معنى الفِعل في الجارِّ والمجرورِ في جهةِ العمل لغلَبةِ العامل اللفظيُّ (٣) عليه بالظُهور، وفيها أوردَ المُعترضُ مِن تقديرِ المُبدَلِ في هذا المَحلِّ نظر؛ لأنَّ ﴿ مِنَ النَّيْلِ ﴾ تَتِمَّةٌ لـ ﴿ وَطَعًا ﴾ ، فلا يكونُ بَدَلاً منه.

وقلتُ ـ واللهُ أعلم ـ : ليسَ إجراءُ الصِّفاتِ كُلِّها على الموصوفاتِ سواء، فكم ترىٰ مِن صِفاتٍ أو أحوالٍ هي المقصودةُ في الاعتبار، والموصوفاتُ تابعة، ألا ترىٰ إلى قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَا الْجَتَكِنِبُوا ٱلرِّبِحُسَ مِنَ ٱلْأَوْشَنِ ﴾ [الحج: ٣٠]، وقولك: رأيتُ مِنكَ أسداً، فإنَّ المقصودَ ذمُّ الأوثان، وأنها عينُ الرِّجْس، وأنَّ المُخاطَبَ شُجاعٌ بالِغٌ في الشجاعة.

وهاهنا جُرِّدَ مِن نفسِ الليل ذو وَصْفٍ مِثلُه، وهو «قِطَعُه»، مُبالغة؛ لِكمالهِا فيه، فكأنه جعلَ الليلَ بكمالِهِ قِطَعاً، وأُغشِيَت بها وجوهُهم، ولأنَّ الليلَ (٤) هو المُصَحِّحُ للتشبيه، ومنه

<sup>(</sup>١) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٥٥٤).

<sup>(</sup>٢) كذا في (ط) و(ح)، ويُوافقُه ما في «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٠٥) نقلاً عن المُؤلِّف، وفي (ف): «إمام الدين،».

<sup>(</sup>٣) من قوله: (ولا يلاحظ معنى الفعل) إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

<sup>(</sup>٤) قوله: «لأنَّ الليل» معطوفٌ على قوله: «لكمالها فيه»، وكذا قولُه الآتي: «لتوطئة».

[﴿ وَيَوْمَ نَعْشُدُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنَتُمْ وَشُرَكَا ۚ وَكُو أَ فَرَيَّلْنَا بَيْنَهُمُّ وَقَالَ شُرَكَا وَهُو مَكَانَكُمْ أَنَتُمُ وَشُرَكاً وَكُو فَرَيْلُنَا بَيْنَهُمُّ وَقَالَ شُرَكاً وَهُم مَا كَذُنُمُ إِيّانَا تَعْبُدُونَ ﴾ ٢٨]

﴿مَكَانَكُمْ ﴾: الزَّمُوا مكانَكُم، لا تَبرَحُوا حتىٰ تَنظُروا ما يُفعَلُ بكم، و﴿أَنتُدَ ﴾ أكَّدَ به الضَّميرَ في ﴿مَكَانَكُمْ ﴾؛ لِسَدِّهِ مَسَدَّ قوله: الزَّمُوا، ﴿وَشُرَكَاۤ وَكُرَ ﴾ عطفٌ عليه، وقُرِئ: (وشُرَكاءَكُم ﴾ علىٰ أنَّ الواوَ بمعنىٰ «مع»، والعاملُ فيه ما في ﴿مَكَانَكُمٌ ﴾ مِن معنىٰ الفِعْل.

الغشيان، ولِتَوْطِئةِ ذِكِرِ ﴿ وَطَعًا ﴾، كما مرَّ في كلام المُجيب، ولولاه لكانَ أصلُ الكلام: ترى وُجُوهَهُم مُسودَةً ، كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ الْقِينَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللّهِ وُجُوهُهُم مُسودَةً ﴾ [الزمر: ٢٠]، وليَّا أُريدَ التنميمُ فيه وانضِهامُ العُبُوسةِ والتَّحيُّر مَعَ الظُّلمةِ شُبَهَت بالليل، وأوقعَ ﴿ مُظَلِمًا ﴾ حالاً منه؛ ليُتصوَّر مِن ذلكَ تُخَمةُ (١) السَّحابِ وتكاثفُ المطر وما يَلحَقُ لمن حَصَلَ فيه مِنَ التَّحيُّر والحوفِ والدَّهْشة، وليَّا أُريدَ (٢) اتصالُه بالمُشبَّهِ جُعِلَتِ الوسيلةُ أداة التشبيه ولفظَ الغِشيان، ولمزيدِ اللبالغة جِيءَ بقوله: ﴿ وَطَعَا ﴾ على سبيلِ التجريد، وأُوقعَ ﴿ مِنَ التَشبيه ولفظَ الغِشيان، ولمزيدِ اللبالغة جِيءَ بقوله: ﴿ وَطَعَا ﴾ على سبيلِ التجريد، وأُوقعَ ﴿ مِنَ التَّيْلِ ﴾ بياناً له \_ كما مَرَّ \_ ، ولا يُتَنبَّهُ لهذهِ المعاني إذا أُجرِيَ الكلامُ على ظاهره، وإن يُقال (٣): إنَّ عَامِلَ الصَّفةِ «هم» المُقدَّرُ دونَ ﴿ أُغْشِيتَ ﴾؛ إذ لا يُفهَمُ منه الاهتامُ بشأنِ الليل (٤).

قوله: (لِسَدِّهِ مَسَدَّ [قوله]: الزَّمُوا): قال أبو البقاء: «﴿مَكَانَكُمْ ﴾ ظرفٌ لِوقوعِهِ مَوقِعَ الأمر،

<sup>(</sup>١) في (ط): «شحمة»، وفي (ف): «تجمة»\_والجملة ساقطة من (ح)، كما سيأتي التنبيه إليه\_، ولعلها «تخمة» كما أثبتُها، بمعنىٰ: «الثَّقَل»، أو «لُحمة»، بمعنىٰ الالتصاق، والله أعلم.

<sup>(</sup>٢) من قوله: «بالليل وأوقع» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٣) أي: ولا يُقال.

<sup>(</sup>٤) في كلام المُؤلِّفِ هنا دِقَّة \_ وشأنُه رحمه الله تعالىٰ التدقيق والتنقيبُ عن خفايا المعاني \_ ، وقد تعقَّبه فيه تلميذُه العلامةُ عمرُ بنُ عبد الرحمن القزوينيُّ الفارسي \_ المتوفىٰ سنة ٧٤٥ شاباً، عن ٣٧ أو ٣٨ عاماً، كما في «الأعلام» للزركلي (٥: ٤٩) \_ في «حاشيته» علىٰ «الكشَّاف» المُسمَّاة بــ«الكَشْف»، ونقلَ كلامَه العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١١: ١٠٥)، ولم يُوافقه، فانظُرُهُ إن أردتَ الاستِزادة.

﴿ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ﴾: فقرَّ قنا بينَهم، وقطَّعْنا أقرائهم والوُصل التي كانت بينَهم في الدُّنيا، أو: فبَاعَدْنا بينَهم بعدَ الجمع بينَهم في الموقِف،

أي: الزَّمُوا، وفيه ضِميرُ فاعِل، و ﴿ أَنتُدَ ﴾ توكيدٌ له، والكافُ والميمُ في مَوضِعِ جَرٌّ عندَ قوم، وعندَ آخرين: الكافُ للخِطابِ لا مَوضِعَ لها، كالكافِ في إياكم » (١).

قوله: (﴿ وَزَيْلْنَابَيْنَهُمْ ﴾: فقرَقنا بينهم)، الأساس: «المُزايِل: الْمَبايِن، وإني لا أُزايِلُك، وتَزايَلُوا وتَزيَّلُوا»، قال أبو البقاء: ﴿ ﴿ وَزَيِّلْنَا﴾: عينُ الكلمةِ واو، لأنه مِن: زالَ يَزُول، وإنها قُلِبَت ياءً لأنَّ وَزْنَه ﴿ فَيْعَلَ ﴾، أي: زَيْوًلْنا، مثل: بَيْطَرَ وبَيْقَر، وقيل: هو مِن: زِلْتُ الشيءَ أَزِيلُه، فعَيْنُه ياء، فيحتملُ أن يكون: فَعَلْنا وفَيْعَلْنا ( ).

وقلت: فالمُباينة: إما بحَسَبِ قَطْع الوُصَل، كقولِه سبحانه وتعالى: ﴿ يَوْمَ يَفِرُ ٱلْمَرَهُ مِن أَخِدِ \* وَأُمِدِ وَأَمِدِ وَأَمِدِ وَأَمِدِ وَأَمِدِ وَأَمِدِ وَأَمِدِ وَأَمِدِ وَأَمِدِ وَقَطَعنا أقرانَهُم والوُصَلَ التي كانت بينهم في الدُّنيا »، أو بحَسَبِ الأبدان (٣) بعدَ اجتماعِها، فهو المُرادُ مِن قوله: «فباعدنا بينهم بعدَ الجمع الدُّنيا »، فقولُه: «كقوله: ﴿ أَمَّنَ مَا كُنتُم تُثُم رَكُونَ \* مِن دُونِ ٱللّهِ ﴾ [غافو: ٣٧-٧٤] (٤) » يجوزُ أن بينهم »، فقولُه: «كقوله: ﴿ أَمِنَ مَا كُنتُم تُثَم رَكُونَ \* مِن دُونِ ٱللّهِ ﴾ [غافو: ٢٧-٤٧] (٤) » يجوزُ أن يُستشهد به للبُعْدِ بحَسَبِ الأبدان (٥) ، فمعنى ﴿ ضَلُواْ عَنّا ﴾ : غابوا عن عُيُونِنا، فلا نراهُم، وأن يُستشهد به لِتَبَرُّو شركائهم عنهم، فمعنى ﴿ ضَلُواْ عَنّا ﴾ : بَطَلَ عنا ما كنا نَحْتَلِقُ مِن الكذبِ وشفاعةِ الآلهة ، كما سيجيء بُعَيدَ هذا.

قوله: (والوُصَلَ التي كانت بينَهم): عطفٌ على: «أقرانهم»، أي: حِبالهم، على سبيلِ البيان(٦).

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي ألبقاء العكبري (٢: ٦٧٣).

<sup>(</sup>٢) المصدر السابق (٢: ٦٧٣).

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ح) هنا وفي الموضع الآتي بعد قليل، إلى: «الإيذان»، وَالْمُثبَتَ من (ط) و(ف).

<sup>(</sup>٤) في (ط) و(ح): ﴿ أَيِّنَ شُرَكَا ۚ وَكُمُ الَّذِينَ كُنتُمُ مَرْعُمُونَ ﴾، وهـو خطـأ وقـع في أصـل «الكشَّاف»، كها سيأتي التنبية إليه.

<sup>(</sup>٥) من قوله: «بعد اجتماعها» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٦) هذه الفقرة ـ مِن "قوله: والوصل" إلى هنا ـ قُدِّمَت في (ح) و(ف) قبل قوله: «قوله: ﴿فَرَيَلْنَابَيْهُمْ ﴾ ...»، ووردت هنا في (ط)، وهو الصوابُ المُناسِبُ لترتيب كلام الزنخشري في «الكشَّاف».

وتَبرُّوْ شُرَكائِهم منهم ومن عبادتهم، كقوله تعالى: ﴿أَيِّنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ \* مِن دُونِ اللَّهِ فَالْو قَالُواْ ضَالُواْ عَنَّا ﴾ (١) [غافر: ٧٣-٧٤]، وقُرِئ: «فزَايَلْنا بينَهم»، كقولك: صَاعَرَ خَدَّه وصَعَّرَه، وكَالَـمْتُه وكَلَّمتُه.

﴿مَاكُنُمُ إِيَّانَاتَعُ بُدُونَ ﴾ إنها كنتُم تعبدونَ الشياطين، حيثُ أَمَرُوكُم أَنْ تَتَخِذُوا لله أنداداً، فأطعتُموهُم.

[﴿ فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَنْفِلِينَ \* هُنَالِكَ بَبْلُوا كُلُّ نَفْسِ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَـنَهُمُ ٱلْحَقِّ وَضَلَّعَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ ٢٩-٣٠]

﴿إِن كُنّا ﴾ هي المُخفَّفةُ مِنَ الثقيلة، واللامُ هي الفارقةُ بينَها وبينَ النافية، وهُمُ الملائكةُ والمَسيحُ ومَنْ عَبَدُوهُ مِن دونِ الله مِن أُولِي العَقْل، وقيل: الأصنام؛ يُنطِقُها اللهُ عَزَّ وجَلَّ، فتُشافِهُهم بذلكَ مكانَ الشَّفاعةِ التي زَعَمُوها وعَلَّقُوا بها أطماعَهم.

﴿ هُنَالِكَ ﴾ في ذلكَ المقام، وفي ذلكَ الموقف، أو في ذلكَ الوقتِ ـ على استِعارةِ السمِ المكانِ للزمان ـ ﴿ تَبَلُواْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾: تَختَبِرُ وتَذُوق، ﴿ مَّاَ أَسْلَفَتْ ﴾ مِنَ العَمَل، فتعرفُ كيفَ هو؛ أقبيحٌ أم حَسَن، أنافِعٌ أم ضارٌ، أمقبولٌ أم مردود؟ كما يَختَبِرُ الرجلُ الشيءَ ويتَعرَّفُه لِيكتَنِهَ حالَه، ومنه قولُه تعالى: ﴿ يَوْمَ أَبُلَى السَّرَامِرُ ﴾ [الطارق: ٩].

قوله: (تَختَبِرُ وتَذُوقُ ... فتَتَعرَّف (٢)): فالابتِلاءُ على هذا مجازٌ عن المعرفة، ولهذا جاءَ بالفاءِ في «فتَتَعرَّف»، وشَبَّهَهُ بقوله: «كما يَختَبِرُ الرجلُ الشيءَ ويَتَعرَّفُه، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبُلَى ٱلسَّرَآبِرُ﴾ [الطارق: ٩]»، أي: تُكشَفُ وتظهر.

<sup>(</sup>١) في الأصل: ﴿ أَين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون قالوا ضلوا عنا ﴾، وفيها تلفيق بين آيتين، فقوله: ﴿ أَينَ شُرَكًا وَكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزَّعُمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٢]، ليس فيه: ﴿ قَالُواْضَ لُواْعَنَّا ﴾، وإنها هو في الآية المُشبّة من سورة غافر.

ر ٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «فتعرف».

وعن عاصم: «نَبلُو كُلَّ نَفْس»، بالنُّونِ ونَصْبِ «كُلّ»؛ أي: نَختَبِرُها باختبارِ ما أسلَفَتْ مِنَ العمل، فنَعرِفُ حالهَا بمعرفةِ حالِ عَمَلِها؛ إنْ كانَ حَسَناً فهي سعيدة، وإنْ كانَ سَيّئاً فهي شقية. والمعنى: نَفعلُ بها فِعلَ الخابر، كقوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيْكُمُ لَكُانَ سَيّئاً فهي شقية. والمعنى: نَفعلُ بها فِعلَ الخابر، كقوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيْكُمُ لَكُمْ الْخَسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود: ٧، الملك: ٢]، ويجوزُ أن يُراد: نُصِيبُ بالبلاءِ \_ وهو العذابُ \_ كُلَّ نفسٍ عاصية، بسَبَبِ ما أسلَفَت مِنَ الشَّرِ.

وقُرِئ: «تَتْلُو»، أي: تَتَبَعُ ما أسلَفَت، لأنَّ عَمَلَه هو الذي يهديه إلى طريقِ الجنَّةِ أو إلى طريقِ الجنَّةِ أو إلى طريقِ النار، أو تقرأُ في صَحيفتِها ما قَدَّمَتْ مِن خيرِ أو شَــرّ.

﴿مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِ ﴾: ربِّهم الصادِقِ رُبُوبيَّتُه، لأنهم كانوا يَتَولُّونَ ما ليسَ لِرُبُوبيَّتِهِ حقيقة، أو الذي يَتَولَّى حسابَهم وثوابَهم، العَدْلِ الذي لا يَظلِمُ أحداً، وقُرِئ: «الحقّ» بالفتح؛ على تأكيدِ قوله: ﴿رُدُوا إِلَى ٱللهِ ﴾ [الأنعام: ٢٦]، كقولك: هذا عبدُ الله الحقّ لا الباطل، أو علىٰ المدح؛ كقولك: الحمدُ لله أهْلَ الحمد.

قوله: (وعن عاصم: «نَبلُو»): وهيَ شاذَّة، وإن أُسنِدَ إليه، وقرأ حمزةُ والكِسائي: «تَتلُو كُلُّ نفس»، بتاءين، والباقون: بالتاءِ والباءِ بعدها.

قوله: (أي: نَختَبِرُها باختبارِ ما أسلفت) إلىٰ آخِرِه: يُعلَمُ مِن تقريره: أنَّ قولَه: ﴿مَّآ أَسُلَفَتُ ﴾ بَدَلٌ مِن قولِه: ﴿ كُلُّ نَفْسِ ﴾، لأنَّ المراد: يَبلُو كُلُّ نفس عَمَلَه، فيَنظُر: إن كانَ عَمَلُه خيراً فهو سعيد، وإن كان شراً فهو شقي (١)، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُوا ٱلطَّلَعُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا ﴾ [الزمر: ١٧].

قوله: (﴿ مُولَىٰهُمُ ٱلْحَقِ ﴾ ربِّهم الصادِقِ رُبُوبِيَّتُهُ): اعلم أنَّ «المولى» لفظٌ مُشتَرَكٌ في معنىٰ السَّيِّدِ والمالِك، وفي معنىٰ مُتولِّي الأمور، فإن كانَ الأول: فالمُناسِبُ أن يُفسَّرَ ﴿ ٱلْحَقِّ ﴾ بالصادقِ رُبُوبِيَّتُه، لأنَّ الكلامَ تعريضُ بالمشركين، يدلُّ عليه عطفُ قوله: ﴿ وَضَلَ عَنْهُم مَا كَانُوا ا

<sup>(</sup>١) في (ف): "فهو سعيد، وإلا فشقي"، والمُثبَت من (ط) و(ح)، والمعنى واحد.

﴿ وَضَلَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾: وضاعَ عنهم ما كانوا يَدَّعُونَ أنهم شُركاءُ الله، أو بَطَلَ عنهم ما كانوا يَختَلِقُونَ مِنَ الكذبِ وشفاعةِ الآلهة.

[﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَكَر وَمَن يُعْرِجُ ٱلْحَقَّ مِنَ الْمَيْتِ وَيُحْرِجُ ٱلْمَيْتِ وَيُحْرِجُ ٱلْمَيْتِ مِنَ ٱلْحَقِ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْنَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلا نَقَوْنَ \* فَلَالِكُمُ ٱللَّهُ الْمَيْتِ وَيُحْرُجُ ٱلْمَا عَمْدَ ٱلْحَقِ إِلَّا ٱلطَّلَالُ فَأَنَّ تُصْرَفُونَ \* كَذَلِكَ حَقَّتُ كَلِمَتُ رَبِكَ عَلَى ٱلَّذِينَ وَيُحُونُ اللَّهُ مُن لَا يُومِنُونَ \* ٣١ - ٣٣]

﴿ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ أي: يَرزُقُكم منهما جميعاً، لم يَقتَصِرْ برِزقِكم على جِهةٍ واحدة؛ لِيُفيضَ عليكم نِعمتَه ويُوسِّعَ رحمتَه.

يَمْتَرُونَ ﴾، ولهذا عَرَّفَ «الحقّ» (١) باللام، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنهم كانوا يَتَولُّونَ ما ليسَ لِرُبُوبِيَّتِهِ حقيقة»، أي: يَتَّخِذُونَ مالِكاً لأنفُسِهم بالباطل. وإن كان الثاني: فاللائقُ أن يُؤوَّلَ ﴿الْحَقِّ ﴾ بالعَدْل، لأنَّ مَن يَتَولَّىٰ أمرَ الغير ينبغي أن يكونَ عادلاً، وهو المُرادُ مِن قولِه: «العَدْل الذي لا يظلم».

اعلم أنَّ قولَه: ﴿ هُنَالِكَ تَبَلُوا كُلُّ نَفْسِ مَّآ أَسْلَفَتْ وَرُدُّوَ اللَّهِ مَوْلَـنَهُمُ ٱلْحَقِّ ﴾ كالاعتراضِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، لأنَّ الضَّميرَ في ﴿عَنْهُم ﴾ راجعٌ إلى قوله: ﴿لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ﴾.

قوله: (لم يَقتَصِرُ برِزقِكُم على جِهةٍ واحدة): يعني: إنها ذكرَ الجِهَتَينِ لِيدُلَّ به على التَّوْسِعةِ والشُّمُول. الانتصاف: «هذه الآيةُ رادَّةٌ على المُعتَزلةِ أنَّ مِنَ الأرزاقِ ما لم يَرزُقُهُ الله، بل يَرزُقُه العبدُ نفسه، وهو الحرام»(٢).

وقلت: يُقوِّي هذا عطفُ قولِه: ﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَدُ وَمَن يُغْرِجُ ٱلْحَيَّ مِن ٱلْمَيِّتِ
وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمَّى﴾، وجوابُهم: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ﴾، إذ المعنى: مَنِ الذي له
الرِّزقُ الواسِع، والمُلكُ الشامِل، والتَّصَرُّفُ العجيب، والتدبيرُ الأنيق؟ فينبغي أن لا يُحَصَّصَ
شيءٌ مِن ذلك.

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «الخبر»، ولا يستقيم، والظاهرُ أنه مُحرَّفٌ عن «الحق»، واللهُ تعالى أعلم.

<sup>(</sup>٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٣٦) بحاشية «الكشَّاف».

﴿أُمَّنَ يَمْلِكُ ٱلسَّمَّعَ وَٱلْأَبْصَدَرَ ﴾: مَنْ يَستَطيعُ خَلْقَهما وتَسْويتَهما على الحدِّ الذي سُوِيا عليه مِنَ الفِطرةِ العجيبة، أو: مَنْ يَحميهما ويُحصِّنُهما مِنَ الآفاتِ مَعَ كثرتِها في اللَّدِ الطِّوال، وهما لطيفانِ يُؤذيهما أدنى شيء، بكلاءتِهِ وحِفظِه، ﴿وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ﴾: اللَّدَدِ الطِّوال، وهما لطيفانِ يُؤذيهما أدنى شيء، بكلاءتِهِ وحِفظِه، ﴿وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ﴾: أفلا تَقُونَ ومَنْ يلي تدبيرَ أمْرِ العالم كُلِّه، جاءَ بالعُمُومِ بعدَ الخصوص، ﴿أَفَلا نَتَقُونَ ﴾: أفلا تَقُونَ أنفُسكُم، ولا تحذرونَ عليها عِقابَه فيها أنتُم بصَدَدِهِ مِنَ الضَّلال.

﴿ فَلَالِكُو ﴾ إشارةٌ إلى مَنْ هذهِ قُدرتُه وأفعالُه، ﴿ رَبُكُو الثّابِتُ رُبُوبِيَّتُه ثباتاً لا رَيْبَ فيه لِـمَنْ حَقَّقَ النَّظَر، ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلال ﴾ يعني: أنَّ الحقَّ والضَّلال لا رَيْبَ فيه لِـمَنْ حَقَّقَ النَّظَر، ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلال ، ﴿ فَأَنَّ تُصَرَفُونَ ﴾ عن الحقِّ إلىٰ لا واسِطة بينها، فمَنْ تَخَطَّىٰ الحقَّ وقعَ في الضَّلال، ﴿ فَأَنَى تُصَرَفُونَ ﴾ عن الحقِّ إلىٰ الضَّلال، وعن التوحيدِ إلىٰ الشَّرْك، وعن السَّعادةِ إلىٰ الشَّقاء.

قوله: (أو: مَنْ يَحْميهما): عطفٌ على «مَن يَستَطيعُ خَلْقَهما»، فَسَّرَ ﴿يَمْلِكُ ﴾ تارةً بالاستِطاعةِ مجازاً، كما فَسَرَ أبو حنيفة رضي الله عنه ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طُولًا ﴾ [النساء: ٢٥]: بمَنْ لم يَملِكُ طَوْلَ الحُرَّة (١)، وأخرى بـ «يَحْميهما ويُحصِّنُهما»، لأنَّ في المُلكِ معنى التَّسَلُّطِ والغَلَبة. والأولُ أوفق؛ ليَضُمَّ الحالقيَّة مع الرازقيَّة، كقوله تعالى: ﴿ هَلَ مِنْ خَلِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرُدُوكُكُم مِنَ السَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر: ٣].

قوله: ﴿ فَلَالِكُمُ ﴾ إشارةٌ إلى مَنْ هذهِ قُدرتُه): فهو مِن بابِ الإعلامِ بأنَّ ما قبلَ اسمِ الإِشارةِ جَديرٌ بها بعده؛ لِمَا عَدَدتَ مِن صِفات.

قوله: (يعني: أنَّ الحقَّ والضلالَ لا واسِطةَ بينها): يُريدُ أنَّ الاستِفهامَ في قوله: ﴿مَاذَا ﴾ للإنكار، يعني: بعدَ هذا البيانِ الشافي وإظهارِ الحقّ، ما هذا التَّواني والتقاعُد؟! وليسَ ذلكَ إلا الرُّكوبَ علىٰ مَتْنِ الباطلِ ومُتابعةَ الزَّيْغ والهوىٰ، وقولُه تعالىٰ: ﴿فَأَنَّى تُصَرَفُونَ ﴾ تنبيهٌ علىٰ هذا التوبيخ.

<sup>(</sup>١) والطُّولُ كنايةٌ عما يُصرَفُ مِنَ المَهْر والنفقة، كما في «المفردات» للراغب، مادة (طول).

ولمَّا كانَ ﴿ تُصَرَفُونَ ﴾ مُطلَقاً يحتملُ العُمُوم قَدَّر: «عن الحقِّ إلى الضَّلال، وعن التوحيدِ إلى الشَّدِك، وعن السَّعادةِ إلى الشقاوة»، ثم فَرَّعَ على هذا الإصرارِ قولَه: ﴿ كَذَلِكَ حَقَّتُ كِلِمَتُ رَبِكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوا ﴾، أي: حَقَّتْ عليهم كلمةُ العذاب، فوضَعَ ﴿ ٱلَّذِينَ فَسَقُوا ﴾ مُوضِعَ الضَّمير للعِلِّيَة (١)، والدليلُ على الإصرار تَرتُّبُ الفِسقِ على عَدَم الإيهان (٢)، ثم عاد الله ذمِّ المَّتِهم وتقبيح عِبادتِها منهم بقولِه: ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآبِكُمُ ﴾. هذا تقريرُ الوَجْهِ الأخير، وهو أوفقُ لتأليفِ النَّظْم.

وأما حَلُّ تركيبه: فإنه بَنَىٰ التشبية بقوله: ﴿ كَذَلِكَ حَقَّتَ كَلِمَتُ رَبِّكِ ﴾، تارةً على قولِهِ تعالىٰ: ﴿ فَمَاذَا بَعَدَالُحَقِّ إِلَّا ٱلصَّلَالُ ﴾، وأخرىٰ على قولِه: ﴿ فَأَنَى تُصَرّفُونَ ﴾، ثم فَرَّعَ تفسيرَ «الكلمةِ» على الأول: بالعِلم، وعلى الثاني: بالحكم، وجعلَ علىٰ هذين التفريعَين ﴿ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ بَدَلاً مِنَ «الكلمة».

وخَصَّ تفسيرَ «الكلمة» بالعِدَةِ بالعذاب، على التشبيه الثاني (٣)، وجعلَ ﴿أَنَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ تعليلاً للعِدَة؛ لأنَّ الحكمَ بعَدَم الإيهانِ لا يَصلُحُ أن يكونَ تفسيراً للعِدَة، المعنى: كما ثبتَ صَرْفُهُم عن صَرْفُهُم عن الحقِّ كذلكَ ثبتَ الوَعْدُ لهم بالعذاب، ويجوزُ أيضاً: وكما ثبتَ صَرْفُهُم عن الحقِّ كذلكَ ثبتَ القولُ عليهم بالجِذْلان.

فإن قُلت: من أين فُسِّرَتِ «الكلمة» بالعِلم تارةً، والحكم أخرىٰ؟ قلت: لمَّا قال: «حَقَّ عليهم انتِفاءُ الإيمان»، وعَطَفَ عليه قولَه: «وعَلِمَ اللهُ منهم ذلك»؛ على سبيلِ التفسير، عُلِمَ أَنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ مُعبَّرٌ به عن العِلم الأزلي، ولا قولَ ثمَّة.

<sup>(</sup>١) أي: ليدلُّ علىٰ أنَّ الفِسقَ هو عِلَّـةُ استِحقاقِهم كلمةَ الله.

<sup>(</sup>٢) قد يُتوهّمُ مِن ظاهِرِ قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ حَقَّتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُواۤ أَنَّهُمُ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾: ترتُّبُ عدم الإيان على الفسق، فلِمَ قال: «ترتُّبُ الفِسْقِ على عَدَم الإيان»؟ والجواب: أنَّ الزخشريَّ فَسَرَ قولَه تعالى: ﴿ أَنَهُمُ لا يُؤْمِنُونَ ﴾: أنه «بَدَلٌ مِنَ «الكلمة»، أي: حَقَّ عليهم انتِفاءُ الإيان ...، أو تعليل، أي: حَقَّ عليهم العذابُ لأنهم لا يؤمنون»، وعلى الوجهين يكونُ وَصْفُهم بالفِسقِ مُرتَّباً على عَدَمِ إيانهم، والله أعلم.

<sup>(</sup>٣) وهو المبنيُّ على قوله: ﴿ فَأَنَّىٰ تُصَّرَفُونَ ﴾.

﴿ كَنَالِكَ ﴾ مِثْلَ ذلكِ الحقِّ ﴿ حَقَّتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ ، أي: كها حَقَّ وثبتَ أنَّ الحقَّ بعدَه الضَّلال ، أو كها حَقَّ أنهم مَصرُوفُونَ عن الحق ، فكذلكَ حَقَّتْ كَلِمةُ ربك ﴿ عَلَى الضَّلال ، أو كها حَقَّ أنهم مَصرُوفُونَ عن الحق ، فكذلكَ حَقَّتْ كَلِمةُ ربك ﴿ عَلَى النَّبِينَ فَسَقُوا ﴾ أي: تَمَرَّدُوا في كُفرِهِم ، وخَرَجُوا إلىٰ الحدِّ الأقصىٰ فيه ، و﴿أَنَّهُمُ لا يُؤمِنُونَ ﴾ بَدَلٌ مِنَ «الكلمة» ، أي: حَقَّ عليهمُ انتِفاءُ الإيهان ، وعَلِمَ اللهُ منهم ذلك ، أو يُؤمِنُونَ ﴾ بَدَلٌ مِنَ «الكلمة» : حَقَّ عليهم كلمةُ الله أنهم مِن أهلِ الخِذلان ، وأنَّ إيهانهم غيرُ كائِن ، أو أرادَ بـ «الكلمة» : العِدةَ بالعذاب ، و ﴿ أَنَهُمُ لا يُؤمِنُون .

[﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآيِكُمْ مَن يَبْدَؤُا ٱلْخَلْق ثُمَّ يُعِيدُهُ، قُلِ ٱللّهُ يَخْبَدَؤُا ٱلْخَلْق ثُمَّ يُعِيدُهُ، فَأَنَ اللّهُ يَخْبُدُوا ٱلْخَلْق ثُمَّ يُعِيدُهُ، فَأَلَ اللّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِى إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُ الْحَقِّ أَكُونَ \* قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآيِكُم مَن يَهْدِى إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُ اللّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِى إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُ أَكُونَ \* قُلُ هَلْ مِلْ مِن شُركاً يَكُو مَن يَهْدِى إِلَى ٱلْحَقِّ أَكُونُ اللّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِى إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُ أَلَى اللّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِى إِلَى ٱلْحَقّ أَحَقُ الْحَقّ الْحَقّ الْحَقّ اللّهُ يَعْمَلُونَ ﴾ ٣٤-٣٥]

نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتَ عَلَيْمٍ مَ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يونس: ٩٦]، قال في تفسيره بناءً على مَذهَبِه: «تلكَ كتابةُ معلوم لا كتابةُ مُقَدَّر» (١). وليَّا قال: حَقَّ عليهم كلمةُ الله، عُلِمَ أَنَّ هناكَ قولاً قيلَ في حَقِّهم وحُكِمَ (٢) عليهم: أنهم مِن أهلِ الخِذْلان، فإذنْ لا بُدَّ أن لا يُؤمِنُوا، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ لَقَدْحَقَ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰ آكَثُمِ مِ فَهُمْ لَا يُؤمِنُونَ ﴾ [يس: ٧]، ومنه سُمِّي المسيحُ بـ «كلمة الله»، لأنه عليه السلام وُجِدَ بكلمة «كُنْ». وكِلا المَعنَين مُتقاربان.

وأما المعنى الثالث<sup>(٣)</sup>: فمأخوذٌ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِدُ مَن فِ ٱلنَّادِ ﴾ [الزمر: ١٩]. والله أعلم.

قوله: (كيفَ قيلَ لهم: ﴿ هَلْ مِن شُرَكَا آبِكُمْ ﴾؟): توجيهُ السُّؤال: أنَّ قولَه: ﴿ هَلْ مِن شُرَكَا آبِكُمُ مَن يَبْدَوُّا ٱلْخَلْقَ ﴾ الآية، كيفَ يَنتَهِضُ حُجَّةً عليهم، وأنهم مُنكِرُونَ للإعادة، لأنَّ لهم أن

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «وحُكِيَ»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو الصواب.

<sup>(</sup>٣) يُريدُ بالمَعنَيين: تفسيرَ «الكلمة» بالعلم أو بالحكم، أما المعنى الثالث: فالمُرادُ به تفسيرُ ها بعِدَةِ العذاب.

وهُم غيرُ مُعتَرِفينَ بالإعادة؟ قلتُ: قد وُضِعَتْ إعادةُ الخلق - لِظُهُورِ بُرْهانِها - مَوضِعَ ما إِنْ دَفَعَه دافِعٌ كان مُكابِراً، راداً للظاهِرِ البَيِّنِ الذي لا مَدخَلَ للشَّبْهةِ فيه، دلالةً على أنهم في إنكارِهِم لها مُنكِرُونَ أمراً مُسلَّماً مُعتَرَفاً بصِحَّتِهِ عندَ العُقَلاء، وقال لِنبيِّهِ ﷺ: ﴿ قُلِ اللهَ يَكُوبُ عَنه الْعَقَلاء، عَنه الْعَقَلاء، عني: أنه لا يَدعُهُم لَجَاجُهم ومُكابَرتُهم أَن يَنطِقُوا بكلمةِ الحق، فكلِّم عنهم.

يُقَال: هَدَاهُ لَلَحَقِّ وإلى الحق، فجَمَعَ بينَ اللَّغتَين، ويُقال: هَدَىٰ بنفسِه؛ بمعنیٰ: اهتدیٰ، كَمَا يُقال: شَرَیٰ؛ بمعنیٰ: اشتریٰ. ومنه قوله: ﴿أَمَنَ لَآيَمِدِّى ﴾. وقُرِئ: ﴿لَآيَمِدِّى ﴾ .....

يقولوا: ما ثبتَ عندنا أنَّ الإعادةَ كائنة، فكيفَ نُقِرُّ بإلهيَّةِ مَنِ ادَّعَيتَ إلهيَّته بهذه الدعوىٰ؟! نعم، لو أتىٰ بالاستِدلالِ بالخالقيَّةِ والرازقيَّةِ دونَ الإماتةِ والإحياء - كما في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ أَللَّهُ اللَّهِ عَلَىٰ خَلَقَكُمُ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُعْيِتُكُمْ مُّنَ يَفْعَلُ مِن ذَلِكُم مِّن اللَّهِ عَلَىٰ مِن شُرَكَا يَكُمْ مَّن يَفْعَلُ مِن ذَلِكُم مِّن شَرَكا يَكُمْ مَّن يَفْعَلُ مِن ذَلِكُم مِّن شَرَعَ ﴾ [الروم: ٤٠] لاستقام لإثبات الدعوىٰ.

وأجاب: أنَّ في وَضْع هذهِ الآيةِ مكانَ تلكَ الآيةِ نَظَراً دقيقاً، وهو الإشارةُ إلىٰ أنَّ الإعادةَ أمرٌ مكشوفٌ ظاهر، بَلَغَ في الظُّهورِ والجلاءِ بحيثُ يَصِحُّ أن تُثبَتَ به دعوىٰ أخرىٰ، ففيه صَنْعةُ الإدماج (١)، كقولِ ابن نباتة:

فلا بُدَّ لي مِن جَهْلةٍ في وِصَالِهِ فَمَنْ لي بخِلِّ أُودِعُ الحِلْمَ عِندَهُ (٢)

ضَمَّنَ الغَزَلَ الفَخْرَ بكَوْنِهِ حَليهًا، والفَخْرَ شِكايةَ الإخوان.

ثم الدليلُ على ظُهُورِ الدليل: أمرُهُ تعالىٰ لنَبيّه ﷺ بقولِه: ﴿قُلِ اللّهُ يَكَبَدَوُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [يونس: ٣٤]: أمَرَهُ بأن يُجيبَ عنه كما يُجابُ عن الأمرِ المُسلَّمِ ثُبوتُه، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ آكَبُرُ شَهَدَةً ثُولَاللّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، لكنَّ الذي يَمنَعُهُم المُكابَرةُ واللّجَاجِ.

قوله: (وقُرِئَ: ﴿لَا يَهِدِّيٓ ﴾): ابنُ كثير ووَرْشٌ وابنُ عامر: «أمَّنْ لا يَـهَدِّي»، بفَتح الياءِ

<sup>(</sup>١) تقدَّم تعريفُ الإدماج عند تفسير الآية (١١٧) من سورة التوبة ص٣٨١ تعليقاً.

<sup>(</sup>٢) انظر: «يتيمة الدهر» للثعالبي (٢: ٣٨٢).

بفتح الهاءِ وكَسْرِها وتشديدِ الدال، والأصل: يهتدي، فأُدغِم، وفُتِحَتِ الهاءُ بحركة التاء، أو كُسِرَت لالتِقاءِ السَّاكِنَين، وقد كُسِرَتِ الياءُ لاتباعِ ما بعدَها، وقُرِئ: «إلا أن يَهْدي»؛ مِن: هَدَاه، وهَدَّاه: للمبالغة، ومنه قولهُم: تَهدَّىٰ، ومعناه: أنَّ اللهَ وحدَه هو الذي يهدي للحق، بها رَكَّبَ في المُكلَّفينَ مِنَ العُقول، وأعطاهُم مِنَ التمكينِ للنَّظَرِ في اللَّدي يهدي للحق، بها رَكَّبَ في المُكلَّفينَ مِنَ العُقول، وأعطاهُم مِنَ التمكينِ للنَّظَرِ في الأدلةِ التي نَصَبَها لهم، وبها لطف بهم، ووققَهم، وأهمَهم، وأخطرَ ببالهِم، ووققَهم على الشَّرائِع، فهل مِن شُرَكائِكُمُ الذينَ جَعَلتُم أنداداً لله أحدٌ مِن أشرَفِهم، كالملائكةِ والمسيحِ وعُزير، يهدي إلى الحقِّ مِثلَ هِدايةِ الله.

والهاءِ وتشديدِ الدال، وقالونُ وأبو عَمْرو كذلكَ إلا أنها يُخفيانِ حركةَ الهاء، وأبو بكر: يَكسِـرُ الياءَ والهاء (١)، وحَفصٌ: بفَتح الياءِ وإسكانِ الهاءِ وتخفيفِ الدال(٢).

قوله: (بها رَكَّبَ في المُكلَّفينَ مِنَ العُقول، وأعطاهم مِنَ التمكين): قيل: هذا بناءً علىٰ مَذهَبِه، لأنَّ عندَ أهلِ السُّنَّة: أنه هو الهادي؛ بأن يخلقَ فيهم الهداية.

<sup>(</sup>١) قوله: «وأبو بكر يكسـرُ الياء والهاء»، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) انظر: «التيسير» ص١٢٧، و«حجة القراءات» ص٣٣٢. أما قراءة أبنِ كثير ووَرْشٍ وابنِ عامر «يَهَدِّي»: فأصلُه «يهتدي»، والعربُ تُدغِمُ تاءَ الافتِعال في مِثلِه ومُقارِبِه \_ أي: يُدغِمونَ التاءَ في تاءٍ مثلِها أو في حَرْفٍ يُقاربُها \_ إدغاماً غيرَ لازم، فإذا قَصَدُوا إلى الإدغامِ أسكَنُوا التاء، وقَلَبُوها دالاً، فاجتَمَعَ ساكِنان؛ الهاءُ والدَّال، ففَتَحُوا الهاءَ لالتِقاءِ السَّاكِنين، وإنها حَرَّكُوا الهاءَ بالفَتْح لأنها حركةُ الحرفِ الذي أُسكِنَ الإدغام.

وقراءةُ أبي عَمْرٍو وقالونَ كذلك، إلا أنه نُظِرَ في حركةِ الهاءِ إلىٰ الأصل\_وهو الإسكان\_، وإلىٰ العارض\_ وهو الفَتْح\_، فسُلِكَ فيها أمرٌ بينهما، فأُخفِيَت الحركة، وهو غيرُ الإسكان.

وأما قراءةً حَفْص ﴿يَهِدَى ﴾: فوشُلُ الأُولَىٰ، إلا أنه كُسِرَتِ الهاءُ لالتِقاءِ السَّاكِنَين، دونَ مُراعاةِ حركةِ الحرفِ الذي أُسِكنَ للإدغام. وقراءةً أبي بكر «يِـهِدِّي»: كذلك، وكُسِـرَتِ الياءُ أيضاً لإتباعِ الهاء، لِــمَا في الهاء من الخفاء. انظر: «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٩٩-٠٠١) رقم (٦١).

ثم قال: ﴿أَفَسَنَ يَهْدِى إِلَى ٱلْحَقِ ﴾ هذه الهِداية ﴿أَحَقُ ﴾ بالاتباع، أم الذي ﴿لَا يَهِدِى ﴾ أي: لا يَهتَدي بنفسِه، أو لا يَهدِي غيرَه، ﴿إِلَّا أَن ﴾ يَهدِيهُ الله. وقيل: معناه: أمَّنْ لا يَهتَدي مِنَ الأُوثَانِ إلى مكانٍ فيَتقِلُ إليه، ﴿إِلَّا أَن يُهْدَىٰ ﴾ إلا أن يُنقَل، أو: لا يَهتَدي ولا يَصِحُّ منه الاهتِداء، إلا أن يَنقُله اللهُ مِن حالِه إلى أن يجعلَه حيواناً مُكلَّفاً، فيَهدِيَه.

﴿ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَعَكُّمُونَ ﴾ بالباطل، حيثُ تَزعُمُونَ أنهم أندادٌ لله.

[ ﴿ وَمَا يَنَّبِعُ أَكُثُرُهُمْ إِلَّا ظَنَّا إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْعًا إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ ٢٦]

﴿ وَمَا يَنَبِعُ أَكْثُرُهُمْ ﴾ في إقرارِهِم بالله، ﴿ إِلَّاظَنَّا ﴾ لأنه قـولٌ غيرُ مُستَنِدٍ إلى بُرْهانِ عندَهـم، ﴿ إِنَّ ٱلظَّنَّ ﴾ في معرفـة الله ﴿ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ وهو العِلمُ ﴿ شَيْئًا ﴾.

وقيل: وما يَتَّبِعُ أكثرُهُم في قولهِم للأصنام: إنها آلهة، وإنها شُفَعاءُ عندَ الله إلا الظَّنّ، والمُرادُ بالأكثر: الجميع، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ ﴾ وَعيدٌ على ما يَفعَلونَ مِنَ اتِّباعِ الظَّنِّ وتقليدِ الآباء، وقُرِئ: «تَفعَلُونَ» بالتاء.

وقلت: الهدايةُ هاهنا: هي بعثةُ الرُّسُل، وإنزالُ الكُتُب، ومَنْحُ العُقول، وتوفيقُ طريقِ النَّظَرِ والاستِدلال، لا مُجرَّدُ العَقْل؛ لأنَّ مُجرَّدَ العقلِ يُعارِضُه الوَهْمُ والظَّن، قال القاضي: «يَهْدي للحَقِّ بنَصْبِ الحججِ وإرسالِ الرَّسُلِ والتوفيقِ للنَّظَرِ والتَّدَبُّر»(١).

قوله: (أُمَّنْ لا يَهتَدي مِنَ الأوثانِ إلى مكانِ فيَنتَقِلُ إليه)، الجوهري: «الهِداء: مَصدَرُ قَولِك: هَدَيتُ المرأةَ إلىٰ زَوْجِها، وقد هُدِيَتْ إليه»(٢).

قوله: (﴿ فَمَا لَكُورَكَيْفَ تَعَكُّمُونَ ﴾ بالباطل): قال الزَّجَّاج: «ما لكم»: كلامٌ تامّ، أي: أيُّ شيءٍ لكم في عبادةِ الأوثان، ثم قيلَ لهم: ﴿ كَيْفَ تَعَكُّمُونَ ﴾ ، أي: على أيِّ حالٍ تحكمون، و ﴿ كَيْفَ تَعَكُّمُونَ ﴾ ، أي: على أيِّ حالٍ تحكمون، و ﴿ كَيْفَ ﴾ نصبٌ بـ ﴿ تَعَكُمُونَ ﴾ ، أي:

قوله: (والمرادُ بالأكثر: الجميع): يعني: أنَّ جميعَهم مُتابِعُونَ الظَّنَّ في القولِ بأنَّ الأصنامَ

<sup>(</sup>١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣) ١٩٧).

<sup>(</sup>٢) من قوله آخرَ الفِقرة السابقة: «قال القاضي» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٠).

﴿ وَمَا كَانَ هَذَا ٱلْقُرُءَانُ ﴾ افتراءً ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَكِنَ ﴾ كانَ ﴿ تَصَّدِيقَ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ ، وهو ما تَقَدَّمَه مِنَ الكُتُب المُنزَلة ،

آلهةٌ وشُفَعاء. قال صاحبُ «الفرائد»: «يُمكِنُ أن يُقال: لمَّا كانَ عاقبةُ بعضِهم الإيهانَ باتباع العِلم، ذَكرَ الأكثر». وقلت: هذا مجازٌ باعتبارِ ما يَؤُول، وهو بعيد، بل يُمكِنُ أن يُقال (١): إنَّ في الطلاقِ «الأكثر» فائدة، وهي ما يُشعِرُ به أنَّ القائلينَ كانوا مُتفاوِتينَ في جَحْدِ الحق، فمنهم مَن علمَ ولكنْ عَانَدَ وكابر، وأكثَرُهُمُ اتَّبَعُوا الظَّنّ، ويُؤيِّدُه ما سبقَ مِن قولِه: «إنه لا يَدَعُهُم لَجَاجُهُم ومُكابَرتُهم أن يَنطِقُوا بكلمةِ الحق».

وأما إطلاقُ الأكثر على الجميع، فهو كاستِعمالِ القليلِ للعَدَم، كما في قول الشاعر: قليلُ التَّـشُكِّي للمُصيباتِ حافِظٌ مِنَ اليَوْم أعقابَ الأحاديثِ في غَدِ<sup>(٢)</sup>

المرزوقي: «نفىٰ أنواعَ التشكِّي كُلَّها عنه، وعلىٰ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿فَقَلِيلَا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]»(٣)، وحَمْلُ النَّقيضِ علىٰ النَّقيضِ حَسَن، وطريقتُه مسلوكة.

قوله: (﴿ وَلَكِن ﴾ كَانَ ﴿ تَصَّدِيقَ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾، وهو ما تَقَدَّمَه مِنَ الكُتُبِ المُنزَلة): إشارةٌ

<sup>(</sup>١) من قوله: «لــَّا كان عاقبة بعضهم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) انظر: «الحماسة» لأبي تمام ص١٤٦، ونَسَبَه لِدُرَيدِ بنِ الصَّمَّة.

وقال المرزوقي في «شرحه» (٢: ٥٨٠): «المعنى: أنه لا يَتَـاَلَّـمُ للنَّواثِبِ تَنزِلُ بساحتِه، والمصائبِ تَتَجدَّدُ عليه في ذَوِيهِ وعَشيرتِه، وأنه يَحفَظُ مِن يَومِهِ ما يَتَعقَّبُ أفعالَه مِن أحاديثِ الناسِ في غَدِه، فهو نقيُّ الأفعالِ مِنَ العُيوب، طيِّبُ الأخبار في أفواه الناس، صَبورٌ علىٰ العزاء».

<sup>(</sup>٣) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٢: ٥٨٠).

لأنه مُعجِزٌ دونَها، فهو عِيارٌ عليها، وشاهِدٌ لِصِحَّتِها، كقوله: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيهِ وَقَصيلُ الكِتابِ»؛ على: يَدَيهِ وَقَصيلُ الكِتابِ»؛ على: ولكنْ هو تصديقُ وتفصيل. ومعنىٰ «وما كانَ أنْ يُفترىٰ»: وما صَحَّ وما استقام، وكانَ عُالاً أنْ يكونَ مِثلُه في عُلُوِّ أمرِهِ وإعجازِه مُفتَرىٰ.

﴿ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِنَابِ ﴾: وتبيينَ ما كُتِبَ وفُرِضَ مِنَ الأحكامِ والشَّرائِع، مِن قوله: ﴿ كِنَابَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمُ ﴾ [النساء: ٢٤].

فإن قلتَ: بِمَ اتَّصَلَ قولُه: ﴿لَارَيَّبَ فِيهِ مِن رَّبِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾؟ قلتُ: هو داخِلٌ في حَيِّزِ الاستِدراك، كأنه قال: ولكنْ كانَ تصديقاً وتفصيلاً مُنتَفياً عنه الرَّيْب كائِناً مِن ربِّ العالمين، ويجوزُ أن يُراد: ولكن كان تصديقاً من رب العالمين، وتفصيلاً منه، ........

إلىٰ المُبالَغةِ في انتِفاءِ الافتِراءِ عنه، يعني: كيفَ يكون كذباً، وهو مما يَثبُتُ به الصِّدقُ والحق، إذ لولاهُ لَـمَـا ظهرت لكم حَقِيَّةُ الكُتُبِ المُنزَلةِ مِن قبل، فها كانَ كذلكَ كيفَ يُقالُ: إنه مُفترىٰ؟!

قوله: (فهو عِيارٌ عليها)، المغرب: «العِيار: المِعيارُ الذي يُقاسُ به غيرُه ويُسَوَّىٰ، وعِيارُ الذَّراهِم والدَّنانير: ما جُعِلَ فيها مِنَ الفِضَّةِ الخالِصةِ أو الذَّهَبِ الخالِص»(١).

<sup>(</sup>١) هذه الفقرة من «قوله: فهو عيار عليها» إلى هنا لم ترد في (ط)، وقُدِّمَت في (ح) و(ف) قبل «قوله: ولكن كان تصديق...»، وأخَّرتُها إلى هذا الموضع، ليُناسِبَ ترتيبُ الكلام هنا ترتيبَه في «الكشَّاف».

<sup>(</sup>٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٥).

لا ريبَ فيه، فيكونُ ﴿مِن رَّبِ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ مُتعلِّقاً بـ ﴿ تَصَدِيقَ ﴾ و «تفصيلَ »، ويكونُ ﴿ لَا رَبِّ فِيهِ كَرِيم.

﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَىٰهُ ﴾ بل أيقولون: اختلَقَه، على أنَّ الهمزةَ تقريرٌ لإلزامِ الحجَّةِ عليهم، أو إنكارٌ لِقولِهم واستبعاد، والمعنيانِ مُتقاربان.

﴿ قُلُ ﴾ إِنْ كَانَ الأَمرُ كَمَا تَزعُمُونَ ﴿ فَأَتُوا ﴾ أنتُم عَلَى وَجْهِ الافتراء ﴿ بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ، فَ مِثْلِهِ ، فَانتُم مِثْلَى فِي العربية والفَصاحة، ومعنى ﴿ دِسُورَةٍ مِثْلِهِ ، أَي: شَبيهة به في البلاغة وحُسْنِ النَّظْم، وقُرِئ: «بسُورة مِثْلِه» على الإضافة، أي: بسُورة كِتابٍ مِثْلِه، وادْعُوا مِن دونِ الله مَنِ استَطَعتُم مِن خَلقِهِ للاستِعانة به على الإتيانِ بمِثْلِه، .....

قوله: (بل أيقولونَ: اختَلَقَه): إشارةٌ إلى أنَّ ﴿ أَمْ ﴾ هيَ المُنقَطِعة، والهمزة: إما للتقرير أو الإنكار؛ فإذا كانت للتقرير كانَ المعنىٰ: أنتُم قُلتُم: إنه اختَلَقَه؛ فأثُوا بسُورةٍ مِثلِه.

وإذا كانت للاستبعادِ والإنكار كانَ المعنى: إنه بعيدٌ أن يقولوا: إنه مُحتَلَق، وهم عاجِزون عن الإتيانِ بمِثلِه. فالمعنيانِ مُتقارِبانِ في إلزام الحجَّةِ عليهم.

قوله: (ومعنى ﴿بِسُورَةٍمِثْلِهِ ﴾ أي: شَبيهةٍ به في البلاغة): مضى تحقيقُه في سورة البقرة (١).

قوله: (وادعُوا مِن دونِ الله مَنِ استَطَعتُم): قَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ على المفعولِ به، وفي التِّلاوةِ خِلافُه؛ لِيهُؤذِنَ بأنَّ ﴿ مِن دُونِ ﴾ صِلةُ الفِعلِ لا حالٌ مِنَ المفعول، ليُفيدَ العُمومَ المُرادَ مِن قوله: ﴿ قُل لَينِ اَجْتَمَعَتِ ٱلْإِنشُ مِن قوله: ﴿ قُل لَينِ اَجْتَمَعَتِ ٱلْإِنشُ وَالْجِنُ ﴾ الآية [الإسراء: ٨٨]، ولو جُعِلَ حالاً رجع المعنى: أي: وادْعُوا مَنِ استَطعتُم، والحالُ أنه غيرُ الله (٢)، وهو عن المقصود بمَعزِل.

<sup>(</sup>١) في تفسير الآية ٢٣ منها (٢: ٣١٣).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «لا حالٌ من المفعول» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

يعني: أَنَّ اللهَ وحدَه هو القادرُ على الإتيانِ بمِثلِه، لا يَقدِرُ على ذلكَ أحدٌ غيرُه، فلا تَستَعينُوهُ وَحْدَه، ثم استَعينُوا بكُلِّ مَنْ دونَه، ﴿إِنكُنْتُمْ صَدِقِينَ ﴾ أنه افتراء.

﴿ بَلَ كَذَّبُوا ﴾: بل سارَعوا إلى التكذيبِ بالقُرآن، وفاجؤوه في بَديهةِ الساع قبلَ أن يَفقَهُوهُ ويَعلَمُوا كُنْهُ أَمْرِه، وقبلَ أن يَتَدَبَّرُوهُ ويَقِفُوا على تأويلهِ ومعانيه، وذلكَ لِفَرْطِ نُفُورِهِم عَما يُخالِفُ دينَهم، وشِرادِهم عن مُفارقةِ دينِ آبائهم، .....

قوله: (فلا تَستَعينُوهُ وحدَه): الفاءُ تدلُّ على أنه لازمُ المفهوم، وهو أيضاً يُقوِّي المقصود، إذ لو جُعِلَ حالاً (١) لم يُفِدْ هذا المعنى.

قوله: (بل سارعوا إلى التكذيبِ بالقُرآن، وفاجَؤُوه): هذا المعنىٰ مُستفادٌ مِن تقييدِ الفِعل بقولِه: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾.

قوله: (ويَعلَمُوا كُنُهُ أمرِه): هذه المُبالَغةُ يُعطيهِ معنىٰ قولِه: ﴿مَا لَرَيُحِيطُوا بِعِلْمِهِ ﴾، لأنَّ الظاهر: ما لم يُحيطُوا به عِلمًا، فعَدَلَ إليه ليكونَ أبلغ، وفي الكلام تَرَقِّ مِنَ الأهونِ إلىٰ الأغلظ، وذلكَ أنه تعالىٰ لمَّا نعَىٰ على المُعانِدينَ بقولِه: ﴿وَمَا يَنَيْعُ أَكْثَرُهُمُ إِلَّا ظَنَا ﴾، ثم أتبَعهُ بقولِه: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أَن يُفْرَىٰ ﴾، نَبَّهَ على أنَّ مِن جُملةِ مُتابِعتِهمُ الظَّنَّ زعمُهم في هذا الحقِّ الواضِحِ الصادِقِ في نفسِه المُصَدِّقِ لغيره: أنه مُفترىٰ وليسَ مِن عندِ الله، ثم أضرَبَ عن الزَّعْم بقولِه: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنهُ ﴾ يعني: دَعِ الكلامَ في الزَّعْم والظَّنِّ (٢)، بل صَرَّحُوا بالقولِ بالافتراء، ثم أضرَبَ عن هذا بقوله: ﴿ بَلْ كَذَبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ في نفسِه، ولا أنهم نظروا في الافتراء إليه، بل إنهم كَذَبُوهُ بديها مُطلَقاً، ولم يَلتَهِتُوا إلىٰ وُصُوحِهِ في نفسِه، ولا أنهم نظروا في الدليلِ الدالِّ على صِحَّتِه، وهو أن يُجَرِّبوا قُواهُم ويُحرِّزُوا أنفسَهم، هل يقدرونَ على أن الدليلِ الدالِّ على صِحَّتِه، وهو أن يُجَرِّبوا قُواهُم ويُحرِّزُوا أنفسَهم، هل يقدرونَ على أن يأتوا بمِثلِ أقصَرِ سُورةٍ منه، واستَمرُّوا على التقليد، وأصرُّوا على التكذيب.

<sup>(</sup>١) من قوله: (رجع المعنى) إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «دع الكلامَ في الظَّنِّ بزَعْمِهم»، وله وجه أيضاً.

كالناشئ على التقليد مِنَ الحشوية، إذا أحَسَّ بكلمةٍ لا تُوافِقُ ما نَشَأَ عليه وألِفَه، وإن كانت أضواً مِنَ الشَّمسِ في ظُهورِ الصِّحَّة وبيانِ الاستِقامة، أنكرَها في أوَّلِ وَهْلة، واشمأزَّ منها، قبلَ أن يَحُسَّ إدراكها بحاسَّةِ سَمْعِه، مِن غير أن يُفكِّر في صِحَّةٍ أو فساد، لأنه لم يُشعِرْ قلبَه إلا صِحَّةَ مذهبِه وفسادَ ما عَدَاهُ مِنَ المذاهب.

فإن قلتَ: ما معنى التوقع في قوله: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾؟ قلتُ: معناه: أنهم كَذَّبُوا بع على البديهة قبلَ التدبُّر ومعرفة التأويل؛ تقليداً للآباء، وكَذَّبُوهُ بعدَ التدبُّر؛ تمرُّداً وعِناداً، فذَمَّهُم بالتَّسَرُّع إلى التكذيبِ قبلَ العِلمِ به، وجاء بكلمةِ التَّوقُّع؛ لِيُؤذِنَ أنهم عَلِمُوا بعدَ عُلُوِ شأنِه وإعجازِه ليَّا كَرَّرَ عليهم التَّحَدِّي، ورازُوا قُواهُم في المُعارضة، واستَيقَنُوا عَجزَهُم عن مِثلِه، فكذَّبُوا به بَعْياً وحَسَداً.

قوله: (في أولِ وَهْلة)، النهاية: «لَقِيتُه وَهْلة، أي: أوَّلَ شيء، والوَهْلة: الـمَرَّةُ مِنَ الفَـزَع، أي: لَقِيتُه أوَّلَ فَزْعةٍ فَزِعتُها بِلِقاءِ إنسان».

قوله: (أنهم كَذَّبُوا به على البديهةِ قبلَ التدبُّر): يعني: تكذيبُهم القرآن كان مُستَمِرًا قبلَ التدبُّر، وانتهى الاستِمرارُ بعدَ التَّدبُّر مع تغيُّر الجهلِ إلى العِلم، والكُفرِ إلى العِناد<sup>(۱)</sup>، قال في «المُفصَّل»: «إنَّ «لم يَفْعَل» نفيُ «فَعَل»، و«لـيَّا يَفْعَل» نفيُ «قد فَعَل»، وهي «لم» ضُمَّتْ إليها «ما»، فازدادت في معناها أنْ تَضَمَّنْتْ معنىٰ التوقُّع والانتِظار، واستَطالَ زمانُ فِعلِها» (٢).

فعلى هذا: عُلِمَ أنَّ تكذيبَهم استَطالَ زمانُه، لكنْ لم يُعلَم أنهم بعدَما جاءَهُم تأويلُه عاندوا أم أنصَفُوا؟ لكنَّ مقامَ النَّعْي (٣) عليهم دلَّ على معنى العِناد، ويُؤيِّدُه ما ذكرنا مِن معنى التَّرَقِّي آنِفاً، وقولُه بعدَه: ﴿كَنَالِكَ كَذَّبَٱلَّذِينَ مِن قَبِّلِهِمْ ﴾.

<sup>(</sup>١) في (ح): «العباد»، وفي (ف): «العبادة»، وكلاهما تحريف، والمُثبتُ من (ط).

<sup>(</sup>٢) «المفصل» للزمخشري ص٣٠٧.

<sup>(</sup>٣) في (ط): «النفي»، والكلمة غير واضحة في (ح) و(ف)، فقد رُسِمَت على صورة «ينعيٰ» دونَ نَقْط، والله أعلم.

﴿كَذَالِكَ ﴾ أي: مِثلَ ذلكَ التكذيب ﴿كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ يعني: قبلَ النَّظَرِ في مُعجِزاتِ الأنبياءِ وقبلَ تدبُّرها، مِن غير إنصافٍ مِن أنفسِهم، ولكنْ قَلَّدُوا الآباءَ وعاندوا.

وقيل: هو في الذينَ كَذَّبوا، وهم شاكُّون.

ويجوزُ أن يكونَ معنى ﴿ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾: ولم يأتِهم بعدُ تأويلُ ما فيه مِنَ الإخبارِ بالغُيوب، أي: عاقِبتُه، حتىٰ يَتَبيَّنَ لهم أهو كَذِبٌ أم صِدق؟ .....

قوله: (ولكنْ قَلَدوا الآباء): مُستَدرَكُ (١) معنويٌ، فإنَّ معنىٰ قولِه: ﴿كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾(٢): يعني: قبلَ النَّظَرِ مِن غير إنصافٍ أنهم ما أنصَفُوا في التكذيب بديهاً، لكنْ قَلَّدُوا الآباءَ وعاندوا، نحوُه قولُ الشاعر:

إذا قيلَ: هذا مَنهَلُ، قلتُ: قد أرى ولكنَّ نَفْسَ الحُرِّ تَحْتَمِلُ الظَّمَا (٣)

قوله: (وقيل: هو في الذينَ كَذَّبُوا وهم شاكُون): عطفٌ على معنىٰ قوله: «بل سارعوا إلىٰ التكذيبِ بالقُرآن»، وذلكَ أنَّ الذي لم يُحِطْ بالشيءِ عِلماً: إما أن لا يُدرِكَ منه شيئاً قطُّ، أو يُدرِكَهُ لكنْ بحيثُ لا يُسمَّىٰ عِلماً، بل شكّاً.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ معنى (٤) ﴿ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾): عطفٌ على قوله: «قبلَ أن يَفقَهُوه، ويَعِفُوا على تأويلِهِ ومعانيه»، وذلكَ أنَّ «التأويلَ»: تفسيرُ ما يَؤُولُ إليه

يَقُولُونَ لِي: فيكَ انقِباضٌ وإنما رأوا رَجُلاً عن مَوقِفِ الذُّلِّ أُحجَمَا وقد أوردها العلامةُ تاجُ الدين السُّبكيُّ في ترجمته من «طبقات الشافعية» (٣: ٤٥٩-٤٦١).

<sup>(</sup>١) في (ط) و(ف): «مستدركة»، ولا يَستَقيمُ التأنيثُ مع قوله: «معنوي»، والجملة ساقطة من (ح) كما سيأتي التنبيه إليه.

<sup>(</sup>٢) من بداية الفقرة إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٣) البيتُ للعلامة القاضي أبي الحسن على بن عبد العزيز الجرجاني الشافعي (ت ٣٩٢)، من قصيدةٍ له مشهورةِ فائقة، مطلعُها:

<sup>(</sup>٤) من قوله: «إما أن لا يُدرك» إلى هنا، سقط من (ح).

يعني: أنه كتابٌ مُعجِزٌ مِن جِهتَين: مِن جِهةِ إعجازِ نَظمِه، ومن جِهةِ ما فيه من الإخبارِ بالغُيوب، فتَسَرَّعوا إلى التكذيبِ به قبلَ أن يَنظُروا في نَظمِه وبُلوغِهِ حَدَّ الإعجاز، وقبلَ أن يَخبُرُوا إخبارَه بالغيوبِ وصِدقَه وكَذِبَه.

﴿ وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِ عَن يُصَدِّقُ به في نفسِه، ويَعلَمُ أنه حق، ولكنَّه يُعانِدُ بالتكذيب، ومنهم مَنْ يَشُكُّ فيه لا يُصَدِّقُ به، أو يكونُ للاستقبال، أي: ومنهم مَنْ سيُؤمِنُ به، ومنهم مَنْ سيُومِنُ . بالمُعانِدِين، أو المُصِرِّين.

[﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمٌ ۖ أَنتُد بَرِيٓتُونَ مِمَّاۤ أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِىٓ مُ مِّمَّاً وَالْكُمْ عَمَلُكُمٌ ۗ أَنتُد بَرِيٓتُونَ مِمَّاۤ أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِىٓ مُ مِّمَّا لَعُمْلُونَ ﴾ [3]

﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ ﴾: وإن تَمُّوا على تكذيبكِ ويئستَ مِن إجابتهم، فتَبَرَّأُ منهم وخَلِّهم، فقد أُعذَرْت، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِينَ ۗ ﴾ [الشعراء: ٢١٦]، وقيل: هي منسوخةٌ بآية السَّيْف.

الشيء، وما يَؤُولُ إليه (١) أمرُ القُرآنِ: إما مِن جِهةِ الغُمُوضِ والخفاءِ وكَوْنِهِ مُعجِزاً، وإما مِن جِهةِ عاقبةِ ما أُخبِرَ فيه مِنَ المُغيَّبات، وإلىٰ ذلكَ أشار بقوله: «إنه كتابٌ مُعجِزٌ مِن جِهَيَن» إلىٰ آخِرِه، وفَرَّعَ بقولِه: «فيُسرِعُوا إلىٰ التكذيبِ به قبلَ أن يَنظُروا في نَظْمِهِ وبُلُوغِهِ حَدَّ الإعجاز، وقبلَ أن يَنظُروا في نَظْمِهِ وبُلُوغِهِ حَدَّ الإعجاز، وقبلَ أن يَنظُروا أن يَنظُروا أَخبارَه بالمُغيَّبات».

قوله: (أو يكونُ للاستِقبال): عطفٌ على قوله: «يُصَدِّقُ به في نفسِه»، فالإيهانُ على الأول: بمعنىٰ التصديقِ القلبي، وإليه أشار بقولِه: «في نفسِه»، والصيغةُ للحال، وعلىٰ الثاني: بمعنىٰ الإيهانِ المُتعارَف، والصيغةُ للاستِقبالِ المُتعارف.

قوله: (وإن تَسمُّوا على تكذيبك): إشارةٌ إلى أنه لم يُسرَدْ به معنى المُضِيّ، بلِ الدوام والثباتِ على التكذيب، وتكذيبٍ غِبَّ تكذيب (٢)، يدلُّ عليه الجزاء، وهو قولُه: ﴿فَقُل لِي عَملِي وَلَكُمُ

<sup>(</sup>١) قوله: «الشيء وما يؤول إليه»، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) أي: بعد تكُذيب، وعَقِبَ تكذيب. قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (غبب): «غِبُّ الأَمْرِ ومَغَبَّتُه: عاقِبتُه وآخِرُه ...، وغِبُّ كلِّ شيء: عاقبتُه، وجِئتُه غِبَّ الأَمر، أي: بعدَه».

[﴿ وَمِنَّهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لَا يَعْقِلُونَ \* وَمِنْهُم مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَانَتَ تَهْدِعِ ٱلْمُعْمَى وَلَوْ كَانُواْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ ٤٢-٤٣]

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ معناه: ومنهم ناسٌ يَستَمِعُونَ إليك إذا قرأت القُرآن، وعَلَّمتَ الشَّرائع، ولكنَّهم لا يَعُونَ ولا يَقبَلُون، وناسٌ يَنظُرونَ إليك، ويُعايِنُونَ أدلةَ الصِّدق، وأعلامَ النُّبوَّة، ولكنَّهم لا يُصَدِّقون.

ثم قال: أتطمَعُ أنكَ تَقدِرُ على إسماع الصَّمِّ ولو انضَمَّ إلى صَمَمِهم عَدَمُ عُقولِهم، لأنَّ الأصَمَّ العاقِلَ ربما تَفَرَّسَ واستَدلَّ إذا وقعَ في صِماخِهِ دَوِيُّ الصَّوت، ......

عَمَلُكُمْ ﴾، فإنه أمرٌ بالتَّخْلية والمُتاركة، ولا يكونُ ذلك إلا بعدَما بُولِغَ في الإبلاغ، وأُيِسَ من الإجابة، ولهذا قال: «فقد أعذَرتَ»، مثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتَ قَبَلَهُمْ قَوْمُ نُوجٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا ﴾ [القمر: 9]، أي: كَذَّبُوهُ تكذيباً علىٰ غِبِّ تكذيب.

قوله: (ثم قال: أتطمَعُ أنك تَقدِرُ على إسهاع الصُّمِّ): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿أَفَأَنَتَ ﴾ معطوفٌ بحرفِ التعقيبِ على الجملةِ السابقة، المعنى: ومنهم مَنْ يَستَمِعُونَ إليك ولكنْ لا يُصدِّقُونَك، فأنت تَبذُلُ جُهدَكَ في إسهاعهم وتصديقهم، ثم أُدخِلَتِ الهمزةُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه لمزيد الإنكار.

قوله: (لأنَّ الأَصَمَّ العاقلَ رُبَّما تَفَرَّسَ): إشارةٌ إلىٰ أنَّ قولَه: ﴿وَلَوْ كَانُواْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ تتميمٌ لِقولِه: ﴿أَفَانَكَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ﴾، كما في قولك: أَتْكرِمُ زيداً ولو أهانك. فـ (لو بمعنىٰ (إنْ»، فقولُه: (لأنَّ الأَصَمَّ) تعليلُ لإردافِ التنميم.

قوله: (دَوِيُّ الصَّوْت): الإضافةُ مِن باب: جَرْدُ قَطِيفة (١). الجوهري: «دَوِيُّ الريح: حَفْفُها».

<sup>(</sup>١) أي: من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، فـ «جَرْد» بمعنىٰ: «مجرود»، و «جَرْدُ قطيفة»، أي: قطيفة مجرودة، و الأصلُ في هذه الإضافة عند النَّحْويين: المنع، وما وقع منها في كلام العرب فمُؤوَّلٌ عندهم. وانظر: «المُفصَّل» للزمخشري ص٩٢، و «شسرح الرضي علىٰ الكافية» (٢: ٣٣٨)، و «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص٩٢٠.

فإذا اجتَمَعَ سَلْبُ السَّمْعِ والعقلِ جميعاً، فقد تَمَّ الأمر، أو تحسَبُ أنكَ تَقدِرُ على هِدايةِ العُمْي، ولو انضَمَّ إلى العمى ـ وهو فَقْدُ البَصَر ـ فَقْدُ البصيرة، لأنَّ الأعمى الذي له في قلبه بَصيرةٌ قد يَحدِسُ ويتَظنَّن، وأما العمى مَعَ الحُمْقِ فجَهدُ البلاء، يعني: أنهم في اليأسِ مِن أن يَقبَلُوا ويُصَدِّقوا، كالصُّمِّ والعُمْي الذينَ لا عقولَ لهم ولا بصائر.

وقوله: ﴿أَفَأَنتَ... أَفَأَنتَ ﴾ دلالةٌ على أنه لا يَقدِرُ على إسماعِهم وهدايتهم إلا اللهُ عَنَّ وجَلَّ بالقَسْرِ والإلجاء، كما لا يَقدِرُ على ردِّ الأَصَمِّ والأَعمَىٰ المَسْلُوبِي العَقْل: حَديدَي السَّمْعِ والبَصَرِ راجِحَي العقل، إلا هو وحده.

## [ ﴿ إِنَّ أَلِلَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْحًا وَلَكِكَنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ ٤٤]

قوله: (فجَهْدُ البلاء): أي: غايةُ البلاء.

قوله: (﴿أَفَأَنَتَ... أَفَأَنتَ﴾): يعني: في تكرير ﴿أَفَأَنتَ﴾ مع ما فيه مِن تقديمِ الفاعلِ المعنوي (١)، وإيلائِهِ همزةَ الإنكار: الدَّلالةُ علىٰ أنَّ نبيَّ الله ﷺ تَصوَّر في نفسِه مِن حِرصِهِ علىٰ إِيانِ القوم: أنه قادرٌ علىٰ الإسماع والهداية، وأنه تعالىٰ يَسلُبُ ذلك المعنىٰ منه، ويُثبِتُه لنفسِه علىٰ الاختصاص.

قال القاضي: "في الآية تنبية على أنَّ حقيقةَ استاع الكلام فَهْمُ المقصودِ منه، ولذلكَ لا تُوصَفُ به البهائم، وهو لا يتأتى إلا باستعمالِ العقلِ السَّليم في تدبُّره، وعُقولهُم لـهَا كانت مَؤُوفة (٢) بمُعارضةِ الوَهْم ومُشايعةِ الإلفِ والتقليد، تَعَذَّرَ إفهامُهم الحِكَمَ والمعاني الدَّقيقة، فلم يَنتَفِعُوا بسَرْدِ الألفاظِ عليهم غيرَ ما يَنتَفِعُ به البهائمُ مِن كلام الناعِق» (٣).

<sup>(</sup>١) وهو الضمير «أنت»، فإنه في محلِّ رفع مُبتدأ، ولكنَّه من حيثُ المعنىٰ: فاعل، إذ التقدير: «أفتُسمِعُ أنت؟».

<sup>(</sup>٢) أي: أصابتُها الآفة، قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (أوف): «طعامٌ مَؤُوف: أصابَتهُ آفة».

<sup>(</sup>٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٠).

والناعق: مَنْ يصيحُ بغَنَمِه ويَزجُرُها، كما في «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (نعق).

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْءًا ﴾ أي: لا يَنقُصُهم شيئاً مما يَتَّصِلُ بمصالحهم؛ مِن بعثةِ الرُّسُلِ وإنزالِ الكُتُب، ولكنَّهم يَظلِمُونَ أنفُسَهم بالكُفرِ والتكذيب، ويجوزُ أن يكونَ وَعيداً للمُكذَّبين، يعني: أنَّ ما يَلحَقُهم يومَ القيامةِ مِنَ العذابِ لاحِقُ بهم على سبيلِ العَدْلِ والاستيجاب، ولا يَظلِمُهمُ اللهُ به، ولكنَّهم ظلَموا أنفُسَهم باقتِرافِ ما كانَ سبباً فيه.

[﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَرْ يَلْبَثُواْ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمُّ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ اللَّهِ وَمَا كَانُواْ مُهْ تَدِينَ ﴾ ٤٥]

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ وعيداً للمُكذّبين): وعلى الوَجْهِ الأول: لم يكن وعيداً، بل بياناً لإزاحةِ العِلَّةِ وإلزامِ الحجَّة، فعلى التقديرين: الآيةُ تذييلٌ للكلام السابق، إما للتكاليفِ المذكورةِ والأقاصيصِ المعدودةِ مِن أولِ السُّورة، يعني: أنَّ اللهَ تعالىٰ لا يَنقُصُ شيئاً مما يحتاجُ إليه المُكلَّفُونَ مِنَ المصالح، لكنَّ التقصيرَ مِن جانبِهم، وإما لتهديدِ هؤلاءِ المُعانِدينَ مِن قومِ رسولِ الله ﷺ.

و «الظُّلُمُ» على الأول: مُضَمَّنٌ معنى النُّقصان، فعَدَّاهُ إلى مفعولين، وعلى الثاني: بمعناه. و ﴿شَيْئًا ﴾ منصوبٌ بنَزع الخافِض، ولهذا قَدَّر: «ولا يَظلِمُهُمُ اللهُ به».

الانتصاف: «الوَجْهُ الأوَّلُ مبنيٌّ على مسألةِ رِعايةِ الأصلح(١)، والثاني صحيح»(٢).

وقال القاضي: «في الآية دليلٌ علىٰ أنَّ للعبدِ كَسْباً، وأنه ليسَ مسلوبَ الاختيار بالكُلِّيَة، كما زعمتِ المُجبرة»(٣).

<sup>(</sup>١) أي: أنَّ الزخشريَّ فَسَّرَ الظلمَ المنفيَّ في حق الله تعالىٰ بأنه سبحانه ﴿لاَ يَنقُصُهم شيئاً مما يتصلُ بمصالحهم »، ومفهومُه: أنه لو نَقَصَهُم شيئاً مِن مَصَالِحهم لكان ظالماً لهم، وهو مبنيٌّ علىٰ وجوبِ فِعلِ الصَّلاحِ والأصلح عليه سبحانه، وهو قولُ المعتزلة.

<sup>(</sup>٢) لم أقف عليه في المطبوع من «الانتصاف» لابن المُنيِّر، بحاشية «الكشاف».

<sup>(</sup>٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٠).

﴿ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ ﴾ يَستَقرِبُونَ وقتَ لُبْثِهم في الدُّنيا، وقيل: في القُبور، لِهَوْلِ ما يَرَون، ﴿ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمُ ﴾: يَعرِفُ بعضُهم بعضاً، كأنهم لم يَتَفَارَقُوا إلا قليلاً، وذلكَ عندَ خُرُوجِهم مِنَ القُبور، ثم يَنقَطِعُ التَّعارُفُ بينَهم لِشِدَّةِ الأمر عليهم.

فإن قلتَ: ﴿ كَأَن لَمْ يَلْبَثُوا ﴾ و ﴿ يَتَعَارَفُونَ ﴾ كيف مَوقِعُهما؟ قلتُ: أما الأُولى: فحالٌ مِن «هُم»، أي: يَحشُرُهُم مُشَبَّهِينَ بِمَنْ لم يَلبَثْ إلا ساعة، وأما الثانية: فإما أن تَتَعلَّقَ بالظَّرْف، وإما أن تكونَ مُبيِّنةً لقوله: ﴿ كَأَن لَمْ يَلْبَثُواْ إِلَّا سَاعَةً ﴾، لأنَّ التعارُف لا يبقى مَعَ طُولِ العَهْد، ويَنقَلِبُ تناكُراً.

قوله: (يَستَقرِبُونَ وقتَ لُبيهِم): أي: يَعُدُّونَه قريباً، نحو: استَعجَبَ الشيء: عَدَّهُ عَجيباً.

قوله: (مُشبَّهِينَ بِمَنْ لِم يَلَبَثْ إلا ساعة): قال أبو البقاء: ﴿ فَكَأَن لَّرَ يَلْبَثُوۤ الِلَّسَاعَةَ مِّنَ النَّهَارِ ﴾ حال، والعاملُ فيها ﴿ يَحْشُرُهُم ﴾، و﴿ كَأَن ﴾ مُحفَّفةٌ مِنَ الثقيلة، اسمُها محذوف، أي: كأنهم، و ﴿ مِّنَ ٱلنَّهَارِ ﴾ نعت لـ ﴿ سَاعَةً ﴾، ﴿ يَتَعَارَفُونَ ﴾ حالٌ أخرى مُقدَّرة، والعامِلُ ﴿ يَحْشُرُهُم ﴾؛ لأنَّ التَّعارُفَ لا يكونُ حالَ الحشر، والعامِلُ في ﴿ يَوْمَ يَعْشُرُهُم ﴾: اذكر » (١).

وأما المُصَنِّفُ فجَعَلَه (٢) مُتعلِّقاً بالظَّرْفِ عامِلاً فيه، المعنىٰ: يَتَعارَفُونَ يومَ يَحشُـرُهُم، أو عَيْناً له حيثُ جَعَلَه بياناً للحال، على نحو: ﴿ إِنَّاجَعَلَنَهُ قُرْءَ نَاعَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣]، وهذا يُوافِقُ قولَ أبي البقاء: ﴿﴿يَتَعَارَفُونَ ﴾ حالٌ أخرىٰ».

قوله: (لأنَّ التعارُفَ لا يبقىٰ مَعَ طُولِ العَهْد): تعليلٌ لكَوْنِ الجملةِ الثانيةِ مُبيِّنةً للأولىٰ، يعني: في قوله: ﴿كَأَن لَرَيْلَبَثُواْ إِلاَ سَاعَةَ ﴾ معنىٰ ﴿يَتَعَارَفُونَ ﴾، وذلكَ أنَّ قُرْبَ العَهْدِ بينَ الخِلَّانِ عني: في قوله: ﴿كَأَن لَرَيْلَبَثُواْ إِلاَ سَاعَةَ ﴾ معنىٰ ﴿يَتَعَارَفُونَ ﴾، وذلكَ أنَّ قُرْبَ العَهْدِ بينَ الخِلَّانِ عالَى اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لآبي البقاء العكبري (٢: ٢٧٦).

<sup>(</sup>٢) الضميرُ في «فجَعَلَه» يعودُ إلى قوله: «يتعارفون».

<sup>(</sup>٣) في (ح) و(ف): «مصدرة»، والمُثبتُ من (ط).

﴿ وَلَدْخَسِرَ ﴾ على إرادةِ القول، أي: يَتَعارَفُونَ بينَهم قائلينَ ذلك، أو هي شهادةٌ مِنَ الله تعالىٰ على خُسرانهم، والمعنىٰ: أنهم وُضِعُوا في تجارتهم وبَيعِهم الإيهانَ بالكُفر، ﴿ وَمَا كَانُواْ مُهَتَدِينَ ﴾ للتّجارةِ عارِفينَ بها، وهو استِئنافٌ فيه معنىٰ التعجُّب، كأنه قيل: ما أخسَرَهم.

[﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمُ أَوْ نَنَوَقَيَّنَكَ فَإِلَتَنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدُ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ ﴾

﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ﴾ جوابُ ﴿ نَنُوقَيَّنَكَ ﴾، وجوابُ ﴿ زُرِينَكَ ﴾ محذوف، كأنه قيل: وإما نُريَنَكَ بعض الذي نَعِدُهُم في الدُّنيا فذاك، أو نَتَوفَّيَنَّكَ قبلَ أن نُريكه فنحنُ نُريكه في الآخِرة.

فإن قلتَ: اللهُ شَهيدٌ على ما يَفعَلُونَ في الدارَيْن، فها معنى ﴿ثُمَّ ﴾؟ ....

القُبور، ذلكَ أنَّ قِلَّةَ اللَّبثِ في القُبورِ غيرُ مانعةٍ مِنَ التعارُفِ الكائن في الدُّنيا، بخِلافِه إذا قُدِّرَ التّعارُف. اللَّبثُ في الدُّنيا، وطُولُه في القُبور، فإنه سَبَبٌ للتناكر لا التعارُف.

قوله: (أي: يتعارفونَ قائليـنَ ذلـك): فعلىٰ هـذا يكـونُ ﴿فَدْخَسِرَ ﴾ حالاً مِن فاعِلِ ﴿يَتَعَارَفُونَ ﴾، و﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر.

وعلىٰ أن يكونَ شهادةً مِنَ الله تعالىٰ تكونُ الجملةُ تذييلاً للكلام السابق، وفي ﴿ اللَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَلْهِ اللَّهِ تعميم، وقولُه: ﴿ وَمَا كَانُوا مُهَتَدِينَ ﴾ تتميمٌ ومُبالَغة، ولهذا قال: «ما أخسَرَهُم».

قوله: (أنهم وُضِعُوا في تجارتهم)، الجوهري: "وُضِعَ الرجلُ في تجاريّه وأُوضِعَ - على ما لم يُسَمَّ فاعِلُه فيهما - أي: خَسِر ».

قوله: (فذاك): أي: فذاك حَثَّ وصواب، أو ثابتٌ وواقعٌ في الدنيا، بدليلِ قولِه: «فنحنُ نُريكَه في الآخِرة».

قوله: (اللهُ شهيدٌ على ما يَفعَلُونَ في الدارَيْن، فها معنى ﴿ثُمَّ ﴾؟): يعني: أنَّ شهادةَ الله على

قلتُ: ذُكِرَتِ الشَّهادة، والمُرادُ مُقتَضاها ونتيجتُها، وهو العِقاب، كأنه قال: ثُمَّ اللهُ مُعاقِبٌ على ما يَفعَلُون. وقرأ ابنُ أبي عَبْلة: «ثَمَّ» بالفتح، أي: هُنالك، ويجوزُ أن يُراد: أنَّ اللهَ مُؤدِّ شَهادتَه على أفعالهِم يومَ القيامة، حينَ يُنطِقُ جُلُودَهُم وألسِنتَهم وأيديَهم وأرجُلَهم شاهِدةً عليهم.

[﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةِ رَّسُولُ فَإِذَا جَكَآءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ وَهُمُ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [٤٧]

﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولُ ﴾ يُبعَثُ إليهم لِينبِههم على التوحيد، ويَدعُوهُم إلى دينِ الحق، ﴿ فَإِذَا جَكَاءً ﴾ هُم ﴿ رَسُولُهُم ﴾ بالبيّناتِ فكَذَّبُوه، ولم يَتَبِعُوه، ﴿ فَضِى بَيْنَهُم ﴾ أي: بينَ النّبيِّ ومُكذِّبيه، ﴿ بِالْقِسْطِ ﴾ : بالعَدْل، فأُنجِيَ الرَّسُولُ وعُذِّبَ المُكذِّبون، كقوله: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ١٥]، أو لكلِّ أُمَّةٍ مِنَ الأُمَمِ يومَ القيامةِ رسولٌ تُنسَبُ إليه وتُدعى به، فإذا جاءَ رسوهُم المَوقِف لِيشهدَ عليهم بالكُفرِ والإيمان، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَجِأْتَ عَبِالنّبِيِّنَ وَالشّهُ كَآءِ وَقُضِى بَيْنَهُم بِالْلَحْقِ ﴾ [الزمر: ١٩].

الخلقِ كونُه رقيباً عليهم وحافِظاً، وهـذا(١) المعنىٰ لا يَبرَحُ في الدارَيْن، وإيرادُ ﴿ثُمَّ ﴾ يدلُّ علىٰ حُدُوثِه.

وأجاب: أنَّ المُرادَ بالشهادةِ لازِمُها، لأنَّ اطِّلاعَ الله علىٰ أفعالهِمُ القبيحةِ مُستَلزِمٌ للعِقاب، و ﴿ثُمَّ ﴾ للتراخي في الرُّثبة، أو المُرادُ بها إظهارُ الشهادةِ يومَ القيامة بإنطاقِ الجوارح، و ﴿ثُمَّ ﴾ علىٰ ظاهِرِها.

قوله: (ويجوزُ أن يُراد): جوابٌ آخَرُ عن السُّؤال، و«الشهيدُ» على حَقيقتِه، و﴿ثُمُّ ﴾ للتراخي في الزمانِ أيضاً.

قوله: (﴿قُضِيَ بَيْنَهُم ﴾): ويُروىٰ بالواو، فعلىٰ هذا لا بُدَّ مِن تقديرِ جوابِ «إذا».

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «هذا»، وأضفتُ إليه الواو.

[﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَلِيقِينَ \* قُللًا أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرَّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ ٱللَّهُ لِكُلِي أَمَّةٍ أَجَلُ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَعْ خِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ ٤٨ - ٤٩]

﴿ مَنَىٰ هَذَا ٱلْوَعْدُ ﴾ استِعجالٌ لِـمَا وُعِدُوا مِنَ العذابِ استِبعاداً له، ﴿ لَا آَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًا ﴾ مِن مَرَضٍ أو فَقْر، ﴿ وَلَا نَفْعًا ﴾ مِن صِحَةٍ أو غِنى، ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ ٱللهُ ﴾ استِثناءٌ مُنقَطِع، أي: ولكنْ ما شاءَ اللهُ مِن ذلكَ كائِن، فكيفَ أملِكُ لكم الضَّرَرَ وجَلْبَ العذاب؟!

﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلُ ﴾ يعني: أنَّ عذابَكم له أجَلُ مضروبٌ عندَ الله وحَدُّ محدودٌ مِنَ الزَّمان، ﴿إِذَا جَآءَ ﴾ ذلكَ الوقتُ أنجَزَ وَعْدَكم لا محالة، فلا تَستَعجِلُوا.

وقرأ ابنُ سيرين: «فإذا جاءَ آجاهُم».

[﴿ قُلْ آرَءَ يَتُمُ إِنَّ أَتَسَكُمْ عَذَابُهُ بَيَدًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ \* أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَءَامَنْهُ بِهِ \* ءَ أَكْثَرُ بِهِ عَذَابُهُ بِهِ عَجُونَ \* ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْخُلُدِ هَلَ تَجُرُونَ إِلَّا بِمَا كُنْهُمْ تَكْسِبُونَ \* ٥٠-٥٦]

قوله: (أجلٌ مضروبٌ عندَ الله، وحَدٌّ محدودٌ مِنَ الزمان): يعني: قولُه: ﴿فَلَا يَسَّتَغْخِرُونَ سَاعَةٌ وَلَا يَسَّتَقْدِمُونَ﴾ عبارةٌ عن حَدِّ مُعيَّنِ وزمانٍ لا يَتَجاوزُ عنه الشخصُ ولا يَتَعدَّاه، وقريبٌ منه قولُ الحماسي:

وَقَفَ الْهُوىٰ بِي حيثُ أنتِ فليسَ لِي مُتَا أَخَّرٌ عنه ولا مُتقادَّمُ (١)

قال المروزقي: «يقول: حَبَسَني الهوىٰ في الموضِع الذي تَستَقِرِّينَ فيه، فألزَمُه ولا أُفارِقُه، وأنا مَعَكِ مُقيمةً وظاعِنة، لا أعدِلُ عنكَ ولا أميلُ إلىٰ سِواك (٢).

وقال الجوهري: «أخَّرتُه فتأخَّر، واستَأخَر؛ مِثل: تأخَّر».

<sup>(</sup>١) انظر: «الحماسة» لأبي تمام ص ٢٧٠، ونَسَبَه إلى أبي الشِّيصِ الخزاعي.

<sup>(</sup>٢) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٣: ٩٦١).

﴿بَيَنَا ﴾ نصبٌ على الظَّرْف، بمعنى: وقتَ بَيَات، فإن قلتَ: هَلَّا قيل: ليلاً أو نهاراً؟ قلتُ: هَلَّ فيل: ليلاً أو نهاراً؟ قلتُ: لأنه أُريد: إنْ أتاكم عذابه وقت بَيَاتٍ، فبَيَّتَكُم وأنتُم ساهُونَ نائمونَ لا تشعُرون، كما يُبيِّتُ العَدُوَّ المُباغِتُ، والبَيَات: بمعنىٰ التبييت، كالسَّلام بمعنىٰ التسليم. وكذلك قولُه: ﴿نَهَارًا ﴾ معناه: في وقتٍ أنتُم فيه مُشتَغِلُونَ بطَلَبِ المعاشِ والكَسْب، ونحوُه: ﴿بَهَارًا ﴾ معناه: في وقتٍ أنتُم فيه مُشتَغِلُونَ بطَلَبِ المعاشِ والكَسْب، ونحوُه: ﴿بَيَنَتَاوَهُمْ فَا يَعِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٧].

الضميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ للعذاب، والمعنىٰ: أنَّ العذابَ كُلَّه مكروةٌ مُرُّ المذاقِ مُوجِبٌ للنِّفار، فأيَّ شيءٍ يَستَعجِلُونَ منه؟ وليسَ شيءٌ منه يُوجِبُ الاستِعجال!

## ويجوزُ أن يكونَ معناهُ التعجُّب، كأنه قيل: أيَّ شيءٍ هولٍ شديدٍ يَستَعجِلُونَ منه؟

والجوابُ وارِدٌ على الأسلوبِ الحكيم، لأنهم ما أرادوا بالسُّؤالِ إلا استِبعادَ أنَّ الموعودَ مِنَ الله تعالىٰ، وأنه صَلَواتُ الله عليه هو الذي يَدَّعي أنَّ ذلكَ منه، فطلبوا منه تعيينَ الوقتِ مِنَ الله تعالىٰ، وأنه صَلَواتُ الله عليه هو الذي يَدَّعي أنَّ ذلكَ منه، فطلبوا منه تعيينَ الوقتِ مَخْدية، فقيلَ في الجواب: هذا التَّهكُّمُ إنها يَتِمُّ إذا ادَّعيتُ بأني أنا الجالِبُ لذلكَ الموعود، وإذا كُنتُ مُقِرّاً بأني مِثلُكم في أنْ لا أملِك لنفسي نَفْعاً ولا ضراً، كيفَ أدَّعي ما ليسَ الموعود، وإذا كُنتُ مُقِرّاً بأني مِثلُكم في أنْ لا أملِك لنفسي نَفْعاً ولا ضراً، كيفَ أدَّعي ما ليسَ لي بحق؟ ثم شَرَعَ في الجوابِ الصحيح، ولم يَلتَفِتْ إلىٰ تَهكُّمِهم واستِبعادِهم، فقال: ﴿لِكُلِّ لِي بحق؟ ثم شَرَعَ في الجوابِ الصحيح، ولم يَلتَفِتْ إلىٰ تَهكُّمِهم واستِبعادِهم، فقال: ﴿لِكُلِّ

قوله: (لأنه أُريد: إن أتاكُم عذابُه وقت بَيَات): يعني: عَدَلَ عن ظاهِرِ المُقابَلة، ولم يقل: ليلاً أو نهاراً، ليُعلَمَ أنَّ القَصْدَ منهما إلى الوقتَينِ المُختَصَّينِ بالتَّرَقُّهِ والاشتِغالِ بأمورِ المعاش، إذ ليلاً أو نهاراً، لم يكن كذلك، فهو مِثلُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿بَيَنَتُاوَهُمْ نَابِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٧]، لو قيل: ليلاً أو نهاراً، لم يكن كذلك، وهو مِن بابِ التنميم.

قوله: (كأنه قيل: أيَّ شيءٍ هَوْلٍ شديد): اعلم أنَّ ﴿مَّاذَا ﴾ فيه وجهان: أن يكونا اسمَين؟ بمعنىٰ: ما الذي، وأن يكونا اسماً واحداً؟ بمعنىٰ: أيُّ شيء، والمرادُ هنا هذا الثاني.

قال أبو البقاء: «في ﴿مَاذَا ﴾ مذهبان: أحدهما: «ما» استفهام، و «ذا» بمعنى «الذي»، وما بعدَه صِلتُه، فتكون «ما» مُبتَدأ، والصّلةُ والموصولُ خَبَر. والثاني: أن تُجعل «ماذا» بمنزلةِ اسم واحدٍ

ويجبُ أن تكونَ «مِن» للبيان في هذا الوجه. وقيل: الضمير في ﴿مِنَّهُ ﴾ لله تعالى.

فإن قلتَ: بِمَ تَعلَّقَ الاستِفهام؟ وأينَ جوابُ الشَّـرْط؟ قلتُ: تَعلَّقَ بـ﴿أَرَءَيْتُدُ ﴾، لأنَّ المعنىٰ: أخبِرُوني ماذا يَستَعجِلُ منه المُجرِمُون، وجوابُ الشَّـرْطِ محذوف، وهو: تَندَمُوا علىٰ الاستِعجال، أو: تَعرِفُوا الخطأ فيه.

للاستفهام»(١). وهاهنا: ﴿ مَّاذَا ﴾ اسمٌ واحدٌ مُبتَدأ، و ﴿ يَسَّتَعَجِلُ مِنْهُ ﴾ الخبر، وقد ضُعِّفَ مِن حيثُ إِنَّ الخبرَ جُملة، ولا ضميرَ فيه يعودُ إلى المُبتدأ، وأُجيبَ بأنَّ العَائِدَ الهاءُ في ﴿ مِنْهُ ﴾، فهو كقولك: زيدٌ أخذتُ مِنهُ دِرهماً »(٢). تَمَّ كلامُه.

ثم التنكيرُ في «شيء»: إما للشَّيوع أو للنَّوع، فإن كانَ الأول: فالتقدير: أيَّ فَرْدِ مِن أفرادِ هذا الجِنسِ يَستَعجِلُون، و «مِن» في ﴿مِنْهُ ﴾ للتبعيض، وإليه الإشارةُ بقوله: «إنَّ العذابَ كُلَّه مُرُّ المَذَاق، فأيَّ شيءٍ يَستَعجِلُونَ منه؟»، وإن كانَ الثاني: فـ«مِن» تجريدية، فيُنتَزَعُ مِنَ العذابِ شيءٌ يُقالُ في حَقِّه: أيَّ شيءٍ هَوْلِ شديدِ يَستَعجِلُون؟ فـ«الشيءُ» هو نفسُ العذاب، كما تقول: رأيتُ أسداً منك، ولهذا قال: «يجبُ أن تكونَ «مِن» للبيانِ في هذا الوجه».

قوله: (وقيل: الضَّميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ لله تعالىٰ) قال الزَّجَّاج: «المعنىٰ: أيَّ شيءِ يَستَعجِلُ اللَّجِرِمُونَ مِنَ الله عَزَّ وجَلَّ؟ والأجودُ أن يكونَ للعذاب؛ لِقولِه: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْكُم بِهِۦٓ﴾ (٣).

وقلت: اتِّصَالُه بها قبلَه لا يُخرِجُه مِن ذِكرِ العذاب، بل هذا أبلغ، لأنَّ المُراد: أيَّ شيءٍ يَستَعجِلُ المُجرِمونَ مِنَ الله عَزَّ وجَلَّ (٤)؟ أي: هل تَعرِفُونَ ما العذابُ الذي المُعذِّبُ به هو اللهُ تعالىٰ؟ ففيه تعجُّبُ وتعجيب (٥).

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (١: ١٧٢).

<sup>(</sup>٢) المصدر السابق (٢: ٦٧٧).

<sup>(</sup>٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٤).

<sup>(</sup>٤) من قوله: «والأجود أن يكون» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٥) هذه الفقرة أُخِّرت في (ح) و(ف) إلى ما بعد ٧ فقرات (بعد قوله: «علمي المعاني والبيان»)، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسبُ لترتيب الكلام في «الكشاف».

فإن قلتَ: فهَلَّا قيل: ماذا تَستَعجِلُون منه؟ قلتُ: أُريدَتِ الدَّلالةُ على مُوجِبِ تَرْكِ الاستِعجال، وهو الإجرام؛ لأنَّ مِن حَقِّ المُجرِمِ أن يُخافَ التعذيبَ على إجرامه، ويَهلِكَ فَزَعاً مِن مجيئه وإن أبطأ، فَضْلاً أن يَستَعجِلَه.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿ مَّاذَا يَسْتَعَجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ جواباً للشَّرْط، كقولك: إن أتيتُكَ ماذا تُطعِمُني؟ ثم تَتَعَلَّقُ الجملةُ بـ﴿ أَرَءَ يَتُعُرَّ ﴾، وأن يكونَ ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنهُم بِهِ ٤ ﴾ جوابَ الشَّرْط، و ﴿ مَّاذَا يَسْتَعَجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ اعتراضاً.

والمعنىٰ: إنْ أَتَاكُم عذابُه آمنتُم به بعدَ وقوعِهِ حينَ لا يَنفَعُكمُ الإيمان،.....

قوله: (أُريدَتِ الدَّلالةُ علىٰ مُوجِبِ تَـرْكِ الاستِعجال): يعني: وَضَعَ المُظهَـرَ ـ وهو ﴿ اَلْمُجْرِمُونَ ﴾ ـ مَوضِعَ الضمير؛ للإشعارِ بالعِلِّيّة، وأنَّ مِن حَقِّ المُجرِم أن يُخافَ التعذيب.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَاذَا يَسْتَعَجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ جواباً للشَّـرْط): عطفٌ على قوله: «وجوابُ الشَّـرْطِ محذوف».

اعلم أنَّ جوابَ الشَّرْطِ إذا كان محذوفاً: فتقديرُ الكلام: أخبِرُوني أيُّ نوعٍ مِنَ العذابِ تَستَعجِلُونَه، أو أيَّ شيءٍ عظيم تَستَعجِلُون منه، ثم قيلَ تقريراً للإنكار: إن أتاكُم أماراتُ ما تَستَعجِلُونَه، ورأيتُم هَوْلهَا وشِدَّتَها، تَعرِفُوا الخطأ فيه. ففي الكلام التِفات، ووَضْعٌ للظاهِرِ مَوضِعَ المُضمَر (١)، ثم عَطَفَ قولَه: ﴿ ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِ ۗ على الجزاءِ المحذوف، لِبُعْدِ ما بينَ المُرتَبتين، وأدخَلَ همزة الإنكارِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

<sup>(</sup>١) أما الالتفات: فهو التفات مِنَ الخِطاب إلى الغَيْبة، فالأصلُ أن يُقال: «تستعجلون منه»، فعَدَلَ عنه وقال: ﴿ يَستَعجِلُونَ ﴿ مِنهُ مِنْهُ وَاما وَضْعُ الظاهر موضع المُضمَر: ففي قوله: ﴿ المُحْرِمُونَ ﴾ ، حيثُ لم يقل: «يَستَعجِلُونَ منه» أو «تَستَعجِلُونَ منه»، قال الإمامُ ابنُ الحاجب رحمه الله في «الأمالي النحوية» (١: ٧٥) رقم (٤٠): «أخرَجَ الكلام حَكرَجَ الغَيْبة بقوله: ﴿ الْمُحْرِمُونَ ﴾ ، وإن كان المعنى على: «ماذا تَستَعجِلُون»؛ تنبيها لإبانةِ الصَّفة التي نشأ التَّجرُّ وُ منها، وهو الإجرام، وهو مِن بَديعِ الكلام».

وإن كان الجواب: ﴿مَّاذَا يَسَّتَعْجِلُ مِنْهُ﴾: فالتقدير: أخبِروني إن أتاكُم عذابُ الله، فأيُّ نوعٍ مِنَ العذابِ تَستَعجِلُونَه (١) فتَذُوقُونَه. ونظيرُه قولُك: إن أتيتُك ماذا تُطعِمُني، أي: أيَّ شيءٍ مِنَ المطعوماتِ الشَّهِيَّةِ والمأكولاتِ اللذيذةِ تُطعِمُني. وهذا لا يُقالُ إلا فيها إذا كانَ الإطعامُ مما لا مِثلَ فيه، فيُستَفهَمُ عن نَوْع ما يُطعِمُه.

وإن كانَ الجوابُ ما يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَننُم ﴾: فالتقدير: "إن أتاكم عذابُه آمنتُم به بعدَ وُقُوعِهِ حينَ لا يَنفَعُكُم»، فدَلَّ هذا على أنَّ الجوابَ ﴿ ءَامَننُم ﴾، وهو مُضمَرٌ على شريطةِ التفسير، وأنَّ قوله: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَننُم بِهِ يَ ﴾ عطفٌ عليه، لأنَّ قوله: "بعدَ وُقُوعِهِ حينَ لا يَنفَعُكُم اللهُ وضِعَ مُوضِعَ "أُمَّ ومدخولها، فكأنه قيل: إن إتاكُم عذابُه آمنتُم به، ثم آمنتُم به حينَ لا يَنفَعُكُم الإيهان.

ثم أُدخِلَت همزةُ الاستِفهام بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه لمزيدِ الإنكار، يَدُلُّ عليه قولُه: «دخولُ حرفِ الاستِفهام على «ثُمَّ» كدخولِهِ على الواو والفاء، في قوله: ﴿أَفَا مِنَ أَهَلُ الْقُرَىٰ ﴾ [الأعراف: ٩٧]»، وذكر هناك (٢): «أنهما معطوفان على قوله: ﴿ فَأَخَذُ نَهُم بَغْنَةً ﴾ [الأعراف: ٩٥]، وأنَّ الفاءَ والواوَ حرفا عطف دخلت عليهما همزةُ الإنكار»، وقد سبقَ غيرَ مَرَّةِ بيانُ هذا الأسلوب، فلا يُقدَّرُ المعطوفُ عليه بعدَ الهمزة، كما يُقال: إن أتاكم عذابُه، فقال لكم: أكفرتُم قبلَ إتيانِ العذاب، ثم إذا ما وَقَعَ آمنتُم به، كما قيل، فإنه عن مقصودِ المُصنّفِ بمَعزِل (٣).

وهذا المقامُ مِن عَويصاتِ هذا الكتاب، قَلَّما يخوضُ (٤) فيه إلا المُرتاضُ في عِلمَي المعاني والبيان.

<sup>(</sup>١) من قوله: «أو أيَّ شيء عظيم» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) أي: ذكر ذلك الزنخشريُّ في تفسير هاتين الآيتين من سورة الأعراف.

<sup>(</sup>٣) في (ح): «فإنه غير مقصود المصنف بمعزل»، وفي (ف): «فإنه غير مقصود للمصنف» دون كلمة «بمعزل»، والمُثبتُ من (ط).

<sup>(</sup>٤) كذا في (ط) و (ح)، وفي (ف): «فلا يخوض»، وهما هنا بمعنىٰ.

ودخولُ حرفِ الاستِفهام على «ثُم»، كدُخُولِهِ على الواوِ والفاءِ في قوله: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرِينَ ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَيَّ ﴾ [الأعراف: ٩٨].

﴿ عَالَىٰنَ ﴾ على إرادة القول، أي: قيلَ لهم إذا آمنوا بعدَ وقوع العذاب: آلآنَ آمنتُم به ﴿ وَقَدْ كُنُّم بِهِ عَسَى عَالَ مِعني: وقد كُنتُم به تُكذِّبون، لأنَّ استِعجالَهم كانَ على جِهةِ التكذيب والإنكار. وقُرِئ: «آلَانَ»، بحَذْفِ الهمزةِ التي بعدَ اللام وإلقاءِ حركتِها على اللام.

﴿ ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ طَلَمُوا ﴾ عطفٌ على «قيلَ» المُضمَرِ قبلَ ﴿ عَآلَكَنَ ﴾.

قوله: (يعني: وقد كنتُم به تُكذِّبون): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿ مَامَنهُم بِدِّةَ عَآلَكَنَ ﴾ ، يقتضي أن يُقالَ بعده: وقد كنتُم به تُكذِّبون، لا: تَستَعجِلُون، وإنها جاز وَضْعُه في مَوضِعِه، لأنَّ المُرادَ الاستِعجالُ السابق، وهو قولُه: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾، وكانَ هذا القولُ تهكُّماً منهم وتكذيباً واستبعاداً، وفي العُدولِ استِحضارٌ لتلكَ المقالةِ الشنيعة، فتكونُ أبلَغَ من «تُكذِّبون».

قوله: («آلَانَ» بحَذفِ الهمزةِ التي بعدَ اللام): نحوُه من ....(١). الجوهري: «الآن: اسمٌ للوقتِ الذي أنتَ فيه، وهو ظرفٌ غيرُ مُتمكِّن (٢)، وقعَ معرفة، ولم تَدخُلُ عليه الألفُ واللامُ للتعريف؛ لأنه ليسَ له ما يَشـرَكُه»، ونقلَ الزَّجَّاجُ عن الخليل: «أنَّ الألفَ واللامَ إنها تَدخُلُ لِعَهْد، و«الآن» لم يُعهَدْهُ قبلَ هذا الوقت، فدخلت الألفُ واللامُ للإشارة إلى الوقت الحاضر، فلم تَضَمَّنَت معنىٰ هذا وَجَبَ أن تكونَ موقوفة، ففُتِحَت لالتِقاءِ الساكِنَين، وهما الألفُ واللام»(٣).

<sup>(</sup>١) هنا كلمة غير مفهومة في الأصول الخطية، فقد رُسِمَت في (ح): «لوض»، وفي (ط): «لرص»، وفي (ف): «توضيٰ»، والله أعلم.

<sup>(</sup>٢) أي: مبنيٌّ، وليسَ مُعرَباً، كما في «التعريفات» للجرجاني ص٢٥. وانظر: «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٢:٢).

<sup>(</sup>٣) «معاني القرآن وإعرابه»، للزجّاج (٣: ٢٤-٢٥).

# [ ﴿ وَيَسْتَنْبِعُونَكَ أَحَقُّ هُوَّ قُلْ إِي وَزَيِّ إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ ٥٣]

﴿وَيَسَتَنْبِعُونَكَ﴾: ويَستَخبِرُونَكَ فيقولون: ﴿أَحَقُّ هُو﴾، وهو استِفهامٌ على جِهةِ الإنكارِ والاستِهزاء، وقرأ الأعمش: «آلحقُّ هو»، وهو أدخلُ في الاستِهزاء، لِتَضَمُّنِهِ معنى التعريضِ بأنه باطل؛ وذلكَ أنَّ اللامَ للجِنس، فكأنه قيل: أهو الحقُّ لا الباطل؟ أو: أهو الذي سَمَّيتُمُوهُ الحق؟ والضميرُ للعذاب الموعود، و﴿إِي﴾ بمعنى: نعم، في الفَسَم خاصَّة، كما كانَ «هل» بمعنى «قد» في الاستِفهام خاصَّة، وسَمِعتُهم يقولون في التصديق: إيو، فيصِلُونَه بواوِ القسَم، ولا يَنطِقُونَ به وَحْدَه، ﴿وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾: بفائتينَ العذاب، وهو لاحِقٌ بكم لا محالة.

قوله: (وهو أدخَلُ في الاستِهزاء): وذلكَ أنَّ المُبتدأ والخبرَ إذا عُرِّفا، وكانَ أحدُ التعريفَينِ باللام أفادَ الانحِصار، سواءٌ كان تعريفَ عَهْدٍ أو جِنس، نحو: زيدٌ المُنطَلِق أو المُنطَلِقُ زيد. ثم إذا أُريدَ تعريفُ جِنسِ احتَمَلَ الانجِصارَ حقيقةً؛ نحو: اللهُ الخالق، وهو المُرادُ بقوله: «أهو الحقُّ لا الباطل»، وادِّعاء؛ نحو: حاتمٌ الجواد، وهو المُراد بقوله: «أهو (١) الذي سَمَّيتُمُوهُ الحق»، وعلى التقديرين: هذا أبلغُ في الاستِهزاءِ مِن مُجَرَّدِ قولهم: ﴿ أَحَقُّ هُوَ ﴾، لأنَّ معناه: ليسَ بحق، وليسَ فيه معنى التَّهكُم المُفيدِ للتعريض.

قوله: (والضميرُ للعذابِ): إشارةٌ إلى اتصالِ الآيةِ بقوله: ﴿ وَيَقُولُونَ مَقَىٰ هَذَا ٱلْوَعْدُ ﴾، يعني: لـمَّا أجابَ الرسولُ ﷺ بما أجابَ ما زادوا على التكذيبِ والاستبعادِ سوىٰ التَّهكُّم والإنكار، فدلَّ علىٰ تماديهم في الطُّغْيانِ والجحود.

قوله: («هل» بمعنى «قد» في الاستِفهام خاصّة): قال في «اللّفصّل»: «إنَّ «هل» بمعنى «قد»، إلا أنهم قد تركوا الألفَ بعدَها» (٢)، وفي «الإقليد» (٣): «هل» ضعيفةٌ في الاستِفهام، ألا

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «وهو»، والمُثبَت من «الكشَّاف».

<sup>(</sup>٢) «المُفصَّل» للزمخشري ص٩٦٩.

<sup>(</sup>٣) سيأتي التعريف به عند تفسير الآية ٥٤ من سورة هود (٨: ١٠٧) تعليقاً.

[﴿ وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسِ ظَلَمَتْ مَا فِ ٱلْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِدِّ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا ٱلْعَذَابُّ وَقُضِى بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ \* أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلاَ إِنَّ وَعْدَ اللّهِ حَقُّ وَلَكِنَ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ \* هُو يُحِي وَيُعِيثُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ١٥٦-٥٥]

﴿ ظُلَمَتَ ﴾ صِفةٌ لـ ﴿ نَفْسٍ ﴾؛ على: ولو أنَّ لكلِّ نفسٍ ظالمة، ﴿ مَا فِ ٱلْأَرْضِ ﴾ أي: ما في الدُّنيا اليومَ مِن خزائنِها وأموالها وجميع مَنافِعِها على كثرتِها، ﴿ لاَفْتَدَتْ بِهِ ۽ ﴾: لجَعَلَتْهُ فِديةً لها، يُقال: فَدَاهُ فافتَدَى، ويُقال: افتَدَاهُ أيضاً؛ بمعنى: فداه، ﴿ وَأَسَرُّوا ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُ الْعَذَابَ ﴾ لأنهم بُهِتُوا لرؤيتهم ما لم يَحتَسِبُوهُ ولم يَخطُر ببالهِم، وعاينوا مِن شِدَّةِ الأمرِ وتَفاقُمِهِ ما سَلَبَهم قُواهُم، وبَهرَهُم، فلم يُطيقُوا عندَه بكاءً ولا صُرَاحاً ولا ما يَفعَلُه وتَفاقُمِهِ ما سَلَبَهم قُواهُم، وبَهرَهُم، فلم يُطيقُوا عندَه بكاءً ولا صُرَاحاً ولا ما يَفعَلُه الجازع، سِوى إسرارِ النَّذَمِ والحَسْرةِ في القلوب، كما ترى المُقدَّمَ للصَّلْبِ يُتْخِنُه ما دَهَ مَن فَظاعةِ الحَطْب، ويُغلَبُ حتى لا يَنسِ بكلمة، ويبقى جامِداً مَبْهوتاً.

تراها تجيءُ بمعنى «قد»، كقوله: «أهَلْ رأونا»(١)، فلو كانَ للاستِفهام لَلَزِمَ الجمعُ بينَ حَرفَيه: الهمزةِ و «هل»، وهو مُمتَنِع.

قوله: (يُتْخِنُه ما دَهَمه)، الأساس: «أَتْخَنَهُ قولُه: بلغَ منه»، أي: كُلَّ مَبلَغ.

قوله: (حتى لا يَنبِسَ بكلِمة): المرزوقي: «يُقال: كَلَّمتُه فما نَبَسَ (٢)، أي: لم يتكلَّم بحرف، وما سَمِعتُ للقَوْم نَبْسة»(٣).

سَـائِلْ فَـوارِسَ يَرْبُـوعٍ بـشَدَّتِنا أَهُلْ رأوْنا بسَفْحِ القَاعِ ذي الأَكَمِ

ويُروىٰ: «بسَفْح القُفِّ».

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ف) إلى: «أهل زارنا»، والمُثبَت من (ح).

وهو جزءٌ من بيت شعر، ذكره ابنُ جني في «الخصائص» (٢: ٤٦٣)، والمُبرِّد في «المقتضب» (١: ٤٤) و(٣: ٢٩١)، الزمخشريُّ في «الـمُفصَّل» ص٣١٩، وابنُ هشام في «مغني اللبيب» (٢: ٣٥٢)، وهو بتهامه:

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى : «كَلَّمتُه فانبس»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «شرح ديوان الحماسة». (٣) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٢: ٦٥٦).

وقيل: أَسَرَّ رؤساؤُهم النَّدامة مِن سَفَلَتِهم الذينَ أَضَلُّوهُم حياءً منهم وخوفاً مِن توبيخِهم. وقيل: أَسَرُّوها: أخلَصُوها، إما لأنَّ إخفاءها إخلاصُها، وإما مِن قولهم: سِرُّ الشيء؛ لِخالِصِه، وفيه تهكُّمُ بهم وبإخطائِهم وقتَ إخلاصِ الندامة. وقيل: أَسَرُّوا النَّدامة: أَظَهَرُوها، مِن قولهم: أَسَرَّ الشيء وأَشَرَه: إذا أَظهَرَه، وليسَ هنالكَ تجلُّد.

قوله: (لأنَّ إخفاءَها إخلاصُها): وذلكَ أنَّ النَّدامةَ هي حُصولُ الغَمِّ بسَبِ العُثورِ على سُوءِ الصَّنيع، فيُقال: نَدِمَ فُلان: إذا حَصَلَت له هذه الحقيقةُ في القلب، وإذا قيل: أخفىٰ الندامة، آذنَ بشِدَّةِ تمكُّنِها في القلبِ وإخلاصِها عن شوائبِ ما يُنافيها، ثم إذا خُوطِبَ بها في مقام الانتِقام والتوبيخ كان تهكُّماً بالمُخاطَب، أو يُقال: أظهَرَ الندامة: إذا أبدى أماراتِ حُصُولِها في القلب، مِنَ انتِكاسِ الرأس، وعَضِّ الأنامِل، وتغيُّر الكلام. وأخفىٰ النَّدامة: إذا تجلَّد وكَمنها في القلبِ حَذارَ الشَّمَاتة، فتكونُ مُخلَصةً بهذا الاعتبار، قال:

وتَـجَلُّدي للـشَّامِتينَ أُريمِـمُ أَني لِرَيْبِ الدَّهْرِ لا أَتَضَعْضَعُ

مثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجُوى ﴾ [الأنبياء: ٣]، قال(١): «النَّجُوى لا تكونُ إلا خُفْية، فقال: ﴿وَأَسَرُّوا ﴾ للمُبالغة»، كأنه قيل: وأسرُّوا السِّر (٢).

قوله: (وقيل: أسَرُّوا النَّدامة: أظهَرُوها): عطفٌ على قوله (٣): ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا ٱلْعَدَابَ ﴾، لأنَّ المُرادَ مِنَ الأول: إخفاؤُها، وكذلكَ قولُه: «وقيل: أسَرَّ رُؤَساؤُهُمُ النَّدامة» عطفٌ عليه باعتبارِ اختِلافِ الفاعِلِ في «أسَرُّوا». الجوهري: «أسرَرتُ الشَّيء: كَتَمتُه وأعلَنتُه أيضاً، وهو مِنَ الأضداد».

قوله: (وليسَ هُنالِكَ تجلُّد): أي: أظهَرُوهُ عَجْزاً وضَعْفاً، وفيه كِناية.

<sup>(</sup>١) أي: الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة الأنبياء (١٠: ٢٨٧).

<sup>(</sup>٢) قوله: «كأنه قيل: وأسرُّوا السِّرّ» أثبتُّه من (ط) فقط.

<sup>(</sup>٣) من قوله: «﴿ وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَىٰ ﴾ الله هنا، سقط من (ف).

﴿ وَقُضِي بَيْنَهُم ﴾ أي: بينَ الظالمينَ والمظلومين، دلَّ علىٰ ذلكَ ذِكرُ الظُّلْم.

ثم أتبَعَ ذلكَ الإعلامَ بأنَّ له المُلْكَ كُلَّه، وأنه المُثيبُ المُعاقِب، وما وَعَدَه مِنَ الثوابِ والعِقابِ فهو حق، وهو القادرُ على الإحياءِ والإماتة، لا يَقدِرُ عليهما غيرُه، وإلى حسابِهِ وجَزائِهِ المَرجِع، لِيعُكمَ أنَّ الأمرَ كذلك، فيُخافَ ويُرجَىٰ، ولا يَغتَرَّ به المُغتَرُّون.

[﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتَكُم مَّوْعِظَةٌ مِن زَيِكُمْ وَشِفَآهٌ لِمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدَى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ \* قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَيْ ذَلِكَ فَلْيَفْ رَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ \* ٥٧-٥٨]

﴿قَدْ جَآءَ تَكُمُ مَّوْعِظَةٌ ﴾ أي: قد جاءكم كِتابٌ جامِعٌ لهذهِ الفوائد؛ مِن موعظةٍ وتنبيهٍ على التوحيد، ﴿و﴾ هو ﴿شِفَآءٌ ﴾ أي: دواءٌ ﴿لِمَا ﴾ في صُدُورِكُم مِنَ العقائدِ الفاسِدة، ودُعاءٍ إلى الحق، ﴿وَرَحْمَةٌ ﴾ لِـمَنْ آمَنَ به منكم.

قوله: (ثم أُتبَعَ ذلك): معطوفٌ على محذوف، أي: ذكرَ اللهُ تعالىٰ ما ذكر، ثم أُتبَعَ ذلك، وتلخيصُه: أنَّ قولَه: ﴿ أَلاَ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ ﴾ الآية، كالتذييل لِمَا سبقَ مِنَ الوعد وتحقيق إنجازِه، يجري مجرى التعليل(١)، يعني: تَفهَّمُوا أني أنا المالِكُ على الإطلاق فيبَعُدُ مني أن لا أفي بوَعْدِي، وأنا القادرُ على الإحياءِ والإماتة، وأنَّ الرُّجُوعَ إليَّ، فكيفَ أُخلِفُ وعدي؟!

قوله: (جامعٌ لهذهِ الفوائد؛ مِن مَوعِظةٍ وتنبيهِ على التوحيد...، ودُعاءٍ إلى الحق): إلى هنا مُناسِبٌ لِقولِهِ تعالى: ﴿ وَاللّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾ [يونس: ٢٥]، وقولُه: ﴿ وَهُدُى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ مُناسِبٌ لِقولِه: ﴿ وَيَهْدِى مَن يَشَاهُ إِلَى صِرَطٍ مُسْنَقِيمٍ ﴾ [يونس: ٢٥]، ولهذا قال: «ورحمةٌ لمن آمَنَ به منكم»، فقولُه: «دُعاء» يُقرَأُ بالجرِّ عطفاً على «موعظة»، وكذا «رحمة». وإنها فَسَرَ ﴿ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصَّدُورِ ﴾ بقوله: «وتنبيهِ على التوحيد»؛ لأنَّ المُرادَ بالشِّفاءِ القُرآن، وهو بنفسِه لا يَرفَعُ العقائدَ الفاسدة، بل بها فيه مِنَ التنبيهاتِ والآياتِ الدالَّةِ على التوحيدِ والحجيج المُزيلةِ للشَّكِ والرَّيْب، فقوله: «هو شفاء» إشارةٌ إلى التنبيهِ على التوحيد.

<sup>(</sup>١) في (ف): «التذييل»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

## أصلُ الكلام: بفَضْلِ الله وبرحمتِهِ فليَفرَحُوا فبذلكَ فليَفرَحُوا، والتكريرُ للتأكيدِ

قال القاضي: «قد جاءكم كتابٌ جامعٌ للحِكم العِمَلِيَّة الكاشِفةِ (١) عن محاسِنِ الأعمالِ وقَبائحِها، والمُرغِّبةِ في المحاسِن، والزاجِرة عن القبائح، والحِكمةِ النَّظَرَيَّةِ التي هي شِفاءٌ لِمَا في الصُّدُورِ مِنَ الشُّكُوكِ وسُوءِ الاعتِقاد، وهُدى إلى الحقِّ واليقين، ورحمةٌ للمُؤمنين حيثُ أُنزِلَ عليهم، فنَجَوا بها مِن ظُلُهاتِ الضَّلالِ إلى نُورِ الإيهان، وتَبدَّلَتْ مَقاعِدُهُم مِن طبقاتِ النَّيرانِ بمَصاعِدَ مِن درجاتِ الجنان».

قوله: (ودعاء إلى الحق): تفسيرٌ لِقولِه: ﴿وَهُدَى﴾، وهو محمولٌ على أنَّ الهدىٰ: مُجَرَّدُ الدَّلَالَةِ؛ ليكونَ عاماً في جميع الخلق، يدلُّ عليه قولُه: «ورحمة لمن آمَنَ منكم»، لأنه خَصَّها بهم.

ويُمكِنُ أَن يُحمَلَ على الدَّلالةِ المُوصِلةِ إلى البُغية، فيَختَصُّ بالمُؤمنين، كقولِهِ تعالى: ﴿هُدَى وَيُمكِنُ أَن يُحمَلَ على الدَّلاةِ المُوصِلةِ إلى البُغية، فيَختَصُّ بالمُؤمنين، كقولِهِ تعالى: ﴿هُدَى وَرَحْمَةُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ على وزانِ ﴿يَهْدِى مَن يَشَآهُ ﴾ في تلك الآية، وتكونُ الإشارةُ بقوله: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ ﴾ إليها، أي: إلى الهدى والرحة؛ وَضْعاً للمُظهَرينِ مَوضِعَ ضَميرَيْها، لأنه خِطابٌ للمُؤمنين، بدلالةِ فوله: ﴿ هُوَ خَيْرٌ مِن مَا يَجْمَعُونَ ﴾.

قوله: (والتكريرُ للتأكيد): يعني: إذا جُعلت مِن بابِ الحذفِ على شريطةِ التفسير كانَ توكيداً مع التخصيصِ للتكريرِ والتقديم، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِيَّنَى فَأَعَبُدُونِ ﴾ [العنكبوت: ٥]، فالفاءُ في ﴿ فَلَيْفَرَحُوا ﴾ ، جوابٌ للشرط، كالفاءِ في ﴿ فَأَعَبُدُونِ ﴾ ، فتكونُ الفاءُ في ﴿ فَيَذَلِكَ ﴾ زائدةً كما نصَّ عليه المالكيُّ (٢) في كتاب «الشواهد»، ومن ثَمَّ قدَّر المُصنَّفُ في أصل الكلام ثلاثَ فاءات؛ فالأولىٰ لرَبْطِ الكلام بها قبلَه، والثالثةُ جوابٌ للشرط، فالثانيةُ زائدة (٣).

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «الكاشف»، والمُثبَت من «تفسير البيضاوي».

<sup>(</sup>٢) في (ط): «المالك»، والمُرادُ هنا ابنُ مالك؛ الإمامُ النحويُّ المعروف، والمُؤلِّفُ يذكره في مواضع ويُسمِّعه «المالكي»، ولذا أثبته هنا كذلك. وانظر: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» ص١٩٤.

<sup>(</sup>٣) من قوله: «فالفاء في ﴿فَلْيَفُرَحُوا ﴾ جواب للشرط» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُه من (ط).

والتقريرِ وإيجابِ اختِصاصِ الفَصْلِ والرحمةِ بالفَرَح دونَ ما عداهما مِن فوائدِ الدُّنيا، فحُذِفَ أحدُ الفِعلَينِ لِدلالةِ المذكورِ عليه، والفاءُ داخِلةٌ لمعنىٰ الشَّـرْط؛ كأنه قيل: إنْ فَرِحُوا بشيءٍ فليَخُصُّوهُما بالفَرَح، فإنه لا مَفروحَ به أحقُّ منهما.

ويجوزُ أن يراد: بفَصْلِ الله وبرحمتِهِ فليَعتَنُوا فبذلكَ فليَفرَحُوا، .....

قوله: (وإيجابِ اختِصاصِهما بالفَرَح (١)): فإن قلتَ: كيفَ قال: «اختِصاصِهما بالفَرَح»، والواجبُ أن يُقال: «إيجاب اختِصاصِ الفَرَح بهما»، فإنَّ تقديمَ قوله: ﴿فَيَذَلِكَ ﴾ على الفِعلِ يُفيدُ ذلك، كأنه قيل: افرَحُوا بهما لا بغيرهما؟ والجواب: إذا اختَصَّ الفَرَحُ بهما فقد اختَصَّا بالفَرَح مُبالغةً، ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ القَلْب.

قوله: (لا مفروح به): «به» مُتَعلِّقُ بـ«مفروح»، وخَبَـرُه «أحقُّ منهما»، وكانَ مِن حَقِّه (٢) أن يكونَ منصوباً، كما ذكرَه في «المُفصَّل» (٣)، لأنه مُشابِهُ للمُضاف، وهو ما يَتَعلَّقُ به شيءٌ مِن عَناه، لا على جِهةِ الإضافة، نحو: لا خيراً مِن زيدٍ عندنا.

قوله: (ويجوزُ أن يُراد: بفَضْلِ الله وبرَحمِهِ فليَعتَنُوا): وقَرينةُ الحذفِ صُورةُ التركيب، وتقديمُ الجارِّ والمجرورِ دالٌّ على الاعتِناءِ بشأنهما، كقوله تعالى: ﴿فَإِيَنَى فَأَعَبُدُونِ ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، فإنه في تأويل: فإن لم تُخلِصُوا ليَ العِبادةَ في أرض فأخلِصُوها في غيرها (٤)، دلَّ على القدير الإخلاصِ تقديمُ المفعولِ المؤذِنُ بالاختِصاص، أو دلَّ على تقدير «فليَعتَنوا» قولُه: ﴿فَلَيْفُ رَحُوا ﴾، الإخلاصِ تقديمُ المفعولِ المؤذِنُ بالاختِصاص، أو دلَّ على تقدير «فليَعتَنوا» قولُه: ﴿فَلَيْفُ رَحُوا ﴾، لأنَّ الفَرَحَ معنيٌّ بشأنِه (٢)، مِثلُ قولِك: زيداً ضَرَبتُ غُلامَه، أي: أهنتُ زيداً ضَرَبتُ غُلامَه.

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلافٌ عما في «الكشاف»، وكأنه اختصار من المؤلف رحمه الله.

<sup>(</sup>٢) أي: كَان من حَقِّ اسم «لا» النافية للجنس وهو «مفروح» أن يكونَ منصوباً هنا، أي: مُعرَباً بالنَّصْب، ولكنه بُنِيَ علىٰ الفَتْح.

<sup>(</sup>٣) ص٧٤–٥٥.

<sup>(</sup>٤) في (ف): «غيري»، والمُثبتُ من (ط)، والجملة كلها ساقطة من (ح)، كما سيأتي التنبيه إليه.

<sup>(</sup>٥) من قوله: «الاعتناء بشأنهما» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٦) أي: «القرينةُ علىٰ تقدير (فليعتنوا): أنَّ ما يُفرَحُ به يكونُ مما يُعتَنىٰ ويُهتَمُّ بشأنِه»، كما في «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٤٠).

ويجوزُ أن يُراد: قد جاءتكم مَوعِظةٌ بفَضْلِ الله وبرحمتِه، فبذلكَ - فبمجيئها - فليَفرَحُوا.

وقُرِئ: «فلتَفَرَحُوا» بالتاء، وهو الأصلُ والقياس، وهيَ قِراءةُ رسولِ الله ﷺ فيها رُويَ عنه، و «لتأخذوا مَضَاجِعَكُم»، قالها في بعضِ الغَزَوات. وفي قِراءةِ أُبيّ: «فافرَحُوا».

وقال أبو البقاء: «الفاءُ الأولىٰ مُرتَبِطةٌ بها قبلَها، والثانيةُ بفِعلِ محذوف، أي: فليُعجَبُوا بذلك فليَفرَحُوا، كقولهم: زيداً فاضربه، أي: تَعمَّدْ زيداً فاضربه»(١).

قوله: (فبذلك - فبمجيئها - فليفرحوا): قال القاضي: «فالباءُ على هذا مُتعلِّقةٌ بفِعلِ دلَّ عليه ﴿قَدْ جَآءَتَكُم ﴾، وذلكَ إشارةٌ إلى مَصدَرِه، والفاءُ بمعنى الشَّرْط، كأنه قيل: إن فَرِحُوا بشيءٍ فبمجيئهما ليفرحوا، أو للرَّبْطِ بها قبلَها، والدلالةِ على أنَّ مجيءَ الكِتابِ الجامِعِ بينَ هذهِ الصَّفاتِ مُوجِبٌ للفَرَح، وتكريرُها للتأكيد»(٢). هذا الوجهُ أوفَقُ لُلائمةِ الكلام.

قوله: («فلتفرحوا» بالتاء، وهو الأصلُ والقياس، وهي قِراءةُ رسولِ الله ﷺ (٣): وروينا عن أبي داود (٤) عن أُبيِّ بنِ كَعْب: «أنَّ رسولَ الله ﷺ قرأ: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾ \_ بالتاء الفوقانية \_ ».

قال المُصنِّف (٥): كأنَّ النَّبِيِّ عَلَيْ آثرَ القِراءةَ بالأصل، لأنه أدلُّ على الأمرِ بالفَرَح، وأشَدُّ

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٨).

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

<sup>(</sup>٣) أي: التي كان يقرأ بها ﷺ في أكثرِ الأوقاتِ وأغلَبِ الأحيان، لا أنه لم يقرأ سِواها، إذ القراءاتُ السَّبْعُ، بل العَشْر، المنسوبةُ إلى الأئمةِ القُرَّاءِ المشهورين، صَحَّتْ أسانيدُهم بها إلى رسول الله ﷺ، بل تَواتَرَتْ تلك القراءاتُ إليه، صلواتُ الله وسلامُه عليه.

وما نقله المُؤلفُ عن الزنخشري: «كأنَّ النبيَّ ﷺ آثر القِراءة بالأصل»: الفعلُ «آثر» يدلُّ على أنَّ القراءتين معلومتان عندَه ﷺ.

<sup>(</sup>٤) في «سننه» برقم (٣٩٨١).

<sup>(</sup>٥) في تعليقاته علىٰ «كشَّافه»، كما سيُصرَّحُ به المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ بعد قليل، وكما صَـرَّحَ بذلك العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١٤١: ١٤١).

### ﴿هُوَ﴾ راجعٌ إلىٰ «ذلك»، وقُرِئ: ﴿مِتَا يَجْمَعُونَ ﴾ بالياءِ والتاء.

تصريحاً به، إيذاناً بأنَّ الفَرَحَ بفَضْلِ الله تعالى وبرَحتِهِ بليغُ التَّوصِية به، ليُطابِقَ التكريرَ والتقرير، وتضمينُ الكلام معنى الشَّرْطِ لذلك. ونظيرُه مما انقَلَبَ فيه ما ليسَ بفَصِيح فَصِيحاً: ﴿ وَلَـمُ يَكُنُ لَهُۥ كُمُ فُوا أَحَـكُ ﴾، مِن تقديم الظَّرْفِ اللَّغْوِ (١) ليكونَ الغَرَضُ اختِصاصَ التوحيد.

وقال ابنُ جِنِّي: "قراءة ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ ـ بالتاء ـ خَرَجَتْ على أصلِها، وذلكَ أنَّ أصلَ الأمرِ أن يكونَ بحَرْفِه (٢)، وهو اللام، فأصلُ «اضرب»: لِتَضرِب، كما هو للغائب، لكنْ لمَّا كَثُرَ أمرُ الحاضِرِ حَذَفُوه، كما حَذَفُوا حرفَ المُضارعة تخفيفاً، وإنها ألحقُوا في الأكثرِ الهمزة لِئلًا يقعَ الابتداءُ بالساكِن، ولم يحذفوا مِن أمرِ الغائبِ لأنه لم يكثر كَثْرتَه، ولهذا لم يُؤمَر الغائبُ بنَحْو: صَهْ، ومَهْ، وحَيَّهَل، والذي حَسَّنَ التاءَ هاهنا على الأصل أنه أمرٌ للحاضِرِينَ بالفَرح، لأنَّ النفسَ تَقبَلُ الفَرَح، فذُهِبَ به إلى قُوَّةِ الخِطابِ فاعرِفه، ولا تَقُلُ قياساً على ذلك: فبذلكَ فلتَحرَنُوا، لأنَّ الحزنَ لا تَقبَلُهُ النفسُ قَبولَ الفَرَح، إلا أن تُريدَ صَغارَهُم وإرغامَهم» (٣).

وقلت: هذا معنىٰ قولِ المُصنِّفِ في الحاشية: «لأنه أدُّلُ علىٰ الأمرِ بالفَرَح».

قوله: (وقُرِئ: ﴿مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ بالياء والتاء): ابنُ عامر: بالتاءِ الفوقانية، والباقون: بالياء (٤).

<sup>(</sup>١) أي: الجار والمجرور ﴿لَهُۥ و «الظرفُ اللَّغْوُ» أو «الظرفُ اللَّغْوي»: هو ما كان العاملُ فيه مذكوراً، نحو: زيدٌ في الدار. نحو: زيدٌ في الدار. قاله العلامةُ الشريفُ الجرجاني رحمه الله تعالىٰ في «التعريفات» ص١٤٣-١٤٤.

وانظر كلام المؤلف رحمه الله تعالىٰ في هذا في مطلع سورة الأنبياء (١٠: ٢٨٢).

<sup>(</sup>٢) أي: بحرف الأمر، وهو لفظُ ابن جِنِّي في «المحتسب».

<sup>(</sup>٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٣١٣–٣١٤).

<sup>(</sup>٤) انظر: «التيسير» ص١٢٢، و «حجة القراءات» ص٣٣٣، وعزاها الأخير ليعقوب في رواية رويس عنه.

وعن أُبِيِّ بنِ كَعْب: أنَّ رسولَ الله ﷺ تَكَا: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللهِ وَبِرَحْمَتِهِ ﴾، فقال: «بكتاب الله والإسلام»، وقيل: فَضْلُه: الإسلام، ورحمتُه: ما وَعَدَ عليه.

[﴿ قُلْ أَرَءَ يَشُد مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِن رِّزْقِ فَجَعَلْتُم مِّنَهُ حَرَامًا وَحَلَاكُمْ قُلْ ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمَّ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ \* وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِينَمَةُ إِنَ اللَّهَ لَذُو فَضْ لِعَلَى النَّاسِ وَلَهِ كِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ ٥٩-٢٠]

قوله: (فَضْلُه: الإسلام، ورحمتُه: ما وَعَدَ عليه): فيه اعتِزالٌ خَفِيّ؛ لأنَّ ما وَعَدَ علىٰ الإسلام، وهو الثواب، فينبغي أن لا يكونَ فَضْلاً (١).

قوله: (﴿مَّا ﴾ في مَوضِع النَّصْب بـ﴿ أَن زَلَ ﴾): هذا على أن تكونَ ﴿مَّا ﴾ استفهامية، لِدلالةِ الكلام على الإنكار، أي: أيَّ شيءٍ أنزَلَ اللهُ مِن رزقٍ فبعَّضتُمُوه، وقُلتُم: هذا حلالٌ وهذا حرام؟ والمُنكر: إنزالُ ما هو سببٌ لتجزئتِهم (٢) الرِّزْق، أي: ليسَ لأحدٍ أن يُحَرِّمَ أو يُحِلَّ شيئاً مِن رِزقِ (٣) الله تعالى، لأنَّ ذلكَ مُحتصُّ بالله عَزَّ وجَلَّ.

وعلىٰ أن تكونَ مُتعلِّقةً بالاستِخبار تكونُ موصولة، ومن ثَمَّ قال: «أخبِرُ ونيه».

قوله: (أي: أنزَلَه اللهُ رِزقاً حلالاً كُلَّه): قال القاضي: ﴿ ﴿لَكُمْ ﴾ دلَّ علىٰ أنَّ المُرادَ منه ما حَلَّ، ولذلكَ وَبَّخَ علىٰ التبعيض ﴾ (٤).

<sup>(</sup>١) أي: علىٰ قوله، يعني: أن الزنحشريَّ يُريدُ بكلامه هذا أن لا تكونَ إثابةُ الله العبدَ تفضُّلاً منه سبحانه وتعالىٰ، تقريراً لعقيدته في وجوب الإثابة علىٰ الله تعالىٰ.

<sup>(</sup>٢) في (ف): «لتحريمهم»، والمُثبتُ من (ط).

<sup>(</sup>٣) من قوله: «فبعّضتموه» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

﴿ اَللَّهُ أَذِنَ لَكُمُ ﴾ مُتعلِّق بـ ﴿ أَرَءَ يُشُكُ ﴾، و﴿ قُلُ ﴾ تكريرٌ للتوكيد، والمعنى: أخبِرُوني: آللهُ أذِنَ لكم في التحليلِ والتحريم، فأنتُم تَفعَلُونَ ذلكَ بإذنِه، أم تَتكذَّبُونَ على الله في نِسبةِ ذلكَ إليه؟ ويجوزُ أن تكونَ الهمزةُ للإنكار، و ﴿ أَمْ ﴾ مُنقَطِعة، بمعنى: بل أتفترونَ على الله؛ تقريراً للافتِراء.

قوله: (﴿ عَالَلَهُ أَذِ كَكُمُ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿ أَرَ عَيْتُم ﴾): أي: مفعولُه على تأويل ما يُجابُ عنه، ومن ثَمَّ قَدَّر: ﴿ أَخِبِرُونِي: آللهُ أَذِنَ لكم ﴾، ويُؤيِّدُه ما ذكرَ (١) في الأنعام في قولِه: ﴿ قُلُ أَرَ عَنَكُمْ إِنْ أَتَنكُمْ عَذَابُ اللهِ ﴾ [الأنعام: ٤٠]: ﴿ مُتَعَلَّقُ الاستِخبارِ محذوف، تقديرُه: أرأيتَكُم إن أَتكُمْ عذابُ الله أو أتتكُمُ السَّاعة، مَنْ تَدعُون؟ ».

وقيل: لا يجوزُ أن تكونَ ﴿أَمُّ ﴾ مُتَّصِلة، لأنه يَصيرُ المعنىٰ: أيُّ الأمرَينِ واقع؛ الإذنُ منه أم الافتراء؟ وهو وَهَم، لأنَّ الاستِخبارَ بقوله: «أخبِروني»، وهو عالمٌ بأنه ما أذِنَ اللهُ لهم، وأنهم مُفترون؛ للوعيدِ وطَلَبِ الإقرارِ منهم علىٰ الكذبِ والافتراءِ وإلزام الحجَّة.

<sup>(</sup>١) أي: الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة الأنعام (٦: ٨٢).

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

وكفىٰ بهذهِ الآيةِ زاجرةً زَجْراً بليغاً عن التجوَّزِ فيها يُسألُ عنه مِنَ الأحكام، وباعِثةً علىٰ وجوبِ الاحتياطِ فيه، وأن لا يقولَ أحدٌ في شيء: جائزٌ أو غيرُ جائز؛ إلا بعدَ إيقانٍ وإتقان، ومَنْ لم يُوقِنْ فليَتَقِّ اللهَ وليَصمُت، وإلا فهو مُفتَرٍ علىٰ الله.

﴿ يَوْمَ ٱلْقِيَكَةِ ﴾ منصوبٌ بالظّن، وهو ظن واقعٌ فيه، يعني: أيُّ شيء ظن المُفترين في ذلك اليوم ما يُصنعُ بهم فيه؟ وهو يومُ الجزاءِ بالإحسانِ والإساءة، وهو وعيدٌ عظيمٌ حيثُ أُبهِمَ أمرُه. وقرأ عيسىٰ بنُ عُمَر: (وما ظَنَ علىٰ لفظِ الفِعل. ومعناه: وأيَّ ظن ظُنُوا يومَ القيامة. وجِيءَ به علىٰ لفظِ الماضي لأنه كائن، فكأنْ قد كان.

﴿إِنَ ٱللَّهَ لَذُو فَضَّ لِعَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ حيثُ أنعَمَ عليهم بالعقل، ورَحِمَهم بالوَحْي، وتعليم الحلالِ والحرام، ﴿وَلَكِنَ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشَكُرُونَ ﴾ هذهِ النِّعمة، ولا يَتَبِعُونَ ما هُدُوا إليه.

قوله: (حيثُ أنعَمَ عليهم بالعقل، ورَحِمَهُم بالوحي): وقلت: سياقُ الكلام في الوحي، لأنه تعالىٰ لمَّا عَمَّ الخطابَ بقوله: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتُكُم مَّوْعِظَ أُمِّن رَبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِمَافِي ٱلصُّدُورِ ﴾ [يونس: ٥٧]، وفيهمُ المُؤمِنُ والكافِر، ومَنَّ عليهم بإنزالِ الكِتابِ الجامعِ لتلكَ الصَّفات، أمَرَ

قوله: (عن التَّجَوُّز): أي: التساهُلِ والتسامُح، وفي الحديث: «كانَ مِن خُلُقِهِ الجواز»(١)، ذكرَه في «النهاية».

قوله: (ما يُصنَعُ بهم): قيل: «ما» موصولة، وهي مفعولٌ به لِـ «ظَنِّ المُفترين»، فحُذِفَ للإبهام، وإليه الإشارةُ بقوله: «أُبهِمَ أمرُه».

<sup>(</sup>١) أخرج مسلم في "صحيحه" (١٥٦٠) عن حُذيفة رضي الله عنه قال: «أتى الله بعَبْدِ مِن عِبادِه، آتاهُ الله مالاً، فقال له: ماذا عَمِلتَ في الدُّنيا؟ قال: يا رب، آتيتني مالَك، فكنتُ أُبايعُ الناس، وكانَ مِن خُلُقي الجواز، فكنتُ أتيسَّرُ على المُوسِر، وأُنظِرُ المُعسِر، فقال الله: أنا أحقُّ بذا منك، تجاوَزُوا عن عَبْدي»، فقال عُقبةُ بنُ عامر الجهنيُّ وأبو مسعودِ الأنصاري: هكذا سَمِعناهُ مِن في رسولِ الله عَلَيْ.

[﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأَنِ وَمَا لَتَلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانِ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْـزُبُ عَن رَّيِكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِ ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَـرَ مِن ذَلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِنَابٍ مُّبِينِ ﴾ 71]

﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنِ﴾: «ما» نافية، والخِطابُ لرسولِ الله ﷺ، والشأن: الأمر، وأصلُه الهمز؛ بمعنىٰ: القَصْد، مِن: شَأَنتُ شَأَنتُ شَأَنتُ: إذا قَصَدتَ قَصْدَه.

والضَّميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ للشأن، لأنَّ تِلاوةَ القُرآنِ شأنٌّ مِن شأنِ رسولِ الله ﷺ، بل هو مُعظَمُ شأنِه، أو للتنزيل، كأنه قيل: وما تَتلُو مِنَ التنزيلِ مِن قُرآن، لأنَّ كُلَّ جُزءٍ منه قُرآن، والإضهارُ قبلَ الذِّكْرِ تفخيمٌ له، أو لله عَزَّ وجَلَّ.

حَبِيبَه بأن يُخاطِبَ كُلاً مِنَ الفريقين بها يُناسِبُ حالَه، قال في حَقِّ المؤمنين: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبَرَحْمَتِهِ ﴾ الآية [يونس: ٥٨]، أي: هذا الهدى والرحمة، وقال في حَقِّ الكافرين: ﴿ قُلْ أَرَءَ يُتُمُ مُّ النّهَ لَكُمْ ﴾ الآيتين، يعني: لكم هذهِ الموعظةُ والدواءُ لِمَا في الصُّدُورِ مِنَ العقائدِ الفاسِدةِ وظن الافتِراء، بل الامتِنان بقوله: ﴿إِنَ اللّهَ لَدُو فَضْ لِ عَلَى النّاسِ ﴾، حيثُ أنعَمَ عليهم بهذا الكِتابِ الجامع لصِفاتِ الكهال.

ثم وَعَدَ حَبِيبَه صلواتُ الله عليه على تبليغِه، وبِشارتِه، ونِذارتِه للفريقين، ومُواظبِتِه، ومُواظبةِ أُمتِه لِتلاوتِه، بها لا يَدخُلُ تحتَ الوَصْف، حيثُ قال: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنِ وَمَا نَتُلُواْمِنَهُ مِن قُرَءَانِ ﴾ أُمتِه لِتلاوتِه، بها لا يَدخُلُ تحتَ الوَصْف، حيثُ قال: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنِ وَمَا نَتُلُواْمِنَهُ مِن قُرَءَانِ ﴾ [يونس: ٢١]، وعلى هذا الضميرُ في ﴿ مِنْهُ ﴾ للتنزيل، ولا يَلزَمُ الإضهارُ قبلَ الذِّكْر، كما سيَجيءُ في كلامه.

قوله: (أو لله عَزَّ وجَلَ): أي: الضميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ لله تعالى، و «مِن» الأولىٰ: ابتدائية، والثانية: مزيدة (١)، وعلىٰ أن يكونَ الضَّميرُ للشأن: الأولىٰ: تبعيض، والثانية: بيان؛ علىٰ تقدير: وما تَفعَلُ

<sup>(</sup>١) زاد في (ح) هنا: "وعلىٰ أن يكونَ الضَّميرُ للتنزيل: الأولىٰ: ابتدائية، والثانية: مزيدة»، وسيأتي بنحوها في آخر الفقرة ـ لكنْ بجَعْلِ الثانية بيانية ـ ، ولا يستقيم إثباتُها هنا وهنا، وما ذكره هناك من كون "مِنْ» الثانية بياناً: أظهَر، ولذلك حذفتُ هذه، وأثبتُ تلك، ثم رأيتُ العلامةَ الألوسيَّ نقلَه في "روح المعاني» (١٤٣: ١٤٣) عن المُؤلِّفِ كها أثبتُه، وكذا هو في (ط)، فلله الحمد.

وما ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ أنتُم جميعاً ﴿ مِنْ عَمَلٍ ﴾ أيَّ عَمَلٍ كان، ﴿ إِلَّا كُنَا عَلَيْكُونَ شُهُودًا ﴾: شَاهِدِينَ رُقَباءَ نُحصي عليكم، ﴿ إِذْ تُفِيضُونَ فِيدِ ﴾ مِن: أفاضَ في الأمر: إذا اندَفَعَ فيه.

﴿وَمَا يَعۡـزُبُ﴾ قُرِئَ بالضَّمِّ والكَسْر: وما يَبعُدُ وما يَغيب، ومنه: الرَّوْضُ العازِب، ﴿وَلَاۤ أَصْغَـرَ مِن ذَلِكَ وَلآَ أَكْبَرَ ﴾ القِراءةُ بالنَّصْبِ والرَّفْع، والوَجْه: النَّصْبُ على نفي الجنس، والرَّفْعُ على الابتداء؛

مِن هذهِ الشُّؤونِ التلاوة، وعلىٰ أن يكونَ الضميرُ للتنزيل: الأولىٰ: ابتداء، والثانية: بيان. أبو البقاء: « ﴿ مِن ﴾ الثانية: مزيدة، والضَّميرُ في ﴿ مِنْهُ ﴾ للشأن، أي: من أجله » (١).

قوله: (القِراءةُ بالنَّصْبِ والرَّفع): حمزة: برَفْع الراء في «أصغر» و «أكبر»، والباقون: بفَتْحِها (٢).

قوله: (والوَجْه: النَّصْب على نفي الجِنس): قيل: فيه نَظَر؛ لأنه لو كان اسماً لـ (لا) التي لنفي الجِنس لكانَ الواجِبُ النَّصْب (٢)، لأنه مُضارعٌ للمُضاف (٤)، على نَحْو: لا خيراً منه قائم، ولم يَذكُر أحدٌ إلا الفَتْح، قال الزَّجَّاج هاهنا وفي سَبَأُ (٥): (إنه في مَوضِع خَفْض، إلا أنه فُتِحَ لأنه لا يَنصَرِف». وقال القاضي: (﴿وَلاَ أَصْغَرَ ﴾ إلىٰ آخِرِه: كلامٌ برأسِه مُقرِّرٌ لِمَا قبلَه،

<sup>=</sup> وهذه الفقرة جاءت في (ف) كما يلي: «أي: الضمير في ﴿مِنَّهُ ﴾ لله تعالى ، وعلى أن يكون الضمير للشأن: الأولى تبعيض، والثانية: مزيدة، والضمير في ﴿مِنَّهُ ﴾ للشأن، أي: من أجله ». وفيه سقطٌ في عِدَّةِ مواضع.

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٩).

<sup>(</sup>٢) انظر: «التيسير» ص١٢٣، و «حجة القراءات» ص٣٣٤.

<sup>(</sup>٣) النَّصْب في قول الزخشري السَّالِف: «الوَجْهُ النَّصْب» بمعنى: الفَتْح، أما النَّصْب في قولِ المُعترِض هنا: «لكان الواجبُ النَّصْب»، فإنه بمعنى الإعرابِ بالنَّصْب، أي: أن يُنوَّنَ بتنوين الفتح، لا البناءِ على الفَتْح.

<sup>(</sup>٤) أي: مُشابِه للمُضاف. (٥) أي: في قوله تعالى: ﴿عَلِمِ ٱلْعَيْبُ لَا يَعَرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَوْتِ وَلَافِي ٱلْأَرْضِ وَلَا أَصْفَرُ مِن ذَالِكَ وَلَا آكِبُرُ إِلَّا فِي كِتَنْبٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٣]. وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٦)، ولم أقف عليه في الموضع الثاني عنده.

# ليكونَ كلاماً برأسِه، وفي العَطْفِ علىٰ محلِّ ﴿ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾

﴿لَآ﴾ نافية، و﴿أَصْغَرَ﴾ اسمُها، و ﴿مِن ﴾ عطفٌ علىٰ لفظِ ﴿مِّمْثَقَالِ ذَرَّةٍ ﴾، وجُعِلَ الفَتْحُ بَدَلَ الكَسْرِ لامتِناعِ الصَّرْف»(١).

قوله: (وفي العَطفِ على مَحلِّ (مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴿)، يعني: إذا قُرِئَ «أصغرُ» مرفوعاً عطفاً على محلِّ (مِن مِّثْقَالِ ذَرَةٍ ﴾ (٣)، فَتْحاً في مَوضِع الجر، لأنَّ على محلِّ (مِن مِّثْقَالِ ذَرَةٍ ﴾ (٣)، فَتْحاً في مَوضِع الجر، لأنَّ ﴿أَصَّغَرَ ﴾ و﴿أَكْبَرَ ﴾ لا يَنصَرِفُ ان؛ لِلُزوم الصِّفةِ ووَزْنِ الفِعل، (إشكال) لِـمَا يُؤدِّي على التقديرين، إلا أن يُقال: لا يَعزُبُ عنه شيءٌ إلا في كتاب، تقريرُه: هو أنَّ الكِتابَ المُبين: إما اللَّوحُ المحفوظُ أو عِلمُه، كما فَسَرَه في الأنعام (٤)، فعلى الأول: لا يَعزُبُ عنه شيءٌ قطُّ إلا ما في اللَّوح، المحفوظُ أو عِلمُه، كما فشرَه في الأنعام (٤)، فعلى الأول: لا يَعزُبُ عنه، وعلى الثاني: لا يَعزُبُ عن ذاتِهِ شيءٌ إلا ما في علمِه، فإنه يُعزُب، وهو مُشكِل.

ولك أن تقول: إذا جُعِلَ الاستِثناءُ مِن بابِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَا الْمَالَ الْمَوْتَ الْمُوْتَ الْمُؤْتَ الْأَوْكَ ﴾ [الدخان: ٥٦] لا يبقى الإشكال، المعنىٰ: لا يَبعُدُ عنه شيءٌ قَطَّ، لا الصَّغيرُ ولا الكبير، إلا ما في اللَّوح أو في عِلمِه، إن عُدَّ ذلكَ مِنَ العُزُوبِ فهو العُزوب، ومعلومٌ أنه ليسَ مِنَ العُزوبِ قطعاً، فإذن لا يَعزُبُ عنه شيءٌ قط.

وفي «الكواشي»: معنىٰ «لا يَعزُب»: لا يَبينُ ولا يَصدُر، أي: لم يَصدُر عن الله شيءٌ بعدَ خَلَقِهِ له إلا وهو في اللَّوح، أو الاستِثناءُ مُنقَطِع (٥)، المعنىٰ: لا يَعزُبُ عن ربِّكَ شيء، لكنْ جميعُ الأشياءِ ثابتُ في كتابٍ مُبين.

<sup>(</sup>۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۲۰۶).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «وجُعِلَ الفتحُ بدل الكسر» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٣) في (ح): «على محل ﴿مَيْنَقَالِ ذَرَّةٍ﴾ أو علىٰ لفظ: ﴿مِن مِّنْقَالِ ذَرَّةٍ﴾»، وهو مقلوب، وفي (ط): «علىٰ محل ﴿مِن مِّنْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ أو علىٰ لفظ ﴿مِن مِّنْقَالِ ذَرَّةٍ﴾»، ولا يستقيم، والمُثبَت من «الكشَّاف».

<sup>(</sup>٤) في تفسير الآية ٥٩ منها (٦: ١١٦).

<sup>(</sup>٥) في (ط): «والاستثناء منقطع»، والمُثبتُ من (ح) و(ف).

أو علىٰ لفظ: ﴿مِيۡثَقَالِ ذَرَّةٍ ﴾؛ فَتْحاً في مَوضِعِ الجِرِّ لامتِناعِ الصَّـرْف: إشكال، لأنَّ قولَك: «لا يَعزُبُ عنه شيءٌ إلا في كتابٌ مُشكِل.

وعن الراغب: «العازِب: المُتباعِدُ في طَلَبِ الكَلَأِ عن أهلِه، يُقال: رجلٌ عَزَب، وامرأةٌ عَزَب، وامرأةٌ عَزَب، وعَزَبَ عنه حِلمُه»(١).

قوله: (لمَّا ذَكرَ شهادتَه على شُؤونِ أهلِ الأرضِ وأحوالهِم وأعالهِم) إلى قوله: (لاعَمَّ ذلكَ أَنْ قَدَّمَ الأرضَ على السماء): يُريد: أَنَّ في الآيةِ التَّرَقِّي مِنَ الأهوَنِ إلى الأغلظ، وأَنَّ الكلامَ في أعهالِ العباد، وذلكَ أَنَّ سياقَ الكلام مِنَ ابتِداءِ قولِه: ﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِي عَمَلِي الكلامَ في أعهالُ العباد، وذلكَ أَنَّ سياقَ الكلام مِنَ ابتِداءِ قولِه: ﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمُ اللهُ العباد، وذلكَ أَنَّ سياقَ الكلام مِنَ ابتِداءِ قولِه: ﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِي عَمَلِي الكَفَرة، وتَسليةِ الرسولِ عَلَيْهُ عَمَا بَلا اللهُ المَّعنِهِم في الدِّين، يدلُّ عليه أعال الكفَرة، وتَسليةِ الرسولِ عَلَيْهُ عَمَا بَلا اللهُ المُعنهِم في الدِّين، يدلُّ عليه قولُه تعالى بعدَ هذا: ﴿ وَلَا يَحَرُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْوِيلَ وَالوعيدُ بجَزاءِ الأعمال، أوجَبَ الاهتامُ بشُمُول العِلم والإحاطةِ التامةِ ليَرَتَّبَ عليه الوعدُ والوعيدُ بجَزاءِ الأعمال، أوجَبَ التَّرَقِينَ مِنَ الأهونِ إلى الأغلظ.

ألا ترىٰ كيفَ بدأ الخِطابَ مَعَ حبيبه بخاصَّةِ نفسِه، وقال: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنِ وَمَا نَتْكُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانِ ﴾، ثم ثَنَّىٰ بها هو أعَمُّ خِطاباً ومعلوماً، وقال: ﴿ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ ﴾، ثم رَجَعَ إلىٰ

<sup>(</sup>١) «مفردات القرآن» ص٦٤٥.

<sup>(</sup>٢) أي: جَرَّبَ.

علىٰ أنَّ العَطفَ بالواو حُكمُه حُكمُ التثنية.

[﴿ أَلَآ إِنَ أَوْلِيَآ اللّهِ لَا خَوْثُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ \* ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَنَّقُونَ \* لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنِيَا وَفِى ٱلْآخِرَةِ لَا بَبْدِيلَ لِكَلِمَتِ ٱللّهِ ذَلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ ٢٦-٦٤]

خِطابِ نفسِه وعَمَّ المعلوماتِ بأَسْرِها مُسَلِّياً له، ولذلكَ خَصَّ لفظَ «الرَّبّ»(١)، فكما رُوعِيَ التَّرَقِّي في ذلكَ ناسَبَ أن يُراعىٰ في الأرض والسماء، لأنَّ الكلامَ في الأعمال.

ومن ثَمَّ لَمَّ أَجْرِيَ الكلامُ في سَبَأُ<sup>(۲)</sup> لإثباتِ مُطلَقِ الحمدِ لله تعالى، أَجْرَىٰ ذِكرَ السَّمَاءِ وَالأَرضِ على الظاهِر<sup>(۳)</sup>، ولمَّا قَيَّدَ الحمدَ في الآخرةِ في قوله: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثْدُ فِي ٱلْآخِرَةِ ﴾ [سبا: ١] على خِلافِ الظاهِر، لأنَّ الحمدَ في قَدَّم الأَرضَ في قوله: ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [سبأ: ٢] على خِلافِ الظاهِر، لأنَّ الحمدَ في الآخِرة (٤) مَسبوقٌ بوجودِ الأعمالِ الصالحةِ للحامِد، ﴿وَمَاخِرُ دَعُولِهُمْ أَنِ ٱلمَّمَّدُ لِلّهِ رَبِ الآخِرة (٤) مَسبوقٌ بوجودِ الأعمالِ الصالحةِ للحامِد، ﴿ وَمَا لِحَرُهُ وَعَولِهُمْ أَنِ ٱلمَّمَّدُ لِلّهِ اللّذِي الْمَاكِرِي الْمَالِ الصالحةِ للجوامِد، ﴿ وَمَالَ ٱلْذِينَ كَفَرُوا لاَ تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ﴾ [سبأ: ٣] الفاطر: ٣٤]، ولمَّا رَدَّ على مُنكِري الحشرِ في قوله: ﴿ وَقَالَ ٱلذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ﴾ [سبأ: ٣] إلى آخِرِ الآيات، عادَ إلى الظاهِر؛ لأنَّ بقوله: ﴿ وَقَالَ ٱلذِينَ اللهَ الْخِلْمِ الشَامِلِ مُحَرَّدُ التهديدِ والوعيد.

قوله: (حُكمُه حُكمُ التثنية): وذلكَ أنَّ قولَك: جاءني زيدٌ وزيد، وقولَك: جاءني الزَّيْدان، سواء، كما أنَّ التثنية تُفيدُ الجمعية، فكذلكَ العَطْف.

<sup>(</sup>١) أي: خَصَّه بالذِّكرِ في قوله: ﴿وَمَا يَعْـزُبُ عَن زَّيْكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾، ولم يقل: «عن الله».

<sup>(</sup>٢) أي: في قوله تعالى: ﴿ عَلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْفَــُرُ مِن ذَالِكَ وَلَآ أَكْــَكُبُرُ إِلَّا فِي كِتَبِ ثُبِينِ ﴾ [سا: ٣].

<sup>(</sup>٣) أي: بتقديم السهاوات على الأرض.

<sup>(</sup>٤) من قوله: «بقوله: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمَدُ فِي ٱلْآخِرَةِ ﴾» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

﴿ أَوْلِيآ اللَّهِ ﴾: الذينَ يَتُولُّونَه بالطاعةِ ويَتُولَّاهُم بالكرامة، وقد فُسِّرَ ذلكَ في قوله: ﴿ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَقُونَ ﴾ فهو تَولِّيهم إياه، .....

قوله: (يَتَولَّوْنَه بالطاعة ويَتَولاهُم بالكرامة): بيانٌ لِوَجْهِ نِسبةِ الوِلايتَينِ في قولِه: ﴿أَلَا اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلِهُ اللَّهُ وَلِهُ اللَّهُ وَلِايةِ الله وولايةِ العبد؛ لأنه مِنَ الأُمورِ النِّسبيَّة، فاعتبرَ الوِلايةَ مِن جانبِ العبدِ بالطاعة، ومن جانبِ الله بالكرامة، وجَعَلَ القَدْرَ المُشتَرَكَ بينَهما التولِّي؛ فِراراً مِن تفسير الولايةِ بالمحبَّةِ الحقيقية، كما في قولِهِ تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [المائدة: ٥٤].

فإذا مُحِلَ الوليُّ على المُحِبِّ أُمِنَ مِنَ التكلُّفِ الذي ذكرَه (١)، ويكونُ قولُه: ﴿ اللَّينَ مَا اللَّهُ وَكَانُوا وَكَوْ وَالْمَعْقِ وَالْمُوصُوفِ بِالخِبرِ، ولِيَبْبُتَ لهم بها ما يُناسِبُها مِنَ السِّهارةِ في الدارين، كما نُفِي عنهم عند ذكرِ الولايةِ خَوْفُ الآجِلِ وحُزْنُ العاجِل، كأنه قيل: السِّسارةِ في الدارين، كما نُفِي عنهم في الآجِل، ولا هُم يحزنون في العاجِل؛ لِكُونِ الله ولياً لهم، وهم أولياءَ الله لا خَوْفٌ عليهم في الآجِل، ولا هُم يحزنون في العاجِل؛ لِكُونِ الله ولياً لهم، وهم أولياءُ الله، ولهمُ البُشري في الدُّنيا والآخِرة؛ لكونِ هم موصوفينَ بالإيمانِ والتقوى.

فَيَنطَبِقُ على هذا التفسيرِ الحديثُ النَّبَويُّ على ما أورَدَه الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل في «مُسنَدِه»(٣) عن عَمْرِو بنِ الجَمُوح: أنه سَمِعَ النَّبيَّ ﷺ يقولُ عن الله: «أوليائي مِن عِبادي، وأحِبَّائي مِن خَلْقي: الذينَ يُذكّرُونَ بذِكْرِي، وأُذكرُ بذِكْرِهِم»، فإنه صُرِّحَ فيه بذِكْرِ المَحبَّة، ولم يُذكّر فيه ما ذكره (٤): «يُذكّرُ اللهُ برُؤيتهم»؛ ليُحتاجَ إلى تفسيره بالسَّمْتِ والهيئة، وأن يُقال: مَنْ نَظَرَ إلى بيسماهُم رأى أثرَ طاعتِهم إيايَ فيَذكُرُني.

<sup>(</sup>١) وهو ما سبق من جَعْلِه التَّولِّي هو القَدْرَ المُشتركَ مِن طاعةِ العبدِ لربِّه، وإكرامِ ربِّه له.

 <sup>(</sup>٢) أي: وليست صفةً واردةً على الكشف، كما قال الزمخشري. يُريدُ بالكشف: أنها تُفسِّرُ الموصوفَ
 وتكشفُ عنه.

<sup>(</sup>٣) برقم (١٥٥٤٩).

<sup>(</sup>٤) أي: الزمخشري.

﴿ لَهُمُ ٱلْمُشْرَىٰ فِ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنِيَا وَفِ ٱلْآخِرَةِ ﴾ فهو تَوَلِّيهِ إياهم. وعن سعيدِ بنِ جُبير: أنَّ رسولَ الله ﷺ سُئِل: «مَنْ أولياءُ الله؟ فقال: هُمُ الذينَ يُذكَرُ اللهُ برؤيتهم»، يعني: السَّمْتَ والهيئة. وعن ابنِ عباسِ رضيَ اللهُ عنه: الإخباتُ والسَّكينة.

وقيل: هُمُ الْمُتحابُّونَ في الله. وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقول: «إنَّ مِن عبادِ الله عِباداً ما هُم بأنبياءَ ولا شُهَداء، يَغبِطُهمُ الأنبياءُ والشُّهَداءُ يومَ القيامة؛ لمكانهم مِنَ الله». قالوا: يا رسول الله، خَبِّرْنا مَنْ هُم، وما أعمالهُم؟ فلَعَلَّنا نُحِبُّهم، قال: «هُم قومٌ تحابُّوا في الله على غيرِ أرحام بينهم،

النهاية: «في حديثِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: «فيَنظُرُونُ إلىٰ سَمْتِهِ وهَدْيِه»: أي: حُسْنِ هَيْئَتِه ومَنظَرِهِ في الدِّين، وليسَ مِنَ الحُسْنِ والجهال، وقيل: هو مِنَ السَّمْت: الطريق، يُقال: الزَمْ هذا السَّمْت».

قوله: (**الإخباتُ والسَّكينة)، النهاية**: «في الدُّعاء: «اجعَلْني لَكَ مُحْبِتاً»<sup>(١)</sup>، أي: خاشِعاً مُطيعاً، والإخبات: التواضُعُ والخشوع، وأصلُه مِنَ الـخَبْت: المُطمَئنُّ مِنَ الأرض».

قوله: (وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: سَمِعتُ النَّبيَّ ﷺ) الحديث: رواه أبو داود (٢) مَعَ تغيير يسير. فإن قلت: ظاهِرُ الحديثِ يُوهِمُ فَضْلَهم على مَنْ يَغبِطُهم (٣)؟ والجواب: أنَّ هذهِ الحالة قبلَ دخولِ الجنة حينَ يَتَجلَّى اللهُ بعَظَمتِهِ على أهلِ العَرَصات (٤)، يدلُّ عليه: «لا يخافونَ إذا خافَ الناس، ولا يَحَزَنُونَ إذا حَزِنَ الناس».

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود (۱۵۱۰)، والترمذي (۳۵۵۱)، وابن ماجه (۳۸۳۰) من حديث عبد الله بن عباس رضى الله عنهما.

<sup>(</sup>٢) في «سننه» برقم (٣٥٢٧).

<sup>(</sup>٣) وهم الأنبياء والشُّهداء بنَصِّ الحديث، مع أنهم أفضلُ منهم، وأعلىٰ درجةً منهم.

<sup>(</sup>٤) العَرَصات: جمعُ عَرْصة، وهي كُلُّ موضعٍ واسعٍ لا بناءَ فيه. قاله ابنُ الأثير في «النهاية» (٣: ٢٠٨)، مادة (عرص).

ولا أموالٍ يَتَعاطَونَها، فوالله إنَّ وُجُوهَهم لَنُور، وإنهم لعلى مَنابِرَ مِن نُور، لا يخافونَ إذا خافَ الناس، ولا يحزنونَ إذا حَزِنَ الناس»، ثم قرأ الآية.

﴿ ٱلَّذِينَ عَامَنُواْ ﴾ نصبٌ أو رَفْع؛ على المَدْحِ أو على وَصْفِ الأولياء، أو على الابتداءِ والخبرُ: ﴿ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ ﴾.

وما روينا عن مُعاذِ بنِ جَبَلِ قال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قال اللهُ عَنَّ وجَلَّ: المُتحابُّونَ بجلالِ الله يكونونَ يومَ القيامة على مَنابِرَ مِن نُور، يَغبِطُهُم أهلُ الجَمْع». أخرجه رَزين (١).

وعن مُسلِم ومالكِ(٢) عن أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «يقولُ اللهُ تعالى يومَ القيامة: أينَ اللهُ عَالَى اللهُ تعالى يومَ القيامة: أينَ اللهُ عَلَيْ بَعَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْ يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلِّي»، فإذا الأنبياءُ والشُّهَداءُ مُشتَغِلُونَ بها يَـهُمُّهُم مِن أمر الشفاعةِ والأُمة.

ولا يَبعُدُ أن يكونَ قد خَصَّهُم وحدَهم في هذهِ الحالةِ بتلكَ الكرامة، ولا يَلزَمُ منه فَضْلُهُم على أولئكَ في غيرها مِنَ الكرامات، وفي سائرِ الحالاتِ والأوقات.

النهاية: «الغَبْط: حَسَدٌ خاص، يُقال: غَبَطتُ الرَّجُلَ أغبِطُه غَبْطاً: إذا اشتَهَيتَ أن يكونَ لكَ مِثلُ ما له، وأن مِثلُ ما له، وأن يكونَ لكَ مِثلُ ما له، وأن يَزُولَ عنه ما هو فيه».

قوله: (نَصْبٌ أَو رَفْع): فالنَّصْب: إما بتقدير: أعني، أو علىٰ الوَصْف (٣). والرفع: إما بتقدير: هُم، أو علىٰ الابتِداء، والخبر: ﴿ لَهُمُ ﴾، ففيه (٤) لَفُّ ونَشْــر.

<sup>(</sup>١) وأخرجه الترمذي (٢٣٩٠) بلفظ: ﴿يَغْبِطُهُمُ النَّبِيُّونَ والشُّهَداءُۗۗ.

<sup>(</sup>٢) مسلم في «صحيحه» (٢٥٦٦)، ومالك في «مُوطَّته» (١٧٠٨)، إلى قوله: «إلا ظِلِّي».

ولم أقف على سائره فيها تَيسَّرَ لي من مصادر، والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>٣) أي: علىٰ أن يكونَ قُولُهُ: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ صفةً لقوله: ﴿ٱوَّلِيكَآءَ ٱللَّهِ ﴾، فيكونُ منصوباً.

<sup>(</sup>٤) أي: في عبارة الزمخشريِّ.

والبُشرى في الدُّنيا: ما بَشَّرَ اللهُ به المُؤمنينَ المُتقينَ في غير مكانٍ مِن كِتابه، وعن النبي ﷺ: "هي الرُّؤيا الصالحة يراها المُسلِمُ أو تُرى له"، وعنه عليه الصَّلاة والسَّلام: «ذَهَبَتِ النَّبُوّةُ وبَقِيَتِ المُشَرات». وقيل: هي محبةُ الناسِ له والذِّكْرُ الحسن، وعن أبي ذرّ: قُلتُ لرسولِ الله ﷺ: الرجلُ يَعمَلُ العَمَلَ لله، ويُحبُّه الناس، فقال: "تلكَ عاجِلُ بُشْرىٰ للهُ تعالىٰ: المُؤمِن"، وعن عطاء: لهم البُشرى عندَ الموت؛ تأتيهمُ الملائكةُ بالرحمة، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ اللّهُ عَلَيْهِمُ الْمَلَيْهِ مُ المُشرىٰ عندَ الموت؛ تأتيهمُ الملائكةُ بالرحمة، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ اللّهُ عَلَيْهِ مُ الْمَلَيْهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ مُ اللّهُ عَلَيْهِ مُ اللّهُ وَالمَرامة، وما وأما البُشْرىٰ في الآخِرة: فتَلقِّي الملائكةِ إياهُم مُسَلِّمِينَ مُبشِّرِينَ بالفَوْزِ والكرامة، وما يَرونَ مِن بياضِ وُجُوهِهم، وإعطاءُ الصَّحائِفِ بأَيْمانِهم، وما يقرؤونَ منها، وغيرُ ذلكَ مِنَ البِشارات.

﴿لَا نَبْدِيلَ لِكَلِمَتِ ٱللَّهِ﴾: لا تغييرَ لأقوالِه، ولا إخلافَ لمواعيدِه، كقوله: ﴿مَا يُبُدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَى ﴾ [قاد: ٢٩]، و﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى كونهم مُبشَّرِينَ في الدَّارَيْن، وكِلتا الجملتَينِ اعتِراض.

قوله: (هيَ الرُّؤيا الصالحةُ يراها الـمُسلِمُ أو تُرىٰ له) الحديث: أخرجه أحمدُ بنُ حنبل والترمذيُّ (١) عن أبي الدَّرْداء.

قوله: (وكِلتا الجملتينِ اعتِراض): أما الأُولىٰ: فهو قوله: ﴿لَا نَبْدِيلَ لِكَمْمُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ المائية: معناه: لا إخلاف لمواعيده، فيكونُ مُؤكِّداً لمعنى الوعدِ في قوله: ﴿ لَهُمُ الْبَشْرَىٰ ﴾. وأما الثانية: فهي قولُه تعالىٰ: ﴿ ذَلِكَ هُو الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾، إذ معناه: أنَّ البِشارةَ في الدارَيْنِ هو الفوزُ العظيم، فيكونُ مُؤكِّداً لهذا المعنىٰ، ولو جُعِلَتِ الأُولىٰ مُعتَرِضة، والثانيةُ تذييلاً للمُعتَرِض والمُعتَرض فيه ومُؤكِّدةً لها: كانَ أحسَن.

<sup>(</sup>۱) أحمد في «مسنده» (۲۷۵۱۰) و(۲۷۵۲) و(۲۷۵۲) و(۲۷۵۵)، والترمذي في «جامعه» (۲۲۷۳) و(۲۰۱۶).

وأخرجه مسلم (٤٧٩) من حديث عبد الله بن عباس، والترمذي (٢٢٧٥)، وابن ماجه (٣٨٩٨) من حديث عبادة بن الصامت، رضي الله عنه.

### [﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْمِئْ إِنَّ ٱلْمِئْ آلِهِ جَمِيعًا هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ٢٥]

﴿ وَلَا يَحْزُنكَ ﴾ وقُرِئ: "ولا يُحزِنْك"؛ مِن: أحزَنَه، ﴿قُوْلُهُمْ ﴾: تكذيبُهم لك، وتهديدُهم، وتشاوُرُهم في تدبير هَلاكِكَ وإبطالِ أمرِك، وسائرُ ما يَتكلَّمُونَ به في شأنِك، ﴿ إِنَّ الْعِزَةَ ﴾ استِئنافٌ بمعنى التعليل، كأنه قيل: ما لي لا أحزَن؟ فقيل: إنَّ العِزَّةَ لله جميعاً، أي: إنَّ الغَلَبةَ والقَهْرَ في مَلَكةِ الله جميعاً، لا يَملِكُ أحدٌ شيئاً منها، لا هُم ولا غيرُهم، فهو يَغلِبُهم ويَنصُرُكَ عليهم، ﴿ كَتَبَ ٱللهُ لَأَغْلِبَ أَنَا وَرُسُلِ ﴾ [المجادلة: ٢١]، ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا ﴾ [غافر: ٥].

وقرأ أبو حَيْوة: «أنَّ العِزَّةَ» بالفتح؛ بمعنى: لأنَّ العِزَّة؛ على صَريحِ التعليل، ومَنْ جَعَلَه بَدَلاً مِن ﴿قَوْلُهُمْ ﴾ ثم أنكرَه: فالمُنكَرُ هو تخريجُه، لا ما أُنكِرَ مِنَ القِراءةِ به.

﴿ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾: يَسمَعُ ما يقولون، ويَعلَمُ ما يُدبِّرُونَ ويَعزِمُونَ عليه، وهو مُكافِئُهم بذلك.

[﴿ أَلَا إِنَ لِلَّهِ مَن فِ ٱلسَّمَاوَتِ وَمَن فِ ٱلْأَرْضُّ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَـدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءً إِن يَتَبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ ٦٦] مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءً إِن يَتَبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ ٦٦]

قوله: (ومَن جَعَلَه بَدَلاً مِن ﴿ قَوْلُهُمْ ﴾): قيل: هو قُتيبةُ بنُ مُسلِم؛ جَعَلَ «أَنَّ العِزَّة» – بفَتْح «أَنَّ» – بَدَلاً مِن قولِهِ تعالى: ﴿ فَوْلُهُمْ ﴾، ثم أَنكَرَهُ بأَنْ قال: «هذا يُؤدِّي إلى أَنْ يُقال: فلا يَحَزُنْكَ أَنَّ العِزَّة لله جميعاً، وهو فاسِد»، فالمُنكَرُ تخريجُه (١) حيثُ جَعَلَه بَدَلاً، ولم يَجَعَلْهُ تعليلاً على حَذْفِ حرفِ العِلَّة، كما قَرَّرْناه، وحينَ جَعَلَهُ بَدَلاً لم يَجَعَلْهُ مِن قبيلِ قولِهِ تعالى: ﴿ فَلَا تَكُونَنَ ظَهِيرًا لِلْكَنفِرِينَ ... وَلَا تَدْعُ مَعَ اللّهِ إِلَنها ءَاخَرَ ﴾ [القصص: ٨٦ و ١٩٥]، ومِثلُه في سورة يس (٢٠)، فيكونُ للتَّهْييج والإلهابِ والتعريضِ بالغير.

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «تخرجه» أو «يخرجه» حيث لم يُنقَط الحرفُ الأول، والمُثبَتُ مِنَ «الكشَّاف».

<sup>(</sup>٢) يعنى: قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَعَزُنكَ قَوْلُهُمُّ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [يس: ٧٦].

﴿ مَن فِ ٱلسَّمَوَتِ وَمَن فِ ٱلْأَرْضِ ﴾: يعني العُقلاءَ المُميِّزين، وهُمُ الملائكةُ والشَّقَلان، وإنها خَصَّهم لِيرُّدِن أَنَّ هؤلاءِ إذا كانوا له وفي مَلكَتِهِ فهم عَبيدٌ كُلُّهم، وهو سبحانه وتعالى ربُّهم، ولا يَصلُحُ أحدٌ منهم للرُّبُوبيَّة، ولا أن يكونَ شريكاً له فيها، فها وراءَهم مما لا يَعقِل أحقُّ أن لا يكونَ له ندّاً وشريكاً، وليدلَّ على أنَّ مَنِ اتَّخَذَ غيرَه رباً مِن مَلَكِ أو إنسيّ، فَضْلاً عن صَنَمٍ أو غير ذلك، فهو مُبطِلٌ تابعٌ لِهَا أدَّى إليه التقليدُ وتَرْكُ النَّظَر.

الجزء الحادي عشر

ومعنى: وما يَتَّبِعُونَ شُركاء: أي: وما يَتَّبِعُونَ حقيقةَ الشُّركاء وإن كانوا يُسَمُّونَها شُركاء، لأنَّ شِرْكةَ الله في الرُّبوبيَّة مُحال، ﴿إِن يَتَبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ أنها شُركاء، ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخَرُصُونَ ﴾: يَحزُرُونَ ويُقدِّرُونَ أن تكونَ شُركاءَ تقديراً باطلاً.

و يجوز أن يكونَ ﴿ وَمَا يَتَبِعُ ﴾ في معنىٰ الاستِفهام، يعني: وأيَّ شيءٍ يَتَبِعُون، وَكَانَ وَجُونَ اللهِ مُرَكَاءَ ﴾، وعلىٰ الأولِ بـ ﴿ يَتَبِعُ ﴾، وكانَ حَقُّه: وما يَتَبِعُ الذينَ يَدعُونَ مِن دونِ الله شُرَكاءَ شُرَكاء، فاقتَصَرَ علىٰ أحدِهما للدلالة.

قوله: (وكانَ حَقَّه): أي: على التقدير الأول(١)، لأنه لا بُدَّ لقوله: ﴿يَدَعُونَ ﴾ مِن مفعول، فإذا كان ﴿شُرَكَاءَ ﴾ مفعولاً لِقولِه: ﴿وَمَا يَتَ بِعُ ﴾ فيُقدَّرُ له أيضاً آخَرُ مِثلُه، المعنىٰ علىٰ هذا: مَنْ في السَّهاواتِ ومَنْ في الأرضِ مملوكٌ لله ومُحتَصَّ به، لا شَريكَ له فيها أحدٌ، وهؤلاءِ ما يَتَبِعُونَ شُركاء، وإن سَمَّوهُ شُركاء.

والـمعنىٰ علىٰ الثاني<sup>(٢)</sup>: كُلُّ مَنْ في السَّماواتِ ومَنْ في الأرضِ مِنَ الـملائكةِ والثَّقَلَينِ مملوكونَ له، أيُّ شيءِ هذا الذي يَتَّبِعُهُ هؤلاءِ الذينَ يَدعُونَه شُـرَكاءَ مِن دونِ الله؟ أي: ما مِقدارُه؟ يعني: ما يَتَّبِعُونَه ليسَ بشيء.

<sup>(</sup>١) وهو: أن تكون «ما» في قوله: ﴿ وَمَا يَتَّ بِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ نافية.

<sup>(</sup>٢) وهو: أن تكون «ما» استفهامية.

و يجوزُ أن تكونَ «ما» موصولةً معطوفةً على ﴿مَن ﴾، كأنه قيل: ولله ما يَتَّبِعُهُ الذينَ يَدعُونَ مِن دونِ الله شُـرَكاء، أي: وله شُـرَكاؤُهُم.

وقرأ عليُّ بنُ أبي طالب رضي اللهُ عنه: «تَدعُون» بالتاء، ووَجْهُه: أن يُحمَلَ ﴿وَمَا يَتَبِعُ ﴾ على الاستِفهام، أي: وأيَّ شيءٍ يَتَبِعُ الذينَ تَدعُونَهم شُركاءَ مِنَ الملائكةِ والنَّبيِّن، يعني: أنهم يَتَبِعُونَ اللهَ ويُطيعُونَه، فما لكم لا تَفعَلُونَ مِثلَ فِعلِهم؟ كقوله: ﴿ أُولَٰكِكَ الَّذِينَ يَدَّعُونَ يَبْنَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء: ٥٧].

ثم صَرَفَ الكلامَ عنِ الخِطابِ إلى الغَيْبة، فقال: إنْ يَتَّبِعُ هؤلاءِ المُشركونَ إلا الظَّنّ، ولا يَتَّبِعُونَ ما يَتَّبِعُ الملائكةُ والنَّبيُّونَ مِنَ الحق.

والمعنى على الموصولة: لله مَنْ في السَّماواتِ ومَنْ في الأرض<sup>(١)</sup>، وله شُرَكاؤُهُم، أي: مُلكُه ومملوكُه وتحتَ قَهْرِه.

والمعنى على قِراءةِ على رضيَ اللهُ عنه: أيَّ شيءِ الذي يَتَّبِعُهُ الملائكةُ والمسيحُ وعُزَير؟ هل تَعرِفُونَه؟ وهو اللهُ عَزَّ وجَلَّ، فها لكم لا تَتَّبِعُونَـ هُم وتَعبُدونَه؟! فيكونُ إلزاماً بعدَ بُرهان.

قوله: (ثم صَرَفَ الكلامَ عنِ الخِطاب): أي: في قِراءةِ عليّ رضي اللهُ عنه: «الذين تدعون» (٢)، إلى الغَيْبة في قولِه: «إن يتَّبِعُ هؤلاء»؛ نَعْياً عليهم سُوءَ صَنيعهم إلى غيرهم، فيكون «ثم صَرَف» عطفاً على «أيّ شيء» مِن حيثُ المعنى، أي: قالَ اللهُ تعالى مُخاطِباً: أيَّ شيء يَتَّبعُ الذين تدعُونَهُم شُركاء، ثم صَرَفَ الكلامَ إلى الغَيْبة، وقولُه بعد ذلك: «ثم نَبَّهَ على عظيم قُدرته» عطفٌ على قوله: «إنها خَصَّهُم» مِن حيثُ المعنى أيضاً، أي: إنها نَبَّهَ المُشركين خِطابُهم بحرفِ عطفٌ على قوله: ﴿ أَلا إِنَ يَبِهِ مَن فِ السَّمَوَتِ ﴾، وخَصَّ العُقلاءَ بالذِّكرِ لتلكَ النَّكُتة، التنبيه في قوله: ﴿ أَلا إِنَ يَبِهِ مَن فِ السَّمَوَتِ ﴾، وخَصَّ العُقلاءَ بالذِّكرِ لتلكَ النَّكْتة، موصوفاً بهذهِ الصَّفاتِ يَستَحِقُّ أن لا يُشرَك به شيء.

<sup>(</sup>١) من قوله: «من بين الملائكة والثقلين» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في الأصول الخطية: «في قراءة على: ان تدعون».

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ فِ ذَلِكَ لَاكَتُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ فِ ذَلِكَ لَاكَتُمِ لِلَّاكِذِينَ لِقَوْمِ يَسْمَعُونَ ﴾ ٦٧]

ثم نَبَّهَ على عظيم قُدرتِهِ ونِعمتِهِ الشَّامِلةِ لِعِبادِهِ التي يَستَحِقُّ بها أن يُوحِّدُوهُ بالعبادة، بأنه جَعَلَ لهمُ الليلَ مُظلِمًا ليسَكُنوا فيه مما يُقاسُونَ في نهارِهِم مِن تَعَبِ التَّرَدُّدِ في المعاش، والنهارَ مُضِيئًا يُبصِرُونَ فيه مَطالِبَ أرزاقِهم ومَكاسِبَهم، ﴿لِقَوْمِ يَسْمَعُونَ ﴾ سماعَ مُعتَبِرِ مُدَّكِر.

[﴿ قَالُواْ اَتَّخَكَذَ اللَّهُ وَلَكُأَّسُبْحَنَكُهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَافِ اَلسَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَنِ بَهَندَا ۚ أَنَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَالَا تَعْلَمُونَ ﴾ ٦٨]

﴿ سُبَحَننَهُ ، ﴾ تنزيهٌ له عن اتخاذِ الوَلَد، وتَعَجُّبٌ مِن كَلِمَتِهم الحمقاء، ﴿ هُوَ الْفَنِيُ ﴾ عِلةٌ لنفي الوَلَد، لأنَّ ما يطلُبُ به الوَلَدَ مَنْ يَلِد، وما يَطلُبُه له: السَّبَبُ في كُلِّه الحاجة، فمَنِ الحاجةُ مُنتَفيةٌ عنه كانَ الوَلَدُ عنه مُنتَفياً.

﴿لَهُ مَا فِ ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ فهو مُستَغنٍ بمُلكِهِ لهم عن اتخاذِ أحدٍ منهم وَلَدا، ﴿إِنْ عِندَكُم مِن حُجَّةٍ بهذا القول،.....

قوله: (يُبصِرون فيه): إشارةٌ إلى أنّ الإسنادَ في قوله: ﴿مُبْصِرًا ﴾ مجاز، أي: أسندَه إلى النهار مُبالغةً في إبصارهم الأشياءَ فيه، كقولك: نهارُه صائم (١).

قوله: (لأنَّ ما يَطلُبُ به الوَلدَ مَنْ يَلِد، وما يَطلُبُه له): يعني: الذي يَطلُبُ الوالدُ باستَعانتِه الوَلدَ (لأنَّ ما يَطلُبُ به الوَلدُ لأجلِهِ الوَلدَ (٢) وهو أن يكونَ ظَهيراً له في حياته، ولوَلدَ عَلَمُ بعدَ ماتِه .: السَّبَبُ في كُلِّ ذلك الحاجة، واللهُ سبحانه وتعالى هو الغنيُّ عن الحاجة. هذا المعنى مأخوذٌ مِن قولِهِ تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَى يَكُونُ لَهُ، وَلَدُّ وَلَمَّ تَكُن لَهُ صَهَرِجَةً أَلْ المعنى مأخوذٌ مِن قولِهِ تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَى يَكُونُ لَهُ، وَلَدُّ وَلَمَّ تَكُن لَهُ صَهْمِجَةً أَلَهُ مَهُ وَلَدًا اللهِ وَلَ فيه.

<sup>(</sup>١) هذه الفِقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُها من (ط).

<sup>(</sup>٢) وقع في لفظتي «الولد» و «الوالد» في هذه الفِقرةِ خَلَل في (ح) و(ف)، والمُثبتُ من (ط).

والباءُ حَقُها أن تَتَعلَّقَ بقوله: ﴿إِنْ عِندَكُم ﴾ على أن يُجعَلَ القولُ مكاناً للسُّلطان، كقولك: ما عِندَكُم بأرضِكُم مَوْز، كأنه قيل: إنْ عِندَكُم فيما تقولونَ سُلْطان، ﴿أَتَقُولُونِ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ لـاً نَفَىٰ عنهم البُرهانَ جَعلَهم غيرَ عالمين، فدلَّ علىٰ أنَّ كُلَّ قولِ لا بُرهانَ عليه لِقائِلِه؛ فذاكَ جَهْلٌ وليسَ بعِلم.

[﴿ قُلْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ \* مَتَنَّعُ فِي ٱلدُّنْكَ ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ ٱلْعَذَابَ ٱلشَّدِيدَ بِمَاكَ انُواْيكُفُرُونَ ﴾ ٢٩-٧٠]

﴿ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾ بإضافةِ الوَلَدِ إليه، ﴿ مَتَنَعٌ فِ ٱلدُّنْيَ ﴾ أي: افتراؤُهم هذا مَنفَعةٌ قليلةٌ في الدُّنيا، وذلكَ حيثُ يُقيمُونَ رِئَاسَتَهم في الكُفْرِ ومُناصَبتِهم النَّبيَّ ﷺ بالتَّظاهُر به، ثم يَلقَونَ الشَّقَاءَ المُؤبَّدَ بعدَه.

قوله: (﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلُطَن ٍ ﴾): قيل: قولُه: ﴿سُلُطَن ٍ ﴾ مُبتَداً، و﴿إِنّ ﴾ مُبتَداً، و﴿إِنّ ﴾ نافية، و﴿قِن ﴾ زائدة، و﴿عِندَكُم ﴾ الخبر، و﴿بَهندَا ﴾ حالٌ مِنَ الضميرِ في الظّرْفِ العائدِ إلىٰ ﴿سُلُطَن ﴾، كأنه قيل: ما عِندَكُم حُجَّةٌ حاصِلةٌ أو واقِعةٌ في هذا القول مكاناً ومحلاً للسُّلطان. وهو مُتعسَّف؛ لأنه يَلزَمُ الفَصْلُ بينَ العامِلِ المعنويِّ ومَعمُولِه بأجنبي، والأَوْلىٰ أن يُقال: ﴿مِن سُلُطَن ﴾ فاعلُ الظّرْف، لأنه اعتَمَدَ على النفي، و﴿بَهندَا ﴾ ظَرْف، والباءُ بمعنى «في»، وَمِن صَلَطن عِندَكُم في هذا سُلطان، قال أبو البقاء: ﴿إِنّ ﴾ هاهنا بمعنى «ما» لا غير»(١). قوله: (ومُناصَبَتِهم النّبيّ بالتَّظاهُر به): أي: مُعاداتِه ﷺ بسَبَ التعاوُن بالافتراء.

<sup>(</sup>١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٨٠).

﴿ كَبُرُ عَلَيْكُم ﴾: عَظُمَ عليكم وشَقَّ وثَقُل، ومنها قولُه تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّهَا لَكِيدَةُ إِلَّا عَلَى الْخَشِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٥]، ويُقال: تَعاظَمَه الأمر، ﴿ مَقَامِى ﴾: مكاني، يعني: نفسه، كها تقول: فَعَلتُ كذا لمكانِ فُلان، وفُلانٌ ثقيلُ الظِّل، ومنه: ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ﴾ [الرحن: ٢٦]، بمعنىٰ: خافَ ربَّه، أو: قيامي ومُكْثي بينَ أظهُركُم مُدَداً طِوالاً؟ ألفَ سنةٍ إلا خسينَ عاماً، أو: مَقَامي وتذكيري، لأنهم كانوا إذا وَعَظُوا الجماعة قاموا على أرجُلِهم يَعِظُونَهم، ليكونَ مكانهُم بَيِّناً، وكلامُهم مسموعاً، كما يُحكىٰ عن عيسىٰ صلواتُ الله عليه: أنه كان يَعِظُ الحواريِّينَ قائمًا وهُم قُعُود.

﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَا عَكُمْ ﴾ مِن: أجمَعَ الأمرَ وأزمَعَه: إذا نَواهُ وعَزَمَ عليه، قال: هل أغدُونْ يوماً وأمري مُجمَعُ

قوله: (وفلانٌ ثقيلُ الظِّل): كنايةٌ عن بُعْدِهِ عن القُلوب، وتَنافُرِ النُّفُوسِ عنه، يعني: إذا كانَ الظَّلُ الذي هو أخفُّ الأشياءِ علىٰ الأرضِ ثقيلاً منه، فكيفَ بنفسِه وطَلَلِه (١)، وكُلُّ الأمثلة (٢) مِن بابِ الكِنايـةِ الإيهائية.

قوله: (أو قيامي ومُكْثي): يعني: المُرادُ مِن قوله: ﴿مَقَامِى ﴾: إما المكانُ أو المَصدَر، فإن كانَ الأولَ فيكونُ كِنايةً عن النَّفسِ كما مَرَّ، وإن كانَ الثاني: فإما أن يكونَ المُرادُ المُكْثَ والسُّكونَ مجازاً، فقولُه: «ومُكْثي»(٣) عطف تفسيريٌّ لـ«قيامي»، وإما أن يُرادَبه حقيقةُ القيام، فهو المُرادُ مِن قوله: «لأنهم كانوا إذا وَعَظُوا الجماعةَ قاموا».

قوله: (هل أغدُوَنْ يوماً وأمري مُجمَعُ): أوَّلُه:

ياليتَ شِعري والمُنيُ لا تَنفَعُ (٤)

<sup>(</sup>١) أي: شَخْصه، قال في «لسان العرب»، مادة (طلل): «طَلَلُ كُلِّ شيءٍ: شَخْصُه».

<sup>(</sup>٢) يعني: الأمثال.

<sup>(</sup>٣) من قوله: «يعني: المراد» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٤) انظر: «الصحاح» للجوهري، مادة (جمع)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (جمع) و(زفي).

والواوُ بمعنى «مع»، يعني: فأجمِعُوا أمرَكُم مَعَ شُركائِكُم. وقرأ الحسن: «وشُركاؤُكُم» بالرفع؛ عَطْفاً على الضَّمير المُتَّصِل، وجاز مِن غير تأكيدٍ بالمُنفَصِل؛ لِقيام الفاصِلِ مَقامَه لِطُولِ الكلام، كما تقول: اضرِبْ زيداً وعَمْرُو.

وقُرِئ: «فاجَمَعُوا»؛ مِنَ الجمع، و«شُـرَكاءَكُم»؛ نصبٌ للعَطفِ علىٰ المفعول، أو لأنَّ الواوَ بمعنىٰ «مع»، وفي قراءةِ أُبيّ: «فأجمِعُوا أمرَكُم وادعُوا شُـرَكاءَكم».

فإن قلتَ: كيفَ جاز إسنادُ الإجماعِ إلى الشَّرَكاء؟ قلتُ: على وَجْهِ التهكُّم، كقوله: ﴿ قُلِ اَدْعُواْ شُرَكآ ءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

فإن قلتَ: ما معنىٰ الأمرين؛ أمْرِهم الذي يجمعونَه، وأمْرِهم الذي لا يكونُ عليهم غُمَّة؟ قلتُ: أما الأمرُ الأول: فالقَصْدُ إلى إهلاكِه، يعني: فأجِعُوا ما تُريدُونَ مِن إهلاكِي، واحتَشِدُوا فيه، وابذُلُوا وُسْعَكُم في كَيْدي، وإنها قالَ ذلكَ إظهاراً لِقِلَةِ مُبالاتِه، وثِقَتِهِ بها وَعَدَه ربُّه مِن كَلاءتِه وعِصْمَتِه إياه، وأنهم لن يجدوا إليه سبيلاً.

وأما الثاني: ففيه وجهان: أحدُهما: أن يُرادَ مُصاحَبَتُهم له، .....

قوله: («فاجَمَعُوا»؛ مِنَ الجمع): يُمكِنُ أَن يكونَ الْمُراد: فاجَمَعُوا ذَوِي الأَمرِ منكم، أي: رُؤَساءَكُم ووُجُوهَكُم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأُولِي ٱلأَمْرِ مِنكُرُ ﴾ [النساء: ٥٩]، ويجوزُ أَن يكونَ المُرادُ بالأَمر: ما كانوا يجمعونه مِن كَيْدِهِم، كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱثْتُواْ صَفَّا ﴾ [طه: ٦٤].

زَعَمَ أَبُو الحسن (١): أنَّ وَصْلَ الأَلْفِ فِي ﴿ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآ عَكُمْ ﴾ أكثَرُ في كلامِهم، وإنها يَقطَعُونَ الأَلْفَ إذا قالوا: على كذا(٢) وكذا.

<sup>(</sup>١) يعني: الأخفش.

<sup>(</sup>٢) قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (جمع): «جَمَعَ أَمْرَه، وأَجَمَعَه، وأَجَمَعَ عليه: عَزَمَ عليه، كأنه جمعَ نفسَه له»، وعليه فيكونُ مُرادُ أبي الحسن: أنَّ الأكثرَ أن يُقال: جمعَ أَمْرَه، وأَجَمَعَ على أمرِه، والأَمْرُ مِنَ الأُول: اجمَع بهمزةِ قَطْع.

وما كانوا فيه معه مِنَ الحالِ الشَّديدةِ عليهم المكروهةِ عندَهم، يعني: ثُمَّ أهلِكُوني لِئلَّا يكونَ عَيشُكُم بسببي غُصَّة، وحالُكُم عليكم غُمَّة، أي: غَمَّا وهَمّاً، والغَمَّ والغُمَّة، كالكُرْبِ والكُرْبة. والثاني: أن يُرادَ به ما أُريدَ بالأمرِ الأول، والغُمَّة: السُّترة؛ مِن: غَمَّه: إذا سَتَرَه. ومنها قوله عليه السلام: «ولا غُمَّة في فَرائِضِ الله»، أي: لا تُستَر، ولكنْ يُجاهَرُ بها، يعني: ولا يَكُنْ قَصْدُكُم إلى إهلاكي مستوراً عليكم، ولكنْ مكشوفاً مشهوراً تُجاهِرُونني به.

﴿ ثُمَّ اَقْضُوٓاْ إِلَى ﴾ ذلك الأمر الذي تُريدُونَ بي، أي: أدُّوا إِلَيَّ قَطْعَه وتَصحيحَه، كقوله: ﴿ وَقَضَيْنَاۤ إِلَيْهِ ذَلِكَ ٱلْأَمْرَ ﴾ [الحجر: ٦٦]، أو: أدُّوا إِليَّ ما هو حَقٌّ عليكم عِندَكم مِن هلاكي، كما يقضي الرجلُ غَريمَه، ﴿ وَلَا نُنظِرُونِ ﴾: ولا تُـمهِلُوني.

قوله: (والغَمُّ والغُمَّةُ كالكُرْب والكُرْبة)، الراغب: «الغَمّ: سَتْرُ الشَّيء، ومنه الغَمام؛ لكُوْنِهِ ساتِراً لِضُوءِ الشمسِ والقمر، والغُمَّىٰ مِثلُه، ومنه: غُمَّ الهِلال، ويومٌ غَمَّ، وليلةٌ غُمَّةٌ وغُمَّىٰ، وغُمَّةُ الأمر، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لَا يَكُنُ أَمَّرُكُمْ عَلَيْكُرُ غُمَّةً ﴾، أي: كُرْبة، يُقال: غَمُّ وغُمَّة ؛ نحو: كَرْبة، وناصيةٌ غَمَّاء: تَستُرُ الوجه»(١).

قوله: (أن يُرادَ به ما أُريدَ بالأمرِ الأول): وهو ما تُريدُونَ من إهلاكي وبَذْلِ الوُسْع في كَيْدي، أي: لا يَكُنْ قَصْدُكُم إلى إهلاكي مَستُوراً عليكُم، لكنْ مكشوفاً، فه (ثُمَّ على هذا للتراخي في الرُّثبة، فإنَّ المُرادَ بالأمرِ الأول: القَصْدُ إلى إهلاكِهِ مُطلَقاً، وبالثاني: ذلكَ القَصْدُ مَعَ قَيْدِ كَوْنِهِ مُزيلاً للغُمَّةِ والكَرْب، ففي الكلام تَرَقِّ مِنَ الأدنى إلى الأغلظ، ومِثلُه قولُ الحماسيّ:

ولا يَكشِفُ الغَمَّاءَ إلا ابنُ حُرَّةٍ يَوَىٰ غَمَراتِ الموتِ ثم يَزُورُها(٢)

قوله: (أو: أَدُّوا إِلَّيَّ مَا هُو حَقٌّ عليكم): يُريد: أنَّ قُولَه: ﴿ثُمَّ ٱقْضُوۤاْ إِلَيَّ﴾ مُضَمَّنٌ معنىٰ

<sup>(</sup>۱) «مفردات القرآن» ص٦١٣-٦١٤.

<sup>(</sup>٢) انظر: «دوان الحماسة» ص١٣، ونَسَبَه لجعفر بن عُلبة الحارثيّ.

وقُرِئ: «ثم أفضُوا إليّ» بالفاء؛ بمعنى: ثم انتَهُوا إليَّ بشَـرِّكُم. وقيل: هو مِن: أفضىٰ الرجل: إذا خَرَجَ إلىٰ الفضاء، أي: أصحِرُوا به إليَّ وأبرِزُوهُ لي.

﴿ فَإِن تُوَلِّيَتُمْ ﴾: فإن أعرضتُم عن تذكيري ونصيحتي، ﴿ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِّنَ أَجْرٍ ﴾: فما كانَ عندي ما يُنفَّرُكُم عني وتَتَّهِمُوني لأجلِهِ مِن طَمَع في أموالِكم، وطَلَبِ أجرِ على عِظَتِكم، ﴿ إِنْ أَجْرِي إِلَاعَلَى ٱللَّهِ ﴾ وهو الثوابُ الذي يُثيبُني به في الآخِرة، أي: ما نَصَحتُكُم إلا لِوَجْهِ الله تعالىٰ، لا لِغَرَضٍ مِن أغراضِ الدُّنيا، ﴿ وَأُمِرَتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ أَمُواضِ الدُّنيا، ﴿ وَأُمِرَتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ أَلْمُسْلِمِينَ ﴾ الذينَ لا يأخذونَ على تعليمِ الدِّينِ شيئًا، ولا يَطلُبُونَ به دُنيا،.........

الأداء، ثم القضاء: إما بمعنى قَطْع الحُكُم وبَتِهِ وتصحيحِه، واستَشهَدَ له بقوله: ﴿ وَقَضَيْنَا الْأَدَاء، ثم القضاء: إما بمعنى قَطْع الحُكُم وبَتِهِ وتصحيحِه، واستَشهَدَ له بقوله: ﴿ وَقَضَيْنَا الْكِهِ ذَلِكَ ٱلْأَمْرَ ﴾، قال(١): «(قضى) عُدِّيَ بـ «إلىٰ»، لأنه ضُمِّنَ معنى «أوحينا»، كأنه قيل: أوحينا إليكَ مَقْضِيّا مَبْتُوتاً»، وإما بمعنى قضاءِ الدَّيْن، والمعنى: أدُّوا إليَّ ما هو حَقُّ عليكم عِندَكُم، أي: في مُعتَقَدِكُم، فعلى هذا فيه استِعارة، ولهذا قال: «كما يقضي الرجلُ غَريمَه»، فكأنه كانَ في مُعتَقَدِهِم أنَّ إهلاكَ نُوحٍ كالحقِّ الثابتِ للرجلِ على غَريمِه، فلا بُدَّ مِنَ استيفائِه.

قوله: (فإن أعرَضتُم عن تذكيري ونصيحتي): إنها أعاد ذِكْرَ «تذكيري» لِيُؤذِنَ أَنَّ هذا الشَّرطَ مُرتَبِطٌ بالشرطِ الأول، وأَنَّ المعنىٰ: إن تَولَّيتُم لأنكم ضَجِرتُم عني، وشَقَّ عليكُم طُولُ مَقامي وتذكيري، فابذُلُوا وُسْعَكُم في هلاكي وإبطالِ كَيْدي، ليظهرَ لكم أني ما أُريدُ بذاك إلا نُصْحَكُم وهِدايتَكُم، وإن تَولَّيتُم، لا أني (٢) طامِعٌ في أموالكم، وأطلُبُ منكُم أجرَ الموعظة، فاعلموا وأيقِنُوا أني ما نَصَحتُكُم إلا لِوَجْهِ الله تعالىٰ، لا لِغَرَضٍ مِن أغراضِ الدُّنيا.

وهذا يُنبئ (٣) أنَّ نوحاً ما أتى بهذا النوع مِنَ الكلام إلا بعدَ مُراجَعاتٍ طويلةٍ وإلزامِهِمُ الحجَّة، كما قالوا: ﴿يَننُوحُ قَدْ جَدَلَتَنَا فَأَحْتُرْتَ جِدَلَنَا ﴾ [هود: ٣٢]، وأنه بَذَلَ وُسْعَهُ في

<sup>(</sup>١) أي: الزخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الحِجر (٩: ٥٢).

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ط) و (ح) إلى: «لأني».

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ح) إلى: «نيتي»، والمُثَبَّت من (ط) و(ف).

التذكير والنُّصْح وإبلاغ ما يجبُ عليه (١) أن يُبلِّغَه، وأنَّ القومَ بَلَغُوا الغايةَ في العِناد، وإليه الإشارةُ بقوله: «فذكرَ أنَّ تَولِّـيَهُم لم يَكُنْ عن تفريطٍ منه».

قإن قلتَ: لِمَ خَصَّ المقامَ الأولَ بالتوكُّل، والثانيَ بالإسلام؟ فنقولُ علىٰ لِسانِ العارفين، والعِلمُ عندَ الله تعالىٰ -: إنَّ مقامَ التسليم فوقَ مقام التوكُّل - وسيأتيكَ تصديقُه في قوله تعالىٰ: ﴿فَعَلَيْهِ وَوَكُمْ اللّهِ يَكُلُوا إِن كُنُمُ مُسْلِمِينَ ﴾ بُعَيدَ هذا -، ولأنَّ التَّوكُّل: كِلَةُ الأمرِ كُلِّهِ إلىٰ مالِكِه، والتعويلُ علىٰ وَكَالَيْه، ومن ثَمَّ جعلَ اللهُ تعالىٰ قولَه: ﴿فَعَلَى ٱللّهِ تَوَكَانَ كُنُ مُقدِّمةً للجزاء، وهو قولُه: ﴿فَعَلَى ٱللّهِ تَوَكَانَتُ ﴾ مُقدِّمةً للجزاء، وهو قولُه: ﴿فَا أَمْرَكُمْ وَشُرَكُمْ وَشُرَكُمْ مَكُنَ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُو عُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَى وَلَا نُنظِرُونِ ﴾ وبالغ فيه غاية المُبالغة.

وقال المُصنِّف: «إنها قالَ ذلكَ إظهاراً لقِلَّةِ مُبالاتِه، وثِقَتِهِ بها وَعَدَهُ ربُّه مِن كِلاءتِهِ<sup>(٢)</sup>»، والتسليمِ وتَركِ الأسباب التي تُزاحِمُ العقولَ والأوهام. ومن ثَمَّ ذيَّلَ قولَه: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلمُسْلِمِينَ ﴾، لقوله: ﴿فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِّنَ آجْرٍ ﴾.

قال العارفُ أبو [إساعيل] عبدُ الله الأنصاري: «التَّوكُّلُ أصعَبُ المنازل، والتسليمُ طِفةُ المُؤمنين، والسليمُ طِفةُ اللَّرَجات»، وقال الأستاذُ أبو القاسِم القُشيري: «التوكُّلُ صِفةُ المُؤمنين، والتسليمُ صِفةُ الأولياء، والتسليمُ صِفةُ إبراهيم للولياء، والتفويضُ صِفةُ الأنبياء، والتسليمُ صِفةُ إبراهيم لِقولِه: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُ وَلَهُ أَسَلِمٌ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [البقرة: ١٣١] \_، والتفويضُ صِفةُ نبيًا مُحمَّدٍ» (٣)، صلواتُ الله عليه وعليهم أجمعين، والله أعلم.

<sup>(</sup>١) من قوله: «طويلة وإلزامهم الحجة» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٢) أي: حِفظِه، يُقال: كَلَأَهُ اللهُ يَكلَوُّه كِلاءةً: حَفِظَه، كها في «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (كلأ).

<sup>(</sup>٣) «الرسالة القشيرية» ص١٦٧، نقلًا عن شيخه الأستاذ أبي علي الدقّاق، وما بين علامتي الاعتراض زيادة من المؤلف رحمهم الله تعالىٰ.

يُريد: أنَّ ذلكَ مُقتَضَى الإسلام، والذي كُلُّ مُسلِمٍ مأمورٌ به. والمُرادُ أن يَجعَلَ الحجَّةَ لازمةً لهم، ويُبرِّئَ ساحتَه، فذَكَرَ أنَّ تَولِّيهم لم يَكُنْ عن تفريطٍ منه في سَوْقِ الأمرِ معهم علىٰ الطريقِ الذي يجبُ أن يُساق عليه، وإنها ذلكَ لِعِنادِهِم وتَـمَرُّدِهِم لا غير.

﴿ فَكَذَّبُوهُ ﴾: فَتَمُّوا علىٰ تكذيبه، وكانَ تكذيبُهم له في آخِرِ اللَّذَةِ المُتطاوِلةِ كتكذيبِهم في أَوَّلِها، وذلكَ عندَ مُشارِفةِ الهلاكِ بالطُّوفان، ﴿ وَجَعَلْنَا هُمْ خَلَتُهِ فَ كَثَيْفَ ﴾ يَخَلُفُونَ الهالِكِينَ بالغَرَق، ﴿ كَيْفَ كَانَ عَنقِبَهُ ٱلمُنذَرِينَ ﴾ تعظيمٌ لِهَا جَرَىٰ عليهم، وتحذيرٌ لِمَنْ أنذَرهُم رسولُ الله ﷺ عن مِثلِه، وتسليةٌ له.

[﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ ـ رُسُلًا إِلَى قَوْمِ هِـ هَ فَآمُوهُم بِٱلْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُواْ لِيُوْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ بِهِـ ـ مِن قَبْلُ كَذَلِكَ نَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ ٧٤]

قوله: (يُريدُ: أنَّ ذلكَ مُقتَضى الإسلام، والذي كُلُّ مُسلِم مأمورٌ به): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿ وَأُمِرْتُ أَنَّ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ جُملةٌ مُذيِّلةٌ للكلام السابقِ مُقرِّرةٌ لمضمونِ معناه، وإلىٰ التقريرِ والتأكيدِ الإشارةُ بقوله: «المُرادُ أن يَجعَلَ الحجَّةَ لازِمةً لهم، ويُبرِّئَ ساحتَه».

وفيه أنَّ مَنْ دعا الناسَ إلى هِدايةٍ أو عَلَّمَهُم مِن عُلوم الدِّينِ شيئًا، وأَخَذَ عليه الأُجرة، خَرَجَ مِن جُملةِ الوَرَثة.

قوله: (﴿ فَكَذَبُوهُ ﴾ فَتَمُّوا على تكذيبه): يعني: أنَّ في تعقيبِ ﴿ فَكَذَبُوهُ ﴾ بها سبق إشعاراً بتَجَدُّدِ التكذيب، وليسَ به، بل المُرادُ التعاقُبُ والاستِمرار؛ لأنَّ قولَ نوحٍ عليه السَّلام: ﴿إِن كَانَ كَبُرُ عَلَيْكُم مَقَامِي وَتَذْكِيرِي بِعَايَنتِ ٱللَهِ ﴾ لم يَكُنْ إلا عن تكذيب سابق منهم، يعني: كَذَّبُوهُ ابتِداءً، ثم بعدَ التذكير والنَّصْح لم يَنزِلُوا عن عادتهم مِنَ التكذيب (1)، بل استَمَرُّوا عليه، مِثلُه في «القمر»: ﴿كَذَبَتُ مَنَلُهُمْ قَوْمُ نُوجٍ مَكَذَبُوهُ آعَبُدُنا ﴾ [القمر: ٩]، «أي: كَذَّبُوهُ تكذيباً عَقيبَ تكذيب».

<sup>(</sup>١) أعادَ في (ح) جُملة: «وليس به بل المراد... لم يكن إلا عن تكذيب» هنا مرَّةً أخرى، وهي زيادةٌ مُقحَمة.

﴿ مِنْ بَعْدِهِ ، مِن بعدِ نُوح ، ﴿ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِ مَ ﴾ يعني: هُوداً وصالحاً وإبراهيم ولُوطاً وشُعيباً ، ﴿ فَأَهُ وَهُم بِاللَّهِ يَنْتِ ﴾ : بالحجيج الواضِحة المُثبِتة لِدَعْواهُم، ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُوْمِنُوا ﴾ : فما كانُ إيمانُهم إلا مُمتنِعاً كالمُحال ؛ لِشِدَّة شَكيمتِهم في الكُفر وتصميمِهم عليه، ﴿ بِمَا كَذَّبُوا بِهِ عَنْ الكُفر وتصميمِهم عليه، ﴿ بِمَا كَذَّبُوا بِهِ عَنْ الرُّسُلِ أَهلَ جاهليةٍ مُكذِّبين بالحق، في العَنْ لم يُبعَثْ إليهم أحد. فيا وقعَ فَصْلٌ بينَ حالتَيْهم ؛ بعدَ بعثةِ الرُّسُلِ وقبلَها، كأنْ لم يُبعَثْ إليهم أحد.

﴿كَذَلِكَ نَطْبَعُ﴾: مِثلَ ذلكَ الطَّبْعِ الْمُحكَمِ نَطبَعُ ﴿عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾، والطَّبْعُ جارٍ مجرى الكِنايةِ عن عِنادِهم ولَجَاجِهم، لأنَّ الخِذْلانَ يَتبَعُه، ألا ترىٰ كيفَ أسندَ إليهمُ الاعتِداءَ ووَصَفَهم به.

قوله: (فما كانَ إيمانُهم إلا مُمتَنِعاً كالمُحال): هذه الاستحالةُ (١) تُستفادُ مِن لام «كي» المُؤكِّدة، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَن يَعْلَ ﴾ [آل عمران: ١٦١].

قوله: (والطّبعُ جارٍ مجرى الكِنايةِ عن عِنادِهم ولَجَاجِهم): أي: الكِنايةِ التلويجية، وذلكَ أنَّ مَنْ عانَدَ وثبتَ على اللَّجَاجِ خَذَلَهُ الله، ومَنعَ عنه التوفيق واللَّطْف، فلا يزالُ على هذا حتى يتراكمَ الرَّيْن (٢)، ويُطبَعَ على قليه، قال تعالى: ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُومِم ﴾ [المطففين: ١٤]، والدليلُ على أنَّ الطّبعَ كِنايةٌ عن العِنادِ واللَّجَاج: تصريحُ الاعتِداءِ في قوله: ﴿ المُعتَدِينَ ﴾، قال القاضي: ﴿ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِ المُعتَدِينَ ﴾، قال القاضي: ﴿ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِ المُعتَدِينَ ﴾ بخِذلانِهم لانهاكِهم في الضّلالِ واتباعِ المالوف، وفي أمثالِ ذلكَ دليلٌ على أنَّ الأفعالَ واقعةٌ بقُدرةِ الله تعالى وكَسْبِ العبد» (٣).

<sup>(</sup>١) في (ط) و(ح): «هذا الاستحالة»، وفي (ف): «هذا بعد الاستحالة».

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الدين»، والرَّيْن: الصَّدَأُ الذي يعلو السَّيْف والمِرآة، والرَّيْنُ: كالصَّدَأُ يغشى القلب، يُقال: ران الذَّنْبُ على قلبه يَرِينُ رَيْناً ورُيُوناً: غَلَبَ عليه وغَطَّاه. قاله ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (رين).

<sup>(</sup>٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٩).

[﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَنَرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِ عِنَايَنِنَا فَأَسْتَكُبَرُواْ وَكَانُواْ فَوَا ثُمَّ مَا ثُمَّ مَا الْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوَاْ إِنَّ هَلْذَا لَسِحْرُ مَّبِينٌ \* قَالَ مُوسَىٰ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَ هُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُواْ إِنَّ هَلْذَا لَسِحْرُ مَّبِينٌ \* قَالَ مُوسَىٰ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَ كُمُّ أَسِحْرُ هَلَا وَلَا يُقْلِحُ ٱلسَّنجُرُونَ \* قَالُواْ أَجِثْتَنَا لِتَلْفِلْنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ لِلْحَقِّ لِلَّهِ مَعْلَى الْمُؤْمِنِينَ \* ٢٥-٧٨] عَلَيْهِ مَا خَوْلَ لَكُما وَمُلْفِئُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَّاءُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحَنُ لَكُما بِمُؤْمِنِينَ \* ٢٥-٧٨]

﴿مِنْ بَعْدِهِم ﴾: مِن بعدِ الرُّسُل، ﴿ عَايَدِيْنَا ﴾: بالآياتِ التَّسْع، ﴿ فَأَسْتَكُبَرُوا ﴾ عن قَبُولِها، وهو أعظَمُ الكِبْر؛ أن يَتَهاوَنَ العبيدُ برسالةِ ربِّهم بعدَ تبيُّنها، ويتَعظَّمُوا عن تَقَبُّلِها، ﴿وَكَانُواْ قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴾: كُفَّاراً ذوي آثام عِظام، فلِذلك استكبروا عنها واجترَوُوا على رَدِّها.

قوله: (وهو أعظمُ الكِبْر): قيل: هو ضميرُ الشأن، و «أن يتهاون» خبرُ «أعظم الكِبْر»، والجملةُ مُفسِّرةٌ للضَّمير، ويُمكِنُ أن يعودَ الضَّميرُ إلى الاستِكبارِ الذي هو مدلولُ «استكبر»، و «أن يتهاون» بَدَلٌ مِن «أعظم الكِبر».

والمعنى ينظرُ إلى قولِهِ صلواتُ الله عليه: «الكِبرُ بَطَرُ الحقِّ وغَمْطُ الناس<sup>(۱)</sup>» الحديث، أخرجه مُسلِمٌ وأبو داودَ والترمذي<sup>(۲)</sup>.

النهاية: «بَطَرُ الحق: أن يجعلَ ما جَعَلَهُ اللهُ حقاً مِن توحيدهِ وعبادتِهِ باطِلاً، وقيل: أن يطغىٰ ويَتكبَّرَ عندَ سماع الحقِّ فلا يَقبَلُه»، غَمْطُ الناس: الاحتِقارُ لهم والازدِراءُ بهم.

قوله: (﴿ وَكَانُواْ قَوْمًا نَجْمِرِمِينَ ﴾: كُفَّاراً ذَوِي آثام عِظام، فلذلك استكبروا): قال صحبُ «الفرائد»: لا دلالة في هذا الكلام على ما ذكر، والظاهِرُ أنه عطفٌ على «استكبروا» أي: استكبروا وثبتوا على إجرامهم (٣)، ولا يَلزَمُ أيضاً أنّ استِكبارَهُم بسَبَ إجرامهم، سَلَّمْنا أنه يلزم، لكنْ لـبًا أمكنَ أن يكونَ للعطفِ ولا مُرجِّحَ لأن يكونَ للحال، والعطفُ فيه الأصل، والعُدولُ عنه إلى غيره لغير ضرورةٍ عُدولٌ عن الأصل.

<sup>(</sup>١) في (ف): «الخَلْق»، والمُثبَت من (ط)، وهو لفظُ الحديث في مصادره.

<sup>(</sup>۲) مسلم (۹۱)، والترمذي (۱۹۹۹) من حديث عبد الله بن مسعود، وأبو داود (۹۲، ٤٠) من حديث أبي هريرة رضى الله عنها.

<sup>(</sup>٣) في (ح) و(ف): «والظاهر أنه عطف على «استكبروا» في حال إجرامهم»، ولا تستقيم، والمُثبتُ من (ط).

﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا ﴾: فلما عَرَفُوا أنه هو الحق، وأنه مِن عندِ الله، لا مِن قِبَلِ موسى وهارون، ﴿قَالُوٓا ﴾ لِحُبِّهِمُ الشَّهَوات: ﴿إِنَّ هَلْذَا لَسِحْرٌ مُّيِينٌ ﴾ وهم يَعلَمُونَ أَنَّ الحَقَّ أَبِعَدُ شيءٍ مِنَ السِّحْرِ الذي ليسَ إلا تمويهاً وباطِلاً.

وقلت: العَجَبُ أنه نَسَبَ إلى المُصنَّفِ ما هو عنه بريء، ثم قام مُجادِلاً يَغضَبُ عليه، ولم يَدْرِ أنه سَلَكَ مَسلَكَ التذييلِ والاعتِراض، ألا ترى إلى قولِهِ في تفسير قولِهِ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ التَّخَذَّ مُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَلِمُونَ ﴾ حالاً؟ أي: البقرة: ٩٢]: ﴿يجوزُ أن يكونَ ﴿وَأَنتُمْ ظَلِمُونَ ﴾ حالاً؟ أي: عَبَدتُمُ العِجلَ وأنتُم واضِعونَ العِبادةَ في غير مَوضِعِها، وأن يكونَ اعتِراضاً؛ بمعنىٰ: وأنتُم قومٌ عادتُكُمُ الظُّلم»، فلذلكَ اتخذتُمُ العِجلَ مِن بعدِهِ إلها، ويُقالُ في هذا المقام: كان عادتُهم الإجرامَ وركوبَ الآثام العِظام، فلذلكَ استكبروا.

وإنها فَسَّرَ ﴿ مُجْمِرِمِينَ ﴾ بآثامٍ عِظام؛ لأنَّ الكافرَ إذا وُصِفَ بالفِسْقِ أو الجُرُم أُريدَ التمرُّدُ في الكُفر، والتناهي فيه.

قوله: (فلمَّا عَرَفُوا أنه هو الحق، وأنه مِن عندِ الله): قال صاحبُ «الفرائد»: لا دلالةً في الكلام على أنهم عَرَفُوا أنه هو الحق، وأنه مِن عندِ الله، لا مِن قِبَلِ موسى وهارون، وإنها عُلِمَ هذا المعنى في موضع آخر، وهو قولُه تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ﴾ [النمل: ١٤]، إلا أنه مِن حَقِّهِ أَن يَعرِفَ أنه الحقُّ بأدنى تأمُّل، وليسَ بسِحرِ لبُعْدِهِ عن السِّحر.

وقلت: ما أوضَحَ دلائلَه، وهو أنَّ قولَه: ﴿ الْحَقَّ ﴾ مُظهَرٌ أُقيمَ مَوضِعَ المُضمَرِ مِن غير لفظِهِ السابق والمُرادُ منه الآياتُ السابقةُ في قوله: ﴿ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِ وِعَايَئِنا ﴾، وهي الآياتُ التسع - ؛ للإيذان بالعِلِيّة، وأنه حقُّ ثابتٌ ظاهرٌ لا يخفى على أحد، ثم نسبةُ المجيءِ إلى الحقِّ على الاستِعارة؛ ليدلَّ على غايةِ ظُهُورِهِ وشِدَّةِ سُطُوعِه، حيثُ لا يخفى على مَنْ له أدنى مسكة (١)، ولا يستقيمُ قولُم: ﴿ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ جواباً لِقولِه: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ﴾، إلا على مَنْ المحقِّ على المُعجِزات، لأنَّ هذا الكلامَ يقولُه العاجِزُ عندما قَهَرَتهُ الحجَّة، وبَهَرَتهُ سُلطانُها، ولا يبقى له مُتشبَّث.

<sup>(</sup>١) أي: عَقْل. انظر: «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (مسك).

#### فإن قلتَ: هم قَطَعُوا بقولهم: ﴿إِنَّ هَلْذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ علىٰ أنه سِحْر، .....

ويَعضُدُه ما مَرَّ في أولِ السُّورةِ يُونُسَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًّا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى مَجُلِيِّنَهُمْ ﴾ إلى قولِه: ﴿ قَالَ ٱللَّكَ فِرُونَ إِنَّ هَلَا لَسَحِرُّ مُّيِينُ ﴾ [يونس: ٢]، قال المُصنف: ﴿ هو دَبُلِي مَجْزِهِم واعترافِهم به ﴾ ، والمعنى: ثم بَعَثنا مِن بعدِهم موسى إلى فِرعون ومَلَئِهِ بالمُعجِزات، فلم يَلتَهِتُوا إليها، واستكبروا، ثم ليَّا تَبيَّنَ لهم بعدَ ذلكَ حقيقتُه، عَانَدُوا وقالوا: ﴿ اللَّهُ عَذَا لَسَحِرُ مُبِينَ ﴾ ، وأجابهم عليه السَّلام بقوله: ﴿ أَتَقُولُونَ (١) لِلْحَقِ لَمَا جَآءَ كُمُ ﴾ ، وأجابهم عليه السَّلام بقوله: ﴿ أَتَقُولُونَ (١) لِلْحَقِ لَمَا جَآءَ كُمُ ﴾ . وصَرَّحَ بالحق (٢).

قوله: (هم قَطَعُوا بِقَولِهِم): توجيهُ السُّؤال: كيفَ أُوقَعَ ﴿ أَسِحُرُ هَذَا ﴾ مقولاً لِقولِه: ﴿ أَتَقُولُونَ ﴾ على الاستِفهام، بل قَطَعُوا فيه القول، حيثُ صَدَّرُوا الجملة بـ ﴿ إِنَّ ﴾ وأدخَلُوا اللامَ في الخبر (٣)؟

وأجابَ عنه بأوجُه:

أحدها: أن يكونَ قولُه: ﴿ أَتَقُولُونَ ﴾ كِنايةً عن العَيْبِ والطَّعْن؛ لِكَوْنِهِ واقِعاً في مُقابلةِ طَعْنِهم وعَيْبِهم، واللامُ (٤) لبيانِ المطعون فيه \_ كها في قوله: ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ [يوسف: ٢٣]، و ﴿ للرُّهُ يَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٣٤] \_ ، ثم جاء بقوله: ﴿ أَسِحُرُ هَذَا ﴾؛ تقريراً لِقولِم: ﴿ إِنَّ هَذَا لَسِحُرُ هَنَا ﴾؛ تقريراً لِقولِم: ﴿ إِنَّ هَذَا لَسِحُرُ مَنِينٌ ﴾ واستِجهالاً لهم، أي: ما يُشبِهُ هذا السِّحر، وإنه لحقٌ ثابتٌ قاهرٌ في الحجَّة، والسِّحرُ باطِل، وصاحبُه غيرُ فائز بالبُغْية، كها قالَ الزَّجَاج: ﴿ والمُفلِحُ الذي يفوزُ بإرادتِه، أي: فاز في حُجَّتِه ﴾ (٥).

<sup>(</sup>١) من قوله: «وملئه بالمعجزات» إلى هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) في الأصول الخطية: «وصَرَّحَ الحق»، وأضفتُ إليه الباء، لأنَّ المعنىٰ: أجابهم عليه السلام بقوله ... وصَرَّحَ في جوابه بلفظ «الحق»، والله أعلم.

<sup>(</sup>٣) في قوله تعالى حِكاية عنهم: ﴿إِنَّ هَلْذَا لَسِحْرٌ مُّيِينٌ ﴾.

<sup>(</sup>٤) الداخلة على «الحق» في قوله: ﴿ أَتَعُولُونَ لِلَّحَقِّ ﴾.

<sup>(</sup>٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٩).

•••••••••••••••••••••••••••••••

**وثانيها**: ظاهر.

وثالثها: أن يكونَ حِكايةً لكلامِهم، كأنهم قالوا: أَجِئتُما بالسِّحرِ تَطلُبانِ به الفلاح، ولا يُفلِحُ السَّاحِر؟! وهو عليه السَّلامُ يحكي عنهم على طريقةِ المُشاكلة وإطباقِ الجواب على السُّؤال، ويَرُدُّ عليهم، أو أن يكونَ لهم كلامٌ يَقرُبُ مِن هذا، فإنهم ليَّا قالوا: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرُ مَنِينَ ﴾ جِيءَ بهذا الكلام حاكياً لذلك، يعني: دَعُوا هذا، فإنكم أنكرتُمُوهُ بأبلغَ مِن ذلك حيثُ قُلتُم: أَجئتُما بالسِّحرِ تَطلُبانِ به الفلاح؟!

نحوُه مَرَّ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧]، وفي قوله: ﴿إِنَّ اللّهَ لَا يَسْتَحْيِهِ أَن يَضْرِبَ مَشَلًا ﴾ [البقرة: ٢٦]، هذا أغمَضُ الوجوه، وإن قال صاحبُ «الانتصاف»: ﴿[في] (١) الفرقِ بينَ القولين غموضٌ، وإيضاحُه: أنَّ «القولَ» في الأولِ (٢٠): كِنايةٌ عن العَيْب، فلا يَتَقاضىٰ مفعولاً، وفي الثاني: على بابه، فطلَبَ مفعولاً» (٣).

وقلت: يحتملُ وَجُها آخَرَ في الآية، وهو أنَّ قولَم: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرُ مُّبِينٌ ﴾ دلَّ على هذا الجواب مِن حيثُ المعنى، فإنهم لمَّا أثبتوا لهما السِّحْر، وأكَّدُوا الجملة بـ ﴿إِنَّ ﴾ واللام، كأنهم ادَّعَوْا أنَّ ما جاء به مِن قبيلِ الباطلِ الذي لا يُفلِحُ صاحبُه، لِمَا اشتَهرَ بينَ الناسِ أنَّ السِّحرَ باطل، وصاحبَه غيرُ مُفلِح، ألا ترى إلى قولِ موسىٰ عليه السَّلام: ﴿مَاجِعْتُمُ بِهِ السِّحَرُ إِنَّ اللَّهُ سَكِّمُ اللهُ عَيْلُ اللهُ عَلَيْ السَّحَرة بالبَطلة في قوله: «اقرؤوا سُورة البقرة، فإنَّ سَيْبُطلُهُ ﴾ ولذلك سَمَّى رسولُ الله عَلَيْ السَّحَرة بالبَطلة في قوله: «اقرؤوا سُورة البقرة، فإنَّ أخذها بركة، وتَرْكَها حَسْرة، ولا يَستَطيعُها البَطلة»، أخرجه مُسلِمٌ (٤٤) عن أبي أمامة \_، فجاء مُوسىٰ عليه السَّلامُ بها يَلزَمُ مِن كلامِهم، وأنكرَ عليهم ذلك، أي: أتقولونَ للحَقِّ الواضِح موسىٰ عليه السَّلامُ بها يَلزَمُ مِن كلامِهم، وأنكرَ عليهم ذلك، أي: أتقولونَ للحَقِّ الواضِح الذي يفوزُ صاحبُه بكُلِّ بُغْيةٍ ذلك، أي: أسِحرٌ هذا، والحالُ أنَّ الساحِرَ لا يُفلِح؟!

<sup>(</sup>١) الحرف «في» سقط من الأصول الخطية، واستدركتُه من «الانتصاف».

<sup>(</sup>٢) في (ح): «أنَّ في القول الأول»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، ولفظُ ابنِ المُنيِّر في «الانتصاف»: «أنَّ القولَ في الوجه الأول».

<sup>(</sup>٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٤٧) بحاشية «الكشَّاف».

<sup>(</sup>٤) في (صحيحه) برقم (٨٠٤).

فكيفَ قيلَ لهم: أتقولون: أسِحْرٌ هذا؟ قلتُ: فيه أوجُهُ: أن يكونَ معنى قوله: ﴿أَتَقُولُونَ لِلَّحِقِ ﴾: أتعيبُونَه وتَطعَنُونَ فيه، وكانَ عليكم أن تُذعِنُوا له وتُعظّمُوه، مِن قولهِم: فُلانٌ يُخافُ القَالَة، وبينَ الناسِ تَقَاوُلُ: إذا قالَ بعضُهم لبعضٍ ما يَسُوؤُه، ونحو القول: الذّكر، في قوله: ﴿سَمِعْنَا فَقَى يَذَكُرُهُمُ مُ اللانبياء: ٦٠]، ثم قال: ﴿أَسِحْرُ هَنَا﴾ فأنكرَ ما قالوه في عَيْبِهِ والطّعْنِ عليه.

وأن يُحذَفَ مفعولُ ﴿أَتَقُولُونَ ﴾، وهو ما دلَّ عليه قولهُم: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرُ مُبِينٌ ﴾، كأنه قيل: ﴿أَسِحْرُ مُبِينٌ ﴾، ثم قيل: ﴿أَسِحْرُ مَنَا لَسِحْرُ مُبِينٌ ﴾، ثم قيل: ﴿أَسِحْرُ هَذَا لَسِحْرُ مُبَيِنٌ ﴾، ثم قيل: ﴿أَسِحْرُ هَذَا لَسِحْرُ مَنَا لَكِ وَلَا يُعْلِحُ ٱلسَّاحِرُونَ ﴾ حِكايةً لكلامِهم، كأنهم قالوا: أجئتُها بالسِّحْر تَطلُبانِ به الفلاحَ ﴿ وَلَا يُعْلِحُ ٱلسَّاحِرُونَ ﴾، كما قال موسى للسَّحَرة: ﴿مَا جِعْتُهُ بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللهَ سَيُبْطِلُهُ ﴾ [يونس: ٨].

﴿ لِتَلْفِلْنَا﴾: لِتَصرِفَنا، واللَّفْتُ والفَتْل: أخوان، ومُطاوِعُهما: الالتِفاتُ والانفِتال، ﴿ عَمَّا وَجَدُنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا﴾ يَعنُونَ عِبادةَ الأصنام، ﴿ وَتَكُونَ لَكُمُا ٱلْكِبْرِيَآءُ ﴾ أي: المُلْك؛ لأنَّ المُلُوكَ مَوصُوفُونَ بالكِبْر، ولذلكَ قيلَ للمَلَك: الجبَّار، ووُصِفَ بالصَّيد والشَّوس، ....

قوله: (ووُصِفَ بالصَّيد)، الجوهري: «الصَّيدُ \_ بالتحريك \_ : مَصدَرٌ للأَصيد، وهو الذي يَرفَعُ رأسَه كِبْراً، ومنه قيلَ للمَلِك: أصيد، وأصلُه في البعير يكونُ به داءٌ في رأسِه فيرفعُه، ويُقال: إنها قيلَ للمَلِك: أصيد؛ لأنه لا يَلتَفِتُ يميناً وشِمالاً».

و «الشَّوَسُ» بالتحريك: النَّظَرُ بمُؤخِرِ العينِ تكبُّراً أو تغيُّظاً، فعلىٰ هذا: الكِبرياءُ مِن لوازِم المُلك، فيكونُ كِنايةً عنه، قال الزَّجَّاج: «وإنها سُمِّيَ المُلكُ كِبرياء؛ لأنه أكبرُ ما يُطلَبُ مِن أمر الدُّنيا» (١٠).

<sup>(</sup>١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٩).

ولهذا وَصَفَ ابنُ الرُّقَيَّاتِ مُصعَباً في قوله:

جَبَرُوتٌ منه ولا كِبرياءُ

مُلكُهُ مُلْكُ رأفةٍ ليسَ فيهِ

ينفي ما عليه الملوكُ مِن ذلك.

ويجوزُ أن يَقصِدُوا ذَمَّهما، وأنهما إنْ مَلَكا أرضَ مِصرَ تجبَّرا وتكبَّرا، كما قالَ القِبطيُّ لموسى عليه السَّلام: ﴿إِن تُرِيدُ إِلَّا أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِي ٱلأَرْضِ ﴾ [القصص: ١٩].

﴿وَمَا نَحَنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴾ أي: مُصَدِّقينَ لكما فيها جِئتُها به، وقُرِئ: «يَطبَع»، «ويكونَ لكما الكِبرياء» بالياء.

[﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ أَثْتُونِي بِكُلِّ سَحِرِ عَلِيعِ \* فَلَمَّاجَآهُ ٱلسَّحَرَةُ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ ٱلْقُواْ مَا أَنشُم مُّلَقُونَ \* فَلَمَّا ٱلْفَوْلَ مَا أَنشُم مُّلَقُونَ \* فَلَمَّا اللَّهُ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ مَلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ اللَّهُ سَلِيْنَ \* وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْمَحَقَّ بِكَلِمَنتِهِ وَلَوْ كَرَهِ ٱلْمُجْرِمُونَ \* ٧٩-٨٢]

قوله: (كما قالَ القِبْطِيُّ لموسىٰ عليه السلام: ﴿إِن تُرِيدُ إِلاَّآن تَكُونَ جَبَّارًا فِ ٱلأَرْضِ ﴾): وهو على خِلافِ نَ قُلِ اللهُسِّرين، قال محيى السُّنَّةِ والواحِدي: «القائلُ الإسرائيلي، وذلكَ أنَّ موسىٰ عليه السلام لمَّ الدَركَتُهُ الرُّقَةُ بالإسرائيلي، فمَدَّ يَدَهُ ليَبطِشَ بالفِرْعَوني، ظنَّ الإسرائيليُّ أنه يُريدُ أن يَبطِشَ به لِمَ اللهُ الرَّقَةُ بالإسرائيلي، فمَدَّ يَدَهُ ليَبطِشَ بالفِرْعَوني، ظنَّ الإسرائيليُّ أنه يُريدُ أن يَبطِشَ به لِمَا رأىٰ من غَضَبهِ عليه السلام، وسمع قولَه: ﴿إِنَّكَ لَغُونِيُّ مُّبِينٌ ﴾ [القصص: ١٩] وذلكَ أنَّ القِبطيَّ ما كانَ قال: ﴿يَنْهُوسَىٰ عَلَيه السَّلامُ كانَ قالَ القِبْطِيِّ، وحينَ سَمِعَ انطلقَ إلىٰ فِرعَونَ وأخبره» (٢)، علما أنَّ موسىٰ عليه السَّلامُ كانَ قالَ القِبْطِيِّ، وحينَ سَمِعَ انطلقَ إلىٰ فِرعَونَ وأخبره» (٢)، وقد ذكرَ نحوَه في «الكواشي».

<sup>(</sup>١) من قوله: «ظن الإسرائيلي» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

<sup>(</sup>٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٦: ١٩٨)، و «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٩٤).

﴿مَاجِقَتُم بِهِ ﴾: ﴿مَا﴾ موصولةٌ واقِعةٌ مُبتَدأ، و﴿السِّحْرُ ﴾ خَبَر، أي: الذي جئتُم به هو السِّحرُ لا الذي سَمَّاهُ فِرعَونُ وقومُه سِحراً مِن آياتِ الله.

وقُرِئ: (آلسِّحْرُ)؛ على الاستِفهام، فعلى هذهِ القِراءةِ ﴿مَا﴾ استِفهامية، أي: أيُّ شيءٍ جِئتُم به؟ أهو السِّحْر؟ وقرأ عبدُ الله: «ما جِئتُم به سِحْر»، وقرأ أُبيِّ: «ما أتيتُم به سِحْر». والمعنىٰ: لا ما أتيتُ به.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُ ﴾ أي: سيمحَقُه، أو يُظهِرُ بُطلانَه بإظهارِ المُعجِزةِ على الشَّعُوذة.

قوله: (وقُرِئ: «آلسِّحْرُ» على الاستفهام): وهي قراءة أبي عَمْرو (١)، فيُوقَفُ على ﴿ حِنْتُم يِهِ ﴾، ويُبدأُ «آلسِّحر». قال أبو البقاء: «﴿ مَا ﴾ استفهامٌ على هذا، نصبٌ بفِعل محذوف، أي: أيَّ شيءٍ أتيتُم؟ و ﴿ حِنْتُم بِهِ ﴾ تفسيرٌ للمحذوف، ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً على الابتداء (٢)، و ﴿ حِنْتُم بِهِ ﴾ الخبر، و «آلسِّحْر»: يجوزُ أن يكون خَبَرَ مُبتَدا مِعذوف، أو عكسه، وعلى هذا (٣) يجوزُ أن يكونَ «آلسِّحْر» بَدَلٌ مِن مَوضِع ﴿ مَا ﴾، كما تقول: ما عِندَك؟ أدينارٌ أم دِرهَم؟ » (١٤)، قال أبو على: «فعلى هذا لا يلزمُ أن يُضمَر للسِّحْرِ خَبَر، لأنكَ إذا أبدَلتَه مِنَ المُبتَدأ صار في مَوضِع، وصار ما كانَ خبراً لِمَا أبدَلتَ منه، في مَوضِع خَبَرِ المُبدَل» (٥).

وقلت: فعلى القِراءةِ المشهورة: الحصرُ لازمٌ لِتعريفِ الخبر، فيكونُ الرَّدُ ثابتاً على ما قال: «الذي جئتُم به السِّحْر»، لا الذي سَمَّاهُ فِرعَونُ وقومُه سِحْراً، وكذا على قراءة «آلسِّحْرُ» في غير البَدَل. وأما على البَدَل وعلى قِراءةِ عبدِ الله وأبيّ: فالحصرُ مُستفادٌ مِنَ التعريض، حيثُ وقعَ في مُقابِل قَولِم، ﴿ وَلَمْ السِحَرُ مُبِينٌ ﴾، ولهذا قال: «لا ما أتيتُ به»، على النفي.

<sup>(</sup>١) انظر: «حجة القراءات» ص٣٣٥.

<sup>(</sup>٢) أي: يجوزُ أن تكونَ ﴿مَا﴾ الاستفهامية مرفوعةً على الابتداء.

<sup>(</sup>٣) أي: على إعراب ﴿مَا﴾ مُبتَدأ، وجملة ﴿جِتُّتُم بِهِ ﴾ خبراً.

<sup>(</sup>٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٨٣).

<sup>(</sup>٥) «الحجّة للقرّاء السبعة» لأبي على الفارسي (٤: ٢٩١).

﴿ لَا يُصَلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾: لا يُشِبُّه ولا يُديمُه، ولكنْ يُسَلِّطُ عليه الدَّمَار، ﴿ وَيُحِيَّنُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ ﴾: ويُشِبُّه ﴿ بِكَلِمَدِهِ - ﴾: بأوامِرِه وقضاياه. وقُرِئ: «بكَلِمَتِه»: بأمْرِه ومَشيئتِه.

[﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمَ أَن يَفْلِنَهُمَّ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالِفِى ٱلْأَرْضِ وَإِنَّهُ لِمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ ٨٣]

﴿ فَمَا ٓ ءَامَنَ لِمُوسَىٰ ﴾ في أولِ أمرِهِ ﴿ إِلَّا ذُرْيَةٌ مِن قَوْمِهِ ، ﴾: إلا طائفةٌ مِن ذَرَاري بني إسرائيل، كأنه قيل: إلا أولادٌ مِن أولادٍ قومِه، وذلكَ أنه دَعَا الآباء فلم يُجيبُوهُ خَوْفاً مِن فِرعَون، وأجابَتْهُ طائفةٌ مِن أبنائِهم مَعَ الخوف. وقيل: الضَّميرُ في ﴿ قَوْمِهِ ، ﴾ لِفِرعَون، والذُّرِية: مُؤمِنُ آلِ فِرعَون، وآسيةُ امرأتُه، وخَازِنُه، وامرأةُ خازنِه، ومَاشِطتُه.

قوله: (لا يُثنِتُه ولا يُديمُه): اعلم أنَّ الإفساد: إخراجُ الشيءِ عن كَوْنِهِ مُتتَفَعاً به، فقولُه: ﴿لَا يُصُلِحُ ﴾ يحتملُ أن يُرادَ أنه تعالى يتركُهم وإفسادَهم، وما لم يُصلِحْهُ اللهُ لا يَدُومُ ولا يَثبُت، فيَصيرُ باطِلاً زائِلاً، ويحتملُ أنه يُفسِدُ إفسادَهم بأن يُسَلِّطَ عليه الدَّمارَ فيبُطِلَه، والمُصنَّفُ نَظَرَ إلى الاعتباريْن؛ لأنها مُقابِلةٌ لِقولِه تعالى: ﴿وَيُحِقُّ ٱللهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَنتِهِ عَهِ، فكأنه قيل: ويُحِقُّ اللهُ الحَقَّ بِكَلِمَنتِهِ عَهِ، فكأنه قيل: ويُحِقُّ اللهُ الحَقَ (١) ويُبطلُ الباطل.

قوله: (﴿ بِكِلِمَنتِهِ ، ﴾ بأوامِرِه وقضاياه): فَسَّرَ «الكلماتِ» حيثُ جِيءَ بها جُمْعاً بالأوامِرِ التي هي مُقابِلةٌ للنواهي، وحيثُ جِيءَ بها مُفرَداً بالأمرِ الذي هو واحدُ الأمور، وعطفَ التي هي مُقابِلةٌ للنواهي، وحيثُ جِيءَ بها مُفرَداً بالأمرِ الذي هو واحدُ الأمور، وعطفَ المشيئةَ عليها (٢) على سَبيلِ البيان؛ لِيئوذِنَ بأنه مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا آمَرُهُ وَ إِذَا أَرَادَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَهُ مُن فَي كُونُ ﴾ [يس: ٨٦]، وهو أشمَلُ مِنَ الأول، لأنَّ الأوامِرَ والنواهِي والأُمورَ والشُّؤونَ كُلَّها تابعةٌ لمشيئةِ الله تعالىٰ وإرادتِه، ولذلكَ عَطَفَ علىٰ الأول: «وقضاياه»، لتتناولَ «كلهاتُه» ما تَناوَلَتْهُ «كَلِمتُه»، فيستَويا في الشُّمُول.

<sup>(</sup>١) قوله: «فكأنه قيل: ويحق الله الحق» سقط من (ح) و(ف).

<sup>(</sup>٢) أي: في قول الزمخشري: «بأمرهِ ومشيئتِه».

فإن قلتَ: إلام يَرجِعُ الضَّميرُ في قوله: ﴿وَمَلِا يَهِمَ ﴾؟ قلتُ: إلى فِرعون، بمعنىٰ: آلِ فِرعون، كما يُقال: ربيعةُ ومُضَر، أو لأنه ذو أصحابٍ يأتَمِرُونَ له، ويجوزُ أن يَرجِعَ إلىٰ «الذُّرِية»، أي: علىٰ خَوْفٍ مِن فِرعونَ وخوفٍ مِن أَشْرافِ بني إسرائيل، لأنهم كانوا يَمنَعُونَ أعقابَهم خوفاً مِن فِرعونَ عليهم وعلىٰ أنفُسِهم، ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿أَن يَقْلِنَهُمُ ﴾ يُريد: أن يُعذِّبَهم.

﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالِ فِي ٱلْأَرْضِ﴾: لَغَالِبٌ فيها قاهِر، ﴿وَلِنَّهُ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ في الظُّلم والفساد، وفي الكِبْرِ والعُتُوِّ بادِّعائِهِ الرُّبُوبيَّة.

[﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَقَوْمِ إِن كُنُمُ مَ امَنهُم بِاللّهِ فَعَلَيْهِ تَوْكُلُوٓ أَ إِن كُنهُم مُسْلِمِينَ ﴿ فَقَالُواْ عَلَى اللّهِ قَوْكُمْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظّلِمِينَ ﴾ ٨٤-٨٦]

﴿ إِن كُنْتُمْ ءَامَنَهُم بِٱللَّهِ ﴾: صَدَّقتُم به وبآياتِه، ﴿فَعَلَيْهِ تُوَكَّلُوا ﴾: فإليه أسنِدُوا أمرَكُم في العِصمةِ مِن فِرعون، .....

قوله: (ذو أصحاب): قال الزَّجَّاج: «جاز أن يُقال: ﴿وَمَلَإِيْهِمْ ﴾، لأنَّ فِرعَونَ ذو أصحابٍ يَأْتَمِ رُونَ له، والمَلَأُ مِنَ القوم: الرُّؤَساءُ الذينَ يُرجَعُ إلىٰ قولهم "(١).

وقلت: اعتُبِرَ التَّعَدُّدُ في نفسِ فِرعَونَ مِن جِهةِ كَوْنِهِ ذا أصحابِ كأنه جماعة، كما وقع في مُخاطَباتِهم: إنَّا فَعَلْنا، وهُم فَعَلُوا. والفرقُ أنَّ معنى التعدُّدِ في الثاني للتعظيم، وفي الأولِ لُجرَّدِ للإضافة، فعلى هذا: الضَّميرُ المرفوعُ في ﴿أَن يَفْلِنَهُمْ ﴾ لِفرعونَ ومَلَئِه، عُلِّبَ «فِرعونُ» على «الملاً»؛ لأنهم يأتمرونَ بأمرِه، ولو رَجَعَ إليه وإلى المَلاِ لقيل: «أن يَفتِنُوهُم».

والظاهرُ أن يَرجِعَ الضميرُ في ﴿وَمَلَإِيْهِمْ ﴾ إلى ذُرِّية بني إسرائيل، فلا يَفتَقِر إلىٰ التأويلَين، ولهذا قال: «ويدلُّ عليه قولُه: ﴿أَن يَفْلِنَهُمْ ﴾».

<sup>(</sup>١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣٠: ٣٠).

ثم شَرَطَ في التَّوكُّلِ الإسلام، وهو أن يُسلِمُوا نُفوسَهم لله، أي: يجعلوها له سالمة خالِصةً لا حَظَّ للشَّيْطانِ فيها، لأنَّ التَّوكُّلَ لا يكونُ مع التخليط، ونظيرُه في الكلام: إنْ ضَرَبَكَ زيدٌ فاضرِبهُ إنْ كانت بكَ قُوَّة.

﴿ فَقَالُواْ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ إنها قالوا ذلك، لأنَّ القومَ كانوا مُخلِصِين، لا جَرَمَ أنَّ اللهَ سُبحانَه قَبِلَ تَوَكُّلُهم،

قوله: (ثم شَرَطَ في التَّوكُّل الإسلام): فهاهنا أشياءُ ثلاثة: الإيمانُ والتوكُّلُ والإسلام، والمُرادُ بالإيمان: التصديق، وبالتَّوكُّل: إسنادُ الأمرِ إليه، وبالإسلام: إسلامُ النَّفْسِ إليه وقَطْعُ الأسباب. فعَلَّقَ التوكُّل بالتصديق بعدَ تَعَلُّقِهِ بالإسلام؛ لأنَّ الجزاءَ مُعلَّقٌ بالشَّرطِ الأول (١)، وتفسيرٌ للجزاءِ الثاني (٢)، كأنه قيل: إن كنتُم مُصدِّقينَ اللهَ وآياتِه فخُصُّوهُ بإسنادِ جميع الأمور إليه، وذلك لا يحصلُ إلا بعد أن تكونوا مُخلِصِينَ لله مُستَسلِمينَ أنفُسَكُم له، ليسَ للشيطانِ فيكُم نصيب، وإلا فاترُكُوا أمرَ التوكُّل.

فعُلِمَ منه أنه ليسَ لكُلِّ مِنَ المؤمنينَ الخوضُ في التوكُّل، بل للآحادِ منهم، وأنَّ مقامَ التوكُّل دونَ مقام التسليم، وهذا يُؤيِّدُ ما سبقَ لنا في قوله تعالىٰ: ﴿وَأُمِرْتُ أَنَ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [يونس: ٧٦]، والتصديقُ مُصَحِّحةُ التَّوكُّل، وعليه ينطبقُ المثال، وهو قولُه: «إنْ ضَرَبكَ زيدٌ فاضْرِبهُ إن كانت بكَ قوَّة»، لأنَّ مكافأةَ الضَّرْبِ مشروطٌ بوِجْدانِ القوَّة، وإلا فالتَّحَمُّلَ والاعتِرافَ بالقُصُور.

والذي يُؤيِّدُ أَنَّ التَّوكُّلَ مُتوقِّفٌ على الإخلاصِ والتسليم قولُ المُصنِّف: «إنها قالوا ذلكَ لأنَّ القومَ كانوا مُخلِصِين»، وذلكَ أنَّ موسىٰ عليه السَّلامُ حينَ شَرَطَ عليهم في التَّوكُّلِ الإخلاصَ والتسليم، وهم أجابوه بحرفِ التعقيبِ دلَّ علىٰ سَبْقِ الإخلاصِ علىٰ الإجابة.

<sup>(</sup>١) يُريدُ بالجزاء: جواب الشرط، والكلامُ هنا عن الشَّـرط الأول، وهو قوله: ﴿ اَمَنهُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا ﴾، فالتوكُّل مُعلَّقُ بالإيهان.

<sup>(</sup>٢) يُريدُ بالجزاء الثاني: قولَه تعالىٰ: ﴿إِن كُنُّهُم مُّسْلِمِينَ ﴾.

وأجابَ دُعاءَهم، ونَجَّاهُم، وأهلَكَ مَنْ كانوا يخافونه، وجَعَلَهم خُلَفاءَ في أرضِه، فمَنْ أرادَ أن يَصلُح للتوكُّل على ربِّه والتفويضِ إليه، فعليه برَفْضِ التخليطِ إلى الإخلاص.

﴿لَا تَجَعَلْنَا فِتْـنَةً ﴾: مَوضِعَ فِتنةٍ لهم، أي: عذابٍ يُعذِّبُونَنا أو يَفتِنُونَنا عن ديننا، أو فِتنةً لهم يُفتَنُونَ بنا ويقولون: لو كانَ هؤلاءِ على الحقِّ لَــمَا أُصيبُوا.

[﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءًا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَأَجْعَلُواْ بُيُوتَكُمُ قِبْلَةً وَأَقِيمُواْ ٱلصَّكُوةُ وَكِشِرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٨٧]

﴿ أَن تَبَوَّءَا ﴾ تَبوًّأ المكان: اتَّخَذَهُ مَباءة، كقولك: تَوطَّنه: إذا اتَّخَذَه وَطَناً، والمعنى: اجعَلا بمِصرَ بيوتاً مِن بيوتِهِ مَباءةً لِقَوْمِكما،

قوله: (وأجابَ دُعاءَهُم ونَجَّاهُم): هذا يُعلَمُ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ نَجَيْنَا بَنِيَ إِسْرَهِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِٱلْمُهِينِ \* مِن فِرْعَوْنَ ﴾ [الدخان: ٣٠-٣١].

قوله: (أو فِتْنَةً لهم يُفتَنُونَ بنا): عن بعضِهم: أصلُ الفَتْن: إدخالُ الذَّهَبِ النارَ لِتَظْهَرَ جَوْدتُه مِن رداءتِه، واستُعمِلَ في إدخالِ الناسِ النار، وقال تعالى: ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِيُهُنُونَ ﴾ [الذاريات: ١٣]، وسُمِّي ما يحصلُ عنه العذابُ فتنة، قال تعالى: ﴿ اللَّهِ الْفِتْنَةَ اللَّهُ الْفِتْنَةَ عَلَى اللَّهُ الْفِتْنَةَ وَاللَّهِ اللَّهِ الْفِتْنَةَ كَاللَاء في أَنها يُستَعمَلُ في الاختبار، قال تعالى: ﴿ وَفَنَنَكَ فَنُونًا ﴾ [طه: ٤٠]، وجُعِلَتِ الفِتنةُ كالبلاء في أنها يُستَعمَلانِ فيها يُدفَعُ إليه الإنسانُ مِن شِدَّةٍ ورخاء، وهما في الشَّدَةِ الله الإنسانُ مِن شِدَّةٍ ورخاء، وهما في الشَّدَةِ الكبرُ معنى وأكثرُ استعمالاً، وقد قالَ تعالى فيها: ﴿ وَنَبْلُوكُمُ مِالشَرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وقال في الشَّرِ وأكثرُ استعمالاً، وقد قالَ تعالى فيها: ﴿ وَنَبْلُوكُمْ مِالشَرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾ [الأنبياء: ٣٥]،

قوله: (والمعنىٰ: اجعَلا بمصر بُيوتاً من بُيوتِهِ مَباءةً لِقَومِكُما): يُريد: أنَّ ﴿ بَبَوَءَا ﴾ مُتَعَدِّ إلى مفعولٍ واحد، تقول: تَبوَّأتُ بيتاً وتبوّأ القوم بُيوتاً، فإذا أدخَلتَ اللامَ قُلت: تَبوَّأتُ للقوم بُيوتاً، صار ما كانَ فاعِلاً مفعولاً، وتَعَدَّىٰ إلى مفعولين.

قوله: (بيوتاً مِن بُيوتِه): «مِن» فيه تبعيضية، واللفظانِ، وإن اتَّحَدَت صيغتُهما في الجمع، لكنَّ الثانيَ لـبًا أُضيفَ إلى المعرفةِ أفادَ العُمُومَ والاستِغراق، كما عُلِمَ في الأصول، والأولَ لَـبًا

ومَرجِعاً يَرجِعُونَ إليه للعِبادةِ والصَّلاةِ فيه، ﴿وَاجْعَلُواْ بُيُوتَكُمُ ﴾ تلكَ ﴿قِبَلَةُ ﴾ أي: مَساجِدَ مُتوجِّهةٌ نحوَ القِبلة، وهي الكَعْبة، وكان موسى ومَنْ معَه يُصَلُّون إلىٰ الكَعْبة، وكان موسى ومَنْ معَه يُصَلُّون إلىٰ الكَعْبة، وكانوا في أولِ أمْرِهِم مأمورين بأن يُصَلُّوا في بُيوتِهم خُفْيةً مِنَ الكَفَرة، لِئلَّا للكَعْبة، وكانوا في أولِ أمْرِهِم مأمورين بأن يُصَلُّوا في بُيوتِهم خُفْيةً مِنَ الكَفَرة، لِئلَّا يَظَهَرُوا عليهم، فيُؤذُوهُم ويَفتِنُوهُم عن دينهم، كما كانَ المُؤمِنونَ على ذلكَ في أولِ الإسلام بمَكَّة.

فإن قلت: كيفَ نَوَّعَ الجِطاب، فثنَّىٰ أوّلاً، ثم جَمَع، ثم وَحَدَ آخِراً؟ قلتُ: خُوطِبَ موسىٰ وهارونُ عليهما السَّلامُ أن يَتَبوَّ آلِقومِهما بيُوتاً، ويختاراها للعبادة، وذلكَ مما يُفوَّضُ إلىٰ الأنبياء، ثم سِيقَ الجِطابُ عاماً لهما ولِقومِهما باتخاذِ المَساجِدِ والصَّلاةِ فيها، لأنَّ ذلكَ واجبٌ على الجمهور، ثم خُصَّ موسىٰ صلواتُ الله عليه بالبِشارةِ التي هي الغَرض، تعظيماً لها وللمُبشَّرِ بها.

[﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ ءَانَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ، زِينَةً وَأَمَوْلًا فِي ٱلْحَيَوَةِ ٱلدُّنَيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ۚ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَكَىۤ أَمَوْلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّى يَرَوُا ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ ٨٨]

الزينة: ما يُتَزيَّنُ به من لباسٍ أو حُلِيٍّ أو فَرْشٍ أو أثاثٍ أو غير ذلك، وعن ابنِ عباس: كانت لهم مِن فُسطاطِ مِصرَ إلى أرضِ الحبشةِ جِبالُ فيها مَعادِنُ مِن ذَهَبٍ وفِضَّةٍ وزَبَرْ جَدَ وياقوت.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قوله: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾؟ ....

نُكِّرَ أَفَادَ القِلَّة، وَلَهَذَا قيل: الجمعُ المُنكَّرُ لا يُستَثنىٰ منه علىٰ الأكثر، فمعنىٰ قوله: «بيوتاً مِن بُيوته»: بُيوتاً مُتعدِّدةً مِن جُملةِ بُيوتِهِ المُتكاثِرة.

قوله: (﴿ يُبُونَكُمُ ﴾ تلك): إشارةً إلى أنَّ الإضافة في ﴿ بَيُونَكُمُ ﴾ بمعنى لام العَهْد، وأنَّ النَّكِرةَ إذا أُعيدَت معرفةً كانت عَيْنَ الأولىٰ.

قلتُ: هو دعاءٌ بلفظِ الأمر، كقوله: ﴿رَبَّنَا أَطْمِسُ ﴾، ﴿وَأَشَدُدُ ﴾، وذلكَ أنه ليّا عَرَضَ عليهم آياتِ الله وبَيّناتِهِ عَرْضاً مُكرَّراً، ورَدَّدَ عليهمُ النّصائِحَ والمَواعِظَ زماناً طويلاً، وحَذَّرَهُم عذابَ الله وانتِقامَه، وأنذَرَهُم عاقبةَ ما كانوا عليه مِنَ الكُفرِ والضَّلالِ المبين، ورآهُم لا يَزيدُونَ على عَرْضِ الآياتِ إلا كُفْراً، وعلى الإنذارِ إلا استِكباراً، وعن النّصيحةِ إلا نُبُوّاً، ولم يَبقَ له مَطمَعٌ فيهم، وعَلِمَ بالتّجرِبةِ وطُولِ الصُّحْبةِ أنه لا يجيءُ منهم إلا الغيُّ والضَّلال، وأنَّ إيهانهم كالمُحالِ الذي لا يَدخُلُ تحتَ الصِّحَة، أو عَلِمَ منهم إلا الغيُّ والضَّلال، وأنَّ إيهانهم كالمُحالِ الذي لا يَدخُلُ تحتَ الصِّحَة، أو عَلِمَ ذلكَ بوَحْيِ مِنَ اللهُ، الشتَدَّ غَضَبُه عليهم، وأفرَطَ مَقتُه وكراهتُه لِحالِمِم، فدَعَا الله عليهم بها عَلِم أنه لا يكونُ غيرُه، كما تقول: لَعَنَ اللهُ إبليس، وأخزى اللهُ الكَفَرة، مَع عِلمِكَ أنه لا يكونُ غيرُ ذلك.

ولِيَشْهَدَ عليهم بأنه لم تَبَقَ له فيهم حِيلة، وأنهم لا يَستَأهِلُونَ إلا أن يُخذَلُوا ويُخلَّلُ بينَهم وبينَ ضَلالهِم يَتَسَكَّعُونَ فيه، كأنه قال: لِيتَبُتوا علىٰ ما هُم عليه مِنَ الضَّلال، .....

قوله: (هو دعاءٌ بلَفظِ الأمر): يُريد: أنَّ القائلَ كأنه يَدعُو اللهَ أن يَامُرَهُم - وهم غَيَبٌ (١) -بأن يُضِلُّوا عن الدِّين، والتقدير: ربَّنا أضِلَّهُم.

قوله: (اشتَدَّ غَضَبُه): جوابُ «ليَّا عَرَض»، وقولُه: «وليَشهَدَ عليهم بأنه لم يبقَ له فيهم حِيلة» عطفٌ على قوله: «أنه ليَّا عَرَض»، والظاهرُ أنه عطفٌ على قوله: «بها عَلِمَ أنه لا يكونُ غيره»، ليكونَ ما ذكرَ مِنَ المُقدِّماتِ تمهيداً للدُّعاء، ويكونَ قولُه: «ليشهد» مَبْنياً عليه، يعني: ليَّا فَعَلُوا كيتَ وكيت، ودعا عليهم، ليكونَ كالتسجيلِ على أنهم مِن أهلِ الخِذلان، وعلامةً لمن سَمِعَ به أنه لم يبقَ له فيهم حِيلة.

قوله: (يتسكَّعونَ فيه)، الأساس: «فلانٌ يَسَكَّع: لا يدري أينَ يَتَوجَّه، ومن المجاز: فلانٌ يَتَسكَّعُ في أمرِه: لا يَهتَدي لِوَجْهِه، وأراكَ مُتَسكِّعاً في ضَلالِك»(٢).

<sup>(</sup>١) جمع غائب، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (غيب).

<sup>(</sup>٢) هذه الفِقرة أُخِّرت في (ح) و(ف) إلى ما بعد سبع فقرات (بعد قوله: «فليذق ليدرك»)، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

وليكونوا ضُلَّالاً، وليَطبَعَ اللهُ على قُلوبِهم، فلا يُؤمِنُوا، وما عَلَيَّ منهم! هُم أَحَقُّ بذلكَ وأحَق، كما يقولُه الأبُ المُشفِقُ لِوَلَدِهِ الشَّاطِرِ إذا لم يَقبَلْ منه؛ حَسْرةً على ما فاتَه مِن قَبُولِ نصيحتِه، وحَرَداً عليه، لا أن يُريدَ خَلاعتَه واتِّباعَه هَوَاه.

ومعنىٰ الشَّدِّ علىٰ القُلوب: الاستِيثاقُ منها، حتىٰ لا يَدخُلَها الإيهان، ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا ﴾ جوابٌ للدُّعاءِ الذي هو ﴿وَاَشَدُدُ ﴾، أو دُعاءٌ بلفظِ النهي.

وقد مُحِلَتِ اللامُ في ﴿لِيضِ لُوا ﴾ علىٰ التعليل، .....

قوله: (وما عليَّ منهم! هُم أحقُّ بذلك): «ما» استفهاميةٌ أو نافية، يعني: كانَ موسىٰ عليه السَّلامُ بعدَ الضَّجر حينَ لم يبقَ له حِيلة، قال: لِيَثْبُتُوا علىٰ ما هُم عليه من الضَّلال، وأيُّ شيءٍ يلزَمُني مِن جانبِهم حتىٰ يَطُولَ عليَّ تَحَسُّرُهُم؟ ثم استأنف: هُم أحقُّ بذلكَ وأحق، أو: لِيَثْبُتُوا علىٰ ما هُم عليه، وما يَلزَمُني مِن جانبِهم شيءٌ، إني بالغتُ في الإنذار، وما علىٰ الرسولِ إلا البلاغ.

وقيل: «ما» موصولة، وهو مبتدأ، وقوله: «هم» خَبَرُه، وفيه تعسُّفُ وبُعْدٌ عن المقام.

قوله: (وقد مُحِلَتِ اللامُ في ﴿لِيُضِلُواْ ﴾): هذا وَجْهٌ آخر، وهذهِ العبارةُ مُؤذِنةٌ بأنَّ الوَجْهَ الأولَ أوجَه أي: أنكَ آتيتَ فِرعونَ ومَلاَّهُ زينةً لِيُضِلُّوا عن سبيلكَ فلا يُؤمِنُوا. وذكره الواحِديُّ وقال: ﴿فَلاَيُوْمِنُواْ ﴾ دعاءٌ عليهم، والتأويل: فلا آمَنُوا»(١).

قال صاحبُ «الفرائد»: الوَجْهُ أَن يُقال: إنها للتعليل، وإلا فها وَجْهُ قوله: ﴿رَبَّنَاۤ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمَّوٰلًا فِي ٱلْحَيَّوٰةِٱلدُّنَّيَا ﴾، وإنها عَدَلَ إلىٰ أمرِ الغائب؛ مَيْلاً إلىٰ مَذَهَبِه.

الانتصاف: «هذا اعتِزالٌ خَفِيّ؛ فِراراً مِن أن تكونَ لامَ «كي»، فتدلَّ على أنَّ اللهَ أمَدَّهُم لِعِلَّةِ الإضلالِ استِدراجاً، كما قال: ﴿لِيَزْدَادُوۤا إِثْـمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، ففرَّ مِن هذا، وحَمَلَ علىٰ مُعتَقَدِه (٢٧).

<sup>(</sup>١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٥٧).

<sup>(</sup>٢) في (ح): "مذهبه"، والمُثبتُ من (ط) و(ف)، وكلاهما بمعنيٰ.

<sup>(</sup>٣) «الانتصاف» (٢: ٢٥٠) لابن المُنيِّر بحاشية «الكشَّاف».

.....

وقلت: اللامُ إذا جُعِلَت مُستَعاراً على نَحْوِ قولِهِ تعالى: ﴿فَٱلْنَقَطَهُ ءَالَ فِرْعَوْنَ لِيكَ وَلَكَ اللهُ مَا اللهُ الإشارةُ بقوله: «على أنهم لِيكَوُنَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨] لا يَضُرُّه أيضاً، وإليه الإشارةُ بقوله: «على أنهم جَعَلُوا نِعمةَ الله سَبَاً في الضَّلال»، كما قالَ الزَّجَاج: ويُقرَأ: «لِيَضِلُّوا عن سبيلك»، المعنى: أنكَ آتيتَ فِرعَونَ ومَلَأَهُ زينةً وأموالاً في الحياةِ الدُّنيا، وأصارَهُم ذلك إلى الضَّلال(١).

وأما وَجْهُ قوله: ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ ءَانَيْتَ وَرَعَوْنَ وَمَلاَهُ زِينَةً ﴾ على أمرِ الغائب: فهو أنَّ موسى عليه السَّلامُ ما تكلَّمَ بها إلا تَوطِئةً وتمهيداً، ليتَخلَّصَ منها إلى الدُّعاء عليهم، يعني: أنكَ أولَيتَهُم هذهِ النِّعمة لِيَشكُروكَ ولا يَعبُدوا غيرك، فها زادتهم تلكَ النِّعمة إلا أشَراً وتمادياً في الطُّغيان، وإذا كانت الحالة هذه، فليُضِلُّوا عن سَبيلِك. ولو دعا عليهم ابتِداءً ربَّما لم يُعذَر، فقدَّمَ الشِّكاية منهم والنَّعي بسُوءِ صَنيعِهم، ليتسلَّق منه إلى الدُّعاء، مع مُراعاةِ تلاؤُم الكلام فقد أيراد الأدعيةِ منسوقة نَسَقاً واحداً، ولا مجالَ للاعتِراض (٢)؛ لأنَّ الاعتِراض حُسْنُ مَوقِعِه مِن الكلام أن تَلتَذَّ النفسُ بسماعِه، ولذلكَ عِيبَ قولُ النابغة:

### لَعَلَّ زياداً ـ لا أبا لَكَ ـ غافلُ (٣)

فليُذَقْ لِـيُدرَكُ<sup>(٤)</sup>.

<sup>(</sup>١) من قوله: «كما قال الزَّجَّاج» إلى هنا، سقط من (ح). وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ِ٠٣).

<sup>(</sup>٢) يعني: أنَّ في الآية ثلاث مُجَل مُصَدَّرة بـ «ربَّنا»، وهي قولُه: ﴿رَبَّنَاۤ إِنَّكَ ءَانَيْتَ فِرْعَوْبَ وَمَلاَهُۥ زِيسَةُ وَأَمُولًا فِي الْحَيَوْةِ الدُّنيا ﴾، وقولُه: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾، وقولُه: ﴿رَبَّنَا اَطْمِسَ عَلَىَ اَمُولِهِ هَـ وَاَشَدُدُ عَلَى قُلُوبِهِ مَـ ﴾، ولا يُمكِنُ حَمْلُ اللام في قوله: ﴿لِيُضِلُّواْ ﴾ على التعليل إلا إذا كانت الجملةُ معترضةً بينَ الأدعية، ولا مجالَ للاعتراض.

<sup>(</sup>٣) «ديوان النابغة الذبياني» ص٤٥١، وأوله:

يَقُولُ رجالٌ يُنكِرونَ خَليقَتي

<sup>(</sup>٤) فَصَّلَ العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١١: ١٧٢-١٧٣) في معنىٰ هذه «اللام»، ونقل شيئاً من كلام المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ، وتعقَّبه بقوله: «في كلامه ميلٌ إلىٰ القول بأنَّ اللامَ للدُّعاء، وهو لدىٰ المُنصِفِ خِلافُ الظاهر، وما ذكروه له لا يُفيدُه ظُهوراً»، وانتهىٰ الألوسيُّ إلىٰ أنها للتعليل.

على أنهم جَعَلُوا نِعمةَ الله سَبَبًا في الضَّلال، فكأنهم أُوتُوها لِيُضِلُّوا، وقولُه: ﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا ﴾ عطفٌ على ﴿لِيُضِلُوا ﴾، وقولُه: ﴿رَبَّنَا اَطْمِسَ عَلَىٓ أَمْوَلِهِمْ وَاللَّهُ دَعَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ دعاءٌ مُعترضٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

وقرأ الفَضْلُ الرَّقاشي: «أئنَّكَ آتيت»؛ على الاستِفهام، و «اطمُسْ» بضَمِّ الميم.

[﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعُوتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا نَتَيْعَآنِ سَجِيلَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٨٩] قُرئ: «دعواتُكُما»، قيل: كانَ موسىٰ يَدعُو، وهارونُ يُؤمِّن، ويجوزُ أن يكونا جميعاً يَدعُوان. والمعنىٰ: إنَّ دُعاءَكما مُستَجاب، وما طَلَبَتُما كائن، ولكنْ في وقتِه، ﴿فَأَسْتَقِيمَا ﴾: فاثبتُنا على ما أنتُما عليه مِنَ الدَّعْوةِ والزِّيادةِ في إلزامِ الحجَّة، فقد لَبِثَ نوحٌ عليه السَّلامُ في قومِهِ ألفَ عامٍ إلا قليلاً، ولا تَستَعجِلا. قال ابنُ جُريج: فمكث موسىٰ بعدَ الدُّعاءِ أربعينَ سنة.

﴿ وَلَا نَشِّعَآنِ سَكِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أي: لا تَشِّعا طريقَ الجهلةِ بعادةِ الله في تعليقِهِ الأمورَ بالمصالح، ولا تَعجَلاً؛ فإنَّ العَجَلةَ ليست بمصلَحة، وهذا كما قالَ لنوحٍ عليه السَّلام: ﴿ إِنِّ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَهِلِينَ ﴾ [هود: ٤٦].

قوله: (﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا ﴾ عطفٌ على ﴿ لِيُضِلُّوا ﴾): وقال مكتي: ﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا ﴾: عطفٌ على ﴿ لِيُضِلُّوا ﴾): وقال مكتي: ﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا ﴾: منصوب؛ ﴿ لِيُضِلُّوا ﴾ أو في مَوضِع جَزْم، لأنه دعاءٌ جوابُ الدُّعاء في قوله: ﴿ أَطْمِسَ ﴾، وقالَ الكِسائيُّ وأبو عُبيدة: هو في مَوضِع جَزْم، لأنه دعاءٌ عليهم ﴾ (قال أبو البقاء: ﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا ﴾ نَصْبٌ؛ عطفٌ على ﴿ لِيُضِلُّوا ﴾ ، أو جوابُ الدُّعاء في قوله: ﴿ أَطْمِسَ ﴾ ، أو جَوْمٌ ، ومعناه الدُّعاء ، كها تقول: لا تُعذَّبني ﴾ (٣) .

<sup>(</sup>١) قوله: «وقال مكي: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِـ لُّوا ﴾»، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٢) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (١: ٣٥٣).

<sup>(</sup>٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٨٥).

# وقُرِئ: (ولا تَتْبَعانِ) بالنُّونِ الخفيفة \_ وكَسْرُها لالتِقاءِ السَّاكِنَين؛ تشبيهاً بنُونِ التثنية \_ وبتخفيف التاء؛ مِن: تَبِع.

قوله: (وقُرِئ: «ولا تَتُبَعانِ» بالنُّونِ الخفيفة): ابنُ ذَكُوان: بتخفيفِ النون، والباقون: بتشديدها (۱)، قال ابنُ الحاجب: «رُوِيَ عن ابنِ ذَكُوان بتشديدِ التاءِ وتخفيفِ النون، ورُوِيَ عن ابنِ ذَكُوان بتشديدِ التاءِ وتخفيفِ النون، ورُوِيَ عنه أيضاً بتخفيفِ التاءِ وإسكانها وفَتحِ الباء وتشديدِ النُّون، مِن: تَبِعَ يَتَبَع (۲)، وليسَ فيها إشكال، وإنها الإشكالُ في تخفيفِ النُّون، ووَجْهُه: أنَّ «لا» نافية، والفِعلَ مرفوعٌ على وجهين:

أحدهما: أن يكونَ جُملةً خبريةً معناها النهي، كقوله تعالىٰ: ﴿ ثُوِّمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِمِ ﴾ [الصف: ١١]، و ﴿ لَا تَعَـ بُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨٣]، والمعنى: على الأمرِ والنهي (٣)، وعطفِ جُملةٍ خبريّةٍ معناها الطّلب (٤).

وثانيهما: أن تكونَ الواوُ للحال، أي: استقيما غيرَ مُتَّبعين، والجملةُ الفعليةُ المنفيةُ يجوزُ أن تأتى بالواو وبغير الواو.

وقولُ مَنْ قال: إنَّ «لا» للنهي، والنُّونَ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ كُسِرَت، أو الثقيلةُ حُذِفَتِ الأُولىٰ منها: ضعيفٌ، لا ينبغي أن تُؤوَّلَ قِراءةٌ صحيحةٌ عليه، لأنه لم يَثبُتْ في اللُّغةِ مِثلُه»(٥).

قوله: (تشبيهاً بنُونِ التثنية)(٦): قال الزَّجَّاج: «موضعُ ﴿نَتِّيمَآنِ ﴾ جَزْم، إلا أنَّ النُّونَ

<sup>(</sup>١) انظر: «التيسير» ص١٢٣، و «حجة القراءات» ص٣٣٦، وعزاها لابن عامر، وفيه نظر إن لم يكن تصحيفاً، وابن ذكوان: هو عبد الله بن أحمد بن بشير، وأبو عمرو الدمشقي، المتوفى سنة ٢٤٢.

<sup>(</sup>٢) من قوله: «قال ابن الحاجب» إلى هنا، سقط من (ف).

<sup>(</sup>٣) أي: مُعنىٰ الآية الأولىٰ \_ وهي قولُه تعالىٰ: ﴿ نُوْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِمِ ﴾ \_ علىٰ الأمر، ومعنىٰ الآية الثانية \_ وهي قولُه تعالىٰ: ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

<sup>(</sup>٤) الجملة الخبرية التي معناها النهي هي قولُه: «ولا تَتبعانِ» ـ على القراءة بتخفيف النون ـ ، وعُطِفَت على جلة معناها الطلب، وهي قولُه: ﴿فَأَسْتَقِيمًا ﴾.

<sup>(</sup>٥) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٩٤-٩٥) رقم (٥٥).

<sup>(</sup>٦) من قوله: «كُسِرَت أو الثقيلة» إلى هنا، سقط من (ف).

[﴿ وَجَوَزْنَا بِهَنِيَ إِسْرَاءِ يَلَ ٱلْبَحْرَ فَأَنْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ، بَغْيُا وَعَدَّوًا حَتَّى إِذَا أَدْرَكُهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُ، لَآ إِلَنَهُ إِلَّا ٱلَّذِي ءَامَنتَ بِهِ بِنُوْ إِسْرَاءِ يلَ وَأَنَا مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ ٩٠]

قرأ الحسن: «وجَوَّزْنا»؛ مِن: أجازَ المكانَ وجَوَّزَه وجاوَزَه، وليسَ مِن: جَوَّزَ الذي في بيتِ الأعشىٰ:

### وإذا تُجَوِّزُها حِبالَ قَبيلةٍ

الشديدةَ دَخَلَتْ للنهي مُؤكِّدة، وكُسِرَت لِسُكونِها وسُكونِ النُّونِ التي قبلَها، واختيرَ لها الكَسْر؛ لأنها بعدَ ألفٍ تُشبِهُ نونَ الاثنين»(١).

قوله: (وليسَ مِن: جَوَّز): يعني: هذهِ القِراءةُ مِن: أجاز المكان، أي: خَلَّفَه وقَطَعَه (٢)، فيُعدَّىٰ بالباءِ لأنه لازم؛ الأساس: «جُزتُ (٣) المكانَ وأجَزتُه وجاوزتُه وتجاوزتُه وتجاوزتُه وليسَ مِن: جَوَّز، بمعنىٰ: نَفَّذ (٥)؛ لأنه لا يحتاجُ إلىٰ التعديةِ بالباء، يدلُّ عليه قولُه:

كما جَوَّزَ السَّكِّيَّ في البابِ فَيْتَقُ<sup>(٦)</sup>

قوله: (وإذا تُجَوِّزُها حِبالَ قَبيلة): تمامُه:

أَخَذَتْ مِنَ الأُخرى إليكَ حِبالهَا(٧)

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣١).

(٢) في (ح): «خَلَّفَه وقطعته»، وفي (ف): «قطعته» فقط.

(٣) تحرَّف في (ح) إلى: «خرق»، والجملة سقطت من (ف)، والمُثبَت من (ط) و «أساس البلاغة»، مادة (جوز).

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «وجاورتُه وحاوزتُه»، والجملة سقطت من (ف)، والمُثبَت من (ط) و«أساس البلاغة».

(٥) من قوله: «لأنه لازم» إلى هنا، سقط من (ف).

(٦) عَجْزُ بيت للأعشى، كما في «ديوانه» ص٠١٢، وسيأتي في الصفحة التالية بتمامه.

وذكره الجوهريُّ في «الصِّحَاح»، وابنُ منظور في «لسان العرب» (كلاهما في مادتي «فتق» و«سكك»)، بلفظ: «كما سَلَكَ السَّكِّيَّ في الباب فَيْتَقُ»، وذكره الخليلُ بنُ أحمد الفراهيديُّ في «العين» (٥: ٢٧٢) كما هنا.

(٧) «ديوان الأعشىٰ» ص١٥١.

وهو أيضاً في «الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (حبل).

## لأنه لو كانَ منه، لكانَ حَقُّه أن يُقال: وجَوَّزْنا بني إسرائيلَ في البحر، كما قال: كما جَوَّزَ السَّكِّيَّ في البابِ فَيْتَقُ

«تُجَوِّزُها»: أي: تُنفِذُها، يعني: الناقة، «الحبال»: جمعُ حَبْل، وهو مُستَعارٌ للعَهْدِ والأمان، يَصِفُ ما قاساهُ في السَّفَر مِن خَوفِ الطريق حتى وَصَلَ إلىٰ الممدوح، يقول: إذا أدخلَها وَسَطَ قَبيلةٍ أمانها، أخَذَتْ تلكَ القَبيلة مِنَ القَبيلةِ الأُخرى أمانَها إليك، وعادةُ العربِ أنهم يَستَجيرونَ مِن قومٍ إلىٰ قومٍ ليأمنوا مِن عَادِيَتِهم (١) وشَرِّهِم.

قوله: (كما جَوَّزَ السَّكِّيَّ في البابِ فَيْتَقُ): أُولُه:

#### ولا بُدَّ مِن جارٍ يُجيزُ سَبيلَها

«جَوَّز»: أي: نَفَّذَ ووَسَّط، و «السَّكِّي» (٢): المِسمار، و «الفَيتَق»: النَّجَّار.

قوله: (يُقال: تَبعتُه حتَّىٰ أَتَبَعتُه): أي: جِئتُ بعدَه حتَّىٰ لَحِقتُ به.

قوله: (وقرأ الحسن: «وعُدُوّاً»): العُدُوُّ: تجاوُزُ الحدِّ والظُّلم، عَدَا عليه عَدُواً وعُدُوّاً.

قوله: (و قُرِئ: ﴿ أَنَّهُ ، ﴾ بالفَتْح على حذفِ الباء ) (٣): وذلكَ أنَّ الإيمانَ يُعدَّىٰ بالباء، نحو: ﴿ يُوْمِئُونَ بِٱلْفَتِ ﴾ [البقرة: ٣]، فلما حَذَفَ وَصَل.

<sup>(</sup>١) العاديةُ: مِن: عَدَا يَعدُو على الشيء: إذا اختَلَسَه. قاله ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (عدا).

<sup>(</sup>٢) في الأصول الخطية: «والسكة»، وأثبتُ ما في البيت، وفي «القاموس» مادة (سكك): «السَّكُّ: المسمار، كالسَّكِّي، والجمعُ: سِكَاكٌ وسُكُوك»، ولم يذكر «السكَّة».

<sup>(</sup>٣) في (ح): «على لغة الباء»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِمَا في «الكشَّاف».

كُرَّرَ المخذولُ المعنىٰ الواحدَ ثلاثَ مَرَّاتٍ في ثلاثِ عبارات، حِرصاً علىٰ القَبول، ثم لم يُقبَلْ منه حيثُ أخطاً وقتَه، وقالَه حينَ لم يبقَ له اختيارٌ قَطّ، وكانت المرَّةُ الواحدةُ كافيةً في حالِ الاختيار، وعندَ بقاءِ التكليف.

[﴿ ءَآلْئِنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبَـٰلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ \* فَٱلْيُوْمَ ثُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُو لِمَنْ خَلَفَكَ ءَايَةً ۚ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنَّ ءَايَئِنَا لَغَنفِلُونَ ﴾ ٩١-٩٢]

﴿ آَلْتُنَ ﴾: أَتُومِنُ السَّاعة في وقتِ الاضطِرارِ حينَ أُدرَكَكَ الغَرَق، وأيسْتَ مِن نفسِك. قيل: قالَ نفسِك. قيل: قالَ ذلكَ حينَ ألبَجَمَهُ الغَرَق، يعني: حينَ أوشَكَ أن يَغرَق. وقيل: قالَه بعدَ أن غَرِقَ في نَفْسِه، والذي يُحكىٰ: «أنه حينَ قال: ﴿ اَمَنتُ ﴾ أَخَذَ جِبريلُ عليه السَّلام مِن حالِ البحرِ

قوله: (كَرَّرَ المخذولُ المعنى الواحِدَ ثلاثَ مَرَّاتٍ في ثلاثِ عِبارات): يُريدُ بالمعنى الواحد: ما لو تَلَفَّظَ به في حالِ الاختيار عن صِدْقٍ منه، لَـ قُبِلَ منه، وانخَرَطَ في سِلكِ المُؤمنين الناجين (١)، هذا على قِراءةِ كَسْرِ «إنَّ» في ﴿إِنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّذِي ءَامَنَتْ بِدِ، بَنُوْ الْسِرَدِيلَ ﴾ الآية؛ صَريح.

أما قولُه: ﴿ مَا مَنتُ ﴾ فإخبارٌ عن نفسِه في الزمانِ الماضي أنه صَدَرَ منه الإيهانُ المُعتَبرُ الذي عليه بنو إسرائيل، لأنَّ الإيهانَ حينئذِ (٢) قُطِعَ عن مُتَعلَّقِه، فصار كقولهم: فلانٌ يُعطي ويَمنَع، عليه بنو إسرائيل، لأنَّ الإيهانَ حينئذِ (٢) قُطِعَ عن مُتَعلَّقِه، فصار كقولهم: فلانٌ يُعطي ويَمنَع، إما باعتبارِ العُموم أو الإطلاق. وأما قولُه: ﴿ وَأَناْ مِنَ ٱلمُسْلِمِينَ ﴾ فهو أبلَغُ منه؛ لأنه ادَّعَىٰ بالبُرهان أنه دَخَلَ في زُمْرةِ المُسلِمين، وصار معدوداً فيهم.

قوله: (ألجَمَهُ الغَرَق): في الحديث: «يَبلُغُ العَرَقُ منهم ما يُلجِمُهم»، أي: يَصِلُ إلى أفواهِهِم، فيصيرُ لهم بمنزلةِ اللِّجَام يَمنَعُهُم عن الكلام.

قوله: (من حالِ البحر)، النهاية: «الحال: الطِّينُ الأسودُ كالحَمْأة».

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ح) إلى: «بالتأخير»، والمُثبتُ من (ط)، وظاهرُه في (ف): «التأخير»، ويُقرأ «الناجين» بصعوبة. (٢) أي: على قراءة كَسْر همزة «إنَّ».

فَدَسَّهُ فِي فيه»، فللغَضَبِ لله علىٰ الكافِر في وقتٍ قد عَلِمَ أَنَّ إيمــانَه لا يَنفَعُه، وأما ما يُضَمُّ إليه مِن قولهم: «خشيةَ أن تُدرِكَه رحمةُ الله»: فمِن زياداتِ الباهِتِينَ لله وملائكتِه، ..

قوله: (فكسّه)، الأساس: «دسّ الشيءَ في التراب، وكُلُّ شيءٍ أخفَيتَه تحتَ شيءٍ فقد دَسَستَه»(١).

قوله: (فمِن زياداتِ الباهِتين): يُقال: بَهَتَه بَهْتاً وبُهتاناً فهو باهِت، أي: افترى عليه ما لم يَفعَله. الحديثُ رواهُ ابنُ عباسٍ عن النَّبيِّ عَلَيْ أنه قال: «ليَّا أغرَقَ اللهُ تعالى فرعونَ قال: آمنتُ أنه لا إلهَ إلا الذي آمنتُ به بنو إسرائيلَ وأنا مِنَ المُسلِمين. قال جبريل: يا مُحمَّد، لو رأيتني وأنا آخُذُ مِن حالِ البَحْرِ فأدُسُّهُ في فِيهِ مَخافة أن تُدرِكه الرحمة»، أخرجه الترمذي (٢)، وهو أحدُ أثمةِ الثُقاتِ المُقدَّمُ بعدَ مُسلِم.

<sup>(</sup>١) هاتان الفقرتان أُخِّرتا في (ح) و(ف) إلى ما قبل فقرة «قوله: ﴿مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾: من الضالين المضلين»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشاف».

<sup>(</sup>٢) في «جامعه» (٣١٠٨) من طريق شعبة، عن عَدِيِّ بن ثابت وعطاء بن السائب، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس ـ ذكر أحدُهما: عن النبيِّ عن النبيًّ عن النبيً عن النبيًّ عن النبيً عن النبيًّ عن النبيً عن النبيًّ عن النبيً عن النبيًّ عن النب

وهكذا أخرجه أحمدُ في «مسنده» (٢١٤٤)، وابنُ حبان في «صحيحه» (٦٢١٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤٠)، كلهم من طريق شعبة، به، قال فيه: «رَفَعَه أحدهما»، يعني: أنَّ عَدِيَّ بنَ ثابت وعطاء اختلفا، فرواه أحدُهما مرفوعاً إلى النبيِّ عَلَيْ، ورواه الآخرُ موقوفاً. وقال الحاكم: «إنَّ أكثر أصحاب شعبة أوقَفُوهُ على ابن عباس».

وأخرجه أحمد (٢٢٠٣) و(٢٨٢٠)، والترمذي (٣١٠٧) من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس مرفوعاً. وعلي بن زيد ـ وهو ابن جُدْعان ـ ضعيف الحديث، ويوسفُ بنُ مِهْران: ليِّن، علىٰ اختِلافٍ في تعيينه.

وعليه، فالحديثُ بروايته المرفوعة ضعيف، والصحيحُ وَقفُه على ابن عباس، والظاهرُ أنه من أخبار أهل الكتاب (الإسرائيليات)، وفي متنه نكارةٌ، وما ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى وغيرُه من تأويله ظاهرُ الكتاب (الإسرائيليات)، وفي متنه نكارةٌ، وما ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى وغيرُه من تأويله ظاهرُ التكلُّف، ولذا وافق العلامةُ ناصر الدين ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف» (٢: ٢٥١) الزنخشريَّ في استِنكاره، فقال: «ولقد أنكرَ مُنكراً، وغَضِبَ لله ولملائكتِه كما يجبُ لهم»، وصَرَّحَ بنكارته من المُعاصرين العلامةُ الشيخُ عبدُ الله بنُ الصِّدِيق الغماري رحمه الله تعالى في «خواطر دينية» ص٢٧-٢٨.

......

وقلت: العَجَبُ أنه كيفَ نَسِيَ كلامَه آنِفاً: «أَنَّ قولَه: ﴿لِمُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾ دعاء»، وخالفَ أهلَ التفسير فيه، وأقامَ له بمَعاذير، وحينَ بَلَغَ إلىٰ الخبر المرفوع بَهَتَ وبَهَّت.

وأما الحديث: فقولُه: «لو رأيتني» إلى آخِرِه: معناه: لرأيت أمراً عَجيباً يَبهَتُ الواصفُ عن كُنْهِه، فإني لجَّا شاهدتُ تلكَ الحالةَ نهضتُ غَضَباً لله على عَدُوِّ الله؛ لادِّعائِهِ تلكَ العظيمة، فعَمَدتُ إلى حالِ البحر، فأدُسُّه في فيه، مخافة أن تُدرِكه الرحمةُ لِسَعَتِها، مع عِلمِي أنَّ الصَّدَّ عن رحمةِ الله غيرُ جابر، ألا ترى إلى قولِهِ عليه السَّلام: «وأنا آخُذُ مِن حالِ البَحْر»، كيفَ يُصَوِّرُ رحمةِ الله غيرُ جابر، ألا ترى إلى قولِهِ عليه السَّلام: «وأنا آخُذُ مِن حالِ البَحْر»، كيفَ يُصَوِّرُ تلكَ الحالةَ (١) في مُشاهدتِه، ويَستَحضِرُها، ويَستَدعي منه العَجَبَ على فِعلِه. ونحوُه في الشاهِدِ مَنْ يَنتَهِزُ الفُرْصةَ على مَنْ يَغضَبُ ويَحنَقُ عليه (٢)، فإذا صَادَفَها وفَتكَ به، ربَّما اختلجَ في صَدْرِه مِنَ الفَرَح أنه بَعدُ لم يَنَلْ منه، وأنَّ له الخلاصَ منه.

ونحوُه ما روىٰ المُصنَّف: «أنَّ بني إسرائيلَ كانوا يقولون: إنَّ فِرعونَ أعظَمُ شأناً مِن أن يَغرَق، وأنه ما مات، ولا يموتُ أبداً بعدَما غَرِق».

علىٰ أَنْ ليسَ للعقلِ مجالٌ في أمثالِ هذا النَّقْلِ الصحيحِ إلا التسليمُ ونسبةُ القُصُورِ إلىٰ النفس<sup>(٣)</sup>.

<sup>(</sup>١) من قوله: «نهضت غضباً لله» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٢) الحَنَق: الغَيْظ، يُقال: حَنِقَ يَحِنَّقُ حَنَقاً، فهو حَنِقٌ وحَنيق. كما في «القاموس»، مادة (حنق).

<sup>(</sup>٣) تعقّبه العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١١: ١٨٣) بأنه «قد يُقال: إنَّ الخبرَ متىٰ خَالَفَ صَــريحَ العَقْلِ أو تَضَمَّنَ نِسبةَ ما لا يُتَصوَّرُ شــرعاً في حَقِّ شَخْصِ إليه، ولم يُمكِن تأويلُه على وَجْهِ يُوافقُ حُكمَ العقل، ويَندَفِعُ به نِسبةُ النقص، لا يكونُ صحيحاً، واتهامُ الراوي بها يُوهِنُ أمرَ روايتهِ أهونُ مِنَ اتهامِ العقلِ الصَّـريح، ونسبةُ النَّقصِ إليه دونَ نِسبةِ النَّقصِ إلىٰ مَن شَهِدَ اللهُ تعالىٰ ورسولُه ﷺ بعصمته وكاله».

قلت: أما الأحاديثُ التي اتفَقَ المُحدُّثونَ علىٰ تصحيحها أو يكادون: فها من حديثٍ منها فيه ما ذكر، إلا وتأويلُه مُحِكنُ مُتيسِّرٌ علىٰ وَجْهِ مُستَساغُ، وأما الأحاديثُ التي اختُلِفَ في تصحيحها: فيقعُ فيها ما ذكر، كهذا الحديث، وعلىٰ كُلِّ فلا بُدَّ في هذا الباب من الأناةِ وطُولِ البحث، فإنه مَزِلَّةُ أقدام.

وفيه جَهالتان: إحداهما: أنَّ الإيمانَ يَصِحُّ بالقَلب، كإيمانِ الأخرس، فحالُ البحرِ لا يَمنَعُه. والأُخرى: أنَّ مَنْ كَرِهَ إيمانَ الكافِر، وأحبَّ بقاءَه على الكُفْر: فهو كافِر؛ لأنَّ الرِّضَا بالكُفْرِ كُفْر. ﴿ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾: مِنَ الضَّالِّينَ المُضِلِّينَ عن الإيمان، .......

أما قوله: «الرِّضا بالكُفر كُفْر» فجوابُه ما قال أبو منصور الماتُريديُّ في «التأويلات»: «الرِّضَا بالكُفرِ ليسَ بكُفْرِ مطلقاً، إنها يكونُ كذلكَ إذا رَضِيَ بكُفرِ نفسِه، لا بكُفرِ غيره»(١).

وقلت: يُؤيِّدُه ما روينا عن أبي داودَ والنَّسائيِّ (٢) عن سَعْدِ بنِ أبي وَقَاصٍ قال: «لَّهَا كَانَ يومُ فَتْحِ مَكَّة، أَمَّنَ رسولُ الله ﷺ الناسَ إلا أربعة نَفَر \_ فسَمَّاهم \_ وابنُ أبي سَرْح »، وذكر الحديث: وأما (٣) ابنُ أبي سَرْح ، فإنه اختَباً عندَ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه، فلما دعا رسولَ الله ﷺ إلى البَيْعةِ جاءَ به، حتى وَقَفَهُ على النَّبيِّ ﷺ، فقال: يا نبيَّ الله، بَايِعْ عبدَ الله، فرفعَ رأسَه، فنظَرَ إلى البَيْعةِ جاءَ به، ويَّل وَقَفَهُ على النَّبيِّ عَلَيْهُ، فقال: يا نبيَّ الله، بَايِعْ عبدَ الله، فرفعَ رأسَه، فنظرَ الله ثلاثاً، كُلَّ ذلك يأبي، فبَايعَهُ بعدَ ثلاث، ثم أقبلَ على أصحابه، فقال: «أما فيكُم رجلٌ رشيدٌ يقومُ إلى هذا حيثُ رآني كَفَفتُ يدي عن بَيْعتِهِ فيقتلُه»، فقالوا: ما ندري يا رسولَ الله ما في يقومُ إلى هذا حيثُ رآني كَفَفتُ يدي عن بَيْعتِهِ فيقتلُه»، فقالوا: ما ندري يا رسولَ الله ما في نفسِك، ألا أومَأتَ إلينا بعَيْنِك، قال: «إنه لا ينبغي لنبيِّ أن تكونَ له خائنةُ الأعين» (٤).

قوله: (﴿مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾: مِنَ الضَّالِّينَ الْمُضِلِّين): فقد سبقَ أنَّ الكافِرَ إذا وُصِفَ بالإجرامِ أو الفِسقِ أو الفسادِ ونَحْوِها كانَ مُبالغةً في كُفْرِه.

<sup>(</sup>١) وقد يكونُ الرضا بكُفْر الغير كُفراً أيضاً، وذلك فيها إذا كان على وَجْهِ الاستِحسان، ولذا فالأحسَنُ أن يُقال: إنَّ الرضا بالكُفْر مِن حيثُ إنه كُفْر: كُفْر، سواءٌ في كُفْرِ نفسِه أو كُفْرِ غيره، وإنَّ الرضا به لا مِن هذهِ الحيثية، بل مِن حَيْثيَّةِ كَونِهِ سبباً للعذاب الأليم، أو كَونِهِ أثراً مِن آثار قضاءِ الله تعالى وقدرهِ مثلاً: ليسَ بكُفْر، وبهذا يَندَفِعُ التنافي بين قولهم: الرضا بالكُفْر كُفْر، وقولهم: الرضا بالقضاء واجب. انظر: «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٧٣-١٧٤).

<sup>(</sup>٢) أبو داود (٢٦٨٣) و(٤٣٥٩)، والنسائي (٢٠٦٧).

<sup>(</sup>٣) قولُه: «وابن أبي سَرْح، وذكر الحديث، وأما»، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٤) من قوله: «أما قوله: الرضا بالكفر كفر» إلى هنا قُدِّم في (ط) على فقرة «قوله: (فمن زيادات الباهتين)»، وورد في (ح) و(ف) بعدها، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشاف».

كقوله: ﴿ اَلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَكَّدُواْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ اَلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ ﴾ [النحل: ٩٨].

ورُوِي: «أَنَّ جِبريلَ عليه السَّلامُ أَتاه بفُتْيا: ما قولُ الأمير في عَبْدٍ لِرَجُلِ نَشَأَ في مالِهِ ونعمتِه، فكفَرَ نِعمتَه، وجَحَدَ حَقَّه، وادَّعَىٰ السِّيادةَ دونَه؟ فكتبَ فِرعونُ فيه: يقولُ أبو العباسِ الوليدُ بنُ مُصعَب: جزاءُ العبدِ الخارجِ علىٰ سَيِّدِه، الكافِرِ نُعْهاه: أَن يُغرَقَ في البحر، فلما ألجَمَهُ الغَرَقُ ناولَه جِبريلُ خَطَّه، فعَرَفَه».

﴿نُنَجِيكَ ﴾ بالتشديدِ والتخفيف: نُبعِدُكَ مما وقعَ فيه قَومُكَ مِن قَعْرِ البحر. وقيل: نُلقِيكَ بنَجُوةٍ مِنَ الأرض. وقُرِئ: «نُنَحِيكَ» بالحاء: نُلقِيكَ بناحيةٍ مما يلي البحر، وذلكَ أنه طُرِحَ بعدَ الغَرَقِ بجانِبِ البحر، قال كعب: رَمَاهُ الماءُ إلىٰ السَّاحِلِ كأنه ثَوْر، ﴿ بِبَدَنِكَ ﴾ في مَوضِع الحال،

قوله (١): (وقيل: نلقيك بنَجْوة (٢) مِنَ الأرض)، الراغب: «أصلُ النَّجَاء: الانفِصال (٣)، ومنه: نَجَا فُلانٌ مِن فُلان، وأنجَيتُه ونَجَّيتُه، قال تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَيَّنَا كُمْ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ [البقرة: ٤٩]، ﴿ وَنَجَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَنَقُونَ ﴾ [فصلت: ١٨]، والنَّجْوةُ والنَّجاة: [المكانُ المُرتَفعُ] (٤) المُنفَصِلُ بارتِفاعِه عمَّا حَولَه، وقيل: سُمِّي لكَوْنِهِ ناجياً مِنَ السَّيل، ونَجَيتُه: تركتُه بنَجْوة، وعليه قولُه تعالى: ﴿ وَأَلِيوْمَ نُنجِيكَ بِبَدَنِكَ ﴾، ونَجَوتُ قِشْرَ الشَّجَرة، وجِلدَ الشاة» (٥).

قوله: (﴿ بِبَدَنِكَ ﴾ في موضع الحال): وهو كقولك: دخلتُ عليه بثيابِ السَّفَر، أي: معها. وفي «الضوء»: الفرقُ بين الباءِ و «مع»: أنَّ «مع» لإثباتِ المُصاحَبةِ ابتداءً، والباءَ لاستِدامتها.

<sup>(</sup>١) هذه الفقرة إلى آخرها سقطت من (ف).

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) إلى : «هجرة»، والمُثبتُ من (ط)، وهذه الفقرة سقطت من (ف).

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ح) إلى: «الانتصال»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافِقُ لِمَا في «مفردات القرآن» للراغب، مادة (نجو).

<sup>(</sup>٤) ما بين حاصرتين سقط من (ط) و (ح)، واستدركتُه من «مفردات القرآن».

<sup>(</sup>٥) «مفردات القرآن» ص٧٩٢.

أي: في الحالِ التي لا رُوحَ فيك، وإنها أنتَ بَدَن، أو ببَدَنِكَ كامِلاً سَوِياً لم يَنقُصْ منه شيءٌ ولم يَتَغيَّر، أو عُرياناً لستَ إلا بَدَناً مِن غير لباس، أو بدِرْعِك.....

قال الزَّجَّاجِ: «﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾: نُلقيكَ عُرْياناً، وقيل: نُلقيكَ علىٰ نَجْوةٍ مِنَ الأرض الأرض الأ

فعلىٰ هذا: كانَ أصلُ الكلام: اليومَ نَطرَحُكَ بعدَ الغَرَقِ بجانبِ البحر، ثم سَلَكَ طريقَ التَّهكُّم، وقيل: نُنجي بَدَنَك، ثمَّ لمزيدِ التصوير والتهويل أوقَعَ «بَدَنَك» حالاً مِنَ الضمير المنصوب.

وقيل: نُنجِّيكَ مَعَ بَدَنِك، لتُصوَّرَ تلكَ الهيئةُ المُنكَرةُ في نَظَرِ المُعتَبِرين، كما قال: «أي: في المحالِ النبي لا رُوحَ فيك»، وإنها أنتَ بَدَن، أي: جِيفةٌ مُلقاةٌ في ساحلِ البحر، كما يُلقي البحرُ الجِيفَ ولا يَقبَلُه (٢)، ثم لإرادةِ الاستِدامةِ وشِدَّةِ اللَّصوق قيل: ﴿ نُنجِيكَ بِبَدَنِكَ ﴾، وكذلك قال: «وإنها أنتَ بَدَن»، أي: لستَ سِوَىٰ الجيفةِ شيئاً.

ولو جُعِلَتِ الباءُ للآلة، ليكونَ على وِزانِ قولك: أخذتَ بيكيك، ونَظَرتَه بعَينيك؛ إيذاناً بحُصُولِ هذا المطلوبِ البعيدِ التناوُل<sup>(٣)</sup>، كما قال: «وكانَ فِرعونُ أعظَمَ شأناً مِن أن يَغرَق»، لكانَ أيضاً وجهاً.

قوله: (أو ببَدَنِكَ كاملاً سَوِيّاً): يعني: لو اقتَصَـرَ علىٰ قوله: ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ ﴾ لاحتَمَلَ النُّقصان مِن قَطْع رأسٍ أو رِجلٍ أو يد، فزِيدَ ﴿ بِبَدَنِكَ ﴾؛ لِرَفْع ذلكَ التَّوهُّم، فالحالُ مُؤكِّدة.

قوله: (**أَو عُرْيَاناً)**: فالحَالُ لبيانِ الهيئةِ الفظيعةِ <sup>(٤)</sup> كما سبق، ومن ثَمَّ جاء بإداةِ الحصر: «لستَ إلا بَدَناً».

<sup>(</sup>١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣٢).

<sup>(</sup>٢) تحرَّف في (ح) إلى: «ولا يلقيه»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ط) و(ح) إلىٰ: «المتناول»، والمُثبَت من (ف).

<sup>(</sup>٤) في (ح) و (ف): «القطعية»، والمُثبتُ من (ط).

قال عمرُو بنُ مَعْدي كَرِب:

أَعاذِلَ صَاحَبِي بَكَنِي وسَيْفي وكُلُّ مُقَلِّصٍ سَلِسُ القِيادِ

وكانت له دِرعٌ مِن ذَهَبٍ يُعرَفُ بها.

وقرأ أبو حنيفة رحمه الله: «بأبدانِك»، وهو على وجهين: إما أن يكونَ مِثلَ قولهم: «هَوَى بأجرامِه»، يعني: ببكنِك كُلّه وافياً بأجزائه، أو يُريد: بدُرُوعِك؛ ......

قوله: (أعاذِلَ صاحبي بَدَني وسَيْفي) البيت: ويُروىٰ(١): «شِكَّتي بدني»(٢)، والشِّكَّة: السِّلاح.

«أعاذِلَ»: أصلُه: أعاذِلةُ (٣)، فَرَسٌ مُقلِّصٌ \_ بكَسْرِ اللام \_ : أي: مُشرِفٌ مُشمِّرٌ طويلُ القوائم، «سَلِسُ القياد»: سَهلُ القَوَد.

قوله: (هَوَىٰ بأجرامِه): مأخوذٌ مِن قولِه:

وكم مَوطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَىٰ بأجرامِهِ مِن قُلَّةِ النِّيقِ مُنهَ وي (٤)

«طِحْتَ»: أي: هَلَكْت، «النِّيق»: أرفعُ موضعٍ في الجبل(٥).

(١) أي: في نُسَخ «الكشَّاف»، فضلاً عن كونه يُروىٰ هكذا في غيره أيضاً.

<sup>(</sup>٢) كَذَا ذَكْرِه ابَنُ قُتيبَةَ في «الشعر والشعراء» (١: ٢٩١)، إلَّا أنه قال: «بَدَني ورُمحي» وذكره ابنُ قُتيبَةَ أيضاً في «عيون الأخبار» (١: ١٩٣)، إلا أنه قال: «بَزِّي ورُمحي».

<sup>(</sup>٣) فعليٰ هذا: الهمزةُ: حرفُ نداء، و «عاذل» مُنادي مُرخَّم، والعَذْل: اللَّوْم.

<sup>(</sup>٤) البيتُ ليزيدَ بنِ الحكمِ الثقفي، وقد تَقَدَّمَ في «الكشَّاف» في تفسير الآية ٢٥ من سورة التوبة، وشَرَحَ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هناك غريبَه.

<sup>(</sup>٥) لم يتعرض المُؤلّفُ رحمه الله تعالى هنا ـ ولا فيها تقدَّم من كتابه ـ إلى ما عزاه الزمخشريُّ إلى الإمام أبي حنيفة من قراءات، والقولُ فيها: أن محمدَ بنَ جعفر الخزاعيَّ وضع كتاباً في الحروف ـ يعني القراءات ـ ونَسَبَه إلى أبي حنيفة، وحكمَ الدارقطنيُّ وجماعةٌ من أهل العِلم بأن ذلك الكتابَ موضوعٌ لا أصل له، كما في «تاريخ بغداد» (٢: ١٥٨)، وتكلَّفَ الزمخشريُّ ـ وكذا النسفيُّ ـ توجيهَ تلك القراءات؛ ظناً منهما صِدقَ الخزاعيِّ فيها دوَّنه في ذلك. وقراءةُ أبي حنيفة هي قراءةُ عاصم المتواترة. أفاده العلامةُ المُحقِّقُ الكوثريُّ في «تأنيب الخطيب» ص٥٥ - ٢٠.

#### كأنه كانَ مُظاهِراً بينَها.

﴿لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً ﴾: لِـمَنْ وراءَكَ مِنَ الناسِ علامة، وهُم بنو إسرائيل، وكانَ في أَنفُسِهم أَنَّ فِرعَونَ أعظمُ شأناً مِن أن يَغرَق. ورُوِيَ أنهم قالوا: «ما ماتَ فِرعَونُ ولا يموتُ أبداً». وقيل: أخبَرَهُم موسى بهَلاكِهِ فلم يُصَدِّقُوه، فألقاهُ اللهُ على السَّاحِلِ حتى عَلَيْنُوه، وكأنَّ مَطرَحَه كانَ على محرِّ من بني إسرائيلَ حتى قيل: ﴿ لِمَنْ خَلْفَكَ ﴾. وقيل: ﴿ لِمَنْ خَلْفَكَ ﴾. وقيل: ﴿ لِمَنْ خَلْفَكَ ﴾. وقيل: ﴿ لِمَنْ خَلْفَكَ ﴾. وقيل:

ومعنى كَونِهِ آية: أن تَظهَرَ للناسِ عُبُوديَّتُه ومَهانتُه، وأنَّ ما كانَ يَدَّعيهِ مِنَ الرُّبُوبيَّةِ باطِلٌ مُحال، وأنه معَ ما كانَ فيه مِن عِظَمِ الشَّأْنِ وكِبرياءِ اللَّكِ - آل أمرُهُ إلى ما تَرَون؛ لِعصيانِهِ ربَّه عَزَّ وجَلَّ، فها الظَّنُّ بغيره؟ أو لتكونَ عِبرةً تَعتَبِرُ بها الأُمَمُ بعدك، فلا يُحجترِ تُوا على نَحْوِ ما اجتَرَأتَ عليه إذا ما سَمِعُوا بحالِكَ وبهَوانِكَ على الله.

وقُرِئ: ﴿لِمَنْ خَلَقَك ﴾ بالقاف؛ أي: لِتكونَ لِخَالِقِكَ آيةً كسائرِ آياتِه.

ويجوزُ أن يُراد: ليكونَ طَرْحُكَ على السَّاحِلِ وَحْدَك، وتمييزُكَ مِن بينِ المُغرَقينَ لِيَلَّا يَشْبَهِ على الناسِ أمرُك، ولِئلَّا يقولوا لادِّعائِكَ العَظَمة: إنَّ مِثلَه لا يَغرَقُ ولا يموتُ -: آيةً مِن آياتِ الله التي لا يَقدِرُ عليها غيرُه، وليعلموا أنَّ ذلكَ تَعَمُّدٌ منه؛ لإماطةِ الشبهِ في أمرِك.

قوله: (كان مُظاهِراً بينَها): أي: لَبِسَ بعضَها فوقَ بعض، الجوهري: "وظاهَرَ بينَ ثَوبَين، أي: طارَقَ بينَهما وطابَق».

قوله: (وكأنَّ مَطرَحَهُ كانَ على ممرِّ بني إسرائيل)(١): أي: على طريقهم الذي كانوا يَؤُمُّونَه، فهُم حيتَذِ خَلفَه، وهو قُدَّامَهُم، لينظروا إليه، ويَعتَبِرُوا، ويُصَدِّقُوا قولَ موسىٰ عليه السَّلام، ويَشكُروا نِعمةَ الخلاصِ وهَلاكِ العَدُوّ.

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «على ممرٍّ من بني إسرائيل».

[﴿ وَلَقَدْ بَوَأَنَا بَنِيَ إِسْرَ عِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ ٱلطَّيِبَاتِ فَمَا ٱخْتَلَفُواْ حَتَّى جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ ۚ إِنَّ رَبِّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَغْتَلِفُونَ ﴾ ٩٣]

﴿ مُبَوَّا صِدْقِ ﴾: مَنزِلاً صالحاً مَرْضِياً، وهو مِصرُ والشَّام، ﴿ فَمَا ٱخْتَلَفُواْ ﴾ في دينهم، وما تَشَعَّبُوا فيه شُعَباً، إلا مِن بعدِ ما قَرَقُوا التَّوراة، وكَسَبُوا العِلمَ بدِينِ الحق، ولَزِمَهم الثَّباتُ عليه واتحادُ الكلمة، وعَلِمُوا أنَّ الاختِلافَ فيه تَفَرُّقٌ عنه.

وقيل: هو العِلمُ بمُحمَّدِ ﷺ، واختِلافُ بني إسرائيل وهم أهلُ الكتاب : اختِلافُهم في صِفتِه ونَعتِه، وأنه هو أم ليسَ به، بعدَما جاءَهُمُ العِلمُ والبيانُ أنه هو لم يَرْتابوا فيه، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿ اللَّهُ مَا لَيْنَهُمُ ٱلْكِئْبَ يَعْرِفُونَهُ ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ ﴾ [البقرة: ١٤٦، الأنعام: ٢٠].

[﴿ فَإِن كُنْتَ فِي شَكِّ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْتَلِ ٱلَّذِينَ يَقْرُءُونَ ٱلْكِتَابَ مِن قَبَّلِكَ لَقَدَّ جَاءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّيِكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمَّتَذِينَ \* وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ بِعَايَنتِ ٱللَّهِ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ ٩٤-٩٥]

فإن قلت: كيفَ قالَ لِرسولِه ﷺ: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكِّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ ﴾، مَعَ قولِهِ في الكَفَرة: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكِّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴾ [هود: ١١٠، فُصِّلت: ٤٥]؟ قلت: فرقٌ عظيمٌ بينَ قوله: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكِ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴾ بإثباتِ الشَّكِّ لهم على سبيلِ التأكيدِ والتحقيق، وبينَ قوله: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكِ مِنْهُ مُرِيبٍ ﴾ بإثباتِ الشَّكِّ لهم على سبيلِ التأكيدِ والتحقيق، وبينَ قوله: ﴿ وَإِن كُنتَ فِي شَكِ ﴾ بمعنى الفَرْضِ والتمثيل، كأنه قيل: فإنْ وقع لكَ شَكُّ وبينَ قوله: ﴿ وَإِن كُنتَ فِي شَكِ ﴾ بمعنى الفَرْضِ والتمثيل، كأنه قيل: فإنْ وقع لكَ شَكُّ مَثَلاً، وخَيَّلَ لكَ الشَّيْطانُ خَيالاً منه تقديراً ﴿ فَشَعَلِ ٱلذِينَ } يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَابَ ﴾.

المعنىٰ: أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ قَدَّمَ ذِكرَ بني إسرائيل ـ وهم قَرَأَةُ الكِتاب ـ ، ووَصَفَهم بأنَّ العِلمَ قد جاءَهم، لأنَّ أمْرَ رسولِ الله ﷺ مكتوبٌ عِندَهم في التَّوراةِ والإنجيل، وهم يَعرِفُونَه كما يَعرِفُونَ أبناءَهم، فأرادَ أن يُؤكِّدَ عِلمَهم بصِحَّةِ القُرآنِ وصِحَّةِ نُبوَّةِ عُمَّدٍ عليه السَّلام، ويُبالِغَ في ذلك،

قوله: (فأراد أن يُؤكِّد عِلْمَهُم بَصِحَّةِ القُرآن، وصِحَّةِ نُبَوَّةٍ مُحَمَّدٍ صلوات الله عليه): يعني: أنَّ قولَه: ﴿ فَإِن كُنْتَ فِي شَكِّ مِمَّا أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسَعَلِ ٱلْذَينَ يَقْرَمُونَ ٱلْكِتَبَ مِن قَبْلِكَ ﴾

فقال: فإنْ وقعَ لكَ شَكُّ فَرْضاً وتقديراً، وسبيلُ مَنْ خَالَجَنْهُ شُبْهةٌ في الدِّينِ أن يُسارعَ إلى حَلِّها وإماطتِها، إما بالرُّجُوعِ إلى قوانينِ الدِّينِ وأَدِلَّتِه، وإما بمُقادحةِ العُلماءِ المُنبِّهينَ على الحق، فسَلْ عُلماءَ أهلِ الكتاب، يعني: أنهم مِنَ الإحاطةِ بصِحَةِ ما أُنزِلَ إليك، وقَتْلِها عِلماً، بحيثُ يَصلُحُونَ لمُراجَعةِ مِثلِك، ومُساءَلَتِهم، فَضلاً عن غيرك.

معناه: أنَّ الذي قَصَصْنا عليكَ مِن أخبارِ بني إسرائيل، وصِحَّةِ القُرآن، وصِحَّةِ نُبوَّتِك: لا شَكَّ عِندَهم، وأنهم في رُسُوخ العِلم فيه والثباتِ في اليقين، بحيثُ إن فُرِضَ لك شَكَّ، كما تُفرَضُ اللُحالات، يَصِحُّ أن تُزيلَ شَكَّكَ باستِخبارِكَ إياهُم، مع إنكارِهِم نُبوَّتَك، "والفَضْلُ ما شَهِدَت به الأعداء"(۱)، وهو المُرادُ مِن قوله: "وَصْفُ الأحبارِ بالرُّسُوخِ في العِلم، لا وَصْفُ رسولِ الله ﷺ بالشَّكِ فيه".

قوله: (أنهم مِنَ الإحاطة): «مِن»: يجوزُ أن تكونَ اتّصاليّة، كقولك: أنا مِنكَ بفَرْسَخَين، أي: أنا مِنكَ بمَرسَخين، فعلى هذا: «مِن» إلى آخِرِه: خبرُ «أنّ»، ويجوزُ أن يكونَ التقدير: أن مِنكَ الإحاطة، و «بحيثُ» إلى آخِرِه: حال، كقوله: ﴿وَهَلَذَا بَعَلِي شَيْخًا ﴾ [هود: ٧٦]، أنهم مُتَمكّنونَ مِنَ الإحاطة، و «بحيثُ» إلى آخِرِه: حال، كقوله: ﴿وَهَلَذَا بَعَلِي شَيْخًا ﴾ [هود: ٧٦]، في أنّ الخبرَ لا يتم للإ بالحال، وأن تكونَ «مِن»: ابتِدائية، و «بحيثُ»: خبرُ «أنّ»، و «مِن الإحاطة»: حال.

قوله: (وقَتْلِها عِلماً): يُقال: قتلتُ الشيءَ خُبْراً، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَاقَنَلُوهُ يَقِينَا ﴾ [النساء: ٧٥١]، أي: لم يُحيطوا به عِلماً، قال الحماسي:

يَرُوعُكَ مِن سَعْدِ بنِ عَمْرِو جُسُومُها وتَزهَدُ فيها حينَ تَقتُلُها خُبْرا(٢)

<sup>(</sup>١) اقتباسٌ مِن بيتِ شعر للسَّرِيِّ بنِ أحمد الكِندي، ذكره الثعالبيُّ في "يتيمة الدهر" (٢: ١٦٤)، وهو بتهامه: وشَمائِلٌ شَهِدَ العِدَاةُ بفَضْلِها والفَضْلُ ما شَهِدَتْ به الأعداءُ

<sup>(</sup>٢) انظر: «الحماسة» لأبي تمام ص٣٠٩.

فالغَرَضُ وَصْفُ الأحبارِ بالرُّسُوخِ في العِلم بصِحَّة ما أُنزِلَ إلىٰ رسولِ الله، لا وَصْفُ رسولِ الله بالشَّكِّ فيه.

ثم قال: ﴿ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّيِكَ ﴾ أي: ثَبَتَ عِندَكَ بالآياتِ والبراهينِ القاطِعةِ أَنَّ ما أَتاكَ هو الحقُّ الذي لا مَدخَلَ فيه للمِرْية، ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَدِينَ \* وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱللَّمُ تَذِينَ \* وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱللَّهُ عَلَى اللهِ مِنَ انتِفاءِ المِرْيةِ عنكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِاللهِ مِنَ انتِفاءِ المِرْيةِ عنكَ والتكذيب بآياتِ الله.

ويجوزُ أن يكونَ علىٰ طريقةِ التَّهْييجِ والإِلهَابِ، ....

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ علىٰ<sup>(١)</sup> طريقةِ التهييج): هو عطفٌ علىٰ قوله: «فإن وقعَ لكَ شَكُّ مَثَلاً».

الأساس: «ومن المجاز: إذا استَقَلَّ الرجلُ غَضَباً، قيل: هاجَ فيه»(٢)، «ويُقال: أَلهبتُه الأمر: أردتُ بذلكَ تهييجَه»(٣).

وفائدةُ هذا الأسلوبِ أيضاً راجعةٌ إلى الثباتِ في اليقين، والبَعْثِ على طَلَبِ المزيد فيه، كما تقولُ لمن يَجتَهِدُ في مُزاولةِ أمر (٤)، وأنتَ تُريدُ مَزيدَ بَعْثِهِ عليه: أراكَ تَوانَيْتَ عن هذا الأمرِ وقَعَدتَ عنه؛ تُريدُ تهييجَه وتحريضَه، وإليه الإشارةُ بقوله: «ولِزيادةِ التثبيتِ والعِصمة»، هذا هو الوَجْه، وعليه النَّظُمُ والتأليف، فإنه تعالى لمَّا قالَ لحبيبه عَلَيْ تهييجاً وإلهاباً: فإن كُنتَ في شَكِّ أَنَّ ما أَنزلناهُ إليكَ حَقّ، وأنكَ نبيٌّ مُرسَل، فاسأل أهلَ الكِتابِ مِنَ الذينَ آمَنُوا، فإنهم يَشْهَدُونَ بذلك، واللهُ عَزَّ وجَلَّ بجلالتِهِ وعَظَمتِهِ أيضاً يَشْهَد، ويُؤكِّدُ الشهادة بالقَسَم.

<sup>(</sup>١) الحرف «علىٰ» لم يرد في الأصلين، وأثبتُّه من (ط) و«الكشَّاف»، ويحتملُ وجهاً صحيحاً، وهو: «أن يكونَ طريقُه التهييج»، ولكنْ آثرتُ ما يُوافِقُ «الكشَّاف».

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «أساس البلاغة»، مادة (هيج): «هاج هائجُه».

<sup>(</sup>٣) ينقلُ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هنا من «أساس البلاغة» من موضعين، فالجملة الأولىٰ من مادة (هيج)، والثانية من مادة (لهب).

<sup>(</sup>٤) تحرَّف في (ح) إلى : (في أمر أو له أمر»، والمُثبَت من (ط) و (ف).

كقوله: ﴿ فَلَا تَكُونَنَ ظَهِيرًا لِلْكَنفِرِينَ \* وَلَا يَصُدُّنَكَ عَنَ اَيَنتِ اللّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتَ إِلَيْك ﴾ [القصص: ٨٦-٨٧]، ولزيادةِ التثبيتِ والعصمة، ولذلكَ قالَ عليه السَّلامُ عِندَ نُزُولِه: «لا أشكُ ولا أسأل، بل أشهَدُ أنه الحق»، وعن ابنِ عباس: «لا والله، ما شَكَّ طَرْفة عَيْن، ولا سألَ أحداً منهم».

وقيل: خُوطِبَ رسولُ الله ﷺ، والمُرادُ خِطابُ أُمَّتِه، ومعناه: فإن كنتُم في شَكِّ مما أَنزَلْنا إليكم، كقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُمِينًا ﴾ [النساء: ١٧٤].

وقيل: الخِطابُ للسَّامِع ممن يجوزُ عليه الشَّك، كقول العرب: إذا عَزَّ أخوك فهُنْ.

ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَكُا قُلْ كَغَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَنْ عِندَهُ وَلَمْ الْكِنْكِ ﴾ [الرعد: ٤٣].

وقولُه: ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾ تفريعٌ على قوله: ﴿ فَإِن كُنْتَ فِي شَكِ ﴾، وقولُه: ﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّهُواْ بِعَايَنتِٱللَّهِ ﴾ تفريعٌ على قوله: ﴿ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن تَرَبِك ﴾.

قوله: (وعن ابنِ عَبَّاس: لا والله، ما شَكَّ طَرْفةَ عَيْن، ولا سأَلَ أحداً منهم): فالتعليقُ بالشَّـرْطِ للفَرْض، والنهيُ على التقديرين: إما كِنايةٌ عن رُسُوخِ أهلِ الكتاب في معرفةِ حَقِّيَّةِ الكِتابِ والرسول، أو مِنَ التهييج والإلهاب، فلا يلزمُ السُّؤال. هذا على أن يكونَ الخِطابُ لرسولِ الله ﷺ (١).

قوله: (إذا عَزَّ أخوك فهُنْ): أي: إذا شَكُسَت أخلاقُه (٢) فحَسِّنْ خُلُقَك، قال الميداني: «قال أبو عُبيد (٣): معناه: مُياسَـرَتُكَ صَديقَكَ ليسَتْ بضَيْم رَكِبَكَ منه، فتَدخُلُك الحميَّةُ به،

<sup>(</sup>١) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: ويجوز أن يكون على طريقة التهييج»، وأخرتُها هنا مراعاةً لترتيب الكلام في «الكشاف».

<sup>(</sup>٢) أي: صَعْبَت، يُقال: رجلٌ شَكُسٌ وشَكِس، أي: صَعْبُ الخُلُق، والجمعُ: شُكُس. انظر: «القاموس»، مادة (شكس).

<sup>(</sup>٣) في الأصول الخطية: «أبو عُبيدة»، والمُثبَتُ من «مجمع الأمثال» للميداني، وهو الصواب، فالمُرادُ أبو عُبيد=

وقيل: «إنْ» للنفي، أي: فما كنتَ في شَكِّ فسَلْ، يعني: لا نأمُرُكَ بالسُّؤالِ لأنكَ شاك، ولكنْ لِتزدادَ يقيناً، كما ازدادَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ بمُعاينةِ إحياءِ الموتىٰ.

إنها هو حُسْنُ خُلُقٍ وتفضُّل، فإذا عاسَرَكَ فياسِرْه، وقال المُفضَّل: إنَّ المثلَ لـهُذَيلِ بنِ هُبَيرةَ التَّغْلِبِي، وكان أغار على بني ضَبَّة، فغَنِم، فأقبلَ بالغنائم، فقال له أصحابه: اقسِمْها بيننا، فقال: إذا عَزَّ فقال: إذا عَزَّ أَلْ يُدرِكَكُمُ الطَّلَب، فأبوْا، فعِندَها قال: إذا عَزَّ أخوكَ فهُنْ، فنزل فقسَم»(٢).

وعلىٰ هذا الخِطابُ لكُلِّ أحد، كقولِهِ صلواتُ الله عليه: «بَشِّـرِ المَشَّائينَ إلىٰ المساجِدِ في الظُّلَمِ بالنُّورِ التام»<sup>(٣)</sup>، فإنه أمرٌ لكُلِّ مَنْ تتأتىٰ منه البِشارة.

قوله: (لا نأمُّرُكَ بالسُّوَالِ لأنك شاك، ولكنْ لِتزدادَ يقيناً): كما تقولُ لصاحبك: أنتَ على يقينٍ مِن هذه المسألة، فاسأل أهلَ العِلمِ ليزدادَ يقينُك (٤). الانتصاف: «لو قالَ هذا المُفسِّر: إنَّ يقينٍ مِن هذه المسألة، فاسأل أهلَ العِلمِ ليزدادَ يقينُك (٤). الانتصاف: «لو قالَ هذا المُفسِّر: إنَّ نفي الشك عنه تَوطِئةٌ للسُّوَالِ لتقومَ حُجَّتُه على المسؤولين، لا لمزيدِ يقين، كما في قوله تعالى: ﴿ قُل لِمَن مَافِى السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ قُل لِلَهِ ﴾ [الأنعام: ١٢]، لكانَ أقومَ وأسلَم» (٥).

القاسمُ بنُ سَلَّام صاحبُ كتاب «الأمثال»، وفيه الكلامُ المنقولُ هنا. انظر: شرحَه «فَصْل المقال»
 للبكري ص٢٣٥.

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «بالأقسام»، والمُثبَت من «مجمع الأمثال» للميداني.

<sup>(</sup>٢) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٢ - ٢٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود (٥٦١)، والترمذي (٢٢٣) من حديث بُريدة، وابن ماجه (٧٨١) من حديث أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه.

<sup>(</sup>٤) القولُ بأنَّ «إنْ» في قوله: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكِ ﴾: نافية، أخَّره الزمخشري، وصَدَّره بـ «قيل»، إشارة إلى ترجيح القول الأول عليه، وجزم العلامةُ الشيخُ عبدُ الله بن الصَّدِّيق الغماري رحمه الله تعالى في كتابه «بدع التفاسير» ص ٧٠ بتضعيف هذا القول، بل عَدَّه بدعةً من بدع التفاسير، وعَلَّلَ ذلك بأنَّ «تعقيبَ النفي بالأمر لا يحسنُ في اللغة العربية، لأنه يُورِثُ ركاكةً لا يجوزُ تخريجُ القرآن عليها، وإنها يحسنُ تعقيبُ النفي بالفعل المضارع، كما هو معلوم».

<sup>(</sup>٥) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٥٣) بحاشية «الكشَّاف».

وقُرِئ: «فاسألِ الذينَ يَقرَؤُونَ الكُتُب».

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتُ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ \* وَلَوْجَآءَ ثَهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَقَّى وَرُوا ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ ٩٦-٩٧]

﴿ حَقَّتَ عَلَيْمٍ مَ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾: ثَبَتَ عليهم قولُ الله الذي كتبَه في اللَّوْح، وأخبَرَ به الملائكة؛ أنهم يَمُوتُونَ كُفَّاراً، فلا يكونُ غيرُه. وتلكَ كِتابةُ معلومٍ لا كِتابةُ مُقدَّرٍ ومُراد، تعالىٰ اللهُ عن ذلك.

قوله: (وقُرِئ: «فسَلِ»)(١١): ابنُ كثير والكِسائي.

قوله: (وتلك كِتابةُ معلوم لا كِتابةُ مُقدَّر): يعني: هو معلومُ الله لا مُقدَّرُه، وعندَ أهلِ السُّنَّة: هو معلومُ الله ومُقدَّرُه ومُرادُه تعالىٰ، فعِلمُه تعالىٰ يُوافِقُ تقديرَه وإرادتَه، ولا تجوزُ المُخالفة.

هذهُ المسألةُ تُحرِّكُ سِلسِلةَ القضاءِ والقَدَر، فيجبُ أن يُكشَفَ عن بعضِ أسرارها نصّاً ودراية:

أما النَّصِّ: فهذهِ الآية، قال الإمام: «وقد احتَجَّ أصحابُنا على المطلوب»(٢).

وأما الدراية: فها رويناه عن البُخاريِّ ومُسلِم ومالكِ وأبي داودَ والترمذيِّ (٣) عن أبي هُريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «حاجَّ آدمُ موسىٰ، قال: أنتَ الذي أخرَجتَ الناسَ مِنَ الجنَّةِ بذَنْبِكَ

<sup>(</sup>۱) في الأصول الخطية: «فاسأل»، ولفظ الزمخشري: «فاسأل الذين يقرؤون الكتب»، يُريد: أنَّ قولَه: «الكِتاب» على الإفراد، يُقرأ «الكُتُب» على الجمع، قلت: لكن القراءة بذلك ليست قراءة سَبْعية، فلا يستقيم بيائها من المؤلف بأنها قراءة ابن كثير والكسائي، وقراءتُهما هي: «بنَقْلِ فتحة الهمزة إلى السِّين مَع حذف الهمزة»، كما في «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ١٥١، وغيره من كتب القراءات، ولذلك أثبتُه «فسَلِ».

وعليه فإما أَن تَكُونَ نسخةُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالى من «الكَشَّاف» على خِلافِ ما بأيدينا، أو تكونَ مُحَرَّفة، أو يكونَ قد سَبَقَ ذهنُه إلى غير مُرادِ الزمخشري رحمه الله تعالى، والله أعلم.

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل في العبارة خللاً أو سقطاً، والله أعلم.

<sup>(</sup>٣) البخاري (٣٤٠٩) و(٢٧٣٦) و(٤٧٣٨) و(٦٦١٤) و(٥١٥٧)، ومسلم (٢٦٥٢)، ومالك (٢: ٨٩٨)، وأبو داود (٤٧٠١) و(٤٧٠٦)، والترمذي (٢١٣٤). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٨٠).

وأَشْقَيْتُهُم، قال: قال آدمُ لموسىٰ: أنتَ الذي اصطفاكَ اللهُ برِسالاتِه وبكلامِه، أَتلومُني علىٰ أمرٍ كتبه اللهُ عليَّ قبلَ أن يَـخلُقني»، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «فحَجَّ آدمُ موسىٰ».

وعن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ والنَّسائيِّ (١) في حديثِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، قال (٢): «أخبِرني عنِ الإيمان»، إلى قوله: «قال: تُؤمِنُ بالقَدرِ خَيْرِهِ وشَـرِّه، قال: صَدَفْت».

قال التُّورْبِشْتي: «أَن تُؤمِنَ بِما أَخبَرَ اللهُ تعالىٰ أَنه عَالِمٌ بِما هُم عامِلون له، وحاكِمٌ بِما هُم صائِرونَ إليه، ولا يُمكِنُ أن يكونَ خِلافُ ما عَلِمَ وما حَكَم.

أو يُقال: أن تُؤمِنَ بما أخبَرَ اللهُ تعالىٰ عن تَقَدُّم عِلمِه تعالىٰ بما يكونُ مِن أفعالِ العِبادِ وأكسابِهم، وصُدورِها عن تقديرٍ منه، وخَلْقٍ لها، خَيْـرِها وشَــرِّها». هذا مِن قولِ الخطَّابي، رواه صاحبُ «جامع الأصول»<sup>(٣)</sup>.

وقال (٤): «القَدَر: اسمٌ لِـــمَا صَدَرَ عن فِعلِ القادر، كالهَدْم والنَّشْرِ والقَبْضِ التي هيَ أسماءٌ لِــمَا يَصدُرُ عن فِعلِ الهادِم والناشِــرِ والقابِض، يُقال: قَدَرتُ الشيءَ وقَدَّرْت \_ خفيفةً وثقيلةً \_ بمعنىٰ واحد.

والقضاءُ في هذا: معناهُ الخلق، كقوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُ سَبَّعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [فصلت: ١٦]، أي: خَلَقَهُنّ، وإذا كانَ الأمرُ كذلكَ فقد بقي عليهم مِن وراءِ عِلم الله فيهم أفعالهُم وأكسابُهم، ومُباشَرَتُهم تلكَ الأمور، ومُلابَستُهم إياها عن قَصْدٍ وتَعمُّدٍ وتقديم إرادةٍ واختيار، فالحجَّةُ إنها تَلزَمُهم بها، واللائمةُ تَلحَقُهم بها.

<sup>(</sup>۱) مسلم (۸)، والترمذي (۲٦۱۰)، والنسائي (٤٩٩٠). وأخرجه أيضاً أبو داود (٤٦٩٥). أما البخاري فلم يُخرجه.

<sup>(</sup>٢) القائل: هو الرجلُ الذي دخلَ المسجد، وتبيَّن في آخِرِ الحديثِ أنه جِبريلُ عليه السَّلام.

<sup>(</sup>٣) (١٠) (٣).

<sup>(</sup>٤) أي: ابنُ الأثير في «جامع الأصول»، لا التوربشتي كما قد يُتَوهَّم.

\_\_\_\_\_

وجِماعُ القولِ في هذا: أنهما أمرانِ لا يَنفَكُّ أحدُهما عن الآخِر؛ لأنَّ أحدَهما بمنزلةِ الأساس، والآخَرَ بمنزلةِ البناء، فمَنْ رامَ الفَصْلَ بينَهما فقد رامَ هَدْمَ البناءِ ونَقْضَه (١).

وقال القاضي<sup>(٢)</sup> في «شرح المصابيح»: القضاء: هو الإرادةُ الأزليةُ والعِنايةُ الإلهيةُ المُقتَضِيةُ لِنظام الموجوداتِ علىٰ ترتيبٍ خاصّ، والقَدَر: تَعلُّقُ تلكَ الإرادةِ بالأشياءِ في أوقاتها.

وقلت: يُمكِنُ أَن يُنزَّلَ على هذا المعنى: ما ذكرَه المُصنِّفُ في تفسير قولِهِ تعالىٰ: ﴿ كُلَّ يَوْمِ هُوَ فِي شَأْنِ ﴾ [الرحمن: ٢٩]: «سأل عبدُ الله بنُ طاهِرِ الحسينَ بنَ فَضْل، وقال: أشكَلَتْ عليَّ ثلاثُ آيات: إحداهن: ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنِ ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وصَحَّ أَنَّ القلمَ جَفَّ بها هو كائنٌ إلى يوم القيامة؟ وأجابَ الحسين: أنها شؤونٌ يُبدِيها، لا شؤونٌ يَبتَدِئُها ».

وقال العلامةُ قُطبُ الدِّينِ الشِّيرازي: اعلم أنَّ أفعالَ العبادِ تَنقَسِمُ إلى ما يكونُ تابِعاً لقُدرتِهِ وإرادتِه، وإلى ما لا يكونُ كذلك، مثالُ الأول: المشيُ والأكلُ مِنَ الإنسانِ الصحيح الذي لم يُكرَه على هذينِ الفِعلَين، مثالُ الثاني: حركةُ الإنسانِ إلىٰ أسفَلَ إذا وقعَ مِن مَوضِع عالٍ. والقُدرة: يُرادُ بها سلامةُ آلاتِ الفِعلِ مِنَ الأعضاء، ويُراد بها الحالةُ التي يكونُ الإنسانُ عليها وقتَ صُدُورِ الفِعلِ عنه، والأول: يكونُ قبلَ الفِعلِ ومَعَهُ وبعدَه، وهي القُدرةُ عندَ المعتزلة، والثاني: لا يكونُ إلا مَعَ الفِعل، وهي القُدرةُ عندَ الأشعري، ولا شَكَّ أنَّ القُدرةُ بالوَجْهَينِ لا تكونُ مقدورةً للعبد، بل ربها تكونُ بعضُ أسبابها \_ كالتغذِي أو التداوي المُقتَضِيَين لِسلامةِ الأعضاء \_ مقدوراً له.

وأما الإرادةُ فسَبَبُها: إما العِلمُ بالمصلحة وإما الشَّهْوة وإما الغَضَب، ولا يكونُ واحدُّ منها

<sup>(</sup>١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٠٤:١٠٤).

<sup>(</sup>٢) يُريدُ البيضاويَّ - كما هي عادةُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ - ، واسمُ شَرْحِهِ علىٰ «مصابيح السُّنة» للبغوي: «تحفة الأبرار»، كما في «كشف الظنون» (٢: ١٦٩٨).

إلا عندَ الشُّعُور، والشُّعُورُ أيضاً لا يكونُ مقدوراً للعبد، وربها يكونُ بعضُ أسبابه مقدوراً له، وأما عندَ حُصُولِ القُدرة والداعي، فهل يجبُ الفِعلُ أم لا؟ فالحقُّ أنه يجب، وإلا لَزِمَ رُجْحانُ أَحَدِ طَرَقَي الفِعلِ وتَرْكِهِ بغير مُرجِّح، وهذا الوجوبُ لا يُخرجُ الفِعلَ عن حَدِّ الاختيار، أن يكونَ الفِعلُ أو التَّرْكُ بإرادةِ الفاعل، يختارُ منها أيهما أراد، وهاهنا كذلك، لأنه لَزِمَ الفِعلُ مِنَ القُدرةِ والإرادة.

فَمَنْ نَظَرَ إِلَىٰ أَسِبَابِ القُدرةِ والإرادة، وهما في الأصل مِنَ الله تعالىٰ، وعند وجودِهما الفعلُ واجب وعندَ عَدَمِهما مُمتَنِع، ذهبَ إلىٰ أنه جَبْرٌ مَحْض، وأنَّ أفعالَ العِبادَ صادرةٌ عنهم على سبيلِ القَهْرِ والإلجاءِ مِن غير قُدرةٍ واختيارٍ لهم أصلاً. ومَنْ نَظَرَ إلىٰ قُدرةِ العبدِ وإرادتِه، ذهبَ إلىٰ أنه قَدَرٌ مَحْض، وأنَّ أفعالَم صادرةٌ عنهم على سبيلِ الاستِقلال.

وكُلُّ واحدٍ منهما أعوَرُ بأيِّ عَينَيهِ شاء، فإنَّ المذهبَ الحقَّ الذي لا يأتيه الباطلُ مِن بينِ يَدَيهِ ولا مِن خَلفِه: هو أنه لا جَبْرَ ولا تفويض، ولكنْ أمرٌّ بينَ الأمَرين، إذِ الاختيارُ حَقّ، والإسنادُ إلىٰ فِعلِ الله حَقّ، ولا يتمُّ الفِعلُ بأحدِهما دونَ الآخر.

وما قيلَ في إثباتِ الجبر: "إنَّ خِلافَ ما عَلِمَ الله وُقُوعَه مُحال، وهو يُوجِبُ الجبر»؛ منقوضٌ إجمالاً: بأنه لو صَحَّ هذا لَزِمَ الجبرُ في أفعالِهِ تعالى، لأنه كانَ في الأزلِ عالماً بأفعالِهِ فيها لا يزال، وخِلافُ ما عَلِمَ اللهُ وُقُوعَه مُحال(۱)، فها هو جوابكم هناك، فهو الجوابُ هاهنا، وتفصيلاً: بأنَّ العِلمَ بالشيءِ ربها لا يكونُ سَبباً لِوقوعِه، فإنَّ مَنْ عَلِمَ بأنَّ الشمسَ غداً تَطلُع، لا يكونُ عِلمُه سَبباً لِطلوعِها، وإذا لم يكن للعِلمِ أثرٌ في الفِعل، فلا يكونُ الفِعلُ ولا الإيجاب، واللهُ أعلَمُ بالصواب.

<sup>(</sup>١) من قوله: «وهو يوجب الجبر» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

[﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَنُهُآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَاعَنْهُمْ عَذَابَ الْخِرْيِ فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَعْنَهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ [9]

﴿ فَلَوْلَا كَانَتَ ﴾: فهَلَا كانت ﴿ فَرْيَةً ﴾ واحدةٌ مِنَ القُرى التي أهلَكْناها، تابت عن الكُفْر، وأخلَصَتِ الإيمانَ قبلَ المُعاينة وقتَ بقاءِ التكليف، ولم تُؤخّر كما أُخّر فِرعونُ إلىٰ أن أُخِذَ بمُخَنَّقِه، ﴿ فَنَفَعَهَا إِيمَنْهُمَا ﴾ بأنْ يَقبَله اللهُ منها لِوقوعِهِ في وقتِ الاختيار. وقرأ أُبُّ وعبدُ الله: «فها كانت».

﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ استِثناءٌ مِن القُرى ؛ لأنَّ المُرادَ أهاليها، وهو استِثناءٌ مُنقَطِعٌ بمعنى : ولكنْ قومَ يُونُسَ لهَّا آمنوا. ويجوزُ أن يكونَ مُتَّصِلاً، والجملةُ في معنى النفي، كأنه قيل : ما آمَنَتْ قريةٌ مِنَ القُرى الهالِكةِ إلا قومَ يُونُس، وانتِصابُه على أصلِ الاستِثناء، وقُرِئ بالرَّفْع على البَدَل، هكذا رُوِيَ عن الجَرْميِّ والكِسائي.

قوله: (لأنَّ المُرادَ أهاليها): تعليلٌ لِجَعْلِ الاستِثناءِ مُنقَطِعاً، ونحوُه قولُه في سُورةِ الحِجْر: «فإن قلتَ: ﴿ إِلاَ عَالَلُوطِ ﴾ [الحجر: ٥٥] استِثناءٌ مُتَّصِلٌ أو مُنقَطِع؟ قلتُ: لا يخلو مِن أن يكونَ استِثناءٌ من ﴿ قَوْمٍ ﴾ [الحجر: ٥٥]، فيكونُ مُنقَطِعاً، لأنَّ القومَ موصوفون بالإجرام، فكان كاختِلافِ الجِنسَين، وأن يكونَ استِثناءٌ مِن ضميرِ ﴿ تُحْرِمِينَ ﴾ [الحجر: ٥٥] (١)، فيكونُ مُتَصِلاً، كأنه قيل: إلى قَوْمٍ قد أجرَمُوا كُلُّهم إلا آلَ لُوطٍ وَحْدَهم »، فكذلكَ هاهنا، فإنَّ أهاليَ تلكَ القُرى موصوفون بأن يُقالَ في حَقِّهم: هَلَّا كانت قريةٌ مِنَ القُرى آمَنتُ فنَفَعها إيائُها، فلا يكونون إذن موصوفين بالإيهان، ثم قيل: لكنْ قَومُ يُونُسَ آمَنُوا، فيَصِحُ جَعْلُه مُنقَطِعاً لاختِلافِ الصِّفَتَين، فلو جُعِلَ مُتَّصِلاً فَسَدَ المعنى، لأنه يكونُ تحضيضاً لأهلِ القُرى على الإيهانُ في وَقْتِ الاختيارِ، إلا لِقَوْمٍ يُونُس.

وأما إن قُلت: في تحضيضِهم على الإيهانِ النافع معنى نَفْيِهِ عنهم، كانَ المعنى: ما كانت قريةٌ آمَنَتْ إلا قومَ يُونُس، كانَ استِثناءً مُتَّصِلاً ومعنى صحيحاً، فكانَ انتِصابُه على أصلِ

<sup>(</sup>١) في (ح): «استثناء من صم مجرمين»، وفي (ف): «استناء من قوم مجرمين»، والمُثبَت من (ط).

رُوِي: أَنَّ يُونُسَ عليه السَّلامُ بُعِثَ إلىٰ نِيْنَوى مِن أرضِ المَوصِل، فكَذَّبُوه، فذَهَبَ عنهم مُغاضِباً، فلما فَقَدُوهُ خافوا نُزولَ العذاب، فلَبِسُوا المُسُوح، وعَجُّوا أربعينَ ليلة. وقيل: قالَ لهم يُونُس: إنَّ أَجَلَكُم أربعونَ ليلة، فقالوا: إنْ رأينا أسبابَ الهلاكِ آمنًا بك، فلما مَضَتْ خمسٌ وثلاثونَ أغامَتِ السَّاءُ غَيْمًا أسوَدَ هائِلاً يُدخِّنُ دُخَاناً شديداً، ثم يَبِط، فلما مَضَتْ خمسٌ وثلاثونَ أغامَتِ السَّاءُ غَيْمًا أسوَدَ هائِلاً يُدخِّنُ دُخَاناً شديداً، ثم يَبِط، حتى يَغشَى مَدينتَهم، ويُسَوِّدَ سُطُوحَهم، فلَبِسُوا المُسُوح، وبَرَزُوا إلى الصَّعيدِ بأنفُسِهم ونسائِهم ودَوَاجِّم، وفَرَّقُوا بينَ النِّساءِ والصِّبيان، وبينَ الدَّوابِّ وأولادِها، فحَنَّ بعضُها على بعض، وعَلَتِ الأصواتُ والعَجيج، وأظهَرُوا الإيمانَ والتَّوبة، وتَضَرَّعُوا، فرَحِهم الله، وكَشَفَ عنهم، وكانَ يومَ عاشوراءَ يومَ الجمعة.

وعن ابن مسعود: بَلَغَ مِن توبتهم أن تَرادُّوا المَظالِم، حتى إنَّ الرجلَ كان يَقتَلِعُ الحجرَ وقد وَضَعَ عليه أساسَ بنائِه، فيَـرُدُّه، وقيل: خَرَجُوا إلىٰ شَيْخِ مِن بَقيَّةِ عُلَمائِهم، فقالوا: قد نَـزَلَ بنا العذاب، فما ترىٰ؟ فقال لهم: قُولُوا: «يا حَيُّ حينَ لا حَيِّ، ويا حَيُّ فقالوها، فكُشِفَ عنهم.

وعن الفُضَيلِ بنِ عِياض: قالوا: «اللهُمَّ إنَّ ذُنوبَنا قد عَظُمَتْ وجَلَّت، وأنتَ أعظَمُ منها وأجَلّ، افعَلْ بنا ما أنتَ أهلُه، ولا تَفعَلْ بنا ما نحنُ أهلُه».

[﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَاَمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَىٰ يَكُونُواْ مُوْمِنِينَ﴾ ٩٩]

### ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ ﴾ مشيئة القَسْرِ والإلجاء، ﴿ لَأَمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ ﴾ .....

الاستِثناء، وإن كانَ الأفصَحُ أن يُرفَعَ علىٰ البَدَل، لأنه في كلام غيرِ مُوجَب. نحوُه مذكورٌ في آخِرِ سُورةِ هود.

قوله: (﴿ وَلَوْ شَآاً مَرَبُكَ ﴾ مَشيئةَ القَسْرِ والإلجاء)، الانتصاف: «لــَّمَا عَلِمَ أَنَّ الآيةَ تقتضي عَدَمَ (١) مَشيئةِ الله الإيمانَ مِنَ الجميع، وإنها شاءَ عَنْ آمَنَ لا عَنْ كَفَر، أُوَّلَهُ بِمَشيئةِ القَسْرِ

<sup>(</sup>١) لفظة «عدم»: سقطت من (ح)، وهي ثابتة في (ط) و(ف) و «الانتصاف»، و لا بُدَّ منها.

على وَجْهِ الإحاطةِ والشُّمُول، ﴿ جَيعًا ﴾ على الإيهانِ مُطبِقينَ عليه، لا يختلفونَ فيه، ألا ترى إلى قوله: ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ ﴾ يعني: إنها يَقدِرُ على إكراهِهم واضطرارِهِم إلى الإيهان هو لا أنت، وإيلاءُ الاسمِ حرفَ الاستِفهام؛ للإعلام بأنَّ الإكراة مُحكِنٌ مقدورٌ عليه، وإنها الشأنُ في المُكرِه؛ مَنْ هو؟ وما هو إلا هو وَحْدَه لا يُشارَكُ فيه، لأنه هو القادرُ على أن يَفعَلَ في قُلوبِهم ما يَضطَرُّونَ عِندَه إلى الإيهان، وذلكَ غيرُ مُستطاع للبشر.

والإلجاء، ليتمَّ له»(١). وقال القاضي: «هو دليلٌ على القَدَريَّةِ في أنه تعالى لم يَشَأ إيمانَهم أجعين، وأنَّ مَنْ شاءَ إيهانَه يُؤمِنُ لا محالة، والتقييدُ بمشيئةِ الإلجاءِ خِلافُ الظاهر»(٢).

قوله: (للإعلام بأنَّ الإكراه (٣) مُحكِنُ مقدورٌ عليه): ومذهبُ المُعتزلة: أنَّ الله تعالى قادرٌ على فِعل القبائح، لكنَّ الحِكمة صارِفةٌ عنه، وقد أشار إليه في سُورةِ الأنبياء، في قوله: ﴿ لَوَ أَرَدُناَ أَن نَتَخِذَ لَمُوَالاً يَّخَذَنهُ مِن لَدُنَّا ﴾ [الأنبياء: ١٧]، فدلَّ هذا على أنَّ الإكراة مُحكِن، ودلَّ قولُه: ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلتَّاسَ ﴾ على وقوع وقطعاً، لأنَّ إيلاءَ الضمير حرف الاستِفهام يدلُّ على وقوع الفِعلِ وحُصُولِه، لكنَّ الكلامَ في الفاعل؛ هو هذا المذكورُ أم غيرُه؟ قال صاحبُ «المفتاح»: «فلا يجوزُ بعدَما عَرَفتَ أنَّ التقديمَ يَستَدعي العِلمَ بحالِ نفسِ الفِعل: أنتَ ضَرَبتَ زيداً؟» (٤).

فقولُ المُصنَّفِ بـ «أنَّ الإكراه مُمكِنُ مقدورٌ عليه» خِلافُ ما يَقتضيه التركيب، فالمعنى: أنَّ الله عَزَّ وجَلَّ وَحْدَه فاعلُ هذا الإكراه الموجودِ لا أنت، لأنَّ الإيهانَ والأعهالَ الصالحةَ مشروعٌ على خِلافِ مُقتضى الطبيعةِ والجِبلَّةِ الإنسانية، لأنها مائلةٌ إلى اللَّذَاتِ والشَّهَواتِ وحُبِّ الرِّئاسة، ولا يَقدِرُ على إيجادِ خِلافِ ما تَقتضيه الطبيعةُ إلا اللهُ عَزَّ وجَلَّ، ويَعضُدُه قولُه تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسِ أَن تُؤْمِنَ إلى إلا أن يُسَمِّلَ اللهُ عليه.

<sup>(</sup>١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٥٤) بحاشية «الكشَّاف».

<sup>(</sup>٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢١٦).

<sup>(</sup>٣) من قوله: «تعالىٰ لم يشأ إيهانهم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٤) «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص٥١ ٣٠.

[﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ ١٠٠]

﴿ وَمَاكَاتَ لِنَفْسٍ ﴾ يعني: مِنَ النَّفُوسِ التي عَلِمَ أَنها تُؤمِن، ﴿ إِلَّا بِإِذِنِ اللّهِ ﴾ أي: بتَسْهيله، وهو مَنْحُ الألطاف، ﴿ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ قابَلَ الإذنَ بالرِّجْس، وهو الخِذْلان، والنفسَ المعلومَ إيهانُها بالذينَ لا يَعقِلُون، وهُمُ المُصِرُّونَ على الكُفْر، كقوله: ﴿ صُمُّمُ المُحَمَّى فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٧١]، وسُمِّي الحِذلانُ رِجْساً \_ الكُفْر، كقوله: ﴿ صُمُّمُ المُحَمِّى فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٧١]، وسُمِّي الحِذلانُ رِجْساً \_ وهو العذابُ \_ لأنه سَبَهُ. وقُرِئ: «الرِّجْز» بالزاي، وقُرِئ: «ونَجعَلُ» بالنُّون.

[﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا تُغَنِي ٱلْآينَتُ وَٱلنَّذُرُ عَن قَوْمِ لَآيُؤَمِنُونَ ﴾ [١٠١]

قوله: (قابَلَ الإذنَ بالرِّجْس، وهو الجِذْلان، والنفسَ المعلومَ إيهانُها بالذينَ لا يَعقِلون): يُريد: أنَّ الآيةَ مِن بابِ المُقابلة، وذلكَ أنَّ الإذنَ ليَّا كانَ مُعبِّراً (١) عن التسهيل، وهو مِنَ الله التوفيقُ ومَنْحُ الألطاف، ووقعَ مُقابِلاً للرِّجْس، ينبغي أن يُفسَّرَ «الرِّجسُ» الذي يُرادُ به العذابُ بالجِذْلان؛ لأنَّ الجِذْلانَ سببُ العذاب، وإليه الإشارةُ بقوله: «وسُمِّيَ الجِذْلانُ رِجْساً وهو العذاب لأنه سَببُه».

انظُر إلى هذا التعسُّفِ والانحِرافِ عن محَجَّةِ الصواب، أينَ التقابُل؟ أم كيفَ يُمَوِّهُ قولَه: ﴿ وَمَاكَانَ لِنَفْسٍ أَن تُوْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ ﴾ بهذا التأويل؟! وهو مِثلُ قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَاكَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وقد قال (٢): «إنَّ موتَ الأنفُسِ مُحالُ أن يَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ عَمْدِلًا » يكونَ إلا بمشيئةِ الله، فأخرَجَه مَحْرَجَ فِعلٍ لا ينبغي لأحدٍ أن يُقدِمَ عليه إلا بإذنِ الله تمثيلاً »، وقد سبقَ بيانُ المُبالغةِ فيه.

<sup>(</sup>١) في (ح): «معتبراً»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

<sup>(</sup>٢) أي: الزمخشريُّ نفسُه في تفسير الآية المذكورة من سورة آل عمران. (٤: ٢٨٩)

بل الأسلوبُ مِن بابِ اللَّفِّ والنَّشْر، فقولُه: ﴿ وَمَاكَاتَ لِنَفْسِ أَن تُوْمِنَ إِلَا بِإِذِنِ اللَّهِ ﴾ مُفرَّعٌ على قولِه: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَا مَن مِن الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنَت تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَى لَيَعْقِلُونَ ﴾ مبنيٌ على قولِه: ﴿ وَيَجْعَلُ الرِّحْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ مبنيٌ على قولِه: ﴿ وَيَجْعَلُ الرِّحْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ مبنيٌ على قولِه: ﴿ وَيَجْعَلُ الرِّحْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ مبنيٌ على قولِه: ﴿ وَلَوْ جَاءَتُهُمْ كُلُّ اللَّهِ حَتَى يَرُوا الْعَذَابَ اللَّهِ مَن الصحابِ النار، فلا يُؤمِنُونَ البَتّة، ولو جاءتهم كُلُّ آية، حتى يَصِلُوا إلى ما قُدِّرَ لهم مِن العذابِ الأليم، وكذلك نجعلُ الرِّحْسَ ولو جاءتهم كُلُّ آية، حتى يَصِلُوا إلى ما قُدِّرَ لهم مِن العذابِ الأليم، وكذلك نجعلُ الرِّحْسَ أي: أُدناسَ الشَّرُكِ والعِصيان والعِناد على الذينَ خَتَمْنا على قُلُوبِهم وعلى سَمْعِهم وأبصارهم، كقوله تعالى: ﴿ صُمُّ مُنَ مُعَمَّ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٧١].

المعنى: إذا كانَ إيهانُ مَنْ في الأرضِ كُلِّهم مُعلَّقاً بمشيئةِ الله وإرادتِه، فلا يَصِحُّ ولا يَستَقيمُ أن يُؤمِنَ أحدٌ إلا بإذنِ الله ومَشيئتِه، فلا تَقدِرُ أنتَ أن تُكرِهَهُم على الإيهان، وإذا سبقَ التقدير، وحَقَّتْ كلمةُ العذابِ على الكَفَرة، وجَفَّتِ الأقلام، فلا بُدَّ أن يُجعَلَ الرِّجْسُ عليهم، والطبعُ على قلوبهم وعلى سَمْعِهم، حتى لا يَعقِلُوا آياتِ الله، ولا يَلتَفِتُوا إلى إرشادِك، ولو جئتَهم بكُلِّ آية.

تأمّلْ يا أيَّها الناظِرُ في هذهِ الآيات، واقطَعْ بأنَّ الإيهانَ والكُفْر، والطاعةَ والمعصية: تابعةٌ لشيئةِ الله وإرادتِه، جاريةٌ بقَضائِهِ وقَدَرِه، ولا ترى كلاماً أجَعَ مِن هذا، ومَنْ حاولَ تحريفَه زلَّ وضَلّ، هيهات! جَرَىٰ الوادي فطمَّ علىٰ القَرِيِّ (١)، واتسَعَ الخَرْقُ علىٰ الراقع (٢).

<sup>(</sup>١) مَثَلٌ يُضرَبُ عندَ تجاوُز الحدِّ أو غَلَبةِ الرجل، ومعناه: جَرَىٰ سَيْلُ الوادي، فطَمَّ - أي: دَفَنَ - القَرِيَّ، وهو عَجَرَىٰ المَاءِ في الرَّوْضة، أو مُستَجمَعُ المَاء الكثير. انظر: «المُستَقصىٰ في أمثال العرب» للزمخشري (٢: ٥١) رقم (١٩٢)، و «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٥٩١).

<sup>(</sup>٢) مَثَلٌ يُضرَبُ في الأمر الذي لا يُستطاعُ تداركُه لِتَفَاقُمِه. انظر: «المُستَقصىٰ في أمثال العرب» للز مخشري (١: ٣٠)، رقم (١١٢).

﴿ مَاذَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ مِنَ الآياتِ والعِبَر، ﴿ وَمَا تُعُنِّي ٱلْآيَتُ وَٱلنَّذُرُ ﴾: والرُّسُلُ المُنذِرُونَ أو الإنذارات، ﴿ عَن قَوْمِ لَا يُؤَمِنُونَ ﴾: لا يُتوقَّعُ إيها نُهم، وهُمُ الذينَ لا يَعقِلُون، وقُرِئ: «وما يُغْني» بالياء، و «ما» نافيةٌ أو استِفهامية.

[﴿ فَهَلْ يَنْظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوًا مِن قَبْلِهِمْ قُلْ فَٱنْظِرُوا إِنِّي مَعَكُم مِنَ ٱلْمُنْتَظِرِينَ \* ثُمَّ نُنَجِى رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ١٠٢-١٠٣]

﴿ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْاً مِن قَبْلِهِمْ ﴾: وقائع الله تعالى فيهم، كما يُقال: أيامُ العرب؛ لوقائِعِها، ﴿ ثُمَّ أُنَجِى رُسُلَنَا ﴾ معطوفٌ على كلام محذوفٍ يَدُلُ عليه قولُه: ﴿ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱللَّذِينَ خَلَوْاً مِن قَبْلِهِمْ ﴾، كأنه قيل: مُهلِكُ الأُمَمَ ثم نُنجِّي رُسُلَنا، على حِكاية الأحوالِ الماضية، ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾: ومَنْ آمَنَ معهم، كذلكَ ﴿ نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ مِثلَ الأحوالِ الماضية، ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾: ومَنْ آمَنَ معهم، كذلكَ ﴿ نُنجِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ مِثلَ ذلكَ الإنجاءِ نُنْجِي المُؤمنينَ منكم وتُهلِكُ المُشركين، و ﴿ حَقًا عَلَيْنَا ﴾ اعتراض، يعني: خَقَ ذلكَ علينا حقاً. وقُرئ: (نُنجَ ) بالتشديد.

[﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي شَكِ مِن دِينِي فَلاَ أَعَبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَكِكَنْ أَعَبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّكُمْ وَأُمِرْتُ أَنَ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ١٠٤]

﴿ يَتَأَيُّهُمَا ٱلنَّاسُ ﴾: يا أهلَ مَكَّةَ ﴿ إِن كُنتُمْ فِي شَكِّ مِن دِينِي ﴾ وصِحَّتِه وسَدادِه، فهذا ديني، فاسمَعُوا وَصْفَه، واعرِضُوهُ علىٰ عُقولِكُم، ......

قوله: (فهذا ديني، فاسمَعُوا وَصْفَه، واعرِضُوهُ علىٰ عُقولِكُم): إشارةٌ إلىٰ أنَّ جوابَ الشَّرْطِ وهو قوله: ﴿فَلَا أَعَبُدُ اللَّذِينَ تَعَبُّدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ لا يَستَقيمُ أن يكونَ جواباً ومُسَبَّباً عن قولِه: ﴿إِن كُنتُمُ فِي شَكِ مِن دِينِ ﴾، إلا بتأويلِ الإعلام والإسماع، علىٰ مِنوالِ قَولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَمَا بِكُم مِن يَعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَهِ ﴾ [النحل: ٥٣]، قال ابنُ الحاجب: ﴿إِنَّ استِقرارَ النَّعمةِ بالمُخاطَبينَ

قوله: (وقُرِئ: «نُنَجِّ» بالتشديد): كُلُّهم إلا حَفْصٌ والكِسائيّ (١).

<sup>(</sup>١) انظر: «التيسير» ص١٢٣، و «حجة القراءات» ص٣٣٧.

وانظُروا فيه بعَيْنِ الإنصاف، لِتَعلَمُوا أنه دينٌ لا مَدخَلَ فيه للشَّك، وهو أني لا أعبُدُ الجِجارة التي تَعبُدُونَها مِن دونِ مَنْ هو إلهكُم وخالِقُكم، ﴿وَلَكِكَنَ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتُوفَّلُكُمْ ﴾ وإنها وَصَفَه بالتَّوقِّي، لِيُريَهم أنه الحقيقُ بأن يُخافَ ويُتَّقَىٰ، فيُعبَدَ، دونَ ما لا يَقدِرُ على شيء.

﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ يعني: أنَّ اللهُ أَمَرَني بذلك، بها رَكَّبَ فيَّ مِنَ العَقْل، وبها أوحىٰ إليَّ في كِتابِه. وقيل: معناه: إن كنتُم في شَكِّ مِن ديني ومما أنا عليه: أثبتُ عليه أم أترُكُه وأوافِقُكُم، فلا تُحدِّثُوا أنفُسكم بالمُحال، ولا تَشُكُّوا في أمري، واقطَعُوا عني أطهاعَكم، واعلَمُوا أني لا أعبُدُ الذينَ تَعبُدُونَ مِن دونِ الله، ولا أختارُ الضَّلالةَ علىٰ الهٰدىٰ، كقوله: ﴿ قُلُ يَكَأَيُّهُا ٱلْكَنْوُونَ \* لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الكافرون: ١-٢].

﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ ﴾ أصلُه: بأنْ أكون، فحَذَفَ الجار، وهذا الحذفُ يحتملُ أن يكونَ مِنَ الحذفِ المُطَرِد؛

ليسَ سبباً لكَوْنِها مِن عندِ الله تعالىٰ، مِن جِهةِ كَونِهِ فَرْعاً عنه، فالآيةُ جِيءَ بها لإخبارِ قومِ استَقَرَّت بهم نِعَمٌّ جَهِلُوا مُعطِيَها، فاستِقرارُها \_ مجهولةً أو مشكوكةً \_ سببٌ للإخبار بكونها مِنَ الله تعالىٰ (۱۱)، كذا هاهنا؛ كونُهم شاكِّينَ مُعرِضِينَ (۲) عن دِينِ الله: سَبَبٌ لإقامةِ دَعْوتِه صلواتُ الله عليه، بإثباتِ التوحيد، وإسماعِه إياهم، لِيعرِضُوهُ علىٰ عُقولِهم.

قوله: (وهذا الحذفُ يحتملُ أن يكونَ مِنَ الحذفِ المُطَّرد) إلى آخِرِه: قال صاحبُ «التقريب»: «وفيه نَظَر؛ لأنَّ تفسيرَه المُطَّرِدَ بحَذْفِ حُروفِ الجارَّة مع «أَنْ»، يقتضي كونَه مِنَ المُطَّرِدِ قَطْعاً، فلَعَلَّ المُرادَ مِن قولِه: «وهذا الحذف»: أنَّ هذا النوعَ مِنَ الحذف، وهو حَذف حرفِ الجرِّ بعدَ فعلِ الأمرِ مَثلًا، يحتملُ المُطَّرِدَ كما نحنُ فيه، وغيرَ المُطَّرِدَ كـ «أَمَر تُكَ الخير»، ونحوَه.

<sup>(</sup>١) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (١: ٢٠٤).

<sup>(</sup>٢) في (ح): «كذا هاهنا لكونهم معرضين»، والمُشبَت من (ط) و(ف).

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «كما مَرَّ بك»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المثالُ المذكورُ عند الزمخشري.

الذي هو حَذْفُ الحروفِ الجارَّةِ مَعَ «أَنْ» و «أَنَّ»، وأن يكونَ مِنَ الحذفِ غيرِ المُطَّرِد، وهو قولُه: أَمَرتُكَ الحير، ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤].

ويُمكِنُ أَن يُقال: في ﴿ أُمِرْتُ أَنَّ أَكُونَ ﴾ حذفٌ، ويحتملُ المُطَّردَ وغيرَه، بيانُه (١٠): أنَّ الحذف المُطَّرِدَ له رُكْنان: حَذفُ الجارِّ وَحْدَه وذِكرُ «أَنْ» بعدَه، فلو لم يُذكر «أَنْ» \_ ك «أَمَر تُكَ الحَدِر: الحَدِر: المُطَّرِد له رُكْنان: حَذفُ الجارِّ وَحْدَه، بل مَعَ المجرور \_ نحو: ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُوْمَرُ ﴾ [الحجر: الخير» \_ ، أو ليسَ المحذوفُ الجارَّ وَحْدَه، بل مَعَ المجرور \_ نحو: ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُوْمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤]، أي: بصَدْعِه (٢)، فحَذَفَ الباءَ ثُمَّ الصَّدْع \_ ، فليسَ بمُطَرد، فـ ﴿ أَنْ أَكُونَ ﴾ : إما أن يكونَ مأموراً به، فهو مِنَ المُطَّرِد، وإما أن يكونَ للتعليل \_ كما ذكره في ﴿ وَأُمِنَ فَا لِلنَسِيلِمَ ﴾ مأموراً به، فهو مِنَ المُطَّرِد، وإما أن يكونَ للتعليل \_ كما ذكره في ﴿ وَأُمِنَ فَا لِلنَسِيلِمَ ﴾ [الأنعام: ٢١] \_ ، والمأمورُ به محذوف، أي: أُمِرتُ بالإيمانِ لأنْ أكونَ مُؤمِناً، فهو غيرُ مُطَرِد، إذْ حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ معاً، نحو: ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُوْمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤]». تَمَّ كلامُه.

وتحريرُه: أنَّ قولَه: ﴿وَأُمِرْتُ أَنَّ أَكُونَ﴾ فيه اعتباران، فبالنَّظَرِ إلىٰ لَفْظةِ «أَنْ» مِن غير اعتبارِ كَوْنِها واقعةً بعدَ لفظِ «الأمر»، مع تقدير حَذْفِ الجارّ، يكونُ مِن حَذْفِ المُطَّرِد. وباعتبارِ لفظِ «الأمر» ـ فإنه قد يُحذَفُ معه الجارّ، نحو: «أمَرتُكَ الخير»، ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤] ـ ، مِن غير نَظَرٍ إلىٰ لفظِ «أَنْ»، يكونُ مِنَ الحذفِ غير المُطَرِد.

وأما قولُه: ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤]: فأصلُه: بها تُؤمَّرُ به، فحَذَفَ حرفَ الجرِّ وأوصَلَ، فصار: بها تُؤمَّرُه، ثم حَذَفَ الضميرَ المنصوب.

قوله: (أَمَرْتُكَ الخيرِ): تمامُه:

فقد تَركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ(٣)

..... فافعَلْ ما أُمِرتَ بِهِ

«النَّشَب»: المالُ والعَقار.

<sup>(</sup>١) قوله: ﴿فِي ﴿ أُمِّرْتُ أَنَّ أَكُونَ ﴾ حذفٌ، ويحتملُ المُطَّردَ وغيرَه، بيانُه»، سقط من (ح).

<sup>(</sup>٢) أي: بها تُؤمَرُ بصَدْعِه، أي: بالجهر به.

<sup>(</sup>٣) نَسَبَه سيبويه في «الكتاب» (١: ٣٧) إلى عمرو بن مَعْدي كَرِب، وهو من الشواهد النحوية على حذف حرف الجر، كما في «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٩١، وغيره.

## [﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِللِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ١٠٥]

فإن قلتَ: عَطْفُ قوله: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ ﴾ على ﴿ أَنْ أَكُونَ ﴾ [يونس: ١٠٤] فيه إشكال؛ لأنَّ «أَنْ» لا تخلو مِن أن تكونَ التي للعبارة، أو التي تكونُ مَعَ الفِعلِ في تأويلِ المصدر، فلا يَصِحُّ أن تكونَ للعبارة، وإن كانَ الأمرُ مما يَتَضمَّنُ معنى القول، لأنَّ عَطْفَها على الموصولة يأبى ذلك، والقولُ بكونها موصولة مِثلُ الأُولى، لا يُساعِدُ عليه لفظُ الأمر، وهو ﴿ أَقِمْ ﴾، لأنَّ الصِّلةَ حَقُها أن تكونَ جُملةً تحتملُ الصِّدْقَ والكَذِب؟ ......

قوله: (التي للعبارة): أي: المُفسِّرة.

قوله: (لأنَّ عَطْفَها على الموصولة يأبى ذلك): والموصولة لفظةُ «أَنْ» في قوله: ﴿أَنْ أَكُونَ ﴾ [يونس: ١٠٤]؛ لأنها مُتَّصِلةٌ بالفِعلِ مُفيدةٌ معها معنى المصدر، والموصولة - كما قيل - على ثلاثة أضرُب: ضَرْبٌ اتَّفِقَ على اسمِيَّتِه، وهو «الذي» وأخواتُها، وضَرْبٌ اتَّفِقَ على حَرْفيَّتِه، وهو «أَنَّ» و«أَنْ» و«كي»، وضَرْبٌ اختُلِفَ فيه، وهو «ما» المصدريَّة، والألفُ واللام، فمَنْ أُوجَبَ عَوْدَ الضميرَ عليها جَعَلَها اسها، وإلا فلا.

قوله: (يأبي ذلك): لأنَّ مِن شَرْطِ «أنْ» الْفُسِّرة: أن لا يَتَّصِلَ بها شيءٌ مِن صِلَةِ الفِعلِ الذي تُفسِّرُه، إذ لو اتَّصَلَ ذلكَ بها صار في جُملةِ ذلكَ الفِعل، ولم يكن تفسيراً له، قاله في «الإقليد»، فإذا عَطَفتَها علىٰ الموصولةِ اتَّصَلَت بها، لأنَّ المعطوفَ في حُكم المعطوفِ عليه، فيقتضي الاتصال، والذي يدلُّ علىٰ أنَّ الأولىٰ موصولة: أنها عَمِلَت في ﴿أَكُونَ ﴾، والمُفسِّرةُ لا تَنصُب.

قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: ﴿ وَأَنَ آقِدٌ ﴾ لم يكن عَطْفاً على ﴿ أَكُونَ ﴾، بل المعطوفُ مُقدَّر، وهو «أُوحِيَ إلي» أو «نُودِيت»، فتكونُ «أَنْ» للعبارة.

وقلت: هذا سائغٌ من حيثُ الإعراب، لكنْ في ذلكَ العطفِ فائدةٌ معنوية، وهو أنَّ قولَه: ﴿ وَأَنْ أَقِدُ وَجْهَكَ ﴾ مَعَ التي تليها مِنَ الآيات، كالتفسير لِقولِه: ﴿ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، على

قلت: قد سَوَّغَ سِيبَوَيهِ أَن تُوصَلَ «أَنْ» بالأمرِ والنَّهي، وشَبَّهَ ذلكَ بقولهم: أنتَ الذي تفعَل، على الخطاب، لأنَّ الغَرَضَ وَصْلُها بها تكونُ مَعَه في معنى المصدر، والأمرُ والنَّهيُ دالَّانِ على المَصدرِ دلالةَ غيرهما مِنَ الأفعال.

﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ ﴾: استَقِمْ إليه ولا تَلتَفِتْ يميناً ولا شمالاً، و ﴿ حَنِيفًا ﴾ حالٌ مِن «الدِّين» أو مِنَ «الوَجْه».

## [ ﴿ وَلَا تَنْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكِّ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ ١٠٦]

أسلوب: «أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه»، داخلٌ (١) معها في حُكمِ المأمور به، فلو قُدِّرَ ذلكَ فاتَ غَرَضُ التفسير، وتكونُ الجملةُ مُستَقِلَّةً معطوفةً علىٰ مِثلِها.

قوله: (أنتَ الذي تَفعَل، على الخطاب): والأصلُ أن يُقال: أنتَ الذي يَفعَل، على الغَيْبة؟ نظراً إلى لفظِ «الذي»، فلما كانَ «الذي» وقعَ خبراً لـ«أنت»، ومعناه معناه، قيلَ على الخطاب، ووَجهُ الشبهِ هو أنه لمّا كانَ «الذي» يقتضي أن يكونَ صِلتُها جُملةً مُشتَمِلةً على ضمير راجع إليها، واقتضى أن يكونَ للغائب، فبالنظر إلى المعنى جاز الخطاب (٢)، كذلكَ جاز أن يَنظُروا إلى المعنى ويُدخِلُوا «أنْ» المصدريَّة على الأمْرِ والنَّهْي، لأنَّ الغَرَضَ أن يكونَ ما بعدَها في تأويلِ المصدر، وقد حَصَلَ الغَرض، سواءٌ كان الفعلُ إخبارياً أو إنشائياً، بخِلافِه في الموصولِ السمي، فإنه يجبُ أن تكونَ صِلتُهُ جُملةً خَبريَّة؛ لأنَّ وَضْعَه على جَعْل الجملةِ معرفة، ليَصِحَّ وصْفُ المعرفة بها، ولا تكونُ الصِّفةُ إلا خَبريَّة، وأما الموصولُ الحرفيُّ فليس كذلك، فصَحَّ أن تقعَ صِلَتُهُ خَبريَّة وطَلَبيَّة.

وقال أبو عُبيد البكري في «فصل المقال» ص٢٨١: «قال ابنُ النَّحَاس: النَّشَب: المَالُ الأصلي، كالدار وما أشبَهَها، ولذلكَ فَرَّقَ الشاعرُ بينهما في قوله: «ذا مالٍ وذا نَشَب»، ويُروَىٰ: «ذا مالٍ وذا نَسَب»، بالسَّين المُهمَلة». انتهىٰ باختصار.

<sup>(</sup>١) أي: أنَّ قولَه: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ ﴾ داخلٌ في المأمور به في قوله: ﴿ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

<sup>(</sup>٢) من قوله: «ووجه الشبه» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

﴿ وَإِن فَعَلْتَ ﴾ معناه: فإنْ دَعَوتَ مِن دونِ الله ما لا يَنفَعُكَ ولا يَضُرُك، فكَنَى عنه بالفِعلِ إيجازاً، ﴿ وَإِنَّكَ إِذَا مِّنَ ٱلظَّالِمِينَ ﴾: ﴿ إِذَا ﴾ جزاءٌ للشَّـرْط وجوابٌ لِسُؤالٍ مُقدَّر، كأنَّ سائلاً سألَ عن تَبِعةِ عبادةِ الأوثان. وجُعِلَ مِنَ الظالمين، لأنه لا ظُلمَ أعظمُ مِنَ الشَّـرْك، ﴿ إِنَّ ٱلفِيرِّكُ لَظُلمُ عَظِيمٌ ﴾ [لقان: ١٣].

[﴿ وَإِن يَمْسَسُكَ اللّهُ بِضُرِّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ وَإِلّا هُوَّ وَإِن يُرِدُكَ بِغَيْرِ فَلَا رَآذَ لِفَضْلِهِ ، يُصِيبُ بِهِ، مَن يَشَآهُ مِنْ عِبَادِهِ ، وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ \* قُلْ يَثَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَآءَ كُمُ الْحَقُّ مِن رَّبِكُمُ فَمَنِ اَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِ ، وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِوَكِيلِ ﴾ ١٠٧-١٠٨]

قوله: (فكنَى عنه بالفِعلِ إيجازاً): يعني: قد يُجاءُ بلفظ «فَعَلَ» بعدَ تَقَدُّم أفعالِ شَتَىٰ وكيفياتٍ مُتعدِّدة، فيُعبَّرُ به عنها كُلِّها إيجازاً، كما يُشارُ باسمِ الإشارةِ إلىٰ كلامٍ طويلِ اختِصاراً، نحوُه قولُه تعالى: ﴿ فَإِن لَمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤]، أي: فإن لم تأتوا بسُورةِ مِن مِثلِه، ولم تأتوا بشُهدائِكُم مِن دونِ الله.

قوله: (﴿إِذًا ﴾ جزاءٌ للشرط، وجوابٌ لِسُؤالٍ مُقدَّر): قال ابنُ الحاجب: «لَسْنا نعني بالجوابِ جوابَ مُتكلِّم، وقد يكونُ جواباً لمتكلِّم، وقد يكونُ جواباً لتقديرِ ثُبوتِ أَمْر، فوثالُ الأول: يقولُ الرجل: أنا آتيك، فتقول: إذن أُكرِ مَك، فأجَبْتَه بهذا الكلام، وصَيَّرتَ إكرامَكَ جزاءً على إتيانِه، ومِثالُ الثاني: قولُك: لو أكرَمتني إذن أُكرِ مُك، وأشباهِه، في تقديرِ جوابِ مُتكلِّم سأل: ماذا يكونُ مُرتبِطاً بالإكرام؟ فأجابه: بارتباطِ إكرامِه به.

وأما معنىٰ الجزاء فيها فواضح، قال الزَّجَّاج: تأويلُها: إن كانَ الأمرُ كما ذكرتَ فإني أُكرِ مُك؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ فيها معنىٰ الجزاء، حتىٰ يَصِحَّ تقديرُه مُصَـرَّحاً به»(١).

<sup>(</sup>١) «الإيضاح في شرح المُفصّل» لابن الحاجب (٢: ٣٦٣).

أَتْبَعَ النَّهِيَ عَن عِبادةِ الأوثان ووَصْفَها بأنها لا تَنفَعُ ولا تَضُرّ، أَنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ هو الضَّارُّ النافِع، الذي إنْ أصابَكَ بضُرِّ لم يَقدِرْ على كَشْفِهِ إلا هو وَحْدَه دونَ كُلِّ أحد، فكيفَ بالجهادِ الذي لا شُعُورَ به؟ وكذلكَ إن أرادكَ بخير لم يَرُدَّ أحدٌ ما يُريدُه بكَ مِن فَضْلِهِ وإحسانِه، فكيفَ بالأوثان؟ فهو الحقيقُ إذن بأن تُوجَّه إليه العبادةُ دونَها، ......

قوله: (أَتْبَعَ النَّهْيَ عَن عِبادةِ الأُوثان): مفعولُ «أَتْبَعَ»: «أَنَّ اللهَ هو الضَّارُّ النافع»، يُريد: أَنَّ قولَه: ﴿ وَإِن يَمْسَسُكَ اللّهُ بِضُرِّ فَلاَكَاشِفَ لَهُ وَ إِلَا هُو ﴾ الآية، مُتَّصِلٌ بها قبله، معطوفٌ على قوله: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللّهِ ﴾ الآية [يونس: ١٠٦]، على تأويل الإخباريِّ بالإنشائي، وهما على قوله: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ جميعاً مُتفرِّعانِ على قوله: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [يونس: ١٠٥]، أي: كُنْ مائِلاً عن سِوَىٰ دينِ الله مُوحِّداً غيرَ مُشرِك.

ثم أكَّدَ ذلكَ بأنْ نَهَاهُ بقوله: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللّهِ مَا لاَ يَنفَعُكَ وَلا يَضُرُّكَ ﴾ (١)، وأمَرَهُ بأن يَدعُو مَنْ يَضُرُّهُ ويَنفَعُه بقوله: ﴿ وَإِن يَمْسَسُكَ ٱللّهُ ﴾ ، أي: وادعُ مَنْ إنْ يَمْسَسْكَ بضُرُّ فلا كاشِفَ له إلا هو، وصَوَّرَ هاهنا حالتي النَّفْع والضُّرّ، وخَالَفَ بينَ القرينَتين؛ لأنَّ المقامَ يقتضي الترغيبَ والتنفير، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجَهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلا تَكُونَنَّ مِن عَير الْمُشْرِكِينَ ﴾ [يونس: ١٠٥]، فالمُناسِبُ ذِكرُ المَسِّ مَعَ الضُّرّ، والإرادةِ مَعَ الخير، مِن غير تأويل، يعني: إذا أوقَعَكَ في الضَّرَّاءِ لا يَكشِفُها إلا هو، إذ لا مَلجَأَ إلا إليه، فلا تكونَنَّ مِن المُشركين، وإذا أرادَ بِكَ الخيرَ فلا يَقدِرُ أحدٌ أن يَرُدَّ ذلك، فلا مَرجُوَّ إلا هو، فأقِمْ وَجُهَكَ لِدِينِه، واعبُدْهُ مُحْلِصاً، يعني (٢): إذا أرادَ اللهُ أن يَتَفضَّلَ على أحدِ بمَحْضِ فَضْلِه، لا يَقدِرُ أحدٌ ردَّ فَضلِه، سُبحانه وتعالى.

ثم عَلَّلَ ذلكَ بأنه فَعَّالٌ لِمَا يشاء، وليسَ لأحدِ أن يَمنعَه مما أراد؛ حيثُ قال: ﴿يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَآهُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾.

<sup>(</sup>١) من قوله: «وهما جميعاً مُتفرّعان» إلى هنا، سقط من (ط).

<sup>(</sup>٢) من قوله: «إذا أوقعك» إلى هنا، سقط من (ط).

وهو أَبِلَغُ مِن قوله: ﴿إِنْ أَرَادَنِي ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّمِ ۚ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّمِ ۗ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمَّسِكَتُ رَحْمَتِهِ ﴾ [الزمر: ٣٨].

فإن قلتَ: لِـمَ ذَكَرَ المَسَّ في أحدِهما، والإرادةَ في الثاني؟ قلتُ: كأنه أرادَ أن يَذكُرَ الأَمرَيْنِ جميعاً ـ الإرادةَ والإصابة ـ في كُلِّ واحدٍ مِنَ الضُّـرِّ والخير، وأنه لا رادَّ لِـمَا يُريدُه منهما، ولا مُزيلَ لِـمَا يُصيبُ به منهما،

وفي تخصيصِ الضَّرِّ بالمَسّ، والخيرِ بالإرادة: الإشارةُ إلى أنَّ الإنسانَ في الضَّرَّاءِ أخضَعُ وأخبَت، وإلى كَشْفِها أدعى وأميل، وأنَّ المطلوبَ اللِّياذُ إليه، وأنه في الرَّخَاءِ إلى مَزيدِ الخير ورجاءِ الفَضْلِ أحرَصُ وأقبَل، والمقصودُ الرُّكُون إليه.

أما مقصودُ المُصنِّفِ مِن إيرادِه: فهو أنَّ الكلامَ مطلوبٌ فيه التوكيد، فذكرَ في كُلِّ مِنَ الفِقْرَتَينِ المُتقابِلَة على الرادةِ مِثلِه فيها يُقابِلُه، وحَذَفَ اختِصاراً. وهذا ليسَ بمَرْضيٍّ مِن مِثلِه؛ لأنَّ فائدةَ العُدُولِ ليسَ الاختِصارَ ولا التأكيد.

وقال القاضي: «ولعلَّه تعالىٰ ذكرَ الإرادةَ في الخير، والمسَّ في الضُّرّ، مَعَ تلازُم الأمرَيْن، للتنبيه علىٰ أنَّ الخيرَ مُرادٌ بالذات، وأنَّ الضُّرَّ إنها مَسَّهُم لا بالقَصْدِ الأول، ووَضَعَ «الفَضْلَ» مَوضِعَ الضمير؛ للدَّلالةِ علىٰ أنه تعالىٰ مُتفضِّلُ بها يُريدُ بهم مِنَ الخير، لا بالاستِحقاقِ عليه، ولم يَستَثنِ؛ لأنَّ مُرادَالله لا يُمكِنُ (١) رَدُّه (٢).

قوله: (وهو أبلَغُ مِن قوله: ﴿إِنْ أَرَادَنِي ٱللّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّدٍ ۚ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَ كَاشِفَاتُ ضُرِّدٍ ۚ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَ كَاشِفَاتُ ضُرِّدٍ ۚ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَ كُمْسِكُنْ رُحْمَتِهِ ﴾ [الزمر: ٣٨]): قال صاحبُ «التقريب»: «وهو أبلَغُ؛ لِعُموم النفي ولِتصريحِهِ هاهنا(٣)، وتخصيصِ النفي بالأصنام والتَّجَوُّزِ عن النفي بالاستِفهام (٤)».

<sup>(</sup>١) في الأصول الخطية: «لا يكون»، والمُثبَت من «أنوار التنزيل» للبيضاوي.

<sup>(</sup>۲) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (۳: ۲۱۸).

<sup>(</sup>٣) أي: وللتصريح بالنفي، هاهنا: أي: في هذه الآية من سورة يونس.

<sup>(</sup>٤) أي: في آية سورة الزُّمَر.

فأوجَزَ الكلامَ بأنْ ذَكَرَ المَسَّ ـ وهو الإصابة ـ في أحدِهما، والإرادة في الآخَر؛ لِـيَدُلَّ بها ذَكَرَ على ما تَـرَك، على أنه قد ذَكَرَ الإصابة بالخير في قوله: ﴿ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَآهُ مِنْ عِبَادِهِ عَ اللَّمُ اللَّهُ عَلَى عَبَادِهِ عَ اللَّهُ وَلَمُ اللَّهُ المصلحة.

﴿ فَدْ جَآءَ كُمُ ٱلْحَقُ ﴾ فلم يَبقَ لكم عُذْر، ولا على الله حُجَّة، فمَنِ اختارَ الهدى واللهم والله على الله حُجَّة، فمنِ اختيارِهِ إلا نفسه، ومَنْ آثرَ الضَّلالَ فها ضَرَّ إلا نفسه، واللامُ والعلى النَّفْع والضَّر، ووَكَلَ إليهمُ الأمْرَ بعدَ إبانةِ الحقِّ وإزاحةِ العِلَل، وفيه حَثُّ على إيثارِ الهدى واطِّراح الضَّلال مَعَ ذلك.

﴿ وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾: بحَفيظٍ مَوْكولٍ إليَّ أَمرُكم وحَمْلُكُم على ما أُريد، إنها أنا بَشيرٌ ونذير.

## [﴿ وَأَنَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَأَصْبِرْ حَتَّىٰ يَعْكُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ خَيْرُٱلْمُنَكِمِينَ ﴾ ١٠٩]

﴿ وَأَصْبِرٌ ﴾ على دَعُوتِهم واحتِمالِ أذاهُم وإعراضِهم، ﴿ حَتَّىٰ يَعَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ لكَ بالنَّصْرِ عليهم والغَلَبة.

وقلت: أما التجوُّز عن النفي بالاستفهام: فهو أبلَغُ لِـمَا فيه مِن إعطائِهِ معنى النفي مَعَ الاستبعادِ مِن أن تكونَ مُمسِكاتٍ ألبتَّة، لكنَّ المُبالغة هاهنا لإفادةِ الحصرِ الحقيقيِّ بـ «لا» و إلا»، وبالجهاتِ التي أوردناها (١).

قوله: (والمُرادُ بالمشيئة: مشيئةُ المصلحة): قَـيَّدَها نَظَراً إلىٰ مُعتَقَدِه'<sup>(٢)</sup>، وإلا فهو سُبحانه وتعالیٰ فاعلٌ لِــَما یشاء.

قوله: (مَعَ ذلك): المُشارُ إليه: قولُه: «وَكَلَ إليهم» إلىٰ آخِرِه، أي: سِيقَتِ الآيةُ لبيانِ توكيلِ الأمرِ بعدَ إبانةِ الحقِّ وإزاحةِ العلل، وأدمَجَ فيه معنىٰ حُبِّ إيثارِ الهدىٰ واطِّراح الضلال.

<sup>(</sup>١) ولو قيل: إنَّ كُلَّ آيـةٍ أبلغُ في سياقها ومُناسبتها، لكانَ أحسَنَ وأسلَم، والله تعالىٰ أعلم.

<sup>(</sup>٢) أي: على أصل المعتزلة وقاعدتهم في وجوب فِعلِ الصلاح أو الأصلح عليه تعالىٰ.

ورُوِي: أنها ليَّا نَزَلَتْ جَمَعَ رسولُ الله عَيَّا الأنصار، فقال: «إنكم ستَجِدُونَ بعدي أثرَة، فاصبِروا حتى تَلقَوْني»، يعني: أني أُمِرتُ في هذهِ الآيةِ بالصَّبْر على ما سامَتْني الكَفَرة، فصَبَرْت، فاصبِروا أنتُم على ما يَسُومُكُمُ الأُمَراء الحَوَرة، قال أنس: فلم نَصبِر.

ورُوِي: أَنَّ أَبا قَتَادَةَ تَخَلَّفَ عَن تَلَقِّي مُعاوِيةً حِينَ قَدِمَ المدينة، وقد تَلَقَّتُهُ الأنصار، ثم دَخَلَ عليه مِن بعد، فقال له: ما لَكَ لم تَتَلَقَّنا؟ قال: لم تكُنْ عِندَنا دَوابُّ. قال: فأينَ النواضِح؟ قال: قَطَعْناها في طَلَبِكَ وطَلَبِ أبيكَ يومَ بَدْر، وقد قال رسولُ الله ﷺ: «يا مَعَشَرَ الأنصار، إنكم ستَلقَونَ بعدي أثرَة». قال مُعاوِية: فهاذا قال: قال: «فاصبِوا حتى تَلقَوني»، قال: فاصبِر

قوله: (سَتَجِدُونَ بعدي أَشَرة) الحديث: مِن روايةِ البراءِ بنِ عازِبِ قال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ للأنصار: «إنكم سَتَلقَونَ بعدي أثرَة»، قالوا: فما تأمُّرُنا؟ قال: «اصبروا حتى تَلقَوْني على الحوض». رواه أحمدُ بنُ حنبل(١).

وروىٰ البخاريُّ (٢) عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ: «إنكم سَتَلقَونَ بعدي أثرَة، فاصبِروا حتىٰ تَلقَوْني، ومَوعِدُكُم علىٰ الحوض».

النهاية: «الأثرة - بفَتْحِ الهمزة والثاء - : الاسمُ مِن: آثرَ يُؤثِرُ إيثاراً: إذا أعطى، أراد أنه يُستأثَرُ عليكُم، فيُفضَّلُ غيرُكم في نَصِيبهِ مِنَ الفيء». وفي غيرها: أُثرُرة: بضَمِّ الهمزةِ وإسكانِ الثاء وبفَتْحِها، وبكَسْرِ الهمزةِ وسُكونِ الثاء، قال الأزهري: هو الاستِئثار، أي: يُستأثَرُ عليكم بأمورِ الدُّنيا، ويُفضَّلُ غيرُكُم عليكُم، ولا يجعل لكم في الأمر (٣) مِن نصيب.

قوله: (فأينَ النواضِع؟): وهي الإبلُ التي تَسْقي الزُّرُوع.

<sup>(</sup>۱) في «مسئده» برقم (۱۸۵۸۲).

<sup>(</sup>۲) في «صحيحه» برقم (۲۳۷۷) و (۳۱٤۷) و (۳۷۹۳) و (۳۷۹۶). وأخرجه البخاري (۳۷۹۲) و (۷۰۵۷)، ومسلم (۱۸٤۵) من حديث أنس، عن أُسَيد بن حُضَير.

<sup>(</sup>٣) تحرَّف في (ح) إلى: «الآخرة»، وفي (ط) إلى: «الأثرة»، والمُثبَت من (ف).

قال: إذن نصبر. فقال عبدُ الرحمن بنُ حَسَّان:

ألا أبلغ مُعاوِيةَ بنَ حَرْبٍ أميرَ الظالمِنَ نَشَا كلامي اللهَ أَسُا كلامي بأناً صابِرونَ فمُنظِرُوكُم إلى يَوم التَّغابُنِ والخِصام

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ يُونُسَ أُعطِيَ مِنَ الأَجرِ عَشْرَ حَسَناتٍ بعَدَدِ مَنْ صَدَّقَ بيُونُسَ وكَذَّبَ به، وبعَدَدِ مَنْ غَرقَ مَعَ فِرعَون».

النهاية: «منه حديثُ مُعاويةَ للأنصار، رضوانُ الله عليهم، وقد قَعَدُوا عن تَلَقِّيهِ لـمَّا حَجَّ: «منه حديثُ مُعاوية للأنصار، رضوانُ الله عليهم، وقد قَعَدُوا عن تَلَقِّيهِ لـمَّا حَجَّ: «ما فَعَلَتْ نَواضِحُكُم؟»، كأنه يُقرِّعُهم بذلك، لأنهم كانوا أهلَ حَرْثٍ وزُرُوع وسَقْي».

وقيل: فقَابَلَه أبو طَلْحةَ بقوله: «قَطَعْناها في طَلَبِكَ وطَلَبِ أبيكَ يومَ بَدْر»، تعريضاً بأناً ظَفِرْنا على أسلافِكم، إذ قَابَلْناهُم عليها، أشار إلى أنها كانت نجائب(١).

قوله: (نَشَا كلامي): النَّشَا-بالنُّون: خبر، مشهور (٢).

النهاية: «النَّثَا في الكلام: يُطلَقُ على القَبيح والحسن».

\* \* \*

<sup>(</sup>١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «بجانب»، والمُثبتُ من (ط)، ومعناه: أفاضل، جمعُ «نجيبة» تأنيث «النجيب»، كما في «النهاية» لابن الأثير، مادة (نجب).

<sup>(</sup>٢) قال الفيروز آبادي في «القاموس»، مادة (نثا): «النثا: ما أخبرت به عن الرجل مِن حَسَنٍ أو سَيِّئ».

## فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة

الصفحة		الأبات	
	سورة الأنفال		
14-0		[1-1]	
TV-19		[0]	
7A-7V		[1]	
TTA		[v]	
<b>T1 T</b> =		[A]	
<b>***</b> *** <b>**</b> *** <b>**</b> *** <b>*</b> *** <b>* *</b>		[4]	
ta -tv		[11]	
84 - LV		[11]	
£V-£4		[17]	
14-1V		[11-17]	
01-14		[17-10]	
07-01		[\V]	
79-V0		[1A]	
0A-0V		[14]	
TT-0A		[77-7.]	

الصفحة	
	[78]
77-TV	[40]
<b>V</b> A – <b>V</b> V	[۲۲]
A1-YA	[YV]
<b>^1</b>	[44]
AY-A1	[PY]
<b>٨٤ - ٨</b> ٢	[*•]
97-40	[45-41]
90-97	[٣0]
99-90	[٣٧-٣٦]
1.1-44	[٣٨]
1.7-1.1	[٤٠-٣٩]
1.4-1.4	[[13]
117-1-9	[17]
111-111	[{٣]
114-114	[{{\cute{1}}}]
148-14.	[63-73]
140-148	[{\forall}
144-140	[{A}]
144-144	[84]
141-114	[01-0.]
144-141	[01-07]

الصفحة	الآبات
144-144	[00-00]
144-144	[0]
181-149	[04]
184-181	[1.]
188-188	[71]
150-155	[74-14]
187-180	[38]
189-184	[07-77]
101-10.	[VF-AF]
108	[24]
301-701	[v·]
107	[٧١]
107	[YY]
101	[٧٣]
109-101	[Vø-Vt]
سورة التوبة	
371-171	[4-1]
1V £ - 1 V •	[٣]
14-140	[1]
11.	[0]
144-14.	[٦]
140-144	[^-v]

	1A7 - 1A0	A STANDARD OF THE MANY CANADA	[1 - 4]
	147		[11]
	14144		: [14]
	147-141		[17]
	198		[10-18]
	190-198		[17]
	197-190		[14]
	199-194		[14]
	Y+1-199		[14]
	4.4-4-1		[++-+1]
	Y . 4 - Y . Y		[74-37]
\$	Y18-Y+8		[44-44]
• , •	314-414		[AY]
	777-714		[44]
	777-777		[*•]
:	774-YYV		[٣١]
& ·.	741-144		[77-77]
	744-741		[37-07]
	Y & Y - Y & .		[77]
	750-757		[77]
#* # *	707-750		[81-74]
	704-Y0Y		[44]
		•	

الصفحة	الآيات
707-700	[£٣]
707-707	[11]
778-Y0A	[\$\-\{\0\}]
478	[14]
770	[••]
Y7V-Y70	[01]
AFY	[07]
7V1-17A	[46]
YYY-YY1	[01]
7V4-3V7	[00]
377-077	[ro-ve]
TVA-TV0	[0]
444	[04]
70-474	[1+]
987-987	[11]
44.	[77]
194-461	[77]
797-797	[16]
397-797	[77~70]
797-797	[٧٢-٨٢]
7.7-799	[74]
4.4	[v·]

(明 - 3): 《西北州中央 (明明中) 《 明明中) 《 明明中) 《 明明中)	
· (大) (10 - 10 - 10 - 10 - 10 - 10 - 10 - 10	[٧٢-٧١]
4.7-4.0	[٧٣]
*· A-*· 7	[٧٤]
*1·-*·A	[٧٧-٧٥]
۳۱۰	[44]
· ** 1 - * 1 ·	[٧٩]
410-414	[٨٠]
*1V-*17	[11]
<b>*1</b> A- <b>*1</b> V	[YA]
<b>*14-*1</b>	[٨٣]
444-414	[٨٥-٨٤]
<b>777-777</b>	[
770-778	[4•]
77A-770	[19=41]
<b>771 - 77</b> A	[48-44]
.44.1	[40]
AAA -AA	[47]
<b>***</b>	[4V]
444-448	[49-9A]
787-777	[1**]
72V-722	[1•1]
401-487	[1.4]

الصفحة	الآبات
401-401	[1.4]
ToT -ToT	[1.5]
408-404	[1.0]
407-400	[٢٠١]
707-377	[1•4-1•4]
414-415	[1.4]
TV1-779	[111]
***-***1	[111]
470 -478	[111]
<b>*************************************</b>	[117]
<b>*** ***</b>	[111]
441-464	[011-711]
۳۸۰ -۳۸۱	[117]
447 -470	[114]
444-441	[141-114]
2 • 2 - 49	[177]
٤٠٤	[177]
3 • 3 - 7 • 3	[140-148]
£ • V - £ • 7	[771-771]
£ • 9 - £ • V	[179-171]
	سورة يونس
11-11	[٢-١]

[17]  [17]  [17]  [17]  [18]			
[VV]  (VV]  (VV)  (VV)  (VV)  (VV)  (VV)  (VV)  (VV)  (VV)	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		•
[Y - 4]			:
[Y/]  [Y/-3/]  [O/]  [O/]  [O/]  [Y/]  [V/]  [V/]  [(V]  [V/]  [(V]  [V/]  [Y/]  [Y/]  [OY]  [OY		£73 - £77	
[vv]			[14]
[\formula \cdot \c			• •
[17]  [17]  [17]  [17]  [27]  [27]  [27]  [27]  [27]  [27]  [27]  [27]  [27]  [27]  [27]  [27]  [27]  [27]  [27]  [27]			
[17]  (17-77]  (187]  (187]  (187]  (187]  (187]  (187]  (187]  (187]  (187]  (187]  (187]  (187]  (187]			
[3Y] [0Y] [7Y] [YY] [YY] [YY] [AY] [AY] [YY] [YY]		too-tot	[*1]
[YY]  EVY-EVO  [AY]  [AY]  [YY]  [YY]			
[77] [77-17]			<u>.</u> * .
[414]			
			[rv-rv]

الصفحة	الآبات
<b>έΛο−έΛΥ</b> ,	[40-45]
ξλο	[41]
£9Y-£A7	[\$+-YV]
£3.Y.	[\$1]
£1£-£1٣	[\$4-\$1]
£90-£9£	[£5]
£9V-£9o	[63]
£9A-£9V	[[1]]
<b>£9</b> A	[ <b>£</b> Y]
£9.9	[ <b>£4</b> -£A]
018-899	[07-01]
0.0	[07]
φ.λ-φ. <del>ζ</del>	[01-08]
۸۰۰-۱۳-۰۰۸	[vv]
010-014	[1,-04]
710-170 ·	[34]
۰۲۶-۰۲۰	[14-14]
٥٢٥	[10]
077-070	(W)
٥Υ٨	[w]
۸۲۵ – ۲۹۵	[w]
oya	[V·-11]

المنعة المنعة	الكيات الكيات
070-079	[٧٣-٧١]
or1-or0	[٧٤]
۵٤٢ - ۲۵۵	[٧٨-٧٠]
0££ -0£Y	[AY -V4]
010-011	[77]
0EV-060	[٨٦ - ٨٤]
08A-08V	[AY]
00Y-0 <u>\$</u> A	[٨٨]
007-007	[A4]
30-7-00	[1.]
07Y-007	[4Y-41]
ott	[94]
370+970	[٩٥-٩٤]
077-019	[47-47]
ov £ -ov*	[4A]
ovo-ov:	[44]
<b>, γνο</b>	[449]
\$\\A_\$\\\	[1.1]
٥٧٨	[1,4-1,1]
o/v-o/v	[1.5]
۰۸۷ – ۸۸۱	[13.0]
0AY	[]**3]

PA1-9AT [1:A-1:Y]
PAA-0A1 [1+4]

\* \* \*

